فهرست الجزء الثانى من حاشية الصبان على الاشمونى

صفحة

٢ المفعول فيه وهو المسمى ظرفا
١٤ المفعول معه
٢١ الاستثنا
٥٦ الحال
٨١ التميز
٩١ حروف الجر
١٢٥ الاضافة
١٦٩ المضاف الى ياء المتكلم
١٧١ اعمال المصدر
١٨٠ اعمال اسم الفاعل
١٩٢ أبنية المصادر
٢٠٣ أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها
٢٠٨ الصفة المشبهة باسم الفاعل
٢٢٤ التعجب
٢٣٥ نعم وبئس وما جرى مجراهما
٢٥١ أفعل التفضيل
٢٦٦ النعت
٢٨٤ التوكيد
٢٩٦ العطف
٣٠٠ عطف النسق
٣٣٩ البدل
٣٥٠ النداء
٣٦٦ فصل فى تابع المنادى
٣٧٥ المنادى المضاف الى ياء المتكلم
٣٧٨ أسماء لازمت النداء
٣٨٢ الاستغاثه

صفحة
٣٨٦ الندبة
٣٩١ الترخيم
٤٠٤ الاختصاص
٤٠٦ التحذير والاغراء
٤١٣ أسماء الافعال والاصوات
٤٣٤ نونا التوكيد
٤٤٧ مالا ينصرف

الجزء الثانى من حاشية العلامة الصبان
على شرح العلامة الاشمونى
على ألفية ابن مالك فى علم
النحو نفعنا الله بها
والمسلمين
امين

660

٥٥٨

Süleymaniye U Kütüphanesi
Kısım PERTEVNİYAL
Yeni Kayıt No 660
Eski Kayıt No

بسم الله الرحمن الرحيم

(المفعول فيه وهو المسمى ظرفا)

أى عند البصريين واعترضهم الكوفيون بأن الظرف الوعاء المتناهى الاقطار وليس اسم الزمان والمكان كذلك أفاده المصرح وأجيب بانهم تجوزوا فى ذلك واصطلحوا عليه ولامشاحة فى الاصطلاح قال المصرح وسماه الفراء محلا والكسائى وأصحابه صفة اه ولعله باعتبار الكينونة فيه (قوله بكونه) أى المفعول المطلق أى معناه مستلزماله أى الظرف أى معناه فى الواقع أى فى نفس الامر وان لم يستلزم نفس المفعول المطلق نفس الظرف فى الاصطلاح (قوله لابواسطة حرف ملفوظ) أى ولامقدر بل بواسطة نزع الخافض والتقييد بالملفوظ ليفهم من مقابلته بالمفعول معه ان الفعل يتعدى الى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ اذلو أسقط القيد لصدق قوله بخلافه بان الفعل يتعدى الى المفعول معه بواسطة حرف مقدر هذا وقال الرضى لم يصل اليه بنفسه بل بواسطة حرف مقدر أى كما يصل الى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ (قوله بخلافه) فانه يصل اليه العامل بواسطة الواو (قوله وقت) أى ولو متخيلا كما فى أمس قبل

اليوم

(المفعول فيه وهو المسمى ظرفا) وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزماله فى الواقع اذلايخلو الحدث عن زمان ومكان ولان العامل يصل اليه بنفسه لابواسطة حرف ملفوظ بخلافه (الظرف) لغة الوعاء واصطلاحا (وقت اومكان)

اليوم فان التقدير أمس فى زمان قبل اليوم ومعلوم ان الزمان ليس فى زمان فكون أمس فى زمان مجرد تخيل وكما فى الله قبل العالم فان من العالم الزمان فوجود الله تعالى فى زمان قبل العالم الذى منه الزمان مجرد تخيل فتأمل (قوله أى اسم وقت أو اسم مكان) قدر ذلك لان المفعول فيه من صفات الالفاظ والمراد لفظ يدل على احدهما ولو بالتأويل فيدخل ماعرضت دلالته على أحدهما أوجرى مجراه فالاول نحو سرت عشرين يوما ثلاثين فرسخا والثانى نحو أحقا انك ذاهب كما فى التوضيح ودخل فى التعريف مااستعمل تارة زمانا وتارة مكانا نحو أى وكل فانهما بحسب مايضافان اليه لان المعنى ان الظرف لايخرج عنهما الا انه اما للزمان دائما واما للمكان دائما قاله يس وخرج ماضمن معنى فى باطراد وليس واحدا منهما نحو وترغبون ان تنكحوهن أى فى ان تنكحوهن على أحد التقديرين فان النكاح ليس اسم زمان ولامكان أفاده الشيخ خالد قال البهوتى وأقره الاسقاطى وشيخنا والبعض وقد يقال حيث ضمن هذا معنى فى باطراد ينبغى ان يجعل ظرفا لانه مكان اعتبارى وأنا أقول معنى كونه باطراد كما قاله شيخنا والبعض وغيرهما وسيأتى ان يتعدى اليه سائر الافعال والاطراد فى نحو وترغبون ان تنكحوهن ليس بهذا المعنى وحينئذ يكون خارجا بقيد الاطراد بمعناه المذكور فلا يتم كلام الشيخ خالد ولا كلام البهوتى فتدبر (قوله ضمنا معنى فى) هو الظرفية ومعنى تضمنه معناها اشارته اليه لكونه فى قوة تقديرها وان لم يصح التصريح بها فى الظروف التى لاتتصرف كعند (قوله باطراد) بان يتعدى اليه سائر الافعال وأورد عليه انه مخرج لاسماء المقادير فانها انما ينصبها افعال السير وماصيغ من الفعل فانه انما ينصبه مااجتمع معه فى مادته كما يأتى وأجيب بانهما مستثنيان من شرط الاطراد بدليل ماسيأتى (قوله لانهما مذكوران للواقع) أى حالة كونهما ظرفين للواقع فيهما (قوله من نحو يخافون يوما) اذ المراد أنهم يخافون نفس اليوم لاان الخوف واقع فيه (قوله ونحو أالله اعلم الخ) اذ المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لاان العلم واقع فيه (قوله فانتصابهما على المفعول به) أورد عليه ان فى جعل حيث مفعولا به ضربا من التصرف وفى التسهيل ان تصرفها نادر وحينئذ فلا ينبغى حمل التنزيل عليه ولذا قال الدمامينى لو قيل ان المعنى يعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يبعد ولم يكن فيه اخراج حيث عن الظرفية (قوله وناصب حيث) أى محلا (قوله لاينصب المفعول به) لايقال مالايعمل لايفسر عاملا لانا نقول ذلك خاص بباب الاشتغال كما مر (قوله اجماعا) نوقش

أى اسم وقت أو اسم مكان (ضمنا) معنى (فى) دون لفظها (باطراد كهنا امكث ازمنا) فهنا اسم مكان وأزمنا اسم زمان وهما مضمنان معنى فى لانهما مذكوران للواقع فيهما وهو المكث والاحتراز بقيد ضمنا فى من نحو يخافون يوما ونحو أالله أعلم حيث يجعل رسالاته فانهما ليسا على معنى فى فانتصابهما على المفعول به وناصب حيث يعلم محذوفا لان اسم التفضيل لاينصب المفعول به اجماعا

بوجود القول بعمل اسم التفضيل فى المفعول به فقد قال المصرّح قال الموضح فى الحواشى قال محمد بن مسعود فى كتابه البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو أهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا كما هو فى زيد أحسن وجها وقول العباس بن مرداس وأضرب منا بالسيوف القوانسا اه وقال أبو حيان فى الارتشاف قال محمد بن مسعود أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله اه وأجيب بانه لم يلتفت اليه لشدة ضعفه وفيه نظر (قوله من نحو سرت فى يوم الجمعة) فان هذا التركيب مضمن لفظ فى بمعنى انه مشتمل على لفظها ومصرّح بلفظها فيه هذا هو المتبادر من تضمن لفظها وعليه جرى الشارح الاشمونى فرد على ابن الناظم كما سيأتى ايضاحه (قوله فلا يقال نمت البيت) قال ابن قاسم كما لا يقال ذلك لا يقال نمت فرسخا ولا قرأت مكانا فما الفرق اه ويظهر لى فى الفرق ان الافعال الداخلة على الفرسخ والمكان كثيرة فنزل كثرتها منزلة الاطراد بخلاف الافعال الداخلة على نحو البيت والمسجد فانها قليلة دخل وسكن ونزل كما قاله الرضى (قوله بعد التوسع الخ) أى فهو مفعول به مجازا كما فى تمرون الديار (قوله وان نحو دخل متعد بنفسه) أى يتعدى بنفسه من غير توسع باسقاط الجار لانه يتعدى كذلك مرة و بالحرف أخرى وكثرة الامرين فيه تدل على اصالتهما (قوله وعلى هذين لا يحتاج الى قيد باطراد) بل لا يصح على رأى الشلوبين لانه داخل فى الظرف حقيقة غاية الامر أنه من المبهم تنزيلا وانما لم يحتج اليه على رأى الاخفش لخروج نحو دخلت البيت بقولنا ضمن معنى فى (قوله وعلى الاول) أى كونه مفعولا به بعد التوسع يحتاج اليه لانه مع كونه غير ظرف مضمن معنى فى بمعنى انه مشير الى معنى فى لكونه فى قوة تقديرها كما مر خلافا للشارح ابن الناظم فى دعواه عدم الاحتياج اليه على الاول ايضا لخروجه بقوله ضمنا معنى فى لانه عليه مضمن لفظ فى بناء منه على ان المراد بالتضمن اللفظى ما هو أعم من أن يكون لفظها فى التركيب أو ملاحظا فيه بان كان موجودا ثم حذف وقد علمت ان المتبادر من التضمن اللفظى كون التركيب مشتملا على لفظها كما درج عليه الشارح الاشمونى فقيد باطراد محتاج اليه على القول الاول فرد البعض تبعا لغيره على الشارح وجعله الحق مع ابن الناظم ناشئ عن عدم التدبر (قوله ان يخلف الاسم الحرف على معناه) أى حالة كونه دالا على معناه بان يصير الاسم مؤديا معنى الحرف بجوهره وقوله غير منظور اليه أى غير ملاحظ فى نظم الكلام

وبمعنى فى دون لفظها من نحو سرت فى يوم
الجمعة وجلست فى مكانك فانه لا يسمى
ظرفا فى الاصطلاح على الارجح وباطراد
من نحو دخلت البيت وسكنت
الدار مما انتصب بالواقع فيه وهو اسم
مكان مختص فانه غير ظرف اذ لا يطرد
نصبه مع سائر الافعال فلا يقال نمت البيت
ولا قرأت الدار فانتصابه على المفعول به بعد
التوسع باسقاط الخافض هذا مذهب
الفارسى والناظم ونسبه لسيبويه وقيل
منصوب على المفعول به حقيقة وان نحو
دخل متعد بنفسه وهو مذهب الاخفش
وقيل على الظرفية تشبيها له بالمبهم ونسبه
الشلوبين الى الجمهور وعلى هذين لا يحتاج
الى قيد باطراد وعلى الاول يحتاج اليه خلافا
للشارح (تنبيهان) الاول تضمن الاسم معنى
الحرف على نوعين الاول يقتضى البناء وهو
ان يخلف الاسم الحرف على معناه ويطرح
غير منظور اليه كما سبق فى تضمن متى معنى
الهمزة وان الشرطية

(قوله

(قوله وهو أن يكون الحرف منظورا اليه) أى ملاحظا فى نظم الكلام أى فلم يؤدّ الاسم معنى الحرف بل يشير اليه فقط ومعناه باق فيه يؤدّيه هو محذوفا (قوله بناء على ان أو على بابها الخ) فيه لف ونشر مرتب وفيه ان أو اذا كانت على بابها فهى للتنويع لا للشك فيجب فيها المطابقة فالالف للتثنية مطلقا (قوله وهو الاظهر) أى المتبادر الى الذهن لان الاصل بقاء أو على حالها (قوله بالواقع فيه) أى فى جميعه ان استغرقه الواقع فيه أو فى بعضه ان لم يستغرقه فالاول نحو صمت يوم الجمعة والثانى نحو صمت رمضان وفى عبارة المصنف تسمح سينبه عليه الشارح (فائدة) قال الدمامينى الزمان أربعة أقسام مختص معدود كرمضان والمحرم والصيف والشتاء فيقع جوابا لكم ولمتى ولا معدود ولا مختص فلا يقع جوابا لواحد منهما كحين ووقت ومعدود غير مختص فيقع جوابا لكم فقط نحو يومين وثلاثة أيام وأسبوع وشهر وحول ومختص غير معدود فيقع جوابا لمتى فقط نحو يوم الخميس وشهر المضاف الى أحد اسماء الشهور كشهر رمضان وشهر ربيع الاول فالذى يصلح جوابا لكم فقط أولها ولمتى معرفة كان أو نكرة يستغرقه الحدث الذى تضمنه ناصبه ان لم يكن الحدث مختصا ببعض اجزاء ذلك الزمان فاذا قيل كم سرت فقلت شهرا وجب ان يقع السير فى جميع الشهر ليله ونهاره الا ان يقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت فى جوابه المحرم مثلا فان كان حدث الناصب مختصا ببعض اجزاء الزمان استغرق جميع ذلك البعض كما اذا قلت شهرا فى جواب كم صمت أو كم سريت فالاول يعم جميع ايامه دون لياليه والثانى بالعكس وكذا الابد والدهر والليل والنهار مقرونة بأل وأما ابدا فلاستغراق ما يستقبل لا لاستغراق جميع الازمنة تقول صام زيد الابد فيشمل كل زمن من ازمنة عمره القابلة للصوم الى حين وفاته ولا تقول صام أبدا وتقول لاصومن أبدا وماسوى ذلك جائز فيه التعميم والتبعيض كاليوم والليلة وأسماء أيام الاسبوع وأسماء الشهور مضافا اليها لفظ شهر كشهر رمضان بخلاف صورة عدم اضافته اليها كما مر ووجه ذلك كما قاله الصفار أن اسماء الشهور كالمحرم وصفر من المعدود فكل منها اسم للثلاثين يوما فمعنى سرت المحرم سرت ثلاثين يوما فيصلح جوابا لكم وكذا لفظ شهر بدون اضافته الى اسم شهر من الشهور وأما شهر المحرم فمعناه وقت المحرم فخرج لفظ شهر باضافته عن كونه معدودا اسما للثلاثين يوما لان الشئ لا يضاف الى نفسه وصار شهر المحرم بمنزلة يوم الجمعة ولم يخالف فى ذلك الا الزجاج فذهب الى ان المحرم كشهر المحرم فجوز كون الحدث فى جميعه وفى بعضه ومقتضى ما ذكر جواز اضافة لفظ شهر الى جميع

والثانى لا يقتضى البناء وهو أن يكون الحرف
منظورا اليه لكون الاصل فى الموضع
ظهوره وهذا الباب من هذا الثانى * الثانى
الالف فى ضمنا يجوز أن تكون للاطلاق وان
تكون ضمير التثنية بناء على ان أو على بابها
وهو الاظهر أو بمعنى الواو وهو الاحسن
لان كل واحد منهما ظرف لا احدهما اتيهن
(فانصبه بالواقع فيه)

نى صـ ز

اسماء الشهور وهو قول اكثر النحويين وقيل يختص ذلك بربيع الاول وربيع الثانى ورمضان اه باختصار وفى الهمع أن ماصلح جوابا لكم أومتى يكون الفعل فى جميعه تعميما أوتقسيطا فاذا قلت سرت يومين فالسير واقع فى كل منهما من اوله الى آخره وقد يكون فى بعض كل ولايجوز أن يكون فى أحدهما فقط وكذا يحتمل الامرين قولك سرت المحرم ثم نقل عن ابن السراج انه انكر ورود جواب كم معرفة (قوله من فعل وشبهه) من مصدر أوصفة ولو تأويلا نحو أنا زيد عند الشدائد وأنا عمرو يوم القتال فعند منصوب بزيد ويوم منصوب بعمرو لانهما فى تاويل المشهور أو المعروف قاله ابو حيان (قوله مظهرا كان) أى ان كان مظهرا فحذف حرف الشرط لدلالة المقابلة والجواب لدلالة قوله فانصبه عليه ويحتمل أن كان زائدة ومظهرا حال والاول انسب بقوله والا الخ (قوله مقدرا) حال مؤكدة (قوله نحو يوم الجمعة لمن قال متى الخ) الفرق بين متى وكم ان متى يطلب بها تعيين الزمان خاصة وكم يطلب بها تعيين المعدود زمانا أو مكانا أو غيرهما فهى اعم منها وقوعا (قوله فيما اذا وقع خبرا الخ) قال فى التصريح لايقع الظرف المقطوع عن الاضافة المبنى على الضم صفة ولاصلة ولا حالا ولا خبرا لايقال مررت برجل أمام ولا جاء الذى أمام ولا رأيت الهلال أمام ولا زيد أمام لئلا يجتمع عليها ثلاثة أشياء القطع والبناء والوقوع موقع شئ آخر اه قال يس محل المنع اذا لم يعلم المضاف اليه لعدم الفائدة حينئذ (قوله نحو يوم الجمعة سرت فيه) لم يقل سرته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفى قاله المصرح وسيأتى عن الشاطبى انه قد ينصب على التوسع (قوله كقولهم حينئذ الآن) هذا مثل يذكر لمن ذكر أمرا تقادم عهده أى كان ماتقوله واقعا حين اذ كان كذا واسمع الآن ما أقول لك فهما من جملتين والمقصود نهى المتكلم عن ذكر مايقوله وأمره بسماع مايقال له (قوله الثانى الضمير الخ) أشار به الى ان الكلام على حذف مضافين كما سيصرح به الشارح آخرا لا الى ان فيه استخداما كما زعمه البعض اغترارا بظاهر أول عبارة الشارح وغفلة عن آخر كلامه نعم كلام المتن فى حد ذاته محتمل له بأن يكون اعاد الضمير أولا على الظرف بمعنى اللفظ وثانيا على الظرف بمعنى مدلول اللفظ (قوله وفى فيه لمدلوله) أى للظرف بتقدير مدلوله ليوافق صريح آخر عبارته (قوله وأراد بالواقع دليله) يوهم ان المجاز لغوى لا بحذف المضاف فينافى مابعد الا ان يقال المعنى أراد بقوله الواقع الخ (قوله وكل اسم وقت) أى اسم ظاهر فلا يرد أنه يصدق على ضمير الظرف مع انه لا ينصب على الظرفية بل على التوسع كما قاله الشاطبى وشمل كلامه ماصيغ على مفعل

من فعل وشبهه الواقع فيه نحو جلست يوم الجمعة امامك وأنا سائر غدا خلف الركب (مظهرا كان) أى وان لم يكن ظاهرا بل كان محذوفا من اللفظ جوازا أو وجوبا (فانوه مقدرا) فالجواز نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت وفرسخين لمن قال كم سرت والوجوب فيما اذا وقع خبرا نحو زيد عندك أو صلة نحو رأيت الذى معك أو حالا نحو رأيت الهلال بين السحاب أو صفة نحو رأيت طائرا فوق غصن أو مشتغلا عنه نحو يوم الجمعة سرت فيه أو مسموعا بالحذف لا غير كقولهم حينئذ الآن أى كان ذلك حينئذ واسمع الآن (تنبيهان) الاول العامل المقدر فى هذه المواضع سوى الصلة استقر أو مستقر وأما الصلة فيتعين فيها تقدير استقر لان الصلة لا تكون الا جملة كما عرفت * الثانى الضمير فى فانصبه للظرف وهو اسم الزمان أو المكان وفى فيه لمدلوله وهو نفس الزمان أو المكان وأراد بالواقع دليله من فعل وشبهه لان الواقع هو نفس الحدث وليس هو الناصب والاصل فانصبه بدليل الواقع فى مدلوله فتوسع بحذف المضاف من الاول والثانى لوضوح المقام انتهى (وكل اسم وقت قابل ذاك) النصب على الظرفية مبهما كان أو مختصا

مرادا

مرادا به الزمان من فعله الناصب له نحو قعدت مقعد زيد مرادا به زمان القعود فانه ينصب ظرف زمان كما ينصب ظرف مكان اذا أريد به المكان (قوله تقول سرت حينا ومدة) فحينا ومدة تأكيد معنوى لزمن الفعل لانه لا يزيد على مادل عليه الفعل ومثله اسرى بعبده ليلا لان الاسراء لا يكون الا ليلا فالظرف يكون مؤكدا كالمفعول المطلق الا ان تأكيد الظرف لزمن عامله وتأكيد المفعول المطلق لحدث عامله (قوله مادل على مقدر) منه المعدود كسرت يومين كما سيذكره الشارح (قوله واعتكفت يوم الجمعة) يقتضى ان العلم مجموع يوم الجمعة والذى فى كلام غيره ان العلم الجمعة فالاضافة من اضافة المسمى الى الاسم (قوله أو بالاضافة) لم تضف العرب لفظ شهر الا الى رمضان والربيعين مع جواز ترك الاضافة أيضا معها والراجح جواز الاضافة الى غير الثلاثة قياسا عليها (قوله أو وقتا طويلا) فيه انه جعل المختص مادل على مقدر وهذا ليس كذلك فينبغى جعله من المبهم (قوله ومايقبله المكان الا مبهما) وجه ابن الحاجب فى اماليه عدم نصب المختص من الامكنة على الظرفية كما انتصب المبهم منه وظرف الزمان مطلقا بامور منها انه لو فعل ذلك فيه لادى الى الالباس بالمفعول به كثيرا ألا ترى انك تقول اشتريت يوم الجمعة وبعت يوم الجمعة وما أشبه ذلك ولا يلبس ولو استعملت الدار ونحوها هذا الاستعمال لالتبس بالمفعول به ومنها ان ظرف الزمان المبهم والمختص كثير فى الاستعمال فحسن فيه الحذف للكثرة وظرف المكان انما كثر منه فى الاستعمال المبهم دون المختص فاجرى المبهم لكثرته مجرى ظرف الزمان وبقى مالم يكثر فى الاستعمال على أصله (قوله هنا) أى فى ظرف المكان بخلافه فى ظرف الزمان كما مر (قوله ماله صورة) أى هيئة وشكل يدرك بالحس الظاهر وحدود أى نهايات من جهاته محصورة أى مضبوطة (قوله نحو الجهات الست) أى اسمائها وانما كانت مبهمة لعدم لزومها مسمى بخصوصه لانها أمور اعتبارية أى باعتبار الكائن فى المكان فقد يكون خلفك أماما لغيرك وقد تتحول فينعكس الامر ولانه ليس لها أمد معلوم فخلفك مثلا اسم لماوراء ظهرك الى آخر الدنيا كذا فى التصريح (قوله وما أشبهها فى الشياع كناحية الخ) ما مبتدأ وكناحية خبر والجملة مستأنفة لبيان نحو الجهات وما أفاده كلامه من صحة نصب ناحية ومكان وجانب ونحوها بجهة ووجه هو مايفيده كلام الهمع ونقل الحفيد عن الرضى أنه قال يستثنى من المبهم جانب ومابمعناه من جهة ووجه وكنف وخارج الدار وداخلها وجوف البيت فلا ينتصب شئ منها على الظرفية بل يجب التصريح معه بالحرف اه

والمراد بالمبهم مادل على زمن غير مقدر كحين ومدة ووقت تقول سرت حينا ومدة ووقتا وبالمختص مادل على مقدر معلوما كان وهو المعرف بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة أو بأل كسرت اليوم وأتقنت العام أو بالاضافة كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد أو غير معلوم وهو النكرة نحو سرت يوما أو يومين أو أسبوعا أو وقتا طويلا (وما يقبله المكان الا) فى حالتين الاولى ان يكون (مبهما) لا مختصا والمراد هنا بالمختص ماله صورة وحدود محصورة نحو الدار والمسجد والبلد وبالمبهم ما ليس كذلك (نحو الجهات) الست وهى أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت وما أشبهها فى الشياع كناحية ومكان وجانب

قال الحفيد ومنه ظاهر و باطن واذا لحن من يقول ظاهر باب الفتوح اه والذى فى الدماميني نقلا عن المصنف عدم صحة نصب نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف قال لان فيها اختصاصا ما اذ لا تصلح لكل بقعة اه وهو يؤيد كلام الشارح فتدبر (قوله ونحو المقادير) جعلها من المبهم أحد مذاهب للنحاة والثانى انها من المختص لان الميل مثلا مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقى والثالث وصححه ابو حيان انها شبيهة بالمبهم من حيث انها ليست شيأ معينا فى الواقع فان الميل مثلا يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهى مبهمة حكما ويحتمل ان المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما وسيذكر الشارح هذه المذاهب الثلاثة على ما فى بعض النسخ وظاهر اعادة الشارح لفظ نحو قبل المقادير ان لها نحوا غير الجهات وما أشبهها وما صيغ من الفعل العامل فيه فلينظر ما هو وكلام المصنف يكفى فى صدقه وجود نحو بعض الاشياء التى ذكرها (قوله كفرسخ الخ) الفرسخ ثلاثة اميال والبريد أربعة فراسخ والغلوة بفتح الغين المعجمة مائة باع والميل قدر مد البصر وهو عشر غلوات فهو ألف باع نقله شيخنا عن الشارح وفسر جماعة الغلوة بقدار رمية السهم (قوله والثانية ماصيغ) أى ان يكون اسم المكان ظرفا صيغ فتناسب الحالتان وجرى الشارح فى حل النظم على خلاف ما يتبادر منه من كون ماصيغ معطوفا على الجهات فيكون من المبهم لان الظاهر من كلامه فى شرح الكافية ونص عليه غيره انه من المختص كما سيأتى وعليه فماصيغ معطوف على مبهما والتقدير الا فى حال كونه مبهما أو مصوغا من الفعل (قوله من مادة الفعل) أى حروفه قال سم مما يدل على ان المراد من مادة الفعل لا من نفسه قوله الآتى لما فى أصله معه اجتمع اه وانما ذكر لفظ مادة دون مصدر كما قدره غيره ليجرى على القولين فيما اشتق منه غير الفعل والمصدر هل هو الفعل أو المصدر (قوله الفعل العامل فيه) جعل الشارح أل فى الفعل للعهد والمعهود الفعل العامل فيه ويلزم على ذلك ضياع الشرط الذى ذكره المصنف بعد اذ يلزم من صوغه من مادة الفعل العامل فيه اجتماعه معه فى المادة ثم الفعل ليس بقيد اذ العامل فيه قد يكون وصفا نحو أنا جالس مجلس زيد أو مصدرا نحو أعجبنى جلوسك مجلس زيد (قوله تقول رميت الخ) قال شيخنا والبعض عدد الامثلة اشارة الى انه لا فرق فى المصوغ المذكور بين الصحيح والمعتل والمفرد والجمع وهو لا ينهض حكمة لتعداده مثال المفرد الصحيح (قوله ظرفا) هذا زائد على المقصود اشتراطه وهو الاجتماع فى المادة وانما أتى به ليعلق به قوله لما فى أصله الخ وانما كان زائدا لان الظرفية

(و) نحو (المقادير) كفرسخ وبريد وغلوة
تقول جلست أمامك وناحية المسجد وسرت
فرسخا (و) الثانية (ماصيغ من) مادة
(الفعل) العامل فيه (كمرمى من) مادة
(رمى) تقول رميت مرمى زيد وذهبت
مذهب عمرو وقعدت مقعد بكر ومنه وانا كنا
نقعد منها مقاعد للسمع (وشرط كون ذا)
المصوغ من مادة الفعل (مقيسا ان يقع)
ظرفا لما فى أصله معه اجتمع)

مفهومة من اسم الاشارة الراجع الى ماصيغ الواقع على الظرف المصوغ بقرينة المقام و بهذا يعلم ما فى كلام البعض (قوله فى أصل مادته) الاضافة للبيان فالاصل فى المتن بمعنى المادة لا المصدر حتى يرد عليه نحو سرنى جلوسك مجلس زيد لانه ظرف لاصله لا لما اجتمع معه فى أصله وانما لم يكتف فى نصب هذا النوع على الظرفية بالتوافق المعنوى كما اكتفى به فى المفعول المطلق نحو قعدت جلوسا لكون نصبه على الظرفية مخالفا للقياس لكونه مختصا فلم يتجاوز به السماع بخلاف نحو قعدت جلوسا قاله فى المغنى (قوله هو منى مزجر الكلب ومناط الثريا) جعل الدماميني من متعلقة بمضاف محذوف تقديره فى هذين المثالين بعده منى وفى المثالين الآتيين قربه منى وهو لا يناسب ما هو فرض الكلام من كون مزجر وأخواته ظرفا والمناسب له ما فى التصريح من ان من والظرف متعلقان باستقرار محذوف خبر عن هو أى هو مستقر منى فى مزجر الكلب ومناط الثريا أى فى مكان بعيد كبعد مزجر الكلب من زاجره وكبعد مناط الثريا أى مكان نوطها وتعلقها من الشخص والاول ذم والثانى مدح كما قاله الدماميني (قوله وعمرو منى مقعد القابلة ومعقد الازار) أى فى مكان قريب كقرب مكان القابلة أى المولدة من المولدة وكقرب محل عقد الازار من عاقده (قوله ولو أعمل الخ) أى بأن قدر بعد المجرور زجر بالبناء للمفعول وناط وقعد ويظهر على هذا ان من بمعنى الى وأن خبره هو الفعل المقدر أى هو بالنسبة الى زجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا الخ بل جعل من بمعنى الى محتاج اليه على غير هذا الاحتمال أيضا فيما يظهر وأما قول المصرح المعنى على هذا هو مستقر منى قعد مقعد القابلة وزجر الخ فلا يظهر فتأمل (قوله ظاهر كلامه ان هذا النوع من قبيل المبهم) لان المتبادر أن ماصيغ من الفعل معطوف على الجهات فيكون من أنواع المبهم وقد يوجه ظاهر النظم بأنه أراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما كما مر وهذا منه لان مجلس زيد مثلا وان تعين بالاضافة فهو مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وعدم كونه محدودا أفاده سم قال شيخنا والذى فى غالب النسخ تنبيه انما استأثرت الخ واسقاط التنبيه الاول (قوله النوع الذى قبله) وهو المقادير (قوله ليس داخلا تحت المبهم) أى لاختصاصه بقدر معلوم (قوله انه شبيه بالمبهم) أى من حيث انه ليس شيأ معينا فى الواقع فان الميل مثلا يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهى مبهمة حكما ويحتمل ان المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما كما مر ولاحتمال كلام المصنف هذا قال الشارح فيما تقدم كما هو ظاهر كلام الناظم ولم يقل هو صريح كلام الناظم (قوله بصيغته) أى

أى لما اجتمع معه فى أصل مادته كما مثل وأما
قولهم هو منى مزجر الكلب ومناط الثريا
وعمرو منى مقعد القابلة ومعقد الازار ونحوه
فشاذ اذ التقدير هو منى مستقر فى مزجر
الكلب فعامله الاستقرار وليس مما اجتمع
معه فى أصله ولو أعمل فى المزجر زجر
وفى المناط ناط وفى المقعد قعد لم يكن شاذا
(تنبيهان) الاول ظاهر كلامه ان هذا النوع
من قبيل المبهم وظاهر كلامه فى شرح الكافية
انه من المختص وهو ما نص عليه غيره وأما
النوع الذى قبله فظاهر كلام الفارسى انه من
المبهم كما هو ظاهر كلام الناظم وصححه بعضهم
وقال الشلوبين ليس داخلا تحت المبهم وصحح
بعضهم انه شبيه بالمبهم لا مبهم الثانى انما
استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها
والمختص للظرفية عن أسماء المكان لان
أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان
اقوى من دلالته على المكان لانه يدل على
الزمان بصيغته وبالالتزام ويدل على المكان
بالالتزام فقط

بهيئته الموضوعة له مطابقة وقوله وبالالتزام أى لانه يدل على الحدث بمادته الموضوعة له مطابقة والحدث يستلزم الزمان فقد دل على الزمان ثانيا بواسطة دلالته على الحدث بخلاف المكان فانه يدل عليه التزاما بواسطة دلالته على الحدث فقط (قوله فلم يتعد) أى بنفسه (قوله فى الجملة) أى من بعض الوجوه وهو الالتزام لانه لابد لحدث الفعل من مكان ما (قوله والى المختص) هذا جرى منه على ما جرى عليه اولا فى حل النظم من ان ما صيغ من الفعل من المختص كما سلف (قوله لقوة الدلالة عليه حينئذ) لدلالة الفعل بالالتزام على مكان حدثه والظرف المصوغ من مادة الفعل يدل على مكان حدث الفعل فقويت دلالة الفعل على مدلول الظرف بدلالة الظرف عليه ثانيا (قوله حينئذ) أى حين اذ صيغ من مادة العامل (قوله وغير ظرف) اى مما لا يشبه الظرف بدليل قوله وغير ذى التصرف الخ (قوله فذالك ذو تصرف) أى ظرف ذو تصرف أى يسمى بذلك حالة كونه ظرفا لا مطلقا بدليل ما سبق وكذا يقال فيما بعد واعلم ان من المتصرف ما هو كثير التصرف كيوم وشهر ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما هو متوسطه كغير الاربعة الاخيرة وغير فوق وتحت من أسماء الجهات بخلاف فوق وتحت فلا يستعملان غير ظرفين أصلا كما فى التسهيل قال الدمامينى وأجاز بعض النحويين فيهما التصرف فى نحو فوقك رأسك وتحتك رجلاك برفعهما بخلاف ما فوق الرأس نحو فوقك قلنسوتك وما تحت الرجل نحو تحتك نعلاك تفرقة بينهما والذى حكاه الاخفش عن العرب فى فوقك رأسك وتحتك رجلاك هو النصب لكن وقع لبعض رواة البخارى وفوقه عرش الرحمن برفع فوق ويتوقد تحته نارا برفع تحت وانما يخرجان على التصرف فتأمله اه ببعض اختصار وبين مجردة من التركيب وما والالف وما هو نادره كالآن وحيث ودون لا بمعنى ردى ووسط بسكون السين فتصرف الاول كقوله عليه الصلاة والسلام حين سمع وجبة أى سقطة هذا حجر رمى به فى النار منذ سبعين خريفا فهو يهوى فى النار الآن حين انتهى فالآن مبتدأ خبره حين انتهى وتصرف الثانى كقول الشاعر لدى حيث ألقت رحلها ام قشعم وتصرف الثالث كقوله

ألم تريا انى حميت حقيقتى * وباشرت حد الموت والموت دونها

برفع دون وتصرف الرابع كقوله

وسطه كاليراع أو سرج المجدل * طورا يخبو وطورا ينير

برفع وسط على الابتداء وروى بالنصب على الظرفية خبرا مقدما والكاف مبتدأ أما وسط بتحريك السين فظرف كثير التصرف ولهذا اذا صرح بنى فتحت

فلم يتعدالى كل أسمائه بل يتعدى الى المبهم
منها الان فى الفعل دلالة عليه فى الجملة والى
المختص الذى صيغ من مادة العامل لقوة
الدلالة عليه حينئذ انتهى (ومارى) من
أسماء الزمان أو المكان (ظرفا) تارة (وغير
ظرف) أخرى (فذالك ذو تصرف فى العرف)
النحوى كيوم ومكان تقول سرت يوم الجمعة
وجلست مكانك فهما ظرفان

السين كما نقله الصفار عن العرب وقال الفراء اذا حسنت فى موضعه بين كان ظرفا نحو قعدت وسط القوم وان لم يحسن كان اسما نحو احتجم وسط رأسه ويجوز فى كل منهما التسكين والتحريك لكن السكون أحسن فى الظرف والتحريك أحسن فى الاسم وقال ثعلب يقال وسط بالسكون فى متفرق الاجزاء نحو وسط القوم ووسط بالتحريك فى غير متفرقها نحو وسط الرأس وقال جماعة الساكن ظرف والمتحرك اسم لا ظرف تقول جلست وسط الدار أى فى داخلها وضربت وسطه أى منتصفه كذا فى الهمع والدمامينى (قوله فى الاول) أى المقول الاول المشتمل على مثالى الزمان والمكان وكذا يقال فيما بعد قاله سم (قوله وكذا ما أشبهها) أى الامثلة السابقة وفى نسخ بضمير التثنية أى اليوم والمكان (قوله أوشبهها) معطوف على محذوف كما سيشير اليه الشارح أى أو لزم ظرفية أوشبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية فى النظم لاقتضائه ان بعض الظروف يلزم شبه الظرفية ان جعلت أو تنويعية أو أن غير المتصرف هو ما يلزم أحد الامرين الدائر فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها ان جعلت أو للاحد الدائر واللزوم منصبا على الاحد الدائر (قوله وهو الملازم للظرفية) أى الحقيقية والمجازية بدليل تقسيمه الى النوعين بعده (قوله كقط) ظرف يستغرق ما مضى من الزمان وعوض ظرف يستغرق ما يستقبل منه ولا يستعملان الا بعد نفى أو شبهه والافصح فى قط فتح القاف وتشديد الطاء مضمومة واشتقاقها من قططته أى قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع ومضى من عمرى وبنيت لتضمنها معنى من والى اذ المعنى من يوم خلقت الى الآن وعلى حركة لئلا يلتقى ساكنان وكانت ضمة تشبيها بالغايات وقد يكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه فى الضم وقد تخفف مع ضمها أو اسكانها وعوض معرب ان أضيف نحو لا أفعله عوض العائضين مبنى ان لم يضف على الضم أو الكسر أو الفتح وسمى الزمان عوضا لانه كلما مضى منه جزء جاء عوضه آخر أفاده فى المغنى (قوله وهو الجر بالحرف) أى من فقط لكثرة زيادتها فى الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف وجر متى بالى وحتى وأين بالى مع عدم تصرفهما شاذ قياسا (قوله نحو قبل وبعد الخ) سيأتى الكلام على قبل وبعد وشبههما ولدن وعند ولدى وحيث واذا واذ ولما ومع فى باب الاضافة وعلى مذ ومنذ فى باب حروف الجر وعلى سحر فى باب ما لا ينصرف (قوله مع ان من تدخل عليهن) قال الرضى ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى فى نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب وأما جئت من عندك وهب لى من لدنك فلابتداء الغاية اه وفى التصريح عن الناظم ان من

وتقول اليوم مبارك ومكانك طاهر وأعجبنى
اليوم ومكانك وشهدت يوم الجمل وأحببت
مكان زيد فهما فى ذلك غير ظرفين لوقوع كل
منهما فى الاول مبتدأ وفى الثانى فاعلا وفى
الثالث مفعولا به وكذا ما أشبهها (وغير ذى
التصرف) منهما هو (الذى لزم ظرفية
أوشبهها من الكلم) أى غير المتصرف وهو
اللازم للظرفية على نوعين ما لا يخرج عنها
أصلا كقط وعوض تقول ما فعلته قط
ولا أفعله عوض وما يخرج عنها الى شبهها
وهو الجر بالحرف نحو قبل وبعد ولدن وعند
فيقضى عليهن بعدم التصرف مع ان من
تدخل عليهن اذ لم يخرجن عن الظرفية الا الى
ما يشبهها

الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة (قوله لان الظرف والجار والمجرور الخ) لا يخفى ان التعليل ينتج اعم من المدعى الذى هو جعل شبه الظرفية الجزء بن خاصة فكان الاولى التعليل بما قلناه آنفا (قوله ثم الظرف المتصرف منه منصرف الخ) أى ومنه مبنى على السكون كاذ عند اضافة اسم زمان اليها نحو بعد اذ هديتنا أو على غيره كامس عند الحجازيين (قوله وهو غدوة وبكرة) الاولى من طلوع الفجر الى طلوع الشمس والثانية من طلوع الشمس الى الضحوة (قوله علمين لهذين الوقتين) أى علمين جنسيين بمعنى ان الواضع وضعهما علمين جنسيين لهذين الوقتين اعم من ان يكونا من يوم بعينه أولا وهذا معنى قوله قصد بهما التعين أو لم يقصد كما وضع لفظ اسامة علما للحقيقة الاسدية اعم من ان يقصد به واحد بعينه أولا فالتعين المنفى قصده هو التعين الشخصى لا النوعى اذ هو لا بد منه فلا اعتراض بأن عدم قصد التعين يصيرهما نكرتين منصرفتين ويؤيد ما ذكرناه قول الدمامينى كما يقال عند قصد التعميم اسامة شر السباع وعند التعين هذا اسامة فاحذره يقال عند قصد التعميم غدوة أو بكرة وقت نشاط وعند قصد التعين لاسيرن الليلة الى غدوة أو بكرة قال وقد يخلوان من العلمية فينصرفان ومنه ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا وحكى الخليل جئتك اليوم غدوة وجئتنى أمس بكرة والتعين فى هذا لا يقتضى العلمية حتى يمنع الصرف لان التعين أعم من العلمية فلا يلزم من استعمالهما فى يوم معين ان يكونا علمين لجواز أن يشار بهما الى معين مع بقائهما على كونهما من اسماء الاجناس النكرات بحسب الوضع كما تقول رأيت رجلا وأنت تريد شخصا معينا فيحمل على ما اردته من المعين ولا يكون علما اه ببعض اختصار وقال فى الهمع ذكر بعضهم ان غدوة فى الآية انما نونت لمناسبة عشيا اه (قوله والتعريف) أى بالعلمية الجنسية (قوله والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف) أى ومنه مبنى على السكون كمذ ولدن أو على غيره كمنذ وما ركب من أسماء الزمان أو المكان كصباح صباح ويوم يوم وصباح مساء فان فقد التركيب وأضيف أحدهما الى الآخر أو عطف عليه اعرب وتصرف والمعنى مع التركيب والاضافة والعطف واحد فى الجميع عند الجمهور أى كل صباح وكل يوم وكل صباح ومساء وخالف الحريرى فى صباح مساء ففرق فيه بأن المعنى مع الاضافة انه يأتى فى الصباح وحده كما يختص الضرب فى قولك ضربت غلام زيد بالغلام وحده دون زيد بخلافه مع التركيب والعطف وكبين بين فان فقد التركيب اعرب وتصرف ومنه مودة بينكم لقد تقطع بينكم ومن قرأه منصوبا مرفوع المحل فحمله على اغلب أحواله وهو

لان الظرف والجار والمجرور يستويان فى التعلق بالاستقرار والوقوع خبرا وصلة وحالا وصفة ثم الظرف المتصرف منه منصرف نحو يوم وشهر وحول ومنه غير منصرف وهو غدوة وبكرة علمين لهذين الوقتين قصد بهما التعين أو لم يقصد قال فى شرح التسهيل ولا ثالث لهما لكن زاد فى شرح الجمل لابن عصفور ضحوة فقال انها لا تنصرف للتأنيث والتعريف والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف

كونه ظرفا منصوبا كما قيل بذلك فى ومنا دون ذلك وقيل غير ذلك ومن غير المتصرف بالتاء عند غير خثعم ذا وذات مضافين الى زمان فيلتزمون نصبهما على الظرفية نحو لقيته ذا اصباح وذا امساء وذات يوم وذات ليلة أى وقتا ذا اصباح ووقتا ذا امساء ومدة ذات يوم ومدة ذات ليلة أى وقتا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم وأما خثعم فيخرجونهما عن الظرفية كما حكاه عنهم سيبويه فيقولون سير عليه ذو يوم وذات يوم بالرفع وانما منع غيرهم تصرفهما لقلة اضافة المسمى الى الاسم واستقباح كل العرب تصرف صفات الازمان القائمة مقام موصوفاتها اذا لم توصف فيقبح عند الجميع سير عليه طويل أى زمن طويل دون سير عليه طويل من الدهر ومن غير المتصرف بالتاء أيضا حوال وحوالى وحول وحولى واحوال واحوالى وليس المراد حقيقة التثنية والجمع ومنه بدل بمعنى مكان لا بمعنى بديل نحو خذ هذا بدل هذا أى مكانه أما بمعنى بديل فاسم متصرف لا ظرف له ومنه مكان بمعنى بدل فكل من لفظ مكان وبدل اذا استعمل فى أصل معناه فهو متصرف وان استعمل فى معنى الآخر لزم طريقة واحدة قاله الدمامينى وغيره قال صاحب ديوان الادب ويستعمل حواليك مصدرا كلبيك لان الحوال والحول كما يطلقان بمعنى جانب الشئ المحيط به يطلقان بمعنى القوة (قوله فالمنصرف نحو سحر الخ) فيه ان سحرا وليلا ونهارا ونحوها متصرفة ومن خروج سحر عن الظرفية وشبهها قوله تعالى نجيناهم بسحر فكيف جعلها من غير المتصرف (قوله غير مقصود بها كلها التعين) فان قصد بها التعين فما وجد فيه علة اخرى كسحر وعتمة وعشية لم يصرف والا صرف ففى مفهومه تفصيل فلا اعتراض والعلة الاخرى فى سحر العدل عن السحر وفى عتمة وعشية التأنيث لكن منع صرف عتمة وعشية حينئذ احدى لغتين كما يأتى (قوله وغير المنصرف نحو سحر) أى وعشية وعتمة وانما لم يذكرهما لان صرفهما مع التعين هو الفصيح ومنعهما الصرف معه لغة قليلة كما قاله الدمامينى وأشار اليه الشارح فى عشية بقوله ومن العرب الخ قال الدمامينى ولا يقدح فى تنكيرهما وصرفهما قصد أزمنة معينة منهما لما تقدم من ان التعين اعم من العلمية وقوله ومن العرب الخ اشارة الى مثال آخر لغير المنصرف من غير المتصرف وفصله عما قبله لضعفه عنه كما عرفت وقوله عشية أى وعتمة فيكونان كغدوة و بكرة السابقتين اذ لا فرق وفى بعض النسخ ومنهم من يصرف بحذف لا فيكون اشارة الى اختلاف العرب فى بعض مفهوم قوله غير مقصود بها كلها التعين فافهم (قوله فينتصب انتصابه) فهو مفعول فيه بطريق النيابة (قوله ولا يقاس على ذلك لقلته) قال سم لك ان تقول هذا من

فالمنصرف نحو سحر ونهار وعشاء وعتمة ومساء وعشية غير مقصود بها كلها التعين وغير المنصرف نحو سحر مقصودا به التعين ومن العرب ما لا يصرف عشية فى التعين (وقد ينوب عن) ظرف (مكان مصدر) فينتصب انتصابه نحو جلست قرب زيد أى مكان قربه ولا يقاس على ذلك لقلته فلا يقال آتيك جلوس زيد تريد مكان جلوسه

حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وذلك مقيس عند الناظم اذا كان المضاف اليه غير قابل لنسبة الحكم اليه كما هنا اذ لا يتصور كون الجلوس فى القرب بالمعنى المصدرى فلم حكم على هذا بأنه غير مقيس (قوله يكثر) أى لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر (قوله أو مقدار) أى من الزمن وان لم يكن معينا (قوله خفوق النجم) أى غروب الثريا وقوله وحلب ناقة بسكون اللام وتحرك استخراج ما فى الضرع من اللبن مصدر حلب يحلب بضم لام المضارع وكسرها والحلب بالتحريك اللبن المحلوب كذا فى القاموس (قوله لا أكلمه القارظين) هما رجلان خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا فصارا مثلا (قوله صفته وعدده الخ) أى دوال هذه المذكورات (فائده) هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه قال فى المغنى اجاز الفارسى فى قوله تعالى وأتبعوا فى هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة أن يكون يوم القيامة عطفا على محل هذه اه قال الدمامينى ان أريد بالدنيا الازمنة السابقة ليوم القيامة فلا اشكال فى عطفه عليها لان كلا منهما زمان وان أريد بها هذه الدار من حيث هى مكان ففيه عطف زمان على مكان وفى الكشاف ما يقتضى منعه فانه لما تكلم فى تفسير قوله تعالى لقد نصركم الله فى مواطن كثيرة ويوم حنين قال فان قلت كيف عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن قلت معناه وموطن يوم حنين أو فى ايام مواطن كثيرة ويجوز أن يراد بالمواطن الوقت كمقتل الحسين اه ووجهه بعض الافاضل بأن الفعل مقتض لظرف الزمان اقتضاءه لظرف المكان فلا يجوز جعل أحدهما تابعا للآخر فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شئ من ذلك وبان ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا بخلاف ظرف المكان فانه يشترط فيه الابهام فلما اختلفا من هذه الجهة لم يجز عطف أحدهما على الآخر وبعدم سماع عطف أحدهما على الآخر لكن جوزه بعضهم لاشتراكهما فى الظرفية تقول ضربت زيدا يوم الجمعة وفى المسجد أو فى المسجد ويوم الجمعة وعليه جرى جدى ابن المنير فى الانتصاف مناقشا به صاحب الكشاف اه باختصار

(المفعول معه)

(قوله الاسم الفضلة) قدر الموصوف معرفة وان كان تالى الواو اسم فاعل مضافا الى معموله فلا تفيده الاضافة تعريفا ولا تخصيصا كما سيأتى لان المراد من اسم الفاعل هنا الثبوت لا الحدوث فتفيده الاضافة تعريفا لعدم عمله حينئذ فتكون اضافته معنوية أو الاستمرار الشامل للازمنة الثلاثة فتفيده الاضافة تعريفا

باعتبار

(وذاك فى ظرف الزمان يكثر) فيقاس
عليه وشرطه افهام تعيين وقت أو مقدار نحو
كان ذلك خفوق النجم وطلوع الشمس
وانتظرته نحر جزور وحلب ناقة والاصل
وقت خفوق النجم ووقت طلوع الشمس
ومقدار نحر جزور ومقدار حلب ناقة فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه (تنبيه)
قد يحذف أيضا المصدر الذى كان الزمان
مضافا اليه فينوب عنه ما كان هذا المصدر
مضافا اليه من اسم عين نحو لا أكلمه القارظين
ولا آتيه الفرقدين والاصل مدة غيبة
القارظين ومدة بقاء الفرقدين انتهى (خاتمة)
مما ينوب عن الظرف أيضا صفته وعدده
وكليته أو جزئيته نحو جلست طويلا من
الدهر شرقى مكان وسرت عشرين يوما
ثلاثين بريدا ومشيت جميع اليوم جميع البريد
أو كل اليوم كل البريد ونصف اليوم نصف
البريد أو بعض اليوم بعض البريد

(المفعول معه)

(ينصب) الاسم الفضلة

باعتبار دلالته على المضى لعدم عمله بهذا الاعتبار كما قرروا مثل ذلك فى قوله تعالى مالك يوم الدين ذكره يس فى حواشى المختصر (قوله تالى الواو) فيه اشارة الى عدم جواز الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بالظرف وان جاز الفصل به بين الواو العاطفة ومعطوفها لتنزل الواو هنا والمفعول معه منزلة الجار والمجرور ذكره يس ويجب ذكر هذه الواو اذ لم يثبت فى العربية حذف واو المفعول معه كما فى المغنى (قوله التى بمعنى مع) أى التى للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق أى مقارنته له فى الزمان سواء اشتركا فى الحكم كجئت وزيدا أولا كاستوى الماء والخشبة وبذلك فارقت واو العطف فانها تقتضى المشاركة فى الحكم ولا تقتضى المقارنة فى الزمان وان وجدت فى نحو كل رجل وضيعته ذكره شارح الجامع فلو لم يمكن التنصيص بها على المصاحبة لنصب ما قبلها وصحة تسلط العامل على ما بعدها كما فى ضربت زيدا وعمرا كانت للعطف اتفاقا كما قاله الدمامينى ومما خرج بالتى بمعنى مع بالمعنى السابق نحو أشركت زيدا وعمرا وخلطت البر والشعير فما بعد الواو فى مثل هذا مفعول به لا مفعول معه لان المعية فى مثله مستفادة مما قبل الواو لا منها فانها لمجرد العطف فتدبر (قوله ذات فعل) هذا مفهوم من قوله الآتى بما من الفعل الخ يس (قوله أو اسم يشبهه) أى فى العمل ومنه اسم الفعل بدليل تمثيله به فيما يأتى واستثنوا الصفة المشبهة وافعل التفضيل فلينظر وجهه ثم رأيت فى المغنى ما يؤخذ منه وجهه حيث قال وقد أجيز فى حسبك وزيدا درهم كون زيدا مفعولا معه وكونه مفعولا به باضمار يحسب وهو الصحيح لانه لا يعمل فى المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل فى المفعول به (قوله مما فيه معنى الفعل وحروفه) يشكل عليه تمثيله فيما يأتى بقدنى فتأمل وقد أشار المصنف الى هذه الشروط بالمثال (قوله كما فى نحو) أى كالتالى للواو فى نحو الخ فزاد الشارح لفظة كما دفعا لتوهم تقييد تالى الواو بالطريق وان الاشارة بنحو الى غير سيرى من بقية العوامل وغفل البعض عن هذه الدقيقة وعن بقاء اعطاء القيود بالمثال مع زيادة كما فقال كان الاظهر عدم زيادة كما ويكون الظرف وهو قوله فى نحو قيدا لينصب بناء على طريقة المصنف من اعطائه القيود بالمثال فيكون مشيرا الى بقية القيود التى ذكرها الشارح (قوله سيرى والطريق) يفيد انه لا يشترط فى نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه وهو كذلك خلافا لابن جنى اه يس ومما لا يصح فيه العطف استوى الماء والخشبة ان كان استوى بمعنى ارتفع فان كان بمعنى تساوى أى تساوى الماء والخشبة فى العلو فهو

(تالى الواو) التى بمعنى مع التالية جملة ذات
فعل أو اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه
(مفعولا معه) كما (فى نحو سيرى والطريق
مسرعة) وانا سائر والنيل

مما يصح فيه العطف (قوله نصب بالمفعول معه) أى بسبب كونه مفعولا معه ولم يقل نصبان لان المصدر يخبر به عن الواحد وغيره (قوله وتشرب اللبن) أى بنصب تشرب كما قيده بذلك ابن هشام وعليه فالمراد بالاسم فى التعريف الاسم الصريح وقال حفيد الموضح ينبغى أن يكون ذلك فى غير نصب تشرب والا فهو اسم تأويلا فينبغى أن يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم اه والاول ظاهر صنيع الشارح لان ظاهره ان الواو فى المثال بمعنى مع وهى انما تكون بمعنى مع على النصب كما قاله شيخنا (قوله فان تالى الواو فى الاول فعل الخ) فيه ان تالى الواو فى الاول جملة أيضا وقد يقال لما كان أحد ركنى الجملة فى الاول غير ظاهر بل ضمير مستتر كان التالى بحسب الظاهر الفعل فقط وباعتبار الظاهر يندفع أيضا ما يقال أن مقدرة قبل الفعل فتالى الواو اسم فى الحقيقة وبأن المراد بالاسم فى التعريف الاسم الصريح كما مر (قوله وفى الثانى جملة) أى وان كانت الواو الحالية تفيد المقارنة (قوله نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده) قال البعض تبعا للمصرح هذا خارج بقوله فضلة فلو قال بدل جاء رأيت لكان أولى اه ويرد بان المراد بالفضلة كما هو أحد معنييها ما يتم الكلام بدونه ولو مرفوعا كالمعطوف فى المثال بدليل انه لو أريد بالفضلة غير المرفوع لدخل فى التعريف نحو اشترك زيد وعمرا بالنصب مع ان المقصود خروجه لفساده فتدبر (قوله نحو كل رجل وضيعته) أى اذا قدر الخبر مثنى كان قيل كل رجل وضيعته مقترنان اما اذا قدر مفردا معطوفا على ضميره ما بعد الواو كان قيل كل رجل موجود وضيعته لم يخرج لصحة كون ما بعد الواو حينئذ مفعولا معه (قوله فلا يجوز النصب فيه) أى فى هذا المثال الاخير (قوله للصيمرى) بفتح الميم وضمها (قوله فلا يتكلم به) أى لفساده لتعين أن يقال هذا لك ولابيك على رأى الجمهور ويجوز وابيك على مذهب المصنف كما سيأتى فى محله (قوله خلافا لابى على) فانه أجاز مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل كالتنبيه والاشارة والظرف ولهذا أجاز فى قوله هذا ردائى مطويا وسربالا انتصب على المعية بهذا والجمهور على انه نصب بمطويا لا غير كما سيأتى (قوله فسيأتى بيانه) أى فى قوله وبعد ما استفهام الخ (قوله ذا النصب رفع بالابتداء) فيه مسامحة اذ المرفوع بالابتداء ذا والنصب بدل أو عطف بيان (قوله متعلق بسبق الخ) أى بمعمول سبق لتعلق من بحال محذوفة من ضمير سبق العائد على ما أى حال كونه كائنا من الفعل وشبهه والعامل فى صاحب الحال عامل فيها (قوله انما هو بما تقدم الخ) أى بواسطة الواو فهى معدية

واعجبنى سيرك والنيل فالطريق والنيل نصب بالمفعول معه وخرج بالاسم نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ونحو سرت والشمس طالعة فان تالى الواو فى الاول فعل وفى الثانى جملة وبالفضلة نحو اشترك زيد وعمرو وبالواو نحو جئت مع عمرو وبكونها بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده وبكونها تالية جملة نحو كل رجل وضيعته فلا يجوز فيه النصب خلافا للصيمرى وبكون الجملة ذات فعل أو اسم يشبهه نحو هذا لك واباك فلا يتكلم به خلافا لابى على وأما قولهم ما أنت وزيدا وكيف أنت وقصعة من ثريد وما أشبهه فسيأتى بيانه

(بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب) ذا النصب رفع بالابتداء خبره فى المجرور الاول وهو بما وسبق صلة ما ومن الفعل متعلق بسبق أى نصب المفعول معه انما هو بما تقدم فى الجملة قبله من فعل وشبهه

العامل الى المفعول معه دماميني (قوله لوجب اتصال) يعنى لصح اتصال الضمير اذ اللازم على تقدير ان الناصب الواو الصحة لا الوجوب الا ترى أن ان واللام مثلا يدخلان على الظاهر والضمير ولا ترد الا الاستثنائية لما سيذكره الشارح فى اوائل الاستثناء (قوله فهى حينئذ) أى حين اذ عملت (قوله ولا بالخلاف) أى مخالفة ما بعدها لما قبلها معطوف على قول المتن لا بالواو فهو قول ثالث للكوفيين وكان الاولى تأخيره وذكره قبيل قوله وتناول لان ما بعده مرتبط بما قبله ومما رد به قول الكوفيين ان الخلاف معنى من المعانى ولم يثبت النصب بالمعانى وانما ثبت الرفع بها كالابتداء والتجرد وان الخلاف لو نصب لقيل ما قام زيد بل عمرا بالنصب وهو لا يقال اتفاقا وبقى قول رابع وهو ان المفعول معه مفعول به لفعل محذوف أى سرت ولابست النيل (قوله خلافا للكوفيين) تبع فى حكايته عنهم المصنف فى التسهيل قال الدماميني ما حكاه المصنف عن الكوفيين انما هو قول بعضهم وقال معظمهم والاخفش انتصابه على الظرف وذلك ان الواو لما أقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو فى الاصل حرف لا يحتمل النصب اعطى ما بعده اعرابه عارية كما أعطى ما بعد الا التى بمعنى غير اعراب غير ولو كان الامر كما قاله هؤلاء لجاز النصب فى كل رجل وضيعته مطردا وليس كذلك (قوله وتناول اطلاق الفعل) تناول أيضا الفعل المتعدى وهو الصحيح خلافا لمن شرط اللزوم لئلا يلتبس بالمفعول به والناقص ككان وهو الصحيح بناء على أنها مشتقة وانها تدل على معنى سوى الزمان سم (قوله أى ما تصنع) يؤخذ منه انه ليس المراد بالمقدر المحذوف بل ما يعمه والعامل الذى يؤول اليه معنى الكلام فان تصنع لا يتأتى ان يكون محذوفا فى هذا التركيب لانه لا يتعلق به الجار المذكور ويحتمل أن التقدير ما ثبت لك أو ما كان لك فيكون العامل محذوفا وهذا ما ذكره المصنف فى التسهيل ويمكن اجراء كلام الشارح عليه بأن يكون قوله أى ما تصنع بيانا لحاصل المعنى لا للفعل المقدر فان قلت لم اكتفى بتقدير الفعل فيما ذكر ولم يكتف به فى هذا لك وأباك حيث منع فيه النصب أجيب بقوة الداعى للفعل فيما ذكر وهو تقدم الاستفهام الغالب دخوله على الفعل ووجود الجار والمجرور الذى الاصل فى العمل فيه الفعل بخلاف ذاك فان الداعى فيه وجود الجار والمجرور فقط ذكره الفاكهى (قوله فحسبك الخ) أى بناء على ان حسب اسم فعل بمعنى يكفى والكاف مفعوله وسيف فاعله والجمهور على انه صفة مشبهة بمعنى كاف مبتدأ وسيف خبره والضحاك مفعول به لمحذوف أى ويحسب الضحاك أى يكفيه من احسب اذا كفى وفاعل يحسب ضمير يعود على سيف

(لا بالواو فى القول الاحق) خلافا للجرجانى فى دعواه ان النصب بالواو اذ لو كان الامر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال جلست وك كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو انك ولك وذلك ممتنع باتفاق وأيضا فهى حينئذ حرف مختص بالاسم غير منزل منزلة الجزء فحقه ان لا يعمل الا الجر كحروف الجر ولا بالخلاف خلافا للكوفيين وانما قيل غير منزل منزلة الجزء للاحتراز من لام التعريف فانها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه لكونها كالجزء منه بدليل تخطى العامل لها وتناول اطلاق الفعل الظاهر كما مثل والمقدر كقوله أى ما تصنع فمالك والتلذذ حول نجد والتلذذ ومن اعمال شبه الفعل قوله فحسبك والضحاك سيف مهند

وقوله فقدنى واياهم فان الق بعضهم * يكونوا كتجيل السنام المسرهد وقوله لاتحسبنك أثوابى فقد جمعت
هذا ردائى مطويا وسربالا

فسربالا نصب على المفعول معه والعامل فيه مطويا لاهذا خلافا لابى على فى تجويزه الامرين (تنبيه) افهم بقوله سبق ان المفعول معه لايتقدم على عامله وهو اتفاق فلا يجوز والطريق سرت وفى تقدمه على مصاحبه خلاف والصحيح المنع وأجاز ذلك ابن جنى تمسكا بقوله

جمعت وفحشا غيبة ونميمة
خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوى

وقوله

اكنيه حين اناديه لاكرمه
ولا القبه والسوءة اللقبا

على رواية من نصب السوءة واللقب يعنى ان المراد فى الاول جمعت غيبة ونميمة مع فحش وفى الثانى ولا القبه اللقب مع السوءة لان من اللقب ما يكون لغير سوءة ولا حجة له فيهما لامكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هى ومعطوفها وذلك فى البيت الاول ظاهر وأما فى الثانى فعلى ان يكون أصله ولا القبه اللقب ولا اسوء السوءة ثم حذف ناصب السوءة (وبعد ما استفهام أو كيف نصب) الاسم على المعية (بفعل كون مضمر) وجوبا (بعض العرب) فقالوا ما أنت وزيدا ومنه قوله ما أنت والسير فى متلف وقالوا كيف أنت وقصعة من ثريد والاصل ما تكون وزيدا وكيف تكون وقصعة فاسم كان مستكن وخبرها ما تقدم عليهما من اسم استفهام فلما حذف الفعل من اللفظ انفصل الضمير (تنبيهان) الاول من ذلك أيضا قوله ازمان قومى والجماعة كالذى
لزم الرحالة ان تميل مميلا

لتقدمه رتبة والواو عاطفة جملة على جملة لامفعول معه لان الصفة المشبهة لاتنصب المفعول معه كما مر فضمته على الاول بنائية وعلى الثانى اعرابية وروى كما فى المغنى جر الضحاك ورفعه أيضا فالجر قيل باضمار حسب أخرى وقيل بالعطف والرفع على ان الاصل وحسب الضحاك فحذف حسب وخلفه المضاف اليه (قوله فقدنى) أى يكفينى كتجيل خبر يكونوا أى كذوى تجيل والمسرهد السمين (قوله فى تجويزه الامرين) أى بناء على مذهبه السابق من الاكتفاء بالعامل المعنوى (قوله وهو اتفاق) أى محل اتفاق وفيه ان الرضى جوز تقديمه على العامل مع تأخره عن المصاحب نحو اياك والنيل سرت (قوله أكنيه) بفتح الهمزة أى أدعوه بكنيته (قوله قدمت هى ومعطوفها) أى ضرورة كما سيأتى فى باب العطف (قوله فعلى ان يكون الخ) فتكون السوءة مفعولا مطلقا وعطفه من عطف الجمل وأما اللقب فمفعول به ثان لالقب تقول لقبته لقبا وبلقب كسميته اسما وباسم ودعوى البعض ان هذا غير ظاهر وان الظاهر كونه مفعولا مطلقا غير ظاهرة بل كونه مفعولا به اظهر لاحواج المفعولية المطلقة الى تأويل اللقب بالتلقيب (قوله بفعل كون) أى بفعل مشتق من لفظ الكون لكن اذا صلح الكلام لتقدير غير فعل الكون كتصنع وتلابس جاز تقديره فان قلت لم اكتفى بتقدير الفعل فى نحو ما أنت وزيدا ولم يكتف به فى نحو هذا لك وأباك أجيب بقوة الداعى للفعل فى نحو ما أنت وزيد الوجود مقتضيين له تقدم الاستفهام الذى هو أولى بالفعل والضمير المنفصل الذى كان متصلا به على انه فاعله بخلاف نحو هذا لك وأباك فان فيه مقتضيا للفعل واحدا كما بيناه قريبا (قوله وجوبا) صرح غيره بل هو أيضا فى شرح التوضيح بانه جوازا وهو الحق (قوله فقالوا ما أنت وزيدا) وقالوا ما شأنك وزيدا أى ما يكون شأنك (قوله ما أنت والسير فى متلف) بفتح الميم اسم مكان أى طريق قفر يتلف فيه سالكه وهو شطر بيت من المتقارب المثلوم وأنشده فى الهمع وما أنت ولانم عليه (قوله فاسم كان مستكن) صريح فى انها ناقصة ولا يتعين بل يصح أن تكون تامة فكيف حال وما مفعول مطلق ذكره يس (قوله من ذلك) أى من اضمار ناصب المفعول معه ولما لم يكن هنا استفهام فصله عما قبله (قوله ازمان قومى) جمع زمن وقومى اسم كان المحذوفة أو فاعلها وكالذى خبرها أو حال أى كالراكب الذى والرحالة بكسر الراء سرج من جلد لاخشب فيه كانوا يتخذونه للركض الشديد ان تميل أى بسبب ان تميل والضمير للرحالة ولعل لامقدرة أى بسبب ان لاتميل ويحتمل أن التقدير خوف أن تميل على انه

تعليل

فالجماعة نصب على المعية بفعل كون مضمر والتقدير ازمان كان قومى والجماعة كذا قدره سيبويه الثانى فى قوله بعض العرب اشارة الى ان الارجح فى مثل ما ذكره الرفع بالعطف اه (والعطف ان يمكن بلا ضعف) من جهة المعنى أو من جهة اللفظ (أحق) وارجح من النصب على المعية كما فى نحو جاء زيد وعمرو وجئت أنا وزيد اسكن انت وزوجك الجنة برفع ما بعد الواو على العطف لانه الاصل وقد أمكن بلاضعف ويجوز النصب على المعية فى مثله (والنصب) على المعية (مختار لدى ضعف النسق) اما من جهة المعنى كما فى نحو قولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة ترأم فصيلها وترك فصيلها يرضعها لرضعها لكن فيه تكلف وتكثير عبارة فهو ضعيف فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها ونحو قوله

اذا أعجبتك الدهر حال من امرئ
فدعه وواكل أمره والليالیا

وقوله

فكونوا أنتم وبنى ابيكم
مكان الكليتين من الطحال

لان فى العطف تعسفا فى الاول وتوهينا للمعنى فى الثانى وفى النصب على المعية سلامة منهما فكان اولى واما من جهة اللفظ كما فى نحو جئت وزيدا واذهب وعمرا لان العطف على ضمير الرفع المتصل لايحسن ولا يقوى الامع الفصل ولافصل فالوجه النصب لان فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة (والنصب) على المعية (ان لم يجز العطف) لمانع معنوى أولفظى (يجب)

تعليل لكان قومى فيكون الضمير للجماعة بل هذا أقرب ومميلا مصدر بمعنى ميلا ورأيت بخط الشنوانى بهامش الدمامينى ان المراد بالبيت وصف ما كان من استواء الامور واستقامتها قبل قتل عثمان رضى الله تعالى عنه اه (قوله والتقدير ازمان كان قومى) تقدير كان هنا متعين وتحتمل النقصان والتمام كما مر وتعينها هنا يرجح تقديرها فى باقى الامثلة ولانها اعم الافعال اه دمامينى وفيه انه لامانع هنا من تقدير نحو ثبت ووجد فتأمل (قوله وارجح من النصب) لعدم الخلاف فى جوازه بخلاف النصب اذ القائل بان النصب سماعى كما سيأتى فى الخاتمة لايجيزه ولصيرورة العمدة فى النصب فضلة ولان الاصل فى الواو العطف ومحل جواز الامرين اذا قصد المتكلم مطلق النسبة فان قصد التنصيص على المعية تعين النصب وان قصد عدم التنصيص عليها وبقاء الاحتمال تعين الرفع أفاده الدمامينى (قوله وزوجك) عطف على المستتر فى اسكن وعمل فعل الامر فى الاسم الظاهر انما يمتنع اذا لم يكن تابعا أما اذا كان تابعا فلا لانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع فلا حاجة لما قيل انه فاعل لمحذوف أى وليسكن زوجك الجنة على انه يلزم عليه حذف الفعل المقرون بلام الامر وهو شاذ (قوله لانه الاصل) أى الغالب فى الواو (قوله ويجوز النصب على المعية) المحل لفاء التفريع (قوله على تقدير لو تركت الخ) أى لان مجرد تركهما لايتسبب عنه الرضاع لاحتمال نفرتها من ولدها أو تباعدهما بخلاف تركها ترأم فصيلها من باب سمع أى تعطف عليه وتركه يرضعها أى تمكن من رضاعها فانه يتسبب عن ذلك رضاعه اياها بالفعل (قوله وتكثير عبارة) أى تكثير للعبارة المقدرة والعطف من عطف السبب على المسبب (قوله على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها) أى معية فى الحس والمعنى لئلا يرد احتمال كونه معها وهى نافرة منه فلا يرضعها فتفطن (قوله اذا أعجبتك) أى أوقعتك فى عجب ومعنى قوله وواكل أمره والليالیا على العطف اترك أمره لليالى واترك الليالى لامره وهذا وجه التعسف الذى سيذكره (قوله مكان الكليتين) بضم الكاف ويقال الكلوتين بضم الكاف مع الواو لحمتان حمراوان لاصقتان بعظم الصلب والطحال بكسر الطاء دم متجمد (قوله تعسفا فى الاول) تعبيره هنا بالتعسف وفيما مر بالتكلف تفنن (قوله وتوهينا) أى تضعيفا للمعنى فى الثانى وجهه اقتضاء كون بنى الاب مأمورين وهو خلاف المقصود لان المقصود أمر المخاطبين بان يكونوا مع بنى أبيهم وبحث فيه بانه ينتج التعين لا الرجحان فقط والى تعين النصب مال أبو البقاء وتبعه المصرح (قوله يجب) جواب الشرط والشرط

وجوابه خبر المبتدا وهذا أولى من جعل جواب الشرط محذوفا ويجب خبر المبتدا
لان حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا ضرورة كذا قال غير واحد وفيه أن
محل كونه ضرورة اذا لم يكن الشرط المضارع مجزوما بلم والا جاز حذف الجواب
كما سيأتى لكونه ماضيا فى المعنى واعلم أن عبارة المصنف تحتمل أمرين
الاول كون أو للتخيير والمعنى اذا امتنع العطف كما فى سرت والنيل وجب أحد
أمرين اما النصب على المعية واما النصب باضمار عامل الثانى كون أو للتنويع
والمعنى ان ما امتنع فيه العطف نوعان نوع يجب فيه النصب على المعية نحو سرت
والنيل ونوع لا يجوز فيه النصب على المعية بل ينصب باضمار عامل نحو علفتها تبنا
وماء باردا وعلى هذا حل الشارح غير انه زاد فى النوع الثانى وجها وهو تأويل
العامل بما يصلح للمعطوف والمعطوف عليه ويرد على الاحتمال الاول ما لا تصح
فيه المعية نحو علفتها الخ وعلى الثانى ان دعوى عدم صحة تقدير العامل فى النوع
الاول غير مسلمة لانه يصح فى نحو سرت والنيل ان التقدير سرت ولابست النيل
(قوله مما لا يصح) أى من تركيب أو كلام لا يصح فيه ما ذكر ومنه فأجمعوا
أمركم وشركاءكم اذ لا يقال اجمع زيد الشركاء بل جمعهم ويقال اجمع أمره وعلى
أمره أى عزم فنصب شركاءكم لكونه مفعولا معه أو بتقدير اجمعوا بوصل الهمزة
ومنه والذين تبوؤا الدار والايمان اذ الايمان لا يتبوأ فنصبه لكونه مفعولا معه
أو بتقدير أخلصوا مثلا أو بتأويل تبوؤا بلزموا (قوله كما فى نحو مالك وزيدا)
أى بناء على غير مذهب المصنف أما على مذهبه فيصح العطف لانه لا يقول بوجوب
اعادة الجار فى العطف على الضمير المجرور وانما لم يمنعوا النصب كما منعوه فى هذا لك
وأباك لما أسلفناه وفى التسهيل وشرحه للدمامينى ما نصه والنصب فى هذين المثالين
ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار والتقدير ما كان لك وزيدا وما كان شأنك وزيدا
أو بمصدر لابس منويا بعد الواو فالتقدير مالك وملابستك زيدا وكذا فى المثال
الآخر وهذان التوجيهان اجازهما سيبويه لكن على الثانى يخرج المنصوب عن
كونه مفعولا معه الى كونه مفعولا به فان قلت ويلزم عليه اعمال المصدر منويا
قلت قد اعتذر عن ذلك بان المصدر هنا فى قوة الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه على
ان المصنف صرح بجواز اعمال المصدر منويا واطنب فى الاستدلال عليه وذكر جملة
من الشواهد عليه واذا قدر الناصب مصدرا منويا احتمل أن يكون معطوفا على
الخبر الذى هو كائن المحذوف الذى يتعلق به لك فالمعنى ما ملابستك زيدا اذ المعطوف
على الخبر خبر وهو معنى صحيح اه مع حذف ومنه يعلم ان فى تعين نصب زيدا فى المثال

على

فالمانع المعنوى كما فى سرت والنيل ومشيت
والحائط ومات زيد وطلوع الشمس مما لا يصح
مشاركة ما بعد الواو فيه لما قبلها فى حكمه
والمانع اللفظى كما فى نحو مالك وزيدا

على المعية نظرا الا ان يجاب بما يأتى قريبا (قوله وما شأنك وعمرا) بحث فيه
الدمامينى بأنه يجوز الجر على حذف المضاف وهو شأن وابقاء المضاف اليه على
جره كما فى قوله

أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا

والرفع على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فدعوى تعين النصب فيه على
المعية ممنوعة ويجاب بأن تعين النصب فيه اضافى أى بالنسبة الى الجر على العطف
على الضمير (قوله ممتنع عند الجمهور) أى جمهور البصريين لا النحويين لان
الكوفيين وبعض البصريين لا يوجبون اعادة الجار كالناظم كذا قال البعض تبعا
لغيره والذى فى الدمامينى ان أهل الامصار انضموا فى المنع الى أكثر البصريين فصار
المجموع اكثر من الكوفيين وبعض البصريين فصحت ارادة جمهور النحويين (قوله
هذا) أى ما تقدم من الاقسام الثلاثة أو الاشارة للقسم الاخير والاول اولى
(قوله لانتفاء المشاركة) أى مشاركة الماء للتبن فى العلف والعيون للحواجب
فى التزجيج الذى هو تدقيقها وتطويلها كما فى التصريح وغيره (قوله وانتفاء فائدة
الاعلام بها فى الثانى) قال سم فيه نظر قال البعض كشيخنا تبعا لبعضهم وجهه ان
المقصود مصاحبة العيون للحواجب المزججة لا لمطلق الحواجب وفى الاعلام بها
فائدة اه وأنت خبير بأن قوله والعيونا لم يقع الا بعد افادة تزجيج الحواجب فلا
محصل له الا مصاحبة العيون لتلك الحواجب المزججة وهذا معلوم مما قبله فلا فائدة
للاعلام به (قوله فأول العامل الخ) أى ويكون ذلك مجازا مرسلا لا من باب
التضمين كما زعمه البعض (قوله أو اعتقد الخ) عطف على يجب من عطف الانشاء
على الاخبار للضرورة او جريا على القول بجوازه والرابط لجملة اعتقد الخ بالمبتدا على
جعل يجب خبرا عن النصب محذوف تقديره عامل له (قوله نحو كل رجل الخ)
المراد بنحو ما ذكر كل تركيب فقد فيه قيد من القيود السابقة (قوله وهو ما اقتضاه
ايراد الناظم) حيث بوب له مع الابواب القياسية ولم ينبه على كونه سماعيا (فائدة)
قال الفارضى اذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذى تعدى
اليه العامل بنفسه ثم الذى تعدى اليه بواسطة الحرف ثم المفعول فيه الزمانى
ثم المكانى ثم المفعول له ثم المفعول معه كضربت ضربا زيدا بسوط نهارا هنا تأديبا
وطلوع الشمس اه باختصار والظاهر أن هذا الترتيب اولى لا واجب

(الاستثناء)

السين والتاء زائدتان وهو من الثنى بمعنى العطف لان المستثنى معطوف عليه

وما شانك وعمرا الان العطف على الضمير المجرور
من غير اعادة الجار ممتنع عند الجمهور
فيتعين النصب على المعية هذا حيث امكن
النصب على المعية كما رأيت فأما اذا امتنع مع
امتناع العطف وهو رابع الاقسام وذلك
كما فى نحو قوله علفتها تبنا وماء باردا وقوله
اذا ما الغانيات برزن يوما
وزججن الحواجب والعيونا
فان العطف ممتنع لانتفاء المشاركة والنصب
على المعية ممتنع لانتفاء المصاحبة فى الاول
وانتفاء فائدة الاعلام بها فى الثانى فأول
العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما
فأول علفتها بأنلتها وزججن بزين كما ذهب
اليه الجرمى والمازنى والمبرد وأبو عبيدة
والاصمعى واليزيدى (أو اعتقد اضمار
عامل) ملائم لما بعد الواو وناصب له (نصب)
أى وسقيتها ماء وكحلن العيون والى هذا
ذهب الفراء والفارسى ومن تبعهما (تنبيه)
بقى من الاقسام قسم خامس وهو تعين العطف
وامتناع النصب على المعية نحو كل رجل
وضيعته واشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو
قبله أو بعده انتهى (خاتمة) ذهب ابو الحسن
الاخفش الى ان هذا الباب سماعى وذهب
غيره الى انه مقيس فى كل اسم استكمل
الشروط السابقة وهو ما اقتضاه ايراد الناظم
وهو الصحيح والله تعالى أعلم
(الاستثناء)

باخراجه من حكم المستثنى منه أو بمعنى الصرف لانه مصروف عن حكم المستثنى منه (قوله الاستثناء هو الاخراج الخ) أظهر لان الاستثناء فى الترجمة بمعنى المستثنى بدليل ذكره فى المنصوبات والاستثنا المعرف بالمعنى المصدرى (قوله لما كان داخلا) أى فى مفهوم اللفظ لغة وان كان خارجا من اول الامر فى النية أو المراد باخراج ما كان داخلا اظهار خروج ما يتوهم دخوله فلا ينافى ما قالوه انه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الامر بحيث يكون المستثنى منه مستعملا فيما عدا المستثنى والاستثنا قرينة على ذلك لئلا يلزم التناقض بادخال الشئ ثم اخراجه والكفر ثم الايمان فى لا اله الا الله (قوله فالاخراج جنس) لشموله المعرف وغيره كالاخراج بالصفة وبدل البعض والشرط والغاية نحو فتحرير رقبة مؤمنة اكلت الرغيف ثلثه اقتل الذمى ان حارب وأتموا الصيام الى الليل قاله المصرح (قوله يخرج التخصيص) أراد به التخصيص بالوصف والاضافة لشيوعه فيهما و بنحوه التقييد بالغاية والشرط والحال والبدل ونحوها فلا يقال ان الاستثناء من التخصيص (قوله يشمل الداخل حقيقة الخ) قال سم الوجه ان يقال الداخل حقيقة لفظا أو تقديرا فان المستثنى فى الاستثناء المفرغ داخل حقيقة الا ان الدخول تقديرى من حيث ان المستثنى منه الذى هو محل الدخول مقدر لا ملفوظ (قوله ما استثنت الا) أى الاستثنائية أما الوصفية فستأتى فى الشرح (فائدة) قال فى الهمع الاستثناء فى حكم جملة مستأنفة فلا يقدم معمول تالى الا عليها فيمتنع ما أنا زيدا الا ضارب ولا يؤخر معمول متلوها عنها فيمتنع ما ضرب الا زيد عمرا او ما ضرب الا عمرا زيد وما مر الا زيد بعمرو الا على اضمار عامل يفسره ما قبله ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته فيجوز تاخيرهما نحو ما قام الا زيدا أحد وما مررت باحد الا زيدا خير من عمرو وأجاز الكسائى تأخير المعمول مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا واستدل بقوله فما زادنى الا غراما كلامها وقوله وما كف الا ماجد ضر بائس وقوله تعالى وما أرسلنا من قبلك الا رجالا الى قوله بالبينات والزبر ووافقه ابن الانبارى فى المرفوع والاخفش فى الظرف والمجرور والحال نحو ما جلس الا زيد عندك وما مر الا عمرو بك وما جاء الا زيد راكبا واختاره ابو حيان اه باختصار وقوله ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته أى وما فرغ له العامل نحو ما ضرب الا زيد (قوله مع تمام) أى غير مفرغ فى تفسير الشارح اشارة الى ان التمام بمعنى التام أى مع العامل التام ولا حاجة الى ذلك اذ يصح ابقاء التمام على مصدريته أى مع ذكر المستثنى منه أى ولو بالضمير

الاستثناء هو الاخراج بالا او احدى اخواتها
لما كان داخلا أو منزلا منزلة الداخل
فالاخراج جنس وبالا الى آخره يخرج
التخصيص ونحوه وما كان داخلا يشمل
الداخل حقيقة والداخل تقديرا وهو المفرغ
والقيد الاخير لادخال المنقطع على ما ستراه
(ما استثنت الا مع) كلام (تمام) أى غير
مفرغ

المستتر (قوله موجبا كان) أى العامل التام وعلى هذا التعميم يكون قوله الآتى وبعد نفى الخ تفصيلا لما اجمل هنا ويجوز أن يقيد ما هنا بالايجاب بقرينة ما يأتى فيكون مقابلا له وهو أظهر والمراد بالانتصاب على الاول ما يعم الواجب والجائز وعلى الثانى الواجب (قوله منحتم اتفاقا) فيه نظر فان الاتباع جائز فى لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها قراءة بعضهم شذوذا فشربوا منه الا قليل منهم وسيأتى انه فى تاويل لم يكونوا منى بدليل فمن شرب منه فليس منى قال شيخنا الظاهر ان الوجوب اضافى بالنسبة لامتناع الاتباع فلا يرد أنه يجوز فى الاسم بعد الا فى التام الموجب رفعه على انه مبتدأ مذكور الخبر أو محذوفه ويكون المستثنى حينئذ الجملة كما قاله الفارضى وغيره اه وظاهر اطلاقه جريان ما ذكر فى المتصل والمنقطع ولا بعد فيه بل يأتى ما يؤيده وعبارة الدمامينى اعلم ان المستثنى المنقطع قد يكون مفردا كما تقدم وقد يكون جملة نحو لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر قال ابن خروف من مبتدأ و يعذبه الله الخبر والجملة فى موضع نصب على الاستثنا المنقطع قلت وأهمل الاكثرون عد هذه الجملة فى الجمل التى لها محل من الاعراب وينبغى ان تعد على هذا اه أقول ممن عدها منها صاحب المغنى فانه قال والحق انها تسع والذى اهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند اليها ومثل الاولى بالآية ونقل كلام ابن خروف فيها وبقراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل على قول الفراء ان قليل مبتدأ حذف خبره أى لم يشربوا ثم قال وأما الثانية فنحو سواء عليهم أأنذرتهم اذا اعرب سواء خبرا وأنذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه اذا لم يقدر الاصل ان تسمع بل قدر تسمع قائما مقام السماع كما ان الجملة بعد الظرف فى نحو ويوم نسير الجبال وفى نحو أأنذرتهم فى تاويل المصدر وان لم يكن معهما حرف سابك اه ومتى كان ما بعد الا جملة فالا بمعنى لكن ولو كان الاستثناء متصلا كما فى الدمامينى عن توضيح الناظم لكن ان نصب تالى الا فهى كلكن المشددة وان رفع فكالمخففة (قوله سواء كان المستثنى متصلا) هكذا فى نسخ وعليه فتعريفاه للمتصل والمنقطع ظاهران لا تحتاج صحتهما الى تقدير لكن الاشهر جعل الاتصال والانقطاع وصفين للاستثنا لا المستثنى وفى نسخ سواء كان الاستثناء متصلا وهو الموافق للاشهر لكن عليه تحتاج صحة تعريفه للمتصل الى تقدير أى وهو ذو ما كان بعضا أى وهو الاستثنا صاحب المستثنى الذى كان بعضا وكذا تعريف المنقطع والصحيح ان الاستثناء حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع لتبادر المتصل منه الى الفهم عند التجرد عن القرائن وهذا شان الحقيقة وقيل مشترك لفظى فيهما وقيل

(ينتصب) الا ان
موجبا كان أو غير موجب اتفاقا فسواء كان
الانتصاب مع الموجب منحتم
المستثنى متصلا

معنوى (قوله ما كان بعضا من المستثنى منه) اولى من قول غيره ما كان من جنس المستثنى منه لانه يصدق على قام القوم الا حمارا وجاء بنوك الا ابن زيد مع انهما من المنقطع وتاويل الجنس بالنوع انما يدفع ورود الاول لا الثانى ولانه يخرج عنه نحو أحرقت زيدا الا يده مما كان فيه المستثنى جزءا من المستثنى منه مع انه من المتصل ويعلم من هذا ان المراد بالبعض فى التعريف ما يشمل الفرد والجزء واعترض على تعريف المنقطع بما ذكر بانه لا يشمل الاستثناء فى قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى وقوله تعالى لا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم فان المستثنى فيهما بعض من المستثنى منه ومن جنسه مع ان الاستثناء منقطع فينبغى ان يقال ان الاستثناء المتصل ان يحكم على ما بعد الا مثلا وهو بعض مما قبلها بنقيض ما حكم به على ما قبلها فان فقد أحد القيدين كان منقطعا ففقد القيد الاول نحو قام القوم الا حمارا وفقد الثانى نحو الآيتين فانه لم يحكم على الموتة الاولى بذوقهم لها فى الجنة الذى هو نقيض عدم ذوقهم لها فيها ولا على التجارة عن التراضى بعدم منع اكلها بالباطل الذى هو نقيض منع اكلها بالباطل أفاده الشهاب القرافى وأسهل منه ان يقال فى تعريف المتصل اخراج شئ دخل فيما قبل الا مثلا بها (قوله أو منقطعا) شرطه ان يناسب المستثنى منه فلا يجوز قام القوم الا ثعبانا وان لا يسبق ما هو نص فى خروجه فلا يجوز صهلت الخيل الا الابل بخلاف صوتت الخيل الا الابل نقل شيخنا الاول عن الحلبى والثانى عن الشارح وصرح به الدمامينى (قوله لا ما قبلها بواسطتها) هذا رأى السيرافى وعزاه ابن عصفور وغيره الى سيبويه والفارسى وجماعة من البصريين وقال الشلوبين هو مذهب المحققين وعدل عن قوله فى التسهيل لا بما قبلها معدى بها لان التعدية انما هى معروفة فى الفعل وشبهه فلا تتناول عبارته بحسب الظاهر نحو قولك القوم اخوتك الا زيدا كذا فى الدمامينى وانما قال بحسب الظاهر لانه اذا أول اخوتك بالمنتسبين لك بالاخوة كان من شبه الفعل وقوله ولا مستقلا معطوف على محل بواسطتها وهو النصب على الحال (قوله على ما أشعر به كلامه) حيث قال ما استثنت الا وسيقول وألغ الا الخ بناء على ان المراد الغاؤها عن العمل وظاهر كلامه ان الخلاف فى عامل المنقطع أيضا ويؤخذ من كلام ابن الحاجب ان عامله الا بالاتفاق فانه قال بعد ذكر الاقوال وهذا كله فى المتصل وأما المنقطع فان العامل فيه الا وعملها فيه عمل لكن ولها خبر يقدر بحسب المعنى ومنهم من يجيز اظهاره ومنهم من يقول انه حينئذ كلام مستانف اه لكن قال الدمامينى بعد نقله كلام ابن الحاجب هذا ما نصه وقال الرضى أما

وهو ما كان بعضا من المستثنى منه
أو منقطعا وهو ما لم يكن كذلك وسواء كان
متقدما على المستثنى منه أو متأخرا عنه نقول
قام القوم الا زيدا وخرج القوم الا بعيرا
وقام الا زيدا القوم وخرج الا بعيرا القوم
وهكذا تقول مع عامل النصب والجر (تنبيه)
ناصب المستثنى هو الا لا ما قبلها بواسطتها
ولا مستقلا ولا أستثنى مضمرا خلافا لزاعمى
ذلك على ما أشعر به كلامه وصرح باختياره
فى غير هذا الكتاب

المنقطع فمذهب سيبويه انه أيضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به فما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا أو منقطعا فهى وان لم تكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد فى وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح أن الواقعة بعدها نحو زيد غنى الا انه شقى والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن لاسمها وخبرها فى الاغلب محذوف نحو جاءنى القوم الا حمارا أى لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجئ خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا فى المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه فى المتصل وتأويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما فى لكن وفى سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لى عليك ديناران سوى الدينار الفلانى وذلك اذا كان صفة وأيضا لكن للاستدراك والا فى المنقطع كذلك لانها ترفع توهم المخاطب دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل اه مع بعض حذف (قوله مختص بالاسماء) اعترض بأنها دخلت على الفعل فى نحو نشدتك الله الا فعلت كذا وأجيب بأنها داخلة على الاسم تأويلا اذ المعنى لا أسالك الا فعلك كذا (قوله فيجب فى الا الخ) لو قال فهى عاملة لا تضحت نتيجة القياس الذى ركبه من الشكل الاول التى أشار اليها بقوله فيجب فى الا الخ (قوله ما لم تتوسط) أى لان العامل حينئذ طالب لما بعدها وهو أقوى منها فقدم عليها اهـ (قوله ان كان التفريغ محققا) لعدم شئ فى اللفظ يشتغل به العامل (قوله وجوازا الخ) أى لان ما يشتغل به العامل فى نية الطرح كما سيأتى فالرفع باعتبار التفريغ المقدر والنصب باعتبار وجود ما يشتغل به لفظا ويرد عليه انه لا يتأتى ان يكون العامل مفرغا الا على القول بان العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه والصحيح ان العامل فيه مقدر فلا تفريغ للعامل المذكور لا محقق ولا مقدر وتفريغ العامل المقدر محقق ويمكن دفعه بانه لما كان عامل البدل غير ظاهر وكان العامل المذكور طالبا فى المعنى للبدل وكان المبدل منه فى نية الطرح كان العامل المذكور باعتبار عدم ظهور عامل البدل وكون المبدل منه فى نية الطرح مفرغا للبدل (قوله وتنسبها اليها) عطف تفسير على تضيف (قوله تخرجه من النسبة) أى نسبة الجملة قبله مثبتة أو منفية وهل يصير فى حكم المسكوت عنه او الاستثناء من النفى اثبات ومن الاثبات نفى قولان يحتمل كلام الشارح كلا منهما خلافا لبعضهم والصحيح الثانى وعليه فهل هو منطوق أو مفهوم قولان (قوله فلما خالفت الحروف الجارة الخ) يرد عليه الجر بخلا

وقال انه مذهب سيبويه والمبرد والجرجانى
ومشى عليه ولده لانها حرف مختص بالاسماء
غير منزل منها منزلة الجزء وما كان كذلك
فهو عامل فيجب فى الا أن تكون عاملة ما لم
تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله فتلغى وجوبا
ان كان التفريغ محققا نحو ما قام الا زيد
وجوازا ان كان مقدرا نحو ما قام أحد
الا زيد فانه فى تقدير ما قام الا زيد لان أحدا
مبدل منه والمبدل منه فى حكم الطرح
وانما لم تعمل الجر لان عمل الجر لحروف
تضيف معانى الافعال الى الاسماء وتنسبها
اليها والا ليست كذلك فانها لا تنسب الى
الاسم الذى بعدها شيئا بل تخرجه من النسبة
فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها

وعدا فكان الاولى ان يقول ما فى شرحه على التوضيح وانما لم تعمل الجزم لو افقتها الفعل معنى كما (قوله وانما لم يجز اتصال الضمير بها الخ) دفع لما يقال لو كانت الا عاملة لجاز اتصال الضمير بها لان الضمير يتصل بعامله (قوله لان الانفصال ملتزم الخ) أى لعدم عملها فى حال التفريغ (قوله ولو معنى دون لفظ) تعرض الشارح للنفى لفظا ومعنى والنفى معنى فقط ولم يذكر النفى لفظا فقط نحو لا يمسه الا المطهرون لانه نهى فى المعنى ويمكن ادراجه فى النهى بان يراد به النهى ولو معنى فقط كما فى الآية فان النفى فيها بمعنى النهى وكما فى قوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال فانه شرط فى معنى النهى أى لا تولوا الادبار الا متحرفين فتامل ومن النفى معنى فقط ويابى الله الا ان يتم نوره أى لا يريد الله الا ذلك وانها لكبيرة الا على الخاشعين أى لا تسهل الا عليهم لكن هذه الامثلة من التفريغ الذى ليس الكلام فيه الآن وقل رجل يقول ذلك الا زيد اى لا رجل يقول ذلك الا زيد واما لو فالنفى فيها ضمنى لا قصدى فاذا قلت لو جاءنى اخوتك الا زيدا لاكرمتهم تعين النصب واما لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالا بمعنى غير كما نقله يس عن ابن هشام وسيجىء فى الشرح (قوله وهو الانكارى) مراده به ما يشمل التوبيخى والفرق بينهما ان المستفهم عنه فى الاول غير واقع ومدعيه كاذب وفى الثانى واقع ومدعيه صادق وان كان ملوما فالمراد بكون الثانى فى معنى النفى انه فى معنى نفى الانبغاء واللياقة ويقال للاول الابطالى أيضا (قوله انتخب اتباع ما اتصل) أى ان لم يطل الفصل بين التابع والمتبوع ولم يكن رد الكلام تضمن استثناء ولم يتقدم المستثنى على المستثنى منه كما سياتى فى المتن والا كان المختار النصب نحو ما جاءنى أحد حين كنت جالسا هنا الا زيدا لان اختيار الاتباع ليتشاكل المستثنى والمستثنى منه ومع طول الفصل لا يتبين ذلك ونحو ما قاموا الا زيدا ردا لقول قائل قالوا الا زيدا ليتطابق الكلامان ودعوى بعضهم تعين النصب فى هذه الصورة مردودة كما أفاده الدمامينى بل نازع أبو حيان فى اختيار النصب فيها وفى الصورة قبلها كما فى الهمع ونحو ما قام الا زيدا أحد واذا انتقض النفى أو النهى بالا كانا فى حكم الاثبات فينصب ما بعد الا الثانية نحو ما شرب أحد الا الماء الا زيدا ولا تاكلوا الا اللحم الا عمرا وما مررت باحد الا قائما الا بكرا فهذا ونحوه بمنزلة ما لا نفى فيه ولا نهى اذ المعنى شربوا الماء الا زيدا وكلوا اللحم الا عمرا ومررت بهم قائمين الا بكرا قاله الدمامينى وظاهر المتن والشرح اختيار الاتباع على البدلية فى صورة نصب المستثنى منه أيضا نحو ما ضربت أحدا الا زيدا وبه صرح فى المغنى قال الدمامينى ومقتضى

وانما لم يجز اتصال الضمير بها لان الانفصال
ملتزم فى التفريغ المحقق والمقدر فالتزم مع
عدم التفريغ ليجرى الباب على سنن واحد اه
(وبعد نفى) ولو معنى دون لفظ (أو كنفى)
وهو النهى والاستفهام المؤول بالنفى وهو
الانكارى (انتخب) أى اختير (اتباع
ما اتصل) لما قبل الا فى اعرابه فمثاله بعد
النفى لفظا ومعنى ما قام أحد الا زيد وما رأيت
أحدا الا زيدا وما مررت بأحد الا زيد

التعليل بتشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوى البدلية والنصب على الاستثناء فى هذه الصورة (قوله وبالصريمة) أى فى الرملة المنصرمة من معظم الرمل والخلق بفتحتين البالى والعافى الدارس والنؤى بنون مضمومة وهمزة ساكنة حفيرة حول الخباء تصنع لمنع دخول ماء المطر والوتد معروف (قوله ومن يغفر الذنوب) أى أى موجود أى ليس موجود يغفر الذنوب الا الله فاندفع ما قيل ان الكلام فى الاستثناء من كلام تام وما فى الآية مفرغ (قوله الاول المستثنى) أى وحده على المشهور وقال غير واحد من المحققين المستثنى مع الا لان البدل يحل محل الاول فيقال ما قام الا زيد ولا يقال ما قام زيد وحينئذ لا يرد الاعتراض الذى سيذكره الشارح ولا يخرج على هذا القول عن كونه بدل بعض لان الا زيد بمعنى غير زيد وغير زيد بعض أحد لصدق أحد بزيد وغيره هذا هو الاظهر ونقل شيخنا عن الشارح ما يفيد انه على هذا بدل كل من كل وتوجيهه ان غير زيد نفس المنفى عنه القيام فى الواقع وان كان بعض مدلول لفظ أحد لغة (قوله بدل بعض) ولا يحتاج هنا الى ضمير رابط لان الا قرينة على ان الثانى كان بعض ما يتناوله الاول لولاها قاله الدمامينى (قوله عطف نسق) أى لان الا عندهم من حروف العطف فى الاستثناء خاصة اه تصريح ورد الجمهور مذهبهم باطراد نحو ما قام الا زيد وليس لنا حرف عطف يلى العامل باطراد وأجاب ابن هشام بانه ليس تاليها فى التقدير اذ الاصل ما قام أحد الا زيد قال الدمامينى لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطراد والفرض انه غير مطرد (قوله قال أبو العباس الخ) اعتراض على مذهب البصريين واعترض أيضا بان بدل البعض لا بد فيه من ضمير يربطه بالمبدل منه وهو مفقود فى نحو ما قام أحد الا زيد وجوابه ان خصوص ربطه بالضمير غير واجب انما الواجب مطلق ربطه وهو حاصل فى المثال بالا لدلالتها على اخراج الثانى من الاول وكونه بعضا منه كما مر عن الدمامينى (قوله وهو موجب ومتبوعه منفى) أى ويجب تطابق البدل والمبدل منه اثباتا ونفيا ومحصل الجواب منع ذلك والسؤال والجواب مبنيان على القول بأن البدل هو المستثنى وحده دون القول بانه هو مع الا وهو المفهوم من قول الرضى كما جاز فى نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم ان يجعل حرف النفى مع الاسم بعده صفة والاعراب على الاسم كذلك يجوز فى ما جاء القوم الا زيد ان يجعل قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم اه ونقله الدمامينى عن بعض الفضلاء وايده (قوله فى عمل العامل) أى مماثل العامل لما عرفت أى بقطع النظر عن النفى والاثبات فقولهم هو المقصود بالنسبة

ومثاله بعد النفى معنى دون لفظ قوله
وبالصريمة منهم منزل خلق
عاف تغير الا النؤى والوتد
فان تغير بمعنى لم يبق على حاله ومثال
شبه النفى لا يقم أحد الا زيد وهل قام
أحد الا زيد ومن يغفر الذنوب الا الله
(تنبيهات) الاول المستثنى عند البصريين
والحالة هذه بدل بعض من المستثنى منه
وعند الكوفيين عطف نسق قال أبو العباس
ثعلب كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه
منفى وأجاب السيرافى بانه بدل منه فى عمل
العامل فيه وتخالفهما فى النفى والايجاب
لا يمنع البدلية

أى نسبة مثل العامل بقطع النظر عن النفى والاثبات (قوله كانه لم يذكر) أى ولا تعلق للنفى والاثبات بذلك (قوله وقد يتخالف الموصوف والصفة) الظاهر انه تأييد لمنع وجوب توافق البدل والمبدل منه بان تخالفهما فى ذلك نظير او هو تخالف الصفة والموصوف فسقط ماذكره البعض ومثلهما المعطوف والمعطوف عليه نحو قام زيد لا عمرو (قوله اذا تعذر البدل على اللفظ الخ) التمثيل لذلك بلا أحد فيها الازيد يدل على انهم أرادوا باللفظ ما يشمل المحل المجدد بدخول العامل الموجود فان المنفى فى المثال التبعية للنصب محلا لالفظا قاله سم (قوله ابدل على الموضع) قال البهوتى انظر ما الحكمة فى ارتكاب هذا التكلف مع ان القاعدة انه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ومثلوا له بنحو قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة كما مر بيانه أى فهلا جاز جر ما بعد الا فى المثال الاول والاخير ونصبه فى الثانى والثالث بناء على هذه القاعدة ويرده تصريح بعض المحققين بان ذلك ليس قاعدة مطردة فى كل محل بل معناه قد يغتفر الخ (قوله ولا أحد فيها الازيد) برفع زيد مراعاة لمحل لا مع اسمها أو اسمها قبل دخول الناسخ أما الاول فمال اليه فى المغنى ووجهه بانهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ويصح احلال البدل محلهما فيقال زيد فيها واستشكله الدمامينى واسلفنا فى باب لا تأويل كلام سيبويه بما يرجعه الى الثانى وأما الثانى فنقله فى المغنى عن الاكثرين واستشكل بعدم صحة احلال البدل محل المبدل منه وأجاب الشلوبين بأن هذا الكلام على توهم ما فيها أحد الازيد وهذا يمكن فيه الاحلال بان يقال ما فيها الازيد وهذا القول الثانى انما يأتى على عدم اشتراط وجود طالب المحل وذهب كثير الى انه بدل من الضمير المستكن فى الخبر والاقوال الثلاثة تأتى فى رفع الاسم الشريف من كلمة التوحيد لكن على الاول يذكر الخبر عند الاحلال فيقال الله موجود كما فى المغنى وعلى الثانى يكون الاحلال لكون المعنى ما فى الوجود اله الا الله وهذا يمكن فيه الاحلال وقيل رفع الاسم الشريف على الخبرية وضعفه فى المغنى بما نقل الدمامينى جوابه ومر فى باب لا كلام فى ذلك وقد ينصب على الاستثناء من الضمير المستكن فى الخبر المقدر (فائدة) قال فى المغنى يجوز فى نحو ما أحد يقول ذلك الازيد رفع زيد بدلا من أحد وهو المختار أو بدلا من ضميره ونصبه على الاستثناء فرفعه من وجهين ونصبه من وجه ونحو ما رأيت أحدا يقول ذلك الازيد نصبه من وجهين ورفعه من وجه ومن مجيئه مرفوعا قوله

فى ليلة لا نرى بها أحدا * يحكى علينا الا كواكبها

اه وقوله وهو المختار أى لان الابدال من صاحب الضمير ارجح لانه الاصل ولانه لا يحوج

لان سديل البدل ان يجعل الاول كانه لم يذكر والثانى فى موضعه وقد تخالف الموصوف والصفة نفيا واثباتا نحو مررت برجل لا كريم ولا لبيب الثانى اذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءنى من أحد الازيد ولا أحد فيها الازيد

الى التاويل الذى فى الابدال من الضمير وهو ان صحة الابدال من الضمير لشمول النفى للضمير معنى لان معنى ما أحد يقول ذلك ما يقول أحد ذلك ولابد من جعل رأى فى مثاله الثانى علمية على تقييد سيبويه جواز الابدال من الضمير بكون صاحبه مبتدا فى الحال أو فى الاصل وقال الرضى انا لا أرى بأسا مع غير الابتداء ونواسخه أيضا بالابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل النفى عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت أحدا ينصفنى الازيد لان المعنى ما انصفنى أحد كلمته الازيد بخلاف لا أوذى أحدا يوحد الله الازيد فلا يجوز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفى بل الاذى فقط اه دمامينى وشمنى (قوله الاثنى) بالرفع لمراعاة محل شيأ قبل دخول الناسخ بناء على عدم اشتراط وجود الطالب للمحل وعلى اشتراطه يجعل شئ خبر مبتدا محذوف أى هو شئ لا يعبأ به والا حينئذ بمعنى لكن (قوله لا يزادان فى الايجاب) أى على غير مذهب الاخفش والمراد لا يزادان قياسا فلا يرد بحسبك درهم وكفى بالله لقصوره على السماع (قوله الاامرأتك بالنصب) كلامه مبنى على ان النصب على الاستثناء من أحد وفر الزمخشرى من تخريج قراءة الاكثر على اللغة المرجوحة وان جوزه بعضهم بجعل النصب على الاستثناء من أهلك والرفع على الاستثناء من أحد فاعترض بلزوم تناقض القراءتين لاقتضاء النصب كون المرأة غير مسرى بها والرفع كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسراء ورد بأن اخراجها من أحد لا يقتضى انها مسرى بها بل انها معهم فيجوز أن تكون سرت بنفسها وقد روى انها تبعتهم وانها التفتت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حجر فقتلها وقال فى المغنى الذى اجزم به ان قراءة الاكثر لا تكون مرجوحة وان الاستثناء من اهلك على القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم أحد فى قراءة ابن مسعود وان الاستثناء منقطع لسقوطه فى آية الحجر ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من أهل بيته ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر كما فى آية لست عليهم بمسيطر (قوله تقول ما قام أحد الاحمارا) نقل عن القرافى ان أحدا اذا كان فى سياق النفى لا يختص بمن يعقل وعليه فلا يظهر ماذكر مثالا للمنقطع واعلم ان الا فى المنقطع بمعنى لكن عند البصريين كما مر بيانه (قوله وعن تميم فيه ابدال وقع) وعلى لغتهم قرأ بعضهم ما لهم به من علم الا اتباع الظن بالرفع وجعل منها الزمخشرى قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله فأعرب من فاعلا والله بدلا على لغة تميم فى المستثنى المنقطع واعترض بانه تخريج لقراءة السبعة على لغة مرجوحة وجعل ابن مالك الاستثناء متصلا بتقدير متعلق الظرف يذكر

وما زيد شيأ الاشئ لا يعبأ به برفع ما بعد الا فيهن ونحو ليس زيد بشئ الاشيأ بنصبه لان من والبا لا يزادان فى الايجاب وما ولا يقدران عاملتين بعده كما تقدم فى موضعه الثالث انهم قوله ارتضى ان النصب جائز وقد قرئ فى السبع ما فعلوه الا قليلا منهم ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك بالنصب اه (وانصب) والحالة هذه أعنى وقوع المستثنى بعد نفى أو شبهه (ما انقطع) تقول ما قام أحد الاحمارا وما مررت بأحد الاحمارا هذه لغة جميع العرب سوى تميم وعليها قراءة السبعة ما لهم به من علم الا اتباع الظن (وعن تميم فيه ابدال وقع)

لا استقر وجعل غيرهما من مفعولا والغيب بدل اشتمال منه والله فاعلا (قوله كالمتصل) التشبيه فى مجرد جواز الابدال وان كان برجحان فى المتصل ومرجوحية فى المنقطع (قوله فيجيزون ماقام أحد الاحمار) فحمار بدل غلط صرح به الرضى وقال سم بدل كل بملاحظة معنى الا اذ معنى الا حمار غير حمار وغير حمار يصدق على الاحد اه وفيه انه كيف يكون الاعم بدل كل من كل نعم ان أريد من العام خاص كما يأتى نظيره صح فتدبر (قوله اليعافير) جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء وهى الابل التى يخالط بياضها صفرة (قوله عشية) منصوب على الظرفية بجاهد فى البيت السابق مكانها أى مكان الحرب والمشرفى نسبة الى مشارف وهى قرى من ارض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفى ولا يقال مشارفى لان الجمع لا ينسب اليه لا يقال جعافرى قاله العينى وفى المصباح مشارف الارض اعاليها الواحد مشرف وزان جعفر اه فعلم ان المنسوب اليه جمع واقع على القرى المذكورة وان القياس فى النسبة الى مشارف مشرفى لان القياس فى النسبة الى الجمع ان تنسب الى مفرده فقول البعض نسبة الى مشارف على غير قياس فاسد والمصمم اسم فاعل الماضى حده (قوله وعامله) أى السنان وهو مايليه (قوله شرط جواز الابدال الخ) يشعر بهذا الشرط قوله فيه ابدال لان من شأن البدل ان يصح وقوعه موقع المبدل منه من حيث هو مقصود بالحكم سم (قوله يمكن تسلطه على المستثنى) بحث فيه شيخنا بما حاصله ان كان المراد مع الاباء يقال ماقام الاحمار وليس بها الا اليعافير لم يوافق ظاهر قوله اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وان كان المراد بدون الا اشكل علينا البيت اذ لا يقال ليس بها اليعافير لفساد المعنى ويمكن دفعه باختيار الشق الثانى وان المراد امكان التسلط ولو فى مادة أخرى فافهم (قوله وجب النصب) أى على الاستثناء المنقطع من المذكور قبل الا كهذا المال وزيدا لا على المفعولية والاستثناء مفرغ كما زعمه الشلوبين لانه لا مناسبة بين النقصان والزيادة كذا قيل وبحث فيه الدمامينى بأن مراتب النقص متفاوتة فاذا أخذ من المال مرة ثم مرة أخرى فهو فى المرة الاخرى يزيد فى النقص على المرة الاولى قال وماذا يفعلون فى نحو مال زيد انقص من مال عمرو وكيف يفهمون ان انقص صيغة تفضيل مع ان اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره اه أى فيجوز ان يكون هذا المال زاد نقص غيره بسبب أخذه من هذا الغير مثلا بعد الاخذ منه أولا والمراد بوجوب النصب امتناع الابدال والا فيجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف

تقديره

كالمتصل فيجيزون ماقام أحد الاحمار ومنه قوله

وماصررت باحد الاحمار

وبلدة ليس بها انيس * الا اليعافير والا العيس

وقوله

عشية لاتغنى الرماح مكانها * ولا النبل الا المشرفى المصمم

وقوله

وبنت كرام قد نكحنا ولم يكن * لنا خاطب الا السنان وعامله

(تنبيه) شرط جواز الابدال عندهم والحالة هذه ان يكون العامل يمكن تسلطه على المستثنى كما فى الامثلة والشواهد فان لم يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقا

تقديره فى المثال لكن النقص شأنه أو على الخبرية لمحذوف والتقدير لكن شأنه النقص فسقط اعتراض البعض على حكاية الشارح الاتفاق على وجوب النصب (قوله نحو مازاد الخ) ونحو لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم فمن رحم فى محل نصب لانك لو حذفت المستثنى منه وسلطت لا على المستثنى لم يصح كذا فى الدمامينى وهو مبنى على ان الاستثنا فى الآية منقطع أى لكن من رحمه الله يعصمه وقيل متصل أى الا الراحم وهو الله تعالى أو الا مكان من رحمهم الله تعالى وهم المؤمنون وهو السفينة (قوله الا مانقص) ما مصدرية كما يؤخذ من كلام الشارح بعد (قوله اذ لا يقال زاد النقص) الظاهر ان انتفاء قول ذلك اذا كانت زاد متعدية وانه يقال اذا كانت لازمة فتأمل (قوله وغير نصب سابق) أى نصبه على الاستثناء فيشمل الغير نصبه على الاتباع وهذا البيت تقييد لقوله وبعد نفى اوكنفى انتخب اتباع ما اتصل (قوله مستثنى سابق الخ) قال سم انظر ولو منقطعا نحو ماجاء الاحمارا احد فيراد بأحد معنى يقع على الحمار لتصح البدلية ونحو ماجاء الاحمارا القوم فيراد بالقوم مركوب القوم وهو الحمار حرره اه بادنى تغيير وجزم البعض بالتعميم ويضعفه بعد التكلف المتقدم (قوله على المستثنى منه) أى بدون عامله لامتناع تقديمه عليهما عند المصنف وأما قوله

خلا الله لا ارجو سواك وانما * أعد عيالى شعبة من عيالكا

فضرورة بخلاف تقديمه على أحدهما فقط فجائز نحو جاء الا زيدا القوم والقوم الا زيدا ضربت نعم ان قدم عليهما وتوسط بين جزءى الكلام نحو القوم الا زيدا جاؤا اذا جعل زيدا مستثنى من الضمير فى جاؤا فقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز مطلقا وقيل ان كان العامل متصرفا واجاز الكسائى تقديم المستثنى اول الكلام دمامينى (قوله فى النفى) أى أو شبه النفى ولم يصرح به اكتفاء بعلمه من قوله وبعد نفى أو كنفى الخ (قوله قد يأتى على قلة) وهل يقاس على هذه اللغة او لا قولان والى القياس عليها ذهب الكوفيون والبغداديون وابن مالك كما قاله السيوطى (قوله بدل كل) أى من كل لان العامل فرغ لما بعد الا والمؤخر عام أريد به خاص فصح ابداله من المستثنى (قوله ان ورد) أى السابق أى أردت وروده منك بالتكلم به أو المراد ان ورد من العرب وحينئذ فمعنى اختيار نصبه الحكم بأن نصبه أرجح والا فما ورد عن العرب يتبع نصبا أو اتباعا (قوله بل يكون البدل مختارا) فيه انه يلزم عليه تقديم البدل على النعت والواجب العكس الا ان يكون مبنيا على مذهب من يرى عدم وجوب الترتيب بين التوابع قاله الدنوشرى (قوله لان لكل

نحو مازاد هذا المال الا مانقص ومانفع زيد الا ماضر اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وحيث وجد شرط جواز الابدال فالارجح عندهم النصب اه (وغير نصب سابق) على المستثنى منه (فى النفى قد يأتى) على قلة بأن يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه تابعا له كقوله

لانهم يرجون منه شفاعة * اذا لم يكن الا النبيون شافع

قال سيبويه وحدثنى يونس ان قوما يوثق بعربيتهم يقولون مالى الا ابوك ناصر (تنبيه) المستثنى منه حينئذ بدل كل من المستثنى وقد كان المستثنى بدل بعض منه ونظيره فى ان المتبوع أخر فصار تابعا مامررت بمثلك أحد اه (ولكن نصبه) على الاستثناء (اختر ان ورد) لانه الفصيح الشائع ومنه قوله

ومالى الا آل أحمد شيعة * ومالى الا مذهب الحق مذهب

نصب آل ومذهب الاول واحترز بقوله فى النفى عن الايجاب فانه يتعين النصب كما تقدم (تنبيه) اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان أحدهما الا يكترث بالصفة بل يكون البدل مختارا كما يكون اذا لم تذكر الصفة وذلك كما فى نحو مافيها احد الا أبوك صالح كانك لم تذكر صالحا وهذا رأى سيبويه والثانى ان لا يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهو اختيار المبرد والمازنى قال فى الكافية وشرحها وعندى ان النصب والبدل مستويان لان لكل مرجحا فتكافآ اه

مرجحا) فرجح البدل تقدم الموصوف ومرجح النصب على الاستثناء تأخر الصفة
(قوله سابق) تنوينه متعين لاختلال الوزن بالاضافة فتجويز الشيخ خالد لها
سهو وقوله الامفعول سابق وقوله من ذكر المستثنى منه متعلق بيفرغ وكذا قوله
لما بعد ويرد على الشارح ان ذكر المستثنى منه ليس وصفا للسابق فكيف يفرغ
منه فكان ينبغى ان يقول من ارتباطه بالمستثنى منه لفظا ويمكن الجواب بجعل
كلامه من اطلاق الملزوم وارادة اللازم وقوله وهو أى تفريغ العامل السابق
(قوله يكن) أى السابق أو ما بعد كالو الاعدما أى عند غير الكسائى أما هو
فيجيز النصب فى نحو ما قام الا زيد بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل قاله سم
عند الكلام على شرح قول المصنف واستثن مجرورا الخ وما فى قوله كالو الاعدما
يجوز ان تكون مصدرية ولو زائدة ويجوز العكس أى يكن كعدم الا أى كذى
عدم الا فى الحكم وقول البعض ان الكلام على تقدير مضاف أى كحكم عدم
الا ليس بشئ قال الشيخ خالد والامر فوع بفعل محذوف يفسره عدم اه وهو ظاهر
على قراءة عدم بالبناء للمجهول أما على قراءته بالبناء للمعلوم والفاعل ضمير مستتر
فيه يعود الى السابق أو ما بعد فالامنصوب على المفعولية لا مرفوع على نيابة
الفاعل (قوله حال ما قبلها) أى حال اللفظ قبلها ولو غير عامل كالخبر فى نحو
ما على الرسول الا البلاغ فحال هذا اللفظ وهى خبريته تقتضى رفع ما بعد الا
مبتدأ وكالفعل فى نحو ما قام الا زيد فحال هذا اللفظ وهى كونه فعلا لم يذكر
له فاعل قبل الا تقتضى رفع ما بعد الا فاعلا وقس وقوله من اعراب بيان لما يقتضيه
ولو حذف حال لكان أخصر واقرب ثم لا تنافى بين كون تالى الا فى التفريغ مستثنى
وكونه فاعلا أو مبتدأ مثلا فى نحو ما قام الا زيد وما زيد الا قائم لان الاول بالنظر الى
المعنى لان تالى الا مستثنى من مقدر فى المعنى اذ المعنى ما قام أحد الا زيد وما زيد بشئ
الا قائم والثانى بالنظر الى اللفظ نقله الدمامينى عن الشلوبين (قوله وما على
الرسول الا البلاغ) الواو جزء من الآية الممثل بها فتكون واو العطف مقدرة هنا
كما فى نظائره الآتية لا من كلام الشارح لعطف مثال على مثال لان الآية التى فيها
لفظ المبين بالواو بخلاف التى ليس فيها لفظ المبين فانها بدون الواو لكن تمثيل
الشارح بلفظ المبين (قوله ولا يقع ذلك فى ايجاب) جوزه ابن الحاجب فيه اذا
كان فضلة وحصلت فائدة نحو قرأت الا يوم كذا فانه يجوز ان تقرأ فى جميع الايام
الا يوم كذا بخلاف ضربت الا زيدا اذ من المحال ان تضرب جميع الناس الا زيدا
(قوله فلا يجوز قام الا زيد) لان المعنى قام جميع الناس الا زيدا وهو بعيد

ولا

(وان يفرغ سابق الا) من ذكر المستثنى منه
(لما بعد) أى لما بعد الا وهو الاستثناء من
غير التمام فيم قوله اولا ما استثنت الا مع تمام
(يكن كالو الاعدما) فأجر ما بعدها على
حسب ما يقتضيه حال ما قبلها من اعراب
ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ الا بعد نفى
أو شبهه فالنفى نحو وما محمد الا رسول وما على
الرسول الا البلاغ المبين وشبه النفى نحو
ولا تقولوا على الله الا الحق ولا تجادلوا
أهل الكتاب الا بالتى هى أحسن فهل يهلك
الا القوم الفاسقون ولا يقع ذلك فى ايجاب
فلا يجوز قام الا زيد وأما ويأبى الله الا أن يتم
نوره فمحمول على المعنى أى لا يريد

ولا قرينة فى الغالب على ارادة جماعة مخصوصة وقد يقال مثل ذلك قد يوجد
فى النفى نحو ما مات الا زيد وأجيب بأنه قليل فاجرى الحكم فيه طردا للباب
وقد يؤخذ من التعليل انه يجوز اذا قامت قرينة على ارادة جماعة مخصوصة بان
يكون المعنى قام غير زيد من الجماعة المعهودة وقد يقال هو قليل فلا يلتفت اليه
طردا للباب نظير ما مر (قوله لجميع المعمولات) أى المعمولات بالاصالة اما
التوابع فلا تفريغ لها الا البدل وأجازه الزمخشرى وابو البقاء والرضى فى الصفات
أيضا قاله سم (قوله الا المصدر المؤكد) أى لان فيه تناقضا بالنفى اولا والاثبات
ثانيا ومثله الحال المؤكدة وكان عليه ان يستثنى المفعول معه فلا يقال ما سرت
الا والنيل (قوله فتأول) أى بكونه مصدرا نوعيا أى الا ظنا ضعيفا فاختلف
المثبت والمنفى فلا تناقض (قوله كما فى الامثلة) فانه عامل فيما عدا ما على
الرسول الا البلاغ وغير عامل فى ما على الرسول الا البلاغ لان الخبر لا يعمل
فى المبتدا على الراجح نعم ان جعل المستثنى فاعلا بالمجرور لاعتماده على النفى كان
عاملا (قوله وألغ الا الخ) أطلق هنا فدل على ان هذا الحكم يكون فى الايجاب
والنفى وشبهه (قوله والاستغناء عنها) عطف لازم على ملزوم (قوله بدلا منه)
أى بدل كل من كل كمثال الناظم أو بعض من كل نحو ما أعجبنى الا زيد الا وجهه
او اشتمال نحو ما أعجبنى الا زيد الا علمه أو اضراب نحو ما أعجبنى الا زيد الا عمرو
أى بل عمرو أفاده فى التصريح فقول الشارح ان توافقا فى المعنى قاصر لاختصاصه
ببدل الكل مع انه يجوز كونه عطف بيان كما بينه الرضى (قوله ومعطوفا عليه)
أى بالواو وخاصة كما فى التسهيل (قوله ان اختلفا فيه) الا اذا كنت غالطا
أو اردت الاضراب اه يس أى فلا عطف بل يجب الابدال (قوله فالعلا
بدل كل من الفتى) والفتى نصب على الاستثناء أو جر بدلا من الهاء بدل بعض
وعليه فكون العلا بدلا من الفتى مبنى على جواز الابدال من البدل واستشكل
سم كون العلا بدلا اذا نصبنا الفتى على الاستثناء بأن الصحيح ان العامل فى البدل
نظير العامل فى المبدل منه فلا تكون الا مؤكدة للاحتياج اليها للعمل فى البدل
والفرض انها مؤكدة فينبغى ان يجعل العلا عطف بيان اذا نصبنا الفتى على
الاستثناء ليندفع هذا الاشكال ويجوز جعل العلا عطف بيان اذا جررنا الفتى
بدلا من الهاء وعليه يندفع الاعتراض بالبناء على الضعيف من جواز الابدال من
البدل والحاصل ان جعل العلا عطف بيان يدفع الاعتراض على بدلية العلا المبنى
على جر الفتى بدلا من الضمير والاعتراض عليها المبنى على نصب الفتى على الاستثناء

نع ص ٩

(تنبيهات) الاول الضمير فى يكن يجوز
أن يكون عائدا على سابق أى يكون السابق
فى طلبه لما بعد الا كالو عدم الا وأن يعود على
ما من قوله لما بعد أى يكون ما بعد الا
فى تسلط ما قبل الا عليه كالو عدم الا الثانى
يصح التفريغ لجميع المعمولات الا المصدر
المؤكد فلا يجوز ما ضربت الا ضربا وأما
ان نظن الا ظنا فتأول الثالث قوله سابق
أحسن من قوله فى التسهيل عامل لان السابق
يكون عاملا وغير عامل كما فى الامثلة اه
(وألغ الا ذات توكيد) وهى التى يصح
طرحها والاستغناء عنها لكون ما بعدها تابعا
لما بعد الا قبلها بدلا منه وذلك ان توافقا فى
المعنى ومعطوفا عليه ان اختلفا فيه فالاول
(كلا تمرر بهم الا الفتى الا العلا) فالعلا بدل
كل من الفتى والا الثانية زائدة لمجرد التأكيد

(قوله والتقدير الا الفتى العلا) صريح فى انه لو عبر بذلك لكان العلا بدلا فعلى
ان العامل فى البدل نظير العامل فى المبدل منه يكون العامل فى العلا حينئذ
الا مقدرة فعلم ان الا قد تعمل مقدرة أى حيث نصبنا الاسم على الاستثناء قاله سم
وسنذكر فى حذف الا مزيد كلام (قوله ثم غيارها) بكسر الغين المعجمة أى
غيابها من غارت الشمس أى غابت (قوله مالك من شيخك) أى جملك والرسيم
والرمل نوعان من السير (قوله فرسيمه بدل) أى بدل بعض لان المراد بالعمل
مطلق السير (قوله وان تكرر الخ) لم يتعرض المصنف والشارح لما اذا لم تكرر
وتعدد المستثنى قال الدمامينى ما ملخصه مع الايضاح لا ينصب على الاستثناء
باداة واحدة دون عطف شيئان وموهم ذلك ان كان فى الايجاب فالاول مستثنى
والثانى معمول عامل مضمر وان كان فى غيره فكذلك او الاول بدل مثال الايجاب
اعطيت القوم الدراهم الا زيدا الدنانير فزيدا منصوب على الاستثناء والدنانير
مفعول لمحذوف أى اعطيته الدنانير أو اخذ الدنانير ومثال غيره ما أعطيت أحدا
شيأ الا زيدا درهما فزيدا مستثنى أو بدل ودرهما مفعول لمحذوف وما ضرب
أحد الا بكر خالدا فبكر ان رفعته كان بدلا من أحد وان نصبته كان مستثنى وخالدا
مفعول لمحذوف فتعدد المستثنى قد يكون مع تعدد المستثنى منه وقد يكون مع
اتحاده وجوز ابن السراج كون الاسمين بدلين فى نحو ما أعطيت أحدا أحدا
الا زيدا عمرا وما ضرب أحد أحدا الا زيد بكرا ورده المصنف بان البدل لم يعهد
تكرره الا فى بدل البدا وبان حق بدل البعض ان يقترن بالضمير وجعلوا فى باب
الاستثناء اقترانه بالا مغنيا عن الضمير والاسم الثانى غير مقترن بالا لفظا ومن النحاة
من لا يجيز هذه التراكيب مطلقا ويحكم بفسادها على كل وجه اما مع العطف
فقد يمتنع أيضا كما فى الامثلة المتقدمة لان العطف فيها يفسد المعنى وقد يجوز
كما فى ما جاءنى أحد الا زيد وعمرو فالعطف فى هذا المثال هو المصحح له فيما يظهر
ولا يظهر حمل الثانى على انه معمول لمضمر أى وجاءنى عمرو اه وفى حاشية المغنى
للدمامينى ان جماعة اجازوا نصب شيئين باداة واحدة دون عطف وعليه مشى
صاحب الكشاف فى مواضع منها لا تدخلوا بيوت النبى الآية فقال ان المستثنى
الظرف والحال معا وان الحصر فى كل منهما مقصود أى لا تدخلوا فى وقت من
الاوقات على حال من الاحوال الا فى هذا الوقت على هذا الحال اه (قوله
لا للتوكيد) عطف على محذوف أى لتأسيس لا لتوكيد كما أشار اليه الشارح
بالاضراب (قوله بالعامل المفرغ) حمل العامل على ما قبل الا تبعا للموضح

وحمله

وحمله المرادى على الا أى اترك تأثير الا النصب فى واحد أى لا تجعلها مؤثرة
فى واحد ويؤيد الاول قوله عما بالا اذ لو كان العامل هو الا لكان القياس ان يقول
عما به وان أمكن ان يقال أظهر للضرورة ويؤيده أيضا ان المصنف عليه يكون
ذاكرا هنا حكم الواحد بخلافه على الثانى فانه يكون ساكتا هنا عن حكم الواحد
المتروك تأثير الا فيه وان كان يعلم من قوله فيما مر وان يفرغ سابق الا الخ ويؤيد
الثانى عدم احتياجه الى تقدير فى دع (قوله باقيا فى واحد) دفع به ايهام المتن
ان المراد اترك التأثير فى واحد واجعله مؤثرا فى البقية هذا ان أريد بالعامل
ما قبل الا كما مشى عليه الشارح فان أريد به الا كان الكلام على ظاهره أى اترك
تأثير الا النصب فى واحد أى لا تجعلها مؤثرة النصب فى واحد واجعلها مؤثرة
النصب فى البقية (قوله وليس عن نصب الخ) مغنى اسم ليس والخبر محذوف أى
موجودا أو الاسم ضمير مستتر يرجع الى الواحد أو الى التأثير ومغنى خبر ووقف
عليه بالسكون على لغة ربيعة لا يقال ظاهر كلامه انه لا يجوز رفع سوى الواحد
وليس كذلك بل يجوز على قصد بدل البدا لانا نقول الا فى هذه الحالة لمجرد التأكيد
وليس الكلام الآن فيها (قوله والاول أولى) أى لقربه من العامل تصريح
(قوله ودون تفريغ مع التقدم) قال جماعة كالبعض الظرفان تنازعهما
الفعلان بعدهما اه وهو انما يصح على مذهب من يجيز التنازع فى المعمول المتقدم
ونصب الجميع مفعول لمحذوف يفسره المذكور أى أمض نصب الجميع ولا يصح
نصبه بالتزم لان ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان ما ذكر لا يستلزم الوجوب
قال والتزم (قوله وما قام الا زيدا الخ) لا يعارض هذا قوله فيما مر وغير نصب
سابق الخ لان ما مر فى غير تكرر المستثنى وبحث سم جواز اعراب واحد بما يقتضيه
العامل وجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من هذا الواحد نظير ما مر فى مالى الا أبوك
ناصر ونصب ما عدا هذا الواحد على الاستثناء قال وحينئذ فقول المصنف نصب
الجميع الخ ينبغى ان يكون باعتبار الاغلب والاشهر واعترض بأنه يلزم عليه امران
الفصل بين التابع والمتبوع باجنبى واستعمال اللغة الضعيفة فى غير المحل الذى
ثبتت فيه (قوله وانصب) أى الجميع وجوبا اذا كان الكلام موجبا وجوازا
برجوحية فى واحد ووجوبا فى البقية اذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء
متصلا وجوازا برجحان فى واحد ووجوبا فى البقية اذا كان الكلام منفيا وكان
الاستثناء منقطعا هذا ما درج عليه الشارح فى تقرير المتن (قوله اما فى الايجاب
فطلقا) أى فى جميعها بقرينة ما بعد وقد جعل الشارح قول المصنف وانصب

لتأخيرشاملا لصورة الايجاب وصورة النفى فيكون قوله وجئ بواحد بيانا للراجح
فى بعض الصور الداخلة فى قوله وانصب لتأخير ويجوز ان يخص بصورة الايجاب
فيكون قوله وجئ بواحد مقابلا له تأمل (قوله بواحد) أى فقط وأجاز
الابدى اتباع الجميع بناء على جواز تعدد البدل بدون عطف (قوله كما لو كان)
قال المكودى فى موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة أو هو صفة بعد صفة
وما زائدة ولو مصدرية أو العكس وكان تامة ودون زائد حال من الضمير فى كان
والكلام على تقدير مضاف أى وجئ بواحد كحال وجوده دون زائد عليه ويلزم
على ما قاله المكودى تشبيه الواحد بحال وجوده دون زائد عليه وفيه تسمح
فالاولى جعل الجار والمجرور خبر محذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أى
وجوده مثل وجوده دون زائد عليه أو صفة لمفعول مطلق محذوف أى مجيئا
كوجوده الخ ويمكن جعل ما اسما واقعا على الواحد ولو زائدة والجملة بعدها صلة
أو صفة (قوله تبدل واحدا على الراجح) وأما على اللغة المرجوحة فتنصب
الجميع (قوله كلم يفوا) الواو واو الجماعة فاعل وهو المستثنى منه والاصل
يوفيون حذفت النون للجازم والواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة فصار
يفيوا نقلت ضمة الياء الى الفاء بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين
(قوله ويجوز الابدال) أى فى واحد فقط (قوله فى القصد) أى المعنى
المقصود من ادخال واخراج كما بينه الشارح فان قلت مقتضى تعريف الاستثناء
بالاخراج انه دائما اخراج ومقتضى ما هنا انه قد يكون ادخالا قلت لا منافاة
لان كل استثناء اخراج مما قبله من الاثبات والنفى لكن اذا كان ما قبله نفيا كان
هو مستلزما للادخال فى النسبة الثبوتية أى مستلزما لاتصاف المستثنى بالنسبة
الثبوتية والتفصيل الى اخراج وادخال باعتبار هذا اللازم فافهم (قوله محل
ما ذكر) أى من ان حكمها فى القصد حكم الاول هذا ما يفيده ظاهر صنيع
الشارح وجعل المصنف فى تسهيله عدم امكان استثناء بعضها من بعض قيدا فيما
ذكر من التفصيل فى الا المتكررة لا للتوكيد (قوله والصحيح ان كل عدد مستثنى
من متلوه) فلو لم يمكن استثناء تال من متلوه لكونه اكثر من متلوه نحو له على
عشرة الا ثلاثة الا أربعة فذهب السيرافى ان الاربعة كالثلاثة فى الاخراج من
العشرة فيكون المقر به ثلاثة وزعم الفراء ان المقر به فى هذه الصورة أحد عشر لانك
أخرجت من العشرة ثلاثة فبقى سبعة وزدت على السبعة أربعة بقولك بعد ذلك
الا أربعة جريا على قاعدة ان الاستثناء الاول اخراج والثانى ادخال ورد بأن هذه

(و) لكن (جئ بواحد منها) معربا بما يقتضيه
(كما لو كان دون زائد) عليه ففى
الحال (تبدل واحدا على الراجح) وتنصب
الاتصال (كلم يفوا الا امرؤ الا على) الا بكرا
ما سواه فانه لا يتعين للابدال واحد
من الواو وفعلى بدل أولى ويجوز أن يكون امرؤ وهو
لكن الاول أولى وعلى منصوب ووقف عليه بالسكون
على لغة ربيعة وفى الانقطاع بنصب الجميع
البدل على اللغة الفصحى نحو ما قام أحد الا حمارا
الا فرسا الا جملا ويجوز الابدال على لغة تميم
(وحكمها) أى حكم هذه المستثنيات سوى
الاول (فى القصد حكم الاول) فان كان
مخرجا لوروده على موجب فهى مخرجة وان
كان مدخلا لوروده على غير موجب فهى
أيضا مدخلة (تنبيه) محل ما ذكر اذا لم يمكن
استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت
أما اذا أمكن ذلك كما فى نحو له على عشرة الا
أربعة الا اثنين الا واحدا فقيل الحكم كذلك
وان الجميع مستثنى من أصل العدد والصحيح
ان كل عدد مستثنى من متلوه فعلى الاول
يكون مقرا بثلاثة وعلى الثانى بسبعة

القاعدة فيما اذا أمكن استثناء كل من متلوه لا مطلقا ولهذا قال بعضهم ان قول الفرا
هذا أعجوبة من الاعاجيب ويمكن ان يتكلف له وجه بجعل الثانى مستثنى من
مفهوم عشرة الا ثلاثة وكأنه قيل له على سبعة لا غيرها الا أربعة فتأمل (قوله
فطريق معرفة ذلك) أى كونه مقرا بسبعة فى المثال (قوله فى المراتب الوترية)
كالاولى والثالثة فالمراد بها ما يشمل المستثنى منه والشفعية كالثانية والرابعة هذا
ولم يتكلم المصنف والشارح على عكس المسئلة المذكورة وهو تعدد ما يصلح
للاستثناء منه مع اتحاد المستثنى فنقول اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها
على بعض ففيه مذاهب أحدها وهو الاصح انه يعود للكل الا لدليل يخصصه
بالبعض كما فى قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية فقوله الا الذين تابوا عائد
الى فسقهم وعدم قبول شهادتهم معا دون الجلد لما قام عليه من الدليل سواء
اختلف العامل الذى فى الجمل أم لا بناء على ان العامل فى المستثنى هو الا لا الافعال
السابقة وسواء سيقت الجمل لغرض واحد أو لا كان عطفها بالواو أو بغيرها ثانيها
ان اتحد العامل فللكل أو اختلف فللاخيرة فقط اذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة
فى مستثنى واحد وهو مبنى على ان عامل المستثنى الافعال السابقة دون الا ثالثها
ان سيقت لغرض واحد نحو حبست دارى على اعمامى ووقفت بستانى على
اخوالى الا ان يسافروا فللكل والا فللاخيرة فقط نحو اكرم العلماء واعتق عبيدك
الا الفاسق منهم رابعها ان عطفت بالواو فللكل أو بالفاء أو بثم فللاخيرة فقط خامسها
للاخيرة فقط واختاره أبو حيان واما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصلح لكل
منهما فانه للثانى فقط كما جزم به ابن مالك نحو غلب مائة مؤمن مائتى كافر الا اثنين
فان تقدم الاستثناء على أحدهما تعين للاول نحو قم الليل الا قليلا نصفه فالا قليلا
صالح لكونه من الليل ومن نصفه فاختص بالليل لان الاصل فى الاستثناء التأخير
وكذا لو تقدم عليهما معا ولم يكن أحدهما مرفوعا لفظا أو معنى نحو استبدلت
الا زيدا أصحابنا بأصحابكم فان كان أحدهما كذلك اختص به مطلقا اولا كان
أو ثانيا نحو ضرب الا زيدا أصحابنا أصحابكم وملكت الا الاصاغر ابناءنا عبيدنا
وضرب الا زيدا أصحابكم أصحابنا وملكت الا الاصاغر عبيدنا ابناءنا فالابناء
فى المثالين فاعل معنى لانهم المالكون فان لم يصلح الا لاحدهما فقط تعين له نحو طلق
نساءهم الزيدون الا الحسنات واصبى الزيدين نساؤهم الا ذوى النهى واستبدلت
الا زيدا اماءنا بعبيدنا اه همع ببعض تصرف وقوله كما فى قوله تعالى والذين يرمون
المحصنات الآية أى وكما فى قوله تعالى الا من اغترف غرفة بيده فانه استثناء من

وعليه فطريق معرفة ذلك ان تجمع الاعداد
الواقعة فى المراتب الوترية وتخرج منها
مجموع الاعداد الواقعة فى المراتب الشفعية
أو تسقط آخر الاعداد مما قبله ثم ما بقى مما
قبله وهكذا فما بقى فهو المراد اه

جملة فمن شرب منه فليس منى لا من جملة ومن لم يطعمه فانه منى لاقتضائه ان من اغترف غرفة بيده ليس منه وليس كذلك لاباحة الاغتراف باليد لهم والذى حرّم عليهم الكرع فى الماء والشرب بالفم وسهل الفصل بالجملة الثانية كونها مفهومة من الاولى فالفصل بها كلا فصل كذا فى المغنى والدمامينى عليه وماذكره فى الوارد بعد مفردين اذا لم يمكن تشريكهما والاعادلهما معا ومثل له الدمامينى بنحو اهجر بنى زيد وبنى عمرو الا من صلح فمن صلح مستثنى من بنى زيد وبنى عمرو جميعا (فائدة) يقع تالى الا خبرا لما قبلها نحو ما زيد الا قائم أو يقوم أو أبوه قائم ويمتنع ما زيد الا قام كما فى الهمع والتسهيل أو حالا منه نحو ما جاءنى زيد الا ضاحكا أو يضحك أو قد ضحك أو يده على رأسه وجعل منه نحو ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن وما أنعمت عليه الا شكر قال الدمامينى وهو لا ينطبق على المراد اذ الغرض من قولك ما أنعمت عليه الا شكر أنك مهما أنعمت عليه شكر فهو كالشرط والجزاء فى ترتب الثانى على الاول وليس المراد انك لم تنعم عليه الا فى حال شكره أو فى حال عزمه على الشكر حتى تكون حالا مقارنة أو منتظرة ثم أجاب باختيار الثانى على ان المعنى ما أنعمت عليه الا مقدرا شكره بعد ذلك من الله تعالى واذا كان المقدر هو الله تعالى لزم وقوع المقدر فيفيد الكلام حينئذ ما أراده المتكلم من استعقاب انعامه شكر المنعم عليه وجوّز الزمخشرى ان يقع تاليها صفة لما قبلها نحو ما مررت برجل الا قائم وما مررت بأحد الا زيد خير منه أو يقوم وجعله الاخفش وأبو على والمصنف فى الاول صفة بدل محذوف أى الا رجل قائم وفى الثانى حالا قاله الدمامينى ومما جعله الزمخشرى من التفريغ فى الصفات نحو وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته فجعل ليؤمنن به جواب قسم محذوف والجملة صفة موصوف محذوف مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله تقديره وان من أهل الكتاب أحد وجعل غيره تالى الا خبرا المحذوف موصوف بالجار والمجرور تقديره وان أحد من أهل الكتاب وأورد عليه انه يلزمه حذف موصوف الظرف وهو مخصوص بالشعر كحذف موصوف الجملة وأجاب الدمامينى بأن الاختصاص اذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن كما فى الآية أو بفى ورده الشمنى بأنه يشترط تقدم المجرور على المنعوت كما فى التسهيل وغيره (قوله بغير) بمعنى غير بيد لكنها تخالفها من أربعة أوجه انها لا تقع صفة ولا يستثنى بها الا فى الانقطاع ولا تضاف الى غير أن وصلتها ولا تقطع عن الاضافة ويقال فيها ميد بالميم وظاهر كلامه فى التسهيل أنها اسم لكنه قال فى توضيحه المختار عندى انه حرف استثناء بمعنى لكن ولا دليل على

(واستثن مجرورا بغير

اسميتها

اسميتها قاله الدمامينى وبقى خامس وهو انها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة كما فى المغنى تقول فلان كثير المال بيد أنه بخيل وقيل تأتى بمعنى من اجل أيضا كما فى حديث انا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش واسترضعت فى بنى سعد ابن بكر وقال ابن مالك وغيره هى فيه بمعنى غير على حد قوله

ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتائب

كذا فى المغنى أى من تأكيد المدح بما يشبه الذم كما بسطه الدمامينى قال السيوطى هذا حديث غريب لا يعرف له سند فتأمل وأجرى الشاطبى فى غير التفاصيل السابقة فى تكرار الا للتوكيد أو لغيره لكن لا يظهر أن يقال فى غير بالالغاء اذا تكررت لتوكيد فاذا قلت قام القوم غير زيد وغير عمرو فعمرو مجرور بغير لا بالعطف فليست ملغاة قاله سم (قوله متعلق باستثن) الوجه أن يقال تنازعه استثن ومجرورا اهـ سم (قوله معربا) وقد تبنى على الفتح فى الاحوال كلها عند اضافتها الى مبنى كما فى التسهيل وأجاز الفراء بناءها على الفتح فى نحو ما قام غير زيد لتضمنها معنى الا قاله الفارضى وفى التصريح تفارق غير الا فى خمس مسائل احداها ان الا تقع بعدها الجمل دون غير الثانية انه يجوز أن يقال عندى درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندى درهم الا جيد الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد الرابعة انه يجوز ان يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو ولا يجوز مع الا مراعاة المعنى الخامسة انه يجوز ما جئتك الا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ما جئتك لغير ابتغاء معروفك وما ذكره من منع مراعاة المعنى مع الا هو مذهب الجمهور وجوّزها المصنف مع الا أيضا كما سيأتى (قوله فيجب نصبها فى نحو قام القوم غير زيد) أى على اللغة المشهورة اما على لغة جواز الاتباع مع الايجاب والتمام كما تقدم فينبغى ان يجوز رفع غير قاله سم (قوله عند قوم) كما أسلفه المصنف حيث قال فيما تقدم وغير نصب سابق الخ (قوله وفى نحو ما قام أحد غير حمار) معطوف على قوله فى هذا المثال (قوله ويمتنع فى نحو ما قام غير زيد) أى عند غير الكسائى فانه أجاز فى نحو ما قام الا زيد النصب بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل كما مرّ عن سم (قوله أصل غير الخ) أى وضعها الاصلى على ان يوصف بها لانها فى معنى اسم الفاعل فتفيد مغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد أو بالوصف نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به قال الرضى والاصل الاول والثانى مجاز (قوله أو شبهها) من المعرفة المراد بها الجنس كالموصول فى المثال فانه مبهم باعتبار عينه

معربا بما للمستثنى بالا نسبا) مجرورا مفعول باستثن وبغير متعلق باستثن ومعربا حال من غير وبما متعلق بمعربا وما موصول صلته نسب وللمستثنى متعلق بنسب وبالا متعلق بمستثنى والمعنى ان غيرا يستثنى بها مجرور باضافتها اليه وتكون هى معربة بما نسب للمستثنى بالا من الاعراب فيما تقدم فيجب نصبها فى نحو قام القوم غير زيد وما نفع هذا المال غير الضرر عند الجميع وفى نحو ما قام أحد غير حمار عند غير تميم وفى نحو ما قام غير زيد أحد عند الاكثر ويترجح فى هذا المثال عند قوم وفى نحو ما قام أحد غير حمار عند تميم ويضعف فى نحو ما قام أحد غير زيد ويمتنع فى نحو ما قام غير زيد (تنبيهات) الاول أصل غير أن يوصف بها اما نكرة نحو صالحا غير الذى كنا نعمل أو شبهها نحو غير المغضوب عليهم

(قوله فان الذين جنس الخ) حاصله ان غير متوغلة فى الابهام فلا بد لوقوعها صفة لمعرفة فى الآية من تأويل فاما ان يراعى أصلها من التوغل فى الابهام و يعتبر كون موصوفها كالنكرة فى المعنى فيتطابق الصفة والموصوف فى مطلق التنكير وهذا هو الذى أشار اليه الشارح بقوله فان الذين الخ وحاصله التأويل فى الموصوف بتقريبه الى النكرة واما ان يراعى ضعف ابهامها فى هذه الحالة لوقوعها بين ضدين و يعتبر كونها حينئذ كالمعرفة فيتطابق الصفة والموصوف فى مطلق التعريف وهذا هو الذى أشار اليه الشارح بقوله وأيضا الخ وحاصله التأويل فى الصفة بتقريبها الى المعرفة هذا هو المتبادر من كلام الشارح واما قول البعض مراده بقوله وأيضا فهى اذا وقعت الخ افادة ان غيرا اذا وقعت بين ضدين تتعرف بالاضافة فيصح ان تقع صفة للمعرفة أى ولو كانت تلك المعرفة مشبهة للنكرة فيبعده قوله ضعف ابهامها دون ان يقول زال ابهامها فافهم بقى شئ آخر وهو ان فى غير ثلاثة أقوال قيل لا تتعرف مطلقا وقيل تتعرف مطلقا وقيل تتعرف اذا وقعت بين ضدين كما فى صراط الذين انعمت الآية فعلى هذين القولين تكون فى الآية صفة وعلى الاول تكون بدلا بدل نكرة من معرفة وحينئذ لا تحتاج الى التأويل الذى ذكره الشارح الا لو قيل انها لا تتعرف مطلقا وانها فى الآية صفة ولم نعثر عليه (قوله فلما ضمنت معنى الا) مرتبط بقوله أصل غير الخ واعربت حينئذ لمعارضة الشبه بالاضافة للمفرد على ان بعضهم بنيها حينئذ كما تقدم وعبارة الرضى فى توجيه حمل غير على الا وحمل الا على غير نصها أصل غير ان تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا أو صفة وأصل الا مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا أو اثباتا فلما اجتمع ما بعد الا وما بعد غير فى معنى المغايرة حملت الا على غير فى الصفة فصار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا أو صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيا أو اثباتا وحملت غير على الا فى الاستثناء فصار ما بعدها مغايرا لما قبلها نفيا أو اثباتا من غير اعتبار مغايرته له ذاتا أو صفة الا أن حمل غير على الا اكثر من حمل الا على غير لان غير اسم والتصرف فى الاسماء اكثر منه فى الحروف فلذلك تقع غير فى جميع مواقع الا انتهت وبها يتضح كلام الشارح (قوله فيوصف بها) أى مع بقائها على حرفيتها كما صرح به غير واحد بل حكى عليه السعد فى حاشية الكشاف الاجماع كما قاله الدماميني قال ولو ذهب ذاهب الى انها تصير حينئذ اسما لكن لا يظهر اعرابها الا فيما بعدها لكونها على صورة الحرف لم يبعد كما قيل فى لا فى نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعد انه بمعنى غير وجعل اعرابه على ما بعده بطريق العارية على ما صرح به السخاوى اه ونظير ذلك

فان الذين جنس لاقوم باعيانهم وأيضا فهى
اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها فلما
ضمنت معنى الا حملت عليها فى الاستثناء وقد
تحمل الا عليها فيوصف بها

ايضا أل الموصولة فيعرب ما بعدها مضافا اليه مجرورا بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة اعراب الا الظاهر فيه وينبنى على ذلك كما أفاده الدماميني ان الوصف بمجموع الا وما بعدها على حرفيتها او بها وحدها على اسميتها فيكون ذكر ما بعدها للبيان ما تعلقت به المغايرة (قوله بشرط ان يكون الموصوف جمعا الخ) فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة والمراد بشبه الجمع ما كان مفردا فى اللفظ دالا على متعدد فى المعنى كغيرى فى المثال الآتى وبشبه النكرة ما أريد به الجنس كالمعرف بأل الجنسية وانما اشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه مراعاة لاصلها وهو الاستثناء وكونه نكرة أو شبهها مراعاة لمعنى غير المتوغلة فى التنكير (قوله سليمى) أى يا سليمى والدهر نصب على الظرفية المستقرة خبرا للفعل قبله أو على المفعولية لمحذوف أى بقاءى هذا الدهر أى شدائده وجواب لو غيره والصارم السيف القاطع والذكر والمذكر من السيوف ما كان ذا ماء ورونق كما قاله الشمنى (قوله صفة لغيرى) فيه تسمح اذ الصفة الا لكن لما ظهر اعرابها فيما بعدها صار كأنه هى وفى النكت عن التسهيل ان الوصف الا مع ما بعدها وقد أسلفنا قريبا تحقيق ذلك فتأمله (قوله انيخت) أى الناقة والمراد بالبلدة الاولى صدرها وبالثانية الارض التى اناخها فيها والبغام بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة حقيقة صوت الظبى فاستعاره لصوت الناقة فان قلت الصفة فى البيت مخصصة مع ان ما بعد الا مخالف لما قبلها اذ ما بعدها مفرد وما قبلها جمع وسيأتى عن المغنى ان الصفة عند التخالف مؤكدة قلت أجاب الدماميني بأن البغام هنا متعدد بحسب المعنى فلا تخالف واعلم انه دخل تحت كلام الشارح اربع صور ان يكون الموصوف جمعا حقيقيا ونكرة حقيقية كما فى الآية وان يكون شبيها بالجمع ونكرة حقيقية كما فى البيت الاول والعكس كما فى البيت الثانى وان يكون شبيها بالجمع شبيها بالنكرة كالمفرد المعرف بأل الجنسية ولم يمثل له الشارح (قوله لكن تفارق الخ) استدراك على قوله وقد تحمل الا عليها (قوله لا يجوز حذف موصوفها) أى لان الوصف بها خلاف الاصل بخلاف غير (قوله فى ذلك) أى فى عدم جواز حذف موصوفها (قوله ولا يجوز ان تنوب عن موصوفاتها) أى الا فيما اذا كان الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى كقولهم منا ظعن ومنا أقام كما سيأتى فى النعت (قوله الا حيث يصح الاستثناء) قال سم يمكن ان يوجه بأن غيرا انما حملت على الا لتضمنها معنى الاستثناء فلا تحمل الا عليها الا حيث يصح الاستثناء (قوله الا دانق) بكسر النون وفتحها ويقال أيضا

بشرط ان يكون الموصوف جمعا أو شبهه وان
يكون نكرة أو شبهها فالجمع نحو لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا وشبه الجمع كقوله
لو كان غيرى سليمى الدهر غيره
وقع الحوادث الا الصارم الذكر
فالصارم صفة لغيرى ومثال شبه النكرة قوله
انيخت فالقت بلدة فوق بلدة
قليل بها الاصوات الا بغامها
فالاصوات شبيه بالنكرة لان تعريفه بأل
الجنسية لكن تفارق الا هذه غيرا من وجهين
أحدهما انه لا يجوز حذف موصوفها فلا
يقال جاءنى الا زيد ويقال جاءنى غير زيد
ونظيرها فى ذلك الجمل والظروف فانها تقع
صفات ولا يجوز ان تنوب عن موصوفاتها
ثانيهما انه لا يوصف بها الا حيث يصح
الاستثناء فيجوز عندى درهم الا دانق

داناق وهو سدس درهم وعلى الوصفية يكون مقرا بدرهم كامل وعلى الاستثناء
يكون مقرا بدرهم الا سدسا ولما كان الدرهم يشبه الجمع من حيث اشتماله على
الدوانق وصفه بالا وبهذا يجاب أيضا عما يقال الوصف فى هذا المثال مؤكد وسيأتى
عن المغنى ان الوصف عند مطابقة ما بعد الا لما قبلها فى الافراد مثلا مخصص قاله
الدماميني (قوله لانه يجوز الا دانقا) أى بناء على جواز استثناء الجزء من
الكل وهو الراجح ومنعه ابن هشام ومن تبعه (قوله لانه يمتنع الا جيدا) أى لان
درهم نكرة فى سياق الاثبات فعمومه للجيد وغيره بدلى والمستثنى منه لا يكفى شموله
للمستثنى شمولا بدليا فلا يقال عندى رجل الا زيدا وان أجاز قوم الاستثناء من
النكرة المثبتة اذا حصلت الفائدة (قوله وقد يقال الخ) أشار بقد الى امكان
دفعه وقد دفعه بعضهم بأن المراد بالاستثناء فى قولهم لا يوصف بها الا حيث يصح
الاستثناء ما هو أعم من المتصل والمنقطع وانما يمتنع فى الآية والمثال المتصل
لا المنقطع قال الدماميني وهذا يقتضى لغو الشرط المذكور لكونه لم يحترز به عن
شئ وهو كلام متين وما أجيب به عنه من ان ذلك لا يضر لان الاصل فى القيود
ان تكون لبيان الواقع لا يقاومه (قوله فى لو كان فيهما آلهة الا الله الخ) أى
فانه لا يجوز فى الا هذه ان تكون للاستثناء وما بعدها بدلا لا من جهة المعنى ولا من
جهة اللفظ اما الاول فلان التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة أخرج منهم الذات
العلية لفسدتا وهو يقتضى عدم الفساد عند عدم الاخراج وليس بمراد بل المراد
ترتيب الفساد على مجرد التعدد ولهذا كان الا الله من الصفة المؤكدة الصالحة
للاسقاط اذ المعنى لو كان فيهما من الآلهة متعدد غير الواحد ومن المعلوم مغايرة
المتعدد للواحد والقاعدة انه ان طابق ما بعد الا موصوفها فالوصف مخصص
نحو لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا وان خالفه بافراد أو غيره فالوصف مؤكد كالآية
يؤخذ هذا من قول النحاة اذا قيل له عندى عشرة الا درهما فقد اقر له بتسعة وان
قال الا درهم فقد أقر له بعشرة لان المعنى عشرة مغايرة لدرهم وكل عشرة مغايرة
للدرهم وأما الثانى فلان آلهة جمع منكر فى الاثبات فلا عموم لها شموليا فلا يصح
الاستثناء منها كذا فى المغنى وبمثل هذا الثانى يوجه عدم صحة الاستثناء فى المثال
أعنى لو كان معنا رجل الخ كما قاله سم فان قلت لو للامتناع وامتناع الشئ انتفاؤه
فتكون النكرة فى الآية والمثال فى سياق النفى فتعم قلت قال الدماميني العرب
لا تعتبر مثل هذا النفى بدليل انهم لا يقولون لو جاءنى ديار أكرمته ولا لو جاءنى من
أحد احسنت اليه ولو كانت بمنزلة النافى لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءنى

من

لانه يجوز الا دانقا ويمتنع الا جيدا لانه يمتنع
الا جيدا ويجوز عندى درهم غير جيد هكذا
قال جماعات وقد يقال انه مخالف لقولهم
فى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا

من أحد فان قلت جوز الزمخشرى فى تفسير سورة الحجر فى قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم
مجرمين الا آل لوط ان آل لوط استثناء منقطع من قوم مجرمين وهو نكرة فى الاثبات
قلت أجاب الدماميني بأن النكرة فى الاثبات تعم اذا قامت قرينة العموم والنكرة
فى هذه الآية كذلك بدليل آية لوط انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة (قوله
ومن أمثلة سيبويه) أى لا لا الوصفية فهو تأييد للاعتراض وكذا قوله وشرط
ابن الحاجب الخ لان ما ذكره ابن الحاجب عكس ما ذكره تلك الجماعات قال الشمنى
قال الرضى مذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال ويجوز
فى قولك ما أتانى أحد الا زيد ان تقول الا زيد بدلا أو وصفة وعليه اكثر المتأخرين
تمسكا بقوله وكل أخ الخ (قوله وجعل من الشاذ قوله وكل أخ الخ) أى لصحة
الاستثناء فيه وجوز فيه بعضهم ان لا تكون الا صفة بل للاستثناء وأتى بالفرقدين
بالالف جريا على لغة من يلزم المثنى الالف وفيه تخلص مما يلزم على وصفية الا من
المخالفة للكثير من وجهين آخرين وصف المضاف والمشهور وصف المضاف اليه
اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط والفصل بين الموصوف والصفة بالخبر وهو
قليل (قوله كانتصاب الاسم بعد الا) أى فى ان نصب كل منهما على الاستثناء
وان كان العامل فيما بعد الا هو الا على الصحيح وفى غير ما فى الجملة قبله من فعل
أو شبهه وانما نصبت على الاستثناء مع ان المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لانه
لما كان مشغولا بالجر لكونه مضافا اليه جعل ما كان يستحقه من الاعراب
المخصوص لولا ذلك على غير على سبيل العارية والدليل على ان الحركة لما بعدها
حقيقة جواز العطف على محله كما يأتى قاله الدماميني وانظر اذا لم يكن فى الجملة قبله
فعل أو شبهه ما العامل نحو ما أحد أخوك غير زيد هل هو اعنى مقدرا فتكون غير
مفعولا به أو الجملة بتمامها كما قيل به فى محل ما بعد خلا وعدا اذا جرا كما سيأتى
كل محتمل (قوله وعلى الحال عند الفارسى) فتؤول بمشتق أى قام القوم
مغايرين لزيد فى الفعل واورد عليه ان مجرورها لا محل له حينئذ وقد نصبوا
المعطوف عليه مراعاة لمحله وقد يقال مذهب الفارسى والناظم ان ذلك من العطف
على المعنى لا على المحل ومدار العطف على المعنى كون الكلام بمعنى كلام آخر فيه
نصب ذلك الاسم وان لم يكن له محل لا فى الاصل ولا فى الحال (قوله وعلى
التشبيه بظرف المكان) بجامع الابهام فى كل (قوله ومراعاة المعنى) أى
المؤدى بتركيب آخر مشتمل على الا كما مر وهو بهذا المعنى لا يستلزم كون الاسم له
محل (قوله ما قام أحد غير زيد) أى برفع غير بناء على اللغة الفصحى من الاتباع

ومن أمثلة سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد
لغلبنا وشرط ابن الحاجب فى وقوع الا صفة
تعذر الاستثناء وجعل من الشاذ قوله
وكل أخ يفارقه أخوه
لعمر أبيك الا الفرقدان
الثانى انتصاب غير فى الاستثناء كانتصاب
الاسم بعد الا عند المغاربة واختاره ابن
عصفور وعلى الحال عند الفارسى واختاره
الناظم وعلى التشبيه بظرف المكان عند
جماعة واختاره ابن الباذش الثالث يجوز
فى تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة
المعنى تقول قام القوم غير زيد وعمرو وعمرا
فالجر على اللفظ والنصب على المعنى لان
معنى غير زيد الا زيدا وتقول ما قام أحد غير
زيد وعمرو بالجر وبالرفع لانه على معنى الا زيد

مع النفى والاتصال ولهذا اقتصر على الجر والرفع فى عمرو وان جاز فيه النصب
أيضا نظرا الى غير اللغة الفصحى من نصب المستثنى بالا ونصب غير مع النفى والاتصال
فتلخص ان فى عمرو الجر والرفع على وجه الرجحان الذى نظر الشارح اليه فقط
والنصب على وجه المرجوحية وحصل الجواب عن اعتراض البعض كغيره على
قوله بالجر والرفع بأنه كان عليه ان يقول و بالنصب لما تقدم من جواز النصب
بمرجوحية فى نحو ذلك (قوله انه من العطف على المحل) أى محل مجرور غير
بحسب الاصل وما كان يستحقه بواسطة حمل غير على الا لما تقدم من ان الاصل
فى مجرور غير والذى كان يستحقه لولا اشتغاله بالجر بمقتضى الاضافة ان يجرى عليه
الاعراب المخصوص الذى يقتضيه حمل غير على الا فسقط ما قاله البعض وعلم ان
مدار العطف على المحل كون المحل يستحق ذلك الاعراب فى الحال أو بحسب
الاصل بخلاف مراعاة المعنى كما سبق فحصل الفرق بينهما (قوله الى انه من باب
التوهم) مداره على ان يكون ذلك الاعراب لذلك اللفظ مع لفظة أخرى فيعطى
لذلك اللفظ مع غير تلك اللفظة على توهم انه معها فتبين الفرق بين الثلاثة الذى هو
ظاهر صنيع الشارح حيث قال أولا ومراعاة المعنى ثم قابله بقوله وظاهر الخ هذا
ما قاله سم وقال الاسقاطى الذى يظهر من كلام الشارح ان العطف على المعنى عام
يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم وان قوله وظاهر الخ بيان للمراد من
القسمين اهـ والانصاف ان كلام الشارح محتمل لتقابل الثلاثة وللبيان بعد الاجمال
وفى الهمع ان العطف على المعنى هو العطف على التوهم الا انه اذا جاء فى القرآن عبر
عنه بالعطف على المعنى لا التوهم ادبا واعلم ان تابع المستثنى بالا كتابع المستثنى
بغير فى مراعاة المعنى على ما ذكره المصنف فى التسهيل فيجوز جر تابع المستثنى
بالا مراعاة لكون الا بمعنى غير والجمهور على منع ذلك فى الا (قوله من الاحكام)
كوقوعها فى الاستثناء المتصل والمنقطع وصفة لنكرة أو شبهها وقبولها تأثير العامل
المفرغ قاله الدماميني (قوله وانه لا احد منهم الخ) عطف على اجماع عطف
لازم على ملزوم (قوله ان من حكم بظرفيتها) أى من النحاة فلا ينافى ما قبله
والمراد الخليل وسيبويه واتباعهما الا ما يشمل الرمانى والعكبرى اذ هما لا يقولان
بلزومها الظرفية مع قولهما بظرفيتها وقوله بظرفيتها أى بكونها ظرف مكان بمعنى
مكان كما سيأتى (قوله خلاف ذلك) أى خلاف ما حكم به من اللزوم (قوله
ولا ينطق الفحشاء) أى نطق الفحشاء أو بالفحشاء فهو مفعول مطلق على حذف
مضاف أو منصوب بنزع الخافض ويحتمل انه ضمن ينطق معنى يذكر فعداه بنفسه

وظاهر كلام سيبويه انه من العطف على المحل
وذهب الشلوبين الى انه من باب التوهم
(ولسوى) بالكسر و(سوى) بالضم
مقصورتين و(سواء) بالفتح والمد (اجعلا
على الاصح ما لغير جعلا) من الاحكام فيما
سبق لانها مثلها لامرين أحدهما اجماع
أهل اللغة على ان معنى قول القائل قاموا
سواك وقاموا غيرك واحد وانه لا أحد
منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان أو زمان
والثانى ان من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك
وانها لا تتصرف والواقع فى كلام العرب
نثرا ونظما خلاف ذلك فمن وقوعها مجرورة
بالحرف قوله عليه الصلاة والسلام دعوت
ربى ان لا يسلط على امتى عدوا من سوى
انفسها وقوله صلى الله عليه وسلم ما أنتم
فى سواكم الا كالشعرة البيضاء فى الثور
الاسود وقول الشاعر
ولا ينطق الفحشاء من كان منهم
اذا جلسوا منا ولا من سوائنا
وقوله
وكل من ظن ان الموت مخطئه
معلل بسواء الحق مكذوب
وبالاضافة قوله
فانى والذى يحج له الناس
بجدوى سواك لم انق

فالفحشاء مفعول به ومن فى قوله منا ولا من سوائنا بمعنى فى متعلقة بينطق (قوله
مرفوعة بالابتداء) يحتمل ان تكون فى البيت خبرا مقدما (قوله كريمة) أى
خصلة كريمة واو بمعنى الواو وكما فى العينى وقال بعضهم لا مانع من ابقاء أو على حالها
وان يكون قول الشاعر فسواك بائعها راجعا لقوله اذا تباع وقوله وأنت المشترى
راجعا لقوله أو تشترى والمعنى اذا وجد بيع للكريمة فلا يوجد منك بل من سواك
واذا وجد شراء لها فلا يوجد من غيرك بل منك (قوله انى اذا) أى اذا تركتها
فى هذه الحالة فحذف الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين وليست اذن
الناصبة كما قد يتوهم أفاده يس (قوله دناهم كما دانوا) أى جزيناهم بجزائهم
والجملة جواب فلما فى البيت قبله (قوله لديك كفيل) أى عندك جود كفيل
أو الكلام من باب التجريد وقوله يشقى أى يخيب امله (قوله أن سوى من
الظروف) أى المكانية بمعنى مكان بمعنى عوض فمعنى جاء الذى سواك فى الاصل
جاء الذى فى مكانك أى حل فيه عوضك ثم توسعوا واستعملوا مكانك وسواك بمعنى
عوضك وان لم يكن ثم حلول فظرفيتها مجازية ولهذا لم يتصرفا أفاده فى الهمع
(قوله لانها يوصل بها الموصول) فيه انه لا يدل الا على كونها تقع ظرفا لا على
انها ملازمة للظرفية وفيه أيضا انه لا مانع ان تكون فيما ذكر خبرا لمحذوف والجملة
صلة وانما حذف صدر الصلة لطولها بالاضافة أو حالا معمولة لثبت مضمرا (قوله
ولا تخرج عن الظرفية) المناسب لقول الشارح بعد لان كثيرا من ذلك أو بعضه
لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر أى بمن ان يكون المراد بالظرفية ما يشمل شبهها
وهو الجر بمن لكن ينافى هذا قول السيوطى فى نكته لا تكون الا منصوبة على
الظرفية وعليه فجرها فى النثر بمن يرد عليهم فافهم (قوله الا فى الشعر) بهذا
الاستثناء يندفع استدلال المصنف عليهم بالابيات السابقة (قوله وهذا
اعدل) أى لانه لا يحوج الى تكلف فى موضع من المواضع (قوله لان كثيرا من
ذلك أو بعضه الخ) الذى يظهر لى فى حل هذه العبارة ان أو بمعنى بل الاضرابية
عن التعبير بكثير الى التعبير ببعض لان الذى لا يخرج الظرف عن اللزوم من ذلك
وهو الجر بمن خاصة اثنان فقط مما تقدم وليسا بكثير ولعل الحامل له على التعبير
أولا به ان بعضهم عبر به فأتى به ثم أضرب عنه اشارة الى الاعتراض عليه فاحفظه
وأما قول البعض المراد كثرته فى نفسه لانه ذكر أربعة ادلة فيها الجر بالحرف فغفلة
عن كون المراد الجر بمن خاصة لانه الذى لا يخرج الظرف عن اللزوم وأما قوله لعله
أتى بقوله أو بعضه لعدم اطلاعه على ما استدل به المصنف واحتمال ان ما استدل به

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله
واذا تباع كريمة أو تشترى
فسواك بائعها وأنت المشترى
ومرفوعة بالناسخ قوله
أأترك ليلى ليس بينى وبينها
سوى ليلة انى اذا لصبور
وبالفاعلية قوله
ولم يبق سوى العدوا
ن دناهم كما دانوا
ومنصوبة بان قوله
وحكى الفراء اتانى سواك
لديك كفيل بالمنى لمؤمل
وان سواك من يؤمله يشقى
هذا تقرير ما ذهب اليه الناظم وحاصل
ما استدل به فى شرح الكافية وغيره ومذهب
الخليل وسيبويه وجمهور البصريين ان سوى
من الظروف اللازمة لانها يوصل بها
الموصول نحو جاء الذى سواك قالوا ولا
تخرج عن الظرفية الا فى الشعر وقال الرمانى
والعكبرى تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا
وهذا اعدل ولا ينهض ما استدل به الناظم
حجة لان كثيرا من ذلك أو بعضه لا يخرج
الظرف عن اللزوم وهو الجر

كثيرجدا بحيث لاتعد الادلة الاربعة كثيرة بالنسبة اليه فغفلة عن قول الشارح سابقا هذا تقرير ماذهب اليه الناظم وحاصل ما استدل به فى شرح الكافية وغيره فتدبر (قوله وبعضه قابل للتأويل) أى بكونه شاذا أوضرورة (قوله حكى الفاسى) لاحاجة لاسناده للفاسى مع حكاية ابى حيان وابن هشام له (قوله افهم كلامه) أى حيث أثبت لسوى ماثبت لغير ومن جملة ماثبت لغير جواز اعتبار المعنى فى العطف على مجرورها وان لم يذكره المصنف هنا (قوله ان المستثنى بغير مثله المستثنى بالا (قوله نحو ليس غير) أى فى قولك مثلا قبضت عشرة ليس غير وفيه ان المستثنى به هو ليس لا غير بل هى مستثنى فالمحذوف ما أضيف اليه غير لا المستثنى الا ان يراد بالمستثنى ما أفيدت مخالفته لشئ والمضاف اليه غير أفيدت مخالفته لغيره هذا ملخص ماقاله البعض وفى الدماميني مايدفع السؤال من أصله حيث قال يحذف المستثنى بشرط فهم المعنى وكون اداة الاستثناء الا أو غيرا وتقدم ليس عليهما قال الاخفش والمصنف أولا يكون تقول قبضت عشرة ليس الا أوليس غيرأى ليس المقبوض شيأ الا اياها أوغيرها فاضمر اسم ليس عائدا على المقبوض المفهوم من قبضت وحذف خبرها للتفريغ اه باختصار نعم هذا الدفع انما يتم فى غير على ان فى ليس ضميرا هو اسمها كما ذكره لا على ان اسمها هو غير وسيأتى ذلك بقى حذف اداة الاستثناء وقد قال ابن الحاجب وابن مالك فى نحو ما قام وقعد الا زيد انه من باب الحذف لا التنازع خلافا لبعضهم والتقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد وقال فى المغنى قال السهيلى فى قوله تعالى ولا تقولن لشئ انى فاعل ذلك غدا الآية لايتعلق الاستثناء بفاعل اذ لم ينه عن ان يصل الا ان يشاء الله بقوله ذلك ولا بالنهى لانك اذا قلت أنت منهى عن ان تقوم الا ان يشاء الله فلست بمنهى فقد سلطته على ان يقوم ويقول شاء الله ذلك وتأويل ذلك ان الاصل الا قائلا الا ان يشاء الله وحذف القول كثيرا اه فتضمن كلامه حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا والمتجه ان الاستثناء مفرغ كما عليه تأويل السهيلى وان المستثنى مصدر تقديره الا قولا مصحوبا بأن يشاء الله أوحال تقديرها الا ملتبسا بأن يشاء الله أى بذكران يشاء الله وقد علم ان ذكره لايكون الا مع الا فطوى ذكرها لذلك وعليهما فالباء محذوفة من ان وقال بعضهم يجوز ان يكون الا ان يشاء الله كلمة تأبيد أى لا تقولنه أبدا كما قيل فى وما يكون لنا ان نعود فيها الا ان يشاء الله لان عودهم فى ملتهم مما لا يشاؤه الله ويرده انه يقتضى النهى عن قوله انى فاعل ذلك غدا قيده بالمشيئة اولا وبهذا يرد أيضا قول من زعم ان الاستثناء منقطع وكذا تجويز الزمخشرى رجوع الاستثناء الى

النهى

وبعضه قابل للتاويل اه (تنبيهات) الاول حكى الفاسى فى شرح الشاطبية فى سوى لغة رابعة وهى المدمع الكسر الثانى افهم كلامه انه يجوز فى المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى كما جاز فى غير ويساعده قوله فى التسهيل تساويهما مطلقا سوى بعد ذكره جواز اعتبار المعنى فى العطف على مجرور غير الثالث تفارق سوى غيرا فى أمرين أحدهما ان المستثنى بغير قد يحذف اذا فهم المعنى نحو ليس غير

النهى على ان المعنى الا ان يشاء الله ان تقوله بأن يأذن لك فيه مع ان من المعلوم ان كل أمر ونهى يستمر الى اتيان نقيضه اه كلام المغنى ببعض تصرف فعلى ما اختاره يكون المحذوف اداة الاستثناء وحدها كما قاله الشمنى وجميع ماذكره بعد كلام السهيلى سبقه اليه ابن الحاجب لكن ليس فى كلامه ان الا محذوفة فانه قال الوجه ان الاستثناء مفرغ على ان الاعم المحذوف حال أو مصدر الى ان قال وحذفت الباء من ان يشاء الله والتقدير الا بأن يشاء الله أى الا بذكر المشيئة وقد علم ان ذكر المشيئة فى الاخبار عن فعل مستقبل هو ذكرها مع حرف الشرط وما فى معناه نحو ان شاء الله الا ان يشاء الله بمشيئة الله اه وهذا أعم اولى واسهل (قوله بالضم) قال المبرد والمتأخرون هو ضم بناء لشبهها بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل ان تكون اسم ليس وان تكون خبرها وقال الاخفش ضم اعراب لانه ليس اسم زمان ولا اسم مكان بل هو ككل وبعض لكن حذف المضاف اليه ونوى لفظه قاله الدماميني (قوله وبالفتح) ظاهره انه فتح بناء ووجهه ان الاسماء المتوغلة فى الابهام كمثل وغير يجوز بناؤها على الفتح اذا أضيفت لمبنى كالضمير فعلى هذا تحتمل الاسمية والخبرية ويصح جعله فتح اعراب لنية لفظ المضاف اليه المحذوف فعلى هذا تتعين الخبرية (قوله وبالتنوين) أى فى شبهى الحالتين المذكورتين وشبهاهما الرفع والنصب والحركة عند التنوين اعرابية (قوله تقع صلة الموصول) أى فى ظاهر اللفظ والا فهى فى الحقيقة جزء صلة ان قدر قبلها مبتدأ ومعمول الصلة ان قدر قبلها ثبت كذا قال الدماميني (قوله كما سلف) فيه انه لم يقيد فيما سلف بفصيح الكلام (قوله بخلاف غير) فيه نظر اذ الظاهر ان غيرا كسوى فى الوقوع صلة على تقدير مبتدأ حذف لطول الصلة بالاضافة كذا قال بعضهم وقال الدماميني بعد ان ذكر ان سوالك فى جاء الذى سوالك جزء الصلة ان قدر مبتدأ قبله ومعمول الصلة ان قدر ثبت قبله ما نصه وعلى التقدير الاول اعنى تقدير المبتدأ فلا اختصاص لسوى بذلك بل يجوز فى غير مع أى بلا شرط نحو جاء أيهم غير جاهل ومع غير أى بشرط طول الصلة نحو جاء الذى غير ضارب أبوه عمرا ومع عدم الطول شاذا عند البصريين وقياسا عند الكوفيين اه وهو صريح فى عدم الاكتفاء فى طول الصلة باضافتها ولك ان تقول ان كان الفرق مبنيا على ظرفية سوى فظاهر والا فلا (قوله بمعنى وسط) اعترض بأنه ينافى ماقدمه عن أهل اللغة من انه لا احد منهم يقول ان سوا عبارة عن مكان أو زمان لانها اذا كانت بمعنى وسط كانت عبارة عن مكان وأجيب بأن محل ماقدمه عنهم اذا وقعت فى تراكيب الاستثناء وما نحن فيه ليس

بالضم وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوى ثانيهما ان سوى تقع صلة الموصول فى فصيح الكلام كما سلف بخلاف غير الرابع تاتى سوا بمعنى وسط وبمعنى تام فتمد فيهما مع الفتح نحو فى سواء الجحيم

كذلك وقد أسلفنا فى باب الظرف الكلام على لفظ وسط (قوله فتقصر مع الكسر) أى او الضم وبهما قرئ قوله تعالى لا نخلفه نحن ولا انت مكانا سوى (قوله مكانا سوى) أى مستويا طريقنا اليه وطريقك اليه كما قاله المفسرون فتحقق التعدد الذى يقتضيه الاستواء (قوله سواء والعدم) بجر سواء صفة رجل والمختار فى العدم النصب على المعية لضعف العطف لفظا لعدم الفصل كذا قالوا ويشكل عليه عندى ان الاستواء يقتضى متعددا فيكون العطف واجبا كما فى اشترك زيد وعمرو واما قولهم استوى الماء والخشبة بالنصب فليس الاستواء فيه بمعنى التماثل بل بمعنى الارتفاع أو الاستقرار على ما يظهر فتأمل (قوله عن الواحد فما فوقه) أى ويعطف على ضميرها فى الاول شىء يتحقق به التعدد اذ الاستواء لا يعقل الا بين متعدد فاندفع ما اعترض به هنا (قوله مصدر) أى اسم مصدر (فائدة) اجيز فى قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم كون سواء خبرا عما قبلها فما بعدها فى تأويل المصدر فاعل بها لان باب التسوية مما لا يحتاج الى سابك أو خبرا عما بعدها فما بعدها فى تأويل المصدر مبتدأ او مبتدأ فما بعدها فى تأويل المصدر خبر ولا يرد ان الاستفهام واجب التصدير فلا يكون فاعلا ولا مبتدأ مؤخرا ولا خبرا مؤخرا لان هذه الهمزة سلخ عنها الاستفهام وجردت للتسوية فان قيل أم لاحد الامرين وما يتعلق به سواء لا يكون الا متعددا فالجواب ان أم هنا سلخ عنها الاحد وجردت للعطف والتشريك فان قيل يلزم على كون الهمزة للتسوية تكرارها مع سواء فالجواب ان الاستواء المفهوم من الهمزة هو الاستواء الذى تضمنته حين كونها لحقيقة الاستفهام أى الاستواء فى علم المستفهم والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء فى الغرض المسوق له الكلام كأنه قيل المستويان فى علمك مستويان فى عدم النفع وذهب الرضى الى رأى آخر فى المسئلة وهو ان سواء خبر مبتدأ محذوف أى الامران سواء وما بعد سواء بيان للامرين والهمزة بمعنى ان الشرطية وأم بمعنى أو والجملة الاسمية دالة على الجزاء أى ان أنذرتهم أو لم تنذرهم فالامران سواء قال وانما افادت الهمزة فائدة ان لاستعمالهما فيما لم يتيقن حصوله وجعلت أم بمعنى أو لاستعمالهما فى الاحد كذا فى شرح الدمامينى على المغنى (قوله بليس وخلا الخ) والاستثناء بما ذكر لا يكون الا مع التمام والاتصال وخلا فى الاصل لازم وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كما فى خلا الاستثنائية والتزم ذلك فيها ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا ولذلك التزموا اضمار فاعله واما عدا فهو فى الاصل يتعدى بنفسه

وهذا درهم سواء وتأتى بمعنى مستو فتقصر مع الكسر نحو مكانا سوى وتمد مع الفتح نحو مررت برجل سواء والعدم ويخبر بها حينئذ عن الواحد فما فوقه نحو ليسوا سواء لانها فى الاصل مصدر بمعنى الاستواء اه (واستثن ناصبا) للمستثنى (بليس وخلا وبعدا وبيكون بعد لا) النافية نحو قاموا ليس زيدا وخلا عمرا وعدا بكرا

وبعن ومعناه جاوز وترك كما فى القاموس والاولى ان يكون بليس تنازعه استثن وناصبا نظير ما مر (قوله ولا يكون خالدا) أى لا تعد ولا تحسب فيهم خالدا فلا منافاة بين استقباله ومضى قاموا ثم (قوله مستتر وجوبا) ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا كما مر وقيل لانه لو برز للزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى (قوله فهو نظير فان كن نساء الخ) أى فى كون الضمير عائدا على البعض المفهوم من كله السابق اذ النون عائدة على الاناث وهن بعض الاولاد المتقدم ذكرهم ومحط الفائدة قوله فوق اثنتين وذكر نساء توطئة له فلا يقال لا فائدة فى قولنا فان كانت الاناث نساء قاله المصرح وقيل الضمير للاولاد وانثه باعتبار الخبر (قوله على اسم الفاعل) لو قال على الوصف لكان أحسن ليشمل اسم المفعول فى نحو قولك اكرمت القوم ليس زيدا اذ المرجع فيه اسم مفعول (قوله على الفعل) أى اللغوى وهو الحدث بواسطة تقدير مضاف كما ذكره الشارح (قوله والتقدير ليس هو أى ليس فعلهم الخ) عبارة الدمامينى والتقدير فى مثل قاموا ليس زيدا ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف الذى هو الخبر وأقيم المضاف اليه مقامه ثم قال ومما يرد عليهم ان تقديرهم لا يؤدى المقصود من الاستثناء وهو اخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وجعلهم ان التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك (قوله لانه قد لا يكون الخ) أجاب الدمامينى بأن قائلى ذلك انما خصوا الفعل بالذكر لانهم انما مثلوا بما اشتمل على الفعل تنبيها على كيفية التخريج فى غيره فاذا لم يكن هناك فعل ملفوظ تصيد من الكلام ما يعود عليه الضمير ففى نحو القوم اخوتك ليس زيدا التقدير ليس هو أى المنتسب اليك بالاخوة زيدا أو ليس انتسابهم انتساب زيد (قوله وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين) لو قال فالمستثنى بهما جائز النصب وهما أيضا فعلان الخ لحسنت المقابلة وسلم من ايهام ان ليس ولا يكون متصرفان (قوله على المفعولية) لانهما متعديان بمعنى جاوز (قوله ضمير مستتر) أى وجوبا (قوله وفى مرجعه الخلاف المذكور) والاصح منه ان مرجعه البعض المدلول عليه بكله السابق ونظر فيه الرضى بأنه لا يفيد المقصود لان مجاوزة البعض لزيد فى قولك قام القوم خلا زيدا لا يلزم منها مجاوزة الكل وأجيب بأن البعض مبهم ومجاوزته لا تتحقق الا بمجاوزة الكل وبأن المراد بالبعض ما عدا المستثنى ولى ههنا احتمال وهو ان يكون مرجع الضمير فى خلا وعدا وحاشا نفس الاسم السابق لكن التزم فيه التذكير والافراد ليكون الاستثناء بها كالاستثناء بالا ولجريان ذلك مجرى

ولا يكون خالدا اما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجب النصب لانه خبرهما واسمهما ضمير مستتر وجوبا يعود على البعض المدلول عليه بكله السابق فتقدير قاموا ليس زيدا ليس هو اى بعضهم فهو نظير فان كن نساء بعد يوصيكم الله فى أولادكم وقيل عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق والتقدير ليس هو أى القائم وقيل عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق والتقدير ليس هو أى ليس فعلهم فعل زيد فحذف المضاف ويضعف هذين عدم الاطراد لانه قد لا يكون هناك فعل كما فى نحو القوم اخوتك ليس زيدا واما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين لوقوعهما موقع الا وانتصاب المستثنى بهما على المفعولية وفاعلهما ضمير مستتر وفى مرجعه الخلاف المذكور

الامثال التى لاتغير كما قالوه فى حبذا زيد حيث التزم تذكير اسم الاشارة وافراده لذلك ولا يرد على هذا تنظير الرضى فاعرفه (قوله نصب على الحال) ولم يقترن بقد فى ليس وخلا وعدا مع ان ذلك واجب فى الحال اذا كانت جملة ماضوية لاستثناء افعال الاستثناء أو يقال محل ذلك الافعال المتصرفة (قوله مستأنفة) أى غير متعلقة بما قبلها فى الاعراب وان تعلقت به فى المعنى قاله المصرح (قوله وصححه ابن عصفور) علله بعدم الربط للحال ثم قال فان قيل اذا عاد الضمير على البعض المضاف لضمير المستثنى منه حصل الربط فى المعنى فالجواب ان ذلك غير منقاس (قوله لاتستعمل يكون الخ) أى كما لا يستعمل فيه غير يكون من تصاريف الكون ككان (قوله شعبة) أى فرقة (قوله ابحنا حيهم الخ) يحتمل ان حيهم نصب بنزع الخافض أى فى حيهم وقتلا مفعولا به ويحتمل ان حيهم مفعول به وقتلا تمييز محول عنه والشمطاء التى يخالط سواد شعرها بياض والمراد بها العجوز (قوله حينئذ) أى حين اذ جرتهما وقوله بما قبلهما أى فى الرتبة وان تأخر فى اللفظ كما فى الشاهد الاول (قوله على قاعدة حروف الجر) فموضع مجرورهما نصب بالفعل أو شبهه (قوله موضعهما) أى موضع مجرورهما وقوله عن تمام الكلام أى نصبا ناشئا عن تمام الكلام أى عن تمام الجملة قبلهما فتكون هى الناصبة ونظير ذلك نصب الجملة تمييز النسبة كما فى التصريح ولا متعلق للحرف على هذا (قوله لعدم اطراد الاول) لانه لا يأتى فى نحو القوم اخوتك خلا زيد وفيه ما مر عن الدمامينى فاعرفه (قوله لا يعديان الافعال الخ) رده بعضهم بأنه لا يلزم ان يكون معنى التعدية ايصال الحرف معنى الفعل الى الاسم على وجه الثبوت بل يجوز ان يكون معناها جعل الاسم مفعولا لذلك الفعل وايصال معنى الفعل اليه على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوت أو انتفاء الاترى ان المفعول به فى النفى نحو لم اضرب زيدا لم يخرجه انتفاء وقوع الفعل عليه عن كونه مفعولا (قوله ولانهما بمنزلة الا) أى فى المعنى ورد بأن ذلك لا يقتضى مساواتهما اياها فى جميع الاحكام الاترى انهما يجران بخلاف الا (قوله المصدرية) فيه ان الحرف المصدرى لا يوصل بفعل جامد الا ان يقال هما فى الاصل متصرفان والجمود عارض فلم يكن مانعا من الوصل أو يقال هما مستثنيان وعلى كل فالمصدر المنسبك ملاحظ فيه جانب المعنى كما يؤخذ من تعبير الشارح فى حل المعنى بمادة المجاوزة (قوله حتما) فيه ان هذا مناف لقول المصنف بعد وانجرار قد يرد الا ان يجعل جاريا على مذهب من لا يجيز الجر بهما بعد ما لانه الراجح عند الشارح كما سيشير اليه فتأمل

(قوله

(تنبيهان) الاول قيل موضع جملة الاستثناء من هذه الاربع نصب على الحال وقيل مستأنفة لاموضع لها وصححه ابن عصفور الثانى لاتستعمل يكون فى الاستثناء مع غير لا من ادوات النفى اه (واجرر بسابقى يكون) الجر فانه جائز وهما خلا وعدا (ان ترد) وان كان قليلا فمن الجر بخلا قوله

خلا الله لا أرجو سواك وانما * اعد عيالى شعبة من عيالكا

ومن الجر بعدا قوله

ابحنا حيهم قتلا واسرا * عدا الشمطاء والطفل الصغير

(تنبيهان) الاول لم يحفظ سيبويه الجر بعدا بل ذكر الجر بخلا قيل ولا بخلا وليس كذلك الثانى قيل يتعلقان حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر وقيل موضعهما نصب عن تمام الكلام وهو الصواب لعدم اطراد الاول ولانهما لا يعديان الافعال الى الاسماء أى لا يوصلان معناها اليها بل يزيلان معناها عنها فاشبها فى عدم التعدية الحروف الزائدة ولانهما بمنزلة الا وهى غير متعلقة اه (وبعد ما) المصدرية (انصب) حتما لانهما تعينا بها للفعلية كقوله الا كل شئ ما خلا الله باطل

وقوله تمل الندامى ما عدانى فاننى * بكل الذى يهوى نديمى مولع

وموضع الموصول وصلته نصب بالاتفاق فقال السيرافى على الحال وهذا مشكل لتصريحهم فى غير هذا الموضع بان المصدر ٥١ المؤول لا يقع حالا كما يقع المصدر الصريح فى نحو أرسلها العراك وقيل على الظرف وما وقتية نابت هى وصلتها عن الوقت فالمعنى على الاول قاموا مجاوزين زيدا وعلى الثانى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب غير فى قاموا غير زيد (وانجرار) بهما حينئذ (قد يرد) اجاز ذلك الجرمى والربعى والكسائى والفارسى لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية فان قالوه بالقياس ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل فبما رحمة وان قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به (وحيث جرا فهما حرفان) بالاتفاق (كما هما ان نصبا فعلان) بالاتفاق وسواء فى الحالين اقترنا بما أو تجردا عنها (وكخلا) فى جواز جر المستثنى بها ونصبه (حاشا) تقول قام القوم حاشا زيد وحاشا زيدا فاذا جرت كانت حرف جر وفيما تتعلق به ما سبق فى خلا واذا نصبت كانت فعلا والخلاف فى فاعلها وفى محل الجملة كما فى خلا (تنبيهان) الاول الجر بحاشا هو الكثير الراجح ولذلك التزم سيبويه واكثر البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النصب لكن الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبى زيد وأبى عمرو الشيبانى والاخفش وابن خروف وأجازه المازنى والمبرد والزجاج ومنه قوله

حاشا قريشا فان الله فضلهم * على البرية بالاسلام والدين

وقوله

اللهم اغفر لى ولمن يسمع * حاشا الشيطان وأبا الاصبغ

(قوله تمل) بالبناء للمجهول من الملل وهو السآمة والندامى جمع نديم (قوله على الحال) بتأويلها باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء تصريح (قوله لا يقع حالا) أى لتعرفه بالضمير المشتمل عليه فلا تقول جاء زيد أن يقوم لتأوله بمصدر مضاف للضمير والحال لا تكون معرفة وأما نحو العراك فى قولهم أرسلها العراك ففى معنى التنكير لانه بال الجنسية قاله الدمامينى ثم رأيت فى المغنى ما يدفع الايراد عن السيرافى فانه عد من اللفظ المقدر بشئ مقدر باخر ما خلا وما عدا على قول السيرافى ما مصدرية وهى وصلتها حال فيها معنى الاستثناء ثم قال قال ابن مالك فوقعت الحال معرفة لتأولها بالنكرة اه والتأويل خالين عن زيد ومتجاوزين زيدا اه (قوله كما يقع) راجع للمنفى (قوله وما وقتية) سميت وقتية لنيابتها هى وصلتها عن الوقت كما أشار الى ذلك الشارح فالذى فى محل نصب على الظرفية مجموع الموصول والصلة كما أفاده الشارح خلافا لمن قال هو ما فقط (قوله كانتصاب غير) أى على الاستثناء بناء على مذهبه (قوله حينئذ) أى حين اذ وقعا بعد ما (قوله بالقياس) أى على زيادتها بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وقد بين الفرق بين المقيس والمقيس عليه بقوله لان ما الخ (قوله بل بعده) أى بعد الجار (قوله فهو من الشذوذ بحيث الخ) أى فهو من أمكنة الشذوذ فى مكان لا يحتج به (قوله وحيث جرا فهما حرفان) اجرى الظرف مجرى الشرط فادخل الفاء كقوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون (قوله وسواء فى الحالين الخ) التعميم مبنى على مذهب من يجيز الجر بهما مع ما المشار اليه بقول المصنف وانجرار قد يرد (قوله وكخلا حاشا) اذا جرت بالثلاثة قلت خلاى وحاشاى وعداى بدون نون الوقاية وان نصبت فبنون الوقاية ويجوز فى خلاك وخلاه وحاشاك وحاشاه وعداك وعداه كون الضمير منصوبا ومجرورا (قوله وفيما تتعلق به) أى وجودا وعدما اذ ليس الخلاف السابق فى العامل الذى تتعلق به بل فى كونها لها متعلق أولا ولو قال وفى كونها تتعلق أولا ما سبق لكان أوضح وقوله فى فاعلها أى فى مرجع فاعلها اذ لم يتقدم خلاف فى نفس فاعلها وقوله وفى محل الجملة أى وجودا وعدما اذ الخلاف السابق فى جملة خلا قولان انها فى محل نصب على الحال وانها مستأنفة لا محل لها (قوله اللهم اغفر لى الخ) هذا نثر وابو الاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين اسم رجل كما فى حاشية شيخنا السيد قال فى التصريح وجعله قرينا للشيطان تنبيها على التحاقه به فى الخسة وقبح الفعل فان قلت سيأتى ان حاشا انما يستثنى بها فى مقام

التنزيه والغفران لا ينزه منه قلت بولغ فى قبح الشيطان وابى الاصبغ وخستهما
حتى كان الغفران ينقص بمرتبتهما فى القبح والخسة (قوله حاشا ابا ثوبان) قيل
يحتمل انه على لغة القصر فلا شاهد فيه لكن ان علم ان قائله ليس من أهل هذه اللغة
صح الاستشهاد بل اذا لم يعلم ان قائله من أهلها صح لرجحان الحمل على الاشهر والبكمة
بالضم البكم وهو الخرس فالمراد بذى بكمة والفدم بفتح الفاء وسكون الدال العى
الثقيل (قوله لكن لا فاعل له) أى ولا مفعول كما قاله بعضهم وقوله بالحمل
على الا أى فيكون منصوبا على الاستثناء ومقتضى حمله على الا انه العامل للنصب
فيما بعده (قوله على انه يمكن) أى مع انه يمكن (قوله ولا تصحب ما) أى
مصدرية كانت أو زائدة لانها فعل جامد وما المصدرية لا توصل بجامد وحملت
الزائدة على المصدرية واما خلا وعدا فخرجا عن القاعدة سم (قوله رأيت
الناس) قال الدماميني الظاهر ان مفعول رأيت الثانى محذوف أى دوننا ويحتمل
ان يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأى الاخفش فى مثل زيد فقائم وقوله
فعالا بفتح الفاء فى الخبر وبكسرها فى الشرح قاله شيخنا السيد وقال الدماميني وغيره
الفعال بفتح الفاء الكرم وبكسرها جمع فعل واقتصر العينى على ضبطه بفتح الفاء
وفسره بالكرم قال ويروى فاما الناس (قوله وهو الاقرب) أى لاتفاقهم
على نفى حرفيتها فتكون اقبل للتصرف من الاستثنائية المتفق على انها تكون
حرفا بل التزمه بعضهم (قوله تنزيهية) أى مدلولا بها على تنزيه ما بعدها من
السوء قال الرضى وربما يريدون تبرئة شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله تعالى
ثم يبرئون من ارادوا تبرئته على معنى ان الله تعالى منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص
مما يعيبه اه فان قلت ان معنى التنزيه موجود فى حاشا الاستثنائية والمتصرفة
أيضا فلم خصوا هذه باسم التنزيهية قلت قال الشمنى التنزيهية هى التى يراد بها معنى
التنزيه وحده وبهذا خرج الوجهان الآخران لانهما يراد فيهما مع التنزيه معنى
آخر اه يعنى الاستثناء ولوجود معنى التنزيه فى الاستثنائية انما يستثنى بها حيث
يكون الاستثناء فيما ينزه عنه المستثنى نحو ضربت القوم حاشا زيدا نقله الشمنى
عن الرضى وأقره وذكره الدماميني أيضا لكن قال عقب ما تقدم ولذلك لا يحسن
صلى الناس حاشا زيد الفوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب اه وظاهر قوله
لا يحسن ان الشرط المتقدم شرط للحسن لا للجواز فتأمل (قوله بالحذف) أى
حذف الفها الاولى تارة والثانية أخرى (قوله على الحرف) وهو اللام فى نحو
حاش لله (قوله ينفيان الحرفية) أى لان شأن الحرف عدم التصرف أى

وقوله
حاشا أبا ثوبان ان أبا ثوبان ليس ببكمة فدم
قال المرزوقى فى رواية الضبى حاشا أبا ثوبان
بالنصب الثانى الذى ذهب اليه الفراء انها
فعل لكن لا فاعل له والنصب بعده انما هو
بالحمل على الا ولم ينقل عنه ذلك فى خلا وعدا
على انه يمكن ان يقول فيهما مثل ذلك اه
(ولا تصحب ما) فلا يجوز قام القوم ما حاشا
زيدا وأما قوله
رأيت الناس ما حاشا قريشا
فانا نحن افضلهم فعالا
فشاذ (وقيل) فى حاشا (حاش وحشا
فاحفظهما) وهل هاتان اللغتان
فى حاشا الاستثنائية أو التنزيهية الاول ظاهر
كلامه هنا وفى الكافية وشرحها والثانى
ظاهر كلامه فى التسهيل وهو الاقرب (تنبيه)
حاشا على ثلاثة أوجه الاول تكون استثنائية
وقد تقدم الكلام عليها والثانى تكون تنزيهية
نحو حاشا لله وليست حرفا قال فى التسهيل
بلا خلاف بل هى عند المبرد وابن جنى
والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف
ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان
ينفيان الحرفية

مالم يقم دليل على الحرفية فلا ترد سوف وعدم الدخول على الحرف (قوله ولا
يثبتان الفعلية) أى التى هى مدعاهم لاحتمال الاسمية كما قاله لا هم قاصران (قوله
فى الآية) يعنى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء (قوله ولا يتأتى مثل هذا
التأويل الخ) اذ لا يصح ان يكون المعنى جانب يوسف البشرية لاجل الله بل المعنى
على تنزيه الله عن العجز والتعجب من قدرته تعالى على خلق جميل مثله كما فى الكشاف
(قوله اسم مرادف للتنزيه) وهل هى مصدر لفعل لم ينطق به كما فى بله وويح أو اسم
مصدر انظره ثم رأيت فى الدماميني قال اذا قلنا بانها اسم فهل هو مصدر او اسم فعل
صرح ابن الحاجب بالثانى قال ومعنى حاش لله برئ الله فاللام زائدة فى الفاعل
كما فى هيهات هيهات لما توعدون وفسرها الزمخشرى ببراءة الله فتكون مصدرا
وهو خلاف الظاهر ثم بحث الدماميني فى كونه خلاف الظاهر وأيضا هى على تفسير
الزمخشرى يحتمل أن تكون اسم مصدر فتأمل هذا وتنوين حاشا فى قراءة من نونه
تنوين تنكير ان قلنا انه اسم فعل وتنوين تمكين ان قلنا انه مصدر او اسم مصدر قاله
الدماميني فى شرح المغنى وكونه تنوين تمكين هو ما درج عليه الشارح (قوله
منصوب انتصاب المصدر الخ) والعامل فيها فعل من معناها (قوله بدليل)
راجع لقوله اسم أى وكل من الاضافة والتنوين يمتنع فى الحرف والفعل (قوله
بالاضافة) أى لا بسبب كونها حرف جر لاختصاص ذلك بالاستثنائية خلافا
لابن عطية فى زعمه انها فى قراءة ابن مسعود حرف جر قاله فى المغنى ويظهر لى ان حاش
على هذه القراءة معربة لمعارضة الاضافة موجب البناء وقد يؤخذ هذا من قول
الشارح كمعاذ الله وسبحان الله (قوله أبى السمال) باللام كشداد (قوله
لفظا ومعنى) أما لفظا فظاهر واما معنى فلان معنى التنزيهية الابعاد والحرفية
الاخراج وهما متقاربان (قوله حاشيته الخ) قال الدماميني يجوز أن يكون
مأخوذا من لفظ حاشا حرفا أو اسما كقولهم لوليت أى قلت لولا ولاليت أى قلت
لا لا وسوفت أى قلت سوف وسبحت وسبحلت أى قلت سبحان الله ولبيت أى قلت
لبيك وهو كثير فيكون معنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيدا (قوله والمعنى الخ)
مبنى على انه من كلام الراوى كما تدل عليه رواية الطبرانى الآتية (قوله وتوهم
الشارح انها) أى ما حاشا التى فى الحديث والتأنيث باعتبار انها كلمة والمصدرية
نعت لمحذوف أى ما المصدرية وخبر أن مجموع المتعاطفين ويحتمل عود الضمير
على ما وعطف حاشا على الضمير (قوله بناء على انه الخ) وعلى هذا يكون المعنى
اسامة أحب الناس الى الا فاطمة فليس أحب الى منها فيحتمل أن تكون هى أحب

ولا يثبتان الفعلية قالوا والمعنى فى الآية
جانب يوسف المعصية لاجل الله ولا يتأتى
مثل هذا التأويل فى حاش لله ما هذا بشرا
والصحيح انها اسم مرادف للتنزيه منصوب
انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل
بدليل قراءة ابن مسعود حاش الله بالاضافة
كمعاذ الله وسبحان الله وقراءة أبى السمال
حاشا لله بالتنوين أى تنزيها لله كما يقال رعيا
لزيد والوجه فى قراءة من ترك التنوين أن
تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا
ومعنى الثالث انها تكون فعلا متعديا
متصرفا تقول حاشيته بمعنى استثنيته ومنه
الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال أسامة
أحب الناس الى ما حاشا فاطمة ما نافية
والمعنى انه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة
وتوهم الشارح انها المصدرية وحاشا
الاستثنائية بناء على انه من كلامه صلى الله
عليه وسلم فاستدل به على انه قد يقال قام
القوم ما حاشا زيدا

اليه ويحتمل أن يتساويا فى الحب دمامينى (قوله ويرده الخ) وجه الرد أن لا فى قوله ولا غيرها زائدة لتأكيد النفى فيتعين كون ما قبلها نافية وان ذلك من كلام الراوى واحتمال أن لا نافية وغير مفعول لاستثنى محذوفا فيكون من كلام النبى بعيد لا يؤثر فى الادلة الظنية (قوله وانما تلك الخ) رد من الشارح لما توهمه المبرد (قوله لتضمنه معنى الحرف) أى الاستثنائى وهو الا (قوله لا سيما) سى كمثل وزنا ومعنى وعينها واو قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء قاله الدمامينى (قوله مع ان الذى بعدها منبه على اولويته) أى كونه أولى بما نسب لما قبلها أى وذلك مناف للاستثناء لانه اخراج وما بعد لا سيما داخل بالاولى وقد وجه ذكرها هنا بأنه لما كان ما بعدها مخالفا بالاولوية لما قبلها اشبهت ادوات الاستثناء المخالف ما بعدها لما قبلها (قوله مطلقا) أى نكرة أو معرفة (قوله يوم بدارة جلجل) هى غدير ماء ويومها يوم دخول امرئ القيس خدر عنيزة وعقره مطيته للعذارى حين وردن الغدير يغتسلن فقعد على ثيابهن وحلف لا يعطى واحدة منهن ثوبها حتى تخرج مجردة فتأخذه فأبين ذلك حتى تعالى النهار فخرجن وأخذن ثيابهن وقلن له قد حبستنا وأجعتنا فذبح لهن ناقته قاله الشمنى (قوله وهو على الاضافة وما زائدة بينهما) وهل هى لازمة أو يجوز حذفها نحو لا سى زيد زعم ابن هشام انحصر اوى الاول ونص سيبويه على الثانى كذا فى الهمع ويجوز ان تكون ما نكرة تامة والمجرور بعدها بدل منها أو عطف بيان (قوله لمضمر محذوف) أى ضمير محذوف وجوبا لما تقدم من ان لا سيما بمنزلة الا وهى لا تقع بعدها الجملة غالبا (قوله بالجملة) تنازعه كل من موصولة وموصوفة دمامينى (قوله فى نحو ولا سيما زيد) بخلاف نحو ولا سيما زيد المتقدم على اقرانه لوجود الطول (قوله ففتحة سى اعراب) لانه اسم لا التبرئة مضاف للاسم على زيادة ما ولما على الوجه الثانى باحتماليه لكنه لا يتعرف بالاضافة لتوغله فى الابهام كمثل فلهذا صح عمل لا فيه وخبرها محذوف أى موجود (قوله كما يقع التمييز بعد مثل) أى الذى هو بمعناه فيكون تمييز مفرد. ومقتضى كلامه ان التمييز لسى وفى كلام بعضهم انه لما وانها نكرة تامة بمعنى شئ مفسرة بالتمييز قاله سم وما نقله عن بعضهم رجح بأنه لو كان تمييزا لسى لكان معمولا لها فتكون شبيهة بالمضاف فتكون فتحته اعرابية وبأن الشئ فى قولنا مثلا اكرم العلماء ولا سيما شيخنا ليس نفس السى المنفى حتى يفسره بل هو غيره فتعين انه تمييز ما وسى مضافة اليها (قوله وما كافة عن الاضافة) وعليه ففتحة سى بنائية وأما على قول غيره انها نكرة تامة فاعرابية كما فى الوجهين

ويرده ان فى معجم الطبرانى ما حاشا فاطمة ولا غيرها ودليل تصرفه قوله
ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه
ولا أحاشى من الاقوام من أحد
وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشا الاستثنائية
وانما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى
الحرف كما مر اه (خاتمة) جرت عادة النحويين
ان يذكروا لا سيما مع أدوات الاستثناء مع ان
الذى بعدها منبه على اولويته بما نسب لما
قبلها ويجوز فى الاسم الذى بعدها الجر
والرفع مطلقا والنصب أيضا اذا كان نكرة
وقد روى بهن قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل
والجر ارجحها وهو على الاضافة وما زائدة
بينهما مثلها فى أيما الاجلين والرفع على انه
خبر لمضمر محذوف وما موصولة أو نكرة
موصوفة بالجملة والتقدير ولا مثل الذى هو
يوم أو ولا مثل شئ هو يوم ويضعفه فى نحو
ولا سيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم
الطول واطلاق ما على من يعقل وعلى
الوجهين ففتحة سى اعراب لانه مضاف
والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل
وما كافة عن الاضافة والفتحة بناء مثلها فى لا رجل
فى نحو ولو جئتنا نجعله مبدأ

السابقين

السابقين (قوله واما انتصاب المعرفة الخ) مقابل قوله سابقا والنصب أيضا اذا كان نكرة (قوله فمنعه الجمهور) وجوزه بعضهم موجها بأن ما كافة وان لا سيما بمنزلة الا الاستثنائية فما بعدها منصوب على الاستثناء المتصل لاخراجه عما قبل لا سيما من حيث عدم مساواة ما قبلها له وضعف بأن الا لا تقترن بالواو لا يقال جاء القوم والا زيدا ووجهه الدمامينى بأن ما تامة بمعنى شئ والنصب بتقدير اعنى أى ولا مثل شئ أعنى زيدا (قوله ودخول الواو) أى الاعتراضية كما فى الرضى (قوله من استعمله على خلاف ما جاء الخ) اعلم ان لا سيما تستعمل أيضا بمعنى خصوصا فيؤتى بعدها بالحال مفردة أو جملة وبالجملة الشرطية كما نص عليه الرضى وتكون منصوبة المحل على انها مفعول مطلق مع بقاء سى على كونه اسم لا ويظهر انه لا خبر لها كما فى نحو ألا ماء بمعنى اتمنى ماء كما مر فى محله قال الدمامينى وما على هذا كافة اه نحو احب زيدا ولا سيما راكبا حال من مفعول الفعل المقدر وهو اخصه أى أخصه بزيادة المحبة فى هذه الحال ونحو أحبه ولا سيما وهو راكب أو ولا سيما ان ركب وجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر أى ان ركب أخصه بزيادة المحبة ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم أى اختصاصا فيكون معنى لا سيما راكبا يختص بزيادة محبتى راكبا فقول المصنفين ولا سيما والامر كذا تركيب عربى خلافا للمرادى قال الدمامينى ونظير جعل لا سيما الذى بمعنى خصوصا منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقاء سى على كونه اسم لا التبرئة نقل أيها الرجل من النداء الى الاختصاص مع بقائه على حالته فى النداء من ضم أى ورفع الرجل (قوله قد تخفف) أى بحذف عينها وهى ياؤها الاولى على ما اختاره أبو حيان وقال ابن جنى المحذوف لامها وحركت العين بحركة اللام كذا فى الهمع وفيه أيضا ان العرب أبدلت سينها تاء فوقية فقالوا لا تيما كما قرئ قل أعوذ برب النات ولامها كذلك فقالوا لا سيما (قوله وقد تحذف الواو) أما حذف لا فقال الدمامينى حكى الرضى انه يقال سيما بالتثقيل والتخفيف مع حذف لا ولم اقف عليه من غير جهته بل فى كلام الشارح يعنى المرادى ان سيما بحذف لا لم يوجد الا فى كلام من لا يحتج بكلامه اه باختصار (قوله فه) فعل أمر من وفى يفى والهاء للسكت قال الدمامينى والشمنى فينطق بها وقفا وتكتب ولا ينطق بها وصلا اه وقد يقال هلا جاز النطق بها وصلا اجراء للوصل مجرى الوقف (قوله وهى عند الفارسى) أى اذا تجردت عن الواو والا وافق غيره لان الحال المفردة لا تقترن بالواو قاله الدمامينى (قوله نصب على الحال) أى ولا مهملة فمعنى قاموا لا سيما زيد

وأما انتصاب المعرفة نحو ولا سيما زيدا فمنعه
الجمهور وتشديد يائها ودخول لا عليها
ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب من
استعمله على خلاف ما جاء فى قوله ولا سيما
يوم فهو مخطئ وذكر غيره انها قد تخفف
وقد تحذف الواو كقوله
فه بالعقود وبالايمان لا سيما
عقد وفاء به من أعظم القرب
وهى عند الفارسى نصب على الحال وعند
غيره اسم للا التبرئة وهو المختار والله أعلم

قاموا غير مماثلين لزيد فى القيام والفارسى يكتفى بالتكرير المعنوى فى لا المهملة الداخلة على الحال وهو موجود هنا لان المعنى قاموا الامساوين لزيد فى القيام ولا اولى منه فلا يقال اذا أهملت لا وجب تكرارها قاله الدماميني

(الحال)

يطلق لغة على الوقت الذى أنت فيه وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر وألفها منقلبة عن واو لجمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة واشتقاقها من التحول (قوله يذكر ويؤنث) أى لفظه وضميره ووصفه وغيرها لكن الارجح فى الاول التذكير بأن يقال حال بلا تاء وفى غيره التأنيث (قوله وصف) أى صريح أو مؤول فدخلت الجملة وشبهها قاله المصرح (قوله منتصب) أى اصالة وقد يجر لفظه بالباء ومن بعد النفى لكن ليس ذلك مقيسا على الاصح نحو

فما رجعت بخائبة ركاب * حكيم بن المسيب منتهاها

ونحو قراءة زيد بن ثابت ما كان ينبغى لنا ان تتخذ من دونك من أولياء بضم النون وفتح الخاء فمن أولياء حال بزيادة من كذا فى ابن عقيل على التسهيل وكذا فى الدماميني عليه ثم قال قال ابن هشام ويظهر لى فساده فى المعنى لانك اذا قلت ما كان لك ان تتخذ زيدا فى حالة كونه خاذلا فأنت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم ان الملائكة اثبتوا لانفسهم الولاية فتأمله وفى تفسير البيضاوى وقرئ تتخذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذى له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا ومفعوله الثانى من اولياء ومن للتبعيض اهـ وانما قال الذى له مفعولان لانه قد يتعدى لواحد نحو أم اتخذوا آلهة من الارض ولم يجعل من زائدة فى المفعول الثانى لانها لا تزاد فيه (قوله مفهم فى حال) أى فى حال كذا فهو على نية الاضافة فيقرأ بلا تنوين كذا فى شرح السندوبى نقلا عن البصير (قوله ويخرج نحو القهقرى) لانه اسم للرجوع الى خلف لا وصف وقد مشى فى الاخراج به على مذهب من يجوز الخروج بالجنس اذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه كابن عصفور والسعد والفاكهى أو يقال معنى الاخراج بالجنس الدلالة به على عدم ارادة نحو القهقرى مثلا (قوله ماصيغ من المصدر الخ) اومؤول بما صيغ منه لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لتأول كل بالمشتق حتى فى المسائل الست الآتية فى الشرح على ما هو ظاهر كلام المصنف فى شرح الكافية وصرح به ولده نعم لا تدخل بهذه الزيادة الحال الجامدة فى المسائل الست على ما هو الراجح عند الشارح من عدم تأولها بالمشتق وكان الاولى كما أفاده سم ان يقول هو ما دل على معنى فى متبوعه

(الحال) (الحال) يذكر ويؤنث ومن التأنيث قوله

اذا أعجبتك الدهر حال من امرئ فدعه وواكل أمره والليا ليا

وهو فى سياق الاستعمالان فى النظم

وفى اصطلاح النحاة (وصف فضلة منتصب مفهم فى حال كفردا أذهب) فالوصف جنس يشمل الحال وغيره ويخرج نحو القهقرى فى قولك رجعت القهقرى فانه ليس بوصف اذ المراد بالوصف ما صيغ من المصدر ليدل على متصف وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وافعل التفضيل وفضلة يخرج العمدة كالمبتدا فى نحو اقائم الزيدان

(قوله يخرج النعت) أى لكون المتبادر منه والمراد منتصب وجوبا (قوله يخرج التمييز) أى لانه على معنى من لا فى لانه لبيان جنس المتعجب منه وقوله فى نحو لله دره فارسا أى من كل تمييز وقع وصفا مشتقا (قوله من حيث هو هو) الاقرب فى هذه العبارة وان لم يتنبه له البعض ان الضمير الاول لما والثانى تأكيد والخبر محذوف والمعنى من حيث اللفظ نفسه معتبر أى باعتبار نفس اللفظ وقطع النظر عما عرض له أو الثانى راجع للحال خبر أى من حيث ذلك اللفظ حال لا من حيث توقف المعنى عليه ولو قال كبعضهم ما يستغنى الكلام عنه من حيث هو كلام نحوى لكان أوضح وانما لم يقتصر على هو الاولى لان قولك من حيث هو حيثية اطلاق ومن حيث هو هو حيثية تقييد بالنظر الى الذات (قوله لان فيه خللين) أى يزولان بجعله تتميما للتعريف هذا مقتضى كلامه ولا يخفى ان الخلل الاول لا يزول بذلك لانه لا ينفى كون منتصب جزءا من التعريف فكان على الشارح ان يقول الاولى ان يكون منتصب خبر مبتدا محذوف والجملة معترضة وكفردا اذهب تتميما للتعريف لان فيه خللين الخ وانما قال الاولى ولم يقل الصواب لامكان دفع الاول وهو ان التعريف للشئ بحكمه يوجب الدور لان الحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد بأنه يكفى فى الحكم التصور بوجه آخر غير الحد ودفع الثانى بما أشار اليه الشارح اولا من ان المراد منتصب وجوبا وبان المتبادر من قولنا مفهم فى حال كذا كون الافهام مقصودا واللفظ يحمل على المتبادر فيخرج النعت المذكور (قوله ليخرج الخ) تعليل للمنفى وهو التقييد فيكون النفى منصبا عليه أيضا (قوله وان كان ذلك) أى الافهام (قوله لكن ليس مستحقا) دفع به توهم ان يكون الغالب واجبا فى الفصيح كما قاله سم وضمير ليس اما للكون فمستحقا بفتح الحاء واما للحال فمستحقا بكسرها كما قاله خالد (قوله كما فى الحال المؤكدة) أى لمضمون الجملة قبلها كالمثال الاول أو لعاملها كالثانى أو لصاحبها فى نحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا الا فى نحو جاء القوم جميعا لان اجتماعهم فى المجئ ينتقل (قوله بتجدد صاحبها) أى حدوثه بعد ان لم يكن ومأخذ لزومها انها مقارنة للخلق أى الايجاد فهى خلقية جبلية لا تتغير ولا يرد عليه خلق الانسان طفلا لان انتقاله من طور الى طور بمنزلة خلق له متجدد فتكون الحال الاولى لازمة للخلق الاول والثانية لازمة للخلق المتجدد (قوله الزرافة) بفتح الزاى افصح من ضمها ويديها بدل بعض وأطول حال وبعضهم قال يداها أطول على المبتدا والخبر فالحال الجملة (قوله جاءت به) أى جاءت أم الممدوح به

والخبر فى نحو زيد قائم ومنتصب يخرج النعت لانه ليس بلازم النصب ومفهم فى حال كذا يخرج التمييز فى نحو لله دره فارسا (تنبيهان) الاول المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو وقد يجب ذكره لعارض كونه سادا مسد عمدة كضربى العبد مسيئا أو لتوقف المعنى عليه كقوله

انما الميت من يعيش كئيبا
كاسفا باله قليل الرجاء

الثانى الاولى ان يكون قوله كفردا اذهب تتميما للتعريف لان فيه خللين الاول ان فى قوله منتصب تعريفا للشئ بحكمه والثانى انه لم يقيد منتصب باللزوم وان كان مراده ليخرج النعت المنصوب كرأيت رجلا راكبا فانه يفهم فى حال ركوبه وان كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القصد فان القصد انما هو تقييد المنعوت (وكونه) اى الحال (منتقلا) عن صاحبه غير ملازم له (مشتقا) من المصدر ليدل على متصف (يغلب لكن ليس) ذلك (مستحقا) له فقد جاء غير منتقل كما فى الحال المؤكدة نحو زيد أبوك عطوفا ويوم ابعث حيا والمشعر عاملها بتجدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا وقولهم خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها وقوله

جاءت به سبط العظام كأنما
عمامته بين الرجال لواء

سبط العظام بفتح السين وسكون الموحدة وان جاز فى غير هذا البيت كسرها
أى حسن القد وقوله كانما عمامته بين الرجال لواء أى راية صغيرة أى فى الارتفاع
والعلو على الرؤس والمراد مدحه بطوله وعظم جسمه (قوله وغيرهما) أى غير
المؤكدة والمشعر عاملها بحدوث صاحبها ولا ضابط لذلك الغير بل مرجعه السماع
(قوله قائما بالقسط) حال من فاعل شهد وهو الله ولا شك ان قيامه بالعدل لازم
وأفرده بالحال مع ذكر غيره معه لعدم الالباس فلا يرد انه لا يجوز جاء زيد وعمرو
راكبا قاله الزمخشرى وسكت عن نكتة تأخيره عن المعطوفين قال التفتازانى كانها
الدلالة على علو مرتبتهما ويجوز اعرابه بالنصب على المدح وشهد بمعنى علم (قوله
ويكثر الجمود الخ) أى ويقل فى غير المذكورات (قوله أو مفاعلة الخ) كان
الاولى ان يؤخر هذه الثلاثة عن قوله وفى مبدى تأول بلا تكلف ويقول كالدال
على مفاعلة الخ (قوله مدا بكذا) مدا حال وبكذا صفة لمدا أى كائنا بكذا
هكذا مقتضى قانون الاعراب وان كان الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من
مجموع الموصوف والصفة وهكذا يقال فى يدا بيد أى مع يد ويرد ان الشرح
سيذكر الحال الموصوفة فى الاحوال الجامدة غير المؤولة وهذا ينافى جعل المثال
من الحال الجامدة المؤولة الا ان يجعل مستثنى من الحال الموصوفة فتأمل اه
ويجوز رفع مد على الابتداء وبكذا خبر والجملة حال بتقدير رابط أى مد منه (قوله
مسعرا) بفتح العين حال من المفعول الذى هو الهاء الراجعة الى البر بناء على
رجوع الهاء الى البر كما يدل له قول الشارح على ما فى نسخ كبعه أى البر من
المفعول المحذوف الذى تقديره البر بناء على رجوع الهاء الى المشترى المعلوم من
السياق كما يدل له قول الشارح على ما فى نسخ أخرى كبعه البر وبالكسر حال من
الفاعل الذى هو الضمير المستتر (قوله أى مقابضه) بلفظ اسم الفاعل المضاف
الى الضمير الراجع الى المشترى المعلوم من السياق أو بلفظ المصدر كما فى غالب النسخ
على التأويل باسم الفاعل (قوله أى كاسد) على هذا يكون الاسد مستعملا
فى حقيقته والتجوز انما هو بالحذف وعلى قول التوضيح كر زيد أسدا أى شجاعا
يكون الاسد مستعملا فى غير حقيقته وهو الشجاع فيكون التجوز لغويا بناء على
ما اختاره السعد من تجويز الاستعارة فيما اذا وقع اسم المشبه به خبرا عن اسم
المشبه أو حالا منه مثلا والامران صحيحان (قوله وادخلوا رجلا رجلا) أى
أو رجلين رجلين أو رجالا رجالا وضابطه أن يأتى بعد ذكر المجموع تفصيل بعضه
مكررا والمختار ان كلا منهما منصوب بالعامل لان مجموعهما هو الحال فهو نظير

وغيرهما نحو دعوت الله سميعا قائما بالقسط
وجاء جامدا (ويكثر الجمود فى) الحال الدالة
على (سعر) أو مفاعلة أو تشبيه أو ترتيب
(وفى) كل (مبدى تأول بلا تكلف كبعه)
البر (مدا بكذا) أى مسعرا وبعه (يدا بيد)
أى مقابضه (وكر زيد اسدا اى كأسد)
أى مشبها الاسد وادخلوا رجلا رجلا
أى مترتبين

هذا حلو حامض وقال ابن جنى الثانى صفة للاول بتقدير مضاف أى ذا رجل
أو مفارق رجل أى متميزا عنه واستحسن بعضهم ان يكون نصب الثانى بعطفه على
الاول بتقدير الفاء ولا يجوز توسط عاطف بينهما الا الفاء قال الرضى وثم وجوز
بعضهم الرفع على البدلية (قوله قد ظهر) أى من قوله أى مسعرا فانه تأويل
للحال الدالة على سعر (قوله خلافا لما فى التوضيح) من ان الحال الدالة على
سعر من الجامد الذى لا يؤول وعليه يكون المصنف تعرض للحال الجامدة المؤولة
وغير المؤولة (قوله غير مؤولة بالمشتق) أى تأويلا بغير تكلف كما يدل عليه
المقابلة وقوله بعد وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق الى ان قال وفيه
تكلف (قوله فتمثل لها بشرا سويا) ان كان معنى تمثل تشخص وظهر فالحالية
ظاهرة أو تصور فينبغى جعل النصب بنزع الخافض وهو الباء اذ التصور ليس فى حال
البشرية بل فى حال الملكية كما قاله اللقانى قيل تمثل لها فى صورة شاب امرد سوى
الخلق لتستأنس به وتهيج شهوتها فتنحدر نطفتها الى رحمها كما فى البيضاوى (قوله
موطئة) بكسر الطاء أى ممهدة لما بعدها فهو المقصود بالذات (قوله طور)
أى حال واقع فيه تفضيل بالضاد المعجمة أى تفضيل له أو عليه (قوله طينا) حال
من منصوب خلقت المحذوف لا من من والاولى كما قاله اللقانى كونه منصوبا
بنزع الخافض أى من طين لان طينيته غير مقارنة لخلقه بشرا (قوله من المؤول
بالمشتق) أى مقروءا عربيا ومتصفا بصفات بشر سوى ومعدودا ومطورا بطور
البسر أو الرطب ومنوعا ومصنوعا ومتأصلا (قوله ان عرف لفظا) أى فى لسان
العرب فالاتيان بها معرفة لفظا مقصور على السماع كما قاله الشاطبى (قوله
فاه الى فى) ففاه حال كما ذكره الشارح لكن الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة
من مجموع فاه الى فى قال الدمامينى والى فى تبيين مثل لك بعد سقيا اه والاظهر
عندى قياسا على ما مر فى مدا بكذا ان الى فى صفة لفاه أى الكائن الى فى أى
الموجه الى فى وما ذكره الشارح أحد اقوال منها ان فاه معمول جاعلا ناب منابه
فى الحالية ويروى كلمته فوه الى فى فالحال جملة المبتدا والخبر قال الدمامينى ويجب
الرفع ان قدمت الظرف لان التبيين لا يتقدم اه ثم نقل عن سيبويه وأكثر البصريين
جواز تقديم فاه الى فى على كلمته وعن الكوفيين وبعض البصريين المنع قال
فى التسهيل ولا يقاس عليه خلافا لهشام قال الدمامينى لخروجه عن القياس
بالتعريف والجمود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالا اذ الحال
فى الحقيقة مجموع فاه الى فى وأجاز هشام ان يقال قياسا عليه جاورته منزله الى

(تنبيهان) الأول قد ظهر ان قوله وفى مبدى
تأول بلا تكلف من عطف العام على الخاص
اذ ما قبله من ذلك خلافا لما فى التوضيح الثانى
تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق فى ست
مسائل وهى ان تكون موصوفة نحو قرآنا
عربيا فتمثل لها بشرا سويا وتسمى حالا موطئة
أو دالة على عدد نحو فتم ميقات ربه أربعين
ليلة أو طور واقع فيه تفضيل نحو هذا بسرا
أطيب منه رطبا أو تكون نوعا لصاحبها نحو
هذا مالك ذهبا أو فرعا له نحو هذا حديدك
خاتما وتنحتون الجبال بيوتا أو أصلا له نحو
هذا خاتمك حديدا أأسجد لمن خلقت طينا
وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق
وهو ظاهر كلام والده فى شرح الكافية وفيه
تكلف اه (والحال ان عرف لفظا فاعتقد
تنكيره معنى كوحدك اجتهد) وكلمته
فاه الى فى

منزلى وناضلته قوسه عن قوسى ونحو ذلك وينبغى لبقية الكوفيين ان يوافقوه
لانهم يرونه مفعولا لمحذوف اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقيس اه باختصار
(قوله وارسلها) أى الابل وقوله معتركة أى مزدحمة ولو قال أى معاركة كما قال
ابن الخباز لكان أحسن لان اسم فاعل العراك معارك لا معترك وقيل العراك
مفعول مطلق لمحذوف هو الحال أى تعارك العراك أو معاركة العراك وقيل
للمذكور على حذف مضاف أى ارسال العراك (قوله الجماء) أى الجماعة
الجماء من الجموم وهو الكثرة والغفير من الغفر وهو الستر أى ساترين لكثرتهم وجه
الارض وحذفت التاء من الغفير وان كان بمعنى غافر حملا له على فعيل بمعنى مفعول
أو التذكير باعتبار معنى الجمع (قوله مشافهه) بلفظ اسم الفاعل المضاف الى
الضمير على انه حال من تاء الفاعل أو بلفظ المصدر الذى بمعنى اسم الفاعل على انه
حال من التاء (قوله لئلا يتوهم كونه نعتا) أى ولو مقطوعا عند اختلاف الحركة
فلا يقال هذا لا يظهر الا عند اتحاد حركتى الحال وصاحبها أو يقال حملت حالة
الاختلاف فى الحركة على حالة الاتفاق فيا طرد اللباب (قوله فالمحسن
والمسىء الخ) جعل الجمهور نصبهما بتقدير اذ كان أو اذا كان (قوله ان وحده
حال من الفاعل) أى حالة كونى موحده أى مفرده بالرؤية فهو اسم مصدر
اوحد مؤول باسم الفاعل أو حالة كونى متوحده أى متوحدا به أى منفردا برؤيته
فهو مصدر وحد يحد وحدا بمعنى انفرد فعلم انه اذا كان حالا من الفاعل جاز
كونه مصدرا أو اسم مصدر نائبا عن المصدر كما يدل له قول الشارح وأيضا الخ
وعلم ما فى كلام البعض من التسمح والقصور فتنبه (قوله من المفعول) أى حالة
كونه منفردا فهو مصدر وحد يحد وحدا بمعنى انفرد (قوله يقول رأيت زيدا
وحدى) أى ليطابق ما قبله فى التكلم ويدفع بعدم تعين ذلك لصحة ضمير الغيبة
الراجع الى المفعول فى الحالية من الفاعل أيضا على انه من اضافة اسم المصدر الى
مفعوله الحقيقى أو المصدر الى مفعوله بعد التوسع بحذف باء الجر كما مرت الاشارة
اليه كما انه على الحالية من المفعول من اضافة المصدر الى فاعله (قوله وبه مثل
سيبويه) جملة معترضة (قوله تدل الخ) أى لتعين كون الحال هنا من الفاعل
لكون المجرور نكرة بلا مسوغ من المسوغات الآتية وبحث فيه الشنوانى بأن
مجىء الحال من النكرة المذكورة جائز بقلة كما سيأتى فمجرد الصحة لا تدل على
ما ذكر ويمكن دفعه بأن المراد الصحة الاطرادية عند الجميع وجواز مجىء الحال من
النكرة المذكورة ليس مطردا عند الجميع لان الخليل ويونس يقصرانه على السماع

وأرسلها العراك وجاؤا الجماء الغفير وفوحدك
وفاه والعراك والجماء أحوال وهى معرفة
لفظا لكنها مؤولة بنكرة والتقدير اجتهد
منفردا وكلمته مشافهه وأرسلها معتركة وجاؤا
جميعا وانما التزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتا
لان الغالب كونه مشتقا وصاحبه معرفة
وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقا
بلا تأويل فأجاز واجاز يدا الراكب وفصل
الكوفيون فقالوا ان تضمنت الحال معنى
الشرط صح تعريفها لفظا نحو عبد الله المحسن
أفضل منه المسىء فالمحسن والمسىء حالان
وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط
اذ التقدير عبد الله اذا أحسن أفضل منه
اذا اساء فان لم تتضمن الحال معنى الشرط
لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة فلا يجوز جاء زيد
الراكب اذ لا يصح جاء زيد ان ركب (تنبيه)
اذا قلت رأيت زيدا وحده فمذهب سيبويه
ان وحده حال من الفاعل وأجاز المبرد أن
يكون حالا من المفعول وقال ابن طلحة يتعين
كونه حالا من المفعول لانه اذا أراد الفاعل
يقول رأيت زيدا وحدى وصحة مررت
برجل وحده وبه مثل سيبويه تدل على انه
حال من الفاعل وأيضا فهو مصدر

كما سيأتى (قوله أو نائب المصدر) أى اسم مصدر نائب مناب المصدر وقد فهمت
وجه الاحتمالين (قوله على الظرفية) أى المكانية (قوله صبرا) هو ان
يحبس ثم يرمى حتى يموت كما فى القاموس (قوله وهو) أى المصدر المذكور
عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف أى حال على التأويل بالوصف ثم قابل
الحالية بما عدا القول الاخير وقابل التأويل بالوصف بالقول الاخير ومحصل
ما ذكره المصنف والشارح من الاقوال فى المصدر المنصوب فى نحو زيد طلع بغتة
خمسة لا أربعة كما زعمه البعض تبعا لشيخنا (قوله وذهب الاخفش والمبرد الخ)
رد بلزوم حذف عامل المؤكد (قوله على حذف مصادر) أى نابت المذكورات
عنها فى المفعولية المطلقة (قوله على حذف مضاف) أى غير مصدر ذلك المضاف
هو الحال فى الاصل فلما حذف المضاف ناب عنه المضاف اليه فى الحالية كما تفيده
عبارة المرادى ونصها وقيل هى أحوال على حذف مضاف أى اتيته ذا ركض الخ
(قوله مقصور على السماع) لان الحال نعت فى المعنى والنعت بالمصدر غير مطرد
فكذا ما فى معناه وقد يتوقف فى ذلك بأن غاية أمره انه مجاز ويكفى فى صحة المجاز
ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هنا النوع ثم يظهر على القول باشتراط ورود شخص
المجاز (قوله وقاسه المبرد) ظاهره انه يقول بأنه منصوب على الحال وهو ينافى
قوله قبل وذهب الاخفش والمبرد الخ فلعل له قولين أو المراد قاس وقوع المصدر
فى هذا الموضع وان لم يكن نصبه على الحال عنده (قوله فقيل مطلقا الخ) قال
ابن هشام الذى يظهر انه مطرد فى النوعى وغيره كما يطرد وقوع المصدر خبرا فان
الحال بالخبر اشبه منه بالنعت ولكثرة ما ورد من ذلك قال الدمامينى انما كان شبه
الحال بالخبر أقوى لان حكم الحال مع صاحبها حكم الخبر مع المخبر عنه أبدا فانك
اذا طرحت هو وجاء وضربت مثلا من قولك هو الحق بينا وجاء زيد راكبا وضربت
اللص مكتوفا بقى الحق بين وزيد راكب واللص مكتوف ولا يمكن اعتبار مثل ذلك
فى الشبه النعتى (قوله فيما هو نوع من عامله) أى مدلول عامله (قوله قولهم
أنت الرجل علما) أى ونحوه مما قرن فيه الخبر بأل الدالة على الكمال فعلما بمعنى
عالما حال من الضمير فى الرجل لتأوله بالمشتق اذ معناه الكامل والعامل فيها الرجل
لما ذكر أفاده المصرح (قوله ونبلا) بالضم الفضل كالنبالة (قوله يحتمل عندى
ان يكون تمييزا) أى محولا عن الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكامل بل هو أظهر
كما فى الذى بعده بل يحتمل فى الثالث أيضا ونقل الشارح فى شرحه على التوضيح
عن ثعلب انه مصدر مؤكد بتأول الرجل باسم فاعل مما بعده أى أنت العالم علما

أو نائب المصدر والمصادر فى الغالب انما
تجىء احوالا من الفاعل وذهب يونس الى انه
منتصب على الظرفية لقول بعض العرب زيد
وحده والتقدير زيد موضع التفرد

(ومصدر منكر حالا يقع
بكثرة كبغتة زيد طلع)

وجاء زيد ركضا وقتلته صبرا وهو عند سيبويه
والجمهور على التاويل بالوصف أى باغتا
وراكضا ومصبورا أى محبوسا وذهب
الاخفش والمبرد الى ان نحو ذلك منصوب
على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير
طلع زيد يبغت بغتة وجاء يركض ركضا
وقتلته يصبر صبرا فالحال عندهما الجملة
لا المصدر وذهب الكوفيون الى انه منصوب
على المصدرية كما ذهبا اليه لكن الناصب
عندهم الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ
المصدر فطلع زيد بغتة عندهم فى تأويل بغت
زيد بغتة وجاء ركضا فى تأويل ركض ركضا
وقتلته صبرا فى تأويل صبرته صبرا وقيل هى
مصادر على حذف مصادر والتقدير طلع زيد
طلوع بغتة وجاء مجىء ركض وقتلته قتل صبر
وقيل هى مصادر على حذف مضاف والتقدير
طلع ذا بغتة وجاء ذا ركض وقتلته ذا صبر
(تنبيهان) الاول مع كون المصدر المنكر يقع
حالا بكثرة هو عندهم مقصور على السماع
وقاسه المبرد فقيل مطلقا وقيل فيما هو نوع من
عامله نحو جاء زيد سرعة وهو المشهور عنه
وقاسه الناظم وابنه فى ثلاثة الاول قولهم
أنت الرجل علما فيجوز أنت الرجل أدبا ونبلا
والمعنى الكامل فى حال علم وأدب ونبل
وفى الارتشاف يحتمل عندى أن يكون تمييزا

(قوله نحو زيد زهير شعرا) أى من كل خبر مشبه به مبتدؤه فشعرا بمعنى شاعرا حال والعامل فيه زهير لتأوله بمشتق اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر فيه قاله المصرح (قوله ان يكون تمييزا) أى محولا عن الفاعل وهو ضمير زهير بمعنى جيد وقال فى التصريح أى تمييزا لما انبهم فى مثل المحذوفة وهى العاملة فيه وفيه نظر لان تمييز المفرد عين مميزه الا ترى ان المثل فى قولك على التمرة مثلها زبدا نفس الزبد وليس المثل فى المثال السابق نفس الشعر ثم رأيته فى الدمامينى (قوله نحو اما علما فعالم) أى من كل تركيب وقع فيه الحال بعد اما فى مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصا بوصفين وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر (قوله مابعد الفا) اعترضه زكريا وتبعه شيخنا والبعض وغيرهما بأن مابعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها وهو مدفوع بما مر عن الرضى وغيره من أن ذلك فى غير الفاء الواقعة بعد أما لكونها مزحلقة عن مكانها فلا تغفل (قوله لا يعمل فيما قبلها) لجمود المضاف وعدم عمل المضاف اليه فيما قبل المضاف مع كونه أعنى المضاف اليه مصدرا لا يتحمل ضميرا يكون صاحب الحال كذا قال سم وقد يقال للشارح هلا جوزت عمل المضاف فى هذا المثال فيما قبله لتأوله بالمشتق وهو صاحب (قوله مفعول له) أى والعامل فيه فعل الشرط كما مر أى مهما يذكر انسان لاجل علم ولعل المعنى لاجل ذكر علم ليتحد الفاعل فتدبر وظاهر كلامه ان سيبويه يوجب ذلك وقد حكى عنه كقول الاخفش فكان ينبغى أن يذكر عنه الوجهين قاله الدمامينى (قوله مفعول مطلق) أى منصوب بعالم أى مهما يذكر شئ فالمذكور عالم علما وفيه ان المعرف لا يكون مؤكدا ودعوى زيادة أل مخالفة للاصل قاله زكريا (قوله وهذا القول عندى أولى الخ) وجه اولويته واحقيته من القول بالحالية اطراده فى التعريف والتنكير ومن القول بأنه مفعول له قلة نصب المحلى بأل مفعولا له ومن القول بأنه مفعول مطلق كون المصدر المؤكد لا يعرف ودعوى زيادة أل خلاف الاصل ومن هذين القولين مجيئه تارة غير مصدر نحو اما قريشا فانا افضلها (قوله بداد) علم جنس للتبدد بمعنى التفرق مبنى على الكسر كحذام ووقع حالا لتأوله بوصف نكرة أى متبددة هذا هو الصحيح كما سيذكره الشارح (قوله والصحيح انه على التأويل الخ) مقابله على ما أفاده البعض أربعة أقوال بقية الاقوال الخمسة المتقدمة فى المصدر المنكر (قوله لانه كالمبتدا فى المعنى) أى لكونه محكوما عليه معنى بالحال ولم يشبه بالفاعل فينكر كالفاعل مع ان الفاعل أيضا محكوم عليه لان شبهه بالمبتدا أقوى لتأخر المحكوم به مع كل بخلاف الفاعل

(قوله

الثانى نحو زيد زهير شعرا قال فى الارتشاف والاظهر ان يكون تمييزا الثالث نحو اما علما فعالم تقول ذلك لمن وصف عندك شخصا بعلم وغيره منكرا عليه وصفه بغير العلم والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر انسان فى حال علم فالمذكور عالم ويجوز أن يكون ناصبها مابعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه وهى على هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شئ فالمذكور عالم فى حال علم فلو كان مابعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو اما علما فهو ذو علم تعين الوجه الاول فلو كان المصدر التالى لأما معرفا بأل فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى ان المنكر والمعرف كليهما بعد اما مفعول مطلق وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام الى ان القسمين مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما أو العلم فالذى وصف عالم قال فى شرح التسهيل وهذا القول عندى أولى بالصواب وأحق ما أعتمد عليه فى الجواب الثانى اشعر كلامه ان وقوع المصدر المعرف حالا قليل وهو كذلك وذلك ضربان علم جنس نحو قولهم جاءت الخيل بداد ومعرف بأل نحو ارسلها العراك والصحيح انه على التأويل بمتبددة ومعتركة كما مر (ولم ينكر غالبا ذو الحال) لانه كالمبتدا فى المعنى

(قوله كان ذلك مسوغا لمجيئه نكرة) أى قياسا على المبتدا اذا تأخر بناء على ان تأخيره للتسويغ وتعليل بعضهم بعدم لبس الحال حينئذ بالوصف لان الوصف لا يسبق الموصوف لا يناسب تعليل الشارح عدم تنكير صاحب الحال بأنه كالمبتدا ولا يناسب أيضا جعل الشارح تبعا للتوضيح تقديم حال النكرة عليها مسوغا لمجئ الحال منها وانما يناسب ما فى المغنى والرضى من ان التقديم لدفع لبس الحال بالصفة اذا كان صاحبها منصوبا وطرد الباب فى غير هذه الحالة قال المصرح وعلى هذا فالمسوغ فى المثال تقديم الخبر وفى البيت يعنى لمية الخ الوصف اه وقوله الوصف أى وتقديم الخبر وكالمثال البيت الثانى مع انه يرد على هذا التعليل الموافق لما فى المغنى والرضى انه يقتضى امتناع ما فيه لبس الحال بالوصف مع انهم صرحوا بجواز الحال من النكرة المخصصة المقدمة ومنها رأيت غلام رجل قائما مع حصول اللبس فيه فتدبر (قوله لمية موحشا طلل) فيه ان صاحب الحال المبتدا وهو مذهب سيبويه دون الجمهور فالاولى ان يجعل صاحب الحال الضمير فى الخبر وحينئذ لا شاهد فيه وكذا يقال فى البيت بعده وتمامه يلوح كأنه خلل بالكسر جمع خلة بالكسر بطانة يغشى بها أجفان السيوف كما فى التصريح والعينى قال يس وعلى القول بجواز الحال من المبتدا يكون عامل الحال غير عامل صاحبها اذ لا يصح أن يكون عاملها الابتداء لضعفه وعدم صلاحيته لان تكون قيدا له اه ونقل حفيد السعد فى حواشى المطول ان العامل فى الحال من المبتدا على هذا القول انتساب الخبر الى المبتدا لانه معنى فعلى قابل للتقييد (قوله شحوب) مصدر شحب بالفتح يشحب بالضم أى تغير واما شحب بضم عين الماضى فمصدره شحوبة كما فى شيخ الاسلام وجملة لو علمته بكسر التاء معترضة وجواب لو محذوف أى لرحمتنى (قوله كقراءة بعضهم) هى شاذة وقد يقال لا شاهد فيه ولا فى البيت بعده لاحتمال أن يكون الحال من المستتر فى الجار والمجرور (قوله ماخر) بالخاء المعجمة أى شاق للبحر (قوله أى يظهر الحال) كان عليه أن يقول أى يظهر ذو الحال لان الكلام فيه وقد وجد كذلك فى بعض النسخ (قوله والاستفهام) هل المراد الانكارى أو الاعم قياسا على ما سبق فى المبتدا قيل وقيل والاظهر الثانى (قوله نحو وما أهلكنا الخ) فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية الواقعة بعد النفى على المشهور وفيه مسوغ آخر وهو اقتران الجملة الحالية بالواو وكما سيأتى ولا ينافى ذلك قول المصرح انما يحتاج الى هذا المسوغ فى الايجاب نحو او كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها فعلم ما فى كلام البعض ومقابل

خفه أن يكون معرفة (ان لم يتأخر) عن الحال فان تأخر كان ذلك مسوغا لمجيئه نكرة نحو فيها قائما رجل وقوله لمية موحشا طلل وقوله

وبالجسم منى بينا لو علمته شحوب وان تستشهد العين تشهد

(او يخصص) اما بوصف كقراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا وقوله

نجيت يا رب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا

واما باضافة نحو فى أربعة ايام سواء للسائلين واما بمعمول نحو عجبت من ضرب أخوك شديدا (او يبن) أى يظهر الحال (من بعد نفى او مضاهيه) أى مشابهه وهو النهى والاستفهام فالنفى نحو وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم

المشهور قول الزمخشرى ان الجملة فى نحو الآيتين صفة والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف لانها فى أصلها للجمع المناسب للالصاق وان لم تكن الآن عاطفة والاعتراض عليه بأن الواو فصلت بينهما فكيف اكدت التصاقهما دفع بأن المراد اللصوق المعنوى لا اللفظى (قوله ماحم) أى قدر ومن موت متعلق بحمى أو واقيا والحمى الشئ المحمى المحفوظ كما فى القاموس وغيره وبه يعلم ما فى قول البعض والحمى ما به الحماية والحفظ وواقيا حال من حمى وفيه مسوغ آخر وهو التخصيص بقوله من موت على جعله متعلقا بحمى (قوله الاحجام) أى التأخر والوغى الحرب والحمام بالكسر الموت (قوله باقيا) حال من عيش وقوله فترى جواب الاستفهام الانكارى (قوله عما ورد فيه صاحب الحال الخ) أى قياسا عند سيبويه وسماعا عند الخليل ويونس قاله المصرح (قوله قعدة رجل) بكسر القاف أى مقدار قعدته (قوله لان الواو ترفع توهم النعتية) يقتضى ان التعريف أو ما يقوم مقامه لرفع التباس الحال بالوصف والذى قدمه انه لشبهه بالمبتدا وأجيب بأنه أشار الى صحة التعليل بكل من العلتين وفيه ما مر (قوله على خلاف الاصل) أى لجمودها فلا يتبادر الذهن الى النعتية (قوله مع معرفة) أى أو نكرة مخصصة نحو هذا رجل صالح وامرأة مقبلين كما قاله الدمامينى (قوله ما بحرف) أى غير زائد كما سيأتى وفى مفهوم قوله بحرف تفصيل يأتى قريبا فى الشرح حاصله ان الاضافة ان كانت محضة امتنع التقديم أو لفظية فلا وجعل الكوفيون المنصوب كالمجرور بالحرف فمنعوا تقديم الحال فى نحو لقيت هندا راكبة لان تقديمها يوهم كونها مفعولا وصاحبها بدلا (قوله فى موضع النصب) أى ان نون حال والا كان فى موضع جر بالاضافة وهذا أعم لشموله تقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها أما على التنوين فلا يشمل الا التقدم على الصاحب قاله يس (قوله أى منع اكثر النحويين) فيه صرف لقوله أبوا عن ظاهره من ارادة جميع النحاة ويجاب عن تعبيره بذلك بأنه نزل الاكثر منزلة الجميع سم (قوله بأن تعلق العامل بالحال) أى فى المعنى والعمل ثان أى تابع لتعلقه بصاحبه فى ذلك (قوله لا يتعدى بحرف الجر الى شيئين) أى مع التصريح بالواسطة أو المراد لا يتعدى بدون اتباع اصطلاحى فلا يرد مررت برجل كريم (قوله التزام التأخير) أى ليكون الحال فى حيز الجار (قوله وأيضا فقد ورد الخ) أورد عليه ان ما استدل به من الآية والابيات محتمل للتأويل وأجيب بأنه يكفى فى الظنيات ظواهر الادلة ما لم يردها صريح لاسيما مع مساعدة القياس أفاده المرادى

وقوله ماحم من موت حمى واقيا والنهى (كلا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا) وقوله لا يركنن أحد الى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لحمام

والاستفهام كقوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر فى ابعادها الاملا واحترز بقوله غالبا عما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ من ذلك قولهم مررت بماء قعدة رجل وقولهم عليه مائة بيضا وأجاز سيبويه فيها رجل قائما وفى الحديث وصلى وراءه رجال قياما وذلك قليل (تنبيه) زاد فى التسهيل من المسوغات ثلاثة أحدها ان تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو او كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها لان الواو ترفع توهم النعتية ثانيها ان يكون الوصف بها على خلاف الاصل نحو هذا خاتم حديدا ثالثها ان تشترك النكرة مع معرفة فى الحال نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين

(وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا) سبق مفعول مقدم لابوا وهو مصدر مضاف الى فاعله والموصول فى موضع النصب على المفعولية أى منع اكثر النحويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فلا يجيزون فى نحو مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند وعللوا منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة ان يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف الجر الى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك فى الواسطة التزام التأخير قال الناظم (ولا أمنعه) اى بل اجيزه وفاقا لابى على وابن كيسان وابن برهان لان المجرور بالحرف مفعول به فى المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به وأيضا (فقد ورد) السماع به

(قوله

(قوله وما أرسلناك الا كافة للناس) فكافة بمعنى جميعا حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم عليه وأورد عليه انه يلزم عليه تقديم الحال المحصور فيها وتعدى ارسل باللام والكثير تعديته بالى وأجيب عن الاول بأن تقديم الحال المحصور فيها مع الا جائز لعدم اللبس قياسا على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيهما مع الا كما أشار اليه سابقا فى قوله وقد يسبق ان قصد ظهر على انه يمكن ان يجعل المحصور ارساله والمحصور فيه كونه للناس كافة وحينئذ فكل من المحصور والمحصور فيه فى محله وعن الثانى بأن التخريج على القليل اذا كان قياسيا فصيحا كما هنا سائغ قاله سم بقى ان المصنف اعترف فى تسهيله بضعف تقديم الحال المذكورة فكيف خرج الآية على الضعف ولهذا جعل الزمخشرى كافة صفة مصدر محذوف أى ارسالة كافة للناس لكن اعترض بأن كافة مختص بمن يعقل وبالنصب على الحال كقطرا وقاطبة وأجيب بنقل السيد عبد الله فى شرحه على اللباب عن عمر ابن الخطاب انه قال قد جعلت لآل بنى كاكلة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتى مثقال ذهبا ابريزا كتبه عمر بن الخطاب ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر قال وهذا الخط موجود فى آل بنى كاكلة الى الآن اه وقد يقال هذا شاذ قال التفتازانى كافة فى نحو جاء القوم كافة هو فى الاصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كأن الجماعة منعوا باجتماعهم ان يخرج منهم أحد دمامينى وشمنى (قوله بعد بينكم) أى فراقكم وحتى ابتدائية (قوله هيمان صاديا) كلاهما بمعنى عطشان وهما حالان من ياء المتكلم أو الثانى حال من ضمير هيمان فهو من الحال المتداخلة على هذا والمترادفة على الاول (قوله فان تك اذواد) جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة والعشرة واصبن خبر تك وحبال اسم ابن أخى طليحة قائل هذا البيت وفرغا بكسر الفاء وفتحها كما فى شيخ الاسلام وان اقتصر العينى ومن تبعه على الكسر أى هدرا حال من قتل (قوله اذا المرء) بنصب المرء على تقدير اذا اعيت المروءة المرء وبالرفع على تقدير اذا اعيى المرء وعلى كل هو من باب الاشتغال الا ان العامل فى المرء على النصب يقدر من لفظ العامل المذكور وعلى الرفع يقدر مطاوعا للمذكور على حد لا تجزعى ان منفس اهلكته أى هلك منفس وناشئا شابا (قوله وحمل الآية الخ) لا يخفى ما فيه من التعسف كما قاله الرضى فلا يرد على المصنف لان الاحتمال البعيد لا يقدح فى الادلة الظنية قاله سم ونقل فى التصريح هذا الحمل عن الزجاج ثم نقل رده عن المصنف فانظره (قوله والتاء للمبالغة) والمعنى الا شديد الكف للناس أى المنع لهم من الشرك ونحوه وقال الزمخشرى الا ارسالة

من ذلك قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس وقول الشاعر

تسلت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كأنكم عندى

وقوله

لئن كان برد الماء هيمان صاديا الى حبيبا انها لحبيب

وقوله

فافلا تعرض المنية للمر ء فيدعى ولات حين اباء

وقوله

فان تك اذواد أصبن ونسوة فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال

وقوله

مشغوفة بك قد شغفت وانما حم الفراق فما اليك سبيل

وقوله

اذا المرء اعيته المروءة ناشئا فمطلبها كهلا عليه شديد

والحق ان جواز ذلك مخصوص بالشعر وحمل الآية على ان كافة حال من الكاف والتاء للمبالغة لا للتأنيث وقد ذكر ابن الانبارى الاجماع على المنع

(تنبيهات) الاول فصل الكوفيون فقالوا ان كان المجرور ضميرا نحو مررت ضاحكة بها أو كانت الحال فعلا نحو تضحك مررت بهند جازوا الا امتنع * الثاني محل الخلاف اذا كان الحرف غير زائد فان كان زائدا جاز التقديم اتفاقا نحو ما جاء راكبا من رجل الثالث بقي من الاسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران الاول ان يكون مجرورا بالاضافة نحو عرفت قيام زيد مسرعا وأعجبني وجه هند مسفرة فلا يجوز باجماع تقديم هذه الحال واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان المضاف اليه مع المضاف كالصلة مع الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف وهذا في الاضافة المحضة كما رأيت أما غير المحضة نحو هذا شارب السويق ملتوتا الآن أو غدا فيجوز قاله في شرح التسهيل لكن في كلام ولده وتابعه صاحب التوضيح ما يقتضي التسوية في المنع الامر الثاني ان تكون الحال محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين الرابع كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها كما رأيت كذلك تعرض لها وجوب التقديم عليه وذلك كما اذا كان محصورا نحو ما جاء راكبا الا زيد

(ولا تجز حالا من المضاف له) لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وذلك يأباه (الا اذا اقتضى المضاف عمله) أي عمل الحال

كافة بجعل كافة نعت مصدر محذوف ويعارضه نقل ابن برهان ان كافة لا تستعمل الا حالا قاله المصرح قال شيخنا ولذلك غلط من يقول والكافة المسلمين (قوله جاز) قال شيخنا والبعض لعله لعدم ظهور الاعراب في صاحبها في الاول وفيها في الثاني فلا حاجة حينئذ لتعويض لزوم التأخير عن تسلط العامل بالواسطة لضعفها بخفاء العمل (قوله فان كان زائدا جاز التقديم) استثنى منه بعضهم الزائد الممتنع الحذف أو القليله نحو أحسن بزيد مقبلا وكفى بهند جالسة فلا يجوز تقديم الحال فيهما (قوله أمران) زاد بعضهم كون صاحبها منصوبا بكأن أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو ضميرا متصلا بصلة أل نحو القاصدك سائلا زيد او بصلة الحرف المصدري نحو أعجبني ان ضربت زيدا مؤدبا (قوله الآن أو غدا) قيد بذلك لتكون الاضافة غير محضة (قوله فيجوز) لان غير المحضة في نية الانفصال فالمضاف اليه فيها مفعول به وتقديم حاله عليه جائز قال الدماميني وليس كل اضافة لا تعرف غير محضة بل غير المحضة هي التي في تقدير الانفصال وهو في نحو مثلك مفقود فاعتراض أبي حيان بامتناع التقديم في نحو هذا مثلك متكلما مع ان الاضافة فيه غير محضة سهو (قوله ان تكون الحال محصورة) أي محصورا فيها ويستثنى منه المحصورة بالا اذا تقدمت مع الا كما مر (قوله كما اذا كان محصورا) أي فيه وكما اذا كان صاحب الحال مضافا الى ضمير ما يلابسها نحو جاء زائر هند أخوها (قوله ولا تجز حالا الخ) دخل عليه السندوبي بقوله وتقع الحال من الفاعل والمفعول والمجرور والخبر وكذا من المبتدا على مذهب سيبويه ولا تأتي من المضاف اليه الا في مسائل عند المصنف نبه عليها بقوله ولا تجز حالا الخ (قوله لوجوب كون العامل الخ) اى لان الحال وصاحبها كالنعت والمنعوت وعاملهما واحد وما ذكره من وجوب ذلك هو مذهب الجمهور وذهب سيبويه الى عدم وجوب ذلك لان الحال اشبه بالخبر وعامله غير عامل المبتدا على الصحيح واختاره المصنف في تسهيله فقال وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافا لمن منع (قوله وذلك يأباه) أي الوجوب المذكور يأبى جواز مجيء الحال من المضاف اليه لان المضاف من حيث انه مضاف لا يعمل النصب (قوله أي عمل الحال) أي العمل فيه بأن كان ذلك المضاف عامل الحال وقيل المراد عمل المضاف اليه أي العمل فيه من حيث انه كالفعل لا من حيث انه مضاف بان كان المضاف مما يعمل عمل الفعل والا فغلام مثلا من غلام زيد عامل في المضاف اليه لكن عمل الحرف المنوي لا عمل الفعل وقيل المراد عمل المضاف بناء على ان اقتضاءه العمل انما هو اذا دل

على

وهو نصبه نحو اليه مرجعكم جميعا وقوله * تقول ابنتي ان انطلاقك واحدا * الى الروع يوما تاركي لا أباليا * ونحو هذا شارب السويق ملتوتا وهذا اتفاق كما ذكره في شرحي التسهيل والكافية (أو كان) المضاف (جزء ماله أضيفا) نحو ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا أيحب أحدكم ان يأكل لحم أخيه ميتا (او مثل جزئه فلا تحيفا) والمراد بمثل جزئه ما يصح الاستغناء به عنه نحو ثم أوحينا اليك ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا وانما جاز مجيء الحال من المضاف اليه في هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور اما في الاولى فواضح واما في الاخيرتين فلان العامل في الحال عامل في صاحبها حكما اذ المضاف والحالة هذه في قوة الساقط لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال وهو المضاف اليه (تنبيه) ادعى المصنف في شرح التسهيل الاتفاق على منع مجيء الحال من المضاف اليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة نحو ضربت غلام هند جالسة وتابعه على ذلك ولده في شرحه وفيما ادعياه نظر فان مذهب الفارسي الجواز وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات بن الشجري في أماليه

(والحال) مع عاملها على ثلاثة أوجه واجب التقديم عليه وواجب التأخير عنه وجائزهما كما هو كذلك مع صاحبه على ما مر

فالحال (ان ينصب بفعل صرفا او صفة اشبهت) الفعل (المصرفا) وهي ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل علامات الفرعية وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (فجائز تقديمه) على ذلك الناصب له وهذا هو الاصل فالصفة (كمسرعا ذا راحل) ومجردا زيد مضروب وهذا تحملين طليق فتحملين في موضع نصب على الحال وعاملها طليق وهو صفة مشبهة (و) الفعل نحو (مخلصا زيد دعا) وخاشعا ابصارهم يخرجون وقولهم شتى تؤوب الحلبة والاحتراز بقوله صرفا واشبهت المصرفا مما كان العامل فيه فعلا جامدا نحو ما احسنه مقبلا أو صفة تشبه الجامد

على الحدث كالمصدر بناء على ان المتبادر من اقتضائه العمل اقتضاؤه ذلك لذاته ولا يمكن ذلك الا فيما فيه معنى الحدث قاله سم ومآل الاوجه الثلاثة واحد (قوله اليه مرجعكم جميعا) مرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح عينه كمذهب (قوله الى الروع) بفتح الراء وهو الخوف والمراد سببه وهو الحرب (قوله وهذا اتفاق) أي مجيء الحال من المضاف اليه عند اقتضاء المضاف العمل المذكور (قوله فلا تحيفا) أي لا تمل عن ذلك الى زيادة عليه أو نقص عنه (قوله ما يصح الاستغناء به عنه) اشارة لوجه الشبه المقتضي لصحة مجيء الحال من المضاف اليه (قوله ونحوها) قيل الصواب اسقاطه اذ لم يبق غير الثلاثة يجوز فيه مجيء الحال من المضاف اليه وأجاب البهوتي بأنه تجوز باسم المسئلة عن المثال تسمية للجزئي باسم كليه ويرده وصف المسائل بالثلاث لان الامثلة السابقة أكثر من ثلاثة الا ان يقال نزل الامثلة التي ذكرها لكل مسئلة منزلة مثال واحد لاتحادها نوعا وفيه بعد (قوله لوجود الشرط المذكور) أي في قوله لوجوب كون العامل في الحال الخ (قوله وفيما ادعياه نظر الخ) يؤيد النظر تعليل المنع بوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها لان تعليله بذلك يقتضي ان من لم يقل بوجوب ما ذكر وهو غير الجمهور لا يقول بالمنع (قوله بفعل صرفا) أي ان لم يقع صلة لحرف مصدري ولا تاليا للام الابتداء أو القسم والا امتنع التقديم كما سيأتي (قوله أو صفة) أي لم تقع صلة لأل أي او مصدر نائب عن فعله فانه يجوز تقديم حاله عليه أيضا (قوله وقبل علامات الفرعية) أي العلامات الدالة على الفرعية كالتثنية والجمع والتأنيث والمراد قبلها قبولا مطلقا فلا يرد افعل التفضيل فانه انما يقبلها اذا عرف بأل أو أضيف كما سيأتي لكن يرد فعيل كقتيل فانه انما يقبلها اذا لم يجر على موصوفه مع انه يجوز تقديم الحال عليه فلعله مستثنى (قوله فجائز تقديمه) أي وان كانت الحال جملة مصدرة بالواو خلافا لمن منع فيها (قوله وعاملها طليق) لا يقال معمول الصفة المشبهة يجب ان يكون سببيا مؤخرا لانا نقول ذاك فيما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وعملها في الحال بسبب ما فيها من معنى الفعل قاله المصرح (قوله ومخلصا زيد دعا) فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا جريا على القول بجوازه ورجحه الرضي (قوله شتى) جمع شتيت تؤوب الحلبة بالتحريك جمع حالب أي يرجعون متفرقين (قوله نحو ما احسنه مقبلا) فلا يجوز تقديم الحال على عاملها بل ولا على صاحبها ولو كان اسما ظاهرا كما في شرح العمدة (قوله تشبه الجامد) أي في عدم قبول علامات الفرعية

وفيه ان من الافعال الجامدة ما يقبلها كنعم وبئس وعسى وليس الا أن يكون
مراده خصوص فعل التعجب وفعل الاستثناء (قوله خطيبا) هو حال من
الضمير في افصح (قوله او اسم فعل) عطف على قوله فعلا جامدا وظاهره
ان هذا خارج بالقيد وفيه ان اسم الفعل ليس فعلا ولا صفة فهو خارج من أصل
الموضوع وكذا يقال في قوله أو عاملا معنويا (قوله وهو ما تضمن) أى لفظ
تضمن فليس المراد بالعامل المعنوى نحو الابتداء والتجرد والعوامل المتضمنة
ما ذكره عشرة ذكر المصنف والشارح منها تسعة واسقطا النداء نحو يا أيها الربع
مبكيا بساحته لما في مجىء الحال من المنادى من الخلاف فقد منعه بعضهم وان كان
الاصح كما في جامع ابن هشام الجواز وفي الهمع ان أبا حيان اختار ان اسم الاشارة
وحرف التنبيه وليت ولعل وباقى الحروف لا تعمل في الحال ولا الظرف ولا يتعلق
بها حرف الا كأن وكاف التشبيه وان بعضهم منع عمل كان أيضا في الحال وفي
الاشارة والنظائر ان الاصح عدم عمل كان واخواتها وعسى في الحال فتستثنى
من العوامل اللفظية (قوله مؤخرا) أى ولا محذوفا كما صرح به في المغنى غير
مرة وان استظهر الدمامينى جواز زيد قائما جوابا لمن قال من في الدار أى زيد
فيها قائما لقوة الدلالة على المحذوف (قوله المخبر بهما) الظاهر انه ليس بقيد
بل الواقع نعتا مثلا كذلك نحو مررت برجل عندك قائما (قوله تلك هند مجردة)
مجردة حال من هند والعامل فيها اسم الاشارة لما فيه من معنى الفعل اعنى أشير
(قوله وليت زيدا اميرا أخوك) وسط الحال في هذا المثال وما بعده ليكون
حالا من الاسم فيكون معمولا للناسخ على كلا المذهبين السابقين في ان واخواتها
اذ لو أخر لكان حالا من الخبر وهو على أحد المذهبين مرفوع بما كان مرفوعا به قبل
دخول الناسخ لا به وكليت وكأن لعل كما سيذكره الشارح ويظهر ان ان وان
ولكن كذلك (قوله كحرف التنبيه) نحو ها أنت زيد راكبا فراكبا حال من زيد
أو من أنت على رأى سيبويه فالعامل في راكبا حرف التنبيه لتضمنه معنى أنبه ونحو
هذا زيد قائما فالعامل في قائما حرف التنبيه لما مر وقيل اسم الاشارة لتضمنه معنى
أشير وقيل كلاهما لتنزلهما منزلة كلمة واحدة فان قلنا العامل حرف التنبيه جاز أن
تقول ها قائما ذا زيد اولا يجوز على الوجهين الاخيرين كذا في يس عن ابن
بابشاذ واورد على كلام الشارح ان الكلام في عامل ضمن معنى الفعل لا في مطلق
ما تضمن ذلك وأنت خبير بأن المراد العامل ولو في الحال فقط وحرف التنبيه يعمل
في الحال على ماذكره الشارح فلا خروج عما الكلام فيه نعم يرد على من جعل

وهو اسم التفضيل نحو هو أفصح الناس
خطيبا أو اسم فعل نحو نزال مسرعا أو عاملا
معنويا وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه
كما أشار اليه بقوله (وعامل ضمن معنى الفعل
لا حروفه مؤخرا ان يعملا كتلك) و(ليت
وكأن) والظرف والمجرور المخبر بهما تقول
تلك هند مجردة وليت زيدا أميرا أخوك
وكأن زيدا راكبا أسد وزيد عندك أو في الدار
جالسا وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل
دون حروفه كحرف التنبيه والترجي
والاستفهام المقصود به التعظيم نحو يا جارتا
ما أنت جارة

حرف التنبيه عاملا في الحال عدم اتحاد الحال وصاحبها عاملا ولعله لا يقول
بوجوب الاتحاد كما ذهب اليه بعضهم وفي التصريح وشرح الجامع ان اسناد
العمل الى الاشياء العشرة ظاهرى وان العامل في الحقيقة الفعل المدلول عليه
بها كأشير وأنبه وفعل الشرط في اما علما فعالم اذ التقدير مهما يذكر انسان في حال
علم وحينئذ فيتحد العامل في الحال وصاحبها بلا اشكال وفي المغنى المشهور لزوم
اتحاد عامل الحال وصاحبها وليس بلازم عند سيبويه ويشهد له نحو أعجبني وجه
زيد متبسما وصوته قارئا فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وقوله
لمية موحشا طلل فان عامل الحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف وعامل صاحبها
وهو طلل الابتداء وان هذه امتكم أمة واحدة فان عامل الحال حرف التنبيه
أو اسم الاشارة وعامل صاحبها ان ومثله وأن هذا صراطي مستقيما وقوله
ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له فعامل الحال ها التنبيه وليست عامل صاحبها ولك
ان تقول لا اسلم ان صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر في الظرف لان الحال حينئذ
من المعرفة واما البواقى فاتحاد العامل فيها موجود تقديرا اذ المعنى أشير الى أمتكم
والى صراطي وتنبه لصريح النصح واما مثال الاضافة فصلاحية المضاف فيهما
للسقوط تجعل المضاف اليه كأنه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط في المسئلة اتحاد
العامل تحقيقا أو تقديرا اه باختصار وقال الرضى في باب المبتدا التزامهم اتحاد
العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه والحق انه يجوز
اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكى اه (قوله واما) معطوف على
حرف التنبيه (قوله نحو اما علما فعالم) اسلف الشارح انه حال من مرفوع
فعل الشرط الذى نابت عنه اما فهو العامل حقيقة ونسبة العمل لاما باعتبار
نيابتها عنه (قوله هو القسم الثانى) أى ما يجب فيه تأخير الحال عن العامل
(قوله وندر) أى شذ بدليل قول الشارح فما ورد الخ وقال الموضح قل (قوله
مستقرا) قال سم حال مؤكدة وهو صريح في ان المراد به الاستقرار العام
وقال غيره أى ثابتا غير متزلزل فهو خاص اذ لو كان عاما لم يظهر وقال بعض المتأخرين
قد يقال محل عدم ظهوره اذا كان له معمول يشبع بدلا عنه والا جاز ظهوره وعندى
ان هذا متعين اذ لا يشك أحد في جواز هذا ثابت هذا حاصل مثلا (قوله فيما
كانت الحال فيه من مضمر) أى من مضمر مرجعه مضمر كما في المثال فان قائما
حال من الضمير المستكن في العامل الذى هو الجار والمجرور ومرجعه أنت وان
شئت جعلت كلام الشارح على حذف مضاف أى من مفسر مضمر بفتح السين

وأما نحو أما علما فعالم فلا يجوز تقديم الحال
على عاملها في شيء من ذلك وهذا هو القسم
الثاني (وندر) تقديمها على عاملها الظرف
والمجرور المخبر بهما (نحو سعيد مستقرا)
عندك أو (في هجر) فما ورد من ذلك مسموعا
يحفظ ولا يقاس عليه هذا مذهب
البصريين وأجاز ذلك الفراء والاخفش
مطلقا وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال
فيه من مضمر نحو أنت قائما في الدار

وقيل يجوز بقوة ان كان الحال ظرفا أو حرف جر و بضعف ان كان غيرهما وهو مذهبه في التسهيل واستدل المجيز بقراءة من قرأ والسموات مطويات بيمينه ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا بنصب مطويات وخالصة وبقوله

رهط ابن كوز محقبي أدراعهم
فيهم ورهط ربيعة بن حذار

وقوله

بنا عاذ عوف وهو بادئ ذلة
لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا

وتأول ذلك المانع (تنبيهات) الاول محل الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرفي اذا توسط كما رأيت فان تقدم على الجملة نحو قائما زيد في الدار امتنعت المسألة اجماعا قاله في شرح الكافية لكن أجاز الاخفش في قولهم فداء لك أبي وأمي ان يكون فداء حالا والعامل فيه لك وهو يقتضي جواز التقديم على الجملة عنده اذا تقدم الخبر وأجازه ابن برهان فيما اذا كانت الحال ظرفا نحو هنالك الولاية لله الحق فهنالك ظرف في موضع الحال والولاية مبتدا ولله الخبر الثاني افهم كلامه جواز نحو في الدار قائما زيد وهو اتفاق الثالث قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ككونه مصدرا مقدرا بالحرف المصدري نحو سرني ذهابك غازيا أو فعلا مقرونا بلام الابتداء أو قسم نحو لاصبر محتسبا ولاقومن طائعا أو صلة لأل أو لحرف مصدري نحو أنت المصلي فذا ولك ان تتنفل قاعدا

والمآل واحد ولعل وجه مذهبهم انه لما كان مرجع صاحب الحال مماثلا له وكان متقدما كان صاحب الحال متقدم فكان العامل متقدم بخلاف ما اذا لم يكن صاحب الحال ضميرا نحو أنت قائما في الدار أبوك وما اذا لم يكن مرجعه ضميرا نحو زيد قائما في الدار فلا يجوز ان عند الكوفيين وقرر شيخنا عبارة الشارح بوجه آخر حيث قال فقائما حال من انت عند الكوفيين القائلين بأن المبتدا والخبر ترافعا فالعامل في الحال وصاحبها واحد متأخر عن الحال وهو الخبر اهـ وانظر ما وجه التخصيص بالضمير على هذا (قوله ان كان الحال ظرفا أو حرف جر) أى مع مجروره نحو زيد عندك أمامك أو في الدار امامك اذا جعل عندك وفي الدار حالين من الضمير في الظرف بعدهما وقوله ان كان غيرهما كمثال المتن (قوله واستدل المجيز) أى مطلقا (قوله بقراءة من قرأ) أى شذوذا (قوله رهط ابن كوز) بضم الكاف وآخره زاى مبتدا خبره فيهم ومحقبي ادراعهم حال من الضمير المستكن فيه أى جاعلين ادراعهم في حقائبهم جمع درع ورهط الثاني معطوف على رهط الاول وحذار بضم المهملة وتخفيف الذال المعجمة والرهط ما دون العشرة من الرجال (قوله بنا عاذ عوف الخ) فقدم الحال وهو بادئ ذلة على صاحبها أعنى الضمير المستكن في لديكم الذى هو خبرهو (قوله وتأول ذلك المانع) أى بأن البيتين ضرورة وان السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر موجود هنا بقوله يوم القيامة وان خالصة حال من المستتر في صلة ما فهى العاملة في الحال وتأنيث خالصة باعتبار معنى ما لانها واقعة على الأجنة (قوله لكن أجاز الاخفش) لما كان تقدم الحال على الجملة صادقا بتقدم الخبر وتأخره وبكون الحال ظرفا وغيره وكانت حكاية الاجماع غير مسلمة في تقديم الخبر وفي كونها ظرفا استدرك على حكاية الاجماع فقال لكن الخ (قوله وهو اتفاق) لان الحال متأخرة عن العامل حينئذ (قوله مقدرا بالحرف) أى مع الفعل واقتصر على الحرف لانه المانع من تقديم الحال كما قاله الدماميني فان كان المصدر غير مقدر بذلك جاز تقديم الحال عليه نحو قائما ضربا زيدا (قوله أو فعلا مقرونا بلام الابتداء) أى في غير باب ان لتصريحهم هنالك بجواز نحو ان زيدا مخلصا ليعبد ربه قاله الدماميني (قوله أو صلة لأل) بخلاف غير أل فيجوز من الذى خائفا جاء لجواز تقديم معمول الصلة عليها الا على الموصول (قوله أو لحرف مصدرى) أى ولو غير عامل نحو سرني ما فعلت محسنا

(قوله

قال الناظم وولده أونعتا نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها قال في المغني وهو وهم منهما فانه يجوز ان يتقدم عليه

فاصلا بين النعت ومنعوته فتقول مررت برجل مكسورا سرجها ذاهبة فرسه الرابع لم يتعرض هنا للقسم الثالث وهى الحال الواجبة التقديم وذلك نحو كيف جاء زيد

(ونحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا) وبكر قائما أحسن منه قاعدا مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطا بين حالين من اسمين مختلفي المعنى أو متحديه مفضل أحدهما في حالة على الآخر في أخرى (مستجاز لن يهن) على ان اسم التفضيل عامل في الحالين فيكون ذلك مستثنى مما تقدم من انه لا يعمل في الحال المتقدمة عليه وانما جاز ذلك هنا لان اسم التفضيل وان انحط درجة عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قبوله علامات الفرعية فله مزية على العامل الجامد لان فيه ما في الجامد من معنى الفعل ويفوقه بتضمن حروف الفعل ووزنه فجعل موافقا للعامل الجامد في امتناع تقديم الحال عليه اذا لم يتوسط بين حالين نحو هوا كفؤهم ناصرا وجعل موافقا لاسم الفاعل في جواز التقديم عليه اذا توسط بين حالين واعلم ان ما ذكره الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور وزعم السيرافي ان المنصوبين في ذلك ونحوه خبران لكان مضمرة مع اذ في المضي واذا في الاستقبال وفيه تكلف اضمار ستة اشياء وبعد تسليمه يلزم اعمال أفعل في اذ واذا فيكون واقعا في مثل ما فر منه (تنبيه) لا يجوز تقديم هذين الحالين على افعل ولا تأخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما قاعدا أحسن منه ولا زيد احسن منه قائما قاعدا

(قوله فانه يجوز ان يتقدم عليه الخ) مثل الحال من معمول النعت في جواز التقدم على النعت غيرها من معمولات النعت كالمفعول به والظرف والمجرور (قوله مكسورا سرجها ذاهبة فرسه) الضمير عائد على متأخر لفظا متقدم رتبة فبطل ما قيل تقديم الحال في المثال وان لم يمتنع من جهة ان عاملها نعت لجواز تقديم معمول النعت عليه لا على المنعوت فهو ممتنع من جهة تقديم المضمر على ما يفسره فاعرف ذلك (قوله نحو كيف جاء زيد) أى في أى حال سواء قلنا انه ظرف شبيه باسم المكان غير مفتقر الى التعلق كما هو مذهب سيبويه أو اسم غير ظرف كما هو مذهب الاخفش لان الحال مطلقا على معنى في هذا ما ظهر لى وبه يعرف ما في كلام البعض هنا تبعا للتصريح فتدبر (قوله مفردا) حال من الضمير في انفع ومعانا حال من عمرو والعامل فيهما انفع (قوله مختلفي المعنى) أى كالمثال الاول وقوله أو متحديه أى كالمثال الثاني (قوله مستجاز) السين والتاء زائدتان أو للنسبة أى منسوب الى الجواز ومعدود من الجائز واعلم ان ما جاز بعد الامتناع يجب فلا يعترض عليه بأن اللائق التعبير بالوجوب بدل الاستجازة (قوله على العامل الجامد) يعني المعنوى كما يدل عليه ما بعده (قوله فجعل موافقا للعامل الجامد الخ) لما كان شبهه بالجامد أقوى من شبهه باسم الفاعل خصت موافقته للجامد بما هو الغالب وهو حالة عدم توسطه هذا ما قاله البعض وقد يمنع كون شبهه بالجامد أقوى والاولى عندى ان يقال خصت موافقته للجامد باغلب حالتيه وهو عدم التوسط لان ذلك ابلغ في اظهار انحطاط درجته عن اسم الفاعل والحاقه بالجامد من العكس فتدبر (قوله خبران لكان مضمرة) صريح في ان كان ناقصة والذى في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي انها تامة والمنصوبان حالان ونسب شارح الجامع القول بأنها ناقصة والمنصوبان خبران لها الى بعض المغاربة (قوله اضمار ستة اشياء) هى اذ أو اذا وكان واسمها مع الاول والثاني (قوله فيكون واقعا في مثل ما فر منه) الذى فر منه هو عمل أفعل النصب في حال متقدمة عليه وقد وقع في مثله وهو عمله في ظرف متقدم عليه وقد يقال يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره (قوله لا يجوز تقديم الخ) أى دفعا للبس فان قلت يندفع اللبس بجعل أحدهما تاليا لافعل والآخر للضمير في منه قلت يلزم الفصل بين أفعل ومن ولم يغتفروه الا بالظرف والمجرور والتمييز لسماعه فيها ولم يسمع ذلك في الحال هكذا ينبغي الجواب ونقل الدماميني عن بعضهم جواز ذلك فيجوز على هذا زيد احسن قائما منه قاعدا قال واختاره الرضى

(قوله لشبهها بالخبر) أى فى كونها محكوما بها فى المعنى على صاحبها وان كان الحكم فى الخبر قصديا وفى الحال تبعيا والنعت أى فى افهام الاتصاف بصفة وان كان قصديا فى النعت وتبعيا فى الحال اذ القصد بها تقييد الفعل وبيان كيفية وقوعه وقدم شبهها بالخبر لانه أشد من شبهها بالنعت قال فى المغنى ومن ثم اختلف فى تعددهما واتفق على تعدد النعت وعلل الدمامينى الاشدية بانك لو حذفت العامل من نحو جاء زيد راكبا انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر تقول زيد راكب ولا ينتظم منهما منعوت ونعت (قوله قد يجىء ذا تعدد) أى جوازا ووجوبا فالثانى بعد اما ولا نحو اناهديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا ونحو جاء زيد لا خائفا ولا آسفا وجاء افرادها بعد لا ضرورة كما فى قوله

قهرت العدى لا مستعينا بعصبة * ولكن بانواع الخدائع والمكر

والاول فيما عدا ذلك (قوله فاعلم) جملة اعتراضية أتى بها الرد قول ابن عصفور الآتى شاطبى (قوله فالاولى) هى المتعددة لمفرد وتكون بعطف نحو ان الله يبشرك بيحيى مصدقا الآية وبغير عطف كأمثلة الشارح (قوله رجلان) أى ماشيا حافيا أى غير منتعل والحالان قال المصرح اما من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير زيارتى بيت الله أو من ياء المتكلم المجرورة بعلى اهـ والانسب الاول (قوله ومنع ابن عصفور هذا النوع) أى قياسا على الظرف قال ابن الناظم وليس بشئ أى للفرق الظاهر بينهما لان وقوع الفعل الواحد فى زمانين ومكانين محال وأما تقييده بقيدين فلا بأس به (قوله مالم يكن العامل فيه أفعل التفضيل) أى المتوسط بين حالين على ما يؤخذ من التمثيل ليخرج زيد احسن من اخوته متكلما ضاحكا وانما جوز ابن عصفور تعدد الحال لمفرد فى نحو هذا بسرا الخ لان صاحب الحال وان كان واحدا فى المعنى متعدد فى اللفظ والتعدد اللفظى يكفى عنده هذا ما ظهر لى (قوله نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا) وجه كونه من هذا النوع كما قاله سم ان الحالين لمفرد فى المعنى وان تعدد فى اللفظ والبسر مرتبة قبل الرطب وبعد البلح (قوله نعت للاول) أى بناء على الاصح من جواز نعت المشتق باعتبار دلالته على الذات (قوله أو حال من الضمير) أى ويكون حالا متداخلة (قوله بجمع) الباء بمعنى مع أو للملابسة والمراد بالجمع ما قابل التفريق فيشمل التثنية وذلك فى صورة اتحاد الحال لفظا ومعنى لان الجمع حينئذ اخصر سواء كان العامل واحدا وعمله فى غير الحال كذلك نحو جاء زيد وعمرو راكبين أو عمله مختلف نحو ضرب زيد عمرا راكبين أو كان العامل متعددا وعمله كذلك

(والحال) لشبهها بالخبر والنعت (قد يجىء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد) فالاولى نحو جاء زيد راكبا ضاحكا وقوله
على اذا ما جئت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا
ومنع ابن عصفور هذا النوع مالم يكن العامل فيه أفعل التفضيل نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا ونقل المنع عن الفارسى وجماعة فالثانى عندهم نعت للاول أو حال من الضمير فيه * والثانية قد يكون بجمع

نحو جاء زيد وضربت عمرا راكبين أو العمل متحد نحو جاء زيد وذهب عمرو مسرعين ويظهر ان العامل فى الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين أو العوامل لئلا يلزم اجتماع عاملين أو عوامل على معمول واحد ولذلك نظائر كثيرة تقدمت وهل الجمع فى ذلك واجب أولا استظهر العلوى الوجوب ثم نقل عن الرضى انه قال لا امنع من التفريق كلقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا راكبا (قوله دائبين) أى دائمين بتغليب المذكر (قوله وقد يكون بتفريق) أى مع ايلاء كل حال صاحبها نحو لقيت مصعدا زيدا منحدرا أو تأخير الاحوال كامثلة الشارح (قوله يجعل اول الحالين لثانى الاسمين) أى ليكون اول الحالين غير مفصول من صاحبه وهذا مذهب الجمهور وذهب قوم الى عكسه واختاره السيوطى مراعاة للترتيب قال الدمامينى وقياسا على ما هو أحسن عند أهل المعانى وهو اللف والنشر المرتب أى عند محققيهم لانسياق الذهن الى الترتيب ونقل الدمامينى عن ابن هشام فى حواشى التسهيل انه فرق بين النشر وتعدد الحال بأن النشر انما يجوز عند الوثوق بفهم المعنى ورد السامع ما لكل واحد من الامور المتعددة اليه وليس هذا شرطا فى تعدد الحال فوجب الحمل على الاقرب الا عند قيام قرينة غيره ولم يتعرض الشارح لكون الجعل الذى ذكره واجبا أو اولى والذى فى المغنى وجوبه قال الشمنى أى بالنسبة الى عكسه فلا ينافى ما فى الرضى انه ضعيف أى بالنسبة الى جعل كل حال بجنب صاحبها اهـ باختصار والاجود عدم العطف هنا لانه ربما يوهم كون الاحوال لواحد فى وقتين أو اوقات ومن العطف بلا ايهام قول عمرو بن كلثوم

وانا سوف تدركنا المنايا * مقدرة لنا ومقدرينا

أى لهاتبقى ما اذا كانت الحال مفردة مع تعدد ما تصلح له نحو لقيت زيدا راكبا فالاقرب كونها للاقرب كما أشار اليه فى التسهيل ومنع بعضهم هذه الصورة (قوله الظاهر ان قد الخ) مقابله ان قد للتقليل النسبى (قوله أى الحال على ضربين مؤسسة) تفسير للنظم بما يفيده منطوقه ومفهومه فلا يقال المؤسسة لم تذكر فى كلامه (قوله اما معنى دون لفظ) قدمه على قسيمه لكثرته وقلة الثانى ولذا لم يمثل له الناظم (قوله فى نحو لا تعث) يقال عثا يعثو عثوا وعثى يعثى عثى وعلى الثانى جاءت الآية واما مثال الناظم فيحتمل الضبطين قاله الشاطبى (قوله فى الارض) بحذف الباء لفظا ونقل فتحة الهمزة الى اللام (قوله أصخ) أى استمع (قوله ومؤكدة لمضمون جملة) هو معنى المصدر المأخوذ من مسندها مضافا الى المسند اليه فيها ان كان المسند مشتقا كقيام زيد فى زيد

نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين ونحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات وقد يكون بتفريق نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وقوله
لقى ابنى اخويه خائفا منجديه فاصابوا مغنما
فعند ظهور المعنى يرد كل حال الى ما يليق به كما فى المثال والبيت وعند عدم الظهور يجعل اول الحالين لثانى الاسمين وثانيهما للاول نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا فمصعدا حال من زيد ومنحدرا حال من التاء (تنبيه) الظاهر ان قد فى قوله قد يجىء للتحقيق لا للتقليل (وعامل الحال بها قد اكدا) أى الحال على ضربين مؤسسة وتسمى مبينة وهى التى لا يستفاد معناها بدونها كجاء زيد راكبا ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها وهى على ثلاثة اضرب مؤكدة لعاملها وهى كل وصف وافق عامله اما معنى دون لفظ كما (فى نحو لا تعث فى الارض مفسدا) نحو ثم وليتم مدبرين أو معنى ولفظا نحو وأرسلناك للناس رسولا وقوله
أصخ مصيخا لمن أبدى نصيحته
ومؤكدة لصاحبها نحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون جملة

وقد أشار اليه بقوله (وان تؤكد جملة
فمضمر عاملها) أى عامل الحال وجوبا
(ولفظها يؤخر) عن الجملة وجوبا أيضا
ويشترط فى الجملة ان تكون معقودة من
اسمين معرفتين جامدين نحو زيد أخوك
عطوفا وقوله
انا ابن دارة معروفا بها نسبى
وهل بدارة يا للناس من عار
والتقدير أحقه عطوفا وأحق معروفا
(تنبيه) قد يؤخذ من كلامه ماذكر من
الشروط فتعريف جزئى الجملة من تسميتها
مؤكدة لانه لايؤكد الا ما قد عرف وجمودهما
من كون الحال مؤكدة للجملة لانه اذا كان
أحد الجزءين مشتقا أو فى حكمه كان عاملا
فى الحال فكانت مؤكدة لعاملها الا للجملة
ولذلك جعل فى شرح التسهيل قولهم زيد
أبوك عطوفا وهو الحق بينا من قبيل
المؤكدة لعاملها وهى موافقة له معنى دون
لفظ لان الاب والحق صالحان للعمل
ووجوب تأخير الحال

قائم وقام زيد والكون المضاف الى المسند اليه مخبرا عنه بالمسند ان كان المسند جامدا وهذا هو الممكن هنا المناسب أى من اشتراط جمود جزئى الجملة ككون زيد أخا فى زيد أخوك عطوفا والتأكيد فى الحقيقة للازم الكون أخا كما قاله الشنوانى وهو العطف والحنو ففى عبارته حذف مضاف أى للازم مضمون جملة (قوله فمضمر عاملها) أى وصاحبها (قوله وجوبا) لان الجملة كالعوض من العامل ولا يجمع بين العوض والمعوض منه وهو الجملة (قوله يؤخر عن الجملة وجوبا) أى لضعف العامل بوجوب الحذف فيجب تأخيرها عما هو كالعوض منه وهو الجملة (قوله جامدين) أى جمودا محضا ليخرج الجامد الذى فى حكم المشتق كما فى أنا الاسد مقداما وزيد أبوك عطوفا كما سينبه عليه الشارح (قوله أنا ابن دارة) هى اسم أمه ويا للاستغاثة (قوله والتقدير أحقه) بفتح الهمزة وضمها من حققت الامر او احققته بمعنى تحققته أو أثبته أو بمعنى أثبته ومحل تقدير ماذكر ان لم يكن المبتدأ انا والا قدر نحو حقنى أمرا أو احق مبنيا للمفعول قاله يس (قوله قد يؤخذ من كلامه ماذكر من الشروط الخ) لم يتعرض الشارح لأخذ اسمية الجزءين ولعله كون عاملها مضمرا أو كون الحال مؤكدة للجملة لانه اذا كان أحد الجزءين فعلا كان عاملا فى الحال فلا يكون عاملها مضمرا ولا تكون الحال مؤكدة للجملة على قياس ما سيذكره فى الجمود فتدبر (قوله لانه لا يؤكد الا ما قد عرف) أى على مذهب البصريين وما قيل من ان المؤكد مضمون الجملة وهو لا يوصف بتعريف ولا تنكير رد بأن مضمون الجملة كما مر معنى المصدر المأخوذ الخ وهو يوصف بالتعريف والتنكير بحسب تعريف المسند اليه وتنكيره (قوله فكانت مؤكدة لعاملها) أورد عليه ان مجرد كون العامل مشتقا حقيقة أو حكما لا يستلزم كون الحال مؤكدة له وانما يستلزمه اشتمال العامل على معنى الحال فكان الاولى ان يقول فكانت غير مؤكدة لمضمون الجملة ليكون شاملا للمؤسسة وللمؤكدة لعاملها أو صاحبها (قوله ولذلك) أى لكون أحد الجزءين اذا كان مشتقا أو فى حكم المشتق كان عاملا جعل فى شرح التسهيل الخ (قوله من قبيل المؤكدة لعاملها) هو فى المثال الاول أبوك المتأول بالعاطف وفى الثانى الحق المتأول بالبين (قوله لان الاب والحق صالحان للعمل) لتأول الاول بالعاطف وكون الثانى صفة مشبهة فتأول الثانى بالبين لتكون الحال مؤكدة لا لصحة العمل ولم يجعل الاخ كالاب لضعف دلالته على العطف والحنو بالنسبة الى الاب (قوله ووجوب تأخير الحال) يقتضى صنيعه ان هذا من الشروط وليس كذلك بل من

الاحكام

من كونها تأكيدا ووجوب اضمار عاملها
من جزمه بالاضمار (وموضع الحال تجئ
جمله) كما تجئ موضع الخبر والنعت وان كان
الاصل فيها الافراد ولذلك ثلاثة شروط
أحدها ان تكون خبرية وغلط من قال فى
قوله اطلب ولا تضجر من مطلب ان لا ناهية
والواو للحال والصواب انها عاطفة مثل
واعبدوا الله ولا تشركوا به شيأ الثانى ان
تكون غير مصدرة بعلم استقبال وغلط من
اعرب سيهدين من قوله تعالى انى ذاهب الى
ربى سيهدين حالا

الاحكام وكذا يقال فى قوله ووجوب اضمار عاملها (قوله من كونها تأكيدا) رد بأن المؤكدة لعاملها تأكيد ولا يجب تأخيرها (قوله وموضع الحال) أى المفردة فلا ينافى ان الجملة حال حقيقة بدليل تقسيمهم الحال الى مفرد وجملة كالخبر والنعت (فائدة) يجوز فى قوله تعالى وكأين من نبى قتل معه ربيون ان يكون ربيون نائب فاعل قتل وان يكون ربيون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذى الحال وهو ضمير النبى المستتر فى قتل والظرف حال وان يكون مبتدا خبره الظرف والجملة حال ويختلف المعنى على الاول والاخيرين قيل واذا قرئ قتل بالتشديد وجب ارتفاع ربيون بالفعل لان قتل الواحد لا تكثير فيه ورد بأن النبى هنا متعدد لا واحد بدليل كأين وانما افرد الضمير بحسب لفظها كذا فى المغنى (قوله ان تكون خبرية) تغليبا لشبهه بالنعت فى كونه قيدا مخصصا على شبهه بالخبر فى كونه محكوما به لان الغرض من الاتيان بها تقييد عاملها بحيث يتخصص وقوع مضمونه بوقت وقوع مضمونها والانشائية اما طلبية أو ايقاعية كبعت واشتريت فالطلبية لا يتيقن حصول مضمونها فكيف يخصص بوقته حصول مضمون العامل والايقاعية غير منظور فيها الى وقت يحصل فيه مضمونها والمقصود بها انما هو مجرد الايقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع كذا فى الدمامينى نقلا عن الرضى نعم ان جعلت الانشائية مقولا لقول مقدر هو الحال صح كالنعت اذ ليست الانشائية حالا حينئذ نقلها الشمنى عن السيد وغيره قال أبو حيان ويستثنى من الخبرية التعجبية ان قلنا ان التعجب خبر فلا تقع حالا فلا يقال مررت بزيد ما احسنه (قوله اطلب ولا تضجر من مطلب) أى طلب وبعده فآفة الطالب ان يضجرا اما ترى الحبل بتكراره * فى الصخرة الصماء قد اثرا (قوله ان لا ناهية) ليس هذا محل الغلط بل قوله والواو للحال ولو اقتصر عليه لكان أولى فتضجر على هذا الغلط مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفا وكذا على ان لا ناهية والواو عاطفة جملة على جملة وهو ما استصوبه الشارح كما يفيده قوله عاطفة مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيأ وان اقتضى كلام البعض خلافه ويحتمل ان تكون لا نافية والواو عاطفة مصدر منسبك من أن والفعل أى عاطفة عدمه المفهوم من لا على مصدر متصيد من الامر السابق أى ليكن منك طلب وعدم ضجر فالفتحة فتحة اعراب والعطف كالعطف فى قولك ائتنى ولا اجفوك بالنصب أفاده فى التصريح (قوله بعلم استقبال) أى علامته كالسين ولن لانها لو صدرت بعلم استقبال لفهم استقبالها بالنظر لعاملها فتفوت المقارنة وللتنافى بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ

وان لم يكن هناك تناف بحسب المعنى لان المنافى للاستقبال الحال الزمانية لا النحوية المرادة هنا ويرد على التعليل الاول ان يقال هلا جوزتم تصديرها بعلم الاستقبال وجعلتم المصدرة به حالا منتظرة فتأمل وقد ظهر باشتراط عدم تصدير الحال بعلم الاستقبال بطلان قول من قال ان الجملة الشرطية تقع حالا قال المطرزى لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد ان يسأل يعط فان أردت صحة ذلك قلت وهو ان يسأل يعط فتكون الحال جملة اسمية وظهر أيضا وجه استشكال الناس قول سيبويه ان لا مختصة بنفى المستقبل مع قوله ان المضارع المنفى بلا يقع حالا اه دمامينى باختصار وتصحيح بعضهم ووقوع الشرط حالا فى نحو كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث بانسلاخ الشرط حينئذ عن أصله اذ معنى الآية فمثله كمثل الكلب على كل حال يعده وجود الجواب فى الآية فتأمل (قوله مرتبطة بصاحبها) أى بالضمير أو بالواو أو بهما والاصل الضمير بدليل الربط به وحده فى الحال المفردة والخبر والنعت قاله الدمامينى (قوله وذات بدء بمضارع) فان بدئت بمعمول المضارع جاز الربط بالواو ولذلك جوز البيضاوى اعراب واياك نستعين حالا من فاعل نعبد (قوله لشدة شبهه باسم الفاعل) بخلاف الماضى فليس شبهه به شديدا لانه وان أشبهه فى وقوعه صفة وصلة وحالا يزيد المضارع بكونه على حركاته وسكناته وكالماضى الجملة الاسمية (قوله وذات واو) مبتدا خبره جملة انو والرابط محذوف أى انو فيها واما الضمير فى بعدها فعائد على الواو ويجوز نصب ذات على الاشتغال بعامل مقدر من معنى المذكور أى اقصد ذات واو ان جوزناه مع حذف الشاغل (قوله حمل على ان المضارع) أى جملة المضارع (قوله فلما خشيت الخ) أى لما خفت سيوفهم نجوت وأبقيت فى أيديهم مالكا (قوله علقتها) بالبناء للمجهول أى حببت فيها عرضا أى تعلقا عرضا أى عارضا أى غير مقصود لى (قوله والفعل بعدها مؤول بالماضى) أى على سبيل الاولوية لمناسبة المتعاطفين فقط والا فيجوز عطف المضارع على الماضى من غير تأويل ولم يؤول الاول بالمضارع لان تأويل الثانى فى وقت الحاجة (قوله الواقعة بعد عاطف) أى الجملة الاسمية الواقعة الخ أى فرارا من اجتماع حرفى عطف صورة قاله المصرح (قوله أو هم قائلون) من القيلولة وهى نصف النهار (قوله المؤكدة لمضمون الجملة) أى لان المؤكد عين المؤكد فلو قرن بالواو لزم عطف الشئ على نفسه صورة وقد يشعر صنيع الشرح هنا وفيما بعد بان المؤكدة لمضمون الجملة لا تكون الا اسمية والظاهر انها تكون

الثالث ان تكون مرتبطة بصاحبها
على ما سيأتى (كجاء زيد وهو ناو رحله) مثال
لما استكملت الشروط (وذات بدء بمضارع
ثبت حوت ضميرا) يربطها (ومن الواو خلت)
وجوبا لشدة شبهه باسم الفاعل تقول جاء زيد
يضحك وقدم الامير تقاد الجنائب بين يديه
ولا يجوز جاء ويضحك ولا قدم وتقاد (وذات
واو بعدها انو مبتدا له المضارع اجعلن
مسندا) أى اذا جاء من كلامهم ما ظاهره ان
جملة الحال المصدرة بمضارع مثبت تلت الواو
حمل على ان المضارع خبر مبتدا محذوف من
ذلك قولهم قمت وأصك عينه أى وانا اصك
وقوله
فلما خشيت أظافيرهم
نجوت وأرهنهم مالكا
أى وانا
أرهنهم مالكا وقوله علقتها عرضا وأقتل قومها
أى وانا اقتل قومها وقيل الواو
عاطفة لا حالية والفعل بعدها مؤول بالماضى
(تنبيهان) الاول تمتنع الواو فى سبع مسائل
الاولى ما سبق الثانية الواقعة بعد عاطف
نحو فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون الثالثة
المؤكدة لمضمون الجملة

فعلية نحو هو الحق لا يشك فيه (قوله لا ريب فيه) فى كونه مؤكدا نظر الا اذا جعلت أل فى الكتاب للكمال والمعنى ذلك الكتاب البالغ غاية الكمال فان هذا يستلزم انتفاء كونه محلا للريب والشك كما فى البيضاوى (قوله الماضى التالى الا) أى لان ما بعد الا مفرد حكما كما مر وذهب بعضهم الى جواز اقترانه بالواو تمسكا بقوله

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة * الا وكان لمرتاع بها وزرا

وحكم الاول بشذوذه (قوله الماضى المتلو بأو) أى لانه فى تقدير فعل الشرط اذ المعنى ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا المقدر به (قوله المضارع المنفى بلا) قال الدمامينى وانما امتنعت الواو فى المضارع المنفى بما أو لا لانه فى تاويل اسم الفاعل المخفوض باضافة غير وهو لا تدخل عليه الواو وأورد عليه ان هذا التوجيه جار فى المنفى بلم أو لما فاوجه صحة الواو فيهما دون لا وما ويمكن دفعه بان مضى المنفى بلم أو لما فى المعنى قربه من الفعل الماضى الجائز الاقتران بالواو وأبعده من الشبه باسم الفاعل المذكور بخلاف المنفى بما أو لا فتدبره فانه نفيس (قوله وما لنا لا نؤمن بالله) أى أى شئ ثبت لنا حالة كوننا غير مؤمنين (قوله اول على اضمار مبتدا على الاصح) مقابله عدم التقدير وجعل الواو الحالية مباشرة للمضارع شذوذا وهذا قول ابن عصفور وجعل الواو للعطف وهذا قول الجرجانى ويرد الاول وروده فى التنزيل والثانى لزوم عطف الخبر على الانشاء حيث يكون السابق جملة طلبية نحو فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون قاله الدمامينى وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله ولا تتبعان) أى بتخفيف النون (قوله وكنت) أى وجدت وقوله ولا ينهنهنى أى يزجرنى (قوله أكسبته الورق الخ) أى أظهرت الدراهم نسبه وقد كان وهو مجهول النسب وكان فى البيت تامة (قوله المضارع المنفى بما) كذا فى التوضيح وغيره وجزم به فى التسهيل وجوز بعضهم فيه الاقتران قال أبو حيان والقياس كون ان بمنزلة ما قاله الدمامينى (قوله عهدتك ما تصبو) أى تميل الى الجهل والمتيم من تيمه الحب أى استعبده وأذله (قوله تلزم الواو مع المضارع الخ) تقييد لاطلاق المتن وانما تلزم مع ذلك قيل لان قد اضعفت شبهه باسم الفاعل لعدم دخولها عليه وهذا التوجيه انما ينتج الجواز كما أفاده سم ونازع السعد فيما ذكره الشارح فقال التقدير فى الآية وانتم قد تعلمون ومثل ما ذكر فى لزوم الواو الجملة الفاقدة للضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس (قوله يجوز ربطها بواو الخ) الجواز منصب على التقييد بالواو أو بالضمير أو بهما فلا ينافى كون مطلق الربط

نحو هو الحق لا شك فيه ذلك الكتاب لا ريب
فيه الرابعة الماضى التالى الا نحو ما تكلم زيد
الا قال خيرا ومنه الا كانوا به يستهزؤن
الخامسة الماضى المتلو بأو نحو لأضربنه
ذهب أو مكث ومنه قوله
كن للخليل نصيرا جار أو عدلا
ولا تشح عليه جاد أو بخلا
السادسة المضارع المنفى بلا نحو وما لنا
لا نؤمن بالله ما لى لا أرى الهدهد وقوله
ولو ان قوما لارتفاع قبيلة
دخلوا السماء دخلتها لا أحجب
فان ورد بالواو اول على اضمار مبتدا على
الاصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما
ولا تتبعان وقوله وكنت ولا ينهنهنى الوعيد
وقوله
أكسبته الورق البيض أبا
ولقد كان ولا يدعى لأب
نص على ذلك فى التسهيل وفى كلام ولده
خلافه السابعة المضارع المنفى بما كقوله
عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة
فما لك بعد الشيب صبا متيما
الثانى تلزم الواو مع المضارع المثبت اذا
اقترن بقد نحو وقد تعلمون انى رسول الله
اليكم ذكره فى التسهيل (وجملة الحال سوى
ما قدما) يجوز ربطها (بواو)

وتسمى هذه الواو واو الحال وواو الابتداء
وقدرها سيبويه والاقدمون باذ ولا يريدون
انها بمعناها اذ لا يرادف الحرف الاسم بل
انها وما بعدها قيد للعامل السابق (أو بضمير)
يرجع الى صاحب الحال (أو بهما) معا
وسوى ما تقدم هو الجملة الاسمية وجملة الماضي
مثبتتين كانتا أو منفيتين وجملة المضارع
المنفي ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه
وهو الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكدة
وجملة الماضي التالي الا والمتلو بأو والمضارع
المنفي بلا أو بما على ما مر فلم يبق من أنواع
المضارع المنفي سوى المنفي بلم أو لما واما المنفي
بلن فلا يمكن هنا وأمثلة ذلك مع الجملة الاسمية
غير ما تقدم جاء زيد والشمس طالعة ومنه لئن
اكله الذئب ونحن عصبة جاء زيد يده على
رأسه ومنه قلنا اهبطوا منها جميعا بعضكم
لبعض عدو أي متعادين وقوله

نجوت وقد بل المرادي سيفه

ثم راحوا عبق المسك بهم وقوله
ولولا جنان الليل ما آب عامر

الى جعفر سرباله لم يمزق

جاء زيد ويده على رأسه ومنه فلا تجعلوا لله
اندادا وأنتم تعلمون وهكذا النفي وأمثلته
مع جملة الماضي غير ما تقدم جاء زيد وقد
طلعت الشمس ومنه قوله

نجوت وقد بل المرادي سيفه

جاء زيد قد علته سكينة ومنه أو جاؤكم
حصرت صدورهم وجاؤا اباهم عشاء يبكون
قالوا أي قائلين وقوله

وقفت بربع الدار قد غير البلى
معارفها والساريات الهواطل

قول المحشي بفتح الميم صوابه بضمها كما في القاموس اهـ

واجبا قال الدماميني هذه الواو مستعارة من العطف لربط جملة الحال بعاملها كاستعارة الفاء من العطف لربط الجزاء بالشرط وانما خصت الواو لانها للجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع العامل (قوله وواو الابتداء) لانها تدخل كثيرا على المبتدا وان لم تلزمه أو لوقوعها في ابتداء الحال (قوله بل انها الخ) أي فالمراد تشبيه واو الحال باذ فيما ذكر لا بيان معناها (قوله على ما مر) أي من الخلاف في امتناع اقتران المنفي بلا بالواو والخلاف موجود في المنفي بما أيضا كما أسلفناه لكنه لم يبينه سابقا فيه (قوله سوى المنفي بلم أو لما) الفرق بينه وبين المنفي بلا أو ما انه ماض في المعنى لان كلا من لم ولما يقلبه الى المضي فساغ ربطه بالواو كالماضي لفظا (قوله فلا يمكن هنا) أي لما تقدم من ان شرط الجملة الحالية ان لا تصدر بعلم استقبال (قوله وأمثلة ذلك) أي الربط بالواو أو بالضمير أو بهما معا (قوله غير ما تقدم) أي الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكدة لمضمون جملة (قوله والشمس طالعة) فان قلت الحال وصف لصاحبها وهذا لا يظهر في المثال قلت التقدير موافقا طلوع الشمس مثلا (قوله ونحن عصبة) حال من الذئب أو من ضمير يوسف مرتبطة بالواو فقط لان الضمير فيها أعني نحن لا يصلح لصاحب الحال وهو الذئب أو ضمير يوسف (قوله ومنه قلنا اهبطوا الخ) قيل الخطاب لآدم وحواء وابليس والحية والامر عليه ظاهر وقيل لآدم وحواء فقط بدليل آية قلنا اهبطا وصححه الزمخشري وعليه فالجمع والتعادي باعتبار ما فيهما من الذرية التي كالذر كذا قيل وفيه ان تعادي الذرية ليس مقارنا للهبوط حتى تكون الحال مقارنة ولا هما مقدران التعادي ولا ذريتهما مقدرون التعادي حتى تكون الحال مقدرة وهو مبني على ما ذكره البعض من ان المقدر للحال المقدرة هو صاحبها وقد أسلفنا في باب الاستثناء عن الدماميني ما هو صريح في عدم وجوب ذلك وجواز كون المقدر هو الله تعالى وعليه يصح كون الحال هنا مقدرة بلا اشكال أي اهبطوا حال كونكم مقدرا تعاديكم من الله تعالى فتأمل (قوله عبق) مصدر عبق به الطيب يعبق من باب فرح أي لصق به (قوله جنان الليل) بفتح الجيم أي ظلامه وآب رجع (قوله وأمثلته) أي الربط باقسامه الثلاثة (قوله غير ما تقدم) أي الماضي التالي الا والمتلو بأو (قوله نجوت وقد بل المرادي سيفه) تمامه من ابن أبي شيخ الاباطح طالب والمرادي بفتح الميم نسبة الى مراد قبيلة كما قاله يس في آخر باب الاضافة وهو عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي رضي الله تعالى عنه وكرم الله وجهه (قوله بربع الدار) الربع المنزل فالاضافة للبيان

ومعارفها

جاء زيد وقد علته سكينة ومنه وما لنا
ان لا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا الذين
قالوا لاخوانهم وقعدوا وهكذا النفي وأمثلته
مع المضارع المنفي بلم أو لما جاء زيد ولم يقم
عمرو ومنه قوله

ولقد خشيت بان أموت ولم يكن
للحرب دائرة على ابني ضمضم

جاء زيد لم يضحك ومنه قوله

كأن فتات العهن في كل منزل
نزلن به حب الفنا لم يحطم

جاء زيد ولم يضحك ومنه أو قال أوحي الي ولم
يوح اليه شيء وقوله

سقط النصيف ولم ترد اسقاطه

وهكذا النفي بلما ومنه أم حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يعلم
الله (تنبيهات) الاول مذهب البصريين
الا الاخفش لزوم قد مع الماضي المثبت مطلقا
ظاهرة أو مقدرة والمختار وفاقا للكوفيين
والاخفش لزومها مع المرتبط بالواو فقط وجواز
اثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو
بهما معا تمسكا بظاهر ما سبق اذ الاصل عدم
التقدير لاسيما مع الكثرة نعم في ذلك أربع صور
مرتبة في الكثرة هي جاء زيد وقد قام أبوه
ثم جاء زيد قد قام أبوه ثم جاء زيد وقام أبوه ثم
جاء زيد قام أبوه وجعل الشارح الثالثة أقل
من الرابعة وهو خلاف ما في التسهيل الثاني
تمتنع قد مع الماضي الممتنع ربطه بالواو وهو
تالي الا والمتلو بأو وندر قوله

متى يأت هذا الموت لم يلف حاجة
لنفسي الا قد قضيت قضاءها

الثالث قد يحذف الرابط لفظا فينوى نحو
مررت بالبر قفيز بدرهم أي منه وقوله
نصف النهار الماء غامره أي والماء غامره

ومعارفها اما يعرف منها عامرا آهلا والساريات عطف على البلى وهي السحب التي تسري ليلا والهواطل المتتابعة المطر وأتت الحال من المضاف اليه لان المضاف كجزء المضاف اليه في صحة الاسقاط (قوله المنفي بلم أو لما) كان المناسب اسقاط قوله أو لما اكتفاء بقوله الآتي وهكذا المنفي بلما قيل ولعل الحامل له على ذلك انه أخذ المضارع المنفي بلم أو لما فيما سبق قسما واحدا مقابلا لبقية الاقسام فجمع بينهما هنا (قوله بأن أموت) الباء زائدة وقول العيني الباء للسببية غير ظاهر (قوله كأن فتات العهن) بضم الفاء أي ما تفتت وتناثر من القطن أو الصوف الذي علق بهوادج نسوتهم وحب الفنا بفتح الفاء والقصر عنب الذئب والضمير في نزلن لنسوتهم لم يحطم أي لم يكسر ووجه الشبه الحمرة وقيد بقوله لم يحطم لانه اذا حطم ظهر لون غير الحمرة (قوله سقط النصيف) هو الخمار (قوله لزوم قد مع الماضي المثبت) أي لانها تقربه الى الزمن الحاضر فتشعر بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها ولولاها لتوهم مضي زمن الحال بالنسبة الى زمن عاملها فتفوت المقارنة هذا ملخص ما قاله الدماميني وقد ينازع في ذلك الاشعار اذ لا يلزم من تقريبه الى الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل ثم رأيته في حاشيته على المغني ناقش بمثل ذلك ثم قال وانما المفهم للمقارنة جعله قيدا للعامل فلا فرق بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون وخرج بالمثبت المنفي فلا يقترن بقد فيما يظهر (قوله مطلقا) أي سواء ربط بالواو أو بالضمير أو بهما (قوله بظاهر ما سبق) أي من قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم وجاؤا اباهم عشاء يبكون قالوا الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا (قوله نعم في ذلك الخ) استدراك على قوله وجواز اثباتها وحذفها الخ لدفع توهم مساواة الصور في الكثرة واسم الاشارة يرجع الى الماضي المثبت الواقع حالا (قوله وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة) قال ابن هشام هو الصواب ولعل وجهه احتمال العطف في الثالثة احتمالا قريبا (قوله الثاني تمتنع قد الخ) في الرضي انهما قد يجتمعان بعد الا نحو ما لقيته الا وقد اكرمني (قوله لم يلف) أي لم يجد وقضاءها بالمد (قوله نصف النهار) أي انتصف الماء غامره الضمير يرجع الى غائص لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري حاله ولما لم يكن الضمير لصاحب الحال الذي هو النهار لم يصلح رابطا (قوله أي والماء غامره) الذي يظهر لي ان تقدير الواو هنا والضمير فيما قبله اشارة الى جواز تقدير كل اذ يجوز تقدير الرابط هنا ضميرا أي غامره فيه وتقديره فيما قبله واوا أي وقفيز بدرهم ويظهر لي أيضا ان تقدير الواو ارجح حملا على الكثير في ربط الجملة

الاسمية وهو الربط بالواو فاعرف ذلك ثم رأيت ما يؤيد ماظهرلى اولا للدمامينى وما يؤيد ماظهرلى ثانيا للشمنى (قوله الجائزفيها الخ) هى ماعدا الواقعة بعد عاطف والمؤكدة لمضمون الجملة (قوله ثم الضمير وحده) قال سم هلا كان الربط بالضمير أقوى لايهام العطف (قوله مع قلته) أى بالنسبة للربط بالواو وللربط بالواو والضمير وقوله بنادر أى بقليل جدا فى نفسه (قوله لما تقدم) أى من قوله تعالى قلنا اهبطوا الآية والبيتين بعده (قوله جملة المضارع المنفى الجائزالخ) هو المضارع المنفى بلم أولما (قوله يقع) ظرفا أى تاما وكذا الجار والمجرور (قوله ويتعلقان الخ) قال سم حاصله ان المتعلق كون عام فيجب حذفه ويتجه جواز كونه خاصا وحينئذ لايجب حذفه اذا وجدت قرينة وهذا قياس ماحررناه فى الخبر (قوله فليس مستقرافيه هو المتعلق) أى متعلق الظرف الواقع حالا عند الحذف والا فهو متعلق الظرف فى هذا التركيب (قوله وذلك) أى المتعلق (قوله والحال قد يحذف الخ) قيل منه قيما فى قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما والتقدير انزله قيما فجملة النفى معطوفة على انزل على عبده الكتاب وقيل حال من الكتاب فجملة النفى معترضة أوحال أولى بناء على جواز تعدد الحال وان اختلفت جملة وافرادا لامعطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها وقيل حال من الضمير المجرور باللام العائد الى الكتاب وقيل المنفية حال وقيما بدل منها عكس عرفت زيدا ابو من هو ومن العجائب ماحكاه بعضهم انه سمع شيخا يعرب لتلميذه قيما صفة لعوجا ونظيره اعراب احوى صفة لغثاء على تفسير الاحوى بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الرى كما فسر مدهامتان وانما هو على هذا حال من المرعى وأخر لتناسب الفواصل اما على تفسيره بالاسود من الجفاف واليبس فهو صفة لغثاء كذا فى المغنى والغثاء بتخفيف المثلثة وتشديدها مايقذف به السيل على جانب الوادى من الحشيش ونحوه شمنى (قوله وبعض مايحذف الخ) وقد يمتنع حذف عاملها كما اذا كان معنويا لضعفه كاسم الاشارة والظرف (قوله وقد مضتا) الاولى فى باب المبتدا والثانية فى هذا الباب (قوله فصاعدا) اقتران الحال بالفاء أوثم هنا لازم كما فى التسهيل والمشهور انها عاطفة جملة اخبارية على جملة انشائية أى فذهب العدد صاعدا مع ان فيه الخلاف ويحتمل عندى ان المقدر انشاء أى فاذهب بالعدد صاعدا فتكون عاطفة انشائية على انشائية (قوله وماذ كرلتوبيخ) أى مع استفهام كما مثل الشارح اولا وصريح كلامه لاظاهره فقط وان زعمه البعض ان ذلك مقيس وهو مذهب سيبويه وقيل سماعى

الرابع الاكثر فى الاسمية الجائزفيها الاوجه الثلاثة الربط بالواو والضمير معا ثم الواو وحدها ثم الضمير وحده وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافا للفراء والزمخشرى لما تقدم ومثل هذه الاسمية فى ذلك على مايظهر جملة المضارع المنفى الجائزفيها الاوجه الثلاثة الخامس كما يقع الحال جملة يقع أيضا ظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه فى زينته ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبا واما فلما رآه مستقرا عنده فليس مستقرافيه هو المتعلق لانه كون خاص اذ معناه عدم التحرك وذلك

(والحال قد يحذف مافيها عمل

مطلق الوجود

وبعض مايحذف ذكره حظل) أى منع يعنى انه قد يحذف عامل الحال جوازا الدليل حالى نحو راشدا للقاصد سفرا ومأجورا للقادم من حج أومقالى نحو بلى قادرين فان خفتم فرجالا أوركبانا أى تسافرورجعت ونجمعها وصلوا وجوبا قياسا فى أربع صور نحو ضربى زيدا قائما ونحو زيد أبوك عطوفا وقد مضتا والتى بين فيها ازديادا أونقص بتدريج نحو تصدق بدرهم فصاعدا واشتر بدينار فسافلا وماذكرلتوبيخ نحو أقائما وقد قعد الناس وأتميميا مرة وقيسيا أخرى

(قوله

(قوله وأتحول) راجع لقوله اتميميا الخ ونظر فيه بأنه ليس المراد انه يتحول حالة كونه تميميا الخ بل انه يتخلق تارة باخلاق التميمى وأخرى باخلاق القيسى فالاولى تقدير عامل الحال توجد واستظهر جماعة كونه مفعولا مطلقا على حذف مضاف والاصل اتتخلق تخلق تميمى مرة الخ (قوله هنيأ) من هنئ بكسر النون وضمها يهنأ بتثليث النون هناء وهناءة أى ساغ كذا فى القاموس (قوله أى ثبت لك الخبر هنيأ) على هذا يكون حالا مؤسسة وقوله أوهناك بفتح النون وعليه فهى مؤكدة (قوله قد تحذف الحال للقرينة) وقد يمتنع حذفها لنيابتها عن غيرها أوتوقف المراد عليها كما مر وكما قد تحذف الحال قد يحذف صاحبها نحو أهذا الذى بعث الله رسولا أى بعثه (قوله الى المبينة الخ) وقد تكون محتملة لهما كما فى هنيأ ولما لم تخرج عنهما لم يتعرض لها فاندفع اعتراض البعض (قوله وهى المستقبلة) قال فى شرح الجامع علامتها ان يصح تقديرها بالفعل ولام العلة ومن ثم اعترض بعضهم على التمثيل لها بمحلقين ومقصرين فى الآية لانك لوقدرت الفعل واللام لكان خطأ لان دخولهم البيت ليس ليحلقوا ويقصروا اه ولمن مثل بذلك التخلص بأن العلامة لايجب انعكاسها (قوله أى مقدرا ذلك) أنت خبير بأنه اذا نظر الى ان معنى صائدا به غدا مقدرا ذلك كانت الحال مقارنة لمقارنة التقدير المرور فجعلها مستقبلة انما هو بالنظر الى الصيد نفسه لا الى تقديره وهل يلزم ان يكون المقدر للحال هو صاحبها ولاجرى على الاول صاحب المغنى واحتج له الشمنى بمافيه نظر وعلى الثانى الدمامينى (قوله ومنه ادخلوها خالدين) التلاوة فادخلوها لكن حذف مثل هذه الفاء فى مثل هذه الحكاية جائز كما نقله الدمامينى على المغنى مبسوطا (قوله لتدخلن الخ) محل الاستشهاد محلقين ومقصرين لان الحلق والتقصير بعد الدخول لامقارنان له لا آمنين اذ هى مقارنة للدخول (قوله وفيه نظر) أى فى اثبات هذا القسم والتمثيل له بما ذكر لان العبرة بمقارنة الحال لزمن العامل وهى موجودة لالزمن التكلم غاية ماهنالك انه عبر باسم الفاعل الذى هو حقيقة فى الحال عن الماضى حكاية للحال الماضية مجازا

(التمييز)

(قوله اسم) أى صريح (قوله بمعنى من) أى معناها الشائع استعمالها فيه كالبيان والابتداء والتبعيض كما يتبادر من اضافة المعنى اليها فلا يرد أنها تكون بمعنى فى فلا تخرج الحال بهذا القيد بل بقوله مبين والمراد بكونه بمعنى من انه يفيد

أى انوجد واتحول ونحو ماعافى غير ذلك نحو هنيأ لك أى ثبت لك الخبر هنيأ اوهناك هنيئا (تنبيه) قد تحذف الحال للقرينة واكثر مايكون ذلك اذا كان قولا اغنى عنه المقول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم أى قائلين ذلك واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا تقبل منا أى قائلين ذلك (خاتمة) تنقسم الحال باعتبارات الاول باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له الى المنتقلة وهو الغالب والملازمة والثانى باعتبار قصدها لذاتها وعدمه الى المقصودة وهو الغالب والموطئة وهى الجامدة الموصوفة والثالث باعتبار التبيين والتوكيد الى المبينة وهو الغالب وتسمى المؤسسة والمؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها وقد تقدمت هذه الاقسام والرابع باعتبار جريانها على من هى له وغيره الى الحقيقية وهو الغالب والسببية نحو مررت بالدار قائما سكانها والخامس باعتبار الزمان الى مقارنة لعاملها وهو الغالب ومقدرة وهى المستقبلة نحو مررت برجل معه صقر صائدا به غدا أى مقدرا ذلك ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين أى ناوين ذلك قبل وماضية ومثل لها فى المغنى بجاء زيد أمس راكبا وسماها محكية وفيه نظر

(التمييز)

يقال له تمييز وممييز وتبيين ومبين وتفسير ومفسر وهو فى الاصطلاح (اسم بمعنى من

معناها لانها مقدرة فى نظم الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها فعلم مما مرّ انه لا تحمل
من فى قوله بمعنى من على خصوص من البيانية ليكون قوله مبين هو المخرج لاسم
لا التبرئة ونحو ذنبا كما صنع الشارح ويجوز بقطع النظر عما صنعه الشارح حمل
من على خصوص البيانية بقرينة قوله مبين فيكون لقوله مبين فائدة على هذا
أيضا وان لم نكن الاخراج هكذا ينبغى تقرير المقام (قوله مبين) نعت لاسم
أى مزيل لابهام اسم قبله مجمل الحقيقة أو ابهام نسبة فى جملة أو شبهها اهـ
توضيح وشرحه للشارح والاوفق بما يأتى عن ابن الحاجب ان يقال أى مزيل
لابهام ما قبله بايضاح جنسه ولو بالتأويل كما فى تمييز النسبة فانه يبين جنس
ما المقصود نسبة العامل اليه مثلا طاب زيد نفسا مؤول بطاب شئ زيد أى شئ
يتعلق بزيد وهذا الشئ مبهم يفسره نفسا واستفيد منه ان التمييز لا يكون مؤكدا
وهو رأى سيبويه واما شهرا من قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا
فهو وان كان مؤكدا لما استفيد من قوله تعالى ان عدة الشهور مبين لعامله وهو
اثنا عشر قاله فى المغنى (قوله مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا الخ) فانهما وان
كانا على معنى من لكنها فى الاول للاستغراق وفى الثانى للابتداء أى استغفارا
مبتدأ من اوّل الذنوب الى ما لا يتناهى قاله فى التصريح ولك ان تجعلها فى الثانى
تعليلية بل هو أظهر فتدبر وانما عدى بمن لتضمنه معنى استتيب والا فقد عدّت
السين والتاء من المعديات فيصح كون ذنبا مفعولا به كما مرّ بيان ذلك (قوله
مخرج لنحو الحسن وجهه) أى بالنصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز لعدم
تنكيره وهذا رأى البصريين ولا يرد وطبت النفس لانّ أل فيه زائدة للضرورة فهو
نكرة (قوله قد فسره) صلة أو صفة جرت على غير ما هى له ولم يبرز لامن اللبس
بناء على مذهب الكوفيين وهو الصحيح (قوله جملة) كان الاولى ان يقول نسبة
ليشمل تمييز النسبة فى غير الجملة كالتى فى عجبت من طيب زيد نفسا الا ان يراد بالجملة
ما يشمل الجملة تأويلا كما يقتضيه كلامه بعد ولانّ المقابل فى الاصطلاح لتمييز المفرد
تمييز النسبة وجعل ابن الحاجب التمييز مطلقا مفسرا لابهام الذات غاية الامر ان
الذات اما مذكورة أو مقدرة وانما عبروا عن الثانى بتمييز النسبة نظرا للظاهر قال
الدمامينى لانّ النسبة فى الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد امر معلوم انما
الابهام فى المتعلق الذى نسب اليه الطيب فى الحقيقة اذ يحتمل ان يكون دارا
أو علما أو غيرهما فالتمييز فى الحقيقة انما هو لامر مقدر يتعلق بزيد كما تقدم بيانه
(قوله دال على مقدار) أى أو شبهه مما حمل عليه نحو ذنوب ماء ونحو لنا مثلها ابلا

وغيرها

مبين نكره) فاسم جنس وبمعنى من مخرج
لما ليس بمعنى من كالحال فانه بمعنى فى ومبين
مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا من قوله
استغفر الله ذنبا لست محصيه ونكرة مخرج
لنحو الحسن وجهه ثم ما استكمل هذه القيود
(نصب تمييزا بما قد فسره) من المبهمات
والمبهم المفتقر للتمييز نوعان جملة ومفرد دال
على مقدار

وغيرها شاء ونحو خاتم حديدا كما سيأتى فلا قصور (قوله فتمييز الجملة الخ) قال
الدمامينى تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق ان كان الثانى عين الاول نحو كرم
زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالا وكذا ان كان غيره وهو مصدر
قصد اختلاف انواعه لاختلاف محاله بعد جمع نحو خسر الاشقياء اعمالا أو غير
مصدر وتعدّد وخيف اللبس نحو كرم الزيدون آباء اذا كان لكل منهم أب ويجب
تركها ان كان معنى التمييز فى الواقع واحدا والاسم السابق متعدّدا نحو كرم الزيدون
ابا اذا كان أبوهم واحدا أو بالعكس وخيف اللبس نحو نظف زيد اثوابا وكرم آباء
أو كان التمييز مصدرا لم يقصد اختلاف انواعه نحو الاتقياء جادوا سعيا وتترجح
فى نحو حسن زيد عينا وليت هند شفة ويترجح تركها فى نحو حسن الزيدان
أو الزيدون وجها اهـ بتصرّف وزيادة (قوله من نسبة) بيان لما وقوله الى
معموله متعلق بنسبة وقوله من فاعل بيان للمعمول وكلامه يقتضى ان المراد بالجملة
ما يشمل الجملة تأويلا (قوله والتمييز فى مثله محول عن الفاعل) التحويل فى تمييز
النسبة ليس بلازم فقد يكون غير محول نحو امتلأ الاناء ماء ولله درّه فارسا بناء
على ان الثانى من تمييز النسبة وسيأتى الكلام عليه وأما تمييز المفرد فلا تحويل
فيه أصلا (قوله والاصل الخ) وانما عدل عن هذا الاصل ليكون فيه اجمال
ثم تفصيل فيكون أوقع فى النفس لانّ الآتى بعد الطلب اعز من المساق بلا طلب
(قوله والتمييز فيه) أى فى مثله فهو من الحذف من الثانى لدلالة الاول (قوله
وتقول) غير الاسلوب لانّ هذا مما اجرى مجرى الفعل (قوله عجبت من طيب
زيد نفسا) أى من طيب نفس زيد فهو محول عن المضاف اليه الذى هو فى الحقيقة
فاعل المصدر وفيما بعده عن فاعل طيب أى زيد طيبة نفسه هذا هو الاوفق بما يأتى
للشارح عند قول المصنف والفاعل المعنى وان جاز ان يكون محولا عن المبتدا
وعليه اقتصر البعض تبعا لشيخنا (قوله سرعان ذا اهالة) سرعان تثليث السين
والبناء على الفتح اسم فعل ماض أى سرع وذا فاعله واهالة تمييز محول عن الفاعل
أى اذافة واقزاعا ويجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالا قال فى القاموس وأصله ان
رجلا كانت له نعجة عجفاء ورغامها يسيل من منخريها لهزالها فقيل له ما هذا فقال
ودكها فقال السائل ذلك ونصب اهالة على الحال أى سرع هذا الرغام حال كونه
اهالة أو تمييز كقولهم تصبب زيد عرقا وهو مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشئ قبل
وقته اهـ (قوله وهو الذى يقتضيه الخ) أى حيث قال وعامل التمييز قدم مطلقا
والفعل ذو التصريف نزرا سبقا (قوله فلا اعتراض الخ) تفريع على قوله

فتمييز الجملة رفع ابهام نسبة ما تضمنته من نسبة
عامل فعلا كان أو ما جرى مجراه من مصدر
أو وصف أو اسم فعل الى معموله من فاعل
أو مفعول نحو طاب زيد نفسا واشتعل
الرأس شيبا والتمييز فى مثله محول عن الفاعل
والاصل طابت نفس زيد واشتعل شيب
الرأس ونحو غرست الارض شجرا وفجرنا
الارض عيونا والتمييز فيه محول عن المفعول
والاصل غرست شجر الارض وفجرنا عيون
الارض وتقول عجبت من طيب زيد نفسا
وزيد طيب نفسا وسرعان ذا اهالة وناصب
التمييز فى هذا النوع عند سيبويه والمبرد
والمازنى ومن وافقهم هو العامل الذى
تضمنته الجملة لا نفس الجملة وهو الذى يقتضيه
كلام الناظم فى آخر الباب ونص عليه فى غير
هذا الكتاب وذهب قوم الى ان الناصب له
نفس الجملة واختاره ابن عصفور ونسبه
للمحققين ويصح تخريج كلامه هنا على
المذهبين فلا اعتراض لانه يصح ان يقال انه
فسر العامل لانه رفع ابهام نسبته الى معموله
وانه فسر الجملة لانه رفع ابهام ما تضمنته من
النسبة

ويصح الخ لكن كان الاوضح تأخيره عن قوله لانه الخ وفى نسخ بالواو وهى واضحة
والمراد اعتراض ابن هشام بما حاصله ان مفسر تمييز النسبة هو النسبة وليست
العامل بل العامل الفعل أو شبهه على قول والجملة على قول وحاصل جواب الشارح
انه يصح جعل المميز نفس العامل لصحة وصفه بالابهام من حيث نسبته لتعلقها به
فيوصف بوصفها والجملة لصحة وصفها بالابهام من حيث نسبتها لتعلقها بطرفيها
فتوصف بوصفها فيحمل كلام المصنف على العامل أو الجملة فعلم ان قول البعض
ان قول الشارح وانه فسر الجملة الخ تتميم للفائدة ولا دخل له فى دفع الاعتراض ناشئ
عن قلة تدبر المقام (قوله ابهام مادل عليه) ضمير دل يرجع الى المفرد وضمير
عليه الى ما ومن مقدار بيان لما والصلة أو الصفة جرت على غير ما هى له لامن اللبس
وفى قوله من مقدار حذف مضاف أى من مقدر بمقدار اذ التمييز له لا للمقدار الذى
هو ما يكال أو يوزن أو يمسح به فاندفع الاعتراض بأن المجمل الذى بينه التمييز
فى الحقيقة هو المقدر بالمقدار لا نفس المقدار فكان الاولى ان يقول لانه رفع ابهام
مادل عليه المفرد من مقدر به وفيه اكتفاء أيضا أى من مقدار أو شبهه مما حمل
عليه فلا قصور (قوله مساحى) نسبة الى المساحة بكسر الميم وهى الذرع
كذا فى القاموس (قوله وقفيز) من المكيل ثمانية مكاكيك والمكوك مكيال
يسع صاعا ومن الارض مائة وأربعة وأربعون ذراعا وليس مرادا هنا جمعه اقفزة
وقفزان (قوله ومنوين) تثنية منا كعصى ويقال فيه من وهو رطلان (قوله
مميزه بلا خلاف) وانما عمل مع جموده لشبهه اسم الفاعل فى الطلب المعنوى لمعموله
وقيل لشبهه افعل من ورجحه المصرح (فائدة) اذا كان المقدار مخلوطا من جنسين
فقال الفراء لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل يقال عندى رطل سمنا عسلا
على حد الرمان حلو حامض وقال غيره يعطف بالواو لانها للجمع الصادق بالخلط
وجوز بعض المغاربة الامرين كذا فى الهمع (قوله وبعد ذى المقدرات) يعنى
المقدر بالمقدار المساحى والمقدر بالمقدار الكيلى والمقدر بالمقدار الوزنى الممثل
لتلك المقدرات بشبر وقفيز ومنوين والمتبادر من المتن ان المشار اليه الامثلة الثلاثة
التى هى جزئيات فيكون المراد بنحوها غيرها سواء كان مقدرا بأحد المقادير الثلاثة
اولا وظاهر صنيع الشارح ارجاع الاشارة الى انواع المقدرات الثلاث كما قررناه
وحمل نحوها على غير تلك الانواع وكأنه حمل كلام المصنف على الاستخدام بذكره
المقدرات الثلاث اولا مرادا بها جزئيات وارجاع الاشارة اليها مرادا بها الكليات
فتأمل (قوله مما اجرته العرب مجراها) انما اجرته مجراها لشبهه بالمقدر

وأما تمييز المفرد فانه رفع ابهام مادل عليه من
مقدار مساحى أو كيلى أو وزنى (كشبر ارضا
وقفيز برا ومنوين عسلا وتمرا) وناصب التمييز
فى هذا النوع مميزه بلا خلاف (وبعد ذى)
المقدرات الثلاث (ونحوها) مما اجرته العرب
مجراها فى الافتقار الى مميز

بالمقادير الكيلية وانما لم تكن مقدرة بمقدار كيلى حقيقة لان هذه الاوعية لا تختص
بقدر معين (قوله وهى الاوعية) أى اسماء الاوعية (قوله المراد بها المقدار)
أى مقدر المقدار أى المقدر بذلك المقدار الذى هو الوعاء والذنوب الدلو والتى فيها
ماء أو الممتلئة ماء أو القريبة من الامتلاء كذا فى القاموس والحب بضم الحاء
المهملة الخابية والنحى بكسر النون وسكون الحاء المهملة الزق أو زق السمن خاصة
كالنحى بفتح فسكون والنحى كفتى كذا فى القاموس والراقود دن كبير يطلى
داخله بالقار (قوله وما حمل على ذلك) أى على ما أجرته العرب مجرى المقادير
وجامع الحمل ان كلا مجمل الحقيقة مرفوع اجماله بما بعده (قوله من نحو لنا مثلها
ابلا وغيرها شاء) اعترضه سم بأن هذين المثالين مما وجد فيهما شرط وجوب
النصب الآتى فذكرهما هنا ليس بظاهر لعدم تأتى الجر وقد يعتذر بجعل ذكرهما
من حيث انهما نحو المقدرات فى ان المنصوب بعدهما تمييز فتأمل (قوله وما كان
فرعا) معطوف على نحو لنا الخ (قوله نحو خاتم حديدا الخ) اعلم ان جر نحو
خاتم حديد أرجح من نصبه كما سيأتى واذا نصب فقال المبرد والمصنف كون
نصبه على التمييز أرجح من كونه على الحالية لجمود هذا المنصوب ولزومه وتنكير
صاحبه والغالب على الحال الاشتقاق والانتقال وتعريف صاحبها وقال سيبويه
واتباعه تتعين الحالية لانه ليس بعد مقدار ولا شبهه واستظهر ابن هشام رجحانيتها
فقط اما نحو هذا خاتمك حديدا بتعريف الاسم فتتعين فيه الحالية كما قاله المصنف
أفاده الدمامينى (قوله اجرره) أى جوازا نعم ان اريد نفس الآلة التى يقدر بها
وجب الجر لكن ليس هذا مما نحن فيه لان الاضافة فيه على معنى اللام لا من حتى
يكون تمييزا ولهذا لم يتعرض له المصنف والشارح وظاهر كلام المصنف والشارح
وغيرهما ان المجرور المذكور يسمى تمييزا وقال ابن هشام لا يسمى تمييزا (قوله
اذا اضفتها) انما قيد لانه لو اطلق توهم بقاء تنوينها ونونها وان جره بمن مقدرة
كما فى تمييز كم أو ظاهرة كما يأتى فى قوله واجرر بمن الخ فيفوت المعنى الذى أراده سم
(قوله كمد حنطة غذا) مد مبتدا وغذا خبر هذا ما قاله المكودى وهو أقرب من
جعل غذا بدلا أو حالا والخبر محذوف أى عندى وقول الشارح وشبر أرض برفع
شبر كما يرشد اليه ومنوا تمر والظاهر على اعراب المكودى انه مبتدا عطف عليه
ما بعده والخبر محذوف أى كالمد فى جواز الجر بالاضافة ويجوز تقديره عندى واما
على الاعراب الثانى فهو معطوف على مد حنطة (قوله فى نحو ذنوب ماء) أى
من المقدرات وما أجرى مجراها مما يتوهم عند جر تمييزه خلاف المقصود بخلاف

وهى الاوعية المراد بها المقدار كذنوب ماء
وحب عسلا ونحى سمنا وراقود خلا وما حمل
على ذلك من نحو لنا مثلها ابلا وغيرها شاء وما
كان فرعا للتمييز نحو خاتم حديدا وباب ساجا
وجبة خزا (اجرره اذا اضفتها) اليه (كمد
حنطة غذا) وشبر أرض ومنوا تمر وذنوب ماء
وحب عسل وخاتم حديد وباب ساج
(تنبيهان) الاول النصب فى نحو ذنوب ماء
وحب عسلا أولى من الجر

نحو خاتم حديد فان جره اكثر كما صرح به الرضى وغيره لان فى جره تخفيفا بحذف
التنوين مع عدم توهم خلاف المقصود وبخلاف نحو شبر أرض فان الاظهر عدم
اكثرية نصبه لعدم توهم خلاف المقصود حال الجر بل قد يقال جره اكثر لما مرّ
تأمل (قوله لان النصب يدل) أى فهو انص فى المقصود بخلاف الجر (قوله
الوعاء الصالح لذلك) أى أو الصنجة الموزون بها أو المكيال الذى يكال به أو الشئ
الذى يمسح به (قوله انما لم يذكر تمييز العدد) أى مع انه من تمييز المفرد (قوله
ومنها انه) أى تمييز هذه المقدرات يميز بالبناء للفاعل وتمييز العدد مفعول به لا مفعول
مطلق وقوله تمييزاله أى العدد فبرا وعسلا وارضا تمييزات لتمييز العدد وهو مدا ورطلا
وشبرا (قوله والنصب الخ) هذا البيت تقييد لسابقه فمعنى اجرره اذا اضفتها
أى الى التمييز كما قاله الشارح سابقا بخلاف ما اذا كانت مضافة الى غيره والمراد
الاضافة ولو تقديرا فدخل نحو الكوز ممتلئ ماء وزيد متفقئ شحما اذ التقدير ممتلئ
الاقطار ماء ومتفقئ الاعضاء شحما فلا يجوز ممتلئ ماء ولا متفقئ شحم (قوله
من هذه المقدرات) يشكل على هذا التقييد محترز قوله ان كان الخ وهو قوله
اشجع الناس رجلا اذ المضاف هنا ليس من المقدرات فهو خارج بهذا القيد
لا بقوله ان كان الخ وأيضا فلء وقدر من الشبيه بالمقدرات لانهما كالمقدر المساحى
لا منها فالوجه التعميم كما فعل المرادى (قوله لا يصح اغناؤه الخ) اشارة الى
وجه الشبه فى قوله ان كان مثل الخ (قوله ملء) الارض برفع ملء على الحكاية
كما أشار اليه الشارح (قوله الارض) بنقل حركة الهمزة الى اللام (قوله
فان صح اغناء المضاف الخ) قد يقال الذى يغنى عن المضاف اليه هو التمييز لانه
الذى يقع فى محله لا المضاف ويدل له قول الهمع ولا يحذف عند جر التمييز بالاضافة
شئ غير التنوين أو النون الا مضاف اليه صالح لقيام التمييز مقامه نحو زيد اشجع
الناس رجلا فيقال اشجع رجل بخلاف نحو لله دره رجلا ويحه رجلا فلا يقال
در رجل ولا ويح رجل اه (قوله وجاز جره بالاضافة الخ) ناقش فيه بعضهم
بأنه بعد الاضافة لم يبق تمييزا بدليل صحة قولك هو أشجع رجل قلبا فتمييزه وقد يمنع
عدم بقائه تمييزا وتمييزه لا ينافى كونه تمييزا لما مرّ فى كلام الشارح ان تمييز المقدرات
يميز تمييز الاعداد (قوله محل ماذكره الخ) قد يقال الوجوب اضافى
والمقصود بوجوب النصب امتناع الجر بالاضافة فلا ينافى جواز جره بمن سم
(قوله والفاعل المعنى) بنصب الفاعل بانصبن ونصب المعنى باسقاط الخافض اه
سندوبى والظاهر انه يصح جر المعنى باضافة الفاعل اليه ومعنى كونه فاعل المعنى

انه

لان النصب يدل على ان المتكلم أراد ان عنده
مما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور
واما الجر فيحتمل ان يكون مراده ذلك وان
يكون مراده بيان ان عنده الوعاء الصالح
لذلك الثانى انما لم يذكر تمييز العدد مع تمييز
هذه المقدرات لان له بابا يذكره فيه ولانفراد
تمييزها باحكام منها جواز الوجهين
المذكورين وتمييز العدد اما واجب النصب
كعشرين درهما أو واجب الجر بالاضافة
كمائتى درهم ومنها جواز الجر بمن كما سيأتى
ومنها انه يميز تمييز العدد اذا وقعت هذه
المقدرات تمييزا له نحو عشرين مدا برا او ثلاثين
رطلا عسلا وأربعين شبرا أرضا (والنصب
بعدما أضيف) من هذه المقدرات
للتمييز (وجبا ان كان) المضاف لا يصح
لغير التمييز (مثل) فان يقبل من
اغناؤه عن المضاف اليه (ملء الارض ذهبا) ما فى السماء
أحدهم قدر راحة سحابا اذ لا يصح ملء ذهب ولا قدر
سحاب فان صح اغناء المضاف عن المضاف
اليه جاز نصب التمييز وجاز جره بالاضافة بعد
حذف المضاف اليه نحو هو اشجع الناس
رجلا وهو اشجع رجل (تنبيه) محل ما ذكره
من وجوب نصب هذا التمييز هو اذا لم يرد جره
بمن كما يذكره بعد وقد أعطى ذلك أيضا بالمثال اه
(والفاعل المعنى انصبن) على التمييز (بافعلا
مفضلا) له على غيره

انه المتصف بالمعنى فى الحقيقة اذ المتصف بالاحسنية فى الحقيقة هو الوجه فى قولك
مثلا زيد أحسن وجها وفى آخر ما سننقله عن نكت السيوطى اشارة الى هذا فتنبه
(قوله هو السبى) أى المتصف فى المعنى بالشئ الجارى فى اللفظ على غيره أى غير
ذلك المتصف فان المنزل مثلا هو المتصف فى المعنى بالعلو والعلو جار فى اللفظ على
المخاطب (قوله اذ يصح ان يقال أنت علا منزلك وكثر مالك) أى ولا يضر
فوات التفضيل اذ لا يجب بقاؤه فى الفعل الموضوع موضع افعل التفضيل أو يقال
المراد علا علوا زائدا وكثر كثرة زائدة فلم يفت التفضيل فصح كون هذا التمييز محولا
عن الفاعل كما يتبادر من كلام الشارح وسيصرح به بعد وقال السيوطى
فى نكته نقلا عن ابن هشام التحقيق ان التمييز فى هذا النوع محول عن مبتدا
مضاف وأصل انت احسن وجها وجهك أحسن فجعل المضاف تمييزا والمضاف
اليه مبتدا فانفصل وارتفع ولا يريد المصنف بقوله الفاعل المعنى ان هذا النوع
محول عن الفاعل كما فهم بعضهم لانك اذا قلت حسن وجهك لم يستفد التفضيل
فكيف يكون انت أحسن وجها محولا عن حسن وجهك وانما يريد ان هذا التمييز
هو المنسوب اليه ذلك المعنى اه ملخصا وقد علمت الجواب (قوله أما ما ليس
فاعلا فى المعنى الخ) والضابط ان تمييز أفعل التفضيل اذا كان من جنس ما قبله جر
نحو زيد افضل رجل وان لم يكن من جنس ما قبله نصب نحو زيد اكثر مالا (قوله
قائم مقامه) أى مقام التمييز (قوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا) اما وضعا وهو
ما افعله وأفعل به او لا نحو لله دره فارسا وما بعده فان قلت لا فائدة فى هذا البيت
لان الاتيان بالتمييز بعد دال التعجب جائز لا واجب كالتمييز بعد غير دال التعجب
فلا خصوصية لداله أجيب بأن المقصود افادة وجوب نصب التمييز بعد داله ومنع
جره بالاضافة كما يشعر به المثال (قوله لله دره فارسا) يقال در اللبن يدر
ويدر درا ودرورا كثر ويسمى اللبن نفسه درا والاقرب ان المراد هنا اللبن الذى
ارتضعه من ثدى أمه وأضيف الى الله تعالى تشريفا يعنى ان اللبن الذى تغذى به
مما يليق ان يضاف وينسب الى الله تعالى لشرفه وعظمه حيث كان غذاء لهذا الرجل
الكامل فى الفروسية والمقصود التعجب كانه قيل ما افرس هذا الرجل ونقل سم
عن شرح التسهيل ان التمييز بعد الضمير نحو لله دره فارسا وياله من تمييز النسبة
ان كان الضمير معلوم المرجع نحو لقيت زيدا فلله دره فارسا وجاء فى زيد فياله رجلا
وزيد حسبك به ناصرا ولله درك عالما وكذا بعد الاسم الظاهر نحو لله در زيد رجلا
ويالزيد رجلا ومن تمييز المفرد ان كان مجهوله ثم رأيته فى الرضى أيضا ثم قال ما ملخصه

والفاعل فى المعنى هو السبى وعلامته ان
يصلح للفاعلية عند جعل أفعل فعلا (كأنت
أعلى منزلا) وأكثر مالا اذ يصح ان يقال
أنت علا منزلك وكثر مالك أما ما ليس فاعلا
فى المعنى وهو ما أفعل التفضيل بعضه
وعلامته ان يصح ان يوضع موضع أفعل
بعض ويضاف الى جمع قائم مقامه نحو زيد
افضل فقيه فانه يصح فيه ان يقال زيد بعض
الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالاضافة الا
ان يكون أفعل التفضيل مضافا الى غيره
فينصب نحو زيد اكرم الناس رجلا
(وبعد كل ما اقتضى) تعجبا ميز كاكرم بابى بكر
رضى الله تعالى عنه (أبا) وما اكرمه ابا ولله دره
فارسا وحسبك به كافلا وكفى بالله عالما
ويا جارتا ما انت جارة

فتمييز النسبة قد يكون نفس المنسوب اليه كما فى نحو لله در زيد رجلا وكفى بزيد رجلا اذ المعنى لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد وقد يكون متعلقه كما فى نحو طاب زيد علما (قوله لفظا) حال من من أى حالة كون من ملفوظة وليس متعلقا بقوله اجرر لان الجر قد يكون تقديريا (قوله وكل تمييز الخ) فيه تغيير وجه نصب غير فى كلام المتن لاقتضائه نصب غير على الاستثناء مع انه فى كلام المتن منصوب على المفعولية لاجرر (قوله غير ذى العدد) أى الصريح فلا يرد أن تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مع انه تمييز عدد وانما امتنع دخول من فى المسائل المستثناة لان وضع من البيانية ان يفسر بها أو بما بعدها اسم جنس قبلها صالح لحمل ما بعدها عليه نحو اساورمن ذهب وفى العدد لا يصح الحمل لكونه متعددا والتمييز مفرد وفى المحول عن الفاعل والمفعول كذلك لان ما بعد من وهو التمييز مباين لما قبلها وهو الفاعل والمفعول كذا فى التصريح وعندى فى هذا التعليل نظر اما اولا فلانه لا يتم على جميع الاقوال الآتية فى من هذه بل على انها بيانية كما لا يخفى وأما ثانيا فلانه يقتضى امتناع من فى نحو امتلأ الاناء ماء لعدم صحة حمل الماء على الاناء ومقتضى المتن الصحة لان التمييز فى نحوه ليس فاعلا فى المعنى ولا مفعولا وقد يدفع بأن الكلام فى من المعهودة فى جر التمييز وهى البيانية على أصح الاقوال كما سيأتى ومن فى المثال ليست منها لانها اما ابتدائية أو سببية ويؤخذ منه ان جر التمييز الفاعل فى المعنى بمن غير المعهودة فى جر التمييز كالابتدائية والسببية جائز ولا بعد فيه فتدبر (قوله عن الفاعل فى الصناعة) دخل فيه نحو زيد اطيب نفسا لان التمييز فيه محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والاصل زيد أطيب نفسه وان كان رفعه الظاهر قليلا أو عن فاعل الفعل والاصل زيد طابت نفسه على ما اسلفه الشارح وقدمنا ما فيه فلا حاجة لزيادة غيره أو عن المبتدا (قوله ومنه) أى من الفاعل فى المعنى المحول عن الفاعل فى الصناعة أنت أعلى منزلا فمنزلا محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والاصل أنت اعلى منزلك وان كان رفعه الظاهر قليلا أو عن فاعل الفعل والاصل أنت علا منزلك كما أسلفه الشارح أى علوا زائدا على علو منزل غيرك فلا يرد انه اذا قيل علا منزلك فات التفضيل مع انه قد يمنع ضررفواته كما قدمناه وفى التوضيح انه محول عن المبتدا والاصل منزلك اعلى فجعل المضاف تمييزا والمضاف اليه مبتدا فارتفع وانفصل بعد ان كان متصلا مجرورا وهو أيضا صحيح وقد أسلفناه قال شارح الجامع لا منافاة بين كونه فاعلا فى المعنى ومحولا عن المبتدا فى الصناعة لان ما صلح لان يخبر بالتفضيل عنه صلح لان يكون فاعلا فى المعنى

(واجرر بمن) لفظا كل تمييز صالح لمباشرتها (ان شئت) لانها فيه معنى كما ان كل ظرف فيه معنى فى وبعضه صالح لمباشرتها وكل تمييز فانه صالح لمباشرة من (غير ذى العدد والفاعل) فى (المعنى) المحول عن الفاعل فى الصناعة (كطب نفسا تفد) اذ أصله لتطب نفسك فهذان لا يصلحان لمباشرتها فلا يقال عندى عشرون من عبد ولا طاب زيد من نفس ومنه نحو أنت أعلى منزلا ويجوز فيما سواهما نحو عندى قفيز من بر وشبر من أرض ومنوان من عسل وما احسنه من رجل

(قوله وابرحت جارا) أى اعجبت ويصح فى التاء الكسر على خطاب المؤنث والفتح على خطاب المذكر ولا يتعين أن يكون مراد الشارح ابرحت جارا فى قول الاعشى أقول لها حين جد الرحيل أبرحت ربا وابرحت جارا حتى يتعين الكسر كما قيل نعم الاولى أن يكون مراده ذلك ليكون جارا فى المثال متعينا لعدم التحويل لان قصد الشاعر بقرينة سياقه مدحها بانها نفسها جارة معجبة لا بان جارها معجب حتى يكون محولا عن الفاعل ولو لم يكن مراد الشارح ذلك لاحتيج الى أن يقال تمثيله بهذا المثال لغير المحول مبنى على أحد احتماليه والمثال يكفيه الاحتمال ونظيره كرم زيد ضيفا قال فى المغنى ان قدر أن الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل يمتنع ان تدخل عليه من وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من اه أى للتنصيص على المقصود والتمييز على التقدير الثانى من تمييز الجملة غير المحول قاله الدمامينى (قوله اذ المعنى عظمت فارسا الخ) ففارسا واقع على مدلول التاء التى هى الفاعل فيلزم أن يكون فاعلا فى المعنى (قوله ومن ذلك) أى من الفاعل فى المعنى الغير المحول عن الفاعل فى الصناعة (قوله نعم رجلا زيد) مثله حبذا رجلا زيد قال الشاعر يا حبذا جبل الريان من جبل دماميني (قوله تهامى) بكسر التاء ان كان تخفيف ياء النسبة لاجل الروى وبفتحها ان كان لاجل تعويض الفتحة عن التشديد على احد مذهبين فيكون كيمان نسبة الى تهامة بالكسر تطلق على مكة وعلى أرض معروفة لا بلد وان وهم فيه الجوهرى هذا ما يفيده كلام القاموس والمصباح وقد نقل الدمامينى فيه الضبطين وبه يعرف ما فى كلام البعض وتمييز باب نعم من تمييز المفرد على ما صرح به الرضى وغيره وأيده الدمامينى بأن الضمير فى نحو نعم رجلا زيد وزيد نعم رجلا لا يعود على زيد تأخر أو تقدم وانما يعود على مبهم عام والرابط بين المبتدا والخبر العموم اه أى وتمييز العائد على مبهم تمييز مفرد كما مر فى نحو لله دره فارسا والمبهم العام هو رجلا كما يصرح به جعلهم ضمير نعم مما يعود على متأخر لفظا ورتبة ومن تمييز الجملة على ما نقله الدمامينى عن المصنف (قوله فقيل للتبعيض الخ) بقى قول ثالث وهو انها لبيان الجنس صرح به الشاطبى فى باب حروف الجر ونقله المصرح عن الموضح فى الحواشى وقال هو ظاهر (قوله وما اشبهها) أى مما أجرى مجراها وما حمل عليه (قوله ويدل لذلك) أى الزيادة وفيه ان ما ذكره لا ينهض دليلا للزيادة لانه يصح مراعاة محل المجرور بغير الزائد اذا كان يظهر فى الفصيح فلا مانع هنا من كونها غير زائدة والعطف على محل مجرورها الثابت له بحسب الاصل لظهوره فى الفصيح عند حذفها

(تنبيهات) الاول كان ينبغى ان يستثنى مع ما استثناه التمييز المحول عن المفعول نحو غرست الارض شجرا وفجرنا الارض عيونا وما أحسن زيدا ادبا فانه يمتنع فيه الجر بمن الثانى تقييد الفاعل فى المعنى بكونه محولا عن الفاعل فى الصناعة لاخراج لله دره فارسا وابرحت جارا فانهما وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا انهما غير محولين فيجوز دخول من عليهما ومن ذلك نعم رجلا زيد يجوز فيه نعم من رجل ومنه قوله فنعم المرء من رجل تهامى الثالث أشار بقوله ان شئت الى ان ذلك جائز لا واجب الرابع اختلف فى معنى من هذه فقيل للتبعيض وقال الشلوبين يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه كما زيدت فى نحو ما جاءنى من رجل قال الا ان المشهور من مذاهب النحاة ما عدا الاخفش انها لا تزاد الا فى غير الايجاب قال فى الارتشاف ويدل لذلك يعنى الزيادة العطف بالنصب على موضعها

فتأمل (قوله آونة) بمد الهمزة جمع أوان من قوام بفتح القاف أى قامة وما زائدة ومنتقبا بفتح القاف موضع النقاب (قوله لايكون ذلك من جر الخ) أى بل قوله من الرجال صفة لعشرون (قوله لان تمييز العدد) أى المنصوب بقرينة ان الكلام فى جواز جر التمييز المنصوب بمن فلا يرد ان تمييز العشرة الى الثلاثة جمع (قوله شرطه الافراد) ولذلك قالوا فى قوله تعالى وقطعناهم اثنتى عشرة اسباطا ان اسباطا بدل مما قبله والتمييز محذوف أى فرقة (قوله وعامل التمييز قدم) واما توسط التمييز بين العامل ومعموله نحو طاب نفسا زيد فنقل بعضهم الاجماع على جوازه (قوله كونه فاعلا فى الاصل) أى وأعطى غير الفاعل فى الاصل حكم الفاعل اجراء للباب على وتيرة واحدة (قوله لقصد المبالغة) أى فى اسناد الطيب لزيد فانه يفيد قبل التخصيص بالتمييز انه طاب من جميع الوجوه فالمبالغة من حيث اول الكلام وقيل لقصد الاجمال ثم التفصيل ويشكل عليه مامر من جواز التوسط لفوات الاجمال ثم التفصيل بالتوسط كذا قال شيخنا والبعض وقد يقال كما يشكل على هذا يشكل على تعليل الشارح أيضا على ان النظر الى الاصل والغالب فلا اشكال (قوله فلا يغير عما كان يستحقه الخ) لايقال قد يخرج الشئ عن أصله كنائب الفاعل فانه كان جائز التقديم على العامل وصار بالنيابة ممتنعه فأى مانع من اعطاء التمييز بصيرورته فضلة حكم المفعول من جواز التقديم لانا نقول الاصل عدم الخروج عن الاصل (قوله ونارنا الخ) فنارا تمييز وهو مقدم على عامله وهو مثلها لانه تمييز مفرد (قوله ونزرا حال الخ) قال سم فيه نظر والوجه كونه مفعولا مطلقا أى سبقا نزرا اه ووجه النظر ان جعله حالا من ضمير سبق يقتضى ان النزر وصف للفعل مع انه وصف للتقديم عليه هذا ماظهر لى وهو ادق من توجيه شيخنا النظر بأن وقوع المصدر حالا سماعى (قوله وما كان نفسا) كان زائدة وضمير تطيب يرجع الى ليلى فى صدر البيت وهو أتهجر ليلى بالفراق حبيبها (قوله ضيعت حزمى الخ) الحزم ضبط الامور واتقانها والارعواء الانزجار (قوله بما ذكر) أى من الابيات وأجيب بأنه ضرورة (قوله وقياسا على غيره من الفضلات) أجيب بالفرق فان تقديم التمييز مخل بالغرض السابق من التأخير بخلاف غيره من الفضلات قاله الدمامينى ويرد عليه ان توسط التمييز أيضا مخل بالغرض مع انه جائز فتدبر (قوله رددت بمثل السيد) أى بفرس مثل السيد بكسر السين أى الذئب نهد بفتح النون أى ضخم مقلص بكسر اللام المشددة أى طويل القوائم كميش بكاف مفتوحة فميم مكسورة

فعتبية

قال الحطيئة طافت امامة بالركبان آونة * ياحسنه من قوام ماومنتقبا بنصب منتقبا عطفا على محل قوام الخامس اذا قلت عندى عشرون من الرجال لايكون ذلك من جر تمييز العدد بمن بل هو تركيب آخر لان تمييز العدد شرطه الافراد وأيضا فهو معرف اه (وعامل التمييز قدم مطلقا) اى ولو فعلا متصرفا وفاقا لسيبويه والفراء واكثر البصريين والكوفيين لان الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلا فى الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الاخلال بالاصل اما غير المتصرف فبالاجماع واما قوله

ونارنا لم يرنارا مثلها

فضرورة وقيل الرؤية قلبية ونارا مفعول ثان (والفعل ذو التصريف نزرا سبقا) هو مبنى للمفعول ونزرا حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل اى مجئ عامل التمييز الذى هو فعل متصرف مسبوقا بالتمييز نزر أى قليل من ذلك قوله

أنفسا تطيب بنيل المنى

وداعى المنون ينادى جهارا

وقوله وما كان نفسا بالفراق تطيب وقوله

ضيعت حزمى فى ابعادى الاملا

وما ارعويت وشيبا رأسى اشتعلا

وأجاز الكسائى والمازنى والمبرد والجرمى القياس عليه محتجين بما ذكر وقياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ووافقهم الناظم فى غير هذا الكتاب (تنبيهان) الاول مما استدل به الناظم على الجواز قوله

رددت بمثل السيد نهد مقلص

كميش اذا عطفاه ماء تحلبا

فعتبية ساكنة فشين معجمة أى سريع العدو والثلاثة صفات لمثل والشاهد فى ماء حيث قدمه على عامله وهو تحلبا أى سالا (قوله عينا قر) قال فى القاموس قرت عينه تقر بالكسر والفتح قرة وقد تضم وقرورا بردت وانقطع بكاؤها أو رأت ما كانت متشوقة اليه اه ومثريا حال أى كثير المال كما فى القاموس وتفسير البعض له بمعطيا لايوافق اللغة ولا يناسب البيت (قوله وهو سهو منه الخ) نظر فيه سم بأن عطفاه والمرء عند الناظم مبتدآن فنى التسهيل وقد تغنى ابتدائية اسم بعد اذا عن تقدير فعل اه فكان الاولى أن يقول بدل قوله وهو سهو ولا يصلحان للاستدلال لاحتمال أن يكون عطفاه والمرء مرفوعين بفعل محذوف وقد يدفع النظر بأن التعبير بالسهو نظرا الى قوله فى الخلاصة وألزموا اذا اضافة الى جمل الافعال (قوله ولا كذلك التمييز) ممنوع فقد يتوقف معنى الكلام على التمييز نحو ماطاب زيد الا نفسا شئ (قوله مبينة للهيئات) ليس المراد بالهيئة الصورة المحسوسة كما يتبادر منها والاخرج نحو تكلم صادقا ولا يرد جاء زيد والشمس طالعة لانه فى معنى جاء مقارنا لطلوعها فالحال فيه بحسب التأويل مبينة للصفة قاله الدمامينى (قوله مبين للذوات) أى أو النسب ليوافق مامشى عليه سابقا وان التزم ابن الحاجب ان تمييز النسبة أيضا فى الحقيقة تمييز لذات مقدرة كما مر بيانه (قوله بخلاف التمييز) أى فانه لايتعدد أى بدون عطف اما بالعطف فيجوز أن يتعدد (قوله لعامله) أى مع قطع النظر عما أخبر عنه بهذا العامل (قوله فمردودة) لان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة للتمييز (قوله اما مفعول مطلق الخ) الظاهر انه يصح أن يكون حالا مؤكدة من الزاد على قياس مافعله فى قول الشاعر نعم الفتاة الخ (قوله نعت له) أى بحسب ما كان بدليل بقية كلامه (قوله فصار حالا) أى كما هو شأن صفة النكرة اذا تقدمت نحو لمية موحشا طلل

(حروف الجر)

قدمها على الاضافة لما قيل ان العمل فيها للحرف المقدر واغاسميت حروف الجر اما لانها تجر معانى الافعال الى الاسماء أى توصلها اليها فيكون المراد من الجر المعنى المصدرى ومن ثم سماها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف معانى الافعال أى توصلها الى الاسماء واما لانها تعمل الجر فيكون المراد بالجر الاعراب المخصوص كما فى قولهم حروف النصب وحروف الجزم ولا يرد على الاول ان مقتضاه ان لايكون خلا وعدا وحاشا فى الاستثناء احرف جر لانهن لتنحية معنى الفعل عن مدخولهن لا لايصاله اليه لان المراد بايصال حرف الجر معنى الفعل الى الاسم

وقوله اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا * ولم يعن بالاحسان كان مذمما وهو سهو منه لان عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف الثانى اجمعوا على منع التقديم فى نحو كفى بزيد رجلا لان كفى وان كان فعلا متصرفا الا انه فى معنى غير المتصرف وهو فعل التعجب لان معناه ما أكفاه رجلا (خاتمة) يتفق الحال والتمييز فى خمسة أمور ويفترقان فى سبعة أمور فاما أمور الاتفاق فانهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام واما أمور الافتراق فالاول ان الحال تجئ جملة وظرفا ومجرورا كما مر والتمييز لايكون الا اسما الثانى ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كما عرفت فى أول باب الحال ولا كذلك التمييز الثالث ان الحال مبينة للهيئات والتمييز للذوات الرابع ان الحال تتعدد كما عرفت بخلاف التمييز الخامس ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح السادس ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتأتى الحال جامدة كهذا مالك ذهبا ويأتى التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا وقد مر السابع الحال تأتى مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز فاما قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين واما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردودة وأما قوله

تزود مثل زاد أبيك فينا

فنعم الزاد زاد أبيك زادا

فالصحيح ان زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق ان أريد به التزود أو مفعول به ان أريد به الشئ الذى يتزود به من أفعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا وأما قوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت * رد التحية نطقا أو بايماء ففتاة حال مؤكدة والله أعلم

(حروف الجر)

ربطه به على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوته له أو انتفائه عنه قاله الدمامينى
(قوله هاك حروف الجر) ها بالقصر هنا وقد تمد كما فى هاؤم اقرؤا كتابيه اسم
فعل بمعنى خذ والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب
حال المخاطب من تذكير وتأنيث وافراد وتثنية وجمع كالكاف فى رويدك ومع اسم
الاشارة وأرأيتك بمعنى اخبرنى ونحو اياك قاله يس وغيره (قوله وهى من الخ)
الخبر مجموع المتعاطفات فالعطف ملحوظ قبل الاخبار ويقال فى من منا كالى
بل قيل انها الاصل خففت لكثرة الاستعمال بحذف الالف وسكون النون
(قوله ورب) ويقال رب بفتح الراء وربُ بضم الراء والباء وربت بضم الراء وفتح
الباء والتاء وربت بضم الراء وفتح الباء وسكون التاء وربت بفتح الثلاثة وربت
بفتح الاولين وسكون التاء وبتخفيف الباء من هذه السبعة ورب بالضم وفتح الباء
المشددة ورب بالضم فالسكون ورب بالفتح فالسكون فهذه سبع عشرة لغة اه همع
(فائدة) ما مشى عليه المصنف من حرفية رب هو مذهب البصريين وذهب الاخفش
والكوفيون الى اسميتها وأيده الرضى بأنها فى التقليل أو التكثير مثل كم الخبرية
فى التكثير اذ معنى رب رجل قليل أو كثير من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير
من هذا الجنس ولا خلاف فى اسمية كم ثم استشكل حرفية رب بامور فراجعه وجنح
اليه الدمامينى أيضا قال ويمكن ان يكون سبب بنائها مع اسميتها ما قيل فى كم من
تضمنها معنى الانشاء الذى حقه ان يؤدى بالحرف أو مشابهتها الحرف وضعا فى بعض
لغاتها وهو تخفيف الباء وحمل التشديد عليه (قوله على التفصيل الآتى) أى
من اختصاص بعضها بالوقت وبعضها بالنكرات وبعضها بالظاهر الى غير ذلك
(قوله وقد تقدم الكلام الخ) اعتذار عن سكوت الناظم عن الستة فى التفصيل
الآتى (قوله نحو كيمه) أصلها كيما فحذفت ألف ما وجوبا لدخول حرف الجر
عليها وجىء بهاء السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة وهكذا يفعل
مع سائر حروف الجر الداخلة على ما الاستفهامية قاله المصرح وغيره (قوله
ما المصدرية مع صلتها) كان الاولى أن يقول المصدر المنسبك من صلة ما وكذا
يقال فيما بعده يدل على ذلك قوله بعد فى تأويل مصدر مجرور بها كذا قال البعض
والاوجه ان مجموع الحرف وصلته مجرور محلا بالحرف لانه الذى تسلط عليه الحرف
ودلالة قول الشارح فى تأويل مصدر مجرور بها انما يظهر اذا قرئ مجرور بالجر فان
قرئ بالرفع خبر ثان لقوله فأن والفعل فلا ولم يقل على هذا مجروران لان المراد
مجموع أن والفعل فتأمل (قوله للضر والنفع) أى ضر من يستحق الضر

وهى عشرون حرفا (هناك حروف الجر وهى
من) و(الى) و(حتى) و(خلا) و(حاشا)
و(عدا) و(فى) و(عن) و(على) و(مذ)
و(منذ) و(رب) و(اللام) و(كى) و(واو
وتا والكاف والبا ولعل ومتى) كلها
مشتركة فى جر الاسم على التفصيل الآتى
وقد تقدم الكلام على خلا وحاشا وعدا فى
الاستثناء وقل من ذكر كى ولعل ومتى
فى حروف الجر لغرابة الجر بهن اما كى فتجر
ثلاثة أشياء الاول ما الاستفهامية المستفهم
بها عن علة الشئ نحو كيمه بمعنى لمه والثانى
ما المصدرية مع صلتها كقوله
يراد الفتى كيما يضر وينفع أى للضر والنفع
قاله الاخفش

ونفع

ونفع من يستحق النفع (قوله وقيل ما كافة) أى لكى عن عملها الجر مثلها فى ربما
(قوله فقالت اكل الناس الخ) كل مفعول اول لمانحا ولسانك أى حلاوة
لسانك المفعول الثانى كما فى التصريح وغيره وان عكس البعض وعطف تخدع
تفسيرى والخدع ارادة المكر بالغير من حيث لا يعلم (قوله والاولى) أى
فى الموضع الثالث (قوله ثابتة الاول الخ) حال من الضمير المجرور بالباء فهذه
أربع لغات يجوز الجر فيها ولا يجوز فى غيرها من بقية لغات لعل كما قاله المصرح
(قوله لعل الله) فالله مرفوع تقديرا بالابتداء منع من ظهوره حركة حرف الجر
الشبيه بالزائد وفضلكم خبر وان امكم شريم أى مفضاة بدل من شئ (قوله وهى
بمعنى من الابتدائية) قال فى الهمع وتأتى اسما بمعنى وسط حكى وضعها متى كمه
أى وسطه (قوله شربن) أى السحب وضمن شربن معنى روين فعداه بالباء
أوهى بمعنى من وقوله لهن نئيج أى صوت حال من النون فى شربن وهذا على قول
العرب والحكماء ان السحاب يأخذ الماء من البحر ثم يمطره قال فى التصريح يقال
ان السحاب فى بعض المواضع تدنو من البحر الملح فتمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من
مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف ذلك الماء
ويعذب باذن الله تعالى فى زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى اه
(قوله لانها أقوى حروف الجر) ولان من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها
(قوله نحو من عندك) أى من كل ظرف ملازم النصب على الظرفية (قوله
ها التنبيه) أى صورة لا معنى اذ هى حرف قسم وكذا يقال فى قوله وهمزة
الاستفهام كما فى سم وقوله اذا جعلت أى كلتاهما (قوله فى التعويض) أى
صورة تعويض ها التنبيه وهمزة الاستفهام عن باء القسم يقال ها الله بقطع
الهمزة ووصلها مدا وقصرا فاللغات أربع وآلله بالمد مع الوصل وأالله بالقطع بلا
تعويض شئ عن الباء كذا فى الهمع قال الدمامينى واضعف اللغات الاربع فى ها الله
حذف ألف ها مع قطع همزة الله بل انكر هذه اللغة ابن هشام لكن نقلها غير واحد
عن الجرمى (قوله بالعوض) أى بل بالمعوض عنه المحذوف وهو الباء لانها
أصل حروف القسم (قوله خلافا للاخفش ومن وافقه) أى حيث ذهبوا الى
ان الجر بالعوض وهو المتجه عندى بدليل ان الجر بواو القسم وتائه مع ان الواو
عوض من الباء والتاء عوض من الواو وقياس ها التنبيه وهمزة الاستفهام على
فاء السببية وواو المعية حيث لم يكن النصب بهما بل بأن المضمرة قياس مع الفارق
لان الفاء والواو ليستا فى الحقيقة عوضين عن أن بدليل اضمارها بعدهما بخلاف

وقيل ما كافة الثالث أن المصدرية وصلتها
نحو جئت كى اكرم زيدا اذا قدرت ان بعدها
فان والفعل فى تاويل مصدر مجرور بها ويدل
على ان أن تضمر بعدها ظهورها فى الضرورة
كقوله
فقالت اكل الناس اصبحت مانحا
لسانك كيما ان تغر وتخدعا
والاولى ان تقدر كى مصدرية فتقدر اللام
قبلها بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيلا
تأسوا واما لعل فالجر بها لغة عقيل ثابتة
الاول ومحذوفته مفتوحة الآخر
ومكسورته ومنه قوله
لعل الله فضلكم علينا * بشئ ان امكم شريم
وقوله لعل أبى المغوار منك قريب واما متى
فالجر بها لغة هذيل وهى بمعنى من الابتدائية
سمع من كلامهم اخرجها متى كمه أى من كمه
وقوله
شربن بماء البحر ثم ترفعت
متى لجج خضر لهن نئيج
واما الاربعة عشر الباقية فسيأتى الكلام
عليها (تنبيهان) الاول انما بدأ بمن لانها
أقوى حروف الجر ولذلك دخلت على ما لم
يدخل عليه غيرها نحو من عندك الثانى عد
بعضهم من حروف الجر ها التنبيه وهمزة
الاستفهام اذا جعلت عوضا من حرف الجر فى
فى القسم قال فى التسهيل وليس الجر فى
التعويض بالعوض خلافا للاخفش
ومن وافقه

هاء التنبيه والهمزة فافهم (قوله الى ان ايمن) بفتح الهمزة وضم الميم هذا هو
الافصح وبالكسر فالضم وبالكسر فالفتح وبفتحتين ويقال ايم بكسر فضم وأيم
بفتح فضم وايم بكسرتين وهيم بفتح الهاء المبدلة من الهمزة فضم قال أبو حيان وهى
اغرب لغاتها وام بكسرتين وأم بفتحتين وأم بفتح فضم وام بفتح فكسر وام بكسر
فضم وام بكسر ففتح ومن بفتح الحرفين وكسرهما وضمهما وم مثلثا فهذه عشرون
لغة كذا فى الهمع (قوله وشذا فى ذلك) لانها اسم بمعنى البركة (قوله نحو م الله)
هو على هذا القول مبنى على احدى الحركات لانه حرف جر وبهذا يعرف
ما فى كلام البعض فانظره واما على غيره فالحركة حركة بنية وحركة الاعراب على
النون المحذوفة تخفيفا (قوله وليست بدلا من الواو) رد لقول بعضهم السابق
ووجهه انها لو كانت بدلا لوجب فتحها كما فى التاء قاله الدماميني وفيه ان الواو
بدل من الباء ولم توافقها فى الحركة الا ان يقال خالفتها للتخفيف (قوله ولا أصلها
من) أى التى هى حرف قسم على رأى جماعة مشى عليه المصنف فى تسهيله فى مبحث
من الجارة مختص برب مضافا الى الياء نحو من ربى لافعلن بضم الميم وكسرها مع
سكون النون فيهما وانما لم يكن الاصل من هذه فحذفت نونها لان الاشهر فى من
هذه الاختصاص بربى واما رواية الاخفش من الله فشاذة بخلاف م واما من التى
هى لغة فى أيمن فمثلثة الحرفين كما مر قاله الدماميني بعضه فى مبحث من الجارة وبعضه
فى مبحث أيمن (قوله والصحيح انها اسم) أى مصدر أو اسم فعل أو بمعنى كيف
كما تقدم فى المفعول المطلق (قوله ان لولا حرف جر) أى لا يتعلق بشئ كرب
ولعل الجارة تنزيلا للثلاثة منزلة الجار الزائد كذا فى المغنى وفيه نظر للفرق باختلال
أصل المعنى بحذف لولا دون رب ولعل ولهذا ضعف الرضى مذهب سيبويه هذا
بأن حرف الجر الاصلى لا بد له من متعلق ولا متعلق للولا فافهم والضمير بعدها فى
موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف فيكون للضمير محلان على رأى سيبويه فقول
الشارح وزعم الاخفش انها فى موضع رفع أى فقط (قوله ووضع ضمير الجر
موضع ضمير الرفع) أى وان كان غالب نيابة الضمائر فى الضمائر المنفصلة فقد
وجدت فى المتصلة كما فى عساه وعساك وعسانى على قول تقدم فى افعال المقاربة
وانظر هل وضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع لازم على مذهب سيبويه من حيث ان
الضمير فى محل رفع بالابتداء أو غير لازم الظاهر الثانى لما مر من ان معنى كون
الكاف والهاء والياء ليست ضمائر رفع انها لا تكون فى محل رفع فقط فلا ينافى
انها تكون فى محل رفع وجر كما فى عجبت من ضربك زيدا واعلم انك اذا عطفت

على

وذهب الزجاج والرمانى الى ان أيمن فى القسم
حرف جر وشذا فى ذلك وعد بعضهم منها الميم
مثلثة فى القسم نحو م الله وجعله فى التسهيل
بقية أيمن قال وليست بدلا من الواو ولا
أصلها من خلافا لمن زعم ذلك وذكر الفراء
ان لات قد تجر الزمان وقرئ ولات حين
مناص وزعم الاخفش ان بله حرف جر بمعنى
من والصحيح انها اسم وذهب سيبويه الى ان
لولا حرف جر اذا وليها ضمير متصل نحو لولاى
ولولاك ولولاه فالضمائر مجرورة بها عند
سيبويه وزعم الاخفش انها فى موضع رفع
بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع
ولا عمل للولا فيها كما لا تعمل لولا فى الظاهر

على مدخول لولا اسما ظاهرا تعين رفعه اجماعا لانها لا تجر الظاهر نبه عليه الدماميني
(قوله حسن) قال العينى أراد به الحسن بن على رضى الله تعالى عنهما ويروى
عبس بسكون الموحدة اسم قبيلة ويروى جبن (قوله وكم موطن) كم خبرية بمعنى
كثير فى محل نصب بطحت أو رفع بالابتداء خبره جملة لولاى طحت والرابط محذوف
أى طحت فيه وطحت بفتح التاء مع كسر الطاء أو ضمها من طاح يطيح ويطوح أى
هلك وقوله كما هوى ما مصدرية وهوى بفتح الواو سقط وفاعله منهوى أى ساقط
والاجرام جمع جرم بالكسر وهو الجثة والقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى
الجبل وكذا النيق بكسر النون وبالقاف آخره فالاضافة من اضافة المسمى
الى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخلة على المقصور عليه على عكس
قوله الآتى واخصص بمذ ومنذ وانما اختصت المذكورات بالظاهر لضعف غالبها
باختصاص بعضه بالوقت وبعضه بالمنكر وبعضه بالآخر أو المتصل بالآخر وكون
بعضها عوضا عن باء القسم لا أصلا فيه وغرابة الجر ببعضها ولتأديته ادخال الكاف
على الضمير الى اجتماع كافين فى نحو كك وطردنا المنع (قوله واخصص بمذ ومنذ
وقتا) قال ابن عصفور ما يسئل به عن الوقت كالوقت بشرط أن يكون مما يستعمل
ظرفا فتقول منذ كم ومذ متى ومذ أى وقت ولا تقول مذ ما لان ما لا تكون ظرفا
فان قلت سينص على دخولهما على الافعال فكيف يصح دعوى الاختصاص
بالوقت أجيب بأنهما حينئذ ليسا حرفى جر باتفاق والكلام فيما اذا كانا جارين اه
يس على ان منهم من يرى انهما حينئذ داخلان على زمان مقدر مضاف للجملة
وعليه لا اشكال (قوله منذ أن الله خلقه) أى على رواية فتح الهمزة اما على
رواية الكسر فمنذ اسم لدخولها على الجملة (قوله ويشترط فى مجرورهما) وكذا
فى مرفوعهما وبقى شرط رابع وهو ان يكون متصرفا فلا يجوز منذ سحر تريد سحر
يوم بعينه ويشترط فى عاملهما ان يكون فعلا ماضيا منفيا نحو ما رأيته منذ يوم
الجمعة أو متطاولا نحو سرت منذ يوم الخميس ولا يجوز قتلته منذ يوم الخميس قاله يس
(قوله واخصص برب منكرا) أى فى الكثير فلا يرد قوله الآتى وما رووا الخ
على ان مذهب جماعة كابن عصفور والزمخشرى ان مثل هذا الضمير نكرة لانه
عائد على واجب التنكير وقال جماعة كالفارسى معرفة جار مجرى النكرة وقد
يعطف على مجرورها مضاف الى ضميره نحو رب رجل وأخيه لانه نكرة تقديرا
اذ التقدير وأخ له وانما لم يجز رب أخى الرجل لانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى
المتبوع اما رب رجل وزيد مثلا فلا يجوز قال فى التسهيل ولا يلزم وصفه أى المنكر

وزعم المبرد ان هذا التركيب فاسد لم يرد من
لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم
كقوله
اتطمع فينا من اراق دماءنا
ولولاك لم يعرض لاحسابنا حسن
وقوله
وكم موطن لولاى طحت كما هوى
باجرامه من قنة النيق منهوى
(بالظاهر اخصص منذ) و(مذ وحتى
والكاف والواو ورب والتا) وكى ولعل
ومتى وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة
وما عدا ذلك فيجر الظاهر والمضمر على ما سيأتى
بيانه (واخصص بمذ ومنذ وقتا) واما قولهم
ما رأيته منذ أن الله خلقه فتقديره منذ زمن
أن الله خلقه أى منذ زمن خلق الله اياه
(تنبيه) ويشترط فى مجرورهما مع كونه وقتا
ان يكون معينا لا مبهما ماضيا أو حاضرا
لا مستقبلا تقول ما رأيته مذ يوم الجمعة أو مذ
يومنا ولا تقول مذ يوم ولا أراه مذ غد وكذا
فى منذ (و) اخصص (برب منكرا) نحو رب
رجل ولا يجوز رب الرجل

المجروربها خلافا للمبرد ومن وافقه (قوله والتاء لله ورب) يوهم التسوية في الدخول عليهما وليس كذلك فان دخولها على رب قليل وقد يؤخذ عدم التسوية من تقديم لفظ الجلالة (قوله ربه فتى) قال الجامى هذا الضمير عائد على مبهم في الذهن يعني قبل ذكره مؤخرا تمييزا فلا ينافي عدهم هذا الضمير مما يعود على متأخر لفظا ورتبة كما مر هذا ما ظهر (قوله وربه عطبا) أى مشرفا على العطب أى الهلاك قاله العيني ولا ينافيه قوله انقذت من عطبه لان المراد أبعدته عن العطب وانما عبر بالانقاذ المشعر بالوقوع مبالغة (قوله أى قليل) أى بالنسبة للظاهر وقيل معنى نزر شاذ من جهة القياس وان كان كثيرا مطردا في الاستعمال (قوله الافراد والتذكير) أى استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد وهذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون مطابقة الضمير لفظا نحو ربها امرأة وربهما رجلين وهكذا واستندوا الى السماع (قوله والتفسير بتمييز بعده) يؤخذ منه وجوب ذكره وهو كذلك بخلاف مميز نعم وبئس ولعل الفرق قوة العامل في باب نعم وبئس فاحتمل معه ترك التمييز بخلافه في ربه رجلا فانه ضعيف واشعار المخصوص بنوع التمييز في باب نعم وبئس وعدم اشعار شئ به في رب فتنبه (قوله دائبا) أى ارثا دائبا أى دائما (قوله وأم اوعال كها أو اقربا) صدره خلى الذنابات شمالا كثبا وضمير خلى لحمار وحشى والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع وشمالا ظرف أى ناحية شماله وكثبا بفتح الكاف والمثلثة أى قريبا منه والمفعول الثانى لخلى اما شمالا وكثبا حال أو بالعكس وأم اوعال اسم موضع مرتفع وهو منصوب عطفا على الذنابات أو مرفوع بالابتداء خبره كها أى كالذنابات واقربا على الاول معطوف على محل الجار والمجرور وعلى الثانى معطوف على المجرور (قوله ولا ترى بعلا) أى زوجا ولا حلائلا أى زوجات كه أى كالحمار الوحشى ولا كهن أى الاتن الا حاظلا استثناء من بعلا والحاظل المانع من التزويج كالعاضل وكانت عادة الجاهلية اذا طلقوا امرأة منعوها ان تتزوج بغيرهم الا باذنهم (قوله وهذا مختص بالضرورة) أى خلافا لما توهمه عبارة المصنف من ان دخول الكاف على ضمائر الغيبة المتصلة قليل فقط حيث شهر به مع انه قليل جدا وضرورة ويجاب بأن التشبيه في أصل القلة (قوله مطلقا) أى سواء كانت ضمائر غيبة أو تكلم أو خطاب متصلة أو منفصلة (قوله وقد شذ الخ) غرضه التورك على المتن اذا حملت عبارته على الاحتمال الثانى بايهام عبارته ان دخول الكاف على غير ضمائر الغيبة من بقية الضمائر كدخولها على ضمائر الغيبة مع انه دون دخولها على ضمائر

(والتاء لله ورب) مضافا للكعبة أو لياء المتكلم نحو تالله لا كيدن أصنامكم وترب الكعبة وتربى لا فعلن وندر تالرحمن وتحياتك (وما رووا من نحو ربه فتى) وقوله وربه عطبا انقذت من عطبه (نزر) أى قليل (تنبيه) يلزم هذا الضمير المجرور بها الافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى فيقال ربه رجلا وربه امرأة قال الشاعر

ربه فتية دعوت الى ما يورث المجد دائبا فاجابوا

وقد سبق التنبيه عليه في آخر باب الفاعل (كذا كها ونحوه اتى) أى قد جرت الكاف ضمير الغيبة قليلا كقوله

وأم اوعال كها أو اقربا وقوله

ولا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الا حاظلا

وهذا مختص بالضرورة (تنبيه) قوله ونحوه يحتمل ثلاثة أوجه الاول ان يكون اشارة الى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما في قوله كه ولا كهن الثانى ان يكون اشارة الى بقية الضمائر مطلقا وقد شذ دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب كقوله

الغيبة لانه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه بخلاف دخولها على ضمائر الغيبة فجائز ضرورة حتى لنا (قوله واذا الحرب شمرت) أى نهضت وكى بكسر الكاف لمناسبة ياء المتكلم كما في الدماميني عن سيبويه (قوله واما دخولها) مقابل لمحذوف أى هذا دخولها على ضمير الجر واما الخ (قوله فجعله في التسهيل أقل) يتجه لى ان المراد الاقلية من حيث القياس وحينئذ لا يرد عليه نظر المرادى الذى سيذكره الشارح وان وجه اقليته انه شاذ من جهتين كون مدخول الكاف ضميرا وكون ذلك الضمير ضمير رفع أو نصب بخلاف ما مر فان شذوذه من الجهة الاولى فقط فاعرفه فانه في غاية النفاسة (قوله قال المرادى وفيه نظر الخ) حاصله منع الاقلية بأنه ان لم يكن اكثر في لسان العرب كان مساويا (قوله كقوله) أى في حتى الجارة التى الكلام فيها اما حتى العاطفة فتدخل على المضمر كضربتهم حتى اياك وقال ابن هشام الخضراوى لا تعطف الا الظاهر كالجارة اه فارضى (قوله فلا والله الخ) الفاء عاطفة ولا الاولى تأكيد لا في جواب القسم على ما قاله العيني وغيره وفيه ان الحقيق بكونه تأكيدا لا الثانية دون الاولى فيكون القسم مقحما بين النافى والمنفى الا ان يراد التوكيد اللغوى ولا يلفى جوابه أى لا يجدوا ناس فاعل وفتى مفعول وقوله حتاك أى اليك أى الى لقيك والمعنى لا يجدون فتى الى ان يلقوك فحينئذ يجدون الفتى هذا ما ظهر لى (قوله في ذكر معانى الخ) اعلم ان مذهب البصريين ان حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسا كما لا تنوب حروف الجزم والنصب عن بعض وما أوهم ذلك محمول على نحو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على شذوذ النيابة فالتجوز عندهم في غير الحرف أو في الحرف لكن على الشذوذ وجوز الكوفيون واختاره بعض المتأخرين نيابة بعضها عن بعض قياسا كما في التصريح والمغنى وان اقتضى كلام البعض خلافه فالتجوز عندهم في الحرف قال في المغنى وهذا المذهب أقل تعسفا (قوله بمن) قال في الهمع الغالب في نون من اذا وليها ساكن ان تكسر مع غير لام التعريف وتفتح معها وحذفها مع لام لم تدغم فيما بعدها قال ابن مالك قليل وابن عصفور ضرورة وأبو حيان كثير حسن فان كانت اللام مدغمة لم يجز حذف النون فلا يقال في من الظالم ومن الليل م الظالم وم الليل ونظيره حذف نون بنى فانهم لا يحذفونها الا اذا لم تدغم اللام بعدها واما نون عن فالغالب فيها الكسر مطلقا مع اللام وغيرها وحكى الاخفش ضمها مع اللام قال أبو حيان وليس له وجه من القياس اه باختصار (قوله أى تأتى من لمعان) أشار به الى ان الامر في كلام المصنف

وكقول الحسن

واذا الحرب شمرت لم تكن كى

واما دخولها على ضمير الرفع نحو ما انا كهو وما انا كانت وما أنت كانا وعلى ضمير النصب نحو ما أنا كاياك وما أنت كاياى فجعله في التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغيبة المتصل قال المرادى وفيه نظر بل ان لم يكن أكثر فهو مساو والثالث ان يكون اشارة الى بقية ما يختص بالظاهر أى ان بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل كقوله

فلا والله لا يلفى اناس فتى حتاك يا ابن أبى زياد

وقوله

أتت حتاك تقصد كل فج ترجى منك أنها لا تخيب اه

وهذا شروع في ذكر معانى هذه الحروف (بمن * بعض وبين وابتدئ في الامكنه) أى تأتى من لمعان

ليس على حقيقته اذ المراد الاخبار عما نقل عن العرب لا طلب ذلك وظاهر كلام الشارح ان المعانى العشرة حقائق والظاهر خلافه وان الزيادة وما عدا التعليل من الخمسة الاخيرة مجازية لعدم تبادرها الذى هو علامة الحقيقة (قوله على الخمسة الاولى) فقد ذكر الخامس بقوله ومن وباء يفهمان بدلا (قوله التبعيض) ان أريد به التبعيض الملحوظ لغيره أى لكونه حالة بين المتعلق والمجرور وآلة لربط أحدهما بالآخر فلا مسامحة فى العبارة وان أريد به مطلق التبعيض كان فى العبارة مسامحة لان معنى من ليس مطلق التبعيض بل التبعيض الملحوظ لغيره لما تقرر ان معنى الحرف فى غيره وقس على ذلك بقية المعانى الآتية للحروف قال فى المطول والمختصر قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفى معناها الظرفية وكى معناها الغرض فهذه ليست معانى الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هما باعتبار المعنى وانما هى متعلقات لمعانيها أى اذا أفادت هذه الحروف معانى رجعت تلك المعانى الى هذه بنوع استلزام اه وكتب سم على قوله معانى الحروف ما نصه كالابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص وكتب على قوله بنوع استلزام ما نصه لان الخواص تستلزم العوام اه وبذلك يفهم ان قول الشارح ان يخلفها بعض أى فى أصل المعنى لا من كل وجه وأن مراده بقوله الخامس ان تكون بمعنى بدل توافقهما فى أصل المعنى وكذا يقال فى نظائر ذلك من العبارات المتسامح فيها ولا خلاف فى كون المعنى المستعمل فيه الحرف جزئيا ملحوظا للغير وانما اختلفوا فى كون هذا الجزئى هو الموضوع له اولا ذهب الى الاول العضد والسيد ومن وافقهما فقالوا معانى الحروف جزئيات وضعا واستعمالا فمن مثلا موضوعة لكل فرد من الابتداآت الجزئية الملحوظة للغير مستحضرة بكلى يعمها وذهب الى الثانى الاوائل فقالوا هى كليات وضعا جزئيات استعمالا قال عبد الحكيم فى حاشية المطول ذهب الاوائل الى انها موضوعة للمعانى الكلية الملحوظة لغيرها فلهذا شرط الواضع فى دلالتها ذكر الغير معها فمعنى من مثلا هو الابتداء لكن من حيث انه آلة لتعرف حال غيره فلهذا وجب ذكر الغير وهذا ما اختاره الشارح فى تصانيفه اه يعنى التفتازانى وما قيل يلزم حينئذ ان لا تستعمل الا فى معان جزئية فيلزم ان تكون مجازات لا حقائق لها مع انهم ترددوا فى ان المجاز يستلزم الحقيقة اولا مدفوع بأن هذا انما يلزم لو كان استعمالها فى الجزئيات من حيث خصوصياتها اما اذا كان من حيث انها افراد

وجملتها عشرة اقتصر منها هنا على الخمسة الاولى الاول التبعيض نحو حتى تنفقوا مما تحبون وعلامتها ان يصح ان يخلفها بعض ولهذا قرئ بعض ما تحبونه

المعانى

المعانى الكلية فلا اه باختصار وبسط الكلام على ذلك فى رسالتنا البيانية (قوله ان يخلفها اسم موصول) أى مع ضمير يعود على ماقبلها لكن هذا ان كان ماقبلها معرفة فان كان نكرة فعلامتها ان يخلفها الضمير فقط نحو من أساور من ذهب أى هى ذهب ولو قال ان يصح الاخبار بما بعدها عما قبلها لكان أحسن واعلم ان من البيانية مع مجرورها ظرف مستقر فى محل نصب على الحالية ان كان ماقبلها معرفة ونعت تابع لما قبلها فى اعرابه ان كان نكرة (قوله ابتداء الغاية) يعنى المسافة لا معناها الحقيقى الذى هو آخر الشئ فهو من تسمية الكل باسم الجزء وعلامتها ان يحسن فى مقابلتها الى أو ما يفيد فائدتها نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى أعوذ بالله التجئ اليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء نقله الشمنى عن الرضى (قوله فى الامكنة) الاولى ان يراد بها ما عدا الازمنة فيشمل ما ليس زمانا ولا مكانا نحو انه من سليمان (قوله نحو لمسجد أسس على التقوى من اول يوم) ان أريد بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الاساس فمن بمعنى فى كما قاله الرضى قال ومن فى الظروف كثيرا ما تقع بمعنى فى نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب (قوله تخيرن) مبنى للمجهول أى اصطفين وضميره يرجع الى السيوف ويوم حليمة من أيام حروب العرب المشهورة وحليمة بنت الحارث بن أبى شمر ملك غسان وجه أبوها جيشا الى المنذر بن ماء السماء فاخرجت لهم طيبا وطيبتهم فلما قدموا على المنذر قالوا له أتيناك من عند صاحبنا وهو يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر وقتلوه ويقال انه ارتفع فى ذلك اليوم من العجاج ما غطى عين الشمس والتجارب كمساجد جمع تجربة كذا فى المصباح (قوله ولها شرطان) يؤخذ من الشرح شرط ثالث وهو كون النكرة فاعلا أو مفعولا به أو مبتدأ أى أو مفعولا مطلقا على ما جنح اليه ابن هشام ومثل له تبعا لابى البقاء بقوله تعالى ما فرطنا فى الكتاب من شئ أى من تفريط فلا تزاد مع غير هذه الاربعة عند الجمهور وقيل تزاد قبل الحال كقراءة من قرأ ما كان ينبغى لنا ان نتخذ من دونك من أولياء بناء نتخذ للمفعول وتقدم فى باب الحال عن ابن هشام رده بأنه يلزم على الحالية اثبات الملائكة لانفسهم الولاية وجعل ابن مالك من الداخلة على الظروف التى لا تتصرف زائدة كما مر فى محله (قوله ان يسبقها نفى أو شبهه) فلا تزاد فى الاثبات ويستثنى منه تمييز كم الخبرية اذا فصل بينه وبين كم فعل متعد نحو كم تركوا من جنات كما نقله التفتازانى عن القوم (قوله والاستفهام) أى بهل وكذا الهمزة على

الثانى بيان الجنس نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامتها ان يصح ان يخلفها اسم موصول الثالث ابتداء الغاية فى الامكنة باتفاق نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى (وقد تأتى لبدء) الغاية فى (الازمنه) أيضا خلافا لاكثر البصريين نحو لمسجد أسس على التقوى من اول يوم وقوله

تخيرن من أزمان يوم حليمة
الى اليوم قد جربن كل التجارب

الرابع التنصيص على العموم أو تاكيد التنصيص عليه وهى الزائدة ولها شرطان ان يسبقها نفى أو شبه نفى وهو النهى والاستفهام

وان يكون مجرورها نكرة والى ذلك الاشارة
بقوله (وزيد فى نفى وشبهه فجر نكرة) كما لباغ
ولا تكون هذه النكرة الا مبتدأ
من مفر) أو فاعلا نحو لا يقم من أحد أو
مفعولا به نحو هل ترى من فطور والتى لا تختص
لتنصيص العموم هى التى مع نكرة
بالنفى والتى لتأكيده هى التى مع نكرة
تختص به كأحد وديار وذهب الكوفيون الى
عدم اشتراط النفى وشبهه وجعلوها زائدة
فى نحو قولهم قد كان من مطر وذهب
الاخفش الى عدم اشتراط الشرطين معا
فجاز زيادتها فى الايجاب جارة لمعرفة وجعل
من ذلك قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم
الخامس ان تكون بمعنى بدل نحو أرضيتم
بالحياة الدنيا من الآخرة وقوله
أخذوا المخاض من الفصيل غلبة
ظلما ويكتب للامير أفيلا
السادس الظرفية نحو ماذا خلقوا من
الارض اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة

الاوجه فلا تزاد مع غيرهما لعدم السماع ولان غيرهما لا يطلب به التصديق بل التصور بخلافهما فان هل لطلب التصديق فقط والهمزة له ولطلب التصور (قوله الامبتدأ) أى ولو فى الاصل فدخل فيه أول مفعولى ظن وثانى مفاعيل أعلم كما قاله الدماميني (قوله أو مفعولا به) أى حقيقة فخرج ثانى مفعولى ظن وثالث مفاعيل أعلم لانهما خبران فى الاصل لا مفعولان حقيقة والمفعول حقيقة ما يتضمنه ثانيهما مضافا الى أولهما اذ المظنون فى ظننت زيدا قائما قيام زيد قاله الدماميني (قوله هى التى مع نكرة لا تختص بالنفى) أى لانها قبل دخول من تحتمل نفى الوحدة برجوحية ونفى الجنس على سبيل العموم براجحية فدخولها منصص على الثانى فيمتنع أن يقال ما جاءنى من رجل بل رجلان فان قلت اذا أفادت التنصيص فكيف تكون زائدة قلت المراد بزيادتها وقوعها فى موضع يطلبه العامل بدونها فتكون مقحمة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمقصود قاله المصرح (قوله مع نكرة تختص به) أى بالنفى أو شبهه وانما كانت لتأكيده لان النكرة الملازمة للنفى تدل على العموم نصا فزيادة من تأكيد لذلك (قوله وذهب الكوفيون) أى بعضهم اما الكسائى وهشام منهم فيوافقان الاخفش فى عدم اشتراط الشرطين معا واختاره فى التسهيل كذا فى الهمع (قوله وجعلوها زائدة الخ) أجيب بأن من تبعيضية أو بيانية لمحذوف أى قد كان شئ من مطر واعترض بأن حذف الموصوف واقامة الجملة والظرف مقامه قليل لاسيما اذا كان الموصوف فاعلا وأجيب أيضا بأن الفاعل ضمير مستتر يعود الى اسم فاعل تضمنه الفعل والتقدير كان هو أى كائن من جنس المطر والظرف مستقر حال من الضمير وبأن زيادتها فى ذلك حكاية كأنه سئل هل كان من مطر فأجيب بذلك على سبيل حكاية السؤال كما قالوا دعنا من تمرتان كذا فى الدماميني (قوله وجعل من ذلك قوله تعالى الخ) أجيب بأن من للتبعيض ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لان الذنوب فى الاول ذنوب أمة نوح عليه الصلاة والسلام وفى الثانى ذنوب أمة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام على انه لا يناقض الموجبة الجزئية الا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية (قوله أخذوا الخ) أى عمال الزكاة والمخاض النوق الحوامل لا واحد لها من لفظها بل من معناها وهو خلفة والفصيل ولد الناقة اذا فصل عنها والغلبة بالغين المعجمة واللام المضمومتين وتشديد الموحدة الغلبة والأفيل صغير الابل لا قوله أى غيبته بينها ونصبه بفعل محذوف أى أدى فلان افيلا (قوله ماذا خلقوا من الارض الخ) كونها للظرفية أو بمعنى عن أو الباء أو على مذهب

الكوفيين وللبصريين ان يجعلوها فى هذه الآية لبيان الجنس وفى يا ويلنا قد كنا فى غفلة من هذا للابتداء لافادة ان ما بعد ذلك من العذاب أشد قال الدماميني قال ابن هشام وعلى هذا تكون متعلقة بويل كما فى فويل للذين كفروا من النار لكن التعلق فى آية يا ويلنا معنوى لا صناعى للفصل اه ملخصا وكذا ينظرون من طرف خفى وفى ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا على تضمين نصر معنى نجى كما قيل بكل ذلك وقال الدماميني والشمنى ان أريد كون الطرف آلة للنظر فبمعنى الباء أو مبدأه فهى للابتداء فهما معنيان متغايران موكولان الى ارادة المستعمل (قوله موافقة عن) أى لازم موافقتها وهو المجاوزة وكذا يقال فى نظائره الآتية ومن التى للمجاوزة على اظهر أوجه فى الهمع الداخلة على ثانى المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب (قوله موافقة الباء) أى باء الاستعانة دماميني (قوله والى أمكن فى ذلك) أى أقوى لاستعمالها فيما لم تستعمل فيه حتى مما بينه الشارح ولانه يجوز كتبت الى زيد وأنا الى عمرو أى هو غايتى وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو ولوضع حتى لافادة تقضى الفعل قبلها شيأ فشيأ الى الغاية وليس ما قبل حتى فى المثالين مقصودا به التقضى ولا حتى الكوفة لضعف حتى فى الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية ذكره فى المغنى ولا ينافيه ان حتى قد تستعمل فيما يستعمل فيه الى وهو جر المضمر والمضارع المنصوب بها نحو سرت حتى ادخلها لانه قد يلتزم ان ما انفردت به الى اكثر مما انفردت به حتى وظاهر كلام المصنف والشارح ان حتى الجارة للانتهاء دائما ومحله ما لم تدخل على المضارع المنصوب بأن المضمرة والا فقد تكون له وقد تكون للتعليل وللاستثناء كما سيأتى قاله الدماميني (قوله لان مجرور حتى الخ) خالفه فى التسهيل فقال لا يلزم كونه آخر جزء ولا ملاقى آخر جزء خلافا لزاعم ذلك (قوله ان يكون آخرا الخ) أى وان يكون ظاهرا لا ضميرا الا ما شذ كما سيأتى قيل لانها لو دخلت على الضمير قلبت ألفها ياء كما فى الى وعلى ولدى وهى فرع عن الى فيلزم مساواة الفرع لأصله بلا ضرورة (قوله نحو اكلت السمكة الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله ونحو سلام هى الخ) نقل يس عن ابن هشام ان حتى متعلقة بتنزل لا بسلام ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هى (قوله انتهاء الغاية مطلقا) أى فى الزمان والمكان فى الآخر والمتصل بالآخر وغيرهما (قوله الثانى المصاحبة) قال بذلك الكوفيون وجماعة من البصريين ومن انكره جعلها فى مثل الآية التى ذكرها الشارح

السابع التعليل نحو مما خطاياهم أغرقوا
وقوله يغضى حياء ويغضى من مهابته
الثامن موافقة عن نحو يا ويلنا قد كنا فى غفلة
من هذا التاسع موافقة الباء نحو ينظرون
من طرف خفى العاشر موافقة على نحو
ونصرناه من القوم الذين كذبوا (للانتهاء
حتى ولام والى) أى تكون هذه الثلاثة
لانتهاء الغاية فى الزمان والمكان والى أمكن
فى ذلك من حتى لانك تقول سرت البارحة
الى نصفها ولا يجوز حتى نصفها لان مجرور
حتى يلزم أن يكون آخرا أو متصلا بالآخر
نحو اكلت السمكة حتى رأسها ونحو سلام هى
حتى مطلع الفجر واستعمال اللام للانتهاء
قليل نحو كل يجرى لأجل مسمى وسيأتى
الكلام على بقية معانيها فى هذا الباب وعلى
بقية أحكام حتى فى باب اعراب الفعل * واما
الى فلها ثمانية معان الاول انتهاء الغاية
مطلقا كما تقدم الثانى المصاحبة

للانتهاء والمعنى ولا تأكلوا أموالهم مضمومة الى أموالكم دماميني (قوله نحو ولا تأكلوا الخ) أى من كل تركيب اشتمل على ضم شئ الى آخر فى كونه محكوما به على شئ أو محكوما عليه بشئ أو متعلقا بشئ سواء كان من جنسه او لا فلا يجوز الى زيد مال بمعنى مع زيد مال اذ ليس فيه ضم شئ الى آخر فى شئ مما ذكرنا كذا فى المغنى والشمنى (قوله من فعل تعجب أو اسم تفضيل) أى مشتقين من لفظى الحب والبغض كذا قاله الشمنى وأقره شيخنا والبعض ويظهر لى ان المشتق مما فى معناهما كالمشتق منهما نحو ودّ وكره ويشير اليه قول الشارح بعد ما يفيد حبا أو بغضا فتدبر ثم رأيت فى الدماميني ما يؤيده وسيأتى (قوله موافقة اللام) أى الاختصاصية (قوله نحو ليجمعنكم الخ) وقيل ضمن يجمع معنى يضم (قوله وقوله) أى النابغة الذبيانى يخاطب النعمان بن المنذر (قوله مطلى) أى جمل مطلى به القار أى الزفت فيه قلب نكتته الاشارة الى كثرة القار التى تزيد فى النفرة عنه فافهم واعترض جعل الى بمعنى فى بانه لو صح ذلك لساغ أن يقال زيد الى الكوفة بمعنى فيها وهو لا يجوز فتجعل الى متعلقة بمحذوف أى مضافا الى الناس وفيه نظر اذ الظاهر جواز زيد الى الكوفة بمعنى فيها على مذهب الكوفيين الذى عدّ هذه المعانى عليه كما علم مما مرّ (قوله تقول) أى الناقة وقد عاليت أى علوت بالكور بكاف مضمومة ثم راء الرحل والباء بمعنى على ويسقى مبنى للمجهول فلا يروى مضارع روى من باب رضى أى زال عطشه والسقى كناية عن الركوب وعدم الارتواء كناية عن عدم السآمة من الركوب وابن أحمر هو عمرو بن أحمر قائل البيت وكل من الى وابن أحمر معمول ليسقى أو تنازعهما الفعلان (قوله وذكره الخ) جملة حالية والرحيق من اسماء الخمر والسلسل السهل الدخول فى الحلق ويظهر لى انه لا مانع من جعل الى فى البيت للتبيين كهى فى زيد أحب الى لوجود ضابطها تأمل ثم رأيت الدماميني صرح به فلله الحمد (قوله نحو قرأت القرآن الخ) قال ثم كان القرينة هنا وقوع القرآن الظاهر فى جميعه مفعولا لقرأت اه وفيه اشارة الى ان القرآن قد يستعمل فى القدر المشترك الصادق بالقليل والكثير وقيل القرينة ظهور ارادة الاستيفاء (قوله ألقى الصحيفة) الضمير فى ألقى يرجع الى المتلمس كان هو وطرفة بن العبد هجوا عمرو بن هند فبلغه ذلك فلم يظهر لهما شيأ ثم مدحاه فكتب لكل منهما كتابا الى عامله بالحيرة وأوهم انه كتب لكل بصلة فلما وصلا الحيرة قال المتلمس لطرفة انا هجوناه ولعله اطلع على ذلك ولو أراد ان يصلنا لاعطانا فهلم ندفع الكتابين الى من يقرأهما فان كان خيرا والا فررنا فامتنع طرفة ونظر المتلمس الى غلام

نحو ولاتأكلوا أموالهم الى أموالكم
الثالث التبيين وهى المبينة لفاعلية مجرورها
بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم
تفضيل نحو رب السجن أحب الى الرابع
موافقة اللام نحو والامر اليك وقيل لانتهاء
الغاية أى منته اليك الخامس موافقة فى
نحو ليجمعنكم الى يوم القيامة وقوله
فلا تتركنى بالوعيد كأننى
الى الناس مطلى به القار أجرب
السادس موافقة من كقوله
تقول وقد عاليت بالكور فوقها
أيسقى فلا يروى الى ابن أحمرا
السابع موافقة عند كقوله
أم لا سبيل الى الشباب وذكره
أشهى الى من الرحيق السلسل
الثامن التوكيد وهى الزائدة أثبت ذلك
الفراء مستدلا بقراءة بعضهم أفئدة من
الناس تهوى اليهم بفتح الواو وخرجت على
تضمين تهوى معنى تميل (تنبيه) ان دلت
قرينة على دخول ما بعد الى وحتى نحو قرأت
القرآن من أوله الى آخره ونحو قوله
ألقى الصحيفة كى يخفف رحله
والزاد حتى نعله ألقاها

قد

قد خرج من المكتب فقال له أتحسن القراءة قال نعم فأعطاه الكتاب فقرأه فاذا فيه قتله فألقاه فى النهر وفرّ الى الشام وأتى طرفة الى عامل الحيرة بالكتاب فقتله وقوله حتى نعله بالجر لان الكلام فى حتى الجارة كما هو ظاهر وان روى أيضا بالنصب على الاشتغال فحتى ابتدائية والهاء فى ألقاها للنعل أو على العطف فحتى عاطفة والهاء للنعل أو الصحيفة أو الثلاثة وجملة ألقاها توكيد والرفع على الابتداء فحتى ابتدائية والهاء للنعل والقرينة على دخول النعل فيما قبل حتى قوله ألقاها بناء على الظاهر من عود الهاء الى النعل أو الثلاثة وأورد ان الذى قبل حتى الصحيفة والزاد والنعل غير داخلة فيهما قطعا وأجيب بتأويلهما بالمثقل وهو يشمل النعل فكأنه قال ألقى ما يثقله حتى نعله ولما كانت النعل متصلة بالآخر وهو القدم جرها بحتى (قوله ثم اتموا الصيام الى الليل) القرينة نهى الشارع عن المواصلة وكون الصيام شرعا انما هو الامساك عن المفطر جميع النهار والى متعلقة بالصيام لكونه مما يمتد لا بأتموا لان الاتمام فعل الجزء الاخير فلا يمتد والمغيا لا بد ان يكون ممتدا (قوله سقى الحيا) بالقصر وقد يمد أى المطر والقرينة دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه وقوله محدودا بالحاء ودالين مهملات أى ممنوعا أو بجيم ودالين مهملتين أو معجمتين أى مقطوعا قال الدماميني ولا أعلم الرواية (قوله مطلقا) أى سواء كان ما بعدها من جنس ما قبلها أولا وهو راجع الى الدخول فى حتى وعدمه فى الى والمقابل فى الاول القول بعدم الدخول مطلقا والقول بان ما بعدها ان كان من جنس ما قبلها دخل نحو سرت بالنهار حتى وقت العصر والا فلا نحو سرت بالنهار حتى الليل والمقابل فى الثانى القول بالدخول مطلقا والقول بالتفصيل فالاقوال الثلاثة فى كل من الى وحتى على الصحيح خلافا للقرافى هذا ما تفيده عبارة الفارضى وانظر حكم اللام اذا كانت للغاية والاقرب انها كالى (قوله للملك) وهى الواقعة بين ذاتين ومدخولها يملك (قوله نحو الجل للدابة) الجل بالضم والفتح ما تلبسه الدابة لتصان به قاموس (قوله وجعلها) أى لام الاستحقاق وعليه فلام شبه الملك هى الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك وقد تسمى لام الاختصاص أقول أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو أنت لى وأنا لك ولزيد ابن كما يؤخذ من تمثيل الهمع للام الاختصاص بنحو ان له أبا فان كان له اخوة فتدبر (قوله وويل للمطففين) التمثيل به مبنى على أن ويل اسم للعذاب لا على انه اسم واد فى جهنم لانه على هذا اسم ذات (قوله وقد يعبر عن الثلاث الخ) وقد يعبر بلام الاختصاص عن الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك نحو الجل للدابة أو بين ذاتين ومصاحب

أو على عدم دخوله نحو ثم أتموا الصيام الى
الليل ونحو قوله
سقى الحيا الارض حتى أمكن عزيت
لهم فلا زال عنها الخير محدودا
عمل به والا فالصحيح فى حتى الدخول وفى الى
عدمه مطلقا حملا على الغالب فيهما عند
القرينة وزعم الشيخ شهاب الدين القرافى
انه لا خلاف فى وجوب دخول ما بعد حتى
وليس كما ذكر بل الخلاف مشهور وانما
الاتفاق فى حتى العاطفة لا الخافضة والفرق
ان العاطفة بمنزلة الواو انتهى (ومن وباء
يفهمان بدلا) أى تأتى من والباء بمعنى بدل
اما من فقد سبق بيان ذلك فيها واما الباء
فسيأتى الكلام عليها قريبا ان شاء الله تعالى
(واللام للملك وشبهه وفى تعدية أيضا وتعليل
قفى وزيد) أى تأتى اللام الجارة لمعان
جملتها أحد وعشرون معنى الاول انتهاء
الغاية وقد مرّ الثانى الملك نحو المال لزيد
الثالث شبه الملك نحو الجل للدابة ويعبر عنها
بلام الاستحقاق أيضا لكنه غاير بينهما
فى التسهيل وجعلها فى شرحه الواقعة بين
معنى وذات نحو الحمد لله وويل للمطففين وقد
يعبر عن الثلاث

مدخولها لا يملك نحو لزيد ابن كامر (قوله بلام الاختصاص) الراجح ان المراد
بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا القصر (قوله الرابع التعدية) أى المجردة
فلا ينافى بقية المواضع للتعدية لكن مع افادة شئ آخر قاله الحفيد (قوله
بما اضرب زيدا لعمرو الخ) أى لان ضرب وحب مثلا متعديان فى الاصل
وبنائهما للتعجب نقلا الى فعل بضم العين فصارا قاصرين ثم عديا بالهمزة الى زيد
وباللام الى عمرو وبكر هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين ان الفعلين
باقيان على تعديتهما الى المفعول كعمرو وبكر وانهما لم ينقلا فليست اللام للتعدية
وانما هى مقوية للعامل لضعفه باستعماله فى التعجب وهذا الخلاف مبنى على
الخلاف فى فعل التعجب المصوغ من متعد فمذهب الكوفيين انه يبقى على تعديته
ومذهب البصريين انه لا يبقى كذا فى التصريح واعلم انه سيأتى فى باب التعجب
ان هذه اللام للتبيين فلا تكون للتعدية المجردة اللهم الا ان يكون فيها خلاف
فما هنا قول وما سيأتى قول آخر تأمل (قوله السادس الزائدة) فيه أن الكلام
فى عد معانى اللام والزائدة ليست من معانى اللام بل نفس اللام فكان الاولى
أن يقول كما قال سابقا ولاحقا السادس التوكيد وهى الزائدة وقول البعض كان
الاولى أن يقول الزيادة غير مستقيم أيضا اذ الزيادة ليست من معانى اللام فافهم
(قوله اما لمجرد التوكيد) هى الواقعة بين فعل ومفعوله وبين المتضايفين
نحو لا أبالك على أحد الاوجه فيه وفائدتها تقوية المعنى دون العامل فغايرت
المزيدة لتقوية العامل (قوله وملكت) بتاء الخطاب قاله الشاعر يمدح به
عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان تصريح (قوله واما لتقوية الخ)
ولما لم تكن اللام المقوية زائدة محضة نظرا لجهة التقوية تعلقت بالعامل الذى
قوته عند الموضح بخلاف الزائدة المحضة فلا تتعلق بشئ أفاده فى التصريح (فائدة)
قال فى المغنى قال ابن مالك ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين لانها ان
زيدت فى مفعوليه فلا يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد وان زيدت فى أحدهما
لزم الترجيح من غير مرجح وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم أحدهما دون الآخر
وزيدت اللام فى المقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسى فى قراءة من قرأ ولكل وجهة
هو موليها باضافة كل انه من هذا وان المعنى الله مولى كل ذى وجهة وجهته
فقدم المفعول الاول وزيدت فيه لام التقوية وحذف المضاف والمفعول الثانى
والضمير فى موليها على هذا التولية المفهومة من مولى وانما لم يستغن عن تقدير
المضاف ويجعل الضمير للجهة لئلا يتعدى العامل الى الظاهر وضميره معا ولهذا

بلام الاختصاص الرابع التعدية ومثل له
فى شرح الكافية بقوله تعالى فهب لى من
لدنك وليا لكنه قال فى شرح التسهيل ان هذه
اللام لشبه التمليك قال فى المغنى والاولى
عندى أن يمثل للتعدية بما أضرب زيدا لعمرو
وما أحبه لبكر الخامس التعليل نحو لتحكم
بين الناس وقوله وانى لتعرونى لذكراك هزة
السادس الزائدة وهى اما لمجرد التوكيد
كقوله
وملكت ما بين العراق ويثرب
ملكا أجار لمسلم ومعاهد
واما لتقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه
فرعا عن غيره نحو الذين هم لربهم يرهبون
ان كنتم للرؤيا تعبرون ونحو مصدقا لما معهم
فعال لما يريد هذا ما ذكره الناظم فى هذا
الكتاب

قالوا

قالوا فى الهاء من قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه ان الهاء مفعول مطلق لا ضمير
القرآن اه بايضاح وبعض تصرف وأجاب الدمامينى عن ابن مالك بحمل كلامه
على ما يذكر فيه المفعولان معا مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه
وأجاز التفتازانى فى حاشية الكشاف الاستغناء عن تقدير المضاف وجعل الضمير
للجهة ودفع لزوم تعدى العامل الى الظاهر وضميره معا بتقدير عامل للظاهر يفسره
عامل الضمير أى لكل وجهة الله مول موليها والمفعول الآخر على هذا محذوف
أى أهلها نقله الشمنى (قوله نحو وهبت لزيد دينارا) فيه ان التمليك مستفاد
من الفعل لا من اللام بدليل انك لو اسقطت اللام وقلت وهبت زيدا دينارا كان
الكلام صحيحا دالا على التمليك ولو مثل بجعلت لزيد دينارا لكان أحسن (قوله
شبه التمليك الخ) قد يقال المفيد لشبه التمليك مجموع الكلام لا اللام وحدها
وكذا يقال فى النسب بل وفى التمليك على التمثيل له بجعلت لزيد دينارا كما هو
التحقيق فى التمثيل اللهم الا ان يقال لما توقف فهم شبه التمليك والنسب والتمليك
من التركيب على اللام نسبت اليها فتأمل (قوله نحو لزيد أب) جعل فى الهمع
من أمثلة لام الاختصاص ان له أبا فان كان له اخوة (قوله القسم والتعجب معا)
قولهم فى باب التعجب ان المفيد للتعجب التركيب بتمامه يدل على ان نسبة الدلالة
على التعجب هنا الى اللام كنسبتهم الطلب الى السين والتاء على ما حققه السيد من
انها مجاز من نسبة ما للكل الى الجزء اه دنوشرى (قوله لله) بكسر اللام
يبقى أى لا يبقى والحيد بكسر المهملة ففتح التحتية جمع حيدة كبدرة وبدر العقدة
فى قرن الوعل وتمامه بمشمخر به الظيان والآس بشين ثم خاء معجمتين الجبل العالى
والظيان بالظاء المشالة والتحتية المشددة ياسمين البر والآس شجر معروف كذا
فى الشمنى والدمامينى وقوله جمع حيدة أى بفتح فسكون كما يصرح به التنظير ببدرة
وبدر وان كان المقيس جمعه على فعل فعلة بكسر فسكون على ما يفيده قول المصنف
فى جمع التكسير ولفعلة فعل والذى فى القاموس ان اسم العقدة فى قرن الوعل الحيد
بفتح فسكون ثم قال والجمع حيود وأحياد وحيد كعنب اه فلعل فى المفرد لغتين
التأنيث بالتاء وتركه والمعنى ان هذا الوعل لا يحتاج الى الخروج الى موضع يمكن
ان يصاد فيه لان عنده المرعى المستلزم للماء غالبا ومع هذا الابد ان يفنى (قوله
يا للماء والعشب) بفتح اللام على انهما مستغاث بهما مجازا لتشبيههما بمن يستغاث به
حقيقة أى يا ماء ويا عشب أقبلا فهذا أوقتكما واللام على هذا متعلقة بالفعل المحذوف
بتضمينه هنا معنى التعجب وفى نحو يا زيد لعمرو معنى التعجب على خلاف سيأتى

السابع التمليك نحو وهبت لزيد دينارا
الثامن شبه التمليك نحو جعل لكم من
انفسكم أزواجا التاسع النسب نحو لزيد أب
ولعمرو عم العاشر القسم والتعجب معا
كقوله لله يبقى على الايام ذو حيد ونحو لله
لا يؤخر الاجل وتختص باسم الله تعالى
الحادى عشر التعجب المجرد عن القسم
وتستعمل فى النداء كقولهم يا للماء والعشب
اذا تعجبوا من كثرتهما

وبكسرها على انهما مستغاث لاجلهما والمستغاث به محذوف واللام متعلقة بالفعل المحذوف والمعنى ادعو قومى للماء والعشب على خلاف أيضا سيأتى (قوله فيالك) الاظهر جعل مابعدها مستغاثا به مجازا والمغار اسم مفعول من اغرت الحبل فتلته فاضافته الى الفتل للمبالغة وقوله شدت أى ربطت والباء فى بيذبل بمعنى فى ويذبل علم جبل لاينصرف وانما جره لاجل الروى والمعنى كان نجومه لطوله وعدم غيبتها ربطت بالحبال المفتولة فى يذبل فلا تسير هذا ماظهر لى (قوله وثروة) أى غنى (قوله الصيرورة) انكرها البصريون وجعلوا اللام فى مثالها للتعليل المجازى حيث شبه ترتب العداوة والحزن لكونه نتيجة التقاطهم بترتب المحبة والتبنى واستعيرت له اللام (قوله نحو قلت له كذا) واذنت له وفسرت له ومنه ولقد وصلنا لهم القول دماميني (قوله التبيين على ماسبق فى الى) اعلم ان مابعد الى التبيينية فاعل وماقبلها مفعول واللام التبيينية بعكس ذلك فاذا قلت زيد احب الى كنت أنت المحب وزيد المحبوب واذا قلت زيد احب لى كنت أنت المحبوب وزيد المحب اذا علمت ذلك علمت ان كلام الشارح يوهم خلاف المراد ثم اعلم انهم جعلوا من لام التبيين اللام فى نحو تبا لزيد واللام فى نحو سقيا لعمرو وجعلوا الاولى لتبيين الفاعل والثانية لتبيين المفعول قالوا وهى ومجرورها خبر لمحذوف أى ارادتى لزيد أو متعلق بمحذوف أى لزيد أعنى فالكلام جملتان والاولى عندى جعل هذه اللام زائدة للتقوية متعلقة بالمصدر فالكلام جملة واحدة فتأمل ثم رأيت الدماميني نقل عن ابن الحاجب وابن مالك مايوافقه نعم يتعين ماقالوه فى نحو سقيا لك ان جعل سقيا نائبا عن اسق اذ لايجتمع خطابان لشخصين فى جملة واحدة فان جعل نائبا عن سق على ان الخبر بمعنى الطلب كان الاولى فيه أيضا ماقلنا فتدبر (قوله ويخرون للاذقان) جمع ذقن بالتحريك مجتمع اللحيين من أسفلهما كما فى القاموس والمراد يسقطون على وجوههم وانما ذكر الذقن لانها أقرب مايكون من الوجه الى الارض عند الهوى للسجود (قوله وانكره النحاس) انظر هل مرجع الضمير كونها للاستعلاء المجازى أو كونها للاستعلاء مطلقا الاظهر الثانى وعبارة المغنى ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة اشترطى لهم الولاء وقال النحاس المعنى من أجلهم قال ولا يعرف فى العربية لهم بمعنى عليهم اهـ (قوله نحو كتبته لخمس خلون) الاظهر مانقله الدماميني عن بعضهم انها فى المثال بمعنى بعد كما انها فى قولك كتبته لليلة بقيت بمعنى قبل وفى قولك كتبته لغرة كذا بمعنى فى (قوله قراءة الجحدرى) فى القاموس الجحدر القصير ثم قال وجحدر بجعفر

وقوله
فيالك من ليل كان نجومه
بكل مغار الفتل شدت بيذبل
وفى غيره كقولهم لله دره فارسا ولله أنت
وقوله
شباب وشيب وافتقار وثروة
فلله هذا الدهر كيف ترددا
الثانى عشر الصيرورة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وتسمى لام العاقبة ولام المآل الثالث عشر التبليغ وهى الجارة لاسم السامع نحو قلت له كذا وجعله الشارح مثالا للام التعدية الرابع عشر التبيين على ماسبق فى الى الخامس عشر موافقة على فى الاستعلاء الحقيقى نحو ويخرون للاذقان وقوله
تخر صريعا لليدين وللفم
والمجازى نحو وان اسأتم فلها واشترطى لهم الولاء وانكره النحاس السادس عشر موافقة بعد نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس السابع عشر موافقة عند نحو كتبته لخمس خلون وجعل منه ابن جنى قراءة الجحدرى بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم

رجل (قوله لايجليها لوقتها الا هو) أى فى وقتها ان قلت الساعة وقت فيلزم ظرفية الشئ فى نفسه أجيب بأنه يصح ان يراد بالساعة زمن البعث من القبور وبالوقت اليوم الآخر كله فتكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل أو المراد لايجلى مافيها (قوله موافقة من) أى من البيانية على خلاف يأتى فى افعل التفضيل (قوله راغم) أى لاصق بالرغام بفتح الراء وهو التراب كناية عن الذلة والاحتقار (قوله موافقة عن) جعل ابن الحاجب من هذا المعنى قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ماسبقونا اليه ولولا ذلك لقيل ماسبقتمونا يعنى لو جعلت اللام للتبليغ لكن يندفع ماقال بأمور أحدها ان يكون فى الكلام التفات عن الخطاب الى الغيبة الثانى ان يكون اسم المقول عنهم محذوفا أى وقال الذين كفروا للذين آمنوا عن طائفة أخرى اسلمت لو كان خيرا ماسبقونا اليه الثالث انه يجوز اعتبار اللفظ والمعنى فى المحكى بالقول فلك فى حكاية من قال أنا قائم ان تقول قال زيد أنا قائم رعاية للفظ المحكى وان تقول قال زيد هو قائم رعاية للمعنى وحال الحكاية فان زيدا غائب حال الحكاية وكذا اذا خاطبت شخصا بانت بخيل وأردت الحكاية فلك ان تقول قلت لعمرو أنت بخيل وقلت لعمرو هو بخيل قاله الرضى (قوله نحو قالت اخراهم لاولاهم) يحتمل ان المعنى فى شأن أولاهم وكذا فيما بعده فلا شاهد فيهما (قوله لدميم) بالدال المهملة من الدمامة وهى القبح أو معناه مطلى بالدمام ككتاب وهو مايطلى به الوجه لتحسينه (فائدة) كسر لام الجر مع الظاهر الا المستغاث وفتحها مع الضمير الا الياء هو المشهور وفتحها بعض العرب مع الظاهر مطلقا وكسرها خزاعة مع الضمير وكسر الباء مطلقا هو المشهور وقال أبو حيان وحكى أبو الفتح عن بعضهم فتحها مع الظاهر كذا فى الهمع (قوله استبن) أى اطلب بيانها والدلالة عليها بما ذكر (قوله وقد يبينان السببا) قد للتحقيق بالنسبة الى الباء وللتقليل بالنسبة الى فى فهى من المشترك المستعمل فى معنييه أو هى للتحقيق فقط فلا اعتراض بان بيان السبب بالباء كثير لا قليل (قوله ومثل مع الخ) حال من الضمير المجرور بالباء متقدمة عليه لجواز ذلك على مذهب المصنف كما مر والمراد المثلية فى أصل المصاحبة فلا ينافى ان مدلول مع المصاحبة الكلية الملحوظة لذاتها ومدلول الباء المصاحبة الجزئية الملحوظة لغيرها كما هو معنى الحرف على مااشتهر عند المتأخرين وقد مر بيانه (قوله حقيقة) أى بان يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز فان فقدا نحو فى علمه نفع أو الاحتواء نحو زيد فى سعة أو التحيز نحو فى صدر زيد علم فمجاز ومنه الزمانية نحو زيد فى يوم

الثامن عشر موافقة فى نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة لايجليها لوقتها الا هو التاسع عشر موافقة من كقوله وقولهم مضى لسبيله
لنا الفضل فى الدنيا وانفك راغم
ونحن لكم يوم القيامة أفضل
العشرين موافقة عن نحو وقالت أخراهم لاولاهم ربنا هؤلاء اضلونا وقوله
كضرائر الحسناء قلن لوجهها
حسدا وبغضا انه لدميم
الحادى والعشرون موافقة مع كقوله
فلما تفرقنا كانى ومالكا
لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

والظرفية استبن ببا وفى وقد يبينان السببا

بالبا استعن وعد عوض الصق
ومثل مع ومن وعن بها انطق

أى تأتى كل واحدة من الباء وفى لمعان اما فى فلها عشرة معان ذكرنا منها هنا معنيين الاول الظرفية حقيقة ومجازا نحو زيد فى المسجد ونحو ولكم فى القصاص حياة

كذا أفاده يس وقضية كلام المغني والهمع ان الزمانية حقيقة فتدبر فان قلت
الظرفية في قوله تعالى ان المتقين في جنات وعيون حقيقة بالنسبة الى الجنات
مجازية بالنسبة الى العيون فيلزم استعمال كلمة في حقيقة ومجازا فما وجهه عند
مانع ذلك أجيب بانه يجعل من عموم المجاز بجعل في مستعملة في ظرفية مجازية
تناسبهما وهي مطلق الملابسة ومن المكانية الحقيقية ادخلت الخاتم في اصبعي
والقلنسوة في رأسي الا ان فيهما قلبا لانه لما كان المناسب نقل المظروف للظرف
والامر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار ونظيرهما في القلب عرضت
الناقة على الحوض لان المعروض ليس له اختيار وانما الاختيار للمعروض عليه
فقد يقبل وقد يرد لكن لما كان المناسب ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه
والامر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار وقيل المقلوب عرضت
الحوض على الناقة وقيل لا قلب في واحد منهما من الدماميني والشمني (قوله
دخلت امرأة الخ) المرأة من بني اسرائيل والمتبادر من كون دخولها النار بسبب
الهرة انها مؤمنة (قوله لاصلبنكم في جذوع النخل) أي عليها فشبه الاستعلاء
المطلق بالظرفية المطلقة فسرى التشبيه لجزئيات كل فاستعير بناء على هذا التشبيه
الحاصل بالسراية لفظة في لمعنى على وهو استعلاء جزئي هذا مذهب الكوفيين
وجعلها البصريون للظرفية بناء على تشبيه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فيه
على طريق الاستعارة بالكناية أو تشبيه الجذوع بالظروف بجامع التمكن في كل
على طريق الاستعارة بالكناية أيضا وفي على الوجهين تخييل وبهذا التحقيق
يعرف ما في الحواشي من التساهل (قوله في سرحة) أي شجرة عظيمة والمعنى
انه طويل كان ثيابه على شجرة عظيمة (قوله المقايسة) أي كون ما قبلها ملحوظا
بالقياس الى ما بعدها وهي الواقعة بين مفضول سابق وفاضل لاحق كما في المغني
ويظهر لي صحة العكس أيضا (قوله موافقة من) أي التبعيضية وجعلها الشمني
على الابتدائية فالمعنى في البيت ثلاثين شهرا مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال
فتكون المدة خمسة اعوام ونصفا وكذا عند من جعلها للمصاحبة وتقدم الكلام
على البيت الاول في الموصول (قوله من كان احدث عهده) لعل المراد طلل
كان أقل زمن مضى من تأنسه باهله تلك المدة واستعمل من في غير العاقل مجازا
(قوله موافقة الباء) أي التي للالصاق حقيقة أو مجازا شمني (قوله يوم الروع)
بفتح الراء الفزع والفوارس جمع فارس على غير قياس والاباهر جمع ابهر وهو عرق
اذا انقطع مات صاحبه قال الجوهري وهما ابهران يخرجان من القلب والكلا

الثاني السببية نحو لمسكم فيما أخذتم
وفي الحديث دخلت امرأة النار في هرة
حبستها وتسمى التعليلية أيضا الثالث
المصاحبة نحو قال ادخلوا في أمم الرابع
الاستعلاء نحو لاصلبنكم في جذوع النخل
وقوله بطل كان ثيابه في سرحة الخامس
المقايسة نحو فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة
الا قليل السادس موافقة الى نحو فردوا
أيديهم في أفواههم السابع موافقة من
كقوله
ألا عم صباحا أيها الطلل البالي
وهل يعمن من كان في العصر الخالي
وهل يعمن من كان أحدث عهده
ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال
أي من ثلاثة أحوال الثامن موافقة الباء
كقوله
ويركب يوم الروع منا فوارس
بصيرون في طعن الاباهر والكلى

جمع كلية أو كلوة بضمهما (قوله قياسا الخ) أورد عليه ان المقيس عليه لا يتعين
زيادة الباء فيه لجواز ان تكون من استفهامية لا موصولة وان الكلام تم بقوله
فانظر ثم ابتدأ مستفهما استفهاما انكاريا بقوله بمن تثق على ان زيادة الباء في مثل
ذلك غير قياسي فلا يقاس عليه غيره وفي الهمع ان ابن مالك حكى الزيادة عوضا
في الباء وعن وعلى وقاسها في الى وفي واللام ومن فيقال عرفت بمن عجبت ولمن قلت
والى من أويت وفي من رغبت وان أبا حيان منعها في الجميع (قوله ولا يواتيك)
مهموز الفاء ولك ابدال الهمزة واوا كما قاله الدماميني أي يساعدك (قوله دجا)
أي اظلم يخال بالبناء للمجهول يرندجا بفتح الياء والراء وسكون النون أي جلدا اسود
كذا قال البعض وعبارة القاموس الارندج ويكسر اوله جلد اسود ثم قال
واليرندج السواد يسود به الخف أو هو الزاج اه ويحتمل ان تكون في سببية فلا
شاهد فيه (قوله شنوا) أي فرقوا والاغارة مفعول به أو المفعول به محذوف
أي فرقوا الاعداء والاغارة مفعول له والفرسان ركاب الخيل والركبان ركاب الابل
(قوله الظرفية) أي زمانية أو مكانية ولهذا مثل بمثالين (قوله الثالث
السببية) منها الباء التجريدية نحو لقيت بزيد أسدا أي بسبب لقاء زيد فهو على
حذف مضاف كما قاله الرضي وقيل انها ظرفية وقيل للمعية والتجريد ان ينتزع
من ذي صفة آخر مثله مبالغة في كماله في تلك الصفة كذا في الدماميني والشمني
(قوله الرابع التعليل) ينبغي اسقاطه كما في المغني وغيره لان التعليلية والسببية
شيء واحد كما قاله أبو حيان والسيوطي وغيرهما ويوافقه قوله في الكلام على
في السببية وتسمى التعليلية أيضا وفرق الشيخ يحيى بين العلة والسبب بأن العلة
متأخرة في الوجود متقدمة في الذهن وهي العلة الغائية والغرض وأما السبب فهو
متقدم ذهنا وخارجا لكن يمنع من توجيه صنيع الشارح بهذا تمثيله للتعليل بسبب
متقدم وكان الموافق له ان يمثله بنحو حفرت البئر بالماء (قوله الاستعانة) الفرق
بينها وبين السببية أن باء السببية هي الداخلة على سبب الفعل نحو مات بالجوع
وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل أي الواسطة بين الفاعل ومفعوله نحو
بريت القلم بالسكين قاله سم (قوله التعدية) أي الخاصة كما يفيده ما بعده
(قوله وهي المعاقبة للهمزة) التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى
ايصال معنى الفعل الى الاسم فمشتركة بين حروف الجر التي ليست بزائدة ولا في حكم
الزائدة شمني ودماميني (قوله في تصيير الفاعل مفعولا) لكن مفعوليته مع الباء
بواسطتها ومع الهمزة بلا واسطة (قوله واكثر ما تعدى) الرابط محذوف

التاسع التعويض وهي الزائدة عوضا من
أخرى محذوفة كقولك ضربت بمن رغبت
تريد ضربت من رغبت فيه اجاز ذلك الناظم
قياسا على قوله
ولا يواتيك فيما ناب من حدث
الا أخو ثقة فانظر بمن تثق
أي فانظر من تثق به العاشر التوكيد وهي
الزائدة لغير تعويض أجاز ذلك الفارسي في
الضرورة كقوله
أنا أبو سعد اذا الليل دجا
يخال في سواده يرندجا
وأجازه بعضهم في قوله تعالى وقال اركبوا فيها
باسم الله واما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر
منها عشرة الاول البدل نحو ما يسرني بها
حمر النعم وقوله
فليت لي بهم قوما اذا ركبوا
شنوا الاغارة فرسانا وركبانا
الثاني الظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر
نجيناهم بسحر الثالث السببية نحو فكلا
أخذنا بذنبه الرابع التعليل نحو فبظلم من
الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم
الخامس الاستعانة نحو كتبت بالقلم
السادس التعدية وتسمى باء النقل وهي
المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا
واكثر ما تعدى الفعل القاصر

أى تعديه كما جزم به الدماميني وقوله الفعل القاصر خبرا كثر وجعل البهوتى وأقره
البعض نصب الفعل على المفعولية لتعدى اولى بناء على ان ما مصدرية وخبرا كثر
محذوف أى ثابت ناشئ عن عدم التأمل قال فى المغنى ومن ورودها مع المتعدى
دفع الله بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا
وصك الحجر الحجر قال الدماميني ويرد عليه انه اذا كان الاصل ذلك لم تكن الباء
داخلة على ما كان فاعلا بل على ما كان مفعولا فلا يشملها ضابط باء التعدية
المتقدم ولو جعل الاصل دفع بعض الناس بعض وصك الحجر الحجر بتقديم المفعول
لم يرد ذلك اه (قوله بمعنى اذهبته) ولا فرق بينهما خلافا لمن فرق باقتضاء ذهبت
بزيد المصاحبة فى الذهاب بخلاف اذهبت زيدا ومما يرده قوله تعالى ذهب الله
بنورهم وان أجيب عن الآية بأنه يجوز ان يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على
معنى يليق كما وصف نفسه تعالى بالمجىء فى قوله تعالى وجاء ربك لانه ظاهر البعد ثم
ممن فرق صاحب الكشاف حيث قال والفرق بين أذهبه وذهب به ان معنى أذهبه
ازاله وجعله ذاهبا ويقال ذهب به اذا استصحبه ومضى معه وذهب السلطان
بماله أخذه ثم قال والمعنى أخذ الله نورهم وأمسكه اه قال الشمنى ولا يخفى ما فى قول
الزمخشرى والمعنى الخ من الجواب عن الآية بحملها على معنى آخر لذهب مع الباء
لا محذور فى نسبته الى الله تعالى أصلا (قوله التعويض الخ) المناسب لقوله
باء البدل ان يقول باء العوض والفرق بين باء التعويض وباء البدل كما قاله سم
ان فى باء التعويض مقابلة شئ بشئ بأن يدفع شئ من أحد الجانبين ويدفع من
الجانب الآخر شئ فى مقابلته وفى باء البدل اختيار أحد الشيئين على الآخر فقط
من غير مقابلة من الجانبين وقيل باء البدل أعم مطلقا وهو ما استظهره فى الهمع
فتكون هى الدالة على اختيار شئ على آخر أعم من ان يكون هناك مقابلة اولا
والاول أشهر وأوفق بصنيع الشارح (قوله نحو أمسكت بزيد الخ) فيه لف
ونشر مرتب فمعنى أمسكت بزيد قبضت على شئ من جسمه أو ما يحبسه من ثوب
أو نحوه ولهذا كان أبلغ من أمسكت زيدا لان معناه المنع من الانصراف بأى
وجه كان ومعنى مررت بزيد ألصقت مرورى بمكان يقرب منه قاله فى المغنى ونازع
الدماميني فى كون الالصاق فى صورة القبض على نحو الثوب حقيقيا واستظهر
انه مجاز بجعل الصاق الامساك بالثوب الصاقا بزيد لما بينهما من المجاورة وقد
يعدى المرور بعلى فتكون للاستعلاء المجازى كان المار بمجاوزته الممرور به
استعلى عليه (قوله وهذا المعنى لا يفارقها) التزامه يحوج فى بعض الاماكن

الى

نحو ذهبت بزيد بمعنى أذهبته ومنه ذهب
الله بنورهم وقرئ أذهب الله نورهم السابع
التعويض نحو بعت هذا بألف وتسمى باء
المقابلة أيضا الثامن الالصاق حقيقة
ومجازا نحو أمسكت بزيد ونحو مررت به
وهذا المعنى لا يفارقها ولهذا اقتصر
عليه سيبويه

الى تكلف كما فى ذهب الله بنورهم وبالله لافعلن (قوله نحو اهبط بسلام) ونحو
فسبح بحمد ربك بناء على ان المصدر مضاف لمفعوله أى مع حمد ربك وقيل للاستعانة
بناء على انه مضاف لفاعله أى بما حمد الرب به نفسه قاله فى المغنى (قوله العاشر
التبعيض) اختلف فى الباء من قوله تعالى وامسحوا برؤسكم فنقل صاحب
الكشف عن مالك انها زائدة فيجب مسح كل الرأس قال وهو وان كان عملا بالمجاز
لكنه احوط وقال بعض اتباعه هى للالصاق فيجب أيضا الاستيعاب اذ المعنى
ألصقوا المسح بالرأس وهو اسم لكله لا لبعضه وقال بعض من لم يوجب الاستيعاب
كامامنا الشافعى هى للتبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله لما فى صحيح مسلم من انه
صلى الله عليه وسلم مسح بناصيته وعلى عمامته وما فى سنن أبى داود وغيرها من انه
صلى الله عليه وسلم مسح مقدم رأسه بدون ذكر مسح على العمامة كما فى فتح البارى
وقال بعضهم للاستعانة نحو كتبت بالقلم لكن مسح يتعدى لمفعول بنفسه وهو
المزال عنه ولآخر بالباء وهو المزيل فحذف الاول والاصل وامسحوا أيديكم
برؤسكم فلم يقع المسح المأمور به على الرأس حتى يجب استيعابه بل على اليد وجعل
الرأس آلة فاستفادة التبعيض على هذا ليس من كون الباء موضوعة له بل من
كون مدخولها آلة لمسح اليد دماميني ملخصا (قوله نحو عينا الخ) وقيل ضمن
يشرب معنى يروى وقال الزمخشرى المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء
بالعسل فجعلها للمصاحبة (قوله المجاوزة) قال بعضهم يختص هذا المعنى
بالسؤال وقيل لا يختص بدليل قوله تعالى يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم ويوم
تشقق السماء بالغمام وانكر البصريون مجىء الباء للمجاوزة وحملوها مع السؤال
على السببية ورد بأن الكلام حينئذ لا يفيد أن المجرور هو المسئول عنه مع انه
المقصود وجعلها بعضهم فى وبأيمانهم ظرفية أى ويكون فى أيمانهم لان أصل النور
فيها لان بها أخذ السعداء صحائفهم وما بين أيديهم منبسط منه وفى بالغمام للاستعانة
لان الغمام كالآلة وجعلها البيضاوى سببية بتقدير مضاف فقال بسبب طلوع
الغمام منها وهو الغمام المذكور فى قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله فى ظلل
من الغمام والملائكة اه (قوله هذا ما ذكره فى هذا الكتاب) اعترض بان
المصنف لم يذكر التعليل ولهذا قال الشارح سابقا واما الباء فلها خمسة عشر معنى
ذكر منها عشرة وهذا مناف لقوله هذا ما ذكره الخ لاقتضائه ان ما ذكره أحد عشر
فكان الصواب تأخيره بعد قوله هذا ما ذكره الخ ويمكن دفعه بأن المصنف ذكر
التعليل بذكره السبب لاتحادهما معنى على ما مر واغاعد اولا ما ذكره المصنف

التاسع المصاحبة نحو اهبط بسلام أى معه
العاشر التبعيض نحو عينا يشرب بها عباد
الله وقوله
شربن بماء البحر ثم ترفعت
متى لجج خضر لهن نئيج
الحادى عشر المجاوزة كعن نحو فاسأل به
خبيرا بدليل يسألون عن أنبائكم والى هذه
الثلاثة الاشارة بقوله ومثل مع ومن وعن بها
انطق هذا ما ذكره فى هذا الكتاب الثانى
عشر موافقة على نحو من ان تأمنه بقنطار
بدليل هل آمنكم عليه الا كما أمنتكم على
أخيه من قبل

عشرة نظرا لاتحادهما معنى وثانيا أحد عشر نظرا الى اختلافهما عبارة (قوله ولذلك خصت الخ) بقى خاصة ثالثة وهى استعمالها فى القسم الاستعطافى وهو ماجوابه انشائى نحو بالله هل قام زيد وزاد بعضهم رابعة وهى جرها فى القسم وغيره ورد بأن اللام كذلك اه دمامينى ومنهم من لا يجعل الاستعطاف قسما بل الباء فيه متعلقة بأسالك محذوفا لا باقسم (قوله نحو كفى بالله شهيدا الخ) عدد الامثلة اشارة الى انها زيدت مع الفاعل ومع المفعول ومع المبتدا ومع خبر ليس وزيدت مع غير ذلك أيضا كما مر فى فصل ما ولا الخ والزائدة مع الفاعل قد تكون لازمة وهى المصاحبة لفاعل أفعل فى التعجب على قول الجمهور كما سيأتى فى بابه وجائزة فى الاختيار وهى المصاحبة لفاعل كفى وواردة فى الضرورة نحو

أَلم يأتيك والانباء تنمى * بما لاقت لبون بنى زياد

والزائدة مع المفعول غير مقيسة وان كان مفعول كفى نحو كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ماسمع كذا فى الجنى الدانى وقاسها الرضى فى مفعول عرف وعلم الذى بمعناه وجهل وسمع وأحس وكذا مع المبتدا نحو كيف بك اذا كان كذا وبحسبك درهم وكذا مع خبره نحو ومنعكها بشئ يستطاع فلا قياس معهما والزائدة مع خبر ليس وما النافية وكان المنفية ومع التوكيد بالنفس والعين مقيسة دمامينى ملخصا (قوله أى تجئ على الحرفية) قيد بالحرفية هنا دون الكاف وعن مع مجئ كل اسما لبعد تنبيه المصنف الآتى على الاسمية فى على وقربه فى الكاف وعن (قوله ويكون حقيقة ومجازا) قال الفارضى وأما نحو توكلت على الله فهو بمعنى الاضافة والاسناد أى اضفت توكلى واسندته الى الله اذ لا يعلو على الله تعالى شئ لا حقيقة ولا مجازا اه (قوله ونحو فضلنا الخ) جعل الدمامينى الاستعلاء المجازى الاستعلاء على ما يقرب من المجرور نحو أو أجد على النار هدى أى هاديا وجعل الاستعلاء المعنوى على نفس المجرور نحو فضلنا الخ ونحو ولهم على ذنب حقيقيا (قوله كقوله اذا رضيت على) وقيل ضمن رضى معنى عطف (قوله على حبه) أى مع حب المال وقيل على تعليلية والضمير لله (قوله موافقة من) من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام بنى الاسلام على خمس أى منها وبه يندفع ما يقال هذه الخمس هى الاسلام فكيف يكون مبنيا عليها وأجيب أيضا بأنه من بناء الكل على اجزائه والتغاير بالكلية والجزئية كاف (قوله يعتمل) أى يعمل بالاجرة وقيل ان مفعول يجد محذوف أى ان لم يجد شيأ ثم استأنف مستفهما استفهاما انكاريا فقال على من يتكل (قوله افنان العضاه) جمع فنن وهو الغصن والعضاه بكسر العين المهملة آخره هاء كما فى الشمنى

الثالث عشر القسم وهى أصل حروفه ولذلك خصت بذكر الفعل معها نحو أقسم بالله والدخول على الضمير نحو بك لافعلن الرابع عشر موافقة الى نحو وقد أحسن بى أى الى وقيل ضمن أحسن معنى لطف الخامس عشر التوكيد وهى الزائدة نحو كفى بالله شهيدا ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة بحسبك درهم ليس زيد بقائم

(على للاستعلاء ومعنى فى وعن) أى تجئ على الحرفية لمعان عشرة ذكر منها هنا ثلاثة الاول الاستعلاء وهو الاصل فيها ويكون حقيقة ومجازا نحو وعليها وعلى الفلك تحملون ونحو فضلنا بعضهم على بعض الثانى الظرفية كفى نحو على حين غفلة الثالث المجاوزة كعن كقوله اذا رضيت على بنو قشير الرابع التعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم وقوله

علام تقول الرمح يثقل عاتقى

الخامس المصاحبة كمع نحو وآتى المال على حبه وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم السادس موافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون السابع موافقة الباء نحو حقيق على ان لا أقول وقد قرأ أبى بالباء الثامن الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله

ان الكريم وأبيك يعتمل
ان لم يجد يوما على من يتكل

أى من يتكل عليه التاسع الزيادة لغير تعويض وهو قليل كقوله

أبى الله الا ان سرحة مالك
على كل افنان العضاه تروق

وغيره جمع عضه كعنب أو عضهة كعنبة أو عضاهة كرسالة كل شجرة ذات شوك أو ماعظم منها كذا فى القاموس وتروق أى تعجب وهو يتعدى بنفسه يقال راقه أى اعجبه كما فى القاموس وايقاع الاعجاب على الافنان على طريق المجاز وقيل كنى الشاعر بالسرحة عن امرأة مالك وبالافنان عن بقية النسوة وعليه فالايقاع حقيقى (قوله وفيه نظر) وجهه انه لا يتعين كون تروق بمعنى تعجب حتى تكون على زائدة اذ يصح ان يكون بمعنى تزيد وتفضل وهو بهذا المعنى يتعدى بعلى كما فى القاموس هذا ما ظهر لى فى وجه النظر ولا يخفى حسنه على غيره مما قيل هنا (قوله والاضراب) أى عما توهمه الجملة قبلها وهو من عطف اللازم وهو اضراب ابطالى فان قوله على ان قرب الدار خير من البعد ابطل به ما توهمه قوله فلم يشف ما بنا من تساوى القرب والبعد من كل وجه وقوله على ان قرب الدار ليس بنافع ابطل به ما توهمه الجملة قبله من ان القرب مطلقا خير من البعد وعلى التى بهذا المعنى يحتمل ان تكون غير متعلقة بشئ لكونها بمنزلة حرف الاستدراك والاضراب كما قيل بذلك فى حاشا الجارة ويحتمل ان الجار والمجرور خبر مبتدا محذوف أى والتحقيق كائن على ان الخ لان ما قبلها وقع لا على وجه التحقيق (قوله وقد تجئ عن موضع بعد) قال أبو حيان يلزم ان تكون حينئذ ظرفا ولا أعلم أحدا قال انها اسم الا اذا دخل عليها حرف الجر همع (قوله كما على الخ) فيه وصل ما المصدرية بجملة اسمية وهو جائز وان كان قليلا (قوله كما رأيت) أى فى قوله اذا رضيت على بنو قشير (قوله المجاوزة) هى بعد شئ مذكورا أو غير مذكور عما بعدها بسبب الحدث قبلها فالاول نحو رميت السهم عن القوس أى جاوز السهم القوس بسبب الرمى والثانى نحو رضى الله عنك أى جاوزتك المؤاخذة بسبب الرضى ثم المجاوزة تارة تكون حقيقة كهذين المثالين وتارة تكون مجازية نحو أخذت العلم عن عمرو كانه لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم بسبب الاخذ هذا ملخص ما أفاده سم ومن المجازية سألت زيدا عن كذا كانه لما عرفك المسؤل بالمسؤل عنه جاوزه المسؤل عنه بسبب السؤال وأنت خبير بان هذا انما يظهر اذا أفاد المسؤل المسؤل عنه لا اذا لم يفده وان المناسب لهذا المثال جعل البعد للمجرور عن الشئ لا جعل البعد للشئ عن المجرور فلا يلائم تعريفهم المجاوزة هذا المثال فاعرف ذلك (قوله ولم يذكر البصريون سواه) وتكلفوا لها فى المحال التى لا تظهر فيها المجاوزة معنى يصلح للمجاوزة ولم يرتكبوا التضمين ولا غيره مما ارتكبوه فى غيرها من الحروف (قوله أى حالا بعد حال) من البعث والسؤال والموت وقيل من النطفة

وفيه نظر العاشر الاستدراك والاضراب كقوله

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا
على ان قرب الدار خير من البعد
على ان قرب الدار ليس بنافع
اذا كان من تهواه ليس بذى ود

(بعن تجاوزا عنى من قد فطن * وقد تجى موضع بعد وعن)
من (موضع (على * كما على موضع عن قد جعلا) كما رأيت وجملة معانى عن عشرة أيضا اقتصر منها الناظم على هذه الثلاثة الاول المجاوزة وهى الاصل فيها ولم يذكر البصريون سواه نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا الثانى البعدية وهو المشار اليه بقوله وقد تجى موضع بعد نحو عما قليل ليصبحن نادمين لتركبن طبقا عن طبق أى حالا بعد حال

الى مابعدها وقيل غير ذلك قال فى شرح اللباب والاولى ان عن باقية على ظاهرها والمعنى طبقا متجاوزا فى الشدة عن طبق آخر دونه (قوله لاه ابن عمك) أى لله در ابن عمك فحذف لام الجر واللام الاولى من اسم الجلالة ففيه شذوذ من وجهين وحذف المضاف واناب عنه المضاف اليه ولك ان تستغنى عن تقدير المضاف افضلت أى زدت ديانى أى مالكى فتخزونى أى تسوسنى وتقهرنى وهو بسكون الواو اما تخفيفا من فتحة النصب مثل ماتأتينا فتحدثنا بالنصب واما رفعا عطفا على الجملة الاسمية المنفية قبله لان المعنى ما أنت ديانى فما أنت تخزونى (قوله نحو وما نحن الخ) ويحتمل أن المعنى تركا صادرا عن قولك الا صادرا عن موعدة (قوله وآس سراة الحى) من آساه بمد الهمزة أى واساه أى أعط اشرافهم والرباعة بالكسر نجوم الحمالة أى اقساط مايتحمله الانسان من دية أو غيرها فعن بمعنى فى بدليل ولا تنيا فى ذكرى قال فى المغنى والظاهر ان معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه وونى فيه دخل فيه وفتر اه أى والمراد فى البيت المعنى الاول فكيف تجعل عن فيه ظرفية (قوله عن عباده) ويحتمل ان المعنى الصادرة عن عباده (قوله بنحو رميت عن القوس) أى ان أريد جعل القوس آلة للرمى ومستعانا بها فيه (قوله فى انكاره ان يقال ذلك الخ) على هذا تكون الباء للتعدية ويكون رمى متعديا تارة بنفسه وتارة بالباء كذا يظهر (قوله أتجزع ان نفس) يصح فى ان فتح الهمزة على انها مخففة من الثقيلة وكسرها على انها شرطية داخلة على فعل حذف لدلالة مابعده عليه وأبقى فاعله وهو نفس أى ان هلكت نفس والحمام الموت وقوله فهلا الخ الاصل فهلا تدفع عن التى بين جنبيك فحذف الجار قبل الموصول وزيد بعده عوضا عنه قال الدمامينى ظاهر كلام المغنى والتسهيل ان شرط زيادتها التعويض وفى تفسير الثعلبى انهم اختلفوا فى قوله تعالى يسئلونك عن الانفال فقيل عن عليها وقيل عن صلة وعلى هذا قرأ ابن مسعود وهذا الخلاف مبنى على ان السؤال هل هو سؤال استخبار أو سؤال استعطاء فقد حكى قولا بالزيادة ولا تعويض (قوله أربعة) زاد فى المغنى خامسا وهو المبادرة قال وذلك اذا اتصلت بما فى نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز والسيرافى وغيرهما وهو غريب جدا اه ويمكن تخريجهما على زيادة الكاف وجعل ما مصدرية وقتية أى سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الصلاة فتستفاد المبادرة (قوله الثانى التعليل) جعل قوم منه قوله تعالى وى كأنه لايفلح الكافرون أى اعجب لعدم فلاح الكافرين (قوله تقتضى ان ذلك قليل) أى بناء على المتبادر

من

الثالث الاستعلاء كعلى نحو فانما يبخل عن نفسه وقوله

لاه ابن عمك لا افضلت فى حسب
عنى ولا أنت ديانى فتخزونى

الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة وعدها اياه الخامس الظرفية كقوله

وآس سراة الحى حيث لقيتهم
ولا تك عن حمل الرباعة وانيا

السادس موافقة من نحو وهو الذى يقبل التوبة عن عباده اولئك الذين يتقبل عنهم أحسن ما عملوا السابع موافقة الباء نحو وما ينطق عن الهوى والظاهر انها على حقيقتها وان المعنى وما يصدر قوله عن الهوى الثامن الاستعانة قاله الناظم ومثل له بنحو رميت عن القوس لانهم يقولون رميت بالقوس وفيه رد على الحريرى فى انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هى المرمية التاسع البدل نحو واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيأ وفى الحديث صومى عن أمك العاشر الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله

أتجزع ان نفس أتاها حمامها
فهلا التى عن بين جنبيك تدفع

(شبه بكاف وبها التعليل قد
يعنى وزائدا لتوكيد ورد)

أى تجيء الكاف لمعان وجملتها أربعة اقتصر منها فى النظم على ثلاثة الاول التشبيه وهو الاصل فيها نحو زيد كالاسد الثانى التعليل نحو واذكروه كما هداكم أى لهدايته اياكم وعبارته هنا وفى التسهيل تقتضى ان ذلك قليل لكنه قال فى شرح الكافية ودلالتها على التعليل كثيرة

من قد الداخلة على المضارع وقد يقال التقليل بالنسبة الى التشبيه فلا ينافى كثرته فى نفسه (قوله ليس كمثله شيء) أى بناء على رأى عزاه فى المغنى الى الاكثرين قالوا اذ لو لم تكن زائدة لزم المحال وهو اثبات المثل قال التفتازانى فى حاشية العضد لان النفى يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد أحد يدل ظاهرا على ان لزيد ابنا وان كان يحتمل ان يكون نفى المثل له بناء على عدمه وقد يجاب بمنع اثبات مثله تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر ونقيضه وهو نفى مثله قطعى اه ومنع كثيرون زيادتها فى الآية فبعض هؤلاء قالوا المثل بمعنى الصفة وبعضهم قالوا المثل بمعنى الذات والمحققون منهم قالوا الآية من باب الكناية للمبالغة فى التنزيه فهى باقية على حقيقتها من نفى مثل مثله لكن المراد لازم ذلك وهو نفى مثله وانما كان لازما لانه لو كان له مثل لكان هو مثلا لمثله فلا يصح نفى مثله ولان مثل الشيء من يكون على أوصافه فاذا نفوه عمن يماثله فقد نفوه عنه ونظيره مثلك لا يبخل فانهم نفوا البخل عن مثله والمراد نفيه عنه فليس المراد بالذات من الآية حقيقتها من نفى مثل المثل حتى يلزم وجود المثل وقد صرحوا بأنه لا يضر استحالة المعنى الحقيقى للكناية فضلا عن استحالة لازمه لان المعنى الحقيقى لها غير مقصود منها بالذات فاعرفه (قوله لواحق الاقراب) قاله روبة يصف خيلا أى ضوامر الاقراب جمع قرب بضمتين وبضم فسكون الخاصرة أو من الشاكلة الى مراق البطن كما فى القاموس والضمير فى فيها راجع الى الخيل الموصوفة والمقق الطول الفاحش مع رقة (قوله على خير) وقيل الكاف بمعنى الباء أى بخير وقد قيل فى قولهم كن كما أنت ان المعنى كن على الحال الذى أنت عليه وقيل ان المعنى كن كالشخص الذى هو أنت أى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى (قوله واستعمل اسما) فيكون فاعلا ومفعولا وغيرهما وزعمها ابن مضاء اسما دائما كما فى الهمع (قوله عن كالبرد) أى عن مثل البرد أى عن سن مثل البرد والمنهم بسكون النون وتشديد الميم الثانية الذائب أى الذى ذاب منه شيء فصغر وبحث سم فى الاستشهاد بالبيت باحتمال ان الكاف حرف ومجرور عن محذوف موصوف بقوله كالبرد فلا شاهد فيه حينئذ ويضعفه ان حذف موصوف الجملة وشبهها لا يطرد فى مثل هذا الموضع (قوله بكاللقوة) أى بفرس كاللقوة بفتح اللام وكسرها وسكون القاف كما فى القاموس وهى العقاب والشغواء بمعجمتين المعوجة المنقار وجلت من الجولان والكمى الشجاع المتكمى بسلاحه أى المتغطى به والمقنع المغطى رأسه بالبيضة قاله زكريا (قوله فى الاختيار) فأجازوا فى زيد

الثالث التوكيد وهى الزائدة نحو ليس كمثله شيء أى ليس شيء مثله وقوله

لواحق الاقراب فيها كالمقق

أى فيها المقق أى الطول الرابع الاستعلاء قيل لبعضهم كيف أصبحت قال كخير اى على خير وهو قليل أشار الى ذلك فى التسهيل بقوله وقد توافق على (واستعمل) الكاف (اسما) بمعنى مثل كما فى قوله يضحكن عن كالبرد المنهم أى عن مثل البرد وقوله

بكاللقوة الشغواء جلت فلم اكن
لاولع الا بالكمى المقنع

وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة وأجازه كثيرون منهم الفارسى والناظم فى الاختيار

كالاسد ان تكون الكاف فى موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة مغنى
(قوله استعملا اسمين) وهما حينئذ مبنيان لمشابهة الحرف فى اللفظ وأصل
المعنى كما قاله ابن الحاجب وغيره ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه انهما معربان
كذا فى الهمع والقول باعراب عن الاسمية مع التزام سكونها لا يظهر له وجه وفى
الهمع عن ابن الطراوة والفارسى والشلوبين ان على اسم دائما معرب واستعملت
على فعلا ماضيا تقول علا يعلو علوا وعلى يعلى علاء كبقى يبقى بقاء ولم يتعرض له
لشهرته ولان علا الفعلية ليس رسمها كرسم على الحرفية لانها ترسم بالالف لان
أصلها علو بخلاف الحرفية فترسم بالياء ومقتضى هذا ان على الاسمية ترسم بالياء
وهو انما يظهر اذا كانت من على يعلى اما اذا كانت من علا يعلو فكتابتها بالالف
لانها حينئذ واوية لكن يكفى فى نكتة ذكر على الاسمية دون الفعلية موافقة
الاسمية الحرفية لفظا ورسما على أحد الوجهين بخلاف الفعلية فانها لا توافق
الحرفية رسما فى وجه اصلا فاعرفه ولم يتعرض المصنف لالى مع انها جاءت اسما
بمعنى المنتهى ولعل ذلك لقلته وجاءت منونة بمعنى النعمة (قوله من أجل ذا
عليهما من دخلا) استشهاد على استعمالهما اسمين لا تقييد ولذا خص من لانها
المسموع دخولها عليهما كثيرا وسمع جر عن بعلى نادرا فعلم ان اسميتها لا تتقيد
بدخول من نعم تتعين اسميتها بدخولها وكذا بدخول غيرها من حروف الجر فاذا
قلت زيد على السطح وسرت عن البلد احتملا الاسمية والحرفية وعند دخول من
تتعين اسميتهما (قوله دريئة) بهمزة بعد تحتية ساكنة مفعول ثان لارى وهى
الحلقة التى يتعلم عليها الرمى والطعن قاله العينى والمصرح وفى شرح شواهد المغنى
للسيوطى جواز ياء بدل الهمزة (قوله غدت) أى سارت القطاة من عليه أى
الفرخ والظمء بكسر الظاء المشالة وسكون الميم بعدها همزة مدة صبرها عن الماء
وتصل بفتح الفوقية وكسر المهملة أى تصوت احشاؤها من العطش وقوله وعن
قيض عطف على قوله من عليه والقيض بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضاد
معجمة قال الدمامينى القشر الاعلى من البيض وزيزاء بزايين معجمتين مكسورة
اولاهما وتفتح كما قاله السيوطى أرض غليظة مجهل بفتح الميم على قاعدة اسم
المكان من مفعل أى محل لجهل السائر وتوهانه قال فى التصريح نقلا عن ابن
السيد وهو مجرور باضافة زيزاء اليه ولا يجوز ان يكون نعتا لزيزاء عند البصريين اه
ولك ان تجعله بدلا (قوله ومذ ومنذ) وكسر ميمهما لغة همع (قوله اسمين
وحرفين) قال الشاطبى قد يحتملان الاسمية والحرفية كما فى ما رأيته مذ أو منذ

(وكذا عن وعلى) استعملا اسمين الاول
بمعنى جانب والثانى بمعنى فوق (من اجل ذا
عليهما من دخلا) فى قوله
ولقد أرانى للرماح دريئة
من عن يمينى تارة وامامى
وكقوله
غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها
تصل وعن قيض بزيزاء مجهل
(ومذ ومنذ) يستعملان أيضا اسمين وحرفين
فهما (اسمان حيث رفعا) اسما مفردا

أن الله خلقه بفتح الهمزة اما ان كسرت فالاسمية متعينة (قوله كما اذا أوليا الفعل)
جعل الشارح قول المصنف الفعل مثالا لا قيدا والمراد الفعل الماضى فلا يجوز مذ
يقوم لان عاملهما لا يكون الا ماضيا فلا يجتمع مع المستقبل ولم يجيزوه على حكاية
الحال لئلا يجتمع مجازان تأويل المضارع بالمصدر لانه مضاف اليه واستعماله
فى الماضى نقله يس عن ابن هشام وينبغى جواز ذلك عند من جوز اجتماع مجازين
فى الكلمة فتدبر (قوله فالاول) أى ما اذا رفعا اسما مفردا (قوله وهما
حينئذ مبتدآن) أى حين اذ رفعا ما بعدهما وساغ الابتداء بهما لانهما معرفتان
لفظا ومعنى أو معنى فقط على الخلاف اذ معناهما امد انقطاع الرؤية واول امد
انقطاع الرؤية وأورد على ابتدائيتهما انه هلا جاز يومان مذ كما جاز يومان
أمد ذلك وأجيب بانهما أجروهما رافعين مجراهما خافضين فى انهما لا يدخلان
الا على اسم الزمان أفاد بعض ذلك سم وبعضه الدمامينى (قوله والتقدير
امد الخ) فيه لف ونشر مرتب ومثل المعدود كما فى المغنى الحاضر نحو مذ يومنا
بناء على تجويز بعض العرب رفعهما الحاضر كما هو المفهوم من قول الشارح الآتى
اكثر العرب على وجوب جرهما الحاضر (قوله واول انقطاع) أى اول امد
انقطاع فوافق قول المغنى وان كان أى الزمان ماضيا فمعناهما اول المدة فاقتصار
البعض على الاعتراض بان ظاهر كلام الشارح يخالف ما فى المغنى تقصير (قوله
وقد أشعر الخ) أى لان المبتدا هو الرافع للخبر من غير عكس على المختار (قوله
وقيل بالعكس) قال فى التصريح وهو مذهب الاخفش وأبى اسحاق الزجاج
وأبى القاسم الزجاجى ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بينى وبين
لقائه يومان اه قال ابن الحاجب وهذا القول وهم لان المعنى واللفظ يأبياه
اما الاول فلانك تخبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك غير محقق على هذا الاعراب
واما الثانى فلان يومان نكرة لا مسوغ لها وليس الظرف الواقع خبرا ظرفا للمبتدا
حتى يكون تقديمه مسوغا اذ لو كان ظرفا لكان زائدا عليه وهو مناف للمراد
اذ المراد انه هو اه وانا أقول فى كل من توجيهه للاول وتوجيهه للثانى نظر اما النظر
فى توجيهه للاول فلان هذا التركيب على هذا الاعراب وان لم يفد أن جميع المدة
يومان باعتبار أصل اللغة لان كينونة اليومين بينه وبين لقائه لا تنافى كينونة
غيرهما أيضا لكن يفيده باعتبار العرف اذ لا يقال مثلا بينى وبين لقائه يومان عرفا
الا اذا لم يكن الا اليومان فقط واما النظر فى توجيهه للثانى فيمنع قوله يومان نكرة
لا مسوغ لها بل المسوغ موجود وهو تقديم الظرف المختص وتعليله عدم كون

(أو أوليا) جملة كما اذا أوليا (الفعل) مع
فاعله وهو الغالب ولهذا اقتصر على ذكره
أو المبتدا مع خبره فالاول نحو ما رأيته مذ
يومان أو منذ يوم الجمعة وهما حينئذ مبتدآن
وما بعدهما خبر والتقدير امد انقطاع الرؤية
يومان واول انقطاع الرؤية يوم الجمعة وقد
اشعر بذلك قوله حيث رفعا وقيل بالعكس

نقد به مسوغا بان الظرف المجعول خبرا ليس ظرفا للمبتدا اذ لو كان ظرفا الخ مردود لبطلان الملازمة اذ لا يجب كون ظرف الشئ زائدا عليه بل يجوز كونه مساويا له بدليل صحة نحو فى يوم الخميس صوم وبين طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت صلاة الصبح وليت شعرى كيف يحكم على اعراب هؤلاء الجماعة بالوهم مع ان التركيب المعرب به كالمثال الثانى المجمع على اعرابه بهذا الاعراب اذ معنى مذ يومان على كلامهم بينى وبين لقائه يومان أى كائن بينى وبين لقائه يومان فهو كالمثال الثانى فوجب ان يكون الحكم فيه كالحكم فى المثال الثانى وقد علم من هذا التحقيق ان جعلهم مذ ومنذ خبرين على التسامح الشائع فى اعراب نحو زيد فى الدار بقولهم زيد مبتدا وفى الدار خبر وان الخبر فى الحقيقة متعلق مذ ومنذ على الراجح وهذا المتعلق نكرة وحينئذ لا يرد ما قيل اذا كان معنى مذ ومنذ على هذا القول بين وبين مضافين الى المعرفة كانا معرفتين فهما الحقيقان بالمبتدئية فتدبر ما قلناه بانصاف فانه متين قال الدمامينى واعترض على جعل مذ ومنذ خبرا بان المعنى عليه كما قالوه بينى وبين لقائه يومان وبين زمانية هنا فكيف يكون الشئ ظرفا لنفسه والجواب ان هذا يرد على قولك بينى وبين لقائه يومان وهو جائز فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك اه وقد أسلفنا فى اول باب المفعول فيه ما يؤخذ منه الجواب فاعرفه (قوله والمعنى بينى الخ) أورد عليه عدم اطراده لانه لا يأتى فى نحو قولك يوم الاحد ما رأيته مذ يوم الجمعة الان يجعل على حذف العاطف والمعطوف أى بينى وبين رؤيته يوم الجمعة وما بعده الى الآن وفيه تكلف (قوله وقيل ظرفان الخ) على هذا القول يكون التركيب كلاما واحدا مشتملا على جملتين بخلافه على الاولين فكلامان ثانيهما وهو مذ كذا مستأنف استئنافا بيانيا كما فى الدمامينى (قوله مذ كان) أى وقت وجد (قوله أو مذ مضى يومان) فيه انا اذا قدرنا كان أو مضى كان مفاد الكلام انتفاء الرؤية وقت وجود اليومين ومضيهما فيصدق بالرؤية فيهما قبل تمامهما والمقصود انتفاء الرؤية فيهما اللهم الا ان يقدر مضاف ويلاحظ استمرار الانتفاء الى آن التكلم والتقدير وقت وجود أول اليومين ومضيه أى واستمر الانتفاء الى الآن فتأمل (قوله والثانى) أى ما اذا وليا الجملة الاسمية أو الفعلية (قوله يافع) أى ناهز الحلم أو عشرين سنة على الخلاف يقال أيفع الغلام فهو يافع ولا يقال موفع وان كان هو القياس (قوله وقيل الى زمن مضاف الى الجملة) انظر ما الداعى لتقدير الزمن على هذا القول مع كونهما ظرفين (قوله وقيل مبتدآن) هذا القول مقابل المشهور وليس معطوفا على

قيل

والمعنى بينى وبين الرؤية يومان وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف أى مذ كان أو مذ مضى يومان واليه ذهب اكثر الكوفيين واختاره السهيلى والناظم فى التسهيل والثانى (كجئت مذ دعا) وقوله

ما زال مذ عقدت يداه ازاره وكقوله

وما زلت ابغى الخير مذ أنا يافع والمشهور انهما حينئذ ظرفان مضافان الى الجملة وقيل وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدآن

قيل الذى قبله شئ (قوله يكون هو الخبر) أى لتوقف صحة الاخبار عليه حينئذ (قوله فكمن) أى الابتدائية (قوله معنى فى استبن) أى اطلب بيان معنى فى وهو الظرفية والدلالة عليه بهما (قوله نكرة) أى معدودة اذ لا يجوز مذ يوم كما تقدم اول الباب ولا ينافيه ما فى البيت الآتى ومذ دهر لانه متعدد فى المعنى وبهذا يعلم ان الكاف فى قول الشارح كما فى المعدود استقصائية وفى نسخ فان كان المجرور بهما نكرة معدودا كانا بمعنى من والى معا نحو مذ يومين وهو واضح (قوله نحو ما رأيته مذ أو منذ يومين) فالمعنى ما رأيته من ابتداء هذه المدة الى انتهائها (قوله وربع عفت آثاته) أى ومنزل اندرست علاماته وقوله منذ ازمان قال سم لعل هذا من العدد فتكون بمعنى من والى معا (قوله بقنة الحجر) القنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والمراد بالحجر بكسر الحاء حجر ثمود واقوين أى خلون حال من الديار بتقدير قد والحجج بالكسر السنون (قوله رجوعهم الى ضم الذال) أى على الاشهر وجاء كسرها عند ملاقاة الساكن لا يقال يحتمل ان الضم لكراهة الكسر بعد الضم لانا نقول هذا الكسر عارض مثل قم الليل فلا يكره نعم قد يقال الضم اتباع للميم لا رجوع الى الاصل (قوله ولان بعضهم يقول مذ الخ) قد يقال الضم اتباع (قوله ملكون) قال شيخنا السيد بضم الميم وسكون اللام وضم الكاف (قوله فى الحرف وشبهه) قال الشارح عند قول المصنف حرف وشبهه من الصرف برى ما نصه المراد بشبه الحرف الاسماء المبنية والافعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوهما فانها تشبه الحرف فى الجمود اه (قوله ويرده تخفيفهم ان الخ) وهذا التخفيف تصرف جرى فى الحرف شذوذا كما سيذكره الشارح فى اول باب التصريف فليكن تخفيفهم منذ من هذا القبيل (قوله المالقى) نقل شيخنا السيد انه بفتح اللام (قوله بقى من الحروف رب) أى بقى من معانى الحروف معنى رب واما نفس رب فقد ذكرها المصنف ولعل المصنف لم يذكر معناها لما فيه من الخلاف فقيل التكثير دائما وقيل التقليل دائما وعزى الى الاكثرين وقيل التكثير كثيرا والتقليل قليلا وقيل العكس (قوله يارب كاسية) أى مكتسية يقال كسى بكسر السين يكسى بفتحها فهو كاس ويا للتنبيه أو النداء والمنادى محذوف وفى الدنيا ظرف لغو متعلق بكاسية وعارية خبر المبتدا الذى هو كاسية هذا هو الظاهر المتجه وقول البعض كاسية مبتدا وفى الدنيا صفته وعارية خبره أو الظرف خبر وعارية خبر بعد خبر ركيك بوجهيه اما الاول فلان جعل فى الدنيا ظرفا مستقرا صفة كاسية غير صريح

فيجب تقدير زمان مضاف الى الجملة يكون هو الخبر (وان يجرا) فهما حرفا جر ثم ان كان ذلك (فى مضى فكمن هما) فى المعنى نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة أى من يوم الجمعة (وفى الحضور معنى فى استبن) بهما نحو ما رأيته مذ يومنا أو منذ يومنا أى فى يومنا هذا مع المعرفة كما رأيت فان كان المجرور بهما نكرة كانا بمعنى من والى معا كما فى المعدود نحو ما رأيته مذ أو منذ يومين وكونهما اذا جرا حرفى جر هو ما ذهب اليه الاكثرون وقيل هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما (تنبيهات) الاول اكثر العرب على وجوب جرهما الحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضى على رفعه كقوله وربع عفت آثاره منذ ازمان وعلى ترجيح رفع مذ للماضى على جره فمن القليل فيها قوله

لمن الديار بقنة الحجر

اقوين مذ حجج ومذ دهر

الثانى أصل مذ منذ بدليل رجوعهم الى ضم الذال من مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما أصلان لانه لا يتصرف فى الحرف وشبهه ويرده تخفيفهم ان وكان ولكن ورب وقال المالقى اذا كانت مذ اسما فأصلها منذ أو حرفا فهى أصل الثالث بقى من الحروف رب وهى للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة

فى كون اكتسائها فى الدنيا الذى هو المراد واما الثانى فلان المقصود من الحديث الاخبار عن الكاسية فى الدنيا بانها عارية يوم القيامة لا الاخبار عن الكاسية بانها فى الدنيا كما لا يخفى على أحد وجوز البعض فى عارية الجر صفة لكاسية على اللفظ والرفع صفة لها على المحل والنصب على الحال المنتظرة من الضمير فى كاسية والخبر على الثلاثة محذوف أى ثابتة وفى الاخير نظر لان صاحب الحال لا يقدر العرى فكيف تكون عارية حالا منتظرة الا ان يجعل المعنى مقدرا عريها برنة المفعول لا مقدرة عريها برنة الفاعل وانما كانت رب فى الحديث للتكثير لانه مسوق للتخويف والتقليل لا يناسبه وكذا قول بعض العرب (قوله يارب صائمه الخ) استدل به الكسائى على اعمال اسم الفاعل ماضيا اذ لو لم يكن عاملا النصب فى ضمير رمضان لكانت اضافته اليه محضة لانها اضافة وصف الى غير معموله فتفيد التعريف مع ان رب لا تجر المعرفة وقد يجاب بانه حكاية حال ماضية بلفظ حكايتها قبل مضيها فاسم الفاعل غير ماض تنزيلا وقوله لن يصومه ولن يقومه عبر بلن الاستقبالية لان المراد لن يحوز ثواب صيامه وقيامه يوم القيامة اولن يعيش الى صيام مثله وقيامه (قوله الارب مولود وليس له أب) هو عيسى عليه الصلاة والسلام وقوله وذى ولد الخ هو آدم عليه الصلاة والسلام وضمير لم يلده الى ذى ولد وأصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكنت اللام تشبيها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا للياء أو بالضم اتباعا للهاء كذا فى التصريح وغيره وعندى انه يجوز التحريك بالكسر على الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين (قوله فلم يعق الخ) نقل فى الهمع ان ما تكف بقلة الباء ومن وعن وحينئذ يدخلان على الفعل (قوله نحو مما خطاياهم الخ) فخطاياهم مجرورة بكسرة مقدرة بدليل ظهورها فى القراءة الثانية خطيئاتهم ولو مثل بها لكان أظهر ولا يقدح فى هذا المثال وما بعده احتمال ما للاسمية بمعنى شئ فيكون ما بعدها بدلا لان المثال يكفيه الاحتمال (قوله وزيد بعد رب الخ) قد يفرق بين رب والكاف وبين الثلاثة قبلهما بان اختصاصها بالاسماء أقوى لجرها كل اسم بخلاف رب والكاف فانهما انما يجران بعض الاسماء فلضعفهما اذكر كفا عن العمل بخلافها سم (قوله فكف) انكر أبو حيان كف الكاف بما وأول ما يوهم ذلك بجعل ما مصدرية منسبكة مع الجملة بعدها بمصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية همع (قوله ربما الجامل المؤبل) الجامل بالجيم القطيع من الابل والمؤبل بالموحدة المعد للقنية والعناجيج بعين مهملة وجيمين الخيل الجياد والمهار بكسر الميم جمع مهر

وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان
يارب صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه
والثانى كقوله
ألا رب مولود وليس له أب
وذى ولد لم يلده أبوان اه

(وبعد من وعن وباء زيد ما
فلم يعق عن عمل قد علما)
نحو مما خطاياهم أغرقوا عما قليل فبما رحمة من الله (وزيد بعد رب
والكاف فكف) عن الجر غالبا وحينئذ
يدخلان على الجمل كقوله
ربما الجامل المؤبل فيهم
وعناجيج بينهن المهار
لعدم ازالتها الاختصاص

بفتحها

بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر عناجيج لعلمه من خبر الجامل (قوله كما الحبطات) جماعة من تميم سموا باسم أبيهم الحبط بفتح فكسر وبفتحتين وهو الحارث بن مالك بن عمرو وسمى بذلك لاكله نباتا بالبادية يسمى الذرق وهو الحندقوقى فانتفخ بطنه وانتفاخ البطن من اكله يسمى الحبط بفتحتين والمنتفخ بطنه منه يسمى الحبط بفتح فكسر فلهذا لقب بذلك من القاموس والعينى وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من الخطا (قوله بين بصرى) أى بين جهاتها لحصل التعدد الذى تقتضيه بين وهى من أرض الشام وقوله وطعنة نجلاء أى واسعة عطف على ضربة (قوله وتنصر مولانا) لعل المراد به مولى الموالاة وقوله مجروم عليه وجارم من الجرم بضم الجيم وهو الذنب أى مذنب عليه ومذنب وروى مظلوم عليه وظالم (قوله الغالب على رب المكفوفة بما) مثلها غير المكفوفة فان الغالب فى العامل بعدها كونه فعلا ماضيا كما فى المغنى وقال فى الهمع والاصح ان رب تتعلق بالعامل الذى يكون خبر المجرور ها أو عاملا فى موضعه أو مفسرا له ويجب كونه أى العامل الذى تتعلق به رب ماضيا معنى قاله المبرد والفارسى وابن عصفور وقال أبو حيان انه المشهور عند الاكثرين وقيل يأتى حالا أيضا قاله ابن السراج قيل ويأتى مستقبلا أيضا قاله ابن مالك اه مع حذف وترجيحه تعلق رب سيجرى الشارح على خلافه وقوله أو مفسرا له فيه نظر اذ الظاهر ان تعلقها فى صورة الاشتغال بالعامل المحذوف لا بالمذكور المفسر له (قوله على فعل ماض) أى حقيقة لا تنزيلا لان دخولها على الماضى تنزيلا من جملة المقابل للغالب كما سيصنع الشارح (قوله ربما أوفيت فى علم) أى نزلت على جبل (قوله نزل منزلته الخ) حاصل ما أشار اليه الشارح ان يود مستقبل حقيقة لانه فى يوم القيامة لكن لما كان معلوما لله تعالى نزل منزلة الماضى بجامع التحقق فى كل واعلم ان عبارة الشارح هى عبارة التوضيح بعينها فزعم البعض انه لم يعتد بقيد التنزيل فى التوضيح باطل ونقله عن التوضيح عبارة ليست عبارته تقول فانتج ولا حول ولا قوة الا بالله (قوله حتى قال الفارسى) غاية لقوله ونذر (قوله والجملة صفة ما) وفيهم متعلق بحال محذوفة أى رب شئ هو الجامل المؤبل كائنا فيهم وانما قدر الفارسى ضميرا محذوفا ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف تصريح (قوله أى رب شئ الخ) وعلى هذا تكتب ما مفصولة من رب بخلاف ما الكافة فانها تكتب موصولة (قوله بعد بل والفاء) قيل وبعد ثم همع (قوله مل ء الفجاج) بكسر الفاء جمع فج وهو الطريق الواسع والقتم بفتحتين

وكقوله
(وقد تليهما)
كما الحبطات شر بنى تميم
وجر لم يكف) كقوله
ربما ضربة بسيف صقيل
بين بصرى وطعنة نجلاء
وكقوله
وننصر مولانا ونعلم انه
كما الناس مجروم عليه وجارم
(تنبيه) الغالب على رب المكفوفة بما
ان تدخل على فعل ماض كقوله
ربما أوفيت فى علم
وقد تدخل على مضارع
نزل منزلته لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين
كفروا وندر دخولها على الجملة الاسمية
كقوله ربما الجامل المؤبل فيهم
حتى قال
الفارسى يجب ان تقدر ما اسما مجرورا بمعنى
شئ والجامل خبر الضمير محذوف والجملة
صفة ما أى رب شئ هو الجامل المؤبل
(وحذفت رب) لفظا (فجرت) منوية (بعد
بل والفا) لكن على قلة كقوله
بل بلد مل ء الفجاج قتمه
لا يشترى كتانه وجهرمه

وقوله بل بلد ذى صعد واضباب وكقوله فثلك حبلى قد طرقت ومرضع وقوله فحور قد لهوت بهن عين (وبعد الواو شاع ذا العمل) بكثرة كقوله

وليل كموج البحر أرخى سدوله (تنبيهان) الاول قد يجر بها محذوفة بدون هذه الاحرف كقوله

رسم دار وقفت فى طلله
كدت اقضى الحياة من جلله

وهو نادر وقال فى التسهيل تجر رب محذوفة بعد الفاء كثيرا وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلا ومع التجرد اقل ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية أى كثيرا بالنسبة الى بل الثانى قال فى التسهيل وليس الجر بالفاء وبل باتفاق وحكى ابن عصفور أيضا الاتفاق لكن فى الارتشاف وزعم بعض النحويين ان الجر هو بالفاء وبل لنيابتهما مناب رب واما الواو فذهب الكوفيون والمبرد الى ان الجر بها والصحيح ان الجر برب المضمرة وهو مذهب البصريين (وقد يجر بسوى رب) من الحروف (لدى حذف) وهذا بعضه يرى غير مطرد يقتصر فيه على السماع وذلك كقول رؤبة وقد قيل له كيف أصبحت قال خير عافاك الله التقدير على خير وقوله أشارت كليب بالاكف الاصابع وقوله حتى تبذخ فارتقى الاعلام أى الى كليب والى الاعلام (وبعضه يرى مطردا) وذلك فى ثلاثة عشر موضعا الاول لفظ الجلالة فى القسم دون عوض نحو ألله لافعلن الثانى بعد كم الاستفهامية اذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم اشتريت أى من درهم خلافا للزجاج فى تقديره الجر بالاضافة كما يأتى فى بابها الثالث فى جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو زيد فى جواب بمن مررت الرابع فى المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل نحو وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار أى وفى اختلاف الليل

والقتم بفتح فسكون والقتام كسحاب الغبار وقوله لايشترى كتانه وجهرمه أى جهرميه بحذف ياء النسب للضرورة والمراد به البسط المنسوبة الى جهرم بفتح الجيم قرية بفارس وقيل الجهرم البساط من الشعر والجمع جهارم وجواب رب قطعت فى بيت بعد من شرح شواهد المغنى للسيوطى (قوله ذى صعد) بضمتين جمع صعود بفتح الصاد العقبة واضباب جمع ضب وهو الحيوان المعروف والباء الواقعة رويا فى هذا البيت يجب اسكانها كما لايخفى على من له المام بفن العروض (قوله فثلك حبلى) خص الحبلى والموضع بالذكر لانهما ازهد النساء فى الرجال وقوله قد طرقت أى أتيتها ليلا (قوله فحور) جمع حوراء وهى شديدة سواد العين مع شدة بياضها وعين جمع عيناء وهى الواسعة العين (قوله وليل كموج البحر) أى فى كثافته وظلمته والسدول الستور والابتلاء الاختبار (قوله رسم دار) أى رب رسم دار ورسم الدار ما كان من آثارها لاصقا بالارض كالرماد والطلل ما شخص من آثارها كالوتد والاثافى وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الاولى أى من أجله أو من عظم شأنه لان الجلل يطلق بمعنى أجل وعظيم وحقير واما جلل بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم من المغنى وشرح شواهده للسيوطى (قوله وهو نادر) أى جدا كما يدل عليه ما بعده (قوله كثير بالنسبة الى بل) أى وان كان قليلا بالنسبة الى الواو فلا ينافى قول الشارح سابقا لكن على قلة (قوله لكن فى الارتشاف الخ) يجاب بأن المصنف وابن عصفور لم يعتدا بالمخالف لشذوذه فحكيا الاتفاق (قوله والصحيح ان الجر برب المضمرة) لانه لم يعهد الجر ببل والفاء أصلا ولا بالواو الا فى القسم (قوله وهذا) أى الجر بسوى رب لدى الحذف (قوله كقول رؤبة) بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤبة كان من فصحاء العرب (قوله التقدير على خير) أى أو بخير كما فى التصريح (قوله حتى تبذخ) أى تكبر والاعلام الجبال (قوله وذلك) أى البعض الذى يرى مطردا من الجر بسوى رب لدى الحذف (قوله دون عوض) أى من حرف القسم المحذوف وقيد بذلك ليكون من الجر بالمحذوف اتفاقا لانه مع العوض قيل هو الجار كما مر ذلك (قوله فى جواب ما) أى سؤال تضمن مثل المحذوف أى اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف (قوله بحرف متصل) متعلق بالمعطوف وليس الجر بالعطف على خلقكم حتى يقال الجر بفى المذكورة لا المحذوفة لما يلزم عليه من العطف على معمولى عاملين مختلفين وهو ممنوع على الاصح المعمولان خلق وايات والعاملان فى والابتداء فعلى ما ذكره الشارح يكون العطف من

وقوله أخلق بذى الصبر ان يحظى بحاجته * ومدمن القرع للابواب ان يلجا اى وبعد من الخامس فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كقوله

ما لمحب جلد أن يهجرا * ولا حبيب رأفة فيجبرا

السادس فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلو كقوله

متى عذتم بنا ولو فئة منا
كفيتم ولم تخشوا هوانا ولا وهنا

السابع فى المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف نحو أزيد بن عمرو استفهاما لمن قال مررت بزيد الثامن فى المقرون بهلا بعده نحو هلا دينار لمن قال جئت بدرهم التاسع فى المقرون بان بعده نحو امرر بأيهم أفضل ان زيد وان عمرو وجعل سيبويه اضمار هذه الباء بعد ان اسهل من اضمار رب بعد الواو فعلم بذلك اطراده العاشر فى المقرون بفاء الجزاء بعده حكى يونس مررت برجل صالح الاصالح فطالح أى الا أمر بصالح فقد مررت بطالح والذى حكاه سيبويه الا صالحا فطالح والا صالحا فطالحا وقدره ان لا يكن صالحا فهو طالح والا يكن صالحا يكن طالحا الحادى عشر لام التعليل اذا جرت كى وصلتها ولهذا تسمع النحويين يجيزون فى نحو جئت كى تكرمنى ان تكون كى تعليلية وان مضمرة بعدها وان تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها الثانى عشر مع أن وأن نحو عجبت انك قائم وأن قمت على ما ذهب اليه الخليل والكسائى وقد سبق فى باب تعدى الفعل ولزومه الثالث عشر المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار أجاز سيبويه فى قوله

بدالى أنى لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيأ اذا كان جائيا

الخفض فى سابق على توهم وجود الباء فى مدرك ولم يجزه جماعة من النحاة

عطف الجمل (قوله ان يحظى) قال فى القاموس الحظوة بالضم والكسر والحظة كعدة المكانة والحظ من الرزق والجمع حظا وحظا وحظى كل واحد من الزوجين عند صاحبه كرضى واحتظى وهى حظية كغنية اه ولم أجد فيه ولا فى غيره حظى متعديا بالباء فلعله على تضمين معنى ظفر أو تنعم مثلا وقوله ومدمن أى مديم والولوج الدخول (قوله أى وبعد من) ولو لم يقدر الباء لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين المعمولان ذى وان يحظى والعاملان الباء واخلق لكن قد يقال ان يحظى بدل اشتمال من ذى الصبر فالعامل واحد وهو الباء الا ان يقال العامل فى البدل باء أخرى مقدرة على ما رجحه اكثر المتأخرين فالمحذور موجود (قوله فى المعطوف عليه) أى على ما تضمن مثل المحذوف (قوله ما لمحب جلد أن يهجرا) أى قوة للهجر والشاهد فى قوله ولا حبيب وقوله فيجبرا بالنصب على اضمار ان (قوله ولو فئة) أى ولو بفئة أى ولو عذتم بفئة وعدم صحة كون الجر هنا بالعطف على نا لان لو لا تدخل الا على الجملة دون المفرد والغالب فى مثل هذا النصب كقولهم ائتنى بدابة ولو حمارا كما فى الهمع (قوله بعده) أى بعد ما تضمن مثل المحذوف وكذا الضمير فى نظائره الآتية (قوله اسهل من اضمار رب الخ) أى فيكون عملها محذوفة بعد ان اكثر مما ذكر ووجهه كما فى زكريا ان ان مختصة بالافعال وهى قوية الطلب للجار (قوله مررت برجل صالح) أى فى اعتقادى وقوله الاصالح أى فى نفس الامر فطالح أى فى نفس الامر فلا تنافى وليس لفظ صالح الاول فى عبارة المرادى والامر عليها ظاهر (قوله الاصالح فطالح) الشاهد فى فطالح واما جر صالح فمن الموضع التاسع لانه لم يقيد فيه المقرون بان بالتكرار ولا بعدم الفصل أفاده شيخنا (قوله أى الا أمر بصالح فقد مررت بطالح) قال فى التصريح هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه ان لا اكن مررت بصالح فبطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب لانك اذا قلت ان لا أمر نقضت اخبارك اولا بالمرور فيما مضى لان الامر بمعناه ان لا أمر فيما يستقبل فلا بد من تقدير الكون أى ان لا اكن فيما يستقبل موصوفا بكونى مررت فيما مضى بصالح فانا قد مررت بطالح اه ملخصا ويمكن حمل تقدير ابن مالك على هذا بأن يجعل معنى ان لا امر ان لا اكن مررت (قوله على ما ذهب اليه الخليل والكسائى) أى من ان ان وصلتها أو ان وصلتها فى موضع جر بالحرف المقدر اما على ما ذهب اليه سيبويه فموضعهما نصب بنزع الخافض (قوله الصالح لدخول الجار) أى بأن يكون اسما لم ينتقض نفيه (قوله ولم يجزه جماعة من النحاة) واما الجر بالمجاورة نحو هذا جحر ضب

ومنه قوله

أحقا عباد الله أن لست صاعدا
ولا هابطا الا علىّ رقيب
ولا سالك وحدى ولا فى جماعة
من الناس الا قيل أنت مريب

وقوله

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة
ولا ناعب الا ببين غرابها

وقوله

وما زرت ليلى ان تكون حبيبة
الى ولا دين بها انا طالبه

(تنبيه) لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره فى الاختيار وقد يفصل بينهما فى الاضطرار بظرف أو مجرور كقوله
ان عمر الاخير فى اليوم عمرو وقوله
وليس الى منها النزول سبيل ونذر الفصل بينهما فى النثر بالقسم نحو اشتريته بوالله درهم (خاتمة) يجب ان يكون للجار والظرف متعلق وهو فعل أو ما يشبهه أو مؤول بما يشبهه أو ما يشير الى معناه نحو أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وهو الله فى السموات وفى الارض أى وهو المسمى بهذا الاسم ما أنت بنعمة ربك بمجنون أى انتفى ذلك بنعمة ربك فان لم يكن شئ من هذه الاربعة موجودا فى اللفظ قدر الكون المطلق متعلقا كما تقدم فى الخبر والصلة ويستثنى من ذلك خمسة أحرف الاول الزائد كالباء ومن فى نحو كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله

خرب فاثبته جمهور البصريين والكوفيين فى نعت وتوكيد زاد بعضهم وعطف ورده أبو حيان بأنه ضعيف لانه تابع بواسطة بخلافهما واما الآية ففى المسح على الخف على قول وزاد ابن هشام عطف البيان قياسا وسيأتى بسطه فى اول النعت (قوله مريب) بفتح الميم اسم مفعول (قوله مشائيم) جمع مشئوم وناعب بالعين المهملة أى صائح وبابه ضرب ونفع كما فى المصباح والبين البعد وقوله غرابها أى غراب تلك المشائيم (قوله وما زرت ليلى الخ) ينبغى اسقاط هذا البيت اذ ليس فيه ليس ولا ما العاملة عملها بل الجر فيه ليس من جر التوهم أصلا بل الجر فيه بسبب العطف على ان تكون لان محله جر باللام المقدرة على ماذهب اليه الخليل والكسائى نعم هو من جر التوهم على المذهب الآخر فيمكن انه مراد الشارح ويكون قوله سابقا ومنه قوله الخ أى من الجر على التوهم أعم من ان يكون بعد ليس وما اولا فتنبه (قوله يجب ان يكون للجار والظرف متعلق) أى لان الحرف موضوع لايصال معنى الفعل الى الاسم والظرف لا بد له من شئ يقع فيه فالموصل معناه والواقع هو المتعلق والتحقيق ان ذلك المتعلق انما يعمل فى المجرور وانه الذى فى محل نصب بالمتعلق بمعنى انه يقتضى نصبه لو كان متعديا اليه بنفسه فتعلق المجرور به تعلق عمل واما الجار فلا عمل للمتعلق فيه ونسبة التعلق اليه مسامحة أو مرادهم تعلق الايصال لان الحرف يوصل معانى الافعال الى الاسماء فعلم ان المحل للمجرور فقط هذا اذا لم يقعا عوضا عن العامل المحذوف والا حكم على محل مجموعهما باعراب العامل رفعا نحو زيد فى الدار أو نصبا نحو خرج زيد بثيابه أو جرا نحو مررت برجل من الكرام أفاده الدمامينى وغيره (قوله أو ما يشبهه) أى فى العمل وهو المشتق والمصدر واسمه وكذا اسم الفعل وان لم يذكره غير واحد كالبعض (قوله أو ما أول بما يشبهه) كلفظ الجلالة فانه مؤول بالمسمى بهذا الاسم أو بالمعبود (قوله أو ما يشير الى معناه) أى معنى الفعل وسيأتى التمثيل له بما فى قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون وظاهره ان ما هى المتعلق وهو مبنى على جواز التعلق بأحرف المعانى ومذهب الجمهور المنع فعلى مذهبهم المتعلق هو الفعل الذى يشير اليه النافى كما فى المغنى (قوله نحو أنعمت عليهم الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله أى انتفى ذلك) أى الكون مجنونا وهو تفسير لمعنى ما وليس مراده ان المتعلق الفعل الذى دل عليه النافى والا لنافى آخر كلامه اوله (قوله الاول الزائد) لانه انما أتى به

الثانى لعل فى لغة عقيل لانها بمنزلة الزائد الا ترى ان مجرورها فى موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية الثالث لولا فيمن قال لولاى ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة فانها أيضا بمنزلة لعل فى ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء الرابع رب فى نحو رب رجل صالح لقيت أو لقيته لان مجرورها مفعول فى الاول ومبتدأ فى الثانى أو مفعول أيضا على حد زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت فى المثالين لافادة التكثير أو التقليل لا لتعدية عامل هذا قول الرمانى وابن طاهر وقال الجمهور هى فيهما حرف جر معدّ فان قالوا انها عدت الفعل المذكور فخطأ لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه مفعوله فى المثال الثانى وان قالوا عدت محذوفا تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير ما لا حاجة اليه ولم يلفظ به فى وقت الخامس حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفض لما سبق فى باب الاستثناء والله تعالى أعلم

(الاضافة)

(نونا تلى الاعراب) وهى نون المثنى والمجموع على حده وما ألحق بهما (او تنوينا) ظاهرا او مقدرا (مما تضيف احذف) كثبت يدا أبى لهب فيه تبتا حنظل وكالمقيمى الصلاة وهذه عشرو زيدو (كطور سينا) ومفاتح الغيب

للتأكيد لا لربط الفعل بالمفعول لعدم احتياجه اليه فى الربط نعم استثنى من الزائد اللام المقوية فانه لا مانع من تعلقها بالعامل المقوى لان زيادتها ليست محضة كما مر عن ابن هشام (قوله بدليل ارتفاع ما بعدها) أى بعد مجرورها ولو قال ما بعده أى بعد المجرور لكان أوضح (قوله لان مجرورها مفعول) أى مفعول فعل يتعدى اليه بنفسه من غير احتياج الى توسط الحرف والا فالمجرور بحرف يتعلق مفعول فى المعنى فلا يتم التعليل أفاده سم (قوله لا قبل الجار الخ) أى ولا بين الجار والمجرور لان الفعل لا يقع بعد رب الا مكفوفة بما كما مر (قوله لان رب لها الصدر) أى صدر جملتها فلا ينافى جواز نحو زيد رب شجاع يغلبه كما أفاده الدمامينى (قوله وانما دخلت الخ) دفع لما يوهمه كون مجرورها مفعولا من انها معدية (قوله فان قالوا الخ) وأيضا فلو كان كما يقولون لم يعطف على محل مجرورها رفعا ونصبا فى الفصيح وقد جاء العطف تقول رب رجل وأخاه اكرمت فيجعلون لها حكم الزائد فى الاعراب وان لم تكن زائدة ولا يجوز فى الفصيح بزيد وأخاه مررت دمامينى (قوله فخطأ لانه يتعدى بنفسه) وأجاب سم بان تعدى الفعل بنفسه لا يمنع تعديته بحرف الجر اذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف كما هنا فانه لو عدى بنفسه لفات معنى التقليل والتكثير ونظيره أخذت من الدراهم فقد عدى الفعل بمن لافادة التبعيض وان كان متعديا بنفسه على ان من الافعال ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصح وشكر (قوله ولاستيفائه مفعوله فى المثال الثانى) أجاب سم بأن ذلك لا يمنع كونه معمولا لمثله كما فى زيدا ضربته

(الاضافة)

هى لغة الاسناد وعرفا نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبدا قال يس وعينها ياء لانها مشتقة من الضيف لاستناده الى من ينزل عليه وقال فى شرح الجامع يكفى فى اضافة الشئ الى غيره أدنى ملابسة نحو قوله تعالى عشية أو ضحاها لما كانت العشية والضحى طرفى النهار صح اضافة أحدهما الى الآخر (قوله نونا) أى نطق بها أو لم ينطق بها كما فى لبيك وذوى مال وذوى مال (قوله تلى الاعراب) أى حرف الاعراب (قوله أو مقدرا) وذلك فى الاسم الممنوع من الصرف والمانع من ظهوره مشابهة الفعل (قوله مما تضيف) أى تريد اضافته (قوله احذف) أى ان كان فيه ما ذكروا الا فلا حذف كما فى لدن زيد الآن يقدر فيه التنوين وان كان مبنيا والحسن الوجه الآن يدعى ان الاضافة قبل دخول

أل قاله زكريا (قوله التى تليها علامة الاعراب) قال البعض تبعا للمصرح
هذا مبنى على ان الاعراب متأخر عن آخر الكلمة والاصح انه مقارن له وقد يقال
مراده بتلو علامة الاعراب للحرف تبعيتها له تبعية العارض للمعروض لا تبعيتها له
فى الوجود اللفظى فالتبعية رتبية لا زمانية فليس كلامه مبنيا على خلاف الاصح
(قوله قد تحذف تاء التأنيث) أى جوازا فلا يرد على المصنف لان كلامه
فى الحذف الواجب الكثير وحذف هذه التاء جائز على قلة حيث امن اللبس
والا لم يجز حذفها كما فى تمرة وخمسة ثم هو سماعى وقيل قياسى كذا فى النكت
ولا يرد على وجوب حذف النون المذكورة قول الشاعر لا يزالون ضاربين القباب
لما مر اول الكتاب (قوله وفاقا لسيبويه) أى والجمهور ومن ادلتهم اتصال
الضمير بالمضاف والضمير انما يتصل بعامله (قوله لا بالحرف المنوى) عبارة
التصريح لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالاضافة ولا بحرف مقدر ناب عنه
المضاف اه وهى تقتضى ان العامل عند الزجاج معنى اللام لا الحرف المقدر
ويمكن حمل عبارة الشارح على عبارة التصريح (قوله او معنى من) أى
البيانية كما نقله الاسقاطى عن الجامى أى التى لبيان جنس المضاف ويؤخذ من
كلام الشارح ان بيانها مشوب بتبعيض وهو صحيح وزاد لفظ معنى اشارة الى أن
المراد ان الاضافة على ملاحظة المعنى المذكور لا ان لفظ الحرف مقدر اذ قد لا يصلح
الكلام لتقديره واعلم انه يصح فى الاضافة التى على معنى من اتباع المضاف اليه
للمضاف بدلا أو عطف بيان ونصبه على الحال أو التمييز قال يس والاتباع أولى
الاوجه وفى التى على معنى فى نصب المضاف اليه على الظرفية (قوله اذا لم يصلح
الا ذلك) أى بحسب القصد بأن أريد بيان الظرفية أو الجنس فلا يرد ان التى على
معنى من أو فى يصلح أن تكون على معنى لام الاختصاص لان كلا من الظرف
والبعض يصلح فيه معنى لام الاختصاص وقوله لما سوى ذينك أى بأن لم يرد ما ذكر
وبه يعلم ان مثل حصير المسجد يجوز أن يكون على معنى فى ان أريد معنى الظرفية
وأن يكون على معنى اللام الاختصاصية قاله يس (قوله فيما اذا كان) ما نكرة
موصوفة أو اسم موصول واذا زائدة والجملة بعدها صفة أو صلة والعائد محذوف
(قوله بعضا) المراد بالبعض ما يعم الجزئى والجزء الخارج بقوله مع صحة الخ
وانما عممنا لئلا يلزم استدراك قوله مع صحة الخ قاله سم (قوله مع صحة الخ)
فان فقد الشرطان كثوب زيد وحصير المسجد أو الاول فقط كيوم الخميس أو الثانى
فقط كيد زيد فليس على معنى من بل هى فى هذه الامثلة على معنى لام الملك أو لام

اما النون التى تليها علامة الاعراب فانها
لا تحذف نحو بساتين زيد وشياطين الانس
(تنبيه) قد تحذف تاء التانيث للاضافة عند
امن اللبس كقوله
واخلفوك عد الامر الذى وعدوا أى عدة
الامر وقراءة بعضهم لأعدوا له عدة أى
عدته وجعل الفراء منه وهم من بعد غلبهم
سيغلبون واقام الصلاة بناء على انه لا يقال
دون اضافة فى الاقامة اقام ولا فى الغلبة
غلب انتهى (والثانى) من المتضايفين وهو
المضاف اليه (اجرر) بالمضاف وفاقا
لسيبويه لا بالحرف المنوى خلافا للزجاج
(وانو) معنى (من او) معنى (فى اذا لم
يصلح) ثم (الا ذاك) المعنى فانو معنى من
فيما اذا كان المضاف بعضا من المضاف اليه
مع صحة اطلاق اسمه عليه كثوب خز وخاتم
فضة التقدير ثوب من خز وخاتم من فضة
الا ترى ان الثوب بعض الخز والخاتم بعض
الفضة وانه يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم
فضة

الاختصاص وبهذا تعلم حكمة تعداد الشارح الامثلة فى قوله نحو ثوب زيد الخ ومثل
بمثالين لما فقد فيه الشرطان ليفيد ان المراد باللام ما يعم لامى الملك والاختصاص
ونقل فى الهمع عن ابن كيسان والسيرافى انهما لم يشترطا صحة الاخبار
بل اكتفيا بكون المضاف بعضا (قوله ظرفا للمضاف) أى زمانيا أو مكانيا
حقيقيا أو مجازيا نحو مكر الليل يا صاحبى السجن الد الخصام قاله شارح الجامع
(قوله واللام خذا) أى اجعل معنى اللام ملحوظا فيما سوى ذينك وليس المراد
ان اللام مقدرة فى نظم الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها نحو كل رجل فان معنى
اللام ملحوظ فيه لانه بمعنى افراد الرجل ولا يصلح نظمه لان تقدر فيه اللام ففى
الجامى لا يلزم صحة التصريح باللام بل تكفى افادة مدلولها فقولك يوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام الاختصاصية ولا يصح اظهارها فيه وبهذا
الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه
الى التكلفات البعيدة اه (قوله لما سوى ذينك) دخل فى عمومه الاضافة
اللفظية فقد صرح بعضهم كابن جنى بأنها على معنى اللام لكن اورد عليه نحو
زيد حسن الوجه اذ ليس حسن مضافا الى الوجه على تقدير حرف بل هو هو كما قاله
الدمامينى ومن ثم صدر السيوطى فى جمع الجوامع بأنها ليست على معنى حرف
وحكى الاول بقيل وكونها ليست على معنى حرف هو قضية كلام ابن الحاجب
وكلام ابن هشام فى القطر أيضا وظهورها فى نحو فعال لما يريد لا يدل للاول وان
استدل به قائله لان هذه اللام لام التقوية لا اللام التى الاضافة على معناها
كما عرف (قوله اذ هى الاصل) قال فى الهمع ولهذا يحكم بها عند صحة تقديرها
وتقدير غيرها نحو يد زيد يعنى اذا لم تقم قرينة على تقدير غيرها وعند امتناع
تقديرها وتقدير غيرها نحو عنده ومعه اه (قوله ليست على تقدير حرف)
شبهته انه لو كان كذلك لزم مساواة غلام زيد لغلام لزيد فى المعنى وليس كذلك
اذ معنى المعرفة غير معنى النكرة وأجيب بمنع لزوم المساواة لان المراد بكون الاضافة
على معنى اللام مثلا انها ملحوظ فيها معنى اللام ولا يلزم منه مساواة غلام زيد لغلام
لزيد فى المعنى من كل وجه وقولهم غلام زيد بمعنى غلام لزيد أى من حيث
ملاحظة معنى اللام فى كل فقط فمرادهم به مجرد تفسير جهة الاضافة فى المثال
المذكور من الملك أو الاختصاص (قوله ولانه) عطف تفسير (قوله الى
أن الاضافة بمعنى اللام) علل ذلك بان كلا من الظرف والبعض يصح فيه اعتبار
معنى اللام الاختصاصية (قوله على كل حال) أى سواء كان المضاف ظرفا

فى اذا كان المضاف اليه ظرفا
وانو معنى
للمضاف نحو ومكر الليل أى فى الليل (واللام
خذ لما سوى ذينك) اذ هى الاصل نحو
ثوب زيد وحصير المسجد ويوم الخميس ويد
زيد (تنبيهان) الاول ذهب بعضهم الى
ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما
ذكروه ولا على نيته وذهب بعضهم الى أن
الاضافة بمعنى اللام على كل حال

وذهب سيبويه والجمهور الى أن الاضافة
لا تعدو ان تكون بمعنى اللام او من وموهم
الاضافة بمعنى فى محمول على انها فيه بمعنى
اللام توسعا الثانى اختلف فى اضافة
الاعداد الى المعدودات فذهب الفارسى الى انها
بمعنى اللام وذهب ابن السراج الى انها بمعنى
من واختاره فى شرحى التسهيل والكافية
فقال بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف
اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه ومن هذا
النوع اضافة الاعداد الى المعدودات
والمقادير الى المقدرات وقد اتفقا فيما اذا
اضيف عدد الى عدد نحو ثلاثمائة على انها
بمعنى من انتهى (واخصص اولا) من
المتضايفين (أواعطه التعريف بالذى تلا)
يعنى ان المضاف يتخصص بالثانى ان كان نكرة
نحو غلام رجل ويتعرف به ان كان معرفة
نحو غلام زيد (وان يشابه المضاف يفعل)
أى الفعل المضارع بأن يكون (وصفا)
بمعنى الحال أو الاستقبال

أو بعضا أو غيرهما (قوله لا تعدو) أى لا تتجاوز (قوله وموهم الاضافة بمعنى الخ) قيل حيث اعتبر معنى اللام الاختصاصية فلا فرق بين التى بمعنى فى والتى بمعنى من فلم اعتبر الحمل فى الاولى دون الثانية وأجيب بأن التى بمعنى فى قليلة فردت الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام بخلاف التى بمعنى من فكثيرة فاستحقت جعلها قسما مستقلا (قوله توسعا) لا حاجة اليه لان معنى اللام الاختصاصية ظاهر فى الظرف (قوله فى اضافة الاعداد) أى كعشرة رجال وتسع نسوة (قوله انها بمعنى اللام) أى الاختصاصية سم (قوله انها بمعنى من) لا يخفى انه اظهر وجوز بعضهم الوجهين لصحة المعنيين أى بحسب القصد على ما مر (قوله والمقادير الى المقدرات) أى كقفيز بر ورطل زيت (قوله نحو ثلاثمائة) واحتياج صحة اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف فيما ذكر الى تأويل مائة بمئات لا يضر (قوله على انها بمعنى من) قيل أى مانع من اعتبار معنى اللام الاختصاصية هنا أيضا (قوله واخصص اولا) أى احكم بخصوصه أى قلة اشتراكه فليس المراد بالتخصيص هنا ما يشمل التعريف حتى يرد على المصنف انه جعل قسم الشئ قسيما له (قوله أو اعطه التعريف) أو للتقسيم لا للتخيير ومن هذا القسم المضاف الى الجملة على الصحيح كما قاله المرادى لانها فى تأويل مصدر مضاف الى فاعلها أو مبتداها وهو ظاهر ان كان الفاعل أو المبتدا معرفة فان كان نكرة فالظاهر ان المضاف من النوع الاول والمراد بالتعريف الكون معرفة فان قلت وقوع الجمل صفات للنكرات ينافى تعريف المضاف اليها قلت أجاب سم بأن وقوعها كذلك باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن تأويلها بالمصدر لان وقوعها كذلك لا يتوقف على التأويل بخلاف وقوعها مضافا اليها لان المضاف اليه لا يكون الا اسما على المختار فاحتيج الى تأويلها بالمصدر وهو معرفة فتعرف المضاف اليها ويؤخذ من ذلك ان قولهم الجمل نكرات بقطع النظر عن التأويل (قوله يعنى ان المضاف الخ) لما لم يقيد المصنف حالة التخصيص بكون المضاف اليه نكرة وحالة التعريف بكونه معرفة قال يعنى الخ وانما ترك المصنف القيدين لشهرتهما (قوله وان يشابه المضاف يفعل) كنى بيفعل عن مطلق الفعل المضارع وخرج من كلامه المصدر واسمه وافعل التفضيل (قوله وصفا) حال من المضاف فكلام الشارح حل معنى وهى حال لازمة لان المضاف لا يشابه يفعل الا اذا كان وصفا والمراد الوصف ولو باعتبار التأويل كضرب زيد بمعنى مضروبه (قوله بمعنى الحال أو الاستقبال) أى لا بمعنى الماضى او مطلق الزمن فان اضافته

محضة ومثل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال كونه بمعنى الاستمرار كما صرح به الرضى فيما سننقله عنه ونقل شيخنا السيد عن بعضهم ان الوصف اذا أريد به الاستمرار جاز كونها معنوية نظرا للماضى وكونها لفظية نظرا للحال والاستقبال لان الاستمرار صادق بالجميع فيجوز قصد أحد الاعتبارين بما يترتب عليه من تعريف التابع أو تنكيره ثم رأيت الدماميني ذكره نقلا عن شرح الكشاف للعينى حيث قال اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضى فقط كانت اضافته حقيقية لنقص مشابهته المضارع التى هى العلة فى عمله واذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط كانت اضافته غير حقيقية لتمام المشابهة واما اذا كان بمعنى الاستمرار ففى اضافته اعتباران اعتبار المضى فتكون محضة فيقع صفة للمعرفة ولا يعمل واعتبار الحال والاستقبال فتكون غير محضة فيقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف اليه اه باختصار ورأيت الشمنى ذكره نقلا عن شرح الكشاف للتفتازانى حيث قال الاستمرار يحتوى على الازمنة الماضى والحال والاستقبال فتارة يعتبر جانب الماضى فتجعل الاضافة حقيقية كما فى مالك يوم الدين وتارة يعتبر جانب الاخيرين فتجعل الاضافة غير حقيقية كما فى جاعل الليل سكنا لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن الوصفية الى البدلية وبجعل سكنا منصوبا بفعل محذوف والتعويل على القرائن والمقامات هذا ما ذكره فى توجيه التوفيق بين كلامى الزمخشرى فى الآيتين اه باختصار ثم نقل الشمنى عن السيد الجرجانى انه اختار فى توجيه التوفيق ان الاستمرار فى مالك يوم الدين ثبوتى وفى جاعل الليل سكنا تجددى يتعاقب افراده فكان الثانى عاملا واضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الاول هذا وقوله بمعنى الخ لا يناسب قوله الآتى أو صفة مشبهة اذ هى ليست بمعنى الحال أو الاستقبال بل للثبات والدوام نعم هى وان كانت كذلك لا تتعرف بالاضافة أصلا كما فى الرضى والتصريح لانها تشبه المضارع فى بعض أحواله وذلك اذا أفاد الاستمرار نحو زيد يعطى كذا على غير واحد وورد عليه ان الاستمرار فى الصفة المشبهة ثبوتى وفى المضارع تجددى كما مر فى كلام السيد فلا تشبيه فان اكتفوا بالمشابهة فى أصل الاستمرار اشكل الفرق بينها وبين اسم الفاعل الذى للاستمرار الثبوتى على ما مر عن السيد ان اضافته معنوية وعلى اطلاق ما مر عن غيره ان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فيه اعتباران فالاولى التعليل بما يأتى عن الرضى انها دائما عاملة فى محل المضاف اليه اما رفعا أو نصبا واضافة الوصف الى معموله لفظية ثم قول صاحب التوضيح ان اسم الفاعل اذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة

اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة (ومن تنكيره لا يعزل) بالاضافة لانه فى قوة المنفصل (كرب راجينا عظيم الامل * مروع القلب قليل الحيل) فراجى اسم فاعل ومروع اسم مفعول وعظيم وقليل صفتان مشبهتان وكل منها مضاف الى معرفة ومع ذلك فهو باق على تنكيره بدليل دخول رب ومثله قوله

يارب غابطنا لو كان يطلبكم

لاقى مباعدة منكم وحرمانا

ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعت النكرة به نحو هديا بالغ الكعبة وانتصابه على الحال نحو ثانى عطفه وقوله

فأتت به حوش الفؤاد مبطنا

سهدا اذا ما نام ليل الهوجل

والدليل على انها لا تفيد تخصيصا ان أصل قولك ضارب زيد ضارب زيدا فالاختصاص موجود قبل الاضافة وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف أو رفع القبح اما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر كما فى ضارب زيد وضارب عمرو وحسن الوجه أو المقدر كما فى ضوارب زيد وحواج بيت الله أو نون التثنية كما فى ضاربا زيد والجمع كما فى ضاربو زيد واما رفع القبح فى حسن الوجه فان فى رفع الوجه قبح خلو الصفة عن ضمير الموصوف وفى نصبه قبح اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى وفى الجر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه أى بالجر لانتفاء قبح الرفع أى على الفاعل لوجود الضمير

يشكل على ما مر عن السيد وعلى اطلاق ما مر عن غيره فتأمل وعبارة الرضى كون اضافة الصفة المشبهة لفظية مبنى على كونها عاملة فى محل المضاف اليه اما رفعا أو نصبا فالصفة المشبهة جائزة العمل دائما فاضافتها لفظية دائما واما اسما الفاعل والمفعول فعملهما فى مرفوع جائز مطلقا لان أدنى رائحة فعل يكفى فى عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فاضافتهما الى فاعلهما معنى لفظية دائما نحو ضامر بطنه ومسود وجهه واما عملهما فى المفعول به ونحوه فيحتاج الى شرط كونهما بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار لانهما اذن يشبهان المضارع الصالح لهذه المعانى الثلاثة فاضافتهما اذن لفظية (قوله اسم فاعل) مراده به ما يشمل صيغة المبالغة (قوله فعن تنكيره) أشار باضافة تنكير الى ضمير المضاف الى ان تنكيره حال الاضافة هو الذى كان قبلها فأفاد ان اضافته لا تفيده التخصيص كما لا تفيده التعريف قاله يس (قوله لانه فى قوة المنفصل) أى عن الاضافة بالضمير فاعل الوصف لان ضارب زيد فى قوة ضارب هو زيدا كما سيأتى (قوله كرب راجينا) قيل هذا المثال مشكل لان رب تصرف ما بعدها الى المضى فتكون اضافته محضة وفيه نظر فان المذكور فى همع الهوامع انما هو أن الاكثرين يقولون بوجوب مضى ما تتعلق به رب بناء على انها تتعلق لانهم يقولون بوجوب مضى مجرورها وان ابن السراج يجوز كونه حالا وابن مالك يجوز كونه حالا أو مستقبلا وقد قال فى التسهيل ولا يلزم وصف مجرورها خلافا للمبرد ومن وافقه ولا مضى ما تتعلق به (قوله فأتت به) أى ولدته حوش الفؤاد بضم الحاء المهملة أى حديده مبطنا بفتح الطاء المشددة كما فى القاموس أى ضامر البطن وهو وصف محمود فى الذكور سهدا بضم السين المهملة والهاء أى قليل النوم والهوجل بالجيم الاحمق واسناد نام الى ليل مجاز عقلى من اسناد الفعل الى زمنه والاصل اذا نام الهوجل فى الليل (قوله التخفيف) أى فى اللفظ بحذف التنوين أو النون كما سيذكره الشارح وقوله أو رفع القبح أى ازالة قبح التركيب عند الرفع أو النصب (قوله فى حسن الوجه) أى من قولك مررت برجل حسن الوجه مثلا واعلم ان ما سموه هنا قبيحا سموه فى باب الصفة المشبهة ضعيفا فلا تنافى بين الموضعين (قوله خلو الصفة عن ضمير الموصوف) أى لان الكلمة لا ترفع ظاهرا وضميرا معا (قوله اجراء وصف القاصر) أى الفعل القاصر مجرى المتعدى أى الفعل المتعدى أى فى نصبه المعرفة على المفعولية (قوله وفى الجر تخلص منهما) أى من الاجراء والخلو المذكورين فلا قبح (قوله ومن ثم) أى من أجل ان الاضافة فيما ذكر

ونحو الحسن وجه أى بالجر أيضا لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز (وذى الاضافة اسمها لفظيه) وغير محضة ومجازية لان فائدتها راجعة الى اللفظ فقط تخفيف أو تحسين وهى فى تقدير الانفصال (وتلك) الاضافة الاولى اسمها (محضة ومعنويه) وحقيقية لانها خالصة من تقدير الانفصال وفائدتها راجعة الى المعنى كما رأيت وذلك هو الغرض الاصلى من الاضافة (تنبيهات) الاول ذهب ابن برهان وابن الطراوة الى ان اضافة المصدر الى مرفوعه أو منصوبه غير محضة والصحيح انها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله

ان وجدى بك الشديد أرانى

عاذرا فيك من عهدت عذولا

انما هى لرفع قبح الرفع والنصب امتنع الحسن وجهه والحسن وجه بالجر فيهما واعترض بأن الاضافة فى الضارب الرجل لم تفد تخفيفا لعدم التنوين بوجود أل ولا رفع قبح لان المضاف وصف متعد مضاف لمفعوله فلا قبح فى نصبه وأجيب بأن العرب شبهوا الضارب الرجل بالحسن الوجه فى تجويز الجر لاشتراكهما فى تعريف الجزءين بأل كما عكسوا فى النصب وان كان نصب المشبه فى العكس قبيحا كما علم (قوله لان النكرة تنصب على التمييز) أى والتمييز ينصبه المتعدى والقاصر (قوله وذى الاضافة) أى اضافة الوصف الى معموله لا بقيد تنكير الوصف الذى هو موضوع كلامه السابق بقرينة قوله فعن تنكيره لا يعزل ليدخل فى كلامه اضافة نحو الضارب الرجل فانها لفظية كما يؤخذ من الاعتراض السابق قريبا وصرح به سم فيما كتبه بهامش الهمع (قوله لان فائدتها الخ) علة لتسميتها لفظية وقوله وهى فى تقدير الانفصال علة لتسميتها غير محضة واما تسميتها مجازية فعللها فى شرح التوضيح بكونها لغير الغرض الاصلى من الاضافة كذا قال شيخنا وغيره وقد يشير اليه تعليله هنا تسمية الاولى حقيقية بقوله وذلك هو الغرض الاصلى من الاضافة وقال شيخنا السيد اعلم ان تسمية اللفظية مجازية ليست بمعنى المجاز المتعارف حتى تحتاج لعلاقة وقرينة بل المراد انها اضافة فى الظاهر والصورة لا الحقيقة والمعنى اهـ وعلى هذا يصح ان يكون الشارح علل هنا تسميتها مجازية بقوله وهى فى تقدير الانفصال (قوله بتخفيف) أى بحذف التنوين الظاهر أو المقدر أو النون وقوله أو تحسين أى برفع قبح الرفع أو النصب كما مر (قوله وتلك) أى الاضافة المغايرة لاضافة الوصف الى معموله (قوله لانها خالصة الخ) علة لتسميتها محضة وقوله وفائدتها الخ علة لتسميتها معنوية وقوله وذلك هو الغرض الخ علة لتسميتها حقيقية على ما يؤخذ مما أسلفناه عن شارح التوضيح أو قوله لانها خالصة الخ علة لتسميتها حقيقية أيضا على ما يؤخذ مما بحثناه سابقا بعد نقل كلام شيخنا السيد هكذا ينبغى تقرير العبارة وان وقع البعض فى خلافه فتدبر وقوله كما رأيت أى من افادتها التخصيص أو التعريف (قوله غير محضة) لا يظهر له وجه الا حال اضافته لمنصوبه لانها فى تقدير الانفصال بفاعل المصدر بخلافه حال اضافته لمرفوعه (قوله بنعته بالمعرفة) أى اذا أضيف الى معرفة كما فى الشاهد (قوله عاذرا) مفعول ثالث مقدم والاول الياء والثانى من عهدت والعائد محذوف أى عهدته وعذولا حال من العائد المحذوف ولا يصح ان يكون عذولا مفعول عهد لما يلزم عليه من خلو الموصول عن العائد فقول شيخنا السيد انه

مفعول عهدسهو (قوله أن اضافة أفعل التفضيل غير محضة) قال البعض
لاوجه له لانها ليست فى تقدير الانفصال اذ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول
كما سيأتى اه وفيه عندى نظر لانه لا يتوقف كون الاضافة فى تقدير الانفصال
على كون الوصف ينصب المفعول بدليل جعلهم اضافة اسم الفاعل القاصر
كقائم الآن ومسود الوجه فى تقدير الانفصال مع انه لا ينصب المفعول وحينئذ
يوجه كون اضافة أفعل غير محضة بأنها فى تقدير الانفصال بالضمير فاعل أفعل
أى انها منفصلة به فى الحقيقة والتقدير وقد نقل فى التصريح هذا القول عن أبى
البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولى وابن أبى الربيع وابن عصفور
ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل أفضل القوم
ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة فان خرجه المخالف
على البدل ابطلناه بأن البدل بالمشتق قليل اه (قوله لانه ينعت بالمعرفة)
أى اذا أضيف الى معرفة (قوله لكنه زاد فى التسهيل نوعا ثالثا) قال لان
للاضافة فى هذا النوع الثالث اعتبارين اتصالا من حيث ان الاول غير
مفصول بضمير منوى وانفصالا من حيث ان المعنى لا يصح الا بتكلف خروجها
عن ظاهرها كذا فى الهمع والذى يظهر انه ليس زائدا فى الحقيقة على
هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة بدليل تسميته مشبها بالمحضة
وحينئذ لا يجوز تسميته مشبها بغير المحضة لاقتضائه انه ليس من غير المحضة
فتجويز البعض تبعا لشيخنا تسميته مشبها بغير المحضة مبنى على تباين الثلاثة
المتبادر من تثليث القسمة وهو خلاف ما حققناه (قوله اضافة الاسم الى
الصفة) هو كعكسه غير مقيس كما سيأتى واعلم انه سيأتى عند قول الناظم
ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى واوّل موهما اذا ورد أن هذا وعكسه ونحوهما
يجب تأويلها وصرفها عن ظاهرها على ما سيأتى تفصيله وباعتبار التأويل
تكون الاضافة محضة فلعل جعلها غير محضة بقطع النظر عن التأويل
(قوله انها غير محضة) لشبهه بحسن الوجه فكما ان أصل حسن الوجه
حسن وجهه فازيل عن الرفع أصل صلاة الاولى مثلا الصلاة الاولى على
النعت فازيل عن حده همع (قوله انها محضة) اختاره أبو حيان لانه لا يقع
بعد رب ولا أل ولا ينعت بنكرة ولا ورد نكرة اذ لم يحفظ صلاة اولى مثلا
همع (قوله اضافة المسمى الى الاسم) كما يقال لها ذلك باعتبار قصد تسمية
الاول بالثانى يقال لها الاضافة التى للبيان باعتبار قصد بيان الاول بالثانى وسماها

وذهب ابن السراج والفارسى الى ان اضافة
أفعل التفضيل غير محضة والصحيح انها
محضة نص عليه سيبويه لانه ينعت بالمعرفة
الثانى ظاهر كلامه انحصار الاضافة فى هذين
النوعين وهو المعروف لكنه زاد فى التسهيل
نوعا ثالثا وهى المشبهة بالمحضة وحصر ذلك
فى سبع اضافات الاولى اضافة الاسم الى
الصفة نحو مسجد الجامع ومذهب الفارسى
انها غير محضة وعند غيره انها محضة الثانية
اضافة المسمى الى الاسم نحو شهر رمضان

قوم البيانية وفرق غيرهم بأن التى للبيان بين جزئيها عموم وخصوص مطلق
والبيانية بين جزئيها عموم وخصوص من وجه (قوله كقوله علا زيدنا الخ)
المتجه ان البيت ونحوه من اضافة الشئ الى ملابسه بعد تنكير العلم واضافته الى
الضمير اضافة محضة من غير تأويل بما ذكر كما أفاده الدمامينى (قوله فى الاضافة)
أى الى الضمير وقوله سابقا القائم مقام الصفة أى فى الاتصال بالموصوف فاندفع
ما قيل بين طرفى كلامه تناف لاقتضاء اوّل كلامه ان خلف الصفة هو الضمير
واقتضاء آخره انه الموصوف (قوله فى اسماء الزمان) أى المبهمة (قوله
نحو يومئذ الخ) استظهر غير واحد انه من اضافة العام الى الخاص لتخصيص
الظرف الثانى بالجملة المضاف اليها القائم مقامها التنوين وهو انما يصح على اطلاقه
اذا أريد باليوم زمن ما لا خصوص المدة المحدودة بطرفى النهار والا كان
فيه تفصيل قدمناه اوّل الكتاب فى الكلام على التنوين فراجعه (قوله فقلت
انجوا) بالجيم يقال نجوت جلد البعير عنه وانجيته أى سلخته والضمير فى عنها
يرجع الى الناقة التى ذبحها الشاعر لضيفين له فقالا انها مهزولة فاعتذر لهما
بهذا الشعر والشاهد فى نجا الجلد فان النجا بالجيم مقصورا الجلد والسنام بالفتح
معروف والغارب اعلى الظهر (قوله اضافة الملغى الى المعتبر) معنى كونه
ملغى ان المعنى يستقيم بدونه كالحرف الزائد قيل ومنه كمن مثله فى الظلمات
أى كمن هو فى الظلمات مثل الجنة التى وعد المتقون فيها انهار الآية أى الجنة التى
وعد المتقون (قوله الى الحول) أى ابكيا على الى الحول والخطاب لبنتيه
(قوله نحو اضرب ايهم اساء) انما كان المضاف اليه ملغى لان تعرف
أى انما هو بصلتها كغيرها من الموصولات فلو اعتد بالاضافة لزم اجتماع معرفين
على معرف واحد كذا نقل الدمامينى عن المصنف ويشكل على هذا ما مر
فى باب الموصول وسيأتى أيضا من ان لها ابهاما من جهة الجنس وابهاما من
جهة الشخص وان اضافتها الى المعرفة لتعيين الجنس والصلة لتعيين الشخص
فانه يقتضى اعتبار المضاف اليه الا ان يقال الغاء المضاف اليه من حيث تعيين
الشخص فتأمل (قوله ببغداد العراق الخ) الشاهد فى بغداد العراق ودمشق
الشام وانما لم يجعل الاوّل هو الملغى لوقوعه فى مركزه والمبرح بكسر الراء
المشددة المؤلم وقد يقال الاضافة فى البيت كالاضافة فى نجا الجلد المتقدم فاوجه
التفرقة (قوله اهمل هنا الخ) قال يس قد يقال لا اهمال لامكان
دخولهما فى قوله واخصص اوّلا فانه لم يضبط هذا النوع المفيد للتخصيص بضابط

الثالثة اضافة الصفة الى الموصوف نحو
سحق عمامة الرابعة اضافة الموصوف الى
القائم مقام الصفة كقوله
علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم أى علا زيد
صاحبنا رأس زيد صاحبكم فحذف
الصفتين وجعل الموصوف خلفا عنهما
فى الاضافة الخامسة اضافة المؤكد الى
المؤكد واكثر ما يكون ذلك فى اسماء الزمان
نحو يومئذ وحينئذ وعامئذ وقد يكون
فى غيرها كقوله
فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه
سيرضيكما منها سنام وغاربه
السادسة اضافة الملغى الى المعتبر كقوله
الى الحول ثم اسم السلام عليكما السابعة
اضافة المعتبر الى الملغى نحو اضرب أيهم اساء
وقوله
أقام ببغداد العراق وشوقه
لاهل دمشق الشام شوق مبرح
الثالث اهمل هنا مما لا يتعرف بالاضافة شيئين

فيمكن تفسيره بما يشمل ذلك (قوله ماوقع موقع نكرة الخ) لكن اضافته محضة مفيدة للتخصيص كما فى الدماميني والتوضيح وشرحه واقتضاه مامر قريبا عن سم (قوله وفعل ذلك جهده وطاقته) أى حالة كونه جاهدا ومطيقا (قوله لان رب وكم الخ) علة لمحذوف أى وانما كان المعطوف فى هذه الامثلة واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف لان الخ وجعل بعضهم المعطوف فى الاولين معرفة وقال انه يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الاوائل (قوله كمثل وغير وشبه) انما كانت شديدة الابهام لانها بمعنى اسم الفاعل الذى بمعنى الحال لانها بمعنى مماثل ومغاير ومشابه فاضافتها للتخفيف نقله الدماميني عن سيبويه والمبرد وهذا كصنيع الهمع يقتضى ان اضافته لفظية لا تفيد تخصيصا أيضا وهو خلاف ما فى التوضيح وشرحه ومقتضى كلام سم السابق وقيل لان غير زيد يشمل كل موجود سواه ومثله وشبهه يشمل كل مماثل ومشابه فدلوله شائع شيوعا غير مضبوط وفيه ان اضافة ماذكر ان كانت عهدية فلا شمول فيكون كالضارب مرادا به العهد أو استغراقية أوجنسية فهو كالضارب مرادا به الاستغراق أو الجنس مع ان الضارب معرفة بكل حال والكاف فى عبارة الشارح لادخال خدن وترب بكسر اولهما وحسب وكاف ونحوها وأما شبهك فمعرفة نقله شيخنا السيد وفيه نظر هذا وقال سم ينبغى ان هذه الكلمات كما لا تتعرف بالاضافة الا فيما استثنى لا تتعرف بأل أيضا لان المانع من تعريفها بالاضافة مانع من تعريفها بأل اه ونقل الشنوانى عن السيد انه صرح فى حواشى الكشاف بأن غيرا لا تدخل عليها أل الا فى كلام المولدين (قوله لا تزيل ابهامه) أى ازالة تقتضى التعيين فلا ينافى انه يتخصص بالاضافة وتسمى اضافته محضة ومعنوية كذا قال البعض ويوافقه مامر عن التوضيح وشرحه وسم وهو لا يأتى على مامر عن سيبويه والمبرد ان اضافة نحو مثل للتخفيف (قوله يارب اما تخرجن الخ) ان شرطية وما زائدة وقوله فليكن أى الطالب جواب الشرط والمقنب كمنبر المراد به هنا جماعة الخيل كما قاله حفيد السعد ويطلق على مخلب الاسد وعلى الذئب (قوله لان جهة المغايرة) أى مابه المغايرة (قوله وقارنه مايشعر بمماثلة خاصة) كقولك زيد مثل حاتم فان القرينة وهى اشتهار حاتم بالجود تدل على ان المراد المماثلة فى ذلك الوصف المخصوص (قوله وقال أيضا فى شرح التسهيل) تقوية لما قبله (قوله هو مذهب ابن السراج والسيرافى) وذهب المبرد الى ان غيرا لا تتعرف أبدا وذهب بعضهم الى انها تتعرف بالاضافة مطلقا كما تقدم حكاية ذلك فى باب الاستثناء (قوله لانها وصف النكرة) اجيب بمنع

انها

احدهما ماوقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها وفعل ذلك جهده وطاقته لان رب وكم لا يجران المعارف والحال لا يكون معرفة ثانيهما مالا يقبل التعريف لشدة ابهامه كمثل وغير وشبه قال فى شرح الكافية اضافة واحد من هذه وما اشبهها لا تزيل ابهامه الا بأمر خارج عن الاضافة كوقوع غير بين ضدين كقول القائل رأيت الصعب غير الهين ومررت بالكريم غير البخيل وكقوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم وكقول أبى طالب

يارب اما تخرجن طالبى
فى مقنب من تلكم المقانب
فليكن المغلوب غير الغالب
وليكن المسلوب غير السالب

فبوقوع غير بين ضدين يرتفع ابهامه لان جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوها من ذلك كقولك مررت برجل غيرك وكذا مثل اذا أضيف الى معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة خاصة فان الاضافة لا تعرفه ولا تزيل ابهامه فان اضيف الى معرفة وقارنه مايشعر بمماثلة خاصة تعرف هذا كلامه وقال أيضا فى شرح التسهيل وقد يعنى بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما واكثر ما يكون ذلك فى غير اذا وقع بين متضادين وهذا الذى قاله فى غير هو مذهب ابن السراج والسيرافى ويشكل عليه صالحا غير الذى كنا نعمل فانها وقعت بين ضدين ولم تتعرف بالاضافة لانها وصف النكرة اه

انها وصف بل هى على هذا القول بدل لا وصف كما صرح به غير واحد كزكريا (قوله بذا المضاف المشابه بفعل) خرج المضاف اضافة محضة فلا تدخل عليه أل لان المضاف فيها الى معرفة تعرف بالاضافة فلا تدخل عليه أل لئلا يلزم اجتماع معرفين على معرف واحد والمضاف فيها الى نكرة تخصص بالاضافة ولو ادخلت عليه أل لزم اضافة المعرفة الى النكرة وهى ممنوعة (قوله ان وصلت بالثان) قال يس انما اشترطت أل فى المضاف اليه مع الصفة المشبهة التى هى أصل المسئلة لان رفع قبح نصب مابعدها بالاضافة لا يحصل الا حينئذ لعدم قبح نصب النكرة على التمييز بعد الصفة المشبهة وحمل اسم الفاعل عليها كما مر ذلك اه بايضاح وأيضا ليكون دخول أل على المضاف الذى هو خلاف الاصل كالمشاكلة واختلف فى تابع المضاف اليه فسيبويه يجوز عدم وصله بأل نحو جاء الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان زيد عطف بيان والمبرد لا يجوز ذلك بل يوجب ان يصح وقوع التابع موقع متبوعه ورجح الاول بأنه قد يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع قاله الرضى (قوله وهن) أى السيوف الشافيات الحوائم أى العطاش ولعل المراد بالعطش التشوق للقتل وانما كانت السيوف شافيات لانها آلة السفك وأصل الحوائم العطاش التى تحوم حول الماء ثم سمى كل عطشان حائما كما فى القاموس (قوله أو بالذى له أضيف الثانى) لقيام وجودها فيه مقام وجودها فى الثانى لكون المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد ولذلك لا يجوز ان يكون بين الوصف ومافيه أل اكثر من مضاف واحد أفاده فى التصريح فلا يجوز الضارب رأس عبد الجانى (قوله اقفية العدى) جمع قفا (قوله أو بما أضيف الى ضميره) نائب فاعل أضيف قوله الثانى (قوله ومنع المبرد هذه) وأوجب النصب وهو محجوج بالسماع والافصح فى المسائل الثلاث النصب باسم الفاعل قاله الشارح فى شرح التوضيح (قوله مثنى اوجمعا) أى أو ملحقا بهما (قوله أى وجودها) أشار به الى ان كون مصدر كان التامة ويصح كونه مصدر كان الناقصة وفى الوصف خبره (قوله كاف الخ) لانه لما طال ناسبه التخفيف فلم يشترط وصل أل بالمضاف اليه (قوله فى اغتفاره) قدره ليحصل الربط بين المبتدا والخبر المشتق الخالى من الضمير لرفعه الظاهر (قوله ان يغنيا) بفتح النون مضارع غنى بكسرها أى استغنى واثبات الالف مع انه مسند الى الظاهر على لغة أكلونى البراغيث وعدن اسم بلد باليمن (قوله الشاتمى عرضى) قد يبحث فيه باحتمال عدم الاضافة وان النون حذفت للتخفيف كما يأتى (قوله فان انتفت الشروط) أى وصل أل

(ووصل أل بذا المضاف) المشابه بفعل
مغتفر * ان وصلت بالثان كالجعد الشعر)
وقوله وهن الشافيات الحوائم (اوبالذى له
اضيف الثانى * كزيد الضارب رأس الجانى)
وقوله لقد ظفر الزوار أقفية العدى اوبما
اضيف الى ضميره الثانى كقوله
الودانت المتحققة صفوه ومنع المبرد هذه
(وكونها فى الوصف كاف ان وقع * مثنى اوجمعا
سبيله اتبع) أى وكون أل أى وجودها
فى الوصف المضاف كاف فى اغتفاره ووقوعه
مثنى اوجمعا اتبع سبيل المثنى وهو جمع المذكر
السالم كقوله
أن يغنيا عنى المستوطنا عدن
فانى لست يوما عنهما بغنى
وقوله الشاتمى عرضى ولم اشتمهما وكقوله
والمستقلو كثير ماوهبوا فان انتفت
الشروط المذكورة امتنع وصل أل
بذا المضاف

واجاز الفراء ذلك فيه مضافا الى المعارف
مطلقا نحو الضارب زيد والضارب هذا
بخلاف الضارب رجل وقال المبرد والرمانى
فى الضاربك وضاربك موضع الضمير خفض
وقال الاخفش وهشام نصب وعند سيبويه
الضمير كالظاهر فهو منصوب فى الضاربك
مخفوض فى ضاربك ويجوز فى الضاربك
والضاربوك الوجهان لانه يجوز الضاربا زيدا
والضاربو عمرا وتحذف النون فى النصب
كما تحذف فى الاضافة ومنه قوله
الحافظو عورة العشيرة لا
يأتيهم من ورائهم وكف

وقوله
العارفو الحق للمدل به
والمستقلو كثير ما وهبوا
فى رواية من نصب الحق وكثيرا ثم الاحسن
عند حذف النون الجر بالاضافة لانه المعهود
والنصب ليس بضعيف لان الوصف صلة فهو
فى قوة الفعل فطلب معه التخفيف

بالثانى أو بما أضيف اليه الثانى أو بما أضيف الى ضميره الثانى أو وقوع الوصف مثنى أو جمعا على حده بأن لم يوجد واحد من الاحوال الخمسة وسماها شروطا باعتبار انه لابد من واحد منها فى دخول أل (قوله ذلك) أى وصل أل (قوله مضافا الى المعارف) حال من الضمير المجرور بفى العائد الى المضاف وهو داخل فى حيز الاجازة بدليل قول التوضيح وجوز الفراء اضافة الوصف المحلى بأل الى المعارف كلها اه فهو لا يوجب كون الضمير فى محل جر اذا أضيف الوصف المحلى بأل الى الضمير نحو الضاربك بل يجوز كونه فى محل نصب على المفعولية أيضا بخلاف المبرد والرمانى كما يأتى وقوله مطلقا أى سواء كان المضاف اليه علما أو اسم اشارة أو ضميرا أو غيرها (قوله بخلاف الضارب رجل) أى فانه لا يجوز لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة (قوله وقال المبرد والرمانى الخ) أى فيكونان موافقين للفراء فى الضمير دون الظاهر لكنهما موجبان والفراء مجيز (قوله وعند سيبويه الضمير الخ) هذا هو الموافق لكلام الناظم (قوله كالظاهر) أى غير المحلى بأل بدليل التفريع بعده (قوله فهو منصوب فى الضاربك) أى لانتفاء شرط اضافة الوصف المحلى بأل (فائدة) قال فى المغنى مثل هذا الضمير فى النصب قولهم لا عهد لى بألأم قفا منه ولا أوضعه بفتح العين فالهاء فى موضع نصب كالهاء فى الضاربه الا أن ذاك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا وليست مضافا اليها والا لخفض أوضع بالكسرة وعلى هذا فاذا قلت مررت برجل أبيض الوجه لا احمره فان فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وان كسرتها فهى مجرورته اه (قوله مخفوض فى ضاربك) أى محلا لعدم تنوين الوصف وعدم تحليته بأل (قوله الوجهان) أى الخفض بناء على ان النون حذفت للاضافة والنصب بناء على انها حذفت للتخفيف للطول هذا مذهب سيبويه وقال الجرمى والمازنى والمبرد وجماعة هو فى موضع جر فقط اذ الاصل سقوط التنوين للاضافة فلا يعدل عنه الا اذا تعين غيره كما فى قولك هذان الضاربا زيدا قاله الشارح فى شرح التوضيح (قوله ومنه) أى من حذف النون للتخفيف لا للاضافة (قوله عورة العشيرة) هى كل ما يستحيى منه والوكف كجبل الجور وكأنه لم يقل هنا فى رواية من نصب عورة كما قال فيما بعده لاتفاق الرواة على نصب عورة وان جوزت العربية الجر فتأمل (قوله للمدل به) قال شيخنا السيد بكسر الدال اه ولعله على هذا اسم فاعل من أدل لغة فى دل كما فى المصباح والباء بمعنى على (قوله ثم الاحسن الخ) استدراك على قوله ويجوز فى الضاربك

لدفع

واحترز بقوله سبيله اتبع عن جمع التكسير
وجمع المؤنث السالم (تنبيه) قوله أن وقع هو بفتح
أن وموضعه رفع على انه فاعل كاف على
ما تبين أولا وقال الشارح هو مبتدأ ثان
وكاف خبره والجملة خبر الاول بمعنى كونها
وقال المكودى فى موضع نصب على اسقاط
لام التعليل والتقدير وجود ال فى الوصف
كاف لوقوعه مثنى أو مجموعا على حده ويجوز
فى همزان الكسر وقد جاء كذلك فى بعض
النسخ (وربما اكسب ثان) من المتضايفين
وهو المضاف اليه (أولا) منهما وهو
المضاف (تأنيثا) أو تذكيرا (ان كان)
الاول (لحذف موهلا) أى صالحا للحذف
والاستغناء عنه بالثانى فمن الاول يوم تجد كل
نفس وقوله جادت عليه كل عين ثرة
وقولهم قطعت بعض اصابعه وقراءة بعضهم
تلتقطه بعض السيارة وقوله
طول الليالى اسرعت فى نقضى

لدفع توهم مساواة الوجهين (قوله عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم) فان حكمهما حكم المفرد كما علم مما مر (قوله والجملة خبر الاول) أى والرابط محذوف تقديره فى اغتفاره كما مر (قوله وقال المكودى فى موضع نصب الخ) فيه عندى نظر لان وجود أل فى المضاف ليس هو الكافى عن وجود أل فى المضاف اليه وانما الكافى عن ذلك وقوع المضاف مثنى أو مجموعا لان وجود أل فى المضاف خلاف حقه فيحتاج الى مسوغ له من وجود أل فى المضاف اليه أو فيما أضيف اليه المضاف أو كون المضاف مثنى أو جمعا أو نحو ذلك مما مر فتدبره (قوله ويجوز فى همزان الكسر) أى على انها شرطية ووقع فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة ما سبق عليه ويرد على الكسر ما أوردناه على كلام المكودى فافهم (قوله أو تذكيرا) ففى كلام المصنف اكتفاء وخص التأنيث بالذكر لانه الاغلب ويكتسب المضاف من المضاف اليه غيرهما أيضا كالامور المتقدمة من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح وكالظرفية فى نحو كل حين والمصدرية فى نحو كل الميل ووجوب التصدير فى نحو غلام من عندك والاعراب فى نحو هذه خمسة عشر زيد عند من اعربه والبناء فى نحو مثل ما أنكم تنطقون والتعظيم فى نحو بيت الله والتحقير فى نحو بيت العنكبوت والجمع فى نحو

فما حب الديار شغفن قلبي * ولكن حب من سكن الديارا

كذا فى يس ويرد على قوله والاعراب الخ ان الاعراب فى مثاله لمعارضة الاضافة سبب البناء لا لاكتساب الاعراب من المضاف اليه بدليل ان من يعرب هذه خمسة عشر زيد يعرب هذه خمسة عشرك كما قاله الدمامينى (قوله أى صالحا للحذف) لما كان معنى المؤهل المجعول اهلا وليس هو الشرط بل الشرط كونه فى نفسه اهلا للحذف فسره تفسير مراد بقوله أى صالحا للحذف فهو من اطلاق المسبب وارادة السبب وزاد فى التسهيل شرطا آخر وهو ان يكون المضاف بعض المضاف اليه كصدر القناة أو كبعضه كثر الرياح فان لم يكن بعضا ولا كبعض فلا اكتساب وان صلح للحذف فلا يجوز اعجبتنى يوم العروبة لكن زيادة هذا الشرط لا تناسب تمثيل الشارح بيوم تجد كل نفس وجادت عليه كل عين ثرة ولهذا قال الدمامينى بعد قول التسهيل او كان المضاف بعضه او كبعضه ما نصه وزاد الفارسى قسما آخر يجوز فيه التأنيث وهو ان يكون المضاف الى المؤنث كله كقول عنترة جادت عليه كل عين ثرة الى ان قال قال الشارح يعنى المرادى والافصح فى هذا القسم التأنيث بخلاف ما سبق (قوله جادت عليه) اى النبت المذكور قبله كل عين ثرة بفتح المثلثة

أى كثيرة الماء (قوله كما شرقت) بكسر الراء أى غصت صدر القناة أى الرمح
(قوله أتى الفواحش) بفتح الهمزة مصدر أتى بمعنى الاتيان (قوله مشين)
أى النسوة كما اهتزت أى مشيا كاهتزاز رماح تسفهت أى امالت اعاليها مر
الرياح النواسم (قوله رؤية الفكر الخ) قد يقال الاول هنا ليس صالحا للحذف
فلم يوجد الشرط الا أن يقال المراد حذفه مع متعلقاته واذا حذف الاول هنا مع
ما يتعلق به استقام الكلام اذ يصح ان يقال الفكر معين الخ (قوله ويحتمله)
أى اكتساب المضاف من المضاف اليه التذكير وعبر بالاحتمال لما فى اطلاق المذكر
على الله تعالى من سوء الادب كذا قال البعض كغيره وفيه ان التذكير وصف للفظ
الجلالة لانه المضاف اليه لا لذاته تعالى حتى يلزم سوء الادب فتأمل ولانه يبعده
التذكير حيث لا اضافة فى لعل الساعة قريب ولان فيه احتمالات اخرى منها ان
قريب على وزن فعيل وهو وان كان بمعنى فاعل قد يعطى ما بمعنى فاعل حكم ما بمعنى
مفعول من استواء المذكر والمؤنث وقيل انه بمعنى مفعول أى مقربة ومنها ان
التذكير على تأويل الرحمة بالغفران ومنها ما ذكر الفراء أنهم التزموا التذكير فى
قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق (قوله افهم قوله وربما الخ) فيه أنها
تحتمل أن تكون للتكثير فلا افهام (قوله فانه كثير) المتبادر انه مطرد وبه صرح
بعضهم (قوله نعم الثانى) أى اكتساب التذكير (قوله لما به اتحد معنى)
أى بحسب المراد فلا يرد ابن الابن وابو الاب فانه صحيح واراد بالاتحاد ما يشمل
الترادف كما فى الليث والاسد والتساوى كما فى الانسان والناطق سواء كان التساوى
بحسب الوضع كالمثال أو بحسب المراد كما فى الصفة والموصوف اه سم والترادف
الاتحاد ماصدقا ومفهوما والتساوى الاتحاد ماصدقا فقط ودخل فيما اتحد معنى
ما اتحد لفظا ومعنى فلا يقال جاء زيد زيد بالاضافة بل بالاتباع على التوكيد ونقل يس
عن الفارسى جواز الاضافة وخرج منه ما غاير معنى وان اتحد لفظا فتجوز فيه
الاضافة نحو عين العين (قوله والموصوف مع صفته) تقدمت الصفة او تأخرت
بقرينة التمثيل (قوله لان المضاف يتخصص بالمضاف اليه) أى يتخصص به على
وجه نسبته اليه وكونه بعضا أو مظروفا او مملوكا أو مختصا كما استفيد مما سبق وهذا
لا يتأتى الا اذا تغاير المتضايفان معنى فلا يرد أن الموصوف يتخصص بصفته فهلا جاز
اضافته اليها للتخصيص كما جاز نعته بها للتخصيص وعلل بعضهم منع اضافة الموصوف
الى الصفة بان الصفة تابعة لموصوفها فى الاعراب فلو اضيف اليها الموصوف لكانت
مجرورة ابدا ولم تتصور التبعية المذكورة وعلل منع العكس بان الصفة يجب

لن

وقوله
كما شرقت صدر القناة من الدم

وقوله
اتى الفواحش عندهم معروفة
ولديهم ترك الجميل جميل

وقوله
مشين كما اهتزت رماح تسفهت
اعاليها مر الرياح النواسم

ومن الثانى قوله
انارة العقل مكسوف بطوع هوى
وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا

وقوله
رؤية الفكر ما يؤول له الامر
معين على اجتناب التوانى

ويحتمله ان رحمة الله قريب من المحسنين
ولا يجوز قامت غلام هند ولا قام امرأة زيد
لانتفا الشرط المذكور (تنبيه) افهم
قوله وربما ان ذلك قليل ومراده التقليل
النسبى أى قليل بالنسبة الى ما ليس كذلك
لا انه قليل فى نفسه فانه كثير كما صرح به
فى شرح الكافية نعم الثانى قليل (ولا يضاف
اسم لما به اتحد * معنى) كالمرادف مع مرادفه
والموصوف مع صفته لان المضاف يتخصص
أو يتعرف بالمضاف اليه فلا بد ان يكون غيره
فى المعنى فلا يقال قمح بر ولا رجل فاضل ولا
فاضل رجل

ان تكون تابعة ومؤخرة وفى الاضافة لا يمكن ذلك وعلل منع اضافة احد المترادفين
أو المتساويين الى الآخر بعدم الفائدة اذ المقصود حاصل من لفظ المضاف مع قطع
النظر عن الاضافة فتكون لغوا لا يقال هى مفيدة للتخفيف بحذف التنوين فلا
تكون لغوا لانا نقول ترك الاضافة بالكلية أخف لان فيها حذف كلمة تامة وهذا
التعليل يقتضى امتناع ذكر المرادف الآخر أو المساوى الآخر على وجه الاتباع
أيضا وليس كذلك افاده سم (قوله ان يراد بالاول الخ) هذا اذا كان الحكم
مناسبا للمسمى فان كان مناسبا للاسم كان الامر بالعكس نحو كتبت سعيد كرز واعلم
أن هذه الاضافة بهذا التأويل على معنى لام الاختصاص وكذا الاضافة فى نحو
مسجد الجامع بالتأويل الذى ذكره فيها افاده سم وانما اضيف سعيد الى كرز
ولم يضف أسد الى سبع لان الاعلام كثرت فجاز فيها من التخفيف ما لم يجز فى غيرها
نقله يس عن ابن الحاجب (قوله ومما اوهم اضافة الموصوف الى صفته الخ) قال
الدمامينى واعلم ان اضافة الموصوف الى صفته والصفة الى موصوفها لا تنقاس اه
ومنه يعلم أن التاويل الذى ذكره الشارح لا يسوغ اعتباره ارتكابنا تلك الاضافة
وانما هو تخريج للمسموع على وجه جائز (قوله حبة الحمقاء) بالمد وهى المسماة
بالرجلة وانما وصف بالحمق مجازا لانها تنبت فى مجارى السيول فتمر بها فتقطعها
فتطأها الاقدام وعندى فيما ذكره الشارح من ان هذا مما يوهم جواز اضافة
الموصوف الى صفته نظر لانه انما يظهر لو كانت الحبة تطلق على الرجلة ونحوها من
البقول أما اذا كانت واحدة الحب كما فى القاموس كالبر وبزر الرجلة وسائر الحبوب
والبذور فلا والذى فى القاموس بقلة الحمقاء والبقلة الحمقاء وابهام الاول جواز
ما ذكر ظاهر (قوله ان يقدر موصوف) أى يكون الاول مضافا اليه اضافة
الشئ الى جنسه كالمثال الاول أو زمنه كالمثال الثانى او كله كالمثال الثالث وانظر
ما المانع من جعل الاضافة فى حبة الحمقاء من اضافة العام الى الخاص كشجر اراك
فلا يحتاج الى التأويل (قوله وصلاة الساعة الاولى) أى من الزوال أو المراد
اول ساعة اديت فيها الصلاة المفروضة (قوله ومسجد المكان الجامع) ويصح
ان يكون التقدير ومسجد الوقت الجامع (قوله جرد قطيفة الخ) جرد بمعنى
مجرودة وسحق بمعنى بالية (قوله ان يقدر موصوف ايضا) أى كما يقدر فيما قبله
وان اختلف المحل (قوله واضافة الصفة الى جنسها) أى جنس موصوفها
أى فالاضافة حينئذ من اضافة الشئ الى جنسه كخاتم فضة (قوله من
جنس القطيفة) صرح به لبيان أن الاضافة على معنى من (قوله ولدار الآخرة)

(وأول موهما اذا ورد) أى اذا جاء من
كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تاويله
فمما أوهم اضافة الشئ الى مرادفه
قولهم جاءنى سعيد كرز وتاويله ان يراد بالاول
المسمى وبالثانى الاسم أى جاءنى مسمى هذا
الاسم ومما اوهم اضافة الموصوف الى صفته
قولهم حبة الحمقاء وصلاة الاولى ومسجد
الجامع وتأويله ان يقدر موصوف أى حبة
البقلة الحمقاء وصلاة الساعة الاولى ومسجد
المكان الجامع ومما اوهم اضافة الصفة الى
الموصوف قولهم جرد قطيفة وسحق عمامة
وتاويله ان يقدر موصوف أيضا واضافة
الصفة الى جنسها أى شئ جرد من جنس
القطيفة وشئ سحق من جنس العمامة
(تنبيه) اجاز الفرا اضافة الشئ الى ما بمعناه
لاختلاف اللفظين ووافقه ابن الطراوة وغيره
ونقله فى النهاية عن الكوفيين وجعلوا من
ذلك نحو ولدار الآخرة

لعل تأويله عند الجمهور ولدار الحالة الآخرة أو الحياة الآخرة أو يقولون الاضافة من اضافة العام الى الخاص ولعلهم يقولون الاضافة فيما بعده من اضافة العام الى الخاص قال سم تمتنع اضافة الخاص الى العام كاحد اليوم لعدم الفائدة بخلاف عكسه كيوم الاحد (قوله تمتنع اضافته) أى لانه لا يعرض له ما يحوج الى اضافته ولشبهه بالحرف والحرف لا يضاف (قوله وكغير أى الخ) بخلاف أى فانها ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا لضعف شبهها بالحرف بما عارضه من شدة افتقارها الى ما تضاف اليه لتوغلها فى الابهام (قوله نحو كل) أى اذا لم يقع توكيدا او نعتا والا تعينت الاضافة لفظا نحو جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل كما قاله الدنوشرى واعلم ان كلا وبعضا عند قطعهما لفظا عن الاضافة الى المعرفة معرفتان بنيتها عند س والجمهور ولهذا جاءت الحال منهما مؤخرة وقال الفارسى نكرتان كذا فى التصريح ولتعريفهما عند سيبويه والجمهور منعوا ادخال ال عليهما (قوله واى) أى شرطية او موصولة أو استفهامية اما الوقعة نعتا او حالا فتتعين الاضافة لفظا (قوله وكل فى فلك يسبحون) أى كلهم فالتنوين عوض عن المضاف اليه والضمير للشموس والاقمار فان اختلاف الاحوال يوجب تعددا اما فى الذات او للكواكب فان ذكرهما مشعر بها قاله البيضاوى فليس الليل والنهار من مدلول الضمير كما يفيده كلام البعض لانهما لا يوصفان بالسباحة فى الفلك كما لا يخفى وجمعت جمع العاقل تشبيها لها به لفعلها فعله من السباحة والجرى وافرد فى فلك مراعاة لكل وجمع فى يسبحون مراعاة للمضاف اليه المحذوف فلا يقال الآية تقتضى اتحاد فلك الشمس والقمر على الاحتمال الاول وفلك الكواكب على الثانى (قوله واعلم ان اللازم الخ) غرضه الدخول على المتن وتتميم اقسام ما يضاف بذكر ما فاته المصنف وهو ما يختص بالظاهر واعلم أن جملة أقسام الاسم باعتبار الاضافة وعدمها تسعة ما تجوز اضافته وما تمتنع وما تجب اضافته لجملة فعلية فقط وما تجب اضافته للجملة مطلقا او ما تجب اضافته لفظا ونية للمفرد مطلقا وما تجب اضافته لفظا للمفرد مطلقا او للظاهر فقط او للضمير مطلقا أو لضمير المخاطب (قوله كلا وكلتا) فانهما يضافان للظاهر والمضمر لكن لا يضافان لكل مضمر بل للفظ هما وكما ونا خاصة (قوله قصارى الشئ) بضم القاف ويقال قصيرى بضم القاف وفتح الصاد وسكون الياء وقصار بحذف الالف الاخيرة مع فتح القاف أو ضمها وقصر بحذف الالفين مع فتح القاف وسكون الصاد كذا فى القاموس وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله وحماداه) بضم الحاء المهملة وقوله بمعنى غايته راجع لكليهما

وحق اليقين وحبل الوريد وحب الحصيد وظاهر التسهيل وشرحه موافقته (وبعض الاسماء) تمتنع اضافته كالمضمرات والاشارات وكغير أى من الموصولات ومن اسماء الشروط ومن اسماء الاستفهام وبعضها (يضاف ابدا) فلا يستعمل مفردا بحال (وبعض ذا) الذى يضاف ابدا (قد يأت لفظا مفردا) أى يأتى مفردا فى اللفظ فقط وهو مضاف فى المعنى نحو كل وبعض وأى قال الله تعالى وكل فى فلك يسبحون فضلنا بعضهم على بعض أياما تدعوا (تنبيه) اشعر قوله وبعض الاسماء وقوله وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا أن الاصل والغالب فى الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد وأن الاصل فى كل ملازم للاضافة ان لا ينقطع عنها فى اللفظ واعلم ان اللازم للاضافة على نوعين ما يختص بالاضافة الى الجمل وسيأتى وما يختص بالمفردات وهو ثلاثة انواع ما يضاف للظاهر والمضمر وذلك نحو كلا وكلتا وعند ولدى وسوى وقصارى الشئ وحماداه بمعنى غايته

(قوله وذى وذات) أى وفروعهما وندر وانما يصطنع المعروف من الناس ذووه (قوله كوحد) قال فى الهمع هو لازم النصب على المصدرية بفعل من لفظه حكى الاصمعى وحد الرجل يحد اذا انفرد وقيل لم يلفظ بفعله كالابوة والخؤولة وقيل محذوف الزوائد من ايحاد وقيل نصبه على الحال لتأوله بموحد وقيل على حذف حرف الجر والاصل على وحده ولازم الافراد والتذكير لانه مصدر وقد يثنى شذوذا او يجر بعلى وسمع جلسا على وحديهما وقلناه ذلك وحدينا وجلس على وحده أو اضافة نسيج وقريع على وزن كريم وجحيش وعيير مصغرين اليه ملحقات بالعلامات على الاصح يقال هو نسيج وحده وقريع وحده اذا قصد قلة نظيره فى الخير وأصله فى الثوب لانه اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله والقريع السيد وهو جحيش وحده وعيير وحده اذا قصد قلة نظيره فى الشر وهما مصغر عير وهو الحمار وجحش وهو ولده يذم بهما المنفرد باتباع رأيه ويقال هما نسيجا وحدهما وهم نسيجو وحدهم وهى نسيجة وحدها وهكذا وقيل لا يتصل بنسيج وأخواته العلامات فيقال هما نسيج وحدهما وهكذا وزاد الشاطبى رجيل وحده اه ببعض اختصار (قوله تقول لبيك) اصله ألب لك البابين أى اقيم لطاعتك البابا كثيرا لان التثنية للتكرير نحو ثم ارجع البصر كرتين فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذفت زوائده وحذف الجار من المفعول وأضيف المصدر اليه كل ذلك ليسرع المجيب الى التفرغ لاستماع الامر والنهى ويجوز أن يكون من لب بمعنى ألب فلا يكون محذوف الزوائد قاله الرضى ومثله فى حذف الزوائد الباقى (قوله بمعنى تداولا لك بعد تداول) وقال جماعة بمعنى مداولة لك بعد مداولة والامران متقاربان وكلاهما احسن من قول بعضهم بمعنى ادالة بعد ادالة لعدم ظهور مناسبة معانى الادالة كالغلبة هنا بخلاف التداول بمعنى التناوب والمداولة بمعنى المناوبة وفى الكلام حذف مضاف أى تداولا لطاعتك فاحفظه (قوله بمعنى تحننا عليك بعد تحنن) لو قال بمعنى حنانا عليك بعد حنان لكان انسب بلفظ حنانيك (قوله دعوت الخ) أى طلبت مسورا للامر الذى اصابنى وهو غرم دية لزمته فلبى أى قال لبيك وقوله فلبى يدى مسور أى اقامة على اجابته بعد اقامة اذا سألنى فى أمر نابه جزاء لصنيعه وخص اليدين لان العطاء بهما ففيه اشعار بأن مسورا اجاب بالفعل كما اجاب بالقول وقيل ذكر اليدين مقحم والفاء الاولى تعقيبية والثانية سببية (قوله لقات لبيه) كان مقتضى الظاهر لبيك لكنه التفت من الخطاب الى الغيبة وحكى بالمعنى (قوله مصادر) قال شيخنا والبعض أى حقيقة لا أسماء مصادر اه وعليه فهى مصادر محذوفة الزوائد كما مر (قوله ومعناها التكثير) لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها اول تضعيف العدد

وما يختص بالظاهر وذلك نحو اولى وأولات وذى وذات وما يختص بالمضمر واليه الاشارة بقوله (وبعض ما يضاف حتما) أى وجوبا (امتنع ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع) وهذا النوع على قسمين قسم يضاف الى جميع الضمائر (كوحد) نحو جئت وحدى وجئت وحدك وجاء وحده وقسم يختص بضمير المخاطب نحو (لبى ودوالى) و(سعدى) وحنانى وهذاذى تقول لبيك بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة من ألب بالمكان اذا اقام به ودواليك بمعنى تداولا لك بعد تداول وسعديك بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد ولا يستعمل الا بعد لبيك وحنانيك بمعنى تحننا عليك بعد تحنن وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى اسراعا لك بعد اسراع (وشذ ايلاء يدى للبى) فى قوله

دعوت لما نابنى مسورا
فلبى فلبى يدى مسور

كما شذت اضافته الى ضمير الغائب فى قوله لقات لبيه لمن يدعونى (تنبيه) مذهب سيبويه ان لبيك وأخواته مصادر مثناة لفظا ومعناها التكثير

وتكثيره تصريح (قوله من ألفاظها) فيقدر فى دواليك اداول وفى سعديك
اسعد مضارع اسعد رباعيا أى ساعد واعان كما فى القاموس وفى حنانيك اتحنن
على ما يقتضيه قول الشارح سابقا بمعنى تحننا الخ أو أحن على ما هو الانسب بلفظ
حنانيك (قوله فمن معناهما) فيقدر أسرع وأقيم لان فعلهما لم يستعمل ولا
ينافيه قوله السابق من ألب بالمكان لان أخذه مما ذكر باعتبار المناسبة فى المعنى
لا يقتضى ان ما ذكر فعله كذا قالوا وكان الحامل لهم على ذلك ان لبيك تثنية ثلاثى
وألب رباعى فلا يكون فعلا له وهو فاسد لوجود مثل ذلك فى سعديك مع فعله وهو
اسعد على انه يقال لب ثلاثيا بمعنى اقام كما فى القاموس وشرح الكافية للرضى كما مر
فالمتجه عندى انه منصوب بفعل من لفظه نعم ذكر قوم ان معنى لبيك اجابة بعد
اجابة وعليه فالناصب فعل من معناه اذ ليس لب وألب بمعنى اجاب فاحفظه
(قوله وخضا) بخاء وضاد معجمتين أى مسرعا للقتل (قوله اذا شق برد الخ) الباء
فى بالبرد بدلية قال فى التصريح قال ابو عبيدة كان الرجل اذا اراد توكيد المودة بينه
وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى ان ذلك أبقى للمودة بينهما (قوله
الحالية) أى على تأويله بالمشتق كما نبه عليه بعد (قوله مداولين) المناسب لتفسيره
دواليك بتداولا لك بعد تداول ان يقول متداولين (قوله أى مسرعين) تفسير
لهاذين فقط على الظاهر (قوله للتعريف) أى وحق الحال التنكير وقوله ولان
المصدر الخ دفع بهذا التعليل ما قد يقال يحتمل ان هذه الحال مما جاء معرفا لفظا
وان كان منكرا معنى (قوله الوصفية) أى لضربا والمعنى اضرب ضربا مكررا كذا
قال البعض تبعا لشيخنا ويحتمل ان المعنى على الوصفية اضرب ضربا مسرعا مسرعا
بل هذا انسب بما مر فى معنى هذاذيك (قوله بما ذكر) أى من ان المصدر الموضوع
للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا (قوله ولانه معرفة) فى الرد بهذا
على الاعلم بحث لانه سيذكر الشارح عنه انه يقول بحرفية الكاف فى لبيك وأخواته
وحينئذ لا اضافة فلا تعريف على مذهبه وزاد بعضهم ردا ثالثا وهو أن ضربا مفرد
وهذاذيك مثنى ولا يوصف المفرد بالمثنى (قوله اصله لبى) أى بوزن فعلى بسكون
العين كما فى التصريح وقد يؤخذ منه ان الالف للتانيث فتأمل (قوله كما فى على الخ)
اشار به الى أن الالف لا تبدل للاضافة ياء دائما بدليل قفاك وعصاك (قوله ورد
عليه سيبويه الخ) ليونس ان يجيب بان قوله فلبى يدى مسور شاذ فلا يصلح للرد
فتأمل (قوله وهم) أى بل خلافه فى لبيك فقط (قوله مثلها فى ذلك) أى
فى هذا اللفظ (قوله ورد عليه بقولهم الخ) أى لان قيام ضمير الغيبة والاسم

وأنها تنتصب على المصدرية بعوامل محذوفة
من ألفاظها الا هذاذيك ولبيك فمن معناهما
وجوز سيبويه فى هذاذيك فى قوله
ضربا هذاذيك وطعنا وخضا
وفى دواليك فى قوله
اذا شق برد شق بالبرد مثله
دواليك حتى كلنا غير لابس
الحالية بتقدير نفعله مداولين وهاذين أى
مسرعين وهو ضعيف للتعريف ولان المصدر
الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه
مفعولا مطلقا وجوز الاعلم فى هذاذيك فى
البيت الوصفية وهو مردود بما ذكر ولانه
معرفة وضربا نكرة وذهب يونس الى ان لبيك
اسم مفرد مقصور أصله لبى قلبت ألفه
ياء للاضافة الى الضمير كما فى على والى ولدى
ورد عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لما قلبت
مع الظاهر فى قوله فلبى يدى مسور وقول ابن
الناظم ان خلاف يونس فى لبيك واخواته
وهم وزعم الاعلم ان الكاف حرف خطاب
لا موضع له من الاعراب مثلها فى ذلك ورد
عليه بقولهم لبيه ولبى يدى مسور

الظاهر مقام الكاف يدل على اسميتها لان الاسم انما يقوم مقامه مثله وأجاب فى
التصريح عن هذا بأن لبيه ولبى يدى مسور شاذان فلا يصلحان للرد وعن الثانى بأن
النون يجوز حذفها لشبه الاضافة كما صرح به الاعلم فى نفس المسئلة وكما فى اثنى
عشر وانما لم يحذف من ذلك للالباس (قوله لاجلها) أى لاجل كاف الخطاب
وكذا الضمير فى قوله وبانها (قوله الى الجمل) أى الخبرية الغير المشتملة على ضمير
يرجع الى المضاف دماميني (قوله حيث واذ) الاول ظرف مكان تصرفه نادر وقد
يراد به الزمان وثاؤها بالحركات الثلاث وقد تبدل ياؤه واوا بل قال ابن سيدة هى
الاصل كما فى الدماميني وبنو فقعس يعربونها ولا يضاف الى الجملة من اسماء المكان
غيرها كما فى المغنى والثانى ظرف زمان ماض لا يتصرف الا اذا اضيف اليه ظرف
زمان كيومئذ قال جماعة منهم الناظم او وقع مفعولا به نحو واذكروا اذ كنتم قليلا
أو بدلا منه نحو واذكر فى الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ انتبذت بدل اشتمال من مريم
ومنع ذلك الجمهور واولوا كما سيأتى وترد للتعليل فتكون حرفا وقيل ظرف والتعليل
مستفاد من قوة الكلام وهذا القول لا يتأتى اذا اختلف زمنا العلة والمعلل
نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم الآية أى لن ينفعكم يوم القيامة اشتراككم فى
العذاب لظلمكم فى الدنيا واصاحب هذا القول ان يجعل اذ فى الآية لمجرد الظرفية
بدلا من اليوم على معنى اذ ثبت ظلمكم عندكم وعلى هذا الوجه يجوز أن تكون أن
ومعمولاها تعليلا على حذف لام العلة وفاعل ينفع ضمير مستتر فيه راجع الى قولهم
ياليت بينى وبينك بعد المشرقين او الى القرين ويؤيدهما قراءة بعضهم بكسر ان على
استئناف العلة كما فى المغنى وللمفاجأة بعد بينا وبينما وهل هى حينئذ ظرف زمان
أو مكان أو حرف مفاجأة أو حرف زائد أقوال فاذا قلت بينا أو بينما انا قائم اذ أقبل
عمرو فعلى القول بزيادة اذ يكون الفعل بعدها هو العامل فى بينا او بينما كما
يكون ذلك لو لم توجد اذ بعد بينا أو بينما وهو الاكثر وعلى القول بأنها حرف مفاجأة
فالعامل فى بينا او بينما فعل محذوف يفسره ما بعد اذ وعلى القول بالظرفية قال
ابن جنى وابن الباذش عاملها الفعل الذى بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا
او بينما محذوف يفسره الفعل المذكور فمعنى المثال أقبل عمرو فى زمن بين أوقات
قيامى وقال الشلوبين اذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا فى بينا أو بينما لان
المضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله بل عاملهما محذوف يدل عليه الكلام
واذ بدل منهما أى بين أوقات قيامى حين اقبل عمرو وافقت اقبال عمرو واعلم ان
اصل بين ان تكون مصدرا بمعنى الفراق فمعنى جلست بينكما جلست مكان فراقكما

ويحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها فى ذانك
وبأنها لا تلحق الاسماء التى لا تشبه الحرف اه
النوع الثانى من اللازم للاضافة وهو ما
يختص بالجمل على قسمين ما يختص بنوع من
الجمل وسياتى وما لا يختص واليه الاشارة
بقوله (وألزموا اضافة الى الجمل * حيث واذ)

ومعنى اقبلت بين خروجك ودخولك اقبلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فتبين ان بين المضافة الى المفرد تستعمل فى الزمان والمكان فلما قصدوا اضافتها الى الجملة اسمية او فعلية والاضافة الى الجملة كلا اضافة زادوا عليها تارة ما الكافة لانها تكف المقتضى عن اقتضائه وأشبعوا تارة اخرى الفتحة فتولدت ألف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه حينئذ كالموقوف عليه لان الالف قد يؤتى بها للوقف كما فى انا والظنونا وتعين حينئذ ان لا تكون الا للزمان لما تقرر أنه لا يضاف الى الجمل من المكان الا حيث واضافة بينما أو بينا فى الحقيقة الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قائم أى بين اوقات قيام زيد كذا قرره الرضى وقد يضاف بينا الى مفرد مصدر دون بينما على الصحيح كذا فى الدمامينى والهمع وتقدير أوقات لان بين انما تضاف لمتعدد وناقش فيه ابو حيان بأن بينا قد تضاف للمصدر المتجزئ كالقيام مع انهم لا يحذفون المضاف الى الجملة فى مثل هذا قال فى الهمع وما ذكر من ان الجملة بعد بينا وبينما مضاف اليها قول الجمهور وقيل ما والالف كافتان فلا محل للجملة بعدهما وقيل ما كافة دون الالف بل هى مجرد اشباع وعلى عدم اضافتهما عاملهما ما فى الجملة التى تليهما كما فى المغنى (قوله الجملة الاسمية والفعلية) لكن اضافة حيث الى الفعلية اكثر ولهذا ترجح النصب فى نحو جلست حيث زيدا اراه كذا فى المغنى قال فى الهمع ويقبح اضافة اذ الى اسمية عجزها فعل ماض نحو جئتك اذ زيد قام ووجه قبحه ان اذ لما مضى والفعل الماضى مناسب لها فى الزمان وهما فى جملة واحدة فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم فانه حسن اه وقال فى التصريح شرط الاسمية بعد اذ أن لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا لفظا نحو واذكروا اذ كنتم قليلا أو معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت ثم قال وشرط الاسمية بعد حيث ان لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه اه ولعل معنى قوله شرط الاسمية بعد اذ شرط حسنها فلا ينافى كلام الهمع ولعل معنى قوله وشرط الاسمية بعد حيث شرط رجحانها فلا ينافى ما مر عن المغنى ان النصب فى نحو جلست حيث زيدا اراه ارجح فقط ومن كلام الهمع يعرف ما فى كلام البعض وغيره من الخلل (قوله واذكروا اذ أنتم قليل) اذ فيها وفيما بعدها مفعول به وقال الجمهور ظرف لمفعول محذوف أى واذكروا نعمة الله عليكم اذ أنتم واذ كنتم واذ يمكر اه تصريح وقالوا فى واذكر فى الكتاب مريم اذ انتبذت ان اذ انتبذت ظرف

فشمل اطلاقه الجمل الجملة الاسمية والفعلية فالاسمية نحو جلست حيث زيد جالس واذكروا اذ انتم قليل والفعلية نحو جلست حيث جلست واجلس حيث أجلس واذكروا اذ كنتم قليلا واذ يمكر بك الذين كفروا

لمحذوف

لمحذوف أى قصة مريم اذ انتبذت وعلى مذهبهم يتعين فى واذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم أنبياء كون اذ ظرفا للنعمة وعلى مذهب غيرهم يجوز ذلك وكونها بدل كل من نعمة (قوله ومعنى هذا المضارع) أى الواقع فى الجملة المضاف اليها اذ بخلاف المضارع بعد حيث وقد يقال لا حاجة الى ذلك لتصريح ابن هشام فى المغنى بأن اذ قد تستعمل فى المستقبل كما ان اذا قد تستعمل فى الماضى والجواب أن المحوج موافقة الواقع لان نزول الآية بعد وقوع المكر مع ان الجمهور لا يثبتون مجىء اذ للاستقبال ويجعلون ما يوهمه من تنزيل المستقبل منزلة الماضى كما فى المغنى (قوله أما ترى) هى بصرية مفعولها طالعا وحيث ظرف مكان مبنى وقيل اذا أضيف الى مفرد يكون معربا كذا فى العينى وقيل مفعولها حيث وطالعا حال من سهيل وقيل من حيث على معنى طالعا فيه وقيل علمية مفعولاها حيث وطالعا أى طالعا فيه أقول او طالعا مفعول أول وحيث ظرف مستقر مفعول ثان قال زكريا والشاهد فى اضافة حيث الى مفرد وقيل سهيل مرفوع فحيث مضافة الى جملة فلا شاهد فيه والتقدير حيث سهيل مستقر طالعا (قوله حيث لى العمائم) قال شيخنا أى شد العمائم على الرؤس ويؤيده قول العينى أراد بمكان لى العمائم الرؤس (قوله اذ ذاك كذلك) أى او ثابت أو نحو ذلك (قوله وان يتون الخ) ألحق الكافيجى باذ فى ذلك اذا فيجوز ان تقطع عن الاضافة ويعوض عنها التنوين كقوله تعالى ولئن أطعتم بشرا مثلكم انكم اذا لخاسرون اه نكت (قوله أى وان يتون اذ الخ) أشار الى أن الضمير فى يتون عائد الى اذ وان فى قوله اراد اذا اقامة الظاهر مقام المضمر دفعا لتوهم رجوع الضمير الى غير اذ (قوله وأما نحو وأنت اذ صحيح فنادر) هذا مقابل قوله وأكثر ما يكون الخ وبه يتبين أن افعل التفضيل فى اكثر على غير بابه وفى بعض النسخ اسقاط قوله وأما الخ (قوله ومما كاذ الخ) الاقرب ما أشار اليه الشارح من أن ما مبتدا وكاذ صلتها والخبر كاذ الثانية وأضف جوازا استئناف فى موقع الاستدراك كما أشار اليه الشارح ويحتمل أن ما مفعول مقدم لاضف وعليه فقوله كاذ الثانية صفة مفعول مطلق لاضف أى اضافة كاضافة اذ فى كونها الى الجملة (قوله ظرفا مبهما) يعنى بالظرف اسم الزمان سواء كان منصوبا على الظرفية أم لا كما فى المغنى وكما يرشد اليه تمثيل الشارح بعد بيوم هم بارزون ويوم ينفع الصادقين صدقهم اذ الاول بدل من المفعول به فى لتنذر يوم التلاق والثانى خبر والمراد بالمبهم ما ليس محدودا مما سيذكره الشارح مما لا اختصاص له أصلا كحين ومدة ووقت

ومعنى هذا المضارع المضى حينئذ وأما نحو قوله أما ترى حيث سهيل طالعا وقوله حيث لى العمائم فشاذ لا يقاس عليه خلافا للكسائى (تنبيه) قولهم اذ ذاك ليس من الاضافة الى المفرد بل الى الجملة الاسمية والتقدير اذ ذاك كذلك

او اذ كان ذلك (وان يتون يحتمل افراداذ) أى وان يتون اذ يحتمل افرادها لفظا واكثر ما يكون ذلك مع اضافة اسم الزمان اليها كما فى نحو يومئذ وحينئذ ويكون التنوين عوضا من لفظ الجملة المضاف اليها كما تقدم بيانه فى أول الكتاب وأما نحو وأنت اذ صحيح فنادر (وما كاذ معنى) فى كونه ظرفا مبهما ماضيا

وزمن اوله اختصاص بوجه دون وجه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء
بخلاف المحدود كامس وغدو كاسبوع وشهر وحول وسنة وعام وكيومين كذا
قالوا وفيه ان نحو نهار من المحدود اللهم الا أن يراد به مطلق وقت كما قالوه فى يوم
كما سيأتى لكن يكون حينئذ مما لا اختصاص له الا أن يراد مطلق وقت شمسى
وفى شرح ابن غازى أن المحدود مادل على عدد صراحة كيومين واسبوع وشهر
وسنة فتأمل وممن ذكر عدم جواز الاضافة فى السنة السيوطى وفى العام
الدمامينى فليحرر قول شيخنا السيد أجروا السنة مجرى العام فى جواز الاضافة الى
الجملة ثم رأيت فى المغنى شاهدا على اضافة العام فانه قال لا يعود ضمير من الجملة
المضاف اليها الى المضاف فأما قوله مضت سنة لعام ولدت فيه فنادر وقد خفى هذا
الحكم على اكثر النحاة اه وسبقه الى ذلك الناظم وعلله بأن المضاف الى الجملة
مضاف فى التقدير الى مصدر منها فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف اليه الى
المضاف لا يعود منها قال الدمامينى وقضيته امتناع العود لا ندوره ولا حجة فيما
استشهد به لجواز تعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير من جملة أخرى (قوله
ويوم) أى اذا أريد به مطلق الزمن لا المقدار المخصوص والا كان من المحدود أفاده
سم (فائدة) اذا قلت أتيتك يوم لا حر ولا برد جاز للنرفع حر وبرد على ان لا ملغاة
أوعاملة عمل ليس وفتحهما على ان لا عاملة عمل ان وجرهما على ان لا زائدة حكى
الاخفش الاوجه الثلاثة كذا نقلوا وفيه ان جعل لا زائدة لا يلائم المعنى الا أن يراد
بكونها زائدة كونها معترضة بين المتضايفين كلا المعترضة بين الجار والمجرور فى جئت
بلا زاد كما عبر بذلك الدمامينى ولو جعل الجر على ان لا اسم بمعنى غير لكان أوضح
فتأمل (قوله أضف هذه) أى الالفاظ المشبهة اذ ولو قال هذا أى ما كاذ
لكان أحسن (قوله لما سبق) اللام للتعدية متعلقة بأضف لا للتعليل (قوله
ونحو حين مجيئك الخ) ظاهر صنيعه أن هذا أيضا مثال لاضافة ما كاذ الى ما سبق
أن اذ تضاف اليه وجوبا وليس كذلك كما هو ظاهر فكان الاولى أن يقول ومثال
اضافة ما كاذ الى المفرد نحو حين الخ (قوله مستقبل المعنى) بقى ما اذا كان
حالا فانظره (قوله وأجاز الناظم ذلك على قلة) على هذا لا يكون مشبه
اذا كاذ فيقال ما الفرق بينه وبين مشبه اذ حيث أعطى حكم اذ فى الاضافة (قوله
بظاهر ما سبق) أى من الآية والبيت (قوله فلا يضاف الى جملة) لانه حينئذ
بعيد الشبه باذ ولانه لم يسمع (قوله ما كاذ قد أجريا) تنازعه الفعلان قبله وقيد
المصنف فى كافيته جواز بناء ما ذكر بما اذا لم يثن والا وجب اعرابه ولا يتقيد جواز

نحو حين ووقت وزمان ويوم اذا أريد بها
الماضى (كاذ) فى الاضافة الى ما تضاف
اليه اذ لكن (أضف) هذه (جوازا)
لما سبق ان اذ تضاف اليه وجوبا (نحو
حين جا نبذ) وجاء زيد يوم الحجاج أمير ونحو
حين مجيئك نبذ وجاء زيد يوم امرة الحجاج
فتضاف للمفرد فان كان الظرف المبهم
مستقبل المعنى لم يعامل معاملة اذ بل يعامل
معاملة اذا فلا يضاف الى الجملة الاسمية بل
الى الفعلية كما سيأتى وأما يوم هم على النار
يفتنون وقوله
فكن لى شفيعا يوم لاذو شفاعة
بمغن فتيلا عن سواد بن قارب
فمما نزل المستقبل فيه منزلة الماضى لتحقق
وقوعه هذا مذهب سيبويه وأجاز ذلك
الناظم على قلة تمسكا بظاهر ما سبق وأما غير
المبهم وهو المحدود فلا يضاف الى جملة نحو
شهر وحول بل لا يضاف الا الى المفرد نحو
شهر كذا (وابن او اعرب ما كاذ قد أجريا)
مما سبق انه يضاف الى الجملة جوازا اتما
الاعراب فعلى الاصل

بناء ما ذكر بحال الاضافة الى الجملة بل يجوز بناؤه اذا أضيف الى مفرد مبنى
كيومئذ وحينئذ ومثله كل اسم ناقص الدلالة لابهامه كغير ومثل ودون وبين
وذهب الناظم الى انه لا يبنى مضاف الى مبنى بسبب اضافته اليه أصلا لا ظرف ولا
غيره لان الاضافة من خصائص الاسماء التى تكف سبب البناء وتلغيه فكيف تكون
داعية اليه والتمحلات فيما استشهدوا به حركات اعراب فمثل فى انه لحق مثل ما انكم
تنطقون حال من ضمير لحق وبين ودون فى لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك منصوبان
على الظرفية وفاعل تقطع ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل وبينكم حال منه
ومبتدا منا محذوف ودون ذلك صفته أى قوم دون ذلك قال سم ويشكل على
التعليل بناء يوم فى يومئذ الا أن يوجه بالحمل على شبهه وهو اذ اه وهل مشبه اذا
كمشبه اذ فى جواز البناء والاعراب اذا أضيف الى الجملة على التفصيل المذكور
قال ابن هشام لم أر من صرح به وقياسه عليه ظاهر قال فى النكت وقد صرح به
الشاطبى جازما به (قوله حملا على اذ) اعترض بأن شرط القياس وجود
علة الحكم فى الفرع وعلة بناء اذ مشابهتها الحرف فى الافتقار الى الجملة وهى غير
موجودة فى الفرع وقد يقال انما اشترط ذلك فى القياس الموجب للحكم لا المجوز له
فتأمل (قوله فيما تلاه فعل مبنى) أى بناء أصليا او عارضا ولذا مثل بمثالين
(قوله على حين عاتبت الخ) أى فى حين عاتبت على حد قوله تعالى ودخل المدينة
على حين غفلة وكذا فيما يأتى (قوله على حين يستصبين) أى النسوة من
استصبيت فلانا أى عددته صبيا كذا قيل والانسب انه من استصباه أى طلب
ان يصبو اليه أى يميل (قوله وقبل فعل معرب) صريح فى جواز وقوع المضارع بعد
الظرف الذى بمعنى اذ وهو انما يتم اذا جعل ذلك المضارع بمعنى الماضى ولو تنزيلا
كما فى اذ اذا وقع بعدها المضارع على ما ذكره الشارح سابقا ولا يخفى أن الاقرب
فى الظرف قبل المضارع المجعول بمعنى الماضى تنزيلا ان يجعل بمعنى اذا ويستغنى
عن تكلف جعل المضارع بمعنى الماضى تنزيلا (قوله يا عمرك الله) يا للتنبيه أو
للنداء والمنادى محذوف وعمر منصوب على المصدرية بمعنى التعمير ويرفع بالابتداء
اذا دخلت عليه اللام فيكون بمعنى الحياة والله منصوب بنزع الخافض والاصل
عمرتك بالله عمرا أى ذكرتك به تذكيرا يعمر قلبك وحكى رفعه على الفاعلية للمصدر
(قوله واحتجوا بقراءة نافع) قال الرضى لا دليل فيها لاحتمال أن يوم نصب على
الظرفية خبرا لهذا مشارا به للمذكور قبله لا لليوم وأورد عليه انه يلزم مخالفة هذه
القراءة حينئذ لقراءة الرفع والاصل عدمها (قوله ما تذكر من سليمى) أى الذى

وأما البناء فحملا على اذ (واختر بنا متلو
فعل بنيا) أى ان الارجح والمختار فيما تلاه
فعل مبنى البناء للتناسب كقوله
على حين عاتبت المشيب على الصبى
وقوله على حين يستصبين كل حليم
(وقبل فعل معرب اومبتدا * اعرب)
نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وكقوله
ألم تعلمى يا عمرك الله اننى
كريم على حين الكرام قليل
ولم يجز البصريون حينئذ غير الاعراب وأجاز
الكوفيون البناء واليه مال الفارسى
والناظم ولذلك قال (ومن بنى فلن يفندا)
أى لن يغلط واحتجوا لذلك بقراءة نافع هذا
يوم ينفع بالفتح وقد روى بهما قوله
على حين الكرام قليل وقوله
تذكر ما تذكر من سليمى
على حين التواصل غير دان

تذكرمنها وأبهمه تعظيماله وتفخيما والدانى القريب (قوله الظرفية) احتراز
عن اذا الفجائية لانها حرف على الاصح والحرف لايضاف ومن أحسن ما استدل
به المصنف على حرفيتها انها وردت رابطة لجواب الشرط نحو ثم اذا دعاكم دعوة
من الارض اذا أنتم تخرجون فلو كانت ظرفا للزم اقتران الجملة الجوابية فى مثل
ذلك بالفاء لانها اسمية وقال جماعة هى ظرف زمان والتقدير فى خرجت فاذا زيد
خرجت ففى الوقت زيد أى حضوره اذ لايخبر بالزمان عن الجثة هذا ان قدرت خبرا
فان قدرت متعلقة بخبر محذوف أى ففى الوقت زيد حاضر كما هى متعلقة بالخبر
المذكور فى خرجت فاذا زيد حاضر فلا اشكال فى الاخبار ومقتضاه أن لاتكون
اذا مضافة للجملة اذ لايعمل شئ من المضاف اليه فى المضاف وهو خلاف المقرر
فى اذا الظرفية ولك أن تجعل التقدير فحضور زيد أو فزيد حاضر فى زمن خرجت
فتكون الاضافة الى جملة مقدرة وقال جماعة ظرف مكان والتقدير فى فاذا زيد ففى
المكان زيد أو ففى الحضرة زيد ومقتضاه كالقول قبله وجعل اذا على هذا القول مضافة
لجملة مقدرة ينافيه انه لايضاف من ظروف المكان الى الجملة الا حيث كما مر ويجوز
فاذا زيد جالسا بالنصب حالا والخبر اذا أو محذوف ولا يليها فى المفاجأة الا الجملة
الاسمية دفعا لالتباسها بالشرطية ومن ثم امتنع النصب فى نحو خرجت فاذا زيد
يضر به عمرو وجوزه كثير من النحويين وجوز الاخفش أن يليها الفعل المقرون بقد
دون المجرد منها وقد تقع بعد بينا و بينما وتلزم الفاء اذا الفجائية وهل هى زائدة
أو عاطفة الجملة بعدها على الجملة قبلها او جزائية كهى فى جواب الشرط
أقوال واعلم أن اذا غير الفجائية ملازمة للظرفية عند الجمهور وقال المصنف قد تقع
مفعولا به كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضى الله تعالى عنها انى لاعلم اذا
كنت عنى راضية واذا كنت على غضبى وأوله غيره بجعل اذا ظرفا فالمحذوف هو
المفعول أى لاعلم شأنك اذا كنت الخ ومجرورة بحتى نحو حتى اذا جاؤها الآية
والغاية فى الحقيقة ما ينسبك من الجواب مرتبا على فعل الشرط فالمعنى وسيق
الذين كفروا الى جهنم زمرا الى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق وجعل
الجمهور حتى فى مثل ذلك ابتدائية ومبتدا نحو اذا يقوم زيد اذا يقوم عمرو أى
وقت قيام زيد وقت قيام عمرو ونقله الرضى عن بعضهم ثم قال ولم اعثر له على شاهد
من كلام العرب كذا فى الدمامينى مع زيادة من الهمع (قوله الى جمل الافعال)
بنقل حركة الهمزة الى اللام أى الماضوية كثيرا والمضارعية قليلا وقد اجتمعا فى قوله
والنفس راغبة اذا رغبتها * واذا ترد الى قليل تقنع (قوله ما تضمنته الخ) ولم تعمل

لمخالفتها

(وألزموا اذا) الظرفية (اضافة الى * جمل
الافعال) خاصة نظرا الى ما تضمنته

لمخالفتها الشروط بتحقق وقوع تاليها قاله يس وعبارة الهمع ولكون اذا خاصة
بالمتيقن والمظنون بخلاف ان لم تجزم الا فى الضرورة (قوله غالبا) سيأتى مقابله
فى كلام الشارح (قوله كهن اذا اعتلى) أى كن متواضعا هينا اذا تكبر
غيرك (قوله فاذا ظرف) أى للحدث المستقبل وقد تجىء للماضى نحو واذا
رأوا تجارة الآية على ما ذكره جماعة وللحال فى القسم نحو والليل اذا يغشى
على ما ذكره جماعة لان اذا متعلق بفعل القسم وهو انشاء والانشاء حال أو بكائنا
حالا من الليل لان عامل الحال عامل صاحبها وعامله فعل القسم بواسطة الحرف
والاصل فى الحال مقارنتها زمن عاملها ويلزمهما كون الاقسام فى وقت
غشيان الليل قال الرضى وهو فاسد ولا يبعد تعلق الظرف بمضاف يدل عليه القسم
اذ لايقسم بشئ الا لعظمته والتقدير وعظمة الليل اذا يغشى اه (قوله على
المشهور) مقابله أن العامل تاليه لاجوابه لاقتران جوابه بالفاء واذا الفجائية
وما بعدهما لايعمل فيما قبلهما وأجيب بأن الظرف الجائز التأخير يتوسع فيه
بالتقديم فما ظنك بالممتنع التأخير وبان قولهم بعاملية الجواب اذا لم يمنع منها مانع
والا كان العامل محذوفا يدل عليه الجواب ويلزم القائلين بالمقابل أن يقولوا
لا اضافة لان المضاف اليه لايعمل فى المضاف كما نقله عنهم فى المغنى وان يفرقوا بين
اذا واذ وحيث بأن اذا ترتبط بكونها شرطا كما فى اين وانى وأما اذ وحيث
فلولا الاضافة ما حصل ربط يس بزيادة (قوله اذا باهلى الخ) نسبة الى
باهلة ارذل قبيلة من قيس وحنظلية نسبة الى حنظلة اكرم قبيلة من تميم
كما فى القاموس وشيخ الاسلام والتصريح وغيرهما فقول البعض ارذل قبيلة من
تميم خطأ والمذرع بذال معجمة من امه اشرف من أبيه وقيل بالدال المهملة أى المتأهل
للبس الدرع (قوله الثانية) لاحاجة اليه لجواز أن تكون غير شانية والاسم
المرفوع وهو باهلى اسمها والجملة بعدها خبرها (قوله كما أضمرت الخ) اى لان أداة
التحضيض لايليها الا الفعل (قوله وأجاز الاخفش) أى تبعا للكوفيين
كما أجازوا دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية وفصل ابن أبى الربيع
فأجاز وقوع الاسم بعدها اذا أخبر عنه بفعل ومنعه اذا أخبر عنه باسم (قوله لكان
يجب الخ) وقول بعضهم انه على اضمار الفاء رد بأن الفاء لاتحذف الا فى ضرورة
أو نادر من الكلام وقول بعضهم ان الضمير توكيد لا مبتدا وان ما بعده الجواب
تعسف ومن ذلك اذا التى بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى والنجم اذا
هوى اذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا فى المعنى فيلزم تعليق القسم الانشائى

(كهن اذا اعتلى)
من معنى الشرط غالبا
اذا جاء نصر الله فاذا ظرف فيه معنى الشرط
مضاف الى الجملة بعده والعامل فيه جوابه
على المشهور وأما نحو اذا السماء انشقت
فمثل وان أحد من المشركين استجارك وقوله
اذا باهلى تحته حنظلية
له ولد منها فذاك المذرع
فعلى اضمار كان الثانية كما اضمرت هى واسمها
ضمير الشان فى قوله فهلا نفس ليلى شفيعها
هذا مذهب سيبويه وأجاز الاخفش
اضافتها الى الجمل الاسمية تمسكا بظاهر
ما سبق واختاره فى شرح التسهيل والاحتراز
بقولى غالبا عن نحو واذا ما غضبوا هم
يغفرون والذين اذا أصابهم البغى هم
ينتصرون فاذا فيهما ظرف لخبر المبتدا بعدها
ولا شرطية فيها والا لكان يجب اقتران الجملة
الاسمية بالفاء

وهو ممتنع اهـ مغنى وقوله وقول بعضهم ذكر هذا الوجه الرضى فانه جوز فى الآيتين كون هم تأكيدا للواو فى غضبوا وللضمير المنصوب فى أصابهم وكون جواب اذا جملة اسمية بغير فاء قال لعدم عراقة اذا فى الشرطية اهـ وقوله تعسف أى لان المقام لا يقتضى تأكيد المسند اليه بل اسمية الجملة هو الموافق للمراد من أن ذلك شأنهم الدائم (قوله لما الظرفية) جرى على القول بأنها اسم بمعنى حين وقيل بمعنى اذ واستحسنه فى المغنى لاختصاصها بالماضى وذهب سيبويه الى أنها حرف وجود لوجود (قوله وتلزم الاضافة الى الفعلية) أى الماضوية كما فى التصريح ويكون جوابها ماضيا ومضارعا وجملة اسمية مقرونة بالفاء او اذا الفجائية نحو فلما نجاكم الى البر أعرضتم فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون وخالف كثير فى الثانى والثالث وجعلوا الجواب فى الآيتين محذوفا أى اقبل يجادلنا وانقسموا قسمين فمنهم الخ وتبع الشارح فى كون لما الظرفية مضافة الى الجملة بعدها ابن هشام فى شرح القطر ومنعه غيره وقد صرح فى المغنى فى اذا بأنها على قول القائلين بأن العامل فيها شرطها غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا جزمت (قوله أقول لعبد الله الخ) قد يلغز به فيقال أين فعل لما وحينئذ يكتب وهى بالالف لاجل الالغاز وان كان حقه أن يكتب بالياء (قوله والمعنى لما سقط الخ) يوهم أن جواب لما محذوف لتقدم دليله وان تقديره قلت الخ وهو ما صرح به فى المغنى قال الدمامينى انما يحتاج اليه على القول بأن لما حرف شرط اما على القول بأنها ظرف بمعنى حين فلا بل تجعل متعلقة بأقول الملفوظ به لان الظاهر أنها على هذا القول خالية عن معنى الشرط اهـ وقد يمنع ويؤيد المنع انه نقل بعد ذلك عن ابن مالك أنها ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط (قوله لمفهم اثنين) متعلق بأضيف والمراد شيئين ليشمل المذكرين والمؤنثين والاقسام أو اثنتين قاله يس (قوله أى مما يلزم الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف أضيف أى لزوما بدليل أن الكلام فى واجب الاضافة (قوله الى النكرة المختصة) قال السيوطى بناء على جواز توكيدها وهو رأى الكوفيين وعليه مشى الناظم فى التوكيد حيث قال وان يفد توكيد منكور قبل فاشتراط المصنف هنا التعريف مبنى على غير مختاره قاله سم (قوله عندك) هو فيه وفيما بعده صفة للنكرة وراعى فى الاول المعنى فثنى الخبر وفى الثانى اللفظ فأفرده (قوله الدلالة على اثنين) أى بحسب الوضع او بحسب القصد كما سيتضح (قوله أو بالاشتراك) بقى قسم ثالث وهو الدال على اثنين بحسب

(تنبيه) مثل اذا هذه لما الظرفية فلا تضاف الى جملة اسمية وتلزم الاضافة الى الفعلية نحو ولما جاءهم كتاب من عند الله وأما قوله

أقول لعبد الله لما سقاؤنا ... ونحن بوادى عبد شمس وهاشم

فقيل وان أحد من المشركين استجارك لان وها فى البيت فعل بمعنى سقط وشم أمر من قولك شمته اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه (لمفهم اثنين معرف بلا * تفرق أضيف كلتا وكلا) أى مما يلزم الاضافة كلا وكلتا ولا يضافان الالما استكمل ثلاثة شروط أحدها التعريف فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين خلافا للكوفيين فى اجازتهم اضافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك قائمان وحكى كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها أى تاركة للغزل الثانى الدلالة على اثنين اما بالنص نحو كلاهما وكلتا الجنتين أو بالاشتراك كقوله

كلانا غنى عن أخيه حياته ... ونحن اذا متنا أشد تغانيا

فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجمع

القصد كما فى الجمع المراد به اثنان نحو كلا رؤس الكبشين والمفرد المراد به اثنان نحو وكلا ذلك وجه وقبل اى والى هذا القسم أشار بقوله وانما صح الخ (قوله وكلا ذلك وجه وقبل) الوجه والقبل بفتحتين الجهة أى وكلا ذلك ذو جهة يصرف اليها (قوله لان ذا مثناة فى المعنى) لان العرب اتسعت فى اسم الاشارة الموضوع للمفرد البعيد فاستعملته للمثنى كما ذكر وللجمع نحو وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا شاطبى (قوله لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) الفارض المسنة والبكر الفتية والعوان النصف (قوله فلا يجوز كلا زيد وعمرو) لان كلا موضوع لتأكيد المثنى كما نقله يس عن ابن الحاجب (قوله الضيفن المشنوء) أى الطفيلى المبغوض (قوله المفردة) أى غير المكررة وأخذ هذا القيد مما بعده وقياس هذا أن يقول لمفرد معرف لم ينو به الاجزاء أخذا مما بعده أيضا (قوله مطلقا) أى سواء كانت موصولة أو شرطية او استفهامية أو نعتا أو حالا (قوله لانها بمعنى بعض) أى حيث أضيفت للمعرف أى والمفرد المعرف شئ واحد ليس له ابعاض بخلاف ما اذا أضيفت للمنكر فانها حينئذ بمعنى كل كما قاله ابن الناظم (قوله وان كررتها) أى سواء كان المجرور بها أولا ضمير المتكلم أو غيره وأوجب بعضهم اضافتها أولا الى ضمير المتكلم وضمير كررتها يرجع الى أى لا بالعموم السابق لان التكرار لا يجئ فى الوصفية والحالية (قوله بالعطف) أى بالواو كما فى التسهيل (قوله فأضف) أى أجز اضافتها الى ما ذكر (قوله لان المعنى حينئذ أينا الخ) أشار الى أن أيا الثانية مؤكدة للاولى زيدت لضرورة العطف على الضمير المجرور وان الباء والكاف قائمان مقام نا الدالة على المتعدد (قوله اوتنو الاجزا) عطف على كررتها فلهذا حذف الياء للجزم والمعطوف عليه بمعنى المضارع لانه شرط وهو لا يكون الا مستقبلا فحصل تناسب المتعاطفين وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله فأضف لانه جواب الشرط فليس بأجنبى لا يقال المعطوف له حكم المعطوف عليه فيلزم تقديم الجزاء على الشرط لانا نقول يغتفر كثيرا فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل قاله يس (قوله الجمع) أى او الجنس نحو أى الدينار دينارك أو يعطف عليه بالواو نحو أى زيد وعمرو قام صرح به الدمامينى وعليه لا يشترط تكرير أى كما قاله المصنف بل يكفى تكرير المفرد (قوله بالمعرفة) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وهو المفرد) لم يقل وهو المعرفة المفرد كما قاله فى نظيره الآتى مع أن الذى سبق هو المعرفة المفرد استغناء هنا بكون المستثنى منه المعرفة (قوله وبالعكس من الموصولة الصفة) أى فى المعنى

وانما صح قوله ان للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجه وقبل لان ذا مثناة فى المعنى مثلها فى قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك أى وكلا ما ذكر وبين ما ذكر الثالث أن يكون كلمة واحدة كما أشار اليه بقوله بلا تفرق فلا يجوز كلا زيد وعمرو وأما قوله

كلا أخى وخليلى واجدى عضدا ... فى النائبات والمام الملمات

وقوله

كلا الضيفن المشنوء والضيف نائل ... لدى المنى والامن فى العسر واليسر

فمن الضرورات النادرة (ولا تضف لمفرد معرف * أيا) المفردة مطلقا لانها بمعنى بعض (وان كررتها) بالعطف (فأضف) اليه كقوله

فلئن لقيتك خاليين لتعلمن ... أيى وأيك فارس الاحزاب

وقوله

ألا تسألون الناس أيى وأيكم ... غداة التقينا كان خيرا وأكرما

لان المعنى حينئذ أينا (اوتنو) بالمفرد المعرف الجمع بأن تنوى (الاجزا) نحو أى زيد أحسن بمعنى أى أجزائه أحسن (واخصص بالمعرفه * موصولة أيا) أيا مفعول باخصص وبالمعرفة متعلق به وموصولة حال من أى متقدم عليها أى تختص أى الموصولة بأنها لا تضاف الا الى معرفة غير ما سبق منعه وهو المفرد نحو امرر بأى الرجلين هو اكرم وأى الرجال هو أفضل وأيهم أشد ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور (وبالعكس) من الموصولة (الصفه) وهى المنعوت بها والواقعة حالا

قد دخل الحالية كما نبه الشارح وكان الاولى أن يقول وبالضد الصفة لان العكس لغة جعل آخر الشئ أوله وليس مرادا هنا قاله الشاطبى (قوله فلا تضاف الا الى نكرة) لان القصد من الوصفية الدلالة على الكمال والداخلة على المعرفة بمعنى بعض فلا تدل عليه ويشترط فى النكرة أن تكون مماثلة للموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو مررت برجل أى رجل وبرجل أى انسان ولا يجوز برجل أى عالم وعكسه قاله الدمامينى وغيره (قوله فمطلقا) أى تكميلا مطلقا الخ أو مطلقا حال من ضميربها وتذكير الحال باعتبار أنها لفظ لا من ضمير تكمل لان فاء الجواب لا تدخل على أجنبى منه وقضيته جواز اضافة الشرطية للمفرد المعرف المنوى به الاجزاء نحو أى زيد أعجبك أعجبنى وهو ما صرح به الدمامينى بل قول المصنف أو تنو الاجزا يدل على الجواز فى الشرطية والاستفهامية لان كلامه هناك فى أى مطلقا أى غير الحالية والوصفية فمنع ابن عقيل ذلك ممنوع أفاده سم ويؤخذ مما ذكر من أن كلام المصنف هناك فى أى مطلقا جواز اضافة أى الموصولة والاستفهامية والشرطية الى المفرد المعرف اذا كررت أو نوى به الاجزاء وحينئذ يكون استثناء الشارح المفرد المعرف مما تضاف اليه أى الموصولة والاستفهامية والشرطية محله بقرينة ما مر اذا لم تكرر أو تنو الاجزاء فتأمل (قوله الى النكرة والمعرفة) بيان للاطلاق فى كلام المصنف الذى هو فى مقابلة التقييد فى الموضعين قبله وقول الشارح مطلقا أى سواء كان كل من النكرة والمعرفة مفردا أو مثنى أو مجموعا بدليل قوله سوى ما سبق الخ (قوله ثلاثة أحوال) الاول الاضافة الى النكرة والمعرفة وذلك فى الشرطية والاستفهامية الثانى لزوم الاضافة الى النكرة وذلك فى الوصفية والحالية الثالث لزوم الاضافة الى المعرفة وذلك فى الموصولة (قوله اذا كانت اى الخ) بقى قسم ثالث لا تجوز اضافته وهو أى المجعولة وصلة لنداء ما فيه أل نحو يا أيها الانسان ولم يذكره لان المقام مقام ما يضاف (قوله لدن) بفتح اللام وضم الدال وفتحها وكسرها وضمهما وسكون النون ويقال فيه لدن كجير ولدن كخفن فعل أمر الاناث من الخوف ولدن كقلت ماضى المخاطبة ولدن كقلن فعل أمر من القول ولد كعل ولد كهل ولد كقم ويقال فيها غير ذلك أيضا كما فى الهمع والقاموس وفى باب التقاء الساكنين من الهمع ان نون لدن تحذف لساكن وليها وشذ كسرها فى قوله من لدن الظهر الى العصير (قوله فجر) فائدته بعد قوله اضافة بيان ان عامل الجر هو المضاف كما هو الصحيح وهذه الفائدة لم تستفد الا من هذا وقوله فى اعمال المصدر وبعد جره الذى اضيف له قاله سم وتبعه غيره أقول ومن قوله فى اعمال اسم

فلا تضاف الا الى نكرة كمررت بفارس أى
فارس وبزيد أى فتى ومنه قوله
فلله عينا حبتر أيما فتى (وان تكن) أى
شرطا أو استفهاما * فمطلقا كمل بها الكلاما)
أى تضاف الى النكرة والمعرفة مطلقا سوى
ما سبق منعه وهو المفرد المعرفة نحو أى
رجل يأتينى فله درهم أيما الاجلين قضيت أيكم
يأتينى بعرشها فبأى حديث فظهر أن لأى
ثلاثة أحوال (تنبيه) اذا كانت أى
نعتا أو حالا وهى المراد بالصفة فى كلامه فهى
ملازمة للاضافة لفظا ومعنى وان كانت
موصولة أو شرطا أو استفهاما فهى ملازمة
لها معنى لا لفظا وهو ظاهر (وألزموا اضافة
لدن فجر) ما بعده بالاضافة لفظا ان كان
معربا ومحلا ان كان مبنيا أو جملة فالاول نحو
من لدن حكيم عليم وقوله

تنتهض الرعدة فى ظهيرى
من لدن الظهر الى العصير

والثانى نحو وعلمناه من لدنا علما لينذر بأسا
شديدا من لدنه

الفاعل وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض ومن قوله فى الصفة المشبهة باسم الفاعل فارفع بها وانصب وجر مع أل فاحفظه (قوله وتذكر نعماء) بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء بالفتح والمد واحتمال أنها فى البيت بالفتح وقصرها للضرورة بعيد لا حاجة اليه واليافع الشاب (قوله صريع غوان) أى مصروعهن راقهن ورقنه أى أعجبهن وأعجبنه وفى العينى تفسير رقنه بأصبنه لا حراك به أى لا حركة به (قوله الا لدن وحيث) مقتضاه ان لدن عند اضافتها الى الجملة ظرف مكان بل ظاهره أنها دائما ظرف مكان ويمنع الامرين تصريح الرضى بأن لدن اسم لمبدأ غاية زمان أو مكان وعند اضافتها الى الجملة مطلقا تمحض للزمان فقوله وقال ابن برهان حيث فقط هو الحق (قوله هذا هو الاصل) الاشارة الى قول الناظم والزموا الخ فهو دخول على قوله ونصب الخ (قوله ونصب غدوة بها) هذا شامل للنصب على التمييز وللنصب على التشبيه بالمفعول به فان جعلت الباء للمصاحبة شمل النصب باضمار فعل أيضا سم (قوله مزجر الكلب) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال فان قدر من مادته كمزجورا كان نصبه على الظرفية قياسا والا ككائنا كان سماعيا كما مر فى محله (قوله نصب على التمييز) أى للدن فيكون من تمييز المفرد ووجهه ان لدن اسم لاول زمان مبهم فتفسر بغدوة قاله الدمامينى (قوله لكن يضعفه) أى الشبه سماع الخ وذلك لانه لو كان المقتضى لنصبها ما ذكر لم تنصب عند حذف نون لدن لان اسم الفاعل لا ينصب محذوف التنوين ولا يرد الضارب زيدا والضاربا عمرا والضاربو بكر الآن أل كالعوض من التنوين فى الاول والنون فى الاخيرين (قوله أو خبرا) عطف على قوله على التمييز وعلى هذا تكون لدن مضافة الى الجملة وعلى الاولين لا اضافة ولهذا استحسن الناظم هذا الوجه لما فيه من ابقاء لدن على ما ثبت لها من الاضافة (قوله مراعاة للاصل) أى الغالب فى تالى لدن من الجر فهو نظير نصب المعطوف على مجرور غير فى الاستثناء فالمقتضى للجر كون المعطوف عليه واقعا فى مكان اسم مجرور غالبا لا كونه فى محل جر حتى يرد اعتراض أبى حيان على من أجاز الجر بأن غدوة عند نصبه ليس فى محل جر حتى يراعى هذا المحل (قوله وجاز نصبه) لا يقال يلزم نصب غير غدوة بعد لدن والنصب لم يحفظ الا فيها لانا نقول يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل (قوله واستبعد الناظم الخ) أى للزوم نصب غير غدوة بعد لدن (قوله بعيد عن القياس) لان القياس جرما بعد لدن كغيرها من الظروف ونصب غدوة بعدها سمع على خلاف القياس فالقياس على غدوة بعيد عن القياس (قوله لدن وقت هو غدوة)

والثالث كقوله
وتذكر نعماء لدن أنت يافع وقوله

صريع غوان راقهن ورقنه
لدن شب حتى شاب سود الذوائب

ولم يضف من ظروف المكان الى الجملة
الا لدن وحيث وقال ابن برهان حيث فقط
هذا هو الاصل الشائع فى لدن من لسان
العرب (ونصب غدوة بها عنهم ندر) كما فى
قوله

فما زال مهرى مزجر الكلب منهم
لدن غدوة حتى دنت لغروب

فلدن حينئذ منقطعة عن الاضافة لفظا
ومعنى وغدوة بعدها نصب على التمييز أو على
التشبيه بالمفعول لشبه لدن باسم الفاعل فى
ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى لكن يضعفه
سماع النصب بها محذوفة النون أو خبرا
لكان محذوفة مع اسمها أى لدن كانت
الساعة غدوة ويجوز جر غدوة بالاضافة على
الاصل فلو عطفت على غدوة المنصوبة جاز جر
المعطوف مراعاة للاصل وجاز نصبه مراعاة
للفظ ذكر ذلك الاخفش واستبعد الناظم
نصب المعطوف وقال انه بعيد عن القياس
وحكى الكوفيون رفع غدوة بعد لدن فقيل
هو بكان تامة محذوفة والتقدير لدن كانت
غدوة وقيل خبر لمبتدا محذوف والتقدير لدن
وقت هو غدوة

يستفاد منه أن لدن على هذا الوجه مضافة الى مفرد منوى وهذا هو الظاهر وان
استظهر البعض هنا قطعها عن الاضافة فى هذه الحالة مع أنه جزم فيما بعد بما قلناه
اما على الوجه الاول الذى قبله فمضافة الى الجملة وأما على الوجه الثالث الآتى
فغير مضافة أصلا (قوله على التشبيه بالفاعل) قال فى التصريح ظاهره أنها
مرفوعة بلدن أى لشبهها باسم الفاعل فيما مر (قوله بمعنى عند) بكسر العين
وفتحها وضمها كما فى الهمع وهى للمكان كثيرا وللزمان قليلا ومنه كما فى الدماميني عن
المصنف انما الصبر عند الصدمة الاولى ولا تخرج عن الظرفية الا الى الجر بمن (قوله
لمبدا الغايات) أى لاول المسافات فسماها نفس اول الزمان أو المكان وبهذا
فارقت من فانها لابتداء الزمان أو المكان ومن ثم كانت حرفا ولدن اسما أفاده سم
(قوله ومن ثم) أى من أجل ان لدن ملازمة لمبدأ الغايات وعند تكون لمبدا
الغايات وذلك اذا دخل عليها من الابتدائية يتعاقبان فى نحو الخ أى يعقب كل
منهما الآخر أى يخلفه (قوله وعلمناه) أى الخضر (قوله لعدم معنى الابتداء
هنا) بل المراد جلست فى مكان قريب منه (قوله ان الغالب) ومن غير
الغالب لدن شب ولدن أنت يافع (قوله انها مبنية) أى على السكون فى بعض
لغاتها على ما علم مما مر وانما بنيت لشبهها بالحرف فى الجمود للازمتها الظرفية
أو شبهها وقيل لان بعض لغاتها على وضع الحرف واجرى البقية مجراه (قوله
الا فى لغة قيس) قال المصرح أى فانها معربة عندهم تشبيها بعند اه وخص
فى التسهيل والهمع اعرابها عندهم بلغتها المشهورة وهى لدن بفتح اللام وضم الدال
وسكون النون (قوله وبلغتهم قرئ من لدنه) قال المصرح أى باسكان الدال
مع اشمامها الضم وكسر النون وهى قراءة أبى بكر عن عاصم وحكى ابن الشجرى
عن الفارسى ان الكسرة فى هذه القراءة ليست اعرابا وانما هى للتخلص من التقاء
الساكنين اه وفيه منافاة لما فى القولة السابقة عن التسهيل والهمع الا أن
يقال اسكان الدال فى هذه القراءة عارض للتخفيف والاصل ضمها كما يرشد اليه
اشمامها الضم فى هذه القراءة تنبيها على أصلها ثم رأيت فى الهمع التصريح بما ذكر
من ان الاصل على هذه القراءة ضم الدال (قوله جواز افرادها) أى قطعها عن
الاضافة لفظا ومعنى (قوله على مامر) أى على التفصيل الذى مر من أنها مفردة
على أن غدوة منصوبة على التمييز أو التشبيه بالمفعول به أو مرفوعة على التشبيه
بالفاعل ومضافة على أن غدوة منصوبة خبر الكان أو مرفوعة خبرا لمبتدا محذوف
أو فاعلا لفعل محذوف (قوله لا تقع الافضلة) أى بخلاف عند تقول السفر من عند

البصرة

وقيل على التشبيه بالفاعل قال سيبويه
ولا ينتصب بعد لدن من الاسماء غير غدوة
(تنبيه) لدن بمعنى عند الا انها تختص بستة
امور * أحدها انها ملازمة لمبدا الغايات
ومن ثم يتعاقبان فى نحو جئت من عنده
ومن لدنه وفى التنزيل آتيناه رحمة من عندنا
وعلمناه من لدنا علما بخلاف جلست عنده
فلا يجوز جلست لدنه لعدم معنى الابتداء
هنا * ثانيها ان الغالب استعمالها
مجرورة بمن * ثالثها انها مبنية الا فى
لغة قيس وبلغتهم قرئ من لدنه * رابعها انه
يجوز اضافتها الى الجمل كما سبق * خامسها
جواز افرادها قبل غدوة على مامر * سادسها
انها لا تقع الافضلة تقول السفر من عند
البصرة ولا تقول من لدن البصرة

البصرة فعند جزء ما سد مسد العمدة وهو المتعلق المحذوف فاعطى العمدية (قوله
فهى مثل عند مطلقا) يقتضى أنها معربة وبه صرح فى المغنى لكن فى شيخ الاسلام
ان المصرح به خلافه وفى شرح المغنى للدمامينى حكاية القول ببنائها عن ابن
الحاجب (قوله الا أن جرها) أى جر الحرف اياها (قوله تقول هذا القول الخ)
اقتصر على التمثيل للمعانى لانها محل الافتراق (قوله ويمتنع ذلك فى لدى) استظهر
البعض انه نادر لا ممتنع وقد يوجه بانهم كثيرا ما يعطون المعقول حكم المحسوس
ومنه قول بعض المصنفين واسأله الفوز لديه ثم رأيت بعضهم رد المنع بقوله تعالى
ما يبدل القول لدى (قوله انه لا فرق بين لدى وعند) انظر هل المراد لا فرق بينهما
فى كلا الوجهين السابقين أو فى الثانى فقط الاقرب الاول فتأمل (قوله وألزموا
اضافة أيضا مع) أشار بذلك الى أن مع معطوفة على لدن ليكون فى كلام المصنف
تصريح بلزومها الاضافة فمع الثانية مبتدأ خبرها قليل ولا ينافى اللزوم قوله الآتى
تفرد مع الخ لان محل اللزوم اذا كانت ظرفا وهى فى الافراد حال على ما سيتضح
(قوله لمكان الاصطحاب أو وقته) المراد بالاصطحاب ما يشمل القرب كما فى ان مع
العسر يسرا (قوله وهو فتح اعراب) اشبهها بعند فى وقوعها خبرا وحالا وصفة وصلة
ودالا على حضور نحو نجنى ومن معى أو على قرب نحو ان مع العسر يسرا نقله سم عن
المصنف (قوله فريشى منكم) المراد بالريش اللباس الفاخر أو المال لماما بكسر
اللام أى وقتا بعد وقت (قوله وغنم) بفتح الغين المعجمة وسكون النون (قوله فانها
مبنية عندهم) قيل لجمودها للزومها الظرفية وقيل لتضمنها معنى المصاحبة وهو من
المعانى التى حقها أن تؤدى بالحرف وان لم يوضع لها حرف كالاشارة (قوله
والصحيح أنها باقية على اسميتها) أى لان المعنى فى الحالين واحد والمعنى الواحد
لا يكون مستقلا وغير مستقل (قوله هذا) أى بناء مع الساكنة العين على السكون
أى ظهور بنائها على السكون والا فبناؤها على السكون ثابت لها فى حال اتصالها
بساكن أيضا غاية الامر أنه حينئذ مقدر لا ظاهر فالضمائر فى كلام الشارح
راجعة الى مع الساكنة العين بقرينة قوله فالفتح طلبا للخفة والكسر على
الاصل فى التقاء الساكنين ومن هذا يعلم أن الشارح جعل الوجهين اللذين
ذكرهما المصنف فى الساكنة العين وهو أقرب الى كلام المصنف من جعل بعض
الشراح كلامه على التوزيع فالفتح للمعربة والكسر للساكنة وذلك لان الفتح
لا يكون لاجل السكون المتصل الا فى الساكنة الا ان يدعى بعض الشراح أن قول
المصنف لسكون راجع لقوله وكسر فقط نعم فى نسخ بدل قوله فالفتح طلبا للخفة الخ

واما لدى فهى مثل عند مطلقا الا ان جرها
ممتنع بخلاف جر عند وأيضا عند أمكن منها
من وجهين * الاول انها تكون ظرفا للاعيان
والمعانى تقول هذا القول عندى صواب
وعند فلان علم به ويمتنع ذلك فى لدى قاله ابن
الشجرى فى اماليه * الثانى انك تقول
عندى مال وان كان غائبا عنك ولا تقول
لدى مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريرى
وأبو هلال العسكرى وابن الشجرى وزعم
المعرى انه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره
أولى (و) ألزموا اضافة أيضا (مع) وهى
اسم لمكان الاصطحاب أو وقته والمشهور فيها
فتح العين وهو فتح اعراب و(مع) بالبناء
على السكون (فيها قليل) كقوله
فريشى منكم وهواى معكم
وان كانت زيارتكم لماما
وزعم سيبويه ان تسكين العين ضرورة وليس
كذلك بل هى لغة ربيعة وغنم فانهم يبنونها
على السكون وزعم بعضهم ان
الساكنة العين حرف وادعى النحاس
الاجماع عليه وهو فاسد والصحيح انها
باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم
هذا حكمها اذا اتصل بها متحرك (ونقل)
فيها (فتح وكسر لسكون يتصل) بها نحو مع
القوم فالفتح طلبا للخفة والكسر على الاصل
فى التقاء الساكنين

ماضمه نحن اعربها فتح العين ومن بناها على السكون كسر لالتقاء الساكنين اه
وهو ظاهر فى جعل كلام المصنف على التوزيع وعليه يكون اسم الاشارة فى قول
الشارح هذا راجعا الى ما قدمه المصنف من فتح عين مع فى لغة وسكونها فى لغة
وتكون الضمائر فى كلام الشارح راجعة الى مع من حيث هى ومعنى قوله نحن اعربها
فتح العين أبقى فتح العين هذا ايضاح المقام (قوله تفرد مع) أى عن الاضافة
حالة كونها مردودة اللام لتتقوى باللام حال قطعها عن الاضافة بجبرا لما فاتها
من الاضافة فأصل معا من قولك جاء الزيدان معا معى ففعل به ما فعل بفتى ففتحة
العين على هذا فتحة بنية والاعراب مقدر على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين
هذا ما اختاره ابن مالك وذهب الخليل الى أن الفتحة فتحة اعراب وليس من باب
المقصور واختاره أبو حيان فعلى الاول تكون ناقصة فى الاضافة تامة فى الافراد
عكس أب وأخ وأما يد فناقصة فيهما وغالب الاسماء تامة فيهما فالاقسام أربعة
واستدل ابن مالك بقولهم الزيدان معا والزيدون معا كما يقال هم عدى ولو كان
باقيا على النقص لقيل مع كما يقال هم يد واحدة على من سواهم واعترض بأن
معا ظرف فى موضع الخبر فلا يلزم ما قاله وهو ظاهر قاله الدمامينى (قوله وتنصب
على الحال) أى دائما وقيل كثيرا وقد تكون ظرفا مخبرا به (قوله بمعنى جميعا)
كذا قال المصنف ومال اليه فى المغنى وفرق ثعلب بينهما بان جاء الزيدان معا
يدل على اتحاد وقت مجيئهما بخلاف جاء الزيدان جميعا (قوله وافنى) أى الدهر
أو الموت كما قاله الشمنى وقوله فبادوا أى هلكوا (قوله الاولى) أى الحمامة
الاولى وسجعن هدرن شمنى (قوله وقد ترادف) أى مع اللازمة للاضافة
(قوله واضمم الخ) هذا اشارة الى أول الاحوال الاربعة فى غير كقبل وبعد
وسيذكر الشارح بقيتها كما يعلم باستقصاء كلامه (قوله ما له اضيف الخ) أى
الاسم الذى اضيف اليه لفظ غير فالصلة جرت على غير من هى له لامن اللبس (قوله
معنى) تمييز محول عن ما (قوله أى من الكلمات الخ) أخذ الشارح ذلك من
كون الكلام فى واجب الاضافة ثم لو قال المصنف وغير واضممها اذا عدمت ما
لكان اصرح لاستفادة لزوم اضافتها صريحا من عطف غير على لدن (قوله
الملازمة للاضافة) أى غالبا فلا يرد أنها تقطع عنها لفظا ومعنى كما سيأتى (قوله
على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده) أى معناه اما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو
بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به واتيانه بحقيقة قبل ما الثانية دون ان
يأتى بها قبل ما الاولى أيضا أو يسقطها بالكلية مما لم يظهر له وجه (قوله بغير تنوين)

(تنبيه) تفرد مع مردودة اللام فتخرج عن
الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعا نحو
جاء الزيدان معا وتستعمل للجمع كما تستعمل
للاثنين كقوله وقوله
وأفنى رجالى فبادوا معا وقد ترادف
اذا حنت الاولى سجعن لها معا
عند فتجر بمن حكى سيبويه ذهبت من معه
ومنه قراءة بعضهم هذا ذكر من معى (واضمم
بناء غيرا ان عدمت ما له اضيف) لفظا
(ناويا ما عدما) معنى أى من الكلمات
الملازمة للاضافة غير وهى اسم دال على
مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده واذا وقع بعد
ليس وعلم المضاف اليه كقبضت عشرة ليس
غيرها جاز حذفه لفظا فيضم غير بغير تنوين

أى لنية معنى المضاف اليه على البناء أو التخفيف على الاعراب (قوله ثم اختلف
حينئذ) أى حين اذ ضم لفظ غير من غير تنوين (قوله ضمة بناء) خبر مبتدا محذوف
هو ضمير عائد على الضمة المفهومة من يضم (قوله لانها كقبل فى الابهام) أى لان
معناها غير مختص اذ مغايرة المخاطب فى نحو رأيت رجلا غيرك لا تختص بذات
دون اخرى كما ان معانى الغايات كقبل وبعد وفوق وتحت غير محدودة ولو علل
الشارح بناء غير على الضم بعلة بناء قبل على الضم لوافق ما عليه المصنف من حصر
سبب بناء الاسم فى مشابهته الحرف ولعله آثر ما علل به لانه أخصر (قوله فهى اسم)
أى لليس فى محل رفع والتقدير ليس غيرها مقبوضا وقوله أو خبر أى لها فى محل
نصب والتقدير ليس المقبوض غيرها (قوله ما أفهمه كلامه) أى حيث قال
بناء (قوله وقال الاخفش اعراب) أى ضمة اعراب ليلائم ما قبله وحذف
التنوين حينئذ قيل للتخفيف وقال المصرح للاضافة تقديرا لان المضاف اليه
ثابت فى التقدير اه ويرد عليه كما فى المغنى ان هذا التركيب مطرد ولا يحذف
تنوين مضاف لغير مذكور باطراد الا فى نحو قطع الله يد ورجل من قالها (قوله
لانها اسم) مراده به ما عدا الظرف بدليل قوله بعد لا ظرف (قوله ككل وبعض)
أى فى جواز القطع عن الاضافة وان كان المنظر غير منون والمنظر به منونا (قوله
وجوزهما) أى الاعراب والبناء (قوله الفتح مع تنوين) أى لقطعها عن
الاضافة لفظا ومعنى وقوله ودونه أى لنية لفظ المضاف اليه وفى نسخ اسقاط قوله
وهو أولى لسلامته من تكرار قوله بعد يجوز أيضا على قلة الفتح بلا تنوين (قوله
والحركة اعراب باتفاق) نقل البعض عن البهوتى عن السيوطى انه يجوز كون
الحركة حينئذ بناء أى لاضافته تقديرا الى المبنى قال وعلى هذا فدعوى الاتفاق
ممنوعة اه وتجويز ذلك بعيد مع التنوين لان التنوين اما للتمكين أو للتعويض
عن مفرد وكلاهما خاص بالمعرب ولعله لبعده لم يكترث به الشارح على انه
يحتمل انه قائل بما سننقله عن شرح الاوضح له أو أن مراده اتفاق المبرد والاخفش
المختلفين فى الحركة عند الضم (قوله كالضم مع التنوين) أى فى كون الحركة
اعرابا والا فغير عند الضم والتنوين اسم ليس لا خبرها (قوله لان المضافة
لفظا تضم) أى ضمة اعراب بقرينة قوله تعينت للاسمية ولا يخفى ان ذكره
حديث الضم غير محتاج اليه فى توجيه النظر وكان يكفيه أن يقول لان المضافة لفظا
حيث فتحت لا تتعين الخ (قوله لاضافتها الى المبنى) قال الشارح على الاوضح
اللهم الا ان تكون الاضافة الى المبنى انما تؤثر البناء اذا كان المضاف اليه ملفوظا به

ثم اختلف حينئذ فقال المبرد ضمة بناء لانها
كقبل فى الابهام فهى اسم أو خبر وهذا
ما اختاره الناظم على ما افهمه كلامه وقال
الاخفش اعراب لانها اسم ككل وبعض
لا ظرف كقبل وبعد فهى اسم لا خبر
وجوزهما ابن خروف ويجوز قليلا الفتح مع
تنوين ودونه فهى خبر والحركة اعراب باتفاق
كالضم مع التنوين (تنبيهان) * الاول يجوز
أيضا على قلة الفتح بلا تنوين على نية ثبوت
لفظ المضاف اليه قال فى التوضيح فهى خبر
والحركة اعراب باتفاق وفيما قاله نظر لان
المضافة لفظا تضم وتفتح فان ضمت تعينت
للاسمية وان فتحت لا تتعين للخبرية لاحتمال
أن تكون الفتحة بناء لاضافتها الى المبنى

أى لا محذوف فالضعف سبب البناء بالحذف (قوله لا غير لحن) مقول قولهم وقوله غير جيد خبر قولهم (قوله والفتحة فى لا غير) أى اذا نطق بها مفتوحة فلا ينافى جواز ضمها لنية معنى المضاف اليه ولم يذكره لعلمه من قول المصنف واضم بناء غير الخ (قوله كالفتحة فى لا رجل) مقتضاه ان غير ليست مضافة تقديرا بل هى مفردة والظاهر جواز كونها مضافة تقديرا والفتحة فتحة اعراب على نية لفظ المضاف اليه ومقتضاه أيضا ان لا الواقعة بعدها غير اذا فتحت نافية للجنس وهو قضية قول الرضى لا يحذف منها أى من غير المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس بل قضيته ان لا الداخلة على غير المحذوف معها المضاف نافية للجنس سواء فتحت أو ضمت ولعل وجهه ان عمل لا عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه وخصه ابن هشام فى القطر بالشعر لكن لا يبعد جواز كونها عند ضم غير عاملة عمل ليس وضمة غير حينئذ اعراب اذا نونت وقطعت عن الاضافة بالكلية أو لم تنون ونوى لفظ المضاف اليه وبناء اذا لم تنون ونوى معنى المضاف اليه ولا جواز كونها عاطفة فى نحو قبضت عشرة لا غير بالنصب بلا تنوين لنية لفظ المضاف اليه أو بتنوين للقطع عن الاضافة أو بالضم لنية معناه ويجوز جاءنى عشرة لا غير بالرفع أو بالضم فاعرف (قوله وبناء مصدر الخ) يحتمل ان يكون مفعولا مطلقا على تقدير مضاف أى ضم بناء بل هذا أولى لان حالية المصدر سماعية (قوله قبل كغير الخ) يجوز فى قبل وغير وحسب الضم بغير تنوين حكاية لحال بنائها على الضم ورفع قبل وحسب وجر غير مع تنوين الثلاثة على مجرد ارادة اللفظ ويتعين الضم بلا تنوين فيما عدا الثلاثة لان الوزن لا يستقيم الا بذلك وما وقع فى كلام البعض تبعا للشيخ خالد مما يخالف ما قلنا فخطأ (قوله وحسب) أى المشربة معنى لا غير لانها التى تقطع عن الاضافة لفظا كما سيأتى (قوله وأول) الصحيح ان أصله اوأل بهمزة بعد الواو بدليل جمعه على أوائل فقلبت هذه الهمزة واوا وأدغمت فيها الواو الاولى وقيل ووأل قلبت الهمزة واوا والواو الاولى همزة وانما لم يجمع على ووائل لثقل اجتماع الواوين اول الكلمة وهل يستلزم ثانيا أولا قال فى الهمع الصحيح لا فتقول هذا أول مال اكتسبته ثم قد تكتسب بعد شيأ وقد لا وقيل يستلزم فلو قال ان كان اول ولد تلدينه ذكرا فأنت طالق فولدت ذكرا ولم تلد غيره وقع الطلاق على الاول دون الثانى اه ويستعمل اسما بمعنى مبدأ الشئ نحو ماله اول ولا آخر وبمعنى السابق نحو لقيته عاما أولا فيصرف وقد تلحقه تاء التأنيث ووصفا بمعنى اسبق فيمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل وتليه من فيقال هذا اول من هذين فيكون أفعل تفضيل لا فعل له من لفظه

الثانى قالت طائفة كثيرة لا يجوز الحذف بعد غير ليس من ألفاظ الجحد فلا يقال قبضت عشرة لا غير وهم محجوجون قال فى القاموس وقولهم لا غير لحن غير جيد لان لا غير مسموع فى قول الشاعر
جوابا به تنجو اعتمد فوربنا … لعن عمل أسلفت لا غير تسئل
وقد احتج ابن مالك فى باب القسم من شرح التسهيل بهذا البيت وكان قولهم لحن مأخوذ من قول السيرافى الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز ولا يتجاوز بذلك مورد السماع اه كلامه وقد سمع انتهى كلام صاحب القاموس والفتحة فى لا غير فتحة بناء كالفتحة فى لا رجل نقله فى شرح اللباب عن الكوفيين وبناء مصدر نصب على الحال أى بانيا وغيرا مفعول بالضم (قبل كغير) و(بعد) و(حسب) و(أول)*

أو جاريا مجراه على الخلاف وظرفا نحو رأيت الهلال اول الناس أى قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذى اذا قطع عن الاضافة بنى على الضم قاله يس وغيره (قوله ودون) هو اسم للمكان الادنى من مكان المضاف اليه كجلست دون زيد ثم توسع فيه باستعماله فى الرتبة المفضولة تشبيها للمعقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلا ثم توسع فيه باستعماله فى مطلق تجاوز شئ الى شئ كفعلت بزيد الاكرام دون الاهانة وأكرمت زيدا دون عمرو (قوله والجهات) أى اسماؤها وهى فوق وتحت وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل وكذا يمين وشمال على ما فى الهمع وغيره وخالف الرضى فلم يجوز قطعهما عن الاضافة لفظا مبنيين على الضم او معربين بلا تنوين (قوله وعل) بمعنى فوق على ما سيأتى ومثلها علو كما فى الرضى وقوله فى انها ملازمة للاضافة أى غالبا فلا يرد أنها قد تقطع عنها لفظا ومعنى بل بعضها لا تجوز اضافته لفظا على الصحيح وهو عل كما سيأتى لا يقال المصنف لم يذكر ملازمة غير للاضافة فكيف يجعلها الشارح وجه شبه لانا نقول قد علمت سابقا انها تؤخذ من سياقه (قوله لفظا دون معنى) أى فينوى معنى المضاف اليه والذى يظهر أن معنى نية المضاف اليه أن يلاحظ معنى المضاف اليه ومسماه معبرا عنه بأى عبارة كانت وأى لفظ كان فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف نية لفظ المضاف اليه وانما لم تقتض الاضافة مع نية المعنى الاعراب لضعفها بخلافها عند نية اللفظ لقوتها بنية لفظ المضاف اليه (قوله فتبنى على الضم) هذا اشارة الى أول الاحوال الاربعة وقوله أما اذا نوى ثبوت لفظ المضاف اليه اشارة الى ثانيها وقوله كما لو تلفظ به اشارة الى ثالثها وقوله فان قطعت الخ اشارة الى رابعها (قوله لشبهها الخ) علة لاصل البناء وأما كونه على حركة فليعلم أن لها عراقة فى الاعراب وأما كونها ضمة فليكمل لها جميع الحركات ولتخالف حركة بنائها حركة اعرابها (قوله بحروف الجواب) كنعم وجير وبلى واى (قوله فى الجمود) أى لزومها استعمالا واحدا وهو الظرفية أو شبهها أو هو عدم التثنية والجمع كذا قالوا وكلاهما لا يظهر فى يمين وشمال لتصرفهما كثيرا وتثنيتهما وجمعهما بل فى الهمع أن تصريف قبل وبعد وأول وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل متوسط فتدبر (قوله والافتقار) أى الى المضاف اليه فان قلت الافتقار المقتضى للبناء هو الافتقار الى الجملة كما مر قلت ذاك فى المقتضى للبناء الاصلى أما المقتضى للبناء العارض فقد يكتفى فيه بالافتقار الى المفرد هذا ما ظهر لى ولما كان وجود هذا الافتقار حال الاضافة لفظا معارضا بظهورها لم يؤثر البناء حالتها وانما بنيت حيث واذ حال اضافتهما لفظا لان الاضافة

(ودون والجهات) الست (أيضا وعل) فى انها ملازمة للاضافة وتقطع عنها لفظا دون معنى وتبنى على الضم لشبهها حينئذ بحروف الجواب فى الاستغناء بها عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف فى الجمود والافتقار

الى الجمل كلا اضافة لانها فى الحقيقة الى مصادر الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل التنوين فى كل وبعض عن المضاف اليه لم يبنيا لقيام البدل مقام المبدل منه وانما اختاروا فى هذه الظروف البناء دون التعويض لانها غير متصرفة فناسبها البناء اذ هو عدم التصرف الاعرابى قاله الرضى (قوله فى قراءة الجماعة) أى السبعة (قوله فحسب) الفاء زائدة لتزيين اللفظ وفى قول الشارح فحسبى ذلك اشارة الى أن حسب مبتدأ محذوف الخبر أو بالعكس وهو أولى لان حسب بمعنى اسم الفاعل أى كافى فلا يتعرف بالاضافة كما سيذكره الشارح فالاولى جعله خبرا عن المعرفة وانما جوزنا كونه مبتدأ لتخصصه بالاضافة أفاده المصرح (قوله من أول) أى من أول الامر (قوله تعدو) بالعين المهملة أى تسطو وتروى بالمعجمة أى تصبح (قوله تعلة بن مسافر) بفتح الفوقية وكسر العين المهملة وتشديد اللام (قوله يشن) أى يصب (قوله اقب من تحت) خبر لمحذوف كما يفيده كلام العينى أى هو أى الفرس على ما فى المغنى وشواهد العينى لكن نقل السيوطى عن الزمخشرى أن البيت فى وصف بعير أقب من القبب وهو دقة الخصر وضمور البطن كما فى القاموس والمراد ضامر البطن كما قاله العينى وقوله عريض من عل أى واسع الظهر وما جرى عليه الشارح من ضم عل فى البيت تبع فيه المغنى وقد قال السيوطى أنه مجرور لان قوافى الارجوزة مجرورة كما علمت من الابيات التى ذكرناها منها (قوله كل مولى) أى ابن عم وقرابة مفعول نادى على قراءته بالنصب أو مضاف اليه والمفعول محذوف تقديره أقاربه على قراءته بالجر (قوله نصبا) أى أو جرا بمن واقتصر على النصب لانه الاصل فى الظروف (قوله اذا ما نكرا) ما زائدة وضمير نكرا عائد الى قبل وما ذكر بعده لانه وان تأخر لفظا متقدم رتبة لانه مفعول اعربوا فسقط ما اعترض به هنا (قوله وما من بعده قد ذكرا) اعترض بأن هذا يخرج غيرا لانها لم تذكر بعد قبل مع انها تعرب بالنصب كما تقدم وأجيب بأن المراد وأعربوا نصبا على الظرفية وذلك لا يأتى فيها وهذا كله وان أقره شيخنا والبعض انما يتم على ان المراد بما ذكر بعد قبل ما عطف عليه ولك ان تقول المراد ما ذكر بعد قبل ولو على غير وجه العطف فتدخل غير لذكرها بعد قبل فى قوله قبل كغير ويكون المراد بالنصب ما هو أعم من النصب على الظرفية ومع هذا فالاولى حمل كلام المصنف على المجموع ليندفع اعتراض الشارح بعد على المصنف بحسب وعل كما سيتضح (قوله اغص) بفتح الهمزة والغين المعجمة من باب فرح وجاء فى لغة من باب قتل ويتعدى بالهمزة فيقال اغصصته كذا فى المصباح فعلى

نحو لله الامر من قبل ومن بعد فى قراءة الجماعة ونحو قبضت عشرة فحسب أى فحسبى ذلك وحكى أبو على الفارسى ابدأ بذا من أول بالضم ومنه قوله * على اينا تعدو المنية أول وتقول سرت مع القوم ودون أى ودونهم وجاء القوم وزيد خلف أو أمام أى خلفهم أو أمامهم ومنه قوله
لعن الاله تعلة بن مسافر
لعنا يشن عليه من قدام
وقوله أقب من تحت عريض من عل أما اذا نوى ثبوت لفظ المضاف اليه فانها تعرب من غير تنوين كما لو تلفظ به كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة أى ومن قبل ذلك وقرئ لله الامر من قبل ومن بعد بالجر من غير تنوين أى من قبل الغلب ومن بعده وحكى أبو على ابدأ بذا من أول بالجر من غير تنوين أيضا فان قطعت عن الاضافة لفظا ومعنى أى لم ينو لفظ المضاف اليه ولا معناه اعربت منونة ونصبت ما لم يدخل عليها جار * كما أشار اليه بقوله (وأعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا) كقوله
فساغ لى الشراب وكنت قبلا
اكاد أغص بالماء الفرات

الثانى تضم الغين وعلى الثالث تضم الهمزة والفرات العذب ويروى الحميم أى البارد من اسماء الاضداد (قوله بجلمود صخر) الجلمود بالضم كما فى العينى وهو الحجر العظيم الصلب والشاهد فى من عل حيث جر بمن ونون لقطعه عن الاضافة لفظا ومعنى هذا ما اقتضاه كلام الشارح وصرح به أرباب الحواشى وعندى فيه نظر لان قوله من عل آخر البيت فليس منونا بالفعل حتى يستشهد به على قطع عل عن الاضافة لفظا ومعنى ولا دليل على أن ترك تنوينه لاجل وقف الروى فالحق أنه محتمل لان يكون ترك تنوينه لنية لفظ المضاف اليه وأن يكون لاجل وقف الروى فلا يصلح شاهدا على القطع فاستفده (قوله بالنصب) ينبغى بالفتح لانه مجرور بالفتحة وهذا ينافيه ما تقدم من أن الكلام هنا فى أول التى هى ظرف بمعنى قبل فتدبر (قوله تنبيهات الخ) اعترض الشارح على المصنف فى التنبيه الاول اعتراضين وفى الثانى اعتراضين (قوله اقتضى كلامه) أى منطوقا ومفهوما فان كلامه يقتضى بمنطوقه تنكير حسب فى حال قطعها عن الاضافة رأسا كقبل وبعد وبمفهومه تعريفها فى غير هذه الحالة كقبل وبعد والمسلم من ذلك مجرد التنكير دون القطع والتعريف كما سيشير اليه الشارح (قوله أن حسب الخ) لم يمنع الشارح التعريف فى غير حالة القطع الا بالنسبة الى حسب فيفيد أن تعريف ما عداها فى غير حالة القطع مسلم وهو كذلك (قوله أو نوى معناها) لو قال أو نية لمعناها أو لفظها لكان حسنا (قوله اذ هى بمعنى كافيك) تعليل لمحذوف تقديره وليس كونها معرفة مسلما اذ هى الخ وكان ينبغى التصريح به (قوله فتستعمل استعمال الصفات) أى نظرا الى كونها بمعنى كافى والاستعمال الثانى نظرا الى لفظها الجامد (قوله من رجل) من باب جر التمييز بمن (قوله وتستعمل استعمال الاسماء الجامدة) فتقع مبتدأ وخبرا حالا أو قبل دخول الناسخ بقرينة التمثيل وهذا مستأنف لا معطوف على تستعمل الاولى لاقتضاء العطف تفريع استعمالها استعمال الاسماء الجامدة على كونها بمعنى اسم الفاعل وهو لا يصح (قوله حسبهم جهنم) حسبهم مبتدأ وجهنم خبره أو بالعكس وهو أولى لما مر ويتعين فى بحسبك درهم ان حسبك مبتدأ خبره درهم ولا يجوز العكس لعدم مسوغ الابتداء بدرهم قاله المصرح (قوله وهذا) أى ما ذكر من المثالين الاخيرين وكذا الاول ان جعل حسبهم خبرا لا ان جعل مبتدا لعدم دخول عامل لفظى عليه حينئذ ويصح رجوع اسم الاشارة الى ما بعد مثالى استعمال حسب استعمال الصفات (قوله فان العوامل اللفظية لا تدخل الخ) أى باتفاق

* وكقوله فما شربوا بعدا على لذة خمرا
وكقوله بجلمود صخر حطه السيل من عل
وكقراءة بعضهم من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وحكى ابو على ابدأ بذا من أول بالنصب ممنوعا من الصرف للوزن والوصف
(تنبيهات) * الاول اقتضى كلامه أن حسب مع الاضافة اى لفظا أو نوى معناها أو لفظها معرفة ونكرة اذا قطعت عن الاضافة اى لفظا ومعنى اذ هى بمعنى كافيك اسم فاعل مرادا به الحال فتستعمل استعمال الصفات النكرة فتكون نعتا لنكرة كمررت برجل حسبك من رجل وحالا لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل وتستعمل استعمال الاسماء الجامدة نحو حسبهم جهنم فان حسبك الله بحسبك درهم وهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل فان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الافعال *

وكذا المعنوية كالابتداء على الاصح من أقوال تأتى فى بابها (قوله وتقطع عن الاضافة) أى مع استعمالها استعمال الصفات فى الوصفية والحالية واستعمال الاسماء الجامدة فى الابتداء (قوله اشرابها معنى دالا على النفى) يعنى معنى لا غير ولو قال معنى النفى لكان أخصر وأحسن (قوله والبناء على الضم) عطف على الوصفية اى وملازمتها للبناء على الضم اى فلا تنصب مقطوعة عن الاضافة رأسا خلافا لما يقتضيه كلام الناظم (قوله كأنك قلت حسبى أو حسبك) اى فيجوز تقدير المضاف اليه ضمير المتكلم او ضمير المخاطب (قوله فأضمرت ذلك) اى حذفته ونويت معناه (قوله اقتضى كلامه أيضا) اى منطوقا ومفهوما فاقتضاؤه الامر الاول بقوله قبل كغير والثانى بقوله وأعربوا نصبا الخ (قوله على الظرفية او الحالية) فيه أن كلام المصنف لا يقتضى الا النصب وأما كونه على احدى هاتين فلا (قوله وتوافق فوق الخ) هذا استئناف وقبله حذف تقديره وليس كذلك ولو قال وليس كذلك بل توافق الخ لكان واضحا قال شيخنا والذى فى النسخ الصحيحة التى منها نسخة الشيخ ابى بكر الشنوانى التى بهوامشها خطه (تنبيه) قال فى شرح الكافية الخ وليس فيها هذان التنبيهان فهما والله أعلم ملحقان من غير الشارح بدليل ما فيهما من عدم التحرير كما لا يخفى على النحرير اه (قوله وانها لا تستعمل مضافة) اى لفظا بل انما تستعمل مبنية على الضم لنية معنى المضاف اليه أو منونة لقطعها عن الاضافة رأسا وقد مر الاستشهاد فى الشرح على هذين الوجهين فحصر البعض هنا استعمالها فى البناء على الضم مناف لما أسلفه الشارح وقرره هو أيضا سابقا وانظر هل تستعمل غير منونة لنية لفظ المضاف اليه الظاهر نعم ويحتمله قول الشاعر كجلمود صخر حطه السيل من عل كما أسلفناه (قوله من علوه) بضم العين وكسرها وسكون اللام ضد السفل (قوله لا أظلله) أى لا أظلل فيه أرمض مضارع رمض الرجل يرمض رمضا كفرح يفرح فرحا أى أصابه حر الرمضاء وهى الحجارة الحامية من حر الشمس وأضحى من عله اى يصيبنى حر الشمس من فوق من ضحى يضحى كرضى يرضى وسعى يسعى اى برز للشمس فأصابه حرها (قوله لو كان مضافا) لان الاضافة من خواص الاسماء تقتضى الاعراب لا البناء لا يقال الاضافة الى المبنى مما يجوز البناء لانا نقول البناء الجائز بالاضافة الى المبنى هو البناء على الفتح والكلام فى البناء على الضم (قوله معرفة بنية الاضافة) اى نية معنى المضاف اليه بدليل الاعتذار عن اعرابها بقوله الا أنه أعرب الخ وهذا القول مقابل لما فى النظم الا أن يراد بالتنكير فيه التنكير بحسب اللفظ فقط

وتقطع عن الاضافة فيتجدد لها اشرابها
معنى دالا على النفى وتجدد لها ملازمتها
للوصفية أو الحالية او الابتداء والبناء على
الضم تقول رأيت رجلا حسب ورأيت
زيدا حسب قال الجوهرى كأنك قلت
حسبى أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنون
اه وتقول فى الابتداء قبضت عشرة
فحسب اى فحسبى ذلك * الثانى اقتضى
كلامه أيضا ان عل تجوز اضافتها وأنه يجوز
أن تنصب على الظرفية أو الحالية وتوافق
فوق فى معناه وتخالفها فى أمرين أنها
لا تستعمل الا مجرورة بمن وانها لا تستعمل
مضافة فلا يقال أخذته من عل السطح كما
يقال من علوه ومن فوقه وقد وهم فى هذا
جماعة منهم الجوهرى وابن مالك وأما قوله
* يا رب يوم لى لا أظلله *
أرمض من تحت وأضحى من عله
فالهاء فيه للسكت بدليل أنه مبنى ولا وجه
لبنائه لو كان مضافا انتهى * الثالث قال
فى شرح الكافية وقد ذهب بعض العلماء
الى أن قبلا فى قوله وكنت قبلا معرفة بنية
الاضافة الا أنه أعرب لأنه جعل ما لحقه
من التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف اليه
فعومل قبل مع التنوين لكونه عوضا من
المضاف اليه بما يعامل به مع المضاف اليه
كما فعل بكل حين قطع عن الاضافة لحقه
التنوين عوضا

(قوله

(قوله وهذا القول عندى حسن) لاقتضاء القياس على النظير المذكور اياه (قوله وهو المضاف اليه) اى الصالح لاعراب المضاف فلو كان المضاف اليه جملة لم يجز حذف المضاف لانها لا تصلح فاعلا ولا مفعولا مثلا وكذا اذا كان محلى بأل والمضاف منادى فلا يصح يا الخليفة اى يا مثل الخليفة والمراد المضاف اليه ولو بواسطة فيشمل ما اذا حذف اثنان كما يأتى فى التنبيه الثانى على أن الاصح أن الحذف تدريجى كما يأتى وحينئذ لا حاجة الى هذه الغاية (قوله غالبا) أخذه من البيت بعده (قوله اذا ما حذفا) اعلم أن المضاف اذا حذف للقرينة فتارة يكون مطروحا وتارة يكون ملتفتا اليه ويعلم هذا بعود الضمير اليه وقد اجتمعا فى قوله تعالى وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون فأرجع الضمير أولا الى القرية طرحا للمضاف وثانيا الى المضاف التفاتا اليه قاله يس ولا تناقض لاختلاف الوقت (قوله لقيام قرينة تدل عليه) فان لم تكن قرينة امتنع الحذف ولا ينافيه ما قالوه فى نحو جاء زيد نفسه من أن نفسه لدفع توهم نية المضاف وان اعترض بذلك الدمامينى لان باب التوهم واسع لا يقتضى جواز ارتكاب المتوهم كما قاله سم ولان عقل السامع ربما يجوز وجود قرينة خفيت عليه (قوله نحو وجاء ربك الخ) ونحو الحج أشهر معلومات ولكن البر من اتقى اى حج أشهر معلومات وبر من اتقى وهذا اولى من تقدير المضاف مع الجزء الاول كأن يقال مدة الحج أشهر معلومات ولكن ذا البر من اتقى لان الحذف أليق بالاواخر ولان التقدير مع الآخر فى وقت الحاجة اليه (قوله كما قام المضاف اليه الخ) قال سم وانما اقتصر المصنف على الاعراب لانه المقصود بالذات فى هذا الفن وقال يس لم يتعرض لغير الاعراب لانه مبنى على مراعاة المحذوف وهو خلاف الاكثر (قوله من ورد البريص) بالصاد المهملة اسم واد وبردى بفتحات نهر بدمشق وألفه للتأنيث كما فى الهمع والرحيق الخمر والسلسل من المياه العذب او البارد ومن الخمر اللينة كذا فى القاموس وبه يعلم ما فى كلام البعض ويصفق حال من بردى وقوله بالرحيق السلسل تشبيه بليغ اى بماء كالرحيق السلسل فى اللذة (قوله لكنه أراد ماء بردى) اى فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه (قوله خولة) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو كما نقل عن خط الشارح علم امرأة والاردان جمع ردن بالضم وهو أصل الكم كما فى القاموس نافحة بالحاء المهملة اى فائحة (قوله وفى حكمه) اى الحكم عليه بشىء كالحرمة فى المثال الاول والهلاك فى المثال الثانى (قوله اى اهل القرى) كان الاحسن اى اهل تلك القرى لان المضاف اليه

(وهذا القول عندى حسن) (وما يلى المضاف)
وهو المضاف اليه (يأتى خلفا * عنه
فى الاعراب) غالبا (اذا ما حذفا) لقيام
قرينة تدل عليه نحو وجاء ربك أى أمر
ربك واسأل القرية أى أهل القرية
(تنبيهان) * الاول كما قام المضاف اليه مقام
المضاف فى الاعراب يقوم مقامه فى التذكير
كقوله
يسقون من ورد البريص عليهم * بردى يصفق بالرحيق السلسل
بردى مؤنث فكان حقه أن يقول تصفق بالتاء
لكنه أراد ماء بردى وفى التأنيث كقوله
مرت بنا فى نسوة خولة * والمسك من أردانها نافحه
اى رائحة المسك وفى حكمه نحو ان هذين
حرام على ذكورنا أمتى اى استعمال هذين
وتلك القرى أهلكناهم اى أهل القرى

تلك لا القرى لكن لما كانت تلك اشارة الى القرى تسمح فى التعبير قال فى المغنى وأماوكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا فقدر النحويون الاهل بعد من وأهلكنا وجاء وخالفهم الزمخشرى فى الاولين لان القرية تهلك ووافقهم فى فجاء لاجل اوهم قائلون اه. هذا وذهب كثير الى أنه لا حذف فيما ذكر فقيل لان القرية عبر بها عن أهلها مجازا وتأنيثها باعتبار لفظها وقيل اسم القرية مشترك بين المكان وأهله (قوله وفى الحالية) مثلها الصفة نحو مررت بقوم ايادى سبا ولو قال بدل الحالية التنكير كما فى التسهيل لشملهما ويؤخذ من كلام الشارح أن الحالية العارضة تجامع التعريف فقوله لان الحال لا تكون معرفة اى الحال بالاصالة (قوله أيادى سبا) اى ابناء سبا فعبر بالجزء عن الكل أو شبه الابناء بالايادى بجامع المعاونة (قوله قد يكون الاول الخ) وقد يحذف ثلاثة متضايفات نحو فكان قاب قوسين أى فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدر الزمخشرى وهو ظاهر على تفسير القاب بالقدر فان فسر بما بين مقبض القوس وطرفها احتيج فى الخبر الى تقدير مضاف ثان أى مثل قدر قاب وعليه قيل فى الآية قلب والاصل قابى قوس (قوله فيحذف الاول والثانى) أى تدريجا على الراجح كما فى الدمامينى وان كان قول الشارح ويقام الثالث مقام الاول يميل الى انه دفعى (قوله فأدرك ارقال الخ) الارقال بكسر الهمزة اسراع السير وهو مفعول مقدم والعرادة بكسر العين المهملة اسم فرس وظلعها بظاء مشالة مفتوحة ولام ساكنة وعين مهملة غمزها فى مشيها وهو فاعل مؤخر وجملة وقد جعلتنى الخ حال من العرادة وحزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاى اسم رجل أغار على ابل الشاعر والمعنى انه لما تبع الشاعر حزيمة ولم يبق بينهما الا قدر مسافة اصبع أدرك فرسه العرج فتأخر عنه ففاته حزيمة (قوله وربما جرّوا) أى استداموا جرّ (قوله كما قد كان) أى كالجر الذى قد كان والمغايرة بين المشبه والمشبه به لا بالذات بل باعتبار اختلاف صورة التركيب أو على أن العرض لا يبقى زمانين ووجه الشبه كون كل بالمضاف وفائدة قوله كما كان الخ دفع توهم أن هذا جر جديد بجار آخر غير المضاف (قوله بشرط الخ) أى ليكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف (قوله مماثلا) أى لفظا ومعنى (قوله لما عليه قد عطف) الصلة جارية على غير من هى له (قوله توقد) مضارع أصله تتوقد (قوله مثل الخير) مفعول أول ويتركه الفتى مفعول ثان (قوله لئلا يلزم الخ) علة لمحذوف أى وانما جعل المجرور مجرورا بالمضاف المحذوف لا معطوفا على

وفى الحالية نحو تفرقوا أيادى سبا أى مثل أيادى سبا لان الحال لا تكون معرفة * الثانى قد يكون الاول مضافا الى مضاف فيحذف الاول والثانى ويقام الثالث مقام الاول فى الاعراب نحو وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون أى وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم تدور أعينهم كالذى يغشى عليه من الموت أى كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت ومنه قوله

فأدرك ارقال العرادة ظلعها

وقد جعلتنى من حزيمة اصبعا [2]

أى ذا مسافة اصبع (وربما جرّوا الذى ابقوا) وهو المضاف اليه (كما * قد كان قبل حذف ما تقدما) وهو المضاف (لكن بشرط ان يكون ما حذف * مماثلا لما عليه قد عطف) سواء اتصل العاطف بالمعطوف او انفصل عنه بلا كقوله

أكل امرئ تحسبين امرأ

ونار توقد بالليل نارا

اى وكل نار وقوله

ولم ار مثل الخير يتركه الفتى

ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع

اى ولا مثل الشر لئلا يلزم

٢ قوله العرادة بكسر العين الذى فى القاموس العرادة كسحابة وقال فى باب الراء وقول الجوهرى فى العرارة اسم فرس تصحيف وانما اسمها العرادة بالدال المهملة قاله نصر الهورينى

أمرؤ وأوانه الخبر لئلا الخ (قوله العطف على معمولى الخ) أى وذلك ممنوع عند سيبويه ومن وافقه والعاملان فى البيت الثانى ار ومثل والمعمولان الخير وجملة يتركه الفتى والمعطوف على الخير الشر وعلى يتركه الفتى يأتيه امرؤ (قوله من الشروط) أى العطف ومماثلة المحذوف للمعطوف عليه وعدم الانفصال الا بلا وبه يعلم أن الاضافة فى قول المصنف بشرط الخ للجنس (قوله كالجر بدون عطف) قاسه الكوفيون (قوله أى أحد تيم عدى) الدليل على هذا المحذوف استحالة أن يكون التيمى نفس القبيلة اذ هو واحد منهم (قوله ومع العاطف المفصول بغير لا) نقل بس انه مقيس عند الاكثرين (قوله كقراءة ابن جماز) قال فى التوضيح هى مخالفة للقياس من وجه آخر وهو أن المضاف ليس معطوفا بل المعطوف جملة فيها المضاف (قوله أى عرض الآخرة) المراد بالعرض بالنسبة الى الآخرة ما عرض وحدث وان كان باقيا وايثار التعبير به للمشاكلة فيكون المذكور دليل المحذوف (قوله فيبقى الاول) أى حال الاول وقوله كحاله فى المغايرة بين المشبه والمشبه به ما مر ووجه الشبه كون كل بالمضاف (قوله اذا به يتصل) أى اذا يتصل الاول بالثانى او العكس (قوله بشرط عطف) اى على ذلك الاول ولو بغير الواو وستعرف وجها آخر (قوله واضافة) أى اضافة المعطوف ومثل الاضافة عمل المعطوف فى مثل ما أضيف اليه الاول كقوله بمثل او أحسن من شمس الضحى (قوله الى مثل) أى لفظا ومعنى (قوله لان بذلك) اسم ان ضمير الشان (قوله يا من رأى) المنادى محذوف أى يا قوم ومن استفهامية ويحتمل أن تكون موصولة وهى المنادى فلا حذف اه دمامينى وقوله عارضا أى سحابا معترضا وقوله ابر به أى لو ثوق بمطره وقوله بين ذراعى صفة ثانية لعارضا والاسد مجموع كواكب على صورة الاسد والذراع كوكبان نيران ينزلهما القمر والجبهة أربعة أنجم ينزلها أيضا القمر قال السيوطى قال ابن يعيش يصف الشاعر سحابا اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الاسد وأنواؤه أحمد الانواء وذكر الذراعين والنوء للذراع المقبوضة لاشتراكهما فى الاسد وفى التسمية كقوله يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرج من أحدهما اه ونقل الدمامينى عن بعض شراح أبيات المفصل ان قصده وصف ممدوحه بالشجاعة حيث سماه أسدا وقلبه بالسماحة حيث سماه سحابا (قوله وحزنها) ضد السهل (قوله ومن قبل) أى من قبل ذلك وقيل الاصل ومن قبلى فحذفت الياء وأبقيت الكسرة دليلا عليها وعليه فلا شاهد فيه لان حذف ياء المتكلم المضاف اليه جائز كثير بدون

العطف على معمولى عاملين مختلفين بأن تجعل قوله نارا بالجر معطوفا على امرئ والعامل فيه كل ونارا الثانى معطوفا على امرأ والعامل فيه تحسبين (تنبيه) الجر والحالة هذه مقيس وليس ذلك مشروطا بتقدم نفى او استفهام كما ظن بعضهم والجر فيما خلا من الشروط محفوظ لا يقاس عليه كالجر بدون عطف فى قوله رأيت التيمى تيم عدى أى احد تيم عدى ومع العاطف المفصول بغير لا كقراءة ابن جماز تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة أى عرض الآخرة كذا قدره الناظم وجماعة وقيل التقدير ثواب الآخرة أو عمل الآخرة وبه قدره ابن أبى الربيع فى شرحه للايضاح وعلى هذا فالمحذوف ليس مماثلا لما عليه قد عطف بل مقابلا له انتهى (ويحذف الثانى) وهو المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه (فيبقى الاول) وهو المضاف (كحاله اذا به يتصل) فلا ينون ولا ترد اليه النون ان كان مثنى او مجموعا لكن لا يكون ذلك فى الغالب الا (بشرط عطف واضافة الى * مثل الذى له اضفت الاولا) لان بذلك يصير المحذوف فى قوة المنطوق به وذلك كقولهم قطع الله يد ورجل من قالها الاصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيف اليه يد وهو من قالها لدلالة ما أضيف اليه رجل عليه وكقوله

يا من رأى عارضا أسر به

بين ذراعى وجبهة الاسد

اى بين ذراعى الاسد وجبهة الاسد وقوله

سقى الارضين الغيث سهل وحزنها

اى سهلها وحزنها وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور كما مر من نحو قوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة

الشروط المذكورة (قوله فلا خوف عليهم) أى بالضم من غير تنوين مع كسر الهاء فتكون لا عاملة عمل ليس او مهملة وقرأ يعقوب بفتح الفاء من غير تنوين مع ضم الهاء فان قدرت الفتحة فتحة اعراب ففيها شاهد أيضا أو فتحة بناء فلا وعلى قراءته تكون لا عاملة عمل ان (قوله هو مذهب المبرد) قال البعض تبعا للمصرح جعلها المبرد من باب التنازع فأعمل الثانى لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة فهى جائزة قياسا اه وقد ينافيه قول الشارح سابقا الاصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها اذ جعلها من باب التنازع يقتضى أن الاصل قطع الله يده ورجل من قالها مع انه يشترط فى عاملى التنازع أن يكونا فعلين أو اسمين يشبهانهما والعاملان هنا ليسا كذلك فتدبر (قوله وذهب سيبويه الخ) لعل الحامل له على ذلك أن الحذف أليق بالثوانى لكنه مع ما فيه من التكلف يضعفه قول الشاعر

بنو وبنات اكرام نحن نوى * مصاهرة فلينا ان لم يكن كفوا

وقول الآخر بمثل او احسن من شمس الضحى اذ لا يفصل بين المتضايفين اذا كان الثانى ضميرا ولان مطلوب أحسن من ومجرورها ومطلوب مثل مضاف اليه كذا فى الدمامينى وأما تضعيفه بأنه يلزم عليه الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الامور الثلاثة الآتية وذلك مختص بالضرورة ففيه ان سيبويه لا يسلم الحصر فى الثلاثة ولك أن تجعل كلام المصنف صالحا لمذهب سيبويه أيضا بأن تجعل معنى قوله واضافة الى مثل الخ أى الى مضاف اليه مذكور مماثل لمحذوف أضيف اليه المضاف الاول كما هو مذهب المبرد أو الى مضاف اليه محذوف مماثل لمذكور أضيف اليه المضاف الاول كما هو مذهب سيبويه نعم المتبادر من كلامه هو الاول (قوله ثم اقحم الخ) قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثانى بين المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور فى اللفظ عوضا مما ذهب اه مغنى وانما احتيج الى ذلك لان تمام الاسم الذى ليس بأل بالتنوين او الاضافة ولعدم المحوج الى الاعتراض بين المبتدا والخبر فى نحو زيد وعمرو قائم جعله سيبويه من باب الحذف من الاول اذ لو كان قائم خبرا عنه لقدم على العطف اذ لا حاجة الى تأخيره لعدم القبح فى زيد قائم وعمرو (قوله وعند الفراء الاسمان الخ) خصه كما قال السيوطى بالمصطحبين كاليد والرجل والربع والنصف وقبل وبعد لانهما كالشئ الواحد فكان المضاف العامل فى المضاف اليه شئ واحد فلا يرد أنه لا يتوارد عاملان على معمول واحد بخلاف نحو دار وغلام (قوله وهو عكس الاول) أى على مذهب المبرد وتشمله عبارة النظم كما علم مما وجهنا به صلاحية النظم

وقد قرئ شذوذا فلا خوف عليهم اى فلا خوف شئ عليهم (تنبيهان) * الاول ما ذكره الناظم هو مذهب المبرد وذهب سيبويه الى أن الاصل فى قطع الله يد ورجل من قالها قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما اضيف اليه رجل فصار قطع الله يد من قالها ورجل ثم اقحم رجل بين المضاف الذى هو يد والمضاف اليه الذى هو من قالها قال بعض شراح الكتاب وعند الفراء الاسمان مضافان الى من قالها ولا حذف فى الكلام * الثانى قد يفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف الى مثل المحذوف وهو عكس الاول كقول أبى برزة الاسلمى رضى الله تعالى عنه غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات وثمانى بفتح الياء دون تنوين والاصل ثمانى غزوات هكذا ضبطه الحافظ فى صحيح البخارى

لمذهب

(فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولا او ظرفا أجز) فصل مفعول باجز مقدم وهو مصدر مضاف الى مفعوله وشبه فعل نعت لمضاف وما نصب موصول وصلته فى موضع رفع بالفاعلية وعائد الموصول محذوف اى نصبه ومفعولا او ظرفا حالان من ما او من الضمير المحذوف وتقدير البيت أجز أن يفصل المضاف منصوبه حال كونه مفعولا او ظرفا والاشارة بذلك الى ان من الفصل بين المتضايفين ما هو جائز فى السعة خلافا للبصريين فى تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقا فالجائز فى السعة ثلاث مسائل الاولى أن يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر قتل أولادهم شركائهم وقول الشاعر

فسقناهم سوق البغاث الاجادل * وقوله

فداسهم دوس الحصيد الدائس وقوله

فزججتها بمزجة * زج القلوص ابى مزاده

واما ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعى لها فى رداها الثانية أن يكون المضاف وصفا والمضاف اليه اما مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثانى كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله وقول الشاعر وسواك مانع فضله المحتاج * او ظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام هل أنتم تاركو لى صاحبى وقوله كناحت يوما صخرة بعسيل وقد شمل كلامه فى البيت جميع ذلك الثالثة أن يكون الفاصل القسم وقد أشار اليه بقوله (ولم يعب فصل بيمين) نحو هذا غلام والله زيد حكى ذلك الكسائى وحكى أبو عبيدة ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها (تنبيه) زاد فى الكافية الفصل باما كقوله هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر أجدر اه وما سوى ذلك مختص بالشعر

لمذهب سيبويه (قوله فصل مضاف) أى من المضاف اليه بشرط أن لا يكون ضميرا اه يس (قوله شبه فعل) أى مصدرا واسم فاعل (قوله ما نصب) خرج المرفوع فان الفصل به مختص بالضرورة كما سيأتى وذلك لانه متمكن فى موضعه بخلاف المنصوب فانه فى نية التأخير فالفصل به كلا فصل (قوله مفعولا الخ) أى غير جملة فلا يجوز أعجبنى قول عبد الله منطلق زيد للطول قال سم انظر هل يجوز الفصل بمجموع الامور التى جاز الفصل بكل منها قال البعض القياس على ما تقدم فى قوله ولم يفصل بغير ظرف او كظرف او عمل يقتضى جواز الفصل بالمجموع الا ان يفرق وانا أقول مقتضى تعليلهم منع الفصل بالمفعول الجملة بالطول عدم الجواز والفرق بين ما هنا وما قاس عليه غرابة الفصل بين المتضايفين لكونهما كالشئ الواحد بخلاف الفصل فيما قاس عليه فتنبه (قوله فى موضع رفع) لو قدمه على الصلة لكان أولى لان الموضع للموصول فقط (قوله خلافا للبصريين الخ) ولما تبع الزمخشرى مذهبهم رد قراءة ابن عامر الآتية ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر (قوله مطلقا) أى سواء كان ذلك بالامور الثلاثة او بغيرها (قوله مصدرا) أى مقدرا بان والفعل شاطبى (قوله والمضاف اليه فاعله) لو قال معموله لدخل المصدر المفصول بينه وبين مفعوله بالظرف وجعل بعضهم منه ترك يوما نفسك وهواها أى تركك يوما نفسك وجعله الشارح من المفصول بينه وبين فاعله والمعنى عليه ترك نفسك شأنها وهواها (قوله قتل أولادهم شركائهم) أى برفع قتل على انه نائب فاعل زين ونصب أولادهم وجر شركائهم وجعل الشركاء فاعل القتل باعتبار أمرهم به (قوله سوق البغاث) بتثليث الموحدة وغين معجمة وثاء مثلثة طائر ضعيف يصاد ولا يصيد والاجادل جمع اجدل وهو الصقر (قوله فزججتها) أى طعنتها والمزجة بكسر الميم رمح قصير والقلوص الناقة الشابة (قوله وصفا) أى اسم فاعل بمعنى الحال او الاستقبال ولم يذكروا اسم المفعول (قوله اما مفعوله الاول) الصواب تأخير اما بعد قوله الفاصل لان التنويع انما هو فى الفاصل (قوله هل أنتم تاركو لى صاحبى) قال الدمامينى يحتمل عدم الاضافة بأن تكون النون محذوفة كحذفها فى قراءة الحسن وما هم بضارى به من أحد (قوله بعسيل) بعين وسين مهملتين على وزن أمير مكنسة العطار التى يجمع بها العطر بكسر الميم وفتح النون (قوله هما) أى الخطتان المعلومتان من السياق والخطة بالضم الخصلة والاسار بالكسر الاسر وعدة الامر والمنة بعده بالاطلاق خطة واحدة لتلازمهما فى الجملة

وقد أشار الى ثلاث مسائل من ذلك بقوله (واضطرارا اوجدا) أى الفصل والالف للاطلاق (باجنبى اوبنعت اوندا) أى الاولى من هذه الثلاث الفصل بأجنبى والمراد به معمول غير المضاف فاعلا كان كقوله أنجب أيام والداه به * اذ نجلاه فنعم ما نجلا

اى أنجب والده به أيام اذ نجلاه اومفعولا كقوله

تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها
كما خط الكتاب بكف يوما
يهودى يقارب او يزيل

أى تسقى ندى ريقتها المسواك اوظرفا كقوله

الثانية الفصل بنعت المضاف كقوله

ولئن حلفت على يديك لاحلفن
بيمين أصدق من يمينك مقسم

أى بيمين مقسم أصدق من يمينك وقوله

من ابن ابى شيخ الاباطح طالب * أى من ابن أبى طالب شيخ الاباطح الثالثة الفصل بالنداء كقوله

كأن برذون أبا عصام * زيد حمار دق باللجام

أى كأن برذون زيدا يا أبا عصام وقوله ٤

وفاق كعب بجير منقذ لك من
تعجيل تهلكة والخلد فى سقرا

أى وفاق بجيرا يا كعب (تنبيه) من المختص بالضرورة أيضا الفصل بفاعل المضاف كقوله

نرى أسهما للموت تصمى ولا تنمى
ولا ترعوى عن نقض اهواؤنا العزم

وقوله

ما ان وجدنا للهوى من طب
ولا عدمنا قهر وجد صب

والامر فى هذا اسهل منه فى الفاعل الاجنبى كما فى قوله أنجب ايام والداه به البيت ويحتمل أن يكون منه وان يكون من الفصل بالمفعول قوله فان نكاحها مطر حرام بدليل انه يروى أيضا بنصب مطر ورفعه والتقدير فان نكاح مطر اياها اوهى

(قوله بأجنبى) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أى وجد المضاف مفصولا بأجنبى ولا يصح رجوع الضمير للفصل وتعلق بأجنبى به على رأى من أجاز اعمال ضمير المصدر لان ضميره الذى أجيز اعماله على هذا الرأى بارز وهذا مستتر أفاده الشاطبى (قوله معمول غير المضاف) يدخل فى الاجنبى على هذا التفسير النعت والمنادى فيلزم عطف الخاص على العام بأو وهو لا يجوز ويمكن أن يقيد بما أشار اليه بقوله فاعلا كان الخ سم (قوله فاعلا) أى لغير المضاف اذ فاعل المضاف ليس أجنبيا وان كان الفصل به أيضا ضرورة كما سيذكره الشارح (قوله أنجب أيام والداه به) أى ولدا اولدا نجيبا اونجلاه ولداه والفصل فى هذا البيت بالفاعل وبالجار والمجرور أيضا لكنهم اكتفوا بالتنبيه على الفصل بالاشرف ويؤخذ منه جواز الفصل باثنين من المعمولات الاجنبية فى الضرورة (قوله تسقى امتياحا) أى وقت امتياح اومماتحة والامتياح الاستياك (قوله كما خط) ما مصدرية يهودى يقارب أى بين حروف الكتابة او يزيل بفتح أوله أى يباعد بينها والجملة صفة ليهودى كما فى العينى والتصريح فالضمير فى الفعلين له وقول البعض الضمير فيهما للخط خطأ وخص اليهودى لانه من أهل الكتاب والمعنى أن رسم هذه الدار كخط الكتاب (قوله من ابن الخ) صدره نجوت وقد بل المرادى سيفه قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل معاوية وعمرو بن العاص وعلى بن أبى طالب رضى الله عنه فسلم الاولان وقتل على قتله عبد الرحمن بن ملجم بكسر الجيم وفتحها المرادى بفتح الميم نسبة الى مراد قبيلة قاله يس ويرد على الشارح أن الفاصل ليس نعتا للمضاف بل لمجموع المضاف والمضاف اليه وقد يقال لما كان المتأثر بالعوامل المختلفة الجزء الاول جعل النعت له (قوله كأن برذون الخ) قال ابن هشام يحتمل أن أبا مضاف اليه على لغة القصر وزيد بدل أو عطف بيان فلا شاهد فيه (قوله وفاق كعب بجير الخ) بجير أخو كعب بن زهير صاحب بانت سعاد اسلم بجير قبل أخيه كعب وصار يدعوه الى الاسلام الى ان اسلم وكعب منادى حذف منه حرف النداء (قوله نرى) بالنون كما قاله الدمامينى تصمى من اصميته اذا رميته فقتلته بحيث تراه ولا تنمى من انميته اذا رميته فغاب عنك ثم مات والمعنى نرى أسهما للموت تقتل ولا تبطئ والارعواء الكف عن القبيح (قوله فان نكاحها مطر حرام) أى فى رواية خفض مطر باضافة نكاح اليه والفصل بالهاء وهى محتملة للفاعلية والمفعولية لما ذكره الشارح فعلى الفاعلية يكون من انابة ضمير غير الرفع مناب ضمير الرفع وان لم تعهد النيابة الا فى الضمائر المنفصلة وبهذا التقرير

يعرف

٤ قوله المرادى بفتح الميم مخالف لقول القاموس ومراد كغراب أبو قبيلة لانه تمرد وكسحاب وكتاب العنق اه

ومنه الفصل بالفعل الملغى كقوله بأى تراهم الارضين حلوا أى باى الارضين زاد فى التسهيل وزاد غيره الفصل بالمفعول لاجله كقوله

معاود جرأة وقت الهوادى
اشم كأنه رجل عبوس

أراد معاود وقت الهوادى جرأة وحكى ابن الانبارى هذا غلام ان شاء الله تعالى أخيك ففصل بان شاء الله اه (خاتمة) قال فى شرح الكافية المضاف الى الشئ يتكمل بما اضيف اليه تكمل الموصول بصلته والصلة لا تعمل فى الموصول ولا فيما قبله وكذا المضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله فلا يجوز فى نحو أنا مثل ضارب زيدا ان يتقدم زيد على مثل وان كان المضاف غيرا وقصد بها النفى جاز أن يتقدم عليها معمول ما اضيفت اليه كما يتقدم معمول المنفى بلا فأجازوا انا زيدا غير ضارب كما يقال أنا زيدا لا ضارب ومنه قوله

ان امرأ خصنى عمدا مودته
على التناءى لعندى غير مكفور

فقدم عندى وهو معمول مكفور مع اضافة غير اليه لانها دالة على نفى وكأنه قال لعندى لا يكفر ومنه قوله تعالى على الكافرين غير يسير فان لم يقصد بغير نفى لم يتقدم عليه معمول ما اضيف اليه فلا يجوز فى قولك قاموا غير ضارب زيدا قاموا زيدا غير ضارب لعدم قصد النفى بغير هذا كلامه والله أعلم

* (المضاف الى ياء المتكلم) *

انما أفرده بالذكر لان فيه احكاما ليست فى الباب الذى قبله أشار الى ذلك بقوله (آخر ما اضيف لليا اكسر) أى وجوبا (اذا لم يك معتلا) منقوصا أو مقصورا

يعرف ما فى كلام البعض ويعرف أيضا ان الهاء ليست فى موضع جر بالاضافة حتى يتوجه استشكال صاحب التوضيح خفض مطر بالاضافة بأن المضاف لا يضاف لشيئين ومطر اسم رجل كان من أقبح الناس وكانت زوجته من أجمل النساء وكانت تريد فراقه ولا يرضى بذلك وصدر البيت لئن كان النكاح أحل شئ (قوله بالفعل الملغى) أى الذى يستقيم المعنى المراد بدونه وليس المراد الملغى بالمعنى المصطلح لان ترى فى البيت عامل فى المفعولين وهما الضمير وحلوا فاندفع اعتراض الدنوشرى (قوله معاود جرأة وقت الهوادى) فى شواهد العينى ان صدره اشم كأنه رجل عبوس وكذا فى الهمع وفى بعض نسخ الشارح جعله عجزا والاشم من الشمم وهو التكبر يصف الشاعر رجلا بأنه يظهر الكبر ويعاود الحرب وقت ظهور الهوادى جمع هادى أى اعناق الخيل لاجل جرأته فى الحرب والجرأة بضم الجيم (قوله فلا يجوز فى نحو أنا مثل الخ) أى عند الجمهور وكذا يمتنع التقديم عندهم اذا كان المضاف لفظ أول أو حق وجوزه مع كل من الثلاثة بعض فان كان المضاف غير مثل وأول وحق وغير امتنع التقديم اتفاقا أفاده الدمامينى (قوله وقصد بها النفى) بأن صح حلول حرف النفى والمضارع محل غير ومخفوضها (قوله معمول ما اضيفت اليه) ولو كان غير ظرف أو جار ومجرور كما يدل عليه التمثيل هذا مذهب السيرافى والزمخشرى وابن مالك وقال ابن السراج يمتنع تقدمه مطلقا وقيد بعضهم جواز تقدمه بكونه ظرفا أو جارا ومجرورا قاله الدمامينى (قوله ومنه قوله تعالى الخ) أى على ان على الكافرين متعلق بيسير ويصح تعلقه بعسير فلا يكون فيه شاهدا (قوله غير ضارب زيدا) أى لا شخصا ضرب زيدا (قوله لعدم قصد النفى بغير) أى لانه لا يصح وضع حرف النفى والمضارع موضع غير ومجرورها فلا يقال قاموا لا يضرب زيدا لعدم الرابط للجملة الحالية ويؤخذ منه أن المضاف اليه غير لو كان جمعا نحو قاموا غير ضاربين زيدا اجاز تقديم المعمول لصحة الحلول المذكور اذ يصح ان يقال قاموا لا يضربون زيدا لجملة المضارع حال مرتبطة بالضمير كما كانت غير فى المثال حالا

* (المضاف الى ياء المتكلم) *

(قوله لان فيه احكاما الخ) وذلك ككسر آخره وجوبا اذا لم يكن معتلا ولا مثنى ولا جمعا على حده (قوله أشار الى ذلك) أى الى ان فيه احكاما ليست فى الباب الذى قبله (قوله اذا لم يك معتلا) أى بالاصطلاح النحوى وهو ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة له فخرج نحو دلو وظبى كما أشار

(كرام وقذى * اوبك) منى أومجموعا على حدة (كابنين وزيدين فذى) الاربعة (جميعها) اخرها واجب السكون و(اليا بعد)
أى بعدها (فتحها احتذى) أى اتبع ١٧٠ (وتدغم اليا) من المنقوص والمثنى والمجموع على حدة فى حالتى جرهما ونصبهما

(فيه) اى فى الياء المذكورة يعنى ياء المتكلم
(و) كذا (الواو) من المجموع حال رفعه
فتقول هذا رامىّ ورأيت رامىّ ومررت
برامىّ ورأيت ابنىّ وزيدىّ ومررت بابنىّ
وزيدىّ وهؤلاء زيدىّ والاصل فى المثنى
والمجموع المنصوبين أوالمجرورين ابنين لى
وزيدين لى فحذفت النون واللام للاضافة
ثم أدغمت الياء فى الياء والاصل فى الجمع
المرفوع زيدوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت
احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت
الضمة كسرة لتصح الياء ومنه قوله عليه
الصلاة والسلام أومخرجىّ هم وقول الشاعر

أودى بنىّ وأعقبونى حسرة
عند الرقاد وعبرة لا تقلع

هذا اذا كان ماقبل الواو مضموما كما رأيت
واليه أشار بقوله (وان * ماقبل واو ضم
فاكسره يهن) فان لم ينضم بل انفتح بقى على
فتحه نحو مصطفون فتقول جاء مصطفىّ
(وألفا سلم) من الانقلاب سواء كانت للتثنية
نحو يداى أوللمحمول على التثنية نحو ثنتاى
بالاتفاق أوآخر المقصور نحو عصاى على
المشهور (وفى المقصور عن * هذيل انقلابها
ياء حسن) نحو عصىّ ومنه قوله

سبقوا هوىّ وأعنقوا لهواهم
فتخرموا ولكل جنب مصرع

وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قريش وقرأ
الحسن يابشرىّ (تنبيهان) * الاول يستثنى
مما تقدم ألف لدى وعلى الاسمية فان الجميع
اتفقوا على قلبها ياء ولا يختص بياء المتكلم بل
هو عام فى كل ضمير نحو لديه وعليه ولدينا
وعلينا

اليه الشارح بقوله منقوصا أومقصورا (قوله أوبك) أى ولم يك (قوله فذى) مبتدا وجميعها تأكيد والياء مبتدأ ثان وفتحها مبتدا ثالث واحتذى خبر المبتدا الثالث وقوله بعد أى بعدها أى الاربعة حال من الياء أومتعلق باحتذى ويجوز جعل جميعها مبتدا ثانيا (قوله آخرها واجب السكون) انما أتى الشارح به لانه المقابل لقول المصنف اكسر ولم يذكره المصنف مع ان كلامه أولا فى آخر المضاف اكتفاء بقوله وتدغم الباقية والواو وقوله وألفا سلم لاستلزام ذلك تسكين الآخر (قوله وكذا الواو الخ) أى بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف اكتفاء بأخذه من قوله وان ماقبل واو الخ (قوله فتقول هذا رامىّ) فرامىّ مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لاجل الادغام لا الاستثقال كما هو حكمه فى غير هذه الحالة كما قاله سم لعروض وجوب السكون فى هذه الحالة بأقوى من الاستثقال وهو الادغام (قوله فحذفت النون واللام للاضافة) هذا هو التحقيق عندى وان اشتهر أن اللام انما حذفت للتخفيف خلافا لمن جعل فى كلام الشارح مسامحة كالبعض (قوله والاصل فى الجمع) أى بعد الاضافة ولم يذكر أصله قبلها اكتفاء بعلمه مما قبله (قوله ثم قلبت الضمة كسرة) صريح فى ان هذا بعد قلب الواو ياء وهو الراجح واختار ابن جنى العكس (قوله لتصح الياء) أى المنقلبة اليها الواو وعلامة الرفع حينئذ الواو المنقلبة ياء للموجب (قوله أودى بنىّ) أى هلكوا والعبرة بفتح العين المهملة الدمع (قوله هذا) أى قلب الضمة كسرة (قوله يهن) بضم الهاء أى يسهل النطق بالكلمة قاله الشاطبى (قوله انقلابها ياء) أى عوضا عما يستحقه ماقبل ياء المتكلم من الكسر فهو من نيابة حرف عن حركة فى غير أبواب الاعراب ومثله لا رجلين ولا قائمين نقله يس عن ابن هشام (قوله سبقوا) الضمير يرجع الى خمسة بنين للشاعر هلكوا جميعا فى طاعون وهم المراد بالبنين فى البيت السابق اعنى أودى بنىّ الخ وقوله وأعنقوا لهواهم أى تبع بعضهم بعضا فى الموت فتخرموا بالخاء المعجمة مبنيا للمجهول أى اخترمتهم المنية كذا فى العينى فمراد الشاعر بالهوى الموت (قوله يستثنى مما تقدم) أى من اطلاق قوله وألفا سلم لاقتضائه سلامتها عند الجميع فى غير المقصور وحتى فى هذه الامور وليس كذلك (قوله الاسمية) قيد بذلك ليكون مما نحن فيه وهو المضاف للياء والا فالحرفية أيضا تقلب ألفها ياء ومثل على الاسمية الى الاسمية على ماقاله أبو حيان سم (قوله اتفقوا على قلبها ياء) نظر فيه المصرح بأن بعض

الثانى يجوز اسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره وهو ماسوى الاربع المستثنيات وذلك أربعة أشيا المفرد الصحيح نحو
غلامى وفرسى والمعتل الجارى مجراه نحو ظبيى ودلوى وجمع التكسير ١٧١ نحو رجالى وهنودى وجمع السلامة لمؤنث نحو

مسلماتى واختلف فى الاصل منهما فقيل
الاسكان وقيل الفتح وجمع بينهما بأن الاسكان
أصل أول اذ هو الاصل فى كل مبنى والفتح
أصل ثان اذ هو الاصل فيما هو على حرف
واحد وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة
دليلا عليها وقد يفتح ماوليته فتقلب ألفا
وربما حذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا
عليها فالاول كقوله

خليلى أملك منى للذى كسبت
يدى ومالى فيما يقتنى طمع

والثانى كقوله

أطوف ماأطوف ثم آوى
الى أما ويروينى النقيع

أراد الى امى والثالث كقوله

ولست بمدرك مافات منى
بلهف ولا بليت ولا لوانى

وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع
فيها الفتح كامرّ وكسرها لغة قليلة حكاها
أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب وبها قرأ
حمزة ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخىّ وكسر
ياء عصاى الحسن وأبو عمرو فى شاذه
وهو أضعف من الكسر مع التشديد
(خاتمة) فى المضاف الى ياء المتكلم أربعة
مذاهب * أحدها انه معرب بحركات
مقدرة فى الاحوال الثلاثة وهو مذهب
الجمهور * والثانى انه معرب فى الرفع
والنصب بحركة مقدرة وفى الجر بكسرة
ظاهرة واختاره فى التسهيل * والثالث انه
مبنىّ واليه ذهب الجرجانىّ وابن الخشاب
* والرابع انه لامعرب ولا مبنىّ واليه ذهب
ابن جنى وكلا هذين المذهبين بين الضعف والله أعلم

(اعمال المصدر)

(بفعله المصدر ألحق فى العمل) تعديا ولزوما

العرب لا يقلب كما قاله المرادى فى شرح التسهيل (قوله وهو ماسوى الاربع المستثنيات) لا يرد عليه نحو فىّ وأبىّ وأخىّ على لغة رد اللام وقلبها ياء وادغامها فى ياء المتكلم واعرابها بحركة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها السكون الواجب للادغام لان الثلاثة صارت فى هذه الحالة من المنقوص الذى هو أحد الاربع المذكورة وقول البعض تبعا لسم اذا وقعت هذه الثلاثة مرفوعة كان رفعها بالواو والمنقلبة ياء ينافيه كون شرط اعرابها بالحروف اضافتها لغير ياء المتكلم ودفع سم المنافاة بحمل الشرط المذكور على حالة عدم رد لام هذه الاسماء عند الاضافة فيه ان هذا الحمل لا داعى اليه ولا دليل من كلامهم عليه ومن ادعى ذلك فعليه البيان (قوله والمعل الجارى الخ) كذا فى بعض النسخ ومراده بالمعل ما آخره حرف علة لا المغير عن أصله بالفعل وان كان هذا مصطلحهم والذى فى أكثر النسخ والمعتل وهو واضح (قوله وقد تحذف هذه الياء) أى ان لم تكن الاضافة للتخفيف كاضافة الوصف الحالىّ أو الاستقبالىّ والا فلا حذف ولا قلب لانها على تقدير الانفصال فلم تكن الياء ممازجة لما اتصلت به (قوله فتقلب ألفا) أى لتحركها وانفتاح ماقبلها قال سم الظاهر أن هذه الالف اسم لانها منقلبة عن اسم فهى مضاف اليه فى موضع جر بل قد يدعى انها ياء المتكلم غاية الامر أن صفتها تغيرت (قوله بلهف) أى بقولى يالهف الخ فالاصل يالهفا (قوله وأما ياء المتكلم المدغم فيها) هذا مقابل قوله يجوز اسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره (قوله وكسرها لغة قليلة) قيل الكسر لالتقاء الساكنين وسوغ الكسر مع ثقله على الياء ان الياء اذا سكن ماقبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح كدلو وظبى (قوله وهو أضعف من الكسرة مع التشديد) لعل وجهه ان الكسرة فى عصاى تالية للالف وهى لا تناسب الكسرة وفى مصرخىّ تالية للياء وهى تناسب الكسرة (قوله بكسرة ظاهرة) أى خلفت كسرة المناسبة ورد بأن الاصل بقاء ما كان قاله الدمامينىّ (قوله مبنىّ) رد بأنه لا مقتضى للبناء والاضافة للمبنىّ انما تجوز البناء اذا توغل المضاف فى الابهام قاله يس (قوله لامعرب ولامبنى) وعلى هذا اذا قلت غلامى حاضر فغلام مبتدا فى محل رفع اذ ليس الاعراب المحلىّ مخصوصا بالمبنىّ هذا هو الظاهر وان توقف فيه البهوتىّ وسكت عليه البعض

(اعمال المصدر)

(قوله بفعله المصدر ألحق فى العمل) اعترض بأنه يقتضى ان عمل المصدر لشبهه

بالفعل وليس كذلك بل لانه أصل الفعل كما سيصرح بذلك الشارح وقد يدفع بمنع الاقتضاء المذكور وانما التعبير بالالحاق لكون الاصل فى العمل للفعل فهو من الحاق الفرع فى العمل بالاصل فيه لا من الحاق المشبه بالمشبه به مع ان الدمامينى صرح بان عمل المصدر بسبب قوة مشابهته للفعل فتأمل (قوله فان كان فعله المشتق منه لازما الخ) هذه العبارة تقتضى ان بعض الافعال لا يتعدى بنفسه ولا بحرف الجر فيكون لازما ومصدره كذلك ومثل له ابن الناظم بحدث وعرض ورده شيخ الاسلام بأنه يقال حدث لفلان وعرض له كذا فالاولى التمثيل بنحو ظرف وشرف ورد أيضا بأنه يقال ظرف فى اخلاقه وشرف فى قومه وتقتضى أيضا ان المتعدى بحرف الجر يسمى متعديا بالاطلاق مع ان المتعدى بالاطلاق انما ينصرف الى المتعدى بنفسه فلا يشمل عند الاطلاق المتعدى بحرف الجر كما صرح به العصام وغيره وتقدم فى باب تعدى الفعل ولزومه (قوله ان فى رفعه النائب عن الفاعل خلافا) وجه المنع وهو مذهب الاخفش والشلوبين وغيرهما ما فيه من الالباس لانك اذا قلت مثلا عجبت من ضرب عمرو تبادر الى الذهن المبنى للفاعل وقال أبو حيان يجوز اذا كان فعله ملازما للبناء للمجهول كزكم لعدم الالباس حينئذ فيجوز اعجبنى زكام زيد فالاقوال ثلاثة حكاها فى الهمع زاد الدمامينى قولا رابعا عن ابن خروف وهو الجواز اذا لم يقع لبس نحو أعجبنى قراءة فى الحمام القرآن واكل الخبز وشرب الماء ويضاف المصدر اليه على اعتقاد معنى الرفع ولذلك قال سيبويه فى قولهم عجبت من ايقاع انيابه بعضها فوق بعض ان التقدير من ان أوقعت انيابه (قوله بخلاف فاعل الفعل) أى فانه لا يجوز حذفه الا فى مسائل مرت فى باب الفاعل (قوله واذا حذف الخ) استئناف مسئلة لا انه من جملة الفرق الثانى بين المصدر والفعل لان الفعل أيضا اذا حذف فاعله لا يتحمل ضميره لان ضمير الفاعل الذى يتحمله الفعل مستتر لا محذوف (قوله لا يتحمل ضميره) أى فى غير المصدر النائب عن فعله أما هو كضربا زيدا فيتحمل الضمير لاستتاره فيه كما سيأتى (قوله أو مجردا) أى من أل والاضافة (قوله اقيس) أى أوفق بالقياس على الفعل فى العمل لانه لتنكيره أشبه بالفعل من المضاف والمحلى الموجود فيهما ما أبعد شبههما بالفعل وهو الاضافة وأل اللتان هما من خصائص الاسماء (قوله ذى مسغبة) أى مجاعة (قوله بضرب الخ) تمامه كما فى بعض النسخ ازلنا هامهن عن المقيل والهام جمع هامة وهى الرأس فاضافته الى ضمير الرؤس للتأكيد وتطلق الهامة على جمجمة الدماغ والاضافة عليه من اضافة

فان كان فعله المشتق منه لازما فهو لازم
وان كان متعديا فهو متعد الى ما يتعدى اليه
بنفسه أو بحرف (تنبيه) يخالف المصدر فعله
فى أمرين * الاول ان فى رفعه النائب عن
الفاعل خلافا ومذهب البصريين جوازه
واليه ذهب فى التسهيل * الثانى ان فاعل
المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل
واذا حذف لا يتحمل ضميره خلافا لبعضهم
واعلم انه لا فرق فى اعمال المصدر عمل فعله
بين كونه (مضافا او مجردا أو مع أل) لكن
اعمال الاول أكثر نحو ولولا دفع الله الناس
والثانى اقيس نحو أو اطعام فى يوم ذى
مسغبة يتيما وقوله
بضرب بالسيوف رؤس قوم

الجزء الى الكل وأراد بالمقيل العنق لانها مقيل الرأس اى مستقره (قوله أولى المغيرة) أى أوائل الخيل المغيرة أى ركابها النكل أى أعجز بتثليث الكاف وماضيه بفتحها وكسرها ومصدره النكول كذا فى القاموس ومسمع كمنبر اسم رجل (قوله فانك والتابين) هو فى نسخ الشارح بموحدة بعد الهمزة فتحتية فنون وفسره البعض تبعا لبعض نسخ شواهد العينى بالمراقبة وعد فى القاموس من معانيه ان تعيب الانسان فى وجهه ولعله أنسب هنا من المراقبة وفى بعض نسخ شواهد العينى رسمه بالنون بعد الهمزة فتحتية فموحدة وتفسيره بالتعنيف فليحرر قال البعض وهو منصوب على انه مفعول معه وعروة مفعول التأبين وخبر ان فى البيت اللاحق ويروى البيت فانك والتأبيب عروة بعدما الخ ويروى وعالك بالواو أى حفظك بدل دعاك وشوارع ممتدة (قوله وقد أشار الى ذلك) أى الى كون الاول اكثر والثانى كثيرا والثالث قليلا لا الى ذلك مع كون الثانى أقيس حتى يرد اعتراض البعض بأن كلام المصنف لا يشير الى الاقيسية (قوله أى المصدر انما يعمل الخ) لا يخفى ان الاول خارج عن عبارة المصنف فلا وجه لذكره فى حيز تفسيرها (قوله فى موضعين) أى لا فى غيرهما كالمصدر المؤكد والمبين للعدد أما المبين للنوع فيعمل كما مر من الامثلة لان المضاف مبين للنوع فيجوز ضربت زيدا ضرب عمرو بكرا (قوله بدلا من اللفظ بفعله) اختلف فيه فقيل لا ينقاس عمله وقيل ينقاس فى الامر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والانشاء نحو حمدا لله والوعد نحو قالت نعم وبلوغا بغية ومنى والتوبيخ نحو وفاقا بنى الاهواء والغى والهوى (قوله وجل) أى خائف فهو توكيد لما قبله (قوله نصب بالمصدر) واختلف فى ناصب المصدر ففى الايضاح انه مفعول به عند سيبويه أى الزم ضربا وغيره يراه منصوبا باضرب اه دمامينى ومنه يعلم ان كون هذا المصدر بدلا من اللفظ بفعله انما يظهر على مذهب غير سيبويه (قوله ويقدر بما الخ) انما خص تقدير ما بارادة الحال مع صحة تقديرها عند ارادة الماضى والاستقبال أيضا ايثارا للادل على المضى مع الماضى وعلى الاستقبال مع المضارع وهو أن لانها مع الماضى للمضى ومع المضارع للاستقبال بخلاف ما فانها صالحة للازمنة الثلاثة مطلقا كما أفاده شارح الجامع فاندفع اعتراض الدمامينى وتبعه البعض بأن مقتضى كلامهم ان ما لا تقدر مع الماضى والمستقبل وليس كذلك بل يجوز تقديرها مع كل من الثلاثة (قوله أن المخففة) قد يقال قول الناظم مع أن يشملها والذى دعاه فى التسهيل لذكر أن المخففة جعله المصدرية قسيمة لها على ان تقدير ما سائغ بعد افعال العلم

واعمال الثالث قليل كقوله
ضعيف النكاية أعداءه * وقوله
لقد علمت أولى المغيرة اننى
كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا
وقوله
فانك والتأبين عروة بعدما
دعاك وأيدينا اليه شوارع
وقد أشار الى ذلك فى النظم بالترتيب (تنبيه)
لا خلاف فى اعمال المضاف وفى كلام بعضهم
ما يشعر بالخلاف والثانى أجازه البصريون
ومنعه الكوفيون فان وقع بعده مرفوع
أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمر
وأما الثالث فأجازه سيبويه ومن وافقه
ومنعه الكوفيون وبعض البصريين

(ان كان فعل مع أن أو ما يحل * محله)
أى المصدر انما يعمل فى موضعين الاول
أن يكون بدلا من اللفظ بفعله نحو ضربا زيدا
وقوله فندلا زريق المال ندل الثعالب وقوله
يا قابل التوب غفرانا مآثم قد
أسلفتها انا منها خائف وجل
فزيدا والمال ومآثم نصب بالمصدر لا بالفعل
المحذوف على الاصح والثانى ان يصح
تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى بأن يكون
مقدرا بأن والفعل او بما والفعل وهو المراد هنا
فيقدر بأن اذا أريد المضى أو الاستقبال نحو
عجبت من ضربك زيدا أمس أو غدا والتقدير
من أن ضربت زيدا أمس أو من أن تضربه
غدا ويقدر بما اذا أريد الحال نحو عجبت من
ضربك زيدا الآن أى مما تضربه (تنبيهات)
* الاول ذكر فى التسهيل مع هذين الحرفين
أن المخففة

(قوله نحو علمت ضربك زيد) اما ان تكون علمت فى المثال بمعنى عرفت فيكفيها مفعول واحد واما ان تكون المتعدية الى مفعولين فيكون الثانى محذوفا تقديره حاصلا مثلا أو يقال المصدر المقدر بأن المخففة يسد مسد المفعولين كما انها كذلك فتدبر (قوله والموضع غير صالح للمصدرية) أى لانها لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعولية اه سم (قوله وقد جعله فى التسهيل غالبا) عبارته فيه والغالب ان لم يكن بدلا من اللفظ بالفعل تقديره به بعد ان المخففة أو المصدرية أو ما اختها اه (قوله وليس تقديره الخ) أى بدليل عمله مع امتناع التقدير بذلك فى نحو ضربى زيدا قائما وان أكرامك زيدا حسن وكان تعظيمك زيدا احسنا ولا اعراض عن أحد الا أن يقال التقدير سائغ فى الاصل وان امتنع لعارض وقوعه فى هذه المواضع التى التزمت فيها العرب عدم وقوع الحرف المصدرى والفعل لانهم كما قاله الدمامينى لا يقولون ان اضرب زيدا قائما ولا يوقعون ان او صلتها بعد ان لا مفصولة بالخبر ونحوه نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى ومثل ان كان ولا يوقعون الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة أو يقال اللفظ الذى يقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به مكانه كما ذكره الدمامينى وشارح الجامع (قوله سمع أذنى أخاك يقول ذلك) حال كالحال فى ضربى العبد مسيئا فالتقدير سمع أذنى أخاك حاصل اذ كان أو اذا كان فصاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الاخ وان زعمه البعض وانما لم يكن المصدر هنا مقدرا بما أو ان المخففة لاشتراط ان يسبقهما أو المصدر المقدر بهما شئ ولم يوجد وانما لم يكن مقدرا بأن المصدرية لان المراد الاخبار بأن سمع أذنه قول أخيه حاصل وأن تقتضى انه سيحصل لانها تخلص المضارع للاستقبال كذا قال البعض وفيه نظر اذ تقدير أن والماضى لا يقتضى ان السمع سيحصل فتدبر (قوله فلم أضمر لم يعمل) لضعفه بالاضمار بزوال حروف الفعل فلا يجوز على الاصح مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح وتوقف البهوتى هل هذا الخلاف فى ضمير اسم الفاعل أيضا نحو مكرم زيدا عالم وهو بكرا جاهل أو يعمل اتفاقا أو لا يعمل اتفاقا وقول الدمامينى لم أر أحدا حكى اجازة اعمال اسم الفاعل مضمرا يمنع الاحتمال الثانى ويضعف الاول ويقوى الثالث (قوله فلو صغر لم يعمل) لخروجه بالتصغير عن الصيغة التى هى أصل الفعل وقيل يعمل مصغرا ويوافقه رويدا زيدا (قوله غير محدود) أى دال على المرة (قوله فلو حد بالتاء) أى تاء الوحدة لم يعمل لان صيغته حينئذ ليست الصيغة التى هى أصل الفعل فلو كانت التاء فى أصل بناء المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عمل كما قاله

نحو علمت ضربك زيدا فالتقدير علمت ان قد ضربت زيدا فأن مخففة لانها واقعة بعد علم والموضع غير صالح للمصدرية * الثانى ظاهر قوله ان كان أن ذلك شرط لازم وقد جعله فى التسهيل غالبا وقال فى شرحه وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطا فى عمله ولكن الغالب ان يكون كذلك ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب سمع أذنى أخاك يقول ذلك * الثالث لاعمال المصدر شروط ذكرها فى غير هذا الكتاب أحدها ان يكون مظهرا فلو أضمر لم يعمل خلافا للكوفيين وأجاز ابن جنى فى الخصائص والرمانى اعماله فى المجرور وقياسه فى الظرف ثانيها أن يكون مكبرا فلو صغر لم يعمل ثالثها ان يكون غير محدود فلو حد بالتاء لم يعمل

الشاطبى لعدم الوحدة حينئذ فلا يكون محدودا (قوله يحابى) أى يحيى به أى بالماء والجلد بفتح الجيم وسكون اللام القوى فاعل والحازم الضابط والملا مقصور هو التراب والشاهد فى نصبه بضربة ونفس مفعول يحابى يصف الشاعر مسافرا معه ماء فتيمم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا (قوله ان يكون غير منعوت الخ) أى لان النعت من خصائص الاسماء المبعدة عن الفعل وانما لم يؤثر بعد تمام العمل لضعفه بتأخره عن استقرار العمل (قوله قبل تمام عمله) أى بذكر سائر متعلقاته (قوله بمنزلة الصلة من الموصول) انما قال بمنزلة نظرا الى حال التصريح بالمصدر لان المعمول فى حال التصريح به ليس صلة ولا جزء صلة وان كان بعد تقدير المصدر بأن أو ما والفعل جزء صلة فلا حاجة لما قيل هنا من التكلف نعم كان الاولى ان يقول بمنزلة جزء الصلة كما علم من تقريرنا (قوله فلا يفصل بينهما) أى بالنعت وكذا غيره من التوابع كما سيصرح به الشارح وبالاولى الاجنبى ولهذا لا يصح ان يكون يوم فى قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر معمولا لرجع للفصل بالخبر كما سيذكره الشارح فى الخاتمة (قوله ان يكون مفردا) اى لان تثنيته وجمعه يخرجانه عن صيغته الاصلية التى هى أصل الفعل وجوز عمله مجموعا جماعة منهم ابن عصفور والناظم وبقى من الشروط تقدمه على معموله فلا يجوز أعجبنى زيدا اضرب عمرو نعم جوز بعضهم تأخره عن معموله اذا كان بدلا من اللفظ بفعله نحو زيدا ضربا أو كان المعمول ظرفا وهو الراجح وبقى منها أيضا ذكره فلا يعمل محذوفا على الاصح كما فى الهمع وغيره (قوله تجاربهم) بكسر الراء جمع تجربة والفنع بالفاء والنون المفتوحتين والعين المهملة الخير والكرم والفضل والثناء (قوله ولاسم مصدر عمل) أى مضافا أو مجردا أو مع أل كما أفاده سم (قوله فى الدلالة على معناه) أى معنى المصدر وهو الحدث وبهذا خرج نحو الدهن والكحل بضم أولهما فان كلا منهما وان اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات ومقتضى عبارته ان موضوع اسم المصدر الحدث كالمصدر والذى يدل عليه قولنا اسم مصدر وجزم به ابن يعيش وأبو حيان وغيرهما وصوبه بعضهم ان موضوعه المصدر نفسه (قوله دون عوض) متعلق بخلوه (قوله من بعض ما فى فعله) أى من الحروف أصلية أو زائدة كما يؤخذ مما بعده (قوله ونحو عدة الخ) أى ونحو تعليما وتسليما فان التاء عوض عن احدى اللامين وأما المدة التى قبل الآخر فليست للتعويض بدليل ثبوتها فى المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق والاكرام والاستخراج فعلم من ذلك ان العوض قد يكون آخرا

وأما قوله

يحابى به الجلد الذى هو حازم ... بضربة كفيه الملا نفس راكب

فشاذ رابعها أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله فلا يجوز أعجبنى ضربك المبرح زيدا لان معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما فان ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر فلو نعت بعد تمامه لم يمتنع والاولى ان يقال غير متبوع بدل غير منعوت لان حكم سائر التوابع حكم النعت فى ذلك خامسها ان يكون مفردا وأما قوله

قد جربوه فما زادت تجاربهم ... أبا قدامة الا المجد والفنعا

فشاذ وليس من الشروط كونه بمعنى الحال والاستقبال لانه يعمل لا لشبهه بالفعل بل لانه أصل الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لشبهه بالمضارع فاشترط كونه حالا أو مستقبلا لانهما مدلولا المضارع

(ولاسم مصدر عمل) واسم المصدر هو ما ساوى المصدر فى الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما فى فعله كذا عرفه فى التسهيل فخرج نحو قتال فانه خلا من ألف قاتل لفظا لا تقديرا ولذلك نطق بها فى بعض المواضع نحو قاتل قيتالا وضارب ضيرابا لكنها انقلبت ياء لانكسار ما قبلها ونحو عدة فانه خلا من واو وعد لفظا وتقديرا ولكن عوض منها التاء فهما مصدران لا اسما مصدر

وقد يكون اولا (قوله لخلوهما لفظا وتقديرا) أى من غير عوض كما يفهم مما قدمه (قوله من بعض ما فى فعلهما) اى وهو التاء وأحد حرفى التضعيف والمدة فيهما ليست عوضا كما علمت (قوله بمساواة الخ) فان نقص عن فعله فان عوض عن الناقص أو قدر فيه فمصدر والا فاسم مصدر كما علم (قوله علم) قال فى الهمع اسم المصدر العلم لا يضاف ولا يقبل أل ولا يقع موقع الفعل ولا يقصد به الشياع ولا يوصف (قوله نحو يسار وفجار وبرة) الاول علم لليسر مقابل العسر والثانى علم للفجور والثالث علم للبر واعترض البعض جعل الاخيرين اسم مصدر بانطباق تعريف المصدر عليهما وهو انما يتجه على ان فعلهما فجر وبر وهو الظاهر الذى يدل عليه قولهم بمعنى الفجور والبر أما اذا كان فعلهما أفجره وأبره أى صيره ذا فجور وذا بر فلا (قوله وهذا لا يعمل اتفاقا) اى وان كان ظاهر اطلاق المتن عمله الا ان يقال كلام الناظم مقيد بما قيد به المصدر من كونه يصلح فى موضعه أن أو ما والفعل واسم المصدر العلم ليس كذلك ويشكل عليه ان مصابكم رجلا لان ما بعد ان لا يقدر بالحرف المصدرى والفعل ويجاب بما تقدم من ان ذلك سائغ فى الاصل وان عرض منعه بوقوع المصدر اسم ان أو أن اللفظ المقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به كما مر بيانه (قوله وذى ميم مزيدة لغير مفاعلة) تبع فيه ابن الناظم والتوضيح والذى فى كلام غيرهم كابن هشام فى شرح الشذور أنه مصدر لا اسم مصدر بل سيأتى فى كلامه أيضا فى آخر أبنية المصادر أن نحو مصاب مما جاء فيه المصدر على صيغة اسم المفعول وهذا مما يقتضيه التعريف السابق (قوله والمحمدة) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية بمعنى الحمد قاله المصرح وسيأتى فى آخر أبنية المصادر أن فى الميم الثانية الفتح وأنه القياس (قوله أظلوم) الهمزة للنداء مصابكم مصدر ميمى بمعنى اصابتكم مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة أهدى السلام نعت له وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبر ان (قوله وغير هذين) اى العلم وذى الميم المزيدة لغير مفاعلة (قوله وهو مراد الناظم) هذه دعوى بلا دليل اذ الظاهر أن ذا الميم الزائدة لغير مفاعلة على كونه اسم مصدر كما درج عليه الشارح هنا داخل تحت كلام المصنف ومراده فتدبر (قوله المائة الرتاعا) بكسر الراء أى الراتعة من الابل (قوله جنانا) مفعول ثان لثواب (قوله قليل) أى وان كان قياسيا كما يؤخذ من المقابلة (قوله كمل بنصب أو برفع عمله) أى ان أردت التكميل كما سيذكره الشارح فالامر للاباحة لا للوجوب ولا يرد وجوب التكميل بالمنصوب فى باب ظن اذا لم يدل عليه

بخلاف الوضوء والكلام من قولك توضأ وضوءا وتكلم كلاما فانهما اسما مصدر لا مصدران لخلوهما لفظا وتقديرا من بعض ما فى فعلهما وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو توضأ توضؤا وبزيادة نحو أعلم اعلاما ثم اعلم أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع علم نحو يسار وفجار وبرة وهذا لا يعمل اتفاقا وذى ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضرب والمحمدة وهذا كالمصدر اتفاقا ومنه قوله

أظلوم ان مصابكم رجلا

أهدى السلام تحية ظلم

والاحتراز بغير مفاعلة من نحو مضاربة من قولك ضارب مضاربة فانها مصدر وغير هذين وهو مراد الناظم فيه خلاف فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون والبغداديون ومنه قوله

أكفرا بعد رد الموت عنى

وبعد عطائك المائة الرتاعا

وقوله بعشرتك الكرام تعد منهم

وقوله

قالوا كلامك هندا وهى مصغية

يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

وقوله

لان ثواب الله كل موحد

جنانا من الفردوس فيها مخلد

وقول عائشة رضى الله تعالى عنها من قبلة الرجل زوجته الوضوء (تنبيه) اعمال اسم المصدر قليل وقال الصيمرى اعماله شاذ وقد أشار الناظم الى قلته بتنكير عمل وبعد جره الذى أضيف له

كمل بنصب أو برفع عمله

دليل لظهور استثنائه بقرينة قول المصنف فى باب ظن

ولا تجز هنا بلا دليل * سقوط مفعولين او مفعول

فاندفع ما اطالوا به هنا وأو مانعة خلو فتجوز الجمع فتدخل صورة اضافة المصدر للظرف وتكميله بالرفع والنصب معا (قوله خمسة احوال) هذه الاحوال التى ذكرها ظاهرة فى مصدر المتعدى لواحد اما مصدر المتعدى لاثنين أو ثلاثة فتجوز اضافته لكل من مفعوليه أو مفاعيله ولفاعله وللظرف المتسع فيه وأما مصدر اللازم فتجوز اضافته لفاعله وللظرف وترك ذلك لعلمه بالمقايسة (قوله قرع القواقيز الخ) صدره أفنى تلادى وما جمعت من نشب التلاد بكسر الفوقية المبدلة من الواو والتليد كامير المال القديم وضده الطارف والطريف والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال الثابت كالدار والقواقيز بقافين وزاى معجمة جمع قاقوزة وهى القدح التى يشرب فيها الخمر وأفواه بالرفع فاعل قرع (قوله نفى الدراهيم الخ) صدره تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة الضمير للناقة والهاجرة وقت اشتداد الحر وذلك منتصف النهار ونفى مفعول مطلق والدراهيم جمع درهام لغة فى الدراهم فالياء ليست للاشباع بل هى منقلبة عن ألف المفرد بخلاف ياء الصياريف جمع صيرف وتنقاد مصدر على تفعال بفتح التاء بمعنى نقد وهو مرفوع فاعل نفى (قوله ففى الحديث الخ) عدل عن الاستدلال باية ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لعدم تعين من استطاع فيها للفاعلية لاحتمال كونه بدلا من الناس بدل بعض من كل حذف رابطه لفهمه أى من استطاع منهم وان أورد عليه لزوم الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبى وهو المبتدأ وأن يكون مبتدأ خبره محذوف أى فعليه ان يحج أو شرطية جوابها محذوف أى فليحج ولما أورد على جعل من استطاع فاعلا للمصدر من فساد المعنى لان المعنى حينئذ ولله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم ان يحج البيت المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس بتخلف مستطيع عن الحج مع ان حج كل مستطيع ليس على غير نفسه قطعا واجيب منه بأن الفساد مبنى على كون أل فى الناس للاستغراق وليس كذلك بل للعهد الذكرى لان حج مبتدأ ورتبة المبتدأ مع متعلقاته التقديم فالمعنى حج المستطيعين البيت واجب لله على هؤلاء المستطيعين من المغنى والدمامينى عليه (قوله وما كان استغفار ابراهيم) أى ربه (قوله ربنا وتقبل دعاءى) أى اياك (قوله فيرفع وينصب) أى مع ذكر المرفوع والمنصوب أو احدهما أو حذفهما (قوله لما عرفت) أى من بيان الاحوال الخمسة اذ فى بعضها حذف المفعول وفى بعضها

اعلم أن للمصدر المضاف خمسة أحوال الأول ان يضاف الى فاعله ثم يأتى مفعوله نحو ولولا دفع الله الناس * الثانى عكسه نحو أعجبنى شرب العسل زيد ومنه قوله قرع القواقيز أفواه الاباريق وقوله نفى الدراهيم تنقاد الصياريف وليس مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم ففى الحديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا أى وان يحج البيت المستطيع لكنه قليل * الثالث ان يضاف الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول نحو وما كان استغفار ابراهيم وربنا وتقبل دعاءى * الرابع عكسه نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير * الخامس ان يضاف الى الظرف فيرفع وينصب كالمتون نحو أعجبنى انتظار يوم الجمعة زيد عمرا (تنبيه) قوله كمل بنصب الى آخره يعنى ان أردت لما عرفت من انه غير لازم

(وجرّ ما يتبع ما جرّ) مراعاة للفظه وهو الاحسن (ومن راعى فى الاتباع المحل فحسن) فالمضاف اليه المصدران كان فاعلا فمحله رفع وان كان مفعولا فمحله نصب ان قدر بأن وفعل الفاعل ورفع ان قدر بأن وفعل المفعول فتقول عجبت من ضرب زيد الظريف بالجرّ وان شئت قلت الظريف بالرفع ومنه قوله

حتى تهجر فى الرواح وهاجها
طلب المعقب حقه المظلوم

فرفع المظلوم على الاتباع لمحل المعقب وقوله

السالك الثغرة اليقظان سالكها
مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل

الفضل اللابسة ثوب الخلوة وهو نعت للهلوك على الموضع لانها فاعل المشى وتقول عجبت من أكل الخبز واللحم فالجرّ على اللفظ والنصب على المحل كقوله

قد كنت داينت بها حسانا
مخافة الافلاس والليانا

ولو قلت واللحم بالرفع جاز على معنى من أن أكل الخبز واللحم (تنبيه) ظاهر كلامه جواز الاتباع على المحل فى جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة الى انه لا يجوز الاتباع على المحل وفصل أبو عمرو فأجاز فى العطف والبدل ومنع فى التوكيد والنعت

حذف الفاعل قال الدماميني لناصورة يلزم فيها ذكر المرفوع بالمصدر وهي ما اذا كان اسما للكون ونحوه من مصادر الافعال الناقصة لانّ عدم ذكره يفضى الى بقاء الخبر بلا مخبر عنه كما لو قلت يعجبنى كون قائم بحذف المرفوع اه (قوله وجرّ ما يتبع ما جرّ) أى جرّ تابع المجرور الذى هو ما اضيف اليه المصدر ومحل جرّ التابع ما لم يمنع منه مانع كما فى التسهيل قال الدمامينى كما فى أعجبنى اكرامك وزيد فانّ جرّ التابع يؤدّى الى العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض وهو ممنوع اه ولا يخفى انه انما يظهر على مذهب غير الناظم لا على مذهبه من جواز العطف بلا اعادة الخافض (قوله فحسن) أى فهو يعنى ما ذكر من مراعاة المحل حسن أو فرأيه حسن أو نحو ذلك (قوله حتى تهجر الخ) حتى غائية وتهجر سار فى الهاجرة وضميره للحمار الوحشى والرواح ما بين الزوال والليل وهاجها أثارها فى طلب الماء والضمير لاتان كانت مرافقة لذلك الحمار الوحشى وطلب المعقب مفعول مطلق لهاج مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف الغريم الطالب من عقب فى الامر اذا طلبه مجدّا وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت للمعقب على محله (قوله السالك) خبر بعد خبر لانت فى بيت قبله والثغرة بضم المثلثة وسكون الغين المعجمة الثنية المخوفة بالنصب على المفعولية للسالك وبالجرّ على اضافة السالك واليقظان نعت سببى للثغرة ففيه أيضا الوجهان ومشى الهلوك مفعول مطلق لمحذوف أى يمشى مشى الهلوك كما قاله العينى وتبعه البعض ولك ان تجعل عامله السالك على حدّ قعدت جلوسا والهلوك بفتح الهاء وضم اللام آخره كاف المرأة الفاجرة وجملة عليها الخيعل حال والخيعل بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتية وفتح العين المهملة قميص لا كم له وقيل قميص قصير والفضل بضم الفاء والضاد المعجمة اللابسة ثوب الخلوة على ما فى الشرح نعت للهلوك على محله وفى شرح الهذليات انه الخيعل ليس تحته أزار قال العينى وهذا هو الصحيح وعليه هو صفة للخيعل فلا يكون فيه شاهد (قوله قد كنت داينت بها الخ) الضمير للقينة أى اخذتها فى دين لى على حسان والليان بفتح اللام أكثر من كسرها المطل (قوله انه لا يجوز الاتباع على المحل) أى اتباع مجرور المصدر ومثله الوصف كاسم الفاعل لاشتراط سيبويه ومن وافقه فى مراعاة المحل وجود المحرز وهو مفقود هنا لانّ الاسم المشبه للفعل لا يعمل فى كلمة رفعا أو نصبا الا اذا كان محلى بأل أو منوّنا أو مضافا الى غير تلك الكلمة وغير متبوعها قاله الشمنى (قوله فأجاز فى العطف والبدل الخ) لعل وجه الفرق ان البدل على نية تكرار العامل والعاطف قائم

مقام

والظاهر الجواز لورود السماع والتاويل خلاف الظاهر (خاتمة) قد تقدمت الاشارة الى ان المصدر المقدر بالحرف المصدرى والفعل مع معموله كالموصول مع صلته فلا يتقدم ما يتعلق به عليه ١٧٩ كما لا يتقدم شئ من الصلة على الموصول ولا يفصل بينهما بأجنبى كما لا يفصل بين الموصول وصلته وأنه ان ورد ما يوهم ذلك أوّل فما يوهم التقدم قوله

وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان

فليست اللام من قوله للذلة متعلقة باذعان المذكور بل بمحذوف قبلها يدل عليه المذكور والتقدير وبعض الحلم عند الجهل اذعان للذلة اذعان وهذا التقدير نظير ما فى نحو وكانوا فيه من الزاهدين ومما يوهم الفصل بأجنبى قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر فليس يوم منصوبا برجعه كما زعم الزمخشرى والا لزم الفصل بأجنبى بين مصدر ومعموله والاخبار عن موصول قبل تمام صلته والوجه الجيد أن يقدر ليوم ناصب والتقدير يرجعه يوم تبلى السرائر ومنه أيضا قوله

المنّ للذمّ داع بالعطاء فلا
تمنن فتلفى بلا حمد ولا مال

فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمنّ ليكون التقدير المنّ بالعطاء داع للذمّ وان كان المعنى عليه لفساد الاعراب لانه يستلزم المحذورين المذكورين فالمخلص من ذلك تعلق الباء بمحذوف كأنه قيل المنّ للذمّ داع المنّ بالعطا فالمنّ الثانى بدل من المنّ الاوّل فحذف وأبقى ما يتعلق به دليلا عليه أمّا المصدر الآتى بدلا من اللفظ بفعله فالاصح انه مساو لاسم الفاعل فى تحمل الضمير وجواز تقديم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلق به عليه لانه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلته والله أعلم

مقام اعادة العامل فيكونان أقوى مما بعدهما (قوله والتأويل) أى بجعل المرفوع فاعلا لمحذوف والمنصوب مفعولا لمحذوف خلاف الظاهر لانّ الاصل عدم الحذف (قوله المقدر بالحرف المصدرى والفعل) سيأتى مقابله فى قوله آخر الباب أمّا المصدر الآتى بدلا من اللفظ بفعله (قوله فلا يتقدم ما يتعلق به عليه) قال الرضى انا لا أرى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا أو شبهه قال الله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعى ومثله فى كلامهم كثير والتأويل تكلف وليس كل مقدر بشئ حكمه حكم ما قدر به اه ومما أوّل به الآيتان جعل الظرف متعلقا بمحذوف حال من المصدر (قوله بأجنبى) هو ما ليس متعلقا بالمصدر ولا متمما له كالمبتدا والخبر وفاعل غير المصدر ومفعوله وغير الاجنبى ما هو متعلق به ومتمم له كفاعل المصدر ومفعوله والظرف والمجرور المتعلقين به فلا يجوز ضربى حسن زيدا فى الدار ويجوز ضربى زيدا فى الدار حسن وكغير الاجنبى الجملة المعترضة فيجوز الفصل بها لانهم اجروها مجرى غير الاجنبى (قوله نظير ما فى نحو الخ) أى نظير التقدير الكائن فى نحو الخ اذ التقدير كما مرّ وكانوا زاهدين فيه (قوله انه) أى الخالق المفهوم من خلق اذ من المعلوم ان لا خالق سواه (قوله على رجعه) فى الهاء وجهان أحدهما انه ضمير الانسان أى على بعثه بعد موته والثانى انه ضمير الماء أى رجع المنى فى الاحليل أو الصلب اه شمنى (قوله الفصل بأجنبى بين مصدر ومعموله) أجاب بعضهم كابن الحاجب بأن الفصل مغتفر اذا كان المعمول ظرفا كالآية لاتساعهم فيه (قوله والاخبار عن موصول الخ) المراد الاخبار معنى لا لفظا فان المعنى ان رجعه يوم تبلى السرائر مقدر الله عليه وقوله عن موصول أى عن متضمن موصول وهو المصدر لانه فى تأويل أن والفعل وقوله قبل تمام صلته أى بالظرف (قوله يرجعه) بفتح الياء لمناسبة المصدر من رجع المتعدى كما فى قوله تعالى فان رجعك الله الى طائفة منهم (قوله لفساد الاعراب) علة لقوله فليست الخ والمراد بالمحذورين المذكورين الفصل بالاجنبى والاخبار عن الموصول قبل تمام صلته (قوله فى تحمل الضمير) أى على القول بان العمل للمصدر لا للفعل المبدل منه أمّا على القول بأن العمل للفعل فالضمير فيه ولا ضمير فى المصدر (قوله وجواز الخ) اعلم أنه يجوز تقديم المنصوب سواء جرينا على القول بأن العمل للفعل المبدل منه ونيابة المصدر عنه فى المعنى فقط أو على القول بأنه للمصدر كما هو صريح عبارة الشارح بناء على المشهور من انه مفعول مطلق ناب عن الفعل معنى وعملا أما على مذهب سيبويه من انه مفعول به فيمتنع

التقديم قال الدمامينى لان ضربا حينئذ بمعنى ان تضرب.

(اعمال اسم الفاعل)

(قوله فى العمل) أى عمل التعدى ان كان فعله متعديا وعمل اللزوم ان كان فعله لازما وانما قال فى العمل لمخالفة اسم الفاعل الفعل فى جواز اضافته لمعموله ودخول اللام على معموله المتأخر بخلاف الفعل فيهما وفى انه يصح ان يقع هو ومعطوف عليه خبرا عن مثنى أو وصفا له فيمتنع تقديم معموله عليه نحو هذان ضارب زيدا ومكرمه وجاء رجلان ضارب زيدا ومكرمه بخلاف الفعل والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذى تعلق به الكاف أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه بناء على القول بجواز التعلق بالحرف الذى فيه معنى الفعل كما مر بيانه فى باب حروف الجر (قوله على فاعل) أى فاعل حدث تلك الصفة (قوله جارية) أى فى مطلق الحركات والسكنات ولو بحسب الاصل كما فى يقوم وقائم حال من الصفة أو من ضميرها فى الدالة وقوله فى التذكير والتأنيث أى فى حالتيهما (قوله لمعناه) أى مفيدة لمعنى المضارع من حال أو استقبال ومثلهما الاستمرار التجددى كما تقدم فى باب الاضافة (قوله وما بمعناه) كفعيل بمعنى مفعول وكالمصدر الذى بمعنى مفعول نحو الدرهم ضرب الامير أى مضروبه والحكم على هذا بالخروج الذى هو فرع عن الدخول لانه صفة تأويلا فيكون داخلا فى الجنس وكفعلة بضم الفاء وسكون العين كضحكة بسكون الحاء أى مضحوك عليه فان فتحت العين كان بمعنى الفاعل كضحكة بفتح الحاء أى ضاحك على غيره وكذا همزة لمزة قال الكرمانى فى شرحه على البخارى وهذه قاعدة كلية (قوله وغير الجارية) أى على شئ من الافعال (قوله نحو كريم) أى ونحو ضراب وضروب ومضراب (قوله الا فى التذكير) أى لان مؤنثه هيفاء (قوله لاخراج نحو ضامر الكشح الخ) أى لان الصفة المشبهة للاستمرار الدوامى (قوله من الصفة المشبهة) أى الجارية على المضارع فى الحركات والسكنات والا ففرح وكريم وأهيف أيضا صفات مشبهة ولا تنافى بين ما هنا من اخراج نحو فرح وكريم وأهيف من اسم الفاعل وما سيأتى فى ابنية اسماء الفاعلين من انها أسماء فاعلين لان ما هنا باعتبار اصطلاحهم المشهور وما سيأتى باعتبار اصطلاح آخر لهم أيضا (قوله ان كان عن مضيه) أى مضى حدثه بمعزل أى فى مكان عزل أى ابعاد والمكان هنا مجازى بمعنى التركيب وعن مضيه متعلق بمعزل لانه وان كان اسم مكان يصح تعلق الظرف به لانه يكتفى بما فيه رائحة الفعل فهو كقولك رأيت مدخلك الى الدار فبطل منع البعض تبعا ليس صحة تعلقه بمعزل واستغنى عما تكلفه

(اعمال اسم الفاعل)

(كفعله اسم فاعل فى العمل) واسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من افعالها لمعناه او معنى الماضى كذا عرفه فى التسهيل فالصفة جنس والدالة على فاعل لاخراج اسم المفعول وما بمعناه وجارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لاخراج الجارية على الماضى نحو فرح وغير الجارية نحو كريم وفى التذكير والتأنيث لاخراج نحو أهيف فانه لا يجرى على المضارع الا فى التذكير ولمعناه أو معنى الماضى لاخراج نحو ضامر الكشح من الصفة المشبهة ويعمل اسم الفاعل عمل فعله فى التعدى واللزوم (ان كان عن مضيه بمعزل)

فيه (قوله بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال) مثل ذلك ما اذا كان بمعنى الاستمرار التجددى كما تقدم وكلام الناظم شامل له (قوله وهو) أى المضارع كذلك أى بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله نحو مهين) أى امهين بدليل أم وفى نسخ ترك ذكر الاستفهام المقدر ونصها استفهاما نحو أضارب زيد عمرا وقوله أمنجز أنتم وعدا وثقت به أو حرف ندا اه وهذا اولى لسلامته من التكرار مع التنبيه الآتى قبيل قول المصنف وان يكن صلة أل الخ (قوله والصواب ان النداء ليس من ذلك) اى من مسوغ عمل اسم الفاعل وذلك لان حرف النداء مختص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وأجيب بأن المصنف لم يدع أنه مسوغ بل أن الوصف اذا ولى حرف النداء عمل وهذا لا ينافى كون المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف وانما صرح بذلك حينئذ مع دخوله فى قوله بعد وقد يكون نعت محذوف الخ لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل اذا ولى حرف النداء لبعده عن الفعل (قوله أو نفيا) أى أداة نفى ولو تأويلا نحو انما قائم الزيدان أى ما قائم الا الزيدان سم (قوله ومنه الحال) أى لانه صفة فى المعنى فليس المراد بالصفة النعت بل الاعم (قوله بأن كان بمعنى الماضى) فلا تقول أنا ضارب زيدا أمس اذ لا يقال أنا أضرب زيدا أمس حتى قال بعضهم لا شئ على من قال أنا قاتل زيدا أمس لانه لا ينصب ماضيا اه فارضى ثم قال ولا يقال ان الوصف عمل ماضيا فى نحو كان زيد آكلا طعامك لان الاصل زيد آكل طعامك فلما دخلت كان قصد حكاية التركيب السابق ذكره ابن اياز اه وقوله قصد حكاية التركيب السابق أى فدخلت كان بعد العمل (قوله على حكاية الحال) فى حكاية الحال الماضية طريقتان الاولى وهى المشهورة أن يقدر الفعل الماضى واقعا فى زمن التكلم الثانية وهى طريقة الاندلسى أن يقدر المتكلم نفسه موجودا فى زمن وقوع الفعل والتعبير على كل بما للحال قال بعضهم لا حاجة الى تكلف الحكاية لان حال أهل الكهف مستمر الى الآن فيجوز أن يلاحظ فى باسط الحال فيكون عاملا وفى كلامهم ما يؤيده (تنبيه) فى النكت أن دلالة اسم الفاعل على التجدد أغلبية ومن غير الغالب نحو مستقر ودائم (قوله بدليل ما قبله) وبدليل أن الواو فى وكلبهم حالية اذ يحسن جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وابوه ضحك (قوله فلا يجوز ضارب زيدا أمس) أى لانتفاء الشرطين الاعتماد وكونه لغير الماضى فهو تفريع على قوله فان تخلف شرط من هذين لم يعمل لانه يعلم منه بالاولى عدم العمل اذا تخلف كلا الشرطين وفى نسخ

أو مقدرا نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه (أو حرف ندا) نحو يا طالعا جبلا والصواب ان النداء ليس من ذلك والمسوغ انما هو الاعتماد على الموصوف المقدر والتقدير يا رجلا طالعا جبلا (أو نفيا) نحو ما ضارب زيد عمرا (أو جا صفة) اما المذكور نحو مررت برجل قائد بعيرا ومنه الحال نحو جاء زيد راكبا فرسا (أو مسندا) لمبتدأ أو محذوف وسيأتى أو ما اصله المبتدأ نحو زيد مكرم عمرا وان زيدا مكرم عمرا فان تخلف شرط من هذين بأن كان بمعنى الماضى خلافا للكسائى ولا حجة له فى وكلبهم باسط ذراعيه فانه على حكاية الحال والمعنى يبسط ذراعيه بدليل ما قبله وهو ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم أو لم يعتمد على شئ مما سبق خلافا للكوفيين والاخفش فلا يجوز ضارب زيدا أمس

بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال لانه انما عمل حملا على المضارع وهو كذلك (وولى استفهاما) بأن ولى ما يقربه من الفعلية ملفوظا به نحو أضارب زيد عمرا وقوله أمنجز أنتم وعدا وثقت به

اسقاط أمس فيكون عدم الجواز لتخلف الاعتماد فهو تفريع على القريب منه
أعنى قوله أولم يعتمد على شئ مما سبق وبما قررناه على زيادة أمس علم سقوط قول
البعض كان الاولى بل الصواب حذف أمس كما يظهر بالتأمل اه لانه مبنى على أن
قوله فلا يجوز ضارب زيد أمس تفريع على قوله أولم يعتمد على شئ وقد علمت أن الامر
ليس كذلك فتفطن وعبارة الهمع ضارب زيدا عندنا (قوله هذا الخلاف)
أى الذى بين الجمهور والكسائى (قوله دون أل) حال من الماضى أما الماضى
المقرون بأل فلا خلاف فى عمله كما سيأتى فى كلام الناظم (قوله الى أنه يرفعه)
قال السيوطى وهو الاصح لكن بشرط اعتماده على نفى أو استفهام أو موصوف
أو مسند اليه وحينئذ فشرط عمل الرفع فى الظاهر الاعتماد لا كونه بمعنى المضارع
وقول المغنى ان اشتراط الجمهور الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال
انما هو للعمل فى المنصوب يعنى به اشتراطهم مجموع الامرين والا فالاعتماد
شرط عند الجمهور للعمل فى المرفوع أيضا كذا قال الدمامينى والشمنى اه
(قوله وأما المضمر) أى البارز وأما المستتر فيرفعه بلا خلاف كما فى التصريح
(قوله المجرد) أى من أل اما المقرون بها فليس ماذكر شرطا فيه (قوله ولا
موصوفا) أى لا قبل العمل ولا بعده على ما هو ظاهر كلام ابن عصفور واختاره
الناظم كما قاله الدمامينى وسيذكر الشارح قولين آخرين والصحيح كما فى المغنى
التفصيل (قوله خلافا للكسائى فيهما) محل الخلاف انما هو فى عمله
فى المفعول به كما أفاده الدمامينى فلا يصح استدلال المخالف بقوله كميت عصيرها لانه
ليس من عمله فى المفعول به مع أن فى كون كميت اسم فاعل مصغر انظر ا ظاهرا فاعرفه
ونسب فى الهمع اعمال المصغر الى الكوفيين الا الفراء وعبارته وقال الكوفيون
الا الفراء ووافقهم النحاس بعمل مصغر ابناء على مذهبهم ان المعتبر شبهه الفعل
فى المعنى لا الصورة قال ابن مالك فى التحفة وهو قوى بدليل اعماله محولا للمبالغة
اعتبارا بالمعنى لا الصورة وقاسه النحاس على التكسير اه (قوله لانهما يختصان
بالاسم) عورض بأن التثنية والجمع من خصائص الاسماء مع انهما لا يمنعان
العمل وما أجيب به من أنهما جا آ بعد استقرر عمله مفردا بخلاف التصغير والنعت
تحكم محض (قوله يكتفى برائحة الفعل) أى بما فيه معنى الفعل فى الجملة
بدليل عمل اسم الفاعل بمعنى الماضى فيه (قوله ترقرق فى الايدى الخ) صدره
فما طم راح فى الزجاج مدامة * الراح والمدامة من أسماء الخمر وجملة ترقرق
أى تتلألأ فى الايدى صفة مدامة وكميت بالجر صفة راح وروى بالرفع كما ذكره

(تنبيهات) * الاول هذا الخلاف فى عمل
الماضى دون أل بالنسبة الى المفعول به وأما
رفعه الفاعل فذهب بعضهم الى انه لا يرفع
الظاهر وبه قال ابن جنى والشلوبين وذهب
قوم الى انه يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه
واختاره ابن عصفور واما المضمر فحكى ابن
عصفور الاتفاق على انه يرفعه وحكى غيره
عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد *
الثانى من شروط اعمال اسم الفاعل المجرد
ايضا ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا خلافا
للكسائى فيهما لانهما يختصان بالاسم
فيبعدان الوصف عن الفعلية ولا حجة له
فى قول بعضهم أظننى مرتحلا وسويرا فرسخا
لان فرسخا ظرف يكتفى برائحة الفعل وقال
بعض المتأخرين ان لم يحفظ له مكبر جاز
كما فى قوله ترقرق فى الايدى كميت عصيرها
حيث رفع عصيرها بكميت

شيخنا ولا شاهد فى البيت عليه لان كميت حينئذ خبر مقدم وعصيرها مبتدا مؤخر
والكميت الذى يخالط حمرته سواد قاله العينى مع زيادة ويلزم على جعله كميت صفة
راح تقديم غير النعت من التوابع عليه مع أن تفرقته بين الصفتين تحكم وترقرق بفتح
التاء مضارع ترقرق الشئ أى تلألأ ولمع حذف منه احدى التاءين هذا هو
الموافق لما فى كتب اللغة وفى الاستشهاد ما مر (قوله اذا فاقد الخ) فاقد فاعل
لمحذوف يفسره المذكور أى اذا رجعت فاقد أى امرأة فاقد خطباء بالمد أى بينة
الخطب اى الكرب فرخين أى ولدين مفعول لفاقد فصل بينهما بالنعت ورجعت
من الترجيع وهو أن يقال عند المصيبة انا لله وانا اليه راجعون والخليط المخالط
والمزايل المباين (قوله اذ فرخين) علة للنفى فى قوله ولا حجة (قوله لان فاقد ليس
جاريا على فعله فى التأنيث) علة لمحذوف تقديره لا بفاقد لانه الخ قال شيخنا فى شرح
الجامع للعلوى فى باب الصفة المشبهة أن المراد بالجريان على الفعل كونه للتجدد
والحدوث كالفعل وما كان بمعنى النسب ليس كذلك بل هو للثبوت فليس جاريا
على الفعل بهذا المعنى وليس المراد بالجريان الموافقة فى عدة الحروف والسكنات
والحركات والا لما صح نفيه عن نحو فاقد ومرضع وحائض لكونها على عدة حروف
الفعل وسكناته وحركاته ومن ثم ذهب بعضهم الى أن الصفة المشبهة لا تكون
الا غير جارية على المضارع لانها بمعنى الثبوت وقول الشارح فى التأنيث لبيان
الواقع لكونه لا يذكر اه فعلم ما فى كلام البعض وقوله فلا يعمل اشارة الى نتيجة
القياس المحذوف كبراه ونظم القياس هكذا فاقد ليس جاريا على فعله فى التأنيث
وما ليس جاريا على فعله فى التأنيث لا يعمل ففاقد لا يعمل فهذا القياس المشار اليه
دليل على عدم عمل فاقد وقوله اذ لا يقال الخ كان عليه أن يجعله نظيرا
بأن يقول كما لا يقال الخ لا استدلالا على عدم عمل فاقد بما أشار اليه من القياس
المنطقى لما بينا فعلم ما فى كلام البعض وقوله لانه بمعنى النسب جعله البعض علة
لعدم جريان فاقد على فعله فى التأنيث وهو غير متعين لاحتمال أنه علة لقوله
لا يقال الخ أى لان مرضعا بمعنى النسب أى ذات رضيع كفاقد وحائض ومطفل
أى ذات فقد وذات حيض وذات طفل وما بمعنى النسب لا يعمل النصب
لما مر ويحتمل أن المراد بعدم جريانه على فعله فى التأنيث عدم موافقته اياه
فى لحوق تاء التأنيث لانه بمعنى النسب وما دخله معنى النسب لا تدخله تاء
التأنيث على ما قاله الشاطبى وعلله بأنه ليس على معنى الفعل العلاجى فهو كحائض
وطامث وفيه نظر لكثرة ما أنث بالتاء وليس بعلاجى كخائفة وجميلة ثم يظهر

ولا حجة له أيضا على اعمال الموصوف فى قوله
اذا فاقد خطباء فرخين رجعت
ذكرت سليمى فى الخليط المزايل
اذ فرخين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد
والتقدير فقدت فرخين لان فاقد ليس جاريا
على فعله فى التأنيث فلا يعمل اذ لا يقال
هذه امرأة مرضع ولدها لانه بمعنى النسب

أن فاقدا ومرضعا يستعملان أيضا لا للنسب بل للاتصاف بالفقد والارضاع فيؤنثان بالتاء ويعملان فتأمل ولا يخفى أن الجريان بالمعنيين المذكورين غير الجريان بالمعنى الذى أراده الشارح فى تعريف اسم الفاعل الذى هو الموافقة فى الحركات والسكنات كما مر (قوله قبل الصفة) أى قبل ذكرها نحو هذا ضارب زيدا عاقل ومما يؤيد هذا التفصيل القياس على ما مر فى المصدر وشمل اطلاق قوله قبل الصفة تقدم معمول اسم الفاعل عليه وعلى صفته معا نحو هذا زيدا ضارب أى ضارب والذى فى الهمع أن المخالف فى منعه الكسائى وهذا يعارض ما ذكره الشارح من نقل غير المصنف التفصيل عن البصريين والفراء بل قد يعارض نقل المصنف له عن بعض الاصحاب ويمكن أن يقال المراد قبل الصفة وبعد الموصوف فلا معارضة أصلا (قوله وقد يكون نعت محذوف) المراد بالنعت مطلق الوصف فيشمل الحال (قوله عرف) أى بقرينة مقالية أو حالية (قوله أى كوعل ناطح) بقرينة تمام البيت أعنى فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل وهو كمكتف وذهب التيس الجبلى (قوله اعماله قد ارتضى) أى من غير اشتراط اعتماد كما فى التصريح ومن غير اشتراط كونه غير مصغر ولا موصوف كما صرح به ابن معطى فى ألفيته (قوله وليس نصب ما بعد المقرون بال) أى لا بقيد كونه ماضيا كما يفيده ما بعده فالاقوال الاربعة فى مطلق اسم الفاعل فتأمل (قوله خلافا للمازنى ومن وافقه) اى حيث خصوا النصب بالمضى أخذا بظاهر تقدير سيبويه اسم الفاعل المقرون بأل بالذى فعل كذا وأجيب بأن عدم تعرض سيبويه للذى بمعنى المضارع لثبوت العمل له مجردا فيعمل مع أل بالاولى (قوله خلافا للاخفش) أى حيث ذهب الى ما ذكر قال الدمامينى واللام حينئذ حرف تعريف لا موصول اما مع اعتقاد أنها موصول فالنصب على المفعولية (قوله فى كثرة) أى فى التنصيص على كثرة المعنى كما أو كيفا كما يؤخذ مما يأتى اما فاعل فيحتمل للقلة والكثرة (قوله عن فاعل) متعلق ببديل (قوله اى كثيرا ما يحول الخ) اخذ الكثرة من قوله بديل لانه صيغة مبالغة كما قاله البهوتى واحسن منه أن يقال اخذها من قوله وفى فعيل قل ذا وفعل وفى كلامه اشارة الى أن الابدال بمعنى التحويل وان فى بمعنى اللام متعلقة ببديل (قوله لقصد المبالغة والتكثير) أفاد أنها لا تستعمل الا حيث يمكن التكثير فلا يقال موات ولا قتال زيدا بخلاف قتال الناس وعطف التكثير على المبالغة تفسيرى بين به المراد بالمبالغة هنا وانها ليست المبالغة البيانية (قوله فيستحق ماله من عمل) يفيد أن جميع الامثلة

قال فى شرح التسهيل ووافق بعض أصحابنا الكسائى فى اعمال الموصوف قبل الصفة لان ضعفه يحصل بعدها لا قبلها ونقل غيره ان مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وان مذهب الكسائى وباقى الكوفيين اجازة ذلك مطلقا (وقد يكون) اسم الفاعل

(نعت محذوف عرف * فيستحق العمل

الذى وصف) مع المنعوت الملفوظ به نحو مختلف ألوانه أى صنف مختلف ألوانه وقوله

كناطح صخرة يوما ليوهنها

اى كوعل ناطح ومنه يا طالعا جبلا اى يا رجلا طالعا جبلا (تنبيه) * الاستفهام المقدر ايضا كالملفوظ نحو مهين زيد عمرا ام مكرمه اى امهين (وان يكن) اسم الفاعل

(صلة أل ففى المضى * وغيره اعماله قد ارتضى)

قال فى شرح الكافية بلا خلاف وتبعه ولده لكنه حكى الخلاف فى التسهيل فقال وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصا بالمضى خلافا للمازنى ومن وافقه ولا على التشبيه بالمفعول به خلافا للاخفش ولا بفعل مضمر خلافا لقوم على ان قوله قد ارتضى يشعر بذلك والحاصل اربعة مذاهب المشهور أنه يعمل مطلقا لوقوعه موقعا يجب تأوله بالفعل

(فعال او مفعال او فعول * فى كثرة عن

فاعل بديل) اى كثيرا ما يحول اسم الفاعل الى هذه الامثلة لقصد المبالغة والتكثير (فيستحق ما) كان (له من عمل) قبل التحويل

الخمسة تعمل قياسا وهو الاصح اه شاطبى وفى التصريح اعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه وحجتهم فى ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لانها محولة عنه لقصد المبالغة ولم يجوز الكوفيون اعمال شئ منها لمخالفتها الاوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العسل فانا شراب اه وقوله ولمعناه أى لافادتها المبالغة دون المضارع وعمل فعال أكثر من عمل الاثنين بعده وعمل فعيل أكثر من عمل فعل كذا فى الهمع وانظر هل هى مستوية فى المعنى أو متفاوتة بأن تكون الكثرة المستفادة من فعال مثلا اشد من الكثرة المستفادة من فعول مثلا لم أر فى ذلك نقلا وقد يؤخذ من قولهم زيادة البنا تدل على زيادة المعنى أبلغية فعال ومفعال على فعول وفعيل وأبلغية هذين على فعل فتدبر (قوله بالشروط المذكورة) أى فى اسم الفاعل (قوله أخا الحرب) كنى به عن ملازمة الحرب والى بمعنى اللام وأراد بجلالها دروعها والاضافة لادنى ملابسة (قوله بوائكها) جمع بائكة وهى الناقة الحسنة (قوله بنصل السيف) أى شفرته سوق سمانها الضمير للابل والسوق جمع ساق ولعلهم كانوا يفعلون ذلك لاضعاف قوة الابل ثم يذبحونها (قوله عشية) منصوب على الظرفية مضاف الى الجملة بعده وبدومة صفة لراهب ودومة بضم الدال وفتحها موضع بين الشام والعراق وتسمى دومة الجندل تجر جمع تاجر مبتدأ سوغ الابتداء به العطف عليه خبره دونه والجملة صفة ثانية لراهب والذى فى شواهد العينى عنده بدل دونه وحجيج جمع حاج قلى أى أبغض جواب الشرط واهتاج أى ثار ونصب اخوان العزاء أى الصبر على المفعولية لهيوج قاله العينى وما ذكر من ان تجرا وحجيجا جمعا تاجر وحاج وان تبعه عليه البعض وغيره ليس على ظاهره بل هما اسما جمع لان الصحيح ان فعلا وفعيلا ليسا من صيغ الجمع وهيوج مبالغة هائج من هاج المتعدى يقال هاج الشئ وهجته يتعدى ولا يتعدى قاله فى المصباح (قوله وفى فعيل قل ذا) أى الابدال عن فاعل للكثرة مع بقاء العمل فكلامه فى فعيل وفعل المحولين لا فى نحو خبير وبصير ونحو فرح وأشر مما وضع من اول الامر على فعيل وفعل ولم يكن محولا عن شئ فانه من الصفة المشبهة (تنبيه) فى الفارضى ما نصه زاد ابن خروف اعمال فعيل كزيد شريب الخمر بالنصب وأجازه أيضا ابن ولاد حكاه أبو حيان وشريب من المبالغة سماعا ومثله كبار وعجاب بمعنى عجيب وذكر بعضهم ان صفات الله تعالى التى هى على صيغة المبالغة مجاز لان المبالغة تكون فى صفات تقبل الزيادة والنقصان وصفات الله

بالشروط المذكورة كقوله

أخا الحرب لباسا اليها جلالها

وحكى سيبويه أما العسل فانا شراب وكقول بعض العرب انه لمنحار بوائكها حكاه أيضا سيبويه وكقوله

ضروب بنصل السيف سوق سمانها

وكقوله

عشية سعدى لو تراءت لراهب * بدومة تجر دونه وحجيج

قلى دينه واهتاج للشوق انها * على الشوق اخوان العزاء هيوج

(وفى فعيل قل ذا وفعل)

تعالى منزهة عن ذلك وفى الكشاف المبالغة فى التواب على كثرة من يتوب عليه والجمهور أن الرحمن أبلغ من الرحيم قال السهيلى لانه على صيغة التثنية والتثنية تضعيف فكان البناء تضاعفت فيه الصفة وابن الانبارى ان الرحيم أبلغ لانه جاء على صيغة الجمع كعبيد وذهب قطرب الى انهما سواء اه بحروفه وقد أشبعنا الكلام على الرحمن والرحيم فى رسالة البسملة الكبرى (قوله أمّا منهما) أى واحدة منهما (قوله وآمن ماليس منجيه) لعل المعنى وآمن امنا ليس منجيه من الاقدار بل موقع له فى مصائبها كما هو شأن المفرط (قوله والقدح فيه من وضع الحاسدين) قال العينى زعم أبو يحيى اللاحقى ان سيبويه سأله هل تعدى العرب فعلا بفتح الفاء وكسر العين قال فوضعت له هذا البيت ونسبته الى العرب وأثبته سيبويه فى كتابه اه (قوله أومسحل) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة الحمار الوحشى شنج بفتح الشين المعجمة وكسر النون وبالجيم أى منقبض مجتمع والمراد به هنا ملازم عضادة قال فى المصباح العضادة بالكسر جانب العتبة من الباب اه والمراد بها هنا الجانب سمحج بسين مهملة مفتوحة فميم فحاء مهملة مفتوحة فجيم أى اتان طويلة الظهر ولا يقال للذكر بسراته بفتح السين المهملة أى ظهره ندب بفتح فسكون اسم جمع ندبة وهى كما فى القاموس أثر الجرح الباقى على الجلد قال والجمع ندب وأنداب وندوب اه وكلوم جمع كلم وهو الجرح (قوله لا تبنى من غير الثلاثى) لان اسم فاعل غير الثلاثى لا يكون على فاعل سم (قوله الامانذر) منه شبهة فى البيت السابق لانه من أشبه (قوله وهو المثنى والمجموع) أى من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد وانما لم يمنع تثنيته وجمعه عمله كالمصدر لانه أقرب الى الفعل من المصدر لدلالته على الحدث والزمان بخلاف المصدر فانه لا يدل على الزمان الا لزوما كذا قيل وفيه نظر ظاهر لان دلالة اسم الفاعل على الزمان أيضا لزومية كما صرحوا به فى تعريفهم مطلق الاسم بأنه كلمة دلت على معنى فى نفسه غير مقترن وضعا بزمان وأما قولهم اسم الفاعل حقيقة فى الحال فمعناه كما حققه السيد الصفوى انه حقيقة فى المتلبس بالحدث بالفعل ويلزم ذلك الحال (قوله والشاتمى عرضى الخ) أراد بهما حصينا ومرة ابنى ضمضم كانا يشتمانه وينذران على انفسهما قتله اذا القياه يقولان ذلك فى الخلاء فاذا القياه أمسكا عن ذلك هيبة له وشتم من بابى ضرب ونصر ودمى مفعول الناذرين على تقدير مضاف أى سفك دمى (قوله غفر) بضم الغين المعجمة والفاء جمع غفور ونخر بضم الفاء والخاء المعجمة جمع نخور أى غير مفاخرين أو بضم الفاء والجيم جمع فجور أى غير كاذبين

والاضافة

كقوله
فتاتان أمّا منهما فشبيهة
هلالا واخرى منهما تشبه البدرا
وقوله
أتانى انهم مزقون عرضى
وكقوله
حذر أمورا لا تضير وآمن
ماليس منجيه من الاقدار
والقدح فيه من وضع
انشده سيبويه أيضا على
الحاسدين ومما استدل به سيبويه
اعمال فعل قول لبيد
أومسحل شنج عضادة سمحج
بسراته ندب لها وكلوم
(تنبيه) افهم قوله عن فاعل بديل ان هذه
الامثلة لا تبنى من غير الثلاثى وهو كذلك
الامانذر قال فى التسهيل وربما بنى فعال
ومفعال وفعيل وفعول من أفعل يشير الى
قولهم دراك وسآر من أدرك وأسأر اذا أبقى
فى الكأس بقية ومعطاء ومهوان من
اعطى وأهان وسميع ونذير من أسمع وأنذر
وزهوق من ازهق اه (وماسوى المفرد)
وهو المثنى والمجموع (مثله جعل) أى جعل
مثل المفرد (فى الحكم والشروط حيثما عمل)
من اعمال المثنى قوله
والشاتمى عرضى ولم اشتمهما
والناذرين اذا لم ألقهما دمى
ومن اعمال المجموع قوله
غفر ذنبهم غير فخر
ثم زادوا انهم فى قومهم *

والاضافة فى ذنبهم لادنى ملابسة (قوله من ورق الحمى) الورق جمع ورقاء وهى التى يضرب بياض لونها الى سواد والحمى بفتح الحاء وكسر الميم أصله الحمام حذفت الميم الاخيرة ثم قلبت الالف ياء والفتحة كسرة للروى وقيل غير ذلك (قوله ممن حملن به) أى هو ممن حملت به النساء المعلومة من السياق وان لم يتقدم ذكرهن وضمن حمل معنى علق فعداه بالباء ولولا ذلك لعداه بنفسه مثل حملته أمه كرها وحبك النطاق اطرافه جمع حباك جمع حبيكة والنطاق كما فى المصباح شبه أزار تلبسه المرأة وقيل ثوب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بحبل وترسل الاعلى على الاسفل والمهبل بتشديد الموحدة المفتوحة المعتوه وقيل من هبله اللحم اذا كثر عليه يعنى ان الممدوح حملت به امه وهى غير مستعدة للوطء بل مكرهة عليه والعرب تزعم ان المرأة اذا وطئت مكرهة جاء الولد نجيبا ومن كلام بعضهم اذا أردت ان تنجب المرأة أى تأتى بالولد نجيبا فأغضبها عند الجماع وكان السر فيه ان ذلك يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها فى الولد حظ كامل ويكون كمال الحظ لابيه فيكون للولد تمام الرجولية اه دمامينى مع بعض زيادة من العينى (فائدة) يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه نحو هذا زيدا ضارب الا ان جر بمضاف أو حرف غير زائد فيمتنع نحو هذا زيدا غلام قاتل ومررت زيدا بضارب دون ليس زيد عمرا بضارب ومنع بعضهم الاخير واستثنى قوم من المضاف لفظة غير ومثل وأول وحق كما مر فى باب الاضافة ويجوز تقديم معموله على مبتدئه نحو زيدا هذا ضارب كذا فى الهمع (قوله وانصب بذى الاعمال) أى بالوصف ذى عمل النصب ويؤخذ منه انه لا يضاف للفاعل وانما يضاف للمفعول وحكى اضافته للخبر فى انا كان اخيك كما قاله ابن هشام (قوله واخفض) أى بذى الاعمال تلوا لحذف من الثانى لدلالة الاول (قوله بالاضافة) أى بسببها يجرى على الصحيح (قوله وقد قرئ بالوجهين) أى فى السبع (قوله وهو لنصب ماسواه مقتضى) أى ان لم يكن فاعلا والاوجب رفعه كهذا ضارب زيدا أبوه ولم يكن التلو مما يجوز الفصل به بين المتضايفين والاجاز خفض ماسوى التلو كهذا معطى درهما زيد ولم ينبه المصنف على ذلك كله لظهوره من مواضعه (قوله ماسواه) أى وان لم يكن التلو مضافا اليه ولهذا امثل الشارح بانى جاعل فى الارض خليفة (قوله على تقدير حكاية الحال) جواب عما يقال جاعل بمعنى الماضى فلا يعمل وبحث فيه بعضهم بأن الجعل مستمر فيجوز أن يلاحظ فيه الحال ولا يحتاج الى تكلف الحكاية وفى التصريح ما يؤيده (قوله الجر بالاضافة) أى ان لم يكن فاعلا والاوجب

وقوله أوالفا مكة من ورق الحمى وقوله
ممن حملن به وهن عواقد
حبك النطاق فشب غير مهبل
ومنه والذاكرين الله كثيرا هل هن كاشفات
ضره (وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض)
بالاضافة وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ
أمره هل هن كاشفات ضره (وهو لنصب
ماسواه) أى ماسوى التلو (مقتضى) نحو
وجاعل الليل سكنا على تقدير حكاية الحال انى
جاعل فى الارض خليفة وهذا معطى زيد
درهما ومعلم بكر عمرا قائما (تنبيهات)
* الاول يتعين فى تلو غير العامل الجر
بالاضافة كما أفهمه كلامه

رفعه عند الجمهور نحو هذا ضارب أبوه امس فلا يجوز ضارب أبيه عندهم وسيذكر الشارح الخلاف قبيل الخاتمة وقوله كما أفهمه كلامه أى حيث قال بذى الاعمال (قوله وأمّا غير التلو فلا بدّ من نصبه مطلقا) هذا مقابل التلو فى قول الشارح يتعين فى تلو غير العامل بقرينة التمثيل بغير العامل فالمعنى وأمّا غير تلو غير العامل وحينئذ فالمراد بالاطلاق عدم تقييد غير التلو بأن يكون واحدا أو اكثر بقرينة التمثيل أيضا (قوله فعل مضمر) لا اسم الفاعل المذكور لعدم عمله ولا اسم فاعل مقدّر كما قيل لانه بمعنى المذكور وهو غير عامل (قوله شبها بمصحوب الالف واللام) أى من حيث امتناع التنوين فى كل أى ومصحوب الالف واللام يعمل ولو كان بمعنى الماضى وقوله وبالمنوّن أى من حيث انه لا يضاف وكان الصواب اسقاط هذا لانّ اسم الفاعل المنوّن اذا كان بمعنى المضى لا ينصب المفعول بل تجب ازالة التنوين منه واضافته الى ما بعده فشابهته لا تؤثر عمل النصب (قوله اوّل مفعوليه) أى مفعولى الناصب المضمر (قوله اذ لا يجوز الاقتصار الخ) اعترض بأن الحذف هنا اختصارى لا اقتصارى لدلالة المذكور من مفعولى كل من الناصب المضمر وظانّ على المحذوف من مفعولى الآخر على ان ابن هشام صرّح فى نحو زيدا ظننته قائما بأنه لا يقدر مفعول ثان لظنّ المحذوفة نقله عنه يس فعلى هذا لا يقدر مفعول ثان لظانّ فتدبر (قوله وأيضا فهو مقتض له) أى طالب له فى المعنى وضعف بأن الاقتضاء لا يكفى الامع المشابهة القوية بالفعل الذى هو الاصل فى العمل وهى غير موجودة فيما نحن فيه فبطل القياس قاله زكريا قال سم ولك دفعه بأنه انما يكون الاقتضاء غير كاف بالنسبة للنصب على المفعولية اصالة والنصب هنا ضرورة لتعذر الجرّ فكان النصب عوضا من الجرّ لا بالاصالة (قوله فيتعين جرّه) أى كونه فى محل جرّ باضافة الوصف اليه وان كان فى محل نصب أيضا بسبب كونه مفعولا فى المعنى والمراد بتعين الجرّ كونه ليس فى محل نصب فقط وهذا مذهب سيبويه وأكثر المحققين ويدل له حذف التنوين أو النون من الوصف (قوله كالهاء من نحو الخ) يفرق بأن الهاء فى المقيس عليه مفصولة بالكاف فلم يتأت الجرّ بخلاف الكاف فى نحو مكرمك (قوله واجرر أو انصب الخ) أى فى غير نحو الضارب الرجل وزيد افيتعين فى نحو هذا نصب التابع لعدم صحة اضافة الوصف المحلى بأل اليه كما سبق هذا ما مشى عليه فى التسهيل ومذهب سيبويه الجواز وأيد بأنه قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع كرب شاة وسخلتها وخرج بتابع الذى انخفض تابع المنصوب فلا يجوز جرّه خلافا للبغداديين لانّ شرط الاتباع على المحل ان يكون

بالاصالة

وأمّا غير التلو فلا بدّ من نصبه مطلقا نحو هذا معطى زيد أمس درهما ومعلم بكر أمس خالدا قائما والناصب لغير التلو فى هذين المثالين ونحوهما فعل مضمر وأجاز السيرافى النصب باسم الفاعل لانه اكتسب بالاضافة الى الاول شبها بمصحوب الالف واللام وبالمنوّن ويقوّى ما ذهب اليه قولهم هو ظانّ زيد أمس قائما فقائما يتعين نصبه بظانّ لان ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثانى مفعولى ظانّ وذلك ممتنع اذ لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولى ظنّ وأيضا فهو مقتض له فلا بدّ من عمله فيه قياسا على غيره من المقتضيات ولا يجوز أن يعمل فيه الجرّ لانّ الاضافة الى الاوّل منعت الاضافة الى الثانى فتعين النصب للضرورة * الثانى ما ذكره من جواز الوجهين هو فى الظاهر امّا المضمر المتصل فيتعين جرّه بالاضافة فى نحو هذا مكرمك وذهب الاخفش وهشام الى انه فى محل نصب كالهاء من نحو الدرهم زيد معطيكه وقد سبق بيانه فى باب الاضافة * الثالث فهم من تقديمه النصب انه أولى وهو ظاهر كلام سيبويه لانه الاصل وقال الكسائى هما سواء وقيل الاضافة أولى للخفة

(واجرر أو انصب تابع الذى انخفض *)

باضافة الوصف العامل اليه

بالاصالة والاصل فى الوصف المستوفى شروط العمل اعماله لا اضافته لالحاقه بالفعل والمراد بالتابع ما يشمل سائر التوابع والمثال لا يخصص وأشار بتقديم الجرّ الى أرجحيته (قوله مراعاة للفظ جاه) المراد باللفظ ما يشمل المقدّر فى نحو مبتغى الفتى والفتاة بقرينة مقابلته بالمحل وما قاله البعض لا يستقيم فانظره (قوله وان كان التقدير قول سيبويه) لانّ شرط العطف على المحل عنده وجود المحرز أى الطالب لذلك المحل وهو هنا غير موجود لانّ اسم الفاعل انما يعمل النصب حيث كان منوّنا أو بأل او مضافا الى أحد مفعوليه أو مفاعيله فنحو ضارب فى قولك ضارب زيد وعمر اليس طالبا النصب زيد بل لجرّه (قوله لاجل المطابقة) أى مطابقة المحذوف للملفوظ ولانّ حذف المفرد أقل كلفة من حذف الجملة (قوله قولان) ارجحهما الثانى كما قاله يس لما علمت (قوله لجاز) بل هو الارجح (قوله اذا لم يرد حكاية الحال) فان أريدت جاز النصب بالعطف على محل المجرور لانّ الوصف عامل حينئذ ولا يحتاج الى اضمار ناصب الا على قول سيبويه المتقدم (قوله أى وجعل الشمس الخ) انما سكت عن نصب سكنا لعلمه من قوله سابقا وأمّا غير التلو فلا بدّ من نصبه الخ ولك أن تقول تقدير ناصب سكنا يغنى عن تقدير ناصب ما بعد سكنا لعطفه حينئذ على معمول ناصب سكنا المقدر والعامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه (قوله وكل ما قرّر الخ) أى كل حكم قرّر فقول الشارح من الشروط فيه قصور ثم ان قرئ كل بالرفع على الابتداء جاز فى قوله اسم مفعول الرفع على انه نائب فاعل والرابط محذوف هو المفعول الثانى أى يعطاه والنصب على المفعولية ويكون نائب الفاعل ضميرا مستترا يعود على كل هو الرابط ويرجح الاوّل ان النائب عليه المفعول الاوّل ويرجح الثانى عدم الحذف وان قرئ كل بالنصب على انه مفعول ثان مقدم تعين رفع اسم مفعول على انه نائب فاعل وهذا أحسن من ذينك وقول البعض اسم مفعول على هذا واجب النصب هو المفعول الاوّل سهو ظاهر (قوله بلا تفاضل) متعلق بيعطى وأفاد به انه لا يشترط فى عمل اسم المفعول أزيد من شروط عمل اسم الفاعل وهذا لا يفيده قوله وكل الخ فليس توكيدا له كما زعم (قوله والا اشترط الاعتماد الخ) اقتصر على هذين الشرطين لانهما اللذان ذكرهما المصنف فى اسم الفاعل والا فيشترط أيضا أن لا يصغر ولا يوصف كاسم الفاعل (قوله فهو كفعل الخ) لا يظهر كون الفاء تفريعية على الكلية السابقة لانها لا تفيد كون اسم المفعول كالفعل المصوغ للمفعول بل ربما تفيد

(من نهض) ومالا (كمبتغى جاه ومال)

فالجرّ مراعاة للفظ جاه والنصب مراعاة لمحله ومنه قوله

هل أنت باعث دينار لحاجتنا
أو عبد رب أخا عون بن مخراق

فعبد نصب عطفا على محل دينار وهو اسم رجل قال الناظم ولا حاجة الى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه وان كان التقدير قول سيبويه وعلى قوله فهل يقدر فعل لانه الاصل فى العمل أو وصف منوّن لاجل المطابقة قولان ولو جرّ عبد رب لجاز فان كان الوصف غير عامل تعين اضمار فعل للمنصوب نحو وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا اذا لم يرد حكاية الحال أى وجعل الشمس والقمر حسبانا

(وكل ما قرّر لاسم فاعل) من الشروط

(يعطى اسم مفعول) (بلا تفاضل) وهو ما دل على الحدث ومفعوله فان كان بأل عمل مطلقا والا اشترط الاعتماد وأن يكون للحال أو الاستقبال فاذا استوفى ذلك (فهو كفعل صيغ للمفعول)

خلافه الا ان يقال المفرع مطلق العمل وفيه ما فيه والاولى انها فصيحة عن شرط مقدر كما يشير الى ذلك قول الشارح فاذا استو فى ذلك الخ والفاء فى قول الشارح فاذا استو فى ذلك فصيحة أيضا عن شرط مقدر أى اذا أردت تفصيل حكم اسم المفعول فاذا الخ فاعرفه (قوله فى معناه) ليس المراد المعنى المطابقى لاختلافهما فيه فان المعنى المطابقى لاسم المفعول حدث واقع على ذات وتلك الذات وللفعل المصوغ للمفعول حدث واقع على ذات وزمن ذلك الحدث بل المراد المعنى التضمنى وهو الحدث الواقع على الذات بقى ان الكلام فى العمل لا فى المعنى وأجيب بأن الناظم تجوز باطلاق السبب وارادة المسبب لضيق النظم عليه فان عمل اسم المفعول عمل فعله مسبب عن كونه بمعناه وعلى هذا فقول الشارح وعمله عطف تفسير لبيان المراد بالمعنى ويرمز الى ذلك التفريع بقوله فان كان الخ وحينئذ فارادتنا من معناه المعنى التضمنى لا للذات بل للتوسل الى ارادة العمل فتدبر (قوله كفافا) بفتح الكاف ما كف عن الناس وأغنى من الرزق كما فى القاموس (قوله وقد يضاف ذا الخ) أى اجراء له مجرى الصفة المشبهة وانما خص الاضافة بالذكر مع ان الجارى مجرى الصفة المشبهة من اسم المفعول وغيره يجوز فيه مع ذلك النصب على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز نحو هذا مضروب الاب أو أبا وهذا قائم الاب أو أبا لانها اكثر أو لكونهما متلازمين بحيث جاز أحدهما جاز الآخر افاده الشاطبى قال فى التصريح اذا جرى اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة ورفع السببى كان رفعه اياه على الفاعلية كما هو حال الصفة المشبهة مع مرفوعها لا على النيابة عن الفاعل كما هو حال اسم المفعول قاله الموضح فى الحواشى ثم تعقبه فقال هلا قيل بأن الرفع على ما يقتضيه حال اسم المفعول اه ويجاب بأن حال اسم المفعول انما يراعى اذا أريد به معنى الحدوث أما اذا أريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببى على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجره بالاضافة اه ملخصا (قوله معنى) أى من جهة المعنى لكونه نائب فاعل قبل الاضافة (قوله بعد تحويل الاسناد عنه الخ) أى لان الوصف عين مرفوعه فى المعنى فلو اضيف اليه من غير تحويل لزم اضافة الشئ الى نفسه وهى غير صحيحة ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلا طريق الى اضافته الا بتحويل الاسناد عنه الى ضمير يعود الى الموصوف ثم ينصب لصيرورته فضلة حينئذ لاستغناء الوصف بالضمير ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنين

فى * معناه) وعمله فان كان متعديا لواحد رفعه بالنيابة وان كان متعديا لاثنين أو ثلاثة رفع واحدا بالنيابة ونصب ماسواه فالاول نحو زيد مضروب ابوه فزيد مبتدأ ومضروب خبره وأبوه رفع بالنيابة والثانى (كالمعطى كفافا يكتفى) فالمعطى مبتدأ وأل فيه موصول صلته معطى وفيه ضمير يعود الى أل مرفوع المحل بالنيابة وهو المفعول الاول وكفافا المفعول الثانى ويكتفى خبر المبتدا والثالث نحو زيد معلم ابوه عمرا قائما فزيد مبتدا ومعلم خبره وأبوه رفع بالنيابة وهو المفعول الاول وعمرا المفعول الثانى وقائما المفعول الثالث (وقد يضاف ذا) أى اسم المفعول (الى اسم مرتفع) به (معنى) بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به (كمحمود المقاصد الورع) اصله الورع محمود مقاصده فمقاصده رفع بمحمود على النيابة فحول الى الورع محمود المقاصد بالنصب على ما ذكر ثم حول الى محمود المقاصد بالجر

ذكره المصرح (تنبيه) قال الفارضى تحويل الاسناد مجاز أى عقلى لانه أسند الشئ الى غير من هو له وفائدة المجاز المبالغة بجعل كله محمودا وكذا نحو زيد حسن الوجه (قوله وفى ذلك) أى فيما اقتضاه كلامه من الانفراد المذكور تفصيل أى وليس على اطلاقه وحاصل التفصيل ان اسم الفاعل اللازم كاسم المفعول فى جواز الاضافة الى مرفوعه اتفاقا واسم الفاعل المتعدى لاكثر من واحد ليس كاسم المفعول فى ذلك اتفاقا وفى اسم الفاعل المتعدى لواحد خلاف (قوله وقصد ثبوت معناه) أى لا حدوثه (قوله عومل معاملة الصفة المشبهة) اعترض بأن مقتضاه أنه ليس صفة مشبهة حقيقة وليس كذلك كما فى التوضيح ويمكن أن يجاب بأن المراد عومل معاملة الصفة المشبهة التى ليست على وزن اسم الفاعل (قوله وساغت اضافته الخ) أى بعد تحويل الاسناد كما مر (قوله فكذلك) أى يقصد ثبوت معناه ويعامل الخ (قوله بشرط أمن اللبس) أى التباس الاضافة للفاعل بالاضافة للمفعول فلو لم يؤمن لم تجز الاضافة فلو قلت زيد راحم الابناء وظالم العبيد بمعنى ان أبناءه راحمون وعبيده ظالمون فان كان المقام مقام مدح الابناء وذم العبيد جاز لدلالة المقام على أن الاضافة للفاعل والا لم يجز وظاهر اطلاقه بل صريح مقابلته بالتفصيل بعده جواز الاضافة الى المرفوع مع ذكر المنصوب كأن يقال زيد راحم الابناء الناس ولا ينافيه ما فى سم ان منصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد وان زعمه شيخنا والبعض اذ المنصوب فى المثال لم يزد على واحد كما لا يخفى وكأنهما فهما أن مراد سم بالمنصوب ما يعم المنصوب على التشبيه بالمفعول به قبل الاضافة ولا داعى اليه فتدبر (قوله جاز) لانه يصير بذلك كاللازم (قوله والسماع يوافقه) مقتضى كون الضمير يرجع الى أقرب مذكور رجوع الضمير الى تفصيل قوم بين الحذف اقتصارا وغيره وفيه انه كما يوافق هذا يوافق ما عليه الفارسى والناظم فالاولى رجوعه الى الجواز على القولين (قوله لم يجز الحاقه بالصفة المشبهة) أى لبعد المشابهة حينئذ لان منصوبها لا يزيد على واحد كما مر (قوله قال بعضهم بلا خلاف) قال البهوتى يستفاد من كلام الشاطبى ان فيه أيضا خلافا (قوله اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر الخ) ويتضمن ذلك اشتراط تناسى العلاج فيه فلا يقصد به الا ثبوت الوصف لانه اذا لم يطلب مفعولا لزم ان لا يقصد به العلاج ومتى طلبه كان معنى العلاج باقيا فيه ذكره الشاطبى ثم قال فان قلت فأنت تقول على مذهبه أى المصنف هذا معطى الاب ومكسو الاخ وهما مما يتعدى الى اثنين وكذلك معلم

(تنبيه) اقتضى كلامه شيئين * الاول انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الاضافة الى مرفوعه كما أشار اليه بقوله وقد يضاف ذا وفى ذلك تفصيل وهو أنه اذا كان اسم الفاعل غير متعد وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة وساغت اضافته الى مرفوعه فتقول زيد قائم الاب برفع الاب ونصبه وجره على حد حسن الوجه وان كان متعديا لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمن اللبس وفاقا للفارسى والجمهور على المنع وفصل قوم فقالوا ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا فلا وهو اختيار ابن عصفور وابن ابى الربيع والسماع يوافقه كقوله

ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما ولا الكريم بمناع وان حرما

وان كان متعديا لاكثر لم يجز الحاقه بالصفة المشبهة قال بعضهم بلا خلاف * الثانى اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر وهو المصوغ من المتعدى لواحد كما أشار اليه تمثيله وصرح به فى غير هذا الكتاب وفى المتعدى ما سبق فى اسم الفاعل المتعدى

(خاتمة) انما يجوز الحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة اذا كان على وزنه الاصلى وهو أن يكون من الثلاثى على وزن مفعول ومن غيره على وزن المضارع المبنى للمفعول فان حوّل عن ذلك الى فعيل ونحوه مما سيأتى بيانه لم يجز فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه وقد أجازه ابن عصفور ويحتاج الى السماع والله أعلم

(أبنية المصادر)

(فعل) بفتح الفاء واسكان العين (قياس مصدر المعدى * من ذى ثلاثة) سواء كان مفتوح العين (كردّ ردّا) وأكل أكلا وضرب ضربا أو مكسورها كفهم فهما وأمن أمنا وشرب شربا ولقم لقما والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شئ ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لا انك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش * (تنبيه) * اشترط فى التسهيل لكون فعل قياسا فى مصدر فعل المكسور العين ان يفهم عملا بالفم كالمثالين الاخيرين ولم يشترط ذلك سيبويه والاخفش بل اطلقا كما هنا (وفعل) المكسور العين (اللازم بابه فعل) بفتح الفاء والعين قياسا

الاب وهو مما يتعدى الى ثلاثة فالجواب انا لا نسلم ذلك لان المتعدى الى أكثر طالب بعناه للمنصوب فمعنى العلاج باق فيه وان سلم فقد يقال المراد بالمتعدى لواحد ما عمل فى واحد خاصة مقتصرا عليه فرفع به عند بنائه للمجهول فلو كان عاملا فى مفعول آخر لم يكن من هذا الباب الذى اشار اليه فهو المحترز عنه اه وقوله تناسى العلاج عبارة الهمع وغيره تناسى الحدوث فلعله المراد من العلاج (قوله انما يجوز الحاق اسم المفعول بالصفة الخ) أى قياسه عليها فيما تقدم وفيه ما مرّ فى قوله عومل معاملة الصفة المشبهة اعتراضا وجوابا (قوله لم يجز) أى لكراهة كثرة التغيرات (قوله فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل ابيه) أى يمتنع ذلك ومقتضاه جواز مررت برجل مكحول عينه ومقتول ابيه وهو المتبادر لان اسم المفعول المذكور يعامل معاملة الصفة المشبهة وهى يجوز فيها ذلك فتقول مررت برجل حسن وجهه باضافة حسن الى وجهه وان كان ذلك مع ضعف كما سيأتى

(أبنية المصادر)

(قوله فعل) أى موازن فعل وقوله المعدى أى الفعل المعدى وقوله من ذى ثلاثة أى من فعل ذى ثلاثة حال من الضمير فى المعدى ومن تبعيضية أى حال كونه بعض الافعال الثلاثية وهذا أقرب من جعل البعض من ابتدائية والتقدير حالة كون الفعل المعدى مشتقا من مصدر فعل ذى ثلاثة قال شيخنا والبعض نقلا عن يس يستثنى منه ما دل على صناعة نحو عبر الرؤيا اه فان مصدره فعالة بكسر الفاء على ما يؤخذ مما يأتى وفى كونه صناعة نظر والمثال الواضح حاك حياكة وخاط خياطة وحجم حجامة (قوله سواء كان مفتوح العين الخ) أى وسواء كان مفتوح العين منه صحيحا كضرب أو معتل الفاء كوعد أو العين كباع أو اللام كرمى او مضاعفا كردّ أو مهموزا كأكل (قوله او مكسورها) اى وسواء كان مكسورها صحيحا كأمثلة الشارح أو معتل الفاء كوطئ او العين كخاف او اللام كفنى بفتح الفاء وكسر النون اى لزم خباءه او مضاعفا كمس او مهموزا كأمن وفى التصريح ان الغالب على فعل المفتوح العين التعدى وفعل المكسورها اللزوم وأما مضمومها فلا يكون الا لازما كما سيأتى (قوله قال ذلك سيبويه والاخفش) وذهب الفراء الى انه يجوز القياس عليه وان سمع غيره اه دماميني وحكى فى الهمع عن بعضهم انه قال لا تدرك مصادر الافعال الثلاثية الا بالسماع فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع (قوله بابه فعل) اى قياس

سواء كان صحيحا أو معتلا أو مضاعفا (كفرح وكجوى وكشلل) مصادر فرح زيد وجوى عمرو وشلت يده والاصل شللت ويستثنى من ذلك ما دل على لون فان الغالب على مصدره الفعلة نحو سمر سمرة وشهب شهبة وكهب كهبة والكهبة لون بين الزرقة والحمرة واستثنى فى التوضيح ما دل على حرفة أو ولاية قال فقياسه الفعالة ومثل للثانى فقال كولى عليهم ولاية ولم يمثل للاول وفيما قاله نظر فان ذلك انما هو معروف فى فعل المفتوح العين وأما ولى عليهم ولاية فنادر (وفعل) المفتوح العين (اللازم مثل قعدا * له فعول باطراد) معتلا كان (كغدا) غدوّا وسما سموّا أو صحيحا كقعد قعودا وجلس جلوسا (ما لم يكن مستوجبا فعالا *) بكسر الفاء (أو فعلانا) بفتح الفاء والعين (فادرأ وفعالا) بضم الفاء أو فعيلا (فأول) من هذه الاربعة وهو فعال بكسر الفاء (لذى امتناع) أى مقيس فيما دل على امتناع (كأبى) اباء ونفر نفارا وجمح جماحا وشرد شرادا وأبق اباقا

مصدره موازن فعل او قاعدة مصدره موازن فعل وهو اللائق بقول الشارح قياسا (قوله أو معتلا) أى بأقسامه الثلاثة كوجع وعور وعمى (قوله وبجوى) هو الحرقة من عشق أو حزن (قوله فان الغالب على مصدره الفعلة) أشار بالتعبير بالغالب الى ان الغلبة امارة القياس كما ان عدمها امارة عدمه وهذا أولى مما نقله البعض عن البهوتى وأقره (قوله لون بين الزرقة والحمرة) فسرها فى القاموس بالقهبة بضم القاف وهى بياض فيه كدرة وبالدهمة بضم الدال وهى السواد وبالغبرة المشوبة سوادا والغبرة لون الغبار ولم يذكر ما ذكره الشارح فى معنى الكهبة ونقل البعض عن التصريح ان الكهبة بياض فيه كدرة وهذا النقل ان صح كان ذكر التصريح ذلك فى غير هذا الباب اذ لم يذكره فيه (قوله واستثنى فى التوضيح الخ) واستثنى ابن الحاج أيضا ما فيه علاج ووصفه على فاعل فقياس مصدره فعول كقدم وصعد واصق قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم (قوله فقياسه الفعالة) أى بكسر الفاء (قوله كولى عليهم ولاية) عداه بعلى ليصح التمثيل أما المتعدى بنفسه نحو ولى أمرهم فليس مما نحن فيه لان الكلام فى القاصر لا فى المتعدى قاله المصرح (قوله ولم يمثل للاول) أى لعدم سماع مثال يخصه أو استغناء بتمثيل الولاية فان الولايات فى معنى الحرف (قوله فان ذلك) أى كون المصدر القياسى فيما دل على حرفة أو ولاية فعالة وقوله فى فعل أى اللازم أو المتعدى بدليل تمثيل الهمع بكتب كتابة وخاط خياطة ونقب نقابة فان الاولين متعديان والاخير لازم كما يستفاد من قول القاموس عقب ذكره أن من معانى النقيب عريف القوم ما نصه وقد نقب عليهم نقابة بالكسر (قوله مثل قعدا) حال من الضمير فى اللازم وقوله كغدا معطوف عليه باسقاط العاطف اذ لا وجه لتعداد المثال بغير عطف وأشار به الى انه لا فرق بين الصحيح والمعتل لكن الكثير فى معتل العين الفعل او الفعالة او الفعال بكسر الفاء فى الاخيرين كصام صوما وصياما وقام قياما وناح نياحة وقل الفعول كغابت الشمس غيوبا بخلاف معتل الفاء كوصل او اللام كغدا او المضاعف كمرّ وقوله باطراد حال من المستكن فى له (قوله مستوجبا) أى مستحقا (قوله أو فعيلا) أخذه من قول الناظم وشمل سيرا وصوتا الفعيل (قوله كأبى) أى اللازم وهو الذى بمعنى امتنع لا المتعدى وهو الذى بمعنى كره لان الكلام فى اللازم وان جاء مصدر المتعدى أيضا على فعال ففى القاموس أبى الشئ يأباه ويأبيه اباء واباءة بكسرهما كرهه اه (قوله وجمح)

(والثانى) منها وهو فعلان بتحريك العين (للذى اقتضى تقلبا) نحو جال جولانا وطاف طوفانا وغلت القدر غليانا (للدا فعال أو لصوت) أى يطرد الثالث وهو فعال بضم الفاء فى نوعين الاول مادل على داء أى مرض نحو سعل سعالا وزكم زكاما ومشى بطنه مشاء والثانى مادل على صوت نحو صرخ صراخا ونبح نباحا وعوى عواء (وشمل * سيرا وصوتا) الوزن الرابع وهو (الفعيل كصهل) صهيلا ونهق نهيقا ورحل رحيلا وذمل ذميلا * (تنبيهان) * الاول قد يجتمع فعيل وفعال نحو نعب الغراب نعيبا ونعابا ونعق الراعى نعيقا ونعاقا وأزت القدر أزيزا وأزازا وقد يتفرد فعيل نحو صهل الفرس صهيلا وصخد الصرد صخيدا وقد يتفرد فعال نحو بغم الظبى بغاما وضبح الثعلب ضباحا كما انفرد الاول فى السير والثانى فى الداء * الثانى يستثنى أيضا منه مادل على حرفة أو ولاية فان الغالب فى مصدره فعالة نحو تجر تجارة وخاط خياطة وسفر بينهم سفارة وأمر امارة وذكر ابن عصفور أنه مقيس فى الولايات والصنائع (فعولة فعالة لفعلا) بضم العين قياسا (كسهل الامر) سهولة وعذب الشئ عذوبة وملح ملوحة (وزيد جزلا) جزالة وفصح فصاحة وظرف ظرافة (ومأتى) من أبنية مصادر الثلاثى (مخالفا لما مضى *

أى شرد (قوله للذى اقتضى تقلبا) أى دل على التقلب وهو تحرك مخصوص لامطلق تحرك فلا انتقاض بنحو قام قياما وقعد قعودا ومشى مشيا (قوله للدا) بالقصر للضرورة (قوله أو لصوت) هو مع قوله وشمل سيرا وصوتا الفعيل يفيد أن مادل على الصوت ينقاس فيه كل من الفعال والفعيل فاذا وردا لفعل دال على صوت كان كل منهما مصدرا قياسيا له وان ورد أحدهما اقتصر عليه على ماذهب اليه سيبويه والاخفش وان لم يرد واحد منهما كنت مخيرا فى مصدره بينهما فأيهما نطقت به جاز ولا بعد فى ذلك بل هو قياس الباب فاندفع ما نقله البعض عن سم وأقره (قوله وزكم) هو من الافعال الملازمة لبناء المجهول فالتمثيل به لفعل بالفتح بالنظر الى اصله المقدر قاله زكريا ولا يرد أن أصله متعد والا لم يصح بناؤه للمفعول لان المبنى للمجهول قد يكون سماعا من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه أفاده سم او يقال لما لم ينطق بهذا الاصل كان فى حكم اللازم وجعلوه بفتح العين مع انه لم ينطق به حملا على النظائر واشار اللاخف لكن مفاد القاموس نطقهم بالاصل حيث قال زكم كعنى وزكمه وأزكمه فهو مزكوم اه وحينئذ لايتم ماذكره (قوله وشمل) بفتح الميم وكسرها والفتح هنا أنسب بصهل (قوله كصهل) من باب ضرب ومنع كما فى القاموس (قوله وذمل ذميلا) أى سار سيرا لينا (قوله قد يجتمع فعيل وفعال) أى فيما دل على صوت ومما اجتمعا فيه صرخ صراخا وصريخا خلافا لزعم البعض ان مصدره على فعال فقط (قوله وصخد الصرد) هو طائر ضخم الرأس كما فى القاموس وصخد كالذى قبله وبعده بمعنى صوت (قوله يستثنى أيضا منه) أى من فعل المفتوح العين اللازم وحينئذ كان ينبغى اسقاط خاط خياطة لانه متعد والكلام فى اللازم ويمكن ارجاع ضمير منه الى فعل المفتوح العين الاعم من اللازم والمتعدى فيصح كلامه ويؤيد هذا ماقدمناه عن الهمع (قوله وسفر) أى أصلح (قوله وذكر ابن عصفور) تأييد لما قبله لما علمت من ان الغلبة امارة القياس (قوله فعولة فعالة لفعلا) اى كل منهما مصدر قياسى لفعل مضموم العين فاذا وردا فذاك اوأحدهما اقتصر عليه أو لم يرد واحد منهما خير بينهما ولا بعد فى ذلك كما مر فاندفع ما لسم هنا أيضا قال المصرح ولا يكون فعل مضموم العين الا لازما ولا يتعدى الا بتضمين أو تحويل (قوله وزيد جزلا) اى عظم (قوله لما مضى) أى من المصادر القياسية للفعل الثلاثى متعديا أو لازما فليس هذا فى اللازم فقط كما لا يخفى حتى يرد ما نقله شيخنا والبعض وأقراه من استشكال سم تمثيل المصنف بسخط ورضى

حيث

فبابه النقل) لا القياس (كسخط ورضى) بضم السين وكسر الزاء وحزن وبخل بضم اولهما مما قياسه فعل بفتحتين وكجحود وشكور وركوب بضمتين مما قياسه فعل بفتح الفاء وسكون العين وكموت وفوز ومشى بفتح الفاء وسكون العين مما قياسه فعول بضمتين وكعظم وكبر مما قياسه فعولة وكحسن وقبح مما قياسه فعالة (تنبيه) * ذكر الزجاج وابن عصفور أن الفعل كالحسن قياس فى مصدر فعل بضم العين كحسن وهو خلاف ما قاله سيبويه (وغير ذى ثلاثة مقيس * مصدره) اى لابد لكل فعل غير ثلاثى من مصدر مقيس فقياس فعل بالتشديد اذا كان صحيح اللام التفعيل (كقدس التقديس) وتحذف ياؤه ويعوض عنها التاء فيصير وزنه تفعلة قليلا فى نحو جرب تجربة وغالبا فى مالامه همزة نحو جزأ تجزئة ووطأ توطئة ونبا تنبئة وجاء ايضا على الاصل ووجوبا فى المعتل نحو غطه تغطية (وزكه تزكية) وهى تنزى دلوها تنزية واما قوله باتت تنزى دلوها تنزيا فضرورة وأشار بقوله (وأجملا * اجمال من تجملا تجملا * واستعذ استعاذة ثم اقم * اقامة وغالبا ذا

حيث قال مانصه انظر كيف عدهما من اللازم مع أنه يقال سخطه ورضيه وذلك على التوسع باسقاط الجار والاصل سخط عليه ورضى عنه اه على ان تعدية الفعل بنفسه على التوسع لاتنافى اللزوم كما أسلفه الشارح (قوله فبابه النقل) أى طريقه النقل عن العرب (قوله مما قياسه فعول بضمتين) ظاهر فى غير مشى اذ هو مما دل على سير فقياسه الفعيل فتأمل (قوله وكبر) أى مصدر كبر مضموم الباء وهو المستعمل فى غير كبر السن من الكبر الحسى والكبر المعنوى وأما مكسورها فيستعمل فى كبر السن فقط تقول كبر زيد بالضم أى ضخم جسمه أو عظم أمره وكبر بالكسر أى طعن فى السن (قوله مما قياسه فعولة) أى اوفعالة وقوله مما قياسه فعالة أى أو فعولة ففى كلامه احتباك كما أفاده شيخنا فوافق كلامه ماقدمه المصنف من قوله فعولة فعالة لفعلا واندفع توقف البعض (قوله وغير ذى ثلاثة) أى وكل غير فعل ذى ثلاثة وغير مبتدأ خبره مقيس ومصدره نائب فاعله أو هو مبتدأ خبره مقيس والجملة خبر غير (قوله كقدس التقديس) من انابة المصدر مناب الفاعل فالتقديس نائب فاعل (قوله قليلا) أى فى قليل من الاستعمال أو حذفا قليلا (قوله وغالبا الخ) اى ومن غير الغالب تخطيئا وتهنيئا وتجزيئا وتنبيئا (قوله ووجوبا فى المعتل) أى معتل اللام وظاهر صنيعه ان نحو التغطية أصله التفعيل وهذا لايناسب تقييده آنفا بقوله اذا كان صحيح اللام فكان الاولى ترك التقييد ويراد التفعيل ولو بحسب الاصل أو جعل المعتل مقابلا لصحيح اللام بأن يقال فان كان معتل اللام فقياس مصدره التفعلة فافهم قال سم نقلا عن ابن الحاجب الاولى ان يكون مصدر المعتل على زنة تفعلة من أول الامر لانه تفعيل ثم غير لان ذلك تعسف بلا ضرورة اه وقد يقال الحامل على ذلك رجوعهم الى تفعيل عند الضرورة (قوله باتت تنزى) بنون مفتوحة فزاى مشددة أى تحرك (قوله من تجملا) بضم الميم مصدر مقدم على عامله الذى هو صلة من وذكره هنا مع دخوله تحت قوله الآتى وضم ما ربع الخ من ذكر الخاص قبل العام ولو أسقطه لكان أخصر (قوله وغالبا ذا) أى نحو اقامة هذا هو المتبادر من صنيع الشارح بعد حيث قال فى الكلام على مصادر أفعل معتل العين نحو اقامة والغالب لزوم هذه التاء كما أشار اليه بقوله وغالبا ذا التا لازم ثم ذكر أن نحو استعاذة يفعل به ما يفعل بنحو اقامة ولم يذكر أنه أيضا مشار اليه بقوله وغالبا الخ والاولى ارجاع اسم الاشارة الى المذكور من استعاذة واقامة ونحوهما ليكون التنبيه على لزوم التاء لنحو استعاذة غالبا

نكتة ذكر نحو استعاذة مع انه مما يدخل فى قوله ومايلى الآخر الخ كما سيشير
اليه الشارح (قوله التالزم) أى صحب فاندفع الاعتراض بأن اللزوم ينافى
الغلبة وأما الجواب الذى نقله شيخنا والبعض عن سم وأقره فلا يخفى مافيه على
متأمله (قوله ومايلى الآخر) برفع الآخر على انه فاعل يلى أى والحرف الذى
يليه الآخر كما بينه الشارح (قوله وافتحا) ذكر الفتح ليبين ان المدة ألف
لا واو ولا ياء (قوله الى ان قياس أفعل) أى قياس مصدره (قوله فكذلك)
أى قياس مصدره الافعال وقوله حركتها أى العين وقوله فتقلب هى أى العين
ألفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها الآن وقوله ثم تحذف الالف الثانية
أى لالتقائها مع الالف المنقلبة العين اليها وكلامه صريح فى ان قلب العين ألفا
سابق على حذف الالف وهو مافى التوضيح أيضا وأورد عليه ان شرط قلبها ألفا
تحرك التالى وأجاب سم بأن هذا الشرط فى غير افعال واستفعال مما يستحق
ذلك الاعلال لذاته والاعلال فى افعال واستفعال للحمل على فعلهما وصريح
كلام ابن الناظم ان حذف الالف سابق على اعلال العين وهو أيضا صحيح فان قلت
هلا قيل انهم لما نقلوا حذفوا لالتقاء الساكنين ولم يتكلفوا ان يقال تحركت
الواو الخ قلت مازعمته تكلف لابد منه فى الفعل ولا يمكن فيه ماقلته وأيضا
فان الراجح ان المحذوف الزائد وهو الالف الثانية لكونه زائدا ولقربه من الطرف
وعلى قولك انما حذف الاصل (قوله وقد تحذف) أى شذوذا كما صرح به
المصنف آخر الكتاب (قوله أراه اراء) أصله ارآيا على وزن افعال نقلت حركة
عينه الى فائه ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين وقلبت اللام همزة لتطرفها
بعد ألف زائدة كما سيأتى فى قول الناظم وأبدل الهمزة من واو ويا آخرا
أثر ألف زيد وجعل الشارح ذلك من المعتل العين مبنى على القول بأن الهمزة من
حروف العلة لكنه وان جعل من معتل العين لم يعط حكم معتلها من كل وجه كما يعلم
من النظر فى تصريفه وتصريف نحو اقامة بل من حيث وجود النقل والحذف
ومطلق القلب واستحقاق التاء فتدبر (قوله وقياس) عطف على قياس السابق
(قوله فان كان) أى ماأوله همزة وصل وقوله معتل العين حال من استفعل
(قوله فعل به مافعل الخ) أى من النقل والقلب والحذف والتعويض وقد جاء
بالتصحيح تنبيها على الاصل نحو استحوذ استحواذا وأغيمت السماء اغياما (قوله
ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل الخ) قد يقال مراد الناظم ماافتتح
بهمزة وصل اصالة والهمزة فيما ذكر مجتلبة لعارض فلا استثناء قاله

التالزم * ومايلى الآخر مد وافتحا * مع كسر
تلو الثان مما افتتحا * بهمز وصل كاصطفى)
الى ان قياس افعل اذا كان صحيح العين
الافعال نحو أجمل اجمالا واكرم اكراما
وأحسن احسانا وان كان معتلها فكذلك
ولكن تنقل حركتها الى الفاء فتقلب ألفا
ثم تحذف الالف الثانية ويعوض عنها التاء كما
فى اقام اقامة واعان اعانة وابان ابانة والغالب
لزوم هذه التاء كما اشار اليه بقوله وغالبا ذا
التالزم وقد تحذف نحو واقام الصلاة ومنه
ماحكاه الاخفش من قولهم اراه اراء واجاب
اجابا وقياس ماأوله همزة وصل ان يكسر
تلو ثانيه اى ثالثه وان يمد مفتوحا مايليه
الآخر أى ماقبل آخره كما اشار اليه بقوله
ومايلى الآخر الخ اى ومايليه الآخر نحو
اصطفى اصطفاء وانطلق انطلاقا واستخرج
استخراجا فان كان استفعل معتل العين فعل به
مافعل بمصدر افعل المعتل العين نحو استعاذ
استعاذة واستقام استقامة ويستثنى من
المبدوء بهمزة الوصل ماكان أصله تفاعل
أو تفعل نحو اطاير واطير

الدماميني (قوله أصلهما تطاير وتطير) أى فأدغمت التاء فى الطاء واجتلبت
همزة الوصل توصلا الى النطق بالساكن (قوله لا يكسر ثالثه الخ) أى بل يضم
مايليه الآخر نظرا الى الاصل فيقال اطاير يطاير اطايرا واطير يطير اطيرا كما
فى التصريح فهو داخل فى قوله وضم ماربع الخ (قوله ماربع) من ربعت
القوم صرت رابعهم وبابه منع (قوله فى امثال قد تلملما) أى فى امثال
مصدر قد تلملم أى فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وان لم يكن من بابه كما يظهر
بالنظر فى الامثلة وذلك عشرة أبنية ذكر الشارح منها خمسة تفعل وتفاعل وتفعلل
وتفيعل وتفعلى كتدلى وبقى تمفعل كتمسكن وتفوعل كتجورب وتفعنل كتقلنس
وتفعول كترهوك وتفعلت كتعفرت (قوله صحيح اللام) حال من امثال على معنى
الجنس أو من ماربع على معنى صحيحا لامه أى اللام بعده فافهم (قوله وشبهها)
كالتاء فى نحو تكبر تكبرا وتجاهل تجاهلا (قوله سواء كان من باب تفعل كما مر)
فيه اشارة الى ماقاله الشاطبى من ان قول المصنف تجملا تجمل حشو لدخوله تحت
الضابط الذى ذكره هنا بقوله وضم ماربع الخ وأجاب سم بأن المصنف لم يقصد
بقوله تجملا تجمل بيان مصدر تفعل وانما ذكره تتميما لمعنى أجمل اجمالا وأجاب يس
بأن ذكره هنا لمن ذكر الخاص قبل العام (قوله أو ملحقا به) أى بتفعلل (قوله
نحو تبيطر) من بيطر الدابة عالج داءها بالدواء (قوله وتجلبب) أى لبس الجلباب
وهو ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء (قوله وجب ابدال الضمة كسرة) أى
لمناسبة الياء (قوله اذا كانت اللام) أى الثانية ياء أى أصلية كما فى الترامى أو
منقلبة عن واو كما فى التسامى ولا حاجة الى هذا الشرط لعلمه من قوله فان لم يكن صحيح
اللام اذ المصدر المعتل من ذلك لا تكون لامه الا ياء (قوله وتسلقى تسلقيا) أى
استلقى على ظهره استلقاء مطاوع سلقيته قال فى القاموس سلقيته سلقاء بالكسر
ألقيته على ظهره (قوله فعلال) اى بكسر الفاء (قوله وما ألحق به) أى بفعلل
كفوعل نحو حوقل وفيعل نحو بيطر ففى مثالى الشارح نشر على ترتيب اللف فعلم
مما قررنا ان فى قول شيخنا والبعض وهو فوعل قصورا (قوله نحو دحرج
دحراجا) نقل فى التصريح عن الصيمرى وغيره ان دحراجا لم يسمع فى دحرج وسمع
سرهفت الصبى سرهافا اذا احسنت غذاءه (قوله وكلاهما عند بعضهم مقيس)
ظاهره فى المضاعف وغيره وصاحب التوضيح جعل الاول مقيسا فى المضاعف
كزلزال (قوله يجوز فى المضاعف) هو مافاؤه ولامه الاولى من جنس واحد
وعينه ولامه الثانية من جنس واحد (قوله فتح أوله وكسره) أى وان كان

أصلهما تطاير وتطير فان مصدرهما لا يكسر
ثالثه ولا يزاد قبل آخره ألف وقياس ما كان
على تفعل التفعل نحو تجمل تجملا وتعلم تعلما
وتكرم تكرما (وضم ما * يربع) أى يقع رابعا
(فى امثال قد تلملما) صحيح اللام مما فى اوله
تاء المطاوعة وشبهها سواء كان من باب تفعل
كما مر أو من باب تفاعل نحو تقاتل تقاتلا
وتخاصم تخاصما أو من باب تفعلل نحو تلملم
تلملما وتدحرج تدحرجا أو ملحقا به نحو تبيطر
تبيطرا وتجلبب تجلببا فان لم يكن صحيح اللام
وجب ابدال الضمة كسرة اذا كانت اللام
ياء نحو تدلى تدليا وتدانى تدانيا وتسلقى
تسلقيا (فعلال او فعللة لفعللا) وما الحق به
نحو دحرج دحراجا ودحرجة وحوقل حيقالا
وحوقلة ومعنى حوقل كبر وضعف عن
الجماع (واجعل مقيسا) من فعلال وفعللة
(ثانيا لا اولا) وكلاهما عند بعضهم مقيس
وهو ظاهر كلام التسهيل (تنبيه) يجوز فى
المضاعف من فعلال نحو الزلزال والقلقال
فتح اوله وكسره وليس فى العربية فعلال بالفتح
الا فى المضاعف والكسر هو الاصل وانما فتح
تشبيها بالتفعال

الاكثر كما فى التوضيح والدمامينى ان يعنى بالمفتوح اسم الفاعل نحو من شر
الوسواس أى الموسوس والصلصال بمعنى المصلصل وفى الاشباه والنظائر النحوية
للسيوطى نقلا عن الناظم ان المطرد فى المصدر من فعلال هو الكسر وأن الفتح ندر
فى قولهم وسوس الشيطان وسواسا ووعوع الكلب وعواعا وغطغط السهم
فى مروره غطغاطا اذا التوى وان غير ذلك من المفتوح متعين للوصفية المقصود بها
المبالغة وان تجويز الزمخشرى الفتح فى المصدر الذى لم يسمع فتحه قياسا على ما سمع
رد بأن النادر لا يقاس عليه (قوله والتفعال كله بالفتح) الواو للحال
ومذهب البصريين ان التفعال بالفتح مصدر فعل المخفف جىء به كذلك للتكثير
وقال الفراء وجماعة من الكوفيين مصدر فعل المضعف العين ورجحه المصنف وغيره
لكونه للتكثير وفعل المضعف كذلك ولكونه نظير التفعيل باعتبار الحركات
والسكنات والزوائد ومواقعها وهل هو سماعى أو قياسى قولان وأما التفعال
بالكسر كالتبيان والتلقاء فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر اه دمامينى باختصار
(قوله على انهما) أرجع شيخنا الضمير الى المفتوح والمكسور من المضاعف
فالظرف حال من قوله فتح أوله وكسره بمعنى مفتوح الاول ومكسوره على الاستخدام
وأرجعه البعض الى التبيان والتلقاء ويؤيد الاول السياق بعد (قوله وبالفتح
الاسم) أى الموضوع موضع المصدر هكذا قال البعض ومقتضى التنظير
بعده خلافه فان التنظير بالقعقاع يقتضى ان الزلزال بالفتح اسم للفاعل والتنظير
بالوسواس يقتضى انه اسم لما مزلزل به فتدبر (قوله اسم لما وسوس به الشيطان)
مناف لما مر عن التوضيح والدمامينى (قوله وأجاز قوم ان يكونا) أى المفتوح
والمكسور مصدرين هذا ما ذكره فى اول التنبيه على ما سبق عن البعض وغيره على
ما سبق عن شيخنا (قوله لفاعل الفعال والمفاعلة) قال الدمامينى والمطرد دائما
عند سيبويه المفاعلة فقد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس مجالسة
ولم يقولوا جلاسا (قوله فيما فاؤه ياء) أى فى مصدر الفعل الذى فاؤه ياء ولم
يستثنه المصنف لندرة فاعل الذى فاؤه ياء بل مطلق الفعل الذى فاؤه ياء قليل (قوله
وشذ ياومه يواما) لثقل الياء المكسورة اول الكلمة وقوله لا مياومة أى فليست
شاذة وفى بعض النسخ يواما ومياومة وعليها فالشذوذ منصب على يواما فقط
والمياومة المعاملة بالايام كما فى القاموس (قوله وغير مامر) أى وغير المصادر
التى مرت لافعالها الزائدة على ثلاثة أحرف المتقدم ذكرها (قوله عادله)
يحتمل انه فعل متصل بمفعوله من المعادلة وهى المقابلة ويحتمل ان عاد فعل من

كما جاء فى التفعال التبيان والتلقاء
بالكسر والتفعال كله بالفتح الا هذين
على انهما عند سيبويه اسمان وضع كل منهما
موضع المصدر وذهب الكسائى
والفراء وصاحب الكشاف الى ان الزلزال
بالكسر المصدر وبالفتح الاسم وكذلك القعقاع
بالفتح الذى يتقعقع وبالكسر المصدر
والوسواس بالفتح اسم لما وسوس به الشيطان
وبالكسر المصدر وأجاز قوم ان يكونا مصدرين
(لفاعل الفعال والمفاعله) نحو خاصم
خصاما ومخاصمة وعاقب عقابا ومعاقبة
لكن يمتنع الفعال ويتعين المفاعله فيما فاؤه
ياء نحو ياسر مياسرة ويامن ميامنة وشذ ياومه
يواما لا مياومة (وغير مامر السماع عادله)
أى كان له عديلا

العود وله جار ومجرور وعليه فان أرجع الضمير المستتر للسماع والبارز لغير مامر كان
فى العبارة قلب وان عكس فلا (قوله نحو كذب كذابا) بالتشديد فيهما مع كسر
الكاف فى الثانى (قوله تحمالا) بكسر الفوقية والحاء المهملة كما قاله الدمامينى
(قوله واطمأن طمأنينة) والقياس اطمئنانا لان اصل اطمأن اطمأنن
كاستخرج فأدغمت احدى النونين فى الاخرى قال الدمامينى وظاهر كلام سيبويه
ان الطمأنينة والقشعريرة اسمان وضعا موضع المصدر لا مصدران (قوله رميا)
بكسر الراء وتشديد الميم والياء مع كسر الميم (قوله قيتالا) لا ينافى شذوذه كونه
الاصل اذ كثيرا ما يهجر الاصل حتى يعد النطق به شذوذا فاندفع ما للبعض تبعا
لشيخنا (قوله يجىء المصدر) أى عند غير سيبويه فقد نقل صاحب المصباح عن
بعضهم ان سيبويه ينكر مجىء المصدر على مفعول ويؤول ما أوهم ذلك (قوله
قليلا) أى فيقتصر فيه على السماع (قوله نحو جلد جلدا ومجلودا) فى القاموس
جلد ككرم جلادة وجلودة وجلدا ومجلودا أى قوى (قوله لم يتركوا لعظامه
الخ) هذا البيت من الكامل الذى استعملته العرب مخمسا شذوذا ان لم يكن سقط
والاصل مثلا لم يتركوا من هجرهم لعظامه الخ (قوله وعلم بيان المرء) أى علم
منطقه الفصيح (قوله أى قتالا) فيه انه لا داعى الى جعل مقاتلا فى البيت بمعنى
قتالا بل المعنى على كونه اسم مفعول اظهر (قوله نحو فلج فالجا) اعلم ان فلج
بفتح الفاء واللام يفلج بكسر اللام وضمها فلجا بفتح الفاء وسكون اللام يأتى بمعنى
شق وقسم بالفلج بالكسر وهو مكيال معروف وظفر بما طلب ويقال افلج برهانه أى
قومه وأظهره وأما فلج يفلج فلجا كطرب يطرب طربا فهو للانفراج بين الثنايا وأما
بضم الفاء وكسر اللام فهو فعل ملازم للبناء للمجهول معناه أصابه الفالج وهو
استرخاء أحد شقى البدن لانصباب خلط بلغمى تنسد منه مسالك الروح كذا
فى القاموس وغيره ولم أره فيه ولا فى الصحاح ولا فى المصباح ولا فى المختار الفالج
مصدرا لفلج مطلقا فانظر جعله مصدرا لفلج بأى معنى لفلج والاقرب انه لفلج المبنى
للمجهول وقد مثل فى المصباح لمجىء فاعل مصدرا بقولهم قم قائما أى قياما (قوله
بالنأى) بفتح النون وسكون الهمزة أى البعد (قوله وفعلة لمرة كجلسه)
مقتضى مامر فى باب اعمال المصدر من ان من شروط عمله ان يكون غير محدود بالتاء
فلو حد بالتاء لم يعمل أن فعلة التى للمرة كجلسة من المصادر فيكون لجلس مثلا
مصدران أحدهما دال على المرة وهو جلسة والثانى لا دلالة له عليها وهو جلوس

فلا يقدم عليه الا بسماع نحو كذب
كذابا وهى تنزى دلوها تنزيا وأجاب اجابا
وتحمل تحمالا واطمأن طمأنينة وترامو ارتميا
وقاتل قيتالا وفهقرقه تترى وقرفص قرفصاء
(تنبيه) يجىء المصدر على زنة اسم المفعول
فى الثلاثى قليلا نحو جلد جلدا ومجلودا وقوله
لم يتركوا لعظامه لحما ولا لفؤاده معقولا
وفى غيره كثيرا ومنه قوله
وعلم بيان المرء عند المجرب
أى عند التجربة وقوله
اقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا
أى قتالا وقوله
اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم
أى اصابتكم وربما جاء فى الثلاثى بلفظ اسم
الفاعل نحو فلج فالجا وقوله
كفى بالنأى من اسماء كاف
أى كفاية ونحو فاهلكوا بالطاغية أى
بالطغيان فهل ترى لهم من باقية أى بقاء
(وفعلة) بالفتح (لمرة كجلسه) وشية
وضربة

ولافرق فى بناء فعلة بالفتح للمرة بين كون المصدر المطلق على فعل كضربة اولا كخرجة من خروج كما فى الهمع ثم فعلة التى للمرة انما تكون لما يدل على فعل الجوارح الحسية كامثلة الناظم والشارح لا لما يدل على الفعل الباطنى كالعلم والجهل والجبن والبخل أو الصفة الثابتة كالحسن والظرف (قوله وفعلة لهيئة) أى لهيئة الحدث والحدث وان استلزم الهيئة لكن فرق بين الدلالة مطابقة والدلالة التزاما قاله سم وفسر الجاربردى الهيئة بالنوع (قوله محل ماذكر) أى كون فعلة بالفتح للمرة وبالكسر للهيئة اذا لم يكن المصدر العام أى المطلق الصادق بالقليل والكثير والخالى عن ارادة الهيئة ودخل فى قوله لم يكن الخ المصدر المطلق الذى على فعلة بالضم كالكدرة فيفتح للمرة ويكسر للهيئة كما قاله ابن هشام وقياسه كما قاله سم ان ما على فعلة بالفتح يكسر للدلالة على الهيئة وبالعكس وهو المتجه وان نقل عن بعضهم خلافه (قوله نحو ذربة) هى الحدة فى الشئ يقال رجل ذرب أى حاد (قوله الا بقرينة) أى حالية أو مقالية فعطف الوصف عليها عطف خاص على عام فان خصت بالحالية فالعطف مغاير (قوله فى غير ذى الثلاث بالتا المره) أى من غير تغيير صيغة المصدر وانما الحق التاء من المصادر الاغلب استعمالا فاذا كان للفعل مصدران قياسيان أو سماعيان لحقت الاغلب أو قياسى وسماعى لحقت القياسى قاله الشاطبى وانظر ما اذا كان السماعى اغلب استعمالا من القياسى وظاهر اول عبارته انها تلحق السماعى الاغلب وظاهر آخرها انها تلحق القياسى غير الاغلب (قوله بالوصف) هلا قال كسابقه بالقرينة أو الوصف (قوله وشذ فيه هيئة) أى شذ فى غير ذى الثلاث بناء فعلة بالكسر للهيئة (قوله من اختمر) يقال اختمرت المرأة أى غطت رأسها بالخمار (قوله من انتقب) أى غطى وجهه بالنقاب (قوله خاتمة) حاصل المقام ان الفعل تارة يكون معتل اللام وتارة لا فالاول يجب فتح عين مفعل منه مطلقا والثانى ان كان صحيحا وضمت عين مضارعه أو فتحت فكذلك وان كسرت فالمصدر بالفتح وغيره بالكسر وان كان معتل الفاء فقط فان كسرت عين مضارعه ولو بحسب الاصل وجب كسر عين مفعل منه مطلقا نحو وعد يعد ووثق يثق ونحو وهب يهب ووطئ يطأ فان فتحت عين مضارعه فتحا أصليا نحو وجل يوجل فاكثر العرب يكسر عين مفعل منه مطلقا وبعضهم يفتحها فى المصدر ويكسرها فى غيره هذا عند غير طيئ وأما طيئ فيجرون معتل الفاء مجرى الصحيح فى تفصيله السابق هذا كله فى الثلاثى وأما غيره فالمصدر واسما الزمان والمكان منه بزنة اسم المفعول هكذا ينبغى تقرير هذا المقام وبه يعرف

(وفعلة) بالكسر (الهيئة كجلسة) ومشية
وضربة (تنبيه) محل ماذكر اذا لم يكن المصدر
العام على فعلة بالفتح نحو رحمة او فعلة بالكسر
نحو ذربة فان كان كذلك فلا يدل على المرة
أو الهيئة الا بقرينة أو بوصف نحو رحمة
واحدة وذربة عظيمة (فى غير ذى الثلاث
بالتا المره) نحو انطلق انطلاقة واستخرج
استخراجة فان كان بناء مصدره العام على
التاء دل على المرة منه بالوصف كاقامة
واحدة واستقامة واحدة (وشذ فيه هيئة
كالخمره) من اختمر والعمة من تعمم والنقبة
من انتقب (خاتمة)

مافى كلام

مافى كلام شيخنا والبعض من الخلل فى غير موضع كما لا يخفى على متأمله ومما ذكراه فى هذا المقام ان معتل الفاء اذا فتحت عين مضارعه أى ونقلت فتحتها الى فائه التى هى الواو كودّ يودّ وجب فتح عين مفعل منه كالمودّة ويرده مافى القاموس وغيره من ان واو المودّة تفتح وتكسر فاعرف ذلك (قوله يصاغ من الثلاثى مفعل) أى يصاغ من مصدر الفعل الثلاثى موازن مفعل أى ان كان متصرفا وقد تلحق مفعلا هاء التأنيث كالمودّة (قوله ان اعتلت لامه مطلقا) أى سواء كسرت عين مضارعه أولا فهو فى مقابلة التقييد اللاحق (قوله نحو مرمى ومغزى وموقى) بواو بعد الميم على مافى بعض النسخ وهو الذى فى خط الشارح كما قاله شيخنا وعليه فالاشارة بتعداد الامثلة الى انه لافرق بين ما لامه ياء كرمى وما لامه واو كغزى ولا بين صحيح الفاء كالمثالين ومعتلها كوقى وفى اكثر النسخ ومرقى براء بعد الميم وعليه فالاشارة بالتعداد الى انه لافرق بين ما لامه ياء أو واو ولا بين ما عين مضارعه مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة والنسخة الاولى أولى من هذه لعلم عدم الفرق بين هذه الثلاثة من قوله مطلقا فتفطن (قوله ولم تكسر عين مضارعه) بأن ضمت وفتحت ولهذا مثل بمثالين (قوله فان كسرت الخ) منه ما عين مضارعه ياء مكسورة فى الاصل فيقال مبات فى المصدر وأصله مبيت بفتح الياء ومبيت فى الزمان والمكان وقيل يخير بين الفتح والكسر مطلقا وقيل يقتصر على ما سمع فلا يقال فى معاش معيش ولا فى محيض محاض قال فى التسهيل وهو الاولى (قوله وتكسر مطلقا) أى سواء أريد به المصدر أو الزمان أو المكان (قوله عند غير طيئ) وأما طيئ فيجرونه مجرى ما فاؤه غير واو فيفصلون فيه بين مكسور عين المضارع وغيره كما مر (قوله فيما صحت لامه وفاؤه واو) أى ولم تفتح عين مضارعه اصالة فان فتحت كيوجل فأكثر العرب يكسر عين مفعل منه مطلقا وبعضهم يفتحها فى المصدر ويكسرها فى غيره كما علمت (قوله وموئل) الموئل الملجأ (قوله وشذ من جميع ذلك) أى جميع الاقسام المتقدمة ألفاظ معروفة ذكرها فى التسهيل) مما شذ من معتل اللام فى المصدر من عصى وحمى أى أنف وأوى له أى رق ورزاه أى أصابه معصية ومحمية ومأوية ومرزية بالكسر فقط فى الجميع وفى المكان مأوى الابل بكسر الواو فقط كما صرح به فى لامية الافعال ونقل بعضهم فيه الفتح على القياس وأما مأوى غير الابل فبالفتح على القياس ومما شذ من الصحيح التى ضمت عين مضارعه فى المصدر من رفق وطلع مرفق ومطلع بالكسر وفتح الثانى

يصاغ من الثلاثى مفعل فتفتح عينه مرادا به
المصدر أو الزمان او المكان ان اعتلت لامه
مطلقا نحو مرمى ومغزى وموقى او صحت ولم
تكسر عين مضارعه نحو مقتل ومذهب فان
كسرت فتحت فى المراد به المصدر نحو مضرب
وكسرت فى المراد به الزمان او المكان نحو
مضرب وتكسر مطلقا عند غير طيئ فيما صحت
لامه وفاؤه واو نحو مورد وموقف وموئل
وشذ من جميع ذلك ألفاظ معروفة ذكرها
فى التسهيل

الحجازيون على القياس وفى المكان من سجد وشرق وغرب وجزر ونبت وسقط وطلع وظن مسجد قال الدمامينى وهو البيت المبنى للعبادة سجد فيه أو لم يسجد قال سيبويه وأما موضع السجود فالمسجد بالفتح لاغير اه ومشرق ومغرب ومجزر ومنبت ومسقط ومطلع ومظنة بالكسر فقط فى الجميع ومما شذ من الصحيح الذى فتحت عين مضارعه فى المصدر من جمع وحمد مجمع ومحمدة بالكسر وجاء فيهما الفتح على القياس وفى المكان من جمع مجمع بالكسر وجاء فيه الفتح على القياس ومما شذ من الصحيح الذى كسرت عين مضارعه فى المصدر من رجع وعذر وغفر وعرف مرجع ومعذرة ومغفرة ومعرفة بالكسر فقط وفى المكان من زل مزلة بالفتح وجاء فيه الكسر على القياس ومما شذ من معتل الفاء فى المكان من وحل بكسر الحاء المهملة يوحل بفتحها ووضع ووقع موحل وموضع وموقعة بالفتح فى الثلاثة وجاء فيها الكسر على القياس وجاء بتثليث العين مهلك ومهلكة أى مفازة ومقدرة ومأربة أى حاجة ومقبرة ومشرقة بالشين المعجمة والقاف أى موضع القعود فى الشمس ومذرعة ولم يجئ مفعل بضم العين الا مهلك ومعون ومكرم ومألك بالهمز أى رسالة وميسر قرئ فى الشواذ فنظرة الى ميسرة بالضم والاضافة وقد صاغوا مفعلة من الثلاثى اللفظ او الاصل لسبب كثرة مسماه أو محلها مثالها لسبب الكثرة الولد مجبنة مبخلة أى سبب الكثرة الجبن عن الحرب وكثرة البخل ولمحل الكثرة مأسدة ومسبعة ومقثأة ومفعاة أى محل لكثرة الاسد والسبع والقثاء والافعى وقد أفردت مسئلة مفعل برسالة فمن أراد اشباع الكلام فيه فعليه بها (قوله فى ذلك) أى فى صوغ صيغة منه تصلح مصدرا واسم زمان واسم مكان ولما كان اسم الاشارة غير موف بذلك لايهامه الرجوع الى التفصيل المتقدم فى مفعل مع انه ليس بمراد عقبه بقوله فمن أراد الخ (قوله كما مر) أى فى قوله وعلم بيان المرء عند المجرب وقوله أقاتل حتى لا ارى لى مقاتلا على ما فيه وقوله أظلوم ان مصابكم رجلا (قوله ومنه) أى من بناء اسم المفعول وجعله بازاء المقصود من الثلاثة مجراها ومرساها يحتملان الثلاثة كما فى البيضاوى وان قصرهما البعض على احتمال الزمان والمكان وممزق مصدر وممسانا ومصبحنا اسما زمان (فائدة) اطراد بناء اسم الآلة على مفعل ومفعلة ومفعال بكسر الميم وفتح العين فى الثلاثة كمجدح لما يجدح به السويق أى يلت ومكسحة ومفتاح وشذ غير ذلك كمنخل ومسعط ومدهن بضم الاول والثالث فى الثلاثة وجاء المسعط على القياس أيضا وقد تفتح خاء المنخل كما فى القاموس وكمشط بتثليث الميم وبوزن كتف وعنق وعفل وجاء ممشط

ويعامل غير الثلاثى معاملة الثلاثى فى ذلك فمن أراد ذلك بنى منه اسم مفعول وجعله بازاء ما يقصده من المصدر كما مر أو الزمان أو المكان ومنه بسم الله مجراها ومرساها ومزقناهم كل ممزق وقوله الحمد لله ممسانا ومصبحنا

على القياس قال فى الهمع وكرات آلة تأريث النار أى اضرامها وسراد ما يسرد به أى يخرز اه وفى القاموس ان الارات ككتاب النار وما أعد للنار من حراقة ونحوها وان السراد الخرز فى الاديم كالسرد اه وهو أيضا ككتاب

(أبنية اسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها)

اضافة أبنية الى اسماء للبيان أى ابنية هى اسماء الذوات الفاعلين وأسماء الذوات المفعولين وغلب العاقل منها على غيره فجمع بالياء والنون فاندفع ما اعترض به وقوله بها أى باسماء الفاعلين كطاهر القلب وأسماء المفعولين كمحمود المقاصد فالضمير راجع الى أسماء الفاعلين والمفعولين هذا هو المتبادر من الترجمة لكن قضية كلام التوضيح وقول المصنف بعد الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير الى اسماء الفاعلين فقط وهو الموافق للمعروف فتأمل (قوله كفاعل صغ اسم فاعل) أى صوغا كصوغ فاعل فى الهيئة أو حالة كون اسم الفاعل كفاعل فى الهيئة قال فى التسهيل وربما استغنى عن فاعل بفعل نحو حب فهو محب وعن مفعل بفاعل نحو أيفع الغلام فهو يافع وأورق الشجر فهو وارق اه بزيادة الامثلة من الدمامينى (قوله من ذى ثلاثة) أى من مصدر فعل ذى ثلاثة يجرى على الصحيح ولما كان هذا باطلاقه يشمل فعل مضموم العين وفعل مكسورها اللازم فيوهم كثرة مجىء اسم فاعلهما على فاعل مع انهما ليسا كذلك دفع هذا الايهام بقوله وهو قليل الخ (قوله مفتوح العين) أى عين الكلمة واحترز به عن غذى كرضى بمعنى تغذى وكلام المصنف وان لم يحتمله لكن يستفاد من التقييد أن من هذه المادة فعلا غير مفتوح العين ففيه فائدة تحصل الجواب عن اعتراض البعض وغيره بأنه لا حاجة اليه على أنه ساقط فى بعض النسخ (قوله فيقال غذا الماء الخ) اعلم أنه وقع هنا اختلاف فى النسخ فبعض النسخ هكذا لازما كان كغذا الوادى بالمعجمتين أى سال فهو غاذ وذهب زيد فهو ذاهب وسلم فهو سالم وفره الفرس فهو فاره أو متعديا نحو ضرب فهو ضارب وركب فهو راكب اه ولا غبار على هذه النسخة نعم لو قال أو متعديا نحو غذا الصبى باللبن أى رباه فهو غاذ وضرب الخ لكان فيه اشارة الى ان قول المصنف كغذا مثال صالح للحمل على المتعدى واللازم فيكون رمزا من المصنف الى التعميم وبعض النسخ هكذا لازما كغذا الوادى بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاذ وذهب زيد الخ ويرد على هذه النسخة انه لا حاجة الى قوله مفتوح العين كما مر مع الاعتذار عنه ولا الى قوله فيقال غذا الماء وبعض النسخ هكذا لازما كغذا الوادى

(ابنية اسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها)

كفاعل صغ اسم فاعل اذا * من ذى ثلاثة يكون) لازما (كغذا) الوادى بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاذ

بفتحتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاذ ومتعديا بمعنى ربى فيقال غذا الطفل باللبن فهو غاذ وهو قليل الخ ويرد على هذه النسخة ما ورد على النسخة الثانية وكتب البعض على هذه النسخة فاعترضها بأنه كان الاحسن في صوغ التركيب أن يقول كغذا بفتحتين لازما بمعنى كذا ومتعديا بمعنى كذا ولا يخفى أن صوغ التركيب يحسن بتقدير كغذا بعد قوله ومتعديا وجعل الواو بمعنى أو فتفطن (قوله وفره) يقال فره الفرس يفره بضم الرا فيهما فراهة وفروهة وفراهية بالتخفيف فهو فاره اى نشط وخف ورجل فاره اى حاذق وجارية فرهاء اى حسناء (قوله وهو) اى صوغ فاعل قليل اى شاذ (قوله اى قياس فعل) اى قياس الوصف من فعل (قوله فى الاعراض) جمع عرض والمراد به هنا المعنى العارض للذات الغير الراسخ فيها فخرج الالوان والخلق (قوله والخلق) بكسر الخاء وفتح اللام جمع خلقة والمراد بها الحال الظاهرى فى البدن كالعور والحوز والجهر (قوله وحرارة البطن) الواو بمعنى أو (قوله نحو أشر وبطر وفرح) بتنوين الثلاثة لانها امثلة للوصف لا للفعل بقرينة قوله ونحو صديان والاشر والبطر معناهما الذى لا يحمد النعمة والصديان العطشان والاجهر الذى لا يبصر فى الشمس وأعاد نحو فى قوله ونحو صديان وقوله ونحو الاجهر لاختلاف النوع فصديان وعطشان مما دل على حرارة الباطن وريان مما دل على الامتلاء واعترض بأن الرى انقضاء حاجة الشرب وقد يكون ذلك بدون امتلاء بل قد يحصل من غير تناول شئ أصلا الا ان يقال المراد بالامتلاء حقيقة او حكما (قوله ومما شذ فيه) اى فى فعل المكسور العين اللازم مريض وكهل والقياس مرض وكهل لانهما من الاعراض (قوله اولى) لعله لم يصرح بالقياس لعدم كثرة فعل وفعيل فى فعل مضموم العين كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده قال الشاطبى وغير المصنف يرى ان فعيلا قياس دون فعل (قوله والشهم) هو ذكى الفؤاد (قوله والفعل جمل) احترازا عن جميل من جملت الشحم بالفتح اى اذبته فجمل هو بالبناء للمجهول اى اذيب فهو مجمول وجميل لان فعيلا فيه بمعنى مفعول فليس مما نحن فيه قاله الشاطبى وأقره غير واحد كالبعض ويرد عليه ان كون فعله جمل بالضم معلوم من قوله وفعل اولى وفعيل بفعل حيث فرض الكلام فى فعل بالضم ثم الظاهر أن تقييد الشارح الضخم والشهم والظريف بكون فعلها ضخم وشهم وظرف بيان للواقع هذا ويحتمل ان الواو فى قوله والفعل الخ استئنافية لا حالية فلا يكون تقييدا بل مستأنفا لبيان الواقع لكنه غير محتاج اليه فتدبر (قوله بالفتح) اى فتح الفاء مع تخفيف العين وكذا قوله بالضم

(قوله

وفره فهو سالم وفره
وذهب زيد فهو ذاهب وسلم فهو سالم
الفرس فهو فاره أو متعديا نحو ضرب فهو
ضارب وركب فهو راكب (وهو قليل فى
فعلت) بضم العين كطهر فهو طاهر ونعم فهو
ناعم وفره فهو فاره (و) فى (فعل) بكسرها
(غير معتدى) نحو سلم فهو سالم (بل قياسه)
أى قياس فعل اللازم المكسور العين (فعل)
بفتح الفاء وكسر العين فى الاعراض (وأفعل)
فى الالوان والخلق و (فعلان) فيما دل على
الامتلاء وحرارة الباطن (نحو أشر) وبطر
وفرح (ونحو صديان) وريان وعطشان
(ونحو الاجهر) والاحمر ومما شذ فيه مريض
وكهل (وفعل) بفتح الفاء وسكون العين
(أولى وفعيل بفعل*) مضموم العين
(كالضخم) والشهم (والجميل) والظريف
(والفعل) لهذه ضخم وشهم و (جمل) وظرف
(وأفعل فيه قليل وفعل) بفتحتين وفعال
بالفتح

(قوله وفعال) أى بضم الفاء وتشديد العين وقوله وفعول أى بفتح الفاء وتخفيف العين (قوله كحرش) بالحاء المهملة ثم الشين المعجمة أى خشن وتمثيله من الشرح على ترتيب اللف (قوله وخطب) بالخاء والطاء المعجمتين على ما ذكره المصرح وتبعه غيره والذى فى القاموس انه بالطاء المهملة وأن فعله من باب فرح لا من باب ظرف كما هو مقتضى كلام الشارح وعبارته فى مادة خطب بالخاء المعجمة والطاء المهملة الخطبة بالضم لون كدر مشرب حمرة فى صفرة أو غبرة ترهقها خضرة خطب كفرح فهو اخطب ولم أجد مادة خظب بالخاء والظاء المعجمتين لا فى القاموس ولا فى الصحاح ولا فى المصباح وقوله الى الكدرة أى مائلا الى الكدرة (قوله ونحو عفر) بالعين المهملة فالفاء (قوله ونحو غمر) بالغين المعجمة فالميم (قوله ونحو حصرت) بمهملات مبنيا للمجهول لزوما فالتمثيل به لفعل المضموم العين باعتبار أصله ولا يرد أن أصل المبنى للمجهول متعد والمضموم العين الذى الكلام فيه لازم لما مر عن سم ان المبنى للمجهول قد يكون سماعا من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه وانظر ما الدليل على أن أصله بضم العين (قوله فهو خشن) بكسرتين وفى القاموس أنه ككتف فلعل فيه اللغتين (قوله جميع هذه الصفات الخ) دفع لما قد يقال ان المصنف ترجم لابنية الصفات المشبهة ولم يذكرها وهو معيب ولا يقال انه ذكرها فى الباب الآتى لان المذكور فيه احكامها لا ابنيتها لكن كان على الشارح أن يؤخر هذا التنبيه الى آخر الباب لان ذكره هنا يوهم ان وصف الفاعل من غير الثلاثى المجرد واسم المفعول من الثلاثى أو غيره لا يكونان صفتين مشبهتين مع انهما يكونان صفتين مشبهتين اذا قصد بهما الثبوت دون الحدوث واضيفا الى مرفوعهما أو نصباه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز كوصف الفاعل من الثلاثى المجرد (قوله صفات مشبهة) أى ان قصد بها الثبوت والدوام وان لم تضف الى مرفوعها ولم تنصبه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز فان قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الاسقاطى وغيره انها اذا قصد بها النص على الحدوث حولت الى فاعل وفى التصريح عن الشاطبى وغيره انه اذا اريد حدوث الحسن مثلا قيل حاسن لا حسين وقوله الا اذا أضيف الى مرفوعه أى أو نصبه على ما ذكر فلا يكون فاعل صفة مشبهة الا اذا قصد به الثبوت وأضيف الى مرفوعه أو نصبه على ما ذكر والفرق بين فاعل وغيره من تلك الصفات ان الاصل فى فاعل قصد الحدوث وقصد الثبوت طارئ فلا يعتبر الا مع ما يدل على خروجه عن الاصل واستعماله فى الثبوت من الاضافة أو النصب المذكورين وأما غير فاعل

وفعل بضمتين وفعل بكسر الفاء
وفعال بالضم وفعل بكسرتين
أو ضمها وفعال وفعول وفعل
أو ضمها وفعال وفعول وفعل فهو اخطب اذا
احمر الى الكدرة ونحو بطل فهو بطل وحسن
فهو حسن ونحو جبن فهو جبان وشجع فهو
شجاع ونحو جنب فهو جنب ونحو عفر فهو
عفر أى شجاع ماكر ونحو غمر فهو غمر أى لم
يجرب الامور ونحو وضؤ فهو وضاء أى
وضى ونحو حصر فهى حصور أى ضاق
مجرى لبنها ونحو خشن فهو خشن (تنبيه)
جميع هذه الصفات صفات مشبهة الا فاعلا
كضارب وقائم فانه اسم فاعل الا اذا أضيف
الى مرفوعه

فتشترك فى الاصل بين الحدوث والثبوت فاكتفى فى كونه صفة مشبهة بقصد الثبوت (قوله اذا دل على الثبوت) أى الدوام دون الحدوث وليس المراد بالثبوت مطلق الحصول لانه لا يختص بالصفة المشبهة (قوله وبسوى الفاعل قد يغنى فعل) يغنى بفتح الياء مضارع غنى من باب فرح أى استغنى ونسبة الاستغناء الى فعل مجاز كما أشار اليه الشارح بقوله أى قد يستغنى بالبناء للمجهول والمراد أنه قد يستعمل فى الوصف من فعل غير فاعل دون فاعل (قوله وزنة) أى موازن المضارع خبر مقدم واسم فاعل مبتدأ مؤخر ومن غير ذى الثلاث أى من مصدر فعل غير ذى الثلاث نعت لاسم فاعل (قوله مع كسر متلو الاخير) أى ما يتلوه الحرف الاخير والمراد الكسر ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمى فاعل واما منتن بضم التاء اتباعا فشاذ وشذ فتح ماقبل الآخر فى الفاظ كاسم الفاعل من أحصن واسهب بسين مهملة آخره موحدة أى تكلم بما لا يعقل فان كان بمعنى تكلم بما يعقل فاسم فاعله مسهب بكسر الهاء على القياس وألفج بالفاء والجاء المهملة أى افتقر وصار مفلسا واجرأشت الابل بجيم فراء فهمزة فشين معجمة مشددة أى سمنت وشذ ايضا مجيء اسم فاعل افعل على فاعل كأورس الشجر اذا اخضر ورقه فهو وارس وجاء مورس قليلا وأمحل البلد اذا قحط فهو ماحل (قوله وضم ميم زائد) واما نحو منتن بكسر الميم اتباعا فشاذ (قوله وان فتحت الخ) أى ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمى مفعول وقد يستغنى بمفعول عن مفعل بفتح العين كمحزون ومحموم ومزكوم فانه لم يسمع محزن ولا محم ولا مزكم مع ان افعال الثلاثة سمعت ثلاثية ورباعية يقال حزنه الله وأحزنه وزكمه وازكمه الله وحم الرجل من الحمى واحمه الله وحم الشئ وأحم قدر فالتزامهم فى اسم المفعول من الثلاثة زنة مفعول دليل على استغنائهم بمفعول عن مفعل اه دمامينى ومن هذا القبيل مجنون ومهزول وفى موضع آخر من التسهيل انه قد يستغنى بمفعول عن مفعل بفتح العين فيما لا ثلاثى له أيضا ومثله الدمامينى بأرقه فهو مرقوق ولم يقولوا مرق قال فان قلت فقد قالوا ارق العبد قلت انما يقولونه بمعنى صار رقيقا فليس بمعنى أرق اه وقد يجيء اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول والعكس نحو عيشة راضية ونحو انه كان وعده مأتيا أى مرضية وآتيا وقيل الاول مجاز عقلى أى راض صاحبها والثانى من قولهم اتيت الامر أى فعلته (قوله الا انها غيرت) أى عن صيغة مفعول واصلها مبيوع ومقوول ومرموى فنقلت حركة ياء الاول الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ونقلت حركة واو الثانى الى الساكن

قبلها

وذلك فيما اذا دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار أى بعيدها فهو صفة مشبهة (وبسوى الفاعل قد يغنى فعل) أيضا أى وقد يستغنى عن وزن فاعل من فعل بالفتح بغيره كشيخ واشيب وطيب وعفيف (وزنة المضارع اسم فاعل * من غير ذى الثلاث كالمواصل * مع كسر متلو الاخير) أى مطلقا * وضم ميم زائد قد سبقا *) أى يأتى اسم الفاعل من غير الثلاثى المجرد على زنة مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وكسر ماقبل الاخير مطلقا أى سواء كان مكسورا فى المضارع كمنطلق ومستخرج أو مفتوحا كمتعلم ومتدحرج (وان فتحت منه) أى من هذا (ما كان انكسر *) وهو ما قبل الاخير (صار اسم مفعول كمثل المنتظر *) (وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد * زنة مفعول كآت من قصد *) والمستخرج فانه متصدود وآت من ضرب مضروب ومن مر ممرور به ومنه مبيع ومقول ومرمى الا انها غيرت

قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وقلبت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء والضمة كسرة وأدغمت الياء فى الياء (قوله مراده بالثلاثى) أى فى قوله وفى اسم مفعول الثلاثى وكذا قوله فيما مر اذا من ذى ثلاثة يكون وان تبادر من الشرح قصد الاول فقط (قوله المتصرف) خرج الجامد نحو عسى وليس ونعم وبئس فلا يأتى منه اسم فاعل ولا اسم مفعول (قوله نقلا) أى لا قياسا وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو (قوله أى عن مفعول) وقد ينوب عن مفعل بضم الميم وفتح العين نحو أعله المرض فهو عليل أى معل وأعقدت العسل فهو عقيد أى معقد كذا فى التسهيل وشرحه (قوله ذو فعيل) أى صاحب هذا الوزن أى موازنه (قوله فى الدلالة لا العمل) قال الدمامينى فلا يقال مررت برجل ذبيح كبشه وفى مقرب ابن عصفور واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبنى للمفعول اه كلام ابن عصفور فعليه يصح مررت برجل قتيل أبوه والمصنف موافق على رفعه للضمير لاطلاقه القول بأن الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير كذا يلزم على ما فهمه أبو حيان ومتابعوه ولقائل ان يقول شروط العمل انما هى للعمل فى المنصوب لا فى المرفوع فيجوز عند المصنف ان يعمل فى الضمير والظاهر اه وفى الهمع ما نصه ولا يعمل كعمل اسم المفعول ما جاء بمعناه من فعل وفعل وفعيل كذبح وقنص وقتيل فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبوه خلافا لابن عصفور حيث اجاز ذلك قال أبو حيان ويحتاج فى منع ذلك أو اجازته الى نقل صحيح عن العرب اه اذا علمت هذين النقلين علمت ان عزو البعض منع العمل فى المرفوع الظاهر الى ابن عصفور خطأ محض نعوذ بالله من التساهل (قوله فعل) أى بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطحن ورعى وطرح بمعنى مفعول (قوله وفعل) أى بفتحتين كما فى الدمامينى كقنص بقاف ونون مفتوحتين وصاد مهملة كما ضبطه شيخنا وغيره أى وكعدد وتوهم البعض أن قوله كقنص بقاف مفتوحة وموحدة ساكنة وضاد معجمة فقال أى ونقض وعد وخبط وهو تحريف لما مر عن الدمامينى ولان اطلاق المصدر بمعنى المفعول مجازا كثير مطرد (قوله وفعلة) أى بضم الفاء وسكون العين كغرفة وأكلة ومضغة (قوله لم يقس عليه) فلا يقال ضريب بمعنى مضروب ولا عليم بمعنى معلوم (قوله خلافا لبعضهم) أى فى نوع منه وهو ما ليس له فعيل بمعنى فاعل كما يدل عليه كلامه فى شرح التسهيل الذى نقله الشارح (قوله وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له الخ) أى لانه لالبس

(تنبيه) مراده بالثلاثى المتصرف (وناب نقلا عنه) أى عن مفعول (ذو فعيل *) مستويا فيه المذكر والمؤنث (نحو فتاة أو فتى كحيل *) أو جريح أو قتيل (تنبيه) مراده أنه ينوب عنه فى الدلالة على معناه فقط قال فى التسهيل وينوب فى الدلالة لا العمل عن مفعول بقلة فعل كذبح وفعل كقنص وفعلة كغرفة وبكثرة فعيل انتهى (خاتمة) قال الشارح ومجيء فعيل بمعنى مفعول كثير فى لسان العرب وعلى كثرته لم يقس عليه باجماع وفى التسهيل ليس مقيسا خلافا لبعضهم فنص على الخلاف وفى شرحه وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل

فيه بخلاف ماله فعيل بمعنى فاعل (قوله نحو قدر ورحم) تمثيل للمنفى وأما ماليس له ذلك فكقتيل وجريح وقوله لقولهم الخ تعليل لمحذوف أى وانما كان الفعلان لهما فعيل بمعنى فاعل لقولهم الخ

(الصفة المشبهة باسم الفاعل)

أى المتعدى لواحد كما يعلم مما يأتى (قوله صفة استحسن الخ) تعريف بالخاصة فهو رسم وأورد عليه صور امتناع الجر الآتية فى قوله ولا تجرر بها الخ وصور ضعفه فان الصفة المشبهة فى جميع هذه الصور لا يستحسن جر الفاعل بها وأجيب بأن المراد استحسان الجر بنوعها وان لم يكن بشخصها وأجيب أيضا عن الثانى بأن المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح ولا استقباح فى الضعيف وان قوبل بالحسن بناء على أن المراد بالحسن خلاف القبيح والضعيف وأما قسم القبيح فلا جر فيه ولو سلم فقد علم جوابه اه سم وقوله ولو سلم أى أن من القبيح ماهو جر فى التوضيح ان كاتب الاب بالجر قبيح وهو مبنى على جواز الاضافة فى المثال كما يأتى (قوله معنى) أى فى المعنى أو من جهة المعنى لا اللفظ لما يأتى فى الشرح (قوله المشبهة اسم الفاعل) بنصب اسم على المفعولية وجره بالاضافة (قوله عن اسم الفاعل) اعترض بأن المقصود بالتعريف تمييز الصفة المشبهة عما عداها من اسم الفاعل وغيره كما هو شأن سائر التعاريف وأجيب بأن تخصيصه بالذكر لشدة اشتباهها به لاشتراكهما فى كثير من الصيغ والاحوال (قوله وقصد ثبوت معناه) فان لم يقصد باللازم الثبوت بل الحدوث فليس صفة مشبهة سم (قوله صار منها) قال سم ظاهره انه حينئذ يستحسن جر فاعله ويرد عليه أن صاحب التوضيح صرح بقبح الاضافة فى قولك زيد كاتب الاب والمخلص من ذلك أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز والصحة اه وعندى فى الايراد والجواب نظر بل كلاهما سهو عما فرض الشارح الكلام فيه وهو اسم فاعل اللازم لان كتب متعد وبفرض عدم هذا الفرض فما تقدم من أن المراد استحسان الجر بنوعها يخلص من ذلك أيضا فتنبه (قوله وان كان متعديا) أى لواحد لما سبق من ان المتعدى لا كثر تمتنع اضافته الى الفاعل اجماعا (قوله ان الجمهور على منع ذلك فيه) أى وان قصد ثبوته ومن القليل من اجاز بشرط قصد الثبوت وامن اللبس بالاضافة الى المفعول كالمصنف ومنهم من أجاز بشرط قصد الثبوت وحذف المفعول اقتصارا وعلى الجواز فهو أيضا من الصفة المشبهة على ماذكره شيخنا والبعض وفيه انه لا يلزم من التجويز الاستحسان وحينئذ لا يدخل فى تعريف الصفة الا اذا قالوا بالاستحسان

نحو قدر ورحم لقولهم قدير ورحيم والله اعلم

(الصفة المشبهة باسم الفاعل)

صفة استحسن جر فاعل * معنى بها المشبهة
اسم الفاعل) اى تميز الصفة المشبهة عن اسم
الفاعل باستحسان جر فاعلها باضافتها اليه
فان اسم الفاعل لايحسن فيه ذلك لانه
ان كان لازما وقصد ثبوت معناه صار منها
وانطلق عليه اسمها وان كان متعديا فقد سبق
ان الجمهور على منع ذلك فيه فلا استحسان

اللهم

اللهم الا ان يراد بالاستحسان مطلق الجواز أو الاستحسان فى الجملة واسم الفاعل يستحسن جر فاعله به فى الجملة أى فى بعض الصور وذلك اذا كان لازما (قوله لانه لاتضاف الخ) قضية هذا التوجيه ان التقييد لبيان الواقع سم (قوله تدل على حدث) أى معنى متعلق بالغير (قوله وانها تؤنث) أى بالتاء أى غالبا وقوله وتجمع أى جمع سلامة لمذكر أى غالبا وانما قلنا ذلك لانه لا يقال فى نحو أبيض أبيضة ولا أبيضون ولا فى نحو غضبان غضبانون كما يقال ضاربة وضاربون مع عمل أفعل فعلاء وفعلان فعلى عمل سائر الصفات المشبهة (قوله وعاب الشارح التعريف الخ) يعنى انه عابه بلزوم الدور وتقريره ان العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الشارح بما حاصله منع توقف الاستحسان على العلم بل انما يتوقف على النظر فى معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضمير الموصوف لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حينئذ الاضافة (قوله ما صيغ لغير تفضيل الخ) قال يس نقلا عن ابن هشام فيه نظر لاقتضائه ان نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحاة لا يسمونها مشبهة الا اذا خفضت أو نصبت وهذا وارد على حد الناظم أيضا اه وفيه نظر لعدهم من أحوال الصفة المشبهة رفعها معمولها نحو زيد حسن وجهه وهذا يقتضى تسميتها صفة مشبهة فى هذه الحالة (قوله من فعل لازم) أى من مصدره والتقييد باللزوم مبنى على مذهب الجمهور من منع اجراء اسم فاعل المتعدى لواحد عند قصد ثبوته مجرى حسن الوجه كما مر (قوله دون افادة معنى الحدوث) أفاد شيخنا السيد عن التسهيل وشرحه للدمامينى انه اذا قصد حدوث الصفة المشبهة فى الماضى او الاستقبال حولت الى فاعل فتقول فى عفيف وشريف وحسن عاف وشارف وحاسن أمس أو غدا اه والظاهر أن الامر كذلك اذا قصد حدوثها فى الحال كما يدل عليه اطلاق قول المصرح ما نصه اذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن واذا أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبى وغيره اه ثم راجعت الدمامينى فرأيته صرح بما استظهرته (قوله أو ان قوله الخ) بكسر ان لانه معطوف على مقول القول واعترض بأن الاعراب على الاول كذلك فلا يخلص بمجرده من الاشكال وأجاب البعض بأن مراده أن كلام الناظم من حيز الاخبار والحكم لا التعريف قال ولا ينافيه قوله بعد ذلك عطف عليه لتمام التعريف لانه بالنسبة الى الاول لا الى الثانى (قوله وقوله

(تنبيهان) * الاول انما قيد الفاعل بالمعنى
لانه لاتضاف الصفة اليه الا بعد تحويل
الاسناد عنه الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا
الا من جهة المعنى * الثانى وجه الشبه بينها
وبين اسم الفاعل انها تدل على حدث ومن
قام به وانها تؤنث وتثنى وتجمع ولذلك حملت
عليه فى العمل وعاب الشارح التعريف
المذكور بأن استحسان الاضافة الى الفاعل
لايصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها لان
العلم به موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة
وعرفها بقوله ما صيغ لغير تفضيل من فعل
لازم لقصد نسبة الحدث الى الموصوف به
دون افادة معنى الحدوث وقد يقال ان العلم
باستحسان الاضافة موقوف على المعنى لا على
العلم بكونها صفة مشبهة فلا دور أو ان قوله
المشبهة اسم الفاعل مبتدأ وقوله صفة
استحسن الى آخره خبر

وصوغها) المتبادر من عبارته ان هذا من تتمة الجواب الثانى والظاهر انه لا يتوقف عليه وأن العطف أولى فقط وان الاستئناف جائز (قوله من لازم) أى من مصدر فعل لازم اصالة أو عروضا كما فى رحمن ورحيم وعليم فانها لازمة بالتنزيل أو النقل الى فعل بالضم أفاده سم فقول الشارح وأما رحيم وعليم ونحوهما فمقصور على السماع لا يتم الا اذا أريد اللزوم اصالة فقط (قوله بخلافه) أى اسم الفاعل (قوله الدائم) فيه اشارة الى ان المراد بالحاضر فى عبارة المصنف الدائم لا الحال فقط لان الصفة المشبهة للدوام فلا يعترض على المصنف بأنه ترك قيد الدوام أو يقال هو مأخوذ من قوله كطاهر القلب بجعله قيدا لقوله الحاضر والمراد بالدوام الثبوت فى الازمنة الثلاثة قال يس نقلا عن غيره ودلالة الصفة المشبهة على الدوام عقلية لا وضعية لانها لما لم تدل على التجدد ثبت الدوام بمقتضى العقل اذ الاصل فى كل ثابت دوامه اه ويوافقه قول الدماميني نقلا عن الرضى كما ان الصفة المشبهة ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للثبوت فى جميع الازمنة فليس معنى حسن فى الوضع الا ذو حسن سواء كان فى بعض الازمنة أو جميعها ولا دليل فى اللفظ على أحد القيدين لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة أولى من بعض كان اللفظ ظاهرا فى الاتصاف بالحسن فى جميع الازمنة الا أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو كان زيد حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الآن فقط حسن فظهوره فى الاستمرار ليس وضعيا اه ومنه يؤخذ حمل قول الشارح وانها لا تكون الا للمعنى الخ على حالة الاطلاق هذا وعبارة الشارح فى شرح قول الناظم وعمل اسم فاعل المعتدى الخ تقتضى انها وضعية فتدبر (قوله بخلافه) اى اسم الفاعل فانه يكون للماضى المنقطع وللحال وللمستقبل كهذا ضارب امس او الآن او غدا وقوله كما عرفت اى فى باب اعمال اسم الفاعل عند قول المصنف ان كان عن مضيه بمعزل (قوله وهو الغالب) واما قول بعضهم لا تكون الا غير جارية فمبنى على ان المراد بالجريان افادة التجدد والحدوث كذا فى شرح الجامع لكن الذى فى الهمع ان الزمخشرى وابن الحاجب منعا موازنتها المضارع وان نحو ضامر الكشح ومطمئن القلب ومعتدل القامة أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة لا انها صفات مشبهة (قوله فى المبنية من الثلاثى) خرج المبنية من غيره فانها لازمة الجرى على المضارع كما فى التسهيل (قوله كحسن الوجه الخ) راجع لقوله وقد لا تكون فهو تمثيل لغير الجارية على المضارع أو لقوله فى المبنية من الثلاثى فهو تمثيل لها

(قوله

وقوله (وصوغها من لازم لحاضر) الى
آخره عطف عليه لتتميم التعريف أى ومما
تميزبه الصفة أيضا عن اسم الفاعل انها
لا تصاغ قياسا الا من فعل لازم كطاهر من
طهر وجميل من جمل وحسن من حسن واما
رحيم وعليم ونحوهما فمقصور على السماع
بخلافه فانه يصاغ من اللازم كقائم ومن
المتعدى كضارب وانها لا تكون الا
للمعنى الحاضر الدائم دون الماضى المنقطع
والمستقبل بخلافه كما عرف وانها لا تلزم
الجرى على المضارع بخلافه بل قد تكون
جارية عليه (كطاهر القلب) وضامر البطن
ومستقيم الحال ومعتدل القامة وقد لا تكون
وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى كحسن
الوجه (وجميل الظاهر) وسبط العظام

(قوله وأسود الشعر) التمثيل به غير صحيح لان فعله سود يسود كعلم يعلم فأسود جار على المضارع واما اسود الخماسى فالوصف منه مسود لا أسود حتى يصح تصحيح البعض التمثيل بأنه تمثيل لغير الجارية على مضارعها أى وان كانت مبنية من غير الثلاثى مع انه يرده ما مر قريبا عن التسهيل ونقله هو أيضا وأقره فلا تكن من الغافلين (قوله وعمل اسم فاعل المعدى لها الخ) قال ابن هشام المراد بالعمل عمل النصب على طريقة المفعول به واما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما ان اسم الفاعل هكذا قال فى النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه والمشبه بالمفعول به وذكر فى موضع آخر انها لا تعمل فى المفعول المطلق اه يس والمتجه الاول (قوله ثابت لها) أى صورة فلا يرد أن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة المشبهة شبيه بالمفعول به (قوله على الحد) أى كائنا على الحد فهو حال من ضمير عمل المنتقل الى الظرف بعد حذف الاستقرار سم (قوله من وجوب الاعتماد على ما ذكر) ولو قرنت بأل بناء على الاصح من انها مع الصفة المشبهة حرف تعريف وترك اشتراط الحال أو الاستقبال لانه لا يتجه فيها مع كونها للدوام المتضمن للحال والاستقبال وبقى من الشروط ان لا تصغر فلو صغرت لم تعمل ذكره شيخنا وان لا توصف (قوله لان ذلك من ضرورة وضعها) أى فهو لا يفارقها وانما يعد شرطا ما قد يفارق (قوله أجود الخ) أى لان قوله على الحد الذى قد حدا يمكن تاويله بأن يراد فى الجملة بخلاف عبارته فى الكافية (قوله وسبق ما تعمل فيه) أى بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريقة المفعول به لانه الذى تفارق فيه الصفة اسم الفاعل أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان فيهما لان المرفوع فاعل والمجرور مضاف اليه والفاعل والمضاف اليه لا يتقدمان قاله يس (قوله بخلاف اسم الفاعل) أى فانه يتقدم منصوبه قال فى الارتشاف الا اذا كان بأل أو مجرورا باضافة أو حرف جر غير زائد نحو هذا غلام قاتل زيدا او مررت بضارب زيدا فان جر بحرف جر زائد نحو ليس زيد بضارب عمرا جاز التقديم فتقول ليس زيد عمرا بضارب ومنع ذلك المبرد قاله يس (قوله ومن ثم الخ) مراده كما تنادى به عبارته بيان شىء يترتب على تخالف الصفة واسم الفاعل فيما ذكر أى ومن أجل هذا التخالف صح النصب فى نحو زيدا انا ضاربه لصحة عمل ضارب المذكور فى زيدا لو تفرغ من الضمير لجواز تقدم منصوب اسم الفاعل عليه واذا صح عمله فى زيدا لو تفرغ له صح ان يفسر عامله المحذوف

وأسود الشعر (وعمل اسم فاعل المعتدى)
لواحد (لها) أى ثابت لها (على الحد الذى
قد حدا) له فى بابه من وجوب الاعتماد على
ماذكر (تنبيه) * ليس كونها بمعنى الحال
شرطا فى عملها لان ذلك من ضرورة وضعها
لكونها وضعت للدلالة على الثبوت
والثبوت من ضرورته الحال فعبارته هنا
أجود من قوله فى الكافية
والاعتماد واقتضاء الحال
شرطان فى تصحيح ذى الاعمال اه
(وسبق ما تعمل فيه مجتنب *) بخلاف اسم
الفاعل أيضا ومن ثم صح النصب فى نحو
زيدا أنا ضاربه وامتنع فى نحو وجه الاب
زيد حسنه

لقاعدة ان ما يعمل يفسر العامل وامتنع فى نحو وجه الاب زيد حسنه لعدم صحة عمل حسن فى وجه لو تفرغ من الضمير لعدم جواز تقدم منصوب الصفة عليها واذا لم يصح عمله فى وجه لو تفرغ له لم يصح ان يفسر عامله المحذوف لقاعدة ان ما لا يعمل لا يفسر عاملا وليس مراد الشارح بيان تقدم منصوب اسم الفاعل دون الصفة كما توهمه البعض فقال لكن الاولى حذف الضمير المتصل بالوصف ليكون أصرح فى الدلالة (قوله وكونه ذا سببية وجب) أى وكون ما تعمل فيه بحق الشبه باسم الفاعل فلا يرد أحسن الزيدان وما قبيح العمران لان عملها فى هذين بما فيهما من معنى الفعل وبقى مما يتخالفان فيه انه يعمل محذوفا ولهذا أجازوا انا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل أو وصف منون وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من اشترط وجود المحرز ومنعوا مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل وانه لا تقبح اضافته الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت برجل قاتل أبيه ويقبح مررت برجل حسن وجهه وانه يفصل منه مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب فى الدار أبوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن فى الحرب وجهه رفعت أو نصبت وانه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة لان معمولها لما كان سببيا مرتبطا بمتقدم أشبه الضمير وهو لا ينعت فكذا ما أشبهه قاله الزجاج ومتأخروا المغاربة ورد عليهم بما فى الحديث فى صفة الدجال أعور عينه اليمنى وأجيب بأن اليمنى خبر لمحذوف أو مفعول لمحذوف وانه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط وجود المحرز ويحتمل ان يكون منه وجاعل الليل سكنا والشمس ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافا للفراء وانه اذا حلى هو ومعموله بأل فنصب المعمول أكثر نحو جاء الضارب الرجل واذا حليت الصفة ومعمولها بأل فجر المعمول أكثر نحو جاء الحسن الوجه كذا فى المغنى والدمامينى عليه (قوله فى معمولها) أى المنصوب كما عرفت فوجهه والوجه فى مثالى الشارح منصوبان (قوله أى متصلا) أى هو أو مكمله كالصلة والوصف ليكون شاملا لانواع السببى الآتية وان لم يشمل المعمول الذى هو ضمير بارز متصل كما يأتى عن التسهيل (قوله ولا يجب ذلك فى معمول اسم الفاعل) نحو زيد ضارب عمرا (قوله ما عملها فيه بحق الشبه) أى وهو المنصوب على طريق المفعول به كما تقدم لا المرفوع ولا المنصوب على وجه آخر (قوله ونحوه) أى من الفضلات التى ينصبها القاصر والمتعدى كالحال والتمييز تصريح (قوله من معنى الفعل) هو الحدث

(وكونه ذا سببية وجب*) أى ويجب فى معمولها ان يكون سببيا أى متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو حسن وجهه أو معنى نحو حسن الوجه أى منه وقيل أل خلف عن المضاف اليه ولا يجب ذلك فى معمول اسم الفاعل كما عرفت (تنبيهات) * الاول قول الشارح ان جواز نحو زيد بك فرح مبطل لعموم قوله ان المعمول لا يكون الا سببيا مؤخرا مردود لان المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه وعملها فى الظرف ونحوه انما هو لما فيها من معنى الفعل

(قوله ضميرا بارزا متصلا) أى ليس منفصلا مستقلا بنفسه اعم من أن يتصل بالصفة نحو زيد حسن الوجه جميله أو ينفصل عنها بضمير آخر نحو قريش خير الناس ذرية وكرامهموها فان قلت كما ان معمول الصفة يكون ضميرا بارزا يكون ضميرا مستترا نحو زيد حسن فما الوجه الداعى الى تخصيص الضمير بالبارز قلت وجهه ان المقصود ذكر ما تعمل فيه الصفة من حيث هى صفة مشبهة وعملها فى المستكن من حيث هى صفة لا بقيد كونها مشبهة اه دمامينى (قوله طلقه) هذا هو محل الشاهد لانه أعمل طلق فى الهاء وأما أنت فمبتدأ مؤخر وحسن الوجه طلقه خبران مقدمان أما جعل البعض أنت فاعل الوصف فلا يتمشى على الصحيح من اشتراط اعتماد المبتدأ المكتفى بمرفوعه عن الخبر على نفى أو استفهام وأما جعل العينى الشاهد فى عمل طلق فى أنت فرد بأن المعمول الواجب كونه سببيا ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريق المفعول به كما مر وأنت ليس كذلك بخلاف الهاء لان ما اضيفت اليه الصفة أصله بعد تحويل اسنادها عنه النصب كما فى اعمال اسم الفاعل وبأن أنت منفصل لا متصل وطلق الوجه ضد عبوسه والسلم بالكسر وبفتح الصلح والكالح من الكلوح وهو التكشر فى عبوس والمكفهر من اكفهر الرجل اذا عبس فهو تأكيد وقوله فى السلم حال من أنت أو من الضمير المستتر فى الوصف (قوله يتنوع السببى) يظهر لى أخذا من الشواهد الآتية ان مراده بالسببى المنصوب السابق حقيقة أو حكما بأن كان مرفوعا صالحا للنصب تشبيها بالمفعول به كما فى الشاهد الثانى أو مجرورا صالحا لذلك كما فى الاول والثالث فاعرفه (قوله أسيلات ابدان) أى طويلات ابدان والوثيرات جمع وثيرة بفتح الواو وكسر المثلثة وهى السمينة كما فى القاموس أى سمينات الارداف والاعجاز فهى المراد بما التفت عليه المآزر وقول العينى أى وطيبات الارداف والاعجاز لا يناسب المقام وانما كان ما التفت الخ سببيا لان الاصل المآزرمنهن أو مآزرهن بالضمير العائد الى الموصوف وعائد الموصول الضمير المجرور بعلى وبحث فى الاستشهاد بالبيت بأنه يحتمل أن تكون ما موصوفة بمعنى شئ فيكون من النوع الثانى (قوله يشبهه) أى الموصول فى كون صفته جملة كصلة الموصول (قوله جما) أى كثيرا ونوال أى عطاء فاعله وجملة اعده صفة نوال والضمير البارز فيها النوال والمستتر لامرأ ولم يبرزلا من اللبس وأمه بمعنى قصده ومستكفيا حال من فاعل أم والازمة بفتح الهمزة وسكون الزاى الشدة وما فى العينى مما يخالف ما قلناه غير ظاهر (قوله فعجتها) أى الناقة من عجت البعير اعوجه عوجا ومعاجا أى عطفت رأسه

* الثانى ذكر فى التسهيل أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميرا بارزا متصلا كقوله

حسن الوجه طلقه أنت فى السلم وفى الحرب كالح مكفهر

فعلم أن مراده بالسببى ما عدا الاجنبى فانها لا تعمل فيه * الثالث يتنوع السببى الى اثنى عشر نوعا فيكون موصولا كقوله

أسيلات ابدان دقاق خصورها وثيرات ما التفت عليه المآزر

وموصوفا يشبهه كقوله

ازور امرأ جما نوال اعده لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر

ومضافا الى احدهما والشاهد فى جما نوال كقوله

فعجتها قبل الاخيار منزلة والطيبى كل ما التاثت به الأزر

بالرمام قبل الاخبار أى جهتهم منزلة تمييز الثاث بفوقية بعد اللام ثم مثلثة أى اختلطت والتفت والازر بضمتين جمع ازار وهذا كناية عن عفتهن وضمير الموصوف محذوف أى الاززلهن أو أل خلف عنه نظير ما تقدم وقد يبحث فى الشاهد باحتمال ان ما نكرة موصوفة لا موصولة (قوله الى ضمير مضاف) باضافة ضمير الى مضاف أى ضمير عائد الى مضاف الخ (قوله جميلة أنفه) بجر جميلة صفة ثانية لامرأة ورفع انفه فاعلا لجميلة ونصبه على التشبيه بالمفعول به وجره باضافة جميلة اليه وضمير الموصوف مذكور ضمنا الا ان المعنى جميلة انف وجه جاريتها فعلم ما فى كلام البعض وغيره (قوله ومضافا الى ضمير معمول صفة اخرى) فيه ان المثال الذى قبله كذلك فهلا اكتفى به الا أن يخص هذا بكون معمول الصفة الاخرى غير مضاف (قوله البضة) بفتح الموحدة وتشديد الضاد المعجمة رقيقة الجلد ممتلئته والمتجرد بكسر الراء البدن اذا تجرد عن ثيابه وقول العينى بفتح الراء غير ظاهر وضمير كشحه للمتجرد والكشح ما بين الخاصرة والضلع الخلف (قوله فارفع بها) اعلم أن الصفة المشبهة الرافعة سببى المنعوت ان صلحت للمذكر والمؤنث لفظا ومعنى بأن لا يكون وزنها أو معناها مختصا بأحدهما جاز تبعيتها لمثلها فى التذكير والتأنيث نحو مررت برجل حسن وجهه وبامرأة حسنة عينها ولما يخالفها فيهما نحو مررت برجل حسنة عينه وبامرأة حسن وجهها لانتفاء القبح اللفظى والمعنوى والا بأن اختصت بأحدهما لفظا ومعنى كأكمر ورتقاء أو لفظا فقط كاكى أى كبير الالية وعجزاء أى كبيرة العجيزة أو معنى فقط كخصى وحائض لم تتبع الا مماثلها على الصحيح فلا تقول مررت بامرأة أكمر ابنها ولا برجل رتقاء بنته وقس لوجود القبح فى اللفظ والمعنى أو فى احدهما واجاز الاخفش تبعيتها فى الاقسام الثلاثة لما يخالفها أيضا هذا ملخص ما فى التسهيل وشرحه للدماميني (قوله وانصب وجر) أى بها فحذف معمولهما لدلالة الاول وانما جاز فى النصب والجر اسناد الصفة المشبهة الى ضمير صاحبها مع كونها مسندة فى المعنى الى سببيه لكون تلك الصفة فى اللفظ جارية على صاحبها خبرا له أو حالا أو نعتا وفى المعنى دالة على صفة له فى ذاته سواء كانت هى الصفة المذكورة كما فى زيد حسن الوجه فانه متصف بالحسن لحسن وجهه أو كانت غيرها نحو زيد أبيض اللحية أى شيخ وكثير الاخوان أى متقو بهم فيحسن حينئذ ان تجعل صفة سببيه كصفة نفسه فيستتر ضميره فى صفة سببيه نحو زيد حسن وجها كما يستتر فى صفة نفسه نحو زيد حسن فيخرج السببى عن ظاهر الفاعلية الى النصب أو الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين

ونحو رأيت رجلا دقيقا سنان رمح يطعن به ومقرونا بأل نحو حسن الوجه ومجردا نحو حسن وجه ومضافا الى أحدهما نحو حسن وجه الاب وحسن وجه اب ومضافا الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه ومضافا الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجه أبيه ومضافا الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة انفه ذكره فى التسهيل ومضافا الى ضمير معمول صفة اخرى نحو مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها ذكره فى شرح التسهيل وجعل منه قوله سبتنى الفتاة البضة المتجرد * اللطيفة كشحه وما خلت ان اسبى (فارفع بها) أى بالصفة المشبهة (وانصب وجر)

ولم

ولم يترك مرفوعا على أن يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم تجر فى اللفظ على صاحب السبب نحو زيد وجهه حسن أو جرت عليه لكنها لم تدل على صفة فى ذاته نحو زيد احمر نوره لم يجز استتار ضمير ذى السبب فيها فلا يقال زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد احمر النور لانه لا معنى لذلك الا أنه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور ولم تدل صفة سببيه على صفة فى ذاته فكيف يضمر فى صفة سببيه صفة نفسه فان قيل أليس الصفة فى نحو زيد احمر نوره تدل على صفة فى ذاته وهى كونه صاحب نور قلنا كونه صاحبه مفهوم من كون النور سببيا لزيد لا من صفة السبب قاله الرضى وصرح بمثله فيما اجرى مجرى الصفة المشبهة من اسمى الفاعل والمفعول اللازمين ومنه أخذ السعد قوله فى حاشية الكشاف عند قوله تعالى بديع السموات والارض أن الصفة المشبهة لا تضاف لمرفوعها الا عند صحة تحملها الضمير صاحبها (قوله مع أل) حال من الضمير المجرور ومصحوب تنازعه الثلاثة فأعمل الاخير وأضمر فيما قبله وحذف الضمير لكونه فضلة وهو اشارة الى أحد انواع السببى الاثنى عشر المتقدمة ودخل تحت قوله وما اتصل بها مضافا ثمانية وهى ما عدا هذا وما عدا الموصول والموصوف والمجرد سواهما كحسن وجه والحسن وجه فان هذه الثلاثة دخلت تحت قوله أو مجردا أى من أل والاضافة (قوله ولا تجرر بها الخ) استثناء لصور الامتناع (قوله سما) بتثليث السين وهو منصوب بفتحة مقدرة على أنه كفتى وظاهرة على أنه كيد (قوله ومن اضافة لتاليها) أى اما الى أل ولو بواسطة الاضافة لضميره فيشمل الاضافة لضمير تاليها كما فى سم (قوله وما لم يخل) أى من أل والاضافة لتاليها فهو بالجواز أى جواز الجر وسما أى علم وذلك ثلاث صور تضم الى صور الرفع والنصب مع تعريف الصفة بأل أو تنكيرها وصور الجر مع تنكير الصفة فيحصل ثلاث وستون صورة مفهومة من قوله فارفع بها الى قوله ومن اضافة لتاليها واما قوله وما لم يخل الخ فتأكيد لما قبله لعلمه منه (قوله الرفع على الفاعلية) قد يتعين كما فى مررت بامرأة حسن الوجه لان الصفة لو تحملت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالتاء وقد يتعين عدمه كما فى مررت بامرأة حسنة الوجه لان الوجه لو كان فاعلا لوجب تذكير الوصف وقد يجوز الامران كما فى نحو مررت برجل حسن الوجه (قوله أو على الابدال من ضمير الصفة) أى ابدال بعض من كل يعنى حيث امكن الابدال لا مطلقا فلا يرد عليه ما حكى من قولهم مررت بامرأة حسن الوجه ومررت بامرأة قويم الانف لوجود المانع من الابدال فيما ذكر وهو عدم تأنيث الوصف مع وجوبه عند تحمل الوصف الضمير فان قيل على القول بأن

مع أل * ودون أل مصحوب أل وما اتصل * بها) أى بالصفة المشبهة (مضافا او مجردا ولا * تجرر بها مع أل سما) أى اسما (من أل خلا * ومن اضافة لتاليها وما * لم يخل فهو بالجواز وسما) أى لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات الرفع على الفاعلية قال الفارسى أو على الابدال من ضميره مستتر فى الصفة

قول المحشى من ضمير الصفة كذا فى نسخ الحواشى ولكن عبارة الشرح من ضمير مستتر فى الصفة اهـ

العامل في المبدل مقدر يلزم عمل الصفة المشبهة محذوفة وهو ممنوع أجيب بأنه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قاله سم (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي بمفعول اسم الفاعل لشبه الصفة به فيما تقدم وخصوا التشبيه بالمفعول به دون غيره من المفاعيل لانه الذي يشتبه بالفاعل بخلاف بقية المفاعيل وكما يسمى هذا مشبها بالمفعول به يسمى المنصوب على التوسع بحذف الجار مشبها بالمفعول به أفاده شارح الجامع (قوله وعلى التمييز) كان الاولى وعليه أو على التمييز ان كان نكرة لجواز الوجهين فيه حينئذ (قوله بالاضافة) أي بسببها المار (قوله أو معرفة) أي لاقترانها بأل (قوله في أحوال السببي المذكورة) أي الاثني عشر (قوله فتلك اثنان وسبعون صورة) صوابه اثنتان لما سيأتي في العدد ويضم اليها ثلاث صور سيذكرها الشارح قبيل الخاتمة الأولى ان يكون معمول الصفة ضميرا مجرورا باشرته الصفة المجردة من أل كمررت برجل حسن الوجه جميله الثانية أن تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من أل نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها الثالثة ان تتصل به ولكن تكون الصفة بأل نحو زيد الحسن الوجه الجميله فصارت الصور خمسا وسبعين والصفة اما مفردة أو مثناة أو مجموعة جمع سلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة فاذا ضربت الثماني في خمس وسبعين صارت ستمائة والصفة أيضا اما مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة فاذا ضربت الثلاث في ستمائة صارت ألفا وثمانمائة ومعمول الصفة اما مفرد أو مثنى أو مجموع جمع سلامة أو تكسير مذكر أو مؤنث فاذا ضربت الثماني في الالف وثمانمائة صارت أربعة عشر ألفا وأربعمائة يسقط منها مائة وأربعة وأربعون من صور المعمول الضمير لانه وان انقسم الى ضمير افراد وتثنية وجمع لا يكون مجموعا جمع سلامة ولا جمع تكسير فالباقي أربعة عشر ألفا ومائتان وستة وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم افاده في التصريح (قوله ما لزم منه الخ) سيأتي قبيل الخاتمة ان محل الامتناع في الصفة المفردة أما المثناة والمجموعة على حد المثنى فيجوز اضافتها مع تعريفها بأل الى الخالي وتقدم في باب الاضافة أيضا (قوله وذلك تسع صور) لانها بقية الاثني عشر بعد اخراج ما فيه أل والمضاف لتاليها أو لضمير تاليها (قوله وهي الحسن وجه الخ) وجه الامتناع في الاولين ان الواجب في الاضافة المعنوية اضافة النكرة الى المعرفة فلم يجوزوا في الاضافة اللفظية التي هي فرعها ان تكون على عكس أصلها نقله سم عن الصفوي ومراده بالواجب الواجب الاضافي أي بالنسبة الى اضافة المعرفة الى النكرة فلا ينافي ما مر ان من المعنوية اضافة النكرة

والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة والخفض بالاضافة والصفة مع كل من الثلاثة اما نكرة أو معرفة وهذه الستة في احوال السببي المذكورة في التنبيه الثالث فتلك اثنان وسبعون صورة الممتنع منها ما لزم منه اضافة ما فيه أل الى الخالي منها ومن الاضافة لتاليها أو لضمير تاليها كما صرح بهذا في التسهيل وذلك تسع صور وهي الحسن وجه الحسن وجه ابه.

الى النكرة للتخصيص وهذا أولى مما أول به البعض ثم قال سم ووجهه في البقية عدم الفائدة والاضافة اللفظية انما تجوز اذا أفادت تخفيفا أو رفع قبح كما تقدم ولا تخفيف فيما ذكر لسقوط التنوين بأل ولا رفع قبح لوجود الضمير مع المعمول (قوله الحسن وجهه) ينبغي أن محل امتناعه اذا كان الموصوف فيه وفي الامثلة الثلاثة بعده غير محلى بأل كزيد والا فلا امتناع لان الصفة حينئذ مضافة لمضاف لضمير ما فيه أل وكذا في المثال الاخير فمحل امتناعه اذا كان الموصوف نحو هند لا نحو المرأة قاله سم (قوله وليس منه) أي من الممتنع (قوله كما أشار اليه بقوله وما لم يخل الخ) لو جعل الاشارة بقوله فارفع بها الى قوله ومن اضافة لتاليها لكان أحسن لعلم قوله وما لم يخل الخ من الكلام قبله فهو تأكيد كما مر ولاختصاص قوله وما لم يخل الخ بالجر كما تقدم وقوله وما سوى ذلك عام في الجر والنصب والرفع بقرينة مقابلته لقوله الممتنع منها ما لزم منه الخ الواقع هو وقوله وما سوى ذلك الخ تفصيلا لقوله فتلك اثنان وسبعون صورة الا أن يدفع الثاني بأن المراد كما أشار اليه بقوله وما لم يخل الخ مع قوله فارفع بها الخ (قوله لكنه ينقسم) استدراك على قوله وما سوى ذلك فجائز دفع به توهم تساوي الصور في الجواز (قوله فالقبيح رفع الصفة الخ) أي لما فيه من خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف (قوله وذلك ثمان صور) لان المجرد من الضمير معمولا كان أو مضافا اليه المعمول اما محلى بأل أو لا فهذه أربع صور تضرب في صورتي الصفة بثمان (قوله لما يرى) أي في الاربع الثانية وقوله من أن أل خلف عن الضمير أي كما هو مذهب الكوفي (قوله لقيام السببية في المعنى) يعلم منه أن القبح بانتفاء السببية في اللفظ (قوله ودليل الجواز) أي من السماع (قوله ببهمة) بضم الموحدة الفارس الذي لا يدري من أين يؤتى لشدة بأسه وبأوه متعلقة بمنيت بضم الميم وكسر النون مخففة أي ابتليت شهم بفتح الشين المعجمة قوي القلب زكيه قلب فاعل شهم منجذ بضم الميم وفتح النون وكسر الجيم مشددة آخره ذال معجمة أي مجرب للامور لا ذي كهام أي لا صاحب سيف كهام بفتح الكاف أي كليل ينبو أي يبعد عن الاصابة (قوله والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا) أي لما فيه من اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي كذا في التصريح قال سم ومقتضاه أن الصفة المعرفة كذلك الا أن يفرق بأن في المعرفة اعتمادا على أل وان كانت معرفة على الاصح نظرا الى القول بأنها موصولة ففيها قوة العمل بخلاف المنكرة لكن ينافي هذا فرض الموضح في باب الاضافة ذلك مع تعريف الصفة والمعمول اهـ وقد اعترض الشارح في شرح التوضيح على الموضح بأنه كان الاولى له

الحسن وجهه الحسن وجه أبيه الحسن ما تحت نقابه الحسن كل ما تحت نقابه الحسن نوال اعده الحسن سنان رمح يطعن به الحسن وجه جاريتها الجميلة أنفه وليس منه الحسن الوجنة الجميل خالها بجر خالها لاضافته الى ضمير ما فيه أل وهو الوجنة نعم هو ضعيف لان المبرد يمنعه كما عرفت في باب الاضافة وما سوى ذلك فجائز كما أشار اليه بقوله وما لم يخل فهو بالجواز وسما أي علم لكنه ينقسم الى ثلاثة أقسام قبيح وضعيف وحسن فالقبيح رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل المجرد من الضمير والمضاف الى المجرد منه وذلك ثمان صور هي الحسن وجه الحسن وجه أب حسن وجه حسن وجه أب الحسن الوجه الحسن وجه الاب حسن الوجه حسن وجه الاب والاربع الاولى أقبح من الثانية لما يرى من ان أل خلف عن الضمير وانما جاز ذلك على قبحه لقيام السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ لان معنى حسن وجه حسن وجهه اومنه ودليل الجواز قوله

ببهمة منيت شهم قلب * منجذ لا ذي كهام ينبو

فهو نظير حسن وجه والمجوز لهذه الصورة مجوز لنظائرها اذ لا فرق والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا

التمثيل بحسن الوجه قال سم ولما كان الاجراء المذكور دون خلو الصفة من
ضمير يعود على الموصوف فى القبح جعلوا هذا القسم ضعيفا والذى قبله قبيحا اه وقد
أسلفنا فى باب الاضافة أن بعض ماعبروا عنه هنا بالضعف عبروا عنه هناك بالقبح
تساهلا فلا ينافى ماهنا جعلهم هناك الاجراء المذكور قبيحا وقوله مطلقا أى
سواء كان تعريفها بأل أو بالاضافة ودخل تحت ماذكر ثمان صور هى الباقية بعد
أن تسقط من أنواع السبى النكرة الموصوفة والمضاف اليها والمجرد والمضاف اليه
(قوله وجرها اياها) قيل وجه الضعف مافيه من شبه اضافة الشئ الى نفسه
كما سيذكره الشارح وقيل وجهه أن فيه زيادة ضمير غير محتاج اليه ولهذا استثنى
المعرف بأل والمضاف الى المعرف بها لانه لازيادة فيهما وهذا التوجيه أولى لانه عليه
يظهر وجه استثناء الصورتين المذكورتين لايقال يرد على الوجهين انهما
موجودان فى الصفة المعرفة كالمنكرة فهلا قالوا بضعف الجر مع الصفة المعرفة بأل
أيضا دون الامتناع لانا نقول لما وجد معهما فى الصفة المعرفة شئ آخر يقتضى
امتناع الجر بها امتنعناه فاندفع اعتراض البعض بذلك على التوجيه الاول فتأمل
ودخل تحت هذا ست صور هى بقية الثمان المتقدمة بعد الصورتين اللتين استثناهما
(قوله وجر المقرونة الخ) وجه ضعفه ماتقدم من أن المبرد يمنعه (قوله وذلك) أى
الضعيف او المذكور من النصب والجرين (قوله وحسن وجهه) أعاد الواو هنا
وفى قوله والحسن الوجنة الخ دون غيرهما اشارة فى المحل الاول الى أن مابعدها
أمثلة النوع الثانى وفى المحل الثانى الى ان مابعدها امثال النوع الثالث (قوله
فى الاول والثانى) أى نصب الصفة المنكرة المعرف بأل ونصبها المضاف الى المعرف
بها (قوله ونأخذ بعده الخ) روى نأخذ بالجزم عطفا على جواب الشرط والرفع
استئنافا والنصب بأن مضمرة كما سيذكره الشارح فى شرح قول المصنف والفعل
من بعد الجزا الخ والضمير فى بعده للممدوح وهو النعمان بن الحارث الاصغر وذناب
الشئ بكسر الذال المعجمة عقبه والأجب المقطوع والسنام بالفتح ماارتفع من ظهر
البعير والمعنى تمسك بعده بطرف عيش قليل الخير بمنزلة البعير المهزول الذى ذهب
سنامه لشدة هزاله أى نبق بعده فى شدة وسوء حال وفى أجب الجر صفة لعيش وجره
بالكسرة ان أضيف الى مابعده والا فبالفتحة نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من
الصرف للوصفية ووزن الفعل والرفع خبرا لمحذوف والنصب حالا وروى الظهر
بالرفع على الفاعلية والجر على الاضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به وانما كان
هذا دليلا للثانى أيضا لان المضاف للمحلى بأل بمنزلته اذ لافرق (قوله أنعتها) أى

وجرها اياها سوى المعرف بال والمضاف
الى المعرف بها وجر المقرونة بأل المضاف
الى ضمير المقرون بها وذلك خمس عشرة
صورة هى حسن الوجه حسن وجه
الاب حسن وجهه حسن وجه أبيه
حسن ماتحت نقابه حسن كل ماتحت نقابه
حسن وجه جاريتها جميلة أنفه حسن
الوجنة جميل خالها وحسن وجهه حسن كل
وجه أبيه حسن ماتحت نقابه حسن
ماتحت نقابه حسن وجه جاريتها جميلة أنفه
حسن الوجنة جميل خالها والحسن الوجنة
الجميل خالها ويدل للجواز فى الاول والثانى

قوله
ونأخذ بعده بذناب عيش
أجب الظهر ليس له سنام

فى رواية نصب الظهر
وفى بقية المنصوبات قوله
أنعتها انى من نعاتها
كوم الذرى وادقة سراتها

اذ لافرق

أصفها

أصفها والضمير للنوق وانى الخ تعليل لماقبله والنعات جمع ناعت أى واصف وكوم
منصوب على المدح بضم الكاف جمع كوماء كحمر وحمراء وهى عظيمة السنام والذرى
جمع ذروة بتثليث الذال المعجمة وهى أعلى الشئ والمراد بها هنا السنام ووادقة صفة
لكوم من ودقت السرة اذا دنت من الارض لفرط السمن والشاهد فيه لانه صفة
مشبهة على وزن فاعل نصب سراتها بالكسرة وهو مضاف الى ضمير الموصوف
(قوله اذ لافرق) علة لمحذوف أى وانما كان دليلا للجواز فى بقية المنصوبات مع
أنه ليس فيه الا نوع من تلك البقية لانه لافرق (قوله أقامت على ربعيهما) على
بمعنى فى والضمير للدمنتين فى البيت قبله تثنية دمنة بكسر الدال وهى مابقى من آثار
الدار وجارتا صفا فاعل أقامت وأراد بهما حجرين يوضع عليهما القدر بجانب الصفا
أى الجبل وكميتا الأعالى صفة جارتا أى شديدتا حمرة الاعالى أى الأعلين فالجمع
مستعمل فى الاثنين جونتا مصطلاهما صفة ثانية أى مسودتا موضع الاصطلاء
بالنار وهو الاسفل والشاهد فيه حيث جر جونتا وهو صفة مشبهة المضاف الى ضمير
الموصوف ومثله بقية المجرورات سوى الاخير اذ لافرق (قوله فى هذا النوع)
أى المجرورات سوى الاخير (قوله مطلقا) أى فى الضرورة والسعة (قوله
بشبه اضافة الشئ الى نفسه) أى لان الوصف عين مرفوعه فى المعنى وانما قال بشبه
لانه لم يضف اليه الا بعد تحويل الاسناد عنه كما مر (قوله صفر وشاحها) بكسر
الصاد المهملة والمعنى انها ضامرة البطن فكأن وشاحها خال والوشاح شئ مرصع
بالجواهر تجعله المرأة من نساء الملوك بين عاتقها وكشحها وفى رواية صفر رداؤها
(قوله أعور عينه اليمنى) هذه رواية وفى رواية أخرى أعور عينه اليسرى وكلتاهما
صحيحة وقال ابن عبد البر رواية اليمنى أصح اسنادا ولايظهر الجمع بينهما (قوله شثن
أصابعه) بفتح الشين المعجمة وسكون المثلثة أى غليظها (قوله فما كان فيه ضمير
واحد) كالحسن وجهه بالرفع أحسن مما فيه ضميران كالحسن وجهه بالنصب فان فيه
مع الهاء ضميرا مستترا هو فاعل الحسن ووجه الاحسنية السلامة من زيادة ضمير غير
محتاج اليه (قوله لذلك) أى للمذكور من صور الصفة المشبهة (قوله وأحكامه)
أى من امتناع وأقبحية وقبح وضعف وحسن وأحسنية (قوله باشارة هندية) أى
فوق حكم ذلك البعض وفوق الدليل كالاشارة بصورة الثمانية التى فوق قوله يبهمة
الخ وفوق اقبح الذى هو حكم رفع حسن وجه وحسن وجه أب الى أن قوله يبهمة الخ
شاهد رفعهما ولو وضع أيضا هذه الاشارة فوق قبيح الذى هو حكم رفع حسن الوجه
وحسن وجه الاب وفوق قبيح الذى هو حكم رفع الحسن الوجه والحسن وجه الاب

وفى المجرورات سوى الاخير قوله
أقامت على ربعيهما جارتا صفا
كميتا الأعالى جونتا مصطلاهما
والجر عند سيبويه فى هذا النوع من
الضرورات ومنعه المبرد مطلقا لانه يشبه
اضافة الشئ الى نفسه وأجازه الكوفيون
فى السعة وهو الصحيح ففى حديث أم زرع
صفر وشاحها وفى حديث الدجال أعور عينه
اليمنى وفى صفة النبى صلى الله عليه وسلم شثن
أصابعه ويدل للاخير قوله سقى الفتاة
البضة البيت فى رواية جر كشحه وأما الحسن
فهو ماعدا ذلك وجملته أربعون صورة وهى
تنقسم الى حسن وأحسن فما كان فيه ضمير
واحد أحسن مما فيه ضميران وقد وضعت
لذلك جدولا تعرف منه أمثلته وأحكامه على
التفصيل المذكور برسم ولة مشيرا الى
مالبعضها من دليل باشارة هندية

وفوق اقبح الذى هو حكم رفع الحسن وجه أب لكان أحسن لانّ فيه تنبيها على انّ قوله ببهمة الخ شاهد الرفع فى الصور الثمانية كما مرّ فى الشرح وكان الموافق لما مرّ فى الشرح أيضا أن يشير الى شاهد بقية صور النصب الضعيفة وهو قوله انعتها الخ والى شاهد صور الجرّ الضعيفة سوى أخيرها وهو قوله أقامت على ربعيهما الخ واعلم أن الشارح أشار على ما فى كثير من النسخ الصحيحة عشر اشارات الى عشرة شواهد كل شاهد لحكم صورتين الا الشاهد فى الاشارة السابعة فلحكم صورة واحدة لعدم ذكره صورة تناسبها لكن النسخ مختلفة فى الرقوم المشار بها * الاشارة الاولى فوق أحسن حكم جرّ حسن وجه أب الى شاهد جرّهما وهو قوله

لاحق بطن بقرى سمين * لاخطل الرجع ولا قرون

ولم أر من تكلم على هذا البيت ونحن نتكلم عليه بما تيسر فنقول معنى لاحق بطن ضامر بطن قال فى القاموس لحق كسمع ضمر وهو صفة لفرس فيما يظهر وفيه الشاهد وقوله بقرى بفتح القاف كفتى أى ظهر والباء بمعنى مع وقوله لاخطل الرجع بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء وفتح الراء وسكون الجيم أى لامضطرب الخطو متلوّبه وهو صفة اخرى للفرس الممدوح والقرون بالقاف والراء كصبور الدابة التى تعرق سريعا أو تقع حوافر رجليه موقع يديه ولاحق ان كان بالجرّ فلا اشكال وان كان بالرفع احتيج الى قراءة سمين بالرفع على انه نعت مقطوع لقرى ليتفق الشطران فى الحركة وفى نسخ الاستشهاد أيضا بقوله

ولا سيئ زىّ اذا ما تلبسوا * الى حاجة يوما مخيسة بزلا الشاهد فى سيئ زىّ والزىّ بكسر الزاى الهيئة وقوله الى حاجة أى لاجل حاجة ومخيسة منصوب بتلبسوا بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وتشديد الخيسة مفتوحة وسين مهملة أى مذللة صفة فى الاصل لبزلا فلما اقدم عليه اعرب حالا والبزل بضم الموحدة وسكون الزاى جمع بازل وهو البعير الذى انشق نابه ذكرا كان أو انثى * الاشارة الثانية فوق ضعيف حكم نصب حسن الوجه حسن وجه الاب الى شاهد نصبهما وهو قوله أجب الظهر الخ على رواية نصب الظهر وقد تقدم هذا هو الموافق لما مرّ فى الشرح من الاقتصار على جعله دليل نصبهما وأما جعله شاهدا لهما فى الاحوال الثلاثة كما فعل البعض تبعا لما يأتى فى آخر طريقة معرفة الجدول ووجد فى عدة نسخ من رسم صورة ستة فوق أحسن حكم جرّ حسن الوجه حسن وجه الاب وصورة خمسة فوق ضعيف حكم نصبهما وصورة أربعة فوق قبيح حكم رفعهما ورسم الصور الثلاث فوق اجب الظهر الخ تنبيها على انه شاهد فى حكم جواز أحوالهما الثلاث فلا يوافق صنيع

الشارح سابقا * الاشارة الثالثة فوق احسن حكم نصب حسن وجها حسن وجه أب الى شاهد نصبهما وهو قوله هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة * مخطوطة جدلت شنباء انيابا أى هى هيفاء أى ضامرة كما فى العينى ومقبلة حال من الضمير فى هيفاء وقول العينى ذو الحال محذوف أى اذا كانت مقبلة وكان تامة تكلف لاحاجة اليه والعجزاء كبيرة العجز ومدبرة حال من الضمير فى عجزاء مخطوطة أى موشومة بالخط بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وهو ما يوشم به وجدلت بضم الجيم وكسر الدال المهملة مبنى للمجهول من قولهم جارية مجدولة الخلق أى حسنته والشاهد فى شنباء انيابا من الشنب وهو رقة الاسنان وصفاؤها * الاشارة الرابعة فوق اقبح حكم رفع حسن وجه حسن وجه أب الى شاهد رفعهما وهو قوله ببهمة الخ وقد تقدم * الاشارة الخامسة فوق احسن حكم رفع حسن وجهه حسن وجه أبيه الى شاهد رفعهما وهو قوله تعيرنا أنا قليل عدادنا * فقلت لها ان الكرام قليل * الاشارة السادسة فوق أحسن حكم رفع حسن نوال اعته حسن سنان رمح يطعن به الى شاهد رفعهما وهو قوله ازور أمرأ الخ وقد تقدم * الاشارة السابعة فوق ضعيف حكم جرّ الحسن الوجنة الجميل خالها الى شاهد جرّه وهو قوله سبتنى الفتاة الخ وقد تقدم * الاشارة الثامنة فوق احسن حكم نصب الحسن الوجه الحسن وجه الاب الى شاهد نصبهما وهو قوله فما قومى بثعلبة بن سعد * ولا بفزارة الشعر الرقابا وثعلبة وفزارة قبيلتان والشعر بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة جمع اشعر وهو كثير الشعر وفى نسخ الاستشهاد أيضا بقوله لقد علم الايقاظ اخفية الكرى والشاهد فى نصب اخفية بالايقاظ على التشبيه بالمفعول به والايقاظ جمع يقظ أى مستيقظ والاخفية بخاء معجمة ففاء فتحتية جمع خفى وأراد بها اجفان العيون والكرى النوم * الاشارة التاسعة فوق أحسن حكم نصب الحسن وجها الحسن وجه أب الى شاهد نصبهما وهو الحزن بابا والعقور كلبا والحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى ضدّ السهل وهو ذمّ لشخص بأن بابه مغلق دون الاضياف وكلبه عقور * الاشارة العاشرة فوق أحسن حكم رفع الحسن ما تحت نقابه الحسن كل ما تحت نقابه الى شاهد رفعهما وهو فاقصد يزيد العزيز من قصده ويرد عليه ان من يحتمل غير الرفع الا ان يقال الظاهر حمل الكلام على الاولى حيث لا مانع منه فاعرف ذلك فقد أهمل ارباب الحواشى ضبط اشارات الجدول وشرح شواهده فوقع فيه خبط كثير (قوله بكاف عربية) أى مجرورة لامعلقة والنسخ مختلفة فى مواضع هذه الكاف اختلافا فالاوثق معه (قوله جامعا فى ذلك)

وان كان كثيرا أشرت الى كثرته بكاف عربية جامعا فى ذلك بين كل متناسبين باشارة واحدة وهو هذا

أى فى الدليل بين كل متناسبين أى قسمين متناسبين كحسن الوجه وحسن وجه الاب ولا يرد عليه افراده الحسن الوجنة الجميل خالها بالاشارة الى دليل يخصه لان افراده بذلك لعدم ذكره قسما يناسبه كما مر فتدبر (قوله طريقة معرفة الخ) الظاهر أن هذا ليس من كلام الشارح بل لبعض الطلبة وان الشارح رسم الجدول عقب قوله وهو هذا ويرشحه عدم وجود هذه الزيادة فى بعض النسخ وقوله فى اخرها وقوله جامعا الخ (قوله مما يليك) أى بحيث تكون تحت أبيات الصفة المنكرة (قوله ثم ترفع بصرك الى ابيات الصفة المنكرة) أى لتكون جاريا على عادة القراءة فى الورق مثلا من البداءة بالاعلى (قوله فى رأس ابيات النوعين) أى ابيات كل من النوعين الصفة المنكرة والصفة المعرّفة بأل والا فالمجعول فى رأس ابيات مجموعهما بيوت عشرة لا خمسة (قوله باثنى عشر مربعا) هذا على ما فى نسخ وفى اخرى تقليل المربعات المقابلة للجر والنصب والرفع فى النوعين بحسب اجتماع بعض صور كل من الثلاثة فى حكم كاجتماع حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه وحسن وجه أب فى احسنية الجر فوضع لحكم الاربعة بيتا واحدا وكاجتماع الاولين فى ضعف النصب وفى قبح الرفع فوضع لحكمهما بيتا واحدا وقس على ذلك وهو وضع حسن أيضا وأحسن منه تقليلها بحسب الاجتماع فى الشاهد ان كان وفى الحكم ان لم يكن والمربع سطح أحاط به اربع خطوط ولذلك سمى مربعا ويحتمل ان تسميته بذلك لاحتوائه على زوايا اربع قائمة ان استقامت الخطوط الاربعة لتساوى الزوايا حينئذ والزوايا المتساوية قوائم وعلى زوايا اربع بعضها وهو ما صغر حاد وبعضها وهو ما كبر منفرج ان لم يستقم جميعها وقول البعض لاحتوائه على زوايا اربع منفرجة ان استقامت الخطوط خطأ فاحش كما لا يخفى على من له ادنى المام بفن الهندسة (قوله بالاخيرين) أى البيتين الاخيرين المكتوب فى أحدهما لفظ السببى وفى الآخر لفظ الصفة والضمير فى منها يرجع الى قوله خمس بيوت (قوله حكم المعمول السببى) أى حكم جره وقوله الذى فى مربعاته صفة للمعمول السببى والضمير يرجع اليه (قوله فما قابله منها) الضمير فى منها الاحكام السببى أى احكام اعرابه المطلوب والجار والمجرور حال من ممتنع والمعنى ان السببى الذى قابله من احكام اعراب السببى المطلوب من جر أو نصب أو رفع ممتنع فهو ممتنع الخ (قوله ثم ما يحرس الخ) اتى به مع علمه من قوله مشيرا الخ توطئة لما بعده وقوله هذه الاحكام أى بعضها (قوله بصورة ستة فى الجر وخمسة فى النصب وأربعة فى الرفع) هذا على ما فى عدة نسخ وهو لا يناسب ما مر فى الشارح كما تقدم

(قوله وعملها

(طريقة معرفة هذا الجدول) أن تضع الورقة التى هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبيات الصفة المعرّفة بأل مما يليك ثم ترفع بصرك الى أبيات الصفة المنكرة فاذا فرغت منها تنظر الى أبيات الصفة المعرّفة بأل وقد جعل فى رأس أبيات النوعين خمس بيوت مكتوب فى أول بيت منها الجر وفى الثانى النصب وفى الثالث الرفع وفى الرابع السببى وفى الخامس الصفة ووصل كل بيت من هذه الابيات باثنى عشر مربعا فالمربعات الموصولة بالاخيرين منها الصفة ومعمولها السببى المنقسم الى اثنى عشر قسما كما تقدم والمربعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم المعمول السببى الذى فى مربعاته كلها وكذلك فى بيت النصب وبيت الرفع فما قابله منها ممتنع فهو ممتنع وما قابله حسن فهو حسن وهكذا ثم ما يحرس هذه الاحكام اشارة هندسية فانظر فى الشواهد المكتوبة حول الجدول مما وجدت عليه تلك الاشارة فهو شاهد ذلك الحكم وقوله جامعا بين كل متناسبين الخ أى كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الاب بصورة ستة فى الجر وخمسة فى النصب وأربعة فى الرفع

قد وضعنا فى جدولنا بدل الستة (١) وبدل الخمسه (٢) وموضع الاربعة فوق قبيح خالبا جعلنا الاربعة فوق اقبح الذى كان عليه صورة الثمانية فى بعض النسخ وذلك لموافقه تعداد الاشارات فى المحشى على ترتيب الاعداد

الصفة	السببى	الرفع	النصب	الجر
زيد الحسن	الوجه			
زيد الحسن	وجه الاب		(٢)	
زيد الحسن	وجهها			
زيد الحسن	وجه اب		(٣)	
زيد الحسن	وجهه			
زيد الحسن	وجه ابيه			
زيد الحسن	ماكض بقاه			
زيد الحسن	كماكض بقاه			
زيد الحسن	نوال اعده	(١٠)		
زيد الحسن	سنان رمح يطعن به			
زيد الحسن وجه جاريتها الجميل	انفه			
زيد الحسن الوجنة الجميل	خالها			(٩)

الصفة	السببى	الرفع	النصب	الجر
حسن	الوجه			(١)
حسن	وجه الاب	(٢)	(٢)	
حسن	وجها	(٤)	(٣)	
حسن	وجه اب			
حسن	وجهه			
حسن	وجه ايه	(٥)		
حسن	ماكض بقاه			
حسن	كماكض بقاه			
حسن	نوال اعده			
حسن	سنان رمح يطعن به	(٦)		
حسن وجه جاريتها الجميل	انفه			
حسن الوجنة جميل	خالها			(٨)

(١) لاحق بطن بقرى سمين لا خطل الرجع ولا قرون

(٢) أجب الظهر ليس له سنام

(٣) هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة محطوطة جدلت شنباء انيابا

(٤) ببهمة منيت شهم قلب

(٥) تعيرنا انا قليل عديدنا فقلت لها ان الكرام قليل

(٦) ازور امرأ جما نوال اعده

(٧) سبتنى الفتاة البضة المتجرد اللطيفة كشحه

(٨) فما قومى بثعلبة بن سعد ولا بفزارة الشعر الرقابا

(٩) الحزن بابا والعقور كلبا

(١٠) فاقصد يزيد العزيز من قصده

(قوله وعملها فيه جرا بالاضافة ان باشرته وخلت من أل) جوز فى التسهيل وفاقا للكسائى مع المباشرة والخلو من أل ان تعمل الصفة فى الضمير النصب على التشبيه بالمفعول به فعلى هذا الجر غالب لا لازم كما قاله الدمامينى قال ويظهر الفرق بين قصد الاضافة وعدم قصدها فى مثل مررت برجل أحمر الوجه لا اصفره بكسر الراء عند قصد الاضافة وفتحها عند عدم قصدها (قوله وأنضرهموها) من النضرة وهى الوضاءة والبهجة وفيه ان ماذكر صيغة تفضيل لا صفة مشبهة فكان ينبغى ان يقول كغيره قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها (قوله الجميله) كون الضمير فى محل نصب مذهب سيبويه ومذهب الفراء انه فى محل جر قاله السيوطى أى لانه يجوز اضافة الصفة المحلاة بأل الى كل معرفة (قوله مطلقا) أى سواء كانت الصفة بأل أولا وسواء كان المضاف اليه خاليا من أل ومن الاضافة لتاليها ولضمير تاليها أولا وذلك لحصول فائدة الاضافة من التخفيف بحذف النون (قوله فراشة الحلم) بفتح الفاء (قوله أى من تضمين الجامد الخ) بيان لقوله كأنت غربال الخ (قوله واعطائه حكم الصفة المشبهة) أى من رفع السببى ونصبه وجره وجعله أبو حيان سماعيا (قوله والمهر المفدى) بفتح الفاء والدال المهملة المشددة أى القوى الجرى لأبت أى رجعت وأنت غربال الاهاب أى منقب الجلد من وقع الاسنة

(التعجب)

اعلم انه لا يتعجب من صفاته تعالى قياسا فلا يقال ما اعلم الله لانها لا تقبل الزيادة وشذ قول العرب ما اعظم الله وما اقدره وما اجله نقله الشيخ يحيى عن ابن عقيل والسيوطى عن أبى حيان ثم قال السيوطى والمختار وفاقا للسبكى وجماعة كابن السراج وابن الانبارى والصيمرى جوازه ومعنى ما اعظم الله انه تعالى فى غاية العظمة وان عظمته مما تحار فيه العقول والقصد الثناء عليه بذلك اه باختصار وسيأتى عن الرضى ما يؤيد الجواز ثم رأيت ابن حجر الهيتمى بعد أن نقل فى كتابه الاعلام افتاء السبكى بالجواز ساق كلام ابن الانبارى وملخصه اعترض الكوفيون على البصريين فى قولهم ان ما افعله فعل بأنه يلزمهم ان يكون معنى ما اعظم الله شئ اعظمه والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل فأجابوا بأن معنى ما اعظم الله شئ وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما والشئ اما من يعظمه من عباده اوما يدل على عظمته من مصنوعاته أوذاته تعالى أى انه اعظم لذاته لا لشئ جعله

عظيما

(تنبيهان) * الاول تقدم ان معمول الصفة يكون ضميرا وعملها فيه جرا بالاضافة ان باشرته وخلت من أل نحو مررت برجل حسن الوجه جميله ونصب ان فصلت اوقرنت بأل فالاول نحوهم احسن وجوها وأنضرهموها والثانى نحو الحسن الوجه الجميله * الثانى انما تأتى مسائل امتناع الاضافة مع الصفة المفردة كما رأيت فان كانت الصفة مثناة او مجموعة على حد المثنى جازت اضافتها مطلقا كما سبق فى باب الاضافة اه (خاتمة) قال فى الكافية

وضمن الجامد معنى الوصف
واستعمل استعماله بضعف

كأنت غربال الاهاب وكذا
فراشة الحلم فراخ الأخذا

اى من تضمين الجامد معنى المشتق واعطائه حكم الصفة المشبهة قوله

فراشة الحلم فرعون العذاب وان
تطلب نداه فكلب دونه كلب

وقوله

فلولا الله والمهر المفدى
لأبت وأنت غربال الاهاب

ضمن فراشة الحلم معنى طائش وفرعون معنى أليم وغربال معنى منقب فأجريت مجراها فى الاضافة الى ما هو فاعل فى المعنى ولو رفع بها اونصب جاز والله اعلم

(التعجب)

عظيما وقيل هو أخبار بأنه فى غاية العظمة اه ثم ذكر ابن حجر أنه على القول الاول بأوجهه الثلاثة باق على حقيقته من التعجب وعلى الثانى مجاز فى الاخبار اه ويكفى فى وجود شرط قبول الزيادة هنا أن مطلق العلم ومطلق القدرة ومطلق العظمة مثلا مما يقبل الزيادة وان لم يقبلها خصوص علمه تعالى وقدرته وعظمته فتأمل ولا يجوز على الله تعالى لانه انما يكون عند خفاء السبب وهو تعالى لا يخفى عليه خافية وأما التعجب الوارد فى القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه نحو فما أصبرهم على النار أفاده الدمامينى وغيره (قوله تعجبا) أى لاجل التعجب أو متعجبا أو فى وقت التعجب (قوله أى يدل على التعجب الخ) لم يتحمل المتن جميع ذلك حتى يكون تفسيرا له فكان الظاهر أى يتعجب بصيغتين مبوب لهما فى كتب النحاة وقد يتعجب بغيرهما نحو كيف تكفرون الخ (قوله وهو استعظام) وعرفه الدمامينى بأنه انفعال يحدث فى النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه ومن ثم قيل اذا ظهر السبب بطل العجب (قوله فعل فاعل) يعنى صفة موصوف وان لم يكن له فيه اختيار فدخل نحو ما أحسن زيدا فاندفع اعتراض البعض كغيره (قوله ظاهر المزية) أى بسبب زيادة فيه خفى سببها فلا يتعجب مما لا زيادة فيه ولا مما ظهر سببه (قوله نحو كيف تكفرون بالله) أى أتعجب من كفركم بالله فاستعملت كيف فى التعجب مجازا عما وضعت له من الاستفهام عن الاحوال وكذا استعمال سبحان الله ولله دره فارسا ولله أنت وما أنت جارة فى التعجب فانه مجاز عن الاخبار بالتنزه وبكون دره منسوبا لله وبكون المخاطب منسوبا لله وعن الاستفهام عن جوارها ان كانت ما استفهامية وعن نفى جوارها ان كانت نافية أى لست جارة بل أعظم (قوله سبحان الله الخ) قال البعض انكار هل المتعجب منه مضمون الجملة بعده أو حال المخاطب اه والاظهر أنه حال المخاطب المتوهم نجاسة المؤمن اذ عدم نجاسته غير خفى السبب ثم رأيت فى شروح البخارى التصريح به (قوله ولله أنت) أى فى جميع الكمالات كما يدل عليه حذف جهة التعجب فهو أبلغ من نحو لله درك فارسا (قوله يا جارتا ما أنت جاره) شطر بيت من مجزوء الكامل المرفل بجاره بالوقف على هاء التأنيث وان كان منصوبا على التمييز أو الحال ان كانت ما استفهامية أو الخبرية ان كانت نافية حجازية ومرفوعا ان كانت نافية تميمية وجارتا منصوب لانه مضاف الى الالف المنقلبة عن ياء المتكلم (قوله واها) اسم فعل بمعنى أعجب (قوله لاطرادهما) أى كثرة استعمالهما فيه لوضعهما له بخلاف ما مر كذا قالوا وأورد عليه البعض انه غير ظاهر

(بأفعل انطق بعد ما تعجبا * أوجئ بأفعل قبل
مجرور ببا) أى يدل على التعجب وهو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بألفاظ كثيرة نحو كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم سبحان الله المؤمن لا ينجس لله دره فارسا لله أنت وقوله
يا جارتا ما أنت جاره
وقوله
واها لسلمى ثم واها واها
والمبوب له فى كتب العربية صيغتان ما أفعله وأفعل به لاطرادهما فيه

فى واها ولك رده بأن وضع واها للفظ الفعل الدال على التعجب لا للتعجب بناء على الراجح من ان مسميات اسماء الافعال ألفاظ الافعال (قوله ضميرا يعود عليها) أى والضمير لا يعود الا على الاسماء (قوله على انها مبتدا) أى واجب التقديم لانها فى كلام يجرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة دماميني (قوله نكرة تامة) أى غير موصوفة بالجملة بعدها وذلك لان التعجب انما يكون فيما خفى سببه فيناسبه التنكير (قوله لتضمنها معنى التعجب) أى المناسب له قصد الابهام لاقتضاء التعجب خفاء السبب والابهام يناسب الخفاء والمراد بتضمنها معنى التعجب ان لها دخلا فى افادته فلا ينافى أن الموضوع للتعجب الجملة بتمامها وقيل المسوغ تقدير التخصيص والمعنى شئ عظيم (قوله ومابعدها خبر) لكن ليس المقصود بالتركيب فى هذه الحالة الاخبار بل انشا التعجب وكذا يقال فيما يأتى قال الرضى معنى ما أحسن زيدا فى الاصل شئ من الاشياء جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء واتمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله فى التعجب من شئ يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما أقدر الله وما اعلمه (قوله هى استفهامية) أى مشوبة بتعجب كما ذكره المصنف فى شرح التسهيل وقال الدمامينى استفهامية أى فى الاصل ثم نقلت الى انشاء التعجب قال وهذا القول اقوى من جهة المعنى لان شأن المجهول كسبب الحسن ان يستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو مالى لا ارى الهدهد اه ومابعدها هو الخبر (قوله عن الكوفيين) قال فى التصريح وهو موافق لقولهم باسمية أفعل بفتح العين فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما اصحاب اليمين (قوله هى معرفة ناقصة) لاحتياجها فى افهام المراد الى الصلة (قوله أى شئ عظيم) ليس ذكر شئ ضروريا (قوله للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية) قال الدمامينى نقلا عن المصنف لا يرد على ذلك عليكنى ورويدنى لانه يقال عليك بى ورويدبى فلا يلزمان نون الوقاية بخلاف ما افقرنى اه قال البعض وقد يقال هو ظاهر فى الثانى لا الاول لان عليكنى بمعنى الزمنى وعليك بى بمعنى استمسك بى كما ذكروه فهو تركيب آخر اه ولك دفعه بأن مراد المجيب ان عليك له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون بخلاف فعل التعجب فانه ليس له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون مع ان المعروف ان عليك مطلقا بمعنى الزم الا انه قد يضمن معنى استمسك فيتعدى بالباء (قوله ومابعده مفعول به) لهذا المفعول احكام خالف فيها أصل المفاعيل منها انه لا يحذف الا لدليل ولا يتقدم على عامله ولا يفصل بينهما الا بالظرف على الصحيح ولا يكون الا معرفة أو نكرة مختصة كما

سيذكر

فأما الصيغة الاولى فما فيها اسم اجماعا لان فى افعل ضميرا يعود عليها وأجمعوا على انها مبتدأ الا انها مجردة للاسناد اليها ثم اختلفوا فقال سيبويه هى نكرة تامة بمعنى شئ وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب ومابعدها خبر فموضعه رفع وقال الفراء وابن درستويه هى استفهامية ونقله فى شرح التسهيل عن الكوفيين وقال الاخفش هى معرفة ناقصة بمعنى الذى ومابعدها صلة فلا موضع له أو نكرة ناقصة ومابعدها صفة فمحله رفع وعلى هذين فالخبر محذوف وجوبا أى شئ عظيم واختلفوا فى أفعل فقال البصريون والكسائى فعل للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرنى الى رحمة الله ففتحته بناء كالفتحة فى زيد ضرب عمرا ومابعده مفعول به.

سيذكر الشارح هذا الحكم والمصنف البقية (قوله بمجيئه مصغرا) أجاب البصريون بأنه شاذ (قوله شدن) من شدن الظبى بالشين المعجمة والدال المهملة أى قوى وطلع قرناه واستغنى عن امه ولناصفة ثانية لغزلانا وتمام البيت من هؤليائكن الضال والسمر والضال بضاد معجمة فألف فلام مخففة شجر السدر البرى الواحدة ضالة والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجر الطلح بحاء مهملة كما فى كتب اللغة لا بالعين كما حرفه البعض الواحدة سمرة ويجمع أيضا على سمرات (قوله ففتحته اعراب) نقل عن بعض الكوفيين ان فتحته بنائية لتضمنه التعجب الذى هو معنى حقه ان يؤدى بالحرف ورد بأن المؤدى لمعنى التعجب الجملة بتمامها لا افعل وحينئذ نقول الشارح بقية الكوفيين أى غالب بقيتهم (قوله وذلك) أى كون فتحته فتحة اعراب مع كونه خبرا (قوله تقتضى عندهم نصبه) فعامل النصب عندهم المخالفة (قوله وأحسن انما هو الخ) بيان للمخالفة هنا وفيه تنبيه على ان مخالفة الخبر للمبتدا كونه ليس وصفا للمبتدا فى المعنى كما فى زيد عندك وما أحسن زيدا ومقتضاه النصب عندهم فى نحو زيد أفضل أبا وفسرها فى التصريح بأن يكون الخبر بحيث لا يحمل على المبتدا الا حقيقة ولا حكما (قوله وصف لزيد لا لضميرما) فيه اشارة الى أن معنى أحسن عندهم فائق فى الحسن لا صير زيدا حسنا كما هو على مذهب البصريين اذ التصيير صفة لضمير ما لا لزيد فتأمل (قوله مشبه بالمفعول به) لوقوعه بعد ما يشبه الفعل فى الصورة (قوله على فعلية افعل) أى فيها لحصول الربط وانما اجمعوا على فعلية افعل لان صيغته لا تكون الا للفعل وأما اصبع فنادر قاله المصرح (قوله لفظه لفظ الامر) على هذا هو مبنى على السكون أو حذف حرف العلة كالامر نظرا لصورته أو على فتحة مقدرة منع من ظهورها مجيئه على صورة الامر نظرا للمعنى (قوله ومعناه الخبر) أى فى الاصل والا فالجملة بتمامها نقلت الى انشاء التعجب أو مراده بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء غير الطلب (قوله وهو فى الاصل ماض الخ) فأصل أحسن بزيد احسن زيد أى صار ذا حسن فهمزته للصيرورة (قوله ثم غيرت الصيغة) أى عند نقلها الى انشاء التعجب ليوافق اللفظ فى التغيير تغير المعنى من الاخبار الى الانشاء هذا ما ظهر لى (قوله وانما تحذف مع أن وان) الذى فى التصريح نقلا عن الموضح فى الحواشى انها انما تحذف مع ان المخففة وان حذفها مع ان المشددة ممتنع لعدم السماع ثم قال فهذا حكم اختصت به أن عن ان ونظيره عسى أن يقوم زيد فلا يقال عسى انه يقوم (قوله والباء للتعدية) أى فموضع مجرورها نصب على

وقال بقية الكوفيين اسم لمجيئه مصغرا فى قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا ففتحته اعراب كالفتحة فى زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدا تقتضى عندهم نصبه وأحسن انما هو فى المعنى وصف لزيد لا لضمير ما وزيد عندهم مشبه بالمفعول به * وأما الصيغة الثانية فاجمعوا على فعلية افعل ثم اختلفوا فقال البصريون لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر وهو فى الاصل ماض على صيغة افعل بمعنى صار ذا كذا كأغد البعير اذا صار ذا غدة ثم غيرت الصيغة فقبح اسناد صيغة الامر الى الاسم الظاهر فزيدت الباء فى الفاعل ليصير على صورة المفعول به كامرر بزيد ولذلك التزمت بخلافها فى نحو كفى بالله شهيدا فيجوز تركها كقوله كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا وانما تحذف مع أن وأن كقوله وأحبب الينا ان تكون المقدما لاطراد حذف الجار معهما كما عرف وقال الفراء والزجاج والزمخشرى وابنا كيسان وخروف لفظه ومعناه الامر وفيه ضمير والباء للتعدية

المفعولية قال المصنف ولو اضطر شاعر الى حذفها مع غيران بعد أفعل لزمه ان يرفع
عـلى قول البصريين وأن ينصب عـلى قول الفراء وبهـذا ظهرت ثمرة الخلاف اه
دماميني هـذا وفى الهـمع ان الهمزة على قول الفراء ومن وافقه للنقل كهى فى ما
أفعل والباء زائدة وكذا قال الدميني الهمزة على هذا القول للتعدية والباء زائدة
ثم قال ويحتمـل ان تكون الهمزة عليه للصيرورة والباء للتعدية لا زائدة وأصل اكرم
بزيد اكرم زيد أى صار ذا كرم ثم غير الماضى بالامر وجىء بالباء المعدية التى تصير
الفاعل مفعولا وقيل اكرم بزيد فصار المعنى اجعل زيدا صائرا ذا كرم اه ملخصا
وبه يعلم تقصير الشارح وصريح كلام الدماميني ان المراد بالتعدية التعدية الخاصة
التى تعاقب فيها الباء الهمزة ومقتضى قول المغنى فالباء معدية مثلها فى امرر بزيد
أن المراد بالتعـدية التعدية العامة وأن الباء للالصاق (قوله الضمير للحسن)
أى المفهوم من احسن والتقدير أحسن يا حسن بزيد اى دم به والزمه اه تصريح
ولذلك لزم الضمير صورة واحدة ويرده أنه يقال احسن بزيد يا عمرو واذ لا يخاطب
شيئان فى حالة واحدة اه دماميني (قوله للمخاطب) فمعنى أحسن بزيد اجعل
يا مخاطب زيدا حسنا أى صفه بالحسن كيف شئت اه دماميني (قوله وانما التزم
الخ) جواب سؤال وارد على من قال الضمير للمخاطب (قوله لما عرفت) أى
من انه مفعول به أو مشبه بالمفعول به (قوله كما أوفى الخ) تمثيل لقوله بأفعل
انطق الخ على اللف والنشر المرتب (قوله لتحصل به الفائدة) أى المطلوبة وهى
التعجب من حال شخص مخصوص بخلاف نحو ضربت رجلا فان المقصود الاخبار
بوقوع الضرب على شخص ما (قوله وحذف ما منه) أى من خالد والسين والتاء
فى استبح زائدتان أو للصيرورة وشرط فى التصريح لحذف المتعجب منه منصوبا كان
أو مجرورا ولا وجه لاقتصار البعض فى نقل هذا الشرط عن التصريح عـلى المجرور
ان يكون ضميرا قال البعض فلا يجوز الحذف فى نحو أحسن بزيد لعدم الدليل عند
الحذف ولا فى نحو زيد أحسن بزيد لان الاظهار فى موضع الضمير فى نحو ذلك لنكتة
تفوت بالحذف اه وعـلى قياس ذلك لا يجوز الحذف فى نحو ما احسن زيدا وزيد
ما احسن زيدا لا يقال المتجه أخذا من التعليل جواز الحذف فى نحو ما احسن زيدا
واحسـن بزيد اذا كان ثم دليل كما لو قيل ذلك فى مقام الثناء عـلى زيد لانا نمنع كون
المحذوف فى ذلك اسما ظاهرا ونحكم بأنه ضمير يرجع الى المثنى عليه فى المقام فتفطن
(قوله معناه يتضح) أورد عليه سم انه قد يفيد أنه لا يكفى مطلق الفهم بل لا بد من
الوضوح الذى هو قدر زائد عـلى مجرد الفهـم مع ان الظاهر الذى يدل عليه كلام

ثم قال ابن كيسان الضمير للحسن وقال غيره
للمخاطب وانما التزم افراده لانه كلام جرى
مجرى المثل (وتلو أفعل انصبنه) أى حتما
لما عرفت (كما أوفى خليلينا وأصدق بهما)
(تنبيه) شرط المنصوب بعد أفعل والمجرور
بعد أفعل ان يكون مختصا لتحصل به الفائدة
كما أرشد اليه تمثيله فلا يجوز ما أحسن رجلا
ولا أحسن برجل انتهى (وحذف ما منه
تعجبت استبح) منصوبا كان أو مجرورا
(ان كان عند الحذف معناه يضح) أى يتضح
فالاول كقوله
جزى الله عنا والجزاء بفضله
ربيعة خيرا ما اعف واكرما
والثانى وشرطه ان يكون افعل معطوفا
على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف
نحو أسمع بهم وأبصر ذكره فى شرح الكافية
أى بهم

التوضيح الاكتفاء بمطلق الفهم وفى تعبيره بقد اشارة الى الجواب بحمل الوضوح
على الانفهام (قوله فشاذ) الاوجه عندى انه ليس بشاذ وأنه لا يشترط هـذا
الشرط بل المدار على وجود دليـل المحذوف (قوله لان لزومه للجر الخ) ولما
لم يلزم الفاعل فى نحو كفى بزيد الجر امتنع حذفه وان كان فى حكم الفضلة بالنسبة
للتأنيث اذ لا يقال كفت بهند (قوله لزوم ابرازه حينئـذ) أى حين استتر
فى الفعل واجيب بأن عدم ابرازه لالحاقه بضمير افعل فى نحو ما أحسن زيدا فكما لم
يجمع الضمير فى احسن لم يجمع فى احسن به بجامع اتفاق الفعلين فى المعنى أو لكونه
فى تركيب جرى مجرى المثـل الذى لا يغير (قوله كما من اكرم بنا) قد يقال
لا مانع من ان يلتزم الفارسى امتناع الاستتار فى نحو هذا ويخص الاستتار بغيره مما
يصح استتاره أفاده سم (قوله وفى كلا الفعلين) متعلق بلزم وكذا قدما لانه
نصب على الظرفية أى فى الزمن القديم وكذا بحكم والباء فى بحكم سببية وأراد
بالحكم كون المجىء على طريقة واحدة ادل على المراد فقوله ليكون الخ بدل أو بيان
من قوله بحكم حتما أو تضمنهما معنى التعجب كما قاله سم (قوله منع تصرف) اعلم
ان عدم تصرف الفعل اما بخروجه عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث
والزمان كنعم وبئس أو بالاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان دل عـلى ما ذكر
كيدع ويذر فانه استغنى عن ماضيهما بماضى ترك وعدم تصرف فعل التعجب
لكلا الامرين (قوله ليكون مجيئه) أى كلا الفعلين وأفرد الضمير نظرا للفظ
كلا (قوله ادل عـلى ما يراد به) أى من التعجب وانما كان مجيئه عـلى طريقة
واحدة ادل لان التصرف فيـه ونقله من حالة الى حالة ربما يشعر بزوال المعنى الاول
(قوله من ذى ثلاث) أى من مصدر فعل ذى ثلاث (قوله صرفا) أى تصرفا
تاما لانه المتبادر عند الاطلاق فخرج ما لا تصرف له أصـلا كنعم وبئس وعسى وليس
وما له تصرف ناقص كيـدع ويذر (قوله قابل فضـل) أى زيادة وقوله تم أى
يكتفى بمرفوعه (قوله يضاهى اشهلا) أى فى الوزن وكون مؤنثه عـلى فعلاء
(قوله أى لا يبنى الخ) اخذ الحصر من قيـد الاحتراز أعنى قوله من ذى ثلاث الخ
(قوله ان يكون فعلا) أخذه من كون الاوصاف المـذكورة لموصوف مقـدر
وهو الفعل لان مجموعها لا يكون الا له (قوله فلا يبنيان من الجلف) بكسر الجيم
الرجل الجافى (قوله فلا يقال ما اجلفه) أى لبنائه من غـير فعـل لكن
فى القاموس جلف كفرح جلفا وجلافة فأثبت له فعلا وحينئذ يبنى من فعـله
ما اجلفه (قوله ما اذرعها) بالذال المعجمة والعين المهملة (قوله ذراع) كسحاب

وأما قوله
فذلك ان يلق المنية يلقها
حميدا وان يستغن يوما فاجدر
أى به فشاذ (تنبيه) انما جاز حذف المجرور
بعد أفعل مع كونه فاعلا لان لزومه للجر كساه
صورة الفضلة فجاز فيه ما يجوز فيها وذهب
قوم منهم الفارسى الى انه لم يحذف وانه استتر
فى الفـعل حين حذفت الباء ورد بوجهين
أحدهما لزوم ابرازه حينئذ فى التثنية والجمع
والآخر أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا
من اكرم بنا (وفى كلا الفعلين) المذكورين
(قدما لزما منع تصرف بحكم حتما) ليكون
مجيئه على طريقة واحدة أدل على ما يراد به
فالاول فى الماضى كتبارك وعسى والثانى
فى الامر كتعلم بمعنى اعلم وقيل ان علة
جمودهما تضمنهما معنى الحرف الذى كان حقه
أن يوضع للتعجب فلم يوضع (وصغهما من ذى
ثلاث صرفا قابل فضل تم غير ذى انتفا وغير
ذى وصف يضاهى أشهلا وغير سالك سبيل
فعلا) أى لا يبنى هـذان الفعلان الا مما
استكمل ثمانية شروط الاول ان يكون فعلا
فلا يبنيان من الجلف والحمار فلا يقال
ما أجلفه وما أحمره وشذ ما أذرعها أى
ما اخف يدها فى الغزل بنوه من قولهم امرأة
ذراع

وقد يكسر كذا فى القاموس (قوله ثم ادعى ابن القطاع الخ) استدراك على ماقبله المقتضى انه لم يسمع له فعل وفى بعض النسخ ابن القطان بالنون والاول هو الظاهر لانه الذى من ائمة اللغة (قوله فلا يبنيان من دحرج الخ) أى لما يلزم عليه من حذف بعض الاصول فى الرباعى المجرد وحذف الزيادة الدالة على معنى مقصود فى غيره كالمشاركة والمطاوعة والطلب فى ضارب وانطلق واستخرج قاله المصرح (قوله الا افعل) استثناء من مفهوم قوله ان يكون ثلاثيا فكأنه قال فلا يبنيان من غيره الا افعل أو من معطوف محذوف والتقدير من دحرج وضارب واستخرج ونحوها الا افعل (قوله فقيل يجوز مطلقا) هذا رأى سيبويه واختاره المصنف فى التسهيل وشرحه (قوله لغير النقل) أى لغير نقل الفعل من اللزوم الى التعدى أو من التعدى لواحد الى التعدى لاثنين أو من التعدى لاثنين الى التعدى لثلاثة بأن وضع الفعل على الهمزة (قوله نحو ما اظلم هذا الليل) فان فعل التعجب المذكور وان كانت همزته للنقل والتعدية كما سيذكره الشارح فى الخاتمة مبنى من افعل الذى همزته لغير النقل وكذا يقال فى المثال الثانى، (قوله وشذ على هذين القولين الخ) أما الشذوذ على اول القولين فظاهر وأما على ثانيهما فلان الهمزة فى المثالين للنقل من التعدى لواحد الى التعدى لاثنين فان الاصل عطا زيد الدراهم أى تناولها وولى المعروف أى تناوله (قوله وما املأه القربة) كذا فى نسخ وفى نسخ وما أملاه للقربة وكلاهما فاسد اما الاول فن وجهين الاول ان فعل التعجب لا ينصب لفظا الا مفعولا واحدا الثانى ان ما املاه مصوغ من ملأ الثلاثى لا من امتلأ الخماسى والذى سيصرح به الشارح انه من امتلأ الخماسى وأما الثانى فن الوجه الثانى فدعوى البعض ظهور ما املاه للقربة غفلة عن كلام الشارح والذى بخط الشارح ما أملأ القربة وهى الصواب (قوله لانهما من انقى وامتلأت) لم يأخذوهما من نقى بمعنى خاف وملأ بمعنى امتلأ فلا يكونان شاذين لندورهما أفاده فى التصريح (قوله وشذ ما أعساه وأعس به) تبع فى ذلك المصنف حيث قال فى شرح التسهيل وشذ ما اعساه وأعس به بمعنى ما احقه وأحقق به فبنوه من فعل غير متصرف اه وغلطه الدمامينى بأن الفعل الجامد عسى التى هى من افعال الرجاء وليس قولهم ما اعساه وأعس به من عسى المذكورة كما ينادى عليه قوله بمعنى ما احقه وأحقق به (قوله ان يكون تاما) أى لانه لو قيل ما كون زيدا قائما لزم نصب افعل لشيئين ولا يجوز حذف قائما لامتناع حذف خبر كان ولا جره باللام لامتناع جر الخبر باللام أفاده الشاطبى قال فى التصريح

ثم ادعى ابن القطاع انه سمع ذرعت المرأة خفت يدها فى الغزل وعلى هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول * الثانى ان يكون ثلاثيا فلا يبنيان من دحرج وضارب واستخرج الا أفعل فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما اظلم هذا الليل وما اقفر هذا المكان وشذ على هذين القولين ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف وعلى الثلاثة ما أتقاه وما املأه القربة لانهما من اتقى وامتلأت وما اختصره لانه من اختصر وفيه شذوذ آخر سيأتى * الثالث ان يكون متصرفا فلا يبنيان من نعم وبئس وشذ ما أعساه وأعس به * الرابع ان يكون معناه قابلا للتفاضل فلا يبنيان من فنى ومات * الخامس ان يكون تاما فلا يبنيان من نحو كان وظل وبات وصار وكاد وأما قولهم ما اصبح أبردها وما امسى أدفأها فان التعجب فيه داخل على ابرد وأدفأ وأصبح وامسى زائدتان

وحكى ابن السراج والزجاج عن الكوفيين ما أكون زيدا قائما بناء على أصلهم من ان المنصوب بعد كان حال (قوله فلا يبنيان من منفى) أى لالتباسه بالمثبت (قوله نحو ما عاج بالدواء) مضارعه يعيج واعترض بأنه قد جاء فى الاثبات كما فى نوادر القالى ويجاب بأن ذلك نادر وأما عاج يعوج بمعنى مال يميل فيستعمل فى الاثبات (قوله ان لا يكون اسم فاعله على افعل) أى لمنعهم بناء افعل التفضيل منه لانه لو بنى منه افعل التفضيل لالتبس بالوصف وفعل التعجب كافعل التفضيل فى امور كثيرة فمنعوا بناءه منه كما منعوا بناء افعل التفضيل منه كذا علل فى شرح التسهيل (قوله ان لا يكون مبنيا للمفعول) أى دفعا للبس المبنى من فعل المفعول بالمبنى من فعل الفاعل (قوله من وجهين) هما كونه من غير ثلاثى وكونه من المبنى للمفعول (قوله عنيت بحاجتك) كذا فى نسخ باسقاط ما وهى الصواب وفى اخرى ما عنيت بزيادة ما وهى خطأ كما لا يخفى (قوله فيجيز ما أعناه الخ) أى لامن اللبس (قوله ان امن اللبس) أى بأن كان الفعل ملازما للبناء للمجهول أو غير ملازم وقامت قرينة على انه مبنى من فعل المفعول فهو أعم من مذهب البعض المتقدم وقصر البعض امن اللبس على كون الفعل ملازما للبناء للمجهول فيكون مساويا للمذهب بعضهم لا دليل عليه ولا داعى اليه (قوله لم يذكره هنا) أى وأشار اليه فى التسهيل كما نبه عليه الشارح بقوله قال فى التسهيل الخ ولم يذكره هنا لان الخارج به ألفاظ قليلة جدا (قوله سكر الخ) أى فالمسموع ما أكثر سكره لا ما اسكره وكذا ما بعده (قوله وقعد الخ) اعترضه الشاطبى وأقره البعض بأن منع بناء فعل التعجب من القيام والقعود والجلوس لفقد شرط قبول الفضل وعندى فيه نظر لانها تقبل الفضل من حيث طول زمنها (قوله أى يقدر رده الى ذلك) بيان للتحويل (قوله لانه فعل غريزة فيصير لازما) المتبادر منه ان الغرض من هذا التحويل صيرورته لازما وقضيته عدم التحويل اذا كان فعل بالفتح أو بالكسر لازما وهو خلاف اطلاق هذا القول مع انه يرد عليه أيضا ان التحويل لا يتعين طريقا لصيرورة الفعل لازما لحصوله بتنزيله منزلة اللازم بقطع النظر عن مفعوله فاعرفه (قوله واقعا) أى غير مستقبل (قوله والصحيح عدم اشتراط ذلك) أى المذكور من كونه على فعل أصلا أو تحويلا وكونه واقعا وكونه دائما أما الاول فلما مر ولان فعل بالفتح وفعل بالكسر يشاركان فعل بالضم فى قبول همزة النقل فتقدير ردهما عند بناء فعل التعجب منهما الى فعل لا حاجة اليه ولان من الافعال انواعا رفضت العرب صوغها على فعل بالضم وهى المضاعف والمعتل العين

* السادس ان يكون مثبتا فلا يبنيان من منفى سواء كان ملازما للنفى نحو ما عاج بالدواء أى ما انتفع به أم غير ملازم كما قام * السابع ان لا يكون اسم فاعله على أفعل فعلاء فلا يبنيان من عرج وشهل وخضر الزرع * الثامن ان لا يكون مبنيا للمفعول فلا يبنيان من نحو ضرب وشذ ما أخصره من وجهين وبعضهم يستثنى ما كان ملازما لصيغة فعل نحو عنيت بحاجتك وزهى علينا فيجيز ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا قال فى التسهيل وقد يبنيان من فعل المفعول ان امن اللبس (تنبيهان) الاول بقى شرط تاسع لم يذكره هنا وهو أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقيله استغناء بما أكثر قائلته قال فى التسهيل وقد يغنى فى التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغنى فى غيره أى نحو ترك فانه اغنى عن ودع وعد فى شرحه من ذلك سكر وقعد وجلس ضد قام وقال من القائلة وزاد غيره قام وغضب ونام وممن ذكر السبعة ابن عصفور وعد نام فيها غير صحيح لان سيبويه حكى ما أنومه * الثانى عد بعضهم من الشروط ان يكون على فعل بالضم أصلا أو تحويلا أى يقدر رده الى ذلك لانه فعل غريزة فيصير لازما ثم تلحقه همزة النقل وبعضهم أن يكون واقعا وبعضهم ان يكون دائما والصحيح عدم اشتراط ذلك

(وأشدد او أشدّ أوشبههما * يخلف ما بعض الشروط عدما) من الافعال (ومصدر) الفعل (العادم) بعض الشروط صريحا كان أو مؤولا (بعد) أي بعد ما افعل (ينتصب) * وبعد أفعل جرّه بالباء يجب) فتقول في التعجب من الزائد على ثلاثة ومما الوصف منه على أفعل ما أشدّ أو أعظم دحرجته أو انطلاقه أو حمرته أو أشدد أو أعظم بهما وكذا المنفي والمبنيّ للمفعول الا انّ مصدرهما يكون مؤولا لا صريحا نحو ما اكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب وأشدد بهما وأما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر فمن النوع الاول والا فمن الثاني تقول ما اشدّ كونه جميلا أو ما اكثر ما كان محسنا وأشدد أو أكثر بذلك وأما الجامد والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما البتة

والمعتل اللام فاذا تعجبت من شئ منها لم تقدر ردّ الصيغة الى فعل للرفض المذكور قال الدماميني ولصاحب المذهب الاول ان يقول لو كانت الهمزة للنقل من غير ردة الى فعل بالضم للزم في مثل ما اعلم زيدا نقص مفعول لانه كان يتعدى الى مفعولين وبعد التعجب يتعدى الى مفعول واحد ولك ان تقول المفعول الثاني مقدر مجرور بالباء على القاعدة الآتية قبيل الخاتمة أي ما اعلم زيدا بكذا او أن ما اعلم زيدا مصوغ من علم المنزل منزلة اللازم فتفطن وأما الثاني فلجواز ما أحسن ما يكون هذا الطفل وليس بواقع وأما الثالث فلجواز ما اشدّ لمع البرق وليس بدائم (قوله وأشدد او اشدّ الخ) المتبادر منه ان أشدد وأشدّ مصوغان من فعل مستكمل للشروط لانّ القصد من الاتيان بنحو أشدد واشدّ التخلص من صوغ فعل التعجب من فعل لم يستكمل الشروط مع ان اشدد واشد مصوغان من غير ثلاثي وهو اشتدّ الخماسي على الظاهر اذ لا يعلم ورود أشدّ الرباعي فعلا الا فيما قال صاحب الصحاح والقاموس أشدّ الرجل اذا كانت معه دابة شديدة والصوغ من هذا في اشدّ استغرابا بعيد ثم رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه قوله وأشدد او أشدّ الخ فعلهما المصوغان منه شدد ثلاثيا كما ذكره الناظم في شرح العمدة وبهذا يندفع اعتراض ابن عاشر بأنهما من غير ثلاثي مجرد فلم يستكملا الشروط في انفسهما فكيف يتوصل بهما الى غيرهما اه (قوله أوشبههما) أي كأكثر واكبر وأعظم (قوله يخلف ما بعض الشروط عدما) أي يخلف فعلي التعجب المأخوذين مما ذكر قال في التصريح ولا يختص التوصل بأشدّ ونحوه بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو ما اشدّ ضرب زيد لعمرو اه ولا يرد هذا على الناظم لانّ مراده يخلف وجوبا (قوله نحو ما اكثر أن لا يقوم) اعترضه سم فقال هلا جاز المصدر الصريح مضافا اليه العدم أو الانتفاء واعترضه زكريا فقال لا يخفى ان المقصود التعجب من عدم قيامه مثلا في الزمن الماضي فكيف يقال ذلك وان للاستقبال قال سم وقد يجاب بأن الصيغة صارت للانشاء وانسلخ عنها معنى الزمان وفيه ان هذا في صيغة فعل التعجب والاعتراض بغيرها ويظهر أنه يصح ان يتعجب من عدم قيامه في المستقبل ومن عدم قيامه في الماضي وأنه يقال في الثاني ما اكثر أن لم يقم لانّ ان مع لم ليست للاستقبال فتأمل (قوله فان قلنا له مصدر) أي بناء على ان الفعل الناقص يدل على الحدث وقوله والا أي بناء على انه لا يدل عليه والراجح الاول كما مرّ في محله (قوله فلا يتعجب منهما) قال البعض بقي ما لا فعل له والظاهر أنه لا يتعجب منه أيضا لانه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد أشدّ منصوبا أو مجرورا اه

والمتجه

(وبالندور احكم لغير ما ذكر * ولا تقس على الذي منه أثر) أي حق ما جاء عن العرب من فعلي التعجب مبنيا مما لم يستكمل الشروط أن يحفظ ولا يقاس عليه لندوره من ذلك قولهم ما اخصره من اختصر وهو خماسي مبني للمفعول وقولهم ما أهوجه وما احمقه وما أرعنه وهي من فعل فهو أفعل كأنهم حملوها على ما اجهله وقولهم ما اعساه وأعس به وقولهم أقمن به أي احقق به بنوه من قولهم هو قمن بكذا أي حقيق به ولا فعل له وقالوا ما اجنه وما أولعه من جنّ وولع وهما مبنيان للمفعول وغير ذلك (وفعل هذا الباب لن يقدما * معموله) عليه (ووصله به الزما * وفصله) منه (بظرف او بحرف جرّ) متعلقين بفعل التعجب (مستعمل والخلف في ذاك استقر) فلا تقول ما زيدا أحسن ولا بزيد أحسن وان قيل ان بزيد مفعول به وكذلك لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيدا ولا أحسن لولا بخله بزيد واختلفوا في الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل والصحيح الجواز كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب وقوله

خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى
صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر

وقوله وأحر اذا حالت بأن أتحولا فان كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما قال في شرح التسهيل بلا خلاف فلا يجوز ما أحسن بمعروف آمرا ولا ما أحسن عندك جالسا ولا أحسن في الدار عندك بجالس (تنبيهات) * الاول قال في شرح الكافية لا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور وتبعه الشارح في نفي أصل الخلاف عن غير الظرف والمجرور وقال كالحال والمنادى لكن قد أجاز الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال نحو ما أحسن مجردة

والمتجه عندي انه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية أو ما في معناها فيقال ما أشدّ حماريته او ما أشدّ كونه حمارا فاحفظه (قوله وبالندور الخ) اعترض بأنه لا حاجة اليه بعد تقريره الشروط ولئن سلم الاحتياج الى قوله وبالندور الخ فهو يغني عن قوله ولا تقس الخ اذ معلوم ان النادر لا يقاس عليه والجواب انه أتى بالشطر الاول اشارة الى أن الشروط سمع نادرا تخلفها لدفع توهم انها لم تتخلف ثم لما كان النادر قد يطلق على القليل الذي يقاس عليه فتكون تلك الشروط شروطا للكثرة قال ولا تقس الخ ذكره الشاطبي (قوله اثر) أي نقل (قوله ما اهوجه) في القاموس الهوج محركة طول في حمق وطيش وتسرع والهوجاء الناقة المسرعة كأن بها هوجا وفيه أيضا حمق ككرم حمقا بالضم وبضمتين وحماقة وانحمق واستحمق فهو أحمق قليل العقل وفيه أيضا الأرعن الاعوج في منطقه والاحمق المسترخي وقد رعن مثلثة رعونا ورعنا محركة وذكر صاحب ضياء الحلوم الاهوج في فعل بفتح العين يفعل بكسرها فعليه وعلى ما تقدم يتعذر النطق بقول المؤلف وهي من فعل فهو أفعل اه عبد القادر على ابن الناظم (قوله كأنهم حملوها على ما أجهله) أي لمناسبتها له في المعنى وهو بيان للمسوّغ في الجملة (قوله أقمن به) قال جماعة مثله ما اجدره بكذا ورد بأن ابن القطاع ذكر لأجدر فعلا فقال يقال جدر جدارة صار جديرا أي حقيقا (قوله لن يقدما معموله عليه) أي لعدم تصرفه (قوله او بحرف جرّ) او مانعة خلو فتجوز الجمع فيجوز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور وهذا ما يقتضيه القياس على ما سبق في غير موضع وان خالفه كلام الدماميني الذي اقتصر عليه شيخنا والبعض (قوله فلا تقول ما زيدا أحسن) ولا زيدا ما أحسن كما فهم بالاولى (قوله وان قيل ان بزيد مفعول به) أي كما هو رأي الفراء ومن وافقه (قوله واختلفوا في الفصل بالظرف الخ) محل الخلاف ما اذا لم يكن في المعمول ضمير يعود على المجرور والا تعين الفصل نقله السيوطي عن أبي حيان وبهذا يعلم ما في غالب أمثلة الشارح فلم تخل الخلاف من المؤاخذة قاله سم (قوله وأحر الخ) صدره أقيم بدار الحرب ما دام حربها والشاهد في اذا حالت فانه ظرف لأحر فاصل بينه وبين معموله (قوله ولا أحسن في الدار عندك) كذا في نسخ وهو يدل على ما قلنا من جواز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور وفي نسخ ولا أحسن في الدار أو عندك (قوله عن غير الظرف والمجرور) أي عن الفصل بغير الظرف والمجرور (قوله كقول علي الخ) أي في حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولا وهو نثر لا نظم وقوله مجدلا أي

هنا وقد ورد في الكلام الفصيح ما يدل ٥٩ ص نى على جواز الفصل بالنداء وذلك كقول علي كرم الله وجهه اعزز علي ابا اليقظان ان أرى الصبر بعا مجدلا قال في شرح التسهيل وهذا مصحح للفصل بالنداء

مرميا على الجدالة بالفتح وهى الارض (قوله لمنعهم أن يكون له) أى لفعل التعجب مصدر لكونه لانشاء التعجب فأشبه ما لا مصدر له كنعم وبئس اه دماميني (قوله فما مصدرية الخ) أى وهى ومدخولها فى محل نصب مفعول فعل التعجب وأجاز بعضهم جعل ما اسما موصولا وكان ناقصة ونصب زيد على انه خبرها وضعفه فى المغنى (قوله فان قصد الاستقبال جىء بيكون) هذا مبنى على الصحيح المتقدم من عدم اشتراط كونه واقعا (قوله ما تعلق بفعلى التعجب) أى ما عمل فيه فعل التعجب وقوله من غير ما ذكر أراد بما ذكر ما تعجب من وصفه منصوبا او مجرورا ويحتمل انه أراد به الظرف والمجرور المفصول بهما بين الفعل ومعموله المتعجب من وصفه ولا مانع من ارادتهما معا (قوله بالى ان كان فاعلا) وانما يكون ذلك بعد مفهم حب او بغض اه دماميني (قوله ان كان من متعد غيره) أى بنفسه بدليل ما بعد (قوله نحو ما أضرب زيدا لعمرو) مثله ما أحب زيدا لعمرو فزيد فاعل الحب وعمرو مفعوله بعكس ما أحب زيدا الى عمرو (قوله بمدلول عليه بأفعل) أى بفعل مقدر مدلول عليه بأفعل لا بأفعل لما علمت من انه لا ينصب الا مفعولا واحدا تقديره فى الاول يكسوهم وفى الثانى يظنه (قوله ما عدم التعدى) أى ما عدم أصله الذى صيغ منه التعدى (قوله فى الاصل) أى قبل التعجب وقوله او الحال أى فى حال التعجب وهو مبنى على ان من شروط التعجب أن يكون الفعل على زنة فعل أصلا او تحويلا وتقدم ما فيه فالهمزة على الصحيح من عدم اشتراط ذلك لتعدية الفعل الى مفعول كان قبلها فاعلا (قوله وهمزة أفعل للصيرورة) أى لصيرورة المتعجب من وصفه ذا كذا كأغد البعير والباء زائدة هذا على الصحيح من انه ماض فى المعنى وأما عند من جعله أمرا لفظا ومعنى فقد أسلفناه (قوله ويجب تصحيح عينهما) اى دون لامهما حملا على اسم التفضيل حيث قالوا أقول وأبيع وأدعى وأرمى (قوله ويجب فك افعل الخ) أى كما سيأتى فى قوله وفك افعل فى التعجب التزم (قوله وشذ تصغير أفعل) أى بفتح العين وقد تبع الشارح الناظم فى جعل تصغير أفعل شاذا وعزوه طرده الى ابن كيسان فقط والذى فى المغنى ان النحويين أجازوا تصغيره بقياس لشبهه بأفعل التفضيل وزنا وأصلا وافادة للمبالغة وأراد بالاصل الفعل المصوغ منه ثم قال ولم يحك ابن مالك اختيار قياسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك قال أبو بكر بن الانبارى ولا يقال الا لمن صغر سنه اه قال الدماميني قال أبو حيان ما حكاه ابن مالك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين أما الكوفيون فانهم اعتقدوا

وأجاز الجرمى الفصل بالمصدر نحو ما أحسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومصحوبها نحو ما أحسن لولا بخله زيدا ولا حجة له على ذلك * الثانى قد سبق فى باب كان انها تزاد كثيرا بين ما وفعل التعجب نحو ما كان أحسن زيدا ومنه قوله

ما كان أسعد من أجابك آخذا

بهداك مجتنبا هوى وعنادا

ونظيره فى الكثرة وقوع ما كان بعد فعل التعجب نحو ما احسن ما كان زيد فما مصدرية وكان تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية فان قصد الاستقبال جىء بيكون * الثالث يجر ما تعلق بفعلى التعجب من غير ما ذكر بالى ان كان فاعلا نحو ما احب زيدا الى عمرو والا فبالباء ان كان من مفهم علما او جهلا نحو ما اعرف زيدا بعمرو وما اجهل خالدا ببكر وباللام ان كانا من متعد نحو ما أضرب زيدا لعمرو وان كانا من متعد بحرف جر فيما كان يتعدى به نحو ما اغضبنى على زيد ويقال فى التعجب من كسا زيد الفقرا الثياب وظن عمرو بشرا صديقا ما اكسى زيدا للفقرا الثياب وما اظن عمرا لبشر صديقا وانتصاب الآخر بمدلول عليه بأفعل لا به خلافا للكوفيين (خاتمة) همزة افعل فى التعجب لتعدية ما عدم التعدى فى الاصل نحو ما اظرف زيدا او الحال نحو ما اضرب زيدا وهمزة افعل للصيرورة ويجب تصحيح عينهما ان كانا معتليهما نحو ما اطول زيدا وأطول به ويجب فك أفعل فى المضعف نحو أشدد بحمرة زيد وشذ تصغير أفعل

اسمية افعل فهو عندهم مقيس فيه وأما البصريون فنصوا على ذلك فى كتبهم وان كان خارجا عن القياس (قوله مقصورا على السماع) مستغنى عنه بقوله وشذ ولم يسمع الا فى أحسن وأملح كما قاله الدماميني ونقله فى المغنى عن الجوهرى

(نعم وبئس وما جرى مجراهما)

أى فى المدح والذم كحبذا وساء واعلم أن لنعم وبئس استعمالين أحدهما ان يستعملا متصرفين كسائر الافعال فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها وهما اذذاك للاخبار بالنعمة والبؤس تقول نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم وبئس يبئس فهو بائس الثانى أن يستعملا لانشاء المدح والذم وهما فى هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن الاصل فى الافعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبها الحرف والكلام عليهما هنا باعتبار هذا الاستعمال وتجرى فيهما على كلا الاستعمالين اللغات الآتية فى الشرح أفاده الشاطبي (قوله فعلان) خبر مقدم لنعم وبئس (قوله بدليل فبها ونعمت) أى لان تاء التأنيث الساكنة من خصائص الافعال وبدليل ما حكاه الكسائى من قولهم نعما رجلين ونعموا رجالا لان ضمائر الرفع البارزة المتصلة أيضا من خصائص الافعال (قوله واسمان عند الكوفيين) أى مبنيان على الفتح لتضمنهما معنى الانشاء وهو من معانى الحروف وأورد عليه أن المفيد للانشاء الجملة بتمامها لا نعم وبئس فقط ويجاب بأنهما العمدة فى افادة الانشاء وفى الدماميني نقلا عن البسيط من قال باسميتهما فما بعدهما مما هو فاعل عندنا ينبغى أن يكون تابعا عندهم لنعم بدلا او عطف بيان والمعنى الممدوح الرجل زيد اه قال سم ويبقى الكلام فى نحو نعم رجلا زيد ويحتمل أن يقال ان رجلا تمييز عن النسبة التى تضمنها نعم بمعنى الممدوح أى الممدوح من جهة الرجولية زيد ويحتمل انه حال ثم قياس ما ذكر فى نعم الرجل جر الولد فيما استدلوا به من قوله ما هى بنعم الولد أى ما هى بالممدوح الولد ولعلهم يروونه بالجر فان فرض انهم يروونه بالرفع فلعله مقطوع عما قبله وكذا يقال فى العير من قوله على بئس العير اه وفى الفارضى من قال باسمية نعم وبئس اعربهما مبتدا وما بعدهما خبر ويجوز العكس حكاه أبو حيان فى شرح هذا الكتاب (قوله باكر) أى سريع (قوله هو مثل قوله الخ) ضمير هو يرجع الى المذكور من الشواهد أى الى مجموعها الا انه لا يأتى فى البيت لانه يمنع منه فيه جر طير باضافة نعم اليه بل تأويله انه نزل نعم منزلة خير أى بخير طير فجعل نعم اسما للخير وأضافها لطير وفتحه على الحكاية للفظها قبل عروض الاسمية قاله

مقصورا على السماع كقوله

يا ما املح غزلانا شدن لنا

من هؤليائكن الضال والسمر

وطرده ابن كيسان وقاس عليه افعل نحو احيسن بزيد والله اعلم

(نعم وبئس وما جرى مجراهما)

فعلان غير منصرفين * نعم وبئس (عند البصريين والكسائى بدليل فبها ونعمت واسمان عند الكوفيين بدليل ما هى بنعم الولد وقوله

ونعم السير على بئس العير

وقوله

صبحك الله بخير باكر * بنعم طير وشباب فاخر

وقال الاولون هو مثل قوله

عمرك ما ليلى بنام صاحبه

وسبب عدم تصرفهما لزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وأصلهما فعل وقد يردان كذلك او بسكون العين وفتح الفاء وكسرها او بكسرهما

بعضهم وهو أولى مما ذكره شيخنا والبعض والمثلية فى حذف الصفة والموصوف واقامة المعمول مقامهما هكذا قال شيخنا والبعض وفيه انه لا حاجة فى بنام صاحبه الى تقدير الصفة والاصل بليل مقول فيه نام صاحبه بل المحتاج اليه تقدير الموصوف فقط لصحة جعل نام صاحبه نفس الصفة فلا تكن اسير التقليد (قوله لزومهما انشاء المدح والذم) أى والانشاء من معانى الحروف ولا تصرف فى الحروف والمراد لزومهما فى أحد الاستعمالين فلا ينافى أن لهما استعمالا آخر فارقا فيه الانشاء قال الدمامينى وانما كانا لانشاء المدح او الذم لانك اذا قلت نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو فانما تنشئ المدح او الذم وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح او الذم بموجود خارجا فى أحد الازمنة مقصود مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل الموجود خارجا جودة الشخص اورداءته والقصد بهذا الكلام مدحه اوذمه بالجودة او الرداءة فقول الاعرابى لمن بشره بمولودة وقال نعم الولد هى والله ماهى بنعم الولد ليس تكذيبا له فى المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه وانما هو اخبار بأن الجودة التى حكمت بحصولها خارجا ليست بحاصلة فهو تكذيب لما تضمنه الانشاء من الاخبار بحصول الجودة فالتكذيب والتصديق انما تسلطان على ما تضمنه ذلك الانشاء من الخبر لا عليه نفسه وكذا الانشاء التعجبى والانشاء الذى فى كم الخبرية وفى رب هذا معنى كلام ابن الحاجب قال الرضى وفيه نظر اذ هذا الذى قرره يطرد فى جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد أفضل من عمرو فلا ريب فى كونه خبرا ولا يمكن أن تكذب فى التفضيل و يقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بأفضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم هو خبر بلاشك ولا يمكن أن تكذب من حيث الاخبار لانك أوجدته بهذا اللفظ قطعا بل من حيث القيام فكذا قوله والله ما هى بنعم الولد بيان لكون النعمية أى الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست بثابتة وكذا فى التعجب وفى كم ورب اه ببعض اختصار (قوله على سبيل المبالغة) أى لعموم المدح والذم فيهما وعدم تخصيصهما بخصلة معينة عند الاطلاق وعدم التقييد بمخصص نحو نعم الرجل زيد بخلاف نعم زيد عالما وكان الاولى أن يقول ويفيدان ذلك على سبيل المبالغة اذ لا دخل لقوله على سبيل المبالغة فى تعليل عدم التصرف كما علم (قوله وأصلهما فعل) أى بفتح الفاء وكسر العين وقوله وقد يردان كذلك الخ يفيد أن الاوجه الاربعة فيهما اذا استعملا لانشاء المدح والذم وبعضهم خصها بحالة تصرفهما وأفصحها كما فى الدمامينى الكسر فالسكون ثم كسر الفاء والعين ثم الفتح فالسكون ثم الفتح فالكسر (قوله وكسرها) الوجه اسقاطه

لعله

وكذلك كل ذى عين حلقية من فعل فعلا كان كشهد أو اسما كفخذ وقد يقال فى بئس بيس (رافعان اسمين) على الفاعلية (مقارنى أل) نحو نعم العبد وبئس الشراب (أو مضافين لما * قارنها كنعم عقبى الكرما) ٢٣٧ ولنعم دار المتقين ولبئس مثوى المتكبرين

لعله من قوله وأصلهما فعل لرجوع الضمير الى نعم وبئس بكسر فسكون (قوله حلقية) أى مخرجها الحلق وقوله من فعل أى موازن فعل بفتح فكسر والمراد لفظه فيجوز صرفه بتأويل اللفظ ومنع صرفه بتأويل الكلمة (قوله وقد يقال فى بئس بيس) أى بموحدة مفتوحة فتحتية ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس كذا فى الهمع ثم ان كان الابدال فى حال الكسر فهو قياسى أو بعد الفتح فهو غير قياسى (قوله رافعان) اعربه الفارضى خبر مبتدأ محذوف أى وهما رافعان وهو أولى من اعرابه نعت فعلان لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبى وهو المبتدأ كما قاله الشيخ خالد (قوله على الفاعلية) أى على القول بفعليتهما وأما على القول باسميتهما فقد أسلفناه (قوله مقارنى أل) أى المعرفة لانها المنصرف اليها اللفظ عند الاطلاق فلا يدخل لفظ الجلالة والذى (قوله غير مكذب) حال من الفاعل والمخصوص بالمدح زهير فى تمام البيت (قوله وانما لم ينبه على هذا الثالث) يمكن دخوله فى كلامه بأن يراد بما قارنها ولو بواسطة (قوله هو الغالب) لا يلتئم مع قوله والصحيح الخ فكان الاولى ان يقول بدله هو الراجح أو نحوه ووجد فى بعض النسخ الضرب من أول التنبيه الى الواو من قوله وأجاز وهو مناسب (قوله ونعم شبابها) كذا بخط الشارح وفى بعض النسخ شهابها بالهاء بدل الموحدة الاولى (قوله والصحيح الخ) وفرق بين هذا وبين ما أجازوه فى باب الاضافة من نحو الواهب المائة الهجان وعبدها بأن عبدها تابع لما فيه أل وقد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع كذا قال البعض ولا يخفى انه لا ينفع فى نحو الودانت المستحقة صفوه فالاولى ان يقال باب نعم وبئس لعدم تصرفهما اضيق من باب الاضافة (قوله فنعم صاحب قوم الخ) كأن الذى سهل ذلك عند الجمهور عطف المضاف الى المحلى بأل عليه وعثمان هو المخصوص بالمدح (قوله ما ظاهره) أى تركيب ظاهره وانما قال ما ظاهره لامكان تأويله بجعل الفاعل ضميرا مستترا حذف تفسيره بناء على جواز حذف التمييز فى مثل ذلك والعلم مخصوص بالمدح أو الذم وما بعده بدل أو عطف بيان (قوله طرقوا) من الطروق وهو الاتيان ليلا فقروا جارهم أى فأطعموا ضيفهم لحاوحر بفتح الواو وكسر الحاء المهملة أى دبت عليه الوحرة بفتحات وهى نوع من الوزغ ووقف بالسكون على لغة ربيعة (قوله وان لم تكن معرفة) أى لانها زائدة لازمة وتعريفه بالعلمية (قوله كما يسندان الخ) أى بجامع ارادة الجنس فى كل (قوله كان مفسرا) أى تمييزا (قوله والذى ليس كذلك) أى لانه لا تنزع منه أل حتى يصلح لكونه مفسرا للضمير

أو مضافين لمضاف لما قارنها كقوله

فنعم ابن اخت القوم غير مكذب

وانما لم ينبه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثانى وقد نبه عليه فى التسهيل (تنبيهات) * الاول اشتراط كون الظاهر معرفا بأل أو مضافا الى المعرف بها أو الى المضاف الى المعرف بها هو الغالب وأجاز بعضهم ان يكون مضافا الى ضمير ما فيه أل كقوله

فنعم أخو الهيجا ونعم شبابها

والصحيح انه لا يقاس عليه لقلته وأجاز الفراء ان يكون مضافا الى نكرة كقوله

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم

وصاحب الركب عثمان بن عفانا

ونقل اجازته عن الكوفيين وابن السراج وخصه عامة الناس بالضرورة وزعم صاحب البسيط أنه لم يرد نكرة غير مضافة وليس كذلك بل ورد لكنه أقل من المضاف نحو نعم غلام أنت ونعم تيم وقد جاء ما ظاهره ان الفاعل علم أو مضاف الى علم كقول بعض العبادلة بئس عبد الله انا ان كان كذا وقوله عليه الصلاة والسلام نعم عبد الله هذا وكقوله

بئس قوم الله قوم طرقوا

فقروا جارهم لحاوحر

وكأن الذى سهل ذلك كونه مضافا فى اللفظ الى ما فيه أل وان لم تكن معرفة وأجاز المبرد والفارسى اسناد نعم وبئس الى الذى نحو نعم الذى آمن زيد كما يسندان الى ما فيه أل الجنسية ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس لان كل ما كان فاعلا لنعم وبئس وكان فيه أل كان مفسر الضمير المستتر فيهما اذا نزعت منه والذى ليس كذلك

(قوله قال فى شرح التسهيل الخ) باقى عبارة شرح التسهيل على ما فى الهمع ومقتضى النظر الصحيح انه لا يجوز مطلقا ولا يمنع مطلقا بل اذا قصد به الجنس جاز واذا قصد به العهد منع اه وهو انما يتجه على ان أل فى نعم الرجل جنسية لا عهدية (قوله ولا ينبغى ان يمنع) أى والكلية السابقة غير مسلمة (قوله لان الذى) أى مع صلته جعل بمنزلة الفاعل أى بمنزلة اسم الفاعل المحلى بأل واسم الفاعل المحلى بأل يقع فاعلا لنعم وبئس فكذا ما هو بمنزلته والمراد بكونه بمنزلته انه مؤول به (قوله جنسية) أى للجنس فى ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا كما يدل عليه تقريره الآتى وأل الجنسية بهذا المعنى هى الاستغراقية حقيقة أو مجازا وبها عبر بعضهم (قوله فقيل حقيقة) أى انه اريد بمدخولها جميع افراد الجنس قصدا أو تبعا للممدوح كما يدل عليه ما بعده وقوله فالجنس كله ممدوح أى قصدا أو تبعا وقوله وزيد مندرج تحت الجنس أى ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام واعترض بأن العموم يؤدى الى التناقض فى نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وأجيب بأن الشئ قد يمدح ويذم من جهتين مختلفين ولا تناقض عند اختلاف الجهة (قوله فى تقريره) أى تقرير كونها للجنس حقيقة وقوله انه أى الحال والشان (قوله جعل المدح للجنس) أى قصدا لجميع افراده ممدوحة قصدا على هذا القول (قوله حتى لا يتوهم) أى فلا يتوهم كونه أى المدح طارئا على المخصوص وان جنسه لا يستحق المدح لنقصه فحتى تفريعية (قوله عدوا المدح الى الجنس) أى جعلوه متجاوزا المخصوص الى الجنس لا قصدا بل تبعا للمخصوص مبالغة فى مدحه (قوله وقيل مجازا) أى جنسية مجازا ووجهه ان المراد بمدخولها الفرد المعين مدعى انه جميع الجنس لجمعه ما تفرق فى غيره من الكمالات فالمدح لذلك الفرد لا لغيره من الجنس لا قصدا ولا تبعا (قوله فقيل المعهود ذهنى) أى حقيقة معينة فى الذهن باعتبار وجودها فى ضمن فرد مبهم كما هو شأن مدخول لام العهد الذهنى ثم فسر ذلك الفرد المبهم بزيد مثلا (قوله ولا معهودا تقدم) أى فى الذكر صريحا أو كناية أو فى العلم كما هو شأن مدخول لام العهد الخارجى (قوله تفخيما للامر) أى مدح ذلك الفرد لان التفسير بعد الابهام امكن فى ذهن المخاطب وأوقع فى نفسه (قوله وقيل المعهود هو الشخص الممدوح) أى فتكون أل للعهد الخارجى (قوله فكأنك قلت زيد نعم هو) أى فيكون الرجل من وضع الظاهر موضع الضمير وأل للعهد الخارجى الذكرى وهذا ظاهر اذا قدم المخصوص كما فى مثال الشارح فاذا اخر كما فى نعم الرجل زيد فالظاهر أن الامر كذلك على القول

قال فى شرح التسهيل ولا ينبغى ان يمنع لان الذى جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرد الوصف به * الثانى ذهب الاكثرون الى ان أل فى فاعل نعم وبئس جنسية ثم اختلفوا فقيل حقيقة فاذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس كله ممدوح وزيد مندرج تحت الجنس لانه فرد من أفراده ولهؤلاء فى تقريره قولان احدهما انه لما كان الغرض المبالغة فى اثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذى هو منهم اذ الابلغ فى اثبات الشئ جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئا على المخصوص والثانى انه لما قصدوا المبالغة عدوا المدح الى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح زيد فكأنه قيل ممدوح جنسه لاجله وقيل مجازا فاذا قلت نعم الرجل زيد جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد وذهب قوم الى انها عهدية ثم اختلفوا فقيل المعهود ذهنى كما اذا قيل اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم وأراد بذلك ان يقع ابهام ثم يأتى بالتفسير بعده تفخيما للامر وقيل المعهود هو الشخص الممدوح فاذا قلت زيد نعم الرجل فكأنك قلت زيد نعم هو

بأن المخصوص مبتدا خبره الجملة قبله لتقدم المرجع فى الرتبة وان تأخر لفظا بخلافه على القول بأنه مبتدا حذف خبره أو خبر مبتدا محذوف فعليهما الا اظهار فى مقام الاضمار بل ولا تكون أل للعهد الذكرى حيث اشترط تقدم ذكر مدخولها كما هو قضية كلامهم وانظر أل حينئذ لاى اقسام العهد الخارجى (قوله واستدل هؤلاء) أى القائلون بأن أل للعهد مطلقا ذهنيا أو خارجيا كما يرشد اليه تعليله (قوله لم يسغ فيه ذلك) أى لان الجنس شئ واحد وان اريد فى ضمن جميع افراده كما هو مراد القائل بأنها للجنس كما مر (قوله للاستغراق) أى للجنس فى ضمن جميع الافراد حقيقة بتقريريه السابقين (قوله ان هذا المخصوص) أى المثنى أو المجموع يفضل أى يفوق افراد هذا الجنس أى جنس فاعل نعم المثنى أو المجموع وأخذ الفضل من كونه المخصوص بالمدح (قوله اذا ميزوا) أى فصلوا وقسموا رجلين رجلين أو رجالا رجالا أى حالة كونهم أى اولئك الافراد رجلين رجلين فى المثنى أو رجالا رجالا فى المجموع وحاصله أن القائل نعم الرجلان أو الرجال ثنى او جمع أولا ثم عرف بأل الجنسية فهى لجنس الاثنين فى ضمن جميع افراده التى هى مثنيات ولجنس الجمع التى فى ضمن جميع افراده التى هى جموع وأما قول البعض وما ذكره لا يظهر الا على القول بأن افراد المثنى والجمع مثنيات وجموع وأما على القول بأن افرادهما آحاد فلا اه فغفلة لان محل الخلاف اذا لم تكن ال فى المثنى لجنس الاثنين وفى المجموع لجنس الجمع والا كانت افراد المثنى مثنيات وأفراد الجموع جموعا بلا خلاف للقطع بوجوب صدق المفهوم على افراده ومفهوم الاثنين والجمع لا يصدق على الواحد فلا يكون فردا لهما فعض بنواجذك على هذا التحقيق (قوله بتوكيد معنوى) أى فلا يقال نعم الرجل كلهم او أنفسهم زيد ولا كله أو نفسه زيد لان الاول مناف للفظ والثانى مناف للمعنى ولا يقاس الاول على قولهم الدينار الصفر والدرهم البيض لشذوذه وأيضا ليس المقام مقام تحقيق الاحاطة بالجنس فلا يشذ منه احد حتى يؤتى بكل ولا رفع احتمال ارادة جنس آخر ملابس للجنس المذكور حتى يؤتى بالنفس كذا قال الدمامينى قال سم وهو لا يتأتى فى المثنى والجمع اه قال فى الهمع قال أبو حيان ومن يرى ان أل عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد (قوله فلا يمتنع) لان اعادة اللفظ خشية نحو سهو السامع عنه لا محذور فيه (قوله فمنعه الجمهور) أى لانه ان أفرد خولف المعنى وان جمع خولف اللفظ قاله الدمامينى وقال الفارضى لان النعت يخصصه ويقلل شياعه فينافى المقصود منه وهو الجنس فى ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا كما هو المشهور

واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك وقد أجيب عن ذلك على القول بأنها للاستغراق بان المعنى ان هذا المخصوص يفضل افراد هذا الجنس اذا ميزوا رجلين رجلين أو رجالا رجالا وعلى القول بأنها للجنس مجازا بأن كل واحد من الشخصين كأنه على حدته جنس فاجتمع جنسان فثنيا * الثالث لا يجوز اتباع فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوى قال فى شرح التسهيل باتفاق وأما التوكيد اللفظى فلا يمتنع وأما النعت فمنعه الجمهور وأجازه ابو الفتح فى قوله

لعمرى وما عمرى علىّ بهين
لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم

قال فى شرح التسهيل وأما النعت فلا ينبغى ان يمنع على الاطلاق بل يمتنع اذا قصد به التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد وأما اذا تؤول بالجامع لا لكل الفضائل فلا مانع من نعته حينئذ لامكان ان ينوى فى النعت مانوى فى المنعوت وعلى هذا يحمل قول الشاعر

نعم الفتى المرى أنت اذاهم * وحمل أبو على وابن السراج مثل هذا على البدل وأبيا النعت ولا حجة لهما اه وأما البدل والعطف فظاهر سكوته فى شرح التسهيل جوازهما وينبغى ان لا يجوز منهما الا ما تباشره نعم

(ويرفعان) أيضا على الفاعلية (مضمرا) مبهما

(يفسره * مميز كنعم قوما معشره) وقوله

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة

الا وكان لمرتاع بها وزرا وقوله

لنعم موئلا المولى اذا حذرت

بأساء ذى البغى واستيلاء ذى الاحن

وقوله

نعم امرأين حاتم وكعب

كلاهما غيث وسيف عضب

ونحو بئس للظالمين بدلا وقوله

تقول عرسى وهى لى فى عومره

بئس امرأ وانى بئس المره

ففى كل من نعم وبئس ضمير هو الفاعل ولهذا الضمير أحكام الاول انه لا يبرز فى تثنية ولا جمع استغناء بتثنية تمييزه وجمعه وأجاز ذلك قوم من الكوفيين وحكاه الكسائى عن العرب ومنه قول بعضهم مررت بقوم نعموا قوما وهذا نادر * الثانى انه لا يتبع وأما نحو نعم هم قوما انتم فشاذ *

فيه (قوله لذلك القصد) أى قصد الجنس على الوجه المتقدم (قوله وأما اذا تؤول) أى الفاعل بالجامع لا لكل الفضائل أى بأن اريد الاستغراق مجازا ومثل ذلك ما اذا اريد الجنس حقيقة ولم يقصد بالنعت التخصيص بل الكشف والايضاح كما استفيد من مفهوم قوله سابقا اذا قصد به التخصيص ومثله أيضا ما اذا اريد العهد (قوله لامكان ان يراد النعت الخ) بأن يراد بالنعت الجامع لكمالات جنس هذا النعت (قوله المرى) بضم الميم وتشديد الراء نسبة الى مرة احد أجداده وتمام البيت حضر والذى الجرات نار الموقد والجرات جمع جرة بفتحتين وهى شدة الشتاء (قوله الا ما تباشره نعم) أى ما يصلح لمباشرتها وهو المعرف بأل والمضاف الى بها ولو بواسطة وقد جزم بالجواز بهذا القيد السيوطى قال البعض تبعا لشيخنا وقد يقال الذى ينبغى الجواز مطلقا ويغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع اه وأنت اذا تذكرت ما أسلفناه عن بعض المحققين من ان اغتفارهم فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ليس أصلا مطردا فى كل موضع ولذلك يقولون قد يغتفر الخ هان عليك هذا البحث (قوله مضمرا مبهما) تقدم ان هذا من المواضع السبعة التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال الفارضى وندر جره بالباء أى الزائدة نحو نعم بهم قوما (قوله يفسره مميز) فاذا قلت زيد نعم رجلا لم يعد الضمير على زيد بل على رجلا دمامينى (قوله مميز) يجوز وصف هذا المميز نحو نعم رجلا صالحا زيد وكذا فصله خلافا لابن ابى الربيع نحو بئس للظالمين بدلا همع (قوله كنعم قوما معشره) ينبغى اذا جرينا على ان معشره مبتدا خبره الجملة قبله ان يكون الرابط عموم الضمير للمبتدا على ان المراد بالضمير الجنس او اعادة المبتدا بمعناه على ان المراد به الشخص فعلم ما فى كلام البعض تبعا لسم من الخفاء والقصور (قوله نعم امرأ هرم) بفتح الهاء وكسر الراء لم تعر مضارع عرا يعرو بمعنى عرض والوزر الملجأ (قوله لنعم موئلا) أى ملجأ وقوله حذرت بالبناء للمجهول أى خيفت والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهى الحقد (قوله كلاهما غيث وسيف عضب) أى قاطع وفيه لف ونشر مرتب (قوله تقول عرسى الخ) عرس الرجل بالكسر امرأته ولى بمعنى معى والعومرة الصخب واختلاط الاصوات (قوله انه لا يبرز) بل هو واجب الاستتار فى الاحوال كلها كما أرشد الى ذلك تمثيله وندر ابرازه مجرورا بالباء كما مر عن الفارضى (قوله انه لا يتبع) أى بشئ من التوابع لقوة شبهه بالحرف بتوقف انفهامه لفظا ومعنى على التمييز بعده بخلاف الضمير العائد على ما قبله قاله يس (قوله نعم هم) الشاهد فى هم فانه توكيد

للضمير

للضمير المستتر وأما أنتم فالمخصوص (قوله لحقته تاء التأنيث) أى لحقت فعله وجوبا بقرينة مقابلته بالقول الثالث (قوله لا تلحق) أى يمتنع ذلك بقرينة مقابلته بالقول الثالث (قوله ويؤيد الاول) أى القول بوجوب اللحوق واعترض بأن التمييز غير مذكور كما هو محل الخلاف ولك أن تقول المقدر كالمذكور وبأنه انما يؤيد الاول بالنسبة الى الثانى لا الثالث (قوله يراد به الشخص) أى المعهود خارجا وقوله الى ان المضمر كذلك أى يراد به الشخص بأن يجعل راجعا الى التمييز المراد به الشخص (قوله فذهب أكثرهم الى ان المضمر كذلك) أى يراد به الجنس فى ضمن جميع الافراد بأن يجعل راجعا الى التمييز المراد به الجنس لكونه على نية أل الجنسية اذ الاصل نعم الرجل فاندفع الاعتراض بأن مرجع الضمير التمييز وهو نكرة فى سياق الاثبات فلا يعم والضمير كمرجعه فمن أين العموم وسكت عن الضمير على القول بأن الظاهر يراد به المعهود الذهنى وفى سم على المختصر أنه كالظاهر حينئذ أيضا (قوله وذهب بعضهم الى أن المضمر للشخص) هذا مقابل قوله فذهب أكثرهم فضمير بعضهم راجع الى القائلين بأن الظاهر يراد به الجنس وبهذا يعرف ما فى كلام البعض من الخلل (قوله على التفسير) أى مع التفسير (قوله لا يكون فى كلام العرب الا شخصا) قد يمنع بأن الضمير كمفسره شخصا وغيره فتدبر (قوله ولمفسر هذا الضمير) خرج مفسر الظاهر فلا يعتبر فيه جميع هذه الشروط اذ يجوز تأخيره عن المخصوص كقوله بئس الفحل فحلهم فحلا (قوله ان تكون قابلا لأل) أى او حالا محل ما يقبلها فلا يرد فنعما هى على القول بأن ما تمييز لانها وان لم تقبل أل حالة محل ما يقبلها افاده زكريا (قوله وافعل التفضيل) لعل مراده المضاف والمقرون بمن لان غيرهما يقبل أل فيجوز نعم احسن زيد (قوله نكرة عامة) اى متكثرة الافراد كما يفيده كلامه فلا يرد ان النكرة فى سياق الاثبات لا تعم وتقدم جواب آخر (قوله فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم لجاز) أى لانك لما اعتبرت تعدد الشمس بتعدد الايام كان شمسا فى كلامك نكرة عامة لكل شمس يوم (قوله وفيه نظر) وجه النظر بأن علة المنع موجودة فى هذه الصورة ايضا وهو مدفوع باعتبار التعدد بتعدد الايام وبهذا يستغنى عما أطال به البعض (قوله وصحح بعضهم الخ) تقوية لما قبله (قوله وان فهم المعنى) أى كما فى الحديث وقوله استظهارا يعنى اعتمادا وقوله فيها ونعمت أى فبالطريقة المحمدية من الوضوء اخذ ونعمت طريقة الوضوء هذا هو الصواب وقول البعض فى تقرير الحديث ونعمت الطريقة الوضوء غير مناسب لما نحن فيه بل غير صحيح لانه يلزم عليه حذف الفاعل

الثالث انه اذا فسر بمؤنث لحقته تاء التأنيث نحو نعمت امرأة هند هكذا مثله فى شرح التسهيل وقال ابن أبى الربيع لا تلحق وانما يقال نعم امرأة هندا استغناء بتأنيث المفسر ونص خطاب على جواز الامرين ويؤيد الاول قوله فبها ونعمت الرابع ذهب القائلون بأن فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص الى أن المضمر كذلك واما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس فذهب أكثرهم الى ان المضمر كذلك وذهب بعضهم الى ان المضمر للشخص قال لان المضمر على التفسير لا يكون فى كلام العرب الا شخصا ولمفسر هذا الضمير شروط الاول ان يكون مؤخرا عنه فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس الثانى ان يتقدم على المخصوص فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين وأما قولهم نعم زيد رجلا فنادر الثالث ان يكون مطابقا للمخصوص فى الافراد وضديه والتذكير وضده الرابع أن يكون قابلا لأل فلا يفسر بمثل وغير واى وأفعل التفضيل لانه خلف من فاعل مقرون بأل فاشترط صلاحيته لها الخامس أن يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجز لان الشمس مفرد فى الوجود فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم لجاز ذكره ابن عصفور وفيه نظر السادس لزوم ذكره كما نص عليه سيبويه وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وان فهم المعنى ونص بعض المغاربة على شذوذ فبها ونعمت وقال فى التسهيل لازم غالبا استظهارا على نحو فبها ونعمت وممن أجاز حذفه ابن عصفور

(تنبيه)* ماذكر من ان فاعل نعم يكون ضميرا مستترا فيها هو مذهب الجمهور وذهب الكسائى الى ان الاسم المرفوع بعد النكرة
المنصوبة فاعل نعم والنكرة منصوبة على الحال ويجوز عنده ٢٤٢ ان تتأخر فيقال نعم زيد رجلا وذهب الفراء الى ان الاسم
المرفوع فاعل كقول الكسائى الا انه
جعل النكرة المنصوبة تمييزا منقولا
والاصل فى قولك نعم رجلا زيد نعم الرجل
زيد ثم نقل الفعل الى الاسم الممدوح فقيل
نعم رجلا زيد ويقبح عنده تأخيره لانه وقع
موقع الرجل المرفوع وأفاد افادته والصحيح
ماذهب اليه الجمهور لوجهين أحدهما
قولهم نعم رجلا أنت وبئس رجلا هو فلو كان
فاعلا لاتصل به الفعل الثانى قولهم نعم رجلا
كان زيد فأعملوا فيه الناسخ (وجمع تمييز
وفاعل ظهر* فيه خلاف عنهم) أى عن
النحاة (قد اشتهر*) فأجازه المبرد وابن
السراج والفارسى والناظم وولده وهو
الصحيح لوروده نظما ونثرا فمن النظم قوله

نعم الفتاة فتاة هند لوبذلت
ردّ التحية نطقا أوبايماء

وقوله والتغلبيون بئس الفحل فحلهم
فحلا وأمهم زلاء منطيق

وقوله فنعم الزاد زاد أبيك زادا ومن النثر
ماحكى من كلامهم نعم القتيل قتيلا أصلح
بين بكر وتغلب وقد جاء التمييز حيث
لا ابهام يرفعه لمجرد التوكيد كقوله

ولقد علمت بأن دين محمد
من خير أديان البرية دينا

ومنعه سيبويه والسيرافى مطلقا وتأولا ماسمع
وقيل ان افاد معنى زائدا جاز والافلا كقوله

فنعم المرء من رجل تهامى

وقوله

وقائلة نعم الفتى أنت من فتى

أى من متفت أى كريم

فتنبه (قوله وذهب الكسائى الخ) الظاهر أنه على مذهب الكسائى والفراء أغنى الفاعل عن المخصوص كما سيأتى نظيره فى شرح قول المصنف وما مميز وقيل فاعل الخ (قوله ويجوز عنده ان تتأخر) أى لان الاصل فى الحال ان تتأخر عن صاحبها (قوله منقولا) أى محولا عن الفاعل كما يدل عليه مابعده وقوله ثم نقل الفعل أى حوّل اسناده عنه الى الاسم الممدوح ونصب تمييزا (قوله لوجهين) زيد ثالث وهو قولهم اخوتك نعم رجالا والفاعل لايتقدم وفيه نظر وان أقره البعض وغيره لان الكسائى والفراء من الكوفيين وهم يجوزون تقديم الفاعل فلا ينهض هذا الوجه عليهما (قوله لاتصل بالفعل) أى بارزا فى المثال الاول ومستترا فيه فى المثال الثانى فاطلاق البعض استتاره ليس فى محله (قوله قولهم نعم رجلا كان زيد) قد يناقش باحتمال زيادة كان الا أن يقال الاصل عدم الزيادة (قوله فاعملوا فيه الناسخ) أى والناسخ لايدخل على الفاعل بل على المبتدا (قوله نطقا) أى بنطق بدليل أوبايماء (قوله والتغلبيون) نسبة الى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام لكن اللام فى المنسوب مفتوحة لاستثقال كسرتين مع ياء النسبة وقد تكسر نقله شيخ الاسلام عن الجوهرى والتغلبيون قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الاخطل وأراد بالفحل الاب والزلاء بفتح الزاى وتشديد اللام المرأة اللاصقة العجز الخفيفة الالية والمنطيق صيغة مبالغة من النطق يستوى فيها المذكر والمؤنث ومعناه البليغ لكن المراد به هنا المرأة التى تتأزر بما تعظم به عجيزتها قاله العينى وغيره وعبارة القاموس المنطيق البليغ والمرأة المتأزرة بحشية تعظم بها عجيزتها اه وكان الثانى مأخوذ من النطاق وهو شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل الاعلى على الاسفل الى الارض والاسفل يجر فى الارض (قوله ومن النثر ماحكى) فى بعض النسخ اسقاط ما وليس بصواب (قوله وقد جاء التمييز الخ) جواب عما يقال التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع الفاعل الظاهر (قوله وتأولا ماسمع) أى بجعل فتاة وفحلا وزادا وقتيلا احوالا مؤكدة أو زادا مفعولا به لتزود أول البيت (قوله ان افاد معنى زائدا) أى بنفسه كالمثال الثانى أو بتابعه كالمثال الاول والثالث (قوله كقوله فنعم المرء الخ) مثال لما أفاد معنى زائدا وهو كونه تهاميا فكان الاولى للشارح ان يؤخر قوله والا فلا عن الامثلة وتهامى نسبة الى تهامة بكسر الفوقية وهى مانزل عن نجد من بلاد الحجاز وفى النسبة اليها الكسر مع تشديد الياء والفتح مع تخفيفها كيمان كما بينا ذلك فى باب التمييز (قوله من متفت) قال سم قد يقال هو بهذا المعنى

ليس

وفى الاثر نعم المرء من رجل لم يطأ لنا فراشا ولم يفتش لنا كنفا منذ أتانا وصححه ابن عصفور (وما) فى موضع نصب (مميز
وقيل فاعل*) فهى فى موضع رفع وقيل انها المخصوص وقيل كافة ٢٤٣ (فى نحو نعم مايقول الفاضل*) بئسما اشتروا به انفسهم
فأما القائلون بأنها فى موضع نصب على التمييز
فاختلفوا على ثلاثة أقوال الاول انها نكرة
موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف
وهو مذهب الاخفش والزجاجى والفارسى
فى احد قوليه والزمخشرى وكثير من المتأخرين
والثانى انها نكرة غير موصوفة والفعل
بعدها صفة لمخصوص محذوف اى شئ
والثالث انها تمييز والمخصوص ما اخرى
موصولة محذوفة والفعل صلة لما الموصولة
المحذوفة ونقل عن الكسائى واما القائلون
بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال
الاول انها اسم معرفة تام أى غير مفتقر
الى صلة والفعل صفة لمخصوص محذوف
والتقدير نعم الشئ شئ فعلت وقال به قوم منهم
ابن خروف ونقله فى التسهيل عن سيبويه
والكسائى والثانى انها موصولة والفعل
صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسى
والثالث انها موصولة والفعل صلتها وهى
فاعلة يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص ونقله
فى شرح التسهيل عن الفراء والكسائى
والرابع انها مصدرية ولا حذف والتقدير
نعم فعلك وان كان لايحسن فى الكلام نعم فعلك
حتى يقال نعم الفعل فعلك كما تقول أظن
ان تقوم ولا تقول اظن قيامك والخامس
انها نكرة موصوفة فى موضع رفع والمخصوص
محذوف وأما القائلون بانها المخصوص
فقالوا انها موصولة والفاعل مستتر
وما أخرى محذوفة هى التمييز والاصل
نعم ما ما صنعت والتقدير نعم شيأ الذى صنعته
هذا قول الفراء وأما القائلون بأنها كافة
فقالوا انها كفت نعم كما كفت قل وطال فتصير تدخل على الجملة الفعلية (تنبيهات)* الاول فى ما اذا وليها اسم نحو فنعما هى
ثلاثة أقوال أحدها انها نكرة تامة فى موضع نصب على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص

ليس مما نحن فيه بل هو مباين للفاعل اه وتعقبه البعض فقال هذا يقتضى المباينة فى كل ماافاد معنى زائدا كما لايخفى ولا يخفى مافيه اه وهو فاسد لانه لايأتى فيما افاد معنى زائدا بتابعه فاعرفه (قوله كنفا) أى سترا (قوله وما مميز الخ) أورد عليه بناء على القولين الاخيرين من اقوال كون ما تمييزا ان ما مساوية للضمير فى الابهام فكيف تكون مميزة له وأجيب بأن المراد منها شئ له عظمة أو حقارة أو نحوهما بحسب المقام فتكون اخص منه مع أن التمييز قد يكون للتأكيد والفاعل على انها تمييز الضمير المستتر فى نعم وبئس وسكت عن من وهى مثل ما الا انها لاتكون معرفة تامة بل هى اما موصولة أو نكرة تامة أو موصوفة كقوله ونعم من هو فى سر واعلان وتقدم الكلام على ذلك فى الموصول (قوله فى نحو نعم مايقول الفاضل) أى من كل تركيب وقع فيه بعد نعم أو بئس ما جملة فعلية (قوله انها تمييز) فيه انه مشترك بين الاقوال الثلاثة فكان الظاهر أن يقول والثالث كالثانى الا ان المخصوص ما أخرى اه (قوله لما الموصولة المحذوفة) أظهر فى محل الاضمار للايضاح (قوله والفعل صفة لمخصوص محذوف) أورد عليه وعلى ثانى أقوال كون ما تمييزا لزوم حذف الموصوف بالجملة مع انه ليس بعض اسم متقدم مجرور بمن أوفى وسيأتى انه ضرورة (قوله والتقدير نعم الشئ شئ فعلت) بوصف المخصوص بجملة فعلت تخصص عن الفاعل المراد به الجنس فقد وجد شرط كون المخصوص أخص من الفاعل لا أعم ولا مساويا كما فى الهمع لكنه لايأتى على القول بأن أل للعهد الخارجى لمساواة المخصوص للفاعل على هذا القول ولكن لاضرر حينئذ لان اشتراط ماذكر انما هو على القول بأن أل للجنس فيما يظهر فتأمل (قوله انها مصدرية) فيه ان الفاعل على هذا مجموع مافعلت لا ما فقط مع ان الكلام فى اقوال القائلين بأن الفاعل ما ولك دفعه بأن معنى قول الشارح سابقا واما القائلون بأنها الفاعل أى ما فقط أو مع مابعدها واقتصر البعض على ايراد الاعتراض مدعيا ان الفاعل على هذا القول هو المصدر المنسبك وفيه ماعلم من تقريرنا (قوله ولا حذف) فيكون هذا المؤول سد مسد الفاعل والمخصوص (قوله وان كان لايحسن الخ) أى لعدم وجود شرط فاعل نعم (قوله فقالوا انها موصولة) أى والفعل صلتها (قوله واما القائلون بانها كافة) بهذا صارت الاقوال تفصيلا فى ما المتلوة بجملة فعلية عشرة (قوله كفت نعم) لان نعم وبئس لعدم تصرفهما أشبها الحرف فجاز ان يكفا بما كما يكف الحرف بها نحو ربما (قوله فى ما اذا وليها الخ) قد يقال هذا مندرج فى كلام المصنف بأن

يراد بنحو نعم ما يقول الفاضل كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم متلوة بشئ اسما كان أو جملة فعلية فان لم يلها اسم ولا غيره نحو دققته دقا نعما فقيل ما معرفة تامة فاعل وقيل نكرة تامة تمييز والفاعل مستتر وعليهما فالمخصوص محذوف ويمكن دخول هذا أيضا فى كلام المصنف بأن يراد بنحو المثال كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم مطلقا (قوله وهى الفاعل) أى والاسم المرفوع بعدها هو المخصوص وسكت عنه لعلمه مما قبله والتقدير فى الآية فنعم الشئ هى أى الصدقات أى ابداؤها لان الكلام فيه فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل وارتفع (قوله وابن السراج والفارسى) نقل فى التسهيل عنهما انها موصولة والتقدير فنعم التى هى مفعولة لكم أى الفعلة التى فعلتموها من ابداء الصدقات فلهما قولان فى المسألة ومن هذا يعلم ان الاقوال أربعة لا ثلاثة (قوله ان ما مركبة مع الفعل) أى كتركيب حب مع ذا على القول به كما سيأتى (قوله والمرفوع بعدها هو الفاعل) سكت عن المخصوص فيحتمل انه محذوف أو اغنى عنه الفاعل على قياس ما سبق (قوله من الثلاثة) أى أقوال التمييز وقوله من الخمسة أى اقوال الفاعلية (قوله وذهب فى التسهيل الى انها معرفة تامة وانها الفاعل) هذا عين الاول من الخمسة فلو قال الى اول الخمسة لكان أحضر وقوله ونقله عن سيبويه والكسائى مكرر مع قوله سابقا ونقله فى التسهيل عن سيبويه والكسائى (قوله ويذكر المخصوص) هو المخصوص بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس وسمى مخصوصا لانه ذكر جنسه ثم خص شخصه يس (قوله بعد) اى وجوبا على ظاهر عبارته هنا وفى الكافية وغالبا على ما ذكره فى التسهيل وجرى عليه فى التوضيح وهو المتجه الذى ينبغى ان تحمل عليه عبارته هنا وفى الكافية عملا بما قرروه من حمل الظاهر على الصريح (قوله حينئذ) أى حين اذ ذكر بعد (قوله والجملة قبله خبر) والرابط عموم الفاعل أو اعادة المبتدا بمعناه كما مر (قوله أو خبر اسم الخ) والتقدير الممدوح زيد وقوله او مبتدا الخ والتقدير زيد الممدوح (قوله والاول هو الصحيح) أى لسلامته من التقدير ومما اورد على قول الابدال وقول البعض لسلامته من مخالفة الاصل يرد عليه ان تقديم الخبر على المبتدا خلاف الاصل أيضا قال الدمامينى ورجح ابن الحاجب فى شرح المفصل الوجه الثانى بأنه ليس فيه مما هو خلاف الاصل الا حذف المبتدا وهو كثير شائع وأما الوجه الاول فان فيه تقديم الخبر الذى هو جملة على المبتدا وخلو الخبر المذكور من عائد الى المبتدا ووقوع الظاهر موقع المضمر وبأن الابهام والتفسير

وثانيها انها معرفة تامة وهى الفاعل وهو ظاهر مذهب سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسى وهو قول الفراء وثالثها ان ما مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم واجازه الفراء الثانى الظاهر انه انما أراد الاول من الثلاثة والاول من الخمسة لاقتصاره عليهما فى شرح الكافية الثالث ظاهر عبارته هنا يشير الى ترجيح القول الذى بدأ به وهو ان ما تمييز وكذا عبارته فى الكافية وذهب فى التسهيل الى انها معرفة تامة وانها الفاعل ونقله عن سيبويه والكسائى

(ويذكر المخصوص) بالمدح او الذم (بعد) أى بعد فاعل نعم وبئس نحو نعم الرجل أبو بكر وبئس الرجل ابو لهب وفى اعرابه حينئذ ثلاثة أوجه ان يكون (مبتدا) والجملة قبله خبر (أو) يكون (خبر اسم) مبتدا محذوف (ليس يبدو أبدا) او مبتدا خبره محذوف وجوبا والاول هو الصحيح وهو مذهب سيبويه

على الوجه الثانى تحقيقى وعلى الاول تقديرى اه (قوله قال ابن الباذش) هذا تأييد لقوله ومذهب سيبويه فقوله الا مبتدا أى خبره الجملة قبله بقرينة ان الكلام فى القول الاول وان قول ابن الباذش تأييد لكون القول الاول مذهب سيبويه فقول البعض أو محذوف الخبر وجوبا غير ملائم للسياق (قوله وهو غير صحيح) من هذا يمتنع ان يجعل قوله مبتدأ شاملا له لكونه غير صحيح عنده ولذلك زاده الشارح بعد ولم يجعله من مصدوق كلام المصنف (قوله بشئ يسد مسده) أى كحال وجواب قسم وغير ذلك مما تقدم فى باب المبتدا وهنا لم يشتغل المحل بشئ يسد مسد الخبر (قوله بدل من الفاعل) قال البعض اى بدل اشتمال لانه خاص والرجل عام كما فى الهمع اه وهو انما يظهر على جعل أل جنسية لا عهدية والا كان بدل كل من كل (قوله وليس البدل بلازم) قال يس قد يقال لا مانع من كونه لازما لكونه مقصودا وكونه تابعا لا يقدح فى اللزوم كتابع مجرور رب (قوله ولانه لا يصلح لمباشرة نعم) اى قد لا يصلح فلا ينافى انه قد يصلح نحو نعم الرجل غلام الامير قال يس واقره شيخنا والبعض يمكن ان يقال قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع قال فى الارتشاف قد يجوز فى الاسم اذا وقع بدلا ما لا يجوز فيه اذا ولى العامل فانهم حملوا انك انت قائم على البدل وان كان لا يجوز ان انت اه والتعبير بقد يفيد الجواب (قوله وان يقدم مشعر به) اى لفظ مشعر بمعنى المخصوص أى دال عليه سواء صلح لأن يكون المخصوص نفسه لو أخر كما فى مثال المتن اولا نحو انا وجدناه صابرا هذا هو المناسب لصنيع الشارح وقوله كفى اى عن ذكر المخصوص ولم يكن مخصوصا وان صلح لكونه مخصوصا لو أخر هذا ظاهر عبارته الذى جاراه الشارح وسيأتى فيها وجه آخر (قوله فالعلم مبتدا قولا واحدا) المقصود نفى الخلاف المتقدم الذى فى المخصوص المؤخر بعنوان كونه مخصوصا مؤخرا فلا ينافى جواز نصبه على المفعولية لمحذوف أى الزم العلم ورفعه خبرا لمحذوف جوازا أى الممدوح العلم أو مبتدا خبره محذوف جوازا أى العلم ممدوح ففهم ان ما أسلفناه من كون مثال المصنف من تقديم ما يصلح لان يكون مخصوصا لو اخر ليس على جميع الاوجه فى العلم وكلام البعض فى هذه القولة والتى قبلها لا يخلو عن شئ كما يعلم من تقريرنا وكان الاحسن تأخير قوله والجملة بعده خبره عن قوله قولا واحدا ليرجع اليهما (قوله عند تعذير حاجة) بعين مهملة فذال معجمة كما بخط الشارح أى تعذرها أمارس فيها أى التحيل فى قضائها (قوله توهم عبارته) أى حيث قال ويذكر المخصوص بعد ثم قال وان يقدم مشعر به كفى ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لان يكون مخصوصا اذا اخر

قال ابن الباذش لا يجيز سيبويه ان يكون المختص بالمدح او الذم الا مبتدا واجاز الثانى جماعة منهم السيرافى وأبو على والصيمرى وذكر فى شرح التسهيل ان سيبويه أجازه وأجاز الثالث قوم منهم ابن عصفور قال فى شرح التسهيل وهو غير صحيح لان هذا الحذف لازم ولم نجد خبرا يلزم حذفه الا ومحله مشغول بشئ يسد مسده وذهب ابن كيسان الى ان المخصوص بدل من الفاعل ورد بأنه لازم وليس البدل بلازم ولانه لا يصلح لمباشرة نعم

(وان يقدم مشعر به) أى بالمخصوص (كفى *) عن ذكره (كالعلم نعم المقتنى والمقتفى) فالعلم مبتدا قولا واحدا والجملة بعده خبره ويجوز دخول الناسخ عليه نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد وقوله

ان ابن عبد الله نعم اخو الندى وابن العشيره

وقوله

اذا أرسلونى عند تعذير حاجة أمارس فيها كنت نعم الممارس

(تنبيهان) * الاول توهم عبارته هنا وفى الكافية انه لا يجوز تقديم المخصوص

وانما قال توهم لاحتمال ان المراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أى غالبا وبقوله وان يقدم مشعر به كفى وان يقدم لفظ مشعر بمعنى المخصوص كفى عن ذكر المخصوص مؤخرا مع كون المقدم مخصوصا ان صلح لان يكون مخصوصا اذا أخر وغير مخصوص ان لم يصلح وقد جرى على هذا التفصيل صاحب التوضيح وظاهر عبارته هنا وفى الكافية ان المقدم مشعر بالمخصوص لا نفسه مطلقا كما مر وظاهر التسهيل ان المتقدم نفس المخصوص مطلقا قاله شيخنا (قوله وهو خلاف ما به صرح فى التسهيل) أى من ان المخصوص قد يذكر قبل نعم وبئس (قوله ان يكون مختصا) أى بأن يقع معرفة أو نكرة موصوفة أو مضافة لان شرطه ان يكون اخص من الفاعل كما مر مع ما فيه فتنبه (قوله للاخبار به عن الفاعل) ومفسر الفاعل كالفاعل فيتناول ما ذكر من الضابط نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو سم (قوله موصوفا) حال من قوله الفاعل وذلك كقولك فى نعم الرجل زيد الرجل الممدوح زيد وفى بئس الولد العاق أباه الولد المذموم العاق أباه وقول البعض حال من فاعل يصلح سهو كما يدل عليه بقية كلامه واعلم انه اذا كان المخصوص مؤنثا جاز تذكير الفعل وتأنيثه وان كان الفاعل مذكرا تقول نعم الثواب الجنة ونعمت والتذكير أجود كذا فى التسهيل وشرحه للدماميني (قوله فان بابه) أى فى المعنى أول أى بتقدير مضاف فى الثانى كما يؤخذ من الشرح (قوله معنى وحكما) أى فى أصل المعنى وهو الذم فلا يرد أنها تفيد مع ذلك معنى التعجب وفى الاحكام الثابتة لبئس قبل المناسب حذف المعنى لان مماثلتها لها فى المعنى لا يحتاج الى الجعل ورد بأن المراد بالمعنى انشاء الذم العام وهو بالجعل لا معناها الاصلى قبل الجعل (قوله وساءت مرتفقا) أى مكانا أى نار مرتفق ليوجد شرط التمييز من كونه عين المميز (قوله واجعل فعلا) يدخل فيه كما قاله سم حب مع غيرذا فيثبت له جميع ما ثبت لنعم من الاحكام ومنه الجمع بين الظاهر والتمييز على القول بجوازه وهو الصحيح والاسناد الى الضمير وغيره (قوله من ذى ثلاثة) أى حالة كون فعل كائنا من فعل ذى ثلاثة احرف وليس المراد محولا من ذى ثلاثة حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن عبارة المصنف ظاهرة فى المحول عن فعل بالفتح او الكسر (قوله كنعم) أى كباب نعم فيدخل بئس فهو من حذف المضاف او من باب الاكتفاء سم (قوله مسجلا) اما صفة مفعول مطلق لاجعل أى جعلا مطلقا أى فى جميع الاحكام وعلى هذا حل الشارح وهو أقرب واما حال من فعل أى حالة كونه مطلقا عن التقييد بضم العين اصالة وما فى كلام البعض مما يخالف ذلك غير ظاهر (قوله من عدم

وان المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به وهو خلاف ما صرح به فى التسهيل * الثانى حق المخصوص امران ان يكون مختصا وان يصلح للاخبار به عن الفاعل موصوفا بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس فان بابه اول نحو بئس مثل القوم الذين كذبوا أى مثل الذين كذبوا اه (واجعل كبئس) معنى وحكما (ساء) تقول ساء الرجل ابو جهل وساء حطب النار أبو لهب وفى التنزيل وساءت مرتفقا وساء ما يحكمون (واجعل فعلا) من ذى ثلاثة كنعم) وبئس (مسجلا) أى مطلقا يقال اسجلت الشئ اذا امكنت من الانتفاع به مطلقا أى يكون له مالهما من عدم التصرف

التصرف الخ) ومن اجراء الخلاف فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر وان ما فى نحو ساء ما يحكمون مميز او فاعل وجواز كون المخصوص مبتدأ أو خبرا وأنه يكفى عن ذكره تقدم ما يشعر به زكريا (قوله وافادة المدح أو الذم) أى افادة انشائهما كما مر وما يفيده فعل غير ساء من مدح أو ذم ليس عاما كما ستعرفه فقول البعض وافادة المدح أو الذم أى العام فاسد وقد صرح بعد ذلك بما قلنا فتنبه وقوله واقتضاء فاعل أى ومخصوص (قوله أو مضافا الى مصاحبها) أى ولو بواسطة فدخل المضاف الى المضاف الى مصاحبها (قوله ما هو على فعل اصالة) قد يقال ان التحويل جار فيما ذكر تقديرا كما قالوه فى نحو فلان وهبان فتكون حركاته غير حركاته الاصلية اه دنوشرى وقد يدفع بأن الاصل عدم التقدير (قوله وما حول اليه) ثم ان كان معتل العين بقى قلبها ألفا نحو قال الرجل زيد وباع الرجل زيد أو اللام ظهرت الواو وقلبت الياء واوا نحو غزو ورمو وقيل يقر على حاله فيقال غزا ورمى همع (قوله ثم ضمن) أى بعد تحويله وصيرورته قاصرا معنى بئس أى انشاء الذم العام فكان الاولى ان يقول فصار جامدا او يحذف قوله قاصرا فرارا من التكرار ودفعه بأن اعادة قاصرا لدفع توهم تعديه بعد التضمين رد بأن هذا لا يتوهم مع التحويل الى فعل بالضم لانه لازمة للزوم (قوله بما ذكرنا) أى من كونه كبئس فى أحكامه (قوله لخفاء التحويل فيه) أى بسبب الاعلال وأورد عليه أنه يقتضى ذكر نحو زان وشان لوجود العلة المذكورة فالاولى ان يقال انما أفرده لانه للذم العام فهو أشبه ببئس بخلاف نحو جهل فان الذم فيه خاص ولكثرة استعماله بخلاف غيره قاله الدمامينى (قوله صالحا للتعجب) بأن يستوفى شروطه المارة (قوله يجوز فى فاعل فعل الخ) يؤخذ من هذا ان قوله سابقا واقتضاء فاعل كفاعليهما الخ ليس على سبيل الوجوب بل الاولوية ثم رأيت شيخنا السيد كتب على قوله واقتضاء فاعل كفاعليهما ما نصه هذا لا ينافى ما بعد لان ما بعد على الصحيح وهذا على غيره مجاراة لظاهر النظم اه ويؤخذ أيضا كما قاله سم من تعبيره بالجواز كغيره جواز اضمار فاعل فعل المذكور مفردا مذكرا دائما كفاعل نعم نحو كرم رجلا زيد أو رجلين الزيدان او رجالا الزيدون وكلامه فى غير ساء وان كانت على وزن فعل لانها ملازمة لاحكام بئس لا تفارقها كما استظهره الدمامينى قال وهذا ان تحقق كان وجها آخر لافراد ساء بالذكر (قوله حب بالزور الخ) أصل حب حبب نقلت حركة الباء الى الحاء بعد سلب حركتها وادغم والزور بالفتح الزائر يستوى فيه المفرد وغيره وصفحة كل شئ جانبه واللمام بكسر اللام جمع لمة بكسرها أيضا الشعر المجاوز

وافادة المدح أو الذم واقتضاء فاعل كفاعليهما فيكون ظاهرا مصاحبا الال أو مضافا الى مصاحبها أو ضميرا مفسرا بتمييز وسواء فى ذلك ما هو على فعل اصالة نحو ظرف الرجل زيد وخبث غلام القوم عمرو وما حول اليه نحو ضرب رجلا زيد وفهم رجلا خالد (تنبيهات) * الاول من هذا النوع ساء فان أصله سوأ بالفتح فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا محكوما له بما ذكرنا وانما أفرده بالذكر لخفاء التحويل فيه * الثانى انما يصاغ فعل من الثلاثى لقصد المدح أو الذم بشرط ان يكون صالحا للتعجب منه متضمنا معناه نص على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الاخفش * الثالث يجوز فى فاعل فعل المذكور الجر بالباء والاستغناء عن أل واضماره على وفق ما قبله نحو

حب بالزور الذى لا يرى
منه الا صفحة أو لمام

شحمة الاذن فاذا بلغ المنكب سمى جمة بضم الجيم واذا لم يبلغ شحمة الاذن سمى وفرة (قوله نظر المافيه من معنى التعجب) راجع لكل من الثلاثة قبله فجاز الجر بالباء حملا على احسن بزيد وجاز الاستغناء عن أل حملا على ما احسن زيدا وجاز اضماره على وفق ماقبله حملا على قولك الزيدان ما اكرمهما والزيدون ما اكرمهم (قوله وذكر ابن عصفور الخ) فى كلام السيوطى ان الذى شذ فى هذه الثلاثة بعض العرب لا جميعهم وأن منهم من يحوّلها وحينئذ يكون التمثيل بعلم الرجل صحيحا فاعرفه (قوله فى المعنى) أى انشاء المدح العام أى وفى الفعلية على الاصح والمضى والنقل الى الانشاء والجمود وتفارقها فى انها لا يجوز فى لفظها الا هيئة واحدة وفى جواز دخول لا عليها ودخول يا عليها من غير شذوذ بخلاف نعم وان احتيج الى التأويل فى المحلين اهـ يس (قوله حب من حبذا) أشار به الى ان فى عبارة المصنف مسامحة لان المماثل لنعم حب فقط لا حبذا وانما ارتكبها اتكالا على وضوح الحال بقوله الفاعل ذا وأما قول البعض تبعا لشيخنا انما ارتكبها اشارة الى ان مماثلتها نعم اذا اتصلت بذا فيرده انها تماثل نعم فى نحو حب رجلا زيد مما قصد به انشاء المدح والتعجب وان لم تتصل ذا بحب كما مر فتدبر (قوله وقريب من النفس) مفاده استفادة القرب من حب لاستلزام الحب له وهذا لا ينافى استفادته من ذا أيضا حتى يعارض ما سينقله عن شرح التسهيل (قوله على الحضور) أى حضور معناه لكونه محبوبا (قوله الفاعل ذا) هو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فاذا وقع بعده اسم فهو مخصوص لا تابع لاسم الاشارة سم (قوله وزيد مبتدا) أى لانه المخصوص كما علمت والرابط ذا أو العموم ان اريد به الجنس سم (قوله هذا) أى ماذكر من ان حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدا خبره حبذا (قوله وأخطأ عليه) عداه بعلى لتضمينه معنى كذب هكذا قال البعض وفيه من اساءة الادب مع ابن عصفور مالا يخفى فالذى ينبغى انه ضمنه معنى جار مثلا وقوله من زعم هو ابن عصفور كما سيأتى فى الشرح (قوله فصارا لجميع فعلا) ضعف بأنه يلزم عليه تغليب اضعف الجزأين وبأن تركيب فعل من فعل واسم لا نظير له (قوله فصار الجميع اسما) أى بمنزلة قولك المحبوب اهـ دمامينى وضعف بأن حبذا لو كان اسما لوجب تكرار لا ان اهملت لا نحو لا حبذا زيد ولا عمرو وعمل لا فى معرفة ان اعملت عمل ان اوليس وبقى وجه آخر وهو كون حب فعلا والاسم الظاهر فاعله وذا ملغاة (قوله وأجاز بعضهم) أى بعض القائلين بأن حبذا اسم (قوله فقل لا حبذا) أورد عليه ان حبذا على الصحيح فعل جامد ولا انما تدخل على فعل متصرف واجيب بأن الجمود

ونهم زيد والزيدون كرموا رجالا نظر المافيه من معنى التعجب * الرابع مثل فى شرح الكافية وشرح التسهيل وتبعه ولده فى شرحه بعلم الرجل وذكر ابن عصفور أن العرب شذت فى ثلاثة ألفاظ فلم تحولها الى فعل بل استعملتها استعمال نعم وبئس من غير تحويل وهى علم وجهل وسمع انتهى (ومثل نعم حبذا) وتزيد عليها بأنها فى المعنى حب من (حبذا) تشعر بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس قال فى شرح التسهيل والصحيح ان حب فعل يقصد به المحبة والمدح وجعل فاعله ذا ليدل على الحضور فى القلب وقد أشار الى ذلك بقوله (الفاعل ذا) أى فاعل حب هو لفظ ذا على المختار وظاهر مذهب سيبويه قال ابن خروف بعد أن مثل بحبذا زيد حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدا وخبره حبذا هذا قول سيبويه وأخطأ عليه من زعم غير ذلك (تنبيه) فى قوله الفاعل ذا تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ولهم فيه مذهبان قيل غلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا ومابعده فاعل وقيل غلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدا ومابعده خبر وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ونسبه الى سيبويه واجاز بعضهم كون حبذا خبرا مقدما (وان ترد ذما فقل لا حبذا) زيد فهى بمعنى بئس ومنه قوله

ألا حبذا أهل الملا غير أنه
اذا ذكرت مى فلا حبذا هيا

نشأ بعد دخول لا فهى لم تدخل الا على فعل متصرف وبأن النفى صار غير مقصود بل المقصود بلا حبذا اثبات الذم وبالثانى يجاب عن الاعتراض على الاول بأن لا اذا دخلت على فعل متصرف غير دعاءى وجب تكرارها ويجاب أيضا عنه بانه لما نقل الى الانشاء أشبه الفعل الدعاءى (قوله وأول ذا المخصوص) ذا مفعول ثان متقدم والمخصوص مفعول اول مؤخر أى اجعل المخصوص واليا ذا ومافى اعراب الشيخ خالد من عكس ذلك غير ظاهر (قوله لا يتقدم بحال) أى لا على ذا ولا على حب (قوله وسبب ذلك) أى امتناع التقديم (قوله توهم كون المراد الخ) أى فيكون فى حب ضمير هو الفاعل عائد على زيد وذا مفعول فيكون مدلول اسم الاشارة غير زيد مع انه ليس بمراد (قوله وتوهم هذا بعيد) وأيضا هو موجود مع التأخير أيضا وان كان أقوى مع التقديم قيل وانما كان هذا التوهم بعيدا لاشتهار التركيب فى غير هذا المعنى وفيه ان التركيب المشتهر حبذا زيد لا زيد حبذا (قوله أيا كان) أيا اسم شرط نصب بشرطه وهو كان على حد أيا ما تدعو وجملة لا تعدل بذا جواب الشرط على حذف فاء الجزاء وقوله فهو الخ تعليل للنهى عن العدول وعلل مع ان التعليل ليس من وظائف المتون اشارة الى رد توجيه ابن كيسان الآتى فى الشرح أو هو جواب الشرط وجملة لا تعدل بذا معترضة والباء فى بذا اما على بابها وعليه جرى الشارح حيث قال عن الافراد والتذكير أو بمعنى عن أى لا تعدل عن لفظ ذا الى غيره وضمير فهو يرجع الى ذا بتقدير مضاف أى تركيبه أى التركيب المشتمل عليه (قوله يضاهى المثلا) أى فى كثرة الاستعمال وقوله والامثال لا تغير أى فكذا ما شابهها (قوله لانه اشارة الخ) وقال الفارسى لان المراد منه الجنس همع (قوله الى مذكر محذوف) أى مضاف الى المخصوص (قوله ورد) اى هذا التوجيه بأنه دعوى بلا بينة أى دليل لعدم ظهور هذا المقدر فى شئ من كلام العرب فالصحيح ما مر من انه انما لم يختلف لشبهه بالامثال (قوله وأما على القول بالتركيب فلا) أى لان المجموع فعل أو اسم مبتدأ وذا ليس اشارة الى شئ حتى يعتبر فيه المطابقة نعم يرد أن المطابقة واجبة بين المبتدا والخبر وهما حبذا والزيدان مثلا ولم توجد فيحتاج الى الاعتذار عن عدم المطابقة بينهما على القول بتركيب حبذا وجعل المجموع اسما بأنه مراعاة لمعنى كل من الزيدين مثلا فتأمل (قوله خبر مبتدا واجب الحذف) أى أو مبتدا محذوف الخبر وجوبا على قياس ما تقدم وذهب بعض الى انه بدل وبعض آخر الى انه عطف بيان ويردهما انه يلزم عليهما وجوب ذكر التابع ويرد البدل انه لا يحل محل الاول ويرد البيان وروده نكرة اهـ

(وأول ذا المخصوص) أى اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعا لذا لا يتقدم بحال قال فى شرح التسهيل أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص فى هذا الباب قال ابن بابشاذ وسبب ذلك توهم كون المراد من زيد حبذا زيد حب هذا قال فى شرح التسهيل وتوهم هذا بعيد فلا ينبغى أن يكون المنع من أجله بل المنع من أجل اجراء حبذا مجرى المثل ويجب فى ذا ان يكون بلفظ الافراد والتذكير (أيا كان) المخصوص أى أى شئ كان مذكرا أو مؤنثا مفردا او مثنى أو مجموعا (لا تعدل بذا) عن الافراد والتذكير (فهو يضاهى المثلا) والامثال لا تغير فتقول حبذا زيد وحبذا الزايدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات ولا يجوز حبذان الزايدان ولا حب أولاء الزيدون ولا حبذى هند ولا حبتان الهندان ولا حب اولاء الهندات قال ابن كيسان انما لم يختلف ذا لانه اشارة أبدا الى مذكر محذوف والتقدير فى حبذا هند حبذا حسن هند وكذا باقى الامثلة ورد بأنه دعوى بلا بينة (تنبيهات) * الاول انما يحتاج الى الاعتذار عن عدم المطابقة على قول من جعل ذا فاعلا وأما على القول بالتركيب فلا * الثانى لم يذكر هنا اعراب المخصوص بعد حبذا وأجاز فى التسهيل ان يكون مبتدأ والجملة قبله خبره وأن يكون خبر مبتدا واجب الحذف وانما لم يذكر ذلك هنا اكتفاء بتقديم الوجهين فى مخصوص نعم هذا على القول بأن ذا فاعل وأما على قول التركيب فقد تقدم اعرابه *

دماميني وفي رد البدل ما تقدم (قوله لولا الحياء) جواب لولا محذوف أي لولا الحياء يمنعني لذكرتهن وقوله منحت أي أعطيت الهوى أي هواي ماليس بالمتقارب أي القريب أي مالا طمع فيه (قوله أو بجر بالبا) أي على قلة بخلاف فاعل نعم فان جره بالباء ممتنع وفاعل فعل فان جره بالباء كثير والفاء زائدة لا عاطفة حتى يستشكل بدخول عاطف على عاطف (قوله نحو حب زيد رجلا) قال البعض تبعا لسم هذا صريح في ان فاعل حب يكون علما وليس كذلك بل يجب ان يكون اسم جنس محلى بأل أو مضافا الى المحلى بها أو ضميرا مفسرا بتمييز أو لفظ ما أو من كما صرح به الشاطبي كفاعل نعم اه وما نقله عن تصريح الشاطبي وان تبادر من عموم قول المصنف واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا مخالف لقول الشارح سابقا يجوز في فاعل فعل المذكور الجر بالباء والاستغناء عن أل واضماره على وفق ما قبله ثم مثل للاستغناء عن أل بنحو فهم زيد ثم قال نظرا لما فيه من معنى التعجب اه فتمثيل الشارح بنحو حب زيد رجلا موافق لما أسلفه سابقا (قوله ودون ذا) حال من محذوف للعلم به أي انضمام الحا من حب حالة كونها دون ذا كثر وقوله بالنقل أي بسببه متعلق بانضمام وقوله من حركة العين المناسب حذف حركة وهذا صريح في ان اصل حب حبب بضم العين أي صار حبيبا وبه صرح غيره ايضا (قوله وحب بها الخ) صدره فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها الضمير للخمر ومزاجها الماء وقتلها به اضعاف حدتها ولهذا عداه بعن ومقتولة أي ممزوجة منصوب على الحال أو التمييز (قوله فيجب فتح الحاء) أي ان جعلتا كالكلمة الواحدة كما في التوضيح قال المصرح فان جعلتا باقيتين على أصلهما جاز الوجهان (قوله وهذا التحويل) أي نقل حركة العين الى الفاء (قوله في كل فعل مقصود به المدح) ظاهره سواء كان حلقي الفاء كحسن أولا كضرب وبه صرح في الارتشاف وان نظر الى كلامه في التسهيل قيد بحلقي الفاء (قوله مدح أو تعجب) لا معنى لتخصيص المصنف المدح بالذكر لمساواة الذم له في الحكم ثم الصواب أن لو اكتفي بقوله تعجب عن ذكر المدح والذم لانه نص فيما مضى على ان فعل الجاري مجرى نعم وبئس مضمن معنى التعجب وانما ترك المصنف النص على جواز التسكين من غير نقل لان هذا الحكم ثابت لفعل بضم العين مطلقا تضمن تعجبا أو لم يتضمنه بل فعلا كان أو اسما دماميني (قوله لا يدل على انه اكثر من الفتح) قال سم قد يقال بل يدل لان المراد كثير بالنسبة الى الفتح فيفيد انه أكثر منه (قوله فحبذا ربا وحب دينا) من كلامه صلى

الله

الثالث بحذف المخصوص في هذا الباب للعلم به كما في باب نعم كقوله الاحبذا لولا الحيا وربما منحت الهوى ماليس بالمتقارب أي ألاحبذا ذكر هذه النساء لولا الحياء وسأذكر ما يفارق فيه مخصوص حبذا مخصوص نعم آخرا اه (وما سوى ذا ارفع بحب أو فجر بالبا) نحو حب زيد رجلا وحب به رجلا (ودون ذا انضمام الحا) من حب بالنقل من حركة العين (كثر) وينشد بالوجهين قوله وحب بها مقتولة حين تقتل * (تنبيهان) * الاول اما مع ذا فيجب فتح الحا وهذا التحويل قال في شرح الكافية مطرد في كل فعل مقصود به المدح وقال في التسهيل وكذا في كل فعل حلقي الفاء مرادا به مدح أو تعجب * الثاني قوله كثر لا يدل على انه أكثر من الفتح قال الشارح وأكثر ما يجيء حب مع غير ذا مضمومة الحاء وقد لا تضم حاؤها كقوله فحبذا ربا وحب دينا اه

الله عليه وسلم حين نزل في الخندق والشاهد في حب دينا (قوله وقد سبق بيانه) أي بكون المصنف صرح بتقديمه في التسهيل وان كانت عبارته هنا وفي الكافية توهم منع تقديم مخصوص نعم (قوله انه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم) فانها تعمل فيه نحو نعم رجلا كان زيد (قوله نشأ من دخول النواسخ) أي لانها لا تدخل الا على المبتدا (قوله يجوز ذكر التمييز الخ) مثل التمييز الحال كما في التسهيل نحو حبذا مبذولا المال وحبذا المال مبذولا اذا قصد الحال دون التمييز (قوله الا ان تقديم التمييز اولى) أي لا كثريته فقوله وأكثر عطف علة على معلول ولعدم الفصل بين التمييز ومميزه ومن هنا يعلم ان المراد بايلاء المخصوص لذا ايقاعه بعده وان لم يتصل به فالمقصود نفي تقدمه على حبذا لا نفي الفصل بينه وبين ذا والفرق بين هذا وباب نعم ان الضمير أحوج للتمييز من الاشارة فجعل تاليا للضمير ذكره سم وقوله نادر أي شاذ

(افعل التفضيل)

قيل أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيرا وشرا لانهما ليسا على زنة أفعل وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو أجهل وأبخل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل ويدفع الاول بأن قوله أفعل أي لفظا أو تقديرا وخير وشر من الثاني ويدفع الثاني بأن المراد بالفضل الزيادة مطلقا في كمال أو نقص (قوله للزوم الوصفية ووزن الفعل) اعترضه البعض بأنه كان الاولى حذف لزوم لان المقتضي لمنع الصرف الوصفية ووزن الفعل ولا دخل للزوم في اقتضاء منع الصرف ولك دفعه بأن اضافة لزوم الى الوصفية من اضافة الصفة الى الموصوف أي للوصفية اللازمة أي الاصلية لان الوصفية العارضة لا تمنع الصرف كما يأتي في قول المصنف وألغين عارض الوصفية الخ فاعرفه (قوله ولا ينصرف) أي لفظا وتقديرا وقوله الا ان الهمزة الخ أي نخير وشر انصرفا عن صيغة افعل لفظا لا تقديرا فقول البعض أي لفظا أو تقديرا فيه ما فيه (قوله حذفت في الاكثر من خير وشر) أي في التفضيل أما في التعجب فالغالب ما أخيره وما أشره وندر ما خيره وما شره دماميني (قوله لكثرة الاستعمال) أي فهما شاذان قياسا لا استعمالا وفيهما شذوذ من جهة اخرى وهي كونهما لا افعل لهما (قوله في ذلك) أي في حذف الهمزة لا في كثرة الاستعمال كما يؤخذ من تعبيره بقد (قوله من الكذاب الاشر) أي بفتح الشين وتشديد الراء (قوله ونحو بلال خير الناس وابن الاخير) شطر بيت من الرجز

(خاتمة) يفارق مخصوص حبذا مخصوص نعم من أوجه الاول ان مخصوص حبذا لا يتقدم بخلاف مخصوص نعم وقد سبق بيانه الثاني انه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم الثالث ان اعرابه خبر مبتدا محذوف أسهل منه في باب نعم لان ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه وهي لا تدخل عليه هنا قاله في شرح التسهيل الرابع انه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا قال في شرح التسهيل وكلاهما سهل يسير واستعماله كثير الا ان تقديم التمييز أولى وأكثر وذلك بخلاف المخصوص بنعم فان تأخير التمييز عنه نادر كما سبق والله أعلم

* (أفعل التفضيل)

وهو اسم لدخول علامات الاسماء عليه وهو ممتنع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل ولا ينصرف عن صيغة افعل الا ان الهمزة حذفت في الاكثر من خير وشر لكثرة الاستعمال وقد يعامل معاملتهما في ذلك أحب كقوله وحب شيء الى الانسان ما منعا وقد يستعمل خير وشر على الاصل كقراءة بعضهم من الكذاب الاشر ونحو بلال خير الناس وابن الاخير

بدليل قول الفارضى نحو قول الشاعر بلال الخ وبلال بمنع الصرف للضرورة
(قوله من كل مصوغ منه) أخذ الكلية من مقام البيان لا من النكرة لانها فى سياق
الاثبات لا تدل على العموم ومنه نائب فاعل مصوغ (قوله نحو هو أضرب)
عدد الامثلة اشارة الى انه لا فرق فى المصوغ منه بين مفتوح العين ومكسورها
ومضمومها (قوله لكونه الخ) علة لأب أو أبى وقوله ثمة انسب بالثانى خلافا
للبعض (قوله وألص من شظاظ) بكسر الشين المعجمة وظاءين معجمتين اسم رجل
من ضبة كان لصا ذكريا (قوله وبما زاد) أى وشذ بناؤه بما زاد (قوله
كهذا الكلام أخصر من غيره) أى لصوغه من اختصر وفيه شذوذ من جهة
أخرى وهى صوغه من المبنى للمجهول (قوله وفى افعل) أى وفى بناء افعل
التفضيل من افعل المذاهب الثلاثة المتقدمة فى التعجب الجواز مطلقا والمنع مطلقا
والجواز ان كانت الهمزة لغير النقل والمنع ان كانت للنقل (قوله وسمع الخ)
المثالان الاولان شاذان على القول بالمنع مطلقا وعلى القول بالتفصيل قياسيان على
القول بالجواز مطلقا والمثال الثالث شاذ على القول بالمنع مطلقا قياسى على غيره
والقفر مكان لا نبات فيه ولا ماء (قوله كهو أزهى من ديك) حكى ابن دريد بناء
فعله للفاعل ولا شذوذ عليه اه تصريح الا ان يقال المتبادر صوغ أزهى من
المبنى للمفعول لكثرته وندور المبنى للفاعل كما تقدم نظير ذلك فى التعجب عن
التصريح قال زكريا وخص الديك بالذكر لانه ينظر الى حسن ألوانه ويعجب بنفسه
(قوله وأشغل من ذات النحيين) انما كان مصوغا من المبنى للمفعول لان
المراد أنها اكثر مشغولية لا انها اكثر شغلا لغيرها وان كان يصاغ من المبنى
للفاعل اذا ناسب المقام ومن مجىء فعله مبنيا للفاعل شغلتنا اموالنا وأهلونا فما ذكره
ابن الناظم من ان شغل مما لزم البناء للمفعول غير مسلم والنحيين تثنية نحى بكسر
النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة
كانت تبيع السمن فى الجاهلية فأتى خوات بن جبير الانصارى قبل اسلامه فساومها
فحلت نحيا فقال لها امسكيه حتى انظر الى غيره ثم حل الآخر وقال لها امسكيه فلما
شغل يديها ساورها حتى قضى منها ما اراد وهرب ثم اسلم وشهد بدرا رضى الله تعالى
عنه (قوله وأعنى بحاجتك) سمع فيه عنى كرضى بالبناء للفاعل ولا شذوذ عليه الا
ان يقال مامر (قوله وفيه ما تقدم عن التسهيل) أى من انه قد يبنى فعلا التعجب
من فعل المفعول ان أمن اللبس وعليه فيبنى منه أفعل التفضيل ان امن اللبس
(قوله وما به الخ) يستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل وفاقد الاثبات فان

(صغ من) ككل (مصوغ منه للتعجب*) (أفعل للتفضيل) قياسا
اسما موازنا
مطردا نحو هو أضرب وأعلم وأفضل كما يقال
ما أضربه وأعلمه وأفضله (وأب) هنا
(اللذ أبى) هنالك لكونه لم يستكمل الشروط
المذكورة ثمة وشذ بناؤه من وصف لا فعل له
كهو أقمن به أى احق وألص من شظاظ هكذا
قال الناظم وابن السراج لكن حكى ابن
القطاع لصص بالفتح اذا استتر ومنه اللص
تثلث اللام وحكى غيره لصصه اذا أخذه بخفية
وبما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر من
غيره وفى أفعل المذاهب الثلاثة وسمع هو
أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف وهذا
المكان أقفر من غيره ومن فعل المفعول
كهو أزهى من ديك وأشغل من ذات النحيين
وأعنى بحاجتك وفيه ما تقدم عن التسهيل
فى فعلى التعجب (وما به الى تعجب وصل*
لمانع) من اشد وما جرى مجراه

أشد يأتى هنالك ولا يأتى هنا لان المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما
نبه عليه الموضح والظاهر أنه لا استثناء عند من يجوز تعريف التمييز من الكوفيين على
انه كما قال سم يتأتى التوصل بنحو أشد الى التفضيل من المبنى للمفعول الذى
لا لبس فيه بالمبنى للفاعل لصحة الاتيان بالمصدر الصريح حينئذ على انه مصدر المبنى
للمفعول وان كان بصورة مصدر المبنى للفاعل ومن فاقد الاثبات اذا اضيف العدم
أو الانتفاء الى المصدر الصريح كما مر فى التعجب واعلم ان فى قول المصنف وما به
الخ تقديم نائب الفاعل على الفعل وهو جائز فى الضرورة كتقديم الفاعل بل اولى
كما أسلفناه فى باب الفاعل بل لا يبعد عندى جواز تقديم نائب الفاعل اختيارا
اذا كان ظرفا او مجرورا لعدم علة منع التقديم وهى الباس الجملة الفعلية بالاسمية
كما قدمناه فى باب نائب الفاعل ومثل ذلك يقال فى نحو قوله فى باب التصغير
وما به لمنتهى الجمع وصل الخ فكن على بصيرة (قوله به الى التفضيل صل) قال
الدمامينى ها هنا بحث وهو أن أفعل التفضيل يقتضى اشتراك المفضل والمفضل عليه
فى أصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه فيلزم فى كل صورة توصل
فيها بأشد أن تكون الشدة موجودة فى الطرفين وزائدة فى طرف المفضل وهذا قد
يتخلف باعتبار القصد فانك قد تقصد اشتراك زيد وعمرو فى الاستخراج مثلا لا فى شدته
وان استخراج زيد شديد بالنسبة الى استخراج عمرو لا أشد فكيف يتأتى التوصل
فى مثل ذلك بأشد مع دلالته على خلاف المقصود اه (قوله لكن اشدا الخ) دفع
بالاستدراك توهم تساوى المنصوبين بعد أشد هنا وفى التعجب وان لم توهمه
عبارة المصنف (قوله وينصب هنا الخ) أخذه من قول المصنف فى باب التمييز
والفاعل المعنى انصبن بأفعلا الخ وبهذا يندفع ما يقال الاحالة على باب التعجب
توهم جواز نصب المصدر هنا وجره بالباء وان نصبه على المفعول به وكلاهما غير صحيح
قاله الشاطبى (قوله وأفجع موتا) فيه ان هذا المثال ليس مما نحن فيه لان المقصود
الاخبار بالزيادة فى الفجعة لا فى الموت فهو على الاصل (قوله صله أبدا) أى ان
ابق على أصله من افادة الزيادة على معين فان عرى عنها لم يجب وصله بمن لا لفظا
ولا تقديرا كما ستعرفه (قوله تقديرا) أى بأن تحذف مع مجرورها للعلم به فلو لم
يعلم لم يجز الحذف وقد يذكر مع العلم نحو قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة
قاله الدمامينى (قوله فيمتنع وصلهما بمن) أى التى الكلام فيها وهى الجارة
للمفضول ووجه الامتناع ان الوصل فى المجرد انما وجب لبعلم المفضول وهو مع
الاضافة مذكور صريحا ومع أل فى حكم المذكور لان أل اشارة الى معين تقدم

(به الى التفضيل صل) عند مانع صوغه من
الفعل لكن اشد ونحوه فى التعجب فعل وهنا
اسم وينصب هنا مصدر الفعل المتوصل اليه
تمييزا فتقول زيد أشد استخراجا من عمرو
وأقوى بياضا وأفجع موتا (وأفعل التفضيل
صله أبدا* تقديرا او لفظا بمن ان جردا) من
أل والاضافة جارة للمفضول وقد اجتمعا
فى انا أكثر منك مالا وأعز نفرا أى منك أما
المضاف والمقرون بأل فيمتنع وصلهما بمن

ذكره لفظا أو حكما وتعيينه يشعر بالمفضول فعلى هذا لا تكون أل فى افعل التفضيل الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضول افاده شارح الجامع (قوله اختلف فى معنى من هذه) أى على ثلاثة أقوال قول المبرد وقول سيبويه وقول المصنف فى شرح التسهيل (قوله لابتداء الغاية) أى المسافة فى ارتفاع نحو خير منه أو انحطاط نحو شر منه (قوله واليه ذهب سيبويه) الضمير يرجع الى انها لابتداء الغاية لا بقيد كونه فقط كما يقول المبرد بدليل ما بعد (قوله معنى التبعيض) يؤخذ من قول سيبويه فى هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم ان المراد بالتبعيض كون مجرورها بعضا لا التبعيض المتقدم فى حروف الجر وحينئذ لا ينهض الوجه الاول من وجهى ابطال التبعيض الآتيين (قوله الى انها بمعنى المجاوزة) أى مجاوزة الفاضل المفضول بمعنى زيادته عليه فى الوصف والمراد أنها تفيد ذلك مع بقية التركيب فسقط الاعتراض بأنها لو كانت للمجاوزة لصح ان تقع موقعها عن على ان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه اذا لم يمنع مانع وهنا منع مانع وهو الاستعمال لان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من وهذا الجواب ذكره المصرح والشمنى وهو أولى لان التزام كون المفيد للمجاوزة جملة التركيب مع كونه قابلا للمنع يؤدى الى عدم حسن تقابل الاقوال الثلاثة فالاولى ان المفيد لها من وبقية التركيب قرينة على ارادة المجاوزة من من فتدبر (قوله كون المجرور بها عاما) أى انه قد يكون عاما (قوله من كل عظيم) أوضح منه فى العموم من كل شئ (قوله والظاهر ما ذهب اليه المبرد) أى من كونها لابتداء الغاية فقط ووجه ظهوره ان من لا تحمل على غير الابتداء الا اذا منع منه مانع لانه أشهر معانيها وهنا لا مانع منه فلا حاجة الى اخراجها عنه (قوله ليس بلازم) أى فى جميع مواقع استعمال من الابتدائية (قوله لان الانتهاء قد يترك الخ) منه يعلم أن المراد بكون المجرور هو المفضل عليه انه الذى قصد بيان التفضيل عليه والا فالمفضل عليه فى الواقع قد يكون أكثر من ذلك وكذا يقال فى معنى كون المضاف اليه هو المفضل عليه أفاده سم (قوله ويكون ذلك) أى ترك الاخبار بالانتهاء سواء كان تركه لعدم علمه أو لعدم قصد الاخبار به فقول البعض ان قوله ويكون ذلك الخ راجع للثانى فقط كما هو الظاهر غير ظاهر (قوله كالآية) هى قوله تعالى أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا ومحل التمثيل من الآية قوله تعالى وأعز نفرا (قوله أى تروحى وأتى مكانا الخ) هذا التقدير انما يناسب ما قاله بعضهم من ان الخطاب للناقة وتروحى بمعنى سيرى فى الرواح أى العشى

(تنبيهات) * الاول اختلف فى معنى من هذه فذهب المبرد ومن وافقه الى انها لابتداء الغاية واليه ذهب سيبويه لكن أشار الى انها تفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال فى هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم وذهب فى شرح التسهيل الى انها بمعنى المجاوزة وكأن القائل زيد أفضل من عمرو وقال جاوز زيد عمرا فى الفضل قال ولو كان الابتداء مقصودا لجاز ان يقع بعدها الى قال ويبطل كونها للتبعيض امران أحدهما عدم صلاحية بعض موضعها والآخر كون المجرور بها عاما نحو الله أعظم من كل عظيم والظاهر كما قال المرادى ما ذهب اليه المبرد وما رد به الناظم ليس بلازم لان الانتهاء قد يترك الاخبار به لكونه لا يعلم أو لكونه لا يقصد الاخبار به ويكون ذلك أبلغ فى التفضيل اذ لا يقف السامع على محل الانتهاء * الثانى أكثر ما تحذف لدليل من مع مجرورها اذا كان افعل خبرا كالآية ويقل اذا كان حالا كقوله

دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا

أى دنوت اجمل من البدر أو صفة كقوله

تروحى أجدر أن تقيلى * غدا بجنبى بارد ظليل

أى تروحى وأتى مكانا اجدر من غيره بأن تقيلى فيه

ولا يناسب ما قاله آخر وصوبه العينى من ان الخطاب لصغار النخل وتروحى من تروح النبت اذا طال وأجدر على تقدير وخذى مكانا اجدر وقوله بان تقيلى فيه أى تمكثى فيه وقت الظهيرة وعلى ان الخطاب لصغار النخل تكون القيلولة كناية عن نموها وزهرتها كما فى العينى بجنبى بارد ظليل أى فى مكان بارد ذى ظل (قوله وليس على اطلاقه) أى بل فى مفهومه تفصيل فلا يعترض (قوله بمعمول افعل) كقوله تعالى النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم (قوله بلو وما اتصل بها) مثل ذلك الفصل بالنداء وممن صرح بجوازه الدمامينى والسيوطى (قوله لو بذلت لنا) لو للتمنى أو شرطية حذف جوابها أى لاحسنت الينا مثلا والموهبة نقرة يستنقع فيها الماء ليبرد وقوله على خمر صفة ماء أى حاصل على خمر (قوله ولا يجوز بغير ذلك) يرد عليه النداء لما عرفت (قوله وأقرب من كل خير من عمرو) لا يقال هذا من صور الفصل بمعمول افعل ففى كلامه تكرار لانا نقول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث تقديم من المعدية على من الجارة للمفضول فلا تكرار (قوله بمن المذكورة) أى الداخلة على المفضل عليه أما غيرها فلا يمتنع الجمع بينها وبين أل والاضافة كقوله

فهم الاقربون من كل خير * وهم الابعدون من كل ذم

وكقولك زيد أقرب الناس منى (قوله الودى) بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد الياء جمع ودية وهى النخلة الصغيرة والجياد جمع جواد وهو الذكر والانثى من الخيل والسدف بفتح السين والدال المهملتين والفاء الصبح (قوله ولست) بتاء الخطاب كما قاله العينى وحصى تمييز أى عددا وتمام البيت وانما العزة للكاثر أى للفائق فى الكثرة من كثره بالتخفيف اذا غلبه فى الكثرة فقول البعض تبعا للعينى أى الكثير فيه مساهلة (قوله فمؤولان) مما أول به الاول الغاء المضاف اليه أو جعل منا متعلقا بمحذوف بدل من اعلمنا أى اعلم منا ومنع ابن جنى الاضافة وجعل نا مرفوعا مؤكدا للضمير فى اعلم نائبا عن نحن ومما أول به الثانى جعل أل زائدة أو جعل منهم متعلقا بمحذوف (قوله ألزم تذكيرا وأن يوحدا) لان المجرد أشبه بافعل فى التعجب وهو لا يتصل به علامة تثنية ولا جمع ولا تأنيث والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد فى التنكير (قوله زيد أفضل رجل) أصله زيد أفضل من كل رجل فحذف من كل اختصارا وأضيف افعل الى رجل وجاز كونه مفردا مع كون افعل بعض ما يضاف اليه فالاصل ان يكون جمعا لفهم المعنى وعدم التباس المراد ووجب تنكيره لان القاعدة ان كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون الا نكرة فان

* الثالث قوله صله يقتضى انه لا يفصل بين افعل وبين من وليس على اطلاقه بل يجوز الفصل بينهما بمعمول افعل وقد فصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله

ولفوك أطيب لو بذلت لنا
من ماء موهبة على خمر

ولا يجوز بغير ذلك * الرابع اذا بنى افعل التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع بينها وبين من الداخلة على المفضول مقدمة أو مؤخرة نحو زيد أقرب من عمرو من كل خير وأقرب من كل خير من عمرو * الخامس قد تقدم ان المضاف والمقرون بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة فاما قوله

نحن بغرس الودى أعلمنا
منا بركض الجياد فى السدف

وقوله ولست بالاكثر منهم حصى فمؤولان اهـ

(وان لمنكور يضف) افعل التفضيل (أو جردا) من أل والاضافة (ألزم تذكيرا وأن يوحدا) فتقول زيد أفضل رجل وأفضل من عمرو وهند أفضل امرأة وأفضل من دعد والزيدان أفضل رجلين وأفضل من بكر والزيدون افضل رجال وأفضل من خالد والهندان افضل امرأتين وأفضل من دعد والهندات افضل نسوة وأفضل من دعد

جئت بأل رجعت الى الجمع وان جمعت ادخلت أل فان عطفت على المضاف الى النكرة مضافا الى ضميرها قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهذه اكرم امرأة وأعقله بتذكير الضمير وافراده فى المفرد وضدّيه والمذكر وضدّه على التوهم كانك قلت من اوّل الكلام فان اضفت أفعل الى معرفة ثنيت وجمعت وأنثت وهو القياس وأجاز سيبويه الافراد تمسكا بقوله

ومية احسن الثقلين جيدا * وسالفة وأحسنه قذالا

أى احسن من ذكر نقله شيخنا عن يس وأقره هو والبعض وظاهره وجوب تذكير الضمير وافراده فى نحو هذه اكرم امرأة وأعقله وهذان أكرم رجلين وأعقله وهكذا والوجه عندى جواز المطابقة ان لم تكن واجبة أو أولى فتأمل (قوله ومن ثم) أى من أجل لزوم المجرد التذكير والافراد قيل فى أخر جمع اخرى مؤنث اخر أنه معدول عن آخر الذى هو المستحق لان يستعمل لانه على وزن افعل التفضيل وبمعناه فى الاصل لانّ معناه الاصلى أشد تأخرا وان صار بمعنى مغاير (قوله وفى قول ابن هانى) هو أبو نواس الحسن بن هانى (قوله من فقاقعها) هى النفاخات التى تعلو الماء أو الخمرة قال يس والمحفوظ فى البيت من فواقعها بالواو (قوله انه لحن) أى حيث أنث صغرى وكبرى والواجب التذكير وسيأتى تصحيحه فى كلام الشارح (قوله يجب فى هذا النوع) قال البعض أورد عليه قوله تعالى ثم رددناه أسفل سافلين اه أقول فى البيضاوى وحاشيته للشيخ زاده ما ملخصه ان اسفل اما صفة امكنة محذوفة أى الى امكنة اسفل سافلين وهى النار أو أزمنة محذوفة أى الى ازمنة أسفل سافلين وهى ارذل العمر أو حال أى رددناه أى صرفناه عن احسن الصور حال كونه أسفل سافلين وهم أصحاب النار وعلى الوجه الثانى يكون الاستثنا بعد منقطعا وعلى الاوّل والاخير متصلا والمستثنى منه الضمير المنصوب فى قوله ثم رددناه لانه فى معنى الجمع لرجوعه الى الانسان المراد منه الجنس اه أى والجمع بالياء والنون على الاوّلين لتغليب العاقل اذا علمت ذلك علمت ان الايراد مدفوع وأن الاقتصار عليه قصور وتقصير على ان المنقول عن الشاطبى انه ذكر أن محل وجوب مطابقة المضاف اليه للموصوف اذا كان المضاف اليه جامدا أمّا اذا كان مشتقا كما فى الآية فلا والله اعلم ويجب أيضا كونه من جنسه فلا يقال زيد أفضل امرأة لانّ افعل بعض ما يضاف اليه (قوله الموصوف) أراد به هنا ما يشمل الموصوف معنى فقط كالمبتدا فهو أعم من الموصوف فى قوله بعد من مبتدا أو موصوف (قوله فتقديره أوّل فريق كافر به) أى وفريق جمع

ولا يجوز المطابقة ومن ثم قيل فى اخر أنه معدول عن آخر وفى قول ابن هانى

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها

انه لحن

(تنبيه) يجب فى هذا النوع مطابقة المضاف اليه الموصوف كما رأيت وأمّا ولا تكونوا أوّل كافر به فتقديره اوّل فريق كافر به اه

فى المعنى فحصلت المطابقة باعتبار المعنى وافرد كافر باعتبار افراد فريق فى اللفظ (قوله طبق) أى مطابق لانّ اقترانه بأل اضعف شبهه بأفعل فى التعجب (قوله والزيدون الافضلون) أى أو الافاضل ولو زاده كما فعل فى نظيره لكان احسن (قوله ذو وجهين) فالمطابقة لمشابهته المحلى بأل فى الخلوّ عن لفظ من وعدم المطابقة لمشابهته المجرد لنية معنى من (قوله هذا اذا نويت الخ) ظاهر صنيعه ان قصد التفضيل على المضاف اليه وحده تارة وعلى كل ما سواه تارة أخرى وعدم قصد التفضيل رأسا تارة اخرى يختص بالمضاف الى معرفة والذى سينقله الشارح فى التنبيه الآتى عن المصنف فى شرح التسهيل صريح فى ان المجرد بدون من قد يعرى عن معنى التفضيل رأسا وأن فيه حينئذ وجهين لزوم الافراد والتذكير وهو المشهور والمطابقة ولا يبعد أن يقاس على ذلك ما اذا عرى المضاف الى النكرة عن معنى التفضيل أو قصد به التفضيل على المضاف اليه وغيره نحو الاشج والناقص أعدلا بنى مروان ونحو محمد صلى الله عليه وسلم افضل قرشى فتدبر (قوله معنى من) أى المعنى الحاصل معها لانّ التفضيل ليس نفس معناها وانما هو مستفاد من أفعل كما علم مما قدمه الشارح (قوله ومنه) أى من القول الجارى على المطابقة قوله تعالى وكذلك جعلنا الخ قال البعض فأكابر مفعول أول لجعلنا مضاف الى مجرميها وفى كل قرية المفعول الثانى اه ولا يخفى ما يلزم عليه من ضعف المعنى والاولى عندى على الاضافة تفسير الجعل بالتمكين كما فى البيضاوى ويحتمل ان فى كل قرية ظرف لغو متعلق بجعلنا وأكابر مفعول ثان ومجرميها مفعول أول او فى كل قرية الثانى ومجرميها بدل وعلى هذين الوجهين جعلنا بمعنى صيرنا ولا اضافة ولا يرد ما سيذكره الشارح من انه يلزم عليه المطابقة فى المجرد وهى ممتنعة لانّ الاضافة منوية أى اكابرها فتأمل (قوله ومنه) أى من القول الجارى على عدم المطابقة قوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس على حياة فأحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق لقال أحرصى (قوله وهذا) أى عدم المطابقة (قوله فان قدر) أى ابن السراج دفعا لما يقال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت فى أكابر مجرميها (قوله المطابقة فى المجرد) أى وهى ممتنعة كما مر فى النظم فان قال الاضافة منوية كما مر وقع فيما فرّ منه (قوله وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله الخ) أى حيث أفرد أحب وأقرب وجمع أحسن وجعل الزمخشرى أحسن من قسم ما قصد فيه الزيادة المطلقة فلذا جمع بخلاف احب وأقرب فانهما من قسم ما قصد فيه التفضيل على المضاف اليه وحده فلذا أفرد وقوله أحاسنكم اخلاقا استئناف بيانى

(وتلو أل طبق) لما قبله من مبتدا أو موصوف نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون والهندان الفضليان والهندات الفضليات أو الفضل وكذلك مررت بزيد الافضل وبهند الفضلى الى آخره ولا يؤتى معه بمن كما سبق

(وما لمعرفه * اضيف ذو وجهين) منقولين

(عن ذى معرفه) هما المطابقة وعدمها

(هذا اذا نويت) بأفعل (معنى من) أى التفضيل على ما اضيف اليه وحده فتقول على المطابقة الزيدان أفضلا القوم والزيدون افضلوا القوم وأفاضل القوم وهند فضلى النساء والهندان فضليا النساء والهندات فضل النساء وفضليات النساء ومنه وكذلك جعلنا فى كل قرية اكابر مجرميها وعلى عدم المطابقة الزيدان افضل القوم والزيدون افضل القوم وهكذا الى آخره ومنه ولتجدنهم احرص الناس وهذا هو الغالب وابن السراج يوجبه فان قدرا كابر مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا أول لزمه المطابقة فى المجرد وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله صلى الله عليه وسلم الا أخبركم بأحبكم الىّ وأقربكم منى منازل يوم القيامة أحاسنكم اخلاقا

(قوله أو تنويها) بالنصب عطفا على لم تنو وفى بعض النسخ أو تنوها بحذف الياء ولا وجه له (قوله فهو طبق ما به قرن) من مبتدأ او موصوف تشبيها بالمحلى بأل فى الخلو من لفظ من ومعناها (قوله وجها واحدا) لا يقال هذا ينافيه ما سينقله الشارح عن شرح التسهيل من ان المشهور فى أفعل العارى عن معنى التفضيل التزام الافراد والتذكير لما ستعرفه من ان ما فى شرح التسهيل فى المجرد من أل والاضافة دون من (قوله كقوله الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب (قوله الناقص والاشج أعدلا بنى مروان أى عادلاهم) لانه لم يشاركهما أحد من بنى مروان فى العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان سمى بذلك لنقصه ارزاق الجند والاشج عمر بن عبد العزيز بن مروان سمى بذلك لشجة أصابته بضرب الدابة (قوله من بين قريش) أى حال كونه من بينهم أى من وسطهم وخيارهم (قوله لمجرد التخصيص) أى تخصيص الموصوف بأنه من القوم الفلانى مثلا لا لبيان المفضل عليه سم (قوله الى ما) أى مضاف اليه ليس هو أى افعل بعضه أى المضاف اليه الواقع عليه ما ولجريان الصفة على غير ما هى له أبرز الضمير (قوله الا بعض ما اضيف اليه) أى مشمولا لما أضيف اليه بحسب المعنى الوضعى وان كان غير مشمول له بحسب المراد منه فى المقام اذ المراد من المضاف اليه غير الموصوف مما يشاركه فى المعنى الوضعى فلا يلزم تفضيل الشئ على نفسه قاله سم وفى كلام الدمامينى ان الحصر الذى ذكره الشارح مذهب البصريين دون الكوفيين (قوله فلذلك) أى لكون المنوى فيه معنى من لا يكون الا بعض ما اضيف اليه وما لم ينو فيه معنى من لعدم نية المفاضلة اصلا أو نيتها لا على المضاف اليه وحده بل على كل ما سواه لا يجب فيه ذلك (قوله ان قصد الاحسن من بينهم أو قصد حسنهم) لان افعل على هذين الوجهين ليس على معنى من فلا يجب كونه بعض ما أضيف اليه وقوله ويمتنع ان قصد أحسن منهم أى لكون المنوى فيه معنى من يجب ان يكون بعض ما أضيف اليه وأفعل هنا ليس بعض ما أضيف اليه والا لزم اضافة الشئ الى نفسه فى اخوته فلو قيل يوسف أحسن الاخوة صح لتحقق الشرط لان يوسف احد الاخوة (قوله يرد أفعل التفضيل الخ) اعاده مع علمه مما قدمه توطئة لذكر الخلاف فيه وذكر أمثلة له غير ما تقدم وعبارة التسهيل واستعماله أى استعمال افعل التفضيل عاريا من الاضافة والالف واللام دون من مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل نحو هو أعلم بكم أى عالم أو صفة مشبهة نحو وهو أهون عليه أى هين مطرد عند أبى

(وان لم تنو) بأفعل معنى من بان لم تنو به المفاضلة أصلا أو تنويها لا على المضاف اليه وحده بل عليه وعلى كل ما سواه (فهو طبق ما به قرن) وجها واحدا كقولهم الناقص والاشج أعدلا بنى مروان أى عادلاهم ونحو محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قريش أى أفضل الناس من بين قريش واضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ولذلك جازت اضافة افعل فيهما الى ما ليس هو بعضه بخلاف المنوى فيه معنى من فانه لا يكون الا بعض ما أضيف اليه فلذلك يجوز يوسف أحسن اخوته ان قصد الاحسن من بينهم أو قصد حسنهم ويمتنع ان قصد أحسن منهم *(تنبيه) يرد أفعل التفضيل عاريا عن معنى التفضيل

العباس

العباس المبرد لكثرة الوارد منه والاصح قصره على السماع ولزومه الافراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة اه مع ايضاح من الدمامينى ومنها يؤخذ أن محل الخلاف وجواز المطابقة وتركها هو المجرد من أل والاضافة فلا ينافى ما مر وحينئذ كان المناسب للشارح ترك التمثيل بقوله فشر كما الخ لانه مضاف وأن محل وروده كذلك اذا لم يقترن بمن فالمقترن بمن لا يصح تجريده عن معنى التفضيل اصلا لا قياسا ولا سماعا لان من هذه هى الجارة للمفضول قاله الدمامينى ولا يرد عليه قولهم فى التهكم أنت أعلم من الحمار ولا قولهم العسل أحلى من الخل لحصول المشاركة التقديرية وصرح فى التسهيل بأن محل عدم تجرد افعل المقرون بمن فى غير التهكم وان المفضل عليه فى التهكم يرد بدون مشاركة المفضل تحقيقا وتقديرا نحو أنت اعلم من الحمار والاوجه ما قدمناه من تقدير المشاركة فى التهكم أيضا وقال الدمامينى أيضا وههنا تنبيهان * (الاول) قال فى الكشاف من وجيز كلامهم الصيف أحر من الشتاء اى الصيف ابلغ فى حره من الشتاء فى برده هذا نصه وعلى هذا يؤول قولهم العسل احلى من الخل ونحوه وتحرير هذا الموضع ان يقال لأفعل أربع حالات احداها وهى الحالة الاصلية ان يدل على ثلاثة أمور أحدها اتصاف من هو له بالحدث الذى اشتق منه وبهذا الامر كان وصفا والثانى مشاركة مصحوبه له فى تلك الصفة والثالث تميز موصوفه على مصحوبه فيها وبكل من هذين الامرين فارق غيره من الصفات الحالة الثانية ان يخلع عنه ما امتاز به عن الصفات ويتجرد للمعنى الوصفى الحالة الثالثة ان يبقى عليه اموره الثلاثة ولكن يخلع عنه قيد الامر الثانى ويخلفه قيد آخر وذلك ان الامر الثانى وهو الاشتراك كان مقيدا بتلك الصفة فصار مقيدا بالزيادة ألا ترى ان المعنى فى المثال ان للعسل حلاوة وان تلك الحلاوة زائدة وان زيادتها اكثر من زيادة حموضة الخل الحالة الرابعة ان يخلع عنه الامر الثانى وقيد الامر الثالث وهو كون الزيادة على مصحوبه فيكون دلالته على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة كما فى يوسف احسن اخوته اه وقد يمنع دعواه خلع الامر الثانى عنه فى الحالة الرابعة ثم قال *(التنبيه الثانى) من كلامهم المشهور زيد أعقل من ان يكذب وظاهره مشكل اذ قضيته تفضيل زيد فى العقل على الكذب ولا معنى له وقد وجهه فى المغنى بتوجيهين *أحدهما أن يكون الكلام على تأويل ان والفعل بالمصدر وتأويل المصدر بالوصف كما قيل فى قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ان التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كان مفترى وفى قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان التقدير يعودون

للقول بمعنى يعودون للمقول فيه ثم لفظ الظهار كما هو الموافق لقول جمهور العلماء ان العود الموجب للكفارة هو العود الى المرأة لا العود الى القول نفسه كما يقوله اهل الظاهر لكن يضعف هذا الوجه ان التفضيل على الناقص لا فضل فيه * الثانى ان افعل ضمن معنى ابعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله على غيره فمن هذه ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بأفعل لتضمنه معنى ابعد والمفضول متروك ابدا فى مثل ذلك لقصد التعميم وهذا الثانى وان اقره فيه نظر من جهة ان الفعل الذى يسبك هو ومامعه فى المثال بالمصدر مسند الى ضمير المفضل فينبغى عند السبك ان يضاف المصدر الى هذا الضمير كما تقول فى أعجبنى ماصنعت المعنى أعجبنى صنعك فاذا فعل ذلك فى المثال صار معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيلزم مشاركة الناس له فى البعد من كذب نفسه وزيادته عليهم فى ذلك البعد وهذا عن مظان التوجيه بمعزل وقال الرضى ليس المقصود فى نحو قولهم انا أكبر من الشعر وأنت أعظم من ان تقول كذا تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وأفعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول فمن فى مثله ليست تفضيلية بل هى مثلها فى قولك انا بعيد منه تعلقت بأفعل التفضيل بمعنى متباعد بلا تفضيل اه باختصار وحاصل كلام الرضى ان أفعل التفضيل فيما ذكر مستعمل فى بعض مدلوله دون بعض ويرد عليه أيضا ان فيه نسبة نحو قول كذا والكذب الى المخاطب وقد يدفع هذا وتنظير الدمامينى فى الثانى بأن نسبة ذلك اليه لتوهمه فيه لا لتلبسه به فافهم (قوله نحو ربكم أعلم بكم الخ) انما أول فى هذين الموضعين بما ذكر لانه لا مشارك لله سبحانه وتعالى فى علمه ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة الى قدرته اه دمامينى (قوله وان مدت الايدى الخ) الشاهد فى بأعجلهم وأعجل فانهما بمعنى العجل لا فى اجشع لانه كأعور وأجهر كما يؤخذ من قول العينى الاجشع الحريص على الاكل لكن قول القاموس الجشع محركة أشد الحرص وقد جشع كفرح فهو جشع صريح فى ان الوصف منه جشع بفتح فكسر فيكون اجشع أفعل تفضيل (قوله سمك السماء) اى رفعها فهو متعد ومصدره سمك ويستعمل لازما بمعنى ارتفع ومصدره سموك والمراد بالبيت الكعبة وسيأتى وجه آخر والدعائم جمع دعامة بالكسر وهى الاسطوانة (قوله فشركما الخ) قبله اتهجوه ولست له بكفؤ قاله حسان يخاطب به من هجا النبى صلى الله عليه وسلم (قوله وحكى ابن الانبارى الخ) اشارة الى قول ثالث ان افعل التفضيل لا يجرد عن معنى التفضيل لا سماعا

ولا

نحو ربكم اعلم بكم وهو اهون عليه وقوله
وان مدت الايدى الى الزاد لم أكن
بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل

وقوله
ان الذى سمك السماء بنى لنا
بيتا دعائمه أعز وأطول

وقوله فشركما لخيركما الفداء * والاصح قصره
وقاسه المبرد وقال فى التسهيل وحكى ابن الانبارى عن
على السماع
أبى عبيدة القول بورود أفعل التفضيل مؤولا
بما لا تفضيل فيه قال ولم يسلم له النحويون
هذا الاختيار

ولا قياسا (قوله وتأولوا ما استدل به) أما ربكم أعلم بكم فلا مانع من جعله للتفضيل باعتبار بعض الوجوه أى اعلم بكم من غيره العالم ببعض احوالكم فالمشاركة فى مطلق علم وأما وهو أهون عليه فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار عادة الحوادث لا نفس الامر وأما بأعجلهم وأعجل فلا مانع من جعلهما للتفضيل وأما أعز وأطول فقال السعد المراد بالبيت بيت المجد والشرف وقوله اعز وأطول أى من دعائم كل بيت وعلى هذا هما للتفضيل وأما فشركما لخيركما الفداء فشر وخير فيه ليسا افعل تفضيل بل اسمان كالسهل والصعب لانهما يردان كذلك هذا ماظهر فجعل البعض تأويل ما استدل به بجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لا نفس الامر انما يصح فى بعض ما استدل به لا فى كله فتدبر (قوله اذا غاب) أى عدم وأسود العين اسم جبل ومعنى البيت انتم لئام أبدا لان هذا الجبل لا يغيب (قوله وان تكن بتلو من الخ) بقى ما اذا كان الاستفهام بالهمزة ويتجه ان يقال ان اريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم فتقول امن زيد أنت افضل فقد ذكر فى علم المعانى ان المسؤل عنه بالهمزة هو مايليها فيجب التقديم ليكون المسؤل عنه قد وليها وان اريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول أأنت أفضل من زيد ليليها المسؤل عنه وفاء بالقاعدة المذكورة سم (قوله لا على جملة الكلام الخ) وانما فعل الشارح مثل ما فعله المصنف مجاراة لمثال المصنف لا يقال اذا لم يقدم على الجملة تخرج الاستفهام عن الصدارة لانا نقول صدارته الواجبة له انما هى بالنسبة لما عمل فيه فقط وهو أفعل (قوله الفصل بأجنبى) لان المبتدا ليس من معمولات الخبر وقد يقال المختار جواز تقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدا والخبر فى السعة اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا فليكن مافعله المصنف مثله الا ان يفرق بقوة الخبر الفعلى بخلاف الخبر الذى هو أفعل تفضيل فتأمل (قوله التقديم نزرا وجدا) وفى التوضيح انه ضرورة عند الجمهور (قوله أهلا وسهلا) أى أتيتم أهلا ومكانا سهلا وقوله جنى النحل أى شبهه بدليل مابعده والاستشهاد بالبيت مبنى على ان منه متعلق بأطيب قال زكريا ويجوز تعلقه بزودت وحينئذ لا شاهد فيه (قوله ولا عيب فيها) أى فى النساء المذكورة فيما قبله وقوله غير أن الخ من تأكيد المدح بما يشبه الذم والقطوف بفتح القاف وفى آخره فاء المتقارب الخطا (قوله ظعينة) هى فى الاصل الهودج كانت فيه امرأة أو لم تكن ثم سميت المرأة مادامت فى الهودج ظعينة وأملح من الملاحة وهى الحسن (قوله ورفعه الظاهر) المراد به المصرح

وقالوا لا يخلو أفعل التفضيل من التفضيل
وتأولوا ما استدل به قال فى شرح التسهيل
والذى سمع منه فالمشهور فيه التزام الافراد
والتذكير وقد يجمع اذا كان ماهوله جمعا
كقوله
اذا غاب عنكم أسود العين كنتم
كراما وأنتم ما أقام ألائم
قال واذا صح جمعه لتجرده من معنى التفضيل
جاز ان يؤنث فيكون قول ابن هانئ
كأن صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در ... اه

(وان تكن بتلو من * مستفهما) الجارة (فلهما) أى لمن ومجرورها المستفهم به (كن أبدا مقدما) على افعل التفضيل لا على جملة الكلام كما فعل المصنف اذ يلزم على تمثيله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبى ولا قائل به (كمثل ممن أنت خير) ومن ايهم أنت افضل ومن كم دراهمك اكثر ومن غلام ايهم أنت أفضل لان الاستفهام له الصدر (ولدى * اخبار) أى وعند عدم الاستفهام (التقديم نزرا وجدا) كقوله
فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت
جنى النحل بل مازودت منه أطيب

وقوله
ولا عيب فيها غير أن سريعها
قطوف وأن لا شئ منهن اكسل

وقوله
اذا سايرت اسماء يوما ظعينة
فأسماء من تلك الظعينة أملح

(ورفعه الظاهر نزر)

به فيشمل الضمير البارز المنفصل ولهذا ادرجه الشارح فى حيز تفسير كلام المصنف وان افرده فيه بالذكر (قوله يرفع الضمير المستتر) أى لان العمل فيه ضعيف لايظهر أثره لفظا فلا يحتاج الى قوة العامل سم (قوله الاقليلا) أى شاذا (قوله لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل) أى مع عدم ما يجبر الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه فلا يرد أن الضعف موجود حتى فى مسئلة الكحل (قوله فى حال تجريده) مثلها حال اضافته الى نكرة وخص حالة التجريد بالذكر لانها الاصل فيه كما سيأتى بعنى فلما ضعف بعدم قبول العلامات فى بعض أحواله انحطت رتبته فى جميعها فلم يعمل فى الاسم الظاهر الا بالشروط الآتية (قوله لايؤنث الخ) بهذا فارق الصفة المشبهة فانها تؤنث وتثنى وتجمع فلهذا عملت فى الظاهر كثيرا وان لم يكن لها فعل بمعناها وهو الثبوت (قوله اذا لم يعاقب فعلا) جارى فيه الناظم والافالاحسن اسناد المعاقبة الى الفعل كما يشير اليه قول الشارح أى لم يحسن الخ فعلم ان قوله أى لم يحسن الخ تفسير باللازم فتفطن (قوله اذا سبقه نفى الخ) زاد غيره قيدا وهو أن يكون افعل صفة لاسم جنس ليكون معتمدا عليه ولم يكف النفى كما فى اسم الفاعل لانه لم يقو قوته ولهذا لاينصب المفعول به بخلاف اسم الفاعل وانما اشترط سبق النفى ليكون افعل التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله وذلك لان النفى اذا دخل على افعل توجه الى قيده وهو الزيادة فيزيلها فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى حسن كحل عين زيد امابان يساويه أو يكون دونه ومقام المدح يأبى المساواة فيرجع المعنى الى ان حسن الكحل فى عين رجل دون حسنه فى عين زيد أفاده الجامى وأورد عليه انه لو كان زوال الزيادة بالنفى مجوزا لعمل اسم التفضيل فى ظاهر لجاز العمل فى نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه واجيب بالفرق بينه وبين مثال الكحل بأن اسم التفضيل فى مثال الكحل خالف الاصل وهو تغاير المفضل والمفضل عليه ذاتا لاتحادهما فيه ذاتا فحصل فى معناه التفضيلى ضعف يقتضى انه اذا زال بالنفى لم يبق لافعل قوة اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله فى الظاهر بخلاف نحو ما رأيت رجلا احسن منه أبوه فانه لاضعف فى معناه التفضيلى لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا فله قوة اقتضاء حكمه وقيل انما اشترط تقدم النفى ليقوى طلب الموصوف الصفة المقتضى ذلك لقوتها فى العمل وذلك لان طلب النكرة للمخصص فى الاثبات دون طلبها له فى النفى لانه فى الاثبات لزيادة الفائدة وفى النفى لصون الكلام عن كونه كذبا فانك اذا قلت ما رأيت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص الرجل بأمر يمكن انه لم يحصل لمن رأيته

من

أى افعل التفضيل يرفع الضمير المستتر فى كل لغة ولا يرفع اسما ظاهرا ولا ضميرا بارزا الاقليلا حكى سيبويه مررت برجل اكرم منه أبوه وذلك لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل انه فى حال تجريده لايؤنث ولا يثنى ولا يجمع وهذا اذا لم يعاقب فعلا أى لم يحسن ان يقع موقعه فعل بمعناه (ومتى عاقب فعلا فكثيرا) رفعه الظاهر (ثبتا) وذلك اذا سبقه نفى

من الرجال بخلاف رأيت رجلا وفى هذا أيضا ما تقدم ايرادا وجوابا (قوله وكان مرفوعه اجنبيا) أى غير ملابس لضمير الموصوف بخلاف نحو ما رأيت رجلا احسن منه أبوه فالمراد نفى كونه سببيا بهذا المعنى فلا ينافى اشتراط ابن الحاجب كونه سببيا بمعنى ان للموصوف به تعلقا ما كما فى المثال قاله سم واعترض البعض على الشارح بأن هذا القيد مستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين لما علمت من ان المفضل والمفضل عليه فى نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه مختلفان بالذات وفيه ان الاعتراض باغناء المتأخر عن المتقدم غير ناهض (قوله مفضلا على نفسه باعتبارين) كان ينبغى ان يقول باعتبار آخر لان التفضيل أى الزيادة انما هو باعتبار واحد لا باعتبارين كما لا يخفى الا ان يجعل فيه اكتفاء والاصل ومفضولا فمعنى المثال ان الكحل باعتبار كونه فى عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه فى عين غيره من الرجال وخرج به نحو ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا لانه اعتبر فيه فردان من افراد الكحل وأوقع التفاضل بينهما بخلاف المثال المشهور فانه اعتبر فيه ماهية الكحل مقيدة بقيد تارة ومقيدة بآخر تارة اخرى والظاهر الذى يرمز اليه صنيع الشارح ان هذه الشروط شروط لعمل افعل التفضيل مطلقا فى الظاهر لا لعمل افعل من فقط كما بينه البعض فانظره (قوله فى عينه) حال من الكحل مقدم عليه أو ظرف لغو متعلق بأحسن وفى عين زيد حال من الضمير المجرور بمن (قوله فانه يجوز أن يقال الخ) تعليل لمحذوف أى وانما كان هذا المثال مما يعاقب فيه افعل الفعل لانه يجوز الخ (قوله لان افعل التفضيل الخ) علة لقول المصنف ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا (قوله لانه ليس له فعل بمعناه) أى فى الزيادة ليعمل عمله ولا يرد عليه ان افعال الغلبة بمعناه نحو كاثرنى فكثرته أى غلبته فى الكثرة وزدت عليه فيها لعدم اطراد الغلبة فى كل مادة كما قاله سم نعم يرد عليه ان الصفة المشبهة ليس لها فعل بمعناها فى الثبوت مع عملها فى الظاهر وأن افعل التفضيل المجرد عن معنى التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلالته على الزيادة مع انه لا يعمل فى الظاهر على ما يقتضيه اطلاقهم وتعليلهم بما قدمه الشارح فى قوله وذلك لانه ضعيف الشبه الخ فلا يتم المطلوب بمجرد هذا التعليل بل مع ضميمة التعليل الذى قدمه الشارح فتنبه (قوله يصح ان يقع الخ) أى بمعونة المقام (قوله لوجب كونه مبتدا) أى مخبرا عنه باسم التفضيل (قوله فيلزم الفصل) أى ولو تقديرا كما فى ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل فان تقديره ما رأيت عينا كعين زيد أحسن فيها الكحل

وكان مرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فانه يجوز أن يقال ما رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد لان افعل التفضيل انما قصر عن رفع الظاهر لانه ليس له فعل بمعناه وفى هذا المثال يصح ان يقع موقعه فعل بمعناه كما رأيت وأيضا فلو لم يجعل المرفوع فاعلا لوجب كونه مبتدأ فيلزم الفصل بين افعل ومن بأجنبى والاصل ان يقع هذا الظاهر بين ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما رأيت

منه فى غيرها فلو لم يجعل الكحل فاعلا بل جعل مبتدأ لزم الفصل بأجنبى تقديرا فلا يقال لزوم الفصل بأجنبى غير مطرد لعدمه فى نحو هذا المثال أفاده سم والاجنبى هنا المبتدأ والمراد بالاجنبى هنا ما ليس من معمولات ذلك العامل لا ما لا تعلق له به بوجه ما ولم يجعل الكحل مبتدأ مؤخرا عن من فلا يلزم الفصل بأجنبى بأن يقال ما رأيت رجلا احسن فى عينه منه فى عين زيد الكحل فرارا من التزام مخالفة الاصل وهو تقديم مرجع الضمير عليه بلا ضرورة ولا مقدما على الوصف بأن يقال ما رأيت رجلا الكحل احسن فى عينه منه فى عين زيد فرارا من التزام تقديم غير الاهم وهو الوصف بلا ضرورة والتزام مخالفة الاصل وهو النعت بالمفرد بلا ضرورة (قوله فتقول من كحل عين زيد) قد يقال اذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلا على نفسه بل على غيره بالذات أما على ان أل فى الكحل عوض عن ضمير الرجل فالتغاير بالذات ظاهر وأما على انها للجنس فلان الماهية الكلية مغايرة بالذات لفردها الجزئى الا ان يختار الثانى ويقال لما كان الفرد مندرجا تحت الماهية الكلية كان كأنها نفسه والتغاير اعتبارى فافهم (قوله فتحذف مضافا) أى اذا دخلت من على المحل وهو العين أو مضافين أى اذا دخلت من على ذى المحل وهو زيد (قوله وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشئ) أى اختصارا وذلك اذا تقدم محل المفضل على افعل كما فى مثال الشارح وكذا اذا تقدم صاحب محل المفضل على افعل فيما يظهر كما فى ما رأيت كزيد أحسن فى عينه الكحل فاقتصار البعض على الاول قصور ورأى بصرية على الظاهر والكاف اسمية وأحسن حال من مجرور الكاف على ما قاله البعض ويلزم عليه مجئ الحال من المضاف اليه بدون شرطه أو كعين وأحسن صفتان لعينا محذوفة ويصح غير ذلك (قوله وقالوا الخ) أى فأدخلوا من فى اللفظ على غير المفضل عليه وهو ملابسه كما بينه الشارح فهو كقولك ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد لكن مدخول من فى هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة وفى ما احد أحسن به الجميل من زيد ملابس المفضل عليه لا محله حقيقة ولهذا ذكره الشارح هنا ولم يكتف بقوله سابقا وقد يحذف الضمير الثانى الخ فافهم (قوله من حسن الجميل بزيد) كان عليه اسقاط حسن لان المفاضلة بين الجميل ونفسه باعتبارين لا يقال الداعى الى ذكره تعلق بزيد به لانا نقول على حذفه يكون بزيد حالا من مجرور من كما فى نظائره ولا حاجة الى ما نقله شيخنا والبعض عن اللقانى وأقراه من التكلف ومثل ذلك يقال فى الحديث ومثال الناظم الآتى (قوله ما من ايام أحب الخ) افعل التفضيل فيه مصوغ من فعل

وقد يحذف الضمير الثانى وتدخل من اما على الاسم الظاهر أو على محله أو على ذى المحل فتقول من كحل عين زيد أو من عين زيد او من زيد فتحذف مضافا أو مضافين وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشئ نحو ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل وقالوا ما احد أحسن به الجميل من زيد والاصل ما احد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد ثم اضيف الجميل الى زيد لملابسته اياه ثم حذف المضاف الاول ثم الثانى ومثله قوله عليه الصلاة والسلام ما من ايام احب الى الله فيها الصوم من ايام العشر والاصل من محبة الصوم فى ايام العشر ثم من محبة صوم ايام العشر ثم من صوم ايام العشر ثم من ايام العشر

المفعول ففيه شذوذ من هذه الجهة الاعلى قول من يجعل الصوغ منه مقيسا عند امن اللبس وكذا من جهة صوغه من زائد على الثلاثى ان كان من احب الرباعى فان كان من حب الثلاثى فلا شذوذ فيه الا من الجهة الاولى وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من المؤاخذة (قوله أولى) فيه شذوذ من جهة انه لا فعل له لانه بمعنى احق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى لان الفعل المستعمل منها ولى بمعنى تولى أو تبع وبهذا يعلم حسن قوله ومتى عاقب فعلا ولم يقل فعله ولا الفعل لئلا يخرج مثل هذا أفاده شيخنا نقلا عن يس قال البعض وينازعه قول الشارح الآتى لان المعتبر فى اطراد الخ اه أى حيث قيد الفعل بالذى بنى منه أفعل ويندفع بأن القيد مبنى على الغالب فتدبر (قوله انما امتنع نحو الخ) المانع فى المثال الاول عدم سبق النفى وفى الثانى عدم كون المرفوع اجنبيا (قوله مفيدا فائدته) أى فائدة أفعل من الدلالة على التفضيل وعلى الغريزة كما يؤخذ مما بعده (قوله ألا ترى انك لو قلت الخ) هذا متعلق بالمثال الاول وقوله وكذا القول الخ متعلق بالمثال الثانى (قوله كحلا) مفعول يحسن لتضمنه معنى يفوق (قوله وعلى الغريزة فى الثانى) لان يحسن فيه مضارع حسنه اذا فاقه فى الحسن فهو متعد وأفعال الغرائز لازمة (قوله حيث تفوت الدلالة على التفضيل) اورد عليه سم ان المثال المشهور يصدق لغة بصورتين نقص حسن كحل عين الرجل عن حسن كحل عين زيد وتساويهما والمراد بحسب المقام الاولى لا الثانية كما تقدم ومثله ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه لصدقه بنقص حسن الاب ومساواته واذا عبر بالفعل فيهما صدق التركيب لغة بالاولى وكذا بزيادة حسن كحل عين الرجل وحسن الاب على بعد والمقام يعين الاولى فالتركيبان مستويان فى المعنى سواء عبر فيهما بأفعل أو بالفعل فالحكم بفوات الدلالة على التفضيل فى أحدهما دون الآخر تحكم (قوله على غير هذين الوجهين) يعنى بهما كونه مضارع حسن اللازم وكونه مضارع حسنه أى فاقه فى الحسن (قوله منه) أى الجد وقوله بمحسن حال من مجرور من أى حالة كونه ملابسا لمن ذكر (قوله اجمعوا الخ) ينافيه قوله بعد وأجاز بعضهم الخ الا ان يقال لم يعتد المصنف بمخالفة هذا المجيز فحكى الاجماع أو يقال الاجماع فى غير المجرد عن معنى التفضيل كما يؤخذ من تعليل المجيز وكما فى شرح الدمامينى على المغنى فتدبر (قوله لا ينصب المفعول به) أى بل يصل اليه بواسطة اللام نحو هو أوعى للعلم فان كان مما يتعدى لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر نحو أكسى

وقول الناظم (كلن ترى فى الناس من رفيق * أولى به الفضل من الصديق) والاصل من ولاية الفضل بالصديق ففعل به ما ذكر (تنبيهات) * الاول انما امتنع نحو رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ونحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه وان كان أفعل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لان المعتبر فى اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذى بنى منه مفيدا فائدته وهو فى هذين المثالين ليس كذلك ألا ترى انك لو قلت رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد أو يحسن فى عينه الكحل كحلا فى عين زيد بمعنى يفوقه فى الحسن فاتت الدلالة على التفضيل فى الاول وعلى الغريزة فى الثانى وكذا القول فى ما رأيت رجلا يحسن أبوه كحسنه اذا أتيت فى موضع أحسن بمضارع حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل أو قلت ما رأيت رجلا يحسنه ابوه فأتيت موضع أحسن بمضارع حسنه اذا فاقه فى الحسن حيث تغير الفعل الذى بنى منه أحسن ففاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل ولو رمت ان توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع * الثانى قال فى شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل الا بعد نفى ولا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفى كقوله لا يكن غيرك أحب اليه الخير منه اليك وهل فى الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن * الثالث قال فى شرح الكافية أجمعوا على انه لا ينصب المفعول به

للفقراء الشباب أى بكـوهم الشباب قاله الدمامينى قال المصرح وكذا لا ينصب المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز الا اذا كان فاعلا فى المعنى نحو زيد أحسن الناس وجها ويجوز نصبه للباقى وقال بعضهم غلط من قال ان أفعل التفضيل لا يعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو أهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا فى المعنى (قوله فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه) اعترضه أبو حيان بأنه ضرب من التصرف وحيث لا تتصرف وفى المرادى على التسهيل لم تجئ حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ اه وفى التسهيل ان تصرفها نادر قال الدمامينى ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسله لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك قال الشمنى بل هو بعيد لما فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بلا دليل (قوله القوانسا) جمع قونس وهو أعلى البيضة وعظم ناتئ بين اذنى الفرس كما فى القاموس (قوله لتجرده عن معنى التفضيل) رد بأنه وان أول بما لا تفضيل فيه لا يلزم كون تعديه كتعديه وخصوصيات الالفاظ لا تنكر واجاب الدمامينى بأن أصل المتوافقين معنى أن يتوافقا حكما (قوله وجملة القول) أى مجمله أى مجموعه فهو من الاجمال بمعنى الجمع ضد التفريق لا من الاجمال ضد التفصيل والبيان (قوله دال على حب أو بغض) أى على معناهما فيشمل ما كان من مادة الكراهة مثلا (قوله وهو أحب الى الله من غيره) أى يحب الله المؤمن أكثر من محبته للكافر قال البعض وظاهره انه حينئذ مجرد عن معنى التفضيل اذ لا يحب الله تعالى الكافر أصلا اه وفيه انه ينافيه ما اشتهر وقدمه هو أيضا من ان المقرون بمن لا يتجرد عن معنى التفضيل فالذى ينبغى عندى انه غير مجرد عن ذلك بل فيه معنى التفضيل باعتبار محبة الله تعالى الكافر من حيث كونه مخلوقا له مثلا فتأمل (قوله وأحيد عن الخناء) بفتح الخاء المعجمة أى أميل عن الزنا (قوله وقد سبق بعض ذلك فى بابه) فيه انه ذكر جميع هذا التفصيل فى افعل التعجب فى بابه لا بعضه فقط والله سبحانه وتعالى اعلم

(النعت)

ويقال له الوصف والصفة وقيل النعت خاص بما يتغير كقائم وضارب والوصف والصفة لا يختصان به بل يشملان نحو عالم وفاضل وعلى الثانى يقال صفات الله

فان وجد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل نحو الله أعلم حيث يجعل رسالاته فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهو فى موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه اعلم ومنه قوله

وأضرب منا بالسيوف القوانسا

وأجاز بعضهم ان يكون افعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل اه (خاتمة) فى تعدية افعل التفضيل بحروف الجر قال فى شرح الكافية وجملة القول فى ذلك ان أفعل التفضيل اذا كان من متعد بنفسه دال على حب أو بغض عدى باللام الى ما هو مفعول فى المعنى وبالى الى ما هو فاعل فى المعنى نحو المؤمن أحب لله من نفسه وهو أحب الى الله من غيره وان كان من متعد بنفسه دال على علم عدى بالباء نحو زيد أعرف بى وأنا أدرى به وان كان من متعد بنفسه غير ما تقدم عدى باللام نحو هو أطلب للثار وأنفع للجار وان كان من متعد بحرف جر عدى به لا بغيره نحو هو أزهد فى الدنيا وأسرع الى الخير وأبعد من الاثم وأحرص على الحمد وأجدر بالحلم وأحيد عن الخناء ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لافعل التفضيل نحو ما احب المؤمن لله وما احبه الى الله وما أعرفه بنفسه وأقطعه للعوائق وأغضه لطرفه وأزهده فى الدنيا وأسرعه الى الخير وأحرصه عليه وأجدره به وقد سبق بعض ذلك فى بابه والله تعالى اعلم

(النعت)

وأوصافه

وأوصافه ولا يقال نعوته والذى فى القاموس ان النعت والوصف مصدران بمعنى واحد وأن الصفة تطلق مصدرا بمعنى الوصف واسما لما قام بالذات كالعلم والسواد (قوله فى الاعراب) يرد عليه نحو قام قام زيد ولا لا وعطف النسق اذا لم يكن للمعطوف عليه اعراب كالجملة المستأنفة والجواب ان المراد فى الاعراب وجودا وعدما فيدخل ما ذكر ويرد أيضا يا زيد الفاضل ويا سعيد كرز بضم الفاضل وكرز اتباعا لضمة زيد وسعيد فان تبعية الفاضل وكرز لزيد وسعيد فى الضم ليست تبعية فى الاعراب والجواب ان المراد الاعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب مع انهما تابعان لزيد وسعيد فى اعراب غير ظاهر بل هو محلى فى المتبوع وتقديرى فى التابع منع من ظهوره حركة الاتباع فعلم ان ضمة التابع ليست ضمة اعراب لعدم الرافع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق ثم المراد الاعراب لفظا أو تقديرا أو محلا فيدخل نحو جحر ضب خرب فخرب تابع لمجرور ورفعه مقدر ونحو رحم الله سيبويه الذى كان ماهرا فى العربية فسيبويه والذى متوافقان فى الاعراب محلا (فائدة) الجوار يختص بالجر وبالنعت قليلا والتوكيد نادرا على ما فى التسهيل والمغنى وقال الناظم فى العمدة يجوز فى العطف لكن بالواو خاصة وجعل منه وأرجلكم فى قراءة الجر وضعفه فى المغنى بأن العاطف يمنع التجاور وعلى منع عطف الجوار يكون جر الارجل للعطف على الرؤس لا لتمسح بل لينبه بعطفها على الممسوح على طلب الاقتصاد فى غسلها الذى هو مظنة الاسراف لكونها من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها وجىء بالغاية دفعا لتوهم انها تمسح لان المسح لم تضرب له غاية فى الشرع كذا فى الكشاف ويلزم عليه اما استعمال المسح فى حقيقته بالنسبة الى الرؤس وفى مجازه وهو الغسل الشبيه بالمسح فى قلة الماء بالنسبة الى الارجل وصاحب الكشاف ممن يمنعه واما جعل العطف من عطف الجمل بتقدير وامسحوا بأرجلكم فكون الارجل معطوفة على الرؤس على هذا باعتبار صورة اللفظ وفى هذا حذف الجار وابقاء عمله وهو ضعيف الا ان يقال قوة الدلالة عليه بسبق مثله تدفع الضعف قال شيخنا السيد قال بعضهم الجر بالجوار مقيس عند سيبويه سماع عند الفراء اه وفى الدمامينى ان ابن جنى أنكره وجعل خرب صفة ضب بتقدير مضاف أى خرب جحره وأن حركة الجوار حركة مناسبة لا حركة اعرابية وأن الحركة الاعرابية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع وعبارة المغنى انكر ابن جنى الجر على الجوار وجعل خرب صفة لضب والاصل خرب جحره ثم أنيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمه استتار الضمير مع جريان

(تبع فى الاعراب الاسماء الاول)

الصفة على غير ما هى له وهو لا يجوز عند البصريين وان أمن اللبس (قوله وعطف) أى بيان أو نسق (قوله الحاصل) أى فى هذا التركيب والمتجدد أى فى تركيب آخر (قوله غير خبر) حال من ضمير المشارك (قوله نخرج بالحاصل والمتجدد) اى بمجموعهما ولو قال نخرج بقولنا والمتجدد لكان أحسن لانه المخرج لخبر المبتدا وقوله خبر المبتدا أى غير الثانى من الخبر المتعدد كما يدل عليه ما بعده (قوله حامض الخ) مقتضاه ان حامض خبر بعد خبر وهو الموافق لما سبق ان نحو الرمان حلو حامض مما تعدد فيه الخبر لفظا ولا ينافيه قول بعضهم انه جزء خبر لانه ناظر الى المعنى (قوله ان التوكيد) أى اللفظى اما المعنوى فمختص بالاسماء كالنعت وعطف البيان ولذلك كانت الاسماء أصلا فى ذلك (قوله لكونها الاصل فى ذلك) فيكون تقديمها على الفاعل فى عبارته للاهتمام لا للحصر (قوله الى منع تقديم التابع الخ) مثل التابع معموله فلا يجوز هذا طعامك رجل يأكل قال البعض لان المعمول لا يحل الا حيث يحل عامله اه وهو منقوض بنحو زيدا لم اضرب وجوز الكوفيون تقديم المعمول ووافقهم الزمخشرى فى قوله تعالى وقل لهم فى انفسهم قولا بليغا فجعل فى انفسهم متعلقا ببليغا (فائدة) يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبى محض كمعمول الوصف نحو ذلك حشر علينا يسير ومعمول الموصوف نحو يعجبنى ضربك زيدا الشديد وعامله نحو زيدا ضربت القائم ومفسر عامله نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد ومعمول عامل الموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب والمبتدا الذى خبره فيه الموصوف نحو أفى الله شك فاطر السموات والارض والخبر نحو زيد قائم العاقل والقسم نحو زيد والله العاقل قائم وجواب القسم نحو بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو ما جاءنى أحد الا زيد أخير منك ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن وبين المعطوف والمعطوف عليه وامسحوا برؤسكم فصل به بين الايدى والارجل على قراءة نصب الارجل وبين البدل والمبدل منه قم الليل الا قليلا نصفه بخلاف الاجنبى بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل ابيض وكذا لا يجوز فصل نعت المبهم ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة من منعوته فلا يقال ضربت هذا زيد الرجل ولا الشعرى طلعت العبور كذا فى الهمع واعترض الاخير باستغناء الشعرى فى قوله تعالى وانه هو رب الشعرى وما ذكره من ان نصفه بدل من الليل هو أحد أوجه ذكرها البيضاوى وغيره والاستثناء عليه من نصفه والضمير فى منه

(نعت وتوكيد وعطف وبدل*) ونسمى لاجل ذلك التوابع فالتابع هو المشارك لما قبله فى اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا والمفعول الثانى وحال المنصوب وبغير خبر حامض من قولك هذا حلو حامض (تنبيهات)* الاول سيأتى ان التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسم وانما خص الاسماء بالذكر لكونها الاصل فى ذلك* الثانى فى قوله الاول اشارة الى منع تقديم التابع على متبوعه

وعليه للاقل من النصف كالثلث فيكون التخيير بين الاقل منه كالربع والاكثر منه كالنصف ومنها ان الاستثناء من الليل ونصفه بدل من قليلا فيكون التخيير بين النصف والزائد عليه كالثلثين والناقص عنه كالثلث واعترضه الشهاب القرافى بانه يقتضى تسمية النصف قليلا وهى غير معروفة فى استعمال اللغة واختار أن نصفه بدل من الليل الا قليلا وأن المراد بالليل الليالى بناء على استغراقية أل وبالقليل منها الليالى الاعذار كالمرض والسفر فأبدل نصفه من الليالى التى لا عذر فيها والمعنى قم الليالى التى لا عذر فيها نصفها اى نصف كل منها لكن ذكر الضمير المضاف اليه نصف لكون الليل مفردا مذكرا فى اللفظ وأن المراد بالقليل فى قوله أو انقص منه قليلا أو زد عليه أى قليلا هو السدس نخير صلى الله عليه وسلم بين قيام نصف الليل وثلثه وثلثيه (قوله اذا كان) أى الصفة والتذكير باعتبار المذكور أو النعت وفى بعض النسخ اذا كانت وهى ظاهرة (قوله ظلامة) قال البعض منصوب بنزع الخافض أى بظلامة اه ولا حاجة اليه بل الظاهر أنه مفعول به حقيقة أى ولست مبقيا ظلامة لاحد بل ازيلها قال العينى وتبعه غيره كشيخنا والبعض وذاك اشارة الى المذكور من الظلامة اه والاحسن ارجاع الاشارة الى اقرار الظلامة المفهوم من مقرا وفتح ياء المتكلم جائز اختيارا اجماعا فقول العينى حركت الياء للضرورة غير صحيح (قوله بشروط تذكر فى موضعها) أى عند قوله وحذف متبوع الخ (قوله اختلف فى العامل فى التابع) أى غير البدل بقرينة قوله فذهب الخ لان مذهب الجمهور فى البدل كما فى الهمع ان عامله محذوف بدليل ظهوره جوازا مع الظاهر ووجوبا مع الضمير نحو مررت بزيد به فاعادة عامل الجر فى نحوه واجبة وبهذا يعلم ما فى كلام الاسقاطى من الخلل وزيف الدمامينى الدليل بجعل الجار والمجرور الثانى بدلا من الجار والمجرور الاول والعامل ما قبل الجار الاول وهو غير معاد وأما مذهب غيرهم فهو أن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه (قوله فذهب الجمهور) وقيل العامل فى النعت والبيان والتوكيد التبعية وقيل مقدر وفى النسق مقدر وقيل حرف العطف نيابة كذا فى الدمامينى والهمع قال الدمامينى فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الاول اه ويظهر أن الامر كذلك على القول بأن العامل التبعية تأمل (قوله ثم بعطف البيان) أى ثم يبدأ به بدءا عرفيا أى بالنسبة لما بعده وهكذا يقال فيما بعده الا قوله ثم بالنسق فلا يتأتى فيه البدء العرفى فيقدر له عامل يناسبه أى ثم يؤتى بالنسق ولك تقديره فى الكل (قوله لان التوكيد

وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف اذا كان لاثنين أو جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين فتقول قام زيد العاقلان وعمرو ومنه قوله

ولست مقرا للرجال ظلامة
أبى ذاك عمى الاكرمان وخاليا

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر فى موضعها * الثالث اختلف فى العامل فى التابع فذهب الجمهور الى ان العامل فيه هو العامل فى المتبوع واختاره الناظم وهو ظاهر مذهب سيبويه * الرابع لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع قال فى التسهيل ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق أى فيقال جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد * الخامس قدم فى التسهيل باب التوكيد على باب النعت وكذا فعل ابن السراج وأبو على والزمخشرى وهو حسن لان التوكيد بمعنى الاول

والنعت على خلاف معناه لانه يتضمن حقيقة الاوّل وحالا من احواله والتوكيد يتضمن حقيقة الاوّل فقط وقدم فى الكافية النعت كما هنا وكذا فعل أبو الفتح والزجاجى والجزولى نظرا لما سبق فى التنبيه الرابع (فالنعت) فى عرف النحاة (تابع متم ماسبق) أى مكمل المتبوع (بوسمه) أى بوسم المتبوع أى علامته (أووسم مابه اعتلق) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع المذكورة ومتم ماسبق مخرج للبدل والنسق وبوسمه أووسم مابه اعتلق مخرج لعطف البيان والتوكيد لانهما شاركا النعت فى اتمام ماسبق لانّ الثلاثة تكمل دلالته وترفع اشتراكه واحتماله الاان النعت يوصل الى ذلك بدلالته على معنى فى المنعوت أوفى متعلقه والتوكيد والبيان ليسا كذلك والمراد بالمتمّ المفيد مايطلبه المتبوع بحسب المقام من توضيح نحو جاءنى زيد التاجر أوالتاجر أبوه أوتخصيص نحو جاءنى رجل تاجر أوتاجر أبوه أوتعميم نحو رزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعية اقدامهم والساكنة اجسامهم أومدح نحو الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاؤه أوذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها أوترحم نحو اللهم أنا عبدك المسكين المنكسر قلبه أوتوكيد نحو أمس الدابر المنقضى أمده لايعود أوابهام نحو تصدقت بصدقة كثيرة أوقليلة نافع ثوابها أوشائع احتسابها أوتفصيل نحو مررت برجلين عربى وعجمى كريم أبواه مالئيم أحدهما

بمعنى الاوّل) أى فهو كالجزء من النعت لدلالة النعت على الاوّل وزيادة والجزء مقدم على الكل وكون التوكيد بمعنى الاوّل ظاهر فى التوكيد اللفظى وفى المعنوى بالنفس والعين وأمّا بكل وأجمع ففيه نظر لزيادته بافادة الشمول فتأمّل (قوله وحالا من احواله) هذا فى النعت الحقيقى واقتصر عليه لكونه الاصل (قوله نظرا لما سبق الخ) أى من كونه يبدأ به عند اجتماع التوابع (قوله متم ماسبق) أى المقصود منه اصالة اتمام متبوعه أى ايضاحه أوتخصيصه كما سيأتى فلا يرد النعت لغير الايضاح والتخصيص كالمدح والذمّ والتأكيد لأنّ هذا أمر عارض ومنه النعت الكاشف اذا خوطب به العالم بحقيقة المنعوت وسيدفع الشارح الايراد بوجه آخر وبحث فى التعريف بأنه غير مانع لشموله لقولهم ياهذا ذا الجمة مع انه عطف بيان عند سيبويه كما سيأتى والمراد ماسبق ولو تقديرا ليشمل المنعوت المحذوف (قوله بوسمه) الباء سببية والوسم يطلق بمعنى العلامة وجرى على هذا الشارح وعليه يقدر مضاف أى بافهام وسمه ويطلق بالمعنى المصدرى وهو الوسم بالسمة وهى العلامة ولا تقدير على هذا ومعنى العبارة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالته على معنى فى متبوعه أوفى سببى متبوعه والمراد الدلالة التضمنية فلا يرد علمه من قولنا نفعنى زيد علمه لانّ دلالة لفظ علم على المعنى الذى فى زيد مطابقية لاتضمنية (قوله مخرج للبدل والنسق) لانهما لايتمان متبوعهما لابايضاح ولاتخصيص أى لم يقصد بهما ذلك اصالة فلا ينافى عروض الايضاح للبدل بل ولعطف النسق فى بعض الصور (قوله أوفى متعلقه) بكسر اللام أى ماتعلق به وهو السببى (قوله ليسا كذلك) لانّ البيان عين الاوّل وكذا التوكيد اللفظى والمعنوى بالنفس والعين وأمّا بكل وأجمع ففيه ماتقدّم (قوله من توضيح) المراد به دفع الاشتراك اللفظى فى المعارف وبالتخصيص تقليل الاشتراك المعنوى فى النكرات فالنعت فى الاوّل جار مجرى بيان المجمل وفى الثانى جار مجرى تقييد المطلق أفاده فى التصريح (قوله أوتعميم) مجىء النعت للتعميم ومابعده مجاز لانّ أصل وضعه للتوضيح أوالتخصيص كذا فى التصريح (قوله الرجيم) أى الراجم للناس بالوسوسة أوالمرجوم بالشهب أواللعنة وكون هذا النعت للذمّ لاينافيه كونه تأكيدا لما فهم من لفظ الشيطان (قوله أوابهام) ينبغى ان يزاد أوشك ويمثل له بمثال الابهام اذا لم يعرف المتكلم حقيقة الامر وكان شاكا نبه عليه الدمامينى ثم نقل عن ابن الخباز أن النعت يجىء لاعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت كقولك جاء قاضى بلدك الكريم الفقيه اذا كان المخاطب

يعلم

ويسمى الاوّل من هذه الامثلة نعتا حقيقيا والثانى سببيا (وليعط) النعت مطلقا (فى التعريف والتنكير *) أى الذى (لما تلا) وهو المنعوت (كامرر بقوم كرما) وبقوم كرماء آباؤهم وبالقوم الكرماء وبالقوم الكرماء آباؤهم (تنبيهات) * الاوّل ماذكره من وجوب التبعية فى التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور وأجاز الاخفش نعت النكرة اذا خصصت بالمعرفة وجعل الأوليان صفة لآخران فى قوله تعالى فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقوله

ايت كأنى ساورتنى ضئيلة
من الرقش فى أنيابها السم ناقع

والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلاف ذلك مؤوّل * الثانى استثنى الشارح من المعارف المعرّف بلام الجنس قال فانه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة ولذلك تسمع النحويين يقولون فى قوله ولقد أمرّ على اللئيم يسبنى فأعف ثم أقول لايعنينى ان يسبنى صفة لاحال لانّ المعنى ولقد أمرّ على لئيم من اللئام ومنه قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقولهم ماينبغى للرجل مثلك أوخير منك ان يفعل كذا * الثالث لايمتنع النعت فى النكرات بالاخص

يعلم اتصاف القاضى بذلك ولم تقصد مجرد المدح بل قصدت اعلام مخاطبك بأنك عالم بحال الموصوف وعن بعضهم انه قد يكون النعت لافادة رفعة معناه نحو يحكم بها النبيون الذين اسلموا أجرى هذا الوصف على النبيين لافادة عظم قدر الاسلام (قوله فى التعريف والتنكير) فى بمعنى من البيانية لما الاولى وقول شيخنا لما فى لما تلا سهو والواو بمعنى أو لانّ الثابت للمتلوّ أحدهما وقوله تلا صلة أوصفة جرت على غير ماهى له ولم يبرز جريا على المذهب الكوفى (قوله بالمعرفة) متعلق بنعت (قوله وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة) أى مطلقا بقرينة مقابلته بما بعده (قوله ساورتنى) أى واثبتنى بمعنى وثبت على فالمفاعلة على غير بابها ضئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وهى الحية الدقيقة التى أتى عليها سنون كثيرة فقل لحمها واشتدّ سمها والرقش بضم الراء وسكون القاف آخره شين معجمة جمع رقشاء وهى الحية التى لها نقط سود وبيض ومن تبعيضية وقول البعض للبيان غير ظاهر وناقع بالنون والقاف أى بالغ فى الاهلاك وفيه الشاهد حيث وصف به السم وهو معرفة لانه لايوصف به غير السم ولا يرد قولهم دم ناقع لانه بمعنى طرى (قوله مؤوّل) أى بجعل التابع بدلا فالاوليان أى الاحقان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتهما بدل من آخران وناقع بدل من السم ويصح جعل الاوليان خبر محذوف أى هما الاوليان أوخبر آخران لتخصيصه بالصفة أومبتدأ خبره آخران أوبدلا من الضمير فى يقومان وجعل ناقع خبرا ثانيا للسم (قوله المعرّف بلام الجنس) أى لام الحقيقة فى ضمن فرد غير معين وتسميها أهل المعانى لام العهد الذهنى لعهد الحقيقة فى الذهن (قوله لقرب مسافته من النكرة) أى لعدم تعين شىء من الافراد فيهما (قوله بالنكرة المخصوصة) أى باضافة أوعمل كما يؤخذ من التمثيل بقولهم ماينبغى للرجل الخ وقول البعض أى بوصف أواضافة كما يؤخذ من الامثلة سهو منشأوه توهم ان مثلك صفة لخير وهو باطل بل هو ظرف لغو متعلق بخير والمراد النكرة المخصوصة وما فى حكمها وهو الجملة كما يؤخذ من التمثيل بالبيت والآية وقد يستفاد من تعبيره بالجواز أن الاحسن النعت بالمعرفة نظرا للفظ وهو كذلك (قوله لاحال) جوّز جماعة الحالية نظرا لصورة التعريف وماردّ به من انه ليس المعنى انه يمرّ عليه فى حال السب بل المراد أن ذلك دأبه يردّ بأنا لانسلم انه ليس المعنى ماذكر بل المراد أن ذلك دأبه ثم لايجوز أن يكون المعنى ماذكر ولئن سلم فجعل الحال لازمة يفيد أن ذلك دأبه (قوله وآية لهم الليل) أى حقيقة الليل فى ضمن فرد مّا من الليالى فلا ينافيه ان الواقع سلخ النهار من افراد الليل فلا اعتراض (قوله بالاخص)

أى الاقل شيوعا (قوله يافع) بالتحتية ثم الفاء أى مراهق (قوله فلا يكون النعت أخص) أى اعرف كما فى سم فنحو بالرجل اخيك التابع بدل لا نعت لئلا يفضل التابع على المتبوع وقد أسلفنا رده فى باب النكرة والمعرفة (قوله أو أعم) أى اقل تعريفا (قوله ينعت الاعم بالاخص) قال البعض أى فقط والاساوى مابعده اه وترجاه شيخنا وفيه نظر اذ يبعد كل البعد أن الفراء والشلوبين يوجبان وصف الاعم بالاخص مع منع غيرهما اياه ولا يجيزان الوصف بالاعم أو المساوى مع ايجاب غيرهما اياه وأى ضرر فى كون مابعده مساويا له فيكون سوقه لتأييده ثم رأيت مايؤيد ماقلته بخط بعض الافاضل (قوله توصف كل معرفة بكل معرفة) أى الا اسم الاشارة فانه لا يوصف الا بذى أل اجماعا وانما وصفوه باسم الجنس المعرف بأل لبيان حقيقة الذات المشار اليها اذ لا دلالة لاسم الاشارة على حقيقتها وألحق به الموصول لانه مع صلته بمعنى ذى اللام ولان الموصول الذى يقع صفة ذو لام وان كانت زائدة وكما يجوز فى تابع اسم الاشارة كونه نعتا من حيث دلالته على معنى فى متبوعه يجوز كونه عطف بيان من حيث ايضاحه له والاول مبنى على ماعليه جمع محققون أنه لا يشترط كون النعت مشتقا أو مؤولا به والثانى مبنى على انه لا يشترط فى البيان ان يكون اعرف من المبين وهو الصحيح (قوله لدى التوحيد الخ) أى عند ملاحظة التوحيد الخ (قوله الواقع موقعه) أى الذى يقع فى محل النعت على خلاف الاصل (قوله وطابقه فى الافراد الخ) أورد عليه نحو نطفة امشاج وبرمة اعشار وثوب اخلاق وأجيب بأن النطفة لما كانت مركبة من اشياء كل منها مشيج والبرمة من اعشار هى قطعها والثوب من قطع كل منها خلق كان كل من الثلاثة بمجموع اجزائه فجاز وصفه بالجمع وقيل افعال فى مثل ذلك واحد لا جمع كذا فى الدمامينى (قوله على ماهو الخ) أى على منعوت هو أى النعت أى معناه ثابت لشئ من سببه أى هو سببه أو بعض افراد سببيه (قوله كان) أى النعت بحسبه أى السببى وقوله فى التذكير والتأنيث أى وأما فى الافراد وضديه فسيأتى فى التنبيه الاول والثالث وقوله كما هو فى الفعل أى كحال هو أى الحال فى الفعل اذا وقع نعتا مثلا (قوله يجوز فى الوصف الخ) أى على اللغة الفصحى فظهر وجه اقتصاره على الافراد والتكسير وذلك لان التصحيح انما يجوز على لغة أكلونى البراغيث وسيصرح بهذا فى التنبيه الثالث ولم يتنبه البعض لهذا التحقيق فقال ماقال واختلف فى الافصح من الافراد والتكسير فالتكسير أفصح عند سيبويه والمبرد قال فى المغنى وهو الاصح وعكس الشلوبين وطائفة وفصل آخرون

نحو رجل فصيح وغلام يافع وأما فى المعارف فلا يكون النعت اخص عند البصريين بل مساويا أو أعم وقال الشلوبين والفراء ينعت الاعم بالاخص قال المصنف وهو الصحيح وقال بعض المتأخرين توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة اه

(وهو لدى التوحيد والتذكير أو * سواهما) وهو التثنية والجمع والتأنيث (كالفعل فاقف ماقفوا) أى يجرى النعت فى مطابقة المنعوت وعدمها مجرى الفعل الواقع موقعه فان كان جاريا على الذى هو له رفع ضمير المنعوت وطابقه فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث تقول مررت برجلين حسنين وامرأة حسنة كما تقول مررت برجلين حسنا وامرأة حسنت وان كان جاريا على ماهو لشئ من سببه فان لم يرفع السببى فهو كالجارى على ماهو له فى مطابقته للمنعوت لانه مثله فى رفعه ضمير المنعوت نحو مررت بامرأة حسنة الوجه أو حسنة وجها وبرجلين كريمى الاب أو كريمين أبا وبرجال حسان الوجوه أو حسان وجوها وان رفع السببى كان بحسبه فى التذكير والتأنيث كما هو فى الفعل فيقال مررت برجال حسنة وجوههم وبامرأة حسن وجهها كما يقال حسنت وجوههم وحسن وجهها (تنبيهات) * الاول يجوز فى الوصف المسند الى السببى

فقالوا

فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع فالتكسير أفصح وان كان لمفرد أو مثنى فالافراد أفصح كذا فى التصريح قال الدمامينى وانما لم يضعف نحو مررت برجل كرام آباؤه مع ضعف كريمين آباؤه لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا كسر خرج عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر بخلافه اذا صحح اه ووجه افصحية التكسير اذا تبع جمعا المشاكلة (قوله المجموع) فان كان السببى مثنى تعين الافراد على اللغة الفصحى (فائدة) يجوز مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين وان لزم استتار الضمير فى قاعدين مع جريان الصفة على غير من هى له لانه يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الاوائل ويمتنع قائمين لا قاعد أبواه على اعمال الثانى للزوم ماذكر فى الاوائل أفاده فى المغنى (قوله قد يعامل الخ) فيه اشارة الى انه قليل والكثير المطابقة كما مر (قوله اذا كان معناه) أى الوصف له أى للسببى (قوله أفهم قوله كالفعل الخ) وأفهم أيضا جواز نحو برجل قائم اليوم أمه للفصل ونحو بامرأة حسن نعمتها المجازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم (قوله بأن لا يمنع منها مانع) ككون الوصف يستوى فيه المذكر والمفرد واضدادهما وكونه أفعل تفضيل مجردا أو مضافا لمنكور (قوله وانعت بمشتق الخ) المتبادر منه انه يشترط فى النعت كونه مشتقا أو مؤولا به وهو رأى الاكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب الى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالته على معنى فى متبوعه كالرجل الدال على الرجولية قاله الدمامينى (قوله وذلك اسم الفاعل) أراد به مايشمل أمثلة المبالغة (قوله ومهان) كان عليه ان يأتى بالمزيد فى اسم الفاعل كما أتى به فى اسم المفعول وان يأتى باللازم فى اسم المفعول كما أتى به فى اسم الفاعل ويمكن ان يجعل فى كلامه احتباك (قوله وذرب) بالذال المعجمة الحاد من كل شئ وبالمهملة المعتاد للاشياء الخبير بها (قوله ليست مشتقة بالمعنى المذكور) لانها لا تدل على صاحب الحدث أى فاعله أو مفعوله بل هى مشتقة بالمعنى الاعم وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شئ منسوب للمصدر كمفتاح مثلا مأخوذ من الفتح للدلالة على آلة منسوبة للفتح ومرمى مأخوذ من الرمى للدلالة على مكان أو زمان منسوب للرمى (قوله وهو) أى المشتق بالمعنى المذكور اصطلاح اى لهم فى مثل هذا المقام ولا يرد كونها مشتقة باصطلاح آخر (قوله فى المعنى) أى من جهة دلالته على معناه (قوله غير المكانية) اما هى كمررت برجل هنا أو هناك أو ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل فهى ظروف لا صفات بل الصفات متعلقاتها (قوله والموصولة) انما يكون قول الناظم وذى شاملا للموصولة

المجموع الافراد والتكسير فيقال مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه * الثانى قد يعامل الوصف الرافع ضمير المنعوت معاملة رافع السببى اذا كان معناه له فيقال مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنت عينه حكى ذلك الفراء وهو ضعيف وذهب كثير منهم الجرمى الى منعه * الثالث أفهم قوله كالفعل جواز تثنية الوصف الرافع للسببى وجمعه الجمع المذكر السالم على لغة أكلونى البراغيث فيقال مررت برجل حسنون غلمانه كريمين أبواه وجاءنى رجل حسنون غلمانه * الرابع ماذكره من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بأن لا يمنع منها مانع كما فى صبور وجريح وأفعل من اه

(وانعت بمشتق) والمراد به مادل على حدث وصاحبه وذلك اسم الفاعل كضارب وقائم واسم المفعول كمضروب ومهان والصفة المشبهة (كصعب وذرب) كأقوى واكرم ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة لانها ليست مشتقة بالمعنى المذكور وهو اصطلاح (وشبهه) أى شبه المشتق والمراد به ما أقيم مقام المشتق فى المعنى من الجوامد (كذا) وفروعه من أسماء الاشارة غير المكانية (وذى) بمعنى صاحب والموصولة وفروعهما (والمنتسب)

على لغة اعرابها اما على لغة البناء فلا لانها بالواو لزوما على هذه اللغة لا بالياء ومثلها في الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بهمزة الوصل بخلاف نحو من وما (قوله وذى المال هل يجوز أن يقال برجل ذى مال أبوه على ان ذى رافع للاب نقل ابن جنى عن الاكثرين المنع وعللوه بثلاثة أوجه ذكرها شيخنا فراجعه (قوله وذو قام) كذا في نسخ بالواو على لغة بناء ذو الموصولة لكنه لا يناسب ما جرى عليه الشارح من شمول ذى في كلام المصنف للموصولة لان شموله للموصولة انما يجىء على لغة الاعراب لانها في كلامه بالياء وفي نسخ وذى قام بالياء وهى المناسبة للشمول المذكور (قوله شرط في المنعوت الخ) فيه شرط آخر وهو أن يكون مذكورا ان لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في كما سيأتى اهـ تصريح وأما انا ابن جلا فضرورة (قوله ان يكون منكرا) أى لتأول الجملة بالنكرة فنحو جاء رجل قام أبوه أو أبوه قائم من كل وصف بجملة المجهول فيها انصاف المسند اليه بالمسند في تأويل جاء رجل قائم أبوه ونحو جاء رجل أبوه القائم أو أبوه زيد من كل وصف بجملة المجهول فيها اتحاد ذاتيهما في تأويل جاء رجل كائن ذات أبيه ذات القائم أو ذات زيد كذا في الدماميني عن ابن الحاجب والرضى لا تكون الجمل نكرات وان جرى على ألسنتهم ووجهه بعضهم بعبارة الرضى ثم قال والحق ان الجملة ليست معرفة ولا نكرة لان التعريف والتنكير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هى جملة ليست اسما وانما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لتأولها بالنكرة كما مر (قوله على ضمير يربطها بالموصوف) اقتصر على الضمير لان الرابط هنا لا يكون الا الضمير بخلاف الخبر والفرق ان المنعوت لا يستلزم النعت صناعة فضعف طلبه له فاحتيج لدليل قوى يدل على ارتباط الجملة به وأنها نعت له بخلاف المبتدأ فانه يستلزم الخبر فقوى طلبه له فاكتفى بأى دليل يدل على ارتباط الجملة به وانها خبر عنه أفاده سم ورأيت بخط بعض الفضلاء ان الصحيح عدم تقييد الرابط هنا أيضا بالضمير (قوله أى لا تجزى فيه) وهل حذف الجار والمجرور معا أو الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثانى عن الاخفش تصريح (قوله أو بدل منه) معطوف على ضمير (قوله كأن حفيف النبل) بالحاء المهملة أى دوى ذهاب السهام ومن فوق حال من النبل وضمير عجسها للقوس والعجس بتثليث العين المهملة فجيم فسين مهملة مقبض القوس والعوازب بعين مهملة وبعد الالف زاى جمع عازبة من عزبت الابل اذا ابعدت في المرعى ومطنف بضم الميم وكسر النون فاعل

تقول مررت بزيد هذا وذى المال وذو قام
والقرشى بمعناها الحاضر وصاحب المال
والقائم والمنسوب الى قريش (ونعتوا بجملة
منكرا) بثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو أن يكون
منكرا اما لفظا ومعنى نحو واتقوا
يوما ترجعون فيه الى الله او معنى لا لفظا
وهو المعرف بأل الجنسية كقوله
ولقد أمر على اللئيم يسبنى وشرطان
في الجملة أحدهما ان تكون مشتملة على ضمير
يربطها بالموصوف اما ملفوظ كما تقدم أو
مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى
نفس عن نفس شيأ أى لا تجزى فيه أو بدل
منه كقوله
كأن حفيف النبل من فوق عجسها
عوازب نحل أخطأ الغار مطنف
أى أخطأ غارها فأل بدل من الضمير

أخطأ والمطنف الذى يعلو الطنف كجبل وهو رأس الجبل وأعلاه وكان المعنى أخطأ غارها مطنفها أى العالى منها رأس الجبل الذى هو أى ذلك المطنف كدليلها الذى تتبعه في السير وقيد بقوله اخطأ الخ لان النحل اذا تاه عن محله عظم دويه (قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا) أى من أصل الربط وان كان في النعت بالضمير فقط وفي الخبر به وبغيره على ما تقدم (قوله ان تكون خبرية) أى لان النعت يوضح المنعوت أو يخصصه والجملة لا تصلح لذلك الا اذا كان مضمونها معلوما للسامع قبل ومضمون الجملة الانشائية غير معلوم قبل (قوله وامنع هنا) أى لا في الخبر على المختار وكالنعت الحال ففى المفهوم تفصيل (قوله جاؤا بمذق الخ) قبله حتى اذا جن الظلام واختلط وصف به قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب في قلة البياض والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر مذقت اللبن اذا خلطته بالماء والمراد به هنا الممذوق (قوله ان الوصف بالجملة الفعلية أقوى) أى لاشتمالها على الفعل المناسب للوصف في الاشتقاق وأما الاسمية فقد تخلو عن المشتق بالكلية نحو جاء رجل أبوه زيد هكذا ينبغى تقرير التوجيه ونقل شيخنا عن الدماميني ان الماضى أكثر من المضارع (قوله لا تقترن بالواو) خلافا للزمخشرى كما في الدماميني (قوله تنبيها على ذلك) أى ما ذكر من قصد المبالغة والتوسع ولان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وانما كان منبها على قصد المبالغة لان معنى قصد المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى مجازا لكثرة وقوعه منه والمعنى شىء واحد مذكر وعلى حذف المضاف لان المصدر يكون كذلك أى مفردا مذكرا لو صرح بالمضاف نحو هند ذات عدل والزيدان ذوا عدل وهكذا (قوله وهو عند الكوفيين الخ) قد خالف كل من الفريقين مذهبه في باب الحال في أتيته ركضا فقال البصريون ان ركضا بمعنى راكضا والكوفيون انه على تقدير مضاف وقد يقال ان كلا ذكر في كل من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده (قوله على التأويل بالمشتق) أى الذى بمعنى الفاعل كثيرا كما في عدل وزور وبمعنى المفعول قليلا كما في رضى قاله الدماميني (فائدة) قيل من النعت بالمصدر على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف قولهم مررت برجل ما شئت من رجل لان ما مصدرية ومثله قوله تعالى في أى صورة ما شاء ركبك وارتضى في المغنى ان ما شرطية حذف جوابها أى فهو كذلك ومجموع الجملتين نعت وأن ما في الآية اما زائدة فالنعت جملة شاء وحدها بتقدير الرابط أى شاءها وفي متعلقة بركبك أو باستقرار محذوف حال من مفعوله أو بعدلك أى وضعك

والى هذا الشرط الاشارة بقوله (فأعطيت
ما أعطيته خبرا) والثانى ان تكون خبرية
أى محتملة للصدق والكذب واليه الاشارة
بقوله (وامنع هنا ايقاع ذات الطلب) فلا
يجوز مررت برجل اضربه أو لا تهنه ولا بعبد
بعتكه قاصدا انشاء البيع (وان أتت) الجملة
الطلبية في كلامهم (فالقول أضمر تصب)
كقوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط
أى جاؤا بلبن مخلوط بالماء مقول فيه عند
رؤيته هذا الكلام (تنبيهان) * الاول ذكر
في البديع ان الوصف بالجملة الفعلية أقوى
منه بالجملة الاسمية * الثانى فهم من قوله
فأعطيت ما أعطيته خبرا أنها لا تقترن بالواو
بخلاف الحالية فلذلك لم يقل ما اعطيته حالا
(ونعتوا بمصدر كثيرا) وكان حقه
ان لا ينعت به لجموده ولكنهم فعلوا ذلك قصدا
للمبالغة أو توسعا بحذف مضاف (فالتزموا
الافراد والتذكيرا) تنبيها على ذلك فقالوا
رجل عدل ورضى وزور وامرأة عدل
ورضى وزور ورجلان عدل ورضى
وزور وكذا في الجمع أى هو نفس العدل
أو ذو عدل وهو عند الكوفيين على التأويل
بالمشتق أى عادل ومرضى وزائر

فى صورة أى صورة شاء وامّا شرطية فالنعت مجموع الجملتين والرابط محذوف أى
ماشاء تركيبك ركبك عليه وفى متعلقة بعدّلك لا بركبك لانّ الجواب لا يعمل فيما
قبل أداة الشرط (قوله لا يطرد) أى بل يقتصر على ما سمع منه ولما لم يستفد من
هذا التنبيه ان المسموع منه غير قياسى أتى بالتنبيه الثانى لافادة ذلك ولى فى المقام
بحث وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع ان وقوع المصدر نعتا أو حالا اما على
المبالغة أو على المجاز بالحذف ان قدر المضاف او على المجاز المرسل الذى علاقته
التعلق ان اوّل المصدر باسم الفاعل او اسم المفعول وكل من الثلاثة مطرد
كما صرح به علماء المعانى اللهمّ الا ان يدعى اختلاف مذهبى النحاة وأهل المعانى
أو أن المطرد عند أهل المعانى وقوع المصدر على احد الاوجه الثلاثة اذا كان
غير نعت او حال كأن يكون خبرا نحو زيد عدل فتدبر (قوله ونعت غير واحد)
بالرفع مبتدا ولا يجوز نصبه لانّ ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا
والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد مثنى او جمعا او اسم جمع او اسم جنس او اسمين
متعاطفين او أسماء متعاطفة كذا فسر الدمامينى وأورد عليه ان نحو زيد وعمرو
اذا اختلف نعته لا يجب فيه التفريق بالعطف بل يجوز فيه ذكر كل نعت بجانب
منعوته نحو جاء زيد العاقل وعمرو الكريم وما اجيب به من ان المراد بالتفريق
ما يشمل ايلاء كل نعت منعوته يردّه قوله فعاطفا الا ان يقال عاطفا فى الجملة
وأيضا على ما فسر به الدمامينى يرد على قوله لا اذا ائتلف نحو أعطيت زيدا أباه مما
اتفق فيه المنعوتان اعرابا لا بسبب العطف فانه يمتنع جمعهما فى وصف واحد بل
يفرد كل بوصف أو يجمعان فى نعت مقطوع لانّ التابع فى حكم المتبوع ولا يكون
اسم واحد مفعولا أولا وثانيا نص على ذلك الرضى فقول المصنف لا اذا ائتلف أى
فلا يفرق بل يجمع محله ما لم يمنع مانع أفاده سم وفى هذا الايراد نظر لانّ المنعوت
فى هذه الصورة ليس من غير الواحد بتفسير الدمامينى لعدم العطف فاعرفه ولو أريد
بغير الواحد المثنى والمجموع لم يرد شئ من ذلك فتأمل (قوله اذا اختلف)
أى لفظا ومعنى كالعاقل والكريم أو معنى لا لفظا كالضارب من الضرب بالعصا
مثلا والضارب من الضرب فى الارض أى السير فيها أو لفظا لا معنى كالذاهب
والمنطلق (قوله فعاطفا فرقه) أى ففرق النعت حال كونك عاطفا بالواو
فقط اجماعا اذ لو قيل مررت برجلين صالح فطالح أو ثم طالح لم يستفد الترتيب فى المرور
بل فى حصول الوصفين للرجلين والترتيب فى هذا غير مراد أفاده الدمامينى وأمّا
قول ابن الحاجب الادغام أن تأتى بحرفين ساكن فمتحرك فمردود بخلاف ما اذا

(تنبيهان) * الاول وقوع المصدر نعتا وان كان كثيرا لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالا وان كان أكثر من وقوعه نعتا * الثانى اطلق المصدر وهو مقيد بأن لا يكون فى أوله ميم زائدة كمزار ومسير فانه لا ينعت به لا باطراد ولا بغيره * (ونعت غير واحد اذا اختلف فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف) مثال المختلف مررت برجلين كريم وبخيل

كان المنعوت واحدا فانه يجوز العطف بغير الواو وحكى سيبويه مررت برجل
راكب فذاهب وبرجل راكب ثم ذاهب قاله زكريا أى لان قصد الترتيب فى حصول
الوصفين للرجل سائغ (قوله كريمين) اى بالتثنية ولا يجوز كريم وكريم
بالتفريق نعم يجوز مررت بانسانين صالح وصالحة اذ لم يتفقا الا بالتغليب فالنعت
مختلف فى الحقيقة فجاز تفريقه نظرا لذلك وجمعه نظرا للاتحاد فى التغليب (قوله
ويستثنى من الاول) اعترض بأنه لا استثناء لانّ نعت اسم الاشارة لا يكون
مختلفا أصلا فهو خارج بقوله اذا اختلف (قوله فلا يجوز تفريق نعته) أى
لوجوب مطابقته له لفظا قال الدمامينى اختص نعت اسم الاشارة بأمور منها
هذا ومنها وجوب كونه ذا أل ومنها امتناع فصله من موصوفه فلا يجوز مررت
بهذا فى الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل فى الدار الكريم ومنها امتناع قطعه
وأمّا كونه جنسا لا وصفا فغالب لا لازم (قوله فلا يقال مررت بهذين الطويل
والقصير) أى على النعتية بقرينة ما يأتى (قوله قيل يندرج الخ) أى لانّ
المراد بغير الواحد كما مرّ ما دل على متعدد والنظر الذى ذكره الشارح مبنى على ان
المراد به المثنى والمجموع فقط وقد مرّ خلافه عن الدمامينى وعليه فالنظر غير وارد
(قوله والاختيار فى مررت برجلين كريم وبخيل القطع) قال شيخنا انظره مع
ما سيأتى من وجوب اتباع النكرة بنعت اه ولا وجه للتوقف لانّ ما يأتى فيما اذا
اتحد المنعوت وتعدد نعته (قوله عند الشمول) أى جمع النعوت فى لفظ واحد
نحو مررت برجل وامرأة صالحين وبرجل وامرأتين صالحين وبرجل وأفراس
سابقين ويمتنع صالحتين وصالحات وسابقات والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر
(قوله وعند التفصيل اختيارا) مراده بالتفصيل التفريق قال الدمامينى
تقول على التغليب مررت بعبيد وأفراس سابقين وسابقين وعلى عدمه سابقين
وسابقات اه أى أو سابقات وسابقين والظاهر أن مثله فى جواز التغليب وعدمه
ما اذا أوليت كل منعوت بنعته (قوله وحيدى معنى وعمل) أى متحدين فيهما
سواء اتحدا لفظا أم لا فالاول نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان وكثانى امثلة الشارح
والثانى كبقية امثلته فعلم ما فى كلام البعض من المؤاخذة واشترط بعضهم ثالثا
وهو اتفاق المنعوتين تعريفا أو تنكيرا فلا يجوز جاء رجل وجاء زيد العاقلان
ولا عاقلان لما يلزم من نعت النكرة بالمعرفة أو العكس ورابعا وهو أن لا يكون أحد
المنعوتين اسم اشارة فلا يجوز جاء هذا وجاء زيد العاقلان لعدم جواز الفصل بين
المبهم ونعته فان اخر اسم الاشارة كجاء زيد وجاء هذا العاقلان جاز عند المصنف وزاد

ومثال المؤتلف مررت برجلين كريمين أو بخيلين ويستثنى من الاول اسم الاشارة فلا يجوز تفريق نعته فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير نص على ذلك سيبويه وغيره كالزيادى والزجاج والمبرد قال الزيادى وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان (تنبيهات) * الاول قيل يندرج فى غير الواحد ما هو مفرد لفظا مجموع معنى كقوله
فوافيناهم منا بجمع ... كأسد الغاب مردان وشيب
وفيه نظر * الثانى قال فى الارتشاف والاختيار فى مررت برجلين كريم وبخيل القطع * الثالث قال فى التسهيل يغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا (ونعت معمولى) عاملين (وحيدى معنى * وعمل أتبع بغير استثنا)

الشاطبي شرطا خامسا وهو أن لا يكون أحد المنعوتين في جملة خبرية والآخر في جملة انشائية فلا يجوز نحو جاء زيد ومن عمرو العاقلان وفيه ان العاملين في المثال مختلفان معنى فاتحادهما معنى يغني عن الشرط الخامس في منع نحو هذا المثال وقول البعض الا ان يقال في المثال مانعان لا ينهض وجها لزيادة الشرط الخامس ثم منع الشاطبي الاتباع في هذا المثال يوهم جواز القطع بل وجوبه وفي الرضي منعه أيضا وعلله بأنه لا يجوز أن تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة فالذي ينبغي ان يمثل بنحو بعت زيدا الجبة وبعتك الثوب الجديدين مقصودا باحدى الجملتين الاخبار وبالاخرى الانشاء ونحو قام زيد وهل قام عمرو العاقلان (قوله اى أتبع مطلقا) اى سواء كان المتبوعان مرفوعي فعلين أو خبري مبتدأين أو منصوبين وقد مثل الشارح لذلك أو مخفوضين كسقت النفع الى خالد وسيق لزيد الكاتبين وكررت بزيد وبعمرو الكاتبين قال في الهمع قال أبو حيان ومقتضى مذهب سيبويه انه لا يجوز الاتباع لمن جر من جهتين كالحرف والاضافة نحو مررت بزيد وهذا غلام بكر الفاضلين والحرفين المختلفين لفظا ومعنى نحو مررت بزيد ودخلت الى عمرو الظريفين أو معنى فقط نحو مررت بزيد واستعنت بعمرو الفاضلين والاضافتين المختلفتين معنى نحو هذه دار زيد وهذا أخو عمرو الفاضلين (قوله ورأيت زيدا) أى ابصرته ليتحد مع ما بعده معنى (قوله وخصص بعضهم الخ) هذا هو الذى أشار الناظم الى رده بقوله بغير استثنا (قوله وجب القطع) قال سم فيه تأمل فانه يجوز افراد كل بوصفه بجنبه اه وقد يقال مراده بوجوب القطع امتناع الاتباع حالة جمع النعتين لا مطلقا (قوله على اضمار فعل) أى كأمدح وأذم وأعنى وأذكر قال الدماميني قال المصنف في شرح عمدته اذا كان المنعوت متعينا لم يقدر أعنى بل اذكر اه وللبحث فيه مجال فتأمل (قوله ان يستقل) أى ينفرد عن الآخر بالمعنى أو العمل لاختلافهما معنى أو عملا بخلاف المتحدين معنى وعملا فانهما لاتحادهما ينزلان منزلة العامل الواحد فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد (قوله والنسبة) أى نسبة العامل اليهما بأن تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية مثلا (قوله يجوز فيها الاتباع والقطع) ويجوز أيضا افراد كل بوصفه كجاء زيد الظريف وعمرو الظريف كما قاله الرضي قال الاسقاطي وهل يجوز تفريق النعتين مع تأخيرهما في الشاطبي ما يفيد المنع اه ومقتضى القياس على ما يأتي عن الرضي في الصورة الثانية الآتية في كلام الشارح الجواز الا ان يفرق بين هذه والصورة الثانية بأن في الصورة الثانية ما يرد كل نعت الى منعوته اذا اخر النعت فيها وفرق وهو اختلاف

أى أتبع مطلقا نحو جاء زيد وأتى عمرو العاقلان وهذا زيد وذاك خالد الكريمان ورأيت زيدا وأبصرت عمرا الظريفين وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين أو خبري مبتدأين فان اختلف العاملان في المعنى والعمل أو في أحدهما وجب القطع بالرفع على اضمار مبتدأ أو بالنصب على اضمار فعل نحو جاء زيد ورأيت عمرا الفاضلان أو الفاضلين ونحو جاء زيد ومضى بكر الكريمان أو الكريمين ونحو هذا مؤلم زيد وموجع عمرا الظريفان أو الظريفين ولا يجوز الاتباع في ذلك لان العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما ان يستقل (تنبيهان) * الاول اذا كان عامل المعمولين واحدا ففيه ثلاث صور الاولى ان يتحد العمل والنسبة نحو قام زيد وعمرو العاقلان وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع

اعراب النعت بخلاف هذه الصورة لعدم ذلك فيها وقد يقال لا ضرر فيه اذ لا يترتب عليه اختلاف المعنى فتأمل (قوله في أماكنه) أى القطع وهي المواضع التي يتعين فيها المنعوت بدون النعت (قوله ويجب في هذه القطع قطعا) المراد بوجوب القطع امتناع الاتباع مع جمع النعتين والا فيجوز افراد كل بنعت كما في الرضي وفيه أيضا انه يجوز تأخير النعتين مع افرادهما فتقول ضرب زيد عمرا الظريف الظريف لكن على ان الاول للثاني والثاني للاول لان اللازم عليه فصل أحدهما من منعوته وهو خير من فصلهما معا كما سبق مثل ذلك في الحال اه ولا يخفى ان غاية ما يفيده هذا التعليل الاولوية دون الوجوب فان كان مراده الاولوية فذاك والا فمنتقد مع انه قد يقال فصل أحدهما بمنزلة فصلهما لان فصل أحدهما بكلمتين وفصل كل منهما بكلمة فتأمل (قوله قيل بدليل انه لا يجوز الخ) وجه التمريض ان هذا الدليل لا يبطل مذهب الخصم لجواز أن يقال المجوز لملاحظة المعنى في الاتباع التغليب ولا تغليب هنا وأيضا عدم جواز ضارب الخ غير مجمع عليه فلا يبطل هذا الدليل مذهب الخصم وقد أشار الشارح الى هذا بالاستدراك على الدليل بقوله لكن الخ (قوله قد سالم) من المسالمة وهي المصالحة والافعوان بضم الهمزة والعين المهملة ذكر الحيات والانثى افعى والشجاع الحية وكذا الشجعم وميمه زائدة والشاهد في الافعوان فانه تابع للحيات لكن نصب نظرا الى كونه مفعولا معنى (قوله اسهل) أى لسلامته من كثرة الحذف (قوله وسالمت القدم الخ) أى فيكون الافعوان مفعول فعل محذوف للعلم به من التعبير بالمسالمة التي هي مفاعلة من الجانبين (قوله يوهم وجوب الاتباع) قال سم وأقره شيخنا والبعض قد يقال لا عبرة بهذا الايهام مع ذكر مسائل القطع فيما سيأتي اه وفيه ان المصنف انما ذكر القطع مع تعدد النعوت وكلامه الآن غير مفروض في التعدد فلا يندفع الايهام هنا بكلامه الآتي (قوله وان نعوت كثرت) مراده بالكثرة ما قابل الوحدة فيشمل النعتين واطلاقه شامل للجمل لكن سيأتي ان الواجب في المنعوت النكرة اتباع نعت واحد (قوله مفتقرا لذكرهن) قال سم هل يشكل ما أفاده هذا من ان النعت قد يفتقر اليه وقد يستغنى عنه على ما أفاده التعريف من انه أبدا متمم للمنعوت وذلك يتضمن الافتقار اليه أبدا لان ما يتم بغيره يفتقر اليه فليتأمل اه ويظهر أنه لا اشكال لان المراد باتمامه المنعوت ان شأنه والمقصود الاصلي منه الاتمام فلا يضر عروض عدم ذلك فتأمل (قوله اتبعت كلها) أى وجوبا وأورد عليه ان القطع لا يزيد على ترك النعت بالكلية وهو جائز واجيب بأن قطعه بعد الذكر

في أماكنه من غير اشكال الثانية ان يختلف العمل وتختلف نسبة العامل الى المعمولين من جهة المعنى نحو ضرب زيد عمرا الكريمان ويجب في هذه القطع قطعا الثالثة ان يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو خاصم زيد عمرا الكريمان فالقطع في هذه واجب عند البصريين وأجاز الفراء وابن سعدان الاتباع والنص عن الفراء انه اذا اتبع غلب المرفوع فتقول خاصم زيد عمرا الكريمان ونص ابن سعدان على جواز اتباع أى شئت لان كلا منهما مخاصم ومخاصم والصحيح مذهب البصريين قيل بدليل انه لا يجوز ضارب زيد هند العاقلة برفع العاقلة نعتا لهند لكن ذكر الناظم في باب ابنية الفعل من شرح التسهيل ان الاسمين من نحو ضارب زيد عمرا ليس أحدهما اولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب قال ولو اتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز ومنه قول الراجز

قد سالم الحيات منه القدما
الافعوان والشجاع الشجعما

فنصب الافعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا لان كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان وهذا التوجيه اسهل من ان يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم وسالمت القدم الافعوان * الثاني قوله اتبع يوهم وجوب الاتباع وليس كذلك لان القطع في ذلك منصوص على جوازه

(وان نعوت كثرت وقد تلت) أى تبعت منعوتا (مفتقرا لذكرهن) بان كان لا يعرف الا بذكر جميعها (أتبعت) كلها لتنزلها منه حينئذ منزلة الشئ الواحد

يفوت الغرض من ذكره فبينهما تناف بخلاف الترك وقد يقال الغرض من الذكر كالتوضيح والتخصيص حاصل عند القطع لان تلك النعوت المقطوعة فى المعنى متعلقه بالمنعوت والتركيب يفهم ذلك فالاولى فى الجواب ان يقال لما كان القطع مشعرا بالاستغناء منعوه عند الحاجة لما فيه من التنافى اذ الغرض الاحتياج وهو يدل على عدم الاحتياج (قوله واقطع الجميع الخ) لم يتعرض للقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جوازه خلافا للزجاج المشترط فى جواز القطع تعدد النعت واعلم ان النعت اذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام (قوله أو اقطع البعض واتبع البعض) قد يشملها كلام المصنف بأن يراد واقطع الجميع أو البعض لان حذف المعمول يؤذن بالعموم قاله سم (قوله لا يبعدن قومى الخ) دعاء لقومها خرج مخرج النهى ويبعد مضارع بعد من باب فرح أى لا يهلكن والعداة بضم العين جمع عاد والازر بضمتين جمع ازار ومعاقدها مواضع عقدها وكنى بالطيبين معاقد الازر عن طهارتهم عن الفاحشة (قوله فيجوز رفع النازلين الخ) سكت عن النعت الاول وهو الموصول لخفاء اعرابه فيتبع ان اتبعت الجميع وكذا ان اتبعت البعض وقطعت البعض بناء على الصحيح من أن القطع فى البعض والاتباع فى البعض مشروط بتقدم المتبع كما سيذكره الشارح ويقطع ان قطعت الجميع (قوله على ماذكرنا) راجع لرفع الاول ونصب الثانى أى على الاتباع أو القطع باضمار هم فى الرفع وعلى القطع باضمار أمدح أو أذكر فى النصب (قوله على القطع فيهما) أى فى الرفع والنصب ولم يقل على ماذكرنا كسابقه لان مما ذكره فيما قبله الرفع على الاتباع وهو لا يأتى فى هذا بناء على الصحيح من امتناع الاتباع بعد القطع (قوله أو بعضها اقطع معلنا) مقتضى حل الشارح ان بعضها بالجر عطفا على الضمير فى لذكرهن أو فى بدونها بناء على مذهب المصنف من جواز العطف على ضمير الخفض بغير اعادة الخافض أو على دونها ومفعول اقطع محذوف أى وان يكن المنعوت مفتقر الذكر بعضها او معينا بدون بعضها أو معينا ببعضها فاقطع ماسواه على الاول والاخير أو فاقطعه دون ماسواه على الثانى وعلى هذا يكون المتن مشتملا على مسئلتين مسئلة استغناء المنعوت عن جميع النعوت ومسئلة استغنائه عن بعضها وافتقاره الى بعضها الآخر وجعل الشيخ خالد بعضها بالنصب مفعولا مقدما لاقطع على ان تقدير البيت واقطع جميع النعوت أو أتبع جميعها أو اقطع بعضها وأتبع بعضها ان يكن المنعوت معينا بدونها وعلى هذا فالمسئلة الثانية مسكوت عنها فى النظم مفهومة بالمقايسة (قوله قدم المتبع) هذا هو الراجح كما يشير اليه تقديمه

وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان هذا الموصوف يشاركه فى اسمه ثلاثة أحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب (واقطع) الجميع (أو اتبع) الجميع او اقطع البعض واتبع البعض (ان يكن) المنعوت (معينا * بدونها) كلها كما فى قول خرنق

لا يبعدن قومى الذين هم
سم العداة وآفة الجزر

النازلون بكل معترك
والطيبون معاقد الازر

فيجوز رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومى أو على القطع باضمار هم ونصبهما باضمار امدح أو اذكر ورفع الاول ونصب الثانى على ماذكرنا وعكسه على القطع فيهما (أو بعضها اقطع معلنا) أى اذا كان المنعوت مفتقرا الى بعض النعوت دون بعض وجب اتباع المفتقر اليه وجاز فيما سواه القطع والاتباع هكذا فى شرح الكافية (تنبيهات) * الاول اذا قطع بعض النعوت دون بعض قدم المتبع على المقطوع ولا يعكس

(قوله

(قوله وفيه) أى فى العكس المستفاد من يعكس (قوله ولو فرق الخ) وجهه انه فى حالة الاستغناء عن الجميع يكون الاتباع كلا اتباع بخلاف حالة الافتقار (قوله اذا كان المنعوت نكرة الخ) هل يجرى هذا فى المعرف بأل الجنسية نظرا الى انه فى المعنى نكرة فيه نظر سم (قوله تعين فى الاول الخ) فلو كان نعت النكرة واحدا نحو جاء رجل كريم لم يجز قطعه الا فى الشعر كما فى الهمع ورأيت بخط بعض الفضلاء ان منع قطعه هو المشهور وأن سيبويه يجوزه (قوله وجاز فى الباقى القطع) أى وان لم يتعين مسمى النكرة الا بالجميع لان المقصود من نعتها التخصيص وقد حصل بتبعية الاول (قوله ويأوى) الضمير للصائد يغيب فى صيد الوحش عن نسائه ثم يأتى اليهن فيجدهن فى أسوأ حال وعطل بضم العين وتشديد الطاء جمع عاطلة وهى المرأة التى خلا جيدها من القلائد وشعثا منصوب بفعل محذوف على الاختصاص أى وأخص شعثا ليبين ان هذا الضرب من النساء اسوأ حالا من الضرب الاول الذى هو العطل وهو جمع شعثاء وهى المغبرة الرأس أى التى لم تسرح شعر رأسها ولم تدهنه ولم تغسله والمراضيع جمع مرضع والياء للاشباع أو جمع مرضاع فالياء قياسية والسعالى جمع سعلاة بكسر السين كما فى القاموس وهى اخبث الغيلان (قوله والملتزم) أى الذى التزمت العرب النعت به نحو الشعرى العبور والمراد أنه اذا وقع بعدها وصف كان نعتا لا انه يلزم بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى وأنه هو رب الشعرى نقله شيخنا السيد عن الدمامينى وهو أحسن مما قاله البعض وسميت العبور لعبورها المجرة (قوله لن يظهرا) ألفه للتثنية كما عليه حل الشارح لان أو تنويعية وهى كالواو كما مر غير مرة نعلم ما فى كلام البعض وانما التزم حذف العامل ليكون حذفه الملتزم امارة على قصد انشاء المدح أو الذم أو الترحم (قوله ونحو وامرأته الخ) كان عليه ان يزيد ونحو اللهم الطف بعبدك المسكين بالرفع والنصب لاستيفاء التمثيل وقوله بالنصب أى لحمالة (قوله أما اذا كان للتوضيح أو للتخصيص) أى أو للتعميم أو الابهام أو التفصيل كما يدل عليه قول الموضح وان كان لغير ذلك أى لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره أى العامل (قوله فانه يجوز اظهارهما) أى لعدم قصد الانشاء حينئذ (قوله فتقول مررت بزيد التاجر) مثال للنعت الموضح (قوله وأعنى التاجر) قال البعض أى ان كان المنعوت غير متعين والا قدر اذكر اه ونقله شيخنا عن الدمامينى وفيه نظر لان مقتضاه جواز القطع مع عدم تعين المنعوت مع ان محل القطع اذا تعين المنعوت بدون النعت وممن صرح به هذا البعض عند قول الشارح سابقا

وفيه خلاف قال ابن أبى الربيع الصحيح المنع وقال صاحب البسيط الصحيح الجواز ولو فرق بين الحالة الثانية وهى الاستغناء عن الجميع فيجوز والحالة الثالثة وهى الافتقار الى البعض دون البعض فلا يجوز لكان مذهبا * الثانى اذا كان المنعوت نكرة تعين فى الاول من نعوته الاتباع وجاز فى الباقى القطع كقوله

ويأوى الى نسوة عطل
وشعثا مراضيع مثل السعالى

* الثالث يستثنى من اطلاقه النعت المؤكد نحو الهين اثنين والملتزم نحو الشعرى العبور والجارى على مشار به نحو هذا العالم فلا يجوز القطع فى هذه (وارفع أو انصب ان قطعت) النعت عن التبعية (مضمرا * مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا) أى لا يجوز اظهارهما وهذا اذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم نحو الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو ونحو وامرأته حمالة الحطب بالنصب باضمار أو ذم اما اذا كان للتوضيح او التخصيص فانه يجوز اظهارهما فتقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة ولك ان تقول هو التاجر وأعنى التاجر

وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع فى أماكنه فتدبر (قوله وما من المنعوت والنعت الخ) يشمل حذفهما معا نحو لا يموت فيها ولا يحيى أى حياة نافعة اذ لا واسطة بين مطلق الحياة والموت (قوله علم) فما لم يعلم منهما لا يجوز حذفه الا عند قصد الابهام على السامع نحو رأيت طويلا أى شيأ طويلا نقله شيخنا عن الدمامينى (قوله صالحا لمباشرة العامل) أى بأن يكون مفردا ان كان منعوته فاعلا أو مفعولا مثلا وجملة مشتملة على الرابط ان كان المنعوت خبرا مثلا نحو أنت يضرب زيدا بالياء التحتية أى أنت رجل يضرب زيدا (قوله أى دروعا) بدليل وألنا له الحديد (قوله ظعن) أى سافر (قوله لو قلت الخ) فيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير كما أشار اليه الشارح بقوله أصله الخ ومتعلق تيثم محذوف أى فى مقالتك والحسب ما يعده الانسان من مفاخر آبائه والميسم بكسر الميم وفتح السين المهملة الجمال وأصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها اثر كسرة كميزان (قوله وكسر حرف المضارعة) أى على غير لغة الحجازيين تصريح (قوله والمبتدا المؤخر) قال الشيخ خالد انما قدر مؤخرا لان النكرة المخبر عنها بظرف مختص يجب تقديم خبرها عليها اه ووجه وجوب تقديم الخبر دفع توهم كونه صفة للنكرة لما قالوه من ان النكرة أحوج الى الصفة منها الى الخبر فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض بما حاصله ان النفى يكفى مسوغا للابتداء بالنكرة (قوله الا فى الضرورة) أى والا فى قليل من النثر كما فى قوله تعالى ولقد جاءك من نبإ المرسلين اى نبأ على ان من لا تزاد فى الايجاب ولا داخلة على معرفة قاله فى التصريح ولا يلزم حذف الفاعل فى غير المواضع المستثناة لان حذفه الممنوع اذا لم يقم شئ مقامه فى اللفظ ونعته هنا قائم مقامه فى اللفظ وان لم يصلح للفاعلية بنفسه قاله سم (قوله لكم قبصة الخ) الخطاب لبنى امية يمدحهم والقبصة بكسر القاف وسكون الموحدة وبالصاد المهملة العدد الكثير من الناس والشاهد فى قوله من بين اثرى أى من اثرى أى كثر ماله واقترأى افتقر فحذف النكرة الموصوفة وأقام الصفة مقامها بدون الشرط المتقدم للضرورة (قوله ترمى) بالتاء الفوقية لرجوع ضميره الى مؤنث وهى الكبداء فى قوله قبل

مالك عندى غير سهم وحجر * وغير كبداء شديدة الوتر

والكبداء بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدها دال مهملة القوس الواسعة المقبض قاله الدمامينى والشمنى وغيرهما وقوله بكفى كان أى بكفى رجل كان (قوله كأنك من جمال الخ) أى كأنك جمل من جمال وأقيش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون التحتية آخره شين معجمة ويقعقع بالبناء للمفعول أى يصوت نعت ثان

للمنعوت

(وما من المنعوت والنعت عقل) أى علم (يجوز حذفه) ويكثر ذلك فى المنعوت (وفى النعت يقل) فالاول شرطه اما كون النعت صالحا لمباشرة العامل نحو أن اعمل سابغات أى دروعا سابغات أو كون المنعوت بعض اسم مخفوض بمن أو فى كقولهم منا ظعن ومنا أقام أى منا فريق ظعن ومنا فريق أقام وكقوله

لو قلت ما فى قومها لم تيثم يفضلها فى حسب وميسم

أصله لو قلت ما فى قومها أحد يفضلها لم تأثم فحذف الموصوف وهو أحد وكسر حرف المضارعة من تأثم وابدل الهمزة ياء وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو أحد المحذوف فان لم يصلح ولم يكن المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو فى امتنع ذلك أى اقامة الجملة وشبهها مقامه الا فى الضرورة كقوله

لكم قبصة من بين أثرى واقترى

وقوله

ترمى بكفى كان من أرمى البشر

وقوله

كأنك من جمال بنى اقيش يقعقع بين رجليه بشن

للمنعوت المحذوف واليه يرجع الضمير فى رجليه وهو المحوج لتقدير المنعوت والشن بفتح الشين المعجمة وتشديد النون القربة اليابسة وهو أشد لنفور الابل اه ووجه الشبه سرعة الغضب وشدة النفور والبيت يشهد لاقامة الجملة واقامة شبهها (قوله والثانى) أى حذف النعت قوله أى كل سفينة صالحة بدليل انه قرئ كذلك وان تعيبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ اه مغنى (قوله فلم أعط شيأ ولم أمنع) ببناء الفعلين للمجهول وصدره وقد كنت فى الحرب ذا تدرأ بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء آخره همزة أى عدة وقوة قال العينى والشاهد فى شيأ اذ أصله شيأ طائلا فحذف الصفة ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمنع وسبقه الى ذلك صاحب المغنى وناقشه الدمامينى بأن عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع فتقدير الصفة لتحرى الصدق قال الشمنى وقد يقال هو وان لم يناقضه عقلا يناقضه عرفا والاظهر فى تمثيل تقدير النعت لدفع التناقض قوله تعالى وما نريهم من آية الا هى أكبر من اختها أى السابقة ووجه التناقض المدفوع بتقدير السابقة ان افعل التفضيل يقتضى زيادة المفضل على المفضل عليه فلا يصح الزيدان كل منهما أفضل من الآخر لاقتضائه اثبات الزيادة لكل ونفيها عنه وقوله تعالى وما نريهم من آية الا هى أكبر من اختها شامل لجميع الآيات المرئية لهم فيلزم ان يكون كل منها أكبر من غيرها فيكون أكبر وغيرا كبر فافهم (قوله لها فرع وجيد) الفرع الشعر التام والجيد العنق (قوله أى فرع فاحم) أى أسود وجيد طويل الدليل على هذا الحذف ان البيت للمدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما موصوفتين بصفتين محبوبتين (قوله مقرونين بالواو) أى فى المرة الثانية كما هو ظاهر (قوله عطف بعض النعوت الخ) أى بجميع حروف العطف الا أم وحتى كما صوبه الموضح فى الحواشى والاحسن فى الجمل العطف وفى المفردات تركه كما قاله أبو حيان (قوله المختلفة المعانى) أما متفقتها فلا لئلا يلزم عطف الشئ على نفسه وقال فى الهمع وانما يحسن العطف عند تباعد المعانى نحو هو الاول والآخر والظاهر والباطن بخلاف ما اذا تقاربت نحو هو الله الخالق البارئ المصور (قوله مبدلا منه المنعوت) قال البعض أى ان كان المنعوت معرفة أما اذا كان نكرة فينصب نعته المتقدم عليه حالا نحو لمية موحشا طلل اه وأنت خبير بأن هذا ليس على اطلاقه فان من المنعوت النكرة ما هو كالمنعوت المعرفة فى اعراب نعته بحسب العوامل واعرابه هو بدلا أو عطف بيان نحو مررت بقائم رجل وقصدت بلد كريم رجل ثم رأيت فى الدمامينى ما يؤيده حيث

والثانى كقوله تعالى يأخذ كل سفينة غصبا أى كل سفينة صالحة وقوله

فلم أعط شيأ ولم أمنع

أى شيأ طويلا وقوله

ورب اسيلة الخدين بكر مهفهفة لها فرع وجيد

أى فرع فاحم وجيد طويل

(تنبيهات) * الاول قد يلى النعت لا أو اما فيجب تكررهما مقرونين بالواو نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع ونحو ائتنى برجل اما كريم واما شجاع * الثانى يجوز عطف بعض النعوت المختلفة المعانى على بعض نحو مررت بزيد العالم والشجاع والكريم * الثالث اذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلا منه المنعوت نحو الى صراط العزيز الحميد الله

ذكران نصب نعت النكرة المتقدم عليها حالا غالب لا واجب على الاصح وأن محل نصبه حالا اذا قبل الحالية ليخرج النعت فى نحو جاءنى رجل أحمر ونحوه من الصفات الثابتة واذا لم يمنع مانع من نصبه حالا ليخرج الوصف فى نحو المثالين المتقدمين (قوله أنزلناه مبارك) قال ابن عصفور الاحسن جعل مبارك خبرا ثانيا (قوله مصحوب أل ناصة) شامل للموصول ذى أل كالذى والتى وان كانت أل فيه زائدة وانما خصوا نعته بمصحوب أل لانه مبهم وابهامه لا يرفع بمثله لانه أيضا مبهم ولا بالمضاف الى معرفة لان تعريفه مكتسب من المضاف اليه فهو كالعارية كذا عللوا ويرد عليه الموصول غير ذى أل كمن وما فلماذا لم ينعت به اسم الاشارة (قوله كالمضمر) أما انه لا ينعت فلان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وحمل على الوصف الموضح الوصف المادح أو الذام أو غيرهما طردا للباب وأورد عليه الشنوانى ان اسم الله تعالى اعرف المعارف فهو غنى عن الايضاح ومع ذلك ينعت للمدح واجيب بأنه نعت نظرا لاصله وهو الاله الذى هو اسم جنس أو الحاقا له بالاعم الاغلب اذ الاصل فى الاسم الظاهر أن ينعت وأما انه لا ينعت به فلانه ليس فى الضمير معنى الوصفية لانه لا يدل الا على الذات لا على قيام معنى بها كذا قالوا ويرد على تعليل عدم النعت به ما اذا كان الضمير يرجع الى مشتق لدلالته حينئذ على قيام معنى بذات لما قالوه من ان الضمير كمرجعه دلالة اللهم الا ان يقال طردوا الباب فتأمل قال فى الهمع وكالضمير فى انه لا ينعت ولا ينعت به اسما الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية والآن وقبل وبعد (قوله وغيره يجعله بدلا) أى بناء على ان البدل لا يشترط فيه الجمود (قوله كالعلم) انما نعت لازالة الاشتراك اللفظى ولم ينعت به لانه ليس بمشتق ولا فى حكمه اذ هو موضوع لمجرد الذات نعم العلم المشتهر مسماه بصفة كحاتم يصح ان يؤول بوصف وينعت به (فائدة) يجوز نعت النعت عند سيبويه ومنه يا زيد الطويل ذو الجمة ومنعه جماعة منهم ابن جنى قاله فى الارتشاف (فائدة ثانية) النعت بعد المركب الاضافى للمضاف لانه المقصود بالحكم وانما جىء بالمضاف اليه لغرض التخصيص فلا يكون له الا بدليل ما لم يكن المضاف لفظ كل فالنعت للمضاف اليه لا له لان المضاف انما جىء به لقصد التعميم ولذلك ضعف قوله

وكل أخ مفارقه أخوه * لعمر أبيك الا الفرقدان

أفاده فى المغنى

* (التوكيد) *

(قوله ويسمى به الخ) الانسب بمقام النقل ان يقول ثم سمى به الخ (قوله وهو

بالواو

الرابع اذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد وأخرت الجملة غالبا نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه وقد تقدم الجملة نحو وهذا كتاب أنزلناه مبارك فسوف يأتى الله بقوم الآية اه (خاتمة) من الاسماء ما ينعت وينعت به كاسم الاشارة نحو مررت بزيد هذا وبهذا العالم ونعته مصحوب أل خاصة فان كان جامدا محضا نحو بهذا الرجل فهو عطف بيان على الاصح ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالمضمر مطلقا خلافا للكسائى فى نعت ذى الغيبة تمسكا بما سمع من نحو صلى الله عليه الرؤف الرحيم وغيره يجعله بدلا ومنها ما ينعت ولا ينعت به كالعلم ومنها ما ينعت به ولا ينعت كأى نحو مررت بفارس أى فارس ولا يقال جاءنى أى فارس والله أعلم

* (التوكيد) *

هو فى الاصل مصدر ويسمى به التابع المخصوص ويقال اكد تأكيدا ووكد توكيدا وهو بالواو أكثر وهو على نوعين لفظى

بالواو أكثر) وهى اصل والهمزة بدل (قوله الرافع احتمال الخ) اما ان يكون المراد بالرفع الابعاد واما ان يراد بالاحتمال الاحتمال القوى فوافق كلامه قول ابن هشام الظاهر أنه يبعد ارادة المجاز ولا يرفعها بالكلية لان رفعها بالكلية ينافى الاتيان بالالفاظ متعددة ولو صار بالاول نصا لم يؤكد ثانيا وانما اقتصر الشارح على رفع الاحتمال المذكور لان رفع توهم السهو والغلط انما يكون بالتأكيد اللفظى كما نقله سم عن السعد والسيد وخرج بقوله الرافع الخ ما عدا التوكيد حتى البدل فانه وان رفع الاحتمال فى نحو مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم الا ان ذلك عارض نشأ من خصوص المادة قاله شيخنا (قوله بالنفس أو بالعين) أى بهاتين المادتين بقطع النظر عن افرادهما وغيره وليس المراد بالنفس أو بالعين مفردين حتى يفيد أن النفس والعين يبقيان على افرادهما وان أكد بهما مثنى أو مجموع مع انه ليس كذلك كما يصرح به قوله واجمعهما الخ فاندفع ما أطال به البعض عن البهوتى وعلم ان فى البيت اجمالا بينه البيت بعده على انه يمكن بقطع النظر عن قول الشارح أى فى الافراد والتذكير وفروعهما ان يحمل الاسم فى النظم على المفرد ولا يضيع على هذا قوله مع ضمير طابق المؤكدا وان زعمه البعض لان المراد بالمطابقة على هذا المطابقة فى التذكير والتأنيث فقط فاعرفه وأو فى النظم لمنع الخلو (قوله فتجمع بينهما) اى بلا عطف كما سيأتى والظاهر أن تقديم النفس على العين لازم وقيل حسن كذا فى المرادى (قوله بباء زائدة) ومحل المجرور اعراب المتبوع (قوله واجمعهما) الامر مستعمل فى الوجوب بالنسبة الى الجمع وفى الاولوية بالنسبة للمثنى (قوله بأفعل) أى جمعا ملابسا لافعل او على أفعل (قوله ولا على أعيان) لو قال ولا بالعين مجموعا على أعيان لكان مستقيما (قوله ولا يؤكد به) أى على المختار والا ففى الدمامينى عن شرح العمدة للمصنف والمفصل للزمخشرى والكفاية لابن الخباز جواز التوكيد بأعيان (قوله وقد صرح النحاة) الخ لما لم يمكن كلام ابن اياز رادا على ابى حيان بالنظر الى الافراد أتى بهذا الرد الثانى لانه يرد عليه بالنظر الى الافراد والتثنية ولابى حيان ان يقول ما صرح به النحاة لا يظهر الرد به لان النفس والعين لم يضافا الى المتضمن بل الى ما هو بمعناهما لان المراد بهما الذات (قوله الى متضمنه) بصيغة اسم الفاعل أى ما اشتمل على المضاف (قوله والمختار الجمع) أما على التثنية فلان المتضايفين كالشئ الواحد فكرهوا الجمع بين تثنيتهما واما على الافراد فلان الاثنين جمع فى المعنى (قوله حمامة الخ) تمامه سقاك من الغر الغوادى مطيرها والغر جمع غراء وهى

وسيأتى ومعنوى وهو التابع الرافع احتمال ارادة غير الظاهر وله ألفاظ أشار اليها بقوله

(بالنفس أو بالعين الاسم أكدا * مع ضمير طابق المؤكدا) أى فى الافراد والتذكير وفروعهما فتقول جاء زيد نفسه أو عينه أو نفسه عينه فتجمع بينهما والمراد حقيقته وتقول جاءت هند نفسها أو عينها وهكذا ويجوز جرهما بباء زائدة فتقول جاء زيد بنفسه وهند بعينها

(واجمعهما) أى النفس والعين (بأفعل ان تبعا * ما ليس واحدا تكن متبعا) فتقول قام الزيدان او الهندان أنفسهما أو أعينهما وقام الزيدون أنفسهم أو أعينهم والهندات أنفسهن أو أعينهن ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس وعيون ولا على أعيان فعبارته هنا أحسن من قوله فى التسهيل جمع قلة فان عينا تجمع جمع قلة على أعيان ولا يؤكد به * (تنبيه) ما افهمه كلامه من منع مجىء النفس والعين مؤكدا بهما غير الواحد وهو المثنى والمجموع غير مجموعين على أفعل هو كذلك فى المجموع وأما المثنى فقال الشارح بعد ذكره أن الجمع فيه هو المختار ويجوز فيه أيضا الافراد والتثنية قال أبو حيان ووهم فى ذلك اذ لم يقل أحد من النحويين به وفيما قاله أبو حيان نظر فقد قال ابن اياز فى شرح الفصول ولو قلت نفساهما لجاز فصرح بجواز التثنية وقد صرح النحاة بان كل مثنى فى المعنى مضاف الى متضمنه يجوز فيه الجمع والافراد والتثنية والمختار الجمع نحو فقد صغت قلوبكما ويترجح الافراد على التثنية عند الناظم وعند غيره بالعكس وكلاهما مسموع كقوله حمامة بطن الواديين ترنمى

وكقوله
ومهمهين قذفين مرتين
ظهراهما مثل ظهور الترسين
اه (وكلا اذكر فى) التوكيد المسوق لقصد (الشمول) والاحاطة بأبعاض المتبوع (وكلا) و (كلتا وجميعا) فلا يؤكد بهن الاماله أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه لرفع احتمال تقدير بعض مضاف الى متبوعهن نحو جاء الجيش كله أو جميعه والقبيلة كلها أو جميعها والرجال كلهم أو جميعهم والهندات كلهن أو جميعهن والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما بالجواز أن يكون الاصل جاء بعض الجيش أو القبيلة أو الرجال أو الهندات أو أحد الزيدين أو احدى الهندين ولا يجوز جاءنى زيد كله ولا جميعه وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور وأشار بقوله (بالضمير موصلا) الى انه لا بد من اتصال ضمير المتبوع بهذه الالفاظ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت

البيضاء وهو صفة لمحذوف أى من السحب الغر الخ والغوادى جمع غادية وهى السحابة المطرة صباحا والمطير بفتح الميم كثير المطر (قوله ومهمهين الخ) المهمه المكان القفر والقذف بفتح القاف والذال المعجمة آخره فاء البعيد والمرت بفتح الميم وسكون الراء آخره فوقية المكان الذى لا نبات فيه وظهراهما مبتدأ ومثل خبر والجملة صفة ثالثة قاله العينى والمراد بظهريهما ما ارتفع منهما وقوله مثل ظهور الترسين أى فى الصلابة (قوله وكلا اذكر الخ) اعلم ان كلا وشبهها فى افادة شمول كل فرد ان كانت داخلة فى حيز النفى بأن اخرت عن اداته لفظا نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه وما جاء كل القوم وما جاء القوم كلهم ولم آخذ كل الدراهم ولم آخذ الدراهم كلها أو رتبة نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ توجه النفى الى الشمول خاصة وافاد سلب العموم والا بأن قدمت على أداته لفظا ورتبة توجه النفى الى كل فرد وأفاد عموم السلب كقوله عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن وكالنفى النهى قال التفتازانى والحق ان الشق الاول أكثرى لا كلى بدليل والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار أثيم ولا تطع كل حلاف مهين (قوله يصح وقوع بعضها موقعه) أى فى نسبة الحكم اليه سواء كان على وجه ارادة البعض من لفظ الكل مجازا مرسلا أو اسناد ما للبعض الى الكل مجازا عقليا أو تقدير المضاف فقوله لرفع احتمال تقدير بعض الخ فيه قصور ولعله انما اقتصر عليه لانه أقرب الاحتمالات الثلاثة فاذا اندفع هو اندفع أخواه بالاولى ودخل فى قول الشارح الاماله أجزاء الخ نحو زيد كله حسن وعين البقرة الوحشية كلها سواد لان المؤكد وان كان غير متعدد له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه (قوله تقدير بعض) أى او ما فى معناه كأحد واحدى بدليل قوله بعد أو أحد الزيدين الخ (قوله والزيدان كلاهما الخ) (فائدة) لا يتحد توكيد متعاطفين مالم يتحد عاملهما معنى فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما فان اتحدا معنى جاز وان اختلفا لفظا جزم به الناظم تبعا للاخفش نحو انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما قال ابو حيان ويحتاج ذلك الى سماع سيوطى سم (قوله لجواز أن يكون الاصل الخ) فيه ما فى التعليل الاول ولو قال لجواز أن يكون المعنى الخ لوفى بالاحتمالات الثلاثة (قوله وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما الخ) هذا مذهب الاخفش والفراء وهشام وأبى على وذهب الجمهور الى الجواز كما قاله الدمامينى ووافق الناظم فى تسهيله الجمهور (قوله لامتناع التقدير المذكور) أى فلا فائدة فى التأكيد حينئذ (قوله بالضمير موصلا) حال من الالفاظ المتقدمة

بتأويلها

ولا يجوز حذف الضمير استغناء بنية الاضافة خلافا للفراء والزمخشرى ولا حجة فى خلق لكم ما فى الارض جميعا ولا قراءة بعضهم انا كلا فيها على ان المعنى جميعه وكلنا بل جميعا حال وكلا بدل من اسم ان أو حال من الضمير المرفوع فى فيها وذكر فى التسهيل انه قد يستغنى عن الاضافة الى الضمير بالاضافة الى مثل الظاهر المؤكد بكل وجعل منه قول كثير يا أشبه الناس كل الناس بالقمر (واستعملوا أيضا ككل) فى الدلالة على الشمول اسما موازنا (فاعلة * من عم فى التوكيد) فقالوا جاء الجيش عامته والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم والهندات عامتهن وعد هذا اللفظ (مثل النافله) أى الزائد على ماذكره النحويون فى هذا الباب فان اكثرهم اغفله لكن ذكره سيبويه وهو من اجلهم فلا يكون حينئذ نافلة على ماذكروه فلعله انما اراد أن التاء فيه مثلها فى النافلة أى تصلح مع المؤنث والمذكر فتقول اشتريت العبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة * (تنبيه) خالف فى عامة المبرد وقال انما هى بمعنى اكثرهم اه (وبعد كل اكدوا بأجمعا * جمعاء اجمعين ثم جمعا) فقالوا جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والزيدون كلهم اجمعون والهندات كلهن جمع (ودون كل قد يجىء اجمع * جمعاء اجمعون ثم جمع) المذكورات نحو لاغوينهم اجمعين لموعدهم اجمعين وهو قليل بالنسبة لما سبق وقد يتبع اجمع واخواته بأكتع وكتعاء واكتعين وكتع وقد يتبع اكتع واخواته بأبصع وبصعاء وأبصعين وبصع فيقال جاء الجيش كله اجمع اكتع ابصع والقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء والقوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون والهندات كلهن جمع كتع بصع وزاد الكوفيون بعد أبصع وأخواته ابتع وبتعاء وابتعين وبتع قال الشارح ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب

بتأويلها بالمذكور وبالضمير متعلق به (قوله ولا يجوز حذف الضمير) والكلام مفروض فيما اذا جرت على المؤكد فلا يرد نحو كل فى فلك يسبحون (قوله على ان المعنى الخ) راجع للمنفى بالميم (قوله بل جميعا حال) بمعنى مجتمعا ان قيل الحالية تقتضى وقوع الخلق على ما فى الارض حالة الاجتماع وليس كذلك أجيب بأن خلق بمعنى قدر خلق ذلك فى علمه (قوله وكلا بدل من اسم ان) وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا افاد الاحاطة نحو تقوم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير (قوله أو حال من الضمير الخ) قال فى المغنى فيه ضعفان تقدمه على عامله الظرفى وتنكير كل بقطعه عن الاضافة لفظا ومعنى لان الحال واجبة التنكير (قوله بالاضافة الى مثل الظاهر) أى لحصول الربط به كما تقدم فى الموصول (قوله وجعل منه الخ) جعل أبو حيان كل الناس نعتا أى الكاملين فى الحسن والفضل همع (قوله واستعملوا أيضا) أى كما استعملوا غير عامة وقوله من عم أى مشتقا من مصدره وقوله فى التوكيد متعلق باستعملوا ويغنى عنه قوله ككل (قوله فاعلة من عم) لم يقل عامة مع انه اخصر لان فيه اجتماع ساكنين وهو لا يجوز فى النظم (قوله مثل النافله) حال من فاعله وقول الشارح وعد هذا اللفظ مثل النافلة حل معنى ولم يجعله زائدا بل مثل الزائد نظرا لكون البعض قد ذكره وحينئذ لا يرد الاستدراك الذى ذكره الشارح لانه لم يجعله نافلة بل مثلها افاده سم (قوله ويعقوب نافلة) حال من يعقوب أى حالة كونه نافلة على ما طلبه ابراهيم من ولد له صالح وهو اسحاق حيث قال رب هب لى من الصالحين فوهب له اسحاق وولد لاسحاق يعقوب (قوله بمعنى أكثرهم) أى فتكون بدل بعض من كل (قوله المذكورات) دفع به ما يوهمه تعبير المصنف بالظاهر فى موضع الضمير من مغايرة الالفاظ المذكورة فى البيت الثانى للالفاظ المذكورة فى البيت الاول (قوله بالنسبة لما سبق) أى من وقوع المذكورات بعد كل أما بالنسبة لنفسه فكثير (قوله ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب) أى بتقديم وتأخير أو بحذف بعض ما فى الاثناء قال الفارضى قدمت كل على الجميع لعراقتها وكونها أنص فى الاحاطة ووليها أجمع لانه صريح فى الجمعية لاشتقاقه من الجمع ووليه اكتع لانحطاطه عنه فى الدلالة على الجمع لانه من تكتع الجلد اذا انقبض ففيه معنى الجمع ووليه ابصع لانه من تبصع العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع واخر أبتع لانه أبعد من أبصع لانه طويل العنق او شديد المفاصل لكن لا يخلو من دلالته على اجتماع اه ببعض تلخيص واذا اجتمع النفس والعين وكل قدما

وشذ قول بعضهم اجمع أبصع وأشذ منه قول اجمع بتع وربما أكد بأكتع وأكتعين غير مسبوقين بأجمع وأجمعين
ومنه قول الراجز

يا ليتني كنت صبيا مرضعا
تحملني الذلفاء حولا أكتعا
اذا بكيت قبلتني أربعا
اذا ظللت الدهر أبكي أجمعا

وفي هذا الرجز امور افراد أكتع عن أجمع وتوكيد النكرة المحدودة والتوكيد بأجمع غير مسبوق بكل والفصل بين المؤكد والمؤكد ومثله في التنزيل ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن (تنبيهات) * الاول زعم الفراء ان أجمعين يفيد اتحاد الوقت والصحيح انها ككل في افادة العموم مطلقا بدليل قوله تعالى لاغوينهم أجمعين * الثاني اذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع وليس الثاني تأكيدا للتأكيد * الثالث لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب * الرابع لا يجوز عطف بعضها على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجمعون وأجازه بعضهم وهو قول ابن الطراوة * الخامس قال في التسهيل وأجرى في التوكيد مجرى كل ما افاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والبطن والظهر يشير الى قولهم مطرنا الضرع والزرع ومطرنا السهل والجبل وضربت زيدا اليد والرجل وضربته البطن والظهر * السادس ألفاظ التوكيد معارف أما ما اضيف الى الضمير فظاهر وأما اجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان أحدهما انه بنية الاضافة ونسب لسيبويه والآخر بالعلمية علق على معنى الاحاطة

على كل ولم يتعرضوا لما اذا اجتمع كل وعامة والظاهر تقديم كل على عامة (قوله وأشذ منه الخ) أي لان في الاول حذف واسطة واحدة وهي أكتع وفي الثاني حذف واسطتين وهما كتع وبصع (قوله بأكتع واكتعين) لم يستشهد للثاني وقد استشهد له في الهمع (قوله افراد أكتع عن أجمع) أي وهو قليل (قوله وتوكيد النكرة المحدودة) أي الموضوعة لمدة لها ابتداء وانتهاء أي وهو ممنوع عند البصريين كما سيأتي (قوله والتوكيد بأجمع الخ) أي وهو قليل بالنسبة للتأكيد بها مسبوقة بكل (قوله والفصل الخ) أي وهو خلاف الاصل (قوله يفيد العموم مطلقا) أي لا بقيد اتحاد الوقت (قوله لا يجوز في ألفاظ الخ) أي على المختار لمنافاة القطع مقصود التوكيد (قوله فلا يقال الخ) علله باتحاد معنى النفس والعين واتحاد معنى كل وأجمع وهذا يقتضي جواز نحو جاء القوم أنفسهم وكلهم لعدم الاتحاد ولم أر من ذكره بل اطلاقهم يخالفه فافهم (قوله الضرع) بفتح الضاد المعجمة والزرع أي جميعنا وكذا يقال فيما بعده (قوله وضربت زيدا الخ) أي اذا أريد باليد والرجل وبالبطن والظهر الجملة اما اذا أريد العضوان فقط فبدل بعض (قوله معارف) ومن ثم لم تنصب حالا على الاصح كما في السيوطي أي مع اضافتها فلا ينافي ما قدمه الشارح في خلق لكم ما في الارض جميعا انا كلا فيها (قوله بنية الاضافة) قيل هذا ينافي ما قدمه من امتناع حذف الضمير استغناء بنية الاضافة والحق انه لا منافاة لان ما تقدم في غير أجمع وتوابعه كما نبه عليه سم قال في المغني يجب تجريد نحو أجمع المؤكد به من ضمير المؤكد وأما قولهم جاؤا بأجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها فهو جمع لجمع كأفلس وفلس أي بجماعاتهم اه لكن نقل الرضي والبرماوي في شرح ألفية الاصول فتح الميم أيضا (قوله بالعلمية) أي الجنسية وعليه فهي ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل الاجمع وتوابعه فللعلمية والعدل وعلى الاول يكون منعها من الصرف للوصفية ووزن الفعل الاجمع وتوابعه فللوصفية والعدل كآخر كذا قال البعض وظاهره ان جمعا وتوابعه كأجمع وتوابعه ويبطله انها ليست بوزن الفعل ولو جعل مانع صرفها ألف التأنيث الممدودة لم يبعد بل يتعين ثم الذي قاله الدماميني ان منع الصرف على الاول لشبه العلمية ووزن الفعل ووجه الشبه كون كل من منوي الاضافة والعلم معرفة بغير معرف لفظي (قوله علق على معنى الاحاطة) أي وضع على معنى هو الاحاطة ولا يخفى ان جعل مدلوله الاحاطة يورث اختلال الكلام اذ يكون حينئذ معنى جاء القوم أجمع جاء القوم الاحاطة

فلعل

(وان يفد توكيد منكور) بواسطة كونه محدودا وكون التوكيد من ألفاظ الاحاطة (قبل) وفاقا للكوفيين والاخفش تقول اعتكفت شهرا كله ومنه قوله

يا ليت عدة حول كله رجب

وقوله

تحملني الذلفاء حولا أكتعا

وقوله

قد صرت البكرة يوما اجمعا

(وعن نحاة البصرة المنع شمل) أي عم المفيد وغير المفيد ولا يجوز صمت زمنا كله ولا شهرا نفسه (واغن بكلتا في مثنى وكلا * عن تثنية وزن فعلاء ووزن أفعلا) كما استغني بتثنية سي عن تثنية سواء فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعاوان وأجاز ذلك الكوفيون والاخفش قياسا معترفين بعدم السماع (تنبيهان) * الاول المشهور أن كلا للمذكر وكلتا للمؤنث قال في التسهيل وقد يستغني بكليهما عن كلتيهما أشار بذلك الى قوله

يمت بقربى الزينبين كليهما

وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى كأنه قال بقربى الشخصين * لا لضرورة الثاني ذكر في التسهيل أيضا انه قد يستغني عن كليهما وكلتيهما بكلهما فيقال على هذا جاء الزيدان كلهما والهندان كلهما

فلعل في العبارة حذف مضاف أي ذي الاحاطة على ان الاحاطة مصدر المبني للمفعول فافهم (قوله وفاقا للكوفيين والاخفش) فلا يشترط عندهم تطابق التوكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا (قوله رجب) هو كصفر ان اريد به معين فغير منصرف للعلمية والعدل عن المحلى بأل والا فمنصرف نقله الدنوشري عن السعد وغيره ونقل شيخنا عن شرح المواهب لشيخه الزرقاني ان رجب من اسماء الشهور مصروف وان اريد به معين كما في المصباح (قوله الذلفاء) بالذال المعجمة ثم الفاء اسم امرأة (قوله قد صرت) بتشديد الراء أي صوتت البكرة أي بكرة البئر كما في العيني وشيخ الاسلام زكريا فتفسير البعض لها بالناقة فيه نظر وهي بسكون الكاف وجوز بعضهم فتحها (قوله ولا يجوز صمت زمنا الخ) أي باجماع الفريقين لان النكرة في الاول غير محدودة والتوكيد في الثاني ليس من ألفاظ الاحاطة وفي نسخ فلا يجوز بالفاء وهي أولى (قوله واغن بكلتا الخ) قال في النكت ظاهره ان ما عدا ذلك من كل وعامة وجميع مستعمل في المثنى والمجموع لان كلامه فيما تقدم عام خصوصا انه ذكر في التسهيل جواز الاستغناء بكل عن كلا وكلتا ورده أبو حيان وقال انه يحتاج الى نقل وسماع من العرب (قوله في مثنى) أي فيما دل على اثنين وان لم يسم في الاصطلاح مثنى ليدخل نحو جاء زيد وعمرو كلاهما وهند ودعد كلتاهما (قوله عن تثنية وزن الخ) قدر تثنية لان نفس وزن فعلاء لا يصلح للمثنى حتى يستغني فيه عنه بغيره (قوله فلا يجوز جاء الزيدان اجمعان ولا الهندان جمعاوان) لو قال فلا يجوز جاء الجيشان اجمعان ولا القبيلتان جمعاوان لكان أولى لان ما مثل به لا يجوز وان قلنا بجواز تثنية اجمع وجمعاء لانه لا يؤكد بأجمع وجمعاء الا مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات ابعاض فبفرض جواز تثنيتهما انما يؤكد بهما مثنى واحده مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات ابعاض الا ان يدعى الفرق بين حالتي التثنية والجمع وفيه ما فيه (قوله وأجاز ذلك الكوفيون الخ) وهل يجري خلافهم في توابع اجمع وجمعاء وهوا كتع وكتعاء الخ في كلام بعضهم ما يشعر بجريانه والقياس يقتضيه نقله شيخنا (قوله يمت) بفتح الميم وتشديد الفوقية أي ينتسب أو بمعنى يتوسل بالقرابة وعليه يحتاج الى تجريد يمت عن كونه بالقرابة لئلا يتكرر قوله بقربى (قوله وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث الخ) يحتمل ان هذا قول آخر مخالف لما قاله في التسهيل فيكون المراد أن الشاعر احتاج الى التذكير بتأويل الزينبين بالشخصين فارتكبه فكان اتيانه بكليهما في محله فليس المحل حينئذ لكلتيهما فقط حتى يكون الاتيان بكليهما من باب الاستغناء

بكليهما عن كلتيهما ويحتمل انه تأييد وايضاح لما قاله فى التسهيل يبين به وجه الاستغناء (قوله وان تؤكد الضمير المتصل الخ) قال الفارضى وانما وجب ذلك لوقوع اللبس فى بعض المواضع كما لو قلت هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينها اذ يحتمل ان تكون نفسها ذهبت وعينها خرجت فاذا قيل ذهبت هى نفسها لم يكن لبس ولم يفرقوا بين هذين المثالين وغيرهما طردا للباب اه وأيضا انما وجب ذلك لان المرفوع المتصل بمنزلة الجزء فكرهوا ان يؤكدوه أولا بمستقل من غير جنسه فأكدوه أولا بمستقل من جنسه وبمعناه وهو الضمير المنفصل المرفوع ليكون تمهيد التأكيده بالمستقل من غير جنسه وهو النفس والعين اللذان هما من الاسماء الظاهرة أمّا اذا كان المؤكد اسما ظاهرا أو ضمير رفع منفصلا أو ضمير نصب مطلقا فلا يشترط هذا الشرط لفقد العلة المقتضية له اذ الظاهر مستقل والمنفصل ليس كالمتصل لاستقلاله بنفسه والمنصوب ليس كالمرفوع فى شدة الاتصال (قوله بالنفس والعين) انما اختص هذا الحكم بهما لقوة استقلالهما فانهما يستعملان فى غير التوكيد كثيرا نحو عات مافى نفسك وعين زيد حسنة بخلاف بقية الالفاظ فلم يكن لها من قوة الاستقلال ما للنفس والعين فلم يكرهوا توكيد المرفوع المتصل بها (قوله نحو قم أنت نفسك الخ) ونحو قمنا نحن أنفسنا ونحو قاموا هم أنفسهم (قوله فيمتنع الضمير) لان الظاهر لا يؤكد بالمضمر لكونه دون المضمر تعريفا فلا يكون تكملة له (قوله ما اقتضاه كلامه هنا الخ) وجه اقتضائه الوجوب ان التقدير فتوكيده بعد المنفصل والمصدر الواقع خبرا بمعنى الامر فكأنه قال فأكده بعد المنفصل والامر للوجوب وانما قدرنا كالمكودى فتوكيده لا فأكده كما فعل الشاطبى لان حذف المبتدا هو المعهود فى جواب الشرط نحو وان مسه الشر فيؤس قنوط (قوله تقتضى عدم الوجوب) أى عدم وجوب الفصل بالضمير المنفصل فيكفى الفصل بغير الضمير فالشرط مطلق الفصل وعلى هذا اقتصر السيوطى حيث قال لا يشترط فى الفاصل كونه ضميرا اه بل فى الفارضى ما نصه يجوز على ضعف جاء وأعينهم وقاموا أنفسهم وجعل منه بعضهم القراءة الشاذة عليكم أنفسكم بالرفع على انه توكيد للضمير المستتر فى عليكم وقال ابن هشام الصواب ان أنفسكم مبتدا على حذف مضاف وعليكم خبره أى عليكم شان أنفسكم اه (قوله يجى) حذفت لامه للضرورة أو على لغة قاله الشاطبى (قوله مكررا) أى الى ثلاث مرات فقط لاتفاق الادباء على انه لم يقع فى لسان العرب ازيد منها كما نقله الدمامينى عن العز بن عبد السلام قال وأمّا تكرير ويل يومئذ للمكذبين فى سورة

(وان تؤكد الضمير المتصل) مستترا كان أو بارزا (بالنفس والعين فبعد) الضمير المنفصل (عنيت) حتما (المنفصل) نحو قم أنت نفسك أو عينك (ذا الرفع) أنتم أنفسكم أو أعينكم فلا يجوز قم نفسك ولا قوموا أعينكم بخلاف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير وبخلاف ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أعينهم فالضمير جائز لا واجب (تنبيه) ما اقتضاه كلامه هنا هو من وجوب الفصل بالضمير المنفصل نص عليه غيره ماصرح به فى شرح الكافية وعبارة التسهيل تقتضى عدم الوجوب اه (وا كدوا بما سواهما) أى بما سوى النفس والعين (والقيد) المذكور (لن يلتزما) فقالوا قوموا كلكم وجاؤا كلهم من غير فصل بالضمير المنفصل ولو قلت قوموا أنتم كلكم وجاؤا هم كلهم لكان حسنا (وما من التوكيد لفظى يجى مكررا) ما مبتدا موصول ولفظى خبر مبتدا محذوف هو العائد والمبتدا مع خبره صلة ما

المرسلات فليس بتأكيد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد المكذبون بما ذكر قبيل هذا القول فلم يتعدد على معنى واحد وكذا فبأى آلاء ربكما تكذبان فى سورة الرحمن اه (قوله وهو) أى الجار والمجرور متعلق الخ (قوله اذ هو) أى الخبر وهو لفظى وهذا تعليل لاستتار الضمير فيه (قوله هو اعادة اللفظ) قال السيوطى ولا يضر نوع اختلاف نحو فمهل الكافرين أمهلهم (قوله أو تقويته بموافقه) يوهم ان اعادة لفظه لا تقوية فيها وليس كذلك مع ان التقوية فائدة التوكيد فلا تذكر فى حده الا ان يقال هو رسم ولو قال أو ذكر موافقه معنى لكان أولى واعلم ان كلام المتن صادق بالصورتين لان قوله مكررا أى لفظا ومعنى أو معنى فقط (قوله بموافقه) ظاهر فى ارادة المرادف ويرد عليه نحو عطشان نطشان فانه توكيد لفظى مع انه ليس بالمرادف اذ لا يفرد والمرادف يفرد قاله الدمامينى ولك ان تقول ان نحو نطشان مرادف وعدم افراده عارض فى الاستعمال فلا يمنع المرادفة فاعرفه (قوله يكون فى الاسم) استثنى من ذلك الاسم المحذر اذا ذكر العامل فانه لا يجوز أن يكرر توكيدا لئلا يجتمع العوض والمعوض منه لما سيأتى من انهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل وعندى انه يجوز تكراره توكيدا ولا يلزم الاجتماع المذكور لان جعلهم التكرار عوضا عن الفعل فى حالة حذف الفعل لا حالة ذكره فاعرفه فانه متين (قوله ونكاحها باطل باطل باطل) أى من قوله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة نكحت نفسها بغير ولى فنكاحها الخ (قوله المرام) هو الجدال ودعاء بتشديد العين مثال مبالغة (قوله ونحو نعم نعم) بفتح النون والعين وسكون الميم (قوله العناء) بفتح العين المهملة والمد التعب (قوله لك الله لك الله) شطر بيت من الهزج (قوله والثانى) أى تقوية اللفظ بموافقه معنى ويكون أيضا فى الاسم والفعل والحرف والجملة كما فى التصريح وان اوهم صنيع الشارح خلافه (قوله وقلن الخ) الضمير للنسوة وعلى الفردوس حال من الضمير والفردوس البستان وأول مشرب مبتدا خبره محذوف أى لنا وان للشرط وجوابه محذوف لتقدم دليله أو بالفتح مصدرية بتقدير لام التعليل أى لان كانت الخ والدعاثر بالعين المهملة ثم المثلثة جمع دعثور كعصفور وهو الحوض والضمير فيه للفردوس كذا قال العينى وقضية قول الشمنى المعنى اول مشرب نشربه يكون على الفردوس ان على الفردوس خبر مقدم وأول مشرب مبتدا مؤخر (قوله صمى) بفتح الصاد المهملة وتشديد الميم أمر من صمم من باب علم أصله اصممى بوزن اعلمى نقلت فتحة الميم الاولى الى الصاد وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وادغمت الميم فى الميم

وجاز حذف صدر الصلة وهو العائد للطول بالجار والمجرور وهو متعلق باستقرار على انه حال من الضمير المستتر فى الخبر اذ هو فى تأويل المشتق ومكررا حال من فاعل يجى المستتر وجملة يجى خبر الموصول أى النوع الثانى من نوعى التوكيد وهو التوكيد اللفظى هو اعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى كذا عرفه فى التسهيل فالاول يكون فى الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة والجملة نحو جاء زيد زيد ونكاحها باطل باطل باطل وقوله فايالك ايالك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب ونحو قام قام زيد ونحو نعم نعم وكقوله (كقولك ادرجى ادرجى) وقوله فحتام حتام العناء المطول وقوله لك الله لك الله والجملة وقوله أنت بالخير حقيق قمن والثانى كقوله وقلن على الفردوس أول مشرب اجل جير ان كانت أبيحت دعاثره وقوله صمى لما فعلت يهود صمام ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل

والخطاب للاذن وصمام أصله اسم فعل وهو توكيد لفظي وقال كثيرا الخطاب للداهية وصمام منادى حذف منه حرف النداء ذكر العيني القولين ويؤيد هذا القول قول القاموس بعد ان ذكر أن صمام كقطام اسم للداهية مانصه وصمى صمام أي زيدي ياداهية وصمام صمام تصامتوا في السكوت اه لكن الاستشهاد بالبيت مبني على القول الاول كما لايخفى وبما قررناه يعلم ما في كلام البعض من الخلل والله الموفق (قوله بعاطف) أي وهو ثم خاصة كما في التصريح وجعل الرضي الفاء كثم ويؤيده أولى لك فأولى والمراد بعاطف صورة لان بين الجملتين تمام الاتصال فلا تعطف الثانية على الاولى حقيقة كما صرح به علماء المعاني ولان الحرف لو كان عاطفا حقيقيا كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التأكيد (قوله ونحو أولى لك فأولى) قال في التوضيح الآية قال صاحب التصريح أي ثم أولى لك فأولى فأرشد بقوله الآية الى ان المؤكد ما بعد ثم والشارح مثل بأولى لك فأولى ولم يزد لجعل المؤكد الجملة المقرونة بالفاء على ما قاله الرضي من ان الفاء كثم وكل صحيح خلافا لمن اعترض على الشارح لان أولى الثانية مبتدا حذف خبره أي لك أو أولى فعل فيه ضمير مستتر على ما يأتي وعلى كل ففي ذلك تأكيد جملة بجملة وقوله ثم أولى لك فأولى تأكيد للجملتين قال الشارح على التوضيح ومعنى أولى لك التهديد والوعيد وهو من الولي وهو القرب وأصله أولاه الله ما يكرهه واللام مزيدة كما في ردف لكم أو أولى له الهلاك وقيل افعل من الويل بعد القلب وقيل افعل من آل يؤول بمعنى عقباه النار اه (قوله الامع اللفظ الذي به وصل) سواء كان اسما أو فعلا أو حرفا (قوله وعجبت منك منك) وزيد مررت به به فلا فرق بين ضمير المتكلم والمخاطب والغائب (قوله كنعم وكبلى) نعم حرف تصديق للمخبر واعلام للمستخبر ووعد للطالب وبمعنى نعم جير وأجل واي كما في المغني وأما بلى فلا تقع باطراد الا بعد النفي مجردا نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى أو مقرونا باستفهام حقيقي كأن يقال أليس زيد بقائم فتقول بلى أو توبيخي نحو أم يحسبون انا لانسمع سرهم ونجواهم بلى أو تقريري نحو ألست بربكم قالوا بلى أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى رعيا للفظه وحده هذا هو الاكثر ويجوز عند أمن اللبس ان يجاب بنعم رعيا لمعنى الهمزة والنفي الذي هو ايجاب ألا ترى انه لا يجوز بعده دخول أحد ولا الاستثناء المفرغ فلا يقال أليس أحد في الدار ولا أليس في الدار الا زيد ولهذا نازع جماعة كالسهيلي فيما حكي عن ابن عباس في الآية انهم لو قالوا نعم لكفروا نعم لو أجيب ألست بربكم بنعم لم يكف في الاقرار لاحتماله غير المراد ولهذا لا يدخل

(تنبيه) الاكثر في التوكيد اللفظي ان يكون بلا عاطف وكثيرا ما يقترن بعاطف نحو كلا في الجمل وكثيرا ما يقترن بعاطف نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون الآية ونحو أولى لك فأولى ونحو وما أدراك مايوم الدين الآية ويأتي بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام والله لأغزون قريشا ثلاث مرات ويجب الترك عند ايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا ولو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب تكرر منك مرتين تراخت احداهما عن الاخرى والغرض انه لم يقع منك الامرة واحدة اه (ولا تعد لفظ ضمير متصل * الامع اللفظ الذي به وصل) فتقول قمت قمت وعجبت منك منك لان اعادته مجردا تخرجه عن الاتصال (كذا الحروف غير ما تحصلا * به جواب كنعم وكبلى) وأجل وجير واي ولا

في الاسلام بلا اله الا الله برفع اله لاحتماله نفي الوحدة كذا في المغني وانما كان التقرير مع النفي ايجابا لان الهمزة للنفي ونفي النفي ايجاب ولان غرض المتكلم تقرير المخاطب بالايجاب وحاصل المقام ان قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه لا وتمتنع بلى لعدم النفي وما قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه بلى وتمتنع لا لانها لنفي الاثبات لا لنفي النفي وأقام زيد كقام زيد فان أثبت القيام قلت نعم وان نفيته قلت لا وتمتنع بلى وألم يقم زيد كلم يقم زيد فان أثبت القيام قلت بلى وتمتنع لا وان نفيته قلت نعم لكن ان كان الاستفهام تقريريا وأمن اللبس جاز لك ان تثبت بنعم كما مر فعلم ان بلى لا تأتي الا بعد نفي وأن لا لا تأتي الا بعد ايجاب وأن نعم تأتي بعدهما قاله في المغني (قوله لكونها) أي الحروف غير حروف الجواب (قوله ويعاد هو) أي ما اتصل بالمؤكد بفتح الكاف وكذا الضميران في قوله أو ضميره ان كان ظاهرا (قوله وهو الاولى) لانه الاصل وأما الاول فمن وضع الظاهر موضع المضمر قيل من الثاني ففي رحمة الله هم فيها خالدون ففي الثانية توكيد للاولى وأعيد مع الثانية ضمير رحمة ولعله مبني على ان هم مبتدأ ثان وخالدون خبره وفي رحمة الله متعلق بخالدون أما على ان في رحمة الله خبر عما قبله وهم فيها خالدون جملة مستأنفة فليست الآية مما نحن فيه قال في المغني ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر اه لكن ذكر في محل آخر ان النحويين أجازوا ابدال المضمر من المظهر (قوله ولابد من الفصل بين الحرفين) هذا يقوم مقام اعادة ما اتصل به وعبارة السيوطي أو حرف غير جوابي لم يعد اختيارا الامع ما دخل عليه أو مفصولا (قوله يعلم) بضم اللام في المضارع وكذا الماضي (قوله حتى تراها) أي المطي والقرن حبل يقرن به البعيران (قوله تأسيا) أي اقتداء بمن قبلك من الصابرين (قوله للفصل في الاولين بالعاطف) قال شيخنا والبعض فيه نظر بالنسبة لاول الاولين أعني قوله وكان وكأن فان مجموع وكان الثانية تأكيد لمجموع وكان الاولى فالواو من جملة المؤكد فلم يفصل بين المؤكد والمؤكد بعاطف اه ولا يخفى ان ما ذكراه غير متعين لجواز ان يكون المؤكد كان فقط والواو عاطفة فاصلة بينه وبين توكيده كما درج عليه الشارح لكن يرد على هذا ان العاطف الذي يفصل به هو ثم وكذا الفاء على قول الرضي لا الواو الا ان يجعل التقييد بثم والفاء للفصل بالعاطف قياسا وهذا سماع فتدبر (قوله واشذ منه) أي من قوله

لكونها كالجزء من مصحوبها فيعاد مع المؤكد ما اتصل بالمؤكد ان كان مضمرا نحو أيعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون ويعاد هو أو ضميره ان كان ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل او ان زيدا انه فاضل وهو الاولى ولابد من الفصل بين الحرفين كما رأيت وشذ اتصالهما كقوله

ان ان الكريم يحلم ما لم
يرين من أجاره قد ضيما

وأسهل منه قوله

حتى تراها وكأن وكأن
أعناقها مشددات بقرن

وقوله ليت شعري هل ثم هل آتينهم

وقوله

ولا ينسك الاسى تأسيا فما
ما من حمام أحد معتصما

للفصل في الاولين بالعاطف وفي الثالث بالوقف وأشذ منه

قوله فلا والله لا يلفى لما بى * ولا للما بهم أبدا دواء لكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا على حرف واحد وأسهل من

هذا قوله فأصبحن لا يسألنه عن بما به
لان المؤكد على حرفين ولاختلاف اللفظين
أما الحروف الجوابية فيجوز أن تؤكد
باعادة اللفظ من غير اتصالها بشئ لانها لصحة
الاستغناء بها عن ذكر المجاب به هى كالمستقل
بالدلالة على معناه فتقول نعم نعم وبلى بلى ولا لا
ومنه قوله

لا لا أبوح بحب بثنة انها
أخذت على مواثقا وعهودا

(ومضمر الرفع الذى قد انفصل * أكد به كل ضمير اتصل *) نحو قم أنت ومررت بك أنت
وزيد جاء هو ورأيتنى أنا (تنبيه) اذا
أتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب
نحو رأيتك اياك فمذهب البصريين انه بدل
ومذهب الكوفيين انه توكيد قال المصنف
وقولهم عندى أصح لان نسبة المنصوب
المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة
المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل فى نحو
فعلت أنت والمرفوع تأكيد باجماع
(خاتمة) فى مسائل منثورة الاولى
لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على
الاصح وأجاز الخليل نحو مررت بزيد وأتانى
أخوه أنفسهما وقدره هما صاحباى أنفسهما
الثانية لا يفصل بين المؤكد والمؤكد باما
على الاصح وأجاز الفراء مررت بالقوم اما
اجمعين واما بعضهم الثالثة لا يلى العامل شئ
من ألفاظ التوكيد وهو على حاله فى التوكيد
الا جميعا وعامة مطلقا فتقول القوم قام
جميعهم وعامتهم ورأيت جميعهم وعامتهم
ومررت بجميعهم وعامتهم والا كلا وكلتا
مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقلة

ان ان الكريم الخ (قوله لا يلفى) أى لا يوجد (قوله وأسهل من هذا) أى من قوله ولا للما بهم الخ (قوله لان المؤكد) بفتح الكاف على حرفين) أى فبعد عن قوله للما بهم وقرب نوع قرب اقوله ان ان الكريم وصح توكيد عن بالباء لان الباء بمعنى عن يقال سألت به وسألت عنه ومن الاول فاسأل به خبيرا فهو توكيد بالمرادف (قوله فيجوز أن تؤكد) الانسب بقوله من غير اتصالها بشئ كسر كاف تؤكد فتدبر (قوله بثنة) بفتح الموحدة وسكون المثلثة بعدها نون اسم محبوبته (قوله أكد به كل ضمير اتصل) لكن على وجه استعارته فى توكيد ضمير النصب والجر والتوكيد فى الكل لفظى بالمرادف وسكت المصنف عن توكيد المنفصل المرفوع أو المنصوب بمنفصل مرفوع وينبغى ان لا يتوقف فى جواز الاول ومقتضى منع الثانى انه لا يجوز اياك أنت أكرمت وما أكرمت الا اياك أنت وفى المغنى ان أنت من نحو انك أنت السميع العليم يصح كونه فصلا أو توكيدا أو مبتدأ والاول ارجح فالثانى (قوله والمرفوع تأكيد باجماع) أى يجوز ان يكون توكيدا باجماع كما يجوز ان يكون بدلا فالاجماع انما هو على جواز التوكيد (قوله لا يحذف المؤكد) اى لان الغرض من التوكيد التقوية والحذف ينافيه وتقدم ما فيه (قوله وقدره الخ) ويجوز نصب أنفسهما بتقدير اعنيهما أنفسهما (قوله باما) أما الفصل بغيرها فثابت كقوله تعالى ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن (قوله اما أجمعين واما بعضهم) محط التمثيل قوله اما أجمعين لانه التوكيد المفصول بينه وبين المؤكد باما لا قوله واما بعضهم ولا يلزم من عطفه على اجمعين ان يكون تأكيدا بدليل لم يجئنى القوم كلهم بل بعضهم أو ولا بعضهم حتى يرد انه ليس فى الفاظ التوكيد فسقط ما نقله البعض عن الدماميني واقره من الاشكال (قوله وهو على حاله فى التوكيد) أى من افادة التقوية ورفع الاحتمال واحترز بذلك عن نحو طابت نفس زيد وفقأت عين عمرو فان المراد بالنفس الروح وبالعين الباصرة فليسا على حالهما فى التوكيد ويرد عليه نحو جاء فى نفس زيد وعين عمرو أى ذاتهما وفى التنزيل كتب ربكم على نفسه الرحمة أى ذاته (قوله مطلقا) أى مع الابتداء وغيره (قوله جميعهم وعامتهم) الواو بمعنى أو لانه لا يجمع بين لفظى توكيد بعطف لما مر (قوله مع الابتداء بكثرة) لان الابتداء عامل معنوى فلا يبعد معموله وهو المبتدأ من التأكيد وولى لفظ التوكيد العامل فى هذه الحالة باعتبار أن الابتداء سابق فى التقدير على لفظ التوكيد الواقع مبتدأ لان رتبة العامل التقديم على المعمول

(قوله

(قوله فالاول) أى ولى لفظ التوكيد وهو مبتدأ العامل (قوله نحو القوم كلهم قائم) القوم مبتدأ اول وكلهم مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثانى وهو وخبره خبر الاول والمثال يكفى فيه الاحتمال فلا يقال يحتمل ان كلهم تأكيد للقوم لا مبتدأ (قوله يميد) أى يضطرب والضمير فيه وفى عليه وعنه لماء البئر وفى نسخ عنها فيكون راجعا الى البئر وقوله فيصدر أى يذهب عنه كلها أى كل من الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل أى ريان (قوله لا كلنا) اى حملا على الكثير لانه اذا جعل اسم كان ضمير الشان كان كلنا مبتدأ مخبرا عنه بقوله على طاعة الرحمن والجملة خبر كان واذا جعل كل اسما لكان كان استعمالا لها على ما ثبت لها بقلة (قوله يلزم تابعية كل) أى ولا يجوز قطعها وان كانت كل التى بمعنى كامل نعتا والنعت يجوز قطعه وكان وجه ذلك ان أصلها التوكيد وهو لا يقطع (قوله بمعنى كامل) فيه انها لو كانت بمعنى كامل لكان معنى قولنا جاء الرجل كل الرجل جاء الرجل كامل الرجل وفيه تهافت ويدفع بحمل المضاف اليه على الاستغراق (قوله الى مثل متبوعه) اى لفظا ومعنى كذا قالوا ومقتضى القياس على الاكتفاء فى اى الوصفية والحالية بالاضافة الى مثل الموصوف معنى فقط ان يكون هنا كذلك الا ان يفرق فتدبر وقوله مطلقا اى سواء تبع معرفة او نكرة كما يرشد اليه تمثيله (قوله اعتبار المعنى) اى معنى كل ومعناها بحسب ما تضاف اليه فيجب مطابقة الخبر لنكرة المضاف اليها كل (قوله فى خبر كل) قيد بالخبر لان ما فيه الضمير وليس خبرا ان كان من جملة كل لزم اعتبار المعنى وان كان من جملة اخرى لم يلزم اعتبار المعنى ومن هنا يعلم توجيه عدم المطابقة فى قوله تعالى وعلى كل ضامر يأتين بجعل يأتين استئنافا لا صفة وكذا من كل شيطان مارد لا يسمعون مع ان جعل لا يسمعون صفة او حالا فاسد معنى ايضا اذ لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون واوجب ابن هشام الجمع فى الكل المجموعى نحو أعطانى كل رجل فأغنونى اذا كان حصول الغنى من المجموع لا من كل واحد افاده الدماميني وجمع الامرين قوله تعالى ووفيت كل نفس ما عملت وهو اعلم بما يفعلون فافرد اولا وجمع ثانيا لدلالة كل نفس على متعدد ففى مفهوم الخبر تفصيل (قوله فرحون) فيه الشاهد لانه الخبر (قوله ولا يلزم مضافا الى معرفة) بل يجوز رعاية لفظ كل فى الافراد والتذكير ومعناها هذا ما درج عليه المصنف فى تسهيله وذهب ابن هشام الى انه يجب فى خبرها رعاية لفظها اذا أضيفت الى معرفة نحو وكلهم آتيه كل اولئك كان عنه مسئولا هذا كله اذا ذكر المضاف اليه فان حذف فالذى صوبه ابن هشام انه ان كان المقدر مفردا نكرة

فالاول نحو القوم كلهم قائم والرجلان كلاهما
قائم والمرأتان كلتاهما قائمة والثانى كقوله

يميد اذا والت عليه دلاهم
فيصدر عنه كلها وهو ناهل

وقولهم كليهما وتمرا اى اعطنى كليهما واما قوله

فلما تبينا الهدى كان كلنا
على طاعة الرحمن والحق والتقى

فاسم كان ضمير الشان لا كلنا الرابعة يلزم
تابعية كل بمعنى كامل واضافته الى مثل متبوعه
مطلقا نعتا لا توكيدا نحو رأيت الرجل كل
الرجل وأكلت شاة كل شاة الخامسة يلزم
اعتبار المعنى فى خبر كل مضافا الى نكرة نحو
كل نفس ذائقة الموت كل حزب بما لديهم
فرحون ولا يلزم مضافا الى معرفة فتقول
كلهم ذاهب وذاهبون والله أعلم

وجب الافراد كما لو صرح به وان كان جمعا معرفا وجب الجمع وان كانت المعرفة لو صرح بها لم يجب الجمع تنبيها على حال المحذوف فيهما فالاول نحو قل كل يعمل على شاكلته اى كل احد والثانى نحو وكل كانوا ظالمين اى كلهم اه دمامينى باختصار

(العطف)

هو لغة الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه وسمى هذا التابع عطف البيان لان المتكلم رجع الى الاول فأوضحه به (قوله شبه الصفه) أى فى الايضاح والتخصيص وغيرهما فقد جاء للمدح على ما فى الكشاف ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا على جهة التوضيح وللتأكيد على ما ذهب اليه بعضهم فى يا نصر نصر نصرا لكن فى الهمع عن المصنف ان الاولى جعله توكيدا لفظيا قال لان حق عطف البيان ان يكون للاول به زيادة بيان ومجرد تكرير اللفظ لا يحصل به ذلك (قوله حقيقة القصد الخ) أى الاصل فيه ذلك فلا يرد عطف البيان الذى للمدح ونحوه (قوله لاخراج النعت) اعترضه شيخنا بأن النعت كما فى التصريح خرج بقوله شبه الصفة لان شبه الشئ غيره وعلى هذا يكون قوله حقيقة الخ لبيان الفرق بين النعت وعطف البيان لا للاخراج (قوله من حيث انه يكشف الخ) وكذا يفارقه من حيث انه لا يكون الا جامدا والنعت لا يكون الا مشتقا أو مؤولا به على ما مر (قوله فأولينه الخ) تفريع على قوله شبه الصفة وفى نفسى من عبارته شئ لانه ان جعل قوله أولا من وفاق الاول بيانا لما تقدم ما عليه استغنى عن قوله ثانيا من وفاق الاول وان جعل قوله ثانيا بيانا لما استغنى عن قوله أولا فعلى كل حال فى كلامه تكرار (قوله النعت) أى الحقيقى لانه يجب فى البيان ان يكون كالمبين فى الافراد والتذكير وفروعهما كالنعت الحقيقى بخلاف النعت السببى كما مر (قوله فخالف لاجماعهم) أى على وجوب مطابقة البيان والمبين تعريفا وتنكيرا وافرادا وغيره وتذكيرا وغيره ومقام مخالف لآيات من وجوه ثلاثة كما لا يخفى وسننقل عن الرضى تجويز تخالفهما ولا يجوز ان يكون بدلا لتصريحهم بأن المبدل منه اذا تعدد وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع فخرج عن البدلية فالوجه انه مبتدأ حذف خبره أى منها مقام ابراهيم (قوله اوضح من متبوعه) أى اعرف وانما اوجبا أوضحية البيان من المبين ولم يوجب أحد أوضحية النعت من المنعوت لان قصد الايضاح من عطف البيان أقوى من قصده من النعت لان البيان

يوضح

العطف

(العطف اما ذو بيان او نسق * والغرض الآن بيان ما سبق) وهو عطف البيان

(فذو البيان تابع شبه الصفه * حقيقة القصد به منكشفه) فتابع جنس يشمل جميع التوابع وشبه الصفة مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد وحقيقة القصد الى آخره لاخراج النعت اى انه فارق النعت من حيث انه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى فى المتبوع ولا فى سببه

(فأولينه من وفاق الاول) وهو المتبوع (ما من وفاق الاول النعت ولى) وذلك اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلاثة والافراد والتذكير والتنكير وفروعهن واما قول الزمخشرى ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات بينات فمخالف لاجماعهم وقوله وقول الجرجانى يشترط كونه اوضح من متبوعه فمخالف لقول سيبويه

يوضح المبين ببيان حقيقته فهو كالتعريف بخلاف النعت (قوله ذا الجمة) بضم الجيم الشعر الواصل الى المنكب (قوله ان ذا الجمة عطف بيان) لم يجعله نعتا لما مر أن نعت اسم الاشارة لا يكون الا محلى بأل (قوله واذا كان له الخ) أشار به الى ان قوله فقد يكونان الخ مفرع على قوله فأولينه الخ لا على قوله شبه الصفة حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن الواجب الواو لتعطف هذه المسئلة على ما قبلها المفرع على قوله شبه الصفه فتأمل (قوله فقد يكونان الخ) اتى به مع علمه مما قبله ردا على المخالف (قوله فيما سبق) أى من المثال والآيتين وقوله البدلية أى بدل كل من كل (قوله ويخصون عطف البيان بالمعارف) احتجوا بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ورد بأن بعض النكرات أخص من بعض والاخص يبين الاعم (قوله وصالحا لبدلية يرى) أشار بتعبيره بالصلاحية الى ما صرح به فى التسهيل من ان عطف البيان أولى من البدل فى غير المستثنيات لان الاصل فى المتبوع ان لا يكون فى نية الطرح وان لا يكون التابع كأنه من جملة اخرى ومال الدمامينى الى أولوية الابدال معللا بما لا ينهض فانظره فى حاشية شيخنا وبقى قسم لا يؤخذ من كلامه وهو تعين الابدال نحو يا عبد الله كرز بالضم فالاقسام ثلاثة تعين الابدال وتعين البيان ورجحان أحدهما وهو البيان عند غير الدمامينى والابدال عنده وأما تساويهما فمنتف وجعل البعض الاقسام أربعة لعله باعتبار القولين فى رجحان أحدهما وفيه من التساهل ما لا يخفى ثم جواز الامرين على مقصدين فان قصدت بالحكم الاول وجعلت الثانى بيانا له فهو عطف بيان وان قصدت بالحكم الثانى وجعلت الاول كالتوطئة له فهو بدل (قوله يعمرا) بضم الميم وفتحها علم منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محل غلام (قوله عبد شمس ونوفلا) فيمتنع كون عبد شمس بدلا من أخوينا لا لذاته بل لعدم صحة ذلك فى المعطوف (قوله ونحو بشر تابع البكرى) أى من كل تركيب عطف فيه اسم خال من أل على معرف بها مضاف اليه وصف محلى بها (قوله عليه الطير) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة حال من البكرى وترقبه حال من المستتر فى عليه وقول البعض تبعا للعينى عليه متعلق بوقوعا يلزم عليه تقديم معمول معمول الخبر الفعلى على المبتدأ والذى رجحوا جوازه تقديم معمول الخبر الفعلى لا تقديم معمول معموله ووقوعا مفعول له بحذف متعلقه أى ترقبه لاجل وقوعها عليه (قوله وليس ان يبدل بالمرضى) راجع للصورة الثانية كما يشير اليه تعليل الشارح وصرح به مع علمه مما قبله ردا على الفراء المجوز للابدال (قوله لامتناع

فى يا هذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان مع ان الاشارة اوضح من المضاف الى ذى الاداة واذا كان له مع متبوعه ما للنعت مع متبوعه

(فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين) لان النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به نحو لبست ثوبا جبة هذا مذهب الكوفيين والفارسى وابن جنى والزمخشرى وابن عصفور وجوزوا ان يكون منه أو كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة ونحو من ماء صديد وذهب غير هؤلاء الى المنع وأوجبوا فيما سبق البدلية ويخصون عطف البيان بالمعارف قال ابن عصفور واليه ذهب أكثر النحويين وزعم الشلوبين انه مذهب البصريين قال الناظم ولم أجد هذا النقل من غير جهته وقال الشارح ليس قول من منع بشئ وقيل يختص عطف البيان بالعلم اسما أو كنية أو لقبا

(وصالحا لبدلية يرى * فى غير) ما يمتنع فيه احلاله محل الاول كما فى (نحو يا غلام يعمرا) وقوله أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا

(ونحو بشر تابع البكرى) فى قوله انا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان من البكرى (وليس ان يبدل) منه (بالمرضى) لامتناع أنا الضارب زيد ثم الفراء يجيزه فيجيز الابدال

أنا الضارب زيد) لما مرّ من قوله ووصل أل بذا المضاف الخ (قوله يتعين أيضا
العطف الخ) يعنى ان فى كلام الناظم قصورا لانه لم يستوف الصور التى لا يصلح فيها
البيان للبدلية (قوله فى نحو هند الخ) أى من كل تركيب أورثت فيه البدلية
الاختلال لكون البدل على تقدير عامل آخر وان صح حلوله محل المبدل منه ومن
صور تعين البيان لامتناع حلول الثانى محل الاول نحو يا ايها الرجل غلام زيد
وكلا أخويك زيد وعمرو عندى ويا زيد الحارث ويا زيد هذا اذ يلزم على البدلية
اتباع أى فى النداء بغير ذى أل واضافة كلا الى اثنين بتفريق وادخال يا على ذى
أل واسم الاشارة بدون وصف واستثناء هذه الصور وصورتى المتن مبنى على ان
البدل لا بدّ أن يصلح لحلوله محل الاول ونظر فى ذلك ابن هشام مع جزمه فى المغنى بأنهم
يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوائل وقد جوّزوا فى انك أنت زيد كون أنت
توكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز انّ أنت وفى المستوفى أولى ما يقال فى نعم الرجل
زيد ان زيد بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد وذكر الدمامينى من صور تخلف
ذلك فتنت هند حسن لها وأكلت الارغفة جزءا منها (قوله من جملة اخرى) أى بناء
على الصحيح ان البدل على نية تكرار العامل (قوله يفارق عطف البيان البدل)
قال الرضى أنا الى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وعطف البيان
بل ما أرى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه وساق كلام سيبويه
ثم قال قالوا ان الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف
عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب
انا لا نسلم أن المقصود بالنسبة فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال الا الغلط
فان كون الثانى فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول
فى الابدال الثلاثة منسوب اليه فى الظاهر ولا بدّ لذكره من فائدة صونا لكلام
الفصحاء عن اللغو وهى فى بدل الكل كون الاول اشهر والثانى مشتملا على صفة
نحو بزيد رجل صالح أو العكس نحو برجل صالح زيد والعالم زيد أو مجرد الابهام
ثم التفسير نحو برجل زيد وفى بدل البعض وبدل الاشتمال الاخير فادّعاء كون الاول
غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه فى الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب
اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر فما كان من بدل الكل لايضاح الاول يسمى
بعطف البيان وأما فرقهم بأن البدل على تكرير العامل فان سلم فيما يكرّر العامل
فيه ظاهرا لم يسلم فى غيره وان سلم قلنا ان ندعيه فيما سموه عطف البيان وفرقهم بجواز
تخالف البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف البيان والمبين لنا منعه بتجويز

(تنبيه) يتعين أيضا العطف ويمتنع
الابدال فى نحو هند ضربت زيدا أخاها وزيد
جاء الرجل أخوه لانّ البدل فى التقدير من
جملة اخرى فيفوت الربط من الاولى بخلاف
العطف (خاتمة) يفارق عطف البيان البدل

التخالف فى البيان والمبين أيضا اه باختصار (قوله فى ثمان مسائل) زيد ثلاث
اخرى كون المتبوع فى البدل فى نية الطرح قيل غالبا وقال الزمخشرى فى المفصل
مرادهم بكون البدل فى نية طرح الاول انه مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالتأكيد
والصفة والبيان لا اهدار الاول ألا ترى انك لو أهدرت الاول فى نحو زيد رأيت
غلامه رجلا صالحا لم يستقم كلاما اه بخلافه فى البيان وكون حذفه فى البدل جائزا
عند بعضهم وخرج عليه المصنف كالاخفش قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف
ألسنتكم الكذب بجعل الكذب بدلا من الضمير المحذوف أى تصفه بخلافه فى البيان
وكون البدل يجوز قطعه كما سيأتى بخلاف البيان الاعلى قول (قوله نظير
النعت فى المشتق) أى فكما أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به كذلك لا يعطف عطف
بيان ولا يعطف عليه (قوله بيان للهاء) ومنع هو كونه بدلا من الهاء لانّ المبدل
منه فى نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد وردّه فى المغنى بأنه لا أثر لتقدير عدم
العائد مع وجوده حسا قال ولو لزم اعطاء منوى الطرح حكم المطروح لزم اعطاء
منوى التأخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب زيدا غلامه ويردّ ذلك قوله تعالى
واذا ابتلى ابراهيم ربه والاجماع اه ويجوز كونه بيانا لما أمرتنى به أو بدلا منه
بتأويل قلت بأمرت اذ القول الحقيقى لا يعمل فى العبادة وان على الجميع مصدرية
وجوّز الزمخشرى كونها مفسرة بتأويل قلت بأمرت واستحسنه فى المغنى قال
وعلى هذا فشرطهم فى المفسرة ان لا يكون فى الجملة قبلها حروف القول أى باقيا
على حقيقته واستشكل كونها مفسرة بأن الله لا يقول ربى وربكم واجيب باحتمال
ان يكون مقول الله الذى أمر بقوله عيسى اعبدوا الله وما بعده من مقول عيسى
وقت خطابه قومه على حدّ انا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وأن يكون
مقول الله اعبدوا الله ربك وربهم فعبر عيسى حين خاطبهم عن نفسه بالتكلم وعنهم
بالخطاب (قوله فمردود) أى بما تقدّم من كونه نظير النعت فى المشتق فيجعل
بدلا أو خبر مبتدا محذوف وانتصر الدمامينى للزمخشرى ورجح جواز كونه عطف
بيان قال ولا يلزم من كون شئ نظير آخر أن يعطى سائر أحكامه ألا ترى ان المنادى
المفرد المعين بمنزلة ضمير المخاطب ولذلك بنى والضمير مطلقا لا ينعت على المشهور ومع
ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور اه مع ان الكسائى يجيز نعت الضمير
(قوله انه لا يكون جملة) يشكل عليه ما ذكره أهل المعانى فى الفصل والوصل من
ان جملة قال يا آدم عطف بيان على فوسوس اليه الشيطان وكما يشكل على هذا
يشكل على قوله انه لا يكون تابعا لجملة (قوله بشرطه الذى ستعرفه فى موضعه)

فى ثمان مسائل * الاولى ان العطف لا يكون
مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه فى الجوامد نظير
النعت فى المشتق وأما قول الزمخشرى
ان أن اعبدوا الله بيان للهاء فى
أمرتنى به فمردود * الثانية ان البيان لا يخالف
متبوعه فى تعريفه وتنكيره كما مرّ * الثالثة
انه لا يكون جملة بخلاف البدل كما سيأتى
* الرابعة انه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل
* الخامسة انه لا يكون فعلا تابعا لفعل
بخلاف البدل * السادسة انه لا يكون
بلفظ الاول بخلاف البدل فانه يجوز فيه ذلك
بشرطه الذى ستعرفه فى موضعه

هر كون الثانى معه زيادة بيان كما فى قراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانه قد اتصل بها ذكر سبب الجثو (قوله هكذا قال الناظم وابنه) أى تبعا لابن الطراوة واحتجوا بأن الشئ لا يبين بنفسه (قوله وفيه نظر) وجهه ان كلا من البدل وعطف البيان مبين لمتبوعه وان كان التبيين فى البدل غير مقصود بالذات وبجملة لكونه على تقدير العامل وفى عطف البيان مقصودا بالذات وبمفرد وحينئذ فلا مانع من كون عطف البيان بلفظ المتبوع اذا كان معه زيادة كالبدل (قوله ما ينبنى على هاتين) فينبنى على السابعة امتناع بدلية نحو يعمر وبشر فى يا غلام يعمر وأنا ابن التارك البكرى بشر وعلى الثامنة امتناع بدلية نحو أخاها وأخوه فى هند ضربت زيد أخاها وزيد جاء الرجل أخوه وبهذا يعرف ما فى كلام البعض من القصور

هكذا قال الناظم وابنه وفيه نظر * السابعة انه ليس فى نية احلاله محل الاول بخلاف البدل * الثامنة انه ليس فى التقدير من جملة اخرى بخلاف البدل وقد مر قريبا ما ينبنى على هاتين وسيأتى بيان ما يختص بالبدل فى بابه ان شاء الله تعالى والله أعلم

(عطف النسق)

(عطف النسق)

تقدم معنى العطف وأما النسق فقال الفا كهى اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام انسقه عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين اه والمعنى على هذا العطف الواقع فى الكلام المعطوف بعضه على بعض وفى الفارضى ان النسق بالتحريك مصدر وقيل النسق بمعنى الطريقة والاضافة لادنى ملابسة أى عطف اللفظ الذى يجىء به على نسق الاول وطريقته وهو ثلاثة أقسام * أحدها العطف على اللفظ وهو الاصل وشرطه امكان توجه العامل فلا يجوز فى ما جاءنى من امرأة ولا زيد جر زيد لان من الزائدة لا تعمل فى معرفة * الثانى العطف على المحل وشرطه امكان ظهور المحل فى الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمرا بالنصب خلافا لابن جنى وكون المحل بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه خلافا للبغداديين ووجود المحرز أى العامل الطالب للمحل على خلاف فيه تقدم بيانه فلا يجوز ان زيدا وعمرو قائمان برفع عمرو وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل معا نحو ما زيد قائما لكن أو بل قاعد لان فى العطف على اللفظ اعمال ما فى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ فلم يوجد المحرز والصواب الرفع على اضمار مبتدا * الثالث العطف على التوهم وشرطه صحة دخول العامل المتوهم وأما كثرة دخوله فشرط للحسن ولهذا حسن لست قائما ولا قاعد بالجر ولم يحسن ما كنت قائما ولا قاعد بالجر والفرق بين القسمين الاخيرين ان العامل فى العطف على المحل موجود دون أثره والعامل فى العطف على التوهم مفقود دون أثره

(قوله

(قوله تال بحرف متبع عطف النسق) قال شيخنا اى معطوف النسق تال مع حرف متبع اه فأشار الى أمور ثلاثة لا تخفاك (قوله بحرف) ولو تقديرا لان حذف العاطف جائز عند المصنف نظما ونثرا وان لم يكن المقام مقام سرد الاعداد على ما أفاده البهوتى (قوله متبع) أى موضوع للاتباع وهو تشريك الثانى مع الاول فى عامله غزى (قوله يخرج ما عدا عطف النسق منها) أى وما عدا عطف البيان المسبوق بأى التفسيرية بدليل كلامه بعد وما عدا التوكيد المسبوق بالعاطف نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون لان هذا أيضا انما يخرج بقوله متبع أى محصل للاتباع نعم ان جعلت الباء فى قوله بحرف سببية خرج جميع ذلك بقوله بحرف لان تبعية البيان المسبوق باى التفسيرية والتوكيد المسبوق بالعاطف ليست بسبب الحرف لثبوت التبعية لهما مع حذف أى والعاطف لكن الشارح لم يجر على هذا الوجه (قوله بل بيان) أى عطف بيان وليس لنا عطف بيان بعد حرف الا هذا (قوله ليست بحرف متبع) لصحة حذفها لفظا وتقديرا والعاطف ليس كذلك ورده الدمامينى بأن العاطف قد يحذف لفظا وتقديرا اذا صح الكلام بدونه كما فى الاخبار المتعاطفة والصفات المتعاطفة وكما فى اشكو اليك بثى وحزنى اذ يصح حذف الواو فيصير الثانى توكيدا (قوله على الصحيح) وقال الكوفيون انها عاطفة (قوله بل حرف تفسير) وقد ترد زائدة بين المبتدا والخبر تأكيدا للاتحاد وزيادة فى البيان كما قاله السيد الجرجانى مثال ذلك قول صاحب المغنى وقالوا التقدير فى قوله تعالى أفمن يتقى بوجهه سوء العذاب يوم القيامة أى كمن ينعم فى الجنة اه فزاد أى بين المبتدا وهو التقدير بمعنى المقدر والخبر وهو كمن ينعم فى الجنة وتكلف الدمامينى جعلها تفسيرية بجعل خبر التقدير محذوفا تقديره ثابت وهذا يدل على أن ثم مقدرا فسره بقوله أى كمن ينعم فى الجنة فاحرص على هذه الفائدة تنفعك فى مواطن عديدة (قوله مطلقا) حال من الضمير فى الخبر أى استقر حالة كونه مطلقا عن التقييد باللفظ وفيه تقديم الحال على عاملها الظرفى وهو جائز عند الاخفش والمصنف ويجوز كونه حالا من العطف على مذهب سيبويه (قوله لفظا ومعنى) الحاصل ان حروف العطف المذكورة تسعة وهى ثلاثة أقسام ما يشرك فى اللفظ فقط دائما وهى ثلاثة بل ولكن ولا لاختلاف المتعاطفين فيها بالاثبات والنفى اذ ما قبل بل ولكن منفى وما بعدهما مثبت ولا بالعكس وما يشرك لفظا ومعنى دائما وهو اربعة الواو والفاء وثم وحتى وما يشرك لفظا فقط

فقال (تال بحرف متبع عطف النسق) فتال أى تابع جنس يشمل جميع التوابع وبحرف يخرج ما عدا عطف النسق منها ومتبع يخرج نحو مررت بغضنفر أى أسد فان أسدا تابع بحرف وليس معطوفا عطف نسق بل بيان لان أى ليست بحرف متبع على الصحيح بل حرف تفسير وخلص التعريف للعطف بالحروف الآتى ذكرها (كاخصص بود وثناء من صدق *) فثناء تابع لود بالواو وهى حرف متبع (فالعطف مطلقا بواو) و (ثم) و (فا) و (حتى) و (أم) و (او) فهذه الستة تشرك بين التابع والمتبوع لفظا ومعنى وهذا معنى قوله مطلقا

(كفيك صدق ووفا) وهذا ظاهر فى الاربعة الاول وأما أم وأو فقال المصنف اكثر النحويين على انهما يشركان فى اللفظ لافى المعنى والصحيح أنهما يشركان لفظا ومعنى مالم يقتضيا اضرابا لان القائل أزيد فى الدار أم عمرو عالم بأن الذى فى الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذى بعد أم مساو للذى قبلها فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بأم وكذلك أو مشركة لما قبلها ومابعدها فيما يجاء بها لاجله من شك أو غيره اما اذا اقتضيا اضرابا فانهما يشركان فى اللفظ فقط وانما لم ينبه عليه لانه قليل (واتبعت لفظا فحسب) أى فقط بقية حروف العطف وهى (بل ولا) و (لكن كلم يبد امرؤ لكن طلا) وقام زيد لاعمرو وماجاء زيد بل عمرو والطلا الولد من ذوات الظلف (تنبيه) اختلف فى ثلاثة أحرف مماذكره هنا وهى حتى وأم ولكن اما حتى فمذهب الكوفيين انها ليست بحرف عطف وانما يعربون مابعدها باضمار واما أم فذكر النحاس فيها خلافا وان أبا عبيدة ذهب الى أنها بمعنى الهمزة فاذا قلت أقائم زيد ام عمرو فالمعنى أعمرو قائم فتصير على مذهبه استفهامية وأما لكن فذهب اكثر النحويين الى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال أحدها أنها لاتكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسى واكثر النحويين والثانى أنها عاطفة ولاتستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور قال وعليه ينبغى أن يحمل مذهب سيبويه والاخفش لانهما قالا انها عاطفة ولما مثلا للعطف بها مثلاه بالواو والثالث أن العطف بها وأنت مخير فى الاتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة

تارة ولفظا ومعنى تارة أخرى وهو أم وأو فان قلت الواو فى عطف الجوار تشرك لفظا فقط قلت هى مشركة فى المعنى ايضا قطعا لان العطف فى مثل وأرجلكم بالخفض انما هو على الوجوه ولكنك ناسبت فى الحركة بينه وبين ماقبله والاعراب مقدر لاشتغال المحل بحركة المناسبة أفاده ابن هشام (قوله كفيك صدق ووفا) لاحاجة اليه بعد قوله كاخصص الخ (قوله والصحيح انهما يشركان الخ) الخلاف لفظى لان القائل بعدم تشريكهما فى المعنى أراد بالمعنى معنى العامل لان الاستقرار فى الدار مثلا انما هو ثابت لاحد المتعاطفين لابعينه فقط لالهما معا والقائل بتشريكهما فى المعنى أراد بالمعنى مايفيده أم من احتمال كل من متعاطفيها الثبوت استقراره فى الدار وانتفائه عنه وصلاحية كل منهما له أفاده الشاطبى (قوله مالم يقتضيا اضرابا) أى فانهما حينئذ يشركان فى اللفظ فقط كما سيأتى (قوله لانه قليل) أى ولان اطلاقه مقيد بما يأتى فى كلامه فلا اعتراض (قوله والطلا) أى بفتح الطاء مقصورا وأما الطلاء بالكسر ممدودا فالخمر واما المضموم فممدوده الدم ومقصوره الاعناق أو أصولها جمع طلية أو طلاة كذا فى القاموس (قوله الولد من ذوات الظلف) وقيل ولد بقر الوحش فقط (قوله مماذكره هنا) قيد به لوقوع الخلاف فى أحرف غير هذه الثلاثة لم يذكرها هنا وهى اما بالكسر واى والا وأين وكيف وهلا وليس (قوله ليست بحرف عطف) اى بل حرف ابتداء (قوله وانما يعربون ما بعدها باضمار) أى باضمار عامل ففى نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى ابيك يضمرون جاء ورأيت والباء ويجعلون حتى ابتدائية (قوله فالمعنى أعمرو قائم) اى فيكون مابعدها فى مثل هذا التركيب مبتدأ محذوف الخبر وفى النصب والجر يقدر المناسب (قوله فذهب اكثر النحويين الخ) فرض فى المغنى الخلاف فيما اذا وليها مفرد قال فان وليها كلام فهى حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز أن تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها نحو قول زهير ان ابن ورقاء الخ وزعم ابن أبى الربيع انها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه اه والواو على قول ابن ابى الربيع زائدة وعلى الاول عاطفة جملة فيما يظهر (قوله ولاتستعمل الا بالواو) اى لاتستعمل عاطفة لامطلقا بدليل قوله

ان ابن ورقاء لاتخشى بوادره * لكن وقائعه فى الحرب تنتظر

والواو على هذا القول زائدة لازمة وعلى القول الذى بعده زائدة غير لازمة (قوله وذهب يونس) مقابل قوله فذهب أكثر النحويين الى أنها من حروف العطف

(قوله عطف مفرد على مفرد) ففى نحو ما كان محمد الآية يجعل رسول معطوفا بالواو على أبا عطف مفرد على مفرد لامنصوبا بكان المحذوفة والعطف من عطف الجمل وسيأتى فى الشرح رد هذا القول بأن متعاطفى الواو المفردين لايختلفان بالايجاب والسلب وسيأتى رد هذا الرد (قوله ووافق فى التسهيل يونس) اى فى مجرد ان لكن غير عاطفة لكن اختلفا فقال يونس الواو عاطفة لمفرد على مفرد كما عرفت وقال المصنف لجملة حذف بعضها (قوله فاعطف بواو) وترد للاستئناف نحو لنبين لكم ونقر فى الارحام (قوله لمطلق الجمع) هو بمعنى قول بعضهم للجمع المطلق فذكر المطلق ليس للتقييد بالاطلاق بل لبيان الاطلاق فلافرق بين العبارتين فاندفع الاعتراض على العبارة الثانية بأنها غير سديدة لتقييد الجمع فيها بقيد الاطلاق مع ان الواو للجمع بلاقيد قال الشنوانى ومنشأ توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء مع الغفلة عن ان ذلك اصطلاح شرعى وما نحن فيه اصطلاح لغوى اه والمراد بالجمع الاجتماع فى الحصول فى عطف الجمل التى لامحل لها من الاعراب وفى نسبة العامل الى المتعاطفين أو المتعاطفات فى غير ذلك لا الاجتماع فى زمان أو مكان فان قلت لو لم يؤت بالواو فى نحو قام زيد وقعد عمرو لكان حصول مضمون الجملتين معلوما فما فائدة الواو فى عطف الجمل التى لامحل لها قلت قال الدمامينى فائدتها فى ذلك النص على حصول المضمونين معا اذ لولاها لكان حصولهما ظاهرا فقط لاحتمال كون الحاصل الثانى فقط بأن يكون الاول غلطا والثانى اضرابا عنه اه باختصار وكونها للجمع مطلقا احد قولين والثانى انها للجمع فى المفردات فقط والاول أوجه (قوله وحكى عن قطرب الخ) بل نقله ابن هشام عن الفراء والرضى عن الكسائى وابن درستويه همع (قوله قال فى التسهيل الخ) حاصله انها وان كانت موضوعة لمطلق الجمع الصادق بالامور الثلاثة لكن استعمالها فى الامور الصادق بها مطلق الجمع متفاوت فاستعمالها فى المعية اكثر وفى تقدم ما قبلها كثير وفى تأخره قليل فتكون عند التجرد عن القرائن للمعية بارجحية وللتقدم ماقبلها برجحان وللتأخره بمرجوحية فكلام التسهيل كما فى التصريح تحقيق للواقع لاقول ثالث (قوله واخصص بها الخ) قال الدمامينى يرد عليه ان أم المتصلة تشاركها فى ذلك نحو سواء على أقمت أم قعدت فانها عاطفة على مالايغنى اه قال فى التصريح أجيب عنه بأن هذا كلام منظور فيه الى حالته الاصلية اذ الاصل سواء على القيام والقعود فالعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو قاله الموضح فى الحواشى اه واعلم ان الواو تختص باحد وعشرين حكما ذكر

والواو وقبلها عاطفة لما بعدها على ماقبلها عطف مفرد على مفرد ووافق الناظم هنا الاكثرين ووافق فى التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقا ليونس اه (فاعطف بواو لاحقا أو سابقا * فى الحكم أو مصاحبا موافقا) فالاول نحو ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم والثانى نحو وكذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك والثالث نحو فأنجيناه وأصحاب السفينة وهذا معنى قولهم الواو لمطلق الجمع وذهب بعض الكوفيين الى أنها ترتب وحكى عن قطرب وثعلب والربعى وبذلك يعلم أن ماذكره السيرافى والسهيلى من اجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو لاترتب غير صحيح (تنبيه) قال فى التسهيل وتنفرد الواو بكون متبعها فى الحكم محتملا للمعية برجحان وللتأخر بكثرة وللتقدم بقلة (واخصص بها) أى بالواو (عطف الذى لايغنى متبوعه) أى لايكتفى الكلام به (كاصطف هذا وابنى)

الناظم منها ثلاثة عطف مالا يغنى متبوعه وعطف السابق على اللاحق وعطف
عامل حذف وبقى معموله ذكر هذا فى قوله آخر الباب وهى انفردت بعطف عامل
مزال قد بقى معموله الرابع عطف سببى على أجنبى فى الاشتغال ونحوه نحو زيدا
ضربت عمرا وأخاه وزيد مررت بقومك وقومه الخامس عطف الشئ على مرادفه
نحو شرعة ومنهاجا السادس فصلها من معطوفها بظرف أو عديله نحو ومن
خلفهم سدا السابع جواز تقديمها مع معطوفها فى الضرورة نحو جمعت وفحشا
غيبة ونميمة وقيل لا تختص الواو بذلك بل الفاء وثم واو ولا كذلك الثامن جواز
العطف على الجوار فى الجر خاصة نحو وأرجلكم فى قراءة من جر التاسع جواز
حذفها ان أمن اللبس كقوله كيف أصبحت كيف أمسيت العاشر ايلاؤها لا اذا
عطفت مفردا بعد نهى نحو ولا الهدى ولا القلائد أو نفى نحو فلا رفث ولا فسوق
أو مؤول بنفى نحو ولا الضالين الحادى عشر ايلاؤها اما مسبوقة بمثلها غالبا اذا
عطفت مفردا نحو اما العذاب واما الساعة الثانى عشر عطف النعوت المفرقة مع
اجتماع منعوتها نحو مررت برجلين كريم وبخيل الثالث عشر عطف العقد على
النيف اذا وقع دفعة كأحد وعشرين فان تأخر وقوع العقد جاز أن تقول قبضت
ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين الرابع عشر عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو محمد
ومحمد فى يوم واحد الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو اغفر لى ولوالدى
وللمؤمنين أما عطف الخاص على العام لمزية فى الخاص فيشاركها فيه حتى نحو
واذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح الآية ومات الناس حتى الانبياء
ومثل العام والخاص الكل والجزء السادس عشر العطف التلقينى من المخاطب
نحو قال ومن كفر السابع عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله الثامن عشر
والتاسع عشر العطف فى التحذير والاغراء نحو ناقة الله وسقياها ونحو المروءة
والنجدة العشرون عطف أى على مثلها نحو أيى وأيك فارس الاحزاب الحادى
والعشرون صحة حكاية العلم بمن مع اتباعه بعلم آخر معطوف عليه بها نحو من زيدا
وعمرا فانهم شرطوا فى حكاية العلم بمن أن لا يتبع الا اذا كان التابع ابنا متصلا بعلم
أو علما معطوفا بالواو وعد فى التصريح من خصائص الواو وعطف ما تضمنه الاول
لمزية فى المعطوف نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وفيه ان هذا عطف
الخاص على العام ويشاركها فيه حتى كما ذكره بعد وعد أيضا من خصائصها امتناع
الحكاية بمن اذا اقترنت بها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا
وفيه انهم اطلقوا العاطف الذى اقترانه بمن يمنع الحكاية ولم يقيدوه بالواو وهذا

ملخص ما فى حاشية شيخنا ومنه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل فى غير موضع لكن
ما تقدم من اختصاصها بعطف السابق على اللاحق يرد عليه ان حتى تشاركها
فى ذلك على الصحيح نحو مات كل أب لى حتى آدم كما سيأتى وما تقدم من
اختصاصها بعطف عامل حذف وبقى معموله يرد عليه ما سيأتى أن الفاء تشاركها
فى ذلك فى نحو اشتريته بدرهم فصاعدا وما تقدم من اختصاصها بجواز حذفها
خلاف ما فى التسهيل من أن او كالواو فى ذلك بل مال الدمامينى الى أن الفاء
أيضا كالواو فى ذلك كما سيأتى وقولنا فيما تقدم اذا عطفت مفردا بعد نهى الخ
قال فى المغنى ولم تقصد المعية فلا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو لانه للمعية وأما
وما يستوى الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى
الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس اه
وانما قرنوا الواو بلا فى نحو ما قام زيد ولا عمرو ولا تضرب زيدا ولا عمرا الافادة نفى
القيام عنهما مجتمعين ومفترقين والنهى عن ضربهما كذلك ودفع توهم
تقييد النفى او النهى بحال الاجتماع وقولنا ما حقه التثنية او الجمع أى ما الاصل
فيه التثنية او الجمع فلا ينافى ما فى التسهيل من أن العطف سائغ مع قصد التكثير
أو فصل بين المتعاطفين ظاهرا او مقدر مثال الاخير قول الحجاج يوم مات محمد
ابنه ومحمد أخوه محمد ومحمد فى يوم واحد أى محمد ابنى ومحمد أخى (قوله بين زيد
وعمرو) ويقال بين زيد وبين عمرو بزيادة بين الثانية للتأكيد قاله ابن برى وغيره
وبه يرد منع الحريرى لذلك دنوشرى (قوله ولا يجوز فيها غير الواو) وانما
انفردت الواو بذلك لترجح معنى المصاحبة فيها (قوله بين الدخول فحومل)
الدخول بفتح الدال وحومل موضعان (قوله بين اماكن الخ) أى فهو على
حذف مضاف وقدره بعضهم بين أهل الدخول الخ ويحتمل أن المراد بالدخول
وحومل اجزاؤهما (قوله والفاء للترتيب) أى المعنوى وقد تكون للترتيب
الذكرى واكثر ما يكون فى عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى اكبر من
ذلك فقالوا أرنا الله جهرة والذى انحط عليه كلام سم فى الآيات البينات انه ليس
المراد من الترتيب الذكرى مجرد ترتيب الشيئين مثلا فى الذكر لان هذا القدر لازم
للذكر مع اسقاط الفاء أيضا بل ترتيب مراتب المذكور فى الذكر أى بيان أن
المذكور أولا حقه أن يتقدم فى الذكر لتقدم رتبته على رتبة المتأخر قال ولعل معنى
التعقيب حينئذ بيان أن رتبة المتأخر قريبة من رتبة المتقدم غير متراخية عنها
كثيرا فليتأمل اه وقد تكون فى غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا أبواب جهنم

وتخاصم زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو
ولا يجوز فيها غير الواو وأما قوله
بين الدخول فحومل فالتقدير بين أماكن
الدخول فأماكن حومل فهو بمثابة اختصم
الزيدون فالعمرون (والفاء للترتيب

خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى وأورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين فان ذكر ذم الشئ أو مدحه يحسن بعد جرى ذكره وأما الفاء من فأخرجهما من قوله تعالى فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه فللترتيب المعنوى ان رجع ضمير عنها الى الشجرة أى اوقعهما فى الزلة بسبب الشجرة وللذكرى ان رجع الى الجنة أى اذهبهما عنها ويرد على هذا ان الذى كانا فيه هو الجنة فأين التفصيل الا أن يراد فأخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة فيكون تفصيلا بعد الاجمال قاله الدمامينى (قوله باتصال) أى معه وهو فى كل شئ بحسبه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان طالت (قوله أى بلامهلة) بضم الميم أى تأخر كذا فى المصباح وغيره (قوله نحو أماته فأقبره) لا يقال الاقبار مسبب عن الاماتة فالفاء للتسبب فى هذه الآية أيضا وصنيع الشارح يوهم خلافه لانا نقول المراد بالتسبب أن يكون المعطوف مسببا عن المعطوف عليه بالذات لا بواسطة عادة والآية من الثانى لا الاول (قوله ان كان المعطوف جملة) أى او صفة نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون الآية وقد تجئ فى ذلك لمجرد الترتيب من غير سببية نحو فراغ الى أهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم ونحو فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وفى المغنى وشرح الدمامينى عليه أن للفاء مع الصفة أربعة أحوال ان تدل على ترتيب معانيها فى الوجود أو فى غيره كالشرف والخسة أو على ترتيب موصوفاتها فى الوجود أو فى غيره نحو زيد الصابح فالغانم فالآيب أى الذى أغار على القوم صباحا فغنم فآب أى رجع وجالس الازهد فالاورع وولد لزيد الشاعر فالكاتب ورحم الله المحلقين فالمقصرين اه بتلخيص وايضاح (قوله وأما نحو أهلكناها الخ) ايراد على الترتيب لان مجئ الباس قبل الاهلاك وغسل الاعضاء الاربعة قبل الوضوء كذا قال شيخنا ولا يظهر الثانى اذا كان المراد غسل جملة الاعضاء لان غسل جملتها نفس الوضوء لا قبله ولا بعده وانما يظهر اذا كان المراد غسل كل منها على انفراده لانه الذى قبل الوضوء أى فى الجملة والا فغسل الرجلين بتمامهما ليس قبل الوضوء فتفطن (قوله فالمعنى أردنا الخ) أو يقال الفاء فى الآية والحديث للترتيب الذكرى اه تصريح أى لان ما بعد الفاء تفصيل للمجمل قبلها (قوله وأما نحو فجعله الخ) ايراد على التعقيب لان جعله غثاء لا يتصل باخراجه (قوله فالتقدير فمضت مدة الخ) أى فالمعطوف عليه محذوف قيل هذا لا يدفع الاعتراض لان مضى المدة لا يعقب الاخراج وأجيب بأنه يكفى ان اول اجزاء المضى يعقب

الاخراج

باتصال) أى بلامهلة وهو المعبر عنه
بالتعقيب نحو أماته فأقبره وكثيرا ما يقتضى
أيضا التسبب ان كان المعطوف جملة نحو
فوكزه موسى فقضى عليه وأما نحو
أهلكناها فجاءها بأسنا ونحو توضأ فغسل
وجهه ويديه الحديث فالمعنى أردنا اهلاكها
وأراد الوضوء وأما نحو فجعله غثاء أى جافا
هشيما أحوى اى اسود فالتقدير فمضت مدة
فجعله غثاء

الاخراج وان لم يحصل بتمامه الا فى زمن طويل ذكره الرضى والسعد وجعلا منه فتصبح الارض مخضرة قال فى المغنى وقيل الفاء فى هذه الآية يعنى آية فتصبح الارض مخضرة للسببية لا للعطف وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة اه قال الدمامينى الحق أن الاصل فى الفاء السببية استلزام التعقيب وان عدمه فى بعض المواضع كالمثال لعدم استكمال السبب اذ السبب التام لدخول الجنة فى المثال مجموع الاسلام واستمرار حكمه لكن اطلاق السبب على جزئه مجاز اه باختصار (قوله أو أن الفاء نابت عن ثم) أو يقال التعقيب فى كل شئ بحسبه قال فى الهمع قيل ترد الفاء للاستئناف نحو ألم تسأل الربع القواء فينطق أى فهو ينطق اذ لو كانت لمجرد العطف جزم ما بعدها أو للسببية نصب ونحو أن يقول له كن فيكون بالرفع قال ابن هشام والتحقيق انها فى مثل ذلك عاطفة وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده (قوله وثم) ويقال فم وثمت وثمت قاله فى التسهيل (قوله كقوله كهز الخ) فان الهز متى جرى فى أنابيب الرمح أعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله فى المغنى واعترضه قريبه فقال الظاهر انه ليس كذلك بل الاضطراب والجرى فى زمن واحد فتكون ثم بمعنى الواو وجوابه ان الترتيب يحصل فى لحظات لطيفة والردينى صفة للرمح نسبة الى امرأة اسمها ردينة كانت تقوم الرماح والعجاج الغبار والانابيب جمع أنبوبة وهى ما بين كل عقدتين كذا فى التصريح والاعتراض أقوى من الجواب وهز مصدر بمعنى اهتزاز كما فى العينى مضاف الى فاعله والمشبه اهتزاز فرس كانت تحت الممدوح (قوله وأما نحو الخ) وجه الايراد فى الآية الاولى ان خلق حواء قبل خلق الذرية وفى الثانية ان ايتاء موسى الكتاب قبل توصية هذه الامة بالمشار اليه وفى البيت واضح دمامينى (قوله هو الذى خلقكم الخ) التلاوة هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل الخ أو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل الخ والثانى هو الموافق لكون الكلام فى ثم فكان عليه حذف هو الذى وأراد بالنفس الواحدة آدم وبزوجها حواء (قوله وقيل غير ذلك) فمما قيل فى الآية الاولى ان العطف على محذوف أى من نفس واحدة انشأها ثم جعل منها زوجها أو على واحدة لتأويلها بالفعل أى من نفس توحدت أى انفردت ثم جعل الخ أو أن الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذر ثم خلقت حواء وهذه الاجوبة أنفع من جواب الشارح لانها تصحح الترتيب والمهلة وجوابه يصحح الترتيب فقط اذ لا تراخى بين الاخبارين نعم جوابه أعم اذ يصح ان يجاب به عن الآية الثانية والبيت كما فعله

أو أن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه وسياق
(وثم للترتيب بانفصال) أى بمهلة وتراخ نحو
فأقبره ثم اذا شاء أنشره وقد توضع موضع
الفاء كقوله
كهز الردينى تحت العجاج
جرى فى الانابيب ثم اضطرب
وأما نحو هو الذى خلقكم من نفس واحدة
ثم جعل منها زوجها ذلكم وصاكم به لعلكم
تتقون ثم آتينا موسى الكتاب تماما وقوله
ان من ساد ثم ساد أبوه
ثم قد ساد قبل ذلك جده
فقيل ثم فيه لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم
وأنه يقال بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت
أمس أعجب أى ثم أخبرك ان الذى صنعته
أمس أعجب وقيل ان ثم بمعنى الواو وقيل
غير ذلك

كذا فى المغنى قال الدمامينى ووجه الترتيب الاخبارى فى البيت ان سيادة الابن نفسه أخص به من سيادة أبيه وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة الجد (قوله وأجاب ابن عصفور عن البيت الخ) حاصل جوابه ان السيادة لما سرت من الابن الى الاب ومن الاب الى الجد كانت سيادة الابن متقدمة رتبة ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد فثم فى البيت للترتيب الرتبى لا الخارجى ولا ينافيه قوله قبل ذلك على رواية من قال ثم قد ساد قبل ذلك جده لامكان ان يجعل ساد فى قوله ثم قد ساد قبل ذلك جده مستعملا فى السيادة الرتبية والخارجية ويكون الاتيان بثم نظرا الى السيادة الرتبية وقوله قبل ذلك نظرا الى السيادة الخارجية لان سيادة الجد الخارجية قبل سيادة الابن وسيادة الاب الخارجيتين وبهذا التدقيق يندفع الاعتراض بأن هذا الجواب انما يظهر على رواية بعد ذلك لا على رواية قبل ذلك وأجاب سم عنه بأن اسم الاشارة راجع الى وقت التكلم ولا يخفى ان جوابنا أدق فاعرفه (قوله أتاه السودد) قال فى القاموس السود والسودد والسؤدد بالهمز كقنفذ السيادة اه والسين مضمومة فى الاولين أيضا كما ضبطت به فى النسخ الصحيحة من القاموس كنسخة العلامة أبى العز العجمى ويصرح بضم السين فى الثانية والثالثة قول الصحاح الدال فى السودد زائدة لالحاق بنائه ببناء جندب وبرقع اه لان أول جندب وبرقع مضموم وثالث جندب مفتوح كاللغة الثانية وثالث برقع مضموم كاللغة الثالثة (قوله ان ثم تقع زائدة) وتقع الفاء أيضا زائدة كالفاء الثانية فى قوله فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى والفاء فى قوله تعالى فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به عند من جعل كفروا به جواب لما الاولى والثانية تأكيد والفاء زائدة وكذا الواو عند الاخفش كما فى الدمامينى وعزاه فى الهمع للكوفيين أيضا ومثل بآية حتى اذا جاؤها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها وآية فلما أسلما وتله للجبين وناديناه فاحدى الواوين فيهما زائدة وغير الاخفش والكوفيين جعلوا الجواب محذوفا والواو حالية بتقدير قد والمعنى فى الآية الاولى جاؤها حال فتح أبوابها اكراما لهم عن ان يقفوا حتى تفتح (قوله بما رحبت) أى مع سعتها وضاقت عليهم أنفسهم أى من فرط الوحشة والغم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه أى وعلموا ان لا ملجأ من سخط الله الا الى استغفاره (قوله اذا أصبحت الخ) الهوى بالقصر العشق وارادة النفس وكان الثانى هو المراد فى البيت يقول اصبح مريد الشئ وأمسى تاركا له يقال عدا فلان هذا الامر اذا تجاوزه وتركه اه دمامينى قال الشمنى وهذا يدل على ان عاديا بالعين المهملة وهو مضبوط فى بعض

نسخ

وأجاب ابن عصفور عن البيت بان المراد أن
الجد أتاه السودد من قبل الاب والاب من
قبل الابن (تنبيه) زعم الاخفش والكوفيون
ان ثم تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة وحملوا
على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم
الارض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم
وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم
ليتوبوا جعلوا تاب عليهم هو الجواب وثم
زائدة وقول زهير
أرانى اذا أصبحت أصبحت ذا هوى
فثم اذا أمسيت أمسيت عاديا

نسخ المغنى وفى غيره بالمعجمة وقد أنشد ابن مالك هذا البيت فى شرح الكافية
أرانى اذا ما بت بت على هوى * فثم اذا أصبحت أصبحت غاديا
قال ابن القطاع غدا الى كذا اصبح اليه اه كلام الشمنى وكما أنشده ابن مالك أنشده السيرافى وقال كذا رواية أبى بكر ثم قال يقول ان لى حاجة لا تنقضى أبدا اه (قوله على تقدير الجواب) أى فرج الله عنهم أو لجأوا الى الله ثم تاب الخ فثم عاطفة على هذا المحذوف وتوبة الله تعالى على عبده تكون بمعنى توفيقه للتوبة كما فى ثم تاب الله عليهم ليتوبوا وبمعنى قبول توبته قال الشمنى وقيل اذا بعد حتى تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاج الى جواب بل تكون غاية للفعل قبلها أى خلفوا الى هذا الوقت ثم تاب عليهم (قوله على زيادة الفاء) لانه عهد زيادتها ولم يعهد زيادة ثم وترد ثم للاستئناف كما فى قوله تعالى ألم يروا كيف يبدؤ الله الخلق ثم يعيده فجملة ثم يعيده مستأنفة لان اعادة الخلق لم تقع فيقرروا برؤيتها ويؤيد كونها مستأنفة قوله تعالى عقب ذلك قل سيروا فى الارض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة كذا فى المغنى (قوله واختص بفاء الخ) وفى التسهيل انها تنفرد أيضا بعطف مفصل على مجمل متحدين معنى نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابنى من أهلى والترتيب فى مثله ذكرى لا معنوى لاتحاد المتعاطفين معنى (قوله وعكسه) بالنصب عطفا على عطف فى كلام الناظم (قوله فيغضب هو زيد) يحتمل ان هو فاعل يغضب فنكتة الابراز دفع توهم كون زيد فاعلا ليغضب فيختل التركيب لعدم الضمير حينئذ فى كل من الجملتين لا كون الفعل جرى على غير من هو له كما قيل لانه ممنوع بل هو جار على من هو له ويحتمل ان الفاعل ضمير مستتر فى يغضب وهو توكيد له وهذا ظاهر كلام الدنوشرى وما قبله ظاهر كلام التصريح ويحتمل انه ضمير منفصل مبتدأ خبره زيد والجملة خبر الموصول ويحتمل انه ضمير فصل لا محل له من الاعراب فالاقتصار على الاول تقصير وفاعل يغضب على الاخيرين ضمير مستتر فيه يعود على الذى (قوله فكان الاولى الخ) لو عبر بالواو لكان أولى لوجهين الاول ان أولوية التعبير بعبارة تشمل مسألتى الصفة والخبر لا تتفرع على جريان الحكم فى عكس صورة المتن أيضا فلا يظهر التفريع بالنسبة اليهما الثانى ان ما قبل فاء التفريع علة لما بعدها فلا يحسن التعليل بعد شمول مسألتى كل من الصلة والصفة والخبر فتأمل (قوله يحسر الماء) بحاء وسين مهملتين من بابى ضرب وقتل كما فى المصباح أى يرتفع وينزاح وقوله يجم بضم الجيم وكسرها أى يكثر (قوله ويشمل أيضا الخ) الضمير يرجع الى اختصاص الفاء

وخرجت الآية على تقدير الجواب والبيت
على زيادة الفاء (واخصص بفاء عطف
ما ليس) صالحا لجعله (صله) لخلوه من العائد
(على الذى استقر انه الصله) نحو اللذان
يقومان فيغضب زيد أخواك وعكسه نحو
الذى يقوم أخواك فيغضب هو زيد فكان
الاولى أن يقول كما فى التسهيل وتنفرد الفاء
بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن
جملتين من صلة أو صفة أو خبر ليشمل مسألتى
الصلة المذكورتين والصفة نحو مررت
بامرأة تضحك فيبكى زيد وبامرأة يضحك زيد
فتبكى والخبر نحو زيد يقوم فتقعد هند وزيد
تقعد هند فيقوم ومن هذا قوله
وانسان عينى يحسر الماء تارة
فيبدو وتارات يجم فيغرق
ويشمل أيضا مسألتى الحال ولم يذكره نحو جاء
زيد يضحك فتبكى هند وجاء زيد تبكى هند
فيضحك فهذه ثمان مسائل يختص العطف
فيها بالفاء دون غيرها وذلك لما فيها من معنى
السببية (بعضا بحتى اعطف على كل
ولا * يكون الا غاية الذى تلا) أى للعطف
بحتى شرطان

ويشمل بالرفع على الاستئناف وليس الضمير راجعا الى ان يقول كما فى التسهيل ويشمل بالنصب عطفا على مدخول اللام فى قوله سابقا ليشمل الخ لعدم شمول ذلك القول مسأتى الحال كما قال ولم يذكره أى فى التسهيل اللهم الا ان يراد بالصفة مايشمل الحال لانها صفة فى المعنى ويراد بقوله ولم يذكره أى نصا وفيه مالا يخفى من التكلف وبما قررناه اندفع تنظير شيخنا (قوله ان يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه) بأن يكون جزءا منه أو فردا أو نوعا وقوله أو كبعضه أى فى شدة الاتصال (قوله فعلى تأويل الق ما يثقله) أى تأويل الق الصحيفة والزاد بألق ما يثقله ونعله بعض ما يثقله فالمعطوف بعض تأويلا وقد روى نعله بالاوجه الثلاثة كما سيذكره الشارح (قوله والثانى ان يكون غاية الخ) والتحقيق كما فى المطول ان المعتبر فى حتى ترتيب اجزاء ماقبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز ان تكون ملابسة الفعل لمابعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل أب لى حتى آدم أو فى اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء أو فى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى زيد اذا جاؤك معا وزيد أضعفهم أو اقواهم (قوله بزيادة أو نقص) أى معنويين كما فى الشارح أو حسيين نحو فلان يهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف ونحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة (قوله حتى الكماة) جمع كمى على غير قياس وهو كما فى القاموس الشجاع أو لابس السلاح (قوله بقى شرطان آخران) زاد فى التصريح نقلا عن الموضح شرطا آخر وهو ان يكون مابعدها شريكا فى العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر (قوله ان يكون المعطوف ظاهرا لامضمرا) قال الحفيد لان معطوفها بعض مما قبلها أو كبعضه ولو دخلت على ضمير غيبة لكان ظاهرا فى انه عين الاول لا بعضه فيلزم عطف الشئ على نفسه ثم حمل ضمير المتكلم والمخاطب على ضمير الغائب اه وماذكره فى ضمير الغيبة ليس على اطلاقه فانك لو قلت زيد ضربت القوم حتى اياه لم يكن معطوفها عين ماقبلها مع ان صورة كون معطوفها عين ماقبلها خارجة بالشرط الاول لان ماكان عينا ليس بعضا فالحق عدم اشتراط كون مجرورها ظاهرا لاضميرا (قوله الخضراوى) نسبة الى الجزيرة الخضراء بلد من بلاد الاندلس دمامينى (قوله مفردا) لو قال اسما لكان أحسن لان المفرد يشمل الفعل مع انها لاتعطفه (قوله ان يكون جزءا) أراد بالجزء البعض ليشمل الجزئى ولو عبر بالبعض لكان أوضح وأوفق بعبارة الناظم (قوله ولا يتأتى ذلك الا فى المفردات) اعترضه الدمامينى بأنه لو قيل فعلت مع زيد ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى كان

المعطوف

* الاول ان يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله فى التسهيل نحو اكلت السمكة حتى رأسها واعجبتنى الجارية حتى حديثها ولا يجوز حتى ولدها وأما قوله

القى الصحيفة كى يخفف رحله
والزاد حتى نعله ألقاها

فعلى تأويل الق ما يثقله حتى نعله * والثانى ان يكون غاية فى زيادة أو نقص نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وقد اجتمعا فى قوله

قهرناكم حتى الكماة فأنتم
تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا

بقى شرطان آخران (تنبيهات) * الاول ان يكون المعطوف ظاهرا لامضمرا كما هو شرط فى مجرورها اذا كانت جارة فلا يجوز قام الناس حتى انا ذكره ابن هشام الخضراوى قال فى المغنى ولم أقف عليه لغيره وهذا يؤخذ من كلامه لانه لابد ان يكون جزءا مما قبلها أو كجزء منه كما تقدم ولا يتأتى ذلك الا * وثانيهما ان يكون مفردا لاجملة وهذا هو الصحيح وزعم ابن السيد فى المفردات فى قول امرئ القيس

المعطوف بها بعضا مع انه جملة وصرح النحاة وأهل المعانى بأن الجملة تبدل مما قبلها بدل بعض من كل نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين وأقره الشمنى وأجاب عنه البعض بأن البعضية فى المثال انما تظهر بالنسبة الى المعنى التضمنى وكلام القائل بالنسبة الى المعنى المطابقى ولا بعضية فيه ويرد بأن زمن خدمته بنفسه بعض زمن فعل ما يقدر عليه كما ان الخدمة بعض فعل ذلك وحينئذ فالمعنى المطابقى بعض وأما النسبة فليست جزء مفهوم الفعل على الراجح ولئن سلم انها جزؤه فبعضيتها باعتبار بعضية أحد طرفيها وهو الخدمة المنسوبة فتدبر (قوله تكل) أى تتعب والمطى اسم جنس جمعى لمطية وهى الدابة والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد والارسان جمع رسن بالتحريك وهو الحبل أى وحتى صارت الخيل لاتقاد بقاودها بل تسير بنفسها وهو كناية عن شدة تعبها قاله الدمامينى (قوله فمن رفع تكل) والمعنى حتى كلت ولكنه جاء مضارعا على حكاية الحال الماضية وأما من نصب فهى الجارة ولابد على النصب من تقدير زمان مضاف الى كلال مطيهم مغنى والذى يظهر لى ان تقدير هذا المضاف غير ضرورى فتدبر والواو على النصب عاطفة لمحذوف على سريت بهم تقديره وسريت بهم حتى الجياد الخ فلا يرد انه لا يستقيم عطف حتى الابتدائية وجملتها على حتى الجارة ومجرورها قاله الدمامينى (قوله معطوفة بحتى) والصحيح انها ابتدائية فى الموضعين (قوله بالنسبة الى الترتيب) أى الى عدمه بدليل مابعده والمراد الترتيب الخارجى فلا ينافى انها للترتيب الذهنى كما مر بيانه (قوله تمالؤا) أى اجتمعوا (قوله وقيده الناظم) أى قيد اللزوم قال فى المغنى وهو حسن (قوله بأن لا يتعين الخ) الضابط انه متى صح حلول الى محلها كانت محتملة للامرين والا تعينت للعطف (قوله نحو عجبت من القوم الخ) انما لم يصح الجر فى المثال والبيت لعدم صلاحية الى فى موضع حتى ولكون مابعدها ليس اخرا ولا متصلا بالآخر هذا حاصل مافى المغنى وشراحه كما قاله شيخنا وناقش الدمامينى فى التعليل الاول بأنه دعوى بلا دليل وأى مانع من كون العجب فى المثال انتهى الى البنين وفيض الجود فى البيت انتهى الى البائس وقد يقال المانع عدم مناسبة ذلك مقام التعجب والمدح ثم البعضية التى هى شرط فى العاطفة ظاهرة فى البيت وكذا فى المثال ان جعلنا الاضافة فى بنيهم على معنى من التبعيضية وعليه يحمل قول المغنى انهم بعض القوم فان جعلت بمعنى اللام اقتضت عدم دخول بنيهم فيهم فافهم (قوله بائس) البائس من أصابه البؤس أى الشدة وقوله دان بالاساءة دينا بكسر الدال أى تدين بالاساءة تدينا أى جعل الاساءة دينه لتكررها

سريت بهم حتى تكل مطيهم
وحتى الجياد مايقدن بأرسان

فمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم * الثانى حتى بالنسبة الى الترتيب كالواو خلافا لمن زعم انها للترتيب كالزمخشرى قال الشاعر

رجالى حتى الاقدمون تمالؤا
على كل أمر يورث المجد والحمدا

* الثالث اذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور الاحسن اعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجارة وقال ابن الخباز تلزم اعادته للفرق وقيده الناظم بأن لا يتعين كونها للعطف نحو اعتكفت فى الشهر حتى فى آخره فان تعين العطف لم تلزم الاعادة نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله

جود يمناك فاض فى الخلق حتى
بائس دان بالاساءة دينا

منه كثيرا (قوله فالجر أحسن) لقلة العطف بحتى حتى انكره الكوفيون كما مر (قوله الا فى باب ضربت القوم الخ) أراد بيابه ان يقع بعد الاسم التالى حتى فعل مشتغل بنصب ضميره كما فى المغنى فان اشتغل برفعه نحو قام القوم حتى زيد قام امتنع النصب وجاز الرفع والجر (قوله حتى زيدا الخ) أى اذا كان زيد آخر القوم ليوجد شرط جواز الجر (قوله فالنصب أحسن الخ) علله فى المغنى بأن الفعل لا يكون مؤكدا بعد حتى الجارة نقله شيخنا السيد وهو يفيد تعين النصب فيخالف ما يقتضيه كلام الشارح من جواز الجر فتأمل وقال شيخنا انظر لم كان غير الجر فى هذا الباب أحسن اه وقد توجه الاحسنية بأن فى النصب مشاكلة الضمير لمرجعه فى الاعراب (قوله وضربته توكيد) أى لضربت زيدا الذى تضمنه قولك ضربت القوم لدخول زيد فى القوم لا لضربت القوم حتى يرد أن الضمير ليس راجعا للقوم حتى يكون ضربته تأكيدا لضربت القوم بل لزيد (قوله بهما) أى الجر والنصب وعليهما فألقاها توكيد الا اذا جعلت حتى فى النصب ابتدائية والقاها تفسير (قوله وأم بها اعطف اثر همز التسويه) أى بعدها ولا يجوز العطف بأو قياسا فقول الفقهاء سواء كان كذا او كذا خطأ كقولهم يجب أقل الامرين من كذا او كذا لان الصواب فيه الواو قاله فى المغنى ثم ذكر ان قول صاحب الصحاح تقول سواء على قمت أو قعدت سهو وان قراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم من الشذوذ بمكان اه ونقل الدمامينى عن السيرافى ان سواء اذا دخلت بعدها همزة التسوية لزم العطف بام واذا وقع بعدها فعلان بغير الهمزة جاز العطف بأو قال الدمامينى وهذا نص صريح يقضى بصحة كلام الفقهاء وبصحة ما فى الصحاح وقراءة ابن محيصن اه قال الشمنى ما فى المغنى هو مقتضى القياس اذ لا فرق بين همزة التسوية والتسوية بلا همزة اه وكان من فرق رأى التسوية مع الهمزة أقوى ونقل الدمامينى ايضا عن سيبويه جواز العطف بعد ما أدرى وليت شعرى مع الهمزة بام وبأو ثم قال والعجب من ايراد المصنف يعنى ابن هشام كلام الفقهاء والصحاح وقراءة ابن محيصن فى العطف بعد همزة التسوية والفرض ان لا همزة فى شئ من ذلك وكأنه توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء فتقدر ان لم تذكر وتوصل بذلك الى الرد اه ويوافق ما فى المغنى ما سيذكره الشارح عند قوله وربما حذفت الهمزة الخ ثم ذكر الدمامينى فى قول المغنى كقولهم يجب أقل الامرين الخ انه يدفع الخطأ فى قولهم المذكور بجعل من بيانية لا أقل قال الدمامينى فان قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تاباه لانها تقتضى شيئين فصاعدا وأو لاحد الشيئين أو الاشياء

* الرابع حيث جاز الجر والعطف فالجر أحسن الا فى باب ضربت القوم حتى زيدا ضربته فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة وضربته توكيدا أو ابتدائية وضربته تفسير وقد روى بهما قوله حتى نعله ألقاها وبالرفع أيضا على ان حتى ابتدائية ونعله مبتدأ والقاها خبره اه

(وام بها اعطف اثر همز التسويه)

قلت وجهه السيرافى بأن الكلام محمول على معنى المجازاة قال فاذا قلت سواء على قمت أو قعدت فتقديره ان قمت أو قعدت فهما على سواء وعليه فلا يكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدأ كما قيل فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء على أو سواء على قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أى الامران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضى بمثل ذلك اه وانما قال بمثل ذلك لان فرض كلام الرضى فى ام وقد اسلفناه مع زيادة فى الاستثناء ثم قال فى المغنى فان كان العطف بأو بعد همزة الاستفهام جاز وكان الجواب بنعم أو بلا لانه اذا قيل ازيد عندك أو عمرو فالمعنى أأحدهما عندك وان اجيب بالتعيين صح لانه جواب وزيادة اه ومامر من ان ابن محيصن يقرأ بأو سيأتى فى الشارح عند قول المصنف وربما حذفت الهمزة الخ انه يقرأ بام فحرره واعلم ان الظاهر أن التسوية فى قولنا سواء على اقمت أم قعدت مدلولة لسواء لا للهمزة وفى قولنا ما ابالى اقمت ام قعدت مستفادة من ما ابالى لا من الهمزة فتسميتها همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل على التسوية وانظر ما مدلول الهمزة حقيقة ولعلها التأكيد التسوية فتدبر (قوله على جملة فى محل المصدر) المناسب أن يقول على جملة هى معها فى محل المصدر كذا فى يس وفيه نظر وهذا من مواضع تأويل الجملة بالمصدر بلا سابك بناء على قول الجمهور ان ما بعد الهمزة مبتدأ مؤخر ومنها الجملة المضاف اليها الظرف نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ومنها تسمع بالمعيدى خير من ان تراه بناء على عدم تقدير أن قاله فى المغنى (قوله ولست ابالى) أى أكترث فهو متعد بنفسه وقلبى لان معناه لا أفكر فيه ازدراء به فالجملة بعده فى محل نصب والفعل معلق أفاده الدمامينى وقد يتعدى ابالى بالباء والوجهان صحيحان كما قاله الشنوانى نقلا عن النووى وقوله أم وتى ناء أى بعيد (قوله نحو سواء عليكم ادعوتموهم) أى الاصنام أى ونحو سواء على ازيد قائم أم قعد فتم التمثيل (قوله فقيل لا يجوز الخ) يرد عليه انه سمع ذكر الاسمية بعدها فى قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم أم أنتم صامتون وفى قول الشاعر ولست ابالى الخ كما تقدم ذلك فلا يصح قوله فهذا لا يقوله العرب ولا قوله وأجازه الاخفش قياسا على الفعلية المقتضى عدم السماع وفى نسخ اسقاط قوله واذا عادلت بين جملتين الخ وهو اولى (قوله مغنيه) أى مع ام كما أشار اليه الشارح فقد حقق الدمامينى ان الاستفادة مسندة للهمزة وام جميعا لا للهمزة فقط (قوله وتقع) أى ام المسبوقة بهمزة التعيين (قوله بين مفردين غالبا) ومن غير الغالب أن تقع بين مفرد وجملة كقوله تعالى وان أدرى أقريب ما توعدون أم يجعل له

وهى الهمزة الداخلة على جملة فى محل المصدر وتكون هى والمعطوفة عليها فعليتين وهو الاكثر نحو سواء عليهم أأنذرتهم الآية واسميتين كقوله ولست أبالى بعد فقدى مالكا أموتى ناء أم هو الان واقع ومختلفتين نحو سواء عليكم ادعوتموهم الآية واذا عادلت بين جملتين فى التسوية فقيل لا يجوز أن يذكر بعدها الا الفعلية ولا يجوز سواء على ازيد قائم أم عمرو منطلق فهذا لا يقوله العرب وأجازه الاخفش قياسا على الفعلية وقد عادلت بين مفرد وجملة فى قوله سواء عليك النفر أم بت ليلة بأهل القباب من عمير بن عامر

(او) بعد (همزة عن لفظ أى مغنيه) وهى الهمزة التى يطلب بها وبام التعيين وتقع بين مفردين غالبا

ربى أمدا وبين جملتين كما سيذكره الشارح (قوله ويتوسط بينهما الخ) ما لا يسأل عنه فى الاول المسند لان السؤال عن المسند اليه وفى الثانى بالعكس وبيان ذلك ان شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها أحد الامرين المطلوب تعيين أحدهما ويلى أم المعادل الآخر ليفهم السامع من اول الامر ما طلب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدا دون الخبر أزيد قائم أم عمرو وان شئت أخرت قائم لانه غير مسؤل عنه واذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدا أقائم زيد أم قاعد وان شئت اخرت زيدا لانه غير مسؤل عنه وقس على هذا نقله الدمامينى عن ابن الحاجب وابن هشام وغيرهما ثم ساق عن سيبويه كلامه الذى هو كما قاله نص فى ان ايلاء المسؤل عنه الهمزة اولى لا واجب كما قاله الجماعة (قوله أأنتم أشد خلقا) هذا الاستفهام توبيخى لا حقيقى ولا ينافيه قول الشارح بعد لان الاستفهام معها على حقيقته لانه باعتبار الغالب او أراد بالاستفهام الحقيقى ما يطلب جوابا وان كان توبيخيا او انكاريا بقرينة المقابلة نقله البعض عن البهوتى وهو صريح فى أن الاستفهام الانكارى والتوبيخى يطلب جوابا وقد يمنع لان الاول بمعنى لم يقع أو لا يقع والثانى بمعنى ما كان ينبغى أو لا ينبغى ولا يستدعى شئ من ذلك جوابا ولو قيل أراد بالاستفهام الحقيقى ما ليس خبرا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها لكان اسلم ثم دعوى أن الاستفهام فى الآية توبيخى يردها أن تالى همزة التوبيخ واقع أو يقع وفاعله ملوم نحو اتعبدون ما تنحتون صرح به فى المغنى وهذا منتف فى الآية فالظاهر أنه تقريرى فتأمل قال الدمامينى ووجه كونها فى الآية بين مفردين مع أن المتقدم عليها فى الصورة جملة أن السماء معطوفة على أنتم وأشد خلقا خبر مؤخر عن المتعاطفين تقديرا اه وكالآية فى هذا قول زهير

وما أدرى ولست اخال ادرى * أقوم آل حصن أم نساء

وجعل الشمنى أم فى البيت بين جملتين بتقدير ام هم نساء فارقا بينه وبين الآية بأن فعل الدراية معلق فى البيت والتعليق انما يكون عن جملة وهى هنا ما بعد الهمزة فيجب أن يكون معادله وهو ما بعد أم جملة أيضا ورد بأن المعلق عنه مجموع الكلام على حد ما أدرى أزيد أم عمرو وفى الدار نعم ان قلنا الهمزة بعد نحو ما أدرى للتسوية وجب تقدير مبتدا فى البيت فقط لان همزة التسوية انما تكون بين جملتين بخلاف همزة الاستفهام وسيأتى بسط ذلك (قوله اهى) بسكون الهاء ولم يجئ بعد الهمزة الا فى الشعر كما نقله الدمامينى عن شرح التسهيل للناظم وعادنى أتانى والحلم بضمتين

ويتوسط بينهما ما لا يسال عنه نحو أأنتم
أشد خلقا ام السماء بناها أو يتأخر عنهما نحو
وان أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون
وبين فعليتين كقوله
فقمت أهى سرت أم عادنى حلم

وتسكن

وتسكن اللام ما يراه النائم والضمير يرجع الى محبوبته التى رآها فى المنام فلما استيقظ قال أهى أتتنى حقيقة أم أتانى خيالها فى النوم باعتبار عادتهم فى مبالغتهم بطريق التجاهل ويوجد فى بعض النسخ صدر البيت وهو فقمت للطيف مرتاعا فأرقنى أى قمت لاجل خيال المحبوبة المرئى فى النوم حالة كونى مرتاعا للقائه هيبة وارقنى أى اسهرنى ذلك لما لم أجد بعد الانتباه شيأ محققا (قوله اذ الارجح) تعليل لقوله بين فعليتين وقوله بفعل محذوف أى يفسره سرت وانما كان هذا ارجح لانه الذى يدل عليه وقوع الفعل بعد أم المعادلة للهمزة وقال فى التصريح لان الاستفهام بالفعل اولى من حيث ان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة وأما عن الذوات فقليل اه ومن ثم رجح النصب فى أزيدا ضربته (قوله لعمرك ما أدرى الخ) أى ما أدرى أى النسبين هو الصحيح وان كنت داريا بغير ذلك وشعيث بالمثلثة اخره وصحفه من رواه بالموحدة كما فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ومنقر ضبطه الدمامينى والشمنى بكسر الميم وفتح القاف وبالراء قال وهو أى البيت هجو لشعيث أى لهذا الحى بانهم لم يستقروا على أب واحد وضبطه فى التصريح بكسر الميم والقاف ويكتب ابن سهم وابن منقر بالالف لانه خبر لا نعت ولهذه العلة كان حق شعيث التنوين (قوله فحذفت الهمزة والتنوين منهما) أى للضرورة وقيل حذف الهمزة جائز اختيارا ونقل الدمامينى أن المختار اطراد حذفها اختيارا قبل ام المتصلة لكثرته نظما ونثرا ومنع الصرف لارادة القبيلة ولا ينافيها الوصف بابن لجواز رعاية التأنيث والتذكير باعتبارين أفاده الدمامينى هذا وكان على الشارح ان يزيد ومختلفتين نحو أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون بناء على الارجح من فاعلية أنتم لمحذوف على ما مر فى اهى سرت وقد يعارضها هنا تناسب المتعاطفين فتستوى الاسمية والفعلية كما قاله الدمامينى (قوله متصلة) قال فى الهمع ويؤخر المنفى فيهما بنوعيها فلا يجوز سواء على الم يجئ زيد أم جاء ولا ألم يقم أم قام (قوله لا يستغنى باحدهما عن الآخر) أما فى الحال الاول فلان المقصود الاخبار بالتسوية وهى لا تتحقق الا بينهما وأما فى الثانى فلان المقصود طلب تعيين أحد الامرين فلا بد من ذكرهما وقيل انما سميت بذلك لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا فى افادة المقصود بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى أى ورجح هذا على الاول بأن الاتصال عليه راجع الى ام نفسها وعلى الاول رجع الى متعاطفيها وعورض بأن الثانى انما يأتى فى ام المسبوقة بهمزة الاستفهام لا المسبوقة بهمزة التسوية فيترجح الاول لشموله النوعين وعليه اقتصر فى المغنى أفاده فى التصريح

اذ الارجح ان هى فاعل بفعل محذوف
واسميتين كقوله
لعمرك ما أدرى وان كنت داريا
شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر
الاصل اشعيث فحذفت الهمزة والتنوين
منهما (تنبيهان) * الاول تسمى ام فى هذين
الحالين متصلة لان ما قبلها وما بعدها
لا يستغنى بأحدهما عن الآخر

(قوله فى افادة التسوية) أى فى جملة افادة التسوية أى فى الجملة التى تفيد التسوية ومعنى معادلتها للهمزة فى هذه الجملة انه يليها عديل مايلى الهمزة فاندفع بتقرير عبارته على هذا الوجه مايوهمه من أن كلا من الهمزة وأم له دخل فى افادة التسوية فتدبر (قوله فى النوع الاول) أى ام بعد همزة التسوية وقوله فى النوع الثانى أى ام بعد همزة الاستفهام بقرينة قوله ان الواقعة بعد همزة التسوية الخ (قوله ليس على الاستفهام) أى بل على الاخبار بالتسوية لانسلاخها عن الاستفهام فهى مجاز بالاستعارة قال ابن يعيش وانما جاز استعارتها للتسوية للاشتراك فى معنى التسوية اذ الامران اللذان تسأل عن تعيين أحدهما مستويان عندك فى عدم التعيين اهـ وكما تستعار الهمزة للتسوية تستعار للانكار الابطالى فيكون ما بعدها غير واقع ومدعيه كاذبا نحو أفعيينا بالخلق الاول ومنه أليس الله بكاف عبده وألم نشرح لك صدرك لانها ابطلت ما بعدها من النفى فصارت الجملة خبرية مثبتة بمعنى الله كاف عبده وشرحنا لك صدرك لا انشائية ولهذا صح عطف ووضعنا على ألم نشرح ومن جعلها فيهما للتقرير أراد التقرير بما بعد النفى ويظهر أن الهمزة فى ألم نشرح على هذا ليست من المعطوف عليه وانها مسلطة على ما بعد العاطف أيضا وللانكار التوبيخى فيكون ما بعدها واقعا أو يقع وفاعله ملوما نحو اكذبتم بآياتى ولم تحيطوا بها علما وأتعبدون ما تنحتون وللتهكم نحو اصلواتك تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا وللتعجب كقولك أخلص زيد الاسير متعجبا وللاستبطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم والجامع بين الاستفهام والمعانى المذكورة استلزام كل مطلق الانتفاء فان الاستفهام عن شئ يستلزم انتفاء علمه والانكار الابطالى يستلزم انتفاء وقوع الشئ المنكر والتوبيخى يستلزم انتفاء لياقته والتهكم يستلزم انتفاء تعظيم المتهكم به والتعجب يستلزم انتفاء علم سبب الشئ المتعجب منه ولهذا يقولون اذا ظهر السبب بطل العجب والاستبطاء يستلزم انتفاء المبادرة وللامر نحو أأسلمتم أى اسلموا وللتهديد كقولك لمن يسئ اليك وهو يعلم انك أدبت فلانا على اساءته اليك وانت تعلم علمه بذلك الم أودب فلانا على اساءته الى وللتقرير بمعنى طلب اقرار المخاطب بما يعرفه من نفى او اثبات ولا يشترط ان يلى الهمزة كما صرح به غير واحد كالتفتازانى نحو أأنت قلت للناس ونحو أليس الله بكاف عبده على احتمال وانما لم يورد بعد الهمزة فى الآيتين نفس المقربه دفعا للتهمة تلقين المتكلم للمخاطب الجواب المقر به والجامع بين الاستفهام والمعانى الثلاثة مطلق الطلب فان الاستفهام طلب فهم المسؤل عنه والامر طلب ايقاع المأمور به

وتسمى أيضا معادلة لمعادلتها للهمزة فى افادة التسوية فى النوع الاول والاستفهام فى النوع الثانى ويفترق النوعان من أربعة اوجه أولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام

والتهديد يستلزم طلب ترك الشئ المهدد عليه والتقرير السابق طلب الاقرار وللتقرير بمعنى التثبيت والتحقيق نحو أضربت زيدا أى انك ضربته البتة قاله السعد والجامع ترتب ثبوت الحكم أما فى هذا التقرير فظاهر وأما فى الاستفهام فلانه يترتب عليه الجواب المترتب عليه الثبوت فعلم ان للتقرير معنيين لكن استعماله فى الثانى قليل بالنسبة للاول كما أشار اليه فى شرح التلخيص ولغير ذلك وهل تشارك الهمزة فى الانكار الابطالى نحو هل من خالق غير الله والتقرير نحو هل ثوب الكفار هل فى ذلك قسم لذى حجر والامر نحو فهل أنتم منتهون هذا هو الصحيح على ما يؤخذ من حاشية السيوطى على المغنى لكن فى المغنى فى بحث هل أنها تختص عن الهمزة بأن يراد بها النفى ولهذا جاز هل قام الا زيد دون أقام الا زيد ولا ترد الهمزة فى نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين من حيث ان الواقع انتفاء الاصفاء لانها للانكار على مدعى الاصفاء ويلزم منه النفى لا أنها للنفى ابتداء وقد يكون الانكار توبيخيا بمعنى ما كان ينبغى فعل كذا فيقتضى وقوع الفعل فتلخص ان الانكار على ثلاثة أوجه انكار على مدعى وقوع الشئ ويلزمه النفى وانكار على من اوقع الشئ ويختصان بالهمزة وانكار وقوع الشئ وهذا معنى النفى وتختص به هل عن الهمزة اهـ باختصار وربما استعير لهذه المعانى غير الهمزة وهل من اسماء الاستفهام كالتوبيخ والتعجب فى كيف تكفرون بالله والابطال فى ومن يغفر الذنوب الا الله والتقرير فى وما تلك بيمينك ياموسى قرره ليقول هى عصاى نقله السيوطى عن أبى البقاء وما ذكرته من توجيه الاستعارة فى المعانى المذكورة هو ما ظهر لى فاعرفه وفى شرح المغنى للدمامينى أن استفهام العارف المتجاهل حقيقى بحسب الادعاء (قوله وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب الخ) يعنى أن جملة سواء على أقمت ام قعدت وجملة لست أبالى أمات زيد أم عاش ونحوهما يقبل التصديق والتكذيب لانه خبر بخلاف جملة أزيد قائم أم عمرو وجملة الاستفهام فى قولنا ما أدرى اعمرى طويل أم قصير أما مجموع ما أدرى اعمرى طويل أم قصير فقابل للتصديق والتكذيب لانه خبر فافهم هذا التحقيق (قوله وليست تلك) أى الواقعة بعد همزة الاستفهام كذلك اى كالواقعة بعد همزة التسوية فى الامرين وقوله لان الاستفهام الخ تعليل للنفى فى الامرين (قوله لان الاستفهام معها على حقيقته) أى غالبا أو أراد بكونه على حقيقته انه ليس اخبارا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها فلا يرد أن الزمخشرى جوز فى قوله تعالى فى سورة الانعام أم كنتم شهداء كون أم متصلة بتقدير قبلها معادلها أى أتدعون

وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليست تلك كذلك لان الاستفهام معها على حقيقته

على الانبياء اليهودية ام الخ والهمزة فيه للانكار التوبيخي وفي قوله تعالى قل أتخذتم
عند الله عهدا كون أم متصلة والهمزة فيه للتقرير ونقلهما في المغني ولم يتعقب
واحدا منهما أفاده الشمني لكن الاظهر كون الهمزة في الآية الاولى أيضا تقريرية
فتأمل (قوله الابين جملتين) أي غالبا فلا ينافي ماقدمه من انها عادلت بين مفرد
وجملة كما في قول الشاعر سواء عليك النفر أم بت ليلة (قوله قد بان
لك) أي من الضابط السابق والاستشهاد بقوله ولست ابالي الخ (قوله وما
أدري الخ) أنت خبير بأن الذي تبين مما قدمه ان الواقعة بعد ما أدري ليست
همزة تسوية بل همزة استفهام حيث مثل لهمزة الاستفهام بقوله تعالى وان أدري
أقريب أم بعيد ماتوعدون وبقول الشاعر لعمرك ما أدري الخ أي لا ادري
جواب هذا الاستفهام وهذا هو الاقرب عندي ومثل ما أدري ليت شعري
ولا يحضرني ونحو ذلك ثم رأيت الدماميني على المغني استظهر ما قلته مؤيدا له
بقصر الرضي همزة التسوية على الواقعة بعد قولهم سواء وقولهم ما ابالي وتصرفانه
متعقبا بذلك ما في المغني من التعميم الذي جرى عليه الشارح ورأيت بعضهم مال
الى انها للاستفهام بعد ما ابالي أيضا كما يفيده مامر عن الدماميني من كونه
قلبيا معلقا عن العمل في الجملة بعده والمعنى لا افكر في جواب هذا الاستفهام
فتأمل (قوله حذفت الهمزة المذكورة) أي الشاملة للنوعين المتقدمين
بقرينة تمثيله بالمثالين الآتيين قال الفارضي وندر حذف ام ومعطوفها كقوله

دعاني اليها القلب اني لامره * سميع فما أدري أرشد طلابها

التقدير أرشد أم غي واذا استفهم بغير الهمزة عطف بأو نحو هل تحس منهم من أحد
أو تسمع لهم ركزا وقد تكون هل بمعنى الهمزة فيعطف بأم بعدها كحديث هل تزوجت
بكرا أم ثيبا وتكون ام بمعنى الهمزة نحو أم ضربت زيدا التقدير أضربت زيدا اه
وقوله التقدير أرشد أم غي بحث فيه في المغني بجواز جعل الهمزة لطلب التصديق
فلا يقدر لها معادل حينئذ (قوله وبانقطاع الخ) ظاهره انها عاطفة قال شيخنا
وفي الرضي خلافه اه وعليه يكون ذكرها هنا استطرادا بالتتميم اقسام أم ثم رأيت
في الدماميني مايفيد أن في كون ام المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال فابن جني والمغاربة
يقولون ليست للعطف أصلا لا في مفرد ولا جملة وابن مالك للعطف في المفرد قليلا
سمع من كلامهم ان هنالك لابلا ام شاء وفي الجمل كثيرا وجماعة للعطف في الجمل فقط
وتأولوا ماسمع بتقدير ناصب أي ام أرى شاء (قوله وبمعنى بل) العطف من
عطف أحد المتلازمين على الآخر (قوله وفت) الضمير فيه وفي قيدت وخلت

والثالث والرابع ان أم الواقعة بعد همزة
التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان
معها الا في تاويل المفردين * الثاني قد بان
لك ان همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعة
بعد لفظة سواء بل كما تقع بعدها تقع بعد
ما ابالي وما أدري وليت شعري ونحوهن
(وربما حذفت الهمزة) المذكورة (ان * كان
خفا المعنى بحذفها امن) كقراءة ابن محيصن
سواء عليهم أنذرتهم وكما مر من قوله
شعث ابن سهم أم شعيث ابن منقر وهو في
الشعر كثير ومال في شرح الكافية الى كونه
مطردا (وبانقطاع وبمعنى بل وفت) اي تأتي
ام منقطعة بمعنى بل

راجع الى ام في قوله وام بها اعطف الخ والمراد بها ثم لفظها كما ان المراد بها هنا ذلك
فليس في الكلام استخدام ولا شبهه وان زعمه شيخنا (قوله ان تك مما قيدت به
خلت) صادق بصور أن لا تسبق بأداة استفهام اصلا بل تكون مسبوقة بالخبر
المحض نحو الم تنزيل الكتاب لاريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه
وأن تسبق باداة استفهام غير الهمزة نحو هل يستوي الاعمى والبصير أم هل
تستوي الظلمات والنور وان تسبق بهمزة لغير حقيقة الاستفهام المطلوب به
التعيين وغير التسوية كالانكار أي النفي نحو ألهم ارجل يمشون بها أم لهم أيد الآية
والتقرير أي التثبيت أي جعل الشيء ثابتا نحو أفي قلوبهم مرض ام ارتابوا الآية
كذا في الدماميني عن الناظم وأبي حيان وقد ينافي مامر عن البهوتي والشمني
ولو قيل ان التقريري فقط اعني المطلوب به اقرار المخاطب كالحقيقي لاشتراكهما
في طلب الجواب لكان وجها فتدبر (قوله ولا يفارقها حينئذ) أي حين اذ خلت
مما قيدت به وقيل ترد للاستفهام المجرد نحو أم تريدون ان تسألوا رسولكم (قوله
اى بل أهي شاء) كأنه في حال بعده عنها جزم بأنها ابل فلما قرب منها رآها صغيرة فأضرب
مستفهما عن كونها شاء وكام فيه أم في نحو أعندك زيد أم عندك عمرو فقد
نص سيبويه على ان ام فيه منقطعة ظن اولا كون زيد عنده فاستفهم عنه ثم ظن كون
عمرو عنده فأضرب عن الاول واستفهم عن كون عمرو عنده (قوله لا تدخل على
المفرد) لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف لابتداء لا يدخل الا على جملة (فائدة)
تدخل همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم كقوله تعالى أولم ينظروا
أفلم يسيروا أثم اذا ماوقع فالجمهور أن الهمزة قدمت من تأخير وأن هذه الجمل
ونحوها معطوفة بالواو والفاء وثم وان الهمزة كانت بعد هذه الاحرف فقدمت
على العاطف تنبيها على اصالتها في التصدير والزمخشري ان الهمزة في محلها الاصلي
والعطف على جملة مقدرة بين الهمزة والعاطف والتقدير أمكثوا فلم يسيروا ونحو ذلك
وحكي عنه موافقة الجمهور وفي دعوى الزمخشري حذف الجملة وفي دعوى الجمهور
تقدم بعض المعطوف على العاطف فارضي (قوله نحو أم له البنات) اذ لو قدرت
للاضراب المحض لكان الكلام اخبارا بنسبة البنات اليه تعالى والله تعالى منزه
عن ذلك (قوله وقد لا تقتضيه) هذا مذهب الكوفيين ومذهب البصريين انها
أبدا بمعنى بل والهمزة جميعا نقله في المغني عن ابن الشجري قال والذي يظهر قول
الكوفيين لانه يلزم البصريين دعوى التأكيد في نحو أم هل تستوي الظلمات
والنور أم ماذا كنتم تعملون أم من هذا الذي هو جند لكم قال الدماميني والتحقيق

(ان تك مما قيدت به) وهو ان تكون مسبوقة
باحدى الهمزتين لفظا أو تقديرا (خلت)
ولا يفارقها حينئذ معنى الاضراب وكثيرا
ما تقتضي مع ذلك استفهاما اما حقيقيا نحو
انها لابل أم شاء أي بل أهي شاء وانما قدرنا
بعدها مبتدأ محذوفا لكونها لا تدخل على
المفرد أو انكاريا نحو أم له البنات اى بل أله
البنات وقد لا تقتضيه البتة نحو ام هل
تستوي الظلمات والنور أي بل هل تستوي
اذ لا يدخل استفهام على استفهام

ان أهل البلدين متفقون على ان ام تجيء للاضراب المجرد وانما الخلاف فى تسميتها حينئذ منقطعة فالكوفيون يسمونها منقطعة والبصريون يقولون لامتصلة ولا منقطعة فهو أمر لفظى (قوله أم يقولون افتراه) انما لم تقتض الاستفهام هنا وفى البيت لعدم احتياج المقام اليه لكن جعل الدمامينى معنى الآية بل ايقولون على الانكار التوبيخى (قوله فى المتصلة والمنقطعة) (فائدة) جواب الاستفهام مع المتصلة بالتعيين وقد يجاب بلا مقصودا بها نفى وقوع كل من الشيئين أو الاشياء تخطئة للسائل فى اعتقاده وقوع أحد الشيئين أو الاشياء كما فى قصة ذى اليدين وهل يجاب بنعم مقصودا بها اثبات كل من الشيئين أو الاشياء تخطئة للسائل فى اعتقاده ثبوت واحد فقط لم أر من ذكره لكنه مقتضى القياس وجواب الاستفهام مع المنقطعة بلا ونعم واذا توالت استفهامات بأم المنقطعة فالجواب لاخيرها للاضراب اليه عما قبله فاعرف ذلك (قوله ان التقدير أفلا تبصرون أنا خير) أى على ان جملة أنا خير مستأنفة وأما على الاول فجملة أنا خير منه معطوفة على ماقبلها ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها ان الاصل أم تبصرون فأقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء قاله فى المغنى وأورد عليه ان السبب لاعتقاده كونهم بصراء قولهم أنت خير كما تقرر والمذكور هنا أنا خير الذى هو مقوله لا مقولهم وأجيب بان الاصل أم تقولون أنت خير فحذف القول وحكى المقول بالمعنى ثم يصح ان يكون فى الآية اقامة المسبب مقام السبب لان اعتقادهم خيريته مسبب عنده عن كونهم بصراء ثم ظاهر كلام المغنى ان أم فى الآية متصلة وبه صرح الزمخشرى فى الكشاف والذى نص عليه سيبويه انها منقطعة فانه قال ماحاصله انه اذا كان مابعد أم نقيض ماقبلها فهى منقطعة نحو أزيد عندك أم لا وذلك لان السائل لو اقتصر على قوله أزيد عندك لاقتضى استفهامه هذا ان يجاب بنعم أولا فقوله أم لا مستغنى عنه فى تتميم الاستفهام الاول وانما يذكره الذاكر ليبين انه عرض له ظن نفى انه عنده فاستفهم عنه كما كان قد عرض له ظن ثبوت انه عنده فاستفهم عنه وكذا فى الآية لو اقتصر على قوله أفلا تبصرون لاستدعى ان يقال له تبصر أولا تبصر فكان فى غنية عن ذكر مابعده لكنه أفاد بقوله أم انا خير انه عرض له ظن ابصارهم بعد ماظن أولا عدمه (قوله ابن جؤية) بالهمزة اسم أم الشاعر وهو فى الاصل تصغير جؤوة وهى حمرة تضرب الى سواد (قوله بأو) تنازعه الافعال الثلاثة قبله كما أن قوله بها تنازعه الفعلان والمصدر قبله (قوله والاباحة) قال الشمنى

ونحو لاريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه وقوله

فليت سلمى فى المنام ضجيعتى
هنالك أم فى جنة أم جهنم

وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين

(تنبيه) حصر ام فى المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى انها تكون زائدة وقال فى قوله تعالى افلا تبصرون ام أنا خير ان التقدير افلا تبصرون أنا خير والزيادة ظاهرة فى قول ساعدة ابن جؤية

ياليت شعرى ولامنجى من الهرم
أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

(خير) و(ابح) و(قسم بأو وأبهم واشكك)

فالتخيير والاباحة يكونان

ليس المراد بها الشرعية لان الكلام فى معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب العقل أو بحسب العرف فى أى وقت كان وعند أى القوم كانوا (قوله بعد الطلب) أى صيغته وان لم يكن هناك طلب كما فى الاباحة وبعض صور التخيير فقول البعض اذ لاطلب فى الاباحة والتخيير فيه تساهل (قوله أو مقدرا) نحو ففدية من صيام أو صدقة أو نسك أى ليفعل أى الثلاثة قاله الشارح على التوضيح (قوله وماسواهما فبعد الخبر) صرح الشاطبى بأن الذى يختص بالخبر الشك والابهام وأما الباقى فيستعمل فى الموضعين وكلام المغنى يشعر به نقله شيخنا (قوله امتناع الجمع فى التخيير) فان قلت قد مثل العلماء بآيتى الكفارة والفدية للتخيير مع امكان الجمع قلت يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير الآتى كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك الآتى كل منهن فدية بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباقى قربة مستقلة خارجة عن ذلك اهـ مغنى وآية الكفارة فكفارته عشرة مساكين الخ وآية الفدية ففدية من صيام أو صدقة أو نسك (قوله والتقسيم) أى تقسيم الكلى الى جزئياته أو الكل الى اجزائه قال شيخنا وعبر عنه فى التسهيل بالتفريق المجرد أى من الشك والابهام والتخيير وبعضهم عبر عنه بالتفصيل بالمهملة اهـ وبه يعرف مافى كلام البعض (قوله والابهام) أى على السامع (قوله وجعل منه نحو وانا أو اياكم الخ) قال فى المغنى الشاهد فى الاولى ووجهه الشمنى بأن اعتبار الابهام فى احداهما يغنى عن اعتباره فى الثانية والاولى أولى بالاعتبار لسبقها وفيه نظر اذ لامانع من اعتباره فيهما وان كان اعتباره فى الاولى آكد وقال الدمامينى فى الاولى والثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه فى ضلال مبين اخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله تعالى وعبده فهو على هدى وأن من عبد غيره فهو فى ضلال مبين توطينا للنفس المخاطب ليكون أقبل لما يلقى اليه وقال بعضهم الشاهد فى الثانية لان الشرط تقدم كلام خبرى وهو انما يتحقق بقوله لعلى هدى لان ماقبله ليس كلاما وقد يقال ان لعلى هدى أو فى ضلال مبين خبر عن الاول وحذف خبر الثانى أو بالعكس اذ لا يتعين كونه خبرا عنهما وان صلح لذلك لانه جار ومجرور وعلى كل وجد الشرط مع انه قد يمنع اشتراطه وانما خولف بين الحرفين الداخلين على الحق والباطل لان صاحب الحق كأنه مستعل على جواد يركض به حيث شاء وصاحب الباطل كأنه منغمس فى بحر لا يدرى اين يتوجه ومما ظهر لى ان الآية وان كانت للابهام ظاهرا الا انها رمز الى التعيين

بعد الطلب ملفوظا أو مقدرا وماسواهما فبعد الخبر فالتخيير نحو تزوج زينب أو أختها والاباحة نحو جالس العلماء أو الزهاد والفرق بينهما امتناع الجمع فى التخيير وجوازه فى الاباحة والتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف والابهام نحو أتاها أمرنا ليلا أو نهارا وجعل منه وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين

لاقتضاء التناسب صرف مابعد أو الثانية لما بعد أو الاولى وصرف ماقبلها لماقبلها ولاقتضاء الترتيب أيضا ذلك فاعرفه (قوله والشك) الفرق بينه وبين الابهام أن المتكلم عالم بالحكم فى الابهام دون الشك غزى (قوله واضراب بها أيضانمى) قيل انها حينئذ غير عاطفة كأم الاضرابية على رأى الجمهور وقد نقل بعضهم ذلك عن الرضى والسعد كما فى يس وقيل عاطفة وان كان بعدها جملة اذ العطف يكون فى المفردات والجمل كما يقول بذلك بعضهم فى أم الاضرابية وهذا ظاهر كلام المصنف (قوله مطلقا) أى سواء تقدمها نفى اونهى اولا وسواء أعيد العامل أولا (قوله كانوا) أى العيال المذكورون فى البيت قبله وقوله اوزادوا يحتمل أن او بمعنى الواو وكذا فى قراءة ابى السمال وهو بسين مفتوحة وميم مشددة ولام آخره (قوله بسكون الواو) المعنى ومايكفر بتلك الآيات البينات الا الذين فسقوا بل نقضوا عهد الله مرارا كثيرة (قوله ونسبه) أى مجىء أو للاضراب بقطع النظر عن الاطلاق السابق بقرينة قوله لكن بشرطين (قوله واعادة العامل) يعنى مع حرف النفى اوحرف النهى شمنى (قوله ويؤيده) أى يؤيد نقل ابن عصفور عن سيبويه أن او تأتى للاضراب بشرطين (قوله اوسافع) أى قابض ناصية فرسه من سفعت بناصيته قبضتها وجذبتها قال الدمامينى لقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق ملجم اوفريق سافع اذ كل واحد من القسمين ذو تعدد اه واستبعد لان الظاهر أن قصد الشاعر أنهم حين سماع صريخ المستغيث محصورون بين قسمين لا يخرجون عنهما لا انهم ثابت لهم احدى البينيتين (قوله فظل طهاة اللحم الخ) الطهاة جمع طاه وهو الطباخ وصفيف شواء مفعول منضج وهو مافرق وصف على الجمر وهو شواء الاعراب وقدير معطوف على منضج بتقدير مضاف أى وطابخ قدير أى مطبوخ فى القدر ومعجل صفة قدير وقول العينى قدير معطوف على شواء غير ظاهر وان أقره شيخنا كما لا يخفى (قوله ان بها اكتل الخ) ضميربها للارض المذكورة قبل واكتل بفوقية مفتوحة ورزام براء مكسورة فزاى اسما رجلين وخويربين تثنية خويرب تصغير خارب وهو اللص كما قاله الدماميني والشمنى وفى شرح شواهد المغنى للسيوطى انه لص الابل حال من ضمير ينقفان قدمت على عاملها اومن المستكن فى بها وقول البعض حال مما قبله لا يتمشى على مذهب الجمهور المانعين مجىء الحال من المبتدا فى الحال اوالاصل وينقفان بضم القاف من النقف وهو كسر الرأس كما قاله الدماميني والشمنى والسيوطى فيحتاج الكلام الى التجريد والهام اسم جنس جمعى لهامة وهى الرأس فقول البعض

والشك نحو لبثنا يوما أو بعض يوم (واضراب بها أيضا نمى) أى نسب الى العرب فى قول الكوفيين وأبى على وابن برهان وابن جنى مطلقا تمسكا بقوله

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية
لولا رجاؤك قد قتلت أولادى

وقراءة ابى السمال أو كلما عاهدوا عهدا بسكون الواو ونسبه ابن عصفور لسيبويه لكن بشرطين تقدم نفى أو نهى واعادة العامل نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو ويؤيده انه قال ولا تطع منهم آثما أو كفورا ولو قلت أو لا تطع كفورا انقلب المعنى يعنى انه يصير اضرابا عن النهى الاول ونهيا عن الثانى فقط (وربما عاقبت) أو (الواو) أى جاءت بمعناها (اذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا) أى اذا امن اللبس كقوله

قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم
ما بين ملجم مهره أو سافع

وقوله

فظل طهاة اللحم ما بين منضج
صفيف شواء أو قدير معجل

وقول الراجز

ان بها اكتل أو رزاما
خويربين ينقفان الهاما

والهام الرأس فيه تساهل وانما كانت او فى البيت بمعنى الواو لقوله خويربين بالتثنية ولو كانت على بابها لاحد الشيئين لقال خويربا بالافراد (قوله اشرعت) بالبناء للمجهول أى صوبت نحو العدو وكنى بذلك عن الطعن وبالسلاسل عن الاسر (قوله وجعل منه وأرسلناه الخ) فصله للاختلاف فيه فقال بعض الكوفيين والبصريين بمعنى الواو والفراء بمعنى بل فتكون للاضراب عن الاخبار بأنهم مائة ألف بناء على حزر الرائى مع علمه تعالى بزيادتهم الى الاخبار عن تحقيق وبعض البصريين للابهام وقيل للشك مصروفا للرائى كذا فى المغنى بزيادة قال البعض ويزيدون صفة موصوف محذوف معطوف على ماقبله أى او جماعة يزيدون اه وفيه أن الموصوف بالجملة المحذوف ليس بعض اسم مجرور بمن أو فى ويمكن جعل العطف من باب العطف على المعنى أى الى جماعة يبلغون مائة ألف اويزيدون فتأمل (قوله مطلقا) أى سواء كانت اوللاباحة أولا (قوله وذكر فى التسهيل أن او تعاقب الواو) أى تجىء بمعنى الواو فتكون للجمع وقوله فى الاباحة أى فى صورة الاباحة أى فى الصورة التى يظن ان او فيها للاباحة أى لاحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما وان لم تكن أو فى حالة كونها بمعنى الواو للاباحة لانها حينئذ للجمع وأو التى للاباحة لاحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما كما سيذكره الشارح عن ابن هشام وقوله كثيرا أى لانه يكثر ارادة الجمع فى نحو جالس الحسن أو ابن سيرين هذا هو الذى أفهمه فى هذه العبارة وبه يندفع اعتراضات نشأت من عدم فهم العبارة كفهمنا الاعتراض الاول ماذكره البعض وأقره ان صاحب التسهيل لم يذكر الكثرة الا فى معاقبة أو للواو فى الاباحة وهذا لم يرده المصنف هنا لذكره اياه فيما تقدم بقوله أبح والذى أراده هنا وجعله قليلا انما هو القسمان الاخيران الموصوفان فى التسهيل أيضا بالقلة الثانى ماذكره شيخنا وأقره ان الاباحة معنى أو أصالة فلا ضرورة الى جعلها فى صور الاباحة بمعنى الواو ووجه اندفاع هذين أنهما مبنيان على ان أو فى حال معاقبتها الواو فى الاباحة لاحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما وليس كذلك بل للجمع كما علمت الثالث ماذكره أيضا البعض وأقره أن قوله كثيرا يوهم أن أو فى الاباحة قد لا تعاقب الواو وليس كذلك فكان الاولى أن يقول تعاقب الواو فى الاباحة لزوما وقد تعاقبها فى غيرها ووجه اندفاع هذا الاعتراض أن المراد كما علمت أن الصورة التى يظن أن أو فيها للاباحة قد تعاقب فيها أو الواو بأن تكون للجمع وقد لا تعاقب بأن تكون للاباحة فى الواقع أيضا فقول المعترض وليس كذلك ممنوع وكذا قوله لزوما هذا هو تحقيق المقام وعليك السلام

وقوله

وقالوا لنا ثنتان لابد منهما
صدور رماح أشرعت أو سلاسل

وجعل منه وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون أى ويزيدون هذا مذهب الاخفش والجرمى وجماعة من الكوفيين * (تنبيهات) * الاول افهم قوله وربما ان ذلك قليل مطلقا وذكر فى التسهيل ان أو تعاقب الواو فى الاباحة كثيرا وفى عطف المصاحب والمؤكد قليلا فالاباحة كما تقدم والمصاحب نحو قوله عليه الصلاة والسلام فانما عليك نبى أو صديق أو شهيد

والمؤكد نحو ومن يكسب خطيئة أو اثما
الثانى التحقيق ان أو موضوعة لاحد الشيئين
أو الاشيا وهو الذى يقوله المتقدمون وقد تخرج
الى معنى بل والواو وأما بقية المعانى فمستفادة
من غيرها * الثالث زعم قوم أن الواو تستعمل
بمعنى أو فى ثلاثة مواضع أحدها فى التقسيم
كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله
كما الناس مجروم عليه وجارم ومن ذكر ذلك
الناظم فى التحفة وشرح الكافية قال فى المغنى
والصواب انها فى ذلك على معناها الاصلى
اذ الانواع مجتمعة فى الدخول تحت الجنس
ثانيها الاباحة قاله الزمخشرى وزعم انه يقال
جالس الحسن وابن سيرين أى أحدهما وانه
لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة
وسبعة لئلا يتوهم ارادة الاباحة قال فى المغنى
أيضا والمعروف من كلام النحويين ان هذا
أمر بمجالسة كل منهما وجعلوا ذلك فرقا بين
العطف بالواو والعطف بأو ثالثها التخيير قاله
بعضهم فى قوله

قالوا نأت فاختر لها الصبر والبكا
فقلت البكا أشفى اذن لغليلى

أى أو البكا اذ لا يجمع بين الصبر والبكا ويحتمل
أن يكون الاصل من الصبر والبكا أى أحدهما
ثم حذف من كما فى قوله تعالى واختار موسى
قومه ويؤيده ان أبا على الفارسى رواه بمن
اه (ومثل أو فى القصد اما الثانيه * فى نحو
تزوج (اما ذى واما الثانيه) وجاء فى اما زيد
واما عمرو * (تنبيهات) * الاول ظاهر كلامه
انها تأتى للمعانى السبعة المذكورة فى أو
وليس كذلك فانها لا تأتى بمعنى الواو ولا بمعنى
بل والعذر له ان ورود أو بهذين المعنيين قليل
ومختلف فيه

(قوله نحو ومن يكسب خطيئة أو اثما) حمل بعضهم الخطيئة على الذنب الذى بين العبد وربه والاثم على مظالم العباد (قوله وقد تخرج الى معنى بل والواو) أى مجازا (قوله وأما بقية المعانى الخ) ذكره فى المغنى قال ومن العجب انهم ذكروا من معانى صيغة أفعل التخيير والاباحة ومثلوه بنحو خذ من مالى درهما أو دينارا وجالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكروا ان أو تفيدهما ومثلوه بالمثالين المذكورين اه وأجيب بأن كلا من الصيغة وأو تدل على ماذكر فحيث مثل بالمثالين للصيغة قطع النظر فيهما عن أو وحيث مثل بهما لاو قطع النظر فيهما عن الصيغة وقال التفتازانى فى تلويحه ان التخيير والاباحة قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى كلمة أو والتحقيق ان كلمة أو لاحد الامرين أو الامور وان جواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب موقع الكلام ودلالة القرائن (قوله فمستفادة من غيرها) أى معها وذلك لأنها تفيد أحد الشيئين وغيرها يفيد امتناع الجمع اذا كانت للتخيير وجوازه اذا كانت للاباحة وهكذا وقوله من غيرها أى من القرائن (قوله وممن ذكر ذلك الناظم الخ) قال البعض انظر نسبة هذا للناظم مع تصريحه بأن الواو فى التقسيم أجود من او فانه يدل على انها فيه ليست بمعنى أو اه وقد يقال ان له فى المسئلة قولين واعلم أن لكل من الواو وأو فى التقسيم وجها لاجتماع الاقسام فى الدخول تحت المقسم وعدم اجتماعها فى ذات واحدة خارجا وان كانت الواو فيها اكثر (قوله قاله الزمخشرى) ووافقه الناظم وابن هشام فى حواشيه على التسهيل راجعا عماذكره فى المغنى كما قاله الدمامينى وسبقهم الى ذلك السيرافى فى شرح الكتاب (قوله أى أحدهما) أى مع جواز الجمع بينهما أو الترك لكل كما هو مقتضى الاباحة (قوله لئلا يتوهم ارادة الاباحة) ويحتمل أن ذلك لئلا يتوهم ارادة التخيير (قوله ان هذا أمر) أى اذن (قوله قالوا نأت الخ) من الطويل ودخله الثلم وهو حذف فاء فعولن ويروى وقالوا ولا ثلم فيه حينئذ وقوله نأت أى بعدت والغليل حرارة العطش لكن المراد هنا مطلق الحرارة ليشمل حرارة العشق (قوله رواه بمن) أى بدل لها (قوله اما) ذهب سيبويه الى أنها مركبة من ان وما وذهب غيره الى انها بسيطة وهو الظاهر لان الاصل البساطة وقوله الثانية احترازعن الاولى فانه لا خلاف فى أنها غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو لكن لا مانع من نسبة المعانى للاولى أيضا لتلازمهما غالبا والثانية البعيدة (قوله ظاهر كلامه) أى حيث اطلق القصد فشمل جميع المعانى المقصودة (قوله والعذر له) أى فى

فالاحالة انما هى على المعانى المتفق عليها
ولم يذكر الاباحة فى التسهيل لكنها بمقتضى
القياس جائزة * الثانى ظاهره أيضا انها مثل
أو فى العطف والمعنى وهو ماذهب اليه
اكثر النحويين وقال أبو على وابنا كيسان
وبرهان هى مثلها فى المعنى فقط ووافقهم
الناظم وهو الصحيح ويؤيده قولهم انها مجامعة
للواو لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف
وأما قوله

يا ليتما امنا شالت نعامتها
أيما الى جنة ايما الى نار

فشاذ وكذلك فتح همزتها وابدال ميمها الاولى
ياء وفتح همزتها لغة تميم وبها روى البيت
المذكور وقد يقال ان قوله فى القصد اشارة
الى ذلك أى انها مثلها فى القصد أى المعنى
لا مطلقا سيما انه لم يعدها فى الحروف أول
الباب وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين
على انها ليست عاطفة وانما أوردوها فى حروف
العطف لمصاحبتها لها * الثالث مقتضى كلامه
انه لابد من تكرارها وذلك غالب لا لازم فقد
يستغنى عن الثانية بذكر ما يغنى عنها نحو اما
ان تتكلم بخير والا فاسكت وقراءة أبى وانا
أو اياكم لاما على هدى أو فى ضلال مبين وقوله
فاما أن تكون أخى بصدق

فاعرف عنك غثى من سمينى
والا فاطرحنى واتخذنى
عدوا أتقيك وتتقينى

وقد يستغنى عن الاولى بالثانية كقوله

الاطلاق وعدم التقييد بماعدا المذكورين (قوله ظاهره أيضا) أى حيث أطلق القصد فشمل العطف اذ هو مما يقصد (قوله مثل أو فى العطف والمعنى) ولعل الواو على هذا القول زائدة لازمة كما قيل بمثله فى لكن كما مر (قوله والعاطف لا يدخل على العاطف) أى فالعاطف انما هو الواو الداخلة على أما (قوله وأما قوله الخ) ايراد على قوله لزوما (قوله شالت نعامتها) كناية عن موتها لان النعامة باطن القدم ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه فظهرت نعامته (قوله وكذلك فتح همزتها وابدال ميمها الخ) أى شاذان أيضا على سبيل الاجتماع والافتح همزتها لغة تميمية وقيسية وأسدية تصريح فضمير ميمها يرجع الى المفتوحة الهمزة كما فى البيت لا ميم اما مطلقا وان ثبت الابدال مع الكسر أيضا كما فى الدمامينى عن المصنف (قوله أى المعنى) فيه اشارة الى أن القصد بمعنى المقصود وحمل القصد على المعنى مبنى على أن المراد بالقصد مقصود جميعهم ومقصود جميعهم المعنى لاختلافهم فى العطف (قوله وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين الخ) أى وان كان هذا النقل غير مسلم لما مر فى الشرح (قوله لمصاحبتها لها) أى لبعضها وهو الواو (قوله مقتضى كلامه) أى حيث قال الثانية فى نحو الخ وهذا اولى مماذكره البعض (قوله لابد من تكرارها) أى اما لا بقيد كونها الثانية (قوله غثى من سمينى) غثى من غثت الشاة غثا من باب ضرب أى ضعفت ويقال فى الكلام الغث والسمين أى الردى والجيد ولعل المعنى فاعرف بك الردى والجيد منى لتبين لى الردى وابعاد لى عنه والجيد واعانتك لى عليه ويوجد فى بعض النسخ بين البيتين

فلو أنا على حجر ذبحنا * جرى الدميان بالخبر اليقين

وروى مؤخرا عنهما وهو المتجه قال شيخنا وهو ساقط من خط المؤلف ثم قال وأنشده ابن دريد مع بيتين غير هذين

لعمرك انى وأبا رباح * على طول التجاور منذ حين
ليبغضنى وأبغضه وأيضا * يرانى دونه وأراه دونى

فلو أنا على حجر الخ يريد أنهما لشدة العداوة لا يختلط دماؤهما فلو ذبحا على حجر لافترق الدميان اه ثم رأيت فى الفارضى فى باب النسب أن العرب تقول ان دم المتباغضين لا يجتمع اه (قوله وقد يستغنى عن الاولى) أى لفظا لا تقديرا دمامينى فقوله كما يجوز أو بقعد تشبيه فى مطلق الجواز اذ لا يحتاج الى تقدير مع أو بخلاف اما ثم ذكر الدمامينى ان ظاهر كلام بعضهم ان الفراء يجيز

لم يبد ارد تقادم عهدها

واما باموات ألم خيالها

أى اما بدار والفراء يقيس هذا فيجيز زيد يقوم واما يقعد كما يجيز أو يقعد * الرابع ليس من أقسام اما التى فى قوله فاما ترين من البشر أحدا بل هذه ان الشرطية وما الزائدة (وأول لكن نفيا أونهيا) نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا (تنبيه) يشترط لكونها عاطفة مع ذلك أن يكون معطوفها مفردا وان لا تقترن بالواو كما مثل وقد سبق ما فى هذا الثانى وهى حرف ابتداء ان سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم ولا يجوز لكن عمرو خلافا للكوفيين أو تلتها جملة كقوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره

لكن وقائعه فى الحرب تنتظر

أو تلت واوا نحو ولكن رسول الله أى ولكن كان رسول الله وليس المنصوب معطوفا بالواو لان متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب (ولا * نداء أو أمرا او اثباتا تلا) لا مبتدا خبره تلا ونداء وما بعده مفعول تلا وفى تلا ضمير هو فاعله يرجع الى لا والتقدير لا تلا نداء أو أمرا او اثباتا أى للعطف بلا شرطان أحدهما افراد معطوفها والثانى ان تسبق بامر أو اثبات اتفاقا نحو اضرب زيدا لا عمرا وجاءنى زيد لا عمرو أو بنداء خلافا لابن سعدان نحو يا ابن أخى لا ابن عمى قال السهيلى وان لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءنى زيد لا رجل وعكسه ويجوز جاءنى رجل لا امرأة

الاستغناء عن اما الاولى لفظا وتقديرا او اجراءها مجرى أو (قوله تلم) الضمير يرجع الى النفس المذكورة فى البيت قبله من ألم اذا نزل وفى بعض النسخ تهاض بالبناء للمجهول من هاض العظم اذا كسره بعد جبره وعهد الدار ما عهد فيها (قوله وقد سبق ما فى هذا الثانى) أى من الخلاف فى شرح قوله وأتبعت لفظا فحسب الخ (قوله وهى الخ) شروع فى محترزات الشروط فكان الاولى التعبير بالفاء (قوله ولا يجوز لكن عمرو) أى على أن عمرو معطوف كما فى التوضيح أما على انه مبتدا خبره محذوف فيجوز (قوله أو تلتها جملة) أى أو سبقت بنفى لكن تلتها جملة فلا ينافى ان المسبوقة بايجاب لا يتلوها الا الجملة (قوله ورقاء) اسم رجل بوادره جمع بادرة وهى الحدة تصريح (قوله أى ولكن كان رسول الله الخ) حاصله ان لكن حرف استدراك لا عاطفة والواو هى العاطفة لجملة حذف بعضها على جملة وهذا مذهب المصنف وتقدم فى الشرح بقية الاقوال وقد يستشكل العطف بأن قضية كون لكن حرف ابتداء استئناف الجملة بعدها لا عطفها بالواو ويجاب بأن المراد بكونها حرف ابتداء انها غير عاطفة للجملة فلا ينافى عطفها بغيرها أفاده سم (قوله لان متعاطفى الواو المفردين الخ) بخلاف الجملتين فيجوز تخالفهما فى ذلك نحو قام زيد ولم يقم عمرو وقد يقال محل عدم اختلاف متعاطفى الواو ايجابا وسلبا اذا لم يصحبها ما يقتضى الاختلاف كلكن فتأمل (قوله أى للعطف بلا الخ) فيه مسامحة فان الشرط الاول لا يفيده كلام المصنف (قوله شرطان) بقى شرط ثالث وهو أن لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاءنى زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءنى زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا تأكيد للنفى وفى هذا المثال مانع آخر من العطف وهو تقدم النفى وقد اجتمعا فى ولا الضالين مغنى (قوله افراد معطوفها) أى ولو تأويلا فيجوز قلت زيد قائم لا زيد قاعد أخذا من قول الهمع ولا يعطف بها جملة لا محل لها فى الاصح (قوله وان لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر) قال البعض هو ظاهر فيما اذا كان المتناول والاعم الثانى لا الاول اهـ ولك ان تقول جواز جاءنى رجل لا زيد اذا جعلت لا بمعنى غير صفة لرجل لا اذا كانت عاطفة كما هو فرض الكلام وقد علل الفارضى وغيره عدم جواز جاءنى زيد لا رجل وعكسه بأن الرجل يصدق بزيد فيلزم التناقض لا يقال المراد بالرجل غير زيد بقرينة العطف المقتضى للمغايرة فلا تناقض لانا نقول المغايرة التى يقتضيها العطف صادقة بالمغايرة الجزئية كالمغايرة التى بين العام والخاص والمطلق والمقيد فالتناقض

غير

غير منتف بحسب مدلول اللفظ وكالمثالين المذكورين فى الامتناع قام زيد لا الناس وقام الناس لا زيد نعم قال التقى السبكى كما حكاه عنه ولده فى شرح التلخيص يخطر لى جواز قام الناس لا زيد ان اريد اخراج زيد من الناس على وجه الاستثناء لكن لم أر أحدا من النحاة عد لا من حروف الاستثناء فاعرف ذلك (قوله وقال الزجاجى وان لا يكون الخ) علل بأن العامل يقدر بعد العاطف ولا يصح أن يقال لا جاء عمرو الا على الدعاء ورد بأنه لو توقف صحة العطف على تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا ذكره البعض ثم رأيته فى المغنى أى لمنع لا من تقدير ليس بعد الواو (قوله كان دثارا الخ) دثار بكسر الدال المهملة وفتح المثلثة اسم راع واللبون النوق ذات اللبن وحلقت ذهبت وتنوفى بفتح الفوقية وضم النون وفتح الفاء جبل عال والقواعل بالقاف ثم العين المهملة الجبال الصغيرة وكنى بذلك عن عدم عود هذه اللبون (قوله الدعاء) نحو رحم الله أبا بكر لا أبا جهل وقوله والتحضيض نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا قال ذلك أبو حيان وخالفه الرضى فقال لا تجىء لا بعد الاستفهام والعرض والتمنى والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهى ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضى فلا يقال قام زيد لا قعد لانها موضوعة لعطف المفردات وانما جاز على قلة عطفها المضارع لمضارعته الاسم ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا يقال قام زيد لا عمرو ولا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر بل لو قصدت ذلك ادخلت الواو فى المكرر وكانت هى العاطفة ولا تأكيد لكنه قال فى الكلام على بل قيل لا تجىء بل بعد التحضيض والتمنى والترجى والعرض والاولى ان يجوز استعمالها بعد ما يفيد معنى الامر والنهى كالتحضيض والعرض اهـ والظاهر أن العرض كالتحضيض عند أبى حيان ثم القلب الى جواز مجىء لا بعد الاستفهام أميل نحو أقام زيد لا عمرو (قوله اما قصر افراد الخ) لم يذكر قصر التعيين مع انها تكون له نحو زيد كاتب لا شاعر للمتردد فى أى الوصفين ثابت لزيد مع علمه بثبوت أحدهما الا على التعيين (قوله كقولك زيد كاتب لا شاعر) فى تمثيله لقصر الافراد بما ذكر ولقصر القلب بقولك زيد عالم لا جاهل اشارة الى ما قالوه من اشتراط امكان اجتماع الوصفين فى قصر الافراد دون قصر القلب (قوله قد يحذف المعطوف عليه بلا الخ) قال شيخنا كان الاولى تأخيره الى قول الناظم وحذف متبوع بدا هنا استبح (قوله وبل كلكن) اعترض بأنه احالة على مجهول لانه لم يذكر أولا معنى لكن وأجيب بأن وجه الشبه الذى ذكره الشارح مشهور فى لكن فالاحالة على مشهور بين النحاة (قوله فى تقرير الخ) أى

وقال الزجاجى وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاءنى زيد لا عمرو ورده قوله

كان دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل

(تنبيهات) * الاول فى معنى الامر الدعاء والتحضيض * الثانى أجاز الفراء العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم ان نحو لعل زيدا لا عمرا قائم * الثالث فائدة العطف بها قصر الحكم على ما قبلها اما قصر افراد كقولك زيد كاتب لا شاعر ردا على من يعتقد أنه كاتب وشاعر واما قصر قلب كقولك زيد عالم لا جاهل ردا على من يعتقد أنه جاهل * الرابع أنه قد يحذف المعطوف عليه بلا نحو أعطيتك لا لتظلم أى لتعدل لا لتظلم (وبل كلكن) فى تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها (بعد مصحوبيها) أى مصحوبى لكن وهما النفى والنهى (ككلم أكن فى مربع بل تيها) المربع منزل الربيع والتيهاء الارض التى لا يهتدى بها ونحو لا تضرب زيدا بل عمرا

تثبيته فى ذهن السامع والحاصل انها مع النفى والنهى تفيد أمرين تأكيدى وهو تقرير ماقبلها وتأسيسى وهو اثبات نقيضه لما بعدها ومع الجزء المثبت والامر أمرين تأسيسين ازالة الحكم عما قبلها بحيث صار كالمسكوت عنه وجعله لما بعدها قال الشمنى قال الرضى وظاهر كلام الاندلسى وهو الظاهر أنها بعد النفى والنهى أيضا تصير الحكم الاول كالمسكوت عنه اه وفى كون هذا هو الظاهر نظر وقد عد فى المغنى من الامور التى اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم بل حرف اضراب قال وصوابه حرف استدراك واضراب فانها بعد النفى والنهى بمنزلة لكن سواء اه (قوله للثان) حذف ياؤه للضرورة (قوله فيصير) بالنصب بأن مضمرة فى جواب الامر وقوله كالمسكوت عنه أى اصالة وان صار مسكوتا عنه لعارض الاضراب فصح الاتيان بالكاف ومعنى كون زيد فى قولك قام زيد بل عمرو كالمسكوت عنه صيرورته كانه لم يثبت له قيام ولم ينف عنه (قوله والامر الجلى) أى الظاهر واحترز به عن العرض والتحضيض كما فى الغزى ومر خلافه عن الرضى (قوله ذلك) أى النقل (قوله وعلى ذلك) أى الجواز المذكور وقوله بل قاعدا أى بالنصب على معنى بل ماهو قاعدا وأورد على المبرد وعبد الوارث انه يلزمهما ان لاتعمل مافى قائما شيأ لان شرط عملها بقاء النفى فى المعمول وقد انتقض عنه وأجيب بان انتقاضه بعد مضى العمل لايضر قياسا على النصب بعد فاء السببية أو واو المعية الواقعين بعد النفى المنتقض بعدهما نحو

وما أصاحب من قوم فاذكرهم * الايزيدهم حبا الى هم

(قوله وبل قاعد) أى على ان قاعد خبر مبتدا محذوف أى بل هو قاعد (قوله ويختلف المعنى) لان النصب يقتضى انتفاء القعود والرفع يقتضى ثبوته (قوله ومنع الكوفيون الخ) نوزع على النظم بأنه يوهم كثرة العطف ببل فى الخبر المثبت والامر الجلى لانه ذكره مع العطف بها بعد النفى والنهى من غير تفصيل فتأمل (قوله وشبهه) هو النهى (قوله وتفيد حينئذ) أى حين اذ تلاها جملة وكلامه يفيد أنها فى حال عطفها المفرد ليست للاضراب قال شيخنا وفى شرح الفارضى خلافه اه وفى المغنى انها للاضراب فى الامر والايجاب (قوله نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه الخ) أى قيل فى نحو ذلك للاضراب الابطالى بناء على أن المضروب عنه المقول بالميم أما اذا كان المضروب عنه القول فالاضراب انتقالى اذ الاخبار بصدور ذلك منهم ثابت لايتطرق اليه الابطال (قوله والصواب ماتقدم) أجيب عن الناظم بحمل كلامه على انها لاتكون فى القرآن بيقين الا على وجه الانتقال

(وانقل بها للثان حكم الاول) فيصير كالمسكوت عنه (فى الخبر المثبت والامر الجلى) كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو وأجاز المبرد وعبد الوارث ذلك مع النفى والنهى فتكون ناقلة لمعناهما الى مابعدها وعلى ذلك فيصح مازيد قائما بل قاعدا وبل قاعد ويختلف المعنى قال الناظم وماجوزاه مخالف لاستعمال العرب ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفى وشبهه ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته ولابد لكونها عاطفة من افراد معطوفها كما رأيت فان تلاها جملة كانت حرف ابتداء لاعاطفة على الصحيح وتفيد حينئذ اضرابا عما قبلها اما على جهة الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون أى بل هم عباد ونحو أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما على جهة الانتقال من غرض الى آخر نحو قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لايظلمون بل قلوبهم فى غمرة من هذا وادعى الناظم فى شرح الكافية انها لاتكون فى القرآن الا على هذا الوجه والصواب ماتقدم

والايتان

والايتان الاوليان ليست بل فيهما للاضراب الابطالى بيقين لاحتمال انها للاضراب عن القول فتكون انتقالية كما مر (قوله الاول الخ) هذا التنبيه يستفاد من النظم (قوله لايعطف ببل) مثلها لكن ولا على مامر (قوله ولا نحوه) بالرفع أى نحو هذا التركيب نحو هل ضربت زيدا بل عمرا (قوله تزاد قبلها لا) المراد بزيادتها كونها لاللعطف ولا لنفى مابعدها كما قاله الشمنى فلا ينافى انها نافية للايجاب قبلها (قوله لتوكيد الاضراب عن جعل الحكم للاول بعد الايجاب) اعلم ان لا بعد الايجاب لنفى الايجاب الذى قبلها وصيرورته نصا فى النفى بعد صيرورته بحرف الاضراب لولاها كالمسكوت عنه يحتمل النفى وغيره وعليه فلا يظهر قول الشارح لتوكيد الاضراب اذ ليس ما افادته معنى تأكيديا بل ذلك معنى تأسيسى أفاده الدمامينى وقوله عن جعل متعلق بالاضراب وقوله بعد الايجاب متعلق بتزاد ومثله قوله الآتى بعد النفى ومقتضى جعله بل فى قوله بل الشمس للاضراب الذى قدم أنه مفاد بل الداخلة على جملة انها فى قوله بل الشمس داخلة على جملة أى بل هو الشمس وليس بلازم كما يفيده مامر عن شرح الفارضى والمغنى ولك منع الاقتضاء بحمل قوله سابقا وتفيد حينئذ اضرابا على معنى انها اذا تلاها جملة لاتكون الا للاضراب بخلاف ما اذا تلاها مفرد فانها للاضراب فى الامر والايجاب دون النفى والنهى فافهم (قوله كسفة أو أفول) الكسفة التغير الى سواد والافول الغيبوبة (قوله ضمير) قيد أول ولم يأخذ الشارح محترزه لظهوره (قوله فافصل بالضمير المنفصل) أى لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به فلو عطف عليه كان كالعطف على جزء الكلمة فاذا أكد بالمنفصل دل افراده مما اتصل به بالتأكيد على انفصاله فى الحقيقة فحصل له نوع استقلال ولم يجعل العطف على هذا التوكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم كون المعطوف تأكيدا للمتصل وهو باطل (قوله أو فاصل ما) قال الشيخ خالد ما اسم نكرة فى موضع جر نعت لفاصل بمعنى أى فاصل كان وجوز المكودى أن تكون مازائدة اه وانما اكتفى بأى فاصل لان فصل الكلام قد يغنى عما هو واجب نحو أتى القاضى بنت الواقف فلأن يغنى عما هو غير واجب اولى (قوله وضعفه اعتقد) أى على مذهب البصريين وأجازه الكوفيون بلا ضعف قياسا على البدل نحو أعجبتنى جمالك والفرق على الاول ان الثانى فى العطف غير الاول غالبا فلابد من تقوية الاول بخلاف البدل وكالبدل التأكيد الا النفس والعين كما مر فى محله (قوله وربما الاخيطل) تصغير الاخطل ومن قوله من سفاهة رأيه تعليلية وما مفعول ربما واللام فى قوله لينا لا

(تنبيهات) * الاول لايعطف ببل بعد الاستفهام فلا يقال أضربت زيدا بل عمرا ولا نحوه * الثانى تزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب عن جعل الحكم للاول بعد الايجاب كقوله

وجهك البدر لا بل الشمس لولم * يقض للشمس كسفة أو أفول

ولتوكيد تقرير ماقبلها بعد النفى ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفى وليس بشئ كقوله

وماهجرتك لا بل زادنى شغفا * هجر وبعد تراخى لا الى أجل

(وان على ضمير رفع متصل) مستترا كان أو بارزا (عطفت فافصل بالضمير المنفصل) نحو لقد كنتم أنتم وآباؤكم (أو فاصل ما) اما بين العاطف والمعطوف عليه واما بين العاطف والمعطوف كالمفعول به فى نحو يدخلونها ومن صلح ولا فى نحو ماأشركنا ولا آباؤنا وقد اجتمع الفصلان فى مالم تعلموا أنتم ولا آباؤكم (وبلا فصل يرد * فى النظم فاشيا وضعفه اعتقد) من ذلك قوله

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه * مالم يكن وأب له لينالا

لام الجحود وألفه للتثنية (قوله وزهر) أى ونسوة زهر كحمر جمع زهراء وأصل تهادى
تتهادى أى تتبختر فحذفت احدى التاءين والفلا اسم جنس جمعى للفلاة وهى
الصحراء والمراد بنعاج الفلا بقر الوحش تعسفن أى أخذن على غير الطريق رملا
أى فى رمل وقيد بقوله تعسفن الخ لانه اقوى فى التبختر (قوله وعود خافض)
شامل للحرفى والاسمى لكن لا يعاد الاسمى الا اذا لم يلبس فان ألبس نحو جاءنى
غلامك وغلام زيد وأنت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز نعم يجوز اذا قامت
قرينة تدل على المقصود والذى ارتضاه الدمامينى ان المعطوف الجار والمجرور على
الجار والمجرور لا المجرور فقط على المجرور كما استظهره الرضى لئلا يلزم الغاء الجار
واتصال الضمير بغير عامله فى نحو المال بينى وبينك ومررت بك وبه وكلاهما محذور
راجع حاشية شيخنا (قوله وعليه) أى اللزوم جمهور البصريين لان الجار
والضمير المجرور كالشئ الواحد فاذا عطفت بدون الجار فكأنه عطف على بعض الكلمة
وقيل غير ذلك كما بينه شيخنا (قوله وليس عندى لازما) اختاره أبو حيان
وقال ينبغى أن يقيد جواز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار بأن يكون
الحرف ليس مختصا بجر الضمير احترازا من الضمير المجرور بلولا على مذهب سيبويه
فانه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر أى لا باعادة الجار ولا بدونها أى ولا عطف
الضمير عليه الا باعادة الجار فلو وقعت على توهم انك قد نطقت بالضمير مرفوعا ففى
جوازه نظر اه دمامينى (قوله فاذهب الخ) جواب شرط محذوف أى اذا كنت
فعلت الهجو والشتم المذكورين فى صدر البيت أعنى قوله فاليوم قد بت تهجونا
وتشتمنا فاذهب فان ذلك ليس بعجيب من مثلك ومثل هذه الايام (قوله وما بينها
الخ) صدره تعلق فى مثل السوارى سيوفنا روى نعلق بنون المتكلم ومعه غيره
مبنيا للفاعل وسيوفنا بالنصب على المفعولية وروى تعلق بتاء التأنيث مبنيا
للمجهول وسيوفنا بالرفع على النيابة عن الفاعل والسوارى جمع سارية وهى
الاسطوانة والوارفى وما حالية وما مبتدا خبره غوط جمع غائط وهو المكان المطمئن
الواسع وكنى بذلك عن طول القامة ونفانف صفته جمع نفنف وهو الهواء بين
الشيئين ويقال للهواء الشديد كذا فى العينى ومثل السوارى صفة لمحذوف أى
فى قامات مثل السوارى طولا ومرادهم بالكعب كعب حامل تلك السيوف هكذا
يظهر (قوله وغيرهما) كحمزة من السبعة (قوله تساءلون به) قال شيخنا
بتخفيف السين اه وأما ما قيل ان الواو للقسم لا للعطف فعدول عن الظاهر مع
انه ان كان قسم الطلب فى قوله واتقوا الله ورد عليه ان قسم السؤال انما يكون بالباء

وقوله
قات اذا أقبلت وزهر تهادى
كنعاج الفلا تعسفن رملا
وهو على ضعفه جائز فى السعة نص عليه الناظم
لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب مررت
برجل سواء والعدم برفع العدم عطفا على الضمير
المستتر فى سواء لانه مؤول بمشتق اى مستو
هو والعدم وليس بينهما فصل (وعود خافض
لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلا)
فى غير الضرورة وعليه جمهور البصريين
نحو فقال لها وللارض وعليها وعلى الفلك
قالوا نعبد الهك واله آبائك قال الناظم
(وليس) عود الخافض (عندى لازما) وفاقا
ليونس والاخفش والكوفيين (اذ قد أتى *
فى النظم والنثر الصحيح مثبتا) فمن النظم قوله
فاذهب فما بك والايام من عجب * وقوله
وما بينها والكعب غوط نفانف * وهو كثير
فى الشعر ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن
وغيرهما تساءلون به والارحام

كما قاله الرضى وغيره وان كان قسم خبر محذوف تقديره والارحام انه مطلع
على ما تفعلون كما قيل كان زيادة فى التكلف (قوله قيل ومنه الخ) وقيل خفض
المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف فيكون مجموع الجار والمجرور
معطوفا على به وصوبه فى المغنى وكذا يقال فى مثل هذه الآية وأورد عليه ان حذف
الجار وبقاء عمله شاذ الا فى مواضع تقدمت فى حروف الجر ليس هذا منها اللهم الا أن
يقال محل المنع اذا حذف غير تال لعاطف مسبوق بمثل الجار (قوله لانه)
أى السبيل صلة المصدر أى فكذا ما عطف على السبيل (قوله حتى تكمل
معمولاته) لئلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبى (قوله اذا أكد الضمير
جاز) أى قياسا على العطف على ضمير الفاعل اذا أكد والجامع شدة الاتصال
بما يتصلان به وفرق الاول بأوجه منها أن الضمير المجرور أشد اتصالا من ضمير
الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند ارادة الحصر ويفصل بينه
وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين الضمير المجرور وعامله كما ذكره السيوطى فلم يؤثر
توكيده جواز العطف (قوله جواز العطف على الضمير المنفصل الخ) أى لان
كلا من المذكورين ليس كالجزء فأجرى مجرى الظاهر وقوله مطلقا أى
مرفوعا كان أو منصوبا (قوله والفاء قد تحذف الخ) هذه الابيات الثلاثة
كلام يتعلق بحروف العطف فكان ينبغى أن تذكر قبل ذكر أحكام المعطوف وان
تكون الى جانب قوله واخصص بفاء البيت اه نكت (قوله اذ لا لبس)
أى وقت عدم اللبس فاذ ظرفية لا تعليلية كما يشير اليه قوله الشارح هو قيد فيهما
(قوله أن اضرب الخ) الصواب حذف أن او ابدال فانفجرت بفانبجست لان
الآية التى فيها فانفجرت هكذا فقلنا اضرب الخ والآية التى فيها ان هكذا وأوحينا
الى موسى اذ استسقاه قومه ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست وقوله بعد فى غالب
النسخ معطوف على فقلنا يدل على انه أراد آية فقلنا اضرب الخ فكان عليه ان
يحذف أن ويقول فقلنا اضرب الخ وقد وجد ذلك فى بعض النسخ (قوله أى
فضرب فانفجرت) قال البهاء السبكى طوى ذكر فضرب هنا لسرعة الامتثال حتى ان
أثره وهو الانفجار لم يتأخر عن الامر ثم قيل فضرب كله محذوف وقال ابن عصفور
حذف ضرب وفاء فانفجرت والفاء الباقية فاء فضرب ليكون على المحذوف دليل
ببقاء بعضه دمامينى (قوله معطوف على فقلنا) فيه مسامحة ظاهرة (قوله بين
الخير) خبر كان مقدم وقوله أبو بحر بضم الحاء والجيم (قوله طلحان) اى ضعيفان
فكون الخبر مثنى دليل على حذف المعطوف ويحتمل أن يكون الاصل أحد طلحين

وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه قيل ومنه
وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام
اذ ليس العطف على السبيل لانه صلة المصدر
وقد عطف عليه كفر ولا يعطف على المصدر
حتى تكمل معمولاته (تنبيهان) * الاول
فى المسألة مذهب ثالث وهو انه اذا أكد
الضمير جاز نحو مررت بك أنت وزيد وهو
مذهب الجرمى والزيادى وحاصل كلام الفراء
فانه أجاز مررت به نفسه وزيد ومررت بهم
كلهم وزيد * الثانى أفهم كلامه جواز العطف
على الضمير المنفصل مطلقا وعلى المتصل المنصوب
بلا شرط نحو أنا وزيد قائمان واياك والاسد ونحو
جمعناكم والاولين (والفاء قد تحذف مع ما
عطفت * والواو اذ لا لبس) هو قيد فيهما اى
تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع
معطوفهما لدليل مثاله فى الفاء أن اضرب
بعصاك الحجر فانفجرت اى فضرب فانفجرت
وهذا الفعل المحذوف معطوف على فقلنا
ومثاله فى الواو قوله
فما كان بين الخير لو جاء سالما
أبو حجر الا ليال قلائل
أى بين الخير وبينى وقولهم راكب الناقة
طلحان أى والناقة ومنه سرابيل تقيكم
الحر أى والبرد

حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضح فى شرح بانت سعاد وحينئذ لا شاهد فيه لكن قال فى المغنى هذا لا يتأتى فى نحو غلام زيد ضربتهما (قوله أى أم غى) انما يلزم تقدير ما ذكرناه على أن الهمزة دائما لا تكون الا معادلة بين شيئين اما مصرح بهما كما تقدم أو بأحدهما كالبيت فان طلابها حاصل فلا يسأل عن حصوله وانما يسأل هل هو رشد أو غى وقد أسلفنا فى مبحث أم تنظير ابن هشام فى ذلك فتنبه بقى ان الزمخشرى أجاز حذف ما عطفت عليه أم فقال فى ام كنتم شهداء يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود وحذف معادلها أى اتدعون على الانبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدى أيضا وقدر أبلغكم ما تنسبون الى يعقوب من ايصاء بنيه باليهودية أم كنتم شهداء نقله فى المغنى وأقره (قوله قد يحذف العاطف وحده) أى على قول الفارسى وابن عصفور ومنعه ابن جنى والسهيلى وانما جاز حذف حرف الاستفهام اتفاقا لان للاستفهام هيئة تخالف هيئة الاخبار (قوله ومنه قوله الخ) خرج المانع الامثلة على بدل الاضراب كما فى الدمامينى ويحتمل بعضها الاستئناف كالبيت (قوله الا فى الواو وأو) كذا فى نسخ وفى نسخ اخرى اسقاط قوله وأو والاولى هى الموافقة لقوله فى التسهيل ويشاركها أى الواو فى ذلك أو ومثله الدمامينى بقول عمر رضى الله تعالى عنه صلى رجل فى ازار ورداء فى أزار وقميص فى ازار وقباء وقال فى المغنى حكى أبو الحسن أعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على اضمار أو ويحتمل البدل المذكور اه قال الدمامينى وظاهره ان الفاء لا تشاركهما فى ذلك وقد قيل فى علمته النحو بابا بابا ان تقديره بابا فبابا ويشهد لذلك قولهم ادخلوا الاول فالاول (قوله بعطف عامل الخ) اورد عليه ابن هشام ان الفاء تعطف عاملا حذف وبقى معموله نحو اشتريته بدرهم فصاعدا لان تقديره فذهب الثمن صاعدا (قوله أى وليسكن زوجك) فيه ان اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فلا يحسن تخريج التنزيل عليه كذا فى التصريح قال سم ويمكن أن يقال ان من قدر ذلك أراد بيان معنى المقدر لا نفسه أى ويسكن والجملة حينئذ خبرية لفظا انشائية معنى (قوله تبوؤا الدار) أى نزلوها وأما تبوؤ آله فبمعنى هيأله (قوله أى وألفوا الايمان) أى فالعطف من عطف الجمل وجعله قوم من عطف المفردات بتضمين الفعل الاول معنى فعل يتسلط به على المعطوف أى آثروا الدار والايمان والوجهان فى وزججن الحواجب والعيونا (قوله وهو أنه يلزم الخ) كذا فى التوضيح وفيه ان هذه اللوازم المذكورة متحققة على تقدير العطف على الموجود لا متوهمة حتى يقال دفعا لوهم انتهى بل كان المناسب

(تنبيهات) * الاول أم تشاركها فى ذلك كما ذكره فى التسهيل ومنه قوله فما أدرى أرشد طلابها أى أم غى وانما لم يذكرها هنا لقلته فيها * الثانى قد يحذف العاطف وحده ومنه قوله كيف اصبحت كيف أمسيت مما يغرس الود فى فؤاد الكريم أراد كيف أصبحت وكيف امسيت وفى الحديث تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره وحكى أبو عثمان عن أبى زيد أنه سمع أكلت خبزا لحما تمرا أراد خبزا ولحما وتمرا ولا يكون ذلك الا فى الواو وأو (وهى) أى الواو (انفردت) من بين حروف العطف (بعطف عامل مزال) أى محذوف (قد بقى * معموله) مرفوعا كان نحو اسكن أنت وزوجك الجنة أى وليسكن زوجك أو منصوبا نحو والذين تبوؤا الدار والايمان أى وألفوا الايمان أو مجرورا نحو ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة أى ولا كل سوداء وانما لم يجعل العطف فيهن على الموجود (دفعا لوهم اتقى) أى حذر وهو أنه يلزم

اذا كان المراد هذا أن يقال دفعا لامر اتقى الآن يقال المراد بالوهم الخطأ (قوله يلزم فى الاول الخ) قد يقال يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلالا اه مغنى فلا يشترط لصحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه (قوله متبوأ) أى منزولا (قوله على معمولى عاملين مختلفين) العاملان ما وكل والمعمولان بيضاء وشحمة (قوله فى تقييد الانصار) كذا فى نسخ وهو الموافق لما عليه المفسرون من ان الآية واردة فى الانصار وفى نسخ المهاجرين وهى غير موافقة الا ان يقرأ بفتح الجيم اى المهاجر اليهم (قوله وحذف متبوع بدا هنا استبح) لم يذكر ذلك مع أم وقد قيل فى أم حسبتم ان تدخلوا الجنة ان أم متصلة فالتقدير أعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم ومر عن الزمخشرى والواحدى تجويز ذلك فى أم كنتم شهداء وأسلف الشارح ان المعطوف عليه بلا قد يحذف نحو أعطيتك لا لتظلم أى لتعدل لا لتظلم (قوله وبك وأهلا) الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الاول كالواو فى وعليكم السلام جوابا لمن قال السلام عليكم والثانية لعطف أهلا على مرحبا المقدر عطف مفرد على مفرد وهى محل الاستشهاد كذا فى التصريح وقوله والثانية الخ مبنى على أن العامل فى الجميع واحد أى صادفت كذا وكذا ومنهم من جعل ذلك من عطف الجمل وقدر لكل واحد ما يناسبه وسيبويه يجعل مرحبا وأهلا منصوبين على المصدر نقل ذلك شيخنا عن الطبلاوى (قوله قال فى التسهيل الخ) تفصيل لما أجمله المتن دفع به توهم المساواة (قوله وقد يتقدم المعطوف بالواو) خالف هشام فى التخصيص بالواو وأجراه فى الفاء وثم وأو ولا قاله السيوطى (فائدة) فصل الواو والفاء من المعطوف بهما ضرورة وفصل غيرهما سائغ بقسم وظرف سواء كان المعطوف اسما نحو قام زيد ثم والله عمرو وما ضربت زيدا لكن فى الدار عمرا أم فعلا نحو قام زيد ثم فى الدار قعد أو بل والله قعد اه همع وألحق أبو حيان الحال بالظرف لانها مفعول فيه فى المعنى وبنى عليه اعرابه أشد من قوله تعالى فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا حالا من ذكرا المعطوف على كذكركم قال لان المعنى اذكروا الله ذكرا كذكركم آباءكم أو ذكرا أشد فأشد فى الاصل صفة ذكرا فلما قدم عليه أعرب حالا منه وجوز وجها آخر وهو أن يكون ذكرا مصدرا لاذكروا ويكون كذكركم آباءكم فى موضع نصب على الحال من ذكرا وأشد معطوف على كذكركم فتكون حالا معطوفة على حال وعدل كما قال الى هذين الوجهين عن كون ذكرا تمييزا لاقتضائه ان الذكر ذاكر ومنهم من التزمه على الاسناد

يلزم فى الاول رفع فعل الامر للاسم الظاهر وفى الثانى كون الايمان متبوأ وانما يتبوأ المنزل وفى الثالث العطف على معمولى عاملين ولا يجوز فى الثانى ان يكون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة فى تقييد الانصار بمصاحبة الايمان اذ هو أمر معلوم (وحذف متبوع) أى معطوف عليه (بدا) أى ظهر (هنا) أى فى هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لان الكلام فيهما (استبح) كقول بعضهم وبك وأهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا بك والتقدير ومرحبا بك وأهلا ونحو أفنضرب عنكم الذكر صفحا أى انهملكم فنضرب ونحو أفلم يروا الى ما بين أيديهم أى اعموا فلم يروا وأما حذفه مع أو فى قوله فهل لك أو من والد لك قبلنا أى فهل لك من اخ أو من والد فنادر (تنبيهان) * الاول قال فى التسهيل ويغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا * الثانى قال فيه أيضا وقد يتقدم المعطوف بالواو

المجازى من وصف الشئ بوصف صاحبه نحو جدّه أجدّ وفى الكشاف ان أو أشدّ
ذكرا فى موضع جرّ عطف على ضمير المخاطبين فى كذكركم مثل ذكر قريش آباءهم
أو قوم أشدّ منهم ذكرا أو فى موضع نصب عطف على آباءكم أى أو أشدّ ذكرا من آبائكم
على ان ذكرا من فعل المعلوم أو المجهول قال التفتازانى وتحقيقه انّ المصدر عبارة
عن أن مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنيا للفاعل وقد يؤخذ مبنيا للمفعول والمعنى
على الاول أو قوم أشدّ ذاكرية وعلى الثانى أو قوم أشدّ مذكورية واختار ابن
الحاجب ان أشدّ ذكرا حال من محذوف والعطف من عطف الجمل والتقدير او
اذكروه حال كونكم أشدّ ذكرا (قوله للضرورة) تخصيصه بالضرورة مذهب
البصريين ومذهب الكوفيين جوازه اختيارا بقلّة (قوله ان لم يخرجه التقديم
الخ) أى ولم يكن المعطوف مخفوضا فلا يجوز مررت وزيد بعمرو ولم يكن العامل
مما لم يستغن بواحد فلا يقال اختصم وعمرو زيد خلافا لثعلب كذا فى السيوطى
والدمامينى (قوله أو تقدم عليه) عطف على مباشرة أى أو يخرجه التقديم الى
تقدمه على عامل لا يتصرف كالمثال الاخير وفى نسخ أو التقدم عليه وهى ظاهرة
(قوله وفوات توسطه) عطف لازم (قوله كانا على أولاد) أى حمر أولاد أحقب
أى اولاد فحل من الحمر أحقب أى فى موضع الحقيبة منه وهو مؤخره بياض لاحها
بالحاء المهملة أى غيرها والسفى بفتح السين المهملة والفاء قال فى القاموس هو
التراب والهزال وكل شجر له شوك واحدته سفاة اه والمعنى الاول والثالث
يناسبان هنا وأما قول البعض هو شوك مخصوص فمع كونه مخالفا لما فى
القاموس هو غير مناسب لقوله بسهام لانّ معناه بشوك كالسهام كما قاله هو وسيأتى
انفاسها أى الاولاد على حذف مضاف أى محل انفاسها بسهام متعلق برمى أى
بشوك كالسهام جنوب فاعل لاحها والجنوب ريح معلومة دوت بالدال المهملة
قال فى القاموس دوى الماء أى علاه ما تسفيه الريح اه فقول البعض أى جفت
فيه نظر وأما ذوى بالمعجمة ففى القاموس ذوى البقل كرمى ورضى ذويا كصلى ذبل
وأذواه الحر اه عنها أى عن الجنوب أى من أجلها التناهى فاعل دوت وهى
جمع تنهية وهى الموضع الذى ينتهى الماء اليه ويحبس فيه وأزلت بها أرجع البعض
الضمير لاولاد أحقب وعليه فأزلت عطف على لاحها ولعل المعنى عليه وحملت
فوقها الخيام ويحتمل رجوعه الى الجنوب فتكون الباء فى بها سببية قال البعض
والمراد بيوم رباب السفير يوم شدّة الحر اه وفى القاموس الرباب كرمان وشدّاد
الجماعة وذكر للسفير معانى أنسبها هنا الرياح يسفر بعضها بعضا وفى البيت من عيوب

للضرورة وقال فى الكافية
ومتبع بالواو قد يقدم
موسطا ان يلتزم ما يلزم
قال على قلة
وظاهره جوازه فى الاختيار
فى شرحها قد يقع أى المعطوف قبل المعطوف
عليه ان لم يخرجه التقديم الى التصدير أو الى
مباشرة عامل لا يتصرف او تقدم عليه ولذا
قلت موسطا ان يلتزم ما يلزم فلا يجوز وعمرو
زيد قائمان لتصدر المعطوف وفوات توسطة
ولا ما احسن وعمرا زيدا ولا ما وعمرا أحسن
زيدا لعدم تصرف العامل ومثال التقديم
الجائز قول ذى الرمة
كانا على اولاد أحقب لاحها
ورمى السفى انفاسها بسهام
جنوب دوت عنها التناهى وأنزلت
بها يوم رباب السفير خيام
أراد لاحها جنوب ورمى السفى

القافية الاقواء (قوله ومنه قول الآخر) قال بعضهم هو من كلام ذى الرمة
فكان الموافق الاتيان بالضمير العائد على ذى الرمة بدل التعبير بالآخر (قوله
وأنت) بكسر التاء لانّ الخطاب لمحبوبته والعنزى بفتح العين المهملة والنون
بعدها زاى نسبة الى عنزة قبيلة وهو أحد رجلين خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا
أصلا فضرب بهما المثل (قوله وعطفك الفعل الخ) قال ابن هشام قال بعض
الطلبة لا يتصوّر لعطف الفعل على الفعل مثال لانّ نحو قام زيد وقعد عمرو
المعطوف فيه جملة لا فعل وكذا قام وقعد زيد لانّ فى أحد الفعلين ضميرا قلت له
فاذا قلت يعجبنى ان تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج ويعجبنى ان يقوم زيد ويخرج عمرو
فيا لها خجلة وقع فيها اه سيوطى ووجهه ان الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم
فلولا ان العطف للفعل وحده لم يتأت نصبه أو جزمه اه سم (قوله بشرط اتحاد
زمانيهما) أى مضيا أو حالا أو استقبالا (قوله سواء اتحد نوعهما) أى
المتعاطفين بأن كانا ماضيين أو مضارعين أو أمرين (قوله نحو يقدم قومه الخ)
فأوردهم معطوف على يقدم لانه بمعنى يوردهم كما قاله أبو البقاء قال شيخ الاسلام
زكريا ويحتمل ان يكون أوردهم معطوفا على اتبعوا أمر فرعون فلا اختلاف فى اللفظ
ويرد عليه وان أقرّه شيخنا والبعض ان زمنى المتعاطفين حينئذ مختلفان لمضى
زمن الاتباع واستقبال زمن الايراد فلم يوجد شرط عطف الفعل على الفعل
الا ان يراد بالنار ما يشمل نار القبر ومتبأ عدا ان جعل فلا وجه حينئذ للفاء فتدبر ثم
يحتمل ان يكون العطف فى الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل على الفعل
وكذا فى كثير من الامثلة لكن لا يضر الاحتمال اذا كان المقصود التمثيل لا الاستشهاد
(قوله تبارك الذى الخ) الشاهد فى ويجعل على قراءة الجزم عطفا على جعل الذى
هو فى محل جزم (قوله فالمغيرات صبحا) ظاهره ان أثرن معطوف على مغيرات
وبه صرح فى التصريح مع انهم قالوا ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاول على
الاصح ويجاب بأن ذلك مقيد بما اذا لم يكن العاطف مرتبا فان كان مرتبا
فالعطف على ما يليه كما نقل عن الكمال بن الهمام واذا عطف بمرتب أشياء ثم عطف
بغير مرتب شئ فهو على ما يليه كما يؤخذ من كلام المغنى فى أول الجملة الرابعة من الجمل
التى لا محل لها وينظر بكل تقدير محل أثرن من الاعراب فانه لا جائز أن يكون الجر
لعدم دخوله الافعال ولا جائز أن يكون غيره لعدم وجوده اذ الفرض انه معطوف
على مجرور فقط الا ان يقال محل قولهم الجر لا يدخل الافعال اذا كان ذلك على
سبيل الاستقلال أما على سبيل التبع كما هنا فيدخل فان قلت صرحوا بأن الجملة

ومنه قول الآخر
وأنت غريم لا أظن قضاءه
ولا العنزى القارظ الدهر جائيا
اراد ولا أظن قضاءه جائيا هو ولا العنزى

(وعطفك الفعل على الفعل يصح) بشرط
اتحاد زمانيهما سواء اتحد نوعهما نحو
لنحيى به بلدة ميتا ونسقيه وان تؤمنوا
وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم اموالكم
أم اختلفا نحو قوله تعالى يقدم قومه يوم
القيامة فأوردهم النار تبارك الذى ان شاء
جعل لك خيرا من ذلك جنات تجرى الآية

(واعطف على اسم شبه فعل فعلا)
نحو صافات ويقبضن فالمغيرات صبحا
فأثرن لاتحاد جنس المتعاطفين فى التاويل

الفعلية تقع فى محل جر فلم تكن جملة فأثرن فى محل جزم قلت الفرض ان المعطوف الفعل وحده كما صرح به لا الجملة بأسرها اه دنوشرى وأجاب الاسقاطى بأن الذى يظهر أن أثرن لا محل له من الاعراب لعطفه على ما لا محل له وهو صلة أل وما فيها من اعراب ليس بطريق الاصالة حتى يراعى فى الفعل المعطوف بل بطريق العارية من أل الموصولة لكونها على صورة الحرف نقلوا اعرابها الى صلتها فجاز أن يعطف عليها ما لا محل له نظرا لاصلها (قوله اذ المعطوف فى المثال الاول فى تأويل المعطوف عليه) أى لان صافات حال والاصل فى الحال الافراد فيقبضن مؤول بقابضات وهذا على سبيل الاولوية اذ يجوز كون المؤول هو المعطوف عليه وكذا يقال فى نظائره وفى الكلام حذف مضاف أى فى تأويل مثل المعطوف عليه وكذا يقال فيما بعده (قوله وفى الثانى بالعكس) أى لان المعطوف عليه صلة وحقها ان تكون جملة فالمغيرات مؤول باللاتى أغرن (قوله أم صبى الخ) صدره يارب بيضاء من العواهج جمع عوهج وهو الطويل العنق من الظباء والنعام والنوق والمراد هنا المرأة التامة الخلق ويجوز فى أم الجر عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ والرفع عطف بيان لبيضاء باعتبار المحل أو خبر محذوف والنصب بتقدير أمدح والمؤول هو الاول لانه وصف والاصل فيه الافراد على ما ارتضاه الشارح بعد وسيأتى ما فيه والدارج المقارب بين خطاه وقد يشكل جزّ دارج مع عطفه على الفعل وحده الا ان ينزل منزلة العطف على الجملة (قوله يقصد الخ) صدره بات يعشيها بعضب باتر ضمير يعشيها للمرأة لانه فى وصف رجل يعاقب امرأته بالعضب الباتر أى السيف القاطع ويقصد من القصد ضد الجور فى محل جر صفة ثانية لعضب فى تأويل قاصد لانه وصف والاصل فيه الافراد وجعله العينى حالا ويرده جر المعطوف والاسوق جمع ساق (قوله والذى يظهر عكسه الخ) أقول هذا انما يتم فى البيت الثانى أما فى الاول فلا لان ما علل به معارض بوجود قد فى الاول بل وجودها فيه أقوى مما علل به لانها تبعد كون الفعل فى تأويل الاسم فالوجه ان المؤول فى البيت الاول الثانى وفى الثانى الاول فعليك بالانصاف (قوله فانه قد لا يصلح قام انا) أى هذا التركيب بعينه فلا يرد أنه يصلح ان يقال انما قام انا فأنا قد باشرت العامل (قوله من ان زوجك معطوف على الضمير المستكن فى اسكن) أى ويغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل وكذا يقال فى بقية الامثلة المتقدمة والبدل أيضا على هذين القولين نحو ادخلوا أولكم وآخركم فيقدر عامل على الاول ويكون من ابدال الجمل بعضها من بعض ولا يحتاج اليه على الثانى

اذ المعطوف فى المثال الاول فى تأويل المعطوف عليه وفى الثانى بالعكس (وعكسا استعمل تجده سهلا) كقوله أم صبى قد حبا اودارج وقوله يقصد فى اسوقها وجائر وجعل منه الناظم يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى وقدر الزمخشرى عطف مخرج على فالق وجعل ابن الناظم تبعا لاصله المعطوف فى البيتين فى تأويل المعطوف عليه والذى يظهر عكسه لان المعطوف عليه وقع نعتا والاصل فيه ان يكون اسما (خاتمة) فى مسائل متفرقة * الاولى يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف اوما هو بمعناه لمباشرة العامل فالاول نحو قام زيد وعمرو والثانى نحو قام زيد وأنا فانه لا يصلح قام انا ولكن يصلح قمت والتاء بمعنى أنا فان لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل اضمر له عامل يلائمه وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذى الهمزة أو النون او تاء المخاطب او بفعل الامر نحو أقوم أنا وزيد ونقوم نحن وزيد وتقوم أنت وزيد واسكن انت وزوجك الجنة اى وليسكن زوجك وكذلك باقيها وكذلك المضارع المفتتح بتاء التأنيث نحو لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده قال ذلك الناظم قال الشيخ أبو حيان وما ذهب اليه مخالف لما تظافرت عليه نصوص النحويين والمعربين من ان زوجك معطوف على الضمير المستكن فى اسكن المؤكد بأنت

(قوله لا يشترط فى صحة العطف صحة وقوع المعطوف) أى بنفسه وهذا مستفاد من قوله فى المسئلة الاولى أو ما هو بمعناه فانه يفيد أنه لا يشترط صحة وقوعه بنفسه هكذا ينبغى تقرير الاعتراض لا كما قرره البعض (قوله منعه البيانيون) قال السيد منع البيانيين انما هو فى الجمل التى لا محل لها بخلاف التى لها محل فان ذلك جائز فيها وكفى حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وليس مختصا بالجمل المحكية بالقول اذ لا يشك من له مسكة فى حسن قولك زيد أبوه صالح وما أفسقه ووجه الجواز أن الجمل التى لها محل واقعة موقع المفردات فليست النسب بين اجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والانشائية بخلاف ما لا محل لها اه شمنى (قوله وأجازه الصفار الخ) قال البهاء السبكى أهل البيان متفقون على منعه وكثير من النحاة جوزه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند مجوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة اه شمنى وفيه عندى نظر وان أقره شيخنا والبعض لان عدم جوازه بلاغة عند المجوزين ينافيه استدلالهم على جوازه بالآيتين فافهم (قوله بنحو وبشر الخ) أى لانه معطوف على أعدت للكافرين وهو خبر وأجيب بأن الكلام منظور فيه الى المعنى فكأنه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك (قوله وبشر المؤمنين فى سورة الصف) أى لانه معطوف على نصر من الله وفتح قريب وهو خبر وأجيب بأن بشر معطوف على تؤمنون بمعنى آمنوا ولا يقدح فى ذلك تخالف الفاعلين بالافراد وعدمه لانك تقول قوموا واقعد يا زيد (قوله على أن يكون العاقلان خبر المحذوف) أى لا على الاتباع لعدم شرطه من اتحاد المعنى والعمل كما مر وعن الرضى منع جمع النعتين اتباعا وقطعا فى مثل هذا كما فى سم ثم رأيت ما يؤيده فى المغنى وعبارته واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فغلط عليه وانما قال واعلم أنه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لانك لا تثنى الا من أثبته وعلمته ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها فتصرف أبو حيان فى كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشئ مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذى اقتضاه المقام اه والذى أوقع أبا حيان فى الغلط توهمه أن مراد الصفار النعت الصناعى الذى هو تابع فصحح المسئلة بجعل الوصف خبر مبتدا محذوف وهذا غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسئلة مع الوصف المقطوع حيث قال رفعت أو نصبت وانما مراد الصفار أن الوصف اذا زال بالكلية بأن قيل من عبد الله وهذا

* الثانية لا يشترط فى صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه لصحة قام زيد وأنا وامتناع قام أنا وزيد * الثالثة لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة اختصم زيد وعمرو وامتناع اختصم زيد واختصم عمرو * الرابعة فى عطف الخبر على الانشاء وعكسه خلاف منعه البيانيون والناظم فى شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور فى شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بنحو وبشر الذين آمنوا فى سورة البقرة وبشر المؤمنين فى سورة الصف قال أبو حيان وأجاز سيبويه جاءنى زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبر المحذوف ويؤيده قوله

وان شفائى عبرة مهراقة
وهل عند رسم دارس من معوّل وقوله
تناغى غزالا عند دار ابن عامر
وكحل أماقيك الحسان باثمد

* الخامسة فى عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال أحدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين فى نحو قام زيد وعمرو أكرمته ان نصب عمرو أرجح لان تناسب الجملتين أولى من تخالفهما والثانى المنع مطلقا والثالث لابى علىّ يجوز فى الواو فقط * السادسة فى العطف على معمولى عاملين أجمعوا على جواز العطف على معمولى عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل واحد نحو أعلم زيد عمرا بكرا جالسا وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر وامّا معمولا عاملين فان لم يكن أحدهما جارا فقال الناظم هو ممتنع اجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسىّ الجواز مطلقا عن جماعة قيل منهم الاخفش وان كان أحدهما جارا فان كان مؤخرا نحو زيد فى الدار والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فنقل المهدوىّ انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدما نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائىّ والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولى المخفوض العاطف جاز والا امتنع والله أعلم

زيد كان التركيب جائزا الفقد ما بنى سيبويه عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الانشاء وجوابه قول المغنى ولا حجة الخ قاله الدماميني (قوله عبرة) بالفتح الدمع مهراقة بفتح الهاء التى زادوها على غير قياس أى مراقة والرسم الاثر والدارس المنمحى والمعول مصدر ميمى بمعنى التعويل أى البكاء برفع صوت أو اسم مكان أو اسم مفعول محذوف الصلة من عوّلت على فلان اعتمدت عليه كذا فى الشمنى وبه يعرف ما فى كلام البعض وبحث فى الاستشهاد بالبيت بأن الاستفهام فيه انكارى فهو خبر معنى وحينئذ لا شاهد فيه (قوله تناغى غزالا) التاء للخطاب أى تكامه بما يسره والاماقى جمع موق وهو طرف العين مما يلى الانف واللحاظ بفتح اللام طرفها مما يلى الاذن والاثمد بكسر الهمزة والميم حجر يكتحل به وقد يقال كحل معطوف على أمر مقدر يدل عليه المعنى أى فافعل كذا وكحل الخ وحينئذ لا شاهد فيه (قوله مطلقا) أى بالواو وغيرها (قوله على معمول أكثر من عاملين) اضافة معمول الى أكثر جنسية بدليل المثال فان فيه العطف على ثلاث معمولات لثلاثة عوامل (قوله واما معمولا عاملين الخ) الاصح فى هذه المسئلة ماذهب اليه سيبويه من المنع مطلقا لقيام العاطف مقام العامل والحرف الواحد لا يقوى على قيامه مقام عاملين لضعفه وما أوهم ذلك يؤوّل بتقدير عامل بعد العاطف فيكون اما من عطف الجمل كما فى قولهم فى الدار زيد والحجرة عمرو أو من عطف المفردات لكن لا من العطف على معمولى عاملين بل على معمولى عامل واحد كما فى ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة بنصب تمرة وشحمة بقى أنهم لم يتعرضوا للعطف على معمولات عاملين نحو ان زيدا ضارب عمرا وبكرا قاتل خالدا ونحو ان زيدا ضارب أبوه عمرا وأخاك غلامه بكرا والظاهر انه كالعطف على معمولى عاملين فتأمل (فائدة) قال الرضىّ كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاآنى ومات الناس حتى الانبياء وفنوا فالضمير للمعطوف والمعطوف عليه وأمّا قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فالضمير للكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله والله ورسوله أحق أن يرضوه أى يرضوا أحدهما لان ارضاء أحدهما ارضاء للآخر ونحو زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول لدلالة خبر الثانى أو العكس ويجوز تخريج الآية الثانية على هذا الوجه باحتماليه ويجوز تقديم الخبر نحو زيد قام وعمرو وعلى الحذف من الثانى لدلالة خبر الاول وفى الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتدا اذ لو كان كذلك لقيل قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير فى الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه فقال

بعضهم

(البدل)

التابع المقصود بالحكم

بعضهم يجب حذف الخبر من أحدهما نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثانى نحو زيد قام فعمرو أو ثم عمرو قالوا ولا تجوز المطابقة لان تفاوتهما بالترتيب يمنع اشتراكهما فى الضمير وأجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك فى الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ يقال قام الرجلان مع ترتيبهما والاضمار كالاظهار فى هذا وان لم يكن الضمير فى الخبر وجبت المطابقة اتفاقا نحو جاءنى زيد فعمرو وقمت لهما وجاءنى زيد ثم عمرو وهما صديقان وأمّا لا وبل وأو وأم واما ولكن فمطابقة الضمير معها وعدمها بحسب قصد المتكلم فان قصدت احدهما وذلك واجب فى الاخبار وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءنى وزيد بل عمرو قام وازيد أم عمرو أتاك وزيد أو هند جاءنى اذ المعنى أحدهما جاءنى ويغلب المذكر كما رأيت وتقول فى غير الاخبار جاءنى اما زيد واما عمرو فأكرمته وازيد اضربت أم عمرا فأوجعته وما جاءنى زيد لكن عمرو فأكرمته وان قصدتهما معا وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءنى مع انى دعوتهما وزيد أو عمرو جاءنى وقد ذهبت اليهما قال تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما وليست أو بمعنى الواو كما قيل والمعنى ان يكن غنيا أو فقيرا فلا بأس فان الله أولى بالغنىّ والفقير لكن يجوز فى او التى للاباحة المطابقة وان كان المراد أحدهما نحو جالس الحسن أو ابن سيرين وباحثهما لانها لجواز الجمع بين الامرين تشبه الواو اهـ ملخصا

(البدل)

(قوله التابع الخ) هذا معنى البدل اصطلاحا واما معناه لغة فالعوض قال بعضهم كيف يستقيم للناظم تعريف البدل بحد جامع مانع مع قوله فى عطف البيان وصالحا لبدلية يرى أجيب بأن جواز الامرين باعتبار قصدين فان قصد بالحكم الاول وجعل الثانى بيانا له فهو عطف البيان وان قصد به الثانى وجعل الاول كالتوطئة له فهو البدل وحاصل الجواب ان الحيثية ملحوظة فى تعريف كل منهما (قوله المقصود) اى وحده دون المتبوع هذا هو المناسب لاخراج الشارح به ما عطف نسقا بغير بل ولكن بعد الاثبات مما قصد فيه التابع والمتبوع معا فان قلت يخرج عن ذلك بدل البداء لان متبوعه أيضا مقصود كما يأتى قلت المراد المقصود قصدا مستمرا ومتبوع بدل البداء وان قصد أوّلا لكن صار بالابدال كالمسكوت عنه فقصده لم يستمر وبما قررناه يعلم ما فى كلام البعض (قوله بالحكم) أى المنسوب الى متبوعه

نفيا أو اثباتا اه تصريح (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف والا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله اه زكريا ونحو تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا (قوله بالترجمة) اى عن المراد بالمبدل منه والتبيين له قال البعض وهو مبنى على أن عطف البيان هو البدل اه والظاهر أن هذا البناء غير لازم لان البدل لا يخلو عن بيان وايضاح وان لم يكن المقصود منه بالذات ذلك فتأمل وقوله بالتكرير أى للمراد من المبدل منه ولا يخفى أن هذه الاسماء الثلاثة لا تظهر فى البدل المباين فافهم (قوله يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان) فانها ليست مقصودة بالحكم وانما هى مكملات للمقصود بالحكم (قوله وعطف النسق الخ) قال فى التوضيح وأما النسق فثلاثة أنواع أحدها ما ليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو أو لكن عمرو فالثانى ليس بمقصود فى الامثلة الثلاثة اما الاول فواضح لان الحكم السابق منفى عنه واما الاخيران فلان الحكم السابق هو نفى المجئ والمقصود به انما هو الاول النوع الثانى ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه المقصود بالحكم وذلك كالمعطوف بالواو نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان خارجان بما يخرج به النعت والتوكيد والبيان وهو الفصل الاول* النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الاثبات نحو جاءنى زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة اه (قوله ولكن بعد الاثبات) صريح فى ان لكن تعطف بعد الاثبات والذى تقدم انها لا تعطف الا بعد النفى أو النهى نعم تقدم أنها تعطف بعد الاثبات على رأى الكوفيين فيمكن أنه جرى هنا على مذهبهم (قوله مطابقا) مفعول ثان ليلفى مقدم عليه والاول جعل نائب فاعله (قوله أو بعضا) شرط صحته صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه فيجوز جدع زيد انفه ولا يجوز قطع زيد انفه لانه لا يقال قطع زيد على معنى قطع انفه اه دماميني قال شيخنا ومثله فى ذلك بدل الاشتمال كما يأتى فعلى هذا لا بد فى كل من بدل البعض وبدل الاشتمال من دلالة ما قبله عليه اه أى اجمالا كما يأتى وقد يتوقف فى عدم جواز قطع زيد فان غاية امره الاجمال وهو من مقاصد البلغاء وأى فرق بين قطع زيد انفه واكلت الرغيف ثلثه فتأمل (قوله أو ما يشتمل) بالبناء للفاعل وعليه متعلق به اى او بدلا يشتمل على المبدل منه او المعنى او بدلا يشتمل هو اى المبدل منه عليه أو المعنى او بدلا يشتمل هو اى العامل عليه فكلامه محتمل المذاهب الثلاثة الآتية فى كلام الشارح كذا قال البعض وفيه انه يلزم على الاخيرين جريان

بلا* واسطة هو المسمى) فى اصطلاح البصريين (بدلا) وأما الكوفيون فقال الاخفش يسمونه بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير فالتابع جنس والمقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق سوى المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات وبلا واسطة يخرج المعطوف بهما بعده (مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل* عليه يلفى

الصلة على غير ما هى له مع خوف اللبس فتدبر (قوله او كمعطوف ببل) اى بعد الاثبات وهذا التشبيه انما يتم فى بدل الاضراب دون بدلى الغلط والنسيان لان بدل الاضراب هو المشارك للمعطوف ببل فى قصد المتبوع اولا قصدا صحيحا ثم الاضراب عنه الى التابع بخلاف بدلى الغلط والنسيان كما ستعرفه الا ان يقال التشبيه فى مجرد كون الثانى مباينا للاول بمعنى انه ليس عينه ولا بعضه ولا مشتملا عليه (قوله مما يطابق معناه) أى يطابق معناه معناه فقبل ضمير يطابق مضاف مقدر والمراد المطابقة بحسب الماصدق بأن يكون البدل والمبدل منه واقعين على ذات واحدة فلا يرد انهما كثيرا ما يتغايران بحسب المفهوم نحو جاء زيد أخوك ثم التغاير الذى تقتضيه المطابقة ظاهر ان اختلفا مفهوما والا جعل التغاير باعتبار اللفظ وبهذا يعرف ما فى كلام البعض (قوله فى قرأة الجر) اما فى قرأة الرفع فالاسم مبتدأ خبره الموصول بعده أو خبر مبتدأ محذوف أى هو الله اه غزى (قوله وذلك) أى المذكور من الاجزاء أو التجزى المفهوم من قوله ذى اجزاء ممتنع هنا أى فى اسم الله تعالى لان مسماه لا يقبل التجزى (قوله قليلا) أى بالنسبة للبعض المتروك وكذا يقال فيما بعده اما بالنسبة للمبدل منه فقليل أبدا (قوله ولا بد من اتصاله بضمير الخ) بخلاف البدل المطابق فانه لا يحتاج لرابط لكونه نفس المبدل منه فى المعنى كان الجملة التى هى نفس المبتدأ فى المعنى لا تحتاج لرابط هذا وقال المصنف فى شرح كافيته اشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتمال لضمير عائد على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر اه وصحح غيره ما ذكره الشارح من الاشتراط فى البدلين (قوله ثم عموا الخ) قال حفيد الموضح ان جعلت كثير ابدلا من الضميرين المتصلين أعنى الواوين لزم منه تو ارد عاملين على معمول واحد وان جعلته بدلا من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على جواز حذف البدل اه واجاب المصرح بان كثيرا بدل من الواو الاولى فقط والثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله اعلم ثم عموا كثير منهم وصموا ويلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبى وهو ممنوع فتأمل (قوله نحو ولله على الناس الخ) أى بناء على ان من استطاع بدل من الناس وتقدم ما فيه مع بيان اوجه اخرى فى باب اعمال المصدر (قوله وهو بدل شئ من شئ يشتمل عامله على معناه بطريق الاجمال كاعجبنى زيد علمه أو حسنه او كلامه وسرق زيد ثوبه أو فرسه) كذا فى نسخ وعليها كتب شيخنا وغيره وفى نسخ اخرى وهو ما دل على معنى اشتمل عليه متبوعه او دل على ما استلزم معنى اشتمل عليه متبوعه

أو كمعطوف ببل) أى يجئ البدل على أربعة أنواع * الاول بدل كل من كل وهو بدل الشئ مما يطابق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين وسماه الناظم البدل المطابق لوقوعه فى اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر وانما يطلق كل على ذى أجزاء وذلك ممتنع هنا * والثانى بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء أو مساويا او اكثر نحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالامثلة المذكورة وكقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم أو مقدر نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا أى منهم * والثالث بدل الاشتمال وهو بدل شئ من شئ

فالاولى كأعجبنى زيد علمه أو حسنه أو كلامه والثانى نحو سرق زيد ثوبه أو فرسه وكتب عليها سم ما نصه لعل المراد ان الثوب دل على الملبوس المستلزم للبس الذى اشتمل عليه المتبوع والفرس دل على المركوب المستلزم للركوب المشتمل عليه المتبوع ثم التمثيل بسرق زيد ثوبه لبدل الاشتمال يقتضى حسن الاقتصار على المبدل منه لان ذلك شرط فى صحته اه (قوله يشتمل عامله على معناه الخ) أى يدل عليه دلالة اجمالية لكونه لا يناسب نسبته الى ذات المبدل منه ففى قولك اعجبنى زيد علمه الاعجاب لا يناسب نسبته الى ذات زيد التى هى مجموع لحم وعظم ودم فيفهم السامع ان المتكلم قصد نسبته الى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه وفى قولك سرق زيد ثوبه انما يفهم السامع ان المتكلم قصد نسبته الى شئ يتعلق به كثوبه او فرسه فقد دل العامل المنسوب الى المبدل منه فى الظاهر على ذلك البدل اجمالا هذا هو المراد بالاشتمال كما حققه سعد الدين ويرد عليه انه لا يطرد لان بعض صور بدل الاشتمال قد لا يدل العامل فيه على البدل الدلالة المذكورة كما فى قتل اصحاب الاخدود النار بناء على ان النار بدل اشتمال من الاخدود كما سيذكره الشارح وقال ابن غازى معنى اشتمال العامل على البدل ان معنى العامل متعلق بالبدل وان تعلق فى اللفظ بغيره وأورد عليه ان بدل البعض كذلك فيلزم ان يسمى بدل اشتمال وقد يقال وجه التسمية لا يوجبها بق ههنا بحث وهو ان الدلالة على بدل الاشتمال بما سبقه اجمالية كما مر ولا يجوز ان تكون على التعيين على ما نقله الدماميني عن المبرد وأقره وعبارته لا تقول من بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد مما قبله معينا بل تبقى النفس مع ذكر ما قبله متشوفة الى بيان الاجمال الذى فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير أن القاتل سيافه وكذا فى أمثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال أصلا اه فعلى هذا يشكل هذا التابع من أى التوابع فتأمل وعلم مما مر ما نقله أيضا الدماميني عن المبرد من ان نحو ضربت زيدا عبده ليس بدل اشتمال بل بدل غلط لان ما قبل البدل لا يدل عليه لان ضربت زيدا مفيد بغير احتياج الى شئ آخر لمناسبة العامل المبدل منه (قوله قتل أصحاب الاخدود) هو شق فى الارض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقا عظيما فى الارض وملأه نارا وقالوا من لم يكفر ألقى فيه ومن كفر ترك اه تصريح ومنه يؤخذ ان أل فى الاخدود للجنس لان الاخاديد ثلاثة لا واحد (قوله وقيل الاصل ناره الخ) وقيل أراد بالاخدود النار مجازا لاشتماله عليها وقيل النار على حذف مضاف أى اخدود النار والبدل على هذين بدل كل

يشتمل عامله على معناه بطريق الاجمال كأعجبنى زيد علمه أو حسنه او كلامه وأمره فى الغمير وسرق زيد ثوبه أو فرسه فمثال المذكور ما تقدم كامر بدل البعض ومثله قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ومثال المقدر قوله تعالى قتل أصحاب الاخدود النار أى النار فيه وقيل الاصل ناره ثم نابت أل عن الضمير

وقيل

* والرابع البدل المباين وهو ثلاثة أقسام أشار اليها بقوله (وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب * ودون قصد غلط به سلب)
أى تنشأ أقسام هذا النوع الاخير من كون المبدل منه قصد أولا لان

وقيل النار بدل اضراب أفاده زكريا (قوله وذا للاضراب الخ) أى أنسب هذا البدل الشبيه بالمعطوف ببل للاضراب كان تقول بدل اضراب ان صحب البدل قصد المتبوع أى قصدا صحيحا كما قاله سم (قوله ودون قصد) منصوب على الظرفية لمحذوف أى وان وقع دون قصد أى دون قصد صحيح بأن لا يقصد اصلا بل يسبق اليه اللسان أو يقصد ثم يتبين فساد قصده كما قاله سم وغلط خبر مبتدا محذوف على حذف مضاف أى فهو بدل غلط والهاء عائدة على البدل وسلب فى موضع الصفة لغلط بمعنى بدل الغلط ونائب فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق أى سلب ببدل الغلط الحكم عن الاول واثبت للثانى وجرى على هذا المرادى ويصح رجوع الضمير للغلط بمعنى الخطا أى رفع بهذا البدل الغلط فى نسبة الحكم للاول والصفة على الاحتمال الاول جارية على غير ما هى له بخلافها على الثانى والاقرب عليه ان غلط مبتدأ وسلب خبره فتأمل (قوله لان البدل الخ) علة لمحذوف أى لا من كون البدل مقصودا أولا لان البدل الخ (قوله أى سببه الغلط) أى بذكر الاول فالاضافة فى بدل الغلط من اضافة المسبب الى السبب وان كانت فى بدل الكل وبدل البعض للبيان وقوله لا انه نفسه غلط أى كما يتوهم من قولهم بدل الكل وبدل البعض (قوله بدل البداء) بفتح الموحدة والدال المهملة مع المد أى الظهور سمى بذلك لان المتكلم بداله ذكره بعد ذكر الاول قصدا (قوله البدا) بدل بعض من الضمير والضمير الواجب فى بدل البعض مقدر أى البد منه أو الاصل يده ثم نابت أل عن الضمير على القولين المتقدمين (قوله وذلك) أى احتمال الاقسام الثلاثة (قوله فان النبل الخ) محط بيان التقادير المختلفة قوله فان كان المتكلم الخ وانما قدم قوله فان النبل الخ لتوقف اختلاف التقادير على تغاير النبل والمدى (قوله جمع مدية) بضم الميم وقد تكسر نقله شيخنا عن الشارح والظاهر ان جمع مكسورة الميم بالكسر (قوله وهى السكين) قيد غيره بالعظيمة (قوله والاحسن ان يؤتى فيهن) أى فى أوجه المثال المتقدمة ببل لئلا يتوهم ان المتكلم أراد الصفة أى بلا حادا كما يقال رأيت رجلا حمارا أى بليدا كما فى التصريح ومعلوم انه اذا أتى فيهن ببل خرج مدى عن كونه بدلا وصار عطف نسق (قوله كأنى غداة البين الخ) الغداة أول النهار والبين الفراق وتحملوا ترحلوا والسمرات بفتح السين المهملة وضم الميم جمع سمرة وهى شجرة الطلح وناقف الحنظل بنون ثم قاف ففاء من يخرج حب الحنظل أراد انه فى تلك الغداة دمعت عينه كثيرا كما تدمع عين ناقف الحنظل لحرارته (قوله وتأولوا البيت) بان اليوم

البدل لابد أن يكون مقصودا لما عرفت فى حد البدل فالمبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة وانما سبق اللسان اليه فهو بدل الغلط أى بدل سببه الغلط لانه بدل عن اللفظ الذى هو غلط لا انه نفسه غلط وان كان مقصودا فان تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أى بدل شئ ذكر نسيانا وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط وان كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فبدل الاضراب ويسمى أيضا بدل البداء ثم اشار الى امثلة الانواع الاربعة على الترتيب بقوله (كزره خالدا وقبله اليدا * واعرفه حقه وخذ نبلا مدى) فخالدا بدل كل من كل واليد بدل بعض وحقه بدل اشتمال ومدى يحتمل الاقسام الثلاثة المذكورة وذلك باختلاف التقادير فان النبل اسم جمع للسهم والمدى جمع مدية وهى السكين فان كان المتكلم انما أراد الامر بأخذ المدى فسبق لسانه الى النبل فبدل غلط وان كان أراد الامر بأخذ النبل ثم بان له فساد تلك الارادة وان الصواب الامر بأخذ المدى فبدل نسيان وان كان أراد الاول ثم أضرب عنه الى الامر بأخذ المدى وجعل الاول فى حكم المسكوت عنه فبدل اضراب وبداء والاحسن ان يؤتى فيهن ببل (تنبيهات) * الاول زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله

كأنى غداة البين يوم تحملوا
لدى سمرات الحى ناقف حنظل

ونفاه الجمهور وتأولوا البيت

بمعنى الوقت فهو من بدل الكل سم (قوله العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص) أى على طريق المجاز المرسل ومراده بالعام والخاص مايشمل الكل والجزء وهذا أشارة الى رد بدل البعض الى بدل الكل وقوله وتحذف المضاف وتنويه أى على طريق المجاز بالحذف وهذا اشارة الى رد بدل البعض وبدل الاشتمال الى بدل الكل وقوله فاذا قلت الخ راجع للوجهين قبله وقوله انما تريد أكلت بعض الرغيف أى على وجه اطلاق اسم الكل وارادة الجزء مجازا مرسلا أو على وجه تقدير المضاف مجازا بالحذف وقوله وبدل المصدر الخ راجع لقوله وتحذف الخ فان قلت كلام السهيلى على الوجه المذكور يقتضى ان رد بدل الاشتمال لا يكون على طريق المجاز المرسل مع انه لامانع منه بأن يطلق اسم المحل ويراد الحال فيه وهو الصفة قلت المجاز المرسل المذكور فى رد بدل الاشتمال لا يطرد لانه وان تأتى فى نحو نفعنى زيد علمه لايتأتى فى نحو سرق زيد فرسه (قوله وبدل المصدر) أى سواء كان باقيا على مصدريته أو مرادا منه غير معناه المصدرى كالعلم فى نفعنى زيد علمه اذ الظاهر انه بمعنى معلومه واقتصر على المصدر لانه الغالب فى بدل الاشتمال والا فقد يكون غير مصدر كما فى سرق زيد ثوبه أو فرسه (قوله من صفة) أى من هذا اللفظ كما قاله شيخنا فضافة بالنصب على الحال والمراد هذا اللفظ وما فى معناه كوصف وحال فاذا قلت أعجبنى زيد علمه انما تريد أعجبنى صفة زيد فبينت بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة (قوله اختلف فى المشتمل الخ) قال البعض الظاهر ان المراد بالاشتمال مطلق التعلق والارتباط والا لم يتأت الاطراد فى شئ من الاقوال اه وفيه ان الاشتمال بالمعنى المذكور يوجد فى بدل البعض وبدل الكل الا ان يقال وجه التسمية لا يوجبها فتأمل وانحط كلامه فى التصريح على أن الراجح الثالث واختاره الموضح وتقدم الكلام عليه (قوله يحتمل الاولين) ظاهره انه لايحتمل الثالث كاحتماله لهما ولعل وجهه ان لفظ المبدل يشعر بالمبدل منه اشعارا قريبا بخلاف العامل فيكون الضمير المستتر فى قوله اوما يشتمل عليه للبدل والبارز للمبدل منه الذى أشعر به لفظ البدل اشعارا قريبا أو بالعكس وظاهره ايضا ان الاحتمالين على السواء وليس كذلك كما يفيده ما أسلفناه من البحث فى جعل البعض كلام المصنف محتملا للمذاهب الثلاثة (قوله لمياء) فعلاء من اللمى كالفتى وهو سمرة فى باطن الشفة وهو مستحسن (قوله لامكان تأويله) كأن يقال لعس مصدر وصفت به الحوة أى حوة لسعاء هذا وقد قيل كل من الحوة واللعس حمرة تضرب الى سواد وعليه فلعس بدل كل من كل فلا شاهد فيه (قوله قد فهم من كون البدل تابعا الخ)

* الثانى رد السهيلى رحمه الله تعالى بدل البعض وبدل الاشتمال الى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه فاذا قلت أكلت الرغيف ثلثه انما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض وبدل المصدر من الاسم انما هو فى الحقيقة من صفة مضافة الى ذلك الاسم * الثالث اختلف فى المشتمل فى بدل الاشتمال فقيل هو الاول وقيل الثانى وقيل العامل وكلامه هنا يحتمل الاولين وذهب فى التسهيل الى الاول * الرابع رد المبرد وغيره بدل الغلط وقال لا يوجد فى كلام العرب نظما ولا نثرا وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد فى كلام العرب كقول ذى الرمة

لمياء فى شفتيها حوة لعس وفى اللثات وفى أنيابها شنب

فالعس بدل غلط لان الحوة السواد واللعس سواد يشوبه حمرة وذكر بيتين آخرين ولا حجة له فيما ذكره لامكان تأويله * الخامس قد فهم من كون البدل تابعا انه يوافق متبوعه فى الاعراب.

أى لما علمت سابقا من ان التابع هو المشارك لما قبله فى اعرابه الحاصل والمتجدد (قوله وفيه تفصيل) أى فيما ذكر من الموافقة (قوله بل تبدل المعرفة من المعرفة الخ) محط الاضراب القسمان الاخيران وانما أتى بالقسمين الاولين تتميما للاقسام (قوله مفازا) أى مكان فوز أو فوزا وعلى هذا مشى الشارح بعد وسيأتى مافيه وقوله وأعنابا عطف على مفازا كما فى الجلالين (قوله بالناصية) هى ناصية أبى جهل وقوله كاذبة من المجاز العقلى (قوله ككون أحدهما مصدرا) نظر فيه بأن المراد المطابقة فى المعنى وهى حاصلة لان المصدر يدل على الاثنين والجماعة ورده بعضهم بأن مرادهم المطابقة فى اللفظ كما يدل عليه التعبير بالتثنية والجمع (قوله مفازا حدائق) أى فلم يقل مفاوز وفيه ان بدل الكل عين المبدل منه والذوات لا تكون نفس الحدث ويجاب بأن ذلك على حد زيد عدل (قوله أو قصد التفصيل) عطف على كون وقد يقال المطابقة حاصلة معه لان البدل ليس كل واحد من شقى التفصيل على حدته بل مجموعهما وهو مطابق ولما كان المجموع لا يمكن ظهور أثر العامل فيه وكان جعله فى أحدهما دون الآخر تحكما جعل فى كل منهما دفعا للتحكم فاندفع بحث الدمامينى بأنه اذا كان مجموعهما هو البدل فما العامل فى كل واحد منهما مع انه بمفرده غير بدل قال وهذا فى البدل كقولهم فى الخبر الرمان حلو حامض ونقل الطبلاوى عن سم انه قال الظاهر أن المسمى بالبدل اصطلاحا هو الاول فقط وان كان البدل فى المعنى هو المجموع فليتأمل (قوله فشلت) بفتح الشين المعجمة أى بطلت حركتها (قوله ومن ضمير الحاضر) أى البارز لان ضمير الحاضر المستتر لا يبدل منه مطلقا فان ورد ما يوهم ذلك قدر للثانى فعل من جنس الفعل المذكور نحو تعجبنى جمالك ويكون من ابدال الجملة (قوله أى يجوز ابدال الظاهر الخ) بيان للمفهوم وقوله ولا يجوز الخ بيان للمنطوق وانما لم يجز ابدال الظاهر من ضمير الحاضر لعدم فائدته لان ضمير الحاضر فى غاية الوضوح (قوله ومن ضمير الغائب) أى البارز أخذا من أمثلتهم وان لم يحضرنى الآن التصريح به فلا يجوز ابدال الظاهر من ضمير الغائب المستتر فلا يقال هند أعجبتنى جمالها على الابدال كما لا يقال تعجبنى جمالك على الابدال (قوله الا ما احاطة جلا) قال البعض أى الا بدل كل اظهر احاطة وشمولا والتقييد ببدل الكل مستفاد من التعبير بالاحاطة ومن المقابلة اه وهو صريح فى أن ما واقعة على بدل كل ويبطله العطف الآتى فى كلام المصنف وقول الشارح أى الا اذا كان البدل بدل كل لا يدل على وقوع ما على بدل كل لاحتمال أن يكون مراده ان هذا القيد

وأما موافقته اياه فى الافراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا وفيه تفصيل أما التنكير وفروعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر والنكرة من النكرة نحو ان للمتقين مفازا حدائق وأعنابا والمعرفة من النكرة نحو وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله والنكرة من المعرفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة وأما الافراد والتذكير وأضدادهما فان كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدرا نحو مفازا حدائق أو قصد التفصيل كقوله

وكنت كذى رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت

وان كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها (ومن ضمير الحاضر) متكلما كان أو مخاطبا (الظاهر لا * تبدله) أى يجوز ابدال الظاهر من ضمير الغائب كما ذكره فى أمثلته ولا يجوز أن يبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب (الا ما احاطة جلا) أى الا اذا كان البدل بدل كل فيه معنى الاحاطة

ملحوظ بعد ما والمعنى الا ظاهرا كان بدل كل وجلا احاطة بل هذا الاحتمال هو الظاهر الذى ينبغى حمل عبارته عليه لما عرفت فلا تغفل (قوله لاولنا وآخرنا) أى لجميعنا لان عادة العرب التعبير بالطرفين وارادة الجميع (قوله فما برحت اقدامنا الخ) قاله عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب بن عم النبى صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها فى شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو وحمزة وعلى وهم المراد من قوله ثلاثتنا ومات رضى الله تعالى عنه بالصفراء وهم راجعون كذا فى العينى والشاهد فى ثلاثتنا فانه بدل من نا فى مكاننا وأزيروا مبنى للمجهول وضميره للكفار والمنائيا جمع منية على غير قياس لان قياسه المنايا وأصله المنايى بياءين فقعل فيه ما يأتى فى التصريف (قوله أحدها المنع) لعدم الفائدة اذ ضمير الحاضر فى غاية الوضوح كما مر (قوله نحو ماضربتكم الازيدا) نظر فيه سم بأن زيدا ليس بدل كل من ضمير المخاطبين بل بدل بعض ويظهر لى انه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه فتأمل (قوله او اقتضى بعضا الخ) سكت عن بدل الاضراب فاقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجامى بجواز ذلك كما نقله شيخنا (قوله نحو لقد كان لكم الخ) أورد عليه أنه يلزم عليه انقسام الصحابة الى من يرجو الله ومن لا يرجوه وليس كذلك ولذا زعم الاخفش انه بدل كل والجواب ان الخطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم الخ فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الذم والموصوفون بذلك هم المخالطون لهم من المنافقين وليس الخطاب للصحابة فقط حتى يرد ما ذكر نقله الدنوشرى عن شرح اللباب (قوله والاداهم) جمع أدهم وهو القيد والشثنة الغليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وسكون النون وكسر السين وهو خف البعير استعير هنا لقدم الانسان (قوله ابتهاجك) أى فرحك استمالا السين والتاء زائدتان أو للصيرورة أى املت القلوب اليك أو صيرتها مائلة اليك قال سم وجرى فى قوله استمالا على الاكثر من مراعاة البدل والاقبال استمالته (قوله وسناؤنا) السناء بالمد كما فى البيت الشرف وبالقصر النور وقوله مظهرا جعله شيخنا مصدرا ميميا بمعنى الظهور ولا يبعد أنه اسم مكان مراد به الجنة لان قائل هذا البيت النابغة الجعدى الصحابى (قوله ولا يبدل مضمر من مضمر) أى مطلقا لانه لم يسمع ونحو قمت أنت ومررت بك أنت توكيد اتفاقا وكذلك رأيتك اياك عند الكوفيين والناظم اه توضيح (قوله ولا من ظاهر) أى ولا يبدل مضمر من ظاهر عكس مسئلة المتن ومقتضى اطلاقه المنع فى كل بدل وفى جمع الجوامع وشرحه للسيوطى

ومنع

نحو تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا وقوله
فما برحت أقدامنا فى مكاننا ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا
فإن لم يكن فيه معنى الاحاطة فمذاهب أحدها المنع وهو مذهب جمهور البصريين والثانى الجواز وهو قول الاخفش والكوفيين والثالث أنه يجوز فى الاستثناء نحو ماضربتكم الازيدا وهو قول قطرب (أو اقتضى بعضا) أى كان بدل بعض نحو لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وقوله
أوعدنى بالسجن والاداهم رجلى فرجلى شثنة المناسم
(أو) اقتضى (اشتمالا) أى كان بدل اشتمال (كانك ابتهاجك استمالا) وقوله
بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا
(تنبيه) قال فى التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر

ومنع ابن مالك بدل المضمر من الظاهر بدل كل قال لانه لم يسمع ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا وأجازه الاصحاب نحو رأيت زيدا اياه وفى جواز بدل البعض والاشتمال خلف فقيل يجوز نحو ثلث التفاحة أكلت التفاحة اياه وحسن الجارية اعجبتنى الجارية هو وقيل يمتنع قال أبو حيان وهو كالخلاف فى ابدال مضمر من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع اه يس (قوله ان لم يفد اضرابا) نحو اياك اياى قصد زيد فان دعوى التأكيد فى مثل هذا لا يتأتى اه دماميني ونحو عمرا اياى قصد زيد فعلم ان قوله ان لم يفد اضرابا قيد فى كل من عدم ابدال المضمر من المضمر وعدم ابدال المضمر من الظاهر فاعرفه (قوله وبدل المضمن الخ) خرج ما صرح معه بأداة الاستفهام أو الشرط فلا يلى البدل ذلك نحو هل أحد جاءك زيد أو عمرو وكذا ان تضرب أحدا رجلا او امرأة اضربه اه سم عن شروح التسهيل ولعل عدم وجوب ذكر الحرف فى صورة التصريح لقوة المصرح به فلا يحتاج الى ذكره ثانيا بخلاف المضمن (قوله معنى الهمز) مقتضاه ان الهمز بالجر مضاف اليه وجعله الشيخ خالد منصوبا مفعولا ثانيا للمضمن (قوله يلى همزا مستفهما به وجوبا) ليوافق المبدل منه فى تأدية المعنى (قوله اسعيد أم على) فسعيد بدل من من بدل تفصيل (قوله بدل اسم الشرط) فانه يلى حرف الشرط الذى تضمنه المبدل منه وهو بدل تفصيل وقد يتخلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط ففى الكشاف ان يومئذ بدل من اذا فى قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر فى النظم على الاستفهام وكذا فعل فى التسهيل مع كثرة جمعه فيه على ان مسئلة الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا قلت من يقم ان زيد وان عمرو وكان اسم الشرط مبتدأ فيكون البدل كذلك ضرورة فيلزم دخول ان الشرطية على المبتدأ وهو غير جائز فى الاصح وان جعلنا ما بعد ان فاعلا بمحذوف امتنعت المسئلة لتخالف العامل ولان ان لا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان هنالك ما يفسره نحو وان امرأة خافت وجوابه ان ان انما جىء بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور اه تصريح (فائدة) اجتمعت مع جماعة كثيرة من اهل العلم فى بعض المحافل فأورد بعضهم سؤالا فى قوله صلى الله عليه وسلم أيما أمة ولدت من سيدها فهى حرة عن دبر منه حاصله انهم جوزوا ان يكون أمة بالرفع على البدلية من أى مع ان بدل المضمن معنى الشرط يجب أن يلى حرف الشرط كما ان بدل المضمن حرف الاستفهام يجب أن يلى حرف الاستفهام فسكت جميع الحاضرين فعند ذلك أجبت بأن محل وجوب ايلاء بدل المضمن معنى الشرط حرف الشرط اذا

وما أوهم ذلك جعل توكيدا ان لم يفد اضرابا اه (وبدل) المبدل منه (المضمن معنى) (الهمز) المستفهم به (يلى * همزا) مستفهما به وجوبا (كمن ذا أسعيد أم على) وكم مالك أعشرون أم ثلاثون وما صنعت أخيرا أم شرا وكيف جئت أراكبا أم ماشيا (تنبيه) نظير هذه المسئلة بدل اسم الشرط نحو من يقم ان زيد وان عمرو أقم معه وما تصنع ان خيرا أو شرا تجز به ومتى تسافر ان ليلا أو نهارا أسافر معك

وقع البدل بعد فعل الشرط أخذا من الامثلة التى ذكروها فأعجبهم ذلك غاية
الاعجاب وقد نخرج مما مر جواب آخر وهو أن ذلك قد يتخلف كما فى آية الزلزلة (قوله
ويبدل الفعل من الفعل) قال ابن هشام ينبغى أن يشترط لابدال الفعل ما اشترط
لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد فى الزمان دون الاتحاد فى النوع حتى يجوزان
جئتنى تمش الى اكرمك (قوله تلمم بنا) فى كونه بدل كل من كل نظر فان الاتيان
المجىء والالمام النزول وما تمحل به البعض من ان المراد باتيانهم النزول بهم مجازا
يزيفه انه لا قرينة على ذلك فالمتجه انه بدل اشتمال (قوله كمن يصل الينا)
اى معشر الكرام الذين لا يخيب قاصد الاستعانة بهم فاندفع ما قيل ان الشخص قد
يصل ويستعين ولا يعان (قوله يستعن بنا) فيستعن بدل اشتمال من يصل لان
وصول قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة فاندفع ما قيل ان الوصول قد لا يشتمل
على الاستعانة وجعله الشاطبى بدل اضراب أو غلط فراجعه قال شيخنا على
القول بأن البدل من جملة اخرى وانه على نية تكرار العامل فالقياس ان الجزم
بشرط مقدر مع تقدير جواب آخر والتقدير من يصل الينا يعن من يستعن بنا
يعن اه (قوله يضاعف له العذاب) فهو بدل اشتمال من يلق أثاما لان لقى
الاثام أن يحصل له العذاب مضاعفا وهو يشتمل على المضاعفة فما نقله الغزى عن
بعضهم من أن هذه الآية من بدل الكل لان لقى الاثام هو مضاعفة العذاب غير
ظاهر (قوله ان على الله الخ) الخطاب لرجل تقاعد عن مبايعة الملك وعلى
خبر ان والله نصب بنزع الخافض وهو واو القسم وأن تبايعا اسم ان وتؤخذ بدل
اشتمال من تبايعا وكرها مفعول مطلق بتقدير مضاف أى أخذ كره أو حال
أى كارها وهذا أنسب بقوله طائعا وجعله صفة لمصدر محذوف يحوج الى تكلف
تقدير الموصوف وتأويل كرها باسم مفعول وبهذا يعلم ما فى كلام العينى الذى درج
عليه شيخنا والبعض (قوله ولا يبدل بدل بعض) نقل فى التصريح ان الشاطبى
اثبته ومثل له بنحو ان تصل تسجد للرحمن يرحمك لكن قال الفارضى انه يحتمل بدل
الاشتمال فان الصلاة تشتمل على السجود اه وفيه عندى وان أقره شيخنا نظر
لان الظاهر أنه ليس مرادهم بالاشتمال ما يعم اشتمال الكل على جزئه والا لزم
أن كل بدل بعض بدل اشتمال (قوله والقياس يقتضيه) ومثله الشاطبى بنحو
ان تطعم زيدا تكسه اكرمك (قوله تبدل الجملة من الجملة الخ) أى اذا كانت
الثانية اوفى من الاولى بتأدية المراد على ما قاله الدنوشرى وأقره شيخنا والفرق
بين بدل الفعل وبدل الجملة ان الفعل يتبع ما قبله فى اعرابه لفظا أو تقديرا والجملة تتبع

ماقبلها

(ويبدل الفعل من الفعل) بدل كل من كل
قال فى البسيط باتفاق كقوله
متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا
تجد حطبا جزلا ونارا تأججا
وبدل اشتمال على الصحيح (كمن * يصل الينا
يستعن بنا يعن) ومنه ومن يفعل ذلك يلق
أثاما يضاعف له العذاب وقوله
ان على الله ان تبايعا
تؤخذ كرها أو تجىء طائعا
ولا يبدل بدل بعض وأما بدل الغلط فقال فى
البسيط جوزه سيبويه وجماعة من النحويين
والقياس يقتضيه (تنبيه) تبدل الجملة من
الجملة

ماقبلها محلا ان كان له محل والا فاطلاق التبعية عليها مجاز كذا فى التصريح قال فى
المغنى جوز أبو البقاء فى قوله تعالى منهم من كلم الله كونه بدلا من فضلنا
بعضهم على بعض ورده بعض المتأخرين بأن الجملة الاسمية لا تبدل من الفعلية ولم يقم
دليل على امتناع ذلك اه بقى ابدال الفعل من اسم يشبهه والعكس وابدال مفرد من
جملة وحرف من مثله أما الاول فجوزه ابن هشام نحو زيد متق يخاف الله أو يخاف
الله متق وأما الثانى فجوزه أبو حيان وجعل منه ولم يجعل له عوجا قيما فجعل قيما
بدلا من جملة ولم يجعل له عوجا وأما الثالث فأثبته سيبويه وجعل منه أيعدكم انكم اذا
متم الآية فجعل أن الثانية بدلا من الاولى لا توكيدا والظاهر ما مر فى باب
التوكيد ان هذا من توكيد الضمير مع اعادة ما اتصل به (قوله نحو أمدكم بما
تعلمون الخ) فجملة أمدكم بأنعام وبنين الخ بدل من جملة أمدكم بما تعلمون ولا يخفى
انها صلة الذى فى قوله واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون فلا محل لها فاطلاق التبعية
على ما بعدها مجاز لما مر عن التصريح وقال الدمامينى والشمنى لاطلاقها عليه بالمعنى
اللغوى لا الاصطلاحى ومثل بالآية فى التصريح لبدل البعض وهو الظاهر لان
ما يعلمونه أعم من المفصل المذكور بعده الا أن يقال المراد به خصوص المفصل
فيكون عاما مرادا به الخصوص (قوله أقول له ارحل لا تقيمن عندنا) التمثيل به
لبدل الكل مبنى على ان الامر بالشىء عين النهى عن ضده ومثل به فى التصريح
لبدل الاشتمال وهو مبنى على ان الامر بالشىء يستلزم النهى عن ضده قال الدمامينى
لا تتعين التبعية فى البيت لجواز أن يكون مجموع الجملتين هو المقول وكل واحدة جزء
المقول اه قال فى التصريح وسكتوا عن اشتراط الضمير فى بدل البعض
والاشتمال فى الافعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها (قوله ابدالها من المفرد)
انما صح ذلك لرجوع الجملة فى التقدير الى المفرد كما فى التصريح (قوله أبدل كيف
يلتقيان الخ) الظاهر أنه بدل اشتمال وكذا فى عرفت زيدا أبو من هو (قوله
تعذر التقائهما) أشار بذلك الى أن الجملة فى تأويل المفرد والى أن الاستفهام
تعجبى قال الدمامينى ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها
على سبب الشكوى (قوله أبو من هو) أبو مبتدأ ومن مضاف اليه وهو خبر
والجملة بدل من زيدا بدل اشتمال لا مفعول ثان لان عرف انما يتعدى الى مفعول
واحد (قوله سبب الجثو) هو دعاء كل أمة الى قراءة كتابها (قوله كون
البدل معتمدا عليه) أى اعتمد عليه ما بعده فى الحالة التى له من تذكير وتأنيث
وغيرهما نحو ان زيدا عينه حسنة وان هندا جفنها فاتر بنصب العين والجفن فأنث

نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين
وقوله أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وأجاز
ابن جنى والزمخشرى والناظم ابدالها من
المفرد كقوله
الى الله أشكو بالمدينة حاجة
وبالشام اخرى كيف يلتقيان
أى الى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما
أبدل كيف يلتقيان من حاجة واخرى
وجعل منه الناظم نحو عرفت زيدا أبو من هو
(خاتمة) فى مسائل متفرقة من التسهيل
وشرحه * الاولى قد يتحد البدل والمبدل منه
لفظا اذا كان مع الثانى زيادة بيان كقراءة
يعقوب وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى
الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها
ذكر سبب الجثو * الثانية الكثير كون البدل
معتمدا عليه

الخبر فى الاول وذكر فى الثانى ولولا أن المعتمد عليه فى ذلك هو البدل لوجب التذكير فى الاول والتانيث فى الثانى اه دماميني وفى كلام البعض ان الخبر عند اعتماد البدل للبدل وعند اعتماد المبدل منه للمبدل منه وفيه نظر الا أن يراد بكون الخبر للبدل ان البدل هو المخبر عنه فى المعنى فتأمل (قوله تركت) فيه الشاهد فانه خبر أنثه اعتمادا على المبدل منه والاعضب بعين مهملة فضاد معجمة فموحدة ولد البقرة اذا طلع قرنه وقيل ما كسر قرنه وهو أنسب بالمقام (قوله زيدا) يصح نصبه بدلا من الهاء المقدرة وجره بدلا من الذى ورفعه خبر مبتدا محذوف قاله الشارح على التوضيح (قوله مافصل به مذكور) أى مبدل منه مذكور قال شيخنا نقلا عن السيوطى وكذا غير المفصل يجوز فيه القطع أيضا نحو مررت بزيد أخوك نص عليه سيبويه والاخفش اه ونقل شيخنا السيد عن سم جواز قطع البيان والعطف وتقدم جواز قطع النعت وهناك قول بجواز قطع التوكيد (قوله وكان وافيا به) أى مستوعبا لانواعه (قوله وربعة) بفتح الراء وسكون الموحدة وفتحها الذى بين الطويل والقصير (قوله تعين قطعه) أى لانه حينئذ بدل بعض من غير رابط كما فى المغنى وبهذا يتبين بطلان قول البعض محل التعين اذا جعل بدل كل فان جعل بدل بعض جاز الاتباع على انه لا يتصور الا كونه بدل بعض لان الغرض انه لم ينو معطوف محذوف فلا تكن من الغافلين (قوله فمن الاول) أى ما كان فيه البدل وافيا بالمبدل منه فيجوز فيه الامران البدل والقطع

(النداء)

هو لغة الدعاء بأى لفظ كان واصطلاحا طلب الاقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدر والمراد بالاقبال ما يشمل الاقبال الحقيقى والمجازى المقصود به الاجابة كما فى نحو يا الله ولا يرد يا زيد لا تقبل لان الطلب الاقبال لسماع النهى والنهى عن الاقبال بعد التوجه واعترض نيابة حرف النداء عن أدعو بأن أدعو خبر والنداء انشاء وأجيب بأن أدعو نقل الى الانشاء وانما ينادى المميز وأما نحو يا جبال ويا أرض فقيل انه من باب المجاز بتشبيه ما ذكر بالمميز فى الانقياد واستعارته فى النفس له على طريق الاستعارة بالكناية ويا تخييل ولك أن تقول من الجائز أن الله خلق لما ذكر حال الخطاب تمييزا فلم يقع النداء الا لمميز وهمزة النداء منقلبة عن واو مثل كساء كما فى الغزى (قوله ثم مع القصر) أى ثم أشهرها كسر النون مع القصر أى بالنسبة للثالث وقوله ثم ضمها مع المد أى ثم أشهرها

وقد يكون فى حكم الملغى كقوله
ان السيوف غدوها ورواحها
تركت هوازن مثل قرن الاعضب
*الثالثة قد يستغنى فى الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه نحو أحسن الى الذى صحبت زيدا أى صحبته زيدا *الرابعة ما فصل به مذكور وكان وافيا به يجوز فيه البدل والقطع نحو مررت برجال قصير وطويل وربعة وان كان غير واف تعين قطعه ان لم ينو معطوف محذوف نحو مررت برجال طويل وقصير فان نوى معطوف محذوف فمن الاول نحو اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر بالنصب التقدير وأخواتهما ثبوتها فى حديث اخر والله تعالى أعلم

(النداء)

فيه ثلاث لغات أشهرها كسر النون مع المد ثم مع القصر ثم ضمها مع المد

ضمها مع المد وأفعل التفضيل هنا ليس على بابه وقدر بعضهم خبرا فى الموضعين أى ثم كسرها مع القصر يلى الاول ثم ضمها مع المد يلى الثانى هذا وقد أسلفنا فى مبحث علامات الاسم نقلا عن المصباح ان فى النداء لغة رابعة وهى الضم مع القصر فتنبه (قوله واشتقاقه) أى أخذه من ندى الصوت لتلاقيهما فى المادة وانما فسرنا الاشتقاق بالاخذ لاختلاف المأخوذ والمأخوذ منه مغنى (قوله وللمنادى الخ) فى حاشية المغنى للسيوطى ما نصه حكى أبو حيان ان بعضهم ذهب الى أن حروف النداء أسماء أفعال تتضمن ضمير المنادى فعلى هذا استكملت الهمزة أقسام الكلمة لانها تأتى حرفا للاستفهام وفعل أمر من وأى بمعنى وعد ولها فى ذلك نظائر اه أى كعلى والمنادى فى عبارته بكسر الدال (قوله النائى) بحذف الياء والاستغناء بالكسرة وكذا ما بعده (قوله أى البعيد) قال شيخنا الضابط فى البعد وضده العرف اه قيل انما نودى البعيد بالادوات الآتية المشتملة على حرف المد لان البعيد يحتاج فى ندائه الى مد الصوت ليسمع وهو ظاهر فى غير أى بقصر الهمزة (قوله من هو كالنائى) هذا حل معنى لا حل اعراب حتى يقال ان الشارح حمل عبارة المتن على ما يمتنع عند البصريين وهو حذف الموصول وبعض الصلة مع انه لا ضرورة الى ذلك فى عبارة المتن لجواز كون الكاف اسمية بمعنى مثل معطوفة على النائى (قوله أو ارتفاع محل) أراد به ما يعم المحل الحسى والمحل المعنوى الذى هو الرتبة بقرينة تمثيله لارتفاع محل المنادى بنداء العبد ربه (قوله ثم هيا) قيل هى فرع أيا بابدال الهمزة هاء وقيل أصل فليست هاؤها بدلا من همزة أيا وكلامه محتمل للقولين وان كان الى الثانى أقرب ولزيادة أحرفهما عن يا كان فيهما دلالة على زيادة بعد مناداهما عن منادى يا (قوله وأعمها يا) أى باعتبار المحال كما يدل عليه بقية كلامه (قوله تدخل فى كل نداء) ولا يقدر عند الحذف سواها (قوله فى الله تعالى) أى لفظ الله تعالى مدلوله عن كل ما لا يليق وكما تتعين فى لفظ الجلالة تتعين فى المستغاث وأيها وأيتها لان الاربعة لم يسمع نداؤها الا بيا لا لبعدها حقيقة أو تنزيلا لانه غير لازم (قوله ووا لمن ندب الخ) قال الرضى وقد يستعمل فى النداء المحض وهو قليل اه وقال فى المغنى أجاز بعضهم استعمال وا فى النداء الحقيقى (قوله واولداه) فوا حرف نداء وندبة وولدا منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة والالف للندبة والهاء للسكت (قوله وهو يا) أخذ هذا الحصر من قوله قبل ووا لمن ندب أو يا (قوله وقت فيه الخ) فصدور ذلك

واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده يقال فلان اندى صوتا من فلان اذا كان أبعد صوتا منه (وللمنادى النائى) أى البعيد (أو) من هو (كالنائى) لنوم أو سهو أو ارتفاع محل أو انخفاضه كنداء العبد لربه وعكسه من حروف النداء (يا وأى) بالسكون وقد تمد همزتها (وآ كذا أيا ثم هيا) وأعمها يا فانها تدخل فى كل نداء وتتعين فى الله تعالى (والهمز للدانى) أى القريب نحو أزيد أقبل المقصور (ووا لمن ندب) وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه نحو واولداه وارأساه (أو يا) نحو يا ولداه يا رأساه (وغير وا) وهو يا (لدى اللبس اجتنب) أى لا تستعمل يا فى الندبة الا عند أمن اللبس كقوله
حملت امرا عظيما فاصطبرت له
وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

بعد موت عمر دليل على انه مندوب وليس الدليل الالف لانها تلحق آخر المستغاث
والمتعجب منه كما يأتى أفاده سم (قوله فان خيف اللبس الخ) فتقول عند قصد
ندبة زيد الميت وبحضرتك من اسمه زيد وازيد بالواو اذ لو أتيت بيا لتبادر الى فهم
السامع انك قصدت النداء (قوله من حروف نداء البعيد آى الخ) هذا مكرر
مع قوله سابقا وقد تمد همزتها الا أن يقال أعاده ليؤيده بنقله عن التسهيل أو توطئة
لقوله فجملة الحروف ثمانية (قوله ذهب المبرد الخ) انظر ماذا يقول فى آى وآ
بمد الهمزة فيهما هل يجعلهما للبعيد أو للقريب أو لهما فان أراد بقوله واى والهمزة
للقريب مقصورتين وممدودتين فلا اشكال ونظير ذلك يقال فيما نقله عن ابن برهان
(قوله على ان نداء القريب بما للبعيد) أى فى غير صورة تنزيله منزلة البعيد بقرينة
قوله يجوز توكيدا اذ عند التنزيل المذكور لا تأكيد فتلخص أنه يجوز نداء
القريب بما للبعيد للتوكيد وللتنزيل والمراد توكيد النداء ايذانا بأن الامر الذى
يتلوه مهم جدا كما أفاده فى الكشاف (قوله وعلى منع العكس) أى لعدم تأتى
التوكيد فى صورة العكس ومحل منعه اذا لم ينزل البعيد منزلة القريب والا جاز نداؤه
بما للقريب اذ لا مانع منه حينئذ كما قاله سم (قوله قد يعرى من حروف النداء
لفظا) وان لزم عليه حذف النائب والمنوب عنه فقد قال الدماميني لا نسلم ان
العوضية تنافى الحذف بدليل اقام الصلاة اهـ وقال بعضهم يا للتنبيه لاعوض عن
الفعل لكن لما وقعت فى محله أشبهت العوض اهـ أما حذف المنادى وابقاء
حرف النداء فذهب ابن مالك الى جوازه قبل الامر والدعاء واستشهد على ذلك
ووجه الدماميني جوازه قبل الامر والدعاء بأنهما مظنة النداء ووقوعه معهما
كثير فحسن التخفيف معهما بالحذف وذهب أبو حيان الى منعه وعلله بأن الجمع
بين حذف فعل النداء وحذف المنادى اجحاف ولم يرد بذلك سماع عن العرب ويا
فى الشواهد للتنبيه كهى قبل ليت ورب وحبذا على ما صرح به فى التسهيل وعلله
فى شرحه بأن مولى يا أحد هذه الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى
ثابت ولا محذوف (قوله نحو يوسف أعرض عن هذا) أشار بتعداد الامثلة
الى أنه لا فرق بين أن يكون المنادى مفردا أو مضافا أو شبيها به ولا فرق فى المفرد
بين أن يكون مقصود النداء لذاته كيوسف أو وصلة لنداء غيره كأى ولا بين أن يكون
معربا قبل النداء كيوسف أو مبنيا قبله كمن أو معربا قبله فى بعض الاحوال ومبنيا فى
البعض الآخر كأى هذا ما ظهر لى وأما ما ذكره البعض فلا يتم كما يؤخذ مما قررناه

فان خيف اللبس تعين وا (تنبيهان)
* الاول من حروف نداء البعيد آى بمد
الهمزة وسكون الياء وقد عدها فى
التسهيل فجملة الحروف حينئذ ثمانية * الثانى
ذهب المبرد الى أن ايا وهيا للبعيد وأى
والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان
الى أن ايا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وأى
للمتوسط ويا للجميع وأجمعوا على أن نداء
القريب بما للبعيد يجوز توكيدا وعلى منع
العكس (وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا
قد يعرى) من حروف النداء لفظا (فاعلما
نحو يوسف أعرض عن هذا استفرغ لكم أيها
الثقلان

فعلم

فعلم أن المنادى فى المثال الاخير وهو من مفرد لانه اسم موصول لا شبيه بالمضاف
لانه لم يعمل فيما بعده ولم يعطف عليه ما بعده فهو مبنى على ضم مقدر كما قاله سم
(قوله ان أدوا الى عباد الله) أى أدوا الى الطاعة يا عباد الله وهذا أحد
وجهين الثانى ان عباد الله مفعول أدوا كقوله فأرسل معنا بنى اسرائيل
ولا شاهد فيه حينئذ (قوله مع المضمر) أى لقلة ندائه (قوله والمتعجب
منه) نحو قولهم يا للماء والعشب اذا تعجبوا من كثرتهما (قوله الا مع الله)
لان نداءه على خلاف الاصل لوجود أل فيه فلو حذف حرف النداء لم يدل
عليه دليل أفاده سم (قوله والمتعجب منه) لانه كالمستغاث لفظا وحكما
(قوله المنادى البعيد) أى حقيقة أو تنزيلا لان مد الصوت معه مطلوب
ليسمع فيجيب والحذف ينافيه (قوله والصحيح منعه مطلقا) ظاهره
أن الخلاف جار فى مطلق الضمير وليس كذلك بل الخلاف فى ضمير
المخاطب فقط وأما ضمير المتكلم والغائب فنداؤهما ممنوع اتفاقا كما فى التصريح
فلا يقال يا أنا ولا يا هو ولا يرد أنه سمع يا هو يا من لا هو الا هو لان هو فى مثله اسم
للذات العلية لا ضمير اهـ ويمكن دفع الاعتراض بأن مصب تصحيح المنع فى
عبارته الاطلاق أى والصحيح منع نداء المضمر حالة كون المضمر مطلقا عن التقييد
بكونه ضمير متكلم أو غائب فيكون مقابل الصحيح المنع حالة كون الضمير
مقيدا بذلك ويمكن أيضا أن يفرض كلام الشارح كالمصنف فى ضمير المخاطب
فقط ويكون معنى قول الشارح مطلقا سواء كان ضمير رفع أو نصب أخذا مما بعده
أو يكون معناه نثرا أو نظما أخذا مما بعده أيضا فاعرف ذلك (قوله
وشذ يا اياك قد كفيتك) جعل بعضهم يا فيه للتنبيه وايا مفعول فعل محذوف يفسره
المذكور (قوله يا أبجر) بموحدة فجيم فراء قال فى القاموس الابجر الذى خرجت
سرته والعظيم البطن وقد بجر كفرح فيهما اهـ وتمامه أنت الذى طلقت عام جعتا
وجعل بعضهم يا فيه للتنبيه وأنت الاولى مبتدأ وأنت الثانية تأكيدا
والموصول خبرا (قوله أى التعرى) أى المفهوم من يعرى ولم يقل أى التعرية
مع انها مصدر يعرى لان التعرى أوفق بتذكير اسم الاشارة (قوله فى اسم
الجنس) أى المعين كما سيأتى فى الشرح (قوله والمشار له) اعترض بأن حقه
أن يقول والمشار به وأجيب بأن فى كلامه حذف مضاف أى ولفظ المشار له من
حيث انه مشار له وهو اسم الاشارة وبأنه معطوف على الجنس أى واسم المشار له أى

ان أدوا الى عباد الله ونحو خيرا من زيد أقبل
ونحو من لا يزال محسنا أحسن الى * أما المندوب
والمستغاث والمضمر فلا يجوز ذلك فيها لان
الاولين يطلب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه
والتفويت الدلالة على النداء مع المضمر
(تنبيهان) * الاول عد فى التسهيل من هذا
النوع لفظ الجلالة والمتعجب منه ولفظه ولا
يلزم الحرف الا مع الله والمضمر والمستغاث
والمتعجب منه والمندوب وعد فى التوضيح
المنادى البعيد وهو ظاهر * الثانى أفهم
كلامه جواز نداء المضمر والصحيح منعه مطلقا
وشذ نحو يا اياك قد كفيتك وقوله يا أبجر ابن
أبجر يا أنتا (وذاك) أى التعرى من الحروف
(فى اسم الجنس والمشار له * قل

الاسم الدال عليه من حيث انه مشار اليه وظاهر كلامه جواز نداء اسم الاشارة مطلقا وقيده الشاطبي بغير المتصل بالخطاب (قوله أصلا ورأسا) العطف للتوكيد والمراد أنه لا يحكم بالقلة فقط وأما قول البعض المراد بمنعه أصلا منع القياس عليه وبمنعه رأسا منع وروده فهو مع ما فيه من التحكم مردود بما سيفيده الشارح من اعتراف المانعين بالورود حيث قال ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة (قوله أطرق كرا) أصله يا كروان رخم بحذف النون وحذفت معها الالف لكونها زائدة ساكنا مكملا أربعة قال الناظم ومع الاخر احذف الذى تلا الخ ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتمامه ان النعام فى القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه أى اخفض يا كرا عنقك للصيد فان من هو أكبر وأطول عنقا منك وهو النعام قد صيد تصريح بزيادة (قوله وافتد مخنوق) مثل يضرب لكل مضطر وقع فى شدة وهو يبخل بافتداء نفسه بماله اه تصريح (قوله وأصبح ليل) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشئ أى صر صبحا اه تصريح ولو قال أى ائت بالصبح أو تبدل بالصبح لكان أوضح (قوله ثوبى حجر) قاله صلى الله عليه وسلم حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام حين فر الحجر بثوبه حين وضعه عليه وذهب ليغتسل وكان رخاما كما فى الفارضى (قوله اذا هملت عينى) أى أسالت الدموع لها أى لاجل المحبوبة وبمثلك خبر مقدم ولوعة مبتدأ مؤخر وهذا منادى وفيه الشاهد قال البعض ويحتمل أن يكون مبتدا ولوعة بدل أو عطف بيان وحينئذ لا شاهد فيه اه ومما يبعده تذكير اسم الاشارة مع تأنيث لوعة (قوله قومى لهم) قومى خبران ولهم متعلق بصلة الموصول وهى وصفوا فيكون قد فصل بين العامل والمعمول بأجنبى للضرورة واعتصم أى استمسك (قوله ذا ارعواء) أى يا ذا ارعوا ارعواء أى انكف عن دواعى الصبا انكفافا (قوله وجعل منه قوله تعالى الخ) لم يقل وقوله تعالى لان ما ذكره أحد أوجه منها ان هؤلاء بمعنى الذين خبر أنتم (قوله على شذوذ) أى فى النثر أو ضرورة أى فى النظم (قوله ولحنوا المتنبى) قد يمنع التلحين بأن المتنبى كوفى ومذهب الكوفيين جواز حذف حرف النداء من اسم الاشارة قاله الدمامينى (قوله هذى) أى يا هذى وجعله بعضهم مفعولا مطلقا أى برزت هذه البرزة وحينئذ لا شاهد فيه ورده الناظم بأنه لا يشار الى المصدر على طريق المفعول المطلق الا منعوتا بذلك المصدر نحو ضربته ذلك الضرب لكن تقدم فى باب المفعول المطلق ان غير الناظم

لا يشترط

(فانصر عاذله) قوله أصلا ورأسا (ومن يمنعه) فيهما أصلا ورأسا أى لا ثمه على ذلك فقد سمع فى كل منهما ما لا يمكن رد جميعه فمن ذلك فى اسم الجنس قولهم أطرق كرا وافتد مخنوق وأصبح ليل وفى الحديث ثوبى حجر وفى اسم الاشارة

قوله اذا هملت عينى لها قال صاحبى بمثلك هذا لوعة وغرام

وقوله ان الاولى وصفوا قومى لهم فبهم هذا اعتصم تلق من عاداك مخذولا

وقوله ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الرأس شيبا الى الصبى من سبيل

وجعل منه قوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة ولحنوا المتنبى فى قوله هذى برزت لنا فهجت رسيسا

لا يشترط ذلك فهجت أى أثرت رسيسا أى هما وتمامه ثم انصرفت وما شفيت نسيسا بنون مفتوحة أى بقية النفس (قوله اذ لم يرد الا فى الشعر) أى لم يرد نصا الا فى الشعر فلا ترد الآية لقبولها التأويل (قوله اذ هو محل الخلاف) يقتضى ان غير المعين يلزمه الحرف اتفاقا وليس كذلك فقد صرح المرادى بان بعضهم أجاز حذف الحرف معه أيضا نحو رجلا خذ بيدى وأجاب بعضهم بجعل أل فى الخلاف للعهد والمعهود الخلاف بين البصريين والكوفيين فغير المعين يلزمه الحرف اتفاقا منهما وهذا الاينافى حكاية قول فيه عن بعض النحاة وانما يصح هذا الجواب اذا كان البعض المجيز من غير الفريقين فراجعه (قوله على ان الحرف يلزمه) أى على الصحيح لما مر عن المرادى خلافا لما يوهمه كلام الشارح من ان لزومه للمعرف متفق عليه (قوله وابن المعرف الخ) انما بنى لوقوعه موقع الكاف الاسمية فى نحو أدعوك المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ومماثلته لها افرادا وتعريفا وانما احتيج الى قولنا المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى وخرج بقولنا ومماثلته لها افرادا وتعريفا المضاف والشبيه به لانهما لم يماثلا الكاف الاسمية افرادا والنكرة غير المقصودة لانها لم تماثلها تعريفا وجعل السيد علة البناء المشابهة لكاف ذلك فى الخطاب والافراد بلا واسطة ورد عليه وجود هذه العلة فى النكرة غير المقصودة مع عدم بنائها وبنى على حركة للاعلام بأن بناءه غير أصلى وكانت ضمة لانه لو بنى على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة أو على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة قاله الفاكهى وأورد عليه أن المنادى المضاف للياء يجوز فيه الضم عند حذف يائه فلا يحصل الفرق وأجيب بأنه قليل فلا ينظر اليه (قوله المنادى ليس بقيد بل بيان لموضوع المسئلة لان الكلام فى أحكام المنادى وأخره عن قوله المعرف ضرورة اه غزى (قوله فى رفعه) أى رفع نظيره على ما قاله الغزى او المراد رفعه فى غير النداء أو المراد رفعه على فرض اعرابه والى هذا يشير قول الشارح على ما يرفع به لو كان معربا فاندفع ما يقال الرفع اعراب فينافى قوله وابن (قوله على ما يرفع به) من حركة ظاهرة أو مقدرة أو حرف (قوله سابقا على النداء) كالعلم والصحيح بقاؤه على تعريفه بالعلمية وازداد بالنداء وضوحا وقيل سلب تعريفه بالعلمية وتعرف بالنداء ورده الناظم بنداء ما لا يمكن سلب تعريفه كلفظ الجلالة واسم الاشارة فانهما لا يقبلان التنكير فان قلت العلم

والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد الا فى الشعر وقد صرح فى شرح الكافية بموافقة الكوفيين فى اسم الجنس فقال وقولهم فى هذا أصح (تنبيه) أطلق هنا اسم الجنس وقيده فى التسهيل بالمبنى للنداء اذ هو محل الخلاف كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى فالحاصل ان الحرف فأما اسم الجنس المفرد غير المعين فنص فى شرح الكافية على ان الحرف يلزمه يلزم فى سبعة مواضع المندوب والمستغاث والمتعجب منه والمنادى البعيد والمضمر ولفظ الجلالة واسم الجنس غير المعين وفى اسم الاشارة

(وابن المعرف المنادى المفردا * على الذى فى رفعه قد عهدا)

واسم الجنس المعين ما عرفت

أى اذا اجتمع فى المنادى هذان الامران التعريف والافراد فانه يبنى على ما يرفع به لو كان معربا وسواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو يا زيد

اذا أريد اضافته تنكيرها الفرق قلت ليس المقصود من الاضافة الا تعريف المضاف أو تخصيصه فلو أضيف مع بقاء التعريف كانت الاضافة لغوا وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الاصغاء فلا حاجة الى تنكير المنادى اذا كان معرفة سم (قوله بسبب القصد) أى قصد المنكر بعينه وقوله والاقبال أى اقبال المتكلم على المنادى أى القائه الكلام نحوه وليس المراد اقبال المنادى على المتكلم كما قد يتوهم لتأخره عن النداء فيلزم كون الكلمة حالة النداء غير معرفة وتوقف تعريفها على اقبال المنادى حتى انه اذا لم يقبل بقيت الكلمة على تنكيرها وهو باطل والعطف من عطف اللازم قال الدمامينى التعريف لم يحصل بمجرد القصد والاقبال بل بهما مع كون الكلمة منادا‌ة بدليل انتفائه فى أنت رجل عالم مع وجود القصد والاقبال وحينئذ فقول الشارح بسبب القصد والاقبال أى مع كون الكلمة منادا‌ة (قوله المركب المزجى) المراد به ما يشمل العددى كخمسة عشر لانه أيضا من المفرد نعم أجرى الكوفيون اثنى عشر واثنتى عشرة مجرى المضاف كما سيأتى فى الشرح (قوله والمثنى والمجموع) الظاهر كما قال البعض ان نحو يا زيدان ويا زيدون من النكرة المقصودة لا من العلم لان العلمية زالت اذ لا يثنى العلم ولا يجمع الا بعد اعتبار تنكيره ولهذا دخلت عليهما أل فتعريفهما بالقصد والاقبال (قوله ويا قاضى) بحذف التنوين اتفاقا لحدوث البناء واثبات الياء اذ لا موجب لحذفها قاله الخليل وذهب المبرد الى أن الياء تحذف لان النداء دخل على اسم منون محذوف الياء فيبقى حذفها بحاله وتقدر الضمة فيها ومحل الخلاف بينهما اذا لم يصر بحذف الياء ذا أصل واحد والا ثبتت الياء اتفاقا كما فى مر اسم فاعل من أرى قاله فى التسهيل (قوله ويجوز نصب ما وصف) أى بمفرد معرف أو منكر أو بجملة أو بظرف أى جوازا برجحان بل أوجبه كثير ذاهبين الى أنه من شبيه المضاف كما يفيده قول الهمع أما الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فمن شبيه المضاف فتنصب وجوز الكسائى فيها البناء اهـ وعلى هذا لا يختص الشبيه بالمضاف بما عمل فيما بعده أو عطف عليه ما بعده ويؤخذ من التصريح ان الاحوال ثلاثة وأنه يجب النصب فى حال ورود النداء على الموصوف وصفته بأن يطرأ النداء بعد الوصف بالصفة لانه حينئذ من شبيه المضاف ويجب البناء فى حال ورود الوصف بالصفة على النداء بأن يطرأ بعد النداء فيكون المنادى الموصوف وحده وهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف ويجوز كل فى احتمال الامرين واستشكل الدمامينى جواز وصف المنادى المقصود بالجملة والظرف

أوعارضا فيه بسبب القصد والاقبال وهو
النكرة المقصودة نحو يا رجل أقبل تريد رجلا
معينا والمراد بالمفرد هنا أن لا يكون مضافا
ولا شبيها به كما فى باب لا فيدخل فى ذلك المركب
المزجى والمثنى والمجموع نحو يا معدى كرب
ويا زيدان ويا زيدون ويا هندان ويا رجلان
ويا مسلمون وفى نحو يا موسى ويا قاضى ضمة
مقدرة (تنبيهات)* الاول قال فى التسهيل
ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد
واقبال وحكاه فى شرحه عن الفراء

والنكرة مع انه معرفة والثلاثة لا يوصف بها الا النكرات قال وغاية ما يتمحل له ان هذا المنادى كان قبل النداء نكرة فيصح وصفه بجميع ذلك ويقدر أنه وصف بها قبل النداء ثم جاء النداء داخلا على الموصوف وصفته جميعا لا داخلا على المنادى فقط ثم وصف بعده اهـ وجوابه المذكور انما يتم على النصب وأجاب فى التصريح بأنه يغتفر فى المعرفة الطارئة ما لا يغتفر فى الاصلية ثم نقل عن الموضح أن الجملة أى فى نحو يا عظيما يرجى لكل عظيم حال من الضمير المستتر فى الوصف لا نعت فى حالة النصب لانها حينئذ عاملة فيما بعدها قال فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا اهـ قال شيخنا وغرض الشارح بقوله ويجوز نصب الخ التنبيه على أن كلام المصنف هنا مقيد بعدم الوصف (قوله هجت) أى أثرت والعبرة الدمع (قوله قيده فى التسهيل) هذا التقييد مأخوذ من قول المصنف فى الاستغاثة اذا استغيث اسم منادى خفضا باللام فما هنا مقيد بما سيأتى أفاده سم (قوله اجراء لهما مجرى المضاف) أى لشبههما به فى الصورة (قوله وانو انضمام ما بنوا قبل النداء) فان قيل المبنيات انما يحكم على محلها فلا يقدر فيها فالجواب ان المقدر هنا حركة بناء لا حركة اعراب اهـ فارضى أى وحركة البناء لا تكون محلية لانها ليست من مقتضيات العامل والحركة المحلية من مقتضياته فانحصرت فى حركة الاعراب (قوله ما بنوا) أى أو حكوا كما سيذكره الشارح (قوله فى لغة الحجاز) راجع لحذام فقط أى وأما فى لغة تميم فهو معرب فيكون فى حالة النداء مبنيا على الضم بناء مجددا (قوله وليجر مجرى ذى بناء جددا) يحتمل أن المراد يجرى مجراه فى كونه فى محل نصب وعلى هذا يرجع اسم الاشارة فى قول الشارح ويظهر أثر ذلك الى ما ذكر من نية الضم ونصب المحل ويحتمل أن المراد يجرى مجراه فى جواز رفع تابعه ونصبه كما أشار اليه الفارضى وعلى هذا كان ينبغى للشارح أن يسقط قوله ويظهر أثر ذلك فى تابعه ويقتصر على قوله فتقول يا سيبويه العالم الخ فتدبر (قوله برفع العالم) أى مراعاة للضم المقدر ونصبه أى مراعاة لمحل المتبوع ولم يجر مراعاة لكسرة البناء لانها لاصالتها بعيدة عن حركة الاعراب بخلاف الضم فانه لعروضه بيا أشبهت حركة الاعراب العارضة بالعامل المتأصلة فى المتبوعية واطلاق الرفع على حركة التابع فيه مسامحة لان التحقيق انها حركة اتباع (قوله والمحكى كالمبنى) مقتضاه أن المحكى ليس بمبنى وهو مذهب السيد ولهذا يجعل اعرابه تقديريا وهو أوجه مما فى التصريح انه مبنى ويمكن تفسير البناء فى كلامه بما قابل الاعراب فيشمل الحكاية فيرجع الخلاف لفظيا فافهم ومعنى كونه

وأيده بما روى من قوله صلى الله عليه وسلم
فى سجوده يا عظيما يرجى لكل عظيم وجعل منه
قوله أدارا بحزوى هجت للعين عبرة*
الثانى ما أطلقه هنا قيده فى التسهيل بقوله غير
مجرور باللام للاحتراز من نحو يالزيد لعمرو
ونحو ياللماء والعشب فان كلا منهما مفرد
معرف وهو معرب الثالث اذا ناديت اثنى عشر
اثنتى عشرة قلت يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة
بالالف وانما بنى على الالف لانه مفرد فى هذا
الباب كما عرفت وقال الكوفيون
يا اثنى عشر ويا اثنتى عشرة بالياء اجراء لهما
مجرى المضاف (وانو انضمام ما بنوا قبل
النداء*) كسيبويه وحذام فى لغة الحجاز
وخمسة عشر (وليجر مجرى ذى بناء جددا)
ويظهر أثر ذلك فى تابعه فتقول يا سيبويه
العالم برفع العالم ونصبه كما تفعل فى تابع
ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل والمحكى
كالمبنى تقول يا تأبط شرا المقدام والمقدام

(والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب عادما خلافا *) أي يجب نصب المنادى حتما في ثلاثة أحوال الاول النكرة غير المقصودة كقول الواعظ ياغافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يارجلا خذ بيدى وقوله
أياراكبا اما عرضت فبلغن
وعن المازنى انه أحال وجود هذا النوع الثانى المضاف سواء كانت الاضافة محضة نحو ربنا اغفر لنا أو غير محضة نحو ياحسن الوجه وعن ثعلب اجازة الضم فى غير المحضة الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه نحو ياحسنا وجهه وياطالعا جبلا ويارفيقا بالعباد وياثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك ويمتنع فى هذا ادخال يا على ثلاثين خلافا لبعضهم وان ناديت جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتهما أيضا وان كانت معينة

كالمبنى انه يبنى على ضم منوى ويرفع تابعه وينصب (قوله والمضافا) أى لغير ضمير الخطاب أمّا المضاف اليه فلا ينادى فلا يقال ياغلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لاقتضاء النداء خطاب الغلام واضافته الى ضمير الخطاب عدم خطابه لوجوب تغاير المتضايفين وامتناع اجتماع خطابين لشخصين فى جملة واحدة أفاده الدنوشرى نقلا عن المتوسط وهو أولى مما ذكره البعض (قوله ياغافلا والموت يطلبه) قال البعض الواو استئنافية ليصح كونه مثالا للنكرة الغير المقصودة اذ لو جعلت حالية لكان من أمثلة الشبيه بالمضاف لا مما نحن بصدده اه وفيه ان المعنى على الحالية لا على الاستئناف فالاولى عندى انه من شبيه المضاف لامن المفرد وان درج عليه الشارح وغيره لما عرفته فتدبر (قوله أياراكبا اما عرضت فبلغن) تمامه نداماى من نجران ان لا تلاقيا أصل اما ان ما فأدغمت نون ان الشرطية فى ميم ما الزائدة وعرضت اى أتيت العروض وهى مكة والمدينة وما بينهما ونجران بلد باليمن تصريح (قوله أحال وجود هذا النوع) أى نداء غير المقصود مدعيا ان نداء غير المعين لا يمكن (قوله وعن ثعلب اجازة الضم) فيه تورك على قول الناظم عادما خلافا الا أن يقال المراد خلافا معتدا به أو عادما فى الجملة (قوله ما اتصل به شئ من تمام معناه) أى متممه بأن يكون معمولا أو معطوفا قبل النداء كما يفيده كلام التسهيل وصرح به فى التصريح أو نعتا على مامر من الخلاف فالموصول نحو يامن فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما فى سم والمعمول اما مرفوع أو منصوب أو مجرور ولهذا عدد الامثلة (قوله وياطالعا جبلا) هو معرفة بدليل نعته بمعرفة ولا يقال موصوفه المقدر نكرة لانه تنوسى باقامته مقامه ولذلك كان هو المنادى دون الموصوف المقدر قاله الشنوانى ثم نقل عن الرضى جواز تعريف نعت النكرة المقصودة وتنكيره وكذا عن الشيخ خالد قال لكون التعريف مجددا قال وينبغى أن نعت شبه المضاف كذلك (قوله فيمن سميته بذلك) أى حالة كونه مستعملا فيمن سميته بمجموع المعطوف والمعطوف عليه فيجب نصبهما للطول بلا خلاف الاول لشبهه بالمضاف والثانى لعطفه على المنصوب (قوله ويمتنع فى هذا ادخال يا الخ) أى لان ثلاثين جزء علم حينئذ كشمس من عبد شمس والمخالف نظر الى الاصل المنقول عنه (قوله نصبتهما أيضا) أى وجوبا اما الاول فلانه نكرة غير مقصودة وأما الثانى فلعطفه على المنصوب (قوله وان كانت) أى الجماعة معينة الخ قال المفيد الظاهر أن هذا الحكم الذى قاله محله فيما اذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة

ضممت الاول وعرفت الثانى بأل ونصبته أو رفعته الا ان أعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده من أل ومنع ابن خروف اعادة يا وتخييره فى الحاق أل مردود * (تنبيه) انتصاب المنادى لفظا أو محلا عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر فأصل يازيد عنده ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل فعلى المذهبين يازيد جملة وليس المنادى أحد جزأيها فعند سيبويه جزآها أى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد أحد جزأى الجملة أى الفعل والفاعل مقدر

وبثلاثين ثلاثون معينة وانما قلت ذلك لان المنادى انما يبنى اذا كان مفردا معين وكذا لا يجوز فى تابعه الوجهان اذا كان مع أل الا اذا أريد به معين أما اذا أريد بالمجموع معين فلا يستحق كل منهما بناء بل الظاهر فيه نصبهما كما لو سمى رجل بثلاثة وثلاثين سم (قوله ضممت الاول) أى لانه نكرة مقصودة تصريح (قوله وعرفت الثانى) قال فى التصريح وجوبا لانه اسم جنس أريد به معين فوجب ادخال أداة التعريف عليه وهى أل اه ولم يكتف بحرف النداء لانه لم يباشره وقضية التعليل امتناع يازيد ورجل وهو مانقله السيوطى عن الاخفش ونقل عن المبرد الجواز قال سم وقياس قول المبرد الجواز فى مسئلتنا بدون أل (قوله ونصبته) أى عطفا على محل الاول أو رفعته أى عطفا على لفظه والوجهان مأخوذان من قول المصنف الآتى

وان يكن مصحوب أل ما نسقا * ففيه وجهان ورفع ينتقى

(قوله فيجب ضمه) قال شيخنا أى بناؤه على ما يرفع به فلا يرد أنه يبنى على الواو اه ولو قال فيجب بناؤه على الواو لكان أوضح (قوله وتجريده من أل) لانه لا يجمع بين يا وأل الا مع لفظ الجلالة والجملة المحكية المصدرة بأل كما يأتى (قوله مردود) كان الظاهر مردودان ليطابق الخبر المبتدأ وهو منع وتخيير ويمكن أن يقرأ تخيير بالنصب على أنه مفعول معه أو يقدر لواحد منهما خبر على حد نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض وهذا الجواب أولى لايهام ما قبله ان ابن خروف لو قال بأحد الامرين ولم يجمع بينهما لم يرد عليه وليس كذلك فافهم ووجه رد الاول أن الثانى ليس جزء علم حتى يمتنع دخول يا عليه ووجه رد الثانى انه اسم جنس أريد به معين فيجب تعريفه بأل لما تقدم لا انه مخير فيه وللبعض هنا كلام لا يساوى التعرض له ويؤخذ رده مما تقدم فتأمل (قوله وافادته فائدته) هى طلب الاقبال وعلم من كلامه أن شرط الحذف وهو الدلالة وشرط وجوبه وهو سد الحرف مسده موجودان لكن سده مسده عند سيبويه فى اللفظ وعند المبرد فى اللفظ والعمل (قوله نصبه بحرف النداء الخ) فى الهمع انه على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به (قوله يازيد جملة) أى مفيد مفاد الجملة وواقع موقعها وليس المراد انه نفسه جملة كذا قال البعض وهو ظاهر على مذهب سيبويه وعلى أول الاحتمالين الآتيين فى تقرير مذهب المبرد (قوله والفاعل مقدر) أى محذوف تبعا لحذف الفعل الذى استتر فيه ويحتمل أن المراد مستتر فى يا لانها لما عملت عمله جاز أن يستتر فيها ما استتر فى الفعل ثم رأيت بعضهم ذكره مقتصرا عليه ولكن الاول أوفق بكلامه فى تقرير مذهب سيبويه

والمفعول ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا
أو تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى (ونحو
زيد ضم وافتحن من * نحو أزيد بن سعيد
لا تهن) أى اذا كان المنادى علما مفردا
موصوفا بابن متصل به مضاف الى علم نحو
يا زيد بن سعيد جاز فيه الضم والفتح والمختار
عند البصريين غير المبرد الفتح ومنه قوله
يا حكم بن المنذر بن الجارود
سرادق المجد عليك ممدود
*(تنبيه) شرط جواز الامرين كون الابن
صفة كما هو الظاهر فلو جعل بدلا أو عطف
بيان أو منادى أو مفعولا بفعل مقدر تعين
الضم

وعلى الثانى يكون يا زيد بنفسه جملة وكذا على ما حكاه أبو حيان عن بعضهم ان أحرف النداء أسماء أفعال متحملة لضمير المنادى بكسر الدال فتنبه (قوله أو تقديرا) اعترضه شيخنا بأن التقدير ينافى وجوب الذكر وأجاب البعض بأن المراد بالذكر الملاحظة وكلام الشارح مبنى على مذهب ابن مالك من جواز حذف المنادى قياسا قبل الامر والدعاء كما مر بيانه (قوله ونحو) مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود على نحو وتهن بفتح التاء مضارع وهن أى ضعف وبضمها مضارع أهان والهاء مكسورة فيهما (قوله بابن متصل) انت خبير بأن المراد بابن لفظه فهو حينئذ علم فكيف وصفه بالنكرة حيث قال متصل مضاف فكان حقه أن يقول متصلا مضافا بالنصب على الحال (قوله مضاف الى علم) أعم من أن يكون مفردا أو غيره حفيد سم (قوله جاز فيه الضم) أى على الاصل والفتح اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر فى التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيأ واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازى تبعا للشيخ عبد القاهر أو على اقحام ابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص تجوز اضافته اليه لملابسته اياه حكاه فى البسيط فعلى الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثانى فتحة بنية وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول والثالث فتحة اعراب وعلى الثانى فتحة بناء اه تصريح ببعض تغيير ونقل شيخنا عن حواشى الجامى انه لا يتصور الرفع فى تابع العلم الموصوف بابن اذا كان أى العلم الموصوف بابن مفتوحا ثم نقل عن الطبلاوى ما نصه واعلم أنه لا يجوز فى تابع العلم الموصوف بابن الا النصب نحو يا زيد ابن عمرو العاقل بنصب العاقل كما جزم به العصام وصرح به غيره اه ومقتضى النقل الاول تصور رفعه اذا ضم العلم الموصوف بابن ومقتضى الثانى عدم تصور رفعه مطلقا وكان المانع من الرفع عند ضم ذلك العلم الفصل بين التابع والمتبوع فحرره (قوله يا حكم بن المنذر الخ) من الرجز المذيل شذوذا كما قرر فى محله والسرادق بضم السين المهملة ما يمد فوق صحن الدار (قوله شرط جواز الامرين) حاصل ما ذكره المصنف والشارح من الشروط ستة وشرط فى التسهيل سابعا وهو أن يكون المنادى ظاهر الضم بأن يكون صحيح الآخر وسيذكره الشارح وشرط النووى فى شرح مسلم أن تكون البنوة حقيقية وشرط بعضهم فى العلمين التذكير وغلطوه فنحو يا زيد بن فاطمة كيا زيد بن عمرو كذا فى الفارضى قال شيخنا وينبغى أن يزاد كون لفظ ابن مفردا لا مثنى ولا مجموعا ولا يخفى أخذ هذا من صنيع المصنف

(قوله

وكلامه لا يوفى بذلك وان كان مراده
(والضم ان لم يل الابن علما * ويل الابن علم
قد حتما) الضم مبتدأ خبره قد حتما
وان لم يل شرط جوابه محذوف والتقدير
فالضم متحتم أى واجب ويجوز أن يكون
قد حتما جوابه والشرط وجوابه خبر
المبتدا واستغنى بالضمير الذى فى حتم
رابطا لان جملة الشرط والجواب يستغنى
فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة
الواحدة وعلى هذا فلا حذف ومعنى البيت
ان الضم متحتم أى واجب اذا فقد شرط من
الشروط المذكورة كما فى نحو يا رجل ابن عمرو
ويا زيد الفاضل ابن عمرو ويا زيد الفاضل
لانتفاء علمية المنادى فى الاولى واتصال
الابن به فى الثانية والوصف به فى الثالثة
ولم يشترط هذا الكوفيون كقوله
فما كعب بن مامة وابن اروى
بأجود منك يا عمر الجوادا

(قوله وكلامه لا يوفى بذلك) أى لان ابن فى المثال محتمل للوصفية وغيرها (قوله ويل الابن علم) معطوف على يل الاول والواو فيه بمعنى أو لان انتفاء أحدهما كاف فى تحتم الضم (قوله وعلى هذا فلا حذف) أى للجواب بل هو مذكور لكن فيه حذف فاء الجواب للضرورة وفى الاحتمال الاول أيضا ارتكاب ضرورة لان شرط حذف الجواب ان يكون الشرط فعلا ماضيا فحيث كان مضارعا كان حذفه مخصوصا بالشعر قاله الشيخ خالد (قوله ومعنى البيت ان الضم متحتم) أى واجب اذا فقد شرط من الشروط المذكورة يعنى الشروط الاربعة المشار اليها فى قوله والضم الخ بدليل بقية كلامه وليس مراده بالشروط المذكورة ما يعم هذه الاربعة وغيرها حتى يصح اعتراض البعض بأنه لم يعلم من البيت الا وجوب الضم عند فقد شرط من شروط أربعة فكيف قال من الشروط المذكورة لا يقال مثال المصنف يفيد اشتراط افراد العلم الموصوف بابن لانا نقول هذا يؤدى الى افادة مثاله اشتراط افراد العلم المضاف اليه ابن أيضا وهو باطل واذا أردت استيفاء محترزات الشروط الستة المذكورة متنا وشرحا قلنا خرج بكون المنادى مفردا نحو يا عبد الله بن زيد وبالعلم نحو يا رجل ابن زيد وبكونه بعده ابن نحو يا زيد الفاضل وبكونه متصلا به نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو وبكونه صفة له نحو يا زيد بن عمرو على أنه بدل وبكونه مضافا الى علم نحو يا زيد ابن اخينا فيجب النصب فى الاول والضم فى البقية (قوله يا رجل ابن عمرو) فى وجوب الضم فى هذا المثال نظر لانه تقدم أنه يجوز نصب النكرة المقصودة الموصوفة فى قوله ويجوز نصب ما وصف الخ الا أن يجعل وجوب الضم نسبيا بمعنى امتناع الفتح للاتباع او للتركيب فتنبه (قوله ويا زيد الفاضل) يصدق هنا انه لم يل الابن علما لصدق السالبة بنفى الموضوع سم وقد أساء البعض التصرف فوجه بصدق السالبة بنفى الموضوع صدق لم يل الابن علما بيا زيد الفاضل ابن عمرو فتأمل (قوله واتصال الابن الخ) أى وانتفاء اتصال الخ وكذا قوله والوصف به الخ (قوله ولم يشترط هذا) أى كون الوصف ابنا فأجازوا الفتح مع كل وصف نصب قال فى التصريح بناء على أن علة الفتح التركيب وقد جاء نحو لا رجل ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا اه (قوله فما كعب بن مامة) هو الذى آثر رفيقه بالماء ومات عطشا ومامة اسم أبيه قال شيخنا السيد وابن أروى أو سعدى هو الجواد الطائى المشهور اه ورواية المغنى والعينى وابن سعدى قال السيوطى فى شرح شواهده هو اوس بن حارثة الطائى وسعدى أمه اه وكذا قال العينى وبه يعرف ما فى كلام

شيخنا السيد المقتضى انه حاتم والمراد بعمر عمر بن عبد العزيز كما قاله السيوطى وغيره (قوله بفتح عمر) خرج على أن أصله يا عمرا بالالف عند من يجيز الحاقها فى غير الندبة والاستغاثة والتعجب أو ان أصله يا عمرا بالتنوين للضرورة ثم حذف لالتقاء الساكنين اه زكريا وفى التخريج الثانى نظر ظاهر (قوله فكذلك عند الجمهور) أى لان مذهبهم ان الفتح فى الاول ليس للتركيب بل للاتباع أو لاضافته الى ما بعد ابن نعم اعرابية فتحة ابن على الاضافة المذكورة غير ظاهرة لان الابن على الاضافة مقحم بين المتضايفين ففتحته غير مطلوبة لعامل اللهم الا أن يجعل مضافا تقديرا الى مثل ما أضيف اليه ما قبله مقدرا قبله يا أو أعنى مثلا فتأمل (قوله لانك ركبته معه) أى كتركيب خمسة عشر والظاهر فى اعرابه على هذا القول أن يقال زيد بن منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء التركيبى وحركة زيد على هذا حركة بنية (قوله ولا أثر للوصف ببنت هنا) الفرق بين ابنة وبنت ان ابنة هى ابن بزيادة التاء بخلاف بنت فانها بعيدة الشبه أو كثرة استعمال ابنة فى مثل هذا التركيب دون بنت وفى التصريح أن امتناع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة اه وهو لا يأتى الا على القول بأن الفتح للاتباع ومثل الوصف ببنت الوصف ببنى تصغير ابن (قوله يلتحق بالعلم الخ) أى لكثرة استعمال المذكورات كالعلم (قوله وياضل بن ضل) بضم الضاد المعجمة علم جنس لمن لا يعرف هو ولا أبوه (قوله ويجوز فتح ذى الضمة) مبتدأ خبره يوجب والمراد بالجواز اجتماع الشروط المتقدمة (قوله فى غيره) أى غير النداء كجاء زيد بن عمرو (قوله وألف ابن) أى اذا لم تقع ابتداء سطر كما فى الدمامينى عن ابن الحاجب ولم تكن البنوة مجازية ولم يثن الابن ولم يجمع كما فى الفارضى وقوله فى الحالتين أى النداء وعدمه ومثل ابن ابنة نظير ما تقدم ومقتضى عبارته وجوب تنوين الموصوف ببنت فى غير النداء اذ لا يجوز فتحه فى النداء وهو خلاف ما فى الدمامينى حيث قال فيه وجهان رواهما سيبويه عن العرب الذين يصرفون هندا ونحوه فيقولون هذه هند بنت عاصم بتنوين هند وتركه لكثرة الاستعمال (قوله وان نون فللضرورة) كقوله جارية من قيس بن ثعلبة ولا فرق فى العلم فى جميع ما ذكر بين الاسم والكنية واللقب على ما صرح به ابن خروف وجزم الراعى بوجوب تنوين المضاف اليه وكتابة ألف ابن اذا كان الموصوف بابن مضافا كما فى قام أبو محمد بن زيد واختاره الصفدى فى تاريخه بعد نقل الخلاف واختاره أيضا اذا كان المضاف اليه ابن مضافا (قوله يحتمله) بل

هو

بفتح عمر وعلى هذه الثلاثة يصدق صدر البيت ونحو يا زيد ابن اخينا لعدم اضافة ابن الى علم وهو مراد بعجز البيت (تنبيهات) * الاول لا اشكال ان فتحة ابن فتحة اعراب اذا ضم موصوفه واما اذا فتح فكذلك عند الجمهور وقال عبد القاهر هى حركة بناء لانك ركبته معه * الثانى حكم ابنة فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان نحو يا هند بنة زيد خلافا لبعضهم ولا اثر للوصف ببنت هنا فنحو يا هند بنت عمرو واجب الضم الثالث يلتحق بالعلم يا فلان بن فلان ويا ضل بن ضل ويا سيد بن سيد ذكره فى التسهيل وهو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين فى مثله مما ليس بعلم التزام الضم الرابع قال فى التسهيل وربما ضم الابن اتباعا يشير الى ما حكاه الاخفش عن بعض العرب من يا زيد بن عمرو بالضم اتباعا لضمة الدال الخامس قال فيه ايضا ويجوز فتح ذى الضمة فى النداء يوجب فى غيره حذف تنوينه لفظا والف ابن فى الحالين خطا وان نون فللضرورة السادس اشترط فى التسهيل لذلك كون المنادى ذا ضمة ظاهرة وعبارته ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة اتباعا وكلامه هنا يحتمله

هو أقرب الى عمله بنحو ازيد بن سعيد (قوله وفيه خلاف) فقد أجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة اه دمامينى فالضمة على الاصل والفتحة على الاتباع او التركيب أو الاضافة الى ما بعد ابن كما فى يا زيد بن سعيد (قوله واضمم أو انصب) فى عبارته اشارة الى بناء المنون اضطرارا اذا ضم واعرابه رجوعا الى الاصل فى الاسماء اذا نصب قال سم وظاهره جواز الوجهين ولو فيما ضمه مقدر ويفرق بين هذا وما تقدم بأن القصد ثم الاتباع للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك هذا اه واذا ضممت المنادى المفرد المنون ضرورة فلك فى نعته الضم والنصب وان نصبته تعين نصب نعته فان نون مقصور نحو يا فتى للضرورة فان نوى الضم جاز فى نعته الوجهان او النصب تعين نصب نعته كذا فى شرح التسهيل للمرادى وغيره (قوله مماله استحقاق ضم بينا) يحتمل أن مما حال من ما واستحقاق مبتدأ وله متعلق بين مضمنا معنى أثبت وبين خبره والجملة صلة ما ومن الاوجه فى هذه العبارة ما ذكره الشاطبى ان له هو الخبر وجملة بين بمعنى أظهر صفة لضم قال واحترز به من الضم المقدر فانه لا يضطر الى تنوينه فان الحرف الذى قدرت فيه الضمة ساكن نحو يا قاضى ويا فتى فاذا نون حذف لالتقائه ساكنا مع التنوين فلم يفد التنوين فى وزن الشعر شيأ اه قال شيخنا وتبعه البعض وقد يقال فائدته تظهر فيما اذا اضطر الى التحريك عند التقاء الساكنين فينون ثم يحرك أى فالاولى ان بين بمعنى ذكرناه سابقا (قوله ليت الخ) قبله حيتك عزة بعد الهجر وانصرفت * فحى ويحك من حياك يا جمل وقوله فاشكرها بالنصب جواب التمنى وقوله مكان جعله العينى منصوبا على الظرفية ولم يذكر متعلقه ولعل التقدير اتمنى يا رجل حيث فى مكان يا جمل حيث (قوله أعبدا الخ) لا حاجة لجعل نصب هذا ضرورة لما صرح به المصنف فى التسهيل أن الموصوف يجوز نصبه كما مر ونص الرضى على أن هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك سم وكونه من الشبيه بالمضاف أحد قولين كما مر بيان ذلك وشعبى بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة (قوله ضربت صدرها الخ) أى متعجبة من نجاتى مع ما لقيت من الحروب فالى بمعنى منى وعادة النساء الضرب على صدرهن عند رؤية مهول واصل أواقى وواقى جمع واقية من الوقاية وهى الحفظ فأبدلت الواو الاولى همزة كما سيأتى فى قول الناظم وهمز اول الواوين رد الخ (قوله ووافق الناظم والاعلم الخ) وجهه أن اسم الجنس أصل بالنظر الى العلم والاعراب أصل بالنظر الى البناء فلما اضطر الشاعر أعطى الاصل للاصل والفرع للفرع اه حفيد قال السيوطى والمختار عندى عكسه وهو اختيار

فنحو يا عيسى بن مريم يتعين فيه تقدير الضم اذ لا فائدة فى تقدير الفتح وفيه خلاف اه

(واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا * مما له استحقاق ضم بينا) فقد ورد السماع بهما فمن الاول قوله سلام الله يا مطر عليها وقوله ليت التحية كانت لى فأشكرها مكان يا جمل حييت يا رجل ومن النصب قوله أعبدا حل فى شعبى غريبا وقوله ضربت صدرها الى وقالت يا عديا لقد وقتك الاواقى واختار الخليل وسيبويه الضم وابو عمرو وعيسى ويونس والجرمى والمبرد النصب ووافق الناظم والاعلم الاولين فى العلم والآخرين فى اسم الجنس

(وباضطرار خص جمع يا وأل) فى نحو قوله
عباس يا الملك المتوج والذى
عرفت له بيت العلى عدنان
وقوله
فيا الغلامان اللذان فرا * اياكما ان تعقبانا شرا
ولا يجوز ذلك فى الاختيار خلافا للبغداديين
(الامع الله) فيجوز اجماعا للزوم أل له حتى
صارت كالجزء منه فتقول يا ألله باثبات
الالفين ويا الله بحذفهما ويا لله بحذف الثانية
فقط (و) الامع (محكى الجمل) نحو يا المنطلق
زيد فيمن سمى بذلك نص على ذلك سيبويه وزاد
عليه المبرد ما سمى به من موصول مبدوء بأل
نحو الذى والتى وصوبه الناظم وزاد
فى التسهيل اسم الجنس المشبه به نحو يا الاسد
شدة أقبل وهو مذهب ابن سعدان قال
فى شرح التسهيل وهو قياس صحيح لان
تقديره يا مثل الاسد أقبل ومذهب الجمهور
المنع

النصب فى العلم لعدم الالباس فيه والضم فى النكرة المقصودة لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة اذ لا فارق مع التنوين للضرورة الا الحركة لاستوائهما فى التنوين ولم اقف على هذا الرأى لاحد اه وفيه أن تعليله اختيار نصب العلم لا ينتجه لانه كما لا الباس فى نصبه لا الباس فى ضمه فلا يتم التعليل الا بضميمة كون الرجوع عند الضرورة الى الاصل فى الاسماء وهو الاعراب أولى فتدبر (قوله جمع يا) أى مثلا لظهور أن سائر حروف النداء كذلك سم (قوله المتوج) أى الذى على رأسه تاج ويجوز فيه الرفع والنصب اه عينى وأراد بعدنان القبيلة المعهودة بدليل التأنيث فى قوله عرفت فقول البعض تبعا للعينى وعدنان أبو العرب غير مناسب هنا (قوله ولا يجوز ذلك فى الاختيار) لان النداء معرّف وأل معرّفة ولا يجمع بين أداتى تعريف اه تصريح وفى الحفيد أن النحويين مختلفون فى نداء العلم الذى فيه أل كالحارث وأن ابن هشام اختار المنع ثم بحث انه لا مانع من ندائه لانهم انما منعوا نداء ما فيه أل لئلا يجتمع معرّفان وذلك غير لازم هنا لان أل هنا غير معرّفة الا أن يكون المنع لاجل الصورة اللفظية الا انه ينتقض بنحو يا المنطلق زيد اه قال سم ويؤيد الجواز ما يأتى عن المبرد فيما سمى به من موصول مبدوء بأل نحو الذى والتى الا أن يفرق بتأتى اسقاط أل فى العلم لكونها زائدة عليه بخلاف نحو الذى والتى مسمى بهما وفيه تأمل اه (قوله نحو يا ألمنطلق زيد) بقطع الهمزة لان المبدوء بهمزة الوصل فعلا أو غيره اذا سمى به يجب قطع همزته كما أفاده فى التصريح قال البعض وانظر ما الفرق بين هذا وبين يا الله حيث جوّز فيه الشارح الاوجه الثلاثة اه وأنت خبير بأن لاسم الجلالة خواص لا يشاركه فيها غيره فلا يبعد أن يكون منها جواز الاوجه الثلاثة (قوله نحو الذى والتى) أى مع الصلة اذ هو محل الخلاف وأما مجرد الموصول المسمى به فوفاق قاله فى التصريح أى متفق على منع ندائه (قوله وصوّبه الناظم) قال أبو حيان والذى نص عليه سيبويه المنع وفرق بينه وبين الجملة ان التسمية فيها بشيئين كل منهما اسم تام والذى بصلته بمنزلة اسم واحد كالحارث فلا يجوز نداؤه همع (قوله نحو يا الاسد شدة اقبل) قال شيخنا وتبعه البعض الظاهر انه من الشبيه بالمضاف فينصب لان شدة تمييز اه وفيه ان شدة ليس تمييزا للاسد تمييز مفرد حتى يكون الاسد عاملا فى شدة فيكون من الشبيه بالمضاف بل هو تمييز نسبة عامله مثل المحذوفة التى بمعنى مماثل وحينئذ يكون التركيب من المضاف تقديرا ويكون نصب الاسد لحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فى الاعراب (قوله لان تقديره يا مثل الاسد) أى فالمنادى

(والاكثر) فى نداء اسم الله تعالى ان يحذف
حرف النداء ويقال (اللهم بالتعويض) أى
بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء
(وشذ يا اللهم فى قريض) أى شذ الجمع بين يا
والميم فى الشعر كقوله
انى اذا ما حدث ألما * أقول يا اللهم يا اللهما
* (تنبيهات) * الاوّل مذهب الكوفيين
ان الميم فى اللهم بقية جملة محذوفة وهى أمّنا
بخير وليست عوضا عن حرف النداء ولذلك
أجازوا الجمع بينهما فى الاختيار * الثانى قد
تحذف أل من اللهم كقوله لاهم ان كنت
قبلت حجتج وهو كثير فى الشعر * الثالث قال
فى النهاية يستعمل اللهم على ثلاثة انحاء
أحدها النداء المحض نحو اللهم أثبنا ثانيها
ان يذكره المجيب تمكينا للجواب فى نفس
السامع كأن يقول لك القائل أزيد قائم
فتقول له اللهم نعم أو اللهم لا

فى الحقيقة لم تدخل عليه أل واعترضه الشاطبى بلزوم جواز نحو يا القرية لان تقديره يا أهل القرية ولا يقول به الناظم وابن سعدان قال سم ويمكن الفرق بأن وجه الشبه فيما نحن فيه دل على معنى المثلية وصيّر اللفظ فى قوة يا مثل الاسد ولا كذلك ما أورد فتأمل (قوله ويقال اللهم بالتعويض) فهو منادى مبنى على ضم ظاهر على الهاء فى محل نصب حذف منه حرف النداء وعوّض عنه الميم قال شيخنا ويحتمل أن يكون مبنيا على ضم مقدر على الميم لصيرورتها كالجزء منه اه أى فيكون جعل حركة البناء على الميم كجعل حركة الاعراب على الهاء فى نحو عدة وزنة بجامع العوضية والمتجه الاوّل والفرق أن التعويض فى نحو عدة وزنة عن جزء الكلمة فلصيرورة الهاء جزءا وجه قوى وفى اللهم عن كلمة مستقلة فليس لصيرورة الميم جزءا او كالجزء وجه قوى (قوله اى بتعويض الميم المشددة الخ) وانما أخرت تبركا بالبداءة باسم الله تعالى اه سم ولا يجب ان يكون العوض فى محل المعوّض عنه بخلاف البدل واختيرت الميم عوضا عن يا للمناسبة بينهما فان يا للتعريف والميم تقوم مقام لام التعريف فى لغة حمير كقوله يرمى ورائى بامسهم وامسلمه وكانت مشددة ليكون العوض على حرفين كالمعوض (قوله انى اذا ما حدث الخ) الحدث الحادث من مكاره الدنيا وألمّ نزل اه زكريا (فائدة) لا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف غيره من الاسماء المختصة بالنداء وأجاز المبرد وصفه بدليل قل اللهم فاطر السموات والارض قل اللهم مالك الملك ونحوهما وهو عند سيبويه على النداء المستأنف اه دمامينى وعلل بعضهم مذهب سيبويه بأن اللهم بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفا وصار مثل حيهل اذ الميم بمنزلة صوت مضموم الى اسم مع بقائهما على معنييهما بخلاف مثل سيبويه وخالويه حيث صار الصوت جزءا من الكلمة (قوله بقية جملة محذوفة الخ) ردّ بأنه يقال اللهم لا تؤمهم بخير وبأنه كان يحتاج الى العاطف فى نحو اللهم اغفرلى (قوله حجتج) بالجيم المبدلة من ياء المتكلم وفى بعض النسخ حجتى بالياء (قوله على ثلاثة انحاء) جمع نحو بمعنى قسم أى حالة كون هذه اللفظة كائنة على ثلاثة أقسام من الاستعمال كينونة ملابسة وقوله أحدها النداء أى استعمالها فى النداء فصح كلام الشارح وتناسب واندفع اعتراض البعض بأن المناسب لقوله أحدها النداء ان يقول ولهذه اللفظة ثلاثة معان واعتراضه على قوله ثانيها ان يذكرها المجيب بأن المناسب لما قبله ان يقول ثانيها تمكين الجواب الخ وعلى قوله ثالثها ان يستعمل دليلا الخ بأن المناسب ان يقول ثالثها الندرة الخ فتأمل (قوله ثانيها ان يذكرها

المجيب الخ) قال شيخنا وتبعه البعض ان اللهم فى الموضعين الاخيرين خرجت عن النداء والظاهر أن اللهم فيهما لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب وفيه نظر لانا لا نسلم خروجها فى الموضعين عن النداء بالكلية لم لا يجوز أن تكون فيهما للنداء مع التمكين أو الندرة وقد يشير اليه قول الشارح فى الموضع الاول المقابل لهذين الموضعين أحدها النداء المحض ولئن سلم خروجها عن النداء بالكلية فلا نسلم انها لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب لان خروج الكلمة عن معناها الاصلى لا يستلزم خروجها عن مالها من اعراب أو بناء أو تركيب فالمتجه عندى انها باقية على تركيبها وأنه يقال اللهم منادى أى ولو صورة مبنى على ضم الى آخر مامر فتأمل (قوله اذا لم تدعنى) بسكون الدال وضم العين المهملة

فصل

(قوله تابع ذى الضم) لو قال ذى البناء لشمل نحو يا زيدان ابنى عمرو ويا زيدون اصحاب بكر والمراد الضم لفظا أو تقديرا كياسيبويه ذا الفضل وخرج المنصوب فان تابعه غير النسق والبدل منصوب مطلقا نحو يا أخانا الفاضل ويا أخانا الحسن الوجه ويا خيرا من عمرو فاضلا والمستغاث المجرور فان تابعه يتعين جره كما صرح به الرضى وأما المستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاثة فلا ترفع توابعه كما صرح به ايضا الرضى نحو يا زيدا وعمرا ولا يجوز وعمرو لان المتبوع مبنى على الفتح قاله سم وأنا أقول سيأتى فى باب الاستغاثة من هذا الشرح تجويز نصب تابع المستغاث المجرور باللام مراعاة للمحل صرح به فى الهمع ايضا ويرد على نصب النسق المعرف الخالى من أل كعمرو والبدل التابعين للمستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاثة ماسيصرح به المصنف من انهما كالمستقل بالنداء اللهم الا ان يخص بغير صورة المستغاث المذكور وهو بعيد ويرد على التعليل بأن المتبوع مبنى على الفتح انه قد يمنع لم لا يجوز أن يكون مبنيا على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة بل هذا هو الظاهر الذى لا ينبغى العدول عنه وحينئذ يجوز فى تابعه الرفع والنصب فاعرفه (قوله المضاف) بالنصب صفة لتابع ومحل وجوب نصب التابع المضاف اذا كانت اضافته محضة والا جاز رفعه كما صرح به السيوطى ويشير اليه الشارح لكن انما ينعت المنادى المضموم بمضاف اضافة غير محضة اذا كان نكرة مقصودة لما مر أنه يجوز نعتها بالنكرة لكون تعريفها طارئا فلا يقال كيف ينعت المضموم بالمضاف اضافة غير محضة مع كون المنعوت معرفة والنعت

*ثانيها ان تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو قولك أنا أزورك اللهم اذا لم تدعنى ألا ترى ان وقوع الزيارة مقرونا بعدم الدعاء قليل

فصل

(تابع) المنادى (ذى الضم) المضاف دون أل

نكرة ومثل المضاف الشبيه بالمضاف فيتعين نصبه كما صرح به السيوطى وجوز الرضى رفعه ويؤيده تجويز السيوطى رفع المضاف اضافة غير محضة لانها على تقدير الانفصال فضارب زيد فى تقدير ضارب زيدا وضارب زيدا شبيه بالمضاف وقوله دون أل حال من تابع أو من الضمير فى المضاف فقول البعض تبعا للشيخ خالد حال من المضاف فيه تساهل وقصور (قوله نعتا الخ) أشار به الى ان المراد بالتابع ماعدا البدل والنسق بقرينة المقابلة (قوله كلهم أو كلكم) أشار به الى ان الضمير فى تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة نظرا الى كون لفظ المنادى اسما ظاهرا والاسم الظاهر من قبيل الغيبة وبلفظ الخطاب نظرا الى كون المنادى مخاطبا فعلمت انه يجوز أيضا يا زيد نفسه ونفسك قاله الدمامينى ثم قال ويجوز يا أيها الذى قام ويا أيها الذى قمت وقد توهم بعض الناس انك اذا قلت يا أيها الذى قام وقعدت كان فيه التفات وليس كذلك لان الالتفات من خلاف الظاهر وكلا الطريقين موافق للظاهر فالغيبة لظاهر لفظ الظاهر والخطاب لظاهر المنادى اه ملخصا وفيه نظر لان مقتضى الظاهر اذا سلك أحد الطريقين فى كلام ان لا يعدل الى غيره فيه فتدبر (قوله الاول الخ) عبارة السيوطى فى جمع الجوامع وجوز الكوفية وابن الانبارى رفع النعت المضاف اضافة محضة والفراء رفع التوكيد والعطف نسقا اه بزيادة من شرحه (قوله لان اضافته محضة) أى لغلبة الاسمية على صاحب وفيه اشارة الى ان ما اضافته غير محضة يجوز رفعه وبه صرح السيوطى كما مر (قوله على القطع) قضيته جواز قطع التوكيد وهو كذلك على قول (قوله والمبنى قبل النداء) يوهم صنيعه ان المبنى قبل النداء قسم مباين للقسمين قبله العلم والنكرة المقصودة وليس كذلك فلو قال ولو مبنيين قبل النداء لكان أحسن مثال العلم المبنى قبل النداء يا سيبويه ومثال النكرة المقصودة المبنية قبل النداء يا من خلقنى أى يا الها خلقنى (قوله أى ما سوى التابع) أى من تابع المضموم خاصة (قوله المضاف المقرون بأل) اى تابع ذى الضم المضاف المقرون بأل والمفرد وكذا الشبيه بالمضاف على مامر عن الرضى والمضاف اضافة غير محضة على مامر عن السيوطى وأشار اليه الشارح ووجه جواز الامرين فى الاول والثالث والرابع الحاقها بالمفرد لان غير المحضة ومنها اضافة المقرون كلا اضافة فان قلت فلم لم يلحق الشبيه والمضاف اضافة غير محضة به اذا نوديا مستقلين قلت محافظة على اعرابهما الذى هو الاصل فألحقا به تابعين لمشابهتهما له مع حصول الاعراب لفظا او تقديرا وهذا فى حالة رفعهما على

ألزمه نصبا) مراعاة لمحل المنادى نعتا كان (كأزيد ذا الحيل) أو بيانا نحو يا زيد عائذ أو توكيدا نحو يا زيد نفسه ويا تميم كلهم أو كلكم (تنبيهان) الاول اجاز الكسائى والفراء وابن الانبارى الرفع فى نحو يا زيد صاحبنا والصحيح المنع لان اضافته محضة وأجازه الفراء فى نحو يا تميم كلهم وقد سمع وهو محمول عند الجمهور على القطع أى كلهم يدعى • الثانى يشمل قوله ذى الضم العلم والنكرة المقصودة والمبنى قبل النداء لانه يقدر ضمه (وما سواه) أى ما سوى التابع كما مر المستكمل الشرطين المذكورين وهما الاضافة والخلو من أل وذلك شيآن المضاف المقرون بأل

القول بأنه اتباع لا اعراب كما سيأتى ولم يلحقا به مستقلين محافظة على الاعراب
فروعى الاعراب فى الحالين اه سم ببعض تغيير فان قلت لم يجز فى التابع
المفرد البناء كما جاز فى تابع اسم لا المفرد نحو لا رجل ظريف فيها قلت لان المنادى
لفظا ومعنى هو المتبوع ولا دخل ليا فى التابع والمنفى بلا فى الحقيقة هو التابع
لا المتبوع غالبا فكانت لا باشرت التابع وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة
فى الرجال الذين فيها فالمنفى مضمون الصفة بناء على الغالب من انصباب النفى على
القيد فحصل الفرق بين التابعين (قوله والمفرد) دخل فيه نعت النكرة
المقصودة معرفا بأل أولا فيجوز يارجل العاقل والعاقل ويارجل عالم وعالما نعم
ان نصبت رجلا لجواز نصب النكرة المقصودة الموصوفة تعين نصب صفته (قوله
ارفع) ظاهره ان رفع التابع المذكور اعراب واستشكل بأنه لا عامل هنالك
يقتضى رفع التابع بل هنالك ما يقتضى نصبه وهو أدعو واجيب بأن العامل فيه
مقدر من لفظ عامل المتبوع مبنيا للمجهول وهو مع ما فيه من التكلف يؤدى الى
التزام قطع التابع وقال السيوطى فى متن جمع الجوامع وشرحه واعتقد قوم بناء
النعت اذا رفع لانهم رأوا حركته كحركة المنادى حكاه فى النهاية اه والمتجه وفاقا
لبعضهم ان ضمة التابع اتباع لا اعراب ولا بناء وفى قول الشارح والرفع اتباعا للفظ
اشارة اليه وعلى هذا يكون فى التعبير بالرفع تسمح فاعرفه (قوله ويا غلام
بشر) أى بتنوين بشر لانه معرب بضمة مقدرة منع من ظهورها ضمة الاتباع
على ما حققناه (قوله أولا) أى فى قوله تابع ذى الضم وثانيا أى فى قوله
وما سواه (قوله ومراده النعت الخ) أى بقرينة افراد البدل وعطف النسق
بحكم يخصهما بعد ذلك فالآتى مخصص لما تقدم وقوله والتوكيد أى لفظيا
او معنويا (قوله ظاهر كلامه الخ) عليه قد يفرق بين هذا والنسق مع أل حيث
رجح الرفع فيه كما يأتى بأن ذلك أقرب الى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة
عند الاستقلال أولى سم وأقربية المنسوق مع أل الى استقلاله بالنداء من
حيث العاطف الذى هو كالعامل وان بعد من حيث أل التى لا تجامع حرف النداء
(قوله على السواء) كلام ابن المصنف يقتضى ترجيح النصب سم (قوله وبدلا)
لم يقيده ايضا بالخلو من أل لانه لا يكون فى النداء الا خاليا من أل ولهذا قال
السيوطى فى جمع الجوامع وشرحه كالا يبدلان أى النكرة المقصودة والاشارة
ولا ذو أل من المنادى قال سم وكان وجهه ان البدل على نية تكرار العامل
وهو الحرف هنا وهو لا يدخل على ما فيه أل لكن نقل الدماميني عن المصنف ان من

والمفرد (ارفع أوانصب) تقول يازيد الحسن
الوجه والحسن الوجه ويازيد الحسن
والحسن ويا غلام بشر وبشرا ويا تميم اجمعون
وأجمعين فالنصب اتباعا للمحل والرفع اتباعا
للفظ لانه يشبه المرفوع من حيث عروض
الحركة (تنبيهان) * الاول شمل كلامه اولا
وثانيا التوابع الخمسة ومراده النعت
والتوكيد وعطف البيان وسيأتى الكلام
على البدل وعطف النسق * الثانى ظاهر
كلامه ان الوجهين على السواء (واجعلا *
كمستقل) بالنداء (نسقا) خاليا عن أل (وبدلا)

البدل ما يرفع وينصب لشبهه بالتوكيد والنعت فى عدم صلاحيته لتقدير حرف
نداء قبله نحو يا تميم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مبنية على ان عامل البدل عامل
المبدل منه (قوله يازيد بشر بالضم) أى بلا تنوين وكذا بضم بشر بلا تنوين
فى صورة العطف (قوله وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب) أى انهما
معه كالمستقل بالنداء فيعاملان تابعين له بما يعاملان به مستقلين بالنداء (قوله
لان البدل فى نية تكرار العامل) ظاهر على مذهب غير المصنف اما على ما ذهب
اليه من ان العامل فى البدل عامل فى المبدل منه كبقية التوابع فيوجه بان البدل
لما كان هو المقصود وكان المبدل منه فى نية الطرح كان كالمباشر له العامل
ونظير ذلك ما وجه به رفع تابع أى فى نحو يا أيها الرجل من انه لما كان هو المقصود
وأى وصلة اليه وجب رفعه (قوله أجاز المازنى) أى قياسا على المنسوق
المقرون بأل وفرق الجمهور بما سيعلم من تعليل جواز الوجهين فى المقرون وفى تعبيره
بالاجازة اشارة الى انهم يجيزون جعله كالمستقل هذا هو الظاهر وان توقف شيخنا
فقال وهل المراد مع اجازتهم الضم أو الرفع اه (قوله ما نسقا) ظاهره ولو
مضافا نحو يازيد والحسن الوجه ولا بعد فيه (قوله ففيه وجهان الرفع النصب)
لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت سيوطى (قوله ورفع) سوغ
الابتداء به كون الكلام فى معرض التقسيم كما فى الفارضى (قوله لما فيه من
مشاكلة الحركة) أى مع كونه أقرب الى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة
عند الاستقلال أولى كما مر عن سم (قوله فللعطف على فضلا) وقال ابن
معطى مفعول معه وضعفه ابن الخشاب وقيل مفعول لمحذوف أى وسخرنا له الطير
(قوله فلا يجعل كلفظ ما وليه) أى فلا تطلب مشاكلته له (قوله ان كانت أل
معرفة) أى كما فى الآية فالنصب أى فالمختار النصب لما فى الشرح من ان المعرف
يشبه المضاف أى من حيث تأثر ما فيه أل المعرفة بتعريف أل وتأثر المضاف
بتعريف الاضافة أو تخصيصها (قوله والا فالرفع) أى والا تكن للتعريف
كالتى من بنية الكلمة نحو اليسع والتى للمح الصفة نحو الحارث فالمختار الرفع لان
أل حينئذ كالمعدومة (قوله الا الرفع) ترد عليه الآية الا ان يمنع عطف والطير
على جبال سم (فائدة) اذا ذكر بعد نعت المنادى تابع كيازيد الظريف صاحب
عمرو فان قدر الثانى نعتا للمنادى نصب لا غير أو نعتا لنعت المنادى لفظ به كما يلفظ
بالنعت دمامينى وقوله لفظ به كما يلفظ بالتابع ان أراد على سبيل الاولوية للمشاكلة
فذاك أو على سبيل الوجوب فممنوع عندى ولم لا يجوز النصب مراعاة لمحل نعت

تقول يازيد بشر بالضم وكذلك يازيد وبشر
وتقول يازيد أبا عبد الله وكذلك يازيد وأبا
عبد الله وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب
لان البدل فى نية تكرار العامل والعاطف
كالنائب عن العامل (تنبيه) أجاز المازنى
والكوفيون يازيد وعمرا ويا عبد الله وبكرا
(وان يكن مصحوب أل ما نسقا * ففيه
وجهان) الرفع والنصب (ورفع ينتقى) أى
يختار وفاقا للخليل وسيبويه والمازنى لما فيه
من مشاكلة الحركة ولحكاية سيبويه انه اكثر
وأما قراءة السبعة ياجبال أوبى معه والطير
بالنصب فللعطف على فضلا من ولقد آتينا
داود منا فضلا واختار أبو عمرو وعيسى ويونس
والجرمى النصب لان ما فيه أل لم يل حرف
النداء فلا يجعل كلفظ ما وليه وتمسكا بظاهر
الآية اذ اجماع القراء سوى الاعرج على
النصب وقال المبرد ان كانت أل معرفة فالنصب
والا فالرفع لان المعرف يشبه المضاف
(تنبيه) هذا الاختلاف انما هو فى الاختيار
والوجهان مجمع على جوازهما الا فيما عطف
على نكرة مقصودة نحو يارجل والغلام فلا
يجوز فيه عند الاخفش ومن تبعه الا الرفع

المنادى فعليك بالانصاف (قوله مصحوب أل) سيأتى انه يقوم مقامه اسم
الاشارة والموصول (قوله بالرفع) ظاهره ولو كان مضافا نحو يا أيها الحسن
الوجه ولا بعد فيه (قوله وبعد فى موضع الحال) أى من صفة لتقدمه عليها
فلا يضر تنكيرها أو من مصحوب أل كما يشير الى جواز الامرين قوله الآتى واقعة
أو واقعا فالاول ناظر للاول والثانى للثانى (قوله فى موضع الحال مبنى
على الضم) هذا مبنى على ماذهب اليه بعضهم من جواز وقوع الظرف
المقطوع عن الاضافة حالا كما نبه عليه شيخنا (قوله مرفوعة) مقتضاه
ان بالرفع نعت لصفة لا حال من مصحوب أل والا لقال مرفوعا الا أن يقال التأنيث
باعتبار كون مصحوب أل صفة أو أنه أشار الى جواز وجه آخر قال البعض
لكن يرد عليه لزوم الفصل بين النعت ومنعوته بأجنبى اه وفيه أن الفاصل هنا
ليس أجنبيا بل هو العامل فى بالرفع لان العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف
والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها فيكون يلزم عاملا فى مصحوب أل
وفى الحال منه وفى صفة الحال فتدبر (قوله والعائد على المبتدا) أى الاول
أما العائد على المبتدا الثانى فمستتر فى يلزم وكذا العائد على أيها فى الاعراب
الاول (قوله ويجوز أن يكون صفة هو الخبر) أى والجملة خبر أى وعائدها
محذوف أى صفة لها أو بعدها ويلزم اما بالياء التحتية فهو خبر بعد خبر أو بالتاء
الفوقية فهو نعت صفة وبالرفع حال من فاعل يلزم وجعله مفعولا بزيادة الباء
تكلف مستغنى عنه وان اقتصر عليه الشيخ خالد وتبعه شيخنا والبعض
(قوله والمراد اذا نوديت أى الخ) لا يخفى ان ماذكر الى قوله ويلزم تابعها الرفع
لم يستفد من المتن لا منطوقا ولا مفهوما فكيف يراد منه وما اعتذر به البعض من
انه مستفاد من ذكر أى مبنية على الضم مقرونة بها من ادا بها معين غير نافع فى
قوله وقد تضم الى قوله ويلزم تابعها الرفع (قوله لتكون عوضا الخ) علة
تلزمها (قوله عوضا عما فاتها الخ) كما عوضوا عنه ما فى أيا ما تدعوا وخصها
بالنداء لانه فى موضع تنبيه وما بالشرط لانها مبهمة فتوافق الشرط دماميني
(قوله وتؤنث) أى على سبيل الاولوية لا الوجوب كما فى الدماميني والهمع عن
صاحب البديع (قوله ويلزم تابعها الرفع) فيه ما قدمناه عند قول المصنف
ارفع أو انصب فلا تغفل (قوله قال الزجاج الخ) فيه نظر لان ابن الباذش ذكر أنه
مسموع من لسان العرب ولانه قرئ شاذا قل يا أيها الكافرين وهى تعضد المازنى
قاله السندوبى (قوله ان المقصود بالنداء هو التابع) ومع ذلك ينبغى أن

لا يكون

وأيها مصحوب أل بعد صفه * يلزم بالرفع لدى
(ذى المعرفة) يجوز فى ضبط هذا البيت أن
يكون مصحوب منصوبا وأيها مبتدا ويلزم خبره
ومصحوب مفعول مقدم بيلزم وصفة نصب
على الحال من مصحوب أل وبالرفع فى موضع
الحال من مصحوب أل وبعد فى موضع الحال
مبنى على الضم لحذف المضاف اليه وهو ضمير
يعود الى أى والتقدير وأيها يلزم مصحوب أل
حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة أو واقعا
بعدها ويجوز أن يكون مصحوب مرفوعا
على انه مبتدا ويكون خبره يلزم والجملة خبر
أيها والعائد على المبتدا محذوف أى يلزمها
ويجوز أن يكون صفة هو الخبر والمراد اذا
نوديت أى فهى نكرة مقصودة مبنية على
الضم وتلزمها ها التنبيه مفتوحة وقد
تضم لتكون عوضا عما فاتها من الاضافة
وتؤنث لتأنيث صفتها نحو يا أيها الانسان
يا أيتها النفس ويلزم تابعها الرفع وأجاز المازنى
نصبه قياسا على صفة غيره من المناديات
المضمومة قال الزجاج لم يجز هذا المذهب أحد
قبله ولا تابعه أحد بعده وعلة ذلك أن
المقصود بالنداء هو التابع

لا يكون محله نصبا لانه بحسب الصناعة ليس مفعولا به بل تابع له ويؤيد ذلك قول
ابن المصنف وسيذكره الشارح أيضا انه لو وصفت صفة أى تعين الرفع سم وأنا أقول
يرد عليه ان تابع ذى محل له محل متبوعه وحينئذ ينبغى أن يكون محل تابع أى نصبا
وان يصح نصب نعته ويؤيده ما قدمناه عن الدماميني فى يا زيد الظريف صاحب عمرو
بانه ان قدر صاحب عمرو نعتا للظريف لفظ به كما يلفظ بالنعت ان رفعا فرفع وان نصبا
فنصب على ما بيناه سابقا اللهم الا أن يكون منع نصب نعت تابع أى لعدم سماعه
أصلا نعم يصح ما بحثه من أنه ليس لتابع أى محل نصب ولا يجوز نصب نعته على ان
رفع التابع اعراب وأن عامله فعل مقدر مبنى للمجهول أى يدعى العاقل كما مر لكن
ما بعد أى على هذا ليس تابعا لاى فى الحقيقة فلا يظهر حمل كلامه على هذا مع
قوله بل تابع له فتأمل (قوله وأى وصلة الى ندائه) انما آثروا أيا لانها لوضعها على
الابهام واحتياجها وضعا الى المخصص ألصق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم
الاشارة بكونه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه بالاشارة الحسية أو الوصف بعده
قام مقامها فى التوصل الى نداء ما فيه أل وأما ضمير الغائب فانه وان وضع مبهما
مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله غالبا وهو المفسر وأما الموصول فانه وان
أزال ابهامه ما بعده لكنه جملة اه دماميني عن الرضى باختصار وأيضا ضمير
الغائب وكثير من الموصولات لا يباشرها حرف النداء (قوله انه صفة له مطلقا)
أى مشتقا كان أو جامدا التأول الجامد بالمشتق كالمعين والحاضر أو لان كثيرا
من المحققين على انه لا يشترط فى النعت أن يكون مشتقا أو مؤولا به بل
الضابط دلالته على معنى فى متبوعه كالرجل لدلالته على الرجولية (قوله وقد
قيل عطف بيان) ظاهره مطلقا لتصح المقابلة (قوله جنسية) أى لا زائدة
لازمة كاليسع أو غير لازمة كالزيد ولا التى للمح الاصل كالحارث ولا التى للعهد
كالزيدين ولا الداخلة على العلم بالغلبة كالصعق والنجم فعلم ما فى كلام البعض من
القصور والمراد أنها جنسية بحسب الاصل أى قبل دخول يا كما يدل عليه بقية
كلامه فلا ينافى أن مصحوبها بعد دخول يا معين حاضر كما سيذكره (قوله
وصارت بعد للحضور) أى بسبب وقوع مدخولها صفة لمنكر قصد به معين حاضر
لا بسبب انقلاب أل عهدية حتى يرد أن المصرح به انها غير عهدية افاده سم (قوله
ان يكون ذلك عطف بيان) أى لان غالب العلم لا ينعت به هكذا ينبغى التعليل
(قوله وأى موصولة بالجملة) والتقدير يا من هو الرجل وقال الفارضى التقدير
يا الذى هو الرجل اه قال شيخنا والاول اولى لان يا لا تدخل على نحو الذى

وأى وصلة الى ندائه وقد اضطرب كلام
الناظم فى النقل عن الزجاج فنقل فى شرح
التسهيل عنه هذا الكلام ونسب اليه فى شرح
الكافية موافقة المازنى وتبعه ولده والى
التعريض بمذهب المازنى الاشارة بقوله لدى
ذى المعرفة وظاهر كلامه انه صفة مطلقا وقد
قيل عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر
وقيل ان كان مشتقا فهو نعت وان كان جامدا
فهو عطف بيان وهذا أحسن (تنبيهات)
* الاول يشترط أن تكون أل فى تابع أى
جنسية كما ذكره فى التسهيل فاذا قلت يا أيها
الرجل فأل جنسية وصارت بعد للحضور كما
صارت كذلك بعد اسم الاشارة وأجاز الفراء
والجرمى اتباع أى بمصحوب أل التى للمح الصفة
نحو يا أيها الحارث والمنع مذهب الجمهور
ويتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازه
* الثانى ذهب الاخفش فى أحد قوليه الى
أن المرفوع بعد أى خبر لمبتدا محذوف وأى
موصولة بالجملة

ورد بانه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدا بل كان اولى ولجاز وصلها بالفعلية والظرف * الثالث ذهب الكوفيون وابن كيسان الى أن ها دخلت للتنبيه مع اسم الاشارة فاذا قلت يا أيها الرجل تريد يا أيهاذا الرجل ثم حذف ذا اكتفاء بها * الرابع يجوز أن توصف صفة أى ولا تكون الا مرفوعة مفردة كانت اومضافة كقوله

يا أيها الجاهل ذو التنزى

لا توعدنى حية بالنكز

(وأيهذا أيها الذى ورد) أيها مبتدا وأيها الذى عطف عليه وسقط العاطف للضرورة وورد جملة خبر ووحد الفاعل اما لكون الكلام على حذف مضاف والتقدير لفظ أيهذا وأيها الذى ورد أو هو من باب

نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض

أى ورد أيضا وصف اى فى النداء باسم الاشارة وبموصول فيه أل كقوله

ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه

لشئ نحته عن يديه المقادر

ونحو يا أيها الذى نزل عليه الذكر (ووصف أى بسوى هذا) الذى ذكر (يرد) فلا يقال يا أيها زيد ولا يا ايها صاحب عمرو (تنبيهان) * الاول يشترط لوصف اى باسم الاشارة خلوه من كاف الخطاب كما هو ظاهر كلامه وفاقا للسيرافى وخلافا لابن كيسان فانه أجاز يا أيهاذاك الرجل * الثانى لا يشترط فى اسم الاشارة المذكور أن يكون منعوتا بذى أل وفاقا لابن عصفور والناظم كقوله

أيهذان كلا زادكما * ودعانى واغلا فيمن وغل

واشترط ذلك غيرهما (وذو اشارة كأى فى الصفه) فى لزومها ولزوم رفعها

على الراجح كما مر (قوله لجاز ظهور المبتدا) أى لان هذا ليس من مظان وجوب حذف المبتدا وله أن يقول باب النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه دون غيره فلهذا التزموا حذف المبتدا وقوله ولجاز وصلها الخ وله أن يقول التزموا فيها ضربا من الصلة كما التزموا فيها ضربا من الوصف على رأيكم همع (قوله يا أيها الجاهل الخ) التنزى نزع الانسان الى الشر والنكز بفتح النون وسكون الكاف آخره زاى اللسع أى لا توعدنى باللسع حالة كونك مشبها الحية فى ذلك (قوله وأيهذا الخ) نحو يا أيهذا الرجل فأى منادى مبنى على الضم فى محل نصب وها للتنبيه وذا صفة أى فى محل رفع والرجل صفة لذا أو عطف بيان مرفوع بضمة ظاهرة ونحو يا أيها الذى قام فالذى صفة أى فى محل رفع وهذا كله مبنى على ان حركة التابع اعراب وتقدم ما فيه قال شيخنا ولعل مذهب المازنى يجرى هنا أيضا فيجوز كون ذا والذى فى محل نصب (قوله للضرورة) بل تقدم ان الواو العاطفة تحذف اختيارا (قوله من باب نحن بما عندنا الخ) أى من الحذف من الاول لدلالة الثانى ويحتمل كلام المصنف العكس وفى الاولى منهما عند احتمالهما وعدم تعيين القرينة أحدهما قولان قيل الحذف من الثانى لان الاواخر أليق بالحذف من الاوائل وقيل من الاول لعدم الفصل وتمام البيت والرأى مختلف وهو كما قال شيخنا من المنسرح (قوله الا أيهذا الباخع) أى المهلك والوجد بالرفع فاعل الباخع ونفسه مفعول ولا يصح جر الوجد باضافة الباخع اليه لعدم جواز اضافة اسم الفاعل المتعدى الى مرفوعه (قوله ووصف أى بسوى هذا يرد) قال الشاطبى انه حشو لا فائدة فيه ويجاب بأنه لما علم بقوله وأيهذا الخ ان اللزوم ليس على ظاهره كان مظنة توهم شئ آخر فدفعه بهذا اه طبلاوى واسم الاشارة فى قوله سوى هذا يرجع لما ذكر من مصحوب أل واسم الاشارة والموصول المقرون بأل (قوله خلوه من كاف الخطاب) أى لانه المقصود بالنداء كما تقدم فهو المخاطب ووصله بكاف المخاطب يقتضى ان المشار اليه غير المخاطب فيحصل التنافى ولابن كيسان أن يجعل الخطاب فى مثل يا ذاك للمشار اليه فلا يحصل التنافى لكن يمنعه ما تقدم فى باب اسم الاشارة من ان المخاطب بالكاف غير المشار اليه الا أن يخصه بغير النداء فتأمل (قوله ودعانى) أى اتركانى والواغل من يدخل على القوم وهم يشربون ولم يدع (قوله فى لزومها الخ) أى لا فى لزوم افراد موصوفها بل يراعى حال المشار اليه نحو يا هذان الرجلان ويا هؤلاء الرجال وأل فى قوله الصفة عهدية أى الصفة المذكورة فى أى الا أنها تتناول اسم الاشارة مع ان اسم

الاشارة

ولزوم كونها بال على ما مر نحو يا ذا الرجل وياذا الذى قام هذا (ان كان تركها) يفيت المعرفه) أى بأن تكون هى مقصودة بالنداء واسم الاشارة قبلها لمجرد الوصلة الى ندائها كقولك لقائم بين قوم جلوس يا هذا القائم أما اذا كان اسم الاشارة هو المقصود بالنداء بان قدرت الوقوف عليه ولا يلزم شئ من ذلك ويجوز فى صفته حينئذ ما يجوز فى صفة غيره من المناديات المبنية على الضم (فى نحو) يا (سعد سعد الاوس) وقوله

يا تيم تيم عدى لا ابا لكم

وقوله

يا زيد زيد اليعملات الذبل

(ينتصب * ثان) حتما (وضم وافتح أولا تصب) فان ضممته فلانه منادى مفرد معرفة وانتصاب الثانى حينئذ لانه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو باضمار أعنى وأجاز السيرافى أن يكون نعتا وتؤول فيه الاشتقاق

الاشارة لا يوصف باسم الاشارة وكأنه ترك ذلك اتكالا على ظهور أن اسم الاشارة لا يوصف باسم الاشارة فكأنه معلوم الانتفاء (قوله على ما مر) لعل مراده على ما مر من اشتراط كون أل جنسية على الراجح (قوله نحو ياذا الرجل وياذا الذى قام) ونحو يا هذا الرجل ويا هذا الذى قام ويا هؤلاء الكرام فها للتنبيه واسم الاشارة منادى مقدر فيه الضم وما بعده صفة مرفوعة (قوله يفيت المعرفة) أى يفوت علم المخاطب بالمنادى (قوله بأن تكون هى) أى الصفة (قوله هو المقصود بالنداء) بأن عرفه المخاطب بدون الوصف كما اذا وضع المتكلم يده عليه (قوله فلا يلزم شئ من ذلك) مقتضاه حتى كون الصفة مقرونة بأل فيقتضى صحة يا هذا رجل وليس كذلك ويمكن تصحيح عبارته بجعل من بيانية وجعل الاشارة الى مجموع ما مر من ذكر الصفة ورفعها وقرنها بأل فالمعنى لا يلزم مجموع الثلاثة أى بل بعضها وهو القرن بأل هكذا ينبغى الجواب لا كما أجاب البعض فتدبر (قوله فى نحو سعد سعد الاوس) أى من كل تركيب وقع فيه المنادى مفردا مكررا ووقع بعد المرة الثانية مضاف اليه وسعد الاوس هو سعد بن معاذ رضى الله تعالى عنه كما فى التصريح (قوله زيد اليعملات) بفتح الميم اضيف زيد الى اليعملات لانه كان يحدو لها وهى جمع يعملة وهى الناقة القوية الجولة والذبل جمع ذابل بمعنى الضامر كركع جمع راكع اه زكريا وعبارة القاموس وهى الناقة الشديدة النجيبة المعتملة المطبوعة على العمل والجمل يعمل ولا يوصف بهما انما هما اسمان اه ولو قال زكريا جمع ذابلة كما عبر الشمنى لكان أنسب باليعملات (قوله لانه منادى مضاف) فهو بتقدير يا والفرق بين هذا والبدل ان هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك فى البدل وان قيل انه على تقدير تكرار العامل اذ هو عند ذلك القائل كالتقدير المعنوى الذى لا يتكلم به شاطبى (قوله أو توكيد) قاله المصنف قال أبو حيان ولم يذكره اصحابنا لانه لا معنوى وهو ظاهر ولا لفظى لاختلاف جهتى التعريف لان الاول معرف بالعلمية أو النداء والثانى بالاضافة لانه لم يضف حتى سلب تعريف العلمية اه قال ابن هشام وثم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثانى بما لم يتصل به الاول قال سم ولا يخفى ان كلا الامرين انما يرد على المصنف اذا سلم انه مانع والا فقد يتمسك بظاهر تعريف التوكيد اللفظى فانه صادق مع اختلاف جهتى التعريف ومع اتصال الثانى بما لم يتصل به الاول (قوله وتأول فيه الاشتقاق) أى جعله مشتقا بتأوله بالمنسوب الى الاوس وضعفه الشاطبى بأن النعت بالجامد على تأوله بالمشتق

موقوف على السماع (قوله والثانى مقحم) أى زائد بناء على جواز اقحام الاسماء وأكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشئ الواحد وكان يلزم أن ينون الثانى لعدم اضافته اه تصريح وعليه ففتحته غير اعراب لانها غير مطلوبة لعامل بل فتحة اتباع فيما يظهر وان كان يرد عليه ان بين المتبع والمتبع له حاجزا حصينا لكن صرح الشارح بأن نصب الثانى توكيد ويوافقه تفسير الحفيد الاقحام بالتأكيد اللفظى وعلى هذا فالفتحة فتحة اعراب ولا يبعد أن الفصل بالثانى مغتفر لانه كلا فصل لاتحاد الاسمين لفظا ومعنى وان عدم تنوين الثانى على هذا الوجه والذى قبله للمشاكلة فيندفع قول صاحب التصريح ففيه فصل الخ وقوله وكان يلزم الخ فتأمل ولا يصح اعرابه بدلا أو عطف بيان كما كان فى صورة الضم لانهما انما يكونان بعد تمام الاسم الاول والاول لا يكمل الا بالاضافة بخلاف صورة الضم فان الاسم الاول فيها غير مضاف (قوله الى محذوف) أى مماثل لما اضيف اليه الثانى (قوله ونصبه) أى الثانى على الاوجه الخمسة بل الستة وهى أن يكون منادى مستأنفا أو منصوبا بأعنى أو عطف بيان أو بدلا أو توكيدا أو نعتا وكأنه لم ينظر الى السادس لضعفه (قوله ان الاسمين ركبا) قيل فيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء ولا وجه له اذ المركب شيآن فقط قاله فى التصريح وقال الفارسى الاسمان مضافان للمذكور وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد (قوله ففتحتهما فتحة بناء) فيه ان فتحة الاول على القول بالتركيب فتحة بنية ويمكن تصحيح عبارته بأن المراد ففتحة مجموعهما الذى هو المركب وفتحته هى فتحة آخره ولو قال ففتحة الثانى فتحة بناء لكان واضحا ثم هذا القول لا يشمله قول المصنف ينتصب ثان الا أن يراد بالنصب ما يعم فتحة الاعراب وغيره (قوله امثل الوجهين) أى احسنهما وأشار هنا الى امثليته بتقديمه (قوله بل اسم الجنس) مبتدأ خبره كالعلم (قوله وخالف الكوفيون الخ) عبارة الهمع وخالف الكوفيون فأوجبوا فى اسم الجنس ضم الاول وفى الوصفين ضمه بلا تنوين أو نصبه منونا (قوله جاز ضمه بدلا) نقله المصنف عن الاكثر ورده بأنه لا يتحد لفظ بدل ومبدل منه الا ومع الثانى زيادة بيان وجوز الدمامينى أن يكون منادى ثانيا وان يكون تأكيدا لفظيا وقوله ضمه بدلا أى بناؤه على الضم ومن لازمه عدم التنوين (قوله عطف بيان) رده المصنف فى شرح الكافية فقال انه توكيد على اللفظ أو المحل لا عطف بيان كما يقول أكثر النحويين لان الشئ لا يبين نفسه (قوله على اللفظ أو المحل) لف ونشر مرتب

وان فتحته ثلاثة مذاهب أحدها وهو مذهب
سيبويه أنه منادى مضاف الى ما بعد الثانى
والثانى مقحم بين المضاف والمضاف اليه وعلى
هذا قال بعضهم يكون نصب الثانى على
التوكيد وثانيها وهو مذهب المبرد أنه مضاف
الى محذوف دل عليه الآخر والثانى مضاف
الى الآخر ونصبه على الاوجه الخمسة
وثالثها ان الاسمين ركبا تركيب خمسة
عشر ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة اعراب ومجموعهما
منادى مضاف وهذا مذهب الاعلم (تنبيهات)
* الاول صرح فى الكافية بأن الضم امثل
الوجهين * الثانى مذهب البصريين انه لا يشترط
فى الاسم المكرر أن يكون علما بل اسم الجنس
نحو يا رجل رجل قوم والوصف نحو يا صاحب
صاحب زيد كالعلم فيما تقدم وخالف الكوفيون
فى اسم الجنس فمنعوا نصبه وفى الوصف فذهبوا
الى انه لا ينصب الا منونا نحو يا صاحبا
صاحب زيد * الثالث اذا كان الثانى غير
مضاف نحو يا زيد زيد جاز ضمه بدلا ورفعه
ونصبه عطف بيان على اللفظ أو المحل

(المنادى المضاف الى ياء المتكلم)

أفرده بترجمة لان له احكاما تخصه وتقدم ان الاصل فى ياء المتكلم قيل السكون وقيل الفتح وجمع بأن السكون أصل أول اذ هو الاصل فى كل مبنى والفتح أصل ثان اذ هو الاصل فيما وضع على حرف واحد (قوله صح آخره) بأن يكون آخره حرفا غير لين أو لينا قبله ساكن كدلو وظبى وهذا القيد يخرج نحو مسلمى تثنية وجمعا وجوز العصام حذف يائه لدلالة ياء التثنية والجمع على الاضافة وعدم التباسه بالمفرد عند الحذف قال سم وفيه نظر فى الجمع لالتباسه حينئذ بالمفرد فى صورة اثبات يائه ساكنة اه ويشترط مع ما ذكره المصنف أن يكون غيره وصف مشبه للفعل كما سيأتى (قوله عبدا) ينبغى أن يكون منصوبا بفتحة مقدرة على الدال لا بالفتحة الموجودة لانها لاجل الالف سم (قوله وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة) نقل البعض عن الحفيد أنه قيد ذلك بأن يشتهر الاسم بالاضافة الى الياء أولا فلا يقال فى يا عدوى يا عدو ولانه لا دلالة على الياء والذى فى التوضيح وشرحه انما هو اشتراط الاشتهار بالاضافة فى الوجه السادس وهو الضم وهذا هو المتجه فافهم (قوله والخامس) عطفه على الثانى بالواو اشارة الى انهما فى مرتبة للقول بالاصالة فى كل وجعل السيوطى السكون أفصح من الفتح ولعل وجهه أن السكون أخف من الفتح (قوله والياء ألفا) أى لتحركها وانفتاح ما قبلها لان الالف أخف من الياء اه تصريح والظاهر أن هذه الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغى أن يحكم بأنها مضاف اليه وأنها فى محل جر سم (قوله وهو حذف الالف) فيه جمع بين حذف العوض والمعوض وهو لا يجوز ويجاب بأنها بدل الياء وفرق بين الابدال والتعويض سم على انه قد يمنع عدم الجواز بدليل واقام الصلاة وأجاب اجابا (قوله ونقل عن الاكثرين المنع) أى ولا دلالة فى البيت على الجواز لاحتمال أن المراد بهذه اللفظة ولا نداء (قوله وجها سادسا) يظهر أن قائله يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره ضمة مشاكلة للمفرد المبنى فهو منصوب تقديرا بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة المشاكلة وتعرفه بالاضافة المنوية كما اختاره المصنف لا محلا وتعرفه بالقصد كما قيل والا لم يكن لغة فى المضاف قال أبو حيان والظاهر أن حكمه فى الاتباع حكم المبنى على الضم غير المضاف لا حكم المضاف للياء اه أى انه يجوز فى تابعه الوجهان وهو لا يظهر على ان تعرفه بالاضافة المنوية ونصبه مقدر

(المنادى المضاف الى ياء المتكلم)

(واجعل منادى صح) آخره (أن يضف لياء) المتكلم (كعبد عبدى عبد عبدا عبديا)
والافصح والاكثر من هذه الامثلة الاول
وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو
يا عباد فاتقون ثم الثانى وهو ثبوتها ساكنة
نحو يا عبادى لا خوف عليكم والخامس وهو
ثبوتها مفتوحة نحو يا عبادى الذين أسرفوا
وهذا هو الاصل ثم الرابع وهو قلب الكسرة
فتحة والياء ألفا نحو يا حسرتا وأما المثال
الثالث وهو حذف الالف والاجتزاء بالفتحة
فأجازه الاخفش والمازنى والفارسى كقوله

ولست براجع ما فات منى
بلهف ولا بليت ولا لوانى

أصله بقولى يا لهفا ونقل عن الاكثرين المنع
قال فى شرح الكافية وذكروا أيضا وجها
سادسا وهو الاكتفاء عن الاضافة بنيتها
وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد ومنه
قراءة بعض القراء رب السجن أحب الى وحكى
يونس عن بعض العرب يا أم لا تفعلى وبعض
العرب يقولون يا رب اغفر لى ويا قوم لا تفعلوا

فان مقتضاه عدم جواز الوجهين فى تابعه وقد يوجه ماقاله أبو حيان وان قلنا تعرّفه
بالاضافة المنوية ونصبه مقدر بأنه عومل معاملة المفرد فأعطى حكمه وان لم يكن
منه حقيقة أفاده سم قال فى التصريح وانما يأتى هذا الوجه السادس فيما يكثر
نداؤه مضافا كالرب تعالى والاب والام والابن حملا للقليل على الكثير (قوله
أما المعتل آخره) بأن يكون آخره حرفا لينا قبله حركة مجانسة له وأما ماحذف لامه
كأخ فلا ترد لامه خلافا للمبرد ووقع فى عبارة البعض هنا خلل فاحذره (قوله
وهى ثبوت يائه مفتوحة) وتسكين ورش محياى من اجراء الوصل مجرى الوقف
(قوله فيما اضافته للتخصيص) كان الاولى للتعريف والمراد فيما اضافته محضة
بقرينة المقابلة (قوله المشبه للفعل) أى المضارع فى كونه بمعنى الحال
أو الاستقبال (قوله فان ياءه ثابتة لاغير) قد يوجه بشدة طلبه لها لكونه
عاملا يشبه الفعل (قوله وهى امامفتوحة أوساكنة) أى ان لم يكن
الوصف مثنى أومجموعا على حده والاتعين الفتح نحو ياضاربىّ وياضاربىّ (قوله
كبنىّ) أى تصغير ابن وأصله بنو بفتحتين واذا صغرته حذفت ألف الوصل ورددت
اللام المحذوفة فيبقى بنىّو فتقلب الواو ياء لاجتماع الواو والياء وسبق احداهما
بالسكون وتدغم الياء فى الياء وعلى القول بأن لامه ياء يكون فيه ماعدا القلب
(قوله قيل يابنىّ) بكسر الياء اويابنىّ بفتحها لاغير أورد عليه شيخنا ان فيه
لغة ثالثة قرئ بها فى السبع وهى اسكان الياء مخففة ووجهه انه حذف ياء المتكلم
ثم استثقلت الياء المشددة المكسورة فحذف الياء الثانية التى هى لام الكلمة وأبقى
الاولى وهى ياء التصغير ساكنة (قوله على التزام حذف ياء المتكلم) أى وابقاء
الياء الثانية على كسرها لاجل ياء المتكلم (قوله مع ان الثالثة) كان الاوضح
ولان الثالثة لان هذا تعليل آخر لالتزام الحذف (قوله أبدلت ألفا) أى بعد
قلب الكسرة التى قبلها فتحة (قوله ثم التزم حذفها) أى وابقيت الفتحة دليلا
عليها (قوله مستثقل) أى حرف مستثقل وهو الياء أى وبدل الثقيل ثقيل (قوله
ففتحت) لان أصلها الفتح وعلى القول بأن أصلها السكون يوجه الفتح بأنه احتيج
للتحريك لئلا يلتقى ساكنان والفتح أخف سم (قوله بقية الاحكام) أى بقية
أحكام المضاف المذكور ككسر آخره وجوبا اذا لم يكن واحدا من الامور
الاربعة المتقدمة فى قوله آخر ما اضيف لليا اكسر اذا لم يك معتلا الخ وسلامة
الالف مطلقا الى اخر مامر أى فلا نعيد تلك الاحكام هنا (قوله وفتح اوكسر)
أى للميم وأجاز قوم ضمها أيضا سم (قوله وحذف اليا) أى مع الكسر

أما المعتل اخره ففيه لغة واحدة وهى ثبوت
يائه مفتوحة نحو يافتاى وياقاضى (تنبيهان)
* الاول ماسبق من الاوجه هو فيما اضافته
للتخصيص كما أشعر به تمثيله أما الوصف المشبه
للفعل فان ياءه ثابتة لاغير وهى امامفتوحة
أوساكنة نحو يامكرمى وياضاربى * الثانى
قال فى شرح الكافية اذا كان آخر المضاف
الى ياء المتكلم ياء مشددة كبنىّ قيل يابنىّ أويابنىَّ
لاغير فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم
فرارا من توالى الياآت مع ان الثالثة كان
يختار حذفها قبل ثبوت الثنتين وليس بعد
اختيار الشئ الالزومه والفتح على وجهين
أحدهما أن تكون ياء المتكلم ابدلت ألفا ثم
التزم حذفها لانها بدل مستثقل * الثانى ان ثانية
يابنىّ حذفت ثم ادغمت اولاهما فى ياء المتكلم
ففتحت لان أصلها الفتح كما فتحت فى يدىّ ونحوه
اه وقد تقدمت بقية الاحكام فى باب المضاف

(وفتح اوكسر وحذف اليا) الى ياء المتكلم
والالف تخفيفا لكثرة الاستعمال

والالف أى مع الفتح ففيه مع ماقبله لف ونشر مشوش لكن حذف الالف انما يأتى
على قول الكسائى الآتى ومن وافقه لاعلى قول سيبويه والبصريين فلهذا أسقطه
المصنف (قوله استمر) أى اطرد وفى نسخة اشتهر وأفرد الضمير مع رجوعه
الى الفتح او الكسر وحذف الياء على التأول بالمذكور اوعلى حذف خبر أحد
المتعاطفين لدلالة الآخر (قوله ويابنة عم) فى التصريح ان بنتا كابنة
(قوله فحذفت الالف وبقيت الفتحة) قد تقدم منع الجمهور لهذا فى غير هذه
الصورة نحو ياعبد وهم لايمنعون ذلك هنا والفرق ثبوت السماع الصحيح هنا
سم وقوله قد تقدم أى فى قول الشارح ونقل عن الاكثرين المنع (قوله والثانى
انهما) أى ابنا ومابعده (قوله وبنى) أى المجموع على الفتح فيكون نحو يا ابن ام
مبنيا على ضم مقدر كخمسة عشر ونقل السيوطى عن الرضى ان مجموع الكلمتين
مع تركيبهما وفتحهما مضاف الى الياء المحذوفة (قوله من غير تركيب) هذا هو
محل مخالفة ظاهر مذهب الزجاج لما فى الارتشاف (قوله قال فى الارتشاف الخ)
هذا مقابل قوله فظاهر مذهب الزجاج الخ (قوله وحذفوا الياء) اى وأبقوا
الكسرة دليلا عليها لان الكلام فى الكسر (قوله وياشقيق) تصغير شقيق
(قوله فضرورة) وقال بعضهم هما لغتان قليلتان قيل وقلب الياء ألفا أجود من
اثباتها واذا ثبتت الياء ففيها وجهان الاسكان والفتح فالحاصل خمسة أوجه ونص
بعضهم على أن الخمسة لغات ومرّ قريبا لغة سادسة وهى الضم (قوله فالياء فيه
ثابتة لاغير) ساكنة أومفتوحة ولايجوز حذفها لبعدها عن المنادى تصريح
اى مع عدم سماع حذفها فى غير يا ابن ام يا ابن عم فلا يرد أن البعد موجود فيهما أيضا
(قوله ولهذا قال فى يا ابن ام يا ابن عم) ولا يرد يا ابنة ام يا ابنة عم لان ابنة هى ابن
بزيادة التاء (قوله وفى الندا أبت امت عرض) وكل منهما منصوب لانه
معرب فانه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ماقبل التاء منع من ظهورها
اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء لاستدعائها فتح ماقبلها لاعلى التاء لانها
فى موضع الياء التى يستحقها اعراب المضاف اليها سم (قوله ومن اليا التا
عوض) انما عوض تاء التأنيث عن الياء اذا اضيف اليها الاب او الام لان كلا منهما
مظنة التفخيم والتاء تدل عليه كما فى علامة اه حفيد ووجهه فى الكشاف
بأن تاء التأنيث وياء الاضافة متناسبتان فى أن كلا منهما زيادة مضمومة الى الاسم
فى آخره وفيما ذكر تصريح بأن التاء حرف لا اسم اذ لم تنقلب الياء اليها بخلاف
الالف فى نحو ياعبدا كما مرّ بيانه (قوله ويجوز فتح التاء الخ) كان الاولى

(استمر فى) قولهم (يا ابن ام) ويا ابنة ام و(يا ابن
عم) ويا ابنة عم (لامفر) أما الفتح ففيه قولان
أحدهما ان الاصل اما وعما بقلب الياء الفا
فحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها
* والثانى انهما جعلا اسما واحدا مركبا وبنى
على الفتح والاول قول الكسائى والفراء وأبى
عبيدة وحكى عن الاخفش والثانى قيل هو
مذهب سيبويه والبصريين وأما الكسر
فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتزى فيه
بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب
قال فى الارتشاف وأصحابنا يعتقدون ان ابن ام
وابنة ام وابن عم وابنة عم حكمت لها العرب
بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم اياها
من أحد عشر اذا أضافوه اليها وأما اثبات الياء
والالف فى قوله يا ابن امى وياشقيق نفسى
وقوله يا ابنة عما لاتلومى واهجعى
فضرورة اما ما لايكثر استعماله من نظائر ذلك
نحو يا ابن أخى ويا ابن خالى فالياء فيه ثابتة
لاغير ولهذا قال فى يا ابن ام يا ابن عم ولم يقل
فى نحو يا ابن ام يا ابن عم (تنبيه) نص بعضهم
على أن الكسر أجود من الفتح وقد قرئ قال
يا ابن ام بالوجهين (وفى الندا) قولهم يا
(ابت) ويا (أمت) بالتاء (عرض *) والاصل
يا أبى ويا امى (وأكسر أوافتح ومن اليا التا
عوض *) ومن ثم لايكادان يجتمعان ويجوز
فتح التاء

وهو الاقيس وكسرها وهو الاكثر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالكسر قرأ غيره من السبعة (تنبيهات) * الاول فهم من كلامه فوائد

الاولى ان تعويض التاء من ياء المتكلم فى أب وأم لا يكون الا فى النداء الثانية ان ذلك مختص بالاب والام الثالثة ان التعويض فيهما ليس بلازم فيجوز فيهما ما جاز فى غيرهما من الاوجه السابقة فهم ذلك من قوله عرض * الرابعة منع الجمع بين التاء والياء لانها عوض عنها وبين التاء والالف لان الالف بدل من الياء وأما قوله

يا أبتى لازلت فينا فانما ... لنا أمل فى العيش مادمت عائشا

فضرورة وكذا قوله يا أبتا علك اوعسا كا وهو أهون من الجمع بين التاء والياء لذهاب صورة المعوض عنه وقال فى شرح الكافية الالف فيه هى الالف التى يوصل بها آخر المنادى اذا كان بعيدا أو مستغاثا به أو مندوبا وليست بدلا من ياء المتكلم وجوز الشارح الامرين * الثانى اختلف فى جواز ضم التاء فى يا أبت ويا أمت فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس ومنعه الزجاج ونقل عن الخليل انه سمع من العرب من يقول يا أبت يا أمت بالضم وعلى هذا فيكون فى ندائهما عشر لغات الست السابقة فى نحو يا عبد وهذه الاربعة أعنى تثليث التاء والجمع بينها وبين الالف فى نحو يا ابتا على ما مر * الثالث يجوز أبدال هذه التاء هاء وهو يدل على انها تاء التانيث قال فى التسهيل وجعلها هاء فى الخط والوقف جائز وقد قرئ بالوجهين فى السبع ورسمت فى المصحف بالتاء

(أسماء لازمت الندا)

(وفل بعض ما يخص بالندا) أى لا يستعمل فى غير النداء ويقال للمؤنثة يا فلة واختلف فيهما فمذهب سيبويه انهما كنايتان عن نكرتين ففل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة ومذهب الكوفيين ان أصلهما فلان وفلانة فرخما ورده الناظم بأنه لو كان مرخما لقيل فيه فلا ولما قيل فى التأنيث فلة

والفتح أقيس والكسر أكثر لان جواز كل مستفاد من عبارة المصنف (قوله وهو الاقيس) لان التاء عوض عن الياء وحركتها الفتح وتحركها بحركة أصلها هو الاصل اه حفيد (قوله وهو الاكثر) أى لان الكسر عوض عن الكسر الذى كان يستحقه ماقبل الياء وزال حين مجئ التاء لان ماقبلها لا يكون الا مفتوحا (قوله لا يكون الا فى النداء) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور (قوله مختص بالاب والام) أى لانه لم يقل نحو أبت أمت (قوله من الاوجه السابقة) أى فى المنادى المضاف لياء المتكلم (قوله فهم ذلك من قوله عرض) نظر فيه سم بأن العروض لا ينافى اللزوم وقد يقال شأن العارض عدم اللزوم (قوله وبين التاء والالف) مشى ابن الحاجب على جواز الجمع بينهما لانه جمع بين عوضين بخلاف ماقبله سم أى فان فيما قبله جمعا بين العوض والمعوض عنه وفى قوله بين عوضين تغليب لان الالف بدل عن الياء لا عوض عنها كما مر ووقع للبعض خطأ فاحش فى تقرير مذهب ابن الحاجب فانظره (قوله التى يوصل بها آخر المنادى الخ) أى بناء على القول بجواز ذلك فى المنادى البعيد والمستغاث والمندوب (قوله وجوز الشارح الامرين) أى كونها عوضا عن الياء وكونها التى يوصل بها آخر المنادى (قوله على ما مر) أى على القول الذى مر عن شرح الكافية ان هذه الالف هى التى يوصل بها آخر المنادى المتقدم وليست بدلا عن ياء المتكلم لا على القول بأنها بدل عن ياء المتكلم لان الجمع على هذا ضرورة كالجمع بين الياء والتاء لا لغة حتى تعد فى اللغات والا كانت احدى عشرة لغة بزيادة الجمع بين الياء والتاء وبهذا يعرف ما فى كلام البعض (قوله ابدال هذه التاء هاء) أى فى الوقف (قوله على انها تاء التأنيث) أى بحسب الاصل (قوله ورسمت فى المصحف بالتاء) أى فرسمها بالتاء أولى كما قاله الدماميني

(أسماء لازمت النداء)

يجوز كون لازمت فعلا ماضيا كضاربت وكونه اسم فاعل كضاربة مضافا الى النداء أو منونا ناصبا النداء على المفعولية سم (قوله بعض ما يخص بالندا) أشار الى أن هناك ألفاظا أخر تختص بالنداء كأبت وأمت (قوله أى لا يستعمل فى غير النداء) أشار به الى أن الباء داخلة على المقصور عليه (قوله عن نكرتين) أى من جنس الانسان لا مطلقا (قوله بأنه لو كان) أى المذكور من فل وفلة مرخما أى من خم فلان وفلانة لقيل فيه أى فى بعضه وهو فل بقرينة ما بعده فلا لانه

لايحذف

وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط الى ان فل وفلة كناية عن العلم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة وعلى ذلك مشى الناظم وولده قال الناظم فى شرح التسهيل وغيره ان يا فل بمعنى يا فلان ويا فلة بمعنى يا فلانة قال وهما الاصل فلا يستعملان منقوصين فى غير نداء الا فى ضرورة فقد وافق الكوفيين فى انهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة وخالفهم فى الترخيم ورده بالوجهين السابقين و(لؤمان) بالهمز وضم اللام وملأم وملأمان بمعنى عظيم اللؤم و(نومان) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كذا) أى مما يختص بالنداء (تنبيهان) * الاول الاكثر فى بناء مفعلان نحو ملأمان ان يأتى فى الذم وقد جاء فى المدح نحو يا مكرمان حكاه سيبويه والاخفش ويا مطيبان وزعم ابن السيد أنه يختص بالذم وان مكرمان تصحيف مكذبان وليس بشئ * الثانى قال فى شرح الكافية ان هذه الصفات مقصورة على السماع باجماع وتبعه ولده وهو صحيح فى غير مفعلان فان فيه خلافا أجاز بعضهم القياس عليه فتقول يا مخبثان وفى الانثى يا مخبثانة (واطردا فى سب الانثى وزن) يا فعال نحو (يا خباث) يا لكاع يا فساق وأما قوله

أطوف ما أطوف ثم آوى ... الى بيت قعيدته لكاع

فضرورة (والامر هكذا)

لا يحذف فى الترخيم مع الآخر ما قبله من حرف مد زائد الا اذا كان المرخم خماسيا فصاعدا وفلان على أربعة احرف فحق ترخيمه يا فلا وقوله ولما قيل فى التأنيث فلة أى بل كان يقال فلان وكان الاخصر والاوضح أن يقول ورده الناظم بأنهما لو كانا مرخمين لقيل فى الاول فلا وفى الثانى فلان (قوله وذهب الشلوبين الخ) الفرق بين هذا المذهب ومذهب الكوفيين مع انهما كنايتان عن العلم عند الكوفيين أيضا اعتبار الترخيم عندهم دون الشلوبين ومن معه (قوله كناية عن العلم) أى الشخصى لمن يعقل وكان الظاهر كنايتان (قوله وهما الاصل) المراد بالاصل هنا وفى قوله الآتى وان أصلهما فلان وفلانة ما كانا عليه قبل تخفيفهما بحذف الالف والنون لا بالترخيم والحاصل ان الشلوبين والناظم ومن وافقهما يقولون هما كنايتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما مجرد الحذف تخفيفا لا ترخيما والكوفيون يقولون هما كنايتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما خصوص الترخيم وبهذا تعلم أن قول البعض فيما كتبه قبيل الخاتمة ان مادة فلان مخالفة لمادة فل عند المصنف كما ان الامر كذلك على مذهب سيبويه الصحيح فيه نظر (قوله بالهمز) أى الساكن (قوله أى مما يختص بالنداء) بيان لوجه الشبه (قوله يا مكرمان) بفتح الراء زكريا وهو العزيز المكرم دماميني (قوله تصحيف مكذبان) أى تحريفه وسماه تصحيفا لقربه من التصحيف لقرب رسم الذال من رسم الراء وقرب رسم الباء من رسم الميم المخلوطة بما بعدها (قوله وليس بشئ) مع انه يبقى عليه مطيبان الا أن يمنع وروده (قوله مقصورة على السماع) ويؤخذ ذلك من تعبيره بالاطراد فيما بعدها دونها (قوله وهو) أى الاجماع (قوله فتقول يا مخبثان الخ) قضيته عدم سماع مخبثان ويعكر عليه قول الهمع الذى سمع منه أى من مفعلان ستة ألفاظ مكرمان وملأمان ومخبثان وملكعان ومطيبان ومكذبان قال وحكى ابن سيدة رجل مكرمان وملأمان وامرأة ملأمانة فمنهم من أجاز استعماله فى غير النداء بقلة وخرجه أبو حيان على اضمار القول وحرف النداء والاصل رجل مقول فيه يا مكرمان (قوله وزن يا فعال) أى موازن ثانى يا فعال وكذا يقال فى قوله الآتى وشاع فى سب الذكور وزن يا فعل وفى الاتيان بيا هنا وفيما يأتى اشارة الى اختصاص سب الانثى والذكور المذكورين بالنداء (قوله قعيدته) سميت امرأة الرجل قعيدة للزومها البيت لكاع أى خسيسة (قوله فضرورة) وقيل التقدير قعيدته يقال لها يا لكاع (قوله والامر هكذا الخ) وجه ذكره هنا مناسبته لنحو خباث المتعلق بما هنا فى وزنه وبنائه على الكسر وشروطه سم أى فذكره هنا

من باب الاستطراد وقوله هكذا أى كغباث فى الوزن لا فى النداء (قوله اى اسم فعل الامر) أى فكلامه على حذف مضافين وقول شيخنا فكلامه على حذف مضاف أى ودال الامر هو مع كونه لا يناسب صنيع الشارح يرد عليه ان دال الامر أعم من اسم فعل الامر (قوله من الثلاثى) جعله الشارح مختصا بقوله والامر هكذا مع انه يعود لما قبله أيضا فالوجه تعليقه باطرد سم وعليه فالامر معطوف على وزن وهكذا حال وعلى صنيع الشارح الامر مبتدأ وهكذا حال ومطرد خبرا وهكذا خبر أول ومطرد خبر ثان (قوله عند سيبويه) وقال المبرد هو مسموع فلا يقال قوام ولا قعاد فى قم واقعد اذ ليس لاحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب قال الاندلسى ومنع المبرد قوى فالاولى أن يتأول قول سيبويه هو مطرد على انه أراد بالاطراد الشياع اه دمامينى وفى التوضيح مع شرحه والمبرد لا يقيس فيهما أى فى فعال سبا وفعال أمرا أى فلا يقال باقباح قياسا على فساق ولا قعاد قياسا على نزال اه ومنه يعلم ان الخلاف بين سيبويه والمبرد فى فعال سبا وفعال أمرا والموافق لهذا ان يجعل قول الشارح عند سيبويه متعلقا باطرد فى كلام المتن ومطرد فى كلام الشارح على التنازع وان كان الاقرب الى صنيع الشارح تعلقه بمطرد فى كلامه فعلم ما فى قول البعض ان عند سيبويه متعلق باطرد (قوله على هذا النوع) قال البعض أى على ما ورد منه او المراد فى هذا النوع وهو اسم الفعل اه وهو موافق لقول شيخنا اى نوع نزال اه وقال شيخنا السيد قوله على هذا النوع اى وكذا ما قبله او يراد بالنوع ما هو على وزن فعال منادى او اسم فعل اه وهذا هو الموافق لما فى التوضيح وشرحه فانظره (قوله أن يكون مجردا) اى عن الزوائد وفيه ان هذا معلوم اشتراط المصنف كونه ثلاثيا لان الثلاثى عند النحاة لا يشمل المزيد (قوله متصرفا) نخرج نحو نعم وبئس (قوله ادعى سيبويه سماعه) اى سماع اسم فعل الامر المبنى على الكسر لا بقيد كونه على وزن فعال (قوله كقرقار) اى صوت وعرعار أى العب (قوله يدعو وليدهم) اى صغيرهم بها عرعار اى هلموا للعرعرة وهى لعبة الصبيان اه فارضى ووليد فاعل يدعو كما قاله شيخنا السيد وانظر مرجع ضميرها (قوله حكاية صوت) اى قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان (قوله لكان الصوت الثانى) اى لكان اسم الصوت الثانى وقوله مثل الاول تصدق المماثلة بأن يقال عرعر وقرقر وبأن يقال عارعار وقارقار (قوله علم انه) اى ما ذكر محمول على عرعر وقرقر بصيغة الامر أى دال عليه دلالة اسم الفعل على الفعل (قوله يا فسق الخ)

(من الثلاثى) أى اسم فعل الامر مطرد عند سيبويه نحو نزال وتراك من نزل وترك (تنبيهان) * الاول أهمل الناظم من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط الاول ان يكون مجردا فأما غير المجرد فلا يقال منه الا ما سمع نحو دراك من أدرك الثانى ان يكون تاما فلا يبنى من ناقص الثالث ان يكون متصرفا الرابع ان يكون كامل التصرف فلا يبنى من يدع ويذر * الثانى ادعى سيبويه سماعه من غير الثلاثى شذوذا كقرقار من قرقر فى قوله قالت له ريح الصبا قرقار وعرعار من عرعر فى قوله يدعو وليدهم بها عرعار وقاس عليه الاخفش ورد المبرد على سيبويه سماع اسم الفعل من الرباعى وذهب الى ان قرقار وعرعار حكاية صوت وحكاه عن المازنى وحكى المازنى عن الاصمعى عن أبى عمرو مثله والصحيح ما قاله سيبويه لانه لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثانى مثل الاول نحو غاق غاق فلما قال عرعار وقرقار فخالف لفظ الاول لفظ الثانى علم انه محمول على عرعر وقرقر (وشاع فى سب الذكور) با (فعل) نحو قولهم يا فسق

هى غير منصرفة للوصفية والعدل عن فاسق وألكع وغادر وخبيث (قوله يا لكع) ذكر فى القاموس من معانى اللكع اللئيم والعبد والاحمق والصغير والوسخ قيل قد يرد فى غير النداء كحديث لا تقوم الساعة حتى يكون اسعد الناس فى الدنيا لكع ابن لكع وقوله عليه الصلاة والسلام فى الحسن بن على رضى الله عنهما اين لكع اى الصغير وقيل هو فى الحديثين ليس من المختص بالنداء بل هو فيهما وصف منصرف غير معدول كحطم ومؤنثه لكعة اما المختص بالنداء فغير منصرف لانه معدول عن ألكع ومؤنثه لكاع (قوله بل طريقه السماع) أى والمسموع منه الالفاظ الاربعة المذكورة (قوله فى لجة) متعلق بتدافع الشيب فى بيت آخر واللجة بفتح اللام اختلاط الاصوات فى الحرب وقوله امسك فلانا عن فل مقول لقول محذوف اى فى لجة مقول فيها امسك فلانا عن فل اى امنع فلانا عن فلان يصف الشاعر ابلا أقبلت وقد أثارت ايديها الغبار وشبه تزاحمها ومدافعة بعضها بعضا بقوم فى لجة يدفع بعضهم بعضا فيقال امسك فلانا عن فلان اى احجز بينهم (قوله والصواب الخ) اعتراض على قول المصنف وجر فى الشعر فل المقتضى ان فل المجرور فى الشعر هو فل المحدث عنه وهو المختص بالنداء (قوله درس المنا الخ) درس عفا ومتالع بضم الميم وبالتاء الفوقية اسم موضع وكذلك أبان بالموحدة تصريح وفى القاموس ان درس يأتى لازما بمعنى عفا ومتعديا يقال درسته الريح (قوله ان المختص) بدل من ما مر أو بيان وقوله كناية عن اسم الجنس أى على قول سيبويه (قوله وفلان) أى الذى هو أصل فل الواقع فى البيت مجرورا اى وما ثبت لفلان ثبت لفل الواقع فى البيت لان اصله فلان كما مر (قوله فالمختص مادته ف ل ى) اى بالفك فى هذا وما بعده كما فى النسخ الصحاح على عادة اهل التصريف اذا أرادوا بيان الحروف الاصول من غير نظر الى كونه فعلا أو غيره (قوله وقد تقدم بيان ما ذهب اليه المصنف) لعله يشير بهذا الى الجواب عن الاعتراض على المصنف المذكور بقوله والصواب الخ وحاصله ان هذا التصويب انما يظهر على مذهب سيبويه لان اختلاف المعنى والمادة الذى ذكره انما يأتى على مذهبه دون مذهب المصنف لاتحاد فل وفلان عليه معنى لكون كل عنده كناية عن العلم ومادة لكون أصل فل عنده فلانا كما مر وكمذهبه فى الاتحاد المذكور مذهب الكوفيين فدعوى البعض ان المادة مختلفة عند المصنف باطلة فتنبه (قوله فى نداء المجهول) أى المجهول اسمه (قوله يا هن الخ) أى لكون هن فى الاصل كناية عن اسم الجنس وان استعمل كثيرا كناية عما يستقبح ذكره أو عن الفرج خاصة

بالكع يا غدر يا خبث (ولا تقس) عليه بل طريقه السماع واختار ابن عصفور كونه قياسا ونسب لسيبويه (وجر فى الشعر فل) فى لجة أمسك فلانا عن فل قال الراجز والصواب ان أصل هذا فلان وأنه حذف منه الالف والنون للضرورة كقوله درس المنا بمتالع فأبان أى درس المنازل وليس هو فل المختص بالنداء اذ معناهما مختلف على الصحيح كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس وفلان كناية عن علم ومادتهما مختلفة فالمختص مادته ف ل ى فلو صغرته قلت فلى وهذا مادته ف ل ن فلو صغرته قلت فلين وقد تقدم بيان ما ذهب اليه المصنف (خاتمة) يقال فى نداء المجهول والمجهولة يا هن

كما مرّ في مبحث الاسماء الستة (قوله وياهنت) بسكون النون كما في الدماميني (قوله وياهنون) جمع جمع المذكر السالم شذوذا لانّ مفرده ليس علما ولا صفة بل لم يستكمل شروط باب سنين (قوله بضم الهاء وكسرها) أى الهاء الاخيرة كما في الفارضي فالضم تشبيها بهاء الضمير والكسر على أصل التقاء الساكنين واعلم انه سيأتي للشارح في باب الندبة ان هذه الهاء لا تثبت وصلا بل وقفا ساكنه وربما ثبتت في الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز الفرّاء اثباتها وصلا بالوجهين فقوله هنا بضم الهاء وكسرها أى على مذهب الفرّاء أو حيث ثبتت في الوصل لضرورة نظم والا فهى ساكنة (قوله ياهنانيه وياهنتانيه) بقلب ألف الندبة ياء فيهما لمجانسة كسر نون التثنية وفيه البحث الآتى (قوله وياهناتوه) بقلب ألف الندبة واوا لمناسبة ضمة التاء وبحث فيما ذكره بأن قلب الحركة أخف من قلب الحرف فهلا قلبت كسرة نون التثنيه في ياهنانيه وياهنتانيه فتحة حفظا للالف وهلا قلبت ضمة التاء في ياهناتوه فتحة حفظا للالف كما فعل ذلك في ياهناه وياهنتاه والله أعلم

الاستغاثة

(قوله اذا استغيث اسم) شامل للمضاف وشبهه وأمّا النكرة غير المقصودة فتردد فيها الشاطبى وايقاع الاستغاثة على الاسم أى اللفظ اصطلاحى فان المستغاث حقيقة المعنى أى مدلول اللفظ أو التقدير مدلول اسم اه سم (قوله منادى) فائدته التنبيه على ان المستغاث اصطلاحا لا يكون الا منادى ولو أطلق ربما فهم خلاف ذلك أو لم يفهم ذلك سم (قوله أو يعين على مشقة) أى على دفعها والتعبير بالاعانة يقتضى مشاركة المستغيث للمستغاث في الدفع فحصل التغاير بين المتعاطفين (قوله غالبا) من غير الغالب ما سيأتى في قوله ولام ما استغيث عاقبت ألف وقول الشارح وقد يخلو منهما (قوله باللام) انما اختيرت لمناسبة معناها للاستغاثة لانّ لامها للتخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالنداء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله باستحضار غرابته قاله الدماميني (قوله وقول عمر) أى لما طعنه ابو لؤلؤة المجوسى قال يا لله للمسلمين كما في الدماميني (قوله للتنصيص على الاستغاثة) اذ لو قيل يا زيد أو يا زيدا احتمل التركيب غير الاستغاثة من الندبة في الاول والنداء المحض في الثاني ويرد على كونها للتنصيص على الاستغاثة قولك يا للعلماء متعجبا من

ويقع كما هنا ياهنت أو ليلى الثانية الأرجوزة ويا الثانية الفنوحة كما في شرح القاموس فالمفعول الهمذانى

وياهنة وفى التثنية والجمع ياهنان وياهنتان وياهنون وياهنات وقد يلى اواخرهن ما يلى آخر المندوب نحو ياهناه وياهنتاه بضم الهاء وكسرها وفى التثنية والجمع ياهنانيه وياهنتانيه وياهنوناه وياهناتوه والله اعلم

(الاستغاثة)

(اذا استغيث اسم منادى) اى نودى ليخلص من شدة او يعين على مشقة (خفضا) غالبا (باللام مفتوحا) حال من اللام (كيا للمرتضى) وقول عمر رضى الله عنه يا لله خفضه للتنصيص على الاستغاثة

كثرتهم

كثرتهم الا ان يجعل التنصيص اضافيا اى بالاضافة الى الندبة والنداء المحض فتدبر (قوله لوقوعه موقع المضمر) اى الذى تفتح معه اللام فلا ترد ياء المتكلم أو مراده بالمضمر كاف الخطاب لانها التى يقع موقعها المنادى وقيل لانّ اللام بقية آل كما سيأتى (قوله لكونه منادى) اى والمنادى واقع موقع الكاف (قوله وبين المستغاث من اجله) شامل للمنتصر عليه والمنتصر له (قوله اعطاه شبها بالمضاف) اى لانّ اللام ومجرورها كلمتان كالمتضايفين اولانّ اللام اضافت معنى الفعل الى مجرورها (قوله متعدّ بنفسه) لو قال يتعدّى بنفسه لكان احسن لانّ النظم لا يفيد وجوب تعديه بنفسه كما توهمه عبارة الشارح وانما يفيد جواز ذلك فاعرفه (قوله معرب مطلقا) اى مفردا او غيره ومحله كما قاله سم ان جرّ باللام وكان معربا قبل النداء فان خلا من اللام كان كغيره من المناديات وان كان مبنيا قبل النداء فهو باق على بنائه كيا لهذا فهذا مبنىّ على السكون في محل نصب (قوله لم يباشرها) اى أل بل فصل بينهما اللام (قوله يختص المستغاث الخ) اى لانّ الاستغاثة كالبعد لاحتياجها الى مدّ الصوت لانه اعون على اسراع الاجابة المحتاج اليها فلا يقال ان يا للمنادى البعيد فيلزم ان لا يستغاث بالقريب الا ان كان كالبعيد افاده سم بقى انه يرد عليه انه ورد المستغاث بالهمز في قوله أعام لك ابن صعصعة بن سعد الا ان يقال هو ضرورة او شاذ (قوله فيا شوق الخ) يصح كسر شوق ودمع وقلب على حذف ياء المتكلم وابقاء الكسرة دليلا عليها وضمّ الثلاثة على انها نكرات مقصودة وما تعجبية والنوى البعد وما أصبى اى ما أميلك الى الهوى (قوله بناء على ما سيأتى الخ) قيد بذلك ليأتى المقتضى لكون المستغاث به في يالى محذوفا وهو لزوم عمل فعل في ضميرى واحد على تقدير كون المستغاث به في يالى هو المذكور اذ لو بنينا على ان العامل حرف النداء لم يجب كون المستغاث به في يالى محذوفا لانه لا يلزم حينئذ على كون المستغاث به هو المذكور عمل فعل في ضميرى واحد لعدم الفعل العامل (قوله فيصير التقدير الخ) تفريع على منفىّ محذوف معطوف على قوله محذوف أى والمستغاث به محذوف لا مذكور فيصير الخ وقوله وذلك الخ في معنى التعليل لهذا النفى ويصح جعل الفاء تعليلية له ولو قال اذ لو كان مستغاثا به لكان التقدير الخ لكان أوضح (قوله يا ادعولى) أى فيلزم عمل فعل في ضميرى واحد وهما الضمير المستتر في ادعو والياء اذ هما لواحد وهو المتكلم والاولى حذف يا (قوله وذلك) أى عمل الفعل في ضميرى واحد غير جائز في غير ظننت وما حمل عليها أى من افعال

وفتح اللام لوقوعه موقع المضمر لكونه منادى وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله وانما اعرب مع كونه منادى مفردا معرفة لانّ تركيبه مع اللام اعطاه شبها بالمضاف وقد فهم من النظم فوائد * الاولى انّ استغاث متعدّ بنفسه لقوله اذا استغيث اسم والنحويون يقولون مستغاث به قال الله تعالى اذ تستغيثون ربكم وقد صرح في شرح الكافية بالاستعمالين * الثانية ان المستغاث معرب مطلقا * الثالثة انه يجوز اقترانه بأل وان كان منادى لانّ حرف النداء لم يباشرها فهم ذلك من تمثيله وهو مجمع عليه (تنبيهات) * الاول يختص المستغاث من حروف النداء بيا يرشد الى ذلك تمثيله وقوله بعد ان كررت يا * الثانى ما أطلقه من فتح لام المستغاث هو مع غير ياء المتكلم فأمّا معها فتكسر نحو يالى وقد أجاز أبو الفتح في قوله

فيا شوق ما ابقى ويالى من النوى ويا دمع ما اجرى ويا قلب ما أصبى

ان يكون استغاث بنفسه وان يكون استغاث لنفسه والصحيح وفاقا لابن عصفور ان يالى حيث وقع مستغاث له والمستغاث به محذوف بناء على ما سيأتى من أن العامل في المستغاث فعل النداء المضمر فيصير التقدير يا ادعو لى وذلك غير جائز في غير ظننت وما حمل عليها

القلوب وما حمل عليها كنسيت وأبصرت وفقدت وعدمت وأورد عليه ان عمل الفعل فى ضميرى واحد لازم على جعل الياء مستغاثا له أيضا اذ فى قولك أدعو قومى لى عمل ادعو فى الضمير المستتر وفى الياء وأجيب بأن المحذور عمله فيهما على وجه كون الثانى مفعولا به واذا جعلت الياء مستغاثا له لم يكن مفعولا به لان مدخول لام التعليل ليس مفعولا به لعدم وقوع الفعل عليه بخلاف ما اذا جعلت مستغاثا به (قوله والاصل يا آل زيد) أى فحذفت همزة آل للتخفيف واحدى الالفين لالتقاء الساكنين وضعفه الرضى بأن ذلك يقال فيما لا آل له نحو يا للدواهى وقد رد بأن يعتبر لها آل يناسبها فافهم (قوله عن الكوفيين) استدلوا بقوله اذا الداعى المثوب قال يالا * فان الجار لا يقتصر عليه وأجيب بأن الاصل يا قوم لا فرار فحذف ما بعد لا النافية دمامينى (قوله فقيل زائدة) بدليل صحة اسقاطها وعورض بأن الزيادة خلاف الاصل وعلى هذا القول يكون المستغاث منصوبا بفتحة مقدرة لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (قوله بالفعل المحذوف) أى الذى نابت عنه يا لكن بتضمينه معنى فعل يتعدى بالحرف كالتجئ فى نحو يا لزيد وأتعجب فى نحو يا للماء فلا يرد أن ادعو متعد بنفسه فكيف عدى باللام (قوله بحرف النداء) لنيابته مناب الفعل (قوله على الموضع) اى موضع الموصوف لانه مفعول كما مر وليس له موضع رفع حتى يتبع بالرفع وجزم الرضى بامتناع ما عدا الجر كما مر (قوله مع المعطوف) اطلاقه شامل للمعطوف بغير الواو ولا مانع منه اذ قد تقصد الاشارة الى تأخر أو تراخى رتبة الثانى فى النجدة (قوله وفى سوى ذلك التكرار) المفهوم من كررت اى فى سوى تكرار يا مع المعطوف ائت بكسر لام المعطوف ولام غيره من المستغاث لاجله كما قد يدل له قوله بعد الثانى علم مما ذكر الخ ولو أرجع الشارح اسم الاشارة الى المعطوف مع تكرار يا لشمل الكلام المستغاث من اجله فى صورة تكرار يا ايضا لان غير المعطوف المكرر معه يا شامل لغير المعطوف فى صورة تكرار يا وصورة عدم تكرارها وللمعطوف الذى لم تكرر معه يا وبهذا التحقيق يعلم ما فى كلام البعض من الايهام (قوله على الاصل) اى فى لام الجر الداخلة على المظهر (قوله لامن اللبس) اى امن لبس المعطوف بالمستغاث له بسبب عطفه على المستغاث وأمن لبس المستغاث له بالمستغاث بسبب تقدم ذكر المستغاث ويفهم منه ان الالباس قد يوجد اذا كررت يا ووجهه ان المستغاث له قد يلى حرف النداء اذا حذف المستغاث ثم انما يحسن تعليله المذكور على تعليل فتح لام المستغاث بخوف اللبس الذى اشار اليه سابقا بقوله وليحصل بذلك

* الثالث اختلف فى اللام الداخلة على المستغاث فقيل هى بقية آل والاصل يا آل زيد فزيد مخفوض بالاضافة ونقله المصنف عن الكوفيين وذهب الجمهور الى انها لام الجر ثم اختلفوا فقيل زائدة لا تتعلق بشئ وهو اختيار ابن خروف وقيل ليست بزائدة فتتعلق وفيما تتعلق به قولان أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور والثانى تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جنى * الرابع اذا وصفت المستغاث جررت صفته نحو يا لزيد الشجاع للمظلوم وفى النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع

(وافتح) اللام (مع) المستغاث (المعطوف ان كررت يا) كقوله

يا لقومى ويا لأمثال قومى لأناس عتوهم فى ازدياد

(وفى سوى ذلك) التكرار (بالكسر ائتيا) على الاصل لامن اللبس نحو يا للكهول وللشبان للعجب

اى

اى بفتح لام المستغاث فرق بينه وبين المستغاث من اجله واما على تعليل الفتح بما اسلفه ايضا الشارح من وقوع المستغاث موقع المضمر لكونه منادى فانما يحسن تعليل كسر لام المعطوف هنا بما علل به الفارضى حيث قال لانه بعد عن حرف النداء فكأنه لم يقع موقع الضمير فردت اللام الى اصلها وهو الكسر وتعليل كسر لام المستغاث له بعدم وقوعه موقع المضمر (قوله مع المعطوف المذكور) اى مع المعطوف الذى هو مستغاث اعم من أن يكون مستغاثا لعطفه على المستغاث من غير تكرار يا ولكون يا تكررت معه بقرينة قوله وقد اجتمعا فى قوله الخ (قوله يا لعطافنا الخ) عطاف ورياح براء مكسورة فتحية مخففة وأبو الحشرج اسماء رجال يرثيهم الشاعر والنفاح كثير النفح اى الاعطاء كما فى القاموس وفيه أيضا نفح الطيب فاح فعلم تسمح من فسر النفح بالرائحة الذكية (قوله احتمل الامرين) أى كون المخاطب مستغاثا او مستغاثا من اجله (قوله ان اللام فيه للاستغاثة) أى وكل من لام المستغاث ولام المستغاث من اجله تسمى لام الاستغاثة فهذا الذى قيل يؤيد ما ذكره من احتمال يا لك للامرين (قوله فقيل بحرف النداء الخ) قال البعض تبعا لشيخنا لم يذهب احد هنا الى التعلق بفعل النداء لئلا يلزم عمل الفعل فى ضميرى متكلم اه أقول هذا باطل لان العمل المذكور انما يلزم اذا كان المستغاث من اجله ياء المتكلم وهو فى هذه الصورة غير مضر لما مر من ان العمل المذكور انما يمتنع اذا كان على وجه كون الثانى مفعولا به والمستغاث من اجله ليس مفعولا به كما تقدم وحينئذ لا مانع من القول بتعلق لام المستغاث من اجله بفعل النداء فاعرف ذلك ثم رأيت السيوطى حكاه مع بقية الاقوال فى متن جمع الجوامع وشرحه فلله الحمد (قوله بفعل محذوف) اى مقدر بعد المستغاث والكلام على هذا جملتان بخلافه على الاول والثالث (قوله قد يجر المستغاث من اجله بمن) اى اذا كان مستنصرا عليه فان كان مستنصرا له تعين جره باللام واذا جر الاول بمن وجب تعلقها بفعل من مادة التخلص او الانصاف ا ونحوهما افاده الدمامينى وسكت عليه شيخنا والبعض وفيه انه لا مانع من تعلقه بفعل الدعاء وجعل من سببية (قوله عاقبت ألف) اى ناوبتها من العقبة وهى النوبة فالالف تجئ نوبة واللام نوبة اخرى ووقف على ألف بالسكون مع ان الظاهر أنه مفعول به على لغة ربيعة (قوله يا زيدا) صرح الرضى والجامى بأنه حينئذ مبنى على الفتح وان توابعه لا ترفع ومقتضاه ان ألف الاستغاثة اذا لحقت المثنى والمجموع على حده صارا مبنيين على الياء وتقدم تزييف ما قالاه وأن

(تنبيهات)* الاول يجوز مع المعطوف المذكور اثبات اللام وحذفها وقد اجتمعا فى قوله

يا لعطافنا ويا لرياح وأبى الحشرج الفتى النفاح

* الثانى علم مما ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجب على الاصل وهو ظاهر فى الاسماء الظاهرة وأما المضمر فتفتح معه الا مع الياء نحو يا لزيد لك واذا قلت يا لك احتمل الامرين وقد قيل فى قوله فيا لك من ليل ان اللام فيه للاستغاثة * الثالث فيما يتعلق به لام المستغاث من أجله خلاف فقيل بحرف النداء وقيل بفعل محذوف أى أدعو لزيد وقيل بحال محذوفة أى مدعوا لزيد * الرابع قد يجر المستغاث من أجله بمن كقوله

يا للرجال ذوى الالباب من نفر لا يبرح السفه المردى لهم دينا

(ولام ما استغيث عاقبت ألف) فكما تقول يا لزيد تقول أيضا يا زيدا ومنه قوله

يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان

الظاهر الذى لا ينبغى العدول عنه انه مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وأنه يجوز فى تابعه الوجهان على مامرّ بل جزم البعض بأن ماقاله سبق قلم وان كان فيه بعد (قوله ولا يجوز الجمع بينهما) قال شيخنا وتبعه البعض لانّ اللام تقتضى الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف ولانه لا يجمع بين العوض والمعوّض اه وفى كل من العلتين نظر أما الاولى فلانّ مقتضى اللام الجر ولو تقديرا فلا ينافى ماتقتضيه الالف من الفتح وأما الثانية فلانه قد يمنع كون الالف عوضا عن اللام ويدعى ان كلا اصل فتأمل (قوله وقد يخلو منهما) فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث تصريح (قوله ألا ياقوم) بحذف ياء المتكلم والدلالة بالكسرة عليها (قوله فى ذلك) اى المذكور فى المتن من احكام المستغاث هذا هو الذى ينبغى لا ماقاله البعض فانظره وقوله ذو تعجب اى منه ذاتا اوصفة وظاهر كلامه ان الاستغاثة غير باقية بل التركيب مستعمل فى محض التعجب ويحتمل انها باقية وأشرب اللفظ معها معنى التعجب ويدل عليه مافى التنبيه الآتى (قوله وياعجبا لزيد) لا يخفى ان زيدا مستغاث من اجله فتأتى متعلق لامه الاقوال المتقدمة فى متعلق لام المستغاث من اجله والمعنى أدعوك لزيد لبراله فعلم مافى كلام البعض (قوله باعتبار استغاثته) اى الاستغاثة به مجازا تشبيها له بمن يستغاث حقيقة قاله الدمامينى أى ياعجب احضر فهذا اوقتك (قوله وكون المستغاث محذوفا) والاصل ياقومى للعجب وعلى الوجهين المذكورين فى الشرح فتح لام باللدواهى وكسرها (قوله كقوله يالاناس الخ) المثابرة المواظبة والتوغل التعمق والبغى الظلم والعدوان التعدى الفاحش وانما كان ماولى يا غير صالح لكونه مستغاثا مع صحة نداء الناس فى الجملة لكونهم مهجوين بالوصف الذى وصفهم به فلم يقصدوا للاستنصار لانّ العاقل لا يدعو من يستنصر به افاده الدمامينى

(الندبة)

هى بضم النون مصدر ندب الميت اذا ناح عليه وذكر خصاله الحميدة اه دمامينى واكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب قاله الاخفش فارضى (قوله ما للمنادى اجعل لمندوب) فيه اشارة الى انه فى المعنى ليس بمنادى وهو كذلك لانه لم يطلب اقباله ومن ثم منعوا فى النداء ياغلامك لانّ خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا فى الندبة واغلامك

ولا يجوز الجمع بينهما فلا تقول يالزيدا (وقد يخلو منهما كقوله ألا ياقوم للعجب العجيب) (ومثله) بلا فرق فى ذلك (اسم ذو تعجب ألف) اذا تعجبوا من كثرتهما كقولهم ياللماء وياللدواهى ويقال ياللعجب وياعجبا لزيد وياعجب له *(تنبيه) جاء عن العرب فى نحو ياللعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله وكون المستغاث محذوفا (خاتمة) فى مسائل متفرقة * الاولى اذا وقف على المستغاث أو المتعجب منه حالة الحاق الالف جاز الوقف بهاء السكت * الثانية قد يحذف المستغاث فيلى يا المستغاث من أجله لكونه غير صالح لان يكون مستغاثا كقوله يالاناس أبوا الا مثابرة على التوغل فى بغى وعدوان أى ياقومى لاناس * الثالثة قد يكون المستغاث مستغاثا من أجله نحو يالزيد لزيد أى ادعوك لتنتصف من نفسك والله أعلم

*(الندبة)

(ما للمنادى) من الاحكام (اجعل لمندوب)

تصريح وقال الطبلاوى المراد بالمنادى فى قوله ما للمنادى الخ المنادى المخصوص اه وفيه ميل الى ان المندوب من المنادى وبه صرح الفارضى نقلا عن ابن يعيش والظاهر أنه لا ينافى كلام التصريح لانّ كون المندوب منادى باعتبار اللفظ فتدبر ثم رأيت الرضى صرح بأن المندوب والمتعجب منه ليسا مناديين حقيقة بل هما مناديان مجازا قال فاذا قلت يامحمداه فكأنك تناديه وتقول له تعال فانى مشتاق اليك واذا قلت واحزناه فكأنك تناديه وتقول له احضر حتى يعرفك الناس فيعذرونى فيك واذا قلت ياللماء كأنك تناديه وتقول له احضر حتى يتعجب منك اه ببعض تغيير (قوله وهو المتفجع عليه) أى بوا او ياالخ نحو تفجعت على زيد سم والتفجع اظهار الحزن (قوله يجدب) بالدال المهملة أى يقحط (قوله أو المتوجع له) ادرجه صاحب التصريح وشارح الجامع فى المتوجع منه لانهما قسماه الى ماهو محل الالم كوارأساه والى ماهو سبب الالم كوامصيبتاه (قوله وواضاربا عمرا) نظر فى التمثيل به بأنه مناف لما سيأتى من انه لا يندب المنكر وكذا يقال فى قوله الآتى وفى المشبه به واثلاثة وثلاثينا الا ان يقال المراد المجعول علما كما صرح به الشارح فى باب النداء (قوله ولا يندب الا العلم الخ) حاصله انه ليس كل منادى يصح ندبه بل انما يندب ماليس نكرة ولا مبهما من علم ومضاف الى معرفة توضح بها وموصول بما يعينه خال من أل نحو وازيداه واغلام زيداه وامن حفر بئر زمزماه وظاهره كلامه ندبة العلم ولو كان غير مشهور وفى الرضى لا يندب الا المعروف علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب (قوله كما يوضح الاسم العلم مسماه) مراده بالاسم ماقابل الصفة لا ماقابل الكنية واللقب وحينئذ فقوله العلم من ذكر الخاص بعد العام كما هو المناسب وفى نسخ سقوط لفظ مسماه وعليها يقرأ يوضح بالبناء للمفعول وهى التى كتب عليها البعض مانصه قوله كما يوضح الاسم العلم أى بالصفة فى نحو قولك جاء زيد التاجر (قوله اسم الجنس المفرد) خرج المضاف نحو واغلام زيداه فتجوز ندبته اتفاقا لكنه أى المضاف يشمل نحو واغلام رجلاه ولا يندب مثله على الصحيح والرياشى يجيزه وندبة كل نكرة والمنع انما هو فى المتفجع عليه اما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وان كانت المصيبة غير معروفة اه دمامينى فلو قال الشارح فى اجازته ندبة النكرة كما فى عبارة الهمع لكان أولى وجعل البعض المتوجع له كالمتوجع منه فحرره (قوله اسم الاشارة) وكذا المضمر تصريح وكذا أى فلا يقال واأنتاه ولا واأيها الرجلاه نقله شيخنا عن الشارح (قوله بعظمة المصاب) أى

وهو المتفجع عليه لفقده حقيقة كقوله وقمت فيه بأمر الله ياعمرا أو لتنزيله منزلة المفقود كقول عمر وقد أخبر بجدب اصاب بعض العرب واعمراه واعمراه أو المتوجع له نحو فواكبدا من حب من لا يحبنى أو المتوجع منه نحو وامصيبتاه فيضم في نحو وازيد وينصب فى نحو واأمير المؤمنين وواضاربا عمرا واذا اضطر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله وافقعسا وأين منى فقعس (ولا يندب الا العلم) ونحوه كالمضاف اضافة توضح المندوب (كما يوضح الاسم العلم مسماه) (وما * نكر لم يندب) فلا يقال وارجلاه خلافا للرياشي في اجازته ندبة اسم الجنس المفرد نحو واجبلاه (ولا) يندب (ما ابهما) وذلك اسم الاشارة الموصول بما لا يعينه فلا يقال واهذاه ولا وامن ذهباه لان غرض الندبة وهو الاعلام بعظمة المصاب

المعين (قوله مفقود فى هذه الثلاثة) فلذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام وقد ينازع فى دعوى الفقد بالنسبة الى اسم الاشارة المصحوب باشارة حسية تعين المشار اليه (قوله ويندب الموصول) الخالى من أل اى عند الكوفيين وهو عند البصريين شاذ واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بأل وان اشتهرت صلته فلا يقال واالذى حفر بئر زمزماه اذ لا يجمع بين حرف الندبة وأل تصريح (قوله بالذى اشتهر) متعلق بالموصول لا يندب أى بالذى اشتهر انتسابه الى الموصول (قوله كبئر زمزم) مثال لندبة الموصول بما اشتهر بلاحظة قوله يلى وامن حفر فكأنه قال كوامن حفر بئر زمزماه قال فى التصريح وأصل زمزم زمم أبدلت الميم الثانية زايا قاله فى الفردوس (قوله ومنتهى المندوب) أى منتهاه حقيقة أو حكما كما فى الموصول فان الالف تكون فى آخر الصلة وهو آخر الموصول حكما (قوله مطلقا) أى مفردا أو مضافا أو شبيها به أو غيرها مما سيذكره (قوله صله بالالف) ويكون المفرد مبنيا على ضم مقدر على قياس ما عولنا عليه فى المستغاث الملحق بالالف وعلى ما صرح به الشاطبى حيث قال اذا قلت وازيداه فالضم مقدر فى آخر الاسم وكذلك واغلاماه فى غلام المضاف الى الياء الاعراب مقدر فى آخره اه وأطلق الناظم كالنحويين وصل المندوب بالالف لكنه فى التسهيل قيد ذلك بأن لا يكون فى آخره ألف وهاء فلا يجوز واعبد اللاهاه ولا واجهجاهاه فى عبد الله وجهجاه لاستثقال ألف وهاء بعد ألف وهاء وبالجواز صرح ابن الحاجب وغيره (قوله فى المفرد) لعله اراد به معنى اخص من معناه السابق فى النداء الذى هو ما ليس مضافا ولا شبيها به بدليل مقابلته بالاقسام الثلاثة الاخيرة الا ان يكون ذكرها بعده من ذكر الخاص بعد العام لنكتة كقلة ندبتها (قوله واقام زيدا) اعلم ان واقام زيد بلا ألف الندبة مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره ضمة الحكاية وكذا بالالف مبنى على ضم مقدر لكن هل مانع ظهوره فتحة المناسبة أو ضمة الحكاية المحذوفة لاجل الالف كل محتمل والاقرب الاول لان اعتبار الملفوظ به مانعا اولى من اعتبار المحذوف وكذا فى نحو واسيبويهاه مع ابدال ضمة الحكاية بكسر البناء الاصلى فتدبر (قوله وأجاز يونس الخ) عزا جواز ذلك فى الهمع الى الكوفيين وابن مالك ايضا (قوله بآخر الصفة الخ) عبارة التصريح وأما الحاقها توابع المندوب فقال ابن الخباز فى النهاية انه لا خلاف فى جواز الحاقها آخر الصفة اذا كانت ابنا بين علمين نحو وازيد بن عمرا وأما البدل والبيان والتوكيد

مفقود فى هذه الثلاثة (ويندب الموصول بالذى اشتهر) اشتهارا يعينه ويرفع عنه الابهام (كبئر زمزم يلى وامن حفر) فى قولهم وامن حفر بئر زمزماه فانه بمنزلة واعبد المطلباه (ومنتهى المندوب صله) جوازا لا وجوبا (بالالف) المسماة ألف الندبة فتقول فى المفرد وازيدا ومنه قوله وقمت فيه بأمر الله يا عمرا وفى المضاف يا عبد الملكا وفى المشبه به واثلاثة وثلاثينا وفى المركب وفى الصلة وامن حفر بئر زمزما وفى المحكى وا قام زيدا فيمن اسمه قام زيد وأجاز يونس وصل ألف الندبة بآخر الصفة نحو وازيد الظريفا

فقياس

فقياس قول سيبويه والخليل ان لا تلحق البيان والتوكيد وعندى انها تدخل آخر البدل لانه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلامنا زيداه وتدخل العطف النسق نحو وازيد وعمراه اه وتدخل التوكيد اللفظى كما تقدم فى قول عمرو واعمراه واعمراه اه كلام التصريح ومنه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل فى غير موضع فانظره (قوله واجمجمتى الشاميتينا) بضم الجيم تثنية جمجمة تطلق على عظم الرأس المشتمل على الدماغ وعلى القدح من خشب وهو المراد هنا ضاع للقائل قدحان شاميان فندبهما (قوله متلوها) مبتدأ خبره الجملة الشرطية وحذف وجواب الشرط على هذا محذوف ولا فرق فى حذف مثل الالف بين ان يكون جزء كلمة كما فى المقصور أو كلمة كما فى المضاف للياء على لغة من يقلبها ألفا واذا كان متلوها همزة تأنيث لم تحذف كلمياء اسم امرأة والكوفيون يحذفونها فتحذف الالف لالتقاء الساكنين (قوله واموساه) نحو موسى مبنى على ضم مقدر على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين والالف الموجودة للندبة والهاء للسكت وانما ألحق هاء السكت به دون الامثلة المتقدمة لانه لاختتامه بألف غير ألف الندبة لا يعرف كون الالف الموجودة فيه ألف الندبة الا بانضمام الهاء اليها بخلاف الامثلة المتقدمة فافهم (قوله تنوين الذى به كمل) وأما المندوب فلا تنوين فيه حتى يحكم بحذفه كذا قال البعض وقد يرد عليه نحو قام زيد مسمى به ويدفع بأن التنوين فيه تنوين جزئه الاخير لا تنوين مجموعه فهو داخل فى تنوين ما كمل به المندوب (قوله كما رأيت) أى فى مثال النظم بناء على صرف زمزم باعتبار أنه علم على القليب وكذا على منع صرفه باعتبار أنه علم على البئر اذا أريد بالتنوين فى كلامه ما يشمل المقدر فيما لا ينصرف وفى بعض امثلة الشارح السابقة وهو يا غلام زيداه واقام زيداه فاقتصار البعض على قوله أى فى مثال الناظم تقصير (قوله هذا مذهب سيبويه الخ) حاصله ان فى التنوين أربعة مذاهب (قوله وقال ابن عصفور الخ) رد لقول المصنف لكن السماع فيه لم يثبت لقول الكوفيين انه سمع فالزعم فى كلامه بمعنى القول اذ لا يليق نسبتهم الى الكذب فى حكايتهم السماع (قوله والشكل حتما الخ) معناه ان آخر المندوب اذا كان محركا بالكسر أو الضم فان ألف الندبة تقلب حرفا مجانسا للحركة ولا تحذف الحركة ويؤتى بالحركة المناسبة لالف الندبة ان كانت هذه الحركة وهى الفتحة موقعة فى اللبس ومن ايلاء الشكل حرفا مجانسا نحو واقوميه واقوموه واقاموه فى ندبة قومى وقوموا وقاموا مسمى بها قال الفارضى لو سميت بقاموا قلت فى الندبة واقاموه فتحذف واو قاموا لالتقاء

ويعضده قول بعض العرب واجمجمتى الشاميتينا وهذه الالف (متلوها ان كان) ألفا وهو منتهى المندوب (مثلها حذف) لاجلها نحو واموساه وأجاز الكوفيون قلبه ياء قياسا فقالوا واموسياه (كذاك) يحذف لاجل ألف الندبة (تنوين الذى به كمل) المندوب (من صلة أو غيرها) مما مر (كما رأيت) (نال الامل) لضرورة ان الالف لا يكون قبلها الا فتحة على ما رأيت والتنوين لا حظ له فى الحركة هذا مذهب سيبويه والبصريين وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين فتحه فتقول واغلام زيدناه وكسره مع قلب الالف ياء فتقول واغلام زيدنيه قال المصنف وما رأوه حسن لو عضده سماع لكن السماع فيه لم يثبت وقال ابن عصفور أهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون واغلام زيدناه وزعموا انه سمع وأجاز الفراء وجها ثالثا وهو حذفه مع ابقاء الكسرة وقلب الالف ياء فتقول واغلام زيديه (والشكل

الساكنين وتقلب ألف الندبة واوا لانها بعد ضمة ولو سميت بقومى قلت واقوميه فتحذف ياء قومى لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة ياء لانها بعد كسرة اه وماقيل فى قاموا يقال فى قوموا فعلم ان مسئلة ندبة نحو قومى وقوموا مسمى بهما داخلة تحت قوله والشكل الخ لازائدة عليه كما يقتضيه كلام البعض فافهم (قوله حتما أوله) يعنى اذا أريد زيادة الف الندبة فيما ذكر أبدلت حتما من جنس الحركة قبلها والافلو قلت واغلامك فقط صح كما علم من أول الكلام ومما يأتى سم (قوله يوهم لابسا) من لبست الامر عليه اذا خلطته فلم يعرف وجهه والوهم بسكون الهاء ذهاب ظن الانسان الى غير المراد يقال وهمت فى الشئ بالفتح أهم بالكسر وهما بالاسكان اذا ذهب ذهنك اليه وأنت تريد غيره فالمعنى ان يكن الفتح خالطا المقصود بغيره بسبب وهم وأما الوهم بالتحريك فهو الغلط يقال وهم فى الحساب يهم وهما بالفتح اذا غلط (قوله وهذا الاتباع) أى اتباع حرف الندبة للحركة (قوله والحالة هذه) أى كون الفتح ملبسا لامطلقا (قوله عدل بغيره) أى عن غيره (قوله فى رقاش) هو اسم امرأة (قوله بعد المد) أى ألفا كوازيداه أوياء كواغلامكيه أوواوا كواغلامكوه (قوله بل اجعله كالمنادى الخ) قال سم يدل على انه جعل المد والهاء معمولين للاترد وقد يلزم عليه التكرار مع قوله أولا ماللمنادى اجعل لمندوب اه ويدفع بأن المراد بما للمنادى ماثبت له من البناء على الضم تارة والنصب تارة أخرى وجواز الضم والنصب اذا نون اضطرارا ونحو ذلك لاعدم زيادة الالف والهاء والا ناقضه ماذكره بعده من جواز زيادة الالف والهاء فى المندوب نعم عدم وجوب زيادة الهاء وقفا معلوم من قوله ان ترد فالتنبيه بعد ذلك عليه تصريح بما علم مفهوما وأما عدم وجوب زيادة الالف فلم يعلم مما مر بل قوله ومنتهى المندوب صله بالالف يوهم الوجوب فالتنبيه عليه محتاج اليه فتلخص ان قوله وان تشأ الخ محتاج اليه بالنسبة الى زيادة الالف غير محتاج اليه بالنسبه الى زيادة الهاء (قوله وقد مر بيان الاوجه الثلاثة) أى زيادة الالف فقط والجمع بين الالف والهاء والخلو عنهما معا (قوله وربما ثبتت فى الضرورة) أى وصلا (قوله مضمومة) أى تشبيها بهاء الضمير ومكسورة أى لالتقاء الساكنين زاد ابن فلاح ومفتوحة فارضى والفتح نخفته (قوله وأجاز الفراء اثباتها فى الوصل) أى اختيارا (قوله ومنه) أى من ثبوتها فى الوصل ضرورة والشاهد فى الاول لان محل الوصل هو العروض وأما الضرب فمحل وقف فلا شاهد فيه وقد يقال العروض هنا مصرعة فهى فى حكم الضرب فتكون أيضا محل

وقف

حتما أوله) حرفا (مجانسا*) فاول
الكسر ياء والضم واوا (ان يكن
الفتح يوهم لابسا*) دفعا للبس فتقول
فى ندبة غلام مضافا الى ضمير المخاطبة
واغلامكيه وفى ندبته مضافا الى ضمير الغائب
واغلامهوه اذلوقلت واغلامكاه لالتبس
بالمذكر ولوقلت واغلامهاه لالتبس بالغائبة
قال فى شرح الكافية وهذا الاتباع يعنى
والحالة هذه متفق على التزامه فان كان الفتح
لايلبس عدل بغيره اليه وبقيت ألف الندبة
بحالها فتقول فى رقاش وارقاشاه وفى عبد
الملك واعبد الملكاه وفى من اسمه قام الرجل
واقام الرجلاه هذا مذهب أكثر البصريين
وأجاز الكوفيون الاتباع نحو وارقاشيه
واعبد الملكيه واقام الرجلوه (تنبيه)
أجاز الكوفيون أيضا الاتباع فى المثنى نحو
وازيدانيه واختاره فى التسهيل (وواقفا
زد) فى آخر المندوب (هاء سكت) بعد المد
(ان ترد * وان تشأ) عدم الزيادة (فالمد
والها لاتزد*) بل اجعله كالمنادى الخالى
عن الندبة وقد مر بيان الاوجه الثلاثة
وأفهم قوله وواقفا ان هذه الهاء لاتثبت
وصلا وربما ثبتت فى الضرورة مضمومة
ومكسورة وأجاز الفراء اثباتها فى الوصل
بالوجهين ومنه قوله
ألا ياعمرو عمراه * وعمرو بن الزبيراه

وقف فلا شاهد فى البيت اصلا وقوله وعمرو بن الزبيراه هذا هو الصواب دون مافى بعض النسخ وياعمرو بن الزبيراه لان زيادة يا تخل بالوزن وتحريك الهاء وقفا فى البيت للروى (قوله وقائل) خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلة من والياء مفعول أبدى وذا سكون حال من الياء (قوله واعبديا) بفتح الياء لاجل ألف الندبة (قوله واعبدا) بحذف الياء لالتقاء الساكنين وهذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لاجل الالف وليس بمبنى لانه مضاف سم (قوله اقتصر على الثانى) أى واعبدا بغير عمل سوى الاتيان بألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفا وحذفها وأبقى الفتحة التى قبل الالف المحذوفة وبقلب الكسرة والضمة على لغتيهما فتحة لاجل ألف الندبة وبحذف الالف المنقلبة عن ياء المتكلم لاجل ألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفا وأبقاها (قوله اقتصر على الاول) أى ياعبديا بغير عمل سوى الاتيان بألف الندبة (قوله فى ذى الوجهين) هو ياعبدى بسكون الياء ووجهاه واعبديا واعبدا كما مر (قوله لزمت الياء) يمكن حذفها على تقدير سكونها لالتقاء الساكنين وان لم يكن المضاف اليها مندوبا سم

(الترخيم)

(قوله ترقيق الصوت وتليينه) عبارة التصريح الترخيم لغة التسهيل والتليين فلم يقيد بالصوت (قوله أى سهل لين) المناسب لعبارته قبل ان يقول أى رقيق لين نعم هو مناسب لعبارة التصريح السابقة ولقول القاموس رخم الكلام ككرم فهو رخيم لان وسهل كرخم كنصر (قوله رخيم الحواشى) لعل المراد بها الكلمات وفى القاموس الحاشية جانب الثوب وغيره وقوله لاهراء الخ الهراء بضم الهاء وتخفيف الراء الكلام الكثير والنزر بفتح النون وسكون الزاى القليل وأراد ان كلامها متوسط لاكثير ممل ولاقليل مخل (قوله ترخيم التصغير) أى حذف بعض الحروف لاجل التصغير (قوله وهو حذف آخر المنادى) أى للتخفيف لا للاعلال ولم يقيد الاخر بكونه حرفا فشمل كلامه الحرف والحرفين وعجز المركب ويرد على التعريف انه غير مانع لشموله نحو يايد ويادم اذ فى كل حذف آخر المنادى للتخفيف الا ان يخرج باعتبار قيد الحيثية أى من حيث هو آخر المنادى فاعرف ذلك (قوله فى ترخيم) فى بمعنى الباء السببية (قوله فهو ترقيق) بيان للمناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى لكن كان المناسب ذكره عقب المعنى

(وقائل) فى ندبة المضاف للياء (واعبديا
واعبدا * من فى الندا الياذا سكون أبدى*)
فقال ياعبدى وأما من قال ياعبد بالكسر
أوياعبد بالفتح أوياعبد بالضم أوياعبدا
بالالف اقتصر على الثانى ومن قال ياعبدى
باثبات الياء مفتوحة اقتصر على الاول
(تنبيه) فتح الياء فى ذى الوجهين المذكورين
مذهب سيبويه وحذفها مذهب المبرد
(خاتمة) اذا ندب مضاف الى مضاف الى
الياء لزمت الياء لان المضاف اليها غير
مندوب نحو واولد عبديا والله أعلم

(الترخيم)

(ترخيما احذف آخر المنادى) الترخيم
فى اللغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت
رخيم أى سهل لين ومنه قوله
لها بشر مثل الحرير ومنطق
رخيم الحواشى لاهراء ولانزر
أى رقيق الحواشى وأما فى الاصطلاح فهو
حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص
وهو على نوعين ترخيم التصغير كقولهم
فى اسود سويد وسيأتى فى بابه وترخيم النداء
وهو مقصود الباب وهو حذف آخر المنادى
(كياسعا فيمن دعا سعادا) وانما توسع فى ترخيم
المنادى لانه قد تغير بالنداء والترخيم تغيير
والتغيير يأنس بالتغيير فهو ترقيق اه

الاصطلاحى لظهور تفريعه عليه فتأمل (قوله ان يكون مفعولا له) ردّ بان الترخيم حذف اخر المنادى فيلزم تعليل الشئ بنفسه وبأن المفعول له يشترط أن يكون قلبيا على الراجح ويمكن دفعهما بتقدير مضاف أى لارادة الترخيم لكن يلزم ان المعنى رخم لارادة الترخيم مثل اضرب لارادة الضرب وفيه ركاكة لا تخفى (قوله أو مصدرا فى موضع الحال) أى من فاعل احذف أى مرخما لامن المنادى لانه وان كان المضاف بعض المضاف اليه فشرط اتيان الحال من المضاف اليه موجود فحال المضاف اليه لا يتقدم عليه ثم هذه الحال مؤكدة (قوله أو ظرفا على حذف مضاف) أى وقت ترخيم وهو وقت اجتماع شروط الترخيم (قوله لانه) أى احذف بقيد تعلقه بآخر المنادى أما الحذف من حيث هو فأعم من الترخيم (قوله مفعولا مطلقا العامل محذف) أى ناب ذلك المفعول المطلق منابه فى الدلالة على الطلب فيكون قوله احذف الخ من التأكيد اللفظى بالمساوى لان الحذف بقيد تعلقه بآخر المنادى مساو فى المعنى للترخيم فليس المفعول المطلق على هذا من باب المصدر المؤكد لعامله حتى يرد أن المصنف يمنع حذف عامل المؤكد بل من باب الآتى بدلا من فعله وجوّز الشيخ خالد وجها سادسا وهو أن يكون ترخيما مفعولا به لفعل شرط حذف مع أداته وحذفت الفاء من جوابه للضرورة والتقدير ان أردت ترخيما فاحذف آخر المنادى وفيه تكلف (قوله مطلقا) أى عن التقييد الآتى فى غير المؤنث بالهاء بقوله الا الرباعى الخ لكن المراد الاطلاق عن ذلك فى الجملة والا اقتضى جواز ترخيم المؤنث بالهاء ولو كان مضافا أو مركبا اسناديا وليس كذلك أفاده سم والى كون الاطلاق فى الجملة أشار الشارح باقتصاره فى بيان الاطلاق على ما ذكره ولم يقل مضافا أو غيره صاحب اسناد أو غيره (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل منصوب بفعل حذف وأقيم هو مقامه والاصل أمهلى مهلا قال العينى ومعناه كفى (قوله عذيرى) العذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة ما يعذر الانسان فيه اه فارضى وهو صادق بما يعذر الانسان فى تركه فهو أعم من قول الشارح على ما فى كثير من النسخ العذير بكسر الذال المعجمة الامر الذى يحاوله الانسان ويعذر على فعله (قوله ياشا ادجنى) اى ياشاة وهو مثال للثلاثى (قوله بالمنادى المبنى) يشمل المبنى قبل النداء كحذام مع انه لا يرخم على الاصح والمختص بالنداء والمندوب والمستغاث مع انها لا ترخم كما سيأتى (قوله لغير معينة) صلة قول (قوله كما تقدم) أى فى قوله اوغير علم مع تمثيله بجارى وياشا

(قوله

(تنبيه) أجاز الشارح فى نصب ترخيما ثلاثة أوجه ان يكون مفعولا له أو مصدرا فى موضع الحال أو ظرفا على حذف مضاف وأجاز المرادى وجها رابعا وهو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف لانه يلاقيه فى المعنى وأجاز المكودى وجها خامسا وهو أن يكون مفعولا مطلقا العامل محذوف أى رخم ترخيما (وجوّزنه) أى جوّز الترخيم (مطلقا فى كل ما * أنث بالها) أى سواء كان علما أو غير علم ثلاثيا أو زائدا على الثلاثى كقوله

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل وكقوله

جارى لا تستنكرى عذيرى ونحو ياشا

ادجنى أى اقيمى بالمكان يقال دجن بالمكان يدجن دجونا أى اقام به (تنبيهات) * الاول قيد فى التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبنى لاخراج النكرة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترخيم فى نحو قول الاعمى ياجارية خذى بيدى لغير معينة ولا فى نحو ياطلحة الخير وأما قوله

يا علقم الخير قد طالت اقامتنا فنادر

* الثانى شرط المبرد فى ترخيم المؤنث بالهاء العلمية فمنع ترخيم النكرة المقصودة والصحيح جوازه كما تقدم *

الثالث منع ابن عصفور ترخيم صلعمة بن قلعمة لانه كناية عن المجهول الذى لا يعرف واطلاق النحاة بخلافه وليس كونه كناية عن المجهول بمانع لانه علم جنس * الرابع اذا وقف على المرخم بحذف الهاء

(قوله صلعمة بن قلعمة) الذى بخط الشارح صلمعة بن قلمعة بتقديم الميم على العين وكذا فى القاموس (قوله لانه علم جنس) ولهذا منع الصرف اه دمامينى (قوله بحذف الهاء) صلة المرخم (قوله لبيان الحركة) أى حركة ما قبل المحذوف وهو فى المثال المذكور الحاء المهملة (قوله لم تلحق) لانه نقض لما عزموا عليه من جعله اسما تاما حتى بنوه على الضم سم (قوله كلينى) بكسر الكاف أى دعينى من وكله وكلا وناصب بالجر صفة هم من النصب وهو التعب قاله العينى وتابعه غيره كشيخنا والبعض وفيه ان الهم متعب لا تاعب الا ان يكون التقدير تاعب صاحبه ثم رأيت فى القاموس ما نصه وهم ناصب منصب على النسب ويمع نصبه الهم اتعبه ثم قال ونصبه المرض ينصبه أوجعه كأنصبه اه فأفاد ثلاثة اوجه اخرى وهى ان يكون ناصب من قبيل النسب كلابن وتامر وان يكون اسم فاعل نصبه بمعنى اتعبه أو اسم فاعل نصبه بمعنى اوجعه (قوله فقيل هو معرب) تشبيها بالمضاف لكنه شاذ (قوله لانها) أى الفتح وأنثه باعتبار الخبر وهو حركة (قوله ياديم) قال ابن غازى ولا يمكن دعوى اعراب ديم لانه لم ينون مع كونه منصرفا بخلاف اميمة (قوله هبى) بضم الهاء أمر من هب (قوله ثم اقحم التاء) أى زادها بين الميم وهاء التأنيث المحذوفة للترخيم (قوله غير معتد بها) اى غير جاعلها تاء التأنيث التى كانت محذوفة للترخيم اذ لو اعتد بها لما كان مرخما (قوله لانها واقعة الخ) لو قال لاستحقاقها الفتح بوقوعها قبل هاء التأنيث لكان اوضح وأخصر (قوله وقيل فتحت الخ) أى كفتحة دال يازيد بن عمرو اتباعا لفتحة النون بل الاتباع هنا اولى لانه فى كلمة ولانه اتباع متأخر لمتقدم (قوله وهو اختيار المصنف) لعل وجهه ان فيما اختاره المصنف مراعاة ملفوظ وهو حركة الميم وفيما قبله مراعاة محذوف وهو تاء التأنيث المحذوفة للترخيم المقتضية فتح ما قبلها (قوله وفره بعد) اى بعد حذفها (قوله فتقول فى عقنباة) اى فى ترخيمه وهو بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة يقال عقاب عقنباة اى حديدة المخالب (قوله ان يرخم ثانيا) اى ان بقى بعده ثلاثة احرف سيوطى (قوله على لغة من لا يراعى المحذوف) اى من لا ينتظره واعترض هذا التقييد أبو حيان بأن يكون الشاعر رخم اولا بحذف التاء على لغة من لا ينتظر يحتاج الى وحى يسفر عنه ولو قيل ان المؤنث بالتاء يجوز فى ترخيمه حذف التاء فقط وهو الكثير وحذفها مع ما قبلها كما فى منصور لكان قولا نقله شيخنا ثم قال وانظر على مذهب سيبويه بعد حذف الحرف الذى قبل الآخر هل تعين لغة من

فالغالب ان تلحقه هاء ساكنة فتقول فى المرخم ياطلحه فقيل هى هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل هى التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة واليه ذهب المصنف قال فى التسهيل ولا يستغنى غالبا فى الوقف على المرخم بحذفها عن اعادتها أو تعويض ألف منها وأشار بالتعويض الى قوله

قفى قبل التفرق ياضباعا

بجعل ألف الاطلاق عوضا عن الهاء ونص سيبويه وابن عصفور على ان ذلك لا يجوز الا فى الضرورة وأشار بقوله غالبا الى ان بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض حكى سيبويه ياحرمل بالوقف بغير هاء قال أبو حيان اطلقوا فى لحاق هذه الهاء ونقول ان كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق هذا كلامه وهو واضح * الخامس اختلف النحاة فى قوله

كلينى لهم يا أميمة ناصب

* بفتح أميمة من غير تنوين فقال قوم ليس بمرخم ثم اختلفوا فقيل هو معرب نصب على أصل المنادى ولم ينون لانه غير منصرف وقيل بنى على الفتح لان منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح لانها حركة تشا كل حركة اعرابه لو أعرب فهو نظير لا رجل فى الدار وأنشد هذا القائل

ياديم من نحو الشمال هبى

بالفتح وذهب أكثرهم الى انه مرخم فصار فى التقدير يا أميم ثم أقحم التاء غير معتد بها وفتحها لانها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث المحذوفة المنوية وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل فتحت اتباعا لحركة ما قبلها وهو اختيار المصنف (والذى قد رخما بحذفها) أى بحذف الهاء (وفره بعد) أى لا تحذف منه شيأ بعد حذف الهاء ولو كان لينا ساكنا زائدا مكملا أربعة فصاعدا فتقول فى عقنباة ياعقنبا بالالف وأجاز سيبويه ان يرخم ثانيا على لغة من لا يراعى المحذوف ومنه قوله

أحار بن بدر قد وليت ولاية

يريد أحارثة

٩٩ ص نى

لابنوى اولا اهـ وكلام العينى صريح فى عدم التعين فانه ضبط حارفى البيت بكسر الراء حيث قال والشاهد فى احار بن بدر حيث اريد به حارثة فرخمه اولا بحذف الهاء على لغة من لم ينو ردّ المحذوف ثم رخمه ثانيا بحذف الثاء على لغة من نوى ردّ المحذوف ويؤخذ من كون المقيد بلغة من لا ينتظر عند سيبويه هو الترخيم الاول ان قوله على لغة الخ متعلق بأجاز أو بمحذوف تقديره ان رخم اولا على لغة الخ لا بقوله ان يرخم ثانيا (قوله ماقلته) بفتح التاء بقرينة قوله بعد والمرء يستحيى اذا لم يصدق (قوله اراد يا ارطاة) علم منقول من اسم شجرة يدبغ بها قيل همزته زائدة وألفه اصلية ويعضده قولهم مرطى وقيل همزته اصلية وألفه زائدة للالحاق بعرفجة ويؤيده قولهم مأروط اهـ ابن غازى (قوله العلم) بدل من الرباعى او عطف بيان عليه ودون حال من الرباعى (قوله واسناد) اى فى الغالب بدليل قوله الآتى وقل ترخيم جملة (قوله متم) على زنة اسم المفعول نعت اسناد قال سم كأنه احتراز عن النسبة الاضافية والتوصيفية (قوله ان يكون رباعيا فصاعدا) اى لئلا يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا موجب (قوله ترخيم المحرك الوسط) اى تنزيلا لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ولهذا كان نحو سقر غير مصروف وفرق الجمهور بأن حركة الوسط ثمت اعتبرت فى حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وههنا فى حذف حرف اصلى وأيضا ليس الحذف هنا واردا على حرف بعينه بل على أى حرف كان آخرا فهو مظنة الاشتباه بخلاف عدم الصرف فانه حذف التنوين لا غير (قوله وابن هشام) عبارة الهمع وابن هشام الخضراوى (قوله ان يكون علما) أى شخصيا أو جنسيا لان العلم لكثرة ندائه يناسبه التخفيف بالترخيم (قوله قياسا على قولهم الخ) اعترضه شيخنا وتبعه البعض بأن أطرق كرا وياصاح شاذان لان كلا اسم جنس خال من التاء فلا يقاس عليهما وفيه ان هذا اعتراض بمذهب الغير فان من يجيز ترخيم النكرة المقصودة لا يقول بشذوذ أطرق كرا وياصاح (قوله وياصاح) قال فى شرح الكافية وكثر دعاء بعضهم بعضا بالصاحب فأشبه العلم فرخم بحذف بائه اهـ وليس مراده بيان انه مقيس بل بيان المسهل لترخيمه (قوله ان لا يكون ذا اضافة) لان الحذف من المضاف يمنع منه ان المتضايفين كالشئ الواحد فالحذف منه بمنزلة حذف حشو الكلمة والحذف من المضاف اليه يمنع منه أن تالى اداة النداء المضاف فالحذف من المضاف اليه بمنزلة الحذف من غير المنادى والمراد بذى الاضافة المضاف حقيقة او حكما فيدخل شبه المضاف فلا يرخم كما فى الدنوشرى (قوله وذلك علم له) أى

وقوله يا ارط انك فاعل ماقلته ... أراد يا ارطاة (واحظلا) أى أمنع (ترخيم ما من هذه الها قد خلا * الا الرباعى فما فوق) أى فأكثر (العلم * دون اضافة و) دون (اسناد متم) فهذه أربعة شروط • الاول ان يكون رباعيا فصاعدا فلا يجوز ترخيم الثلاثى سواء سكن وسطه نحو زيد أو تحرك نحو حكم هذا مذهب الجمهور وأجاز الفراء والاخفش ترخيم المحرك الوسط وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور لا يجوز ترخيمه قولا واحدا وقال فى الكافية ولم يرخم نحو بكر أحد • والصحيح ثبوت الخلاف فيه حكى عن الاخفش وبعض الكوفيين اجازة ترخيمه وممن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبرى وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام • الثانى ان يكون علما وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو ياغضنف فى غضنفر قياسا على قولهم أطرق كرا وياصاح * الثالث ان لا يكون ذا اضافة خلافا للكوفيين فى اجازتهم ترخيم المضاف اليه كقوله ... خذوا حذركم يا آل عكرم واعلموا ... وهو عند البصريين نادر وأندر منه حذف المضاف اليه بأسره كقوله

ياعبد هل تذكرنى ساعة ... يريد يا عبد هند يخاطب عبد هند اللخمى وذلك علم له وتقدم ان ترخيم المضاف نادر أيضا كما فى نحو ياعلقم الخير *

فهو داخل فى العلم فيصح الاحتراز عنه بأن لا يكون ذا اضافة فلا يقال ان المضاف خارج بالعلم (قوله ان لا يكون ذا اسناد) أى ان لا يكون منقولا عن الجملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير (قوله وسيأتى الكلام عليه) يشير الى ان اشتراط عدم الاسناد أكثرى كما سيأتى (قوله مطلقا) أى سواء كان بتاء التأنيث أولا (قوله ثلاثة) زاد السيوطى ان لا يكون مبنيا قبل النداء فلا يرخم نحو ياحذام وقد مر ذلك (قوله ان لا يكون مندوبا) قال شيخنا ظاهره ولو بدون ألف الندبة وهو مفهوم كلام الرضى اهـ وانما لم يرخم المندوب لان الغالب زيادة الالف فى آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم (قوله ان لا يكون مستغاثا) أى لا مجرورا باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافى الحذف ولا مجردا من اللام والالف الحاقا له بذى اللام والالف (قوله يا مال) أى يا مالك (قوله أعام) أى يا عامر وتقدم ان الاستغاثة مختصة بيا وان الاستغاثة بغيرها شاذة فقوله أعام فيه شذوذ من وجهين نداء المستغاث بغير يا وترخيمه ولعل قوله لك خبر لمحذوف أى نداءى لك أو استغاثة ثابتة بعامر والتقدير يا لك وابن صعصعة نعت لعامر وصدر البيت تمناني ليقتلنى لقيط وهو اسم رجل (قوله والصحيح مامر) أى من انه لا يرخم المستغاث مطلقا (قوله احذف) اى وجوبا كما فى ابن عقيل وعن الفراء لو سمى بنحو حمراء جاز حذف الهمزة فقط (قوله ولكن بشروط اربعة) تقدم ما يؤخذ منه شرط خامس عند غير سيبويه وهو أن لا يكون الآخر تاء التأنيث كما فى ارطاة (قوله الاول) مبتدأ خبره محذوف دل عليه الكلام تقديره كونه زائدا اذ لا جائز أن يكون قول المصنف ان زيد خبرا لانه لا يصلح للخبرية ولان الشارح جعله مقول القول ولا قول الشارح واليه الخ لاقترانه بالواو (قوله ان زيد الخ) يشمل نحو هندات وحمدون وزيدين أعلاما فترخم بحذف الآخر وما قبله ولا يجوز بقاء الالف فى هندات علما لان تاءه ليست للتأنيث كذا فى الفارضى وظاهر اطلاقه جواز ترخيم ما ذكر على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر مع ان ترخيم هندات وزيدين على لغة من لا ينتظر يلبس بنداء المفرد الذى لا ترخيم فيه وترخيم حمدون على اللغتين يلبس بذلك ودعوى ان هذا الالباس لا يلتفتون اليه يردها التفاتهم اليه فى مواضع كثيرة من هذا الباب كما ستعرفه ثم رأيت الفارضى قال فى موضع آخر ما نصه لو سمى بزيدين أو بما فيه ياء النسب كزيدى لزم ترخيمه على اللغة الاولى نحو

الرابع ان لا يكون ذا اسناد فلا يجوز ترخيم برق نحره وتأبط شرا وسيأتى الكلام عليه (تنبيه) أهمل المصنف من شروط الترخيم * مطلقا ثلاثة • الاول ان لا يكون مختصا بالنداء فلا يرخم نحو فل وفلة * الثانى ان لا يكون مندوبا * الثالث ان لا يكون مستغاثا وأما قوله ... كما نادى مناد منهم يالتيم الله قلنا يا مال * فضرورة أو شاذ وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث اذا لم يكن فيه اللام كقوله ... أعام لك ابن صعصعة بن سعد ... والصحيح مامر (ويح) حذف الحرف (الآخر) فى الترخيم (احذف) الحرف (الذى تلا) أى الذى تلاه الآخر وهو ماقبل الآخر ولكن بشروط أربعة الاول والبه أشار بقوله (ان زيد) أى ان كان زائدا فان كان أصليا لم يحذف

يا زيد بكسر الدال ولو رخم على الثانية لالتبس بمنادى لا ترخيم فيه اه فهذا يدل على ان نحو هندات وزيدين انما يرخم على لغة من ينتظر ونحو حمدون لا يرخم مطلقا للالباس وهذا هو الظاهر فتدبر (قوله فتقول يا مختا ويا منقا) أى خلافا للاخفش حيث جوز يا مخت ويا منق بحذف الالف همع (قوله لينا) قال المكودى حال من الضمير فى زيد وهو مخفف لين ولا ينافى هذا الاعراب قول الشارح ان يكون لينا لانه حل معنى ثم ماذكر صريح فى ان اللام مفتوحة وقول الشارح أى حرف لين يقتضى انه بكسرها الا ان يجعل بيانا للمعنى لين بفتحها واحترز به المصنف عن زائد ليس لينا نحو شمأل فالهمزة حرف زائد غير لين وكان الاولى للمصنف ان يقول بدل لينا مدا المفيد اشتراط أن يكون قبله حركة من جنسه لفظا كما فى منصور أو تقديرا كما فى مصطفون علما اذ أصله مصطفيون كما سيذكره الشارح ويستغنى عن قوله ساكنا (قوله فان كان) أى ماقبل الآخر (قوله نحو سفرجل) اعترض اخراجه بهذا القيد بأنه خارج بقوله قبل ان زيد لان الجيم أصلية (قوله نحو قمطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوى الضخم والرجل القصير اه قاموس وفسره صاحب المصباح بما يصان فيه الكتب قال ويذكر ويؤنث وربما أنث بالهاء فقيل قمطرة (قوله بحذف حرفين) علل بأن الاقتصار على حذف الحرف الاخير يوجب عدم النظير وهو سكون آخر الاسم الصحيح لفظا وتقديرا على لغة التمام ولفظا فقط على لغة الانتظار وفيه انه على لغة التمام يضم (قوله ساكنا) قال يس المحققون لا يطلقون أحرف اللين على أحرف العلة الا اذا كانت ساكنة فقوله ساكنا وصف كاشف اه ونقل ابن غازى عن بعضهم ان المصنف جعل اللين ههنا شاملا للمعتل فلذلك أخرجه بقوله ساكنا بخلاف قوله فى باب التكسير مالم يك لينا (قوله هبيخ) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية آخره خاء معجمة الغلام الممتلئ أى السمين (قوله وقنور) بفتح القاف والنون وتشديد الواو وآخره راء الصعب اليبوس من كل شئ (قوله لم يحذف خلافا للفراء) حيث جوز أن يقال يا عم ويا ثم وياسع وقيل انما قال بالحذف فى ثمود فقط فرارا من بقاء آخر الاسم واوا بعد ضمة همع (قوله علما) أى فى حالة كون كل منهما علما أو هو راجع لقنديل وأما علمية ماقبله فظاهرة وقد يضعف هذا بخفاء علمية شملال ايضا (قوله بهما فتح قفى) الباء للتعدية الخاصة متعلقة بقفى فالمعنى اتبعا الفتح أى جعلا تابعين للفتح (قوله وغرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق تصريح

نحو مختار ومنقاد علمين لان الالف فيهما منقلبة عن عين الكلمة فتقول يا مختا ويا منقا

* الثانى ان يكون (لينا) أى حرف لين وهو الالف والواو والياء فان كان صحيحا لم يحذف سواء كان متحركا نحو سفرجل أو ساكنا نحو قمطر فتقول يا سفرج ويا قمط خلافا للفراء فى قمطر فانه يجيز يا قم بحذف حرفين والثالث ان يكون (ساكنا) فان كان متحركا لم يحذف نحو هبيخ وقنور فتقول يا هبى ويا قنو والرابع ان يكون (مكملا أربعة فصاعدا *) فان كان ثالثا لم يحذف خلافا للفراء كما فى نحو ثمود وعماد وسعيد فتقول يا ثمو ويا عما ويا سعى فان استكمل الشروط نحو أسماء ومروان ومنصور وشملال وقنديل علما فتقول فيها يا أسم ويا مرو ويا منص ويا شمل ويا قند ومنه قوله ويا أسم صبرا على ما كان من حدث وقوله يا مرو ان مطيتى محبوسة

(والخلف فى * واو وياء) استكملا الشروط المتقدمة لكن (بهما فتح قفى) نحو فرعون وغرنيق

(قوله

(قوله علما) لما مر انه انما يرخم من الخالى من التاء العلم (قوله الى انه) أى المذكور من الواو والياء المفتوح ماقبلهما وقوله كالذى قبله أى كاللين الذى قبله الخ (قوله قولا واحدا) أى بالنظر لحذف حرف اللين مع الاخر فلا ينافى ما سيأتى من انه على لغة من لا ينتظر يتعين رد المحذوف فيقال يا مصطفى بالالف فى ترخيم مصطفون ومصطفين ويا قاضى بالياء فى ترخيم قاضون وقاضين لانتفاء سبب حذف الالف والياء لفظا وتقديرا وهو التقاء الساكنين وعلى لغة من ينتظر فيه وجهان الرد نظرا لانتفاء السبب لفظا وعدم الرد نظرا لوجوده تقديرا فيقال على هذا الاخير يا مصطف بفتح الفاء ويمتنع يا مصطف بضم الفاء على كل حال اذ لا وجه له كما علم مما تقرر والحاصل انه لابد من حذف حرف اللين مع الآخر فلا يقال يا مصطفو ولا يا مصطفى بالواو والياء على اللغتين والتفرقة بينهما انما هى برد الالف وعدمه كذا قال شيخنا وغيره وفيه ان الالباس لازم على لغة من لا ينتظر فهلا قيل بمنعها هنا على قياس مامر عن الفارضى ثم رأيت عن الرضى فيما يأتى ما يؤيده فاعرفه (قوله فيهما مقدرة) فليسا من محل الخلاف بل مما استجمع شروط الوفاق سم (قوله لان أصله مصطفون) كذا فى الفارضى أيضا قال شيخنا وانما جعله بالياء مع انه واوى لان آخر المقصور يقلب ياء فى المثنى والجمع على حده كما سيأتى اه فمراده بالاصل ما يستحقه عند التثنية والجمع فاندفع قول البعض كان الصواب مصطفوون ومصطفوين لانه واوى لا يائى اه وانما كان واويا لانه من الصفوة (قوله وياسيب) مشكل على ماصرح به أبو حيان والسيوطى والدمامينى وغيرهم جازمين به من انه يشترط فى المرخم ان لا يكون مبنيا قبل النداء الا ان يستثنى المركب أو يبنى على لغة اعرابه اعراب مالا ينصرف أو يكون الشارح ومن وافقه مخالفين فى ذلك الاشتراط اه سم وهذا الاشكال يجرى فى نحو خمسة عشر أيضا (قوله وكذا تفعل فى المركب العددى) والمنصوص انك اذا رخمت خمسة عشر بحذف عجزه ثم وقفت فانك تقف بالهاء على اللغتين واذا رخمت بعلبك ثم وقفت فعلى لغة من ينوى لك ان تقول يا بعله بهاء السكت وان شئت لم تأت بالهاء ووقفت باسكان الاخير وأما على لغة من لم ينو فيتحتم الوقف بالاسكان وذهب الاخفش الى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف اه دمامينى وقوله فيتحتم الخ يؤيد ما سلفه الشارح عن ابى حيان فى المؤنث بالتاء اذا وقف عليه بعد الترخيم سم (قوله فتقول يا سيبوى) أى على لغة من ينتظر أما على لغة من لا ينتظر فتقول يا سيبوا لان الياء تضم على هذه اللغة فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قاله الشارح على الاوضح

علما فذهب الجرمى والفراء الى انه يحذف مع الاخر كالذى قبله حركة مجانسة فيقال يا فرع ويا غرن قال فى شرح الكافية وغيرهما لا يجيز ذلك بل يقول يا غرنى ويا فرعو * (تنبيه) يقال فى ترخيم مصطفون ومصطفين علمين يا مصطف قولا واحدا كما نبه عليه فى شرح الكافية لان الحركة المجانسة فيهما مقدرة لان أصله مصطفيون ومصطفيين واليه أشار فى التسهيل بقوله مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة (والعجز احذف من مركب) تركيب مزج نحو بعلبك وسيبويه فتقول يا بعل ويا سيب وكذا تفعل فى المركب العددى فتقول فى خمسة عشر علما يا خمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمى به ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره ويه وذهب الفراء الى انه لا يحذف منه الا الهاء فتقول يا سيبوى

وقال ابن كيسان لا يجوز حذف الجزء الثانى من المركب بل ان حذفت الحرف أو الحرفين فقلت يابعلب وياحضرم
لم أر به بأسا والمنقول ان العرب لم ترخم
المركب وانما أجازه النحويون قياسا
(تنبيه) اذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة
علمين حذفت العجز مع الالف قبله فتقول
يااثن وياأثنت كما تفعل فى ترخيمهما لولم
يركبا نص على ذلك سيبويه وعلته ان عجزهما
بمنزلة النون ولذلك أعربا (وقل ترخيم)
علم مركب تركيب اسناد وهو المنقول من
(جملة) نحو تأبط شرا وبرق نحره (وذا
عمرو) وهو سيبويه (نقل) أى نقل ذلك عن
العرب قال المصنف أكثر النحويين لا يجيزون
ترخيم المركب المضمن اسنادا كتأبط شرا وهو
جائز لان سيبويه ذكر ذلك فى أبواب النسب
فقال تقول فى النسب الى تأبط شرا تأبطى
لان من العرب من يقول ياتأبط ومنع ترخيمه
فى باب الترخيم فعلم بذلك ان منع ترخيمه كثير
وجواز ترخيمه قليل وقال الشارح فعلم ان
جواز ترخيمه على لغة قليلة (تنبيه) عمرو
اسم سيبويه وسيبويه لقبه وكنيته أبو بشر
(وان نويت بعد حذف ما حذف) ما مفعول
نويت أى اذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه
للترخيم (فالباقى) من المرخم (استعمل بما فيه
ألف) قبل الحذف وتسمى هذه لغة من
ينوى ولغة من ينتظر فتقول ياحار بالكسر
وياجعف بالفتح ويامنص بالضم وياقمط بالسكون
فى ترخيم حارث وجعفر ومنصور وقمطر
(تنبيهان) ✽ الاول منع الكوفيون ترخيم
نحو قمطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة
وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظير وقد تقدم
مذهب الفراء فيه ✽ الثانى يستثنى من قوله بما فيه ألف مسئلتان ذكرهما فى غير هذا الكتاب الاولى ما كان مدغما باقى
فى المحذوف

(قوله لا يجوز حذف الجزء الثانى من المركب) أى ان حصل لبس كان يكون ثم من
اسمه حضر ومن اسمه حضرموت قاله الشارح على الاوضح (قوله قياسا) أى
على ما فيه تاء التأنيث لان الجزء الثانى يشبه تاء التأنيث من وجوه فتح ما قبله غالبا
وحذفه فى النسب وتصغير صدره كما ان تاء التأنيث كذلك واحترز بالغالب عن
نحو معدى كرب (قوله اذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة) بالالف فيهما
على الحكاية كما يصرح به قوله مع الالف (قوله بمنزلة النون) أى المحذوفة التى
عاقبتها عشر وعشرة ولذلك لا يضاف اثنا عشر واثنتا عشرة كما يضاف ثلاثة عشر
وأخواته ونظر فيه ابن الحاجب بأن عشر وعشرة اسمان برأسهما ولا يلزم من
معاقبتهما النون حذف الالف معهما كما تحذف مع النون كذا فى الدمامينى
(قوله وقل ترخيم جملة الخ) الحاصل ان المحذوف للترخيم اما حرف نحو ياسعا
فى ياسعاد واما حرفان نحو يامر و فى يامروان واما كلمة برأسها نحو يامعدى فى يا
معدى كرب ويا تابط فى ياتابط شرا واما كلمة وحرف نحو يااثن ويااثنت فى اثنا
عشر واثنتا عشرة علمين والذى استظهره سم فى ترخيم المركب الاسنادى
اذا لم ينو المحذوف انه ان كان الباقى جملة كما فى تأبط فان فاعله مستتر فيه قدر الضم
فى آخره والا كما فى قام من قام زيد ضم آخره لفظا لانه كالمستقل والفعل الخالى
من الضمير اذا سمى به يعرب لفظا فاذا نودى ضم لفظا (قوله وذا عمرو نقل)
ذا مبتدأ وعمرو مبتدأ ثان خبره نقل والجملة خبر المبتدا الاول والرابط محذوف
تقديره نقله أو ذا مفعول نقل بناء على الصحيح من جواز تقديم معمول الخبر الفعلى
على المبتدا (قوله أى نقل ذلك عن العرب) أى فى باب النسب كما سيذكره
الشارح فلا ينافى أنه منع ترخيمه فى باب الترخيم (قوله لان من العرب من يقول
ياتأبط) هذا محل الاستشهاد (قوله فعلم بذلك) أى بمجموع كلامه
فى الموضعين (قوله وسيبويه لقبه) سيب بمعنى تفاح وويه بمعنى رائحة والاضافة
فى لغة العجم على قلبها فى لغة العرب ولقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف
الفواكه كذا فى التصريح (قوله بعد حذف) بالتنوين (قوله بما فيه ألف)
الباء للملابسة متعلقة باستعمل وما واقعة على حال ولا حاجة الى جعل الباء
بمعنى على (قوله من عدم النظير) وهو أن يكون الاسم المتمكن الصحيح الآخر
ساكن الآخر اهـ سم وللبصريين أن يقولوا المنوى كالثابت فليس الساكن
هو الآخر فى الحقيقة وكونه آخر لفظا لا محذور فيه فتأمل (قوله ما كان
مدغما) أى الباقى الذى كان آخره مدغما وقوله فيما يأتى الثانية ما حذف أى

وهو بعد ألف فانه ان كان له حركة فى الاصل حركته بها نحو مضار
ومحاج فتقول فيهما يامضار ويامحاج بالكسر
ان كانا اسمى فاعل وبالفتح ان كانا اسمى مفعول
ونحو تحاج تقول فيه ياتحاج بالضم لان أصله
تحاجج وان كان أصلى السكون حركته بالفتح
نحو اسحار اسم بقلة فان وزنه افعال بتثنية
أوليهما ساكن لاحظ له فى الحركة فاذا سمى به
ورخم على هذه اللغة قيل يااسحار بالفتح
فتحركه بحركة أقرب الحركات اليه وهو الحاء
وظاهر كلام الناظم فى التسهيل والكافية
تعين الفتح فيه على هذه اللغة واختلف النقل
عن سيبويه فقال السيرافى يحتم الفتح وقال
الشلوبين يختاره ويجيز الكسر ونقل ابن
عصفور عن الفراء انه يكسر على أصل التقاء
الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل
بعضهم عنه أيضا أنه يحذف كل ساكن يبقى
بعد الآخر حتى ينتهى الى متحرك فعلى هذا
يقال ياسح الثانية ما حذف لاجل واو
الجمع كما اذا سمى بنحو قاضون ومصطفون
من جموع معتل اللام فانه يقال فى ترخيمه
ياقاضى ويامصطفى برد الياء فى الاول والالف
فى الثانى لزوال سبب الحذف هذا مذهب
الاكثرين وعليه مشى فى الكافية وشرحها
لكنه اختار فى التسهيل عدم الرد (واجعله)
أى اجعل الباقى من المرخم (ان لم ينو
محذوف كما لو كان بالآخر وضعا تمما) أى
كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة
فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك
من الصحة والاعلال ما يستحقه لو كان آخرا
فى الوضع فتقول ياحار وياجعف ويامنص ويا
قمط بالضم فى الجميع كما لو كانت اسماء تامة لم
يحذف منها شئ (تنبيهان) ✽ الاول لو كان
ما قبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة فتقول فى ناجية ياناجى بالاسكان وهو علامة تقدير الضم

باقى الاسم ذى الحرف الذى حذف ويحتمل أن التقدير الاولى الحرف الذى
كان مدغما الثانية الحرف الذى حذف والاول أنسب بالسياق (قوله وهو
بعد ألف) ليس بقيد بل الياء كذلك كما فى خويص تصغير خاص اذا سميت به
كما فى الدمامينى ولذا قال الشارح على الاوضح بعد مدة فلو لم يكن قبل المدغم
مدة كمعمر بقى على سكونه اهـ أى كيفما خطر على سكونه ولكن يلزم ما تقدم من
عدم النظير الآن يقال ما مر وانما خص الالف بالذكر هنا لكثرتها (قوله نحو
مضار ومحاج) أى علمين لما مر (قوله بالفتح) لانه أقرب الحركات اليه أى الى
السكون ووجهه انه أخف الحركات فهو أقرب الى السكون فى الخفة لان السكون
أخف من الحركات اهـ سم وعبارة الشارح على الاوضح فتحركه بحركة أقرب
المتحركات اليه وهو الحاء وضمير اليه عليها يرجع الى الحرف الاخير كالراء من اسحار
وهذه العبارة هى الواقعة فى كثير من نسخ الشارح لكن مع ابدال المتحركات
بالحركات فتؤول بالمتحركات كما فى عبارته على التوضيح (قوله فعلى هذا يقال
ياسح) أى بالفتح لان الكلام فى لغة من ينتظر (قوله الثانية ما حذف) تقدم
الكلام عليه (قوله لاجل واو الجمع) التقييد بالواو غير جيد لان الحكم كذلك
فيما لو سمى بالجمع ذى الياء نحو قاضين ومصطفين دمامينى (قوله لزوال سبب
الحذف) وهو التقاء الساكنين (قوله لكنه اختار فى التسهيل عدم الرد)
فتقول ياقاض بالضم ويامصطف بالفتح لان الساكن الاخير كالثابت لفظا فالتقاء
الساكنين موجود تقديرا ولا خلاف فى رد الياء والالف على لغة من لم ينو كما تقدم
(قوله ان لم ينو محذوف) هكذا فى نسخ بافتتاح ينو بتحتية وبنائه للمجهول
ورفع محذوف على النيابة عن الفاعل وفى نسخ ان لم تنو محذوفا بافتتاح تنو بفوقية
وبنائه للفاعل ونصب محذوفا على المفعولية وهو أوفق بقوله قبل وان نويت بعد
حذف ما حذف وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر (قوله كما) قال
المكودى فى موضع المفعول الثانى لاجعل والظاهر ان ما فى قوله كما زائدة ولو
مصدرية والتقدير ككونه متمما بالآخر فى الوضع اهـ خالد وانما كان هذا هو
الظاهر مع ان الحقيق بجعله مزيدا الثانى دون الاول لوقوعه فى مركزه لكثرة
زيادة ما بخلاف لو (قوله بالآخر) أى آخره بعد الحذف سم (قوله من
الصحة والاعلال) أى ان كان آخره صحيحا بقى على حاله والا أعل كما فى ثمود فانه يقال
فيه يا ثمى بقلب الواو ياء والضمة كسرة (قوله على هذه اللغة) أى لغة التمام وأما
على لغة الانتظار فيقال فى ترخيم ياناجية ياناجى بالفتح كما فى سم (قوله ياناجى)

مشكل مع قوله الآتى والتزم الاول الخ ثم ان خصصنا ما يأتى بالصفة وهذا بالعلم فلا اشكال اه سم وأقره شيخنا والبعض وفيه ان تخصيص ما يأتى بالصفة لا يوافق صنيع الشارح الآتى لانه جعل كلام المصنف فيما يأتى عامّا للصفة وغيرها والذى ينبغى عندى حمل ما هنا على ما اذا وجدت القرينة الدافعة للبس وما يأتى على ما اذا لم توجد ثم رأيت عن الرضى فيما يأتى ما يؤيده (قوله ولو كان) أى ما قبل المحذوف مضموما قدرت الخ أى على هذه اللغة ومن نوى لم يقدر شيأ وظاهر قول الشارح قدرت ضما انه مبنى على ضم مقدر والذى فى التصريح ان نحو تحاج ومنص على لغة التمام مبنى على ضمة حادثة للبناء غير الضمة التى كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه يجوز اتباعها والضمة التى كانت قبل الترخيم لا يجوز اتباعها فلو قال الشارح أتيت بضم غير ضمه الاول لوافق ما فى التصريح والاقرب عندى ما مشى عليه الشارح وان ضعفه البعض تبعا للتصريح لان تقدير ضمة أسهل من تكلف ذهاب الضمة الاصلية وحدوث ضمة اخرى للبناء وما استدل به صاحب التصريح لا ينهض لجواز أن يكون رفع التابع اتباعا للضمة المقدرة كما فى يا سيبويه العالم برفع العالم لا للضمة الملفوظ بها فاحفظه (قوله على هذه اللغة ضم الراء وفتحها) ومرّ أنها تكسر على لغة الانتظار فى نحو يا حار بن زيد تثليث الراء (قوله وقل يا ثمى على الثانى يا) يفهم من تقدير الشارح قل أن العطف من عطف الجمل ومن تقديره قل فى الجملة الثانية وبابقاء الواو فى الجملة الاولى ان فى كلام المصنف احتباكا حيث حذف من كل من الجملتين نظير ما أثبته فى الاخرى (قوله بقلب الواو ياء) أى والضمة كسرة (قوله الاجرى والادلى) أصلهما الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء (قوله اذ ليس فى العربية الخ) وذلك لمزيد الثقل بخلاف الياء التى قبلها كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل حيث لم يجز فى الاول وجاز فى الثانى مع انه أثقل وكذا يقال فى المبنى اه دنوشرى ويمكن أن يقال لما كان وضع الفعل دون الاسم على الثقل قبل الثقل دون الاسم (قوله اسم معرب) فيه ان هذا منادى معرّف مفرد فهو مبنى وأجيب بأن له حكم المعرب لعروض بنائه (قوله نحو يدعو) فان جعل علما فهو أمر عارض (قوله وبالمعرب المبنى) أى اصالة لما تقدم (قوله نحو هو الخ) وأما نحو سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر أنه غير عربى ومثل بمثالين اشارة الى أنه لا فرق فى الواو التى قبلها ضمة بين أن تكون متحركة أو ساكنة (قوله نحو هذا أبولك) فان الواو فيه ليست لازمة فانها تقلب ألفا فى النصب وياء فى الجر ومما خرج باللزوم

ولو كان مضموما قدرت ضما غير ضمه الاول نحو تحاج ومنص * الثانى يجوز فى نحو يا حار ابن زيد على هذه اللغة ضم الراء وفتحها كما جاز ذلك فى نحو يا بكر بن زيد (فقل على) الوجه (الاول) وهو مذهب من ينتظر (فى) ترخيم (نحو ديا * نحو) بابقاء الواو ولانها محكوم لها بحكم الحشو فلم يلزم مخالفة النظير (و) قل (يا ثمى على) الوجه (الثانى يا) أى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة كما تقول فى جمع جرو ودلو الاجرى والادلى والا لزم عدم النظير اذ ليس فى العربية اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وبذكر وبالمعرب المبنى نحو هو وذو الطائية وباللزوم نحو هذا أبولك الضم دلو وغزو

نحو

نحو هزو بابدال الواو من الهمزة فانه يصح فيه الهمز بدل الواو بل هو الاصل فلا يلزمه الواو (قوله صميان وكروان) أى علمين لما مرّ أن من شروط الترخيم العلمية أو التأنيث بالتاء وكذا يقال فى الامثلة الآتية والصميان فى الاصل هو التقلب والتوثب ويقال رجل صميان أى شجاع زكريا (قوله لما سبق) أى من الحكم على كل بأنه حشو ولم يقلبا ألفا كما قلبا على الثانى لان شرط قلبهما أن لا يكون بعدهما ساكن وعلى هذا بعدهما ساكن تقديرا لا على الثانى (قوله مع عدم المانع الذى سيأتى بيانه) أى فى قول الناظم

من ياء أو واو بتحريك أصل * ألفا ابدل بعد فتح متصل

ان حرك التالى الخ فالمانع الآتى أن يكون بعدهما ساكن (قوله كما فعل برمى ودعا) فيه لف ونشر مرتب فرمى راجع الى يا صمى ودعا راجع الى يا كرا فان صمى ورمى يائيا اللام وكرا ودعا واويان وكذا يقال فيما بعد (قوله وعلاوة) بكسر العين المهملة ما علقته على البعير بعد تمام الوقر اه خالد (قوله برشاء وكساء) أصلهما رشاى وكساو (قوله بتضعيف الالف) أى وقلب الثانية همزة كما سيأتى فى بابه (قوله وعلى الثانى يا ذوا برد المحذوف) هو اللام أى وقلبه ألفا وارجاع العين الى أصلها وهو الواو اذ أصل ذات ذوى أو ذوو وعلى الخلاف حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث كما قيل فى بنت ثم قلبت الواو التى هى عين الكلمة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فان قيل لو كانت التاء عوضا عن اللام ما جمع بينهما فى التثنية والجمع حيث قيل ذواتا وذوات قلت لا نسلم الجمع فيهما بل التاء فى التثنية لمحض التأنيث كالتاء فى كل مثنى مؤنث والتاء فى الجمع هى التاء المزيدة مع الالف فى جمع المؤنث واللام باقية على حذفها فلا جمع هذا ما ظهر لى فى هذا المحل وهو متين وان أوهم بعض العبارات خلافه (قوله برد اللام المحذوفة) أى لان حذفها كان بسبب عدم تأتى صيغة التصغير مع بقائها وبقاء الجيم فلما حذفت الجيم ردت اللام لتأتى الصيغة معها حينئذ وأما الجيم فسبب حذفها الترخيم وهو موجود فلا ترد وقوله لاجل التصغير متعلق بالمحذوفة (قوله والتزم الاول الخ) كلامه هنا شامل للعلم والصفة وعليه درج الشارح وصرح الناظم فى بعض كتبه بما قاله جماعة ان هذا اللبس انما يعتبر فى الصفة لا فى العلم وهو الذى دل عليه كلام سيبويه ووجهه ان اشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس فى الغالب قال الرضى والحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز الترخيم على الانتظار كان أولا والا فلا كذا فى الدمامينى وعليه فيمتنع الوجهان الترخيم على الانتظار والترخيم على

قوله هو التقلب كذا فى أكثر نسخ القاموس وغلطها شارحه وصوب ما فى بعضها من انه التفلت بالفاء والمثناة آخره يقال صمى الرجل يصمى صميانا اذا تفلت ووثب اه قاله نصر الهورينى

وقل فى ترخيم صميان وكروان على الاول يا صمى ويا كرو بفتح الياء والواو لما سبق وعلى الثانى يا صمى ويا كرا بقلبهما ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم المانع الذى سيأتى بيانه كما فعل برمى ودعا وقل فى ترخيم سقاية وعلاوة على الاول يا سقاى ويا علاو بفتح الياء والواو وعلى الثانى يا سقاء ويا علاء بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء وقل فى ترخيم لات مسمى به على الاول يا لا وعلى الثانى يا لاء بتضعيف الالف لانه لا يعلم له ثالث يرد اليه وقل فى ترخيم ذات على الاول يا ذا وعلى الثانى يا ذوا برد المحذوف وقل فى ترخيم سفيرج تصغير سفرجل على الاول يا سفير وعلى الثانى يا سفير عند الاكثرين وقال الاخفش يا سفيرل برد اللام المحذوفة لاجل التصغير وفروع هذا الباب كثيرة جدا وفيما ذكرناه كفاية (والتزم الاول فى) موضعين

الاول مايوهم تقدير تمامه تذكير مؤنث (كمسلمه) وحارثة وحفصة فتقول فيه يامسلم وياحارث وياحفص بالفتح لئلا يلتبس بنداء مذكر لاترخيم فيه والثانى مايلزم بتقدير تمامه عدم النظير كطيلسان فى لغة من كسر اللام مسمى به فتقول فيه ياطيلس بالفتح على نية المحذوف ولايجوز الضم لانه ليس فى الكلام فيعل صحيح العين الا ماندر من نحو صيقل اسم امرأة وعذاب بيئس فى قراءة بعضهم ولافيعل معتلها بل التزم فى الصحيح الفتح كضيغم وفى المعتل الكسر كسيد وصيب وهين وكحبليات وحبلوى وحمراوى تقول فيها ياحبلى وياحبلو وياحمراو بفتح الباء والواو على نية المحذوف ولايجوز القلب على نية الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير وهو كون ألف فعلى وهمزة فعلاء مبدلتين وهما لايكونان الا للتأنيث (تنبيه) ذكر الناظم هذا السبب الثانى فى الكافية والتسهيل ولم يذكره هنا لعله لاجل أنه مختلف فيه فاعتبره الاخفش والمازنى والمبرد وذهب السيرافى وغيره الى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام (وجوز الوجهين فى) ماهو (كمسلمه) بفتح الاول اسم رجل لعدم المحذورين المذكورين فتقول يامسلم بفتح الميم وضمها

عدمه اذا ألبس كل منهما فيمتنع ترخيم نحو فتاة رأسا فانه على الوجهين يلتبس بيافتى غير مرخم قال يس لكن قضية تجويز الناظم ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادته كامر جواز ترخيم ماذكر وان كان فيه لبس ولعل الفرق ان هاء التأنيث وضعت لتمييز المؤنث فلا يليق حذفها عند اللبس لمنافاته الغرض من وضعها ولا كذلك ماعداها اه وقال البعض وقد يقال علامة التثنية والجمع وضعت لتمييز المثنى والجمع عن المفرد فلافرق اه وقد أفدناك فيما تقدم ان تجويز ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادته محمول على ما اذا رخما على لغة من ينتظر بدون لبس وحينئذ فلا اشكال فاعرفه (قوله تذكير مؤنث) ليس بقيد بل مثل ايهام تذكير المؤنث ايهام مجرد نداء مذكر لاترخيم فيه كما صرح به فلو قال مايوهم تقدير تمامه خلاف المراد لاجاد (قوله كمسلمة وحارثة) أى لمؤنث أو مذكر فلا يجوز ترخيمهما على لغة من لاينتظر لايهامه تذكير المؤنث ان كانا لمؤنث ونداء مذكر لاترخيم فيه ان كانا لمذكر وحفصة أى لمؤنث فلا يجوز ترخيمها على لغة من لاينتظر لايهامه تذكير المؤنث ولافرق فى الثلاثة بين أن تكون اعلاما أونكرات مقصودة وكالثلاثة فى التزام الاول كل ما كانت التاء فيه للفرق أما ماليست التاء فيه للفرق كحمزة وطلحة فيجوز فيه الوجهان (قوله وعذاب بيئس) فى قراءة بعضهم عبارة الفارضى وبعذاب بيئس بياء ساكنة قبل همزة مكسورة فى قراءة شعبة عن عاصم (قوله ولافيعل معتلها) أى بفتح العين وذكره تتميما للفائدة وان لم يكن له دخل فى التعليل فاندفع ماقاله البعض (قوله وكحبليات) عطف على كطيلسان وأعاد الكاف لبعد العهد ولدفع توهم عطفه على ماقبله (قوله وحبلوى وحمراوى) أى بكسر الواو وتشديد الياء فيهما نسبة الى حبلى وحمراء فقول الشارح بفتح الياء والواو صوابه وكسر الواو اذ لاوجه لفتح الواو الا أن تصحح عبارته بأن الواو معطوف على فتح لا على الياء هذا ماظهر لى بعد التوقف ثم رأيت فى الفارضى مايؤيده حيث قال والثانى كطيلسان وحبلوى علمين فتقول ياطيلس وياحبلو بفتح السين وكسر الواو على اللغة الاولى (قوله ولايجوز القلب) فلا تقول ياحبلى بقلب الياء والواو ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ولا ياحمراء بقلب الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة (قوله لايكونان الا للتأنيث) أى وما للتأنيث لايكون مبدلا اه سم أى بل مزيدتين للتأنيث (قوله فيما تقدم) أى فى الامثلة المتقدمة كطيلسان وحبليات ونحوهما (قوله وجوز الوجهين فى كمسلمه) قد يقال ترخيمه على لغة التمام يلبس بنداء مسلم مسمى به اه سم وقد يجاب بأن

(تنبيه) الاكثر فيما جاز فيه الوجهان الوجه الاول وهو أن ينوى المحذوف كما نص عليه فى التسهيل وعبارته تقدير ثبوت المحذوف للترخيم اعرف من تقدير التمام بدونه (ولاضطرار رخموا دون نداء

ما للندا يصلح نحو أحمدا) أى يجوز الترخيم فى غير النداء بشروط ثلاثة ❊ الاول الاضطرار اليه فلا يجوز ذلك فى السعة ❊ الثانى أن يصلح الاسم للنداء نحو أحمد فلا يجوز فى نحو الغلام ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قوله أوالفا مكة من ورق الحمى كما ذكره ابن جنى فى المحتسب والاصل الحمام فحذف الالف والميم الاخيرة لاعلى وجه الترخيم لما ذكرناه ثم كسر الميم الاولى لاجل القافية ❊ الثالث أن يكون امازائدا على الثلاثة أو بتاء التأنيث ولاتشترط العلمية ولا التأنيث بالتاء عينا كما أفهمه كلامه ونص عليه فى التسهيل ومنه قوله

لبس حى على المنون بخال

أى بخالد (تنبيه) اقتضى كلامه ان هذا الترخيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام اجماع كقوله

لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره

طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

أراد ابن مالك فحذف الكاف وجعل مابقى بمنزلة اسم لم يحذف منه شئ ولهذا نونه وأما على لغة من ينتظر فأجازه سيبويه ومنعه المبرد ويدل للجواز قوله

الا أضحت حبالكم رماما

وأضحت منك شاسعة اماما

هكذا رواه سيبويه ورواه المبرد

وما عهدى كعهدك ياأماما

قال فى شرح الكافية والانصاف يقتضى تقرير الروايتين ولاتدفع احداهما بالاخرى واستشهد سيبويه أيضا بقوله

ان ابن حارث ان أشتق لرؤيته

أو أمتدحه فان الناس قد علموا

التسمية به نادرة فلم تعتبر (قوله كمسلمة) أى وحمزة وطلحة (فائدة) أجاز الجمهور وصف المرخم ومنه قول الشاعر أحار بن عمرو البيت ومنعه السيرافى والفراء وجعل ابن عمرو بدلا واستقبحه ابن السراج ويجوز رفع تابعه على لغة التمام مراعاة للفظ وأما على لغة الانتظار فقال سم فيه نظر اذ لاضم فى اللفظ قال يس والذى يظهر الجواز لان الحرف الذى حقه الضم فى حكم الثابت وهو يؤيد ماقدمناه عند قول الشارح ولو كان مضموما قدرت الخ (قوله للترخيم) صلة المحذوف وقوله أعرف أى اشهر فى لسان العرب وقوله بدونه أى المحذوف (قوله ومن ثم) أى من أجل اشتراط صلاحية الاسم للنداء (قوله فحذف الالف الخ) هذا الذى فعله الشاعر من حذف الحرفين وكسر الميم الاولى فى غاية الشذوذ كما فى ابن غازى وغيره (قوله لما ذكرناه) أى من اشتراط الصلاحية للنداء فهو علة لقوله لاعلى وجه الترخيم (قوله الثالث أن يكون الخ) اعترض بأن هذا الثالث لايؤخذ من كلام المصنف فكيف أوقعه فى حيز أى التفسيرية وزعم البعض ان هذا الشرط مستغنى عنه بالثانى باطل فراجعه تعرف (قوله ولا التأنيث بالتاء عينا) المتبادر أن عينا راجع الى التأنيث بالتاء يعنى ان خصوص التأنيث بالتاء لايشترط بل الشرط اما التأنيث بالتاء أو الزيادة على ثلاثة أحرف فلا طائل تحت ما أطال به البعض (قوله كما أفهمه كلامه) أى حيث أطلق ولم يشترط العلمية والتأنيث بالتاء (قوله ومنه) أى من الزائد على الثلاث المرخم ضرورة وليس بعلم ولا مؤنث بالتاء (قوله تعشو) بتاء الخطاب أى تسير فى العشاء أى الظلام والخصر بمعجمة فمهملة مفتوحتين شدة البرد وضبطه بمهملتين سهو اه زكريا وكذا ضبطه باعجام الخاء صاحب مختصر الصحاح وقال انه من باب طرب وأشار بقوله وضبطه بمهملتين سهو الى العينى وصاحب التصريح فانهما ضبطاه بمهملتين وفسراه بشدة البرد (قوله رماما) بكسر الراء جمع رمة بالضم وهى قطعة الحبل البالية والشاسعة البعيدة وأصل اماما أمامة اسم امرأة ولو رخم على لغة التمام لقيل امام بالرفع (قوله ياأماما) أى فهو من ترخيم المنادى لامن الترخيم للضرورة فلا شاهد فيه على هذه الرواية لسيبويه (قوله ان ابن حارث) أراد حارثة فرخمه بحذف التاء للضرورة على لغة من ينتظر ومفعول علموا محذوف تقديره قد علموا ذلك منى كما فى العينى (قوله على الاشهر) راجع لأطرق كرا فقط كما يعلم مما بعده (قوله اذ الاصل صاحب) زعم ابن خروف ان الاصل صاحبى وأنه أجرى مجرى المركب المزجى فرخم بحذف الكلمة

(خاتمة) قال فى التسهيل ولا يرخم فى غيرها يعنى فى غير الضرورة منادى عار من الشروط الا ماشذ من ياصاح وأطرق كرا على الاشهر اذ الاصل صاحب وكروان

الثانية ثم أدركه ترخيم آخر بعد ذلك الترخيم فحذفت الباء من صاحب وهو تعسف لاداعى اليه (قوله مع عدم العلمية) أى وعدم التاء

(الاختصاص)

الباعث عليه اما فخر نحو على أيها الجواد يعتمد الفقير أو تواضع نحو انى أيها العبد فقير الى عفو الله أو بيان المقصود نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف (قوله قصر الحكم على بعض افراد المذكور) أى أولا فاذا قيل لا عالم الا زيد فقد قصرنا الحكم وهو ثبوت العلم على زيد وهو بعض افراد المذكور أولا وهو عالم وهذا معناه لغة وأما اصطلاحا فهو تخصيص حكم علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرفة معمول لاخص واجب الحذف (قوله أى جاء على صورة النداء) أشار به الى أن وجه شبه الاختصاص بالنداء كونه على صورته أى غالبا فلا يرد ان المنصوب على الاختصاص المقرون بأل ليس على صورة المنادى ولك أن تقول وجه الشبه ان كلا من الاختصاص والنداء يوجد معه الاسم تارة مبنيا على الضم وتارة منصوبا وهذا أوجه من قول شيخنا السيد مجيئه على صورة النداء انما هو فى ايها وأيتها لا غير (قوله كما جاء الخبر على صورة الامر) نحو أحسن بزيد فان صورته صورة الامر وهو خبر على المشهور اذ هو فى تقدير ما أحسنه والامر على صورة الخبر نحو والوالدات يرضعن أى ليرضعن والخبر على صورة الاستفهام نحو أليس الله بكاف عبده اى الله كاف عبده والاستفهام على صورة الخبر نحو عندك زيد على تقدير همزة الاستفهام (قوله فى ثمانية احكام) زاد عليها فى التصريح أنه لا يكون نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا وأنه لا يستغاث به ولا يندب ولا يرخم وان أيا هنا اختلف فى ضمتها هل هى اعراب أو بناء وفى النداء بناء بلا خلاف وان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفى النداء فعل الدعاء وان هذا العامل لم يعوض عنه هنا شئ وعوض عنه فى النداء حرفه وجميع الاحكام المذكورة راجعة الى جهة اللفظ وأما الاحكام المعنوية التى يفترقان فيها فثلاثة أحدها ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثانى ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه بخلاف النداء والثالث انه مفيد لفخر أو تواضع أو بيان المقصود (قوله بل فى اثنائه) أراد بالاثناء ما قابل الاول فيشمل ما وقع فى وسط الكلام كما فى نحن معاشر الانبياء لا نورث لوقوعه بين المبتدأ والخبر وما وقع بعد فراغ كمثال الناظم لوقوع ايها الفتى

فرخما مع عدم العلمية شذوذا وأشار بالاشهر الى خلاف المبرد فان المبرد زعم أنه ليس مرخما وان ذكر الكروان يقال له كرا والله أعلم

(الاختصاص)

(الاختصاص) قصر الحكم على بعض أفراد المذكور وهو خبر (كنداء) أى جاء على صورة النداء لفظا توسعا كما جاء الخبر على صورة الامر والامر على صورة الخبر والخبر على صورة الاستفهام والاستفهام على صورة الخبر لكنه يفارق النداء فى ثمانية أحكام * الاول أنه يكون (دون يا) وأخواتها لفظا ونية * الثانى أنه لا يقع فى أول الكلام بل فى اثنائه

بعد

بعد فراغ كلام تام وهو ارجونى (قوله كأيها الفتى باثر ارجونيا) واعراب ذلك أن يقال ارجونى فعل أمر للجماعة مبنى على حذف النون والواو فاعل والنون للوقاية والياء مفعوله وأى مبنى على الضم فى محل نصب على المفعولية بأخص المحذوف وجوبا وها للتنبيه والفتى مرفوع بضمة مقدرة على الالف نعتا لاى تابعا للفظها فقط (قوله اسما بمعناه) كالياء فى ارجونى فانها بمعنى أيها الفتى أى ان المراد منهما شئ واحد وهذا أوضح مما قاله البعض (قوله وانه ينصب) أى لفظا لا محلا فقط مع كونه مفردا أى معرفا قال فى التوضيح كما فى هذا المثال يعنى المثال المتقدم فى عبارته وهو بك الله نرجو الفضل كما فى شرحه ويستثنى من ذلك أى كما فى مثال الناظم فان نصبها محلى فقط ومما ذكرنا يعلم ما فى كلام البعض من التخليط (قوله وهنا لا توصف به) الاقتصار على اسم الاشارة يدل على انها توصف بالموصول سم (قوله ولم يحكوا هنا خلافا الخ) لعل وجهه أنه يتوسع فى النداء ما لا يتوسع فى الاختصاص لانه اكثر منه دورانا وقوله فى وجوب رفعه أى مراعاة للفظ أى وظاهر عبارته ان ضمته اعرابية والتحقيق انها ضمة اتباع كما مر فى النداء اذ لا مقتضى للرفع الاعرابى (قوله بعد ضمير يخصه الخ) شرحه على ظاهره البعض فقال أى يخص الاسم الظاهر كأنا أفعل كذا أيها الرجل أو يشارك فيه أى يشارك الاسم الظاهر فى الضمير غيره كنحن العرب أسخى من بذل وبنا تميما اه وفيه أن الضمير انما يخص الاسم الظاهر بمعنى أن المراد منه هو المراد من الاسم الظاهر كما صرح به وقد تقدم وحينئذ لا يصح هذا التقسيم اللهم الا أن يراد بمشاركة غير الاسم الظاهر له فى الضمير امكانها الصلاحية نحن مثلا فى نفسها بقطع النظر عن المقام لان يراد بها ما يعم الانبياء وغيرهم فتدبر وقوله يشارك فيه اما مبنى للمفعول أو للفاعل وضميره المستتر فيه على كل راجع للاسم الظاهر كما علم فهذه الصفة المعطوفة جارية على غير الموصوف وان كانت الصفة المعطوف عليها جارية عليه ولم يبرز الضمير الراجع الى الاسم الظاهر لامن اللبس ويصح على بناء يشارك للمفعول جعل نائب فاعله قوله فيه فيكون خاليا من الضمير جاريا على الموصوف (قوله أيها) أى للمذكر مفردا أو مثنى أو جمعا وأيتها أى للمؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا كذا فى الشاطبى (قوله نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل الخ) جملة الاختصاص فى المثالين فى موضع نصب على الحال والمعنى أنا أفعل ذلك مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب قاله الرضى (قوله العصابة) هى بكسر العين الجماعة الذين أمرهم

وقد أشار اليه بقوله (كأيها الفتى بإثر ارجونيا) والثالث أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسما بمعناه والرابع والخامس أنه يقل كونه علما وأنه ينصب مع كونه مفردا والسادس أنه يكون بأل قياسا كما سيأتى أمثلة ذلك السابع ان أيا توصف فى النداء باسم الاشارة وهنا لا توصف به الثامن ان المازنى أجاز نصب تابع أى فى النداء ولم يحكوا هنا خلافا فى وجوب رفعه وفى الارتشاف لا خلاف فى تابعها أنه مرفوع واعلم أن المخصوص وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه على أربعة أنواع الاول أن يكون أيها وأيتها فلهما حكمهما فى النداء وهو الضم ويلزمهما الوصف باسم محلى بال لازم الرفع نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيتها العصابة

والثانى أن يكون معرّفا بأل واليه الاشارة

بقوله (وقد يرى ذا دون أىّ تلو أل *

كمثل نحن العرب أسخى من بذل) بالذال المعجمة أى أعطى والثالث أن يكون معرّفا بالاضافة كقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لانورث وقوله نحن بنى ضبة أصحاب الجمل قال سيبويه وأكثر الأسماء دخولا فى هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة وأهل البيت وآل فلان والرابع أن يكون علما وهو قليل ومنه قوله

بنا تميما يكشف الضباب

ولا يدخل فى هذا الباب نكرة ولا اسم اشارة

تنبيه) لا يقع المختص مبنيا على الضم الا بلفظ أيها وأيتها وأما غيرهما فمنصوب وناصبه فعل واجب الحذف تقديره أخص واختلف فى موضع أيها وأيتها فذهب الجمهور أنهما فى موضع نصب بأخص أيضا وذهب الاخفش الى أنه منادى ولا ينكر أن ينادى الانسان نفسه ألا ترى الى قول عمر رضى الله عنه كل الناس افقه منك يا عمرو وذهب السيرافى الى أن ايا فى الاختصاص معرب وزعم أنها تحتمل وجهين أن تكون خبر المبتدا محذوف والتقدير أنا أفعل كذا هو أيها الرجل أى المخصوص به وان تكون مبتدا والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص أنا المذكور (خاتمة) الاكثر فى المختص أن يلى ضمير متكلم كما رأيت وقد يلى ضمير مخاطب كقولهم بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم ولا يكون بعد ضمير غائب

(التحذير والاغراء)

واحد (قوله معرّفا بال) قال ابن الحاجب المعرّف بأل ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين أن يكون منقولا عن المنادى ونصبه بيا مقدرة كما فى ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر نحو أعنى أو أخص أو أمدح كما فى المعرّف بأل والنقل خلاف الأصل فالاولى أن ينتصب انتصاب نحن العرب اه وقوله ونصبه بيا مقدرة أى مجرّدة عن معنى النداء والا كان منادى حقيقة لا منقولا عن المنادى هذا والحق ما صرّح به الشارح والموضح وغيرهما ان كل مخصوص منصوب بفعل مقدر تقديره أخص مثلا وليس هناك يا مقدرة (قوله وقد يرى ذا) أى المنصوب على الاختصاص ودون حال من ذا وتلو مفعول ثان ليرى والكاف فى كمثل زائدة (قوله العرب) منصوب بمحذوف والجملة معترضة بين المبتدا والخبر وكذا المنصوب فى الحديث والبيت كذا فى المغنى (قوله نحن معاشر الانبياء) قال فى التصريح هذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود فى سنن النسائى الكبرى انا معاشر الانبياء اه وقال شيخنا السيد رواه البزار بلفظ نحن ورواه النسائى بلفظ انا (قوله وأهل البيت) قيل منه انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت والصحيح كما فى المغنى انه منادى حقيقة لان الاختصاص بعد ضمير الخطاب قليل كما يأتى (قوله يكشف الضباب) هو شئ كالغبار يكون فى أطراف السماء عينى (قوله ولا اسم اشارة) ولا موصول ولا ضمير قاله فى الارتشاف تصريح (قوله الا بلفظ أيها وأيتها) وجه الضم فيهما استصحاب حالهما فى النداء بأن نقلا بحالهما عن النداء واستعملا فى غيره كذا فى الحواشى وقال فى المغنى وجه بنائهما على الضم مشابهتهما فى اللفظ أيها وأيتها فى النداء وان انتفى هنا موجب بنائهما فى النداء (قوله هو أيها الرجل) لعل ايها على كلامه واقعة على الشخص مثلا فتأمل (قوله أى المخصوص به) تفسير للضمير أعنى هو والضمير فى به يرجع الى الفعل المفهوم من أفعل كذا (قوله أنا المذكور) خبر عن ايها ولا حاجة الى زيادة قوله المذكور (قوله أن يلى ضمير متكلم) ولا يجوز أن يتقدم على الضمير كما قاله السيوطى وغيره (قوله ولا يكون بعد ضمير غائب) ولا بعد اسم ظاهر فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد العالم تقتدى الناس تصريح

(التحذير والاغراء)

قال

قال فى النكت جمعهما فى باب واحد لاستواء أحكامهما وكان ينبغى تقديم الاغراء على التحذير لان الاغراء هو الاحسن معنى وعادة النحويين البداءة به كما يقولون نعم وبئس وتقول الناس الوعد والوعيد والثواب والعقاب ونحو ذلك ولا ترى طباعهم العكس اه ولك أن تقول انما قدموا التحذير لانه من قبيل التخلية والاغراء من قبيل التحلية ثم هما وان تساويا حكما مفترقان معنى فالاغراء التسلط على الشئ والتحذير الابعاد عنه ويشتمل التحذير على محذر بكسر الذال وهو المتكلم ومحذر بفتحها وهو المخاطب ومحذر منه وهو الشر مثلا كذا فى الغزى ومثله يجرى فى الاغراء وقوله وهو المخاطب اقتصر عليه مع انه قد يكون المتكلم والغائب لان تحذيرهما شاذ كما سيأتى قال شيخ الاسلام التحذير يكون بثلاثة أشياء باياك وأخواتها وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد وسيأتى بيانها فى كلامه (قوله تنبيه المخاطب) اقتصر على المخاطب مع ان التحذير يكون لغيره لان تحذيره هو الكثير المقيس فقصد الشارح تعريف هذا النوع منه فقط (قوله على أمر مكروه) ولو فى زعم المحذر فقط أو المخاطب فقط كما أفاده سم (قوله ليجتنبه الخ) بقى تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليفعله وتنبيهه على أمر محمود ليجتنبه والظاهر عندى ان الاول من الاغراء والثانى من التحذير وانما لم يذكرهما الشارح لانهما لا ينبغى صدورهما من العاقل بقى ان تعريف التحذير يشمل نحو لا تؤذ أخاك ولا تعص الله وظاهر ما نقلناه قريبا عن شيخ الاسلام خلافه وتعريف الاغراء يشمل نحو أحسن الى أخيك وأطع الله واصبر وفى كون كل ذلك ونحوه يسمى اغراء اصطلاحا بعد فتأمل (قوله محمود) فيه ما مرّ فى نظيره وكان الاحسن فى المقابلة أن يعبر بالمكروه والمحبوب أو بالمذموم والمحمود (قوله بعد باب النداء) أى حقيقة أو صورة ليشمل الاختصاص (قوله على تفصيل يأتى) حاصله ان محل الوجوب اذا كان التحذير باياك ونحوه أو بغيره مع العطف او التكرار (قوله يجب ستر عامله) اى حذفه قال البعض مقدرا بعد اياك اذ لا يتقدم الفعل مع انفصال الضمير وفيه انهم ذكروا من اسباب الانفصال حذف الفعل وتأخره ولا مانع أن يكون سببه هنا الحذف بل صرّح به بعضهم فالفعل المقدر يجوز تقدمه مع انفصال الضمير وما ذكره من عدم جواز تقدمه مع انفصال الضمير انما هو فى الفعل الملفوظ به فما علل به تقدير الفعل بعد اياك لا ينهض والتعليل الصحيح ما فى الدماميني ونصه تقدير الفعل بعد اياك واجب اذ لو قدر مقدما للزم أن يكون أصله باعدك أى باعد أنت اياك فيلزم تعدى الفعل الرافع

التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه والاغراء تنبيهه على أمر محمود ليفعله وانما ذكر ذلك بعد باب النداء لان الاسم فى التحذير والاغراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز اظهاره كالمنادى على تفصيل يأتى * اعلم ان التحذير على نوعين الاول أن يكون باياك ونحوه والثانى بدونه فالاول يجب ستر عامله

لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها اهـ
ثم يؤخذ من التعليل ما أفاده صنيع التصريح وصرح به شيخنا السيد من ان
وجوب تقديره بعد اياك انما هو على جعل الاصل اياك باعد عن الاسد والاسد عنك
وأما على جعل الاصل احذر تلاقى نفسك والاسد وهو ما مشى عليه الشارح
والموضح فلا يجب تقديره بعد اياك لانتفاء المحذور المذكور نظرا الى أن المفعول
فى الحقيقة تلاقى لا الضمير هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام فان قلت
المعطوف فى حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان
فكيف جاز العطف فالجواب أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه
الا فى الجهة التى انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وهى هنا كونه مفعولا به
أى مباعدا وكذا الاسد مباعد اذ المعنى اياك باعد وباعد الاسد كما مر (قوله
مطلقا) أى سواء كان مع عطف أو تكرار أولا (قوله جعلوه) أى هذا اللفظ
بدلا أى عوضا من اللفظ أى التلفظ بالفعل أى ولا يجمع بين العوض والمعوض
(قوله وأنيب عنه الثالث) ليس الثالث صفة لمحذوف تقديره المضاف الثالث
وان اوهمته عبارته اذ ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف اليه فيجعل صفة
لمحذوف تقديره الاسم الثالث (قوله فانتصب وانفصل) اى بعد أن كان مجرورا
متصلا (قوله ودون عطف) دون ظرف لغو متعلق بانسب وكذا قوله لا ياوذا
مفعول مقدم لانسب (قوله والاصل) اى اصل اياك من الاسد باعد نفسك الخ
حاصله انه اذا ذكر المحذر منه بلا عطف فعند الجمهور يتعين جره بمن بناء على ان
العامل عندهم فى اياك باعد لانه لا يتعدى الى الثانى بنفسه وأما البيت فعلى حذف
الجار ضرورة وعند ابن الناظم يجوز نصبه ولا تتعين من كما فى البيت بناء على ان
العامل عنده فى اياك احذر ونحوه مما يتعدى الى اثنين بنفسه كجنب وعند الناظم على
ما يؤخذ من التسهيل اما ان يجر بمن او ينصب بفعل محذوف آخر تقديره دع اونحوه
ويجوز اظهاره وأما نحو اياك ان تفعل فجائز عند الجميع (قوله وقيل التقدير
احذرك من الاسد) لان احذر يتعدى بمن كما يتعدى بنفسه قال الحفيد والحق ان
يقال لا يقتصر على تقدير باعد ولا على تقدير احذر بل الواجب تقدير ما يؤدى
الغرض اذ المقدر ليس أمرا متعبدا به لا يعدل عنه (قوله ممتنع على التقدير الاول)
لان باعد لا يتعدى الى المفعول الثانى بنفسه كما مر وجعله منصوبا بنزع الخافض
والاصل من الاسد يرده انه سماعى الامع ان وان ومحل الامتناع اذا لم يضمن معنى
فعل يتعدى الى مفعولين بنفسه كجنب وحذر والاجاز (قوله وهو قول الجمهور)

مطلقا كما أشار اليه بقوله (اياك والشر ونحوه)
أى نحو اياك كاياك واياكما واياكم واياكن
(نصب* محذر بها) أى بعامل (استتاره
وجب) لانه لما كثر التحذير بهذا اللفظ
جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والاصل احذر
تلاقى نفسك والشر ثم حذف الفعل وفاعله
ثم المضاف الاول وأنيب عنه الثانى فانتصب
ثم الثانى وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل
(ودون عطف ذا) الحكم أى النصب بعامل
مستتر وجوبا (لاياانسب) سواء وجد تكرار
كقوله فاياك اياك المراء فانه
الى الشر دعاء وللشر جالب
أم لم يوجد نحو اياك من الاسد والاصل باعد
نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله
والمضاف وقيل التقدير أحذرك من الاسد
فنحو اياك الاسد ممتنع على التقدير الاول
وهو قول الجمهور

مرجع الضمير الامتناع المفهوم من ممتنع (قوله وجائز على الثانى) لان احذر
يتعدى الى المفعول الثانى بنفسه كما يتعدى اليه بمن كما مر وينبنى أيضا على التقريرين
ان الكلام على الاول انشائى وعلى الثانى خبرى (قوله وظاهر كلام التسهيل)
اعترضه شيخنا والبعض بأن مفاد ما سينقله عن التسهيل ان نصب الثانى بعامل
آخر لا بناصب الاول ولك دفعه بجعل الضمير فى قوله وهو رأى الشارح وظاهر
كلام التسهيل الى مجرد جواز النصب وان اختلف تخريجه (قوله لصلاحيته
لتقدير من) تعليل لجوازه على التقدير الاول وترك تعليله على الثانى لظهوره (قوله
باضمار ناصب آخر) فالتقدير فى اياك الشر باعد نفسك ودع الشر ومن كلام
التسهيل هذا تعلم موافقة الناظم الجمهور فى تقديرهم عامل اياك باعد اذ لو قدره
الناظم احذر لم يحتج الى تقدير ناصب آخر للشر كما فهم (قوله وقيل الاصل اتق
نفسك الخ) وقيل الاصل باعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكلفا من
كون الاصل اتق نفسك الخ لا من كون الاصل احذر تلاقى نفسك والشر وبهذا
القول صارت الاقوال فى اياك والشر أربعة (قوله ان تدنو من الشر) بدل
اشتمال (قوله والشر أن يدنو منك) وقد حصل الواجب من اشتراك المتعاطفين
فى معنى العامل وهو الاتقاء فلا يقال كيف تعاطفا وأحدهما محذر والآخر محذر
منه (قوله فانفصل الضمير) ويقدر الفعل بعده لا قبله والا كان الاصل اى
الثانى اتقك فيلزم تعدى الفعل الرافع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص
بأفعال القلوب وما حمل عليها اهـ سم وقد يقال هلا نظر الى كون الفعل
انما تعدى فى الحقيقة الى نفس المقدرة لا الى الكاف كما مر نظيره الا ان يفرق بأن
المقدر هنا عين الضمير فى المعنى بخلاف المقدر فى النظير المار وكل هذا يجرى فى قوله
سابقا نحو اياك من الاسد والاصل باعد نفسك من الاسد الخ فتنبه (قوله
بفعل آخر مضمر) تقديره ودع الشر مثلا (قوله حكم الضمير فى هذا الباب)
أراد بالضمير ما يشمل الضمير المنفصل البارز المنصوب والضمير المتصل المستتر
المرفوع المنتقل الى اياك بعد حذف الفعل وقوله حكمه فى غيره قال الدمامينى فاذا
قلت اياك فعندنا ضميران أحدهما هذا البارز المنفصل المنصوب وهو اياك والآخر
ضمير رفع مستكن فيه منتقل اليه من الفعل الناصب له فاذا أكدت اياك قلت
اياك نفسك وأنت بالخيار فى تأكيده بأنت قبل النفس وان أكدت ضمير الرفع
المستكن فيه قلت اياك أنت نفسك ولا بد من تأكيده بأنت قبل النفس حينئذ
وأما العطف فتقول فى العطف على اياك اياك وزيدا والشر وان شئت قلت اياك أنت

وجائز على الثانى وهو رأى الشارح وظاهر
كلام التسهيل ويعضده البيت ولا خلاف
فى جواز اياك ان تفعل لصلاحيته لتقدير من
قال فى التسهيل ولا يحذف يعنى العاطف
بعد اياك الا والمحذور منصوب باضمار ناصب
آخر أو مجرور بمن وتقديرها مع ان تفعل كاف
(تنبيهان)* الاول ما قدمته من التقدير
فى اياك والشر هو ما اختاره فى شرح التسهيل
وقال انه أقل تكلفا وقيل الاصل اتق نفسك
ان تدنو من الشر والشر أن يدنو منك فلما
حذف الفعل استغنى عن النفس فانفصل
الضمير وهذا مذهب كثير من النحويين منهم
السيرافى واختاره ابن عصفور وذهب ابن
طاهر وابن خروف الى أن الثانى منصوب
بفعل آخر مضمر فهو عندهما من قبيل عطف
الجمل* الثانى حكم الضمير فى هذا الباب
مؤكدا او معطوفا عليه حكمه فى غيره نحو
اياك نفسك ان تفعل واياك أنت نفسك ان
تفعل واياك وزيدا ان تفعل واياك أنت وزيدا
ان تفعل

وزيدا او الشر وتقول ان عطفت على المرفوع اياك أنت وزيد ويقبح بدون تاكيد أوفاصل على ماتقدم اه قال شيخنا والبعض وهذا مبنى على انتقال الضمير من الفعل الى اياك ونحوه وهو خلاف ماتقدم فى الشرح فى قوله ثم حذف الفعل وفاعله عليه فليس معنا الاضمير واحد وأجاب شيخنا السيد بأن حذف الفاعل أولا مع فعله لاينافيه عوده ثانيا عند مجىء مايستكن فيه وهو اياك اذ هو فى وقت حذفه لم يكن وهذا كله ظاهر على مافى كثير من النسخ من رفع زيد فى قوله واياك وزيد أن تفعل أما على مافى بعضها من نصبه فالمراد بالضمير الضمير البارز فقط وبحكمه جواز الفصل بأنت بينه وبين تاكيده ومعطوفه وترك الفصل وحينئذ فلا اعتراض على الشارح أصلا فاعرف ذلك (قوله الامع العطف) أى بالواو فقط كما يأتى (قوله سواء ذكر المحذر) بفتح الذال المعجمة قال شيخنا الظاهر أن مراده به المخاطب كماز من مازرأسك والسيف وذا السارى من الضيغم الضيغم ياذا السارى لكن هذا خلاف مااصطلحوا عليه من ان المحذر بفتح الذال الاسم المنصوب بفعل محذوف أومذكور على التفصيل المعلوم من اياأو ماجرى مجراه وعليه قول المصنف وكمحذر الخ والدليل على ان مراده المخاطب انه مثل لمالم يذكر فيه المحذر بناقة الله وسقياها مع انه يصدق عليه انه اسم منصوب الخ اه وتمثيله بقوله كماز الخ يشعر بأن المراد المخاطب بالنداء لا بالكاف فيكون نحو رأسك رأسك مثالا لمالم يذكر فيه المحذر وقد علم من ذلك ان قول المصنف ياذا السارى ليس تكملة بل من جملة المثال (قوله أى يامازن ق رأسك واحذر السيف) هلا جعل تقديره كهو فى اياك والشر أى احذر تلاقى رأسك والسيف (قوله ناقة الله وسقياها) فيه ذكر المحذر منه مع العطف قال البيضاوى أى ذروا ناقة الله وسقياها فلا تذودوها عنها قال الشيخ زاده فى حاشيته عليه هذا اشارة الى أن ناقة الله منصوب بعامل مضمر على التحذير واضمار الناصب هنا واجب لمكان العطف اه (قوله كذلك) أى سواء ذكر المحذر أولا (قوله ونحو رأسك رأسك) فيه تنبيه على انه قد يكتفى بذكر المحذر عن ذكر المحذر منه كعكسه (قوله ومنه) أى من الاظهار (قوله خل الطريق) الشاهد فيه حيث أظهر العامل لان المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف تصريح والمنار بفتح الميم والنون حدود الارض ويوجد فى بعض النسخ تمام البيت وهو وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر أى فى برزة وهى الارض الواسعة (قوله ونحو رأسك كاياك جعل الخ) يعنى ان راسك انما يكون كاياك فى وجوب ستر عامله حيث

عطف

(وما * سواه) أى ماسوى ماباياوهو النوع الثانى من نوعى التحذير (ستر فعله لن يلزما الامع العطف) سواء ذكر المحذر نحو مازن رأسك والسيف أى يامازن ق رأسك واحذر السيف أم لم يذكر نحو ناقة الله وسقياها (أو التكرار) كذلك (كالضيغم الضيغم) ونحو (ياذا السارى) أى الاسد الاسد والتكرار رأسك رأسك جعلوا العطف والتكرار كالبدل من اللفظ بالفعل فان لم يكن عطف ولا تكرار جاز ستر العامل واظهاره تقول نفسك الشر أى جنب نفسك الشر وان شئت أظهرت وتقول الاسد أى احذر الاسد وان شئت أظهرت ومنه قوله خل الطريق لمن يبنى المنار به (تنبيهات)* الاول أجاز بعضهم اظهار العامل مع المكرر * الثانى نقل الجزولى يقبح ولايمتنع * وقال الجزولى قوله الامع العطف او التكرار الصور الاربعة المتقدمة وكلامه فى الكافية يشعر بأن الاخيرة منها وهى رأسك رأسك يجوز فيها اظهار العامل فانه قال ونحو رأسك كاياك جعل اذا الذى يحذر معطوف وصل

عطف عليه المحذور فمفهومه أنه حيث لم يعطف عليه لايكون كاياك ولو حصل تكرار وهذا وجه الاشعار الذى ذكره واعترض البعض على الشارح بأن فى كلامه قصورا لان كلام الكافية يشعر بجواز الاظهار فى الثالثة أيضا اذ ليس فى كلامها تقييد بحذف المحذر أى المخاطب اه وأقول اذا أحسنت التأمل فى كلام الكافية وجدته مشعرا بجواز الاظهار فى بعض افراد الرابعة بعض افراد الثالثة لافى جميع افرادهما لان المراد بنحو رأسك كل ما كان التحذير فيه بذكر غير المحذر منه أولا بقرينة قوله اذا الذى يحذر الخ سواء ذكر المخاطب أولا وحينئذ يفيد كلامها انه اذا قيل رأسك رأسك أو رأسك رأسك يازيد جاز اظهار العامل لعدم عطف المحذر منه والاول من افراد الرابعة والثانى من افراد الثالثة ولاتعرض فى كلامها منطوقا ولا مفهوما لحكم مااذا قيل الضيغم الضيغم وهو من افراد الرابعة أو الضيغم الضيغم ياذا السارى وهو من افراد الثالثة لان فرض كلامها فيما اذا كان التحذير بذكر غير المحذر منه أولا والتحذير فى هذين المثالين بذكر المحذر منه أولا فلم يتم اطلاق الشارح ولا اطلاق البعض فافهم (قوله بماتقدم) أى من وجوب ستر العامل فى الصور الاربع (قوله وكون مابعدها الى آخره) وعليه فالحذف جائز لا واجب لعدم العطف قاله الدمامينى (قوله لتذك) من التذكية والاسل بفتح الهمزة والسين المهملة مارق من الحديد كالسيف والسكين تصريح (قوله والاصل اياى باعدوا عن حذف الارنب الخ) هذا قول الجمهور وقال الزجاج التقدير اياى وحذف الارنب واياكم وان يحذف أحدكم الارنب فحذف من كل من الجملتين ما أثبت نظيره فى الاخرى أى فيكون احتباكا كذا فى السندوبى والاحتباك موجود على قول الجمهور أيضا فتضعيف قول الجمهور بأن فيه الحذف من الاول لدلالة الثانى وهو قليل يجرى مثله فى قول الزجاج ويزيد بان فيه ادعاء حذف اياكم وحذفها لايليق لما استقر لها فى هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل (قوله ثم حذف من الاول المحذور) وهو حذف الارنب ومن الثانى المحذر وهو أنفسكم وقول البعض تبعا للتصريح وهو باعدوا أنفسكم فيه تساهل (قوله واياالشواب) بشين معجمة وآخره موحدة جمع شابة ويروى بسين مهملة آخره مثناة فوقية جمع سوأة (قوله والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب) أى فحذف الفعل مع فاعله ثم تلاقى ثم نفس فانفصل الضمير وانتصب وأقام ايا مقام أنفس (قوله وفيه شذوذان) بل ثلاثة ثالثها اجتماع حذف الفعل وحذف لام الامر كما فى التوضيح وظهر لى رابع وهو جعل ايا محذرا منه ثم رأيت فى الهمع

وقد صرح والده بماتقدم الثالث العطف فى هذا الباب لايكون الابالواو وكون مابعدها مفعولا معه جائز فاذا قلت اياك وزيدا ان تفعل كذا صح أن تكون الواو واو مع (وشذ) التحذير بغير ضمير المخاطب نحو (اياى) فى قول عمر رضى الله عنه لتذك لكم الاسل والرماح والسهام واياى وان يحذف أحدكم الارنب والاصل اياى باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا أنفسكم عن أن يحذف أحدكم الارنب ثم حذف من الاول المحذور ومن الثانى المحذر ومثل اياى اايانا (واياه) وماأشبهه من ضمائر الغيبة المنفصلة (أشذ) من اياى كما فى قول بعضهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياالشواب والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب وفيه شذوذان مجىء التحذير فيه للغائب

واضافة ايا الى ظاهر وهو الشواب ولا يقاس على ذلك كما أشار الى ذلك بقوله (وعن سبيل القصد من قاس انتبذ) أى من قاس على
اياى وأيا، وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب اه (تنبيه) ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس على اياى
واياها فانه قال بنصب محذرا اياى واياها
معطوفا عليه المحذور ولم يصرح بشذوذ وهو
خلاف ما هنا (وكمحذر بلا ايا اجعلا مغرى به
فى كل ما قد فصلا) فلا يلزم ستر عامله الا مع
العطف كقوله المروءة والنجدة بتقدير الزم
أو التكرار كقوله

أخاك أخاك ان من لا أخا له
كساع الى الهيجا بغير سلاح
وان ابن عم المرء فاعلم جناحه
وهل ينهض البازى بغير جناح

أى الزم أخاك ويجوز اظهار العامل فى نحو
الصلاة جامعة اذ الصلاة نصب على الاغراء
بتقدير احضروا وجامعة حال فلو صرحت
باحضروا جاز (تنبيه) قد يرفع المكرر فى
الاغراء والتحذير كقوله

ان قوما منهم عمير واشباه عمير ومنهم السفاح
لجديرون بالوفاء اذا قا
ل أخو النجدة السلاح السلاح

وقال الفراء فى قوله تعالى ناقة الله وسقياها
نصب الناقة على التحذير وكل تحذير فهو نصب
ولو رفع على اضمار هذه لجاز فان العرب قد
ترفع ما فيه معنى التحذير اه (خاتمة) قال
فى التسهيل ألحق بالتحذير والاغراء فى التزام
اضمار الناصب مثل وشبهه نحو كليهما وتمرا
وأمرأ ونفسه والكلاب على البقر وأحشفا
وسوء كيلة ومن أنت زيدا وكل شئ ولا هذا
ولا شتيمة حر وهذا ولا زعماتك وان تأت فأهل
الليل وأهل النهار ومرحبا وأهلا وسهلا
وعذيرك وديار الاحباب باضمار أعطنى
ودع وأرسل وأتبع وتذكر واصنع
ولا ترتكب ولا أتوهم وتجد وأصبت وأتيت

خلافه حيث ذكر أن المحذر منه يكون ضمير غائب معطوفا على المحذر واستشهد
بقول الشاعر فلا تصحب أخا الجهل * واياك واياه
وذكر الرضى أن المحذر منه المكرر يكون ظاهرا نحو الاسد الاسد وسيفك
سيفك ومضمرا نحو اياك اياك واياه اياه واياى اياى (قوله واضافة ايا الى ظاهر)
يقتضى ان ايا فى نحو اياه مضافة للهاء مع انها حرف غيبة والضمير ايا وهو غير مضاف
فلعل ماذكره قول أو أراد بالاضافة الربط والتعلق اه سم وقد يمنع الاقتضاء
وما ترجاه هو الواقع كما مر فى باب الضمير (قوله مغرى به) ولا يكون
الاغراء الا للمخاطب وقيل جاء قليلا للغائب نحو فعليه بالصوم وللمتكلم نحو على
زيدا وأول فعليه بالصوم بأن الامر للمخاطب أى ألزموه الصوم أو دلوه عليه مثلا
أفاده سم أى وكذا يؤول على زيدا أى ألزمونى زيدا ونحو ذلك وسيأتى فى الباب
الآتى كلام آخر فى قوله فعليه بالصوم (قوله والنجدة) بفتح النون أى الشجاعة
(قوله نصب على الاغراء الخ) ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر ورفع الاول
على الابتداء مع حذف الخبر أو على الخبرية لمحذوف ونصب جامعة على الحالية
ونصب الاول على الاغراء ورفع الثانى على الخبرية لمحذوف (قوله قد يرفع
المكرر الخ) مثل المكرر المتعاطفان كما أشار اليه بنقل كلام الفراء (قوله
مثل وشبهه) قال البعض لم يمثل لشبه المثل ومثاله انتهوا خيرا لكم اه
وفى كلام شيخنا السيد ما يرده حيث قال قوله وامرأ ونفسه هذا من شبه المثل
كما فى الدمامينى وكذا عذيرك وديار الاحباب وأن تأتنى فأهل الليل وأهل النهار
ومرحبا وأهلا وسهلا وهذا ولا زعماتك وكل شئ ولا هذا ثم قال ولو أخذ كرجميع
أشباه المثل عن ذكر جميع الامثال لكان أنسب اه ملخصا وذكر شيخنا
أيضا ان امرأ ونفسه شبه مثل (قوله كليهما وتمرا) هذا مثل وأصله ان انسانا
خير بين شيئين فطلبهما جميعا وطلب الزيادة عليهما اه دمامينى (قوله والكلاب
على البقر) مثل معناه خل الناس خيرهم وشرهم واغتنم انت طريق السلامة
(قوله وأحشفا وسوء كيلة) بكسر الكاف كالجلسة للهيئة وهو مثل لمن يظلم
الناس من وجهين (قوله ومن أنت زيدا) مثل لمن يذكر عظيما بسوء (قوله
باضمار أعطنى الخ) ساق الافعال الناصبة للمنصوبات المتقدمة على ترتيبها
فى الذكر السابق فأعطنى ناصب كليهما وتمرا وظاهر كلامه ان تمرا معطوف على
كليهما لانه لم يقدر له ناصبا وقدر غيره وزدنى تمرا فيكون من عطف الجمل ودع هو
ناصب امرأ وأما نفسه فيحتمل أن يكون معطوفا وان يكون مفعولا معه

و أرسل هو ناصب الكلاب على البقر وأتبع ناصب حشفا وأما سوء كيله
فيحتمل أن يكون بتقدير وتزيد وأن يكون مفعولا معه وتذكر هو ناصب زيدا واصنع
هو ناصب كل شئ ولا ترتكب هو ناصب هذا من قولهم كل شئ ولا هذا ولا أتوهم
هو ناصب زعماتك من قولهم هذا ولا زعماتك وأما هذا فى هذا التركيب فناصبه
محذوف أى أرضى هذا ولا أتوهم زعماتك كما قاله ابن الحاجب ولم ينبه عليه المؤلف
لجواز أنه خبر لمحذوف أو مبتدأ خبره محذوف كما قيل أى الحق هذا أو هذا الحق
وتجد هو ناصب أهل الليل وأهل النهار أى تجد من يقوم لك مقام أهلك فى الليل
والنهار وأصبت ناصب مرحبا وأتيت ناصب أهلا ووطئت ناصب سهلا فعلى هذا
هى ثلاث جمل وغيره جعل العامل فيها كلها واحدا وقدره صادفت فعلى هذا هى
جملة واحدة وأحضر ناصب عذيرك قال سيبويه أى أحضر عذرك وقال بعضهم
التقدير أحضر عاذرك واذكر ناصب ديار الاحباب اه دمامينى ببعض زيادة
وظاهر سكوته عن قوله ولا شتيمة حر انه من تتمة ما قبله وان العامل فى شتيمة هو
العامل فى الكلمة قبلها وهو ترتكب وفى كلام شيخنا السيد تبعا للدمامينى أنه جملة
منفردة فتكون شتيمة مستقلة بعامل تقديره ترتكب وانه كان الاولى زيادة واو
أخرى قبل قوله ولا شتيمة حر لتكون احدى الواوين من الحكاية والاخرى من
المحكى فيفيد أن ولا شتيمة حر جملة منفردة قال وكذا ما سيذكره الشارح من
لفظ كل شئ ولا شتيمة حر جملة اخرى منفردة اه وقد يؤخذ من مجموع ذلك انه قد
يقال ولا شتيمة حر فقط وقد يقال كل شئ ولا شتيمة حر والظاهر أن الاول عطف على
اصنع كل شئ محذوفا (قوله وربما قيل كلاهما وتمرا) باثبات الالف فى كلاهما
ونصب تمرا فكلاهما مرفوع ويحتمل أن يكون منصوبا على لغة من ألزمه الالف
قال شيخنا والبعض ويترجح بسلامته من عطف الانشاء على الخبر اه وفيه
ان السلامة من ذلك ممكنة على الرفع أيضا بأن يقدر ناصب تمرا الطلب أو آخذ
أو استزيد مثلا وان كان خلاف تقدير الشارح (قوله وكل شئ) برفع كل كما قاله
شيخنا وغيره (قوله امم) بفتحتين أى سهل يسير (قوله كلامك زيد) أى
متكلمك أى الذى تتكلم فيه وقوله أوذكرك اى مذكورك

ثم قال وربما قيل كلاهما وتمرا وكل شئ
ولا شتيمة حر ومن أنت زيد أى كلاهما لى
وزدنى وكل شئ امم ولا ترتكب ومن
أنت كلامك زيد أو ذكرك والله اعلم

(اسماء الافعال والاصوات)

(اسماء الافعال والاصوات)

أى وأسماء الاصوات كما سيصرح به الشارح وصرح جماعة بانها ليست اسماء بل
ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة بالوضع على معنى لتوقف

الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بالاصوات مما لا يعقل وأجاب القائلون بأنها اسماء بأن الدلالة كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل أحد ان حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل (قوله ماناب عن فعل) أى اسم ناب عن فعل بدليل الترجمة فالحروف خارجة عن الحد فلا حاجة الى زيادة مايخرجها كما فعله الشارح والنيابة عن الفعل فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر فلا حاجة الى زيادة مايخرجه اه سم وقوله فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر الخ عبارة ابن الناظم اسماء الافعال ألفاظ نابت عن الافعال معنى واستعمالا كشتان بمعنى افترق وصه بمعنى اسكت وأوه بمعنى أتوجع ومه بمعنى اكفف واستعمالها كاستعمال الافعال من كونها عاملة غير معمولة بخلاف المصادر الآتية بدلا من اللفظ بالفعل فانها وان كانت كالافعال فى المعنى فليست مثلها فى الاستعمال لتأثرها بالعوامل اه ومنه يعلم فساد قول البعض المراد بالنيابة عن الفعل النيابة عنه فى المعنى والعمل فلا حاجة الى زيادة مايخرج المصدر اه وذلك لان النيابة عن الفعل فى المعنى والعمل حاصلة للمصادر المذكورة كما عرفت فكيف تخرج بالنيابة عن الفعل فى المعنى والعمل والله الموفق ثم قول ابن الناظم كاستعمال الافعال من كونها عاملة غير معمولة قال شيخ الاسلام زكريا أى غير معمولة للاسم والفعل والا فالافعال تكون معمولة للحرف الناصب أو الجازم اه ويرد عليه انها تكون معمولة للاسم الجازم أيضا الا أن يقال عمله فيها لا لذاته بل لتضمنه معنى الحرف وهو ان (قوله هو اسم فعل) فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه بمسماه قصد المبالغة فان القائل اف كانه قال أتضجر كثيرا جدا والقائل هيهات كانه قال بعد جدا كما قاله ابن السراج أفاده سم (قوله وكذا أوه) فيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه واه كما فى المرادى (قوله يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل) نحو ضربا زيدا واسم الفاعل نحو أقائم الزيدان ونحوهما مما يعمل عمل الفعل فان العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها ألا ترى ان ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وقائم مرفوع بالابتداء اه تصريح (قوله لاخراج الحروف) كان وأخواتها (قوله فقد بان لك) أى من احتياج قوله ماناب عن فعل الى مايخرج الحروف ونحو المصدر النائب عن فعله لكن جعل قوله كشتان وصه تتميما للتعريف انما هو بقطع النظر عن زيادة الشارح القيدين السابقين فلو أخرج الشارح الحروف ونحو المصدر المذكور بقول المصنف كشتان وصه ثم قال فبان لك الخ لكان أوضح (قوله ومه عن

ماناب عن فعل) فى العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة (كشتان وصه * هو اسم فعل وكذا أوه ومه) فما ناب عن فعل جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل والقيد الاول وهو ولم يتأثر فصل يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل واسم الفاعل ونحوهما والقيد الثانى وهو ولم يكن فضلة لاخراج الحروف فقد بان لك ان قوله كشتان تتميم للحد فشتان ينوب عن افترق وصه ينوب عن اسكت وأوه عن اتوجع ومه عن انكفف وكلها لا تتأثر بالعوامل وليست فضلات لاستقلالها

انكفف) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها عن اكفف وهى انما تصح على ماقيل انه سمع فى اكفف التعدى وعدمه مع انه قد يفسر اللازم بالمتعدى وعكسه (قوله كون هذه الالفاظ الخ) جملة الاقوال سبعة (قوله هو الصحيح) بدليل ان منها ماهو على حرفين اصالة كصه وانها لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة وأن منها مايخالف أوزان الافعال نحو نزال وقرقار وأن الطلبى منها لا تلحقه نون توكيد سم (قوله استعملت استعمال الاسماء) أى من حيث أنها تنون تارة ولا تنون تارة اخرى ومن حيث انها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ومن حيث ان الطلبى منها لا تلحقه نون توكيد ونحو ذلك (قوله وذهب الكوفيون الى أنها أفعال) أى لدلالتها على الحدث والزمان همع (قوله حقيقة) قال البعض أى لم تستعمل استعمال الاسماء وليس المراد بالحقيقة ما قابل المجاز اه وأنت خبير بأن هذا يؤدى الى أن قول الكوفيين محض مكابرة وكيف ينكر أحد أنها استعملت استعمال الاسماء فيما مر والاولى عندى ان مذهب بعض البصريين ومذهب الكوفيين واحد وأن الاختلاف بينهما ليس الا فى العبارة (قوله وعلى الصحيح الخ) كان المناسب تأخيره عن القولين الاخيرين الآتيين أو تقديمه على قوله وقال بعض البصريين الخ كما هو الظاهر للمتأمل (قوله لفظ الفعل) أى من حيث هو دال على المعنى الموضوع هو له لا من حيث كونه مطلق لفظ فآمين مثلا مسمى به الفعل الذى هو استجب لا من حيث كونه لفظا من الالفاظ بل من حيث كونه لفظا دالا على طلب الاستجابة دمامينى (قوله كما أفهمه كلامه) أى حيث قال هو اسم فعل (قوله وقيل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل) أى فهى أسماء بمعنى الافعال وفى قول الرضى لا يفهم منها أى أسماء الافعال لفظ الفعل بل معناه ميل الى هذا القول (قوله لكن بالوضع) يعنى المادة كالصبوح ولو عبر بها لكان أوضح وقوله لا بأصل الصيغة بهذا تميز اسم الفعل من الفعل على هذا القول فان دلالته على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة واضافة أصل الى الصيغة للبيان ولو قال لا بالمادة والصيغة لكان أحسن اذ لا قائل فى الفعل بأنه يدل على الحدث والزمان بالصيغة حتى يتوهم ذلك فى اسم الفعل فيحتاج الى نفيه ويمكن ارجاع قوله لكن الخ الى الزمان فقط فلا يرد ماذكر (قوله وقيل مدلولها المصادر) أى النائبة عن أفعالها كما فى الفارضى وغيره ويظهر أن فى الكلام حذف مضاف أى وقيل مدلولها مدلول المصادر وانما بنيت على هذا

(تنبيهان)* الاول كون هذه الالفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذى عليه جمهور البصريين وقال بعض البصريين انها أفعال استعملت استعمال الاسماء وذهب الكوفيون الى انها افعال حقيقة وعلى الصحيح فالارجح ان مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على مايدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه وقيل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة وقيل مدلولها المصادر

القول مع اعراب تلك المصادر لما قاله المرادي من انه دخلها معنى الامر والمضى والاستقبال التى هى من معانى الحروف وعليه فالمراد بالافعال فى قولهم اسماء الافعال الافعال اللغوية التى هى المصادر كما نقله شيخنا السيد عن الارتشاف (قوله كرويد زيدا الخ) نشر على تشويش اللف (قوله خالفة الفعل) أى خليفته ونائبه فى الدلالة على معناه (قوله الثانى الخ) هذا الخلاف مبنى على الخلاف الاول فعلى القول بأنها أفعال حقيقة أو أسماء لالفاظ الافعال لاموضع لهما من الاعراب وعلى القول بأنها اسماء لمعانى الافعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائبة عن الافعال موضعها نصب بأفعالها النائبة هى عنها كذا فى التصريح والفارضى ولم يظهر وجه بناء القول بأنها فى موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر على القول بأنها اسماء لمعانى الافعال كالافعال بل يظهر انها عليه لاموضع لها كالافعال فتأمل (قوله وذهب المازنى الخ) ظاهر هذا وما بعده جريانهما فى عليك واليك سم (قوله وذهب بعض النحاة الخ) يحتاج صاحب هذا القول الى أنه لا يلتزم شرط الاعتماد كما فى الوصف قال الشيخ يس وعليه فما الفرق (قوله كثر) لان الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر تصريح أى فالخبر لم يكثر فيه ذلك وان وجد فيه كالاكتفاء بالاشارة بالرأس عن نعم اولا (قوله وتيد) بفوقية مفتوحة فتحتية ساكنة فدال مهملة قال ابو على من التؤدة فأبدلت الهمزة ياء دماميني (قوله وتيدخ) بالخاء المعجمة (قوله بمعنى أمهل) راجع للكلمتين قبله وفى القاموس ان تيد تأتى بمعنى اتئد أيضا (قوله وهيت) بفتح التاء وكسرها وضمها وقد قرئ قوله تعالى هيت لك بالاوجه الثلاثة اه همع واللام بعدها للتبيين والمعنى ارادتى أو أعنى لك ولا تتعلق بهيت دماميني (قوله وهيا) بفتح الهاء وكسرها مع تشديد الياء فيهما همع (قوله بمعنى اسرع) راجع للكلمتين قبله (قوله وويها) بالتنوين لزوما كما فى الفارضى وسيأتى عند قول المصنف واحكم بتنكير الذى ينون الخ (قوله بمعنى أغر) بقطع الهمزة لانه من أغريت (قوله وايه) بكسر الهمزة والهاء وفتحها وتنون المكسورة اه قاموس وأما ايها بفتح الها مع التنوين لزوما فبمعنى انكفف كما فى الهمع وجعله فى القاموس أمرا بالسكوت فلعل قول الهمع بمعنى انكفف اى عن الكلام (قوله بمعنى امض فى حديثك) هو كقول جماعة بمعنى زدنى اى من حديثك وهمزة امض وصل كما هو ظاهر (قوله وحيهل) وقالوا حيهلا

وقيل ما سبق استعماله فى ظرف أو مصدر
ناق على اسميته كرويد زيدا ودونك زيدا
وما عداه فعل كنزال وصه وقيل
هى قسم برأسه يسمى خالفة الفعل * الثانى
ذهب كثير من النحويين منهم الاخفش
الى ان أسماء الافعال لا موضع لها من
الاعراب وهو مذهب المصنف ونسبه
بعضهم الى الجمهور وذهب المازنى ومن
وافقه الى انها فى موضع نصب بعضهم
ونقل عن سيبويه وعن الفارسى القولان
وذهب بعض النحاة الى انها فى موضع رفع
بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى
فى نحو أقائم الزيدان (وما بمعنى أفعل كآمين
كثر) ما موصول مبتدأ وما بعده صلته
وكثر خبره أى ورود اسم الفعل بمعنى الامر كثير
من ذلك آمين بمعنى استجب وصه بمعنى اسكت
ومه بمعنى انكفف وتيد وتيدخ بمعنى أمهل
وهيت وهيا بمعنى أسرع وويها بمعنى أغر وايه
بمعنى امض فى حديثك وحيهل

بالتنوين

بالتنوين وحيهلا بالالف بلا تنوين وهى مركبة من حى بمعنى أقبل وهل التى للحث والعجلة لا التى للاستفهام فجعلتا كلمة واحدة مبنية على الفتح فى الكثير كخمسة عشر كذا فى الفارضى وذكر بعضهم ان لام حيهل تسكن وتفتح وان هاء حيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف تفتح وتسكن وان الالف بدل التنوين وقفا وأنها قد تثبت وصلا (قوله بمعنى ائت الخ) هو بمعنى الاول متعد بنفسه وبمعنى الثانى متعد بعلى وبمعنى الثالث متعد بالباء اوبالى اه زكريا وقد تفرد حى من هل فيستعمل بمعنى أقبل ويعدى بعلى وبمعنى ائت ويعدى بنفسه كما فى الدماميني (قوله ومنه باب نزال) اى من اسم فعل الامر وقوله من الثلاثى أى التام المتصرف كما مر وقرقر بمعنى صوت وعرعر بمعنى العب (قوله فى آمين لغتان) أى آمين المتكلم عليها التى هى اسم فعل وأما آمين بالمد وتشديد الميم فليست لغة فى آمين المذكورة حتى ترد عليه بل هى كلمة أخرى لانها جمع آم بمعنى قاصد (قوله وآمين بالمد) أى مع الامالة وعدمها فاللغات تفصيلا ثلاث (قوله أقول اذ خرت على الكلكال) أى سقطت قال فى القاموس الكلكل والكلكال الصدر أو ما بين الترقوتين اه قيل الشاهد فى الكلكال فان أصلها الكلكل واعترض بأن ظاهر القاموس ان كلا أصل ولذا قيل ان أقول باشباع الهمزة وتوليد الالف والشاهد فيه ولا يخفى ان ثبوت هذا يحتاج الى نقل صحيح وأما الاعتراض المذكور فيدفع بأن شأن أهل اللغة ذكر لغات الكلمة وان كان بعضها فرعا عن بعض فتأمل (قوله بمعنى افترق) كذا أطلقه الجمهور وقيده الزمخشرى بكون الافتراق فى المعانى والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا تستعمل فى غير ذلك فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم ويطلب فاعلا دالا على اثنين نحو شتان الزيدان وقد تزاد ما بينهما فيقال شتان ما زيد وعمر وقد تزاد ما بين بينهما كقوله فشتان ما بين اليزيدين فى الندى ولم تجعل ما موصولة على معنى افترق الحالتان اللتان بينهما لانه لا يقال بين زيد وعمرو حالتان على معنى ان احداهما مختصة بأحدهما والاخرى بالآخر بل لا يقال الا اذا كانا مشتركين فى الحالتين فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالتان اللتان بينهما لكانا مشتركين فى كل واحدة وهو ضد المقصود وخرج بعضهم ذلك على ان شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم اثنين وما واقعة على المسافة أفاده الدماميني قال فى شرح الشذور وأما قول بعض المحدثين

جازيتمونى بالوصال قطيعة * شتان بين صنيعكم وصنيعى

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ما موصولة بين اه وذهب الاصمعى

بمعنى ائت أو أقبل أو عجل ومنه باب نزال
وقد مر أنه مقيس من الثلاثى وان قرقار بمعنى
قرقر وعرعار بمعنى عرعر شاذ (تنبيه)
فى أمين لغتان أمين بالقصر على وزن فعيل
وآمين بالمد على وزن فاعيل وكلتاهما
مسموعة فمن الاولى قوله
تباعد منى فطحل وابن أمه
أمين فزاد الله ما بيننا بعدا
ومن الثانية قوله ويرحم الله عبدا قال آمينا
وعلى هذه اللغة فقيل انه عجمى معرب لانه
ليس فى كلام العرب فاعيل وقيل أصله أمين
بالقصر فأشبعت فتحة الهمزة وتولدت الالف
كما فى قوله
أقول اذ خرت على الكلكال
قال ابن أباز وهذا أولى (وغيره كوى
وهيهات نزر) أى غير ما هو من هذه الاسماء
بمعنى فعل الامر قل وذلك ما هو بمعنى الماضى
كشتان بمعنى افترق

الى ان شتان مثنى شت بمعنى مفترق وهو خبر لما بعده واحتج بامرين أحدهما كسر نونه فى لغة والثانى ان المرفوع بعده لا يكون الا مثنى أو بمعناه ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز كون فاعله جمعا ورد مذهبه بشيئين احدهما فتح نونه فى اللغة الفصحى والثانى انه لو كان خبرا لجاز تأخره عن المبتدا ولم يسمع كذا فى الدماميني (قوله وهيهات بمعنى بعد) فاذا وقع بعدها لام كانت زائدة كما فى قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون (قوله وماهو بمعنى المضارع) لم يثبته ابن الحاجب وعليه فأف بمعنى تضجرت وأوه بمعنى توجعت وهكذا كما قاله الجامى والانصاف ان المذهبين محتملان (قوله كاوه) فيها لغات أشهرها فتح الهمزة وتشديد الواو وسكون الهاء ومنها أوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وآه بقلب الواو ألفا وآوه بفتح الهمزة ممدودة وكسر الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء وأوه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء وقد تمد الهمزة فى هذه كذا فى الدماميني (قوله أف) ذكر صاحب القاموس فيها أربعين لغة منها تثليث الفاء المشددة مع التنوين وعدمه واف بتثليث الهمزة مع سكون الفاء وأف بضم الهمزة وتخفيف الفاء مثلثة مع التنوين وعدمه واف بضم الهمزة وكسرها مع تثليث الفاء مشددة وافى كحبلى وذكرى وافى بكسر الهمزة والفاء مشددة وبفتح الهمزة (قوله أى أعجب لعدم فلاح الكافرين) أشار الى ان وى بمعنى أعجب وان الكاف بمعنى لام التعليل وان ان مصدرية مؤكدة وحاصل ماذكره الشارح فى وى كان أربعة أقوال (قوله وابابى الخ) خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر أى أنت مفداة بابى وفوك مبتدأ والاشنب صفته من الشنب وهو حدة الاسنان وقيل البرودة والعذوبة والخبر قوله كأنما ذر عليه الزرنب وهو نبت طيب الرائحة (قوله قيل الفوارس) أى قول الفوارس ويروى هكذا وهو الاصح وقد تنازع فيه شفى وأبرأ فأعمل الثانى وأضمر فى الاول وعنتر منادى مرخم أصله يا عنترة وأقدم أمر من قدم يقدم بالضم فيهما كذا فى بعض نسخ العينى وفيه ان قدم يقدم بالضم فيهما ضد حدث يحدث وهو لا يناسب هنا ولو قال من قدم يقدم كنصر ينصر بمعنى تقدم كما فى القاموس لناسب هنا ولا مانع من قراءته أقدم بقطع الهمزة وكسر الدال من الاقدام كما فى بعض آخر من نسخ العينى وهو الشجاعة والتقدم بل هذا أوفق بالوزن الا ان تثبت الرواية بخلافه والشاهد فى ويك حيث الحق بوى بمعنى أعجب كاف الخطاب والمعنى قول كل فارس أعجب من شجاعتك يا عنترة فقول البعض

وهيهات بمعنى بعد وماهو بمعنى المضارع
كأوه بمعنى أتوجع واف بمعنى أتضجر ووا
ووى وواها بمعنى أعجب كقوله تعالى
ويكأنه لا يفلح الكافرون أى أعجب
لعدم فلاح الكافرين وقول الشاعر وابأبى
أنت وفوك الأشنب وقول الآخر واها لسلمى
ثم واها واها (تنبيهان)* الأول تلحق
وى كاف الخطاب كقوله
ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها
قيل الفوارس ويك عنتر أقدم

الظاهر ان الاصل فى البيت ويلك ولا يظهر كونه فيه اسم فعل ممنوع وقد ذكر العينى ان الكسائى استشهد به على ان ويك مختصر ويلك والكاف مجرورة بالاضافة وأنه اجيب عن استشهاده بأن وى بمعنى أعجب والكاف للخطاب (قوله من ذلك) وعليه ففتح همزة أن لاضمار اللام قبلها كما فى المغنى عن أبى الحسن الاخفش او لكونها معمولة لمحذوف تقديره اعلم كما يؤخذ من التصريح وقد يجعل قول الشارح وفتح ان الخ راجعا لهذا القول أيضا واعلم فى كلامه بصيغة الامر على الاظهر (قوله وقال قطرب الخ) لم يتعرض الشارح لكون ويك على قول قطرب اسم فعل بمعنى اعجب لحقه كاف الخطاب أو مختصر ويلك فالكاف اسم مضاف اليه ويل ولعل الثانى أقرب وفى كلام البعض على قول الشارح أى اعجب لعدم فلاح الكافرين الجزم بالثانى فعليك بالتثبت (قوله والصحيح الاول) اى كون وى اسم فعل بمعنى اعجب والكاف التعليل بقرينة تقويته بكلام سيبويه فان هذا المذهب مذهبه ومذهب الخليل كما فى التصريح ولان كلام سيبويه انما يدل لهذا القول لان الكاف انما تكون مفصولة من وى اذا كانت للتعليل بخلاف ما اذا كانت حرف خطاب او اسما مضافا اليه كذا قال شيخنا قال البعض وقد يقال كون الكاف مفصولة من وى لا يعين كونها تعليلية لاحتمال ان يكون كان للتحقيق فلا ينهض فصلها مصححا للاول اه ملخصا ولك دفعه بأن التعيين اضافى بالنسبة لبقية الاقوال المتقدمة فينهض فصل الكاف مصححا للاول على ما عداه من تلك الاقوال فلا ينافى احتمال ان كان للتحقيق وما أبداه شيخنا وتبعه البعض من احتمال ان قصد الشارح حكاية قول آخر يرده أمران الاول مامر عن التصريح ان القول الاول مذهب سيبويه والخليل الثانى ان مانقله عن سيبويه لا يقابل القول الاول فكيف يكون قولا آخر مقابلا للاقوال المتقدمة نعم نقل فى المغنى عن الخليل خلاف مانقله عنه المصرح وعبارته وقال الخليل وى وحدها وكان للتحقيق فاعرف ذلك (قوله ويدل على ماقاله الخ) فيه ان المذاهب المتقدمة فى الآيتين واحتمال التحقيق متأتية فى البيت أيضا غاية الامر أن النون فيه مخففة من تثقيل فلا دلالة فيه على ما صححه واسم أن أو كان فى البيت ضمير الشان والخبر جملة من يكن الخ والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال (قوله وانها فى موضع رفع الخ) واللام على هذا أصلية أى البعد ثابت للذى توعدونه ولم أر من علل البناء على هذا القول ويظهر لى انه تضمن معنى حرف التعريف (قوله غير متمكن) أى غير منصرف كما قاله شيخنا والبعض

قبل والآية المذكورة وقوله تعالى ويكأن
الله يبسط الرزق لمن يشاء من ذلك وذهب
أبو عمرو بن العلاء الى أن الأصل ويلك
فحذف اللام لكثرة الاستعمال وفتح
أن بفعل مضمر كأنه قال ويلك أعلم أن وقال
قطرب قبلها لام مضمر والتقدير ويك لأن
والصحيح الأول قال سيبويه سألت الخليل
عن الآيتين فزعم انها وى مفصولة من كأن
ويدل على ما قاله قول الشاعر
وى كأن من يكن له نشب يحبب
ومن يفتقر يعش عيش ضرى
الثانى ماذكره فى هيهات هو المشهور وذهب
أبو إسحاق الى انها اسم بمعنى البعد وأنها
فى موضع رفع فى قوله تعالى هيهات هيهات
لما توعدون وذهب المبرد الى انها ظرف غير
متمكن

ويحتمل ان مراده بغير المتمكن غير المعرب كما هو اصطلاحهم (قوله وبنى لابهامه) أورد عليه شيخنا ان الابهام لا يقتضى البناء نعم قالوا المبهم المضاف لمبنى يجوز بناؤه (قوله وتأويله) أى معناه عنده فى البعد فهو خبر مقدم وما توعدون مبتدأ مؤخر واللام زائدة أى ما توعدون كائن فى البعد أى متلبس به (قوله ويفتح الحجازيون الخ) قال بعضهم ان المفتوحة التاء مفردة وأصلها هيهية كزلزلة قلبت الياء الاخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتأنيث فالوقف عليها بالهاء وأما المكسورة التاء فجمع كسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات لان الجمع يرد الاشياء الى اصولها الا انهم حذفوا الالف المنقلبة عن الياء لكون الكلمة غير متمكنة كما حذفوا ألف هذا وياء الذى فى التثنية للفرق بين المتمكن وغيره وأما المضمومة التاء فتحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء قال الرضى وهذا تخمين ولا مانع من كون الالف والتاء زائدتين فى جميع الاحوال ولا من كون الزائد التاء فقط وأصلها هيهية فى جميع الاحوال وانما وقف عليها فى هذا الوجه بالتاء كما هو الاكثر تنبيها على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاؤها مثل تاء قامت وهذا الوجه أولى كذا فى الدماميني ولعل وجه الوقف عليها بالهاء على أول احتمالى الرضى الفرق بين زيادة الالف والتاء فى المتمكن وزيادتهما فى غيره (قوله وحكى غيره) أى زيادة على ماذكره الصغانى فجملة اللغات اثنتان وأربعون (قوله وأيهاء) أى بالمد وايهاه اى بهاء السكت الساكنة كاللغة الاخيرة وبذلك غاير ايهاة وهيهاة المعدودتين فى اللغات السابقة فان الهاء فيهما للتأنيث بدل عن التاء ومحركة وقوله وهيهاء اى بالمد أيضا ولم يبين الشارح حركة الآخر على الثلاثة الاول والخامسة من هذه اللغات الست ولعلها الفتحة وزاد فى القاموس ثلاث عشرة أخرى هايهات وآيهات وهايهان وآيهان بزيادة ألف بين الهاء او الهمزة والياء المكسورة لالتقاء الساكنين مثلثات الاخر وأيآت بابدال الهاءين همزتين (قوله والفعل) أى فعل الامر (قوله يعنى ان اسم الفعل الخ) اعلم ان كلامهم فى تقسيم اسم الفعل الى مرتجل ومنقول يدل على ان اسم الفعل مجموع الجار والمجرور وكلامهم على موضع الكاف من الاعراب يخالف هذا ويقتضى ان اسم الفعل هو الجار فقط اه يس وتوقف البعض فى دلالة كلامهم فى التقسيم على ما سبق وهو توقف فى غير محله بعد قولهم منقول من ظرف أو جار ومجرور (قوله ماوضع من اول الامر كذلك) أى اسم فعل (قوله نحو عليك بمعنى الزم) وقد يتعدى بالباء نحو

وبنى لابهامه وتاويله عنده فى البعد وبفتح الحجازيون تاء هيهات ويقفون بالهاء ويكسرها تميم ويقفون بالتاء وبعضهم يضمها واذا ضمت فمذهب أبى على انها تكتب بالتاء ومذهب ابن جنى انها تكتب بالهاء وحكى الصغانى فيها ستا وثلاثين لغة هيهاه وأيهاه وهيهات وايهات وهيهان وأيهان وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحدة منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون وحكى غيره هيهاك وايهاك وايهاء وايهاه وهيهاء وهيهاه اه (والفعل) من أسمائه عليكا * وهكذا دونك مع اليكا) من أسمائه عليك جملة اسمية الفعل مبتدأ ومن أسمائه عليك أيضا مبتدأ خبره هكذا فى موضع الخبر ودونك أيضا مبتدأ خبره هكذا يعنى ان اسم الفعل على ضربين أحدهما ماوضع من أول الامر كذلك كشتان وصه والثانى مانقل عن غيره وهو نوعان الاول منقول من ظرف أو جار ومجرور نحو عليك بمعنى الزم

عليك بذات الدين فيكون بمعنى فعل مناسب متعديها وصرح الرضى بأن الباء فى مثله زائدة قال والباء تزاد كثيرا فى مفعول اسماء الافعال لضعفها فى العمل اه دماميني (قوله ومنه عليكم أنفسكم) قيل ومنه عليكم فى قوله تعالى قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به شيأ والوقف على قوله ربكم والذى أحوج القائل الى ذلك اشكال ظاهر الآية لان ان جعلت مصدرية بدلا من ما أو من العائد المحذوف ورد أن المحرم الاشراك لانفيه وان الاوامر الآتية بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه عطف الطلب على الخبر وجعل المأمور به محرما فيحتاج الى تكلفات مثل جعل لا زائدة وعطف الاوامر على المحرم باعتبار حرمة اضدادها وتضمين الخبر معنى الطلب وان جعلت ان مفسرة على ان لا ناهية اشكل عطف الاوامر المذكورة على النهى لانها لا تصلح بيانا للمحرم بل الواجب وعطف ان هذا صراطى مستقيما على ان لا تشركوا اذ لا معنى لعطفه على أن المفسرة والفعل واختار الزمخشرى كونها مفسرة لقرينة عطف الاوامر وأجاب عن الاول بأن عطف الاوامر على النهى باعتبار لوازمها من النهى عن اضدادها وعن الثانى بمنع عطف ان هذا صراطى مستقيما على ان لا تشركوا بل هو تعليل لا تبعوا على حذف اللام وجاز عود ضمير اتبعوه الى الصراط لتقدمه فى اللفظ فان قيل فعلى هذا يكون اتبعوه عطفا على لا تشركوا ويصير التقدير فاتبعوا صراطى لانه مستقيم وفيه جمع بين حرفى عطف الواو والفاء وليس بمستقيم وكذا ان جعلنا الواو استئنافية قلنا ورود الواو مع الفاء عند تقديم المعمول فصلا بينهما سائغ فى الكلام مثل وربك فكبر وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا فان أبيت الجمع فاجعل الفاء زائدة فان أبيت فاجعل المعمول متعلقا بمحذوف والعامل المقرون بالفاء عطفا عليه مثل عظم فكبر وادعوا الله فلا تدعو وآثروه فاتبعوه تفتازانى على الكشاف باختصار (قوله ومكانك بمعنى اثبت) فيكون لازما وحكى الكوفيون تعديته وانه يقال مكانك زيدا أى انتظره قال الدماميني ولا ادرى اى حاجة الى جعل مثل هذا الظرف اسم فعل وهلا جعلوه ظرفا على بابه وانما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بين ذلك وذلك الفعل نحو صه وعليك واليك واما اذا امكن فلا فانه يصح ان يقال اثبت مكانك وتقدم أمامك ولا تقول اسكت صه الخ (قوله ولا يقاس على هذه الظروف) اى المسموعة غيرها مما لم يسمع لخروجها عن أصلها وما خرج عن أصله لا يقاس عليه والمراد بالظروف ما يعم الجار والمجرور كما صرح به الدماميني (قوله بل

ومنه عليكم أنفسكم أى الزموا شأن أنفسكم ودونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر واليك بمعنى تنح الاول قال فى شرح الكافية (تنبيهات) * ولا يقاس على هذه الظروف غيرها الا عند الكسائى أى فانه لا يقتصر فيها على السماع

يقيس الخ) بشرط كونه على اكثر من حرف احترازا من نحو بك ولك اه دماميني (قوله وشذ قولهم عليه رجلا بمعنى ليلزم) ولشذوذه رد في المغنى قول بعضهم في فلا جناح عليه ان يطوف بهما ان الوقف على فلا جناح وان عليه بمعنى ليلزم ليفيد صريحا وجوب التطوف بالصفا والمروة على انه ليس المقصود من الآية ايجاب التطوف بهما بل ابطال ما كانت الانصار تعتقده الجاهلية من تحرج التطوف بهما حتى سألوه عليه الصلاة والسلام عن ذلك وقالوا يا رسول الله انا كنا نتحرج ان نطوف بالصفا والمروة فأنزل الله تعالى ان الصفا والمروة الآية كما في صحيح البخارى عن عائشة في قصة ردها على ابن أختها أسماء عروة بن الزبير في زعمه ان الآية لرفع الجناح عمن لم يطوف بهما بأنها لو كانت كما زعم لكانت فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما وانما هي لابطال معتقد الانصار قال في المغنى مع ان الايجاب لا يتوقف على كون على اسم فعل بل كلمة على تقتضى ذلك مطلقا اه وأما قوله عليه الصلاة والسلام يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد حسنه الخطاب وقال ابن عصفور ان عليه خبر والصوم مبتدأ والباء زائدة اه فارضى وقوله فقد حسنه الخطاب عبارة بعضهم فقد حسنه كون ضمير الغائب فيه واقعا على مخاطب لانه بعض المخاطبين أولا بقوله من استطاع منكم (قوله بمعنى أولنيه) فيه نظر لان أول متعد لاثنين وعلى لم يتعد الا لمفعول واحد فكيف يكون هو ومسماه مختلفين وقد يقال انه مثل آمين واستجب والظاهر أنه اسم لقولك لازم أى افعل مضارع مقرون بلام الامر فانه متعد لواحد لان عليك وعليه اسمان لفعل اللزوم فكذا الآخر فان قلت يلزم دخول لام الامر على فعل المتكلم قلت لزومه غير ضار ففي التنزيل ولنحمل خطاياكم وفي الحديث قوموا فلاصل لكم اه دماميني وقوله وقد يقال انه مثل آمين واستجب أى في اختلاف الاسم والمسمى فان آمين لازم واستجب متعد كما سيأتى في الشرح وقوله والظاهر الخ يؤخذ منه ومن تفسير الشارح عليه رجلا بليلزم ان المراد بفعل الامر الذى جعل الظرف اسماله ولو شذوذا ما يشمل المضارع المقرون بلام الامر وبهذا يسقط استشكال البعض تفسير الشارح المذكور (قوله بمعنى انتحى) قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب للمعنى ان يؤتى بالامر فيقال بمعنى تنح وفي نسخة انتح بالامر وعليها لا اشكال اه زكريا وقوله وعليها لا اشكال فيه ان هذه النسخة أيضا لا تناسب المعنى والذى في التسهيل وشرحه للدماميني انتحى بلفظ المضارع كما في النسخة الاولى فتأمل (قوله اختلف في الضمير الخ)

كون

بل يقيس على ما سمع ما لم يسمع * الثانى
قال فيه أيضا لا يستعمل هذا النوع
ايضا الا متصلا بضمير المخاطب وشذ قولهم
عليه رجلا بمعنى ليلزم وعلى الشئ بمعنى
أولنيه وإلى بمعنى أتنحى وكلامه في التسهيل
يقتضى ان ذلك غير شاذ * الثالث قال فيه
ايضا اختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات

كون الكاف في عليك وأخواته ضميرا هو مذهب الجمهور وذهب ابن بابشاذ الى انها حرف خطاب كالكاف في ذلك ويرده عدم استعمال الجار وحده وقولهم على وعليه فان الياء والهاء ضميران اتفاقا وحكاية الاخفش على عبد الله زيدا دماميني (قوله فموضعه رفع) أى على الفاعلية عند الفراء ويرده ان الكاف ليست من ضمائر الرفع اه دماميني ويجاب بأنه من استعارة ضمير غير الرفع له اه يس واعلم ان القول بأن موضع الضمير رفع والقول بأن موضعه نصب منظور فيهما الى ما بعد النقل الى اسم الفعل والقول بأن موضعه جر منظور فيه الى ما قبل النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجر كما هو مصرح به عند قول المصنف وما لما تنوب عنه من عمل لها وحينئذ فلا يتوارد الخلاف على جهة واحدة (قوله ونصب عند الكسائى) أى على المفعولية والفاعل مستتر والتقدير ألزم أنت نفسك من الالزام قال الدماميني ويرده قولهم عليك زيدا بمعنى خذ وخذ انما يتعدى لواحد اه وللكسائى أن يمنع كون عليك زيدا بمعنى خذ ويقول معناه ألزم نفسك زيدا من الالزام وأظهر منه في الرد قولهم مكانك بمعنى اثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر فان ما ذكر لازم ويرد عليه أيضا انه يلزمه عمل الفعل في ضميرى مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها (قوله وجر عند البصريين) على الاصل بالاضافة في نحو دونك وبالحرف في نحو عليك سم (قوله على عبد الله زيد) بتشديد الياء على ان على جارة لياء المتكلم وزيدا مفعول به لاسم الفعل وقوله بجر عبد الله أى بدل كل من الياء وهذا شاذ عند الجماعة لانه بدل ظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للاحاطة وجواز ذلك رأى الاخفش والاقرب جعله عطف بيان كذا قال الدماميني وقال شيخ الاسلام زكريا وهم من فهم ان على في على عبد الله جارة لياء المتكلم لا لعبد الله حتى بنى عليه ان عبد الله عطف بيان لا بدل من الياء اه وعليه يقرأ على بالالف وعبد مجرور بها (قوله ومع ذلك) أى مع كون الكاف في موضع جر بقرينة قوله بعد بالجر توكيدا للموجود المجرور ومثل ذلك ما اذا قلنا انها في موضع نصب فيجوز عليه أيضا في التوكيد عليكم كلكم زيدا بنصب كل توكيدا للموجود المنصوب وبرفعه توكيدا للمستكن المرفوع بخلاف ما اذا قلنا انها في موضع رفع لانها حينئذ الفاعل (قوله ناصبين) أى مع عدم تنوينهما والا كانا مصدرين كما سيأتى (قوله ثم صغروا الارواد تصغير الترخيم) أى حذفوا الهمزة والالف الزائدتين وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويد وسمى تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف اه تصريح قال سم

فموضعه رفع عند الفراء ونصب عند الكسائى
وجر عند البصريين وهو الصحيح لان الاخفش
روى عن عرب فصحاء على عبد الله زيدا بجر
عبد الله فتبين ان الضمير مجرور الموضع
لا مرفوعه ولا منصوبه ومع ذلك فع كل
واحد من هذه الاسماء ضمير مستتر مرفوع
الموضع بمقتضى الفاعلية فلك في التوكيد
ان تقول عليكم كلكم زيدا بالجر توكيدا
للموجود المجرور وبالرفع توكيدا للمستكن
المرفوع والنوع الثانى منقول من مصدر
وهو على قسمين مصدر استعمل فعله ومصدر
اهمل فعله والى هذا النوع بقسميه الاشارة
بقوله (كذا رويد بله ناصبين) أى ناصبين
ما بعدهما نحو رويد زيدا وبله عمرا فأما رويد
زيدا فأصله أرود زيدا اروادا بمعنى أمهله
امهالا ثم صغروا الارواد تصغير الترخيم
وأقاموه مقام فعله

والاحسن ان يكون تصغير مرود لان اسم الفاعل يصغر فأما المصدر فلا يجوز
تصغيره قبل التسمية به اه وفيه انه لو كان تصغير مرود لم يكن مصدرا والغرض انه
مصدر فتأمل (قوله مضافا الى مفعوله) وسيأتى انه يضاف للفاعل أيضا
وقوله فقالوا رويد زيد أى امهال زيد (قوله فقالوا رويد زيدا) أى امهل
والفتحة على هذا بنائية بخلافها على ما قبله (قوله رويد عليا الخ) لم أر من تكلم
على هذا البيت (قوله والدليل على ان هذا اسم فعل كونه مبنيا) اعترضه
الحفيد وأقره شيخنا والبعض بأنه لا يلزم من بنائه كونه اسم فعل لبناء كثير من
الاسماء وليست أسماء أفعال وقد يقال معلوم انحصار رويد بين كونه اسم فعل
وكونه مصدرا والمقصود اثبات كونه اسم فعل ونفى كونه مصدرا فقوله والدليل
على ان هذا اسم فعل أى لا مصدر وبعد ملاحظة هذا الانحصار يستلزم كونه مبنيا
كونه اسم فعل لا مصدرا لان البناء ينفى المصدرية فثبتت اسمية الفعل فتأمل
(قوله والدليل على بنائه عدم تنوينه) اعترضه الحفيد بأنه لا يلزم من عدم
تنوينه ان يكون مبنيا فكان ينبغى ان يقول الدليل على بنائها انها أشبهت الحرف
فى كونها أبدا عاملة غير معمولة ولك ان تقول المراد عدم تنوينه مع عدم موجبات
عدم التنوين غير البناء فلم يبق الا البناء فاندفع الاعتراض وهذا أولى مما أجاب به
البعض فتأمل (قوله ومنه قوله بله الاكف الخ) صدره تذر الجماجم ضاحيا
هاماتها قاله كعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم من قصيدة فى الهاف
وقعة الاحزاب وضمير تذر يرجع الى السيوف ويروى فترى الجماجم الخ والجماجم جمع
جمجمة قال صاحب الصحاح هى عظم الرأس المشتمل على الدماغ وربما أطلقت على
الانسان فيقال خذ من كل جمجمة درهما كما يقال خذ من كل رأس بهذا المعنى وقال
أيضا الهامة من الشخص رأسه فالمناسب هنا ان يفسر الجمجمة بالانسان وفرق
الزجاج بين الجمجمة والهامة بجعل الهامة بعضا من الجمجمة فقال عظم الرأس الذى
فيه الدماغ يقال له جمجمة والهامة وسط الرأس ومعظمه وقوله ضاحيا حال سببية
من الجماجم وهاماتها فاعل ضاحيا من ضحا يضحو اذا ظهر وبرز عن محله وقوله كأنها
لم تخلق متعلق بقوله ضاحيا هاماتها أى كأنها لم تخلق متصلة بمحالها ومعنى بله
الاكف على رواية نصب الاكف دع ذكر الاكف فان قطعها من الايدى أهون
من قطع هامات الجماجم بتلك السيوف فبله على هذا اسم فعل وعلى الجر ترك ذكر
الاكف أى اترك ذكرها تركا فانها بالنسبة الى الهامات سهلة فبله على هذا مصدر
مضاف لمفعوله وعلى الرفع كيف الاكف لا تقطعها تلك السيوف مع قطعها ما هو

واستعملوه تارة مضافا الى مفعوله فقالوا
رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول فقالوا
رويدا زيدا ثم انهم نقلوه وسموا به فعله
فقالوا رويد زيدا ومنه قوله
رويد عليا جد ما ثدى أمهم
الينا ولكن بغضهم متماين
انشده سيبويه والدليل على ان هذا اسم
فعل كونه مبنيا والدليل على بنائه عدم
تنوينه وأما بله فهو فى الاصل مصدر فعل
مهمل مرادف ادع واترك فقيل فيه بله زيد
بالاضافة الى مفعوله كما يقال ترك زيد ثم قيل
بله زيدا بنصب المفعول وبنائه على أنه اسم
فعل ومنه قوله بله الاكف كأنها لم تخلق
تجب الاكف

أعظم منها وهى الهامات أى اذا أزالت هذه السيوف تلك الهامات عن الابدان
فلا عجب ان تزيل الاكف عن الايدى فبله على هذا بمعنى كيف للاستفهام
التعجبى فبله الاكف على الاول والثالث جملة اسمية وفتحة بله بنائية وعلى الثانى
جملة فعلية حذف صدرها وفتحة بله اعرابية اه ملخصا من شرح شواهد الرضى
لعبد القادر أفندى وفى شرح الدمامينى على المغنى ان المعنى على الجر ان السيوف
تترك الجماجم منفصلة هاماتها ترك الاكف منفصلة عن محالها كأنها لم تخلق
متصلة بها اه وعلى هذا يكون بله منصوبا بتذر ويكون قوله كأنها لم تخلق الخ
متعلقا بقوله بله الاكف أو بقوله ضاحيا هاماتها (قوله ويعملان الخفض)
أى والنصب منونين وسكت عنه لانه الاصل وقوله دالين على الطلب أيضا أى
لنيابتهما عن فعل الامر كما ذكره الشارح (قوله فرويد تضاف الى المفعول كما مر)
فيه ان ما مر وهو نحو رويد زيد يحتمل الاضافة الى المفعول والاضافة الى الفاعل
(قوله نحو رويد زيد عمرا) ولا يرد على ذلك قولهم المصدر النائب عن فعله لا يرفع
الظاهر بل فاعله ضمير مستتر وجوبا دائما لانه محمول على المنون كما يدل عليه تمثيلهم
(قوله فاضافتها) مبتدأ وقوله الى المفعول خبر كما يشعر بذلك مقابلته بقوله وقال
أبو على الى الفاعل وفى قوله كما مر ما أسلفناه (قوله وقال أبو على الى الفاعل)
ظاهر صنيعه ان الاول يعين اضافتها الى المفعول والثانى يعين اضافتها الى الفاعل
وكذا صنيع الفارضى يقتضى ذلك ويقتضى جريان الخلاف فى رويد أيضا وعبارته
ويكونان مصدرين اذا انجر ما بعدهما كرويد زيد وبله عمرو أى امهال زيد وترك
عمرو فكلاهما مصدر مضاف للمفعول وقيل للفاعل اه (قوله ويجوز فيها
حينئذ القلب) أى حين اذ كانت مصدرا وقوله نحو بهل زيد أى بفتح الهاء وسكونها
(قوله ويجوز فيهما) أى فى رويد وبله حينئذ أى حين اذا كانا مصدرين لكن
تنوين رويدا ونصب ما بعده تقدم فذكره هنا توطئة لقوله ومنع المبرد ولك ان تقول
هلا ذكر منع المبرد سابقا واستغنى عن اعادة تنوين رويدا ونصب ما بعده (قوله
وهو الاصل فى المصدر المضاف) أى المصدر المنون الناصب لما بعده أصل للمصدر
المضاف لما بعده يعنى ان المضاف محول عن المنون كما قاله سم (قوله ومنع
المبرد النصب) وهو الموافق لما جزموا به فى اعمال المصدر من اشتراط كونه مكبرا
فكيف أجازوا اعمال هذا المصغر الا ان يكون هذا مستثنى بناء على وروده نصبه
المفعول فى كلام العرب على خلاف القياس سم (قوله فى اللفظ لا فى المعنى)
أى ففى كلامه استخدام كذا قيل وفيه نظر لان المراد من الضمير من جهة لفظ

وأشار الى استعمالهما الاصلى بقوله
(ويعملان الخفض مصدرين) أى معربين
بالنصب دالين على الطلب أيضا لكن لا على
انهما اسما فعل بل على ان كلا منهما بدل من
اللفظ بفعله نحو رويد زيد وبله عمرو أى
امهال زيد وترك عمرو وقد روى قوله بله
الاكف بالجر على الاضافة فرويد تضاف
الى المفعول كما مر والى الفاعل نحو رويد زيد
عمرا وأما بله فاضافتها الى المفعول كما مر وقال
أبو على الى الفاعل ويجوز فيها حينئذ
القلب نحو بهل زيد رواه أبو زيد ويجوز فيهما
حينئذ التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو
الاصل فى المصدر المضاف نحو رويدا زيدا
وبلها عمرا ومنع المبرد النصب برويد لكونه
مصغرا (تنبيهات) * الاول الضمير
فى يعملان عائد على رويد وبله فى اللفظ
لا فى المعنى فان رويد وبله اذا كانا اسمى فعل
غير رويد وبله المصدرين فى المعنى *

رويد ولفظ بله فلا استخدام ومعنى قوله فى اللفظ لا فى المعنى باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى (قوله حرف خطاب) وانما لم تجعل اسما فاعلا لان الكاف ليست ضمير رفع واستعارتها للرفع خلاف الاصل ولا مفعولا لئلا يلزم عمل اسم الفعل فى ضميرى مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها ولا مجرورا لان اسم الفعل لا يعمل الجر (قوله ذخرا) بذال معجمة مضمومة (قوله من بله) بفتح بله وكسرها فوجه الكسر ماذكره الشارح وأما وجه الفتح فقال الرضى اذا كانت بله بمعنى كيف جاز أن تدخله من حكى أبو زيد أن فلانا لا يطيق حمل الفهر فمن بله ان يأتى بالصخرة أى كيف ومن أين وعليه تخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التى للاستبعاد وما مصدرية فى محل رفع بالابتداء والخبر من بله والضمير المجرور بعلى عائد على الذخر اه دماميني وشمنى والمعنى على هذا من كيف أى من أين اطلاعكم على هذا الذخر أى المذخور ولا يخفى ما فى جعلها على هذه الرواية بمعنى كيف من الركاكة ولو جعلت فيهما من أول الامر بمعنى أين لكان أحسن (قوله ما أطلعتم) بضم الهمزة وكسر اللام (قوله وخارجة عن المعانى المذكورة) قال الشمنى يجوز أن تكون مصدرا بمعنى ترك ومن تعليلية أى من أجل تركهم ما علمتموه من المعاصى فلا تكون خارجة (قوله من ضمير المصدر) يعنى المصدر الذى دل عليه الفعل وقوله المحذوف صفة لضمير بقرينة قول الشارح أى ساروه (قوله سيرا رويدا) أى مرودا فيه (قوله أو محذوف نحو ساروا رويدا) مذهب سيبويه ان نصب هذا على الحال ولا يكون نعت مصدر محذوف لان رويدا صفة غير خاصة بالموصوف فلا يحذف الا على قبح قلت ليس الغرض باشتراط الخصوص بالموصوف الا ليكون ذلك قرينة يعلم بها المحذوف فاذا حصل العلم بدون كون الصفة خاصة بالموصوف لم يمتنع الحذف كما هنا لحصول العلم بأن الموصوف هو السير للقرينة الدالة عليه فلا ضير فى حذفه دماميني (قوله وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب) على جعل من عمل متعلقا بتنوب تكون من بمعنى فى والمعنى والعمل الذى ثبت للفعل الذى تنوب هى عنه فى العمل ثابت لها وفيه من الركاكة ما لا يخفى وان خفيت على البعض فأقر هذا الوجه ولهذا قال سم الوجه ان من عمل بيان للفظ ما المبتدأ اه وقال الشيخ خالد عنه متعلق بتنوب ومن عمل بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بحال محذوفة من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الواقع خبرها اه وقوله فى الجار والمجرور الواقع خبرها أى أو فى الجار والمجرور الواقع صلتها بل هذا احسن لما يلزم على الاول من تقديم الحال على عاملها الظرفى وهو نادر كما تقدم

الثانى اذا قلت رويدك وبله الفتى احتمل ان يكونا اسمى فعل ففتحتهما فتحة بناء والكاف من رويدك حرف خطاب لا موضع له من الاعراب مثلها فى ذلك وان يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة اعراب وحينئذ فالكاف فى رويدك تحتمل الوجهين ان تكون فاعلا وان تكون مفعولا * الثالث تخرج رويد وبله عن الطلب فأما بله فتكون اسما بمعنى كيف فيكون ما بعدها مرفوعا وقد روى بله الاكف بالرفع أيضا وممن اجاز ذلك قطرب وابو الحسن وانكر أبو على الرفع بعدها وفى الحديث يقول الله تبارك وتعالى أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما أطلعتم عليه فوقعت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعانى المذكورة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من يعدها من ألفاظ الاستثناء وهو مذهب لبعض الكوفيين وأما رويد فتكون حالا نحو ساروا رويدا فقيل هو حال من الفاعل أى مرودين وقيل من ضمير المصدر المحذوف أى ساروه أى السير رويدا وتكون نعتا لمصدر اما مذكور نحو ساروا سيرا رويدا او محذوف نحو ساروا رويدا أى سيرا رويدا

(وما لما تنوب عنه من عمل * لها) ما مبتدا موصول صلته لما وما من لما موصول أيضا صلته تنوب وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب ولها خبر المبتدا

فى قوله وندر نحو سعيد الخ ولم تجعل الحال من ما لمنع الجمهور الحال من المبتدأ (قوله مستتر فى الاستقرار) أى بحسب الاصل أى قبل حذفه والا فالضمير بعد حذف المتعلق مستتر فى الظرف لانتقاله اليه من المتعلق على الراجح (قوله دراك زيدا) فى بعض النسخ تراك زيدا بالفوقية والراء والكاف وهذا مقيس ودراك شاذ لانه من ادرك (قوله فى نحو حيهل الثريد) قيل هو الخبز المغمور بمرق اللحم وقيل الخبز المأكول باللحم (قوله اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر) هذا أثر يروى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه والمراد عمر بن الخطاب رضى الله عنه تصريح (قوله عن آمين) مثلها ايه فانه لم يحفظ لها أيضا مفعول ومسماها وهو زد يتعدى كذا فى التصريح (قوله مضمرا) أى محذوفا (قوله جائز عند سيبويه) وخرج عليه الناظم يا أيها المائح دلوى دونكا فجعل دلوى منصوبا بدون مضمر الدلالة بعده عليه وسينبه على ذلك الشارح فعلم بطلان جعل بعضهم نصب نحو باب كذا بهاك مقدرا لان من يجوز عمل اسم الفعل محذوفا يشترط تأخر دال عليه كما فى البيت (قوله ولا علامة للمضمر المرتفع بها) أى لا يبرز معها ضمير بل يستتكن معها مطلقا بخلاف الفعل فتقول صه للواحد والاثنين والجمع وللمذكر والمؤنث بلفظ واحد اه همع فأراد بنفى علامة المضمر نفى ظهوره من اطلاق الملزوم وارادة اللازم (قوله دليل فعليته) أى فعلية شبهها (قوله كما فى هات) بكسر التاء مبنى على حذف الياء كارم وتعال بفتح اللام مبنى على حذف الالف كاخش (قوله غلط فعدهما الخ) قال الدماميني لا وجه للتغليط فان الذاهب الى هذا لا يلتزم ما قاله المصنف من ان لحوق الضمائر البارزة لا يكون الا فى الافعال بل من عدهما من أسماء الافعال يجوز لحوقها بما اقوى شبهه بالافعال ويعتذر عن لحوق الضمائر بهما بقوة مشابهتهما للافعال فعوملا معاملتها فى ذلك اه ملخصا (قوله هاتى وتعالى) بالبناء على حذف النون وأصل هاتى هاتيى بياءين استثقلت الكسرة على الياء الاولى التى هى لام الفعل فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت تلك الياء لالتقاء الساكنين وأصل تعالى تعاليى فقلبت الياء الاولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله هاتوا وتعالوا) أصلهما هاتيوا وتعاليوا فعل بهما ما مر مع ضم تاء هاتوا لمناسبة الواو (قوله وهكذا حكم هلم) نقل بعضهم الاجماع على تركيبها وفى كيفيته خلاف قال البصريون مركبة من ها التنبيه ولم التى هى فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أى جمعه كأنه قيل اجمع نفسك الينا فحذفت ألفها تخفيفا

والعائد على ما الاولى ضمير مستتر فى الاستقرار الذى هو متعلق اللام من لما والعائد على ما الثانية الهاء من عنه يعنى ان العمل الذى استقر للافعال التى نابت عنها هذه الاسماء مستقر لها أى لهذه الاسماء فترفع الفاعل ظاهرا فى نحو هيهات نجد وشتان زيد وعمرو لانك تقول بعدت نجد وافترق زيد وعمرو ومضمرا فى نحو نزال وتنصب منها المفعول ما ناب عن متعد نحو دراك زيدا لانك تقول أدرك زيدا ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف ومن ثم عدى حيهل بنفسه لما ناب عن ائت فى نحو حيهل الثريد وبالباء لما ناب عن عجل فى نحو اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر أى فعجلوا بذكر عمر وبعلى لما ناب عن أقبل فى نحو حيهل على كذا (تنبيهات) * الاول قال فى التسهيل وحكمها يعنى أسماء الافعال غالبا فى التعدى واللزوم حكم الافعال واحترز بقوله غالبا عن آمين فانها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول * الثانى مذهب الناظم جواز اعمال اسم الفعل مضمرا قال فى شرح الكافية ان اضمار اسم الفعل مقدما لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه * الثالث قال فى التسهيل ولا علامة للمضمر المرتفع بها يعنى بأسماء الافعال ثم قال وبروزه مع شبهها فى عدم التصرف دليل على فعليته يعنى كما فى هات وتعال فان بعض النحويين غلط فعدهما من اسماء الافعال وليسا منها بل هما فعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للانثى هاتى وتعالى وللاثنين والاثنتين هاتيا وتعاليا وللجماعتين هاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين

وهكذا حكم هلم عند بنى تميم فانهم يقولون هلم هلى هلما هلوا اهلمن

ونظرا الى ان أصل اللام السكون وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وأدغمت وقال الفراء مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد خففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم قال ابن مالك في شرح الكافية وقول البصريين أقرب الى الصواب قال في البسيط ويدل على صحته انهم نطقوا به فقالوا هالم اه همع (قوله فهي عندهم فعل) أي لبروز الضمائر معها (قوله بمنزلة رد الخ) أي في كون كل فعل أمر (قوله لا أهلم) بفتح الهمزة والهاء وضم اللام (قوله هلم شهداءكم) أي أحضروا (قوله هلم الينا) أي أقبلوا كذا قال شيخنا وتبعه البعض وفيه ان اسم الفعل المتعدي بحرف يتعدى بذلك الحرف مثل فعله وأقبل يتعدى بعلى كما مر في الشرح قبيل التنبيهات وكما في غيره فالمناسب ان هلم في الآية بمعنى ائت لانها ترد بمعنى ائت أيضا والاتيان يتعدى بالى كما يتعدى بنفسه (قوله وهي عند الحجازيين الخ) ان قلت هي بمعنى احضر أو اقبل عند التميميين ايضا قلت كأنه أراد أنها دالة على لفظ احضر أو لفظ أقبل فلهذا خص الحجازيين بالذكر (قوله بمعنى أقبل) أي وبمعنى ائت نحو هلم الثريد (فائدة) توقف ابن هشام في عربية قول الناس هلم جرا قال والذي ظهر لنا في توجيهه ان هلم هي التي بمعنى ائت الا ان فيها تجوزين أحدهما انه ليس المراد بالاتيان المجيء الحسي بل الاستمرار على الشيء وملازمته والثاني انه ليس المراد الطلب حقيقة بل الخبر كما في قوله فليمدد له الرحمن مدا وجرا مصدر جره يجره اذا سحبه وليس المراد الجر الحسي بل التعميم فاذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكأنه قيل واستمر ذلك في بقية الاعوام استمرارا أو واستمر مستمرا على الحال المؤكدة وبهذا التأويل ارتفع اشكال اختلاف المتعاطفين بالخبر والطلب وهو ممتنع أو ضعيف واشكال التزام افراد الضمير اذ فاعل هلم هذه مفرد أبدا اه أي مع ان بني تميم لا يلتزمونه في غير هلم هذه (قوله وأخر ما الذي فيه العمل) أي لضعفها بعدم تصرفها (قوله يا أيها المائح) بهمزة قبل الحاء المهملة وهو الذي ينزل البئر فيملأ الدلو اذا قل ماؤها أي البئر (قوله لصحة تقدير دلوي مبتدا) أي خبره دونك بمعنى قدامك أي ويكون الكلام حينئذ كناية عن طلب ملء الدلو كأنا عطشان كناية عن طلب سقي الماء فاندفع تنظير الشيخ خالد وسكت عليه شيخنا والبعض بأن المعنى ليس على الاخبار المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه بل المقصود طلب ملء الدلو على انه يصح على تقدير دلوي مبتدأ خبره دونك ان يكون دونك اسم فعل

فهي عندهم فعل لا اسم فعل ويدل على ذلك انهم يؤكدونها بالنون نحو هلن قال سيبويه وقد تدخل الخفيفة والثقيلة يعني على هلم قال لانها عندهم بمنزلة رد ورد اوردي وردوا واردن وقد استعمل لها مضارع من قيل له هلم فقال لا اهلم وأما أهل الحجاز فيقولون هلم في الاحوال كلها كغيرها من أسماء الافعال وقال الله تعالى قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم الينا وهي عند الحجازيين بمعنى احضر وتأتي عندهم بمعنى أقبل (وأخر ما الذي) الاسماء (فيه العمل) وجوبا فلا يجوز زيدا دراك خلافا للكسائي قال الناظم ولا حجة له في قول الراجز

يا أيها المائح دلوي دونكا ... اني رأيت الناس يحمدونكا

لصحة تقدير دلوي مبتدا او مفعولا بدونك مضمرا لما ذكر ما تقدم عن سيبويه

والخبر

والخبر جملة اسم الفعل مع فاعله والرابط محذوف أي دونكه فاعرفه (قوله ويأتي هذا التأويل الثاني في قوله تعالى كتاب الله عليكم) أي بناء على ان عليكم فيه اسم فعل وقال في شرح القطر كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به او بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم لان التحريم يستلزم الكتابة اه ومثل ذلك للمعقيد حيث قال والصحيح ان كتاب الله مصدر مؤكد لنفسه لان ما قبله وهو حرمت عليكم أمهاتكم يدل على ان ذلك مكتوب فكأنه قال كتب الله عليكم ذلك كتابا (قوله ان لذي اسم موصول) بناء على كون لذي بفتح اللام احدى لغات الذي (قوله واحكم بتنكير الخ) قال الرضي ليس المراد بتنكيره أي اسم الفعل تنكير الفعل الذي هو بمعناه لان الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا بل التنكير راجع الى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل فصه منونا بمعنى اسكت سكوتا أي افعل مطلق السكوت عن كل كلام اذ لا تعيين فيه وصه مجردا من التنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود المعين عن هذا الحديث الخاص مع جواز التكلم بغيره هكذا حقق المقام ودع الاوهام اه سندوبي وقد يؤخذ منه انها في حال تعريفها من قبيل المعرف بأل العهدية وهو أظهر من قول بعضهم انها حينئذ من قبيل المعرف بأل الجنسية ومن قول بعضهم انها حينئذ من قبيل علم الجنس ولنا في هذا المقام تحقيق أسلفناه أول الكتاب في الكلام على التنوين فارجع اليه (قوله من قبل المعنى أفعالا) ذكره تتميما للفائدة والا فقوله بجعل لها تعريف الخ انما ينبني على كونها من قبل اللفظ أسماء (قوله كأحد) أطلق أحد وله استعمالات أربعة أحدها مرادف الاول وهو المستعمل في العدد نحو أحد عشر والثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو قل هو الله أحد الثالث مرادف انسان نحو وان أحد من المشركين الرابع ان يكون اسما عاما في جميع من يعقل نحو فما منكم من أحد وهو المراد هنا فانه الملازم للتنكير وندر تعريفه قاله الموضح في الحواشي تصريح (قوله وبله) لا ينافيه ما مر في شرح قوله ويعملان الخفض من قوله وبلها عمرا لان ذاك على المصدرية سم (قوله تعريف علم الجنس) يعني ان مسماها حقيقة لفظ الفعل المتحدة في الذهن (قوله من مشبه اسم الفعل) قال البعض أي في الاكتفاء به وعدم احتياجه في افادة المراد الى شيء آخر اه وفيه ان اسم الفعل لا يفيد المراد وحده بل بضميمة فاعله الظاهر كما في هيهات نجد او المستتر كما في صه فوجه الشبه المذكور لم يوجد

(تنبيهات) * الاول ادعى الناظم وولده انه لم يخالف في هذه المسئلة سوى الكسائي ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين * الثاني توهم المكودي ان لذي اسم موصول فقال والظاهر ان ما في قوله ما الذي فيه العمل زائدة لا يجوز أن تكون موصولة لان الذي بعدها موصولة وليس كذلك بل ما موصولة ولذي جار ومجرور في موضع رفع خبر مقدم والعمل مبتدأ مؤخر والجملة صلة ما * الثالث ليس في قوله العمل مع قوله عمل ايطاء لان أحدهما نكرة والآخر معرفة وقد وقع ذلك للناظم في مواضع من هذا الكتاب

(واحكم بتنكير الذي ينون * منها) أي من أسماء الافعال (وتعريف سواه) أي سوى المنون (بين) قال الناظم في شرح الكافية لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى افعالا ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتنكير فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منونا ولما كان من الاسماء المحضة ما يلازمه التعريف كالمضمرات وأسماء الاشارات وما يلازم التنكير كأحد وعريب وديار وما يعرف وقتا وينكر وقتا كرجل وفرس جعلوا هذه الاسماء كذلك فألزموا بعضا التعريف كنزال وبله وآمين وألزموا بعضا التنكير كواها وويها واستعملوا بعضا بوجهين فنون مقصودا تنكيره وجرد مقصودا تعريفه كصه وصه واف واف انتهى (تنبيه) * ما ذكره الناظم هو المشهور وذهب قوم الى ان أسماء الافعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون تعريف علم الجنس (وما به خوطب مما لا يعقل

من مشبه اسم الفعل

فى المشبه به الاهم الا ان يجعل المشبه به اسم الفعل الرافع للمستتر ويراد الاكتفاء به بحسب الظاهر وقطع النظر عن الضمير المستتر فتأمل ثم قوله من مشبه اسم الفعل بيان لما حال من الضمير المجرور بالباء على قاعدة من البيانية ومجرورها من كونهما فى موضع الحال وبهذا يعلم اختلال قول البعض تبعا للفارضى الجار والمجرور بيان لما أو حال من الضمير فى به فتنبه (قوله صوتا يجعل) اى يجعل اسم صوت (قوله كذا الذى أجدى حكاية) أى أفادها وصريحه انها ليست نفس الحكاية بل مفيدة ومفهمة لها وهو كذلك لان من شروط الحكاية أن تكون مثل المحكى وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة وليس المحكى كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف لكنهم لما احتاجوا الى حكاية تلك الاصوات وتعذرت أو تعسرت عليهم أوردوا صورتها بأدنى ما أمكنهم من الفاظ مركبة من الحروف شبيهة بتلك الاصوات فى الجملة فصار الواقع فى كلامهم كالحكاية فان قلت بقى عليه الاصوات الدالة على معنى فى النفس كأح لذى السعال قلت هذه ليست موضوعة أصلا فلا تكون اسما بل لا تكون كلمة لانها انما تدل بالطبع لا بالوضع اه دمامينى ملخصا (قوله كهلا) فى القاموس هلا وهال زجران للخيل أى اقربى اه والكلمتان منونتان بالقلم فى نسخة العلامة أبى العز العجمى المصححة بخطه لكن فى الهمع هلا بوزن الا لزجر الخيل عن البطء اه ومنه يعلم أن قول القاموس أى أقربى تفسير باللازم (قوله للخيل) على حذف مضاف أى لزجرها وقد يستحث بها العاقل لتنزله منزلة غيره كقوله ألا حييا ليلى وقولا لها هلا اه زكريا وكذا يقدر المضاف فى نظائره الآتية (قوله للبغل) أى لزجره عن الابطاء دمامينى (قوله وكخ) بكسر الكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة اه سم وفى القاموس جواز تخفيف الخاء وجواز تنوينها وجواز فتح الكاف قوله للطفل أى لزجره عن تناول شئ كما فى القاموس (قوله وفى الحديث الخ) هو أن الحسن رضى الله عنه أخذ تمرة من تمر الصدقة وجعلها فى فيه فقال له عليه الصلاة والسلام كخ كخ فانها من الصدقة فألقاها من فيه (قوله وهيد) بفتح الهاء وكسرها وبفتح الدال فيهما زكريا والتحتية بينهما ساكنة (قوله وهاد) بكسر الدال على الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين وده وجه بفتح الدال المهملة من الاول والجيم من الثانى واسكان الهاء منهما وعاه وعيه بعين مهملة فيهما مكسورة من الثانى وهاء مكسورة فيهما وعاج بعين مهملة وجيم بعد الالف مكسورة وهيج بفتح الهاء وكسرها مع كسر الجيم وسكونها وحل بحاء

صوتا يجعل * كذا الذى أجدى حكاية كقب)

أى أسماء الاصوات ما وضع لخطاب ما لا يعقل من صغار الآدميين أو ما هو فى حكم ما لا يعقل كذا فى شرح الكافية أو لحكاية الاصوات فالنوع الاول اما زجر كهلا للخيل ومنه قوله

وأى جواد لا يقال له هلا * وعدس للبغل ومنه قوله

عدس ما لعباد عليك امارة

وكخ للطفل وفى الحديث كخ كخ فانها من الصدقة وهيد وهاد وده وجه وعاه وعيه للابل وعاج وهيج وحل للناقة

يقول نصر الهورينى ما نقله المحشى عن الهمع مثله فى القاموس أيضا فى باب الالف اللينة صفحه ٦٧٣ من المطبوعة وهو الموافق لشعر الشارح وزكريا وما نقله عن القاموس أولا فهو من باب اللام اه

مهملة مفتوحة فلام ساكنة ويقال فى زجر البعير حل بفتح الحاء المهملة وكسر اللام منونة واس بكسر الهمزة وتشديد السين المهملة مفتوحة وهس مثلها الا ان أولها هاء وقال الرضى اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس مكسورة الهاء ساكنة السين وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة اه دمامينى وقال زكريا اس وهس بكسر أولهما مع فتح آخرهما أو كسره وتشديده فيهما اه وفى القاموس هس بالضم زجر للغنم ولا يكسر اه وقوله بالضم أى ضم الهاء وأما السين فضبوطة بالقلم بالسكون مشددة فى نسخة أبى العز العجمى المصححة بخطه وفى غيرها من النسخ والله أعلم (قوله وهج) بهاء مفتوحة فجيم ساكنة وقاع بقاف فألف فعين مهملة مكسورة وهجا بهاء مفتوحة فجيم فألف مقصورة اه دمامينى (قوله وهج للكلاب) بفتح الهاء وسكون الجيم أو كسرها منونة قاله الدمامينى وفى القاموس ما يوافقه وأما هج السابقة التى للغنم فاقتصر شيخنا السيد فى ضبطها تبعا للدمامينى والقاموس على فتح الهاء وسكون الجيم كما مر وكتب شيخ الاسلام على هج الاولى ما نصه قوله وهج بفتح اوله مع كسر ثانيه واسكانه وتشديده فيهما وأما هج الآتى فهو بفتح أوله مع اسكان ثانيه وكسره مع تنوينه وتخفيفه فيهما اه وملخصه ان الاولى فيها لغتان كسر الثانى واسكانه مع التشديد فيهما والثانية فيها لغتان كسر الثانى منونا واسكانه مع التخفيف فيهما (قوله وسع) بسين مفتوحة وعين ساكنة مهملتين ووح بواو مفتوحة وحاء مهملة ساكنة وعز بعين مهملة فزاى ساكنة اه دمامينى والعين من عز مفتوحة كما يفيده صنيع القاموس وذكره البعض (قوله وعيز) بفتح أوله وكسره مع فتح آخره وكسره اه زكريا وقال الدمامينى بعين مهملة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فزاى مكسورة والذى فى القاموس ان العين بالكسر والفتح والزاى بالفتح وانه لزجر الضأن (قوله وحر) بالحاء المهملة بخط الشارح وفى بعض النسخ وهر قال الدمامينى بفتح الهاء وكسر الراء المشددة (قوله وجاه) بجيم فألف فهاء مكسورة ويكون لزجر البعير أيضا فهو مشترك دمامينى (قوله وأما دعاء) أى طلب كأو ضبطه المرادى والدمامينى بأنه بوزن أو العاطفة وقيل بمد الهمزة وضم الواو (قوله ودوه) بفتح الدال المهملة أكثر من ضمها وسكون الواو وكسر الهاء كما فى الدمامينى وزكريا (قوله للربع) بضم الراء وفتح الموحدة وبعدها عين مهملة وهو الفصيل دمامينى (قوله وعوه) بعين مهملة فواو ساكنة فهاء مكسورة اه دمامينى والعين مفتوحة على ما ذكره البعض (قوله

واس وهس وهج وقاع للغنم وهجا وهج للكلب وسع للضان ووح للبقر وعز وعيز للعنز وحر للحمار وجاه للسبع وأما دعاء كأو للفرس ودوه للربع وعوه للجحش

وبس) بضم الباء وتثليث السين مع تشديدها زكريا وضبطه بعضهم بسكون السين وصدر به الدماميني (قوله وجوت) بجيم مضمومة فواو ساكنة فمثناة فوقية مفتوحة اه دماميني وفى القاموس فى فصل الجيم من باب التاء الفوقية ان جوت مثلثة الآخر دعاء للابل الى الماء وصنيعه يفيدان الجيم مفتوحة وكذا ضبطت بالقلم بالفتح فى نسخه الصحيحة (قوله وجئ) بجيم مكسورة فهمزة ساكنة اه دماميني وأما حئ بكسر الحاء المهملة وسكون الهمزة فدعاء للحمار الى الماء كما فى القاموس (قوله للابل الموردة) أى لدعائها للشرب زكريا (قوله وتؤ) بمثناة فوقية مضمومة فهمزة ساكنة وتأ بمثناة فوقية مفتوحة فهمزة ساكنة دماميني (قوله المنزى) أى على الاناث (قوله ونخ) بكسر النون واسكان الخاء المعجمة مخففة ومشددة اه زكريا وضبطه بعضهم بفتح النون وصدر به الدماميني (قوله المناخ) أى الذى تراد اناخته زكريا (قوله وهدع) بكسر الهاء وفتح الدال واسكان العين المهملة اه دماميني وزاد فى القاموس لغة ثانية سكون الدال مع كسر العين (قوله المسكنة) أى التى يراد تسكينها من نفارها زكريا (قوله وسأ) بفتح السين المهملة وسكون الهمزة وتشؤ بمثناة فوقية مضمومة فشين معجمة مضمومة فهمزة ساكنة اه دماميني وزاد زكريا جواز فتح الشين (قوله ودج) بفتح الدال المهملة وسكون الجيم مخففة وقوس بضم القاف وسكون الواو كسر السين المهملة اه دماميني وزكريا (قوله كغاق) بغين معجمة وقاف مكسورة اه همع وقوله للغراب أى لحكاية صوته (قوله وماء) بالامالة قال الرضى ان ميمه ممالة وهمزته مكسورة أو ساكنة بعد الالف زكريا (قوله للظبية) أى لحكاية صوتها اذا دعت ولدها زكريا (قوله وشيب) بكسر الشين المعجمة وسكون التحتية وكسر الموحدة كما فى زكريا وقوله لشرب الابل أى لحكاية صوت شربها (قوله وعيط) بعين مهملة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فطاء مهملة مكسورة اه دماميني زاد زكريا جواز فتح آخره وقوله للمتلاعبين أى لحكاية أصواتهم الموجودة عند اللعب ومن هنا أخذ الناس العياط كما فى الدماميني (قوله وطيخ) بكسر الطاء المهملة وسكون التحتية وكسر الخاء المعجمة أو فتحها كما فى زكريا وقوله للضاحك أى لحكاية صوت ضحكه قال الدماميني أفرده لان الضحك يأتى من الواحد بخلاف ما قبله اه وفيه نظر ظاهر (قوله وطاق) بطاء مهملة مفتوحة فألف فقاف مكسورة وقوله للضرب أى للصوت الحادث عنده وكذا يقال فيما بعده وطق بطاء مهملة مفتوحة فقاف ساكنة وقب بقاف مفتوحة

فوحدة

وبس للغنم وجوت وجئ للابل الموردة
وتؤ وتأ للتيس المنزى ونخ مخففا ومشددا
للبعير المناخ وهدع لصغار الابل المسكنة وسأ
وتشؤ للحمار المورد ودج للدجاج وقوس
للكلب * والنوع الثانى كغاق للغراب
وماء بالامالة للظبية وشيب لشرب الابل
وعيط للمتلاعبين وطيخ للضاحك وطاق
للضرب وطق لوقع الحجارة وقب لوقع السيف

فوحدة ساكنة وخاق باق بكسر القاف فيهما وأول الاول خاء معجمة قبل ألف وأول الثانى باء موحدة قبل ألف اه دماميني وخاق باق اسمان جعلا اسما واحدا وبنيا على الكسر وكذا قاش ماش اه زكريا وقوله للنكاح أى للصوت الحادث من اصطكاك الاجرام عند النكاح كما فى الدماميني (قوله وقاش ماش) بشين معجمة مكسورة آخر كل منهما كما فى الدماميني وقوله للقماش قال زكريا أى لصوته اذا طوى اه هكذا ينبغى التكلم على هذه الالفاظ التى ساقها الشارح وبه يعلم ما فى تكلم البعض عليها من التقصير فى بعضها والخطا فى بعضها والله الموفق (قوله وهو احتراز من نحو قوله يادارمية الخ) فان قوله يادارمية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل فى الاكتفاء به لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله أقوت الخ وكذلك أيها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله انجلى كذا فى التصريح قال سم وفى الاحتراز عن ذلك نظر لانه يكتفى به بدليل ان حقيقة النداء كلام اصطلاحى أو نائب عنه اه وأشار البعض الى دفعه بأن المراد غير مكتفى به فى أداء المعنى المقصود للمتكلم وان كان كلاما تاما عند النحاة (قوله يادارمية الخ) تمامه أقوت وطال عليها سالف الامد * والعلياء ما ارتفع من الارض وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه أى يصعد وأقوت خلت والسالف الماضى والامد الدهر والفاء بمعنى الواو عينى وتصريح وفى القاموس السند محركة ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح اه وهو واضح (قوله الا أيها الخ) تمامه بصبح وما الاصباح منك بأمثل أى ليس الاصباح أمثل منك لانى أقاسى فيه أيضا الهموم وهذا قاله بعد تنبهه والاول فى حال غفلته (قوله فهو قد وجب) قال الغزى وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله والزم اه وقال سم قد يقال الامر بملازمة البناء لا يستوجب وجوبه فقد يوهم بملازمة الجائز وحينئذ فقوله فهو قد وجب لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط (قوله نوعى الاصوات) أى ما خوطب به ما لا يعقل وما أجدى حكاية (قوله فى أول الكتاب) أى فى قوله وكنيابة عن الفعل الخ قال سم قد يقال لم يصرح بها فى أول الكتاب غاية الامر انه أدخلها فى قوله وكنيابة عن الفعل الخ فيجوز أن يريد ههنا لدفع توهم عدم ارادتها هنالك (قوله فهى أحق بالبناء من أسماء الافعال) أى لان علة بناء أسماء الافعال مشابهتها للحروف العاملة فى أنها عاملة غير معمولة فوجه الشبه

وخاق باق للنكاح وقاش ماش للقماش
(تنبيه) قوله من مشبه اسم الفعل كذا عبر به أيضا فى الكافية ولم يذكر فى شرحها ما احترز به عنه قال ابن هشام فى التوضيح وهو احتراز من نحو قوله
يادارمية بالعلياء فالسند ... وقوله
ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى ... اه

(والزم بنا النوعين فهو قد وجب *) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الافعال والاصوات وهو ما صرح به فى شرح الكافية ويحتمل أن يريد نوعى الاصوات وهو أولى لانه قد تقدم الكلام على أسماء الافعال فى أول الكتاب وعلة بناء الاصوات مشابهتها الحروف المهملة فى أنها لا عاملة ولا معمولة فهى أحق بالبناء من أسماء الافعال (تنبيه) هذه الاصوات لا ضمير فيها بخلاف أسماء الافعال فهى من قبيل المفردات وأسماء الافعال من قبيل المركبات

فى أسماء الاصوات وهو كونها لا عاملة ولا معمولة نادر فى غير نوع الحرف اذ لا يوجد فى غير نوعه الا فى أسماء الاصوات فيكون الحرف أخص به فتكون مشابهة اسماء الاصوات للحروف فى ذلك الوجه أقوى بخلاف وجه الشبه فى أسماء الافعال وهو كونها عاملة غير معمولة فانه موجود فى الانواع الثلاثة الاسم والفعل والحرف فلا يقوى وجوده فى الحرف قوة وجود وجه الشبه فى أسماء الاصوات فتكون مشابهة أسماء الافعال للحرف دون مشابهة اسماء الاصوات له هكذا ينبغى تقرير وجه الاولوية (قوله قد يعرب بعض الاصوات) أى وجوبا كما فى الدمامينى وقوله لوقوعه موقع متمكن أى بأن تخرج عن معانيها الاصلية وتستعمل فى معنى ذلك المتمكن الذى وقعت موقعه فان غاق باق فى البيت غير مستعمل فى معناه الاصلى لانه لم يحك به صوت الجاع بل استعمل فى معنى اسم متمكن وهو الفرج وترك الشارح ذكر جوازا عرابها وبنائها فيما اذا اريد لفظها كما فى قوله وأى جواد لا يقال له هلا (قوله اذلتى) بكسر اللام يعنى شعر رأسى (قوله تداعين) أى الابل باسم الشيب أى بمسمى اسم هو الشيب أى بالصوت المعهود أى دعا بعضهن بعضا بذلك الصوت فالشيب هنا مستعمل فى نفس الصوت لا محكى به الصوت وقوله فى متثلم أى حوض ماء متثلم أى متكسر وقوله من بصرة وسلام بكسر السين المهملة هما نوعان من الحجارة قاله شيخنا السيد وعبارة القاموس فى باب الراء البصرة بلد معروف الى أن قال وحجارة رخوة فيها بياض وفى باب الميم السلمة كفرحة الحجارة والجمع ككتاب (قوله لا ينعش الطرف) بالشين المعجمة اى لا يرفعه قال فى القاموس نعشه الله كمنعه رفعه كانعشه ونعشه اه ومنه سمى النعش نعشا لارتفاعه وما فاعل ينعش واقعة على ام الظبى وقوله يتخوته بضم التحتية وفتح الخاء المعجمة وكسر الواو المشددة آخره نون أى يتعهده قال فى القاموس خونه تعهده كتخونه اه وقوله داع بدل من ما أو عطف بيان أو خبر لمحذوف والمبغوم بالموحدة فالغين المعجمة من البغم وهو عدم الافصاح والمعنى لا يرفع طرف الظبى الا سماعه امه التى تتعهده تقول عند تعهدها له ماء

(نونا التوكيد)

(قوله للفعل قدمه للاختصاص سم (قوله بنونين) أى بكل منهما سم أى على انفراده (قوله ضرورة) أى وسهلها شبه الوصف بالفعل (قوله لتخالف بعض أحكامهما) كابدال الخفيفة ألفا وقفا فى نحو وليكونا وحذفها

(خاتمة) قد يعرب بعض الاصوات لوقوعه موقع متمكن كقوله

قد أقبلت عزة من عراقها ملصقة السرج بخاق باقها

اذلتى مثل جناح غاق

أى بفرجها وقوله أى غراب ومنه قول ذى الرمة

تداعين باسم الشيب فى متثلم جوانبه من بصرة وسلام

وقوله أيضا

لا ينعش الطرف الا ما يخوته داع يناديه باسم الماء مبغوم

فالشيب صوت شرب الابل والماء صوت الظبية كما تر اه والله أعلم

(نونا التوكيد)

(للفعل توكيد بنونين هما *) الثقيلة والخفيفة

(كنونى اذهبن واقصدنهما *) وقد اجتمعا فى قوله تعالى ليسجنن وليكونا وقد تقدم أول الكتاب ان قوله أقائلن أحضروا الشهودا ضرورة (تنبيه) ذهب البصريون الى ان كلا منهما أصل لتخالف بعض أحكامهما

فى نحو لا تهين الفقير وهما ممتنعان فى الثقيلة وكوقوع الشديدة بعد الالف وهو ممتنع فى الخفيفة وعورض التعليل بأن الفرع قد يختص باحكام ليست فى الاصل كما فى أن المفتوحة فانها فرع المكسورة ولها أحكام تخصها تصريح مع زيادة وحذف (قوله فرع الثقيلة) لاختصارها منها ولان التأكيد فى الثقيلة أبلغ سم (قوله وقيل بالعكس) يؤيده ان الخفيفة بسيطة والثقيلة مركبة فالخفيفة احق بالاصالة والثقيلة أحق بالفرعية (قوله أشد من الخفيفة) أى من التوكيد بالخفيفة ويؤيده ان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى غالبا وقوله تعالى ليسجنن وليكونا من الصاغرين فان امرأة العزيز كانت أشد حرصا على سجنه من كونه صاغرا لانها كانت تتوقع حبسه فى بيتها فتقرب منه وتراه كلما أرادت (قوله يؤكدان افعل) اى جوازا كما سيأتى (قوله أى فعل الامر) قال البعض تبعا لشيخنا الاولى فعل الطلب ليشمل الدعاء اه ويدفع بأن المراد فعل الامر الاصطلاحى وهو يشمل فعل الدعاء مع أنه لو قال فعل الطلب لشمل المضارع المقرون بلام الامر مع أنه سيذكره المصنف ولا ينافى كون المراد بفعل الامر ما ذكر قوله ومثله الدعاء لامكان حمله على الاستخدام بأن يجعل الضمير عائدا على فعل الامر لا بالمعنى الاعم المتقدم بل بالمعنى الخاص المقابل للدعاء أو على جعل الضمير عائدا على اضرب زيدا لا على فعل الامر فتأمل (قوله مطلقا) أى من غير شرط لانه مستقبل دائما اه تصريح ويرشد الى تفسير الاطلاق بذلك قوله بعد أى المضارع بالشرط الآتى فهو أحسن من قول البعض أى سواء كان على زنة افعل أو غيرها كانفعل وافتعل (قوله فانزلن سكينة علينا) تمامه وثبت الاقدام ان لاقينا وهو من كلامه صلى الله عليه وسلم الموافق لوزن الرجز (قوله بالشرط الآتى) هو قوله آتيا اذا طلب الخ (قوله ولا يؤكدان الماضى) لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافى المضى اه تصريح (قوله مطلقا) أى ولو كان ذلك الماضى بمعنى المستقبل طردا للباب (قوله دامن سعدك) بكسر الكاف ان رحمت متيما من تيمه الحب أى استعبده وذلله وتمامه لولاك لم يك للصبابة جانحا * أى مائلا والصبابة رقة الشوق (قوله فضرورة شاذة) أى ليس للمولدين ارتكابها فى شعرهم وكذا أقائلن الخ وان أوهم صنيعه خلافه (قوله سهلها كونه بمعنى الاستقبال) لان الدوام انما يتحقق فى الاستقبال اه سم وقال الدمامينى سهلها ما فيه من معنى الطلب فعومل معاملة الامر (قوله آتيا اذا طلب الخ) عبارة التوضيح وأما المضارع فله حالات أى خمس احداها أن

وذهب الكوفيون الى أن الخفيفة فرع الثقيلة وقيل بالعكس وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة (يؤكدان افعل) أى فعل الامر مطلقا نحو اضرب زيدا ومثله الدعاء كقوله فانزلن سكينة علينا (ويفعل) أى المضارع بالشرط الآتى ذكره ولا يؤكدان الماضى مطلقا وأما قوله

دامن سعدك ان رحمت متيما

فضرورة شاذة سهلها كونه بمعنى الاستقبال وانما يؤكد بهما المضارع حال كونه (آتيا اذا طلب) بأن يأتى أمرا نحو ليقومن زيد أو نهيا نحو ولا تحسبن الله غافلا

يكون توكيده بهما واجبا وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه بفاصل نحو وتالله لاكيدن أصنامكم ثم قال والثانية أن يكون قريبا من الواجب وذلك اذا كان شرطا لان المؤكدة بما نحو واما تخافن ثم قال الثالثة أن يكون كثيرا وذلك اذا وقع بعد أداة طلب كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا ثم قال والرابعة أن يكون قليلا وذلك اذا وقع بعد لا النافية أو ما الزائدة التى لم تسبق بان ثم قال والخامسة أن يكون أقل وذلك بعد لم وبعد أداة جزاء غير اما اه قال شيخنا وينبغى ان تزاد سادسة وهى امتناع التوكيد كالمضارع المنفى الواقع جواب القسم نحو والله لاتفعل كذا والمضارع الحالى نحو والله ليقوم زيد الآن والمضارع المفصول من لام القسم كما سيذكره الشارح قال فى النكت أورد على الناظم نحو قولك للعاطس يرحمك الله وقوله تعالى والمطلقات يتربصن ونحو ذلك مما أوقع فيه الخبر موقع الطلب فانه يصدق عليه انه يفعل آتيا ذا طلب ولا يجوز توكيده فلو قال يفعل المقترن بنهى أو استفهام الخ لكان اولى اه ويجاب بأنا لانسلم ان الطلب فيما أورده بالفعل وحده كما هو فرض الكلام بل بالجملة لانها من الجمل الخبرية المستعملة فى الانشاء ولئن سلم ان الطلب فيه بالفعل وحده فالمراد ذا طلب باداة كلام الامر ولا الناهية والطلب فيما أورده ليس كذلك فاعرفه وذا طلب حال من ضمير آتيا (قوله هلا تمنن) أصله تمنين فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع تخفيفا فالتقى ساكنان الياء والنون فحذفت الياء وذى سلم موضع بالحجاز اه زكريا وغير مخلفة حال من الياء المحذوفة (قوله ترينى) فيه الشاهد وأصله قبل نون التوكيد ترأيين نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة فصار تريين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار ترين فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع لتوالى الامثال وكسرت الياء للتخلص من الساكنين ولم تحذف لعدم مايدل عليها فلما أتى بياء المتكلم لحقت نون الوقاية فصار ترينى ويوم ظرف لغو متعلق بترينى (قوله أو استفهاما) أى بجميع أدواته اسمية كانت أو حرفية خلافا لمن خصه بالهمزة وهل اه دمامينى ولذا عدد الشارح الامثلة (قوله وهل يمنعنى ارتيادى البلاد) أى طوافى بها ومن حذر الموت تعليل لارتيادى وقوله ان يأتين أى من اتيانه متعلق بيمنعنى (قوله أفبعد كندة) بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة اه تصريح وقال زكريا قبيلا أى جماعة ثلاثة فاكثر اه قال ارباب الحواشى وهو أولى لانه لايلزم عليه ارتكاب ضرورة (قوله فأقبل الخ) الشاهد فى نفعلا حيث أكده

أوعرضا نحو ألا تنزلن عندنا أو تحضيضا كقوله

هلا تمنن بوعد غير مخلفة
كما عهدتك فى أيام ذى سلم

أو تمنيا كقوله

فليتك يوم الملتقى ترينى
لكى تعلمى انى امرؤ بك هائم

أو استفهاما كقوله

وهل يمنعنى ارتيادى البلاد
من حذر الموت ان يأتين

وقوله

وقوله

أفبعد كندة تمدحن قبيلا

وقوله

فأقبل على رهطى ورهطك نبتحث
مساعينا حتى ترى كيف نفعلا

بالنون

أو دعا كقوله

لايبعدن قومى الذين هم * سم العداة وآفة الجزر
النازلون بكل معترك * والطيبون معاقد الازر

(أو) آتيا (شرطا اما تاليا) اما فى موضع النصب مفعول به لتاليا أى شرطا تابعا ان الشرطية المؤكدة بما نحو واما تخافن فاما تذهبن فاماترين واحترز من الواقع شرطا بغير اما فان توكيده قليل كما سيأتى (او) آتيا (منبتا فى) جواب (قسم مستقبلا) غير مفصول من لامه بفاصل نحو تالله لاكيدن أصنامكم وقوله

فمن يك لم يثأر بأعراض قومه
فانى ورب الراقصات لأثأرا

ولا يجوز توكيده بهما ان كان منفيا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف اذ التقدير لاتفتؤ وأما قوله

تالله لايحمدن المرء مجتنبا
فعل الكرام ولو فاق الورى حسبا

فشاذ أو ضرورة أو كان حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيامة وقوله

يمينا لابغض كل امرئ * يزخرف قولا ولا يفعل

وقوله

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم
ليعلم ربى أن بيتى واسع

أو كان مفصولا من اللام مثل ولئن متم أو قتلتم لالى الله تحشرون ونحو ولسوف يعطيك ربك فترضى (تنبيهان) * الاول التوكيد فى هذا النوع واجب بالشروط المذكورة كما نص عليه فى التسهيل وهو مذهب البصريين فلابد عندهم من اللام والنون فان خلا منهما قدر قبل حرف النفى فاذا قلت والله يقوم زيد كان المعنى نفى القيام عنه وأجاز الكوفيون تعاقبهما وقد ورد فى الشعر وحكى سيبويه والله لأضربه وأما التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقا واختلفوا فيه بعد أما فمذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أحسن ولهذا لم يقع فى القرآن الا كذلك واليه ذهب الفارسى وأكثر المتأخرين وهو الصحيح وقد كثر فى الشعر مجيئه غير مؤكد من ذلك قوله

ياصاح اما تجدنى غير ذى جدة * فما التخلى عن الخلان من شيمى

وقوله

فاماترينى ولى لمة * فان الحوادث أودى بها

بالنون الخفيفة لوجود الاستفهام ثم أبدلها ألفا للوقف ونبحث مساعينا جواب الامر أى نفتش عن مآثرنا أفاده زكريا (قوله لايبعدن) أى لايهلكن وتقدم الكلام على البيت فى النعت (قوله اما فى موضع النصب الخ) ويصح أن يكون اما بدلا من شرطا وشرطا مفعول تاليا والمعنى تاليا شرطا اما وشرطا على هذا بمعنى أداة شرط وعلى ماذكره الشارح بمعنى فعل شرط (قوله المؤكدة بما) أى الزائدة (قوله فاماترين) تقدم تصريفه لكن نون الرفع حذفت هنا للجازم وشذ ثبوتها فى قراءة من قرأ ترين بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله لم يوفون بالجار كما فى المغنى (قوله فان توكيده قليل) عبر فى التوضيح بأقل كما مر (قوله فمن يك لم يثأر بأعراض قومه) أى لم ينتصر لها وهو بسكون المثلثة وفتح الهمزة والاعراض جمع عرض وهو مايحميه الانسان من أن يعاب فيه وأراد بالراقصات ابل الحجيج التى تهز اطرافها فى مشيها كانها ترقص والشاهد فى لاثأرا فانه اكده بالنون الخفيفة ثم أبدلها ألفا للوقف أفاده زكريا (قوله أو كان حالا) منع البصريون الاقسام على فعل الحال فلا يجوزون والله لافعل الان كما سيأتى فى التنبيه الثانى ويؤولون القراءة والبيتين بانها على اضمار مبتدا (قوله يمينا) لأبغض مضارع من باب نصر وأما أبغض يبغض بالضم فلغة رديئة ذكره شيخنا السيد وقوله يزخرف قولا الخ أى يزين قوله بالوعد ولا يفعل مايعد به (قوله أو كان مفصولا من اللام) أى بمعموله كالمثال الاول أو بحرف تنفيس كالمثال الثانى أو بقد نحو والله لقد يقوم زيد كما فى سم (قوله التوكيد فى هذا النوع) أى الواقع فى جواب القسم واجب لانهم كرهوا أن يوكدوا الفعل بأمر منفصل وهو القسم من غير أن يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له جامى (قوله قدر قبل) وفى بعض النسخ قبله (قوله كان المعنى نفى القيام عنه) به أخذ الحنفية فقالوا اذا قال الشخص والله أصوم حنث بالصوم والذى يقتضيه بناء الايمان على العرف الحنث بعدم الصوم كما هو مذهب غيرهم (قوله وأجاز الكوفيون تعاقبهما) أى اللام والنون فيكتفى بأحدهما (قوله غير ذى جدة) بكسر الجيم أى سعة فى المال (قوله فاماترينى الخ) اللمة بكسر اللام شعر الرأس وأودى هلك وهو يتعدى بالباء فمعنى أودى بها أهلكها واعا لم يقل أودت بها ليوافق تاسيس القافية وهو الالف الواقعة قبل حرف متحرك قبل حرف

وقوله

فاماترينى كابنة الرمل ضاحيا
على رقة أحفى ولا انتعل

وذهب المبرد والزجاج الى لزوم النون بعد اما وزعما ان حذفها ضرورة الثانى منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الآن استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالمؤكد كقولك والله ان زيدا ليفعل الآن وأجازه الكوفيون ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير لاقسم واليمين اه (وقل) التوكيد (بعد ما) الزائدة التى لم تسبق بأن من ذلك قولهم بعين ما أرينك وبجهد ما تبلغن وحيثما تكونن آتك ومتى ما تقعدن اقعد وقوله

اذا مات منهم ميت سرق ابنه
ومن عضة ما ينبتن شكيرها

وقوله

قليلا به ما يحمدنك وارث

(تنبيهان) * الاول مراد الناظم أن التوكيد بعد ما المذكورة قليل بالنسبة الى ما تقدم لا قليل مطلقا فانه كثير كما صرح به فى غير هذا الكتاب بل ظاهر كلامه اطراده وانما كان كثيرا من قبل أن ما لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام نص على ذلك سيبويه كما حكاه فى شرح الكافية الثانى كلامه يشمل ما الواقعة بعد رب وصرح فى الكافية بان التوكيد بعدها شاذ وعلل ذلك بأن الفعل بعدها ماضى المعنى ونص بعضهم على أن الحاق النون بعدها ضرورة

الروى زكريا (قوله كابنة الرمل) يعنى الناقة ضاحيا يعنى ملاقيا لحر الشمس على رقة يعنى مع رقة جلد قدمى (قوله منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الآن) اى من كل جواب قسم مضارع حالى مثبت ويظهر لى أن منعهم ذلك من لوازم قولهم السابق لا بد من اللام والنون فان نحو المثال المذكور لم يجتمع فيه اللام والنون لمنافاة النون للحال لاقتضائها الاستقبال (قوله من قراءة ابن كثير لاقسم) ومن منع الاقسام على فعل الحال أول ذلك على اضمار مبتدا أى لانا أقسم اه زكريا قال الدمامينى والذى يظهر مذهب الكوفيين اذ لا حاجة الى الاضمار مع كون الحال لا ينافى القسم كما اعترف به البصريون فى الجملة الاسمية اه وفيه ان علة منع البصريين ليست فيما يظهر منافاة القسم للحال حتى يرد عليهم أنه لا ينافى الحال كما قالوا به فى الجملة الاسمية بل انه لا بد عندهم من اجتماع اللام والنون والنون لا تأتى هنا لمنافاتها الحال كما قدمناه فعلم ما فى كلام البعض (قوله التى لم تسبق بان) سواء سبقت بأداة شرط أم لا كما مثل (قوله بعين ما أرينك) تقوله لمن يخفى أمرا أنت به بصير تصريح (قوله وبجهد ما تبلغن) تقوله لمن حملته فعلا فأباه أى لا بد لك من فعله مع مشقة تصريح (قوله اذا مات الخ) المعنى اذا مات منهم شخص سرق ابنه صفاته فصار مثله وقوله ومن عضة الخ قال الشارح فى شرحه على التوضيح العضة بالتاء واحدة العضاه بالهاء وهو كل شجر عظيم له شوك والتاء عوض من الهاء الاصلية كما فى شفة والشكير ما ينبت حول الشجرة من أصلها قاله الجوهرى اه (قوله قليلا به) أى حمدا قليلا وضميره للمال فى بيت قبله اه زكريا (قوله لا قليل مطلقا) أى بالنسبة لما تقدم وفى نفسه (قوله بل ظاهر كلامه اطراده) لكن فى التصريح أنه لا يقاس على المواضع التى سمع فيها زيادة ما وانه لا يحذف منها ما (قوله لما لازمت هذه المواضع) يعنى بعد عين وجهد وحيث ومتى وعضة وقليلا فى التراكيب المتقدمة وما أشبهها وعندى فى اللزوم بالنسبة الى متى نظر للقطع بجواز متى تقعد اقعد فتأمل وانما زيدت ما بعد النكرة لتوكيد الابهام كما قال شيخنا وقول البعض لزوال الابهام سبق قلم (قوله أشبهت) أى فى اللزوم وأما قول شيخنا أى فى التوكيد فيرد عليه ان المشابهة فى التوكيد لا تتوقف على اللزوم لترتب التوكيد بها على مجرد حصولها (قوله معاملته بعد اللام) أى فى مطلق توكيده فلا يرد أن توكيده بعد اللام واجب عند البصريين وبعد ما هذه قليل (قوله ماضى المعنى) أى فلا يناسبه التوكيد بالنون المقتضية للاستقبال والمراد ماضى المعنى غالبا فلا يرد ربما يود

الذين

وظاهر كلامه فى التسهيل أنه لا يختص بالضرورة وهو ما يشعر به كلام سيبويه فانه حكى ربما يقولن ذلك ومنه قوله

ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات اه

(ولم) أى وقل التوكيد بعد لم كقوله

يحسبه الجاهل ما لم يعلما
شيخا على كرسيه معمما

(تنبيه) نص سيبويه على أنه ضرورة لان الفعل بعدها ماضى المعنى كالواقع بعد ربما قال فى شرح الكافية وهو بعد ربما أحسن

(وبعد لا) أى وقل بعد لا النافية قال فى شرح الكافية وقد يؤكد باحدى النونين المضارع المنفى بلا تشبيها بالنهى كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقد زعم قوم ان هذا نهى وليس بصحيح ومثله قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحينها
ولا الضيف فيها ان أناخ محول

الا ان توكيد تصيبن أحسن لاتصاله بلا فهو بذلك أشبه بالنهى كقوله تعالى لا يفتننكم الشيطان بخلاف قول الشاعر فانه غير متصل بلا فبعد شبهه بالنهى ومع ذلك فقد سوغت لا توكيده وان كانت منفصلة فتوكيد تصيبن لاتصاله أحق وأولى هذا كلامه بحروفه (تنبيهان) * الاول ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جنى والجمهور على المنع ولهم فى الآية تأويلات فقيل لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنة فتكون نظير جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط وقيل لا ناهية وتم الكلام عند قوله فتنة ثم ابتدأ نهى الظلمة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة فأخرج النهى عن اسناده للفتنة فهو نهى محول

الذين كفروا لو كانوا مسلمين (قوله وظاهر كلامه فى التسهيل الخ) يصح تمشيته على أنه قليل وعلى أنه شاذ (قوله ربما أوفيت الخ) أى نزلت والعلم الجبل وفى بمعنى على والشاهد فى ترفعن وفاعله شمالات جمع شمال ريح من ناحية القطب زكريا (قوله أى وقل التوكيد بعد لم) القلة بالنسبة الى التوكيد بعد لم بمعنى الندور كما فى ابن الناظم وغيره (قوله يحسبه) أى الجبل الذى عمه الخصب وحفه النبات والشاهد فى ما لم يعلما اه عينى وهذا ما نقله السيوطى فى شرح شواهد المغنى عن الاعلم ثم قال وقال ابن هشام اللخمى ليس كذلك وانما شبه اللبن فى القعب اى لما عليه من الرغوة حتى امتلأ بشيخ معمم فوق كرسى وما قبله من الابيات يدل على ذلك اه (قوله كالواقع بعد ربما) أى فى أنه ماضى المعنى (قوله وهو بعد ربما أحسن) قال شيخنا وتبعه البعض لعله لان لم تقلب المضارع الى المضى أبدا بخلاف ربما فانها قد تدخل على المستقبل كما فى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين اه ويحتمل ان الاحسنية لوجود ما الزائدة التى يؤكد بعدها كثيرا فى غير ربما (قوله وبعد لا) لم يحتج لتقييدها بالنافية لانه قد علم من قوله ذا طلب اطراد التوكيد بعد لا الناهية نكت (قوله وليس بصحيح) لعل وجهه ان الجملة صفة فتنة والجملة الانشائية لا تقع صفة اه سم أى والاصل عدم التأويلات الآتية من طرف من جعل لا ناهية (قوله فلا الجارة الدنيا) أى القريبة لها أى لجزة محبوبته وتلحينها خبر الجارة ان ألغيت لا وخبر لا ان أعملت عمل ليس من لحيته الحاء اذا لمته وفيها بمعنى عنها والضمير لجزة وتقدير عجز البيت ولا الضيف محول عنها ان اناخ أى نزل وجزة بالجيم والزاى نقله شيخنا وقوله وخبر لا ان أعملت عمل ليس أى بناء على القول بجواز عملها فى المعرفة والذى فى المغنى بها بالباء بدل اللام وعليه فالباء ظرفية والضمير المجرور بها عائد الى أرض المحبوبة وكذا الضمير فى فيها وفيها حال من الضيف صرح بذلك الدمامينى (قوله ما اختاره الناظم) أى من جواز التوكيد بعد لا النافية على قلة (قوله على المنع) أى منع التوكيد بالنون بعد لا النافية الا فى الضرورة (قوله بقول محذوف هو صفة فتنة) والتقدير واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبن الخ أى وفى لا تصيبن الخ تحويل النهى الآتى بيانه فى الوجه الثانى ويحتمل عندى تنزيل الفتنة منزلة العاقل الذى ينهى فلا تحويل (قوله فأخرج النهى عن اسناده للفتنة) يعنى ان النهى وان كان باعتبار القصد الاصلى عن تعرض المخاطبين للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة والاصل لا تتعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة لكنه

حول فى العبارة عن ايقاعه على هذا التعرض الى ايقاعه على الاصابة المسببة عنه وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير خطاب جماعة المذكور تنبيها على أنهم ان تعرضوا كانوا ظالمين فقول الشارح اخرج أى حول وقوله عن اسناده اى ايقاعه وصلته محذوفة أى اسناده للتعرض للظلم وقوله للفتنة متعلق باخرج واللام بمعنى الى مع حذف أى الى اسناده لاصابة الفتنة أى تنزيلا للمسبب منزلة السبب وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين لان مفعول الاصابة هو فاعل التعرض بخلاف الوجه الاول ومن فى منكم على هذا البيان الجنس لا للتبعيض لئلا ينقسم المتعرضون للظلم الى ظالم وغير ظالم وليس كذلك بخلاف الوجه الاول فمن عليه للتبعيض (قوله كما قالوا الأرينك) هو نهى محول عن اسناده للمخاطب الى اسناده للمتكلم والاصل لا تأت فحول النهى عن الاتيان الذى هو سبب لرؤيته الى المسبب الذى هو الرؤية سم (قوله هو على معنى الدعاء) أى فلا دعائية لا نافية وحينئذ فهى انشائية فلا تكون صفة فتنة فلا بد من تقدير القول او الوقف على فتنة ولا يخفى انه يلزم على هذا الوجه أن يكون الدعاء على الظالمين وغيرهم وانه انما يأتى اذا كان هذا الكلام مقولا على لسان بعض الناس وفى ذلك ما يخفى فهذا الوجه عندى شديد الضعف فتأمل (قوله وقيل جواب قسم ولا نافية) قال البعض كان الصواب عدم ذكر هذا فى التأويلات المذكورة لانها على مذهب الجمهور المانعين جواز التوكيد بعد لا النافية اه وقد يدفع بحمل انكارهم مجىء التوكيد بعد النفى بلا على النفى الذى ليس جواب قسم بدليل قولهم هنا بسماعه فى النفى الذى هو جواب قسم (قوله تشبيها بالموجب) أى بالجواب الموجب أى فى التوكيد مع كونه سماعيا (قوله جواب الامر) يعنى اتقوا وممن ذكر هذا الوجه الزمخشرى وهو فاسد لان المعنى حينئذ ان تتقوها لا تصيب الظالم خاصة وقوله ان التقدير ان أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب الا ترى انك تقدر فى ائتنى أكرمك ان تأتنى أكرمك اه مغنى واجاب التفتازانى بأنه على رأى من يقدر ما يناسب الكلام ولا يلتزم كون المقدر من جنس الامر ولا موافقا له نفيا واثباتا فيصح فى الآية تقدير ان لم تتقوا وتقدير ان أصابتكم كذا فى الشمنى (قوله مطلقا) أى سواء كانت لا مفصولة من المضارع بفاصل كما فى قوله فلا الجارة الدنيا البيت المتقدم أو موصولة به (قوله على أنه بعد المفصولة ضرورة) الذى فى المغنى انه بعد المفصولة والموصولة سماعى

كما قالوا الأرينك ههنا وهذا تخريج الزجاج والمبرد والفراء وقال الاخفش الصغير لا تصيبن هو على معنى الدعاء وقيل جواب قسم والجملة موجبة والاصل لتصيبن كقراءة ابن مسعود وغيره ثم أشبعت اللام وهو ضعيف لان الاشباع بابه الشعر وقيل جواب قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت فى قوله تالله لا يحمدن المرء مجتنبا فعل الكرام وقال الفراء الجملة جواب الامر نحو قولك انزل عن الدابة لا تطرحنك ولا نافية ومن منع النون بعد لا النافية منع الثانى اذا قلنا انزل عن الدابة لا تطرحنك الثانى اذا قلنا عبارة الناظم فهل يطرد التوكيد بعد لا كلامه يشعر بالاطراد مطلقا لكن نص غيره على أنه بعد المفصولة ضرورة

(قوله

(وغير امامن طوالب الجزا) أى وقل بعد غير اما الشرطية من طوالب الجزاء وذلك يشمل ان المجردة عن ما وغيرها ويشمل الشرط والجزاء فمن توكيد الشرط بعد غير اما قوله * من يثقفن منهم فليس بآيب * ومن توكيد الجزاء قوله * فمهما تشأ منه فزارة تعطكم * ومهما تشأ منه فزارة تمنعا * وقوله * نبتم نبات الخيزرانى فى الوغى * حديثا متى ما يأتك الخير ينفعا (تنبيهان) *

الاول مقتضى كلامه ان ذلك جائز فى الاختيار وبه صرح فى التسهيل فقال وقد تلحق جواب الشرط اختيارا وذهب غيره الى أن دخولها فى غير شرط اما وجواب الشرط مطلقا ضرورة الثانى جاء توكيد المضارع فى غير ما ذكر وهو فى غاية الندرة ولذلك لم يتعرض له ومنه قوله
ليت شعرى وأشعرن اذا ما * قربوها منشورة ودعيت
واشذ من هذا توكيد أفعل فى التعجب كقوله
ومستبدل من بعد غضبى (١) صريمة * فأحر به من طول فقر وأحريا
وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وان اختلفا معنى واشذ من هذا نحو أقائلن أحضروا الشهودا

(وآخر المؤكد افتح) لما عرفت أول الكتاب انه تركب معها تركيب خمسة عشر ولا فرق بين أن يكون صحيحا (كابرزا) اذ أصله ابرزن بالنون الخفيفة فأبدلت الفاء فى الوقف كما سيأتى واضربن أو معتلا نحو اخشين وارمين واغزون امرا كما مثل أو مضارعا نحو هل تبرزن وهل ترمين هذه لغة جميع العرب سوى فزارة فانهم يحذف آخر الفعل اذا كان ياء تلى كسرة نحو ترمين فتقول هل ترمن يا زيد ومنه قوله
ولا تقاسن بعدى الهم والجزعا
هذا اذا كان الفعل مسندا لغير الالف والواو والياء فان كان مسندا اليهن فحكمه ما أشار اليه بقوله (واشكله قبل مضمر لين بما جانس) أى بما جانس ذلك المضمر (من محرك قد علما) فيجانس الالف الفتح والواو الضم والياء الكسر (والمضمر) المسند اليه الفعل (احذفنه) لاجل التقاء الساكنين مبقيا حركته دالة عليه

(قوله وذلك يشمل الخ) أى قولنا وقل بعد غير اما الشرطية لكن محط شمول ان وغيرها قوله غير اما ومحط شمول الشرط والجزاء قوله بعد غير (قوله وغيرها) بالنصب عطفا على ان (قوله والجزاء) أى جزاء غير اما من طوالب الجزاء لعدم شمول كلام المصنف بجزاء اما ويمكن ان يعمم فى الجزاء بناء على أن جزاء اما داخل فى كلام المصنف بمفهوم الموافقة الاولوى فاعرفه (قوله من يثقفن) بالبناء للمجهول أى يوجدن يقال ثقفته من باب فهم أى وجدته والآيب الراجع وتوهم البعض ان يثقفن مبنى للفاعل بمعنى يوجدن فقال يثقفن مضارع ثقف من باب علم يعلم أى يوجدن اه وهو خطأ واضح ثم رأيت فى نسخة صحيحة من العينى ونسخة صحيحة من ابن الناظم تثقفن بتاء الخطاب مبنيا للفاعل فيكون بمعنى تجدن وهو واضح (قوله فمهما تشأ الخ) منه متعلق بتعطكم وفزارة فاعل تشأ (قوله حديثا) أى حدث حديثا أى قل ذلك جهارا فانه مسلم (قوله وجواب الشرط) معطوف على غير وقوله مطلقا أى سواء كان جواب اما أو جواب غيرها (قوله الثانى جاء) أى لضرورة الشعر كما قاله المرادى فمع كونه فى غاية الندرة كما قال الشارح هو خاص بالضرورة (قوله فى غير ما ذكر) أى غير المواضع السبعة قوله ليت شعرى أى علمى أى ليتنى اعلم والضمير فى قربوها لصحيفة الاعمال (قوله واشذ منه توكيد أفعل فى التعجب) أى لانه ماض معنى (قوله ومستبدل من بعد غضبى صريمة) قال الشمنى غضبى معرفة لا تنون ولا تدخلها أل وهى مائة من الابل وصريمة تصغير صرمة بالكسر وهى القطعة من الابل نحو الثلاثين وأحريا بحاء مهملة فراء فتحتية (قوله من تشبيه لفظ) وهو أفعل فى التعجب بلفظ وهو أفعل فى الامر سم (قوله وآخر المؤكد افتح) بيان لقاعدة وقوله واشكله الى آخر البيت استثناء منها (قوله فانهم يحذف آخر الفعل الخ) الظاهر ان الفعل على هذه اللغة مبنى على فتحة الياء المحذوفة (قوله هذا) أى ما ذكر من فتح آخر المؤكد (قوله واشكله) أى حرك آخر المؤكد حالة كون هذا الآخر قبل مضمر لين بفتح اللام مخففا لين هذا هو المسموع والظاهر وان جاز كسرها على أنه من النعت بالمصدر وقوله من محرك بيان لما وقول الشيخ متعلق بجانس غير ظاهر (قوله المسند اليه) قيد به نظرا الى المتبادر من لفظ المضمر والافصح ان يراد بالضمير ما يعم الحرف المجعول علامة للتثنية والجمع مجازا على لغة أكلونى البراغيث نحو هل يضربن الزيدون بضم الباء (قوله احذفنه لاجل التقاء الساكنين) أى لانه ليس على حده الجائز اذ شرطه

(١) قوله فى الصفحه السابقه ومستبدل من بعد غضبى بالعين المهملة وبعد الضاد باء موحدة هذا اللفظ على شهرته بين اهل العلم لم يوجد فى القاموس وانما الذى فيه فى فصل الغين المعجمه من باب المعتل غضيا كسلمى مائة من الابل اهـ قاله نصر

أن يكون الساكنان فى كلمة وهنا ليس كذلك بل النون كالكلمة المنفصلة كذا قال سم والصحيح الذى درج عليه الشارح فيما يأتى عدم اشتراط كونهما فى كلمة بدليل نحو اتحاجونى وعلة الحذف عند من لا يشترط ذلك استثقال الكلمة واستطالتها لو أبقى المضمر فان قلت المقتضى للحذف على كلا القولين موجود فى اضربان فلم لم تحذف الالف قلت لمانع وهو الالتباس بالمفرد لو حذفت الالف والمانع يغلب على المقتضى فان قلت كسر النون يدفع اللبس قلت المقتضى لكسر النون مشابهتها نون التثنية فى الوقوع آخرا بعد الالف فاذا ذهبت الالف ذهب مقتضى الكسر فان قلت كان ينبغى حينئذ حذف الالف فى اضربنان لعدم الالتباس قلت لو حذف لزال الغرض الذى أتى به لاجله وهو الفصل بين الامثال وما قدمناه من الخلاف فى كون التقاء الساكنين فيما مر على حده أولا انما هو مع النون الثقيلة امامع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا لعدم ادغام الساكن الثانى (قوله لكثرة الامثال) أى الزوائد فلا يرد نحو النسوة جنن ويجنن كما قدمناه أول الكتاب ثم ماذكره لا يتأتى مع الخفيفة مع أن نون الرفع تحذف معها أيضا فيما ذكر الا أن يقال حذفت مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة طردا اهـ سم وتقدم تعليل الحذف بالتخفيف ايضا فى كلام زكريا (قوله هذا كله) اى ماذكر من شكل الاخر بالمجانس وحذف المضمر الا الالف (قوله هل تغزن وهل ترمن) اصل الاول قبل التوكيد بالنون تغزوون استثقلت الضمة على الواو الاولى فحذفت الضمة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالى الامثال ثم الواو لالتقاء الساكنين مع كون الضمة قبلها دليلا عليها واصل الثانى قبل التوكيد بالنون ترميون استثقلت الضمة على الياء فنقلت الى ماقبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم اكد بالنون الى آخر ماتقدم وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم قلبت كسرة الميم ضمة لتناسب الواو ثم اكد بالنون الى آخر ماتقدم (قوله وياهند هل تغزن وهل ترمن بكسره) أصل الاول تغزوين استثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ماقبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالى الامثال ثم الياء لالتقاء الساكنين وان شئت قلت استثقلت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم قلبت ضمة الزاى كسرة لتناسب الياء ثم أكد بالنون الى آخر ماتقدم واصل الثانى ترميين استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد

بالنون

(الا الالف) بتبها لخفتها تقول يا قوم هل تضربن بضم الباء وياهند هل تضربن بكسرها فأصل يا قوم هل تضربن هل تضربونن فصار تضربونن فحذفت نون الرفع لكثرة الامثال فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وأصل هل تضربن تضربينن فعل به ماذكر وتقول يا زيدان هل تضربان فأصل تضربان تضربانن فحذفت نون الرفع لماذكر ولم تحذف الالف لخفتها ولئلا يلتبس بفعل الواحد ولم تحرك لانها لا تقبل الحركة وكسرت نون التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية فى زيادتها اخرا بعد الالف هذا كله اذا كان الفعل صحيحا فان كان معتلا نظرت ان كان بالواو والياء فكالصحيح تقول يا قوم هل تغزن وياهند هل تغزن وهل ترمن بضم ماقبل النون وهل ترمن بكسره فتحذف مع نون الرفع الواو والياء وتقول هل تغزوان وترميان فتبقى الالف

فان قلت ليس هذا كالصحيح لانه حذف آخره وجعلت الحركة المجانسة على ماقبل الآخر بخلاف الصحيح قلت حذف آخره انما هو لاسناده الى الواو والياء لا للتوكيد فهو مساو للصحيح فى التغيير الناشى عن التوكيد ولذلك لم يتعرض له الناظم وان كان بالالف فليس كالصحيح فيما ذكر بل له حكم اخر أشار اليه بقوله (وان يكن فى آخر الفعل ألف فاجعله) أى الالف (منه) أى من الفعل (رافعا) حال من الفعل أى حال كون الفعل رافعا (غير اليا والواو) أى بأن رفع الالف أو النون أو ضميرا مستترا أو اسما ظاهرا (ياء) مفعول ثان لاجعل اى اجعل الالف حينئذ ياء نحو هل تخشيان وهل ترضيان يا زيدان وهل تخشينان وترضينان يا نسوة ويا زيد هل تخشين وترضين وهل يخشين ويرضين زيد والامر فى ذلك كالمضارع (كاسعين سعيا) يا زيد وكذا بقية الامثلة (تنبيه) * انما وجب جعل الالف ياء لان كلامه فى الفعل المؤكد بالنون وهو المضارع والامر ولا تكون الالف فيهما الا منقلبة عن ياء غير مبدلة كيسعى أو مبدلة من ياء والياء منقلبة عن واو كيرضى لانهما من الرضوان (واحذفه) أى الالف (من رافع هاتين) أى الياء والواو وتبقى الفتحة قبلهما دليلا عليهما (وفى واو ويا شكل مجانس قفى) أى تبع يعنى ان الواو بعد حذف الالف تضم والياء تكسر وانما احتيج الى تحريكهما ولم يحذفا لان ماقبلهما حركة غير مجانسة أعنى فتحة الالف المحذوفة فلو حذفا لم يبق مايدل عليهما (نحو اخشين ياهند) وهل ترضين ياهند (بالكسر ويا قوم اخشون) وهل ترضون (واضمم) الواو (وقس) على ذلك (مسويا) (تنبيهان) * الاول أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ماقبلها نحو اخشين ياهند فتقول اخشن وحكى الفراء انها لغة طى الثانى فرض المصنف الكلام على الضمير وحكم الالف والواو اللذين هما علامة أى بأن أسند الفعل الى الظاهر على لغة أكلونى البراغيث كحكم الضمير وهذا واضح (ولم تقع) أى النون (خفيفة بعد الالف أى سواء كانت الالف) اسما بأن كان الفعل مسندا اليها أو حرفا بأن كان الفعل مسندا الى ظاهر على لغة أكلونى البراغيث

بالنون الى آخر ما تقدم (قوله ليس هذا) أى المعتل بالواو والياء (قوله لانه حذف آخره) أى اذا رفع الواو والياء (قوله انما هو لاسناده الى الواو والياء) بدليل أنه اذا لم يسند اليهما ثبت الآخر مفتوحا نحو هل تغزون يا زيد وهل ترمين يا عمرو (قوله وان كان بالالف) أى معتلا بالالف (قوله فى آخر الفعل) فيه ظرفية الشئ فى نفسه لان الآخر هو الالف ويدفع بأن المراد بالآخر ما قابل الاول وحينئذ تكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل (قوله منه) حال من الضمير فى اجعله (قوله حال من الفعل) أى من ضمير الفعل أى من الضمير الراجع الى الفعل (قوله نحو هل تخشيان) نشر على ترتيب اللف ومثل بفعلين اشارة الى أنه لا فرق بين كون الالف منقلبة عن ياء كيخشى أو واو كيرضى لانه من الرضوان (قوله والامر فى ذلك كالمضارع) أى فى التمثيل المذكور أى فى غالبه والا فالامر لا يرفع الظاهر بخلاف المضارع (قوله عن ياء غير مبدلة) أى عن ياء أصلية ليست مبدلة عن شئ (قوله لانه من الرضوان) فاصل يرضى يرضو قلبت الواو ياء لمجاوزتها متطرفة ثلاثة أحرف ثم الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها هذا ما يفيده كلام الشارح ولعلهم لم يقلبوا الواو من أول الامر ألفا ليكون فى المضارع ما فى الماضى من قلب الواو ياء فان أصل رضى رضو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة فاعرف ذلك (قوله واحذفه أى الالف) انما لم يقلب ياء كما تقدم لانه لو قلب هنا ياء لاجتمع ياآن فى نحو اخشين ياهند اذ كان يقال اخشيين بفتح الياء الاولى المنقلبة عن الالف وكسر الثانية الفاعل وكذا فى نحو هل ترضين يا دعد اذ كان يقال ترضيين وكل ذلك ثقيل ولا يلزم ذلك فيما تقدم وجعل شيخنا وتبعه البعض اللازم على قلب الالف ياء فى نحو هل ترضين يا دعد اجتماع واو وياء اذ كان يقال ترضوين وهو أيضا ثقيل وهذا سهو منهما عن كون الملزوم قلب الالف ياء والله الموفق (قوله دليلا عليه) أى الالف وذكره باعتبار أنه حرف مثلا موافقة للنظم (قوله وفى واو وياء) من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله أعنى فتحة الالف) فيه مسامحة والمراد فتحة ماقبل الالف (قوله أجاز الكوفيون حذف الياء الخ) وهل تبقى حركة ماقبلها حين حذفها او يكسر دلالة على الياء قال بعضهم وهذا الذى ينبغى (قوله وحكم الالف والواو اللذين هما علامة الخ) لم يذكر الياء لانها لا تكون الا ضميرا (قوله ولم تقع خفيفة الخ) هذا شروع فيما تنفرد فيه الخفيفة عن الثقيلة وهو أربعة الاول ماذكره فى هذا البيت (قوله أى النون) صريح فى أن خفيفة بالنصب على

أو كانت التالية لنون جماعة النساء وفاقا لسيبويه والبصريين سوى يونس وخلافا ليونس والكوفيين لان فيه التقاء الساكنين على غير حده (لكن) تقع (شديدة وكسرها) لالتقاء الساكنين (ألف) لانه على حده اذ الاول حرف لين والثانى مدغم وبعضد ماذهب اليه يونس والكوفيون قرأة بعضهم فدمرانهم تدميرا حكاها ابن جنى ويمكن ان يكون من هذا قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون (تنبيهان)* الاول ذكر الناظم ان من أجاز الخفيفة بعد الالف يكسرها وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين وظاهر كلام سيبويه وبه صرح الفارسى فى الحجة ان يونس يبقى النون ساكنة ونظر فى ذلك بقراءة نافع محياى الثانى هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الالف اذا كان بعدها ماتدغم فيه على مذهب البصريين نحو اضربان نعمان قال الشيخ ابو حيان نص بعضهم على المنع ويمكن ان يقال يجوز وقد صرح سيبويه بمنع ذلك (وألفا زد قبلها) أى قبل نون التوكيد (مؤكدا* فعلا الى نون الاناث أسندا) لئلا تتوالى الامثال فتقول هل تضربنان يانسوة بنون مشددة مكسورة وفى جواز الخفيفة الخلاف السابق كما تقدم ولا يجوز ترك الالف فلا تقول هل تضربنن يانسوة (واحذف خفيفة

الحال من ضمير تقع ويصح رفعها على الفاعلية والوجهان جاريان فى قوله شديدة أيضا (قوله وفاقا لسيبويه والبصريين) هو وما عطف عليه راجعان لعدم وقوع الخفيفة بعد الالف بأقسامها الثلاثة (قوله لان فيه التقاء الساكنين) أى بالنظر الى أصل الخفيفة وهو السكون والا فسيأتى ان من أجاز وقوعها بعد الالف يكسرها ثم روى عن يونس ابقاؤها ساكنة والالتقاء على هذا ظاهر (قوله على غير حده) أى غير طريقه الجائز لان الساكن الثانى غير مدغم (قوله لالتقاء الساكنين) قال سم فيه نظر لان التقاء الساكنين متحقق مع الكسر ولا يزيله اه وأجاب الاسقاطى بأنه ليس المراد بالساكنين الالف والنون كما هو مبنى النظر بل النونين يعنى ان النون المشددة ذات نونين أولاهما ساكنة والثانية محركة بالكسر لئلا تلتقى ساكنة مع النون الاولى ويدل على أن هذا مراد الشارح قوله معللا وقوع الشديدة بعد الالف لانه أى التقاء الساكنين بين الالف والنون على حده الخ أى لانه لو كان مراده بالساكنين الالف والنون لناقض قوله لالتقاء الساكنين قوله لانه على حده لاقتضاء الاول زواله لان معناه لدفع التقاء الساكنين والثانى بقاءه قال شيخنا وماذكره بعيد اذ لو كان التحريك لالتقاء الساكنين يعنى النونين لحركت الاولى كما هو الشان فى التقاء الساكنين اه وعلل جماعة الكسر بشابهتها نون المثنى وهو ماقدمه الشارح آنفا (قوله لانه على حده) تعليل لقوله تقع شديدة واعترضه البعض بما علم اندفاعه من القولة السابقة ثم كون التقاء الساكنين هنا على حده مبنى على الصحيح من عدم اشتراط كونهما فى كلمة كما مر بيانه (قوله ولا تتبعان) فالواو للعطف ولا للنهى ونون الرفع محذوفة بها والنون مؤكدة وقال يمكن لجواز أن تكون الواو للحال ولا للنفى والموجود نون الرفع اه تصريح وليس عن الآية الاولى جواب سندوبى (قوله بقراءة نافع محياى) وجهها الوصل بنية الوقف (قوله نص بعضهم على المنع) هو ظاهر اطلاق الناظم (قوله ويمكن ان يقال يجوز) لان الساكن الثانى مدغم فيه (قوله لئلا تتوالى الامثال) نظرا الى الصحيح من عدم جواز وقوع الخفيفة بعد الالف فعلل بهذا التعليل الذى لا يظهر بالنسبة للخفيفة على مذهب من أجاز وقوعها بعد الالف لان اللازم بالنسبة اليها توالى مثلين فقط ولو نظر الى المذهبين لعلل بقصد التخفيف كما علل غيره وكلا المسلكين صحيح (قوله الخلاف السابق) أى بين يونس والكوفيين وبين غيرهم وقوله كما تقدم أى على ماتقدم من كسرها عند من أجاز الوقوع أو سكونها (قوله واحذف خفيفة الخ) وانما تحركت عند ملاقاتها

ساكنا كما يحرك التنوين عند ملاقاته ساكنا فى الاكثر لنقصها عنه فى الفضل بكونها فى الفعل وهو فى الاسم فقصدوا بحذفها وابقائه محركا اظهار شرف الاسم بتشريف مايختص به على مايختص بالفعل الذى هو دونه (قوله لساكن ردف) أى لها سواء تلت فتحة كاضرب الرجل يازيد أو ضمة كاضرب الرجل ياقوم أو كسرة كاضرب الرجل ياهند دمامينى (قوله لاتهين الفقير) أصله لاتهين بحذف الياء لالتقاء الساكنين فلما أكد الفعل ردت لزوال الالتقاء كذا فى مطالع السعد وماذكره من دخول الجازم قبل النون هو الموافق لقوله ويفعل آتيا ذا طلب ويقدح ان هذا الفعل معرب تقديرا لان النون لم تدخل الا بعد استيفاء الجازم مقتضاه وليس هو كالفعل المتصل بنون الاناث اذا دخل عليه الجازم لان اتصال نون الاناث سابق على الجازم قاله شيخنا السيد والذى ذكره هو كغيره فى باب اعراب الفعل انه فى محل نصب أو جزم مع نون التوكيد أو نون الاناث اذا دخل عليه ناصب أو جازم وتقدم هذا أيضا فى باب المعرب والمبنى وقوله علك أى لعلك وحمل لعل على عسى فقرن خبرها بأن وهو قليل وأراد بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنسرح لكن دخل فى مستفعلن أوله الخرم بالراء بعد خبنه فصار فاعلن كما قاله الدمامينى والشمنى ويدل له بقية القصيدة ومنها بعد هذا البيت

وصل حبال البعيد ان وصل الحبل * وأقص القريب ان قطعه

وارض من الدهر ما أتاك به * من قر عينا بعيشه نفعه

فقول العينى ومن تبعه انه من الخفيف خطأ (قوله فقال يونس الخ) ثم قوله والقياس الخ هل يأتيان على ماقاله المصنف كما تقدم ان من يلحق الخفيفة بعد الالف يكسرها وحينئذ يفرق بين ماوليه ساكن وغيره أو خاص بما تقدم عن ظاهر كلام سيبويه ان من يلحقها بعد الالف يبقيها ساكنة اه سم والظاهر الثانى لان سيبويه المعارض ليونس فيما ذكر ظاهر كلامه كما مر ان يونس يسكنها بل جزم البعض بالثانى واستدل بما لا يدل (قوله فتقول اضربا ء الغلام) أى يازيدان واضربناء الغلام أى يانسوة (قوله والقياس) أى على ما اذا وليها ساكن ولم تكن بعد الالف (قوله بحذف الالف) قال شيخنا أى ألف التثنية من اضربا الغلام والالف الفاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد فى اضربنان الغلام وقوله والنون أى نون التوكيد الخفيفة فى المثالين اه والمتبادر من كلام الشارح حذف الالف لفظا وخطا حتى من المثال الاول وهو الموافق لمافى النسخ والقياس اثباتها خطا فى المثال الاول كما لا يخفى على العارف

لساكن ردف*) أى تحذف النون الخفيفة وهى مرادة لامرين* الاول ان يليها ساكن نحو اضرب الرجل تريد اضربن ومنه قوله لاتهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه لانها لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد فحذفت لالتقاء الساكنين واذا وليها ساكن وهى بعد ألف على مذهب المجيز فقال يونس انها تبدل همزة وتفتح فتقول اضربا ء الغلام واضربناء الغلام قال سيبويه وهذا لم تقله العرب والقياس اضرب الغلام واضربن الغلام يعنى بحذف الالف والنون والثانى ان يوقف عليها تاليه ضمة أو كسرة

والى ذلك اشار بقوله (وبعد غير فتحة اذا تقف *) فتقول ياهؤلاء اخرجوا وياهنده اخرجى تريد اخرجن واخرجن أما اذا وقعت بعد
فتحة فسيأتى (واردد اذا حذفتها فى الوقف ما *) ٤٤٦ أى الذى (من أجلها فى الوصل كان عدما *) فتقول فى اضربن
ياقوم واضربن ياهند اذا وقفت عليهما اضربوا
واضربى بردّ الواو والضمير وبائه كما مرّ وتقول
فى هل تضربن وهل تضربن اذا وقفت عليهما
هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء
ونون الرفع لزوال سبب الحذف (وأبدلنها
بعد فتح ألفا * وقفا) أى واقفا ويحتمل ان
يكون مفعولا له أى لاجل الوقف وذلك
لشبهها بالتنوين (كما تقول فى قفن قفا *)
ومنه لنسفعا وليكونا وقوله
ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا
وقوله فمن يك لم يثأر بأعراض قومه
فانى ورب الراقصات لأثأرا
وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف كقوله
اضرب عنك الهموم طارقها وقوله
كما قيل قبل اليوم خالف تذكرا
وحمل على ذلك قراءة من قرأ ألم نشرح لك
صدرك (خاتمة) أجاز يونس للوقف ابدال
الخفيفة ياء أو واوا فى نحو اخشين واخشون
فتقول اخشي واخشوا وغيره يقول
اخشى واخشوا وقد نقل عنه ابدالها واوا
بعد ضمة وياء بعد كسرة مطلقا وكلام
سيبويه يدل على أن يونس انما قال بذلك
فى المعتل فانه قال وأما يونس فيقول اخشووا
واخشيي يزيد الواو والياء بدلا من النون
الخفيفة من أجل الضمة والكسرة وهو
ما نقله الناظم فى التسهيل واذا وقف على
المؤكد بالخفيفة بعد الالف على مذهب
يونس والكوفيين أبدلت الفاء نص على
ذلك سيبويه ومن وافقه ثم قيل يجمع بين
الالفين فيمد بمقدارهما

(قوله واردد الخ) فان قلت لم ردّ المحذوف هنا فى الوقف ولم يرد فيه فى نحو هذا
قاض مع زوال العلة قلت يرد فيه أيضا وان كان الاكثر خلافه وعليه فالفرق
ان المحذوف هنا وهو الفاعل كلمة وثم جزء كلمة والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها
زكريا والذى يظهر لى فى معنى كلام المصنف والشارح انه اذا ورد عليك فعل مؤكد
سابقا بالنون الخفيفة لكونه فى حال توكيده بها وصل بما بعده واتفق لك الوقف
عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف لاجلها وليس المراد
أنه اذا اصدر منك فعل تريد توكيده والوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده
بها واردد ما كان حذف لاجلها حتى يرد قول أبى حيان ما معناه الذى يظهر لى
ان توكيد الفعل الموقوف عليه بالنون الخفيفة خطأ لانها تحذف فى الوقف
من غير دليل عليها فلا يظهر للاتيان بها ثم حذفها بلا دليل فائدة (قوله فى الوقف)
تنازعه اردد وحذفتها (قوله كما مرّ) اى فى قوله فتقول ياهؤلاء اخرجوا
وياهند اخرجى (قوله لزوال سبب الحذف) هو فى النون اجتماع المثلين
وفى الواو والياء التقاء الساكنين دماميني (قوله ألفا) ولذلك رسمت
بالالف نظرا الى حالتها عند الوقف كما هو قاعدة الرسم (قوله أى واقفا) ضعف
بأن مجىء المصدر حالا سماعى وضعف الاحتمال الثانى بكون الوقف غير قلبي
فالاولى كونه ظرفا بتقدير وقت (قوله وذلك لشبهها بالتنوين) قال
شيخنا اسم الاشارة راجع الى حذفها بعد الضم والكسر وقلبها الفا بعد الفتح
اه وهو وجيه (قوله كقوله الخ) ان قلت لعل المحذوف فى البيتين والآية النون
الثقيلة قلت تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه أولى قاله فى المغنى (قوله
اضرب عنك) ضمنه معنى اطرد فعداه بعن وطارقها بدل من الهموم (قوله
وحمل على ذلك قراءة الخ) وحملها بعضهم على أنها من النصب بلم كما جزم بلن
مقارضة بين الحرفين دماميني (قوله مطلقا) أى فى المعتل والصحيح بدليل
ما بعده لكن يلزم على الابدال فى الصحيح لبس لانك اذا قلت اضربي فى اضربن
التبست الياء المبدلة من النون بياء الضمير وكذا يقال اذا قلت اضربوا فى اضربن
بخلاف المعتل لانك تنطق بياءين فى اخشين وبواوين فى اخشون ولو لم ترد التوكيد
لم تنطق الا بياء واحدة وواو واحدة (قوله يجمع بين الالفين) أى فى النطق
وفيه ان الجمع بينهما محال لتعذر التقاء الساكنين سكونا ذاتيا وممن صرح باستحالة
اجتماع الالفين شيخ الاسلام زكريا كما سيأتى عنه فى مبحث ألف التأنيث من باب
ما لا ينصرف اللهم الا ان يراد الجمع بينهما صورة لان مد الالف بقدر أربع حركات
فى

وقيل بل ينبغى أن تحذف احداهما ويقدر
بقاء المبدلة من النون وحذف الاولى
وفى الغرة اذا وقفت على اضربان على مذهب
يونس زدت ألفا عوض النون فاجتمع ألفان
فهمزت الثانية فقلت اضرباء انتهى وقياسه
فى اضربنان اضربناء والله أعلم

*(ما لا ينصرف)

قد مرّ فى أول الكتاب ان الاصل فى الاسم
ان يكون معربا منصرفا وانما يخرجه عن
أصله شبهه بالفعل أو بالحرف فان شابه الحرف
بلا معاند بنى وان شابه الفعل بكونه فرعا
بوجه من الوجوه الآتية منع الصرف
ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف
الصرف فقال (الصرف تنوين أتى مبينا
معنى به يكون الاسم أمكنا) فقوله تنوين
جنس يشمل أنواع التنوين وقد تقدمت
أول الكتاب وقوله أتى مبينا الخ مخرج
لما سوى المعبر عنه بالصرف والمراد بالمعنى
الذى يكون به الاسم امكن أى زائدا فى
التمكن بقاؤه على أصله أى انه لم يشبه
الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف
(تنبيهات) * الاول ما ذكره الناظم من ان
الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين
وقيل الصرف هو الجر والتنوين معا * الثانى
تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور
وقد يطلق الصرف على غيره من تنوين
التنكير والعوض والمقابلة * الثالث
يستثنى من كلامه

فى صورة الجمع بين الالفين وعلى هذا يكون قول الشارح فيمد بمقدارهما عطفا تفسير
يا وقوله بمقدارهما نائب فاعل يمد

(ما لا ينصرف)

ذكره عقب نونى التوكيد لان فيه شبه الفعل فله تعلق به كما ان لهما تعلقا به ولان
نونى التوكيد ثقيلة وخفيفة وهذا الباب مشتمل على الثقيل وهو ما لا ينصرف
والخفيف وهو المنصرف وان لم يكن مقصودا من الباب بالذات (قوله بلا معاند)
أى معارض لشبه الحرف (قوله بوجه) الباء سببية متعلقة بفرعا (قوله
أمكنا) اسم تفضيل من مكن مكانة اذا بلغ الغاية فى التمكن لا من تمكن خلافا
لابى حيان ومن وافقه لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثى المجرد شاذ تصريح
(قوله والمراد الخ) يرد عليه أنه حينئذ يلزم الدور لان معرفة هذا المعنى تتوقف
على معرفة انه لم يشبه الفعل فيمنع الصرف لاخذه فى تفسيره ومعرفة ذلك تتوقف
على معرفة الصرف لا يقال هذا تعريف لفظى خوطب به من يعلم المعرف والتعريف
ويجهل وضع لفظ المعرف للتعريف لانا نقول لو كان المخاطب هنا عالما بهذا التعريف
لكان عالما بالصرف لانه مذكور فيه فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له وقد يقال انه
ليس لفظيا ويمنع لزوم الدور بأن يقال المعتبر فى التعريف عدم مشابهة الفعل ويمكن
ذلك بدون ملاحظة الانصراف وعدمه وأما قول الشارح فيمنع الصرف فليس
المراد أن ذلك ملاحظ فى التعريف بل المراد بيان أمر واقعى أفاده سم (قوله
هو التنوين) أى وحده وأما الجر بالكسرة فتابع له فسقوطه بتبعية التنوين
لما أسلفه الشارح عند قول المصنف وجر بالفتحة ما لا ينصرف وقوله هو مذهب
المحققين لوجوه منها أنه مطابق للاشتقاق من الصريف الذى بمعنى الصوت اذ
لا صوت فى آخر الاسم الا التنوين ومنها أنه متى اضطر شاعر الى صرف المرفوع
أو المنصوب نونه وقيل صرفه للضرورة مع أنه لا جر فيه اه يس وقوله وقيل
صرفه أى قالوا فيه حينئذ انه صرفه للضرورة فاطلقوا على مجرد تنوينه صرفا
(قوله بتخصيص تنوين التمكين بالصرف) الباء داخلة على المقصور (قوله
يستثنى من كلامه) أى من مفهوم كلامه فان مفهومه ان فاقد التنوين المذكور
المسمى صرفا غير منصرف وهذا يشمل نحو مسلمات مع أنه منصرف فيكون مستثنى
واستشكله سم بأن المنصرف هو الذى قام به الصرف واذا كان حقيقة الصرف
هو التنوين المذكور وهو غير قائم بجمع المؤنث السالم فكيف يكون منصرفا

قال وقد يجاب بأن المراد ان التنوين علامة الصرف لا نفسه والعلامة لايجب انعكاسها اهـ قال شيخ الاسلام زكريا وظاهر كلامهم ان المتصف بالانصراف وعدمه انما هو الاسم المعرب بالحركات والا فينبغى ان يستثنى أيضا مايعرب بالحروف اذ يصدق عليه أنه فاقد لتنوين الصرف مع أنه فى الواقع منصرف حيث لامانع اهـ (قوله نحو مسلمات) أراد جمع المؤنث السالم ومحل ذلك قبل التسمية به أما ماسمى به منه نحو عرفات فانه غير منصرف ولا كلام فيه حفيد (قوله اذ تنوينه للمقابلة) هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن تنوينه للصرف وانما لم يحذف اذا سمى به لانه لو حذف اتبعه الجر فى السقوط فينعكس اعراب جمع المؤنث السالم فبقى لاجل الضرورة اهـ زكريا ويرده أنه خرج بالتسمية به عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا بعد فى انعكاس اعرابه (قوله فى اشتقاق المنصرف) المراد بالاشتقاق هنا الاخذ من المناسب فى المعنى (قوله فقيل من الصريف الخ) وقيل من الصرف وهو الفضل لان له فضلا على غير المنصرف (قوله من الانصراف) أى الجريان وقوله فى جهات الحركات لو حذف لفظ الحركات لكان أولى لانه بصدد المعنى اللغوى المأخوذ منه الاصطلاحى وابن اياز تنبه لذلك فحذفها اهـ دنوشرى (قوله فكأنه انصرف عن شبه الفعل) انما قال كأنه لانه لم يكن أشبه الفعل حتى يرجع عن شبهه به حقيقة (قوله الى مايصرفه الخ) كالتنكير فنحو الرجل منصرف لانك تقول فيه رجل قال شيخنا والظاهر أن القول الاول والثالث مفرعان على أن الصرف هو التنوين وحده والثانى والرابع على أنه التنوين والجر (قوله وعن وجه من وجوه الاعراب) أى حركة من حركاته (قوله اما فيه فرعيتان الخ) انما لم يقتنع فى هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج فى اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية فى هذه الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر فلم يكف واحدة منها الا اذا اقامت مقام اثنتين وكان اعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع ان الاسم اذا شابه الفعل فقد شابهه الفعل لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وانما لم يبن الاسم بمشابهة الفعل فيما ذكر لضعفها اذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل فى البناء ولم يعط بها عمل الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول اهـ يس واعلم ان معنى فرعية الشئ كونه فرعا عن غيره لكنها هنا تارة يراد منها الكون فرعا وتارة يراد منها سبب الكون فرعا وقد استعمل

نحو مسلمات فانه منصرف مع انه فاقد للتنوين المذكور اذ تنوينه للمقابلة كما تقدم أول الكتاب * الرابع اختلف فى اشتقاق المنصرف فقيل من الصريف وهو الصوت لان فى آخره التنوين وهو صوت قال النابغة له صريف صريف القعو بالمسد أى صوت صوت البكرة بالحبل وقيل من الانصراف فى جهات الحركات وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل وقال فى شرح الكافية سمى منصرفا لانقياده الى مايصرفه عن عدم تنوين الى تنوين ومن وجه من وجوه الاعراب الى غيره اهـ واعلم ان المعتبر من شبه الفعل فى منع الصرف هو كون الاسم اما فيه فرعيتان مختلفتان مرجع احداهما اللفظ ومرجع الاخرى المعنى واما فرعية تقوم مقام الفرعيتين.

وذلك لان فى الفعل فرعية على الاسم فى اللفظ وهى اشتقاقه من المصدر وفرعية فى المعنى وهى احتياجه اليه لانه يحتاج الى فاعل والفاعل لايكون الا اسما ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل

عليه فى الحكم الا اذا كانت فيه الفرعيتان كما فى الفعل ومن ثم صرف من الاسماء ماجاء على الاصل كالمفرد الجامد النكرة كرجل وفرس لانه خف فاحتمل زيادة التنوين والحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدريهم وماتعددت فرعيته من جهة اللفظ كأجمال أو من جهة المعنى كحائض وطامث لانه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل ولم يصرف نحو أحمد لان فيه فرعيتين مختلفتين مرجع احداهما اللفظ وهى وزن الفعل ومرجع الاخرى المعنى وهو التعريف فلما كمل شبهه بالفعل ثقل ثقل الفعل فلم يدخله التنوين وكان فى موضع الجر مفتوحا * والعلل المانعة من الصرف تسع يجمعها قوله

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة
وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف
ووزن فعل وهذا القول تقريب

المعنوية منها العلمية والوصفية وباقيها لفظى فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء العدل كمثنى وثلاث ووزن الفعل كأحمر وزيادة الالف والنون كسكران ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة كعمر ويزيد ومروان وأربعة أخرى وهى العجمة كابراهيم والتأنيث كطلحة وزينب والتركيب كمعدى كرب وألف الالحاق كأرطى وسترى ذلك كله مفصلا وجميع مالا ينصرف اثنا عشر نوعا خمسة لاتنصرف فى تعريف ولا تنكير وسبعة لاتنصرف فى التعريف وتنصرف فى التنكير ولما شرع فى بيان الموانع بدأ بما يمنع فى الحالتين لانه أمكن

الشارح الامرين فتنبه (قوله وهى اشتقاقه من المصدر) وعلى القول بأن المصدر مشتق من الفعل تكون فرعية اللفظ التركيب فى معناه كذا قال بعضهم وفيه تأمل لان التركيب جاء للفعل من حيث المعنى كما اعترف به لا من حيث اللفظ على ان كثيرا من الاسماء يدل على شيئين بل أشياء كضارب وأكرم اهـ دنوشرى (قوله احتياجه) أى الفعل اليه أى الاسم (قوله ولا يكمل الخ) من تمام التعليل (قوله فى الحكم) وهو منع التنوين الدال على الامكنية (قوله ماجاء على الاصل) أى عدم المشابهة (قوله ما فرعية اللفظ والمعنى فيه) أى ما الفرعية التى مرجعها اللفظ والفرعية التى مرجعها المعنى فيه الخ (قوله كدريهم) فان فرعية اللفظ فيه صيغة فعيعل فدريهم فرع عن درهم وفرعية المعنى التحقير اهـ يس أى والتحقير فرع عن عدمه أى وهاتان الفرعيتان من جهة واحدة وهى التصغير بمعنى ان كلا منهما نشأ عن التصغير الذى هو فعل الفاعل (قوله كأجمال) تصغير اجمال جمع جمل فان فيه فرعيتين التصغير الذى هو فرع التكبير والجمع الذى هو فرع الافراد وهما من جهة اللفظ (قوله كحائض وطامث) بمعنى حائض فان فيهما فرعيتين التأنيث الذى هو فرع التذكير والوصف الذى هو فرع الموصوف وجهتهما المعنى كذا قال البعض تبعا لزكريا قال شيخنا لكن فيه انه سيأتى ان التأنيث من العلل الراجعة الى اللفظ والاحسن أن يقال لزوم التأنيث اهـ وسيصرح هذا البعض فى الكلام على قول المصنف كذا مؤنث الخ بأن التأنيث مطلقا من العلل اللفظية ووجهه ان المؤنث تأنيثا معنويا مقدر فيه تاء التأنيث كما سيأتى لايقال هلا منع حينئذ صرف نحو حائض للفرعيتين اللفظية والمعنوية لانا نقول سيأتى أنه لاعبرة بالتأنيث بالتاء مع الوصفية لصحة تجريد الوصف عنها بخلاف العلم (قوله ولم يصرف نحو أحمد الخ) عطف على قوله صرف من الاسماء ماجاء على الاصل الخ (قوله تسع) حصرها فى التسع استقرائى (قوله عدل) أى تقديرى أو تحقيقى وقوله وتأنيث أى لفظى أو معنوى وقوله ومعرفة أى علمية وقوله ثم تركيب أى مزجى وقوله زائدة حال من النون وقوله من قبلها ألف أى زائدة وقوله وهذا القول تقريب أى لانه ليس فيه تعيين ما يستقل بالمنع وتعيين مايمنع مع العلمية وما يمنع مع الوصفية ولا بيان الشروط المعتبرة فى بعضها (قوله كعمر ويزيد ومروان) نشر على ترتيب اللف (قوله كأرطى) اسم شجر وألفه للالحاق بجعفر (قوله وسبعة) وهى ما كانت احدى علتيه العلمية (قوله فألف التأنيث) خرج غيرها كالالف الاصلية فى نحو مرمى والف الالحاق

مطلقا منع * صرف الذى حواه كيفما وقع *) أى ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة وهو المراد بقوله مطلقا تمنع صرف ما هى فيه كيفما وقع أى سواء وقع نكرة كذكرى وصحراء أم معرفة كرضوى وزكريا مفردا كما مرّ أو جمعا كجرحى وأصدقاء اسما كما مر أم صفة كحبلى وحمراء وانما استقلت بالمنع لانها قائمة مقام شيئين وذلك لانها لازمة لما هى فيه بخلاف التاء فانها فى الغالب مقدرة الانفصال ففى المؤنث بالالف فرعية من جهة التأنيث وفرعية من جهة لزوم علامته بخلاف المؤنث بالتاء وانما قلت فى الغالب لانّ من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير كهمزة فان التاء ملازمة له استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لكان همز كحطم لكن حطم مستعمل وهمز غير مستعمل ومن المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحذرية وعرقوة فلو قدر سقوط تاء حذرية وتاء عرقوة لزم وجدان ما لا نظير له اذ ليس فى كلام العرب فعلى ولا فعلو الا ان وجود التاء هكذا قليل فلا اعتداد به بخلاف الالف فانها لا تكون الا هكذا ولذلك عوملت خامسة فى التصغير معاملة خامس أصلى فقيل فى قرقرى قريقر كما قيل فى سفرجل سفيرج وعوملت التاء معاملة عجز المركب فلم ينلها تغيير التصغير كما لا ينال عجز المركب فقيل فى زجاجة زجيجة (فرعان) الاول اذا سميت بكلتا من قولك قامت كلتا جاريتيك منعت الصرف لانّ ألفها للتأنيث وان سميت بها من قولك رأيت كلتيهما أو كلتى المرأتين

فى نحو أرطى وعلباء وألف التكثير فى نحو قبعثرى نعم ألف الالحاق المقصورة وألف التكثير يمنعان الصرف مع العلمية كما سيأتى (قوله مطلقا) حال من الضمير فى منع العائد على المبتدا لا من المبتدا لانه ممنوع عند الجمهور وان جوزه سيبويه (قوله كيفما) اسم شرط على مذهب الكوفيين من عده من أسماء الشروط ووقع فعل الشرط والجواب محذوف دل عليه قوله منع والتقدير كيفما وقع ألف التأنيث منع صرف الذى حواه كذا فى الفارضى وخالد لكن مقتضى كلام الشارح ان ضمير وقع للاسم الذى حوى ألف التأنيث وتقدير الجواب على هذا كيفما وقع امتنع صرفه أو نحو ذلك ووقع فى كلام البعض ما لا ينبغى (قوله كذكرى) مصدر ذكر وقوله كرضوى بفتح الراء علم جبل بالمدينة (قوله اسما كما مرّ) قد يقال ان جرحى وأصدقاء وصفان الا أن يقال انهما غلبت عليهما الاسمية (قوله لانها لازمة لما هى فيه) هذا مسلم بالنسبة لالف التأنيث المقصورة دون الممدودة لانها على تقدير الانفصال كالتاء كما سيذكره المصنف بقوله

وألف التأنيث حيث مدا * وتاؤه منفصلين عدا

فتأمل

(قوله ففى المؤنث بالالف الخ) أى ففيه فى الحقيقة فرعيتان احداهما من جهة اللفظ وهى الاولى والثانية من جهة المعنى وهى الثانية (قوله كحذرية) بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء بعدها تحتية وهى القطعة الغليظة من الارض كما فى القاموس (قوله وعرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف احدى الخشبتين المعترضتين على الدلو كالصليب وهما عرقوتان قاله الجوهرى (قوله هكذا) أى لازمة وكذا هكذا الآتى (قوله فى التصغير) متعلق بعوملت (قوله معاملة خامس أصلى) أى فنالها تغيير التصغير حيث حذفت لمراعاة حصول صيغة فعيعل ويدل على ان ذلك مقصوده مقابلته بما ذكره بعد من حكم التاء سم (قوله زجيجة) بتشديد الياء لان زجاجة رباعى وتصغير الرباعى يكون على فعيعل كما يأتى (قوله اذا سميت بكلتا) قال الاسقاطى يريد كلتا المرفوعة اه قال شيخنا ولعله أخذ هذا القيد من قول الشارح من قولك قامت الخ لكن فيه ان التعليل يقتضى ان المراد كلتا بالالف سواء المرفوعة كما فى مثاله أو المنصوبة كما فى رأيت كلتا جاريتيك على اللغة الفصحى اه أى او المجرورة كما فى مررت بكلتا جاريتيك على اللغة الفصحى أيضا وهذا هو المتجه وبه جزم البعض وانما اقتضى التعليل ذلك لانه يقتضى ان المدار على كون الالف للتأنيث (قوله وان سميت بها من قولك الخ) قال

الاسقاطى يريد كلتا المنصوبة بالياء اه قال شيخنا وفيه ان التعليل يقتضى ان المجرورة مثلها اه أى لانه يقتضى ان المدار على كون الالف منقلبة عن الياء (قوله فى لغة كنانة) أى الذين يعاملون كلا وكلتا معاملة المثنى وان أضيفا الى ظاهر فقوله فى لغة كنانة راجع لقوله أو كلتى المرأتين فقط (قوله عند من أجازه) تقدم ان الراجح منع ترخيمه على لغة الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير اذ ليس لهم فعلى الفه منقلبة (قوله فقلبت ياء حبلى) أى بحذف ياء النسب للترخيم ثم قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله لما ذكرت فى كلتا) أى من ان الالف منقلبة فليست للتأنيث لكن انقلابها هنا عن واو وثم عن ياء (قوله فعلان) مضاف اليه ممنوع الصرف للعلمية على الوزن وزيادة الالف والنون اه خالد وفعلان بفتح الفاء فخرج غيره كخمصان كما يأتى وفى حاشية الجامى للعصام الالف والنون فى الصفة لا تكون على فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا تكون الا مع فعلانة بخلاف الالف والنون فى الاسم فانه يكون على الاوزان الثلاثة (قوله بالعطف على الضمير فى منع) وجاز العطف عليه لوجود الفصل بالمفعول ويحتمل أن يكون مبتدا والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أى وزائدا فعلان كذلك فى منع الصرف (قوله أى ومنع صرف الاسم) هكذا فيما رأيناه من النسخ وكانت النسخة التى وقعت للبعض فيها ويمنع بصيغة المضارع فاعترض بأن المناسب لعبارة المصنف السابقة ان يقول هنا وفيما يأتى ومنع بصيغة الماضى ثم عبر الشارح فيما يأتى بالمضارع فالاعتراض عليه فيما يأتى فى محله (قوله فى وصف) حال من زائدا (قوله سلم الخ) شرط فيه فى العمدة وشرحها شرطا ثانيا وهو اصالة الوصفية ويمكن ان يرجع قول المصنف الآتى وألغين عارض الوصفية الى هذا أيضا فيفيد هذا الشرط ولا ينافى رجوعه الى هذا ما فرعه بقوله فالادهم الخ لان تفريع بعض الامثلة والاوزان الخاصة لا يقتضى التخصيص اه سم والاحتراز بهذا الشرط عما عرضت فيه الوصفية نحو مررت برجل صفوان قلبه أى قاس (قوله من ان يرى) اما علمية فجملة بتاء تأنيث ختم مفعول ثان أو بصرية فهى حال بناء على مذهب الناظم من جواز وقوع الماضى حالا خاليا من قد كما فى قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم (قوله وندمان من الندم) وأما ندمان من المنادمة فمصروف لانّ مؤنثه ندمانة كما يأتى (قوله وهذا متفق على منع صرفه) أى بين النحاة على غير لغة بنى أسد وليس المراد متفق عليه بين العرب حتى يرد اعتراض شيخنا والبعض بأنه ينافى ما سيأتى فى الشارح من ان بنى أسد

فى لغة كنانة صرفت لانّ ألفها حينئذ منقلبة فليست للتأنيث * الثانى اذا رخمت حبلوى على لغة الاستقلال عند من أجازه فقلت يا حبلى ثم سميت به صرفت لما ذكرت فى كلتا

(وزائدا فعلان) رفع بالعطف على الضمير فى منع أى ومنع صرف الاسم أيضا زائدا فعلان وهما الالف والنون (فى وصف سلم * من ان يرى بتاء تأنيث ختم *) اما لان مؤنثه فعلى كسكران وغضبان وندمان من الندم وهذا متفق على منع صرفه

تصرف كل ماكان على فعلان لالتزامهم فى مؤنثه فعلانة بالتاء فاحفظ ذلك (قوله نحو لحيان) أى كرحان (قوله وهذا فيه خلاف) فمن لم يشترط لمنع صرف فعلان الا انتفاء فعلانة منعه من الصرف وهو مامشى عليه فى النظم ومن اشترط وجود فعلى تحقيقا صرفه (قوله والصحيح منع صرفه) يخالف قول أبى حيان ان الصحيح فيه صرفه لانا جهلنا النقل فيه عن العرب والاصل فى الاسم الصرف فوجب العمل به اه فهذه المسئلة مما تعارض فيها الاصل والغالب فتنبه (قوله أكمر) لعظيم الكمرة بفتح الميم وهى الحشفة وآدر بالمد الكبير الانثيين (قوله كمؤنث أرمل) وهو أرملة والارمل الفقير (قوله ندمان من المنادمة) وهو الموافق للشارب فى فعله واحترز بقوله من المنادمة عن ندمان من الندم فان مؤنثه ندمى وفعله ندم وفعل الاول نادم (قوله أجز) المراد بالجواز ماقابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا يرد أن ماعدا الالفاظ المستثناة يجب فى مؤنثها فعلى أو يقال عبر بأجز دون أوجب نظرا للغة بنى أسد الآتية وهذه الابيات التى للمصنف بقطع النظر عن تذييل المرادى يحتمل أن تكون من الوافر المجزوء وأن تكون من الهزج لكن التذييل يعين الاول لتعين كونه من الاول لان قوله فيه على لغة بوزن مفاعلتن لابوزن مفاعيلن هذا وقد نظم الالفاظ الاثنى عشر التى فى نظم المصنف الشارح الاندلسى مع زيادة تفسيرها فقال

بكل فعلان فهو اشاه فعلى * غير وصف النديم بالندمان
ولذى البطن جاء حبلان أيضا * ثم دخنان للكثير الدخان
ثم سيفان للطويل وضوجا * ن لذى قوة على الجولان
ثم صحيان ان حوى اليوم صحوا * ثم سخنان وهو سخن الزمان
ثم موتان للضعيف فؤادا * ثم علان وهو ذو النسيان
ثم قشوان للذى قل لحما * ثم نصران جاء فى النصرانى
ثم مصان فى اللئيم وفى لحـ * ـيان رحمن يفقد النوعان

ونظمت مازاده المرادى مع التفسير فى بيت ينبغى وضعه قبل البيت الاخير فقلت

ولذى ألية كبيرة اليان * وخمصان جاء فى الخمصان

(قوله واستدرك) أى زيد وقوله فذيل الشارح أبياته بقوله أى جعل قوله المذكور ذيلا لابيات المصنف (قوله خمصان) يقال رجل خمصان البطن

وأما لانه لامؤنث له نحو لحيان الكبير اللحية وهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه أيضا لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى أولى به من فعلانة لان باب فعلان فعلى أوسع من باب فعلان فعلانة والتقدير فى حكم الوجود بدليل الاجماع على منع صرف أكمر وآدر مع انه لامؤنث له ولو فرض له مؤنث لامكن ان يكون كمؤنث أرمل وأن يكون كمؤنث أحمر لكن حمله على أحمر أولى لكثرة نظائره واحترز من فعلان الذى مؤنثه فعلانة فانه مصروف نحو ندمان من المنادمة وندمانة وسيفان وسيفانة وقد جمع المصنف ماجاء على فعلان ومؤنثه فعلانة فى قوله أجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا وسيفانا وصحيانا وصوجانا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا واتبعهن نصرانا واستدرك عليه لفظان وهما خمصان واليان فى كبش اليان أى كبير الالية فذيل الشارح المرادى أبياته بقوله وزد فيهن خمصانا على لغة واليانا فالحبلان الكبير البطن وقيل الممتلئ غيظا والدخنان اليوم المظلم والسخنان اليوم الحار والسيفان الرجل الطويل والصحيان اليوم الذى لاغيم فيه اه

وخميصه أى ضامره (قوله والصوجان البعير اليابس الظهر) فى القاموس فى فصل الصاد المهملة من باب الجيم الصوجان كل يابس الصلب من الدواب والناس ونخلة صوجانة يابسة اه وقال فى فصل الضاد المعجمة من باب الجيم الضوجان الصوجان اه فعلم أنه بالصاد المهملة والضاد المعجمة وبالجيم وعلم مافى كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله والعلان) أى بعين مهملة كما فى القاموس (قوله وقيل الرجل الحقير) وفى القاموس امرأة علانة جاهلة وهو علان (قوله والقشوان) بقاف وشين معجمة (قوله الرقيق الساقين) الذى فى خط الشارح الدقيق بالدال وفى القاموس القشوان الدقيق الضعيف وهى بهاء اه (قوله والمصان) بالصاد المهملة كما فى القاموس (قوله والجامد لايحتاج الى ذلك) أى ومايحتاج فرع عما لايحتاج (قوله المضارعتين لالفى التأنيث فى نحو حمراء) بناء على أن الهمزة تسمى ألفا وهو صحيح وعلى انها مع الالف قبلها للتأنيث ولانظير له اذ ليس لنا علامة تأنيث بحرفين والمنقول عن سيبويه وغيره ان الهمزة بدل من ألف التأنيث وان الاصل حمرى بوزن سكرى فلما قصدوا مده زادوا قبلها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف احداهما يناقض الغرض المطلوب اذ لو حذفوا الاولى لفات المد أو الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث وقلب الاولى مخل بالمد فقلبوا الثانية همزة وقيل ان الاولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان ورد بأنه يفضى الى وقوع علامة التأنيث حشوا اه زكريا ويمكن دفع الاعتراض بجعل الاضافة فى قوله لالفى التأنيث بالنسبة الى الالف الاولى لادنى ملابسة (قوله والثانى) أى من كل منهما وذلك الثانى هو الهمزة فى نحو حمراء والنون فى نحو سكران (قوله كما سبق) أى من ان الصفة فرع الجامد (قوله والمصدر بالجملة صالح لذلك) أى لماذكر من نسبة الحدث الى الموصوف اذا وقع نعتا أو حالا أو خبرا وانما قال بالجملة لان المصدر لايصلح لذلك الا بالتأويل (قوله عن معناه) أى المصدر وقوله فكان أى اشتقاق الصفة (قوله ومن ثم) أى من أجل كون الاشتقاق فيما ذكر غير مؤثر لضعفه المتقدم بيانه كان نحو الخ (قوله مع تحقق ذلك) أى ماذكر من فرعية اللفظ وفرعية المعنى (قوله انما صرف نحو ندمان)

والصوجان البعير اليابس الظهر والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحقير والقشوان الرقيق الساقين والمصان اللئيم والموتان البليد الميت القلب والندمان المنادم أما ندمان من الندم فغير مصروف اذ مؤنثه ندمى وقد مر والنصران واحد النصارى (تنبيهان)* الاول انما منع نحو سكران من الصرف لتحقق الفرعيتين فيه اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهى فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها اليه والجامد لايحتاج الى ذلك وأما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالفى التأنيث فى نحو حمراء فى انهما فى بناء يخص المذكر كما ان ألفى حمراء فى بناء يخص المؤنث وانهما لاتلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لايقال حمراءة مع أن الاول من كل من الزيادتين ألف والثانى حرف يعبر به عن المتكلم فى أفعل ونفعل فلما اجتمع فى نحو سكران المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف وانما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة مع أن فى الصفة فرعية فى المعنى كما سبق وفرعية فى اللفظ وهى الاشتقاق من المصدر لضعف فرعية اللفظ فى الصفة لانها كالمصدر فى البقاء على الاسمية والتنكير ولم يخرجها الاشتقاق الى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها الى الموصوف والمصدر بالجملة صالح لذلك كما فى رجل عدل ودرهم ضرب الامير فلم يكن اشتقاقها من المصدر مبعدا لها عن معناه فكان كالمفقود فلم يؤثر ومن ثم كان نحو عالم وشريف مصروفا مع تحقق ذلك فيه وكذا انما صرف نحو ندمان مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه

من جهة ان الزيادة فيه لا تخص المذكر ونلحقه التاء فى المؤنث نحو ندمانة فأشبهت الزيادة فيه بعض الاصول فى لزومها فى حالتى التذكير والتأنيث وقبول علامته فلم يعتد بها ويشهد لذلك ان قوما من العرب وهم بنو أسد يصرفون كل صفة على فعلان لانهم يؤنثونه بالتاء ويستغنون فيه بفعلانة عن فعلى فيقولون سكرانة وغضبانة وعطشانة فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفى حمراء فلم تمنع من الصرف الثانى فهم من قوله زائدا فعلان انهما لا يمنعان فى غيره من الاوزان كفعلان بضم الفاء نحو خمصان لعدم شبههما فى غيره بألفى التأنيث الثالث ما تقدم من ان المنع بزائدى فعلان لشبههما بألفى التأنيث فى نحو حمراء هو مذهب سيبويه وزعم المبرد انه امتنع لكون النون بعد الالف مبدلة من ألف التأنيث ومذهب الكوفيين انهما منعا لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء

لا للتشبيه بألفى التأنيث (ووصف اصلى ووزن أفعلا * ممنوع) بالنصب على الحال من وزن أفعلا أى حال كونه ممنوع

أى بمعنى المنادم (قوله لا تخص المذكر) لوجودها مع المؤنث كندمانة (قوله فى لزومها الخ) فيه نشر على ترتيب اللف لان اللزوم راجع الى قوله لا تخص المذكر وقبول علامة التأنيث راجع الى قوله وتلحقه التاء فى المؤنث (قوله ويشهد لذلك) أى لكون صرف نحو ندمان لضعف فرعية اللفظ فيه من الجهة المتقدمة وهذا أوضح مما ذكره شيخنا والبعض (قوله فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفى حمراء) أى فى الاختصاص بواحد من المذكر والمؤنث وفى عدم لحوق التاء (قوله لشبههما بألفى التأنيث) ان قلت هلا اكتفى فى المنع بزيادتهما كألفى التأنيث قلت المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه وقال فى المغنى انما شرطت العلمية أو الوصفية لان الشبه بألفى التأنيث انما يتقوم باحداهما اه أى لا يتحقق فى الواقع الا فى علم أو صفة (قوله امتنع) أى فعلان لكون النون بعد الالف مبدلة من ألف التأنيث فكما لا ينصرف حمراء لا ينصرف سكران واستدل على الابدال بقولهم بهرانى وصنعانى فى النسب الى بهراء وصنعاء وأجيب بأن النون بدل من الواو والاصل بهراوى وصنعاوى وأيضا المذكر سابق على المؤنث لا العكس (قوله لكونهما زائدتين الخ) ان أرادوا مطلق الزيادة ورد عليهم عفريت وان أرادوا خصوص الالف والنون سألناهم عن علة الخصوصية فلا يجدون معدلا عن التعليل بأنهما لا يقبلان الهاء فيرجعون الى ما اعتبره البصريون كذا فى المغنى لا يقال هلا اكتفى فى علة المنع بالزيادة كما اكتفى بألف التأنيث لانا نقول المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه على أن فى المغنى ان تعليل منع صرف نحو سكران بالوصفية والزيادة اشتهر بين المعربين مع انه مذهب الكوفيين أما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة لألفى التأنيث ولهذا قال الجرجانى ينبغى أن تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة (قوله لا للتشبيه بألفى التأنيث) أى وان استلزم كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء شبههما بألفى التأنيث فى الزيادة وعدم قبول الهاء اذ فرق بين اعتبار الشئ وحصوله بدون اعتبار ولهذا عبر صاحب الهمع فى علة منعهما عند الكوفيين بقوله كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء من غير ملاحظة الشبه بألفى التأنيث اه كذا فى النسخ بدل (قوله ووصف) معطوف على الضمير فى منع أو مبتدأ خبره محذوف على وزان مامر فى زائدا وقول خالد انه معطوف على زائد لا يجرى على الصحيح من ان المعطوفات بحرف غير مرتب على الاول (قوله على الحال من وزن) وقال خالد من أفعل قال

الفارضى

(تأنيث بتا كأشهلا *) أى ويمنع الصرف أيضا اجتماع الوصف الاصلى ووزن أفعل بشرط أن لا يقبل التأنيث بالتاء اما لان مؤنثه فعلاء كأشهل أو فعلى كأفضل أو لانه لا مؤنث له كأكمر وآدر فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلى ووزن أفعل فان وزن الفعل به أولى لان فى أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم

فكان ذلك أصلا فى الفعل لان ما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى فان أنث بالتاء انصرف نحو أرمل بمعنى فقير فان مؤنثه أرملة لضعف شبهه بلفظ المضارع لان تاء التأنيث لا تلحقه وأجاز الاخفش منعه اجراء له مجرى أحمر لانه صفة وعلى وزنه نعم قولهم عام أرمل غير مصروف لان يعقوب حكى فيه سنة رملاء واحترز بالاصلى عن العارض فانه لا يعتد به كما سيأتى (تنبيهان) * الاول مثل الشارح لما تلحقه التاء بأرمل وأباتر وهو القاطع رحمه وأدابر وهو الذى لا يقبل نصحا فان مؤنثها أرملة وأباترة وأدابرة أما أرمل فواضح وأما اباتر وادابر فلا يحتاج هنا الى ذكرهما اذ لم يدخلا فى كلام الناظم فانه علق المنع على وزن أفعل وانما ذكرهما فى شرح الكافية لانه علق المنع على وزن أصلى فى الفعل أى الفعل به أولى ولم يخصه بأفعل ولفظه فيها

ووصف اصلى ووزن أصلا
فى الفعل تأتى به لن توصلا

ولهذا احترز أيضا من يعمل ومؤنثه يعملة وهو الجمل السريع * الثانى الاولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذى هو به أولى لا على وزن أفعل ولا الفعل مجردا ليشمل نحو أحيمر وأفيضل من المصغر فانه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور ونحو أيطر ولا يرد نحو بطل وجدل وندس فان كل واحد منهما وان كان اصلا فى الوصفية وعلى وزن فعل لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل اولى به من الاسم فلا اعتداد به اه (والغين عارض الوصفيه * كأربع) فى نحو مررت بنسوة أربع فانه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظرا للاصل ولا نظر لما عرض له من الوصفية وأيضا فهو يقبل التاء فهو أحق بالصرف من أرمل لان فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية

الفارضى لانه علم على اللفظ اه وشرط مجىء الحال من المضاف اليه موجود لصحة الاستغناء عن المضاف بأن يقال ووصف اصلى وأفعل أى هذا الوزن (قوله كأشهلا) الشهلة فى العين ان يشوب سوادها زرقة (قوله فان وزن الفعل به أولى) علة لما يفيده سابقه من مدخلية وزن أفعل فى منع صرف الوصف المذكور لكن لو حذف لفظ وزن لكان أوضح وأما قول البعض علة لمحذوف تقديره وانما نسب هذا الوزن للفعل لان الخ ففيه انه لم يتقدم منه نسبة هذا الوزن الى الفعل حتى يقال وانما نسب الخ وفى بعض النسخ فانه وزن الفعل به أولى وهو أوضح فتأمل (قوله لان فى أوله) اعترضه شيخنا والبعض بان فيه ظرفية الشئ فى نفسه فكان الاولى اسقاط فى ويمكن دفعه بأن المراد بالاول ما قابل الآخر فيكون من ظرفية الجزء فى الكل (قوله على معنى فى الفعل) وهو التكلم (قوله فكان ذلك) أى وزن أفعل (قوله فان أنث بالتاء الخ) محترز قوله ممنوع تأنيث بتا (قوله لضعف الخ) علة لانصرف (قوله لان تاء التأنيث) أى المتحركة بحركة اعرابية فلا يرد المتحركة بحركة بنية فى نحو هند تقوم (قوله وأجاز الاخفش منعه) أى نحو أرمل (قوله نعم الخ) استدراك على قوله نحو أرمل (قوله عام أرمل) أى قليل المطر والنفع كما فى القاموس وحينئذ قد يقال الكلام فى أرمل بمعنى فقير الا ان يجاب بأن تقارب المعنيين كاتحادهما فتأمل (قوله وأباتر) من البتر وهو القطع وأدابر من الادبار ضد الاقبال (قوله من يعمل) بوزن يفرح الجمل النجيب المطبوع ويقال للناقة النجيبة المطبوعة يعملة كما فى القاموس (قوله الذى هو) أى الفعل به أى الوزن (قوله لكونه على الوزن المذكور) أى الذى الفعل به أولى وان لم يكن فى حال التصغير على وزن أفعل (قوله أيطر) مضارع بيطر اذا عالج الدواب قاموس (قوله وجدل) بفتح الدال وتكسر الصلب الشديد وندس كعضد وكتف السريع الاستماع لصوت خفى والفهم كذا فى القاموس (قوله والغين عارض الوصفية) هذا تصريح بمفهوم قوله أصلى اه مرادى واضافة عارض الوصفية من اضافة الصفة الى الموصوف أو بمعنى من ومثلها اضافة عارض الاسمية (قوله وصفت به) أى فى قولهم مررت بنسوة أربع (قوله كونه عارض الوصفية) بخلاف أرمل بمعنى فقير فانه

وكذلك أرنب من قولهم رجل أرنب أى ذليل فانه منصرف لعروض الوصفية اذ اصله الارنب المعروف (وعارض الاسميه) أى وألغ عارض الاسمية على الوصف فتكون الكلمة باقية على منع الصرف للوصف الاصلى ولا ينظر الى ماعرض لها من الاسمية (فالادهم القيد لكونه وضع * فى الاصل وصفا انصرافه منع) نظرا الى الاصل وطرحا لما عرض من الاسمية (تنبيه) * مثل أدهم فى ذلك اسود للحية وأرقم لحية فيها نقط كالرقم نظرا الى الاصل وطرحا لما عرض من الاسمية (واجدل) للصقر (واخيل) لطائر ذى نقط كالخيلان يقال له الشقراق (وأفعى) للحية (مصروفة) لانها أسماء مجردة عن الوصفية فى أصل الوضع ولا أثر لما يلمح فى اجدل من الجدل وهو الشدة ولا فى أخيل من الخيول وهو كثرة الخيلان ولا فى افعى من الايذاء لعروضه عليهن (وقد ينلن المنعا) من الصرف لذلك وهو فى افعى ابعد منه فى اجدل واخيل لانهما من الجدل ومن الخيول كما مر واما افعى فلا مادة لها فى الاشتقاق لكن ذكرها يقارنه تصور ايذائها فأشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة

مناصل الوصفية (قوله وكذلك أرنب) انظر هل تلحقه تاء التأنيث أولا وقد يؤخذ الثانى من اقتصاره فى علة انصرافه على عروض الوصفية فحرره (قوله فالادهم الخ) البيت تفريع على قوله وعارض الاسمية وماقاله البعض غير مستقيم (قوله القيد) عطف بيان على الادهم من تفسير الاخفى بالاجلى كما تقول البر القمح والعقار الخمر سندوبى (قوله وأرقم) مثله أبطح وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى وأجرع وهو المكان المستوى وأبرق وهو أرض خشنة فيها حجارة ورمل وطين مختلطة وذكر سيبويه ان العرب لم تختلف فى منع صرف هذه الستة أعنى أدهم واسود وأرقم وأبطح وأجرع وأبرق اه مرادى ويخالفه ماسيأتى فى الشرح من أن بعض العرب يصرف الثلاثة الاخيرة (قوله كالخيلان) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن خالد (قوله الشقراق) فيه لغات ذكرها فى القاموس منها الشقراق كقرطاس والشرقرق كسفرجل قال وهو طائر معروف مرقط بخضرة وحمرة وبياض ويكون بأرض الحرم (قوله لانها اسماء مجردة عن الوصفية فى أصل الوضع) أى وفى الحال وانما اقتصر الشارح على نفى وصفيتها فى الاصل لانه المعتبر فهى أسماء فى الاصل والحال كما فى التوضيح قال شيخنا وتبعه البعض وبهذا فارقت نحو أربع فان أربع اسم فى الاصل وصف فى الحال وهذه اسماء لم تعرض لها الوصفية ولكن يتخيل فيها الوصفية وكان منع صرف أربع أحق من منع صرفها الا انه لم يرد فيه وورد فيها فقبل اه وعلى هذا يكون قول المصنف واجدل الخ كلاما مستقلا لا مفرعا على قوله وألغين عارض الوصفية لان هذه الاسماء لم تعرض لها الوصفية غاية الامر أن الوصفية تخيل فيها فالعارض لها تخيل الوصفية لا نفس الوصفية اذ لا يلزم من تخيل شئ تحققه وحينئذ كان الاولى للشارح فى تعليل صرفها أن يقول بدل قوله لعروضه أى لمح الوصفية عليهن لتجردها عن الوصفية رأسا وان تخيلت فيها ثم مامر عن شيخنا والبعض من توجيه عدم منع صرف أربع مع أنها أحق بالمنع من نحو أجدل لا يصح توجيها بل هو تقرير للسؤال فتأمل (قوله لما يلمح) عبارة الفارضى وغيره لما يتخيل (قوله من الجدل) بسكون الدال (قوله وقد ينلن) أى يعطين (قوله لذلك) أى للوصفية الملوحة المنضمة الى وزن افعل فيكون أجدل بمعنى شديد وأخيل بمعنى متلون وافعى بمعنى مؤذ كل ذلك على سبيل التخيل (قوله فلا مادة لها فى الاشتقاق) أى ليس لها مادة يأتى اشتقاقها منها وقيل من فوعان السم أى حرارته فاصل أفعى أفوع فدخله القلب

ومما استعمل فيه أجدل وأخيل غير مصروفين قوله

كان العقيليين يوم لقيتهم
فراخ القطا لاقين أجدل بازيا

وقول الآخر

ذرينى وعلمى بالامور وشيمتى
فما طائرى يوما عليك بأخيلا

وكما شذ الاعتداد بعروض الوصفية فى أجدل وأخيل وافعى كذلك شذ الاعتداد بعروض الاسمية فى أبطح وأجرع وابرق فصرفها بعض العرب واللغة المشهورة منعها من الصرف لانها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف أرنب وأكلب حين أجريا مجرى الصفات الا أن الصرف لكونه الاصل ربما رجع اليه بسبب ضعيف بخلاف منع الصرف فانه خروج عن الاصل فلا يصار اليه الا بسبب قوى (ومنع عدل مع وصف معتبر * فى لفظ مثنى وثلاث وأخر) منع مبتدا وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو عدل والمفعول محذوف وهو الصرف ومعتبر خبره وفى لفظ متعلق به أى مما يمنع الصرف اجتماع العدل والوصف وذلك فى موضعين احدهما المعدول فى العدد الى مفعل نحو مثنى أو فعال نحو ثلاث والثانى فى أخر المقابل لآخرين أما المعدول فى العدد فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وكذلك سائرها وأما الوصف

المكانى ثم قلبت الواو ألفا وقيل من فعوة السم أى شدته وعليه فلا قلب مكانيا (قوله كان العقيليين) بضم العين وقوله لاقين بنون الاناث أى فراخ القطا وقوله أجدل أى صقرا وبازيا صفته من بزى عليه اذا تطاول عليه ويجوز أن يريد بالبازى الطير المشهور ويكون عطفا على أجدل بحذف العاطف للضرورة قاله العينى وزكريا (قوله ذرينى) أى دعينى والواو بمعنى مع والشيمة الطبيعة والاخيل الشقراق والعرب تتشاءم به يقال هو أشأم من أخيل قاله العينى وزكريا (قوله بعروض الوصفية الخ) أى بعروض تخيل الوصفية ليوافق ماقدمناه فتفطن (قوله وأكلب) مقتضى سياقه انه اسم جنس جامد لكن قد يوصف به عروضا الاصالة مثل أرنب ولم أقف على الجنس المسمى به بعد مراجعة القاموس وغيره فانظره (قوله الا ان الصرف الخ) يعنى ان صرف نحو أبطح ومنع صرف نحو أجدل وان كانا شاذين لكن شذوذ صرف نحو أبطح أخف من شذوذ منع صرف نحو أجدل (قوله ومنع عدل) العدل اخراج الكلمة عن صيغتها الاصلية لغير قلب أو تخفيف أو الحاق أو معنى زائد فخرج نحو ايس مقلوب يئس ونحو فخذ باسكان الخاء مخفف فخذ بكسرها وكوثر بزيادة الواو الحاقا له بجعفر ورجيل بالتصغير لزيادة معنى التحقير وفائدته تخفيف اللفظ وتمحضه للعلمية فى نحو عمر وزفر لاحتماله قبل العدل للوصفية وهو تحقيقى ان دل عليه غير منع الصرف وتقديرى ان لم يدل عليه الا منع الصرف قاله الحفيد ثم هو باعتبار محله أربعة أقسام لانه اما بتغيير الشكل فقط كجمع عند من قال انه معدول عن جمع أو بالنقص فقط فيما عدل عن ذى أل وهو سحر وأمس وكذا أخر فى قول أو بالنقص وتغيير الشكل كعمر او بالزيادة والنقص وتغيير الشكل كحذام ومثلث (قوله مع وصف) متعلق بمحذوف نعت عدل (قوله والثانى فى أخر) الاولى اسقاط فى لان الموضع الثانى نفس أخر وقوله المقابل آخرين سيأتى محترزه فى التنبيه الاول وهو صريح فى ان أخر وصف لجماعة الاناث لان آخر جمع اخرى وانه ضد آخرين الذى هو وصف لجماعة الذكور لان آخرين جمع آخر وأما نحو فعدة من أيام أخر فلتأوله بالجماعات (قوله معدولان عن واحد واحد) أى لان المقصود التقسيم ولفظ المقسوم مكرر أبدا نحو جاء القوم رجلا رجلا فلما وجدنا أحاد غير مكرر لفظا مع أن المقصود التقسيم كما علمت حكمنا بأن أصله لفظ مكرر ولم يأت بمعناه الا واحد واحد فحكم بأنه أصله وكذا يقال فى الباقى أفاده الدمامينى (قوله وأما الوصف الخ) مقابل لقوله فأحاد وموحد معدولان الخ لانه فى قوة أن يقال اما العدل فلان أحاد الخ أى اما بيان

فلان هذه الالفاظ لم تستعمل الانكرات اما نعتا نحو أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع واما حالا نحو قوله تعالى فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع واما خبر نحو صلاة الليل مثنى مثنى وانما كرر لقصد التأكيد لا لافائدة التكرير ولا تدخلها أل قال فى الارتشاف واضافتها قليلة وذهب الزجاج الى أن المانع لها العدل فى اللفظ وفى المعنى اما فى اللفظ فظاهر واما فى المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها فى الاصل الى افادة معنى التضعيف ورد بأنه لو كان المانع من صرف أحاد مثلا عدله عن لفظ واحد وعن معناه الى معنى التضعيف للزم احد امرين اما منع صرف كل اسم يتغير عن اصله لتجدد معنى فيه كابنية المبالغة واسماء الجموع واما ترجيح احد المتساويين على الآخر واللازم منتف باتفاق وايضا كل ممنوع من الصرف لابد أن يكون فيه فرعية فى اللفظ وفرعية فى المعنى ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل ولا يتأتى ذلك فى أحاد الا أن تكون فرعيته فى اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار وفى المعنى بلزومه الوصفية وكذا القول فى اخواته وأما أخر فهو جمع أخرى انثى آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير فالمانع له ايضا العدل والوصف اما الوصف فظاهر واما العدل فقال اكثر النحويون انه معدول عن الالف واللام لانه من باب افعل التفضيل فحقه أن لا يجمع الا مقرونا بأل

العدل فاحاد الخ وأما بيان الوصف الخ ولو قال بيان الوصفية لكان أوضح (قوله لم تستعمل الانكرات اما نعتا الخ) أى فتكون أوصافا اصالة قال السيد الوصفية فى ثلاث مثلا أصلية لانه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكرر لم يستعمل الا وصفا فكذا المعدول اليه وهو ثلاث وان لم تكن الوصفية فى اسماء العدد واحد اثنان الخ أصلية (قوله اما نعتا الخ) علم منه ما صرح به الفارضى من انه لابد ان يتقدمها شئ (قوله وانما كرر الخ) أى فلا يرد أن مثنى يفيد التكرير فأى فائدة فى اعادته وقوله لا لافادة التكرير أى لا لتأسيس معنى زائد هو التكرير لحصوله بمثنى الاول (قوله ولا تدخلها أل) وادعى الزمخشرى انها تعرف فقال يقال فلان ينكح المثنى والثلاث قال أبو حيان ولم يذهب اليه أحد وكما لا تعرف لا تؤنث فلا يقال مثناة مثلا قاله الفارضى (قوله وذهب الزجاج الخ) المعدول عنه على مذهبه الى أحاد وموحد واحد والى ثناء ومثنى اثنان وهكذا كما سيشير اليه الشارح بخلافه على المذهب الاول فواحد واحد واثنان اثنان وهكذا (قوله كابنية المبالغة) نحو ضراب فانه تغير عن ضارب لافادة معنى جديد وهو التكثير (قوله واسماء الجموع) ليس المراد بها اسماء الجموع المعروفة كقوم ورهط اذ لا تغيير فيها بل المراد الجموع نفسها فالاضافة للبيان أفاده زكريا فالجمع تغير عن الواحد لافادة معنى جديد وهو التعدد (قوله ترجيح أحد المتساويين) أى فى التغير لافادة معنى جديد على الآخر ومراده بأحدهما المعدود فى العدد وبالآخر غيره كابنية المبالغة والجموع (قوله ولا يتأتى ذلك) أى الشرط المذكور للفرعية فى المعنى وهو كونها من غير جهة الفرعية فى اللفظ وقوله الا أن تكون الخ أى لان الجهة على ما ذكره الزجاج واحدة وهى العدل (قوله عن واحد المضمن معنى التكرار) يعنى واحد المكرر أى عن واحد واحد زكريا (قوله بمعنى مغاير) أى باعتبار الحال والا فمعنى آخر فى الاصل أشد تأخرا وكان فى الاصل معنى جاء زيد ورجل آخر جاء زيد ورجل أشد تأخرا فى معنى من المعانى ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد دمامينى (قوله أما الوصف فظاهر) لانه اسم تفضيل بمعنى مغاير باعتبار الحال وبمعنى أشد تأخرا باعتبار الاصل كما مر وعلى كل فهو وصف والظاهر ان صوغه من تأخر فهو اسم تفضيل مصوغ من خماسى شذوذا (قوله عن الالف واللام) أى عن ذى الالف واللام ولا ينافى ذلك انه نكرة فكيف يكون معدولا عن معرفة لانه لا يلزم فى المعدول عن الشئ أن يكون بمعناه من كل وجه خلافا للفارسى دمامينى (قوله الا مقرونا بأل)

اى

والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر بدون تغير معناه وذلك ان آخر من باب أفعل التفضيل فحقه أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث الا مع الالف واللام أو الاضافة فعدل فى تجرده منهما واستعماله لغير الواحد المذكر عن لفظ آخر الى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى فقيل عندى رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة أخرى ونساء أخر فكل من هذه الامثلة صفة معدولة عن آخر الا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل الا فى أخر لانه معرب بالحركات بخلاف آخران وآخرون وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما بخلاف أخرى فان فيها أيضا ألف التأنيث فلذلك خص أخر بنسبة اجتماع الوصفية والعدل اليه واحالة منع الصرف عليه فظهر أن المانع من صرف أخر كونه صفة معدولة عن آخر مرادا به جمع المؤنث لان حقه أن يستغنى فيه بأفعل عن فعل لتجرده من أل كما يستغنى بأكبر عن كبر فى قولهم رأيتها مع نساء أكبر منها (تنبيهان) * الاول قد يكون أخر جمع أخرى بمعنى اخرة فيصرف لانتفاء العدل لان مذكرها آخر بالكسر بدليل وان عليه النشأة الاخرى ثم الله ينشئ النشأة الآخرة فليست من باب أفعل التفضيل والفرق بين أخرى أنثى آخر وأخرى بمعنى آخرة ان تلك لا تدل على الانتهاء ويعطف عليها مثلها من جنسها نحو جاءت امرأة أخرى وأخرى واما أخرى بمعنى آخرة فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد وهى المقابلة الاولى فى قوله تعالى قالت أولاهم لأخراهم اذا عرفت ذلك

أى أو مضافا الى معرفة (قوله والتحقيق الخ) فأخر على الاول معدول عن الآخر وعلى هذا عن آخر بالافراد والتذكير ولعل وجه كون هذا القول هو التحقيق تطابق المعدول والمعدول عنه عليه تنكيرا فتدبر (قوله عما كان يستحقه) أى عن استعمال كان يستحقه بدليل قوله من استعماله الخ وقوله بلفظ ما للواحد المذكر الاضافة للبيان أى بلفظ هو اللفظ الذى للواحد المذكر هكذا ينبغى تقرير عبارته لا كما قررها البعض وكلامه صريح فى ان المعدول عنه الاستعمال المذكور مع أنه لفظ الواحد المذكر فلو قال والتحقيق انه معدول عما كان يستحقه من لفظ الواحد المذكر لكان أخصر وأولى وقوله بدون تغير معناه حال من لفظ أو من ما أى حالة كون لفظ الواحد المذكر لم يغير معناه الذى هو الواحد المذكر (قوله وذلك) أى وبيان ذلك (قوله أو الاضافة) أى الى معرفة (قوله فعدل فى تجرده) أى فى حالة هى تجرده الخ فان قلت يجوز أن يكون بتقدير الاضافة قلت لا لان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره هنا نقله الدمامينى عن الرضى وانظر وجه عدم جواز اظهاره ولعله كونه يؤدى الى وصف النكرة بالمعرفة فى نحو مررت بنساء ونساء أخر لكن يرد أنه بمعنى مغايرات فلا تفيده الاضافة تعريفا الا ان يقال كونه بمعناه لا يقتضى انه فى حكمه من كل وجه فتأمل (قوله عن لفظ آخر) فيه اقامة الظاهر مقام المضمر اذ المعنى عدل فى تجرده آخر من لفظه الى لفظ المثنى والمجموع والمؤنث زكريا ولعل نكتة الاظهار طول الفصل (قوله لم يظهر أثر الخ) فيه دلالة ظاهرة على أن جميع هذه الصيغ توصف بمنع الصرف وان لم يظهر أثره الا فى المعرب بالحركات فمنع الصرف عنده لا يختص بالمعرب بالحركات بل المختص به ظهور أثره كذا فى سم (قوله فان فيها أيضا ألف التأنيث) أى وهى تستقل بالمنع فاعتبرت لانها أوضح من الوصفية والعدل كما فى زكريا (قوله مرادا به جمع المؤنث) حال من آخر بفتح الهمزة وفى هذا القيد دفع لما أورد من ان آخر يصلح للواحد والمثنى والجمع وأخر لا يصلح الا للجمع فكيف يكون معدولا عنه ووجه الدفع أنه معدول عن آخر بمعنى الجماعة لا مطلقا (قوله بدليل وان عليه الخ) مرتبط بقوله بمعنى آخرة ووجه الدلالة أنه وصف النشأة فى هذه الآية بالاخرى وبالآخرة فى الآية الثانية وذلك يدل على أن معناهما واحد (قوله والفرق) أى من جهة المعنى (قوله مثلها من جنسها) فلا يقال عندى رجل وحمار آخر ولا وامرأة أخرى كذا قال شيخنا فالمراد بالجنس الصنف (قوله ولا يعطف عليها مثلها) لان الانتهاء الحقيق

فكان ينبغى أن يحترز عن هذه كما فعل
فى الكافية فقال
ومنع الوصف وعدل أخرا
مقابلا لآخرين فاحصرا
الثانى اذا سمى بشئ من هذه الانواع الثلاثة
وهى ذو الزيادتين وذو الوزن وذو العدل بقى على
منع الصرف لان الصفة لما ذهبت بالتسمية
خلفتها العلمية (ووزن مثنى وثلاث كهما*
من واحد لاربع فليعلما*) يعنى ما وازن مثنى
وثلاث من ألفاظ العدد المعدول من واحد
الى أربع فهو مثلهما فى امتناع الصرف للعدل
والوصف تقول مررت بقوم موحد وأحاد
ومثنى وثناء ومثلث وثلاث ومربع ورباع
وهذه الالفاظ الثمانية متفق عليها ولهذا
اقتصر عليها قال فى شرح الكافية وروى
عن بعض العرب مخمس وعشار ومعشر ولم يرد
غير ذلك وظاهر كلامه فى التسهيل أنه سمع فيها
خماس أيضا واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة
مذاهب أحدها أنه يقاس على ما سمع وهو
مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم الناظم
فى بعض نسخ التسهيل وخالفهم فى بعضها الثانى
لا يقاس بل يقتصر على المسموع وهو مذهب
جمهور البصريين الثالث أنه يقاس على
فعال لكثرته لا على مفعل قال الشيخ أبو حيان
والصحيح ان البناءين مسموعان من واحد الى
عشرة وحكى البناءين أبو عمرو الشيبانى وحكى
أبو حاتم وابن السكيت من أحاد الى عشار
ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (تنبيه)
قال فى التسهيل ولا يجوز صرفها يعنى أخر
مقابل آخرين وفعال ومفعل فى العدد مذهوبا
بها مذهب الاسماء خلافا للفراء ولا مسمى
بها خلافا لابى على وابن برهان ولا منكرة بعد التسمية بها خلافا لبعضهم انتهى

لا يتعدد بخلاف معنى المغايرة فيتعدد سم (قوله مقابلا لآخرين) بفتح الخاء
بمعنى مغايرين ومنه قوله تعالى وآخرين منهم لما يلحقوا بهم واحترز به عن أخر مقابل
آخرين بكسر الخاء فى نحو يجمع الله الاولين والآخرين وقوله فاحصر أى احصر
منع صرف أخر فى أخر المقابل لآخرين بفتح الخاء (قوله خلفتها العلمية) فاذا نكر
بعد ان سمى به فذهب الخليل وسيبويه الى أنه لا ينصرف لانك رددته الى حال كان
لا ينصرف فيها وذهب الاخفش الى أنه ينصرف لان الوصفية قد انتقلت عنه بالعلمية
وسيأتى ذلك (قوله ووزن) أى موازن كما أشار اليه الشارح وقوله كهما فيه جر
الكاف للضمير وتقدم أنه شاذ فالاولى جعلها اسما بمعنى مثل مضافا الى الضمير وقوله
من واحد متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر أى حالة كونه مأخوذا
من واحد وقول شيخنا أنه بيان لوزن بمعنى موازن غير صحيح (قوله متفق عليها) أى
على ورودها عن العرب بدليل ما يأتى (قوله الى عشرة) الغاية داخلة بقرينة ما سبق
وما يأتى وقولهم الصحيح ان الغاية بالى خارجة محله اذا لم تقم قرينة على دخولها وأما
قول شيخنا السيد الغاية خارجة واذا عبر بالى وأما العشرة فغير مسموع صوغ فعال
ومفعل منها كما قاله العصام فهو مخالف لما فى الشرح (قوله وحكى أبو حاتم وابن
السكيت من أحاد الى عشار) ولم يتعرضا لسماع موحد الى معشر ولهذا أخر حكايتهما
عن حكاية ابى عمرو الشيبانى (قوله مذهوبا بها مذهب الاسماء) أى المنكرة أو
الجامدة على الوجهين الآتيين عاجلا فى كلام الدمامينى وعلى الاول اقتصر فى الهمع
(قوله خلافا للفراء) أى فانه زعم أن هذه الالفاظ منعت الصرف للعدل
والتعريف بنية أل وأنه يجوز جعلها نكرة ويذهب بها مذهب الاسماء المنصرفة
وظاهر تقريرهم المذكور عن الفراء ان يقال انها تصرف بناء على كونها أسماء
نكرات وأنها فى حالة المنع معارف وكلام المصنف يقتضى أن الفراء يرى أنها حال
منع الصرف صفات وحال الصرف أسماء وانها على حالة واحدة بالنسبة الى
التعريف والتنكير دمامينى ورد قول الفراء بمجيئها أحوالا وصفات للنكرات (قوله
ولا مسمى بها خلافا لابى على وابن برهان) أى لان الصفة لما ذهبت خلفتها العلميه
وما نقله عن أبى على وابن برهان نقله فى التصريح عن الاخفش وأبى العباس وغيرهما
وعبارته وقال الاخفش فى المعانى وابو العباس انه لو سمى بمثنى أو أحد اخواته
انصرف لانه اذا كان اسما فليس فى معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة فليس
فيه الا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسى وارتضاه ابن عصفور ورد بأن
هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد بناء ينصرف فى المعرفة ولا ينصرف فى النكرة وانما

أما المسألة الاولى فالمعنى أن الفراء أجاز
ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاث ثلاثا وخالفه غيره
وهو الصحيح وأما الثانية فقد تقدم التنبيه
عليها (وكن لجمع مشبه مفاعلا* أو المفاعيل
بمنع كافلا*) كافلا خبر كن وبمنع متعلق بكافلا
وكذا لجمع ومفاعل مفعول بمشبه يعنى أن
مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مفاعل
أو مفاعيل أى فى كون أوله مفتوحا وثالثه
ألفا غير عوض يليها كسر غير عارض
ملفوظ أو مقدر على أول حرفين بعدها
أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوى به وبما
بعده الانفصال فان الجمع متى كان بهذه الصفة
كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ
الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على
الجمعية فاستحق منع الصرف

المعروف العكس وعبارة الفارسى فى التذكرة تخالف هذا فانه قال الوصف يزول
فيخلفه التعريف الذى للعلم والعدل قائم فى الحالين جميعا اه وحجة الجمهور ان
شبه الاصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع
الصرف اه (قوله فالمعنى ان الفراء الخ) مراد الشارح تصوير الذهاب بها مذهب
الاسماء وأما ما نقله البعض عن البهوتى وأقره من أنه لما كان كلام التسهيل يقتضى
أن الفراء يوجب صرفها لكونه جوازا مقابلا للمنع وهو يقتضى الوجوب مع ان
مذهب الفراء فى الواقع جواز كل من الصرف وعدمه احتاج الشارح الى بيانه
بقوله فالمعنى الخ فيرد بأن الجواز الذى قالوا انه يقتضى الوجوب هو جواز الشئ
شرعا بعد امتناعه شرعا لا مطلق الجواز فى مقابلة مطلق المنع كما فى هذا المقام الاترى
أنه لا يفهم من مقابلة منع الصرف بجوازه وجوبه فدعوى اقتضاء كلام التسهيل
ايجاب الفراء صرفها غير مسلمة (قوله فقد تقدم التنبيه عليها) أى فى قوله
اذا سمى بشئ من هذه الانواع الخ (قوله لجمع) اعترض بان الجمعية ليست شرطا
كما صرح به السيوطى وغيره بل كل ما كان على هذين الوزنين واستوفى الشروط
المذكورة فى الشرح منع صرفه وان فقدت الجمعية فكان الاولى ان يقول للفظ
ويجاب بأن الجمع فى كلامه تمثيل لا تقييد بدليل قوله واسراويل الخ وانما آثر الجمع
بالتمثيل لانه الغالب فى الوزنين (قوله مشبه مفاعلا) أى فى الحال كمساجد*
أو فى الاصل كعذارى اذ أصله عذارى بكسر الراء وتحريك الياء قلبت الكسرة
فتحة والياء ألفا كما يأتى (قوله بمنع) أى لصرفه فصلة منع محذوفة لدلالة
المقام عليها (قوله أى فى كون أوله مفتوحا) خرج به نحو عذافر وبقوله وثالثه
ألفا غير عوض أى من احدى ياءى النسب تحقيقا أو تقديرا نحو يمان وشآم ونحو
تهام وثمان وبقوله يليها كسر خرج نحو براكاء وتدارك وبقوله غير عارض خرج
نحو تدان وتوان وبقوله أوسطها ساكن خرج نحو ملائكة وبقوله غير منوى به
وبما بعده الانفصال أى بأن يكونا غير ياءى النسب بأن يكون الثالث غير
ياء كصابيح أو ياء من بنية الكلمة بأن يكون سابقا على ألف التكسير ككرسى وكراسى
خرج نحو رباحى وجوارى وجملة الشروط ستة كذا قال شيخنا وتبعه البعض
وفيه ان هذه الامور المخرجة لم تدخل فى موضوع المسئلة حتى تخرج بهذه القيود
لان موضوع المسئلة الجمع والامور المخرجة مفردات والجواب ما علم مما مر أن الجمع
مثال لا قيد والمراد الجمع وكل لفظ على أحد الوزنين (قوله فان الجمع متى كان الخ)
تعليل لقوله مما يمنع من الصرف الجمع الخ ولا حاجة لجعله تعليلا لمحذوف كما زعم

وجه خروجه عن صيغ الآحاد العربية انك لا تجد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة الأوّل أوّله مفتوح كعذافر أو أوّله عوض من احدى ياءى النسب أما تحقيقا كيمان وشآم فان أصلهما يمنى وشامى فحذفت احدى الياءين وعوض عنها الألف أو تقديرا نحو تهام وثمان فان ألفهما موجودة قبل وكأنهم نسبوا الى فعل أو فعل ثم حذفوا احدى الياءين وعوضوا عنها الالف أوما يلى الالف غير مكسور الاصالة بل انما مفتوح كبراكاء أو مضموم كتدارك أو عارض الكسر لاجل الاعلال كتدان وتوان ومن ثم صرف نحو عباب جمع عبالة لان الساكن الذى يلى الالف فيه لاحظ له فى الحركة والعبالة الثقل يقال ألقى عبالته أى ثقله أو يكون ثانى الثلاثة متحرك الوسط كطواعية وكراهية ومن ثم صرف نحو ملائكة وصيارفة أو هو والثالث عارضان للنسب منوى بهما الانفصال

البعض (قوله كعذافر) هو بمهملة فمعجمة الجمل الشديد واسم من أسماء الاسد (قوله كيمان وشآم) بحذف الياء المخففة الساكنة لالتقاء الساكنين هى والتنوين (قوله فحذفت احدى الياءين وعوض منهما الالف) أى وفتحت همزة شآم لتناسب الالف (قوله أو تقديرا) قال شيخنا هو مسلم فى تهامى أما ثمان ففيه ان الجوهرى قال انه منسوب حقيقة كما يأتى اه قال الدمامينى والذى دعاهم الى تقدير نسب نحو تهام سماعه مصروفا فانهم قالوا رأيت تهاميا بتخفيف الياء والتنوين فلولا أنه على تقدير النسب لمنع الصرف وان كان مفردا كما منع سراويل ولم يجعلوه كجوار فى منع الصرف وجعل التنوين عوضا لانه ليس من المنقوص (قوله موجودة قبل) أى قبل ياء النسب (قوله وكأنهم نسبوا الخ) أى فليس هو على النسب حقيقة كما صرح به ابن الناظم لكن فى كلام الجوهرى ما يخالفه حيث قال وهو يعنى ثمان فى الاصل منسوب الى الثمن لانه الجزء الذى صير السبعة ثمانية فهو ثمنها ثم فتحوا أوّله لانهم يغيرون فى النسب كما قالوا دهرى وسهلى وحذفوا منه احدى ياءى النسب وعوضوا منها الالف كما فعلوا فى المنسوب الى اليمن فتثبت ياؤه عند الاضافة كما تثبت ياء القاضى فتقول ثمانى نسوة وثمانى مائة كما تقول قاضى عبد الله وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر وتثبت عند النصب لانه ليس بجمع فيجرى مجرى جوار وسوار فى ترك الصرف وما جاء فى الشعر غير مصروف فهو على التوهم اه عبد القادر المكى وقوله فيجرى الخ تفريع على المنفى بالميم (قوله الى فعل) أى بفتح العين كما نسبوا الى يمن أو فعل أى بسكونها كما نسبوا الى شأم (قوله أو ما يلى الالف الخ) عطف على قوله وأوّله مضموم وكذا ما يأتى (قوله كبراكاء) بالمد والهمز الثبات فى الحرب اه زكريا ومراده أنه ليس مما منع صرفه لكونه على وزن منتهى الجموع وان كان مما منع صرفه لالف التأنيث الممدودة (قوله كتدان وتوان) أصلهما تدانى وتوانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء وأعلا اعلال قاض (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل وجود غير كسر تالى الالف أصالة فى غير وزن منتهى الجموع (قوله لاحظ له فى الحركة) أى لانه ليس له أصل يرجع اليه فى ذلك بخلاف نحو دواب فانه من دبّ والماضى أصل عينه التحريك (قوله متحرك الوسط) ينبغى حذف الوسط كما فى عبارة التصريح لان الثانى هو الوسط لانه لا وسط له كما هو ظاهر (قوله ومن ثم) أى من أجل وجود تحرك ثانى الثلاثة فى غير وزن منتهى الجموع (قوله أو هو) أى الثانى وقوله للنسب أى

تحقيقا

وضابطه أن لا يسبقا الالف فى الوجود سواء كانا مسبوقين بها كرباحى وظفارى أو غير منفكين كجوارى وهو الناصر وحوالى وهو المحتال بخلاف نحو قمارى وبخاتى فانه بمنزلة مصابيح وقد ظهر من هذا أن زنة مفاعل ومفاعيل ليست الا جمعا أو منقولا من جمع كما سيأتى وقد دخل بذكر التقدير نحو دواب فانه غير منصرف لان أصله دوابب فهو على وزن مفاعل تقديرا (تنبيهات) * الاوّل لا فرق فى منع ما جاء على أحد الوزنين المذكورين بين أن يكون أوّله ميما نحو مساجد ومصابيح أو لم يكن نحو دراهم ودنانير * الثانى اشتراط كسر ما بعد الالف مذهب سيبويه والجمهور وقال فى الارتشاف وذهب الزجاج الى أنه لا يشترط ذلك فأجاز تكسير هى أى بقال هيابى بالادغام أى بمنع من الصرف قال وأصل الياء عندى السكون ولولا ذلك لاظهرتهما * الثالث اتفقوا على أن احدى العلتين هى الجمع واختلفوا فى العلة الثانية فقال أبو على هى خروجه عن صيغ الآحاد وهذا الرأى هو الراجح وهو معنى قولهم ان هذا الجمع قائم مقام علتين وقال قوم العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا فالتحقيق نحو أكالب وأراهط اذ هما جمع أكلب وأرهط والتقدير نحو مساجد ومنابر فانه وان كان جمعا من أوّل وهلة لكنه بزنة ذلك المكرر أعنى أكالب وأراهط فكأنه أيضا جمع جمع وهذا اختيار ابن الحاجب

تحقيقا كما فى رباحى وظفارى أو تقديرا كما فى جوارى وحوالى فالياء فيهما ملحقة بياء النسب لانهما سمعا مصروفين فقدر فيهما النسب وان لم يكونا منسوبين حقيقة وقوله منوى بهما الانفصال صفة لازمة لعارضان للنسب (قوله وضابطه) أى العروض للنسب ان لا يسبقا الالف فى الوجود بأن سبقتهما الالف أو قارناها لبناء الكلمة على الجمع فالاوّل ما أشار اليه بقوله مسبوقين بها والثانى ما أشار اليه بقوله أو غير منفكين (قوله كرباحى) نسبة الى بلد يجلب منه الكافور وظفارى نسبة الى ظفار بوزن قطام مدينة باليمن اه زكريا (قوله بخلاف قمارى وبخاتى) أى ونحوهما ككراسى فالياء المشددة فى نحو قمارى موجودة قبل ألف الجمع لانها وجدت فى المفرد نحو قمرى وهو سابق على الجمع (فائدة) لو نسب الى نحو قمارى صرفت المنسوب لان هذه الياء الموجودة فى المنسوب اليه تحذف ويؤتى بياء النسب وهى لا تؤثر المنع كما قاله الدمامينى (قوله فانه بمنزلة مصابيح) أى فى سبق الثانى والثالث على الالف لا يقال ياء مصابيح لم تكن فى المفرد حتى تكون سابقة على ألف الجمع لانا نقول هى بدل ألف مصباح وللبدل حكم المبدل (قوله وقد ظهر من هذا) أى من عدم وجود مفرد عربى على زنة مفاعل أو مفاعيل بالشروط المذكورة وقوله أو منقول من جمع أى لم يتعرض فيما مر للمنقول من جمع فكيف قال وقد ظهر من هذا الخ الا أن يقال المراد من قوله سابقا انك لا تجد مفردا أى أصالة فيكون فيه اشارة الى وجود المفرد بالنقل فتأمل وقوله كما سيأتى أى فى قوله وان به سمى الخ فهو راجع للثانى فقط (قوله وقد دخل بذكر التقدير) أى فى قوله نعتا لاكبر ملفوظا أو مقدرا (قوله هى) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد التحتية الصبى الصغير والانثى هبية كذا فى القاموس (قوله ولولا ذلك لاظهرتهما) أى بالفك لكونهما متحركة حينئذ فكان يقال هيابى واعترضه م بأن اجتماع المثلين فى كلمة يوجب الادغام وان كان أولهما متحركا كما فى دواب ونحوه وأجاب يس بأن الياء لو ظهرت لقيل هبائى لما سيعرفه من قول المصنف

والمد زيد ثالثا فى الواحد * همزا يرى فى مثل كالقلائد

وافتح ورد الهمز يا فيما أعل * واذا قيل هبائى لم يحصل الادغام وفيه عندى نظر لان أمره غيره لعدم دخول نحو هبى فى قول المصنف والمد الخ لان ثالثه ليس مدا وان كان لينا (قوله وهو معنى قولهم الخ) أى الخروج أى مع الدلالة على الجماعة معنى قولهم الخ ولك أن تقول يحتمل قولهم المذكور ان العلة الثانية تكرار الجمع كما هو اختيار ابن الحاجب (قوله من أول وهلة) قال فى المصباح يقال لقيته أول وهلة

أي أول كل شيء (قوله ولا نظير لهما في الآحاد) أي فلو كانت العلة الثانية الخروج عن صيغ الآحاد لمنعا من الصرف (قوله فلا يجمعان) أي جمع تكسير والا فقد يجمعان جمع تصحيح كقولهم في نوا كس نوا كسون وفي أيامن أيامنون وكقولهم في حدائد حدائدات وفي صواحب صواحبات قاله الشارح في آخر باب التكسير (قوله فقد جرى أفعال وأفعل الخ) فان قلت هذا لا يدفع الاعتراض لان هذا لا يقتضي ان لهما نظيرا في الآحاد قلت حاصل الجواب ان مرادنا بالخروج عن صيغ الآحاد الخروج عن صيغها لفظا وحكما وأفعال وأفعل لم يخرجا عن حكم الآحاد لجواز جمعهما كالآحاد وكذا يقال في الجواب الثاني اه هندي (قوله وقد نص الزمخشري الخ) أي فليس في جمع أكاب وأنعام على أكالب وأناعم شذوذ حتى يضعف به الوجه الاول (قوله على أنه) أي الجمع على مفاعل (قوله وأنيعام) بالالف لما سيأتي في قول الناظم كذا الثالثة أفعال سبق الخ فلا يقال أنيعيم بقلب الالف ياء بل تبقى الالف (قوله أو الى جمع القلة) قال شيخنا لعله أراد ما يشمل جمعي التصحيح فانهما من جموع القلة فتقول في تصغير مساجد مسيجدات (قوله الثالث) محصله عدم تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لفظا باثبات نظائر لهما من الآحاد في الهيئة وعدة الحروف وان لم تكن مبدوءة بالهمزة مثلهما فكان الاولى تقديمه على الجوابين الاولين لان محصلهما تسليم خروجهما من صيغ الآحاد لفظا وعدم اثبات خروجهما عنها حكما (قوله تجوال وتطواف) مصدران لجال وطاف وقيل لتجول وتطوف (قوله ساباط) هو سقيفة بين دارين تحتها طريق قاموس (قوله وخاتام) لغة في الخاتم (قوله نحو صلصال) هو الطين ما لم يجعل خزفا وخزعال بالخاء المعجمة فالزاي فالعين المهملة هو العرج يقال ناقة بها خزعال أي عرج (قوله نحو تتفل) بفوقيتين وفاء ولد الثعلب وتنضب بفوقية فنون فضاد معجمة شجر يتخذ منه السهام (قوله نحو مكرم ومهلك) مصدرا أكرم وهلك ويجوز في لام مهلك الفتح والكسر أيضا فتكون مثلثة (قوله على أن ابن الحاجب لو سئل الخ) قد يقال يمكنه ان يعلل صرفه بأنه لم يتكرر لا تحقيقا وهو ظاهر اذ هو جمع ملك من أول وهلة ولا تقديرا الا انه ليس على وزن المكرر الذي هو مفاعل أو مفاعيل لتحرك الوسط في الثلاثة التي بعد الالف سم بايضاح (قوله منه) صفة لذا أو حال منه وكذا قوله كالجواري وضمير منه للجمع المتقدم وقوله كساري أي اجراء كاجراء ساري أو حالة كونه

واستضعف تعليل أبي علي بأن أفعالا وأفعلا
نحو أفراس وأفلس يجمعان ولا نظير لهما
في الآحاد وهما مصروفان والجواب عن ذلك
من ثلاثة أوجه الاول ان أفعالا وأفعلا
يجمعان في نحو أكلب وأناعم في أكاب وأنعام
وأما مفاعل ومفاعيل فلا يجمعان فقد جرى
أفعال وأفعل مجرى الآحاد في جواز الجمع
وقد نص الزمخشري على أنه مقيس فيهما
الثاني أنهما يصغران على لفظهما كالآحاد
نحو أكيلب وأنيعام وأما مفاعل ومفاعيل
فانهما اذا صغرا ردا الى الواحد أو الى جمع
القلة ثم بعد ذلك يصغران * الثالث أن كلا من
أفعال وأفعل له نظير من الآحاد يوازنه
في الهيئة وعدة الحروف فأفعال نظيره في فتح
أوله وزيادة الالف رابعة تفعال نحو تجوال
وتطواف وفاعال نحو ساباط وخاتام وفعلال
نحو صلصال وخزعال وأفعل نظيره في فتح أوله
وضم ثالثه تفعل نحو تتفل وتنضب ومفعل
نحو مكرم ومهلك على أن ابن الحاجب لو سئل
عن ملائكة لما أمكنه أن يعلل صرفه الا بأن
له في الآحاد نظيرا نحو طواعية وكراهية

وذا اعتلال منه كالجواري * رفعا وجرا أجره

كساري

كساري (قوله يعني ما كان الخ) لما كان مفهوم قول المصنف كالجواري ان ما كان من معتل منتهى الجموع كالعذارى لا يجري كساري في حذف حرف العلة وثبوت التنوين بل يبقى فيه حرف العلة ولا يثبت التنوين قال الشارح يعني فاتيانه بالعناية المقتضية تضمن كلام المصنف حكم نحو جوار وحكم نحو العذارى بالنظر الى المنطوق والمفهوم وهذا لا ينافي ما سيذكره الشارح من خروج نحو العذارى عن حكم نحو جوار بقول المصنف كالجواري كما لا يخفى على ذي بصيرة ولغفلة البعض عما ذكرنا زعم ان في كلام الشارح تناقضا لاقتضاء أول كلامه دخول القسمين في النظم واقتضاء آخر كلامه خروج الثاني منه وانه كان الاولى حذف يعني (قوله ان تقلب ياؤه ألفا) أي بعد قلب الكسرة قبلها فتحة كما يأتي (قوله نحو عذارى) جمع عذراء بالمد وهي البكر ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحك به المرأة رأسها واصلهما عذاري ومداري بالكسرة ثم أبدلت الكسرة فتحة أي اتباعا الفتحة ما قبل الالف فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها اه تصريح والذي في شرح الشارح على التوضيح ان مدارى جمع مدراء أي كحمراء وهي المنتفخة الجنبين وفي القاموس ما يوافقه وذكر ان الفعل مدر كفرح فهو أمدر وهي مدراء ودالها مهملة (قوله في حذف يائه الخ) أي لا في جميع الوجوه فان جره بفتحة مقدرة وتنوينه تنوين عوض بخلاف نحو قاض فانه بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين صرف كما سينبه عليه الشارح (قوله والفجر وليال) فليال مجرور بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع تقديرا أي بحسب الاصل (قوله في سلامة آخره) أي من الحذف (قوله وهذا خرج من كلامه) أي من منطوق كلامه فلا ينافي دخوله في كلامه مفهوما أعني ان حكمه مستفاد من كلامه بطريق المفهوم ولهذا قال الشارح في اول عبارته يعني كما أوضحناه سابقا (قوله فذهب سيبويه الى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة) خرجه الاكثر على أن الاعلال مقدم على منع الصرف لكون سببه وهو الثقل أمرا ظاهرا محسوسا بخلاف منع الصرف فان سببه مشابهة الاسم الفعل وهي خفية فأصل جوار على هذا جواري بالتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت ثم خيف رجوع الياء فأتي بالتنوين عوضا عنها وخرجه بعضهم على ان منع الصرف مقدم فأصل جوار على هذا

يعني ما كان من الجمع الموازن مفاعل معتلا
فله حالتان احداهما أن يكون آخره ياء قبلها
كسرة نحو جوار وغواش والاخرى
ان تقلب ياؤه ألفا نحو عذارى ومدارى
فالاول يجري في رفعه وجره مجرى قاض
وسار في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو ومن
فوقهم غواش والفجر وليال عشر وفي النصب
مجرى دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته
نحو سيروا فيها ليالي والثاني يقدر اعرابه
ولا ينون بحال ولا خلاف في ذلك وهذا
خرج من كلامه بقوله كالجواري
(تنبيهات) * الاول اختلف في تنوين جوار
ونحوه فذهب سيبويه الى انه تنوين عوض
عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف

جوارى بمنزلة التنوين لصيغة منتهى الجمع فحذفت ضمة الياء للثقل ثم الياء تخفيفا ثم أتى بالتنوين عوضا عنها فعلم أن سبب الحذف على الاول التقاء الساكنين وعلى الثانى التخفيف وعليه بنى الشارح السؤال والجواب الآتيين (قوله عوض عن حركة الياء) أى وحصل التعويض قبل حذف الياء بدليل قوله ثم حذفت الياء وهذا بناء على أن منع الصرف مقدم على الاعلال فأصله على مذهب المبرد جوارى بمنزلة التنوين حذف ضمة الياء لثقلها وأتى بالتنوين عوضا عنها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما (قوله لان الياء لما حذفت تخفيفا) أى لا لالتقاء الساكنين فهو مبنى على تقديم منع الصرف على الاعلال (قوله لان حاجة المتعذر الخ) وجهه أن العامل فى كل من المنقوص والمقصور طالب أثرا وقد ظهر الاثر مع المنقوص فى الجملة لظهوره حالة النصب ولم يظهر فى المقصور أثر بالكلية فكان أولى بالتعويض وبهذا سقط ما يقال كان الظاهر عكس الاولوية لان التعويض يقتضى حذف شئ واقامة غيره مقامه والمقصور لم يظهر فيه أثر حتى يقال حذف وعوض عنه التنوين بخلاف المنقوص فان الحركات تظهر فى لفظه لكن ثقل بعضها فترك وعوض عنه التنوين أفاده البهوتى (قوله ولألحق مع الالف واللام كما ألحق الخ) أى بجامع أن كلا من تنوين الترنم وتنوين نحو جوار على مذهب المبرد عوض عن شئ فتنوين الترنم عوض عن مدة الاطلاق وتنوين نحو جوار عوض عن حركة الياء قال البعض تبعا لشيخنا كان الاولى أن يقول الشارح ولألحق مع الالف واللام لانه عنده عوض عن الحركة والحركة تجامع الالف واللام اهـ ولعل وجهه أن قياس العوض على المعوض عنه أقرب من قياسه على تنوين الترنم فتأمل ثم قال البعض وقد يقال هذا اللازم جار على القول بأنه عوض عن الياء بل هو أظهر فيه بأن يقال لو كان عوضا عن الياء لألحق مع الالف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم بجامع أن كلا منهما عوض عن حرف اهـ وقد يجاب بأن التنوين هنا ليس لمحض العوضية عن الياء بل للعوضية عنها ومنع عودها لانه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه فكان كضد الياء التى تجامع الالف واللام فناسب أن لا يجامع الالف واللام فاحفظه فانه دقيق (قوله واللازم) يعنى أولوية التعويض عن حركة الالف فى نحو موسى وعيسى والحاق التنوين مع الالف واللام وقوله فيهما مرتبط باللازم والضمير للقضيتين المتقدمتين أعنى قوله لكان التعويض الخ وقوله ولألحق الخ (قوله اذ المحذوف) وهو الياء فى قوة الموجود أى فصيغة منتهى الجمع موجودة تقديرا (قوله فان قلت الخ) مبنى

وذهب المبرد والزجاج الى انه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وذهب الاخفش الى انه تنوين صرف لان الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة مفاعل وبقى اللفظ كجناح فانصرف والصحيح مذهب سيبويه وأما جعله عوضا عن الحركة فضعيف لانه لو كان عوضا عن الحركة لكان التعويض عن حركة الالف فى نحو موسى وعيسى أولى لان حاجة المتعذر الى التعويض أشد من حاجة المتعسر ولألحق مع الالف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم واللازم منتف فيهما فكذا الملزوم وأما كونه للصرف فضعيف أيضا اذ المحذوف فى قوة الموجود والا لكان آخر ما بقى حرف اعراب واللازم كما لا يخفى منتف فان قلت اذا جعل عوضا عن الياء

السؤال والجواب على أن منع الصرف مقدم على الاعلال كما مر (قوله فناسب حذفها) أى على سبيل الوجوب بقرينة أن الجواب يفيد تعليل حذفها على سبيل الوجوب (قوله قد تحذف تخفيفا) يفيد أن حذف ياء المنقوص غير واجب ويصرح بذلك قوله ما كان جائزا فى الادنى وفيه نظر فان أراد المقرون بأل فليس الكلام فيه اهـ سم على أن المقرون بأل يستوى فيه المنصرف وغيره (قوله وقال الشارح ذهب المبرد الخ) على هذا يكون المبرد مخالفا لسيبويه فى الساكن الذى ردف الياء فسيبويه يقول هو التنوين الموجود قبل حذفه والمبرد يقول هو التنوين المقدر فى كل ممنوع من الصرف وموافقا له فى أن المعوض عنه الياء المحذوفة (قوله وحذفوا لاجله الياء) أى بعد حذف حركتها المقدرة استثقالا زكريا (قوله ساكن متوهم الوجود) هو التنوين المقدر (قوله وانه يجر بفتحة ظاهرة) أى ويرفع بضمة مقدرة على الياء الموجودة فيقال جاء جوارى بياء ساكنة وقوله وانما قالوا ذلك فى العلم أى فى المنقوص العلم كقاض علم امرأة وقوله وسيأتى بيانه أى فى شرح قول المصنف وما يكون منه منقوصا الخ (قوله مع خفة الفتحة) لم يضمر لانه لو أضمر لرجع الضمير الى خصوص الفتحة المقدرة على الياء نيابة عن الكسرة فيتدافع مع قوله فاستثقلت الخ فالمراد بالفتحة جنسها فليس فى قوله مع خفة الفتحة اظهار فى مقام الاضمار (قوله ولسراويل) خبر شبه وبهذا متعلق بشبه وفيه تقديم معمول المصدر عليه للوزن كذا قال خالد وتبعه شيخنا والبعض وفيه مسامحة لان الظاهر ان شبه اسم مصدر لا مصدر (قوله اسم مفرد أعجمى) زاد الفارضى نكرة مؤنث وقال فى القاموس السروال فارسية معربة وقد تذكر ثم قال والسراويل والشروال بالشين أى المعجمة لغة (قوله لما عرفت الخ) أى وانما كان أعجميا لما عرفت الخ (قوله أو منقول من جمع) وهو ما سمى به من هذا الجمع (قوله فحق ما وازنهما) أى فحق اسم الجنس الذى وازن مفاعل أو مفاعيل وكأنه تفريع على قوله منع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة المعتبرة صرح به توطئة لقوله اذا تم شبهه الخ (قوله وذلك) أى تمام شبهه بهما بأن لا يكون الخ (قوله ولم يوجد ذلك الخ) مرتبط بقوله فحق ما وازنهما ان يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه بهما واسم الاشارة يرجع الى تمام شبهه بهما وكذا الضمير فى قوله ولما وجد (قوله خلافا لمن زعم الخ) هو ابن الحاجب حيث قال فى الكافية وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل انه أعجمى حمل على موازنه وقيل عربى جمع سروالة واذا صرف فلا اشكال اهـ

فناسب حذفها أولا قلت قال فى شرح الكافية لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التى قبلها وكان المنقوص الذى لا ينصرف أثقل التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا فى الادنى ثقلا ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر اذ ليس بعد الجواز الا اللزوم انتهى واعلم أن ما تقدم عن المبرد من أن التنوين عوض عن الحركة هو المشهور عنه كما نقل الناظم فى شرح الكافية وقال الشارح ذهب المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه فى الشعر وحكموا له فى جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله الياء فى الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين وهو بعيد لان الحذف لالتقاء ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله * الثانى ما ذكر من تنوين جوار ونحوه فى الرفع والجر متفق عليه نص على ذلك الناظم وغيره وما ذكره أبو على من ان يونس ومن وافقه ذهبوا الى انه لا ينون ولا تحذف ياؤه وانه يجر بفتحة ظاهرة وهم وانما قالوا ذلك فى العلم وسيأتى بيانه * الثالث اذا قلت مررت بجوار فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء لانه غير منصرف وانما قدرت مع خفة الفتحة لانها نابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل وقد ظهر أن قوله كسار انما هو فى اللفظ فقط دون التقدير لان سار جره بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين التمكين لا العوض لانه منصرف

وقد تقدم أول الكتاب (ولسراويل بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع) اعلم أن سراويل اسم مفرد أعجمى جاء على وزن مفاعيل فمنع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة المعتبرة لما عرفت أن بناء مفاعل أو مفاعيل لا يكونان فى كلام العرب الا لجمع أو منقول من جمع فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه بهما وذلك بأن لا تكون ألفه عوضا عن احدى ياءى النسب ولا كسرة ما يلى ألفه عارضة ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة ولم يوجد ذلك فى مفرد عربى كما مر ولما وجد فى مفرد أعجمى وهو سراويل لم يمكن الا منعه من الصرف وجها واحدا خلافا لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه والى التنبيه على ذلك أشار بقوله شبه اقتضى عموم المنع أى عموم منع الصرف فى جميع الاستعمال خلافا لمن زعم غير ذلك

وفى التوضيح ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وأنكر ابن مالك عليه ذلك اه قال الحفيد لا وجه لانكاره لان ابن الحاجب ثقة وقد نقله (قوله وانه فى التقدير الخ) أى يقدر أن سراويل كان جمع سروالة فنقل من الجمعية الى تسمية المفرد به وسيأتى وجه آخر فى معنى العبارة (قوله سمى به المفرد) أى أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة كما عبر بذلك المرادى (قوله ورد بأن سروالة لم يسمع) اعترض بأنه لا يصلح ردا للقول بأنه جمع سروالة تقديرا لان تقدير كونه جمعا لسروالة لا يستلزم سماع سروالة وانما يصلح ردا للقول بأنه جمع سروالة تحقيقا كما حكاه السندوبى وغيره وعبارة السندوبى وقيل انه جمع سروالة تقديرا أو تحقيقا بناء على سماع سروالة كما نقل عن أهل اللغة اه ويمكن حمل كلام الشارح على هذا القول بأن يراد بقوله فى التقدير بحسب الاصل (قوله عليه من اللؤم سروالة) تمامه فليس يرق لمستعطف والضمير فى عليه للمذموم واللؤم الدناءة فى الاصل والخساسة فى الفعل زكريا (قوله فمصنوع) أى من كلام المولدين (قوله وذكر الاخفش) رد للرد ولرده له احتاج الى رد آخر فقال ويرد هذا القول أى القول بأن سراويل جمع سروالة فى التقدير أمران الخ وحاصل الاول انا لا نسلم أن سروالة وان كانت مسموعة مفرد سراويل بل هى لغة فيه فلا يصح كونه فى التقدير جمع سروالة وحاصل الثانى انه لو كان فى التقدير جمعا فسمى به المفرد لاستلزم ذلك نقل الجمع الى اسم الجنس وهو منتف لان الثابت انما هو نقل الجمع الى العلم كما فى مدائن واذا انتفى اللازم انتفى الملزوم وهو أنه كان فى التقدير جمعا فسمى به المفرد هذا هو اللائق فى تقرير كلامه وبه يعلم أن دعوى البعض أن الامر الثانى مبنى على تسليم انه جمع سروالة غير مسموعة وان تبجحه هنا بما لا ينبغى على من لولاه ما راح ولا جاء لم يتم نسأل الله العافية وكيف يليق تسليم كونه جمع سروالة ومنع تسمية المفرد به لان مجرد تسمية المفرد به مع ان الغرض ليس الا منع كونه جمع سروالة لانه المنازع فيه لا منع تسمية المفرد به لان مجرد تسمية المفرد به محل اتفاق فلا يصح منعها فتدبر بقى انه قد يبحث فى الامر الاول بمنع أن سروالة بمعنى سراويل بل هى بمعنى قطعة خرقة كما فى الرضى وفى الثانى بأن اختصاص النقل بالاعلام دون أسماء الاجناس مسلم فى النقل التحقيقى دون التقديرى الذى كلامنا فيه الا أن يجاب بأن معنى قوله فى التقدير بحسب الاصل كما مر ايضاحه فتنبه (قوله اسم مؤنث) وانما لم تلحقه تاء التأنيث عند تصغيره لان من شرط لحاقها المؤنث تأنيثا معنويا عند تصغيره أن يكون ثلاثيا كما سيأتى فى قول المصنف واختم بتا التأنيث ما صغرت من * مؤنث عار ثلاثى كسن

ومن النحويين من زعم أن سراويل عربى وانه فى التقدير جمع سروالة سمى به المفرد ورد بأن سروالة لم يسمع وأما قوله عليه من اللؤم سروالة * فمصنوع لا حجة فيه وذكر الاخفش انه سمع من العرب من يقول سروالة ويرد هذا القول أمران أحدهما أن سروالة لغة فى سراويل لانها بمعناه فليس جمعا لها كما ذكره فى شرح الكافية والآخر أن النقل لم يثبت فى أسماء الاجناس وانما ثبت فى الاعلام (تنبيهان) * الاول قال فى شرح الكافية ينبغى ان يعلم أن السراويل اسم مؤنث

(قوله

(قوله سرييل) أصله سريويل فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون (قوله للتأنيث) أى لكون اللفظ مؤنثا وضعا كزينب (قوله لزوال صيغة منتهى التكسير) أى مع عدم ما يخلفها فى المنع بخلاف الاول (قوله يحدو ثمانى الخ) الحدو سوق الابل والغناء لها ومولعا بفتح اللام حال من الضمير فى يحدو من أولع بالشىء اغرى به واللقاح بفتح اللام ماء الفحل وأما بكسرها فجمع لقحة وهى الناقة التى تحلب وليس مرادا هنا والزيغة بفتح الزاى الميل والارتاج بالكسر من أرتجت الناقة اذا أغلقت رحمها على الماء والمعنى من شدة طربهن من الحدو هممن بميلهن عن الارتاج كذا فى العينى (قوله من لفظ أعجمى) بيان لما لحق أى من اسم جنس مفرد أعجمى (قوله وشراحيل) مقتضى سياقه انه اسم جنس مثل سراويل لا علم ولم يذكر فى القاموس الا انه علم فتدبر (قوله أو لفظ) هكذا فى النسخ بالجر عطفا على لفظ الاول أو على جمع قال البعض والصواب النصب عطفا على منقولا لان العلم المرتجل مقابل للعلم المنقول لان الثانى منقول عن الاول اه بايضاح وهو تصويب فى غير محله لامكان تصحيح عبارة الشارح بجعل قوله أو مما لحق به عطفا على منقولا وجعل من فيه تبعيضية لا صلة النقل وجعل قوله أو لفظ عطفا على لفظ الاول والمعنى أو كان ما سمى به من مثال مفاعل أو مفاعيل بعض ما لحق بالجمع من اسم جنس أعجمى أو لفظ ارتجل للعلمية ويرجح هذا انه عليه يكون اللفظ المرتجل للعلمية داخلا فيما لحق بالجمع فيكون مما شمله قول المصنف وان به سمى أو بما لحق * الخ بخلافه على نصب لفظ عطفا على منقولا فانه يكون هذا القسم زائدا على كلام المصنف فينافى تصدير الشارح العبارة بالعناية فعض على هذا التحقيق والله ولى العناية ثم لا بد من كون هذا اللفظ المرتجل للعلمية أعجميا لئلا ينافى ما أسلفه الشارح من أن هذا الوزن لا يكون فى العربية الا جمعا أو منقولا عن الجمع لا يقال يدخل هذا القسم حينئذ فى قوله من لفظ أعجمى لانا نقول قد أسلفنا أن المراد باللفظ الاعجمى اسم الجنس المفرد الاعجمى (قوله مثل هوازن) كذا فى نسخ وهى ظاهرة وفى نسخ أخرى مثل كشاجم بشين معجمة ثم جيم واعترض عليها بأن كشاجم بضم الكاف اسم الشاعر المعروف وأجيب بأنه يحتمل أن مراد الشارح اسم آخر مفتوح الكاف غير اسم الشاعر (قوله والعلة فى منع صرفه) أى ما سمى به من ذلك (قوله ما فيه من الصيغة مع اصالة الجمعية) هذه العلة الاولى قاصرة على ما سمى به من الجمع كمساجد علم رجل ولا تشمل نحو سراويل وشراحيل ولا نحو هوازن وكشاجم والعلة فى هذين القسمين ما قاله البعض من وجود

فلو سمى به مذكر ثم صغر لقيل فيه سرييل غير مصروف للتأنيث والتعريف ولولا التأنيث لصرف كما يصرف شراحيل اذا صغر فقيل شريحيل لزوال صيغة منتهى التكسير * الثانى شذ منع صرف ثمان تشبيها له بجوار نظرا لما فيه من معنى الجمع وأن ألفه غير عوض فى الحقيقة قال فى شرح الكافية ولقد شبه ثمانيا بجوار من قال يحدو ثمانى مولعا بلقاحها حتى هممن بزيغة الارتاج والمعروف فيه الصرف لما تقدم وقيل هما لغتان

(وان به سمى أو بما لحق * به فالانصراف منعه يحق)

يعنى ان ما سمى به من مثال مفاعل أو مفاعيل سواء كان منقولا من جمع محقق كمساجد اسم رجل او مما لحق به من لفظ أعجمى مثل سراويل وشراحيل أو لفظ ارتجل للعلمية مثل هوازن قال الشارح والعلة فى منع صرفه ما فيه من الصيغة مع اصالة الجمعية

صيغة منتهى الجمع قبل العلمية وبعدها (قوله أو قيام العلمية مقامها) أى أو ما فيه من الصيغة مع قيام علميته مقام جمعيته التى كانت له أو جمعية غيره (قوله التعليل الثانى) هو ما فيه من الصيغة مع قيام العلمية مقام الجمعية وقوله دون الاول هو ما فيه من الصيغة مع اصالة الجمعية (قوله لذهاب الجمعية) أى بالعلمية التى خلفت الجمعية ثم زالت بلا خلف عنها (قوله لانهم منعوا سراويل الخ) فيه رد لتعليل المبرد الصرف بذهاب الجمعية (قوله والعلم) مفعول لمحذوف يفسره المذكور بالزوم أى اقصد العلم امنع صرفه فهو على حد زيدا أكرم أخاه (قوله مركبا تركيب مزج) أى غير عددى وغير مختوم بويه كما يؤخذ من قوله نحو معدى كربا على ما يأتى (قوله مالا ينصرف فى تعريف ولا تنكير) هو ما احدى علتيه الوصفية وهو ثلاثة وما منع صرفه لعلة واحدة وهو اثنان (قوله والثانى مالا ينصرف الخ) ضابطه ما احدى علتيه العلمية (قوله بل ينزل عجزه الخ) التعريف للمركب المزجى المعرب فلا اعتراض بأن المركب العددى والمختوم بويه والمركب من الاحوال والظروف مركبات مزجية مع أن التعريف لا يصدق عليها أفاده شيخنا السيد (قوله منزلة تاء التأنيث) أى فى ان الاعراب على العجز وما قبله ملازم لحالة واحدة وهى الفتح الا فى نحو معدى كرب كما سيذكره الشارح (قوله ولذلك) أى للتنزيل المذكور وقوله فانه يسكن أى يبقى على سكونه (قوله بأن سكنوا) الباء سببية متعلقة بمزيد تخفيف أو تصويرية للجعل المذكور وقوله ونحوه كقالى قلا اسم موضع وقوله وان كان مثلها أى الياء (قوله وقد يضاف أول جزأى المركب) أى المزجى سواء كان آخر صدره ياء أولا فأل للعهد الذكرى لكنه بعد الاضافة لا يسمى مركبا مزجيا لانه الاضافى قسيم المزجى فتسميته مزجيا باعتبار حالته الاخرى أعنى حالة مزجه واعلم أن هذه الاضافة لفظية لا معنوية لان بك مثلا ليس اسما للشئ أضيف اليه بعل حتى تظهر ثمرة الاضافة المعنوية بل هو بمنزلة الراء من جعفر فلا فرق فى المعنى بين الاضافة وعدمها ولا فائدة لها الا التنبيه على شدة امتزاج الكلمتين واتحادهما لان المتضايفين كالشئ الواحد ولا ينافيه حصول هذه الفائدة بالمزج لان فائدة الشئ قد تحصل بغيره أيضا (قوله فيستصحب سكون الخ) أى فى الاحوال الثلاثة وقيل تفتح فى النصب وتسكن فى الرفع والجر (قوله تشبيها بياء دردبيس) أى بجامع أن كلا من الياءين وسط وان كان دردبيس كلمة تحقيقا ومعدى كرب كلمة تنزيلا ودردبيس اسم للداهية والعجوز الفانية وخرزة الحب قاله فى القاموس (قوله ولان من العرب

أو قيام العلمية مقامها فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثانى دون الاول انتهى قال المرادى قلت مذهب سيبويه انه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح انتهى

(والعلم امنع صرفه مركبا
تركيب مزج نحو معدى كربا)

قد تقدم ان مالا ينصرف على ضربين أحدهما مالا ينصرف فى تعريف ولا تنكير والثانى مالا ينصرف فى التعريف وينصرف فى التنكير وقد فرغ من الكلام على الضرب الاول وهذا شروع فى الثانى وهو سبعة أقسام كما مر الاول المركب تركيب المزج نحو بعلبك وحضرموت ومعدى كرب لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب والمراد بتركيب المزج ان يجعل الاسمان اسما واحدا لا باضافة ولا باسناد بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر الا اذا كان معتلا فانه يسكن نحو معدى كرب لان ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سكنوا ياء معدى كرب ونحوه وان كان مثلها قبل تاء التأنيث يفتح نحو رامية وعادية وقد يضاف أول جزأى المركب الى ثانيهما فيستصحب سكون ياء معدى كرب ونحوه تشبيها بياء دردبيس فيقال رأيت معدى كرب

من يسكن مثل هذه الياء الخ) المتبادر أن ذلك على سبيل الجواز لا الوجوب وان نقله البعض عن البهوتى وأقره وقوله مع الافراد أى عدم التركيب كقوله ولو ان واش باليمامة داره وقوله تشبيها بالالف أى فى نحو الفتى بجامع ان كلا حرف علة وقوله ما كان جائزا فى الافراد معنى جوازه فى الافراد أن بعض العرب يجيز التسكين والفتح حال النصب وان كان البعض الآخر يوجب الفتح أو أن اللفظ فى حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو أحد وجهين جائزين عند بعض آخر وعلى فرض أن من يسكن يوجب التسكين معنى جوازه فى الافراد أن اللفظ فى حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو لغة بعض آخر (قوله ويعامل الجزء الثانى الخ) معطوف على يضاف فمعاملة الجزء الثانى المذكور على لغة اضافة صدره الى عجزه كما قاله المرادى وقوله معاملته أى معاملة نفسه فى الصرف وعدمه (قوله فان كان فيه مع التعريف) انما قال مع التعريف لان المركب لم يخرج عن العلمية بهذا الاعراب فهو معرفة وجزء المعرفة هنا كالمعرفة سم (قوله وبعض العرب لا يصرفه) أى كربا حينئذ أى حين اذ اضيف اليه معدى قال الخبيصى من قدر كربا اسما للكربة منع صرفه ومن قدره اسما للحزن صرفه ومن قدر بكا وقلا فى بعلبك وقالى قلا ونحو ذلك اسما للبقعة منعه من الصرف ومن قدره اسما للموضع أو مكان صرفه دماميني (قوله فيجعله مؤنثا) لو قال كابن الناظم يجعله مؤنثا لكان أولى لان جعله مؤنثا لا يتفرع على ما قبله بل هو سبب ما قبله (قوله تشبيها بخمسة عشر) تعليل لبناء الجزأين على الفتح والمعنى تشبيها للنوع المتكلم فيه من المزجى وهذا النوع منه هو المعرب بنوع آخر منه ليس الكلام فيه وهو المبنى فلا ينافى كلامه أن المركب العددى من المزجى (قوله وقد نقلها الاثبات) جمع ثبت بفتح المثلثة وسكون الموحدة وهو الثقة (قوله أخرج بقوله معدى كربا الخ) فيه أن المثال لا يخصص اه سم وأجاب شيخنا بأن الناظم كثيرا ما يستغنى بالتمثيل عن التقييد أى وقولهم المثال لا يخصص معناه انه ليس نصا فى التخصيص فلا ينافى انه راجح فيه لقرينة كعادة الناظم فافهم (قوله لانه مبنى) أى على الكسر أما البناء فلان ويه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين (قوله ليدخل على لغة من يعربه) اعلم أن سيبويه لا يجوز فيه الا البناء على الكسر وأما الجرمى فجوز اعرابه اعراب مالا ينصرف قال أبو حيان وهو مشكل الا أن يستند الى سماع والا لم يقبل لان

ولان من العرب من يسكن مثل هذه الياء فى النصب مع الافراد تشبيها بالالف فالتزم فى التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا فى الافراد ويعامل الجزء الثانى معاملته لو كان منفردا فان كان فيه مع التعريف سبب مؤثر امتنع صرفه كهرمز من رام هرمز لان فيه مع التعريف عجمة مؤثرة فيجر بالفتحة ويعرب الاول بما تقتضيه العوامل نحو جاء رام هرمز ورأيت رام هرمز ومررت برام هرمز ويقال فى حضرموت هذه حضرموت ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت لان موتا ليس فيه مع التعريف سبب ثان وكذلك كرب فى اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه فيقول فى الاضافة هذا معدى كرب حينئذ فيجعله مؤنثا وقد يبنيان معا على الفتح ما لم يعتل الاول فيسكن تشبيها بخمسة عشر وأنكر بعضهم هذه اللغة وقد نقلها الاثبات وقد سبق الكلام على ذلك فى باب العلم (تنبيهان)* الاول أخرج بقوله معدى كرب ما ختم بويه لانه مبنى على الاشهر ويجوز أن يكون لمجرد التمثيل وكلامه على عمومه ليدخل على لغة من يعربه

القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا (قوله وقد تقدم ذكره فى باب العلم) أى ذكر المختوم بويه بما فيه من اللغات بعضها فى المتن وبعضها فى الشرح أى فلا حاجة الى استقصائها هنا حتى يرد أنه لم يذكر فيه جواز الاضافة كغير المختوم بويه (قوله شغر بغر) بغين معجمة مفتوحة فيهما مع فتح أول كل وكسره يقال ذهب القوم شغر بغر أى متفرقين من اشغر فى البلد أبعد وبغر النجم سقط لانهم بتفرقهم تباعد بعضهم عن بعض وسقطوا فى الاماكن التى تفرقوا اليها أفاده الدماميني وهذا المثال والمثال الثانى لما ركب من الاحوال وأما الثالث فلما ركب من الظروف الزمانية (قوله وبيت بيت) تقول هو جارى بيت بيت وأصله بيتا ملاصقا لبيت فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما فى قوله جارى من معنى الفعل فانه فى معنى مجاورى وجوزوا أن يكون الجار المقدر الى وأن لا يقدر جار أصلا بل العاطف شرح الشذور (قوله وصباح مساء) تقول فلان يأتينا صباح مساء أى كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصد التخفيف ولو أضفت فقلت صباح مساء لجاز أى صباحا مقترنا بمساء اه شرح الشذور وظاهره أن العاطف الذى تضمنه التركيب الواو وفى الرضى انه الفاء لان الفاء للتعقيب فتفيد العموم اذ المعنى يأتينا صباحا فمساء عقبه بلا فصل الى ما لا يتناهى فليراجع الرضى ومثال الظروف المكانية قولهم سهلت الهمزة بين بين وأصله بينها وبين حرف حركتها فحذف ما أضيف اليه بين الاولى وبين الثانية وحذف العاطف وركب الظرفان يس (قوله وقيل يجوز فيه التركيب والبناء) أى كحاله قبل التسمية به فالتركيب والبناء وجه واحد هذا هو المتبادر ويؤيده أن المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عينا فيكون المراد التركيب المذكور فى قوله وزال التركيب وفى قوله وأما تركيب الاحوال والظروف ومن ادعى غير ذلك كالبعض والبهوتى فعليه الاثبات (قوله كذلك حاوى) أى علم حاوى زائدى فعلانا (فائدة) قال أبو الفتح اذا سميت رجلا ذان صرفته لان ألفه وان كانت زائدة فانها لما عاقبت ألف ذا التى هى عين جرت مجرى الاصل وأما زيدان المسمى به رجل فانه لا ينصرف لانه يبقى بعد اسقاط زائديه ثلاثة أحرف وهذا شئ يكون وضع الاسماء المعربة عليه وأما ذان فانه يبقى بعد الحذف على حرف واحد نقله سم (قوله كغطفان) بفتح الغين المعجمة والطاء المهملة اسم قبيلة من العرب سميت باسم أبيها تصريح (قوله وكاصبهان) بفتح الهمزة وكسرها وبفتح الباء الموحدة عند أهل المغرب والفاء عند أهل المشرق اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها وأصبه

اسم

ولا يرد على لغة من بناه لان باب الصرف انما وضع للمعربات وقد تقدم ذكره فى باب العلم * الثانى احترز بقوله تركيب مزج عن تركيبى الاضافة والاسناد وقد تقدم حكمهما فى باب العلم وأما تركيب العدد نحو خمسة عشر فتحتم البناء عند البصريين وأجاز فيه الكوفيون اضافة صدره الى عجزه وسيأتى فى بابه فان سمى به ففيه ثلاثة أوجه ان يبقى على حاله وان يعرب اعراب ما لا ينصرف وان يضاف صدره الى عجزه وأما تركيب الاحوال والظروف نحو شغر بغر وبيت بيت وصباح مساء اذا سمى به أضيف صدره الى عجزه وزال التركيب هذا رأى سيبويه وقيل يجوز فيه التركيب والبناء * كغطفان (كذلك حاوى زائدى فعلانا * وكاصبهانا) يعنى ان زائدى فعلان يمنعان مع العلمية فى وزن فعلان وفى غيره نحو حمدان وعثمان وعمران وغطفان وأصبهان وقد نبه على التعميم بالتمثيل

اسم فرس كذا فى التصريح قال فى القاموس وهى كلمة أعجمية واصلها اسباهان اى الاجناد لانهم سكنوها وفى كلامه ما يفيد أن فتح الهمزة أكثر من كسرها وأن الموحدة أكثر من الفاء (قوله فعلامة الزيادة الخ) فاذا جهل كل من زيادة الالف والنون وأصالتهما فسيبويه والخليل يمنعان الصرف لحوقا بالاكثر وغيرهما لا يحتم الزيادة الا بدليل اه حفيد (قوله فان كان قبلهما حرفان الخ) تبادر الى الوهم أن هذا مفهوم قوله أكثر من حرفين أصولا وليس كذلك لانه يلزم عليه أن يكون قوله فان كان قبلهما حرفان الخ من صور ما اذا كانا فيما لا ينصرف وليس كذلك بدليل التمثيل بحسان وحينئذ فهو كلام مستقل (قوله ان قدرت اصالة التضعيف) أى اصالة ما حصل به التضعيف وهو الحرف الثانى قيل لبعضهم انصرف عفان قال ان هجوته أى لانه حينئذ من العفونة لا ان مدحته أى لانه حينئذ من العفة (قوله ان جعل من الحس الخ) عبارة مستقيمة مناسبة واعتراض البعض عليها بأن المناسب لقوله ان قدرت الخ أن يقول ان جعل وزنه فعلان الخ وان جعل وزنه فعال الخ باسقاط من الحس ومن الحسن غير ناهض كما لا يخفى ودعواه أن الكلام فيما لا ينصرف فلا يلائمه قوله من الحس ومن الحسن قد عرفت منعه وما يتبادر من العبارة من أن المتكلم بنحو حسان مخير فى الصرف وعدمه نظرا للاعتبارين مسلم ولا ينافيه ما سيأتى فى رمان من الخلاف لانه فيه وجد المرجح لاحد الاعتبارين عند القائل بصرفه والقائل بمنع صرفه بخلاف نحو حسان (قوله وشيطان الخ) استطراد لانه صفة والكلام فى الاعلام ولانه غير مضاعف وكلام الشارح فى المضاعف وقد يبحث فى العلة الاولى بأن المراد شيطان المسمى به (قوله من شطن) أى بعد عن الحق وبابه قعد مصباح (قوله لان فعالا فى النبات اكثر) أى من فعلان بالضم (قوله مرمنة) كذا بخط الشارح وفى بعض النسخ رمنة والمعنى كثيرة الرمان كذا قال شيخنا وغيره وسها البعض فعكس وضبط شيخنا السيد مرمنة بفتح الميم أى الاولى والثانية ويؤيده ضبطه بالقلم هكذا فى النسخ الصحيحة من القاموس (قوله اذا أبدل من النون الزائدة لام الخ) حاصله أن النظر للاصل لا للطارئ اه سم أى فى الصورتين اللتين ذكرهما الشارح (قوله أصيلان) تصغير أصيل على غير قياس اه تصريح والاصيل العشى كما فى القاموس (قوله صرف) لاصالة النون حينئذ لانها بدل من أصلى (قوله حنان) أى مسمى به لان الكلام فى العلم (قوله كذا مؤنث) أى علم مؤنث وكذا جزء علم مؤنث كما فى

(تنبيهات) * الاول علامة زيادة الالف والنون سقوطهما فى بعض التصاريف كسقوطهما فى رد نسيان وكفران الى نسى وكفر فان كانا فيما لا يتصرف فعلامة الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران ان قدرت اصالة التضعيف فالالف والنون زائدتان وان قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية مثال ذلك حسان ان جعل من الحس فوزنه فعلان وحكمه ان لا ينصرف وهو الاكثر فيه ومن شعره

ما هاج حسان رسوم المدام
ومظعن الحى ومبنى الخيام

وان جعل من الحسن فوزنه فعال وحكمه ان ينصرف وشيطان ان جعل من شاط يشيط اذا احترق امتنع صرفه وان جعل من شطن انصرف ولو سميت برمان فذهب سيبويه والخليل الى المنع لكثرة زيادة النون فى نحو ذلك وذهب الاخفش الى صرفه لان فعالا فى النبات أكثر ويؤيده قول بعضهم أرض مرمنة * الثانى اذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل مثال ذلك أصيلال فان أصله أصيلان فلو سمى به منع ولو أبدل من حرف أصلى نون صرف بعكس أصيلال ومثال ذلك حنان فى حناء أبدلت همزته نونا * الثالث ذهب الفراء الى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية تشبيها لها بالزائدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك (كذا مؤنث بهاء

مطلقا * وشرط منع العار كونه ارتقى * فوق الثلاث أو كجور أو سقر * أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر * وجهان

في العادم تذكيرا سبق * وعجمة كهند والمنع أحق *) مما يمنع الصرف اجتماع العلمية والتأنيث بالتاء لفظا أو تقديرا أما لفظا فنحو فاطمة وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه فان العلم المؤنث لا تفارقه العلامة فالتاء فيه بمنزلة الالف في حبلى وصحراء فأثرت في منع الصرف بخلافها في الصفة وأما تقديرا ففي المؤنث المسمى في الحال كسعاد وزينب أو في الاصل كعناق اسم رجل أقاموا في ذلك كله تقدير التاء مقام ظهورها اذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء لفظا ممنوع من الصرف مطلقا أي سواء كان مؤنثا في المعنى أم لا زائدا على ثلاثة أحرف ام لا ساكن الوسط أم لا الى غير ذلك مما سيأتي نحو عائشة وطلحة وهبة واما المؤنث المعنوي فشرط تحتم منعه من الصرف ان يكون زائدا على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد لان الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث أو محرك الوسط كسقر ولظى لان الحركة قامت مقام الرابع خلافا لابن الانبارى فانه جعله ذا وجهين وما ذكره في البسيط من ان سقر ممنوع الصرف باتفاق ليس كذلك أو يكون أعجميا كجور وماه اسمي بلدين لان العجمة لما انضمت الى التأنيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها هنا لم تؤثر منع الصرف وانما أثرت تحتم المنع وحكى بعضهم فيه خلافا فقيل انه كهند في جواز الوجهين أو منقولا من مذكر نحو زيد اذا سمي به امرأة لانه حصل بنقله الى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور

أبي هريرة وأبي قحافة سم (قوله مطلقا) حال من الضمير في الخبر (قوله وشرط منع العار) اي المؤنث العاري من الهاء (قوله فوق الثلاث) على حذف مضاف أي فوق ذي الثلاث لان الاسم لا يرتقي فوق الاحرف الثلاثة وانما يرتقي فوق اسم آخر ذي أحرف ثلاثة كذا في الشاطبي (قوله أو كجور) عطف على محل ارتقى وقوله أو سقر أو زيد عطفان على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ والمسوغ كونه في معرض التقسيم وفي العادم خبر وتذكيرا مفعول العادم وسبق جملة في محل نصب نعت تذكيرا وعجمة عطف على تذكيرا وكان عليه ان يزيد وتحرك الوسط الا ان يقال هو مأخوذ من قوله كهند (قوله في معناه) أي فيه باعتبار وضعه لمعناه المشخص ففيه مسامحة (قوله ولزوم علامة التأنيث في لفظه) اعترضه سم بأنه مناف لما تقدم من الفرق بين ألف التأنيث وتائه حيث استقلت الاولى بالمنع دون الثانية بأن الاولى لازمة لما هي فيه دون الثانية وأجيب بأن الالف لازمة مطلقا أي في العلم وغيره كالصفة والتاء ليست كذلك بل انما تلزم في العلم وكلامنا الآن في العلم (قوله بخلافها في الصفة) أي بخلاف التاء حالة كونها في الصفة كقائمة وقاعدة فانها لا تؤثر فيها لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها تصريح (قوله ففي المؤنث المسمى) من اضافة الوصف الى مرفوعه أي المؤنث مسماه وقول البعض أي المسمى به لان الكلام في اللفظ غفلة ناشئة عن توهم ان المسمى صفة للمؤنث وليس كذلك كما علمت بدليل قوله في الحال كسعاد وزينب أو في الاصل الخ فلا تكن من الغافلين (قوله وهبة) أي علما (قوله واما المؤنث المعنوي) أي ما ليس علامته لفظية والا فالتأنيث مطلقا راجع للفظ كما تقدم لان علامته الملفوظة أو المقدرة لفظية اه يس وأراد باللفظية أولا الظاهرة وثانيا الاعم فلا تناقض ومعنى كون المقدرة لفظية انها ترجع للفظ والمراد المؤنث المعنوي من الاعلام لانها موضوع الكلام (قوله لان الحركة قامت مقام الرابع) لان الاسم بالحركة خرج عن أعدل الاسماء وهو الثلاثي الساكن الوسط فصار كالرباعي في الثقل ولانها في النسب كالحرف الخامس فلو نسبت الى جمزى لقلت جمزي بحذف الالف لا غير ولو كان الوسط ساكنا لجاز فيه الحذف والقلب واوا تقول في النسب الى حبلى حبلي أو حبلوي كما سيأتي دنوشري (قوله اسمي بلدين) ينبغي ان يقول اسمي بلدتين ليكون جور وماه مما نحن فيه وأما اذا جعلا اسمي بلدين كانا مذكرين فيكونان مثل نوح ولوط في الصرف (قوله أو منقولا من

مذكر

وذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرد الى انه ذو وجهين واختلف النقل عن يونس وأشار بقوله وجهان في العادم تذكيرا الى آخر البيت الى ان الثلاثي الساكن الوسط اذا لم يكن أعجميا ولا منقولا عن مذكر كهند ودعد يجوز فيه الصرف ومنعه والمنع احق فمن صرفه نظر الى خفة السكون وانها قاومت أحد السببين ومن منع نظر الى وجود السببين ولم يعتبر الخفة وقد جمع بينهما الشاعر في قوله

لم تتلفع بفضل مئزرها
دعد ولم تسق دعد في العلب

(تنبيهات) * الاول ما ذكره من ان المنع أحق هو مذهب الجمهور وقال ابو علي الصرف افصح قال ابن هشام وهو غلط جلي وذهب الزجاج قيل والاخفش الى انه متحتم المنع قال الزجاج لان السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف وذهب الفراء الى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو فيد لانهم لا يرددون اسم المدينة على غيرها فلم يكثر في الكلام بخلاف هند * الثاني لا فرق في ذلك بين ما سكونه اصلي كهند او عارض بعد التسمية كفخذ أو الاعلال كدار * الثالث قال في شرح الكافية واذا سميت امرأة بيد ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز في هند ذكر ذلك سيبويه بهذا اللفظ وظاهره جواز الوجهين وأن الاجود المنع وبه صرح في التسهيل فقول صاحب البسيط في يد صرفت بلا خلاف ليس بصحيح * الرابع اذا صغر نحو هند ويد تحتم منعه لظهور التاء نحو هنيدة ويدية فان صغر بغير تاء نحو حريب وهي ألفاظ مسموعة انصرف * الخامس اذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء فان كان ثلاثيا صرف مطلقا خلافا للفراء وثعلب اذ ذهبا الى انه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فخذ أم سكن نحو حرب ولابن خروف في المتحرك الوسط وان كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سعاد

مذكر الخ) لي ههنا بحث وهو أنه كيف يتحتم منع نحو زيد اذا سمي به مؤنث عند سيبويه والجمهور ولا يتحتم منع نحو هند مع عروض تأنيث الاول وأصالة تأنيث الثاني ومع استوائهما في عدد الحروف وفي الهيئة وهلا جاز الوجهان في الاول كالثاني أو تحتم منع الثاني كالاول ومن هنا تظهر قوة مذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرد فتأمل (قوله وذهب عيسى الخ) استدلوا بقوله تعالى اهبطوا مصرا مع قوله وقال ادخلوا مصر فان مصر في الاصل اسم لمذكر وهو ابن نوح ثم نقل وجعل علما على البلدة وهي مؤنثة فصار كزيد المذكور وجوابه انا لا نسلم علمية المنصرف سلمنا لكن لا نسلم انه مؤنث بل يجوز أن يكون قد لحظ فيه المكان دماميني (قوله كهند ودعد) مثلهما بنت وأخت على مؤنث كما سيأتي (قوله والمنع أحق) أي لوجود السببين (قوله لم تتلفع الخ) يعني انها ليست من البدو حتى يكون لها ذلك بل هي حضرية قاله شيخنا السيد (قوله الصرف أفصح) لمقاومة الخفة أحد السببين مع كون الصرف هو الاصل فيرجع اليه بأدنى سبب فدعوى ابن هشام انه غلط جلي غير ظاهرة (قوله لانهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها) أي لا يوقعون فيه الاشتراك اللفظي أي غالبا بخلاف أسماء الاناسي فانهم يوقعونه فيها كثيرا فاحتاجت الى التخفيف وانما قلنا أي غالبا لانهم قد يوقعونه في اسم البلدة (قوله أو الاعلال كدار) لان أصله دور فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وبه صرح في التسهيل) وهو ظاهر كلامه هنا أيضا اذ يد وان كان ثنائيا لفظا فهو ثلاثي تقديرا ساكن الوسط اذ أصله يدي بالاسكان كما في الصحاح زكريا (قوله نحو حريب) تصغير حرب وحرب مؤنثة وقوله وهي أي حريب ونحوها مما سيأتي في التصغير (قوله انصرف) قال الاسقاطي وتبعه غيره لعل المراد جوازا فيجوز المنع أيضا كهند اه وهو متجه ويستفاد من كلام الشارح ان ياء التصغير لم يعتدوا بها في تصييره رباعيا والا كان متحتم المنع اتفاقا (قوله مطلقا) أي تحرك وسطه أم لا كما يؤخذ مما ذكره في القولين بعده وسكت عن كونه أعجميا أولا واستظهر البعض انه لا فرق قال يس فان قلت لم يكتفوا هنا بتحريك الوسط لان حكمه حكم الزيادة كما تقدم قلت لانه لما كان المسمى مذكرا ضعف هنا معنى التأنيث جدا لكون اللفظ والمعنى مذكرين فاحتاجوا لتقوية معنى التأنيث بأقوى الامور القائمة مقام التاء وهو الحرف الزائد على الثلاثة فانه في قيامه مقام التاء أقوى من تحرك الوسط اه (قوله وان كان زائدا على الثلاثة الخ) شرط في التسهيل لمنع صرفه ثلاثة شروط ان لا يسبق له تذكير انفرد به

محققا أو مقدرا وأن لا يحتاج تأنيثه الى تأويل لا يلزم وان لا يغلب استعماله قبل العلمية فى المذكر قال الدماميني فيصرف ان سبق له تذكير انفرد به محققا كدلال علم مذكر منقولا من مؤنث لانه فى الاصل مصدر او مقدرا كحائض علم مذكر اسبق التذكير تقديرا اذ المعنى شخص حائض بدليل انهم اذا صغروه لم يأتوا بالتاء وقال الكوفيون اذا سمى بنحو حائض مذكر لم يصرف بناء على ان قولهم ان نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء انما تدخل للفرق ويرد عليهم انهم اذا أرادوا بنحو حائض معنى الفعل وهو الحدوث ادخلوا التاء فقالوا حائضة ومرضعة واحترز المصنف بقوله انفرد به من نحو ظلوم علم مذكر منقولا من مؤنث فهو ممنوع من الصرف لانه قبل التسمية يطلق على المذكر والمؤنث تقول مررت برجل ظلوم وامرأة ظلوم وكذا يصرف المؤنث الزائد على ثلاثة المسمى به مذكر ان احتاج مؤنثه الى تأويل لا يلزم كرجال علم مذكر لان تأويله بالجماعة لا يلزم لجواز تأويله بالجمع وكذا يصرف ان غلب استعماله قبل العلمية فى المذكر كذراع علم مذكر فهو فى الاصل مؤنث لكن غلب فى أعلام المذكرين ووصف به المذكر فقالوا ثوب ذراع أى قصير اه باختصار (قوله كاللفظ) صفة تقديرا أى تقديرا كائنا كاللفظ وبمنزلته بأن يكون الحذف قياسيا فان حذف الهمزة بعد نقل حركتها قياسى ومنه شمل تخفيف شمأل واحترز به عما هو على غير قياس كأيم فى أيم فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به اه يس وعبارة الدماميني فان الحرف المقدر بمنزلة الملفوظ به اما اولا فلانه قد ينطق به وأما ثانيا فلان حركة الهمزة مشعرة به ولهذا قال كاللفظ واحترز به عن نحو كتف فان هاء التأنيث مقدرة فيه بدليل ظهورها فى التصغير ومع ذلك فهو مصروف وان سمى به مذكر اذ لا يلفظ بها وليس فى اللفظ مشعر بها اه (قوله اسم للضبع) أى الانثى ويقال للذكر ضبعان وقوله بالنقل متعلق بمخفف (قوله اذا سمى رجل بنت وأخت الخ) فائدتان الاولى قال الدماميني لو سمى مذكر بما هو اسم مؤنث على لغة وصفة لمؤنث على لغة نحو جنوب ودبور وشمال بفتح اوله فانها عند بعض العرب اسماء للريح وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهى مؤنثة ففيه وجهان المنع كزينب والصرف كباب حائض اه الثانية قال فى التسهيل صرف اسماء القبائل والارضين والكلم ومنعه مبنيان على المعنى فان كان ابا أو حيا او مكانا او لفظا صرف او قبيلة او بقعة او كلمة او سورة لم يصرف وقد يتعين اعتبار القبيلة نحو يهود ومجوس علمين او البقعة نحو دمشق او المكان نحو بدر اه وكذا حروف الهجاء تذكر باعتبار الحرف

أو تقديرا كاللفظ نحو جيل تخفيف جيأل اسم للضبع بالنقل منع من الصرف * السادس اذا سمى رجل بنت او اخت صرف عند سيبويه واكثر النحويين

لان تاء قد بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها فاشبهت تاء جبت وسحت

وتؤنث باعتبار الكلمة قال الدماميني واطلاقهم القول بجواز الامرين محمول على ما اذا لم يتحقق مانعان من الصرف فان تحققا فمنع الصرف بكل حال نحو تغلب وباهلة وخولان وقوله وقد يتعين الخ يعنى ان جواز الصرف وعدمه بحسب الاعتبارين انما هو فيما لم يقتصر فيه العرب على أحدهما أما هو فلا نتجاوز فيه ما سمع زاد فى الهمع وقد يتعين اعتبار الحى ككلب (قوله فأشبهت تاء جبت وسحت) فيه نشر على ترتيب اللف والجبت فى الاصل اسم للصنم ثم استعمل فى كل ما يعبد من دون الله عز وجل والسحت هو الحرام (قوله وقياس قول سيبويه) أى قوله ان بنتا وأختا اذا سمى بهما رجل يصرفان كما فى زكريا (قوله ان يكون على لوجهين) جزم غير الشارح بنقل ذلك عن سيبويه اه سم لانهما حينئذ كهند وفى عبارة الشارح ركاكة ظاهرة وكان ينبغى ان يقول انهما اذا سمى بهما مؤنث كانا على الوجهين (قوله للاحتراز من تاء بنت وأخت) انما يصح هذا الاحتراز على القول بأن تاءهما ليست للتأنيث أما على ان تاءهما للتأنيث فلا لوجوب منع صرفهما حينئذ مع العلمية (قوله وكذا فعل فى التسهيل) أى عبر هنا بالهاء وفى باب التأنيث بالتاء كما يعلم بالوقوف عليه (قوله والعجمى الوضع والتعريف) اضافته لفظية فليست على معنى حرف كما سلف أى العجمى وضعه وتعريفه وقوله مع زيد حال من الضمير فى العجمى وغير هذا لا يخلو عن شئ والمراد الزيادة على الثلاث بغير ياء التصغير كما سيأتى وانما لم يقم تحرك الوسط هنا مقام الزيادة كما قام فى المؤنث لضعف العجمة بعدم علامة لها كعلامة التأنيث عن التقوى بمجرد تحرك الوسط الذى هو مقو ضعيف وهذا اوجه مما ذكره البعض (قوله من الاوضاع) أى الموضوعات (قوله أى يكون علما فى لغتهم) وان نقلته العرب الى علمية أخرى كأن سمت باسماعيل شخصا آخر (قوله كلجام) بالجيم وضعه العجم اسم جنس للآلة التى تجعل فى فم الفرس ومثله الفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون كما فى القاموس وغيره وضعه العجم اسم جنس للسيف وقول البعض وفتح الراء سهو (قوله الى العلمية ابتداء) بأن لم تستعمله اسم جنس قبل ان تستعمله علما (قوله كبندار) بضم الموحدة وهو فى لغة العجم اسم جنس للتاجر الذى يلزم المعادن ولمن يخزن البضائع للغلاء وجمعه بنادرة (قوله لا يشترطون ان يكون الخ) بل الشرط عندهم ان يكون أول استعمال العرب له فى العلمية (قوله لجنته على اصل ما تبنى الخ) اضافة اصل الى ما على معنى فى وذلك الاصل هو عدم الزيادة على الثلاثة لان العرب يراعون فى كلامهم

قال ابن السراج ومن اصحابنا من قال ان تاء بنت واخت للتانيث وان كان الاسم مبنيا عليها فيمنعونهما الصرف فى المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء قلت وقياس قول سيبويه انه اذا سمى بهما مؤنث ان يكون على الوجهين فى هند * السابع كان الاولى ان يقول بتاء بدل قوله بهاء فان مذهب سيبويه والبصريين ان علامة التأنيث التاء والهاء بدل عندهم عنها فى الوقف وقد عبر بالتاء فى باب التأنيث فقال علامة التأنيث تاء أو ألف وكأنه انما فعل ذلك للاحتراز من تاء بنت واخت وكذا فعل فى التسهيل * الثامن مراده بالعارى فى قوله وشرط منع العار العارى من التاء لفظا والا فما من مؤنث بغير الالف الا وفيه التاء اما ملفوظة أو مقدرة

(والعجمى الوضع والتعريف مع * زيد على الثلاث صرفه امتنع) أى مما لا ينصرف ما فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع العجمية لكن بشرطين ان يكون عجمى التعريف أى يكون علما فى لغتهم وأن يكون زائدا على ثلاثة أحرف وذلك نحو ابراهيم واسماعيل واسحاق فان كان الاسم عجمى الوضع غير عجمى التعريف انصرف كلجام اذا سمى به رجل لانه قد تصرف فيه بنقله عما وضعته العجم له فألحق بالامثلة العربية وذهب قوم منهم الشلوبين وابن عصفور الى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك الى العلمية ابتداء كبندار وهؤلاء لا يشترطون ان يكون الاسم علما فى لغة العجم وكذا ينصرف العلم فى العجمة اذا لم يزد على الثلاثة بأن يكون على ثلاثة أحرف لضعف

التخفيف وأما الآحاد العجمية فالاصل فيها الزيادة لان العجم يراعون فى كلامهم الطول (قوله نحو نوح ولوط) اى من كل علم ثلاثى ساكن الوسط اعجمى مذكر اما المؤنث كماه وجور فممنوع الصرف لتقوى العجمة بالتأنيث واغا لم يجز فى نوح ولوط الوجهان كما جاز فى هند ودعد مع ان كلا وجد فيه سببان لان التأنيث سبب قوى فيمكن اعتباره مع سكون الوسط بخلاف العجمة قاله ابن هشام واعلم ان أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة الصرف الا ستة محمد وشعيب وصالح وهود ونوح ولوط لخفة الاخيرين وكون الاربعة الاول عربية وقيل هود كنوح لان سيبويه قرنه معه فهو أعجمى وصرفه للخفة ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد اسماعيل وما كان قبل ذلك فليس بعربى وهود قبل اسماعيل فكان كنوح كذا فى الجامى قال العصام ويرد على الحصر فى الستة شيث وعزير وقال البيضاوى تنوين عزير بناء على انه عربى وترك تنوينه بناء على انه أعجمى اه واستشكله ابن قاسم بأن ثبوت التنوين وتركه فى القرآن كما هو قضية القراءتين مما يوجب جوازهما فكيف يكون أحدهما مبنيا على انه عربى والآخر على انه أعجمى مع انه فى الواقع لا يكون عربيا وعجميا بل أحدهما فقط وأجيب بأنه يكفى فى تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوى وان لم يوافق توجيه القراءة الاخرى وقد قرئ تترى بالتنوين على ان الالف للالحاق وتركه على انها للتأنيث ولا يمكن ان تكون فى الواقع لهما والياء على انه أعجمى ليست للتصغير لان الظاهر أن الكلمة وضعت عليها فى لغة العجم فلا تكون للتصغير لاختصاص لغة العرب بياء التصغير ولانها لو كانت للتصغير لم تؤثر عجمته منع الصرف لما مر من ان الاعجمى اذا كان رباعيا بياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء فعلم ما فى كلام البعض على قول الشارح ولا يعتد بالياء فتأمل (قوله نحو شتر) بفتح الشين المعجمة والتاء الفوقية اسم قلعة فهو مؤنث فيشكل على ما سلف ان العجمة اذا انضمت الى تأنيث الثلاثى الساكن الوسط تحتم المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه الا ان يقال اعتبار التأنيث فيه غير متعين لجواز ارادة المكان يس (قوله وملك) فسره شيخنا والبعض بما فى القاموس من انه جلاء يكتحل به وهو غير مناسب لان الكلام فى العلم وملك بهذا المعنى اسم جنس ونقل شيخنا السيد عن السيد فى شرح اللباب ان ملك بفتح اللام والميم هو ابن متوشلخ بن نوح والامر عليه ظاهر (قوله لان العجمة سبب ضعيف) علة لقوله ولا فرق فى ذلك الخ (قوله مطلقا) أى ساكن الوسط أو متحركه (قوله جائزا) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فى متحرك الوسط وقوله لوجد فى بعض

ولا فرق فى ذلك بين الساكن الوسط نحو نوح ولوط والمتحرك نحو شتر وملك قال فى شرح الكافية قولا واحدا فى لغة جميع العرب ولا التفات الى من جعله ذا وجهين مع السكون ومتحتم المنع مع الحركة لان العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة قال وممن صرح بالغاء عجمة الثلاثى مطلقا السيرافى وابن برهان وابن خروف ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا ولو كان منع صرف العجمى الثلاثى جائزا لوجد فى بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة انتهى قلت الذى جعل ساكن الوسط على وجهين هو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجانى

الشواذ المناسب لمذهب من يجعل ساكن الوسط ذا وجهين ومتحركه متحتم المنع ان يقول لوجد فى بعض كلامهم لان صاحب هذا المذهب لا يقول بشذوذ المنع الا ان يقال المراد المبالغة فى عدم وجوده فى كلامهم رأسا فالمعنى لوجد ولو فى بعض الشواذ فتفطن (قوله ويتحصل) أى من كلام النحاة لا مما تقدم اذ القول الثالث لم يتقدم (قوله وما سكن وسطه ينصرف) أى وجوبا لتغاير الثانى (قوله مصدر زاد يزيد الخ) الاحسن ان يقول مصدر زاد يقال زاد يزيد الخ (قوله عروه من حروف الذلاقة) اعلم ان العلامة يلزم اطرادها ولا يلزم انعكاسها أى يلزم من وجودها وجود المعلم ولا يلزم من عدمها عدمه فيلزم من وجود الخلو فى الخماسى أو الرباعى وجود العجمة ولا يلزم من عدم الخلو فيما ذكر عدم العجمة فلا يرد أن يوسف أعجمى وقد وجد فيه حرف من حروف الذلاقة وهو الفاء اذا علمت ذلك علمت ان ما فرعه يس وتبعه شيخنا والبعض على هذه العلامة بقوله فما فيه حرف من حروف الذلاقة عربى وينبغى ان يقال حيث لم تنقل عجمته ولم يكن فيه سبب آخر ناشئ عن الغفلة عن حكم العلامة فتدبر (قوله فان كان فى الرباعى السين) أى ماذكر من عجمة الرباعى العارى عن حروف الذلاقة اذا لم يكن فيه السين فان كان الخ (قوله نحو عسجد) هو الذهب والجوهر والبعير الضخم قاموس (قوله بغير فاصل) لم يشترط ذلك بعضهم ومثل لما فيه الفاصل بالجرموق (قوله نحو قج وجق) الاول بقاف مفتوحة وجيم مشوبة بالشين ساكنة لغة تركية بمعنى اهرب وبمعنى كم الاستفهامية وأما بكسر القاف فبمعنى الرجل والثانى بكسر الجيم وسكون القاف بمعنى اخرج وقال فى القاموس الجقة بالكسر الناقة الهرمة وجق الطائر ذرق اه ولم يذكر قج ويؤخذ من صنيع شيخنا السيد أن مراد الشارح التمثيل بقج وجق التركيتين وحينئذ يرد على الشارح ان كلامه فى الاسماء وجق ليس فى اللغة التركية اسما اللهم الا ان يراد بالاسماء مطلق الكلمات فتأمل (قوله نحو الصولجان) بفتح الصاد واللام المحجن وجمعه صوالجة قاموس ومثله الجص والصنجة (قوله نحو اسكرجة) قال البعض بسكون السين وضم الكاف وضم الراء المشددة اسم لوعاء مخصوص اه وانظر ما حركة الهمزة (قوله والزاى بعد الدال) أى وكالزاى بعد الدال ولو قال والزاى للدال أى وتبعية الزاى للدال كان أخصر وقيد فى الهمع تبعية الزاى للدال بكونها فى آخر الكلمة وقوله نحو مهندز قال يس وقد تبدل زايه سينا (قوله كذاك ذو وزن) أى علم ذو وزن وفى البيت عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والاحسن هنا

ويتحصل فى الثلاثى ثلاثة أقوال أحدها ان العجمة لا أثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح الثانى ان ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان الثالث ان ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب (تنبيهات) * الاول قوله زيد هو مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة وزيدانا * الثانى المراد بالعجمى ما نقل من لسان غير العرب ولا يختص بلغة الفرس * الثالث اذا كان الاعجمى رباعيا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء * الرابع تعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها نقل الائمة ثانيها خروجه عن أوزان الاسماء العربية نحو ابراهيم ثالثها عروه من حروف الذلاقة وهو خماسى أو رباعى فان كان فى الرباعى السين فقد يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر بنفل رابعها أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع فى كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق والصاد والجيم نحو صولجان والكاف والجيم نحو أسكرجة وتبعية الراء للنون أول كلمة نحو نرجس والزاى بعد الدال نحو مهندز

كذاك ذو وزن يخص الفعلا *

ارجاع الاول الى الثانى لان الاصل فى الوصف الافراد (قوله كأحمد) منقول
من فعل ماض أو مضارع او من اسم تفضيل اه سم (قوله الا فى نادر) أى
فى لفظ نادر عربى غير علم بقرينة عطف العلم والعجمى عليه والعطف يقتضى المغايرة
وقوله كصيغة الماضى الخ تمثيل للمختص وعطف عليه قوله وماسوى الخ وقوله
وماسلمت الخ وقوله وبناء فعل وقوله وماصيغ الخ (قوله أو بهمزة وصل) وحكم
همزة الوصل فى الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق
بنظائره من الاسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فان
الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق
الخروج عما هو له تصريح (قوله وماسوى أفعل ونفعل ويفعل وتفعل) أى لان
هذه من الغالب كما يعلم مما يأتى اه سم ومثال ماسواها يدحرج ويستخرج
(قوله وماسلمت الخ) احترز بالسلامة عن المغير كرد وقيل وسيأتى وقوله من مصوغ
بيان لماسلمت الخ وقوله وبناء فعل أى بالتشديد (قوله من غير فاعل) أما ماصيغ
للامر من فاعل كضارب بكسر الراء أمر من ضارب بفتحها فليس من المختص ولا من
الغالب بل هو بالاسم أولى فلا يؤثر تصريح (قوله والثلاثى) أى وغير
الثلاثى لان ماصيغ من الثلاثى من الغالب كما يأتى سم (قوله نحو انطلق
ودحرج) تمثيل لماصيغ للامر من غير فاعل وغير الثلاثى (قوله مجردين عن
الضمير) اذ لو اقترنا به لكانا من المحكى لا من الممنوع الصرف لان العلم حينئذ
منقول من الجملة لا من الفعل وحده لكن هذا القيد لا يخص هذين المثالين
كما لا يخفى (قوله قيل هذا انطلق) بقطع الهمزة لما مر (قوله وهكذا) أى
كالمذكور من صيغة الماضى المفتتح بتاء المطاوعة وغيره مما مر وقوله المبنية
أى الموضوعة (قوله والاحتراز بالنادر من نحو دئل) أى من خروج وزن
نحو دئل بصيغة الماضى المجهول وينجلب وتبشر عن ضابط المختص بالفعل وقوله
لدويبة أى شبيهة بابن عرس أى اسم لهذا النوع وكذا يقال فى قوله لخرزة وقوله
لطائر فدئل وينجلب وتبشر أسماء أجناس فلو جعلت اعلاما منعت الصرف وكذا
بقم واستبرق كذا قال سم وفى التوضيح ما يؤيده وينجلب بجيم بعد النون
وتبشر بضم التاء وفتح الباء وكسر الشين مشددة كما فى سم وغيره وصدر
فى القاموس بضم الباء الموحدة ثم حكى فتحها (قوله من خضم) بفتح الخاء المعجمة
وتشديد الضاد المعجمة مفتوحة كما فى القاموس (قوله من بقم واستبرق) البقم
بفتح الموحدة وتشديد القاف مفتوحة صبغ معروف وهو العندم والاستبرق

أو غالب كأحمد ويعلى) أى مما يمنع الصرف
مع العلمية وزن الفعل بشرط ان يكون مختصا به
أو غالبا فيه والمراد بالمختص مالا يوجد
فى غير فعل الا فى نادر أو علم أو أعجمى كصيغة
الماضى المفتتح بتاء المطاوعة كتعلم أو بهمزة
وصل كانطلق وماسوى أفعل ونفعل وتفعل
ويفعل من أوزان المضارع وماسلمت صيغته
من مصوغ لما لم يسم فاعله وبناء فعل وما
صيغ للامر من غير فاعل والثلاثى نحو انطلق
ودحرج فاذا سمى بهما مجردين عن الضمير قيل
هذا انطلق ودحرج ورأيت انطلق ودحرج
ومررت بانطلق ودحرج وهكذا كل وزن
من الاوزان المبنية على انها تختص بالفعل
والاحتراز بالنادر من نحو دئل لدويبة
وبالعلم من نحو خضم وبالاعجمى من نحو
ينجلب لخرزة وتبشر لطائر وبالعلم من نحو
خضم بالمعجمتين لرجل وشمر لفرس وبالاعجمى
من بقم واستبرق فلا يمنع وجدان هذه
الاسماء اختصاص أوزانها بالفعل لان
النادر والعجمى لا حكم لهما ولان العلم
منقول من فعل فالاختصاص باق

الديباج الغلظ (قوله اما الكثرة فيه) يرد عليه ان وزن فاعل بفتح العين كضارب
وقاتل أكثر فى الافعال مع ان ماعلى وزنه من الاسماء كخاتم بالفتح مصروف الا
ان يكون أطلق بناء على أن الغالب ان اكثرية الوزن فى الفعل تقتضى المنع ومن
غير الغالب قد لا تقتضيه (قوله كأثمد) بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة
وبالدال المهملة واصبع بكسر الهمزة وفتح الباء الموحدة واحدة الاصابع وفيها
عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة فى ثلاثة أحوال الباء والعاشرة
أصبوع وأبلم بضم الهمزة واللام بينهما موحدة ساكنة سعف المقل اه تصريح
ونقل البعض عن البهوتى فتح الهمزة واللام وكسرهما أيضا (قوله واما لان
أوله) احترز بقوله أوله من وزن فاعل بالفتح فانه وان اشتمل على زيادة تدل
فى الفعل كضارب دون الاسم كخاتم وهى ألف المفاعلة لكن ليست أوله فليس
الفعل أولى به من الاسم وان كان أكثر فى الفعل فتفطن (قوله زيادة الخ)
احترز بزيادة عما لو كان أوله اصليا فلا اثر له وان ماثل حروف المضارعة كما فى نرجس
ونهشل واعلم انه يدخل فى كلامه نحو ينجلب وتبشر فلم جعل ذلك من المختص
وهلا جعله من الغالب اه سم قلت انما جعل ذلك من المختص نظرا الى
الصيغة بتمامها وهو أولى من جعله من الغالب نظرا الى جزئها فتأمل اه
اسقاطى والعجب من البعض حيث ذكر السؤال بلا عزو والجواب بلا عزو كما هو
عادته ولم يحذف لفظ قلت فاوهم ان الجواب له وليس كذلك كما علمت (قوله
كأفكل) وهو الرعدة وأكلب جمع كلب وقوله فان نظائرهما الخ فمن نظائر أفكل
من الاسماء أبيض وأسود وأفضل ومن الافعال أذهب وأعلم وأسمع ومن نظائر
أكلب من الاسماء أبحر وأوجه واعين ومن الافعال أنصر وادخل واخرج
(قوله بأحدهما) أى بهمزة احدهما أى افعل وافعل (قوله وقد يجتمع
الامران) أى المعلل بهما الاولوية وهما الاكثرية والافتتاح بزيادة تدل
على معنى فى الفعل دون الاسم هذا مايدل عليه كلامه بعد وأما ماقاله سم
وتبعه شيخنا والبعض من انهما الاكثرية والاولوية فلا يناسب كلامه بعد فافهم
(قوله نحو يرمع) بتحتية فراء فميم فغين معجمة بوزن يضرب اسم لحجارة بيض
دقاق تلمع وتنضب بفوقية فنون فضاد معجمة فموحدة بوزن تنصر اسم شجر فلو
قال بدل قوله فانهما كأثمد فانهما كأصبع وأصبع لكان انسب ثم يرد على
الشارح مطلقا ان وزن أفعل بضم العين كثير فى الاسماء ايضا كما قدمه فتأمل
(قوله قد اتضح بما ذكر الخ) يجوز أن يحمل قول المصنف أو غالب على الغالب

والمراد بالغالب ماكان الفعل به أولى
اما الكثرة فيه كأثمد واصبع وأبلم فان أوزانها
تقل فى الاسم وتكثر فى الامر من الثلاثى واما
لان أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون
الاسم كأفكل وأكلب فان نظائرهما تكثر
فى الاسماء والافعال لكن الهمزة من أفعل
وأفعل تدل على معنى فى الفعل نحو اذهب
واكتب ولا تدل على معنى فى الاسم فكان
المفتتح بأحدهما من الافعال أصلا للمفتتح
بأحدهما من الاسماء وقد يجتمع الامران
نحو يرمع وتنضب فانهما كأثمد فى كونه على
وزن يكثر فى الافعال ويقل فى الاسماء
وكأفكل فى كونه مفتتحا بما يدل على
معنى فى الفعل دون الاسم (تنبيهات)*
الاول قد اتضح بما ذكر

حقيقة لكثرته فى الفعل اوحكما بأن يكون القياس يقتضى كثرته فى الفعل لانه انسب به لانّ اوّله زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم اه سم ويدل على هذا الحمل تمثيله بأحمد ويعلى للغالب لانهما من الغالب حكما (قوله عن هذا النوع) أى المعبرعنه هنا بالغالب (قوله أجود الخ) اى لانه قد يبان ان هذا النوع قسمان مايغلب فى الفعل وما الفعل به أولى وان لم يغلب وقول الناظم اوغالب لايشمل القسم الثانى بدون تأويل (قوله الثانى فهم من قوله الخ) عبارة السندوبى وفهم من كلامه ان الوزن الخاص بالاسم اوالغالب فيه اوالمستوى فيه هو والفعل لايؤثر وهو كذلك وخالف عيسى بن عمر فى المنقول من الفعل اه فقول الشارح المشترك أى وكذا المختص بالاسم وقوله غير الغالب أى فى الفعل فيصدق بالغالب فى الاسم والمستوى فيه هو والفعل (قوله لعيسى بن عمر) هو شيخ سيبويه وشيخ شيخه الخليل دماميني (قوله فيما نقل من فعل) أى من موازن فعل بفتحتين يعنى من الفعل الماضى مطلقا أى لا بقيد صيغة مخصوصة كما يدل عليه كلام عيسى بن عمر فانه قال كما فى الشاطبى كل فعل ماض اذا سمى به فانه لا ينصرف وبدليل الرد عليه بعد بأن العرب أجمعوا على صرف كعسب اسم رجل مع انه منقول من كعسب اذا أسرع اذلو كانت مخالفة عيسى فى خصوص الماضى الذى على وزن فعل كأكل وضرب لم يصح الرد عليه بصرف كعسب اجماعا لانّ وزن كعسب فعلل وكلامه فى موازن فعل (قوله أنا ابن رجل جلا الخ) فجملة جلا فى موضع خفض صفة لمحذوف واعترض بأن الموصوف بالجملة لايحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أوفى كما مرّ فى النعت لكن نقل يس عن بعضهم عدم اعتبار هذا الشرط ونقل شيخنا السيد أن اعتباره خاص بما اذا كان الموصوف مرفوعا (قوله فهو محكى) نظر فى تفريع هذا على سابقه بأنه انما يتفرع كون الجملة محكية على جعلها مسمى بها لا على انها صفة لمحذوف لانّ الجملة الموصوف بها لا تسمى محكية بل هما احتمالان كما تصرح به عبارة التوضيح وهى وأجيب بأنه يحتمل أن يكون سمى بجلا من قولك زيد جلا ففيه ضمير وهو من باب المحكيات كقوله نبئت اخوالى بنى يزيد وان يكون ليس بعلم بل صفة لمحذوف أى انا ابن رجل جلا الامور اه فكان الظاهر أن يقول أوهو محكى (قوله بنى يزيد) فيزيد مسمى به وفيه ضمير مستتر بدليل رفعه على الحكاية ولو كان مجردا عن الضمير لجر بالفتحة تصريح (قوله والذى يدل على ذلك) أى الصرف فيما نقل عن الفعل الماضى خلافا لعيسى وما ذكره البعض من المناقشة فى الدلالة المذكورة علم رده مما كتبناه على

ان التعبير عن هذا النوع بان يقال أوما أصله للفعل كافعل فى الكافية أوماهو به أولى كما فى شرحها والتسهيل أجود من التعبير عنه بالغالب * الثانى قد فهم من قوله يخص الفعل أوغالب أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج خلافا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فانه لا يصرفه تمسكا بقوله أنا ابن جلا وطلاع الثنايا ولا حجة فيه لانه محمول على ارادة أنا ابن رجل جلا الامور وجربها فجلا جملة من فعل وفاعل فهو محكى لا ممنوع من الصرف كقوله نبئت أخوالى بنى يزيد والذى يدل على ذلك اجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كعسب اذا أسرع

قوله

(١) قول المحشى أى بالكسرة فهم ان قول الفراء فلا تجره بفتح التاء من الجر والظاهر انه يقرأ بضم التاء وسكون الجيم وكذا قوله بعد فأجره فى المعرفة يقرأ بقطع الهمزة فعل أمر من الاجراء لان اصطلاح الكوفيين وسيبويه التعبير عما يسميه البصريون مصروفا بالمجرى بصيغة اسم المفعول والتعبير عما يسميه البصريون ممنوع الصرف بغير المجرى كما بسطه محشى القاموس ونقله الشهاب فى باب الجيم من شفاء الغليل عن الجواليقى فتبصر اه قاله نصر

قوله فيما نقل من فعل (قوله الى ان الفعل قد يحكى مسمى به) اى فعلى تسليم ان جلا مجرد عن الضمير مسمى به لا نسلم دلالته على منع الصرف الذى ادّعاه عيسى لاحتمال ان يكون محكيا بناء على هذا المذهب وقوله بهذا البيت أى انا ابن جلا الخ (قوله مايقرب من مذهب عيسى) انما قال يقرب لمخالفته مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسما وان وافقه فيما غلب استعماله فعلا ولانّ نظر عيسى الى الوزن بقطع النظر عن المادّة ونظر الفراء الى المادّة ذات الوزن (قوله الامثلة التى تكون الخ) أى الكلمات التى تارة تكون أسماء وتارة أفعالا ان غلب استعمالها افعالا الخ ولم ينقل الشارح حكم ما استعمل اسما وفعلا على السواء عند الفراء ولعله يجوز الوجهين فى المعرفة فراجع (قوله فلا تجره) أى بالكسرة (١) والضمير البارز للامثلة لتأوّلها بالمذكور (قوله ان يكون لازما) أى للكلمة فنحو اثمد لازم له وزن اضرب ونحو اصبع لازم له على احدى لغاته وزن اقطع ونحو أبلم لازم له وزن اكتب قال الحفيد اعلم ان الوزن اذا كان مختصا تجب الموازنة فى اللفظ والتقدير وان كان غالبا لكونه مبدوءا بزيادة هى بالفعل أولى من الاسم فلا تشترط الموازنة فى اللفظ لانّ أوّله مما ينبه على الوزن ولهذا امتنع صرف أهب وأشد علمين اذا علمت هذا علمت عدم عموم قوله ان يكون لازما الخ اه وقوله اذا كان مختصا أى اوغالبا لكثرته فى الفعل دون الاسم بدليل بقية كلامه واللائق كتابة هذا الكلام على الشرط الثانى وابدال قوله علمت عدم عموم قوله ان يكون لازما بقوله علمت عدم عموم قوله ان لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم ومع كون البعض تبعه فى كتابة ذلك على الشرط الاوّل تصرف فى عبارته واختصرها تصرفا واختصارا مخلين (قوله الثانى ان لا يخرج الخ) اعترضه البعض بأنه لا حاجة الى هذا الشرط فان ما أخرجه به من نحو رد وقيل خارج من الضابط السابق للوزن المختص وخارج أيضا بقيد السلامة فى قوله سابقا وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله لانّ المراد بالسالم عندهم ما سلم من الاعتلال والتضعيف ويمكن ان يدفع بأن خروجه من ضابط الوزن المختص لا يستلزم خروجه من مطلق الوزن المانع للصرف وكلامه الآن فى شرط مطلق الوزن المانع وقوله وما سلمت الخ من مدخول كاف التمثيل والمثال لا يخصص فتدبر (قوله نحو امرئ) أى على لغة الاتباع فيه فان سمى به على لغة من يلتزم فتح عينه منع من الصرف لكون الوزن لازما حينئذ وكذا الكلام فى ابنم على اللغتين دماميني بحذف (قوله وفى الرفع شبيها بالامر من خرج) ردّ بأن همزته مكسورة كما كانت قبل التسمية وهمزة

وقد ذهب بعضهم الى ان الفعل قد يحكى مسمى به وان كان غير مسند الى ضمير متمسكا بهذا البيت ونقل عن الفراء مايقرب من مذهب عيسى قال الامثلة التى تكون للاسماء والافعال ان غلبت للافعال فلا تجره فى المعرفة نحو رجل اسمه ضرب فان هذا اللفظ وان كان اسما للعسل الابيض هو أشهر فى الفعل وان غلب فى الاسم فأجره فى المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحجر لانه يكون فعلا تقول حجر عليه القاضى ولكنه أشهر فى الاسم * الثالث يشترط فى الوزن المانع للصرف شرطان أحدهما ان يكون لازما الثانى ان لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم فخرج بالاوّل نحو امرئ فانه لو سمى به انصرف وان كان فى النصب شبيها بالامر من علم وفى الجر شبيها بالامر من ضرب وفى الرفع شبيها بالامر من خرج لانه خالف الافعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة

(١) قول المحشى ولم أجده فى القاموس أى انحل بالمثناة والصواب انه انقحل بالقاف قال فى القاموس قحل الشيخ كفرح يبس جلده على عظمه فهو قحل بالفتح وككتف وانقحل بجرد حل اه المقصود نقله نصر

اخرج مضمومة فلامشابهة وحينئذ فصرفه فى هذه الحالة أقوى من صرفه فى الحالين الاولين (قوله ولكن الادغام) أى فى ردّ والاعلال أى فى قيل بالنقل والقلب (قوله ولو سميت الخ) محترز قوله الى مثال هو للاسم (قوله بالضم) أى ضم الباء الاولى وأما الهمزة فمفتوحة كما فى الفارضى قال الدمامينى واحترز عن البب بفتح الباء الاولى فلانه لا خلاف فى منع صرفه لانه اسم تفضيل بمعنى أعقل فيستحق منع صرفه مطلقا للصفة والوزن (قوله جمع لب) بضم اللام وتشديد الموحدة وهو العقل وجمع لب على ألبب قليل والاكثر أن يجمع على ألباب تصريح (قوله لانه باين الفعل) أى فعله الذى هو لب لا الفعل مطلقا فانه بوزن أكتب وأقتل اه زكريا والظاهر أنه لاحاجة الى ذلك لان الشارح لم يدّع انتفاء كونه بوزن الفعل وانما ادّعى كونه مباينا للفعل بالفك لان الفعل الذى على وزنه مدغم نحو أشدّ وأردّ أى فضعف اعتبار الوزن قال فى الهمع والاصح وعليه سيبويه منعه ولا مبالاة بفكه لانه رجوع الى أصل متروك فهو كتصحيح مثل استحوذ وذلك لا يمنع اعتبار الوزن اجماعا فكذا الفك ولان وقوع الفك فى الافعال معهود كاشدد فى التعجب ولم يردد وألل السقاء فلم يباينه (قوله الى مثال نادر) ليس المراد أنه نادر فى الاسم وكثير فى الفعل والا كان من أوزان الفعل بل المراد أنه من أوزان الاسم الخاصة به الا انه نادر فيه سم (قوله الى بناء انحل) قال شيخنا بالحاء المهملة الساكنة اه ولم أجده فى القاموس (١) (قوله مادخله الاعلال ولم يخرجه الخ) نحو يزيد فانه أعل اذ أصله يزيد كيضرب ولم يخرج بالاعلال الى مثال الاسم فمنع من الصرف فان قيل يزيد على وزن بريد أجيب بأنه وان كان على وزنه لكن يزيد مفتتح بياء تدل فى الفعل على معنى هو الغيبة بخلاف بريد فلم يخرج يزيد عن كونه من أوزان الفعل (قوله وهو اختيار المصنف) لان الوزن قد زال والاصل الصرف ولصرفهم جندل بعد حذف الالف وان كان حذفا عارضا مع ان فيه ما يدل على تقديرها وهو توالى أربع متحركات دمامينى (قوله بمنع الصرف) أى لعروض السكون كما لا ينصرف جيل المخفف من جيأل وأجيب عن هذا بأن الفتحة باقية فهى بمنزلة الهمزة دمامينى قال فى الهمع ويجرى القولان فى يعفر علما اذا ضم ياؤه اتباعا فالاصح صرفه وعليه سيبويه لورود السماع به فيما حكاه ابو زيد ولخروجه الى شبه الاسم والثانى منعه وعليه الاخفش لعروض الضمة فلا اعتداد بها ويجريان ايضا فى بدل همزة أفعل كهراق اصله اراق علما والاصح فيه المنع ولا مبالاة بهذا الابدال (قوله فلو خفف) أى بالسكون

(قوله

وخرج بالثانى نحو ردّ وقيل فان أصلهما ارْدد وقول والكن الادغام والاعلال أخرجاهما الى مشابهة برد وقيل فلم يعتبر فيهما الوزن الاصلى ولو سميت رجلا بألبب بالضم جمع لب لم تصرفه لانه لم يخرج بفك الادغام الى وزن ليس للفعل وحكى أبو عثمان عن أبى الحسن صرفه لانه باين الفعل بالفك وشمل قولنا الى مثال هو للاسم قسمين أحدهما ما خرج الى مثال غير نادر ولا اشكال فى صرفه نحو ردّ وقيل والآخر ما خرج الى مثال نادر نحو انطلق اذا سكنت لامه فانه خرج الى بناء انحل وهو نادر وهذا فيه خلاف وجوزفيه ابن خروف الصرف والمنع وقد فهم من ذلك ان مادخله الاعلال ولم يخرجه الى وزن الاسم نحو يزيد امتنع صرفه * الرابع اختلف فى سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضرب بسكون العين مخففا من ضرب للمجهول فمذهب سيبويه انه كالسكون اللازم فينصرف وهو اختيار المصنف وذهب المازنى والمبرد ومن وافقهما الى أنه يمتنع الصرف فلو خفف قبل التسمية انصرف قولا واحدا

(قوله لالحاق) هو جعل كلمة على مثال اخرى رباعية الاصول او خماسيتها كجعل ارطى وعلق على مثال جعفر وعزهى وذفرى على مثال درهم وجلبب جلببة وجلبابا على مثال دحرج دحرجة ودحراجا وحلتيت وحلانيت وعفريت وعفاريت على مثال قنديل وقناديل (قوله المقصورة) خرج به ألف الالحاق الممدودة كما سيأتى (قوله مع العلمية) ولم تستقل ألف الالحاق بالمنع كألف التأنيث لان الملحق بغيره أحط رتبة منه سم (قوله لشبهها بألف التأنيث) أى المقصورة وقوله من وجهين أى لا من كل وجه فانها تفارقها من حيث ان ألف التأنيث لا يقبل ما هى فيه التنوين ولا تاء التأنيث وما فيه ألف الالحاق يقبلهما وقد استعمل بعض الاسماء منونا بجعل ألفه للالحاق وغير منون بجعل ألفه للتأنيث نحو تترى وبالوجهين قرئ فى السبع (قوله بخلاف الممدودة) أى ألف الالحاق الممدودة فانها لا تؤثر منع الصرف لعدم شبهها بألف التأنيث الممدودة لان همزة الالحاق منقلبة عن ياء وهمزة التأنيث منقلبة عن ألف وأيضا همزة التأنيث منقلبة عن مانع وهو الالف فتمنع وهمزة الالحاق منقلبة عن غير مانع وهو الياء فلا تمنع افاده فى التصريح (قوله فانها مبدلة من ياء) أى فلم تشبه ألف التأنيث الممدودة لانها مبدلة عن ألف ثانية وظاهر هذا الجرى على ان ألف الالحاق الممدودة الهمزة بعد الالف وألف التأنيث الممدودة الهمزة بعد الالف وفيه خلاف سيأتى فى باب التأنيث (قوله فى مثال) أى وزن وقوله نحو أرطى اسم شجر وألفه للالحاق بجعفر على الراجح وقيل ان أرطى أفعل فمانعه العلمية ووزن الفعل قال الفارضى ولا يجوز أن تكون ألف أرطى وعلقى للتأنيث لانهم قالوا ارطاة وعلقاة فلو كانت للتأنيث لاجتمع تأنيثان فى الكلمة اه (قوله وعزهى فهو على مثال ذكرى) كذا زيد فى نسخ والعزهى بعين مهملة فزاى اسم للرجل الذى لا يلهو كما سيأتى فى الشرح فى باب التأنيث وألفه للالحاق بدرهم وترك مثال الضم لعدم ألف الالحاق فى فعلى بالضم بل هى ألف تأنيث كخنثى (قوله بخلاف الممدودة) أى ألف الالحاق الممدودة فانها لا تقع فى مثال صالح لالف التأنيث (قوله نحو علباء) بعين مهملة فلام فموحدة اسم لعصبة العنق وألفه الممدودة للالحاق بقرطاس وانما لم تكن ألفه للتأنيث قال الفارضى لان علباء لا يوازنه شئ من أوزان ألف التأنيث الممدودة كما سيأتى ان شاء الله تعالى فى علامة التأنيث (قوله وشبه الشئ) بتحريك شبه (قوله لشبهه بهابيل) فيكون مانعه من الصرف العلمية وشبه العجمة (قوله للتعريف والعجمة) أى الحكمية بقرينة ما بعده ويعبر

(وما يصير علما من ذى ألف * زيدت لالحاق فليس ينصرف *) أى ألف الالحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية لشبهها بألف التأنيث من وجهين الاول انها زائدة ليست مبدلة من شئ بخلاف الممدودة فانها مبدلة من ياء والثانى انها تقع فى مثال صالح لالف التأنيث نحو أرطى فانه على مثال سكرى وعزهى فهو على مثال ذكرى بخلاف الممدودة نحو علباء وشبه الشئ بالشئ كثيرا ما يلحقه به كابراهيم اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بهابيل فى الوزن والامتناع من الالف واللام وكحمدون عند أبى على حيث يمنع صرفه للتعريف والعجمة يرى ان حمدون وشبهه من الاعلام المزيد فى آخرها واو بعد ضمة ونون

عنها بشبه العجمة (قوله فى استعمال عربى) أى فى استعمال شخص عربى مجبول على العربية أى فصيح موثوق بعربيته (قوله والعجمة المحضة) يعنى الحقيقية (قوله حكم ألف التكثير) أى التى أتى بها لاجل تكثير حروف الكلمة وتلحقها تاء التأنيث كألف الالحاق فيقال قبعثراة (قوله نحو قبعثرى) ومن أدخلها فى ألف الالحاق فقد سها اذ ليس فى أصول الاسم سداسى فيلحق به اهـ تصريح والقبعثرى الجمل العظيم والفصيل المهزول قاموس (قوله والعلم) اى حقيقة أو حكما بقرينة التمثيل بفعل التوكيد فانه ليس بعلم حقيقة عند الناظم كما فى شرح الكافية وتصحيح بعضهم ابقاء العلمية على ظاهرها بجعل الكاف للتنظير لا للتمثيل يمنعه العطف فى قوله أو كثعلا لان ثعل مثال قطعا فالمناسب ان يكون ماقبله كذلك نعم يصح ذلك الابقاء باجراء كلامه هنا على القول بأن فعل التوكيد علم حقيقة لمعنى هو الاحاطة وان كان خلاف مامشى عليه فى الكافية (قوله كفعل التوكيد) الاضافة على معنى اللام أو فى وكلام الشارح يشير الى هذا (قوله كثعلا) هو علم جنس للثعلب (قوله اذا به) الباء بمعنى فى متعلقة بيعتبر وقصدا أى مقصودا حال مؤكدة من نائب الفاعل وفى كلامه ادخال اذا على المضارع وهو جائز وان كان قليلا (قوله بنية الاضافة الى ضمير المؤكد) والاصل فى رأيت النساء جمع جمعهن فحذف الضمير للعلم به واستغنى بنية الاضافة وضعف هذا القول بأن تعريف الاضافة غير معتبر فى منع الصرف وأجيب بأن عدم اعتباره اذا وجد المضاف اليه لان حكم منع الصرف لايتبين معه وأما مع حذفه فالمانع من اعتباره (قوله فشابهت بذلك العلم الخ) فان سمى به أعنى بفعل المؤكد به فمذهب سيبويه بقاؤه على المنع وعن الاخفش صرفه لان العدل انما كان حال التوكيد وقد ذهب فان نكر بعد التسمية صرف وفاقا لذهاب العلمية بلا عوض عنها بخلاف آخر لانه فى الاصل صفة أفاده السيوطى (قوله وقيل بالعلمية) أى لمعنى الاحاطة اهـ تصريح فهى علم جنس للمعنى كسبحان (قوله وهو ظاهر كلامه هنا) لانه مثل للعلم المعدول بفعل التوكيد وانما قال ظاهر لامكان حمل العلم فى كلامه على مايشمل العلم حكما وهو مايشبه العلم الحقيقى فى كون تعريفه بغير أداة ظاهرة (قوله ورده فى شرح الكافية وأبطله) فقال وليس يعنى جمع بعلم لان العلم اما شخصى أو جنسى فالشخصى مخصوص ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسى مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل اهـ قلت علم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوى كسبحان للتسبيح وفى ارتكابه

لغير جمعية لايوجد فى استعمال عربى مجبول على العربية بل فى استعمال عجمى حقيقة أو حكما فالحق بما منع صرفه للتعريف والعجمة المحضة (تنبيهان) * الاول كان ينبغى ان يقيد الالف بالمقصورة صريحا أو بالمثال أو بهما كما فعل فى الكافية فقال

وألف الالحاق مقصورا منع
كعلقى ان ذا علمية وقع

الثانى حكم ألف التكثير كحكم ألف الالحاق فى انها تمنع مع العلمية نحو قبعثرى ذكره بعضهم

(والعلم امنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد أو كثعلا)

(والعدل والتعريف مانعا سحر * اذا به التعيين قصدا يعتبر)

أى يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل فى ثلاثة أشياء أحدها فعل فى التوكيد وهو جمع وكتع وبصع وبتع فانها معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية هذا مامشى عليه فى شرح الكافية وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور وقيل بالعلمية وهو ظاهر كلامه هنا ورده فى شرح الكافية وأبطله

وقال فى التسهيل بشبه العلمية أو الوصفية قال أبو حيان وتجويزه ان العدل يمنع مع شبه الصفة فى باب جمع لا أعرف له فيه سلفا ومعدولة عن فعلاوات فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وانما قياس فعلاء اذا كان اسما ان يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات لان مذكره جمع بالواو والنون فحق مؤنثه ان يجمع بالالف والتاء وهذا اختيار الناظم وقيل معدولة عن فعل لان قياس أفعل فعلاء ان يجمع مذكره ومؤنثه على فعل نحو حمر فى أحمر وحمراء وهو قول الاخفش والسيرافى واختاره ابن عصفور وقيل انه معدول عن فعالى كصحراء وصحارى والصحيح الاول لان فعلاء لايجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لافعل صفة كحمراء وصفراء ولا على فعالى الا اذا كان اسما محضا لامذكر له كصحراء وجمعاء ليس كذلك

* الثانى علم المذكر المعدول الى فعل نحو عمر وزفر وزحل ومضر وثعل وهبل وجشم وقثم وجمح وقزح ودلف فعمر معدول عن عامر وزفر معدول عن زافر وكذا باقيها وقيل وبعضها عن أفعل وهو ثعل وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع وانما جعل هذا النوع معدولا لامرين أحدهما انه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة اذ ليس فيه من الموانع غير العلمية والآخر أن الاعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا وكذا باقيها وذكر بعضهم لعدله فائدتين احداهما لفظية وهى التخفيف والاخرى معنوية وهى تمحيض العلمية اذ لو قيل عامر لتوهم انه صفة فان ورد فعل مصروفا وهو علم علمنا انه ليس بمعدول وذلك نحو أدد

توفية بالقاعدة وهى انه لا يعتبر فى منع الصرف من المعارف الا العلمية تصريح (قوله بشبه العلمية) أى نظرا لكونه معرفا بغير أداة ظاهرة وقوله أو الوصفية أى وشبه الوصفية أى نظرا لكون مذكره أفعل ومؤنثه فعلاء كما هو شأن الصفات (قوله ومعدولة عن فعلاوات) عطف على معارف فى قوله السابق فانها معارف بنية الاضافة شم (قوله لان مذكره جمع الخ) كان ينبغى ان يقول ولان مذكره الخ لان هذا تعليل آخر للناظم وانه غير تعليل ابن هشام السابق فى قوله فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وانما قياس فعلاء الخ ولان صنعه يوهم ان صحراء له مذكر وليس كذلك كما سيصرح به الشارح أفاده البوقى (قوله عن فعل) أى بضم الفاء وسكون العين (قوله وقيل انه معدول عن فعالى) أى لان فعلاء الذى ليس بصفة قياسه ان يجمع على فعالى دمامينى (قوله صفة) حال من أفعل وقوله لامذكر له بيان لقوله محضا كما تدل عليه عبارة الدمامينى (قوله وجمعاء ليس كذلك) لانه ليس بصفة وله مذكر فبطل القولان الاخيران (قوله نحو عمر الخ) دخل تحت نحو هذل وعصم وبلع وجحى فجملة الاعلام الموازنة فعل خمسة عشر (قوله وزفر عن زافر) بمعنى ناصر او حامل كما فى الفارضى قال وأما زفر بمعنى كثير العطاء فيصرف لانه نكرة بدليل دخول أل عليه اهـ (قوله وهو ثعل) قال أبو حيان لان ثاعلا غير مستعمل وأثعل مستعمل قال فى الصحاح الثعل بالتحريك زوائد فى الاسنان واختلاف منابتها يقال رجل أثعل وامرأة ثعلاء اهـ (قوله عاريا من سائر الموانع) اى غير العلمية لان الكلام فى العلم (قوله لو لم يقدر عدله الخ) وانما قدر العدل دون غيره لامكانه دون غيره دمامينى (قوله عن عامر العلم المنقول من الصفة) صريح فى ان المعدول عنه العلم لا الصفة (قوله وهى التخفيف) اى بحذف الالف (قوله فان ورد فعل مصروفا الخ) ومالم يسمع صرفه ولا عدمه فسيبويه يصرفه حملا على الاصل فى الاسماء وغيره يمنع صرفه حملا على الغالب فى فعل علما وليس بجيد قاله الحضراوى اهـ تصريح وعبارة الاشباه للسيوطى قال فى البسيط لو سمى بفعل بما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أقوال أحدها الاولى منع صرفه حملا له على الاكثر والثانى الاولى صرفه نظرا الى الاصل لان تقدير العدل على خلاف القياس والثالث ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف حملا على الاكثر والا صرف وهو نحوى كلام سيبويه اهـ (قوله وهو علم) يظهر لى ان هذا القيد لكون الكلام فى الاعلام وأن ماورد مصروفا وهو وصف كحطم ولبد ليس أيضا معدولا

والالا ستحق منع الصرف (قوله من الودّ) أى مشتق من الودّ وقوله من الادّ
اى مأخوذ من الادّ لان الادّ بكسر الهمزة بمعنى العظيم ليس مصدرا (قوله
فان منعه للتأنيث) أى المعنوى باعتبار البقعة وتنوينه باعتبار المكان لغة فيه
قرئ بها فى السبع (قوله ونحو تتل) بفوقيتين اسم لبعض عظماء الترك وقوله عند
من يرى الخ أما عند من يرى عدم منعه فمانع تتل العلمية والعدل وقوله اذ لا وجه الخ
علة لقوله لم يجعل معدولا (قوله بهذا النوع) أى الثانى (قوله حكم
عمر) فان نكر زال المنع سيوطى (قوله لان عدله محقق) فغدر معدول عن غادر
وفسق معدول عن فاسق وهذا محقق له قبل التسمية وأما بعدها فبقى لفظ المعدول
على ما هو عليه فاعتبر فمانعه العلمية وبقاء لفظ العدل دمامينى (قوله سحر اذا
أريد به سحر يوم بعينه فالاصل الخ) كان يكفيه ان يقول سحر اذا أريد به سحر يوم
بعينه فهو حينئذ ظرف الخ وكأنه انما زاد قوله فالاصل الخ لبيان وجه
العدل لكن يرد عليه انه قد بينه فى قوله أما العدل الخ وان لم يذكر ثم الاضافة فتأمل
وقوله اذا أريد به سحر يوم بعينه أى وجعل ظرفا كما سيأتى (قوله نحو جئت يوم
الجمعة سحر) قال فى مبحث اذا من المغنى وعمل العامل فى ظرفى زمان يجوز اذا كان
أحدهما أعم نحو آتيك يوم الجمعة سحر اهـ واستشكل بأن السحر هو الوقت الواقع
قبل الفجر بقليل وضبطه بعضهم بالسدس الاخير من الليل واليوم ما بين طلوع
الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والغروب فلم يصدق أحد الظرفين على الآخر فلا
عموم وأجيب بحمل السحر على أول الفجر لقربه منه أو حمل اليوم على ما يشمل ما قبل
الفجر (قوله فعن اللفظ بأل) أى عن لفظ سحر المقرون بأل أى العهدية كما فى
الدمامينى وذلك لانه اسم جنس أريد به معين كرجل اذا أريد به معين فحقه ان يكون
مع الاضافة أو أل لكنهم عدلوا عن قرنه بأل الى جعله علما على هذا الوقت فان قلت
كما يجوز أن يكون معدولا عن ذى أل يجوز أن يكون معدولا عن المضاف فلم
حكمتم بأنه معدول عن ذى اللام دون المضاف فالجواب ان التعريف بأل أخصر
من التعريف الاضافى والضرورة داعية الى اعتبار التعريف ومعها انما يرتكب
قدر الحاجة فلهذا لم يقل الشارح أو الاضافة مع انه المطابق لقوله سابقا فالاصل
ان يعرّف بأل أو بالاضافة واعلم ان عدل سحر تحقيقى لا تقديرى لما عرفت من
انه يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو أنه اسم جنس أريد به معين فحقه ان
يعرّف بأل بخلاف التقديرى فانه لا دليل عليه الا منع الصرف وليس المراد
بالتحقيقى ما نطقوا بأصله (قوله بالعلمية) قال الحفيد أى الشخصية اهـ قال سم

وهو عند سيبويه من الودّ فهمزته عن واو
وعند غيره من الادّ وهو العظيم فهمزته
أصلية فان وجد فى فعل مانع مع العلمية
لم يجعل معدولا نحو طوى فان منعه للتأنيث
والعلمية ونحو تتل اسم أعجمى فالمانع له
العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثى
للعجمة اذ لا وجه لتكلف تقدير العدل مع
امكان غيره ويلتحق بهذا النوع ما جعل
علما من المعدول الى فعل فى النداء كغدر
وفسق فحكمه حكم عمر قال المصنف
وهو أحق من عمر بمنع الصرف لان عدله
محقق وعدل عمر مقدر انتهى وهو مذهب
سيبويه وذهب الاخفش وتبعه ابن السيد
الى صرفه * الثالث سحر اذا أريد به سحر
يوم بعينه فالاصل ان يعرّف بأل أو بالاضافة
فان تجرّد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ
ظرف لا يتصرف ولا ينصرف نحو جئت يوم
الجمعة سحر والمانع له من الصرف العدل
والتعريف أما العدل فعن اللفظ بأل فانه
كان الاصل ان يعرّف بها وأما التعريف
فقيل بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت

ويلزم

ويلزم عليه تعدد الاوضاع بتعدد الاسحار المعينة أى والاصل عدم تعدد الوضع
فالاقرب جعله علم جنس (قوله وهذا ما صرح به فى التسهيل) استشكله أبو حيان
بأن المعدول له يشتمل على معنى المعدول عنه كاشتمال مثنى وفسق على معنى اثنين
اثنين وفاسق وكيف يشتمل سحر على معنى السحر ويكون علما مع ان تعريف العلمية
لا يجامع تعريف اللام فلا يجامع علمية سحر اشتماله على معنى السحر همع
باختصار (قوله الى انه مبنى) هذا ثانى أربعة أقوال فيه ذكرها الفارضى
ثالثها انه معرب منصرف وسينقله الشارح عن السهيلى والشلوبين الصغير رابعها
انه لا معرب ولا مبنى وهى مفروضة فى سحر المراد به معين المجعول ظرفا فان نكر
صرف وان أريد به معين ولم يجعل ظرفا قرن بأل أو أضيف وجوبا كما صرح به
الدمامينى (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) الفرق بين العدل والتضمين ان
العدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه الاصلى والتضمين اشراب اللفظ معنى زائدا
على أصل معناه من غير تغييره عن صيغته الاصلية فسحر المذكور عند الجمهور مغير
عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية مع
اشرابه معنى زائدا على أصل معناه وهو التعيين أفاده فى التصريح فالتغيير على
العدل فى اللفظ دون المعنى وعلى التضمين بالعكس (قوله ما ادّعاه) أى من البناء
وتضمن معنى حرف التعريف فالمصنف انما سلم امكان التضمن الذى علل به صدر
الافاضل البناء لا وجوده وانما لم يحكم بعدمه لان ما سلكه أسلم له فسقط
ما نقله البعض عن البهوتى وأقره من الاعتراض (قوله لانه خروج عن الاصل
بوجه الخ) أيضاحه ان أصل الاسم الاعراب والانصراف فالمنع من الصرف
عدول عن وجه والبناء عدول عن وجهين معا (قوله لكان غير الفتح الخ) قد
ينقض باسم لا التبرئة المبنى لان بناءه على الفتح مع انه فى موضع نصب فلعل كلامه
باعتبار الغالب (قوله فيجب اجتناب الفتحة) أى بتأكد ليوافق قوله قبل لكان
غير الفتح أولى به (قوله جائز الاعراب) أى جوازا وقوعيا كما يؤخذ من بقية
كلامه (قوله جواز اعراب حين) أى اذا أضيف الى جملة واللازم باطل عند
صدر الافاضل لانه مبنى عنده مطلقا زكريا (قوله فى ضعف الخ) وفى كون
كل منهما ظرفا زمانيا (قوله بكونه عارضا) اعترضه البعض بأن الفرق
بين سحر وحين ظاهر لان سبب بناء حين اضافته لمبنى وهى مجوّزة للبناء لا موجبة
وسبب بناء سحر تضمنه معنى الحرف وهو موجب لا مجوّز كما لا يخفى أى وبمجرد
اشتراكهما فى عروض البناء لا يقتضى جواز البناء فقد يكون البناء العارض واجبا

وهذا ما صرح به فى التسهيل وقيل بشبه العلمية
لانه تعرّف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو
اختيار ابن عصفور وقوله هنا والتعريف
يومئ اليه اذ لم يقل والعلمية وذهب صدر
الافاضل وهو أبو الفتح ابن أبى المكارم
المطرزى الى انه مبنى لتضمنه معنى حرف
التعريف قال فى شرح الكافية وما ذهب
اليه مردود بثلاثة أوجه أحدها أن ما ادّعاه
ممكن وما ادّعيناه ممكن لكن ما ادّعيناه
أولى لانه خروج عن الاصل بوجه دون وجه
لان الممنوع الصرف باق على الاعراب
بخلاف ما ادّعاه فانه خروج عن الاصل بكل
وجه الثانى انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح
اولى به لانه فى موضع نصب فيجب اجتناب
الفتحة لئلا يتوهم الاعراب كما اجتنب فى قبل
وبعد والمنادى المبنى الثالث انه لو كان
مبنيا لكان جائز الاعراب جواز اعراب حين
على حين عاتبت المشيب على الصبى
فى قوله
لتساويهما فى ضعف سبب البناء بكونه عارضا

كبناء المنادى واسم لا (قوله وكان يكون الخ) عطف على كان جائز الاعراب (قوله وفى عدم ذلك) أى التنوين دليل على عدم البناء لان انتفاء اللازم وهو جواز الاعراب مع التنوين يوجب انتفاء الملزوم وهو البناء فثبت وجوب الاعراب مع عدم الصرف (قوله فلو نكر سحر) هذا مقابل قوله اذا أريد به يوم بعينه واعلم ان هذا من تتمة كلام المصنف فى شرح الكافية فلا يعترض بأن الاولى تأخيره عن جملة الاقوال فى سحر المعرفة (قوله الى انه معرب) أى ومنصرف كما يؤخذ من قوله وانما حذف تنوينه الخ والخلاف بين السهيلى والشلوبين انما هو فى علة حذف التنوين كما هو ظاهر من سياقه (قوله نظير سحر فى امتناعه من الصرف أمس الخ) مثل ذلك أيضا رجب وصفر فان كلا منهما علم جنس على الشهر المخصوص ومعدول عن ذى أل (قوله من يعرب به فى الرفع الخ) قال البعض انظر ما وجه التفرقة بين حالة الرفع وغيرها اه وأقول قد توجه بأن الرفع شأن العمد فلم يخرج فيه عن الاصل فى الاسماء بالكلية بخلاف النصب والجر فانهما شأن الفضلات فيقبلان الخروج عن الاصل بالكلية فاعرفه (قوله ويبنيه على الكسر) اى لما يأتى قريبا (قوله يبنونه على الكسر) أى بالشروط الخمسة المأخوذة من قوله فيما يأتى ولا خلاف فى اعراب أمس وهى ان لا يكسر ولا يصغر ولا ينكر ولا يضاف ولا يحلى بأل وانما بنى لتضمنه معنى حرف التعريف وعلى حركة للتخلص من التقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل فى التخلص (قوله اذا رفع او جر بمذ أو منذ فقط) أى ويبنونه على الكسر فى غير ذلك ولعل وجه تخصيص مذ ومنذ كثرة جر أمس بهما (قوله لامتناع الفتح فى موضع الرفع) قال البعض أى لعدم وجدان الفتح فى لسانهم فى موضع الرفع فقالوا مضى أمس بالرفع ولم يفتحوه ولو كان مبنيا على الفتح فى الاحوال كلها أى عند بعض العرب لسمع مضى أمس بالفتح اه وفيه تصريح بأن منقول الزجاج البناء على الفتح فى كل الاحوال وحينئذ يتم التعليل أما ان كان منقوله البناء على الفتح فى الجر فقط فلا (قوله ولان سيبويه استشهد بالرجز الخ) هذا التعليل غير ناهض اذ لا ضرر فى تخريج انسان بيتا على خلاف تخريج من نقل هذا البيت عن العرب فتدبر (قوله فتح اعراب) أى نائب عن الكسر كما هو شأن الممنوع من الصرف وزعم بعضهم ان أمسا فيه فعل ماض فاعله ضمير مستتر أى أمسى هو أى المساء (قوله وأبو القاسم) أى الزجاج (قوله ويدل للاعراب الخ) ان كان مقصوده الرد بذلك على الزجاج لم يتم لان الزجاج لم يدع البناء على الفتح

عند

وكان يكون علامة اعرابه تنوينه فى بعض المواضع وفى عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته اعرابية وأن عدم التنوين انما كان من أجل منع الصرف فلو نكر سحر وجب التصرف والانصراف كقوله تعالى نجيناهم بسحر نعمة من عندنا انتهى وذهب السهيلى الى انه معرب وانما حذف تنوينه لنية الاضافة وذهب الشلوبين الصغير الى انه معرب وانما حذف تنوينه لنية أل وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف والصحيح ما ذهب اليه الجمهور * (تنبيه) * نظير سحر فى امتناعه من الصرف أمس عند بنى تميم فان منهم من يعربه فى الرفع غير منصرف ويبنيه على الكسر فى النصب والجر ومنهم من يعرب به اعراب ما لا ينصرف فى الاحوال الثلاث خلافا لمن أنكر ذلك وغير بنى تميم يبنونه على الكسر وحكى ابن أبى الربيع ان بنى تميم يعربونه اعراب ما لا ينصرف اذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط وزعم الزجاج ان من العرب من يبنيه على الفتح واستشهد بقول الراجز

انى رأيت عجبا مذ أمسا

قال فى شرح التسهيل ومدعاه غير صحيح لامتناع الفتح فى موضع الرفع ولان سيبويه استشهد بالرجز على ان الفتح فى امسا فتح اعراب وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه فقد غلط فيما ذهب اليه واستحق ان لا يعول عليه انتهى ويدل للاعراب قوله

عند جميع العرب بل البناء على الفتح عند بعضهم فيجوز أن يكون قائل البيت من غير هذا البعض فافهم (قوله اعتصم) أى تمسك وعن طهر (قوله ولا خلاف الخ) نظر فيه بعضهم بأن من العرب من يستصحب البناء مع أل كقوله

وانى وقفت اليوم والامس قبله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب

بكسر سين الامس وهو فى موضع نصب عطفا على اليوم وخرج على ان أل زائدة لغير تعريف واستصحب معنى المعرفة فاستديم البناء أو انها المعرفة وجر على اضمار الباء فالكسر اعراب لا بناء (قوله أو نكر) أى أريد به يوم من الايام الماضية مبهم كما فى التوضيح بقى ما اذا أريد به معين من الايام الماضية غير اليوم الذى يليه يومك كان يراد به اليوم الذى يليه أول الشهر الماضى ولا يبعد أن يكون حكمه حكم ما لو اريد به اليوم الذى يليه يومك ويكون التقييد باليوم الذى يليه يومك لانه الغالب فى ارادة المعنى اه سم وربما يشير الى ذلك قول التوضيح مبهم فما يتبادر من كلام البعض من ان حكم هذا حكم المنكر غير صحيح (قوله أو صغر) أى على مذهب من يجيز تصغيره كالمبرد وابن برهان ونص سيبويه على انه لا يصغر وكذا غدا استغناء بتصغير ما هو أشد تمكنا وهو اليوم والليلة قاله أبو حيان (قوله أو كسر) أى جمع جمع تكسير على آمس كأفلس وأموس كفلوس وآماس كأوقات فعلم ما فى قول البعض بان قبيل أموس من القصور (قوله مطلقا) أى سواء ختم براء اولا والحاصل ان فيه ثلاث لغات بناؤه على الكسر مطلقا واعرابه اعراب ما لا ينصرف مطلقا والتفصيل بين ما آخره راء فيبنى وما لا فيمنع من الصرف (قوله لشبهه بنزال) علة لابن ولا ينافى ما سبق من حصر سبب البناء فى شبه الحرف لان الشبه بالحرف صادق بالشبه بلا واسطة وبها كما هنا لان نزال تشبه الحرف وقوله وتعريفا لما مر من ان اسم الفعل الغير المنون معرفة وقوله وتأنيثا لعله فى نزال باعتبار أنه اسم لكلمة انزل أو هو جار على مذهب المبرد أن نزال بمعنى النزلة وعبارة الهمع لشبهه بفعال الواقع موقع الامر كنزال فى الوزن والعدل والتعريف فأسقط التأنيث (قوله لتضمنه معنى هاء التأنيث) أى التى فى المعدول عنه (قوله لتوالى العلل) أى العلمية والتأنيث والعدل ورد بأن أذربيجان فيه خمسة أسباب وهو مع ذلك معرب اه حفيد ويجاب بأنهم نبهوا باعرابه على ان اجتماع الاسباب مجوز للبناء لا موجب سم والخمسة هى العلمية والعجمة وزيادة الالف والنون والتأنيث لانه علم بلدة والتركيب (قوله حذام) معدول عن حاذمة من الحذم وهو القطع ومن هذا الباب صلاح اسما لمكة

اعتصم بالرجاء ان عن باس
وتناس الذى تضمن أمس

وأجاز الخليل فى لقيته أمس ان يكون التقدير بالامس فحذف الباء وأل فتكون الكسرة كسرة اعراب قال فى شرح الكافية ولا خلاف فى اعراب أمس اذا أضيف أو لفظ معه بالالف واللام أو نكر أو صغر أو كسر

(وابن على الكسر فعال علما * مؤنثا) أى مطلقا فى لغة الحجازيين لشبهه بنزال وزنا وتعريفا وتأنيثا وعدلا وقيل لتضمنه معنى هاء التأنيث قاله الربعى وقيل لتوالى العلل وليس بعد منع الصرف الا البناء قاله المبرد والاول هو المشهور تقول هذه حذام ووبار ورأيت حذام ووبار ومررت بحذام ووبار ومنه قوله

اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام

وسكاب اسم الفرس (قوله جشم) معدول عن جاشم أى عظيم كما فى سم (قوله هذا رأى سيبويه) وهو مقتضى قول المصنف وهو نظير جشما (قوله وهو أقوى على ما لا يخفى) أى لان التأنيث محقق فلا حاجة الى تقدير العدل لانه انما يقدر اذا لم يتحقق غيرها وأجاب الدمامينى بان الغالب على الاعلام النقل فلذا جعلها سيبويه منقولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة كما تقدم فى عمر وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة وأجيب بغير ذلك أيضا كما ذكره شيخنا (قوله نحو وبار) اسم لارض كانت لعاد وظفار اسم مدينة وسفار اسم ماء وكل معدول عن فاعلة وقولنا سفار اسم ماء تبعنا فيه التوضيح قال شارحه من مياه العرب ملحوظ فيه معنى التأنيث ولهذا قال سيبويه اسم لماءة وقال الجوهرى اسم لبئر وهو المناسب لان الكلام فى أعلام المؤنث والماء مذكر اه (قوله لان لغتهم الامالة) أى لغة جميعهم كما صرح وابه واعترض بأن التوصل للامالة ليس من أسباب البناء ولو سلم فمقتضى امالة جميعهم ان جميعهم يبنون على الكسر لا أكثرهم فقط ويدفع بأن سبب البناء ليس التوصل للامالة بل الشبه بنزال على ما تقدم لكن أكثرهم اعتبر هذا الشبه لتقويه بترتب الامالة التى هى لغتهم عليه وبعضهم لم يعتبره لكونه لا يقتضى البناء عنده ولم يعتبر ترتب الامالة عليه لكونه لا يحتاج الى الامالة الا عند تحقق مقتضى الكسر فاعرف ذلك (قوله وقد جمع الاعشى الخ) أى حيث كسر الاول بلا تنوين كما فى الفارضى ورفع الثانى بالضمة قال الدنوشرى فيه اشكال لان الاعشى ان كان غير تميمى فليس عنده الا البناء على الكسر وكذا ان كان من أكثر بنى تميم وان كان من القليل فليس عنده الا الاعراب وقول بعضهم يجوز للعربى ان يتكلم بغير لغته مردود اه والتحقيق كما أوضحناه سابقا ان العربى قادر على التكلم بغير لغته وحينئذ لا اشكال نعم قال فى شرح الشذور وقيل ان وبار الثانى ليس باسم كوبار الذى فى حشو البيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال أولا هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة وثانيا باروا بالتذكير على معنى الحى وعلى هذا القول يكتب باروا بالواو والالف كما يكتب ساروا اه فعلى هذا القول لا جمع بين اللغتين (قوله والنقل عن مؤنث) لو قال والتأنيث بحسب الاصل لكان أحسن لان النقل نفسه ليس من أسباب منع الصرف (قوله لانه انما كان مؤنثا الخ) أى لان حذام انما كان مؤنثا لانك أردت به فى حالة كونه اسما لانثى مدلول المؤنث الذى عدل عنه وهو حاذمة فلما زال العدل بجعله اسما لمذكر

(وهو نظير جشما) وعمر وزفر (عند تميم) اى ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة وهذا رأى سيبويه وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوى كزينب وهو أقوى على ما لا يخفى وهذا فيما ليس آخره راء فأما نحو وبار وظفار وسفار فأكثرهم يبنيه على الكسر كأهل الحجاز لان لغتهم الامالة فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوه الصرف لامتنعت وقد جمع الاعشى بين اللغتين فى قوله

ومر دهر على وبار * فهلكت جهرة وبار

(تنبيهان)* الاول أفهم قوله مؤنثا ان حذام وبابه لو سمى به مذكر لم يكن معربا ممنوعا من الصرف للعلمية بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث كغيره ويجوز صرفه لانه انما كان مؤنثا لارادتك به ما عدل عنه فلما زال العدل زال التأنيث بزواله

* الثانى فعال يكون معدولا وغير معدول فالمعدول اما علم مؤنث كحذام وتقدم حكمه واما أمر نحو نزال واما مصدر نحو حماد واما حال نحو والخيل تعدو فى الصعيد بداد وأما صفة جارية مجرى الاعلام نحو حلاق للمنية واما صفة ملازمة للنداء نحو فساق فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر معدولة عن مؤنث فان سمى ببعضها مذكر فهو كعناق وقد يجعل كصباح وان سمى به مؤنث فهو كحذام ولا يجوز البناء خلافا لابن بابشاد وغير المعدول يكون اسما كجناح ومصدرا نحو ذهاب وصفة نحو جواد وجنسا نحو سحاب فلو سمى بشئ من هذه مذكر انصرف قولا واحدا الا ما كان مؤنثا كعناق (واصرفن ما نكرا * من كل ما التعريف فيه أثرا) وذلك الانواع السبعة المتأخرة وهى ما امتنع للعلمية والتركيب أو الالف والنون الزائدتين أو التأنيث بغير الالف أو العجمة أو وزن الفعل أو ألف الالحاق أو العدل تقول رب معدى كرب وعمران وفاطمة وزينب وابراهيم وأحمد وأرطى وعمر لقيتهم لذهاب أحد السببين وهو العلمية وأما الخمسة المتقدمة وهى ما امتنع لالف التأنيث أو للوصف والزيادتين أو للوصف ووزن الفعل أو للوصف والعدل أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فانها لا تصرف نكرة فلو سمى بشئ منها لم ينصرف أيضا أما ما فيه ألف التأنيث فلانها كافية فى منع الصرف ووهم من قال فى حواء امتنع للتأنيث والعلمية وأما ما فيه الوصف مع زيادتى فعلان أو وزن افعل فلان العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين او للعلمية ووزن افعل وأما ما فيه الوصف والعدل وذلك أخر وفعال ومفعل نحو أحاد وموحد فمذهب سيبويه انها اذا سمى بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل قال فى شرح الكافية وكل معدول

سمى به فعدله باق

وعدم ارادة مدلول حاذمة زال التأنيث فانتفى سبب منع الصرف وانما زال العدل بذلك لانه لا يصح ان يكون فى حالة كونه اسما لمذكر معدولا عن حاذمة لامتناع اطلاق حاذمة على المذكر مع ان شأن العدل صحة اطلاق المعدول عنه على مسمى المعدول ولو قال الشارح بدل قوله فلما زال العدل الخ فلما لم ترد ذلك زال التأنيث فزال العدل بزواله لكان واضحا فتأمل (قوله واما أمر) ان حمل على الامر الاصطلاحى كان التقدير اسم فعل أمر وان حمل على الامر اللغوى وهو الطلب كان التقدير دال أمر قال فى التسهيل وفتح فعال أمر الغة أسدية قال الدمامينى فيقولون نزال بفتح الآخر ايثارا للتخفيف (قوله نحو حماد) معدول عن محمدة بفتح الميم الثانية وكسرها (قوله فى الصعيد) قال فى القاموس الصعيد التراب أو وجه الارض أو الطريق وبلاد بمصر مسيرة خمسة عشر يوما طولا وموضع قرب وادى القرى به مسجد للنبى صلى الله عليه وسلم اه وقوله بداد معدول عن متبددة (قوله جارية مجرى الاعلام) أى فى استعمالها غير تابعة لموصوف وقوله حلاق بالحاء المهملة معدول عن حالقة والمنية الموت (قوله معدولة عن مؤنث) هذا فى الامر ظاهر على رأى المبرد أنه معدول عن مصدر مؤنث معرفة أما على ظاهر كلام سيبويه انه معدول عن الفعل كما فى الهمع فتأنيث الفعل باعتبار انه كلمة أو لفظة (قوله فهو كعناق) أى فى الاعراب والمنع من الصرف كما مر وقوله كصباح أى فى الاعراب والصرف (قوله وان سمى به مؤنث الخ) أتى به تتميما للتقسيم والا فهو مما دخل تحت قول المصنف وابن على الكسر فعال علما مؤنثا وهذا أولى مما ذكره البعض لما يلزم عليه من قصور النظم فتدبر (قوله فهو كحذام) فتبنيه على لغة الحجاز وتعربه غير منصرف على لغة تميم وان كان آخره راء فعلى ما تقدم أيضا نحو حذار وبسار اه دمامينى (قوله ولا يجوز البناء) قال الدمامينى أى فيما سمى به مذكر اه أى لا فيما سمى به مؤنث حتى يعترض بأن فى كلامه تناقضا لان قضية التشبيه بحذام جواز البناء فينافى قوله ولا يجوز البناء لكن لو ذكره قبل قوله وان سمى به مؤنث الخ لسلم من الايهام (قوله من كل الخ) حال من ما بيان لها (قوله من كل ما التعريف فيه أثرا) أى مما يمكن تنكيره فلا يرد أن فعل فى التوكيد مما يؤثر فيه التعريف مع انه لا ينكر لوجوب اضافته ولو نية الى ضمير المؤكد (قوله ووهم من قال الخ) أى لان ألف التأنيث كافية فى المنع فلا وجه لاعتبار غيرها (قوله وكل معدول الخ) حاصل ما فرق به بين ما يبقى فيه العدل بعد التسمية وما يزول فيه بعدها ان الاول فيه

الاسحر وأمس فى لغة بنى تميم فان عدلهما يزول بالتسمية فيصرفان بخلاف غيرهما من المعدولات فان عدله بالتسمية باق فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عددا كان أوغيره هذا هو مذهب سيبويه ومن عزا اليه غير ذلك فقد أخطأ وقوله مالم يقل والى هذا أشرت بقولى

وعدل غير سحر وأمس فى
تسمية تعرض غير منتفى

وذهب الاخفش وأبو على وابن برهان الى صرف العدد المعدول مسمى به وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى هذا كلامه بلفظه وأما الجمع المشبه مفاعل أومفاعيل فقد تقدم الكلام على التسمية به واذا نكر شئ من هذه الانواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضا أما ذوا ألف التأنيث فللالف وأما ذوا الوصف مع زيادتى فعلان أومع وزن أفعل أومع العدل الى فعال أومفعل فلانها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل هذا مذهب سيبويه وخالف الاخفش فى باب سكران فصرفه وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب الاول منع الصرف وهو الصحيح والثانى الصرف وهو مذهب المبرد والاخفش فى أحد قوليه ثم وافق سيبويه فى كتابه الاوسط قال فى شرح الكافية وأكثر المصنفين لايذكرون الا مخالفته وذكر موافقته اولى لانها آخر قوليه والثالث ان سمى بأحمر رجل احمر لم ينصرف بعد التنكير وان سمى به اسود أونحوه انصرف وهو مذهب الفراء وابن الانبارى

مايشعر بالعدل وهو تغيير الحركات بخلاف الثانى اه زكريا ووجه بعضهم زوال عدل سحر وأمس بالتسمية بأن أل لاتجامع العلمية (قوله فى لغة بنى تميم) راجع لامس فقط أى وأما فى لغة الحجازيين فيبنى على الكسر (قوله فان عدله بالتسمية باق) الباء بمعنى مع متعلقة بباق (قوله عددا كان) أى غير سحر وأمس وتسمية نحو ثلاث مسمى به عددا باعتبار ما كان (قوله هذا كلامه بلفظه) يحتمل انه قاله تقوية لنقله ويحتمل انه قاله تبريا من التكرار الذى فيه لان قوله وهو خلاف مذهب سيبويه يغنى عنه التنصيص على مذهبه أول العبارة (قوله أومع العدل الى فعال أومفعل) لايشمل أخر مع ان حكمه حكم معدول العدد ولو أسقط قوله الى فعال أومفعل لشمله (قوله شابهت حالها قبل التسمية) لم يقل عاد الوصف لان معنى أحمر مثلا قبل التسمية ذات ما اتصفت بالحمرة وبعد التسمية الذات المعينة بلا قصد وصفية بالحمرة وبعد التنكير ذات ما مسماة بأحمر بلا قصد وصفية بالحمرة ولما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة بالتسمية بأحمر أشبه أحمر بعد التنكير حاله قبل التسمية فى أبهام الذات وملاحظة مطلق الاتصاف ولم يجعل وصفا بالتسمية حقيقيا لعدم التعبير بقولنا مسمى بأحمر (قوله لشبه الوصف) القياس على مواضع تقدمت ان يقال للوصف بحسب الاصل لكن كل صحيح (قوله وخالف الاخفش فى باب سكران فصرفه) أى عند قصد تنكيره (قوله وأما باب أحمر) أى عند قصد تنكيره ففيه أربعة مذاهب الخ لو قال وخالف المبرد والاخفش فى أحد قوليه فى باب أحمر فصرفاه ثم قال والفراء وابن الانبارى فقالا ان سمى بأحمر رجل أحمر الخ ثم قال والفارسى فى بعض كتبه فجوز الصرف وتركه لكان أخصر وأولى لتقدم ذكر باب أحمر وذكر المذهب الاول فيه وأنسب بقوله وخالف الاخفش فى باب سكران فصرفه (قوله الاول منع الصرف) أى لشبه الوصفية ووزن الفعل (قوله والثانى الصرف) أى لان الوصفية زالت بالعلمية بلا عود بعد التنكير (قوله والاخفش فى أحد قوليه) حكى ان أبا عثمان المازنى سأل الاخفش لم صرفت أربع فى نحو مررت بنسوة أربع فقال لانه فى الاصل اسم للعدد والوصف به عارض فلم يعتد به فقال هلا اعتبرت أحمر اذا نكرته يعنى فى كونه وصفا فى الاصل والتسمية به عارضة فلم يأت بمقنع ولعل موافقته سيبويه آخرا من أجل ذلك كذا فى الفارضى (قوله لم ينصرف بعد التنكير) أى لمشابهة حال التنكير حال الوصفية فى وجود المشتق منه وهو الحمرة فى المدلول فكان الوصفية باقية بعد التنكير وهذا أحسن

مما

والرابع انه يجوز صرفه وترك صرفه قاله الفارسى فى بعض كتبه وأما المعدول الى فعال أومفعل فمن صرف أحمر بعد التسمية صرفه وقد تقدم الخلاف فى الجمع اذا نكر بعد التسمية *(تنبيه)* اذا سمى بأفعل التفضيل مجردا من من ثم نكر بعد التسمية انصرف باجماع كما قاله فى شرح الكافية قال لانه لايعود الى مثل الحال التى كان عليها اذا كان صفة فان وصفيته مشروطة بمصاحبة من لفظا أوتقديرا انتهى فان سمى به مع من ثم نكر امتنع صرفه قولا واحدا وكلام الكافية وشرحها يقتضى أجراء الخلاف فى نحو أحمر فيه

(ومايكون منه منقوصا ففى
اعرابه نهج جوار يقتفى)

مما علل به البعض (قوله يجوز صرفه وترك صرفه) فالصرف نظرا الى زوال الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير وتركه نظرا الى شبه الوصفية ووزن الفعل (قوله فمن صرف أحمر بعد التسمية) أى بعد زوالها بالتنكير (قوله مجردا من من) أى لفظا وتقديرا كما يؤخذ مما بعده كأن سمى شخص بأكرم (قوله لانه لايعود الى مثل الحال الخ) أى لان أفعل من اذا كان وصفا معناه ذات معينة ثبت لها الزيادة على ذات أخرى معينة واذا سمى به صار دالا على الذات فقط واذا نكر صار دالا على ذات ما ثبت لها الزيادة ولم ينظر الى كون الزيادة على ذات أخرى فلم ترجع الحالة الاولى ولا شبهها لان شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه وان كانا مبهمين نقله البعض عن البهوتى وأقره وأنا أقول فيه نظر من وجوه الاول ان ما ادعاه من كون معنى أفعل من اذا كان وصفا ذاتا معينة الخ غير مسلم لتصريحهم بأن مدلول الصفات ذات مبهمة لامعينة والتعيين اذا وجد يكون بقرينة لابالوضع وتصريحهم بأن المفضل عليه قد يكون معينا وقد يكون مبهما الثانى ان ما ادعاه من كون معناه اذا نكر بعد التسمية ذاتا ما ثبت لها الزيادة غير مسلم بل معناه ذات ما ثبت لها التسمية بكذا ومن صرح بهذا ويكون مدلول الصفة ذاتا مبهمة ذلك البعض قبل هذه القولة بنحو نصف صفحة الثالث ان ما ادعاه من عدم رجوع شبه الحالة الاولى ينازع فيه ما تقدم فى الكلام على قول الشارح لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية من توجيه المشابهة بأن معنى أحمر مثلا بعد التنكير ذات ما مسماة بأحمر فلما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة بالتسمية بأحمر أشبه احمر بعد التنكير حاله قبل التسمية فى الابهام وملاحظة مطلق الاتصاف ووجه المنازعة ان هذا التوجيه بعينه جار فى أفعل من بعد التنكير وهذا يدل على رجوعه لشبه الحالة الاولى وأما ما ادعاه من كون شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه ففى محل المنع لان ذلك غير لازم وحينئذ يقال هلا منع من الصرف وأما ما فى الشرح من تعليل عدم العود بأن الوصفية مشروطة بمصاحبة من فلا يدل الا على عدم عود الوصفية لا على عدم عود شبهها فيما مر على ان الوصفية المشروطة بمصاحبة من الوصفية بالزيادة لا مطلق الوصفية فتأمل (قوله ومايكون منه منقوصا الخ) أى والذى يكون مما لاينصرف منقوصا فهو يقتفى نهج جوار فى اعرابه فلو سميت بيرمى ويقضى اعللته اعلال جوار ولو سميت بيغزو ويدعو ورجعت بالواو والياء اجريته مجرى جوار وتقول فى النصب رأيت يرمى ويغزى قال بعضهم ووجه الرجوع بالواو والياء ما ثبت ان الاسماء

يعني ان ما كان منقوصا من الاسماء التي لا تنصرف سواء كان من الانواع السبعة التي احدى علتيها العلمية او من الانواع الخمسة التي
قبلها فانه يجري مجرى جوار وغواش وقد تقدم ان نحو جوار يلحقه التنوين رفعا وجرا فلا وجه لما حمل عليه
المرادي كلام الناظم من انه أشار الى
الانواع السبعة دون الخمسة لان حكم
المنقوص فيهما واحد فشاله في غير التعريف
أعيم تصغير أعمى فانه غير منصرف للوصف
والوزن ويلحقه التنوين رفعا وجرا نحو هذا
أعيم ومررت بأعيم ورأيت أعيمي والتنوين
فيه عوض من الياء المحذوفة كما في جوار
وهذا لا خلاف فيه ومثاله في التعريف قاض
اسم امرأة فانه غير منصرف للتأنيث والعلمية
ويعيل تصغير يعلى ويرم مسمى به فانه غير منصرف
للوزن والعلمية والتنوين فيهما في الرفع والجر
عوض من الياء المحذوفة وذهب يونس
وعيسى بن عمرو والكسائي الى ان نحو قاض
اسم امرأة ويعيل ويرم يجري مجرى الصحيح
في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة فيقولون هذا
يعيلي ويرمي وقاضي ورأيت يعيلي ويرمي
وقاضي ومررت بيعيلي ويرمي وقاضي
واحتجوا بقوله

قد عجبت مني ومن يعيليا
لما رأتني خلقا مقلوليا

وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمول
على الضرورة كقوله

ولكن عبد الله مولى مواليا

(ولاضطرار او تناسب صرف * ذو المنع) بلا
خلاف مثال الضرورة قوله

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
فقالت لك الويلات انك مرجلي

وقوله وأتاها أحيمر كأخي السهـ
م بعضب فقال كوني عقيرا وقوله
تبصر خليلي هل ترى من ظعائن وهو كثير

المتمكنة ليس فيهما آخره واو قبلها ضمة فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها واذا
سميت بيرم من لم يرم رددت اليه ما حذف منه ومنعته من الصرف تقول هذا يرم
ومررت بيرم والتنوين للعوض ورأيت يرمي واذا سميت بيغز من لم يغز قلت هذا
يغز ومررت بيغز ورأيت يغزي الان هذا ترد اليه الواو وتقلب ياء لما تقدم
ثم يستعمل استعمال جوار سم (قوله من الاسماء التي لا تنصرف) يشير الى
ان الهاء في منه لما لا ينصرف أعم من المعرفة والنكرة ليشمل محل الخلاف والوفاق
كما سيذكره (قوله فلا وجه لما حمل الخ) اعتذر عنه بأن الباعث له على ذلك
ان أقرب مذكور الى الضمير في وما يكون منه ما التعريف فيه أثر وبأن العلم
المنقوص محل الخلاف فيعتني به (قوله وهذا لا خلاف فيه) أي لا خلاف
في حذف الياء ولحوق التنوين رفعا وجرا في نحو أعيم بخلاف قاض ويعيل ويرم
أعلاما ففي حذف يائه ولحوق التنوين له رفعا وجرا خلاف نبه عليه بقوله الآتي
وذهب يونس الخ (قوله الى ان نحو قاض الخ) أي من كل علم منقوص وجد
فيه مقتضى منع الصرف قال سم يمكن الفرق من جهة المعنى على قولهم
بخفة العلم فاحتملت الحركة على الياء (قوله يجري مجرى الصحيح الخ) حاصل
مذهبهم ان المعرف تثبت ياؤه مطلقا وتسكن رفعا لثقل الضمة وتفتح جرا ونصبا لخفة
الفتحة (قوله خلقا) بفتح المعجمة واللام أي عتيقا جدا وأراد به الضعيف رث
الهيئة وقوله مقلوليا بضم الميم لانه اسم فاعل اقلولى أي تجافى وانكمش كما
في القاموس فقول التصريح بفتح الميم غير ظاهر ولعل المراد بالمقلولى هنا دميم
الخلقة (قوله مولى مواليا) باضافة مولى الى مواليا جمع مولى (قوله أو تناسب)
هو قسمان تناسب لكلمات منصرفة انضم اليها غير منصرف نحو سلاسلا وأغلالا
وتناسب لرؤس الآي كقواريرا الاول فانه رأس آية فنون ليناسب بقية رؤس الآي
في التنوين أو بدله وهو الالف في الوقف وأما قواريرا الثاني فنون ليشاكل قواريرا
الاول كذا قال شيخنا وهو الصواب الموافق لما في التصريح وغيره وأما ما في كلام
البعض من العكس فخطأ (قوله صرف) أي وجوبا في الضرورة وجوازا
في التناسب (قوله ويوم دخلت الخدر) بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال أي
الهودج وقوله انك مرجلي أي مصيري راجلا أي ماشيا لعقرك ظهر بعيري تصريح
(قوله وأتاها) أي ناقة صالح عليه الصلاة والسلام أحيمر هو الذي عقرها وكان
أحمر أزرق أصهب كأخي السهم أي كمثل السهم والعضب السيف وعقير فعيل
يستوي فيه المذكر والمؤنث اه عيني وقال الدماميني كأخي السهم من اضافة

 صرفه للضرورة قال لانه لا فائدة فيه اذ يزيد بقدر
ما ينقص ورد بقوله

اني مقسم ما ملكت فجاعل
جزءا لآخرتي ودنيا تنفع

أنشده ابن الاعرابي بتنوين دنيا وثانيهما
أفعل من منع الكوفيون صرفه للضرورة
قالوا لان حذف تنوينه لاجل من فلا يجمع
بينهما ومذهب البصريين جوازه لان المانع
له انما هو الوزن والوصف كأحمر لا من بدليل
صرف خير منه وشر منه لزوال الوزن ومثال
الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائي
سلاسلا وأغلالا وسعيرا قواريرا قواريرا
وقراءة الاعمش ابن مهران ولا يغوثا ويعوقا
ونسرا * (تنبيه) * أجاز قوم صرف الجمع
الذي لا نظير له في الآحاد اختيارا وزعم قوم
ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قال
الاخفش وكأن هذه لغة الشعراء لانهم اضطروا
اليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك
في الكلام (والمصروف قد لا ينصرف) أي
للضرورة أجاز ذلك الكوفيون والاخفش
والفارسي وأباه سائر البصريين والصحيح
الجواز واختاره الناظم لثبوت سماعه
من ذلك قوله

وما كان حصن ولا حابس
يفوقان مرداس في مجمع

وقوله وقائلة ما بال دوسر بعدنا
صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند

وقوله طلب الازارق بالكتائب اذ هوت
بشبيب غائلة النفوس غدور

وأبيات اخر * (تنبيه) * فصل بعض
المتأخرين بين ما فيه علمية

الملغى الى المعتبر (قوله أحدهما ما فيه ألف التأنيث المقصورة) مقتضى
التعليل الآتي ان تكون ألف الالحاق المقصورة كألف التأنيث المقصورة (قوله
اذ يزيد بقدر ما ينقص) لانه اذا نون سقطت الالف لالتقاء الساكنين والتنوين
قدر الالف المحذوفة وكل ساكن وأجيب بأنه قد يكون فيه فائدة بأن تلتقي
الالف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر الى كسر الاول فينون ثم يكسر ومقتضى
هذا انه اذا لم يحتج الى تنوينه لم ينون اه مرادي وهو مبني على ان الضرورة
ما لا مندوحة عنه لا مطلق ما وقع في الشعر اه سم أي مما لا يقع مثله في النثر
(قوله ورد بقوله الخ) قال الصفوي وضعف الرد بمنع الدليل لان تنوين المؤنث
بالالف كدنيا لغة فيه فلعل الشاعر من أهل هذه اللغة (قوله ودنيا) معطوف
على جزءا والمعنى فجاعل منه جزءا لآخرتي وجاعل منه دنيا تنفع (قوله لاجل
من) أي لقيامها مقام المضاف اليه فالمانع قوي لكونه كلمة مستقلة بخلاف سائر
موانع الصرف وقوله فلا يجمع بينهما أي بين التنوين ومن ملفوظة أو مقدرة أي
لا اختيارا ولا ضرورة (قوله ومذهب البصريين جوازه) ويدل له قول امرئ
القيس وما الاصباح منك بأمثل فصرف أمثل للضرورة مع وجود من المقدمة
عليه في قوله منك قاله الدماميني (قوله انما هو الوزن والوصف) أي فيجوز
الجمع بينهما وبين التنوين ضرورة لعدم قوتهما قوة من (قوله صرف الجمع
الذي لا نظير له في الآحاد) كسلاسلا وسببه جمعهم له جمع السلامة نحو صواحبات
فأشبه الآحاد اه دماميني (قوله في الكلام) أي النثر (قوله وأباه)
أي منعه سائر البصريين لكونه خروجا عن الاصل بخلاف صرف ما لا ينصرف
فانه رجوع الى الاصل فاحتمل في الضرورة وللكوفيين ومن وافقهم ان يمنعوا
عدم تجويز الضرورة الخروج عن الاصل (قوله طلب الازارق) أصله الازارقة
فحذف الهاء للضرورة جمع أزرق بتقديم الزاي على الراء قوم من الخوارج
نسبوا الى نافع بن الازرق وهو مفعول طلب وفاعله ضمير يعود على سفيان نائب
الحجاج وزوج ابنته والكتائب جمع كتيبة بفوقية بعد الكاف وهي الجيش واذ ظرف
زمان وهوت من هوى به الامر اذا أطمعه وغره وغائلة النفوس فاعل هوت أي
شرها وغدور مبالغة غادرة خبر لمحذوف أو بدل من غائلة والشاهد في شبيب بشين
معجمة مفتوحة فموحدة مكسورة فتحتية فموحدة وهو شبيب بن زيد رأس الازارقة
كذا في العيني وشيخ الاسلام فقول البعض في هوت أي سقطت فيه شيء
(قوله بين ما فيه علمية) اقتصاره على العلمية يقتضي ان غيرها كالوصفية في نحو

قائم ليس مثلها ولعله لمزية العلمية على غيرها لان لها من القوة ماليس لغيرها ولورود السماع فيها دون غيرها كذا فى حاشية شيخنا وعليه كان المناسب للشارح ان يعلل بما ذكر لا بوجود احدى العلتين لانه يقتضى ان غير العلمية من العلل مثلها فليتأمل (قوله فأجاز منعه) أى فى الضرورة فهذا التفصيل خاص بالضرورة كما هو ظاهر كلام الشارح لكن ظاهر صنيع التصريح عدم اختصاصه بالضرورة وعبارته فى منع المصروف أربعة مذاهب احدها الجواز مطلقا الثانى المنع مطلقا الثالث وهو الصحيح الجواز فى الشعر والمنع فى الاختيار الرابع يجوز فى العلم خاصة (قوله أربعة أقسام) هى مبنية على قاعدة وهى ان كل مصغر لم يذهب تصغيره أحد سببيه فهو غير منصرف والا فهو منصرف دماميني (قوله وسرحان) بخلاف سكران لانك تقول فى تصغيره سكيران فتبقى الزيادتان بحالهما اه دماميني وهو بكسر السين كما فى القاموس وفسره بمعان منها الذئب والاسد والمراد المجعول علما (قوله وعلق) هو فى الاصل اسم نبت (قوله وجنادل) هو فى الاصل جمع جندل والجندل قال فى القاموس كجعفر ما يقله الرجل من الحجارة وتكسر الدال اه (قوله بزوال مثال العدل) اذ العدل فى عمر تقديرى فلا يصار اليه الا عند سماع الاسم ممنوعا من الصرف وما سمع من أفواههم عمير الا مصروفا فصار ادعاء العدل فيه مناقضا لكلامهم واذا حكمنا فى أدد بأنه غير معدول مع مجيئه على صيغة عمر لكونه مصروفا فهذا أجدر دماميني (قوله نحو تحلئ) ضبطه فى التصريح بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة آخره قال الشارح فى شرحه على التوضيح هو شعر وجه الاديم ووسخه وسواده وما أفسده السكين من الجلد اذا قشر والتهبط بكسرات مشددة الباء طائر والترتب كقنفذ وجندب الشئ المقيم الثابت اه والتوسط مصدر توسط (قوله مما حذف) وهو أحد المثلين فى توسط وتهبط بأن يقال تويسط وتهيبط أما تحلئ وترتب فلم يحذف منهما شئ فكلامه بالنظر للبعض (قوله الامنع الصرف) أى لوجود التاء لفظا

وهذا آخر الجزء الثانى ويليه الجزء الثالث أوله اعراب الفعل وكان تمام طبعه فى ذى القعدة سنة ١٢٧٣

— ـه الجزء الثانى من حاشية الصبان

فأجاز منعه لوجود احدى العلتين وبين ما ليس كذلك فصرفه ويؤيده ان ذلك لم يسمع الا فى العلم وأجاز قوم منهم أحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارا (خاتمة) قال فى شرح الكافية ما لا ينصرف بالنسبة الى التكبير والتصغير أربعة اقسام ما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا وما لا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا وما لا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويتحتم منعه مصغرا * فالاول نحو بعلبك وطلحة وزينب وحمراء وسكران واسحق وأحمر ويزيد مما لا يعدم سبب المنع فى تكبير ولا تصغير * والثانى نحو عمر وشمر وسرحان وعلق وجنادل أعلاما مما يزول بتصغيره سبب المنع فان تصغيرها عمير وشمير وسريحين وعليق وجنيدل بزوال مثال العدل ووزن الفعل وألفى سرحان وعلق وصيغة منتهى التكسير * والثالث نحو تحلئ وتوسط وترتب وتهبط أعلاما مما يكمل فيه بالتصغير سبب المنع فان تصغيرها تحيلئ وتويسط وتريتب وتهيبط على وزن مضارع بيطر فالتصغير كمل لها سبب المنع فمنعت من الصرف فيه دون التكبير فلو جئ فى التصغير بياء معوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل * الرابع نحو هند وهنيدة فلك فيه مكبرا وجهان وليس لك فيه مصغرا الامنع الصرف والله أعلم

Süleymaniye U Kütüphanesi
Pertevniyal
Yeni Kayıt No 660
Eski Kayıt No